

الفناوى الهندية المعروفة بالفناوى العالمكيرية

في مذهب الإمام الأعظم
أبي حنيفة النعمان

تأليف
العلامة الهام مولانا الشيخ نظام
وجماعة من علماء الهند الأعلام

فهرسته وصنفه
عبد اللطيف حسن عبد الرحمن

مستشرقات
مؤرخة أبي يوسف
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الفنّاء في الهندكست

المعروفة بالفناوى العالمكيرة

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف
العلامة الهام مؤلفنا الشيخ نظام
رحمته من علماء الهندكست

مخطوطه وصوفيه
عبد اللطيف حسن عبد الرحمن

المجزء السادس

محتوي على الكتب التالية:
النباتات - الوصايا - المواخير والسموات - الشروط
الميل - الحنفية - الفرائض

منشورات
محمد علي بيغن
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إذعانه على الكمبيوتر أو
برمجته على أسطوانات خفيفة إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle
ou morale d'éditer, de traduire, de
photocopier, d'enregistrer sur cassette,
disquette, C.D., ordinateur toute
production écrite, entière ou partielle,
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الطرريق شارع البشري، جناح ملكوت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٢٢ - ٣٦٧٨١٢ (٩٦١ ١)
استدوق برید : ٩١٢٢ - ١١ - بيروت - لبنان

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bahary St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax: 00 (961 1) 37.65.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box: 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah
Beirut - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bahary, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax: 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P.: 11 - 9424 Beyrouth - Liban



<http://www.al-ilmiah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiah.com
info@al-ilmiah.com
beirut@al-ilmiah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الجنایات وفيه سبعة عشر باباً

الباب الأول في تعريف الجنایة وأنواعها وأحكامها

وهي في الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو نفس لكن^(١) في عرف الفقهاء يراد بإطلاق اسم الجنایة الفعل في النفس والأطراف كذا في التبيين، والأول يسمى قتلاً وهو فعل من العباد تزول به الحياة والثاني يسمى قطعاً وجرحاً كذا في العناية، الجنایة على نوعين: أحدهما: يوجب القصاص وهو العمد والآخر لا يوجبه وما يوجب القصاص فهو على نوعين: أحدهما: في النفس والآخر فيما دون النفس كذا في فتاوى قاضیخان، القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب^(٢) والمراد به أنواع: القتل بغیر حق مما يتعلق به الأحكام أما العمد: فما تعمد ضربه بسلاح أو ما يجري مجرى السلاح في تفريق الأجزاء كسحق الخشب والحجر وليطة القصب والنار كذا في الكافي، وموجب ذلك المائم والثود إلا أن يعفو الأولياء أو يصالحوا ولا كفارة فيه عندنا كذا في الهداية، ومن حكمه حرمان الميراث ووجوب المال به عند التراضي أو عمد تعذر إيجاب القصاص للشبهة، كذا في شرح المبسوط، وشبه العمد: أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إذا ضربه بحجر عظيم أو خشيعة عظيمة فهو عمد وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يقتل به عالماً والاصح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات، وموجبه على القولين الإثم والكفارة وكفارته تحرير رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ودية مغنضة على العاقلة كذا في الكافي، وهذا التغليب إنما يظهر في امتثال الإبل إذا وجبت الدية معها لا من شيء آخر ومن موجب شبه العمد أيضاً حرمان الميراث، كذا في شرح المبسوط، وليس فيما دون النفس شبه العمد قال القادوري في كتابه: ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس كذا في المغيض، وأخطأ على نوعين: خطأ في القصد وهو أن يرمي شخصاً بظنه صيداً فإذا هو آدمي أو بظنه حربياً فإذا هو مسلم، وخطأ في الفعل أن يرمي غرضاً فيصيب آدمياً كذا في الهداية، وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وتحريم الميراث وسواء قتل مسلماً أو ذمياً في وجوب الدية والكفارة ولا مائم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد أو خطأ في الفعل هكذا في الجوهرة النيرة، في المتنقي عن محمد رحمه الله تعالى إذا نعتدت شيئاً من إنسان فأصبت شيئاً آخر منه سوى ما نعتدته فهو عمد محض، وإن أصبت غيره يعني غير ذلك الإنسان فهو خطأ قال هشام: تفسير هذا رجل تعمد أن يضرب يد رجل فأخطأ وأصاب عنق ذلك الرجل فأبان رأسه وقتله فهو عمد وفيه

(١) قوله لكن في عرف الفقهاء إلخ: أي في هذا الكتاب وإلا مجنایات الخ لم تتعلق بنفس آدمي ولا طرفه مع إطلاق الفقهاء عليها الجنایة كما في الشرح لانه «مصححه» (٢) قوله والمراد به إلخ: أي فلا يرد على المحصر القتل المادون فيه شرعاً كقصاص ورحم وصلب وقتل حربي «مصححه»

العود، ولو أراد يد هذا الرجل فأصاب عنق غيره فهو خطأ كذا في الذخيرة، في البقالي إذا قصد رأسه بالعصا فأصاب عينه فعليه الأرض في ماله لأنه تعمد ضربه، ولو كان له أن يقطع كف رجل في قصاص له قبله فأراد أن يضرب كفه بالسيف فأصاب اليد من المنكب فأبانتها فضمنان في ماله لأنه عمد محض ولا قصاص فيه لأنه كان له أن يقطع كفه، ولو رمى قلنسوة على رأس رجل فأصاب الرجل فهذا خطأ، قال هشام: قلت رجل رمى إنساناً بسهم فاختطأ فأصاب السهم حائطاً ثم عاد السهم فأصاب ذلك الإنسان وقتله قال: هذا خطأ، ولو لوى ثوباً فضرب به رأس رجل فشجه موضحة فهو عمد، ولو مات من ذلك صار خطأ، ذكره في العيون كذا في المحيط، وأما ماجرى مجرى الخطأ فهو مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي، وكمن سقط من سطح على إنسان فقتله أو سقط من يده لبنة أو خشبة وأصاب إنساناً وقتلته أو كان على دابة فوطئت دابته إنساناً هكذا في المحيط، وحكمه حكم الخطأ من سقوط القصاص وجوب الدية والكفارة وحرمان الميراث كذا في الجوهرة النيرة، وأما القتل بسبب فمثل حفر البئر ووضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي، ولو وطئت دابته إنساناً فقتلته وهو سائقها أو قائدها فهو قتل بسبب كذا في المضمرات، وموجهه إذا نلف به آدمي الدية على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي، والله أعلم.

الباب الثاني فيمن يقتل قصاصاً ومن لا يقتل

يقتل الحر بالحر كذا في الكنز، ويقتل الذكور بالأنثى والأنثى بالذكر كذا في الخلاصة، ويقتل الحر بالعبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في الفصل الثامن، ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضيهان، ويقتل المسلم بالذمي ويقتل الذمي بالذمي كذا في الكافي، والذمي إذا قتل ذمياً ثم أسلم القاتل فإنه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط، ولا يقتل المسلم والذمي بحربي دخل دارنا بأمان كذا في النبيين، ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط، مسلم قتل مرتداً أو مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم إذا قتل مسلماً وهما داخلان دار الحرب بأمان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم أسيراً مسلماً في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه: عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيهان، ويقتل الكبير بالصغير والصحيح بالاعمى وبالزمن كذا في الكافي، رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وإن كان يعلم أنه لا يعيش كذا في الخلاصة، ولا قصاص فيما بين الصبيان وعمد الصبي وخطؤه سواء عندنا حتى تجب الدية في الحالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في الخطأ عندنا ولا يحرم من الميراث عندنا والجواب في المعتوه والمجنون إذا قتل في حال جنونه نظير الجواب في الصبي هكذا في المحيط، ويقتل الصحيح وسليم الأطراف بالمريض وناقص الأطراف صورة أو معنى كالأشل ونحوه والعاقل بالمجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل كذا في فتاوى قاضيهان، القاضي إذا قضى بالقصاص على القاتل فقبل أن يدفع إلى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص عليه استحساناً ونجب عليه الدية كذا في الخلاصة، ولو جن القاتل بعدما قضى بالقصاص ودفع إلى الولي يقتل كذا في فتاوى قاضيهان، في العيون

وإذا قتل الرجل وله ولي فلما قضى القاضي بالقصاص قال القاتل: لي حجة ثم جن القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في القياس: يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التتارخانية، وفي الفتاوى الصغرى من يجن وينيق إذا قتل إنساناً في حالة الإفاقة يقتل كالصحيح فإن جن بعد ذلك إن كان الجنون مطبقاً سقط القصاص وإن كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة، وفي المنتقى رجل قتل رجلاً ثم عته وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه فإني استحسن أن لا أقتله وأجعل الدية في ماله كذا في المحيط، ومن وجب عليه القصاص إذا مات سقط القصاص كذا في الهداية، ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجد وإن علا والجدة وإن علت من قبل الآباء أو الأمهات كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يقتل الرجل بابنه والجد من قبل الرجال والنساء وإن علا في هذا بمنزلة الأب وكذا الوالدة والجدة من قبل الأب والأم قريت أو بعدت كذا في الكافي، ثم على الآباء والأجداد الدية يقتل الابن عمداً في أموالهم في ثلاث سنين وإن كان الولد قتل ولده خطأ فالدية على عاقلته وعليه الكفارة في الخطأ ولا كفارة عليه في العمد عندنا وإن كان الولد مملوكاً لإنسان فقتله أبوه عمداً فلا قصاص عليه لمولاه هكذا في شرح الميسوط، ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وإن سفل بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضيهان، أخوان لأب وأم قتل أحدهما أباهما عمداً والآخر أمهما روي عن أبي يوسف رحمه الله: أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين إذا لم يكن للمقتولين وارث سواهما كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يقتل الرجل بعبد ولا مديبره ولا مكاتبه ولا بعبد ولده وكذا لا يقتل بعبد ملك بعضه كذا في الهداية، ويقتل العبد بمولاه كذا في فتاوى قاضيهان، رجل قتل عبد الوقف لا يجب القصاص كذا في الخلاصة، ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالأب والأجنبي والعامد والخاص والمصغر والكبير كذا في التتارخانية ناقلاً عن التهذيب، وكالأجنبي إذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها كذا في فتاوى قاضيهان، إذا اشترك الرجلان في قتل رجل أحدهما بعضاً والآخر بحديدة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال عليهما نصفان ثم كل واحد منهما فيما لزمه من نصف الدية يجعل كالمنفرد به فنصف الدية على صاحب الحديدة في ماله ونصفها على صاحب العصا على عاقلته كذا في شرح الميسوط، القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على التأييد إذا قتل عمداً كذا في الهداية، ولا يستوفي القصاص إلا بالسيف ونحوه كذا في الكافي، حتى إن من حرق رجلاً بالنار^(١) أو غرقه بالماء تضرب علاوته بالسيف وكذلك إذا قطع طرف إنسان ومات تحز رقبته بالسيف ولا يقطع طرفه وكذلك إن شجه هاشمة ومات تقطع علاوته بالسيف هكذا في محيط السرخسي، ومن شج نفسه وشجه رجل وعقره أسد ونهشته حية ومات من ذلك كله فعلى الأجنبي ثلث الدية كذا في الكافي، ولو قتل واحد جماعة فحضر أولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك وإن حضر واحد منهم قتل له ومنقط حق الباقي كذا في الهداية، وإذا قتل جماعة واحداً عمداً تقتل الجماعة بالواحد كذا في الكافي، من ضرب رجلاً

(١) قوله أو غرقه بالماء: لعله على قولهما وأما عند الإمام فلا قصاص في التخریق كما في معتبرات المذهب ويأتي قريباً أيضاً فليحذر المراد من عبارته هذه أنه مصححه.

بمرفقتله فإن أصابه بالحديد قتل به وإن أصابه بالعود فعليه الدية قال رضي الله عنه: هذا إذا أصابه بحد الحديد وإن أصابه بظهر الحديد فعندهما يجب وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه أنه يجب إذا جرح وهو الأصح وعلى هذا الضرب بصنجات الميزان كذا في الهداية، ومن جرح رجلاً فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص كذا في الكافي، ولو ضرب رجلاً بهيرة وما يشبهها عمداً فمات لا قود فيه وهو الصحيح وفي المسئلة ونحوها القود وقيل: إن غرز بالإبرة في المقتل قتل وإلا فلا كذا في خزائن المفتين، ولو عضه حتى مات ذكر في الأجnas كل آلة تتعلق بها الذكاة في البهائم يتعلق بها القصاص في آدمي وما لا فلا يعني لا يجب بالعض ولو ضربه بالسوط ووالى في الضربات حتى مات لا يجب القصاص كذا في الخلاصة، العصا الصغير إذا والى به في الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص عندنا كذا في شرح المبسوط، ومن ضرب رجلاً مائة سوط فبرأ من تسعين ومات من عشرة فعليه دية واحدة وليس عليه بضرب التسعين شيء وظاهر الجواب في كل جراحة اندملت ولم يبق لها أثر لشيء فيها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أوجب حكومة العدل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه أوجب قيمة أجرة الطبيب وضمن الأدوية قالوا: هذا محمول على ما إذا برأ من تسعين ولم يبق له أثر أصلاً فإن بقي له أثر ينبغي أن يجب عليه حكومة العدل للأسواط ودية لتفتل وإن ضرب رجلاً مائة سوط وجرحه وبرأ منها وبقي له أثر يجب حكومة العدل لبقاء الأثر كذا في الكافي، ولو خنق رجلاً لا يقتل إلا إذا كان الرجل خناقاً معروفاً خنق غير واحد فيقتل سياسة كذا في فتاوى قاضيخان، فإن تاب من ذلك إن تاب قبل أن يقع في يد الإمام تقبل توبته وإن تاب بعدما وقع في يد الإمام لا تقبل توبته وهو نظير الساحر إذا تاب ذكر شيخ الإسلام في شرح زبادات الأصل أن من غرق إنساناً بالماء إن كان الماء قليلاً لا يقتل مثله غائباً وترجى منه النجاة بالسياحة في الغالب فمات من ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعاً وأما إذا كان الماء عظيماً إن كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسياحة بأن كان غير مشدود ولا مثقل وهو بحسن السياحة فمات يكون خطأ العمد أيضاً وإن كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: هو خطأ العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في المحيط: ولو أخذ رجل رجلاً فقمطه ثم ألقاه في البحر فرسب في الماء ومات ثم طفا ميتاً لا يقتل به وعليه الدية مغلطة وكذا لو غطه في البحر أو في الغمرات فلم يزل يفعل به كذلك حتى مات ولو أن رجلاً طرح رجلاً من سفينة في البحر أو في دجلة وهو لا يحسن السياحة فرسب لا يقتل به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الدية وإن ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: ليس عليه قصاص ولا دية وكذا جيد السياحة فأخذ يسبح ساعة طرح في البحر ليتخلص فلم يزل يسبح حتى فتر وغرق ومات فلا قود ولأدوية ولو أنه حين طرح في الماء ولا يدري مات أو خرج ولم ير له أثر لشيء عليه حتى يعلم أنه قد مات ولو أنه ارتقى مرتين أو ثلاثاً وانغمس وبه حياة ولم يدر ما حاله ولم يقدر عليه لم يكن على الذي صنع شيء كذا في الظهيرية، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: إذا أحمى تنوراً فالقلى فيها إنساناً أو ألقاه في نار لا يستطيع الخروج منها فأحرقت النار يجب القصاص وموضوع المسألة

يشير إلى أن الإحماء يكفي وإن لم تكن فيه نار قال البقال في فتاواه: وهو الصحيح كذا في المحيط، لو القاه في النار ثم أخرج به رمق فمكث أياماً ولم يزل صاحب فراش حتى مات قتل وإن كان يجيء ويذهب ثم مات لم يقتل كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قسط رجلاً ثم أغلى له ماء في قدر ضخمة حتى إذا صار كانه نار القاه في الماء فسلخ ساعة القاه فمات قتل به، وإن كان الماء حاراً لا يغلي غلياناً شديداً فالقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنفط جسمه أي صار به نقطة أو نضجه الماء قتل به وإلا فلا وإن هو أخرج من القدر في هذه الوجوه وقد انسلخ ومات من ساعته أو من يومه أو مكث أياماً مضين بخاف عليه من ذلك قتل به وإن تماثل حتى يجيء ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو القى رجلاً في ماء بارد في يوم الشتاء فكر وبيس ساعة القاه فعليه الدية وكذلك لو جرده فجعله في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو قسطه وجعله في الثلج كذا في الظهيرية، ولو أن رجلاً قسط رجلاً أو صبياً ثم وضعه في الشمس فلم يتخلص حتى مات من حر الشمس فعليه الدية كذا في خزائن المفتين، وإذا القاه من سطح أو جبل أو القاه في بئر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: هذا خطأ العمد وأما على قولهما: إن كان موضعاً ترجى منه النجاة غالباً فهو خطأ العمد وإن كان لا ترجى منه النجاة فهو عمد محض يجب القصاص به عندهما كذا في المحيط، وإذا سقى رجلاً سماً فمات من ذلك فإن أوجره إيجاراً على كره منه أو ناوله ثم أكرهه على شربه حتى شرب أو ناوله من غير إكراه عليه فإن أوجره أو ناوله وأكرهه على شربه فلا قصاص عليه وعلى عاقلته الدية وإذا ناوله فشرب من غير أن أكرهه عليه لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه سماً أو لم يعلم هكذا في الذخيرة، وهرت منه وكذا لو قال لآخر: كل هذا الطعام فإنه طيب فأكله فإذا هو مسموم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة، ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقبده وجبسه في بيت حتى مات جوعاً فقال محمد رحمه الله تعالى: أوجعه عقوبة والدية على عاقلته والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا شيء عليه وإن دفنه في قبر حياً فمات يقتل به وهذا قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على أن الدية على عاقلته كذا في الظهيرية، رجل أدخل نائماً أو صبياً أو مغمى عليه في بيته فسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمغمى عليه دون النائم كذا في الخلاصة، وفي جنائيات المفتي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قسط رجلاً فطره قدام سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا دية لكنه يعزر ويضرب ويحبس حتى يتوب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: وأما أنا فأرى أن يحبس أبداً حتى يموت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر، ولو أن رجلاً أدخل رجلاً في بيت وأدخل معه سباعاً وأغلق عليهما الباب فأخذ الرجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه وكذا لو نهشته حية أو لسعته عقرب لم يكن فيه شيء أدخل الحية والعقرب معه أو كانتا في البيت ولو فعل ذلك بصبي فعليه الدية كذا في خزائن المفتين، إذا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتنع إن كان عمداً وإن كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وإن كان الشق نفذ في الجانب الآخر فثلاث

الدية هذا إذا كان مما يعيش بعد شق البطن يوماً أو بعض يوم فإن كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه إلا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتصر في العمد ونحو الدية في الخطأ والذي ضرب العلوة بعزر وكذا لو جرح رجل جراحة مثخنة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة أخرى فالقاتل هو الذي حرج الجراحة المثخنة هذا إذا كانت الجراحاتان على التعاقب فإن كانتا معاً فكلاهما فائلان وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والآخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما فائلان كذا في الخلاصة، وفي المتنقى إذا قطع عنق الرجل وبقي شيء، فليل من الخلقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا قود عليه لأن هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه كذا في الذخيرة، في المتنقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قطع يد رجل عمداً ثم إن المقطوعة بده قتل ابن القاطع عمداً ثم مات المقطوعة يده من القطع فعلى القاطع الفصاص لولي المقطوعة يده وذكر هذه المسألة في موضع آخر من المتنقى عن محمد رحمه الله تعالى وذكر فيها القياس والاستحسان فقال: القياس أن على القاطع القصاص وفي الاستحسان لا فصاص ونحو الدية عليه في ماله رجل قتل ابناً لرجل عمداً ثم إن أبا المقتول قطع يد القاتل خطأ ومات من ذلك كان فصاصاً ولم يكن لوليه الدية على أبي المقتول كذا في المحيط، رجل قال: أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو خطأ حتى يقول: عمداً كذا في فتاوى فاضلخان، ولو قال: ضربت بسيفي فقتلت فلاناً أو قال: رجأت بسكين فقتلت فلاناً ثم قال: إنما أردت غيره فاصبه دزئ عه القتل كذا في المحيط، رجل قتل فلاناً بالسيف عمداً ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات وقال ولي القتل: بل مات بضربك فإنه لا يقتل به وإن قال القاتل: مات منها ومن حبة نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقل الولي: بل مات من ضربك كان القول قول الضارب وعنه نصف الدية كذا في فتاوى فاضلخان، إذا قتل القاتل رجل أجنبي فإن كان القتل عمداً يجب القصاص وإن كان خطأً تجب الدية على عاقبته فإن قال ولي القتل: بعدما قتله الأجنبي كنت أمرته بقتله ولا بيعة له على ذلك لا يصدق كذا في المحيط، صفان من المسلمين والمشركون التقيا فقتل مسلم مسلماً على ظن أنه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة ونحو الدية كذا في شرح الجامع الصغير للمصدر الشهيد، قالوا: إنما تجب الدية إذا كانوا مختلطين فإن كان في صف المشركون لا تجب لسقوط عصمته بتكثير سوادهم كذا في الهداية، ومن شهر على المسلمين سيماً وحج قته ولا شيء بقتله وكذلك إذا شهر على رجل سلاحاً فقتله أو قتله غيره دوعاً عنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو النهار في المصير أو خارج المصير كذا في التبيين، ومن شهر عليه عصاً ليلاً في مصر أو نهاراً في غير مصر فقتله المشهور عليه عمداً فلا شيء عليه وإن شهر عليه عصاً نهاراً في المصر فقتله المشهور عليه عمداً قتل به عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا قصاص عليه هكذا في الكافي، وإن شهر المجنون على غيره سلاحاً فقتله المشهور عليه عمداً فعليه الدية في ماله وعلى هذا نصي والدية كذا في الهداية، ومن شهر على رجل سلاحاً فضره وانسرف، ثم إن المضروب ضرب الضارب ضربة وقتله فعلى القاتل القصاص وهذا إذا

ضربه الأول وكف عن الضرب على وجه لا يريد ضربه ثانياً كذا في الكافي، ومن شهر على غيره سلاحاً في المصر فضربه ثم قتله الآخر فعلى القاتل القصاص معناه إذا ضربه فأنصرف كذا في خزائن المفتين، ومن دخل عليه غيره ليلاً وأخرج السرقة فاتبعه وقتله فلا شيء عليه وتأويل المسألة إن كان لا يتمكن من الاسترداد إلا بالقتل كذا في الهداية، وأما أنه لو صاح به بترك ما أخذه وبذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية، والله أعلم.

الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضيهان، والقصاص يستحقه المقتول ثم يخلفه وارثه كذا في الهداية، وإذا قتل الرجل عمداً وله ولي واحد فله أن يقتله فصاصاً قضى القاضي به أو لم يقض ويقتله بالسيف ويحز رقبتة وإذا أراد أن يقتله بغير السيف منع عن ذلك ولو فعل ذلك بعذر إلا أنه لا ضمان عليه ويصير مستوفياً حقه بأي طريق قتله كذا في المحيط، إذا قتل ولي المعتوه فلا يبه أن يقتل وله أن يصالح وليس له أن يعفو وكذلك إن قطعت يد المعتوه عمداً والوصي بمنزلة الأب في جميع ذلك إلا أنه لا يقتل ويندرج تحت هذا الإطلاق الصلح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعتوه في هذا والقاضي بمنزلة الأب في الصحيح كذا في الهداية، واجتمعوا على أن القصاص إذا كان كله للصغير ليس للأب الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط، وإذا كان القصاص بين صغير وكبير فللكبير استيفاءؤه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: ليس له ذلك إلا أن يكون الشريك أباً له فيستوفيه وعليه هذا الخلاف إذا كان شريك الكبير معتوماً أو مجنوناً وهو أخ له وكذلك للسلطان استيفاءؤه مع الكبير عنده خلافاً لهما ولو كان الكل صغاراً قيل: الاستيفاء إلى السلطان وقيل: ينظر إلى بلوغهم أو بلوغ أحدهم كذا في محيط السرخسي، ومن قتل ولا ولي له فللسلطان أن يستوفي القصاص وكذا القاضي كذا في الاختيار شرح المختار، وإذا قتل العبد عمداً فالقصاص لسيده والمدير والمديرة وأم الولد وولدها بمنزلة العبد كذا في محيط السرخسي، رجل له عبدان قتل أحدهما الآخر عمداً فللمولى أن يستوفي القصاص من القاتل كذا في المحيط، في الميسر عبد مشترك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير استيفاء القصاص قبل أن يدرك الصغير بالإجماع كذا في العيني شرح الهداية، ولو كان العبد بين رجلين أو ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعاً لا ينفردهم أحدهم وإن عفا أحدهم ينقلب حق الباقين مالا إلى القيمة كما ينقلب في الحر إلى الدية كذا في فتاوى قاضيهان، ومن قطع يد عبد فاعتقه مولاه فمات عنه فإن كان لا وارث له غير المولى فللمولى أن يقتل قاتله وإن كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، في نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله

تعالى رجل قتل رجلاً فجاء رجل وادعى أنه عبده وأقام البيعة فشهدوا أنه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم فإن كان له وارث قضيت لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في الخطأ وإن لم يكن له وارث فلمولاه قيمته في الخطأ والعمد كذا في المحيط في آخر الفصل الثامن، إذا قتل المكاتب عمداً وليس له وارث إلا المولى وترك وفاء فله القصاص عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولو ترك وفاء وله وارث غير المولى فلا قصاص وإن اجتمعوا مع المولى ولو لم يترك وفاء وله ورثة أحرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعاً كذا في الهداية، ومعتق البعض إذا قتل عاجزاً ذكر في المنتقى أنه لا يجب القصاص كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قتل المكاتب عبده فلا فود فيه ولو قتل عبد المكاتب فلا قصاص فيه وكذلك إذا قتل ابنه عمداً وكذلك العبد المأذون إذا قتل عمداً وعليه دين فلا قصاص وإن اجتمع المولى والغرماء معاً كذا في محيط السرخسي، وإذا قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الرهن والمرتهن كذا في الهداية، وإن اجتمعا كان استيفاء القصاص إلى الرهن كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قتل عبد الإجارة يجب القصاص للمؤجر كذا في الجوهرية النيرة، العبد المبيع إذا قتل قبل القبض عمداً يخبر المشتري بين المضي والرد وإذا اختار المضي فله أن يقتص ولكن لا يكون له الاستيفاء إلا بعد نقد الثمن للبائع كذا في المحيط في الفصل الثامن، وإن نقض للبائع هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو كذلك إن أجاز البيع وإن فسخ فلا قصاص للبائع ووجب له القيمة وعند محمد رحمه الله تعالى تجب القيمة في الوجهين كذا في التبيين، ولو قتل المبيع في يد المشتري والخيار له فبالقصاص له قبض البائع الثمن أو لم يقبض ولو كان الخيار للبائع اتبع القاتل فيقتله وإن شاء ضمن المشتري قيمته كذا في محيط السرخسي، وبعد التضمن لا قصاص للمشتري كذا في فتاوى قاضيهان، والعبد الممهور في يد الزوج والنخال عليه في يد المرأة والمصالح عليه قبل القبض إذا قتل فهو بمنزلة المبيع إذا قتل قبل القبض إن رضي المستحق باتباع القاتل فقد تنهى ملكه وتم فيجب القصاص له، وإن طالب بالقيمة فالمالك قد انفسخ فيجب القصاص للآخر كذا في الظهيرية، العبد المغصوب إذا قتل في يد الغاصب عمداً فإن شاء المالك يقتص من القاتل وإن شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع الغاصب على القاتل بما ضمن وليس للغاصب أن يقتله والموصي برقبته لرجل ويخدمته للآخر إذا قتل عمداً فلا قصاص فيه إلا أن يجتمعا ويكون المستوفي عند الاجتماع صاحب الرقبة وإن لم يرص صاحب الخدمة بالقصاص فإنه تجب القيمة على القاتل ويشترى بها عبداً آخر ويكون حاله مثل حال الأول كذا في المحيط في الفصل الثامن، ولو أوصى بعبده لإنسان فقتل عمداً قبل أن يقبل الموصي له الوصية وقد مات الموصي وترك وارثاً ولا يدري أن العبد قتل بعد موت الموصي أو قبله لا يكون لأحدهما استيفاء القصاص وإن اتفق أن الموصي مات أولاً ثم قتل العبد لا يكون لأحدهما استيفاء القصاص ثم ينظر بعد ذلك إن قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد المقتول وإن رد الوصية كانت قيمة العبد لورثة الموصي كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قتل رجلان رجلاً فعفا الولي عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا أحد وليي المقتولين فلولي الآخر أن يقتله كذا في فتاوى قاضيهان، والله أعلم.

الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس

ويعتبر فيما دون النفس المساواة في البدل فلا تقطع اليمينى باليسرى ولا اليسرى باليمينى ولا الصحيحة بالشلاء ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الحر بيد العبد ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد فإن الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة هكذا في فتاوى قاضيهان، ويجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر يعنى الذمي وكذا بين المرائين الحرين والمسلمة والكتابية وكذا بين الكتابيتين كذا في الجوهرة النيرة، ولا قصاص في شيء من الشعور كذا في الذخيرة، ولا قصاص في جلد الرأس او البدن إذا قطع منها شيء وكذا في لحم الخدين والظهر والبطن إذا قطع منها شيء وكذا في الذقن كذا في المحيط، ولا قصاص للطعمة ولا للكمة أو الوجأة والدقة كذا في الجوهرة النيرة، ولا قصاص في العظم إلا في السن كذا في الكافي، كل قطع من مفصل ففيه القصاص في ذلك الموضع فاما كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فإنه لا يجب القصاص عندنا كذا في المبسوط، ومن ضرب عين رجل فذهب ضوءها وهي باقية فعليه القصاص بأن تحمي له مرآة ثم تقرب منها ويبربط على عينه الأخرى وعلى وجهه قطن رطب وتقابل عينه بالمرآة فيذهب ضوءها هكذا في الكافي، وتكلموا في معرفة ذهاب البصر قال محمد بن مقاتل الرازي: يقابل عينه بالشمس مفتوحة فإن دعت علم ان الضوء باق وإن لم تدمع علم أن الضوء قد ذهب وذكر الطحاوي انه يلقى بين يديه حية فإن رهب من الحية علم أنه لم يذهب وقال محمد رحمه الله تعالى: ينظر إلى البصر أهل البصر وإن لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والإنكار والقول قول الجاني مع عينه على البتات كذا في الظهيرية، ذكر الكرخي أنه لا قصاص إذا فوّرت وانخسفت كذا في المحيط، وإن ضرب عين إنسان عمداً فابيضت بحيث لا يبصر بها لا يجب القصاص عند عامة العلماء وفي كل موضع يجب القصاص لا فرق بين ما حصل الضرب بالسلاح او بشيء آخر غير السلاح كالاصبع ونحوها كذا في الظهيرية، قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا قصاص في قلع الخدقة فإن قلع خدقة إنسان فقال المقلوع خدقته: أنا ارضى بأن يخسف عين هذا ولا يقلع خدقته أخذ دون حقي ذكر في المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى: ليس له ذلك كذا في المحيط، رجل أذهب العين اليمنى من رجل ويسرى الجاني ذاهبة وعينه صحيحة يقتصر له من عينه اليمنى وترك أعصى كذا في الظهيرية، عن الحسن إذا فقا عين رجل وكانت عينه حواء إلا أن ذلك لا يضر ببصره ولا ينقص منه شيئاً ففقاها إنسان عمداً يقتصر منه وإن كان الحول شديداً يضر ببصره ففقت كان فيها حكومة عدل ولو كانت عين الفاقئ شديد الحول يضر ببصره ففقا عيناً ليس بها حول كان المجني عليه باختيار إن شاء اقتصر ورضي بالنقصان وإن شاء ضمن نصف الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيهان، إذا كانت العين اليمنى بيضاء فأذهب العين اليمنى من رجل آخر فالمفقوة يمنة باختيار إن شاء أخذ عينه الناقصة إذا كان يستطيع فيه القصاص بأن يبصر شيئاً قليلاً وإن شاء أخذ دية عينه وإن كانت شحمة بيضاء لا يبصر شيئاً أصلاً لا قصاص فيها فإن لم يختر شيئاً حتى فقا رجل عين الفاقئ فقد بطل حق

الأول في عينه فإن اختار المفتوة عينه الأول الدية ثم فقا اجنبي عين الفائق إن صح اختياره ينتقل حقه من العين إلى الدية ولا يبطل حقه بفوات العين وإن لم يصح اختياره بطل حقه وصحة اختياره مبنية على تخيير الجاني إياه أما إذا اختار بنفسه لا يصح الإختيار وفي كل موضع لا يصح الإختيار له أن يرجع إلى القصاص إذا تجلّى البياض وفي كل موضع صح الإختيار ليس له أن يرجع إلى القصاص كذا في خزنة المفتين، في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا كانت عينه اليمنى بيضاء وجنى على إنسان في عينه اليمنى فذهبت عينه ثم ذهب البياض عن عين الجاني كان للمجني عليه أن يقتص من عين الجاني كذا في المحيط، ضرب عين رجل فابيضت من ضربه ثم ذهب البياض وأبصر لا شيء على الضارب لكن هذا إذا عاد البصر كما كان أما إذا عاد دون الأول ففيه حكومة عدل كذا في خزنة المفتين، إذا جنى على عين فيها بياض يبصر بها وعين الجاني أيضاً فيها بياض يبصر بها لأقصاص بينهما كذا في المحيط، وإن ضرب العين ضربة فابيض بعض الناظر أو أصابها قرح أو ریح^(١) سبل أو شيء مما يهيج بالعين فنقص من ذلك لم يمكن فيه قصاص إنما تجب فيه حكومة عدل كذا في خزنة المفتين، في الهاروني عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة خرج رأس ولدها ولم يخرج منه شيء غير الرأس فجاء رجل ففقا عينه جعلت عليه الدية ولا تجعل عليه القصاص مالم يخرج مع الرأس نصفه أو أكثره كذا في المحيط، فقا عين صبي حين ولد أو بعد أيام فقال: لم يبصر بها أو قال: لا أعلم أبصر بها أم لا فالقول له وعليه أرش حكومة عدل فيما شانه وإن كان يعلم أنه يبصر بها بأن شهد شاهدان بسلامتها إن كان خطأ ففيه نصف الدية وإن كان عمداً ففيه القصاص كذا في الظهيرية، ولا يقتص من العين اليمنى اليسرى ولا من اليسرى اليمنى وإن كانت عين المقتص منه أكبر من عين الجاني أو أصغر فهو سواء ويقتص له كذا في المحيط، وإذا قطع الأذن كلها عمداً ففيه القصاص وإن قطع بعضها ففيه القصاص إذا كان يستطيع ويعرف هذا لفظ الكرخي وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: للأذن مفاصل فإذا قطع منها شيئاً وعلم أن القطع من المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفصل إلى أهل البصر فإن قالوا: للأذن مفاصل وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل فإن قالوا: لا مفصل لها يقطع من أذن القاطع قدر ما قطع كذا في الظهيرية، وفي الأجناس إذا كانت أذن القاطع صغيرة الحلقة والأذن المقطوعة كبيرة الحلقة كان المقطوعة أذنه بالخيار إن شاء ضمن نصف الدية وإن شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت خرقاء مشقوقة فإن كانت الناقصة هي التي قطعت كان له حكومة عدل كذا في الذخيرة، وإن جذب أذنه وانتزع منها شحمة لا قصاص فيه وعليه الأرض في ماله كذا في محيط السرخسي، إذا قطع كل المارن عمداً يجب القصاص وإذا قطع بعضه لا يجب وإذا قطع بعض أنف لا يجب القصاص بالاتفاق لأنه عظم كذا في الذخيرة، وقيل: في أربعة الأنف حكومة عدل وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين، إذا كان أنف القاطع أصغر كان المقطوع أنفه بالخيار إن شاء قطع أنفه وإن شاء أخذ أرشه كذا في المحيط، إذا كان قاطع الأنف أخشم لا يجد الربح أو أخرج الأنف أو كان بأنفه نقصان من شيء أصابه خير المقطوع أنفه بين قطع أنف القاطع

(١) قوله سبل: في القاموس السبل محركة عشارة العين ادهجراوي.

وبين أن يضمنه دية أنه كذا في الظهيرية. الأنف إذا فطخ من أصله شيء فلا قصاص فيه لأنه عظم ليس يتفصل وإذا قطع أنف الصبي من أصل العظم فعليه القصاص سواء كان يجدد الریح أم لا وفي الخطأ الدية ومراده من هذا المأثر وهو ما لأن منه كما تقدم في البالغ وهذا لأن عظم أنف الصغير وإن كان كالغضروف ولكن لا عبرة بذلك كما في سائر عظامه كذا في خزانة المفتين، ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه إذا قطع شفة رجل السفلى أو العليا إن كان يستطيع أن يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي القدوري إذا قطع كل الشفة يجب القصاص وإن قطع بعضها لا يجب كذا في المحيط، ولا قصاص في قطع اللسان عمداً سواء قطع البعض أو الكل وهو المختار للمفتين كذا في خزانة المفتين والظهيرية، وفي السن القصاص وإن كان سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم إلا في السن كذا في الهداية، ولا قصاص في السن الزائدة وإنما يجب حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة، والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغيراً أو كبيراً بل على قدر ما كسر من السن إن نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً فكذلك كذا في الوجيز للكردي، ولا تؤخذ اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى وتؤخذ الشبة بالثنية والناب بالناب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الأعلى بالأسفل ولا الأسفل بالأعلى كذا في الجوهرة النيرة، إن كسر نصف سنه أو ثلثها أو ربعها كسراً مستوياً يستطيع في مثلها القصاص اقتص ببرد وإن كان كسر مثلها ليس بمستوي بحيث لا يستطيع أن يقتص منه فعليه أرش كذا في الظهيرية، وإن قلع لا يقلع منه لكن يؤخذ بالبرد منه إلى أن ينتهي إلى اللحم ويسقط ماسواه كذا في الفتاوى الصغرى، ولو كسر بعضها فاسودت الباقية أو احمرت أو اخضرت أو دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص وتجب الدية كذا في الخلاصة، فإن قال المجني عليه أنا أستوفي القصاص من المكسور وأترك ما أسود لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، وفي المنتقى إذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بها حولاً فإذا تم الحول ولم يتغير فعليه القصاص وبرد بالبرد ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له: قل لنا كم ذهب منها فإن ذهب النصف ببرد من سن الفاعل النصف كذا في المحيط، وإذا كسر من رجل بعضها وسقط ما بقي لا قصاص في المشهور كذا في خزانة المفتين، رجلان قاما في الملعب ليكر كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة فوكر أحدهما الآخر فكسر منه فعلى الضارب القصاص والمسألة صارت واقعة الفتوى فانفتحت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما لصاحبه: ده ده^(١) فوكر أحدهما صاحبه وكسر سنه لا شيء عليه وهو الصحيح بمنزلة مالو قال: أقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية، إذا قلع الرجل ثنية رجل عمداً فاقص له من ثنية القائع ثم نبت ثنية المقتص منه لم يكن للمقتص له أن يقلع تلك الثنية التي نبت ثانياً كذا في المحيط، ولو نزع من رجل فانتزع المنزوعة سمه سن السارق قصاصاً ثم نبت سن الأول كان على النازع الثاني أرش سن النازع الأول خسيسة ولو نبت سنه معوجة كان فيها حكومة العدل ولو نبت نصف السن كان عليه نصف أرشها كذا في فتاوى قاضيهان، وإن ضرب سن رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر حولاً إلا في رواية المنجد

والصحيح هو الأول لأن نبات سن البالغ نادر هكذا في الظهيرية، وإذا نزع سن صبي يستاني^(١) هكذا في السراجية، وينبغي له أن يأخذ له من الجاني ضميناً فإن نبت مكانها كما كانت لاشيء عليه ولو لم تنبت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول لاشيء على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية، وإذا ضرب سن إنسان وتحرك بسبب ضربه ذكر في الأصل أنه ينتظر بها حولاً سواء كان المجني عليه بالغاً أو صبياً ثم إذا وجب الاستيناء حولاً فإن لم تسقط فلا شيء على الضارب وإن سقطت السن في السنة من تلك الضربة فإن كان عمداً يجب القصاص وإن كان خطأ تجب الدية هكذا في المحيط، وإذا أجله القاضي في التحرك ثم جاء المضروب قبل تمام السنة وقد سقطت فقال: إنما سقطت من الضربة وقال الضارب: إنما ضربك آخر فالقول للمضروب وإن جاء بعد الحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية، روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا نزع الرجل من رجل فنبت نصفها فعليه نصف أرشها ولاقصاص في ذلك وإن نبتت بيضاء تامة ثم نزعها آخر انتظر بها سنة فإن نبتت وإلا اقتصر منه ولا شيء على الأول وإن نبتت صغيرة فعليه حكومة عدل كذا في المحيط، إذا نزع سن رجل وسن الجاني سوداء أو صفراء أو حمراء أو خضراء خير المجني عليه إن شاء نزعها بنقصانها وإن شاء ضمعه أرش سنه خمسمائة وإن كان العيب في سن المجني عليه ففيه حكومة عدل كذا في الظهيرية، وإن لم يختار المجني عليه شيئاً حتى سقطت السن السوداء ونبتت مكانها أخرى صحبحة فقد بطل حق المجني عليه كذا في الذخيرة، ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القالع مقطوعة فنبتت ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه وللمقلوعة ثنيته أرشها كذا في المحيط، ولو عض يد رجل فانتزع صاحب اليد يده وقلع سن العاض لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضخان، قال محمد رحمه الله تعالى: من أراد قلع سنك ظلماً في موضع لا يفتشك الناس فلك قتله ومن أراد أن يبرد سنك بالبرد ظلماً فلا تقتله وإن كان لا يفتشك الناس كذا في الظهيرية، ومن قطع يد غيره من المفصل عمداً قطعت يده ولو كانت أكبر من يد القطوع وهذا إذا كان بعد البرء ولا قصاص قبل البرء كذا في الجوهرة النيرة، وكذا في الأصابع القصاص إذا قطعت من مفاصلها ولاقصاص فيما إذا كان القطع لا من المفاصل كذا في خزنة المفتين، وفي الرجل في العمد القصاص إذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الورك بخلاف ما إذا قطع من غير مفصل وكذلك الحكم في أصابع الرجل إن قطعت من المفصل عمداً يجب القصاص وإن قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط، ولا تقطع اليد بالرجل ولا اصبع من يد باصبع من رجل ولا تقطع يدان بيد واحدة عندنا كذا في المبسوط، لا تقطع السبابة اليمنى إلا بالسبابة اليمنى ولا السبابة اليسرى إلا باليسرى وكذلك لا يقطع الإبهام بالسبابة ولا السبابة بالوسطى والحاصل أنه لا يؤخذ شيء من الأعضاء إلا بمثلها من القاطع كذا في الذخيرة، ولا تقطع اليد الصحبحة بالمنقوصة الأصابع هكذا في محيط السرخسي، إذا قطع الرجل يد رجل وفيها ظفر مسود أو جرح فإن كان فيه ظفر مسود فإنه يجب القصاص وإن لم يكن في يد القاطع ظفر مسود فإن

(١) قوله يستاني: أي ينتظر حولاً بدليل ما قبله وما بعده كما لا يخفى اهـ مصححه .

كان بيده جراحة لا توجب نقصان دية يده بأن كان نقصاناً لا يوهن في البطش فإنه لا يمنع وجوب القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وإن كان نقصاناً يوهن في البطش حتى يجب بقطعه حكومة عدل لا نصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المحيط، ومن قطع إصبعاً زائدة وفي يده مثلها فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الجوهرة النيرة، ولو قطع الكف وفيه إصبع زائدة توهن الكف فلا قصاص فيه وإن كانت لا توهن الكف يجب القصاص كذا في محيط السرخسي، ولو قطع رجل يد رجل من نصف الساعد أو رجله من نصف الساق عمداً لم يكن عليه في ذلك قصاص كذا في المبسوط، إذا كانت يد المقطوع صحيحة ويد القاطع شلاء أو ناقصة الأصابع فالمقطوع يده بالخيار إن شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وإن شاء أخذ الأرض كاملاً كذا في الكافي، وكان الصدر الشهيد برهان الأئمة إنما يثبت الخيار للمقطوع يده في هذه الصورة إذا كانت الشلاء مما ينتفع بها مع ذلك وأما إذا كانت غير منتفع بها فهي ليست بمحل للقصاص فلا يخير المجني عليه حينئذ بل له دية يد صحيحة كما لو لم يكن للقاطع تلك اليد أصلاً وبه يقتضى كذا في المحيط، ولو ذهبت المعيبة قبل اختيار المجني عليه أو قطعت ظلماً بطل حق المجني عليه عندنا بخلاف ما إذا قطعت بحق عليه من قود أو سرقة فإنه يجب عليه أرض اليد المقطوعة كذا في الكافي، هذا إذا كانت ناقصة وقت القطع أما إذا انتقصت بعد القطع فهذا على وجهين إن كان النقصان حاصلًا لا بفعل أحد بأن سقط إصبع من أصابعه بأفة سماوية فالجواب فيه كالجواب فيما لو كانت ناقصة وقت القطع وإن كانت بفعل أحد بأن قطع إصبع من أصابعه ظلماً أو قطع القاطع إصبعاً من أصابعه أو قضى بها حقاً واجباً عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو فانت بأفة سماوية هكذا ذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده وقد ذكر شيخ الإسلام أحمد الطلواوي رحمه الله تعالى في شرحه: أنها إذا قطعت بقصاص فله الخيار وإن قطعت ظلماً أو بأفة سماوية فلا خيار وأشار إلى الفرق فقال: ما قطع قصاصاً فهو محسوب عليه فكأنه منعها فيوجب الخيار ولا كذلك ماذهب بأفة سماوية كذا في الظهيرية، وإذا قطع يد رجل عمداً حتى وجب القصاص فقطعت يد القاطع باكلة أو ظلماً بخير حق يبطل القصاص ولا ينتقل إلى الأرض ولو قطعت يد القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من عليه القصاص الأرض لصاحب القصاص الأزل كذا في فتاوى قاضيخان، رجل قطع يمين رجل ولا يمين للقاطع فحق المقطوع يده في الأرض في ماله كذا في خزائن المفتين، إذا قطع له إصبعين وليس للقاطع إلا إصبع واحدة فإنه يقطعها ويأخذ أرض الأخرى كذا في الجوهرة النيرة، قطع يد رجل من المفصل فاقتصر منه وبراً ثم قطع أحدهما ذراع صاحبه لم يقتصر منه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الاقطعين والأشلين: لا قصاص وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية الحسن عنه كذا في محيط السرخسي، وإذا قطع الرجل إصبع رجل من المفصل من يمينه ثم قطع يميني آخر أو بدا باليد ثم قطع الأصبع ثم حضرا جميعاً فإنه يقطع إصبعه أولاً بأصبع الآخر ثم يخير صاحب اليد فإن شاء قطع ما بقي وإن شاء أخذ دية يده وإن جاء صاحب اليد أولاً قطعت له اليد ثم إذا حضر الآخر قضى له بالأرض كذا في المبسوط، ولو قطع رجل إصبع رجل من المفصل الأعلى ثم قطع إصبع آخر من المفصل

الأوسط ثم قطع إصبع آخر من المفصل الأسفل وذلك كله في إصبع واحدة فإن كان الكل حضروا وطلبوا من القاضي حفرهم فإن القاضي يقطع المفصل الأعلى لصاحب الأعلى ولا يقطع لصاحب الأوسط والأسفل وإن كان حق صاحب الأوسط والأسفل ثابتاً في الأعلى ثم خير صاحب المفصل الأوسط فإن شاء قطع من القاطع مفصله الأوسط ولا شيء له من دية الإصبع وإن شاء لم يقطع وضمنه ثلثي دية الإصبع فإذا قطع بخير صاحب المفصل الأسفل فإن شاء قطع ولا شيء له من دية الإصبع وإن لم يقطع أخذ دية إصبعه بكاملها من ماله وإن حضر أحدهم وغاب الآخران إن كان الحاضر صاحب المفصل الأعلى يقطع له فإن قطع المفصل الأعلى له ثم حضر الآخران فإنهما بخير إن اختار القاطع لا يضمن لكل واحد منهما شيئاً هكذا في المحيط، ولو حضر صاحب الإصبع أولاً وظهر حقه ولم يحضر صاحب المفصلين ولا صاحب المفصل عند القاضي قضى للثالث بكل الإصبع ثم إن حضر صاحب المفصل والمفصلين قضى لهما بالأرض كذا في شرح الزيادات للعتابي، لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يد آخر من المرفق ثم اجتمعا فإن الكف يقطع لصاحب الكف ثم يخير صاحب المرفق فإن شاء قطع ما بقي لحقه وإن شاء أخذ الأرض كذا في شرح الميسوط، وإذا كان أحدهما حاضراً والآخر غائباً فإنه يبدأ بحق الحاضر أيهما كان كذا في المحيط، لو قطع إصبع يد رجل ثم قطع المقطوعة إصبعه يد القاطع من المفصل خير فإن شاء قطع يده ناقصة وإن شاء أخذ الأرض ويبطل حق صاحب الإصبع كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجل قطع يد رجل عمداً ويد القاطع صحيحة فقطع المقطوعة يده إصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع قاطع اليد يد رجل صحيحة فالمقطوعة يده آخر بالخيار إن شاء قطع ما بقي من يد القاطع مع المقطوعة يده الأول وإن شاء أخذ دية يده فإن قطع المقطوعة يده آخر إصبعاً من أصابع القاطع أيضاً فقد بطل خياره ويقطع ما بقي من يد القاطع له وللأول وإذا قطع يد القاطع لهما يضمن القاطع للمقطوعة يده أولاً نصف أرض يده مؤجلاً في سنتين ثلاثها في السنة الأولى وثلاثها في السنة الثانية وبضمن للمقطوعة يده آخراً ثلاثة أثمان دية يده مؤجلاً على الوجه الذي قلنا كذا في المحيط، وإذا قطع يد رجل ويده صحيحة وقطع المقطوعة يده إصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع القاطع يد رجل آخر فقطع المقطوعة يده الثاني إصبعاً من أصابع القاطع ثم إن القاطع قطع يد رجل ثالث فقطع المقطوع الثالث إصبعاً من أصابع القاطع ثم اجتمعوا عند القاضي فلا خيار لواحد منهم في أخذ الدية ويقطع ما بقي من يده لهم ويكون عليه للمقطوع الأول ثلاثة أحماس دية يده وثلاث خمسينا وللثاني نصف دية يده وثلاث ربعها وللثالث أربعة أثمان دية يده كذا في محيط السرخسي، لو قطع رجل يد رجل اليماني واليسري من آخر قطعت يده بهما وكذلك إن قطعهما من واحد ولو قطع رجل يمين رجلين قطعت يمينه بهما وعزم دية يد واحد بينهما عندنا سواء قطعهما معاً أو على التعاقب، ولو عفا أحدهما عنه قبل القصاص اقتصر منه لباقي ولا شيء للعافي ولو حضر أحدهما دون صاحبه لم ينتظر الغائب ويقتصر لهذا الحاضر ثم إذا قدم الغائب كان له أخذ الدية وإن اجتمعا فقضى لهما بالقصاص والدية وأخذ الدية ثم عفا أحدهما عن القصاص جاز عفوه ولم يكن للآخر أن يستوفي القصاص وإنما له نصف الدية فاما إذا لم

يستوفيا الدية حتى عفا أحدهما بعد قضاء القاضي فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: للآخر أن يستوفي القصاص وهو القياس وعند محمد رحمه الله تعالى ليس للآخر أن يستوفي القصاص استحساناً، ولو لم يكونا أخذنا المال وأخذنا به كفيلاً ثم عفا أحدهما فالمسألة على الخلاف أيضاً ولو كانا أخذنا بالمال رهناً كان هذا بمنزلة قبض المال ثم إن عفا أحدهما بعد ذلك لم يكن للآخر أن يستوفي القصاص وهذا استحسان كذا في شرح المبسوط، رجل قطع يد رجل عمداً وقطع من رجل آخر تلك اليد أيضاً عمداً فقطع أحدهما يد القاطع من المرفق فإنه يبطل لإحدى اليدين من القاطع الأول ويجب على القاطع الأول دية يد بين المقطوعين يدهما نصفان ثم المقطوعة يده من المرفق وهو القاطع الأول بالخيار إن شاء قطع الذراع من الذي قطع يده من المرفق وإن شاء ضمنه دية يده وحكومة عدل في الذراع ويكون له ذلك في سنتين ثلاثها في السنة الأولى وثلاثها في السنة الثانية إلا أن يزيد ذلك على ثلثي الدية فحينئذ تجب الزيادة في السنة الثالثة كذا في المحيط، إذا قطع المفصل الأعلى من إصبع رجل عمداً فبرأ ولم يقتص حتى قطع مفصلاً آخر من تلك الإصبع يقطع له المفصل الأعلى دون الأسفل وعليه أرض الأسفل وكذلك لو برأ الثاني ثم قطع المفصل الثالث ولو لم يكن بين القطعين برء وجب عليه القصاص في كل الإصبع يقطعها من أصلها مرة واحدة كذا في محيط السرخسي، وإذا قطع المفصل الأعلى وبرأ ثم مات بسبب آخر وله ابن مقطوع المفصل الأعلى من ذلك الإصبع ثم جاء القاطع وقطع الأيمن مفصله الثاني يجب على القاطع القصاص في المفصل الأعلى لمورثه والأرض للمورث في مفصله الثاني كذا في شرح الزيادات للعتابي، لو قطع المفصل الأعلى وبرأ واقتص من القاطع ثم عاد وقطع المفصل الثاني وبرأ يجب القصاص ولو قطع من إصبع رجل نصف مفصل وكسر كسراً وبرأ ثم قطع ما بقي من المفصل وبرأ لا قصاص عليه في شيء من ذلك ولو لم يتخلل بينهما برء يجب القصاص في المفصل كذا في المحيط، ولو قطع أصابع رجل عمداً ثم قطع كفه من المفصل قبل البرء تقطع يد القاطع دون أصابعه كذا في محيط السرخسي، وإن تخلل بينهما برء يجب القصاص في الأصابع وحكومة عدل في الكف كذا في المحيط، لو قطع من رجل المفصل الأعلى من إصبعه فقبل البرء عاد وقطع نصف المفصل الثاني لا يجب القصاص ولو تخلل البرء يجب القصاص في الأعلى والأرض في الباقي كذا في شرح الزيادات للعتابي، عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن ضرب إصبع رجل عمداً فسقط الكف إن كان القطع من المفصل والسقوط من المفصل اقتصر منه، وإن كان أحدهما لا من المفصل لا يقتصر منه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إنما انظر إلى السقوط لا إلى أصل الجراحة فإن كان السقوط من المفصل يقتصر منه وإلا فلا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا قصاص في ذلك وبه يفتى كذا في الظهيرية، ولو قطع إصبع رجل عمداً فشلت الكف فلا قصاص في الإصبع وفي اليد دية في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى، وكذلك لو قطع مفصلاً من إصبع رجل فشلت الكف ففيما شل من ذلك دية ولا قصاص في قولهم جميعاً كذا في الذخيرة، وإن قطع إصبعاً فشلت بجنبها أخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الإصبعين وقالوا يقتصر من الأولى وفي الثانية أرضها كذا في الظهيرية، في نوادر ابن

سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: أن من قطع إصبع إنسان فسقط إصبع أخرى بجنبه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب القصاص في شيء من ذلك ولكن يجب دية الإصبعين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يجب القصاص في الإصبع الأولى والدية في الإصبع الثانية وعن محمد رحمه الله تعالى يجب القصاص في الإصبعين كذا في الذخيرة، إذا قطع الرجل إصبع إنسان عمداً فانتسل السكين إلى إصبع أخرى يجب القصاص في الإصبع الأولى والدية في الإصبع الثانية بلا خلاف كذا في المحيط، وفي المتنقي عن محمد رحمه الله تعالى إذا قطع مفصلاً من السبابة فسقطت الوسطى من الضربة قطعت الوسطى والمفصل من السبابة ولو شل ما بقي من السبابة وسقطت الوسطى فإني أقطع الوسطى ولا أقتص من السبابة كذا في الذخيرة، لو أن رجلاً قطع يد رجل فاقتص له فمات المقتطوع الأول قتل المقتطوع الثاني به وهو المقاطع الأول قصاصاً ولو مات المقتص وهو المقتطوع قصاصاً من القطع فدينه على عاقلة المقتص له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا شيء عليه كذا في التبيين، من قطع يده فقتله أخذ بهما سواء كانا عمدين أو خطابين أو مختلفين تخلل برء أو لا إلا في خطابين لم يتخلل برء فتجب دية واحدة كذا في الكافي، وإن كان قطع يده عمداً ثم قتله عمداً قبل أن تبرأ يده فإن شاء الإمام فالأقسطوه ثم اقتلوه وإن شاء قالوا اقتلوه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا يقتل ولا يقطع كذا في الهداية، وإن جنى جنايتين على شخص واحد فإن اتحدا جنساً بأن كان عمداً أو خطأ ومات اعتبرنا واحدة وإن تخلل البرء أو اختلفا بأن كان أحدهما عمداً والآخر خطأ والجاني واحد أو اثنان فلكل واحد حكم نفسه كذا في خزائن المفتين، لو قطع إصبعه أو يده ثم قطع الآخر ما بقي من اليد فمات كان القصاص على الثاني في النفس دون الأول ويقطع إصبع الأول أو يده كذا في محيط المرخسي، ولم يوجد في الكتب الظاهرة أنه هل يجب في قطع الأنثيين القصاص حالة العمد كذا في الظهيرية، وإذا قطع الحشفة كلها عمداً ففيه القصاص وإن قطع بعضها فلا قصاص كذا في المحيط، ولو قطع بعض الذكر فلا قصاص ولو قطع كل الذكر ذكر في الأصل أنه لا قصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن فيه الفصاص كذا في الظهيرية، والصحيح ظاهر الرواية كذا في المضمرات، قال في الأصل: إذا قطع ذكر مولود فإن كان قد بدا صلاحه بأن قد تحرك فعلية القصاص إذا قطعه من الحشفة وفي الخطأ الدية كلاً وأراد بالتحرك التحرك للبول كذا في المحيط، وإن لم يتحرك فعلية حكومة العدل كما في آلة الخصى والعن كذا في شرح الجامع الصغير لنصير الشهيد حسان الدين، والله أعلم.

الباب الخامس في الشهادة في القتل والإقرار به وتصديق القاتل المدعي ولي الجناية أو تكذيبه

إن شهد عليه رجلان بالعمد حبس حتى يسأل عنهما فإن شهد عليه رجل واحد عدل حبسه أيضاً أياماً فإن جاء بشاهد آخر وإلا خلى سبيله العمد في ذلك والخطأ وشبه العمد سواء كذا في شرح المبسوط، رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وادعى أن له بيعة حاضرة في المصر ومطلب أخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البيعة فإن القاضي يأمره بإعطاء الكفيل إلى

ثلاثة إمام ولو قال المدعي شهودي غيب وطلب أخذ الكفيل إلى أن يأتي بالشهود فإن القاضي لا يجيبه في أخذ الكفيل فإن ادعى العمد وأراد أخذ الكفيل لا يجيبه القاضي لا قبل إقامة البيعة ولا بعدها إلا أن المدعي قبل إقامة البيعة يلزمه وبعد إقامة البيعة يحبس القاضي زجراً ثم إذا عدلت الشهود وشهدوا بقتل يوجب القصاص يقضي القاضي بالقصاص بطلب المدعي كذا في فتاوى قاضيه خان، ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب فأقام الحاضر البيعة على القتل قبلت البيعة ولم يقتل ولكن يحبس القاتل فإذا قدم الأخ الغائب كلف أن يعيد البيعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعيد وإن كان القتل خطأ أو كان دين لابيها على الآخر لم يعد بالإجماع وأجمعوا على أن القاتل يحبس وأجمعوا على أنه لا يقضي بالقصاص ما لم يحضر الغائب وكذلك عبد بين رجلين قتل عمداً واحدهما غائب فهو على هذا كذا في الكافي، إذا حضرت الورثة جميعاً فأدعوا دم أبيهم على رجلين أحدهما غائب والآخر حاضر وأقاموا البيعة عليهما جميعاً بالقتل عمداً تقبل البيعة على الحاضر ويقضي عليه بالقصاص ويقتل قبل مجيء الغائب ولا تقبل البيعة على الغائب فإذا حضر وانكر القتل يحتاج الورثة إلى إعادة البيعة على الغائب كذا في الذخيرة، وإذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلاً بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص ولا ينبغي للقاضي أن يسأل الشهود مات من ذلك أم لا فإني العمد ولا في الخطأ ولكنهم إن شهدوا أنه مات من ذلك لم يبطل شهادتهم وجازت إذا كانوا عدولاً وإذا شهدا أنه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزيدا على ذلك فهذا عمداً إلا أن القاضي إن سألتهما اتعمد ذلك فهو موثق وكذلك إن شهدا أنه ضعه برمح أو رمه بسهم أو شابه فهذا كله عمداً كذا في شرح المبسوط، وإن قالا قتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهما ويقضى بالدية على العاقلة وإن قالا لاندري قتله عمداً أو خطأ فإنه تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية في مال القاتل وهذا الذي ذكرنا أن الشهادة مقبولة جواب الاستحسان كذا في المحيط، وإذا شهد شاهد على رجل بالقتل خطأ وشهد الآخر على إقرار القاتل بذلك فهذا باطل وكذلك لو شهدا على القتل واختلفا في الوقت أو المكان فإن الشهادة لا تقبل كذا في المبسوط، وذكر الشيخ الأجل الإمام خواهر زاده في شرح ديات الأصل أنهما إذا اختلفا في المكان والمكانان متقاربان كمبيت صغير فشهد أحدهما أنه رآه قتله في هذا الجانب وشهد الآخر أنه قتله في الجانب الآخر فإنه تقبل الشهادة استحساناً كذا في المحيط، وإن اختلفا في موضع الجراحة من بدنه فالشهادة باطلة هكذا في المبسوط، وإن شهد أحدهما أنه قتله بالسيف والآخر شهد أنه قتله بالحجر حتى اختلفت الآلة لا تقبل هذه الشهادة وإن شهد أحدهما أنه قتله بالسيف وشهد الآخر أنه قتله بالسكين أو شهد أحدهما أنه قتله بالحجر وشهد الآخر بالعصا لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عمداً بالسيف وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله عمداً بالسكين وقال المدعي: أقر بما قالا إلا أنه ما قتله إلا طعناً بالرمح جازت الشهادة واقتصر من القاتل ذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى وإن شهد أحدهما أنه قتله بالسيف أو بالعصا وشهد الآخر أنه قتله ولا أدري بماذا قتله لا تقبل هذه الشهادة وإذا شهد أنه قتله وقال لا ندري بماذا قتله فانيقاس أن لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل ويقضى بالدية في ماله ولا يقضى بالقصاص هكذا في

المحبط، ولو شهدا على رجلين أنهما قتلا رجلاً أحدهما بسيف والآخر بعصا ولا يدرى أن أيهما صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع إصبع وعلى آخر بقطع أخرى من تلك اليد ولا يميزان قاطع هذه الإصبع من قاطع الأخرى وكذلك لو شهدا بالخطأ كذا في المبسوط، وإذا شهد شاهدان أنه قطع يده عمداً من المفصل وشهد شاهد أنه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعاً أنه لم يزل صاحب فراش حتى مات والولي يدعي ذلك كله عمداً فإنني أقضي على القاتل بنصف الدية في ماله وكذلك لو شهد على الرجل شاهدان فلم يركبا ولو زكى أحد شاهدي اليد واحد شاهدي الرجل لم يؤخذ القاتل بشيء وإن زكوا جميعاً قضيت عليه بالقصاص فإن طلب الولي أن يقتص من اليد والرجل لم يكن له ذلك كذا في الحاوي، ولو شهد شاهدان عليه أنه قطع يده من المفصل عمداً ثم قتله عمداً كان لوارثه أن يقتص من يده ثم يقتله فإن قال له القاضي: اقتله ولا تقتص من يده فذلك حسن أيضاً وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: بأسره بقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان إحدى الجنائيتين خطأ والأخرى عمداً أخذ بهما فإن كانت الأولى خطأ فإنه يجب دية اليد على عاقفته ويقتل قصاصاً وإن كانت الثانية خطأ فعليه القصاص في اليد والدية على عاقفته في النفس كذا في شرح المبسوط، ولو شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية فجاء المشهود بقتله حياً فله عاقلة أن يضمنا الولي أو الشهود ثم يرجعون على الولي وإن كان عمداً فقتل به ثم جاء حياً تخير الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود فإن ضمنا الشهود لم يرجعوا على الولي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يرجعون على الولي كما في الخطأ كذا في الكافي، ولو كانت الشهادة في الخطأ وفي العمد على إقرار القاتل ثم جاء حياً فلا ضمان على الشهود وإنما الضمان على الولي في الفصلين جميعاً وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل الخطأ وقضى القاضي بالدية على العاقلة وباقي المسألة بحالها^(١) لا ضمان على الفروع ولكن يردّ الولي الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الأصلان وأنكرا الإشهاد لم يصح إنكارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الأصلين أيضاً وإن قال الأصول: قد أشهدناهما بباطل ونحن نعلم بومئذ أنا كاذبون قال: لم يضمنا شيئاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى العاقلة بالخيار إن شاؤوا ضمنا الأصول وإن شاؤوا ضمنا الولي فإن ضمنا الأصلين رجعا على الولي وإن ضمنا الولي لم يرجع كذا في المحبط، رجل ادّعى على رجل أنه شج وليه موضحة ومات من ذلك فشهد شاهدان بالموضحة والبرء تقبل شهادتهما ويقضى بالقصاص في الموضحة وكذلك إذا شهد أحدهما بالسراية والآخر بالبرء تقبل على الشجة لانفاق الكل عليها حتى لو ادّعى المدعي البرء بطلت الشهادة التي شهدت بالسراية كذا في شرح الزيادات للعتابي، ولو كانت الشجة شيئاً دون الموضحة لا تتحملها العاقلة إلا باتصال السراية بها نحو السمحاق وما أشبهه فادّعى الولي أنه مات منها ولي الدية على العاقلة وجاء بشاهدين شهد أحدهما كما ادّعى المدعي وشهد الآخر أنه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضى بأرشها في مال

(١) قوله وباني المسألة بحالها: أي أن المشهود بقتله جاء حياً أدهجروا.

الجاني وكذلك لو كان الميت عبداً لرجل فادعى مولاه أن الشاج شجه موضحة عمداً ومات منها وإن له عليه القود وجاء بشاهدين فشهد أحدهما كما ادّعاء المدعي وشهد الآخر أنه برأ منها فالقاضي يقضي بأرش الشجة في مال الجاني كذا في المحيط، ولو قتل وترك ابنين وأقام أحدهما بيعة على رجل أنه قتل أباه عمداً وأقام الآخر بيعة عليه وعلى آخر أنهما قتلا أباه عمداً فلا قصاص وللأول نصف الدية على الذي أقام عليه البيعة كذا في خزنة المفتين، قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات في رجل مات وترك ابنتين فأقام أحد الابنتين بيعة أن هذا الرجل قتل أباه عمداً وأقام الابن الآخر بيعة على رجل أنه قتل أباه خطأ فلا قصاص على واحد منهما ومدعي العمد نصف الدية في مال من أقام عليه البيعة في ثلاث سنين ومدعي الخطأ على عاقلة من أقام عليه البيعة نصف الدية في ثلاث سنين كذا في المحيط، رجل مات وترك ابنتين وموصى له فادعى أحد الابنتين أن فلاناً قتل أباه عمداً وأقام البيعة عليه وادعى الآخر أن فلاناً بعينه أو رجلاً آخر قتل أباه خطأ وأقام البيعة عليه فالموصى له إن صدق مدعي الخطأ يقضى لمدعي الخطأ وللوصى له بثلثي الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين ويقضى لمدعي العمد بثلث الدية في مال القاتل الذي يدعي عليه العمد في ثلاث سنين وإن صدق الموصى له مدعي العمد فلمدعي الخطأ ثلث الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين وثلث النصف للموصى له وثلثا النصف لمدعي العمد في مال القاتل وإن كذبهما الموصى له لاشيء له وكذلك إذا صدقهما وإن قال: لا أدري قتل عمداً أو خطأ لا يبطل حقه لو صدق أحدهما بعينه يقضى له كما ذكرنا ولو كان مكان الموصى له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا في الوجوه كلها إلا في وجه واحد وهو أن الابن الثالث إذا صدق مدعي العمد يقضى لهما بثلثي الدية وفي الموصى له كان يقضى لهما بنصف الدية ثم في كل موضع قضى لأحدهما على العاقلة وللآخر في مال القاتل لو نوى مال أحدهما وخرج مال الآخر ليس لصاحبه الذي نوى حقه أن يشارك صاحبه فيما خرج له كذا في شرح الزيادات للعتابي، ومن قتل وله ابنان أقام الأكبر بيعة على الأصغر أنه قتل الأب وأقام الأصغر بيعة على الأجنبية أنه قتله قضى للأكبر على الأصغر بنصف الدية وللأصغر على الأجنبية بنصف الدية وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى ببينة الأكبر على الأصغر بالدية إن كان خطأ وبالقصاص إن كان عمداً ولو أقام كل على أخيه قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الدية وارثة لهما في المسالتين كذا في الكافي، ولو كان البنون ثلاثة فأقام عبد الله بيعة على زيد أنه قتل الأب وأقام زيد بيعة على عمرو أنه قتله وأقام عمرو بيعة على عبد الله أنه قتله فهاتنا تقبل البيئات على الاتفاق ولا يجب القصاص على واحد منهم بالاتفاق ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بثلث الدية في ماله إن كان عمداً وعلى عاقلته إن كان خطأ ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بنصف الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً عندهما أيضاً ولو أقام عبد الله البيعة على زيد وعمرو أنهما قتلا أباهم عمداً أو خطأ وأقام زيد وعمرو البيعة على عبد الله أنه قتل أباهم عمداً أو خطأ تهافتت البيعتان عندهما وبقيت الورثة بينهم أثلاثاً، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يقضى لعبد الله على

زيد وعمرو بنصف الدية في مالهما إن كان عمداً أو على عاقلتها إن كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو على عبد الله بنصف الدية إن كان عمداً ففي مال عبد الله وإن كان خطأ فعلى عاقلته والميراث يكون نصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ولو أقام عمرو على زيد البينة أنه قتل أباهم وأقام زيد البينة على عمرو أنه قتل أباهم ولم يتم واحد منهما البينة على عبد الله فإنه يقال لعبد الله ما تقول في هذا فبعد هذا المسألة على ثلاثة أوجه أما إن ادعى عبد الله القتل على أحدهما بعينه أو لم يدع على واحد منهما بأن قال: لم يقتل واحد منهما أو ادعى عليهما بأن قال: هما قتلاه فإن ادعى القتل على أحدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يقضى على عمرو بثلاثة أرباع الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين إن كان القتل عمداً ففي مال عمرو وإن كان خطأ فعلى عاقلة عمرو ويقضى لعمرو على زيد بربع الدية ويكون ذلك في مال زيد إن كان عمداً وإن كان خطأ فعلى عاقلته وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ثم ما وجب لزيد يضم إلى ما وجب لعبد الله فيقسم بينهما وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: فيقضى لعبد الله على عمرو بالغود إن كان عمداً ويقضى بالدية على عاقلة عمرو إن كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعبد الله نصفين ويكون الميراث بينهما نصفين أيضاً وإن لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما بأن قال: لم يقتل واحد منهما ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يقضى لزيد على عمرو بربع الدية ولعمرو على زيد بربع الدية إن كان عمداً ففي مالهما وإن كان خطأ فعلى عاقلتها ولا شيء لعبد الله من الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقضى هاهنا بشيء لا بالدية ولا بالقصاص وكان الميراث أثلاثاً وإن ادعى القتل عليهما بأن قال: اتنما قتلتما فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يقضى لعبد الله بشيء من الدية ويقضى لكل واحد منهما على صاحبه بربع الدية وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: فقد تهاوت بينة كل واحد منهما على صاحبه ولا بينة لعبد الله علي ما يدعي فلا يقضى بشيء من الدية والميراث يكون بينهم أثلاثاً كذا في المحيط، ولو ترك ابناً وأخاً وأدعى كل على صاحبه لغت بينة الأخ وقضى عليه ولو ترك ابنتين وأقام كل واحد على صاحبه وصدق الأخ أحدهما لم يلتفت إليه كذا في الكافي، فإن أقام الأخ البينة على الابنتين أنهما قتلاه بعد أن أقام كل واحد من الابنتين البينة على صاحبه أنه هو القاتل فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: البينة بينة الأخ ويكون الميراث له ويقتل الابنان إن كان القتل عمداً وإن كان خطأ فعلى عاقلتها الدية وتم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسألة وينبغي أن عنده لا تقبل شهادة الأخ ويكون الميراث بين الابنتين ويجب لكل واحد منهما على صاحبه نصف الدية وإن ترك ثلاث بنين فأقام اثنتان منهم البينة على الثالث أنه قتل أباهم وأقام الثالث بينة بذلك على الأجنبي فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: بينة الابنتين أولى ويقضى بالقصاص على الثالث للأخوين إن كان عمداً وبالدية على عاقلته إن كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الابنتين المدعين نصفين، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لم يترجح بينة الابنتين على

بينه الثالث ويقضى للابنين على الثالث بثلاثي الدية إن كان عمداً ففي ماله وإن كان خطأ فعلى عاقلته ويقضى للثالث على الأجنبي بثلاث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وإذا قتل الرجل وترك ثلاث بنين فأقام الأكبر بينة على الأوسط أنه قتل الأب وأقام الأوسط على الأصغر بينة أنه قتل الأب وأقام الأصغر بينة على الأجنبي بذلك ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يقضى لكل واحد منهم على الذي أقام عليه البينة بثلاث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثاً وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يقضى للأكبر على الأوسط بنصف الدية وللأوسط على الأصغر بنصف الدية ولا يقضى للأصغر على الأجنبي بشيء والميراث بين الأكبر والأوسط نصفان ولا شيء للأصغر كذا في المحيط، وإذا أقر الرجلان كل واحد منهما أنه قتل فلاناً وقال الولي: قتلتماه جميعاً فله أن يقتلهما وإن شهدوا على رجل أنه قتله وشهد الآخرون على الآخر بقتله وقال الولي: قتلتموه جميعاً بطل ذلك كله كذا في الهداية، وفي نوادر ينشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لآخر: أنا قتلته ولبك عمداً فصدقه وقلته ثم جاء آخر وقال أنا قتلته عمداً فله أن يقتله أيضاً فلو أن الأول حين ما قال قال له: أنت قتلته عمداً وحدك وقلته ثم جاء آخر وقال: بل أنا قتلته وحدي وصدقه الولي فعليه دية الذي قتلته وله على الآخر الدية كذا في المحيط، وإذا أقر الرجل أنه قتل خطأ وأدعى عليه العمد فله الدية في ماله استحساناً كذا في المبسوط، ولو أقر القاتل بالعمد وأدعى ولي القاتل الخطأ لا شيء لورثة المقتول كذا في فتاوى قاضيخان، فلو صدق الولي بعد ذلك القتال وقال: إنك قتلته عمداً فله الدية على القاتل كذا في المحيط، رجل ادعى على رجلين أنهما قتلا وليه عمداً بحذبة فأقر أحدهما بقتله وحده عمداً وشهد شاهدان على الآخر أنه قتله عمداً وحده لاتقبل الشهادة وأنه إن يقتل المقر وإن كان القتل خطأ فعلى المقر نصف الدية ولا شيء على المشهود عليه كذا في شرح الزيادات للنعنابي، لو أقر أحد المدعي عليهما أنه قتله وحده عمداً وأنكر الآخر القتل ولابينة للمدعي كان للمدعي أن يقتل المقر كذا في المحيط، لو ادعى على رجلين عمداً فأقر أحدهما بالخطأ والآخر بالعمد فالدية عنيهما كذا في خزانة المفتين، قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات: رجل ادعى على رجلين أنهما قتلا وليه عمداً بحذبة وله عليهما القصاص فقال أحدهما: صدقت وقال الآخر: ضربته أنا خطأ بالعصا فإنه يقضى لولي القاتل عليهما بالدية في ماله في ثلاث سنين وهذا الذي ذكره هاهنا استحساناً وإذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فأقر بالعمد لا يقضى بشيء وإذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة وأقر بالخطأ كما ادعى نجب الدية ولو ادعى الخطأ عليهما في هذه الصورة فأقر أحدهما بالعمد والآخر بالخطأ فالجواب فيه والجواب فيما إذا أقر بالخطأ سواء كذا في المحيط، ولو ادعى العمد عليهما فقال أحدهما: قتلناه عمداً وجحد الآخر القتل أصلاً بقتل المقر، ولو كان المدعي يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شيء كذا في شرح الزيادات للنعنابي، لو قال رجل: أنا قتلته وفلان ولبك عمداً وقال فلان: قتلناه خطأ وقال الولي للمقر: بالعمد قتلته وحدك عمداً فإن للولي أن يقتل المقر عمداً وإن ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شيء كذا في المحيط، ولو قال أحدهما: قطعت يده أنا عمداً وفلان قطع رجله عمداً ومات من ذلك فقال الولي: لا بل أنت

قطعت يده ورجله عمداً وأنكر الآخر الشراكة كان للولي أن يقتله وإن قال الولي: بل أنت قطعت يده عمداً ولا أدري من قطع رجله لا يقتل إلا إذا زال الإبهام بأن قال: تذكرت أن فلاناً قطع رجله عمداً كان له أن يقتل المقر ويكون هذا عذراً حتى لو قضى القاضي ببطلان حقه حين أبهم ثم تذكره لا يعود حقه كذا في شرح الزيادات للمتأني، رجل قتل مقطوع اليدين ادعى عليه أن فلاناً قطع يده اليمنى عمداً وفلاناً قطع يده اليسرى عمداً ومات منهما فقال المدعى عليه: قطع يده اليسرى أنا قطعت يده اليسرى عمداً ومات منها خاصة وأنكر الآخر كان له أن يقتل المقر وإن قال الولي: قطع فلان يده اليسرى عمداً ولا أدري من قطع يده اليمنى إلا أنها قطعت عمداً ومات من القطعين وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى: أنا قطعت يده اليسرى عمداً ومات منها خاصة لا شيء على المقر ولو قال الولي: قطع فلان يده اليمنى عمداً وفلان يده اليسرى عمداً وقال المدعى عليه: قطع اليد اليسرى قطعت يده اليسرى عمداً ولا أدري من قطع اليمنى إلا أنني أعلم أن اليمنى قطعت عمداً ومات منها فلا قود عليه وعليه نصف الدية استحساناً والقياس أن لا يلزمه شيء من الدية كذا في المحيط، والله أعلم.

الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه

للأب أن يصالح فيما دون النفس واختلقت الروايات في الصلح عن النفس كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا اصطلاح القاتل وأولياء القاتل على مال سقط القصاص ووجب المال قليلاً كان أو كثيراً وإن لم يذكروا حالاً ولا مؤجلاً فهو حال كذا في الهداية، ولو كان القاتل خطأ فقال: صالحتك على ألف دينار أو على عشرة آلاف درهم ولم يسم لذلك أجلاً فإن كان ذلك قبل قضاء القاضي وقبل تراضيهما على نوع من أنواع الدية فإنه يكون مؤجلاً كذا في الظهيرية، وإن كان القاتل حراً وعبدًا فأمر الحر ومولى العبد رجلاً بأن يصالح عن دمهما على ألف ففعل فالألف على الحر وعلى المولى نصفان كذا في الهداية، ثم الصلح في فصل الخطأ إن كان بعد القضاء بنوع من أنواع الدية أو بعد تراضيهما على ذلك فإن وقع على النوع الذي وقع القضاء به أو وقع التراضي عليه وكان الصلح على أكثر من الدية لا يجوز وإن وقع على أقل مما وقع به القضاء فإنه يجوز نسيئة كان أو بدأ بيد وإن اصطالحا على خلاف جنس المقضي به وقد صالحه على أكثر مما قضى به فإنه يجوز إلا أنه إذا كان المقضي به دراهم وقد اصطالحا على دنائير أكثر منه وإنما يجوز إذا كان بدأ بيد وإن كان المصالح عليه فرساً أو حماراً أو عبداً إن كان ديناً فإنه لا يجوز وإن كان عيناً يجوز وإن لم يقبض في المجلس وإن كان صالحه على أقل من المقضي به فإن كان المقضي به أحدهما دنائير والآخر دراهم فإنه لا يجوز نسيئة ويجوز بدأ بيد وإن كان المقضي به دراهم والمصالح عليه عرضاً من العروض إن كان نسيئة لا يجوز وإن كان بعينه يجوز سواء قبض في المجلس أو لم يقبض هذا الذي ذكرنا إذا اصطالحا بعد القضاء والرضا فاما إذا اصطالحا قبل القضاء والرضا إن اصطالحا على مال فرض في الدية إن كان المصالح عليه أكثر من الدية فإنه لا يجوز وإن كان بدأ بيد وإن وقع الصلح على أقل من عشرة آلاف درهم أو على أقل

من ألف دينار أو على أقل من مائة من الإبل فإنه يجوز نسيئة كان أو بدأ بيد وإن وقع الصلح على جنس آخر لم يفرض في الدية فإن كان نسيئة لا يجوز وإن كان عيناً جاز هكذا في المهرط، رجل قتل عمداً وله وليان فصالح أحدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين ألفاً جاز الصلح في نصيبه بخمسة وعشرين وللآخر نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما نصف الدية خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الأولى كذا في الظهيرية، ومن عفا من ورثة المقتول عن القصاص رجل أو امرأة أو أم أو جدة أو من سواهن من النساء أو كان المقتول امرأة فعفا زوجها عن القاتل فلا سبيل إلى القصاص كذا في السراج الوهاج، إن صالح أحد الشركاء من نصيبه على عوض أو عفا سقط حق الباقيين عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ولا يجب للعافي شيء من المال وإذا كان القصاص بين رجلين فعفا أحدهما فلآخر نصف الدية في مال القاتل في ثلاث سنين كذا في الكافي، ولو عفا أحد الوليين وعلم الآخر أن القتل حرام عليه فقتل فعليه القصاص وله نصف الدية في مال القاتل وإن لم يعلم بالحرمة فعليه الدية في ماله علم بالعفو أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي، رجل قتل رجلين ووليهما واحد فعفا الولي عن القصاص في أحدهما ليس له أن يقتله بالآخر كذا في الجوهرة النيرة، اثنان عفا الولي عن أحدهما يقتل الآخر كذا في محيط السرخسي، إذا قتل الرجل الواحد رجلين لكل واحد منهما ولي فعفا ولي أحد المقتولين عن القاتل فلولي الآخر أن يقتله كذا في السراج الوهاج، لو عفا الولي قبل موت المجرم جاز استحساناً ويقتل قياساً ولو قطع الولي يد القاتل ثم عفا عنه ضمن دية يده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في محيط السرخسي، رجل قتل عمداً وقضى لولييه بالقصاص على القاتل فأمر الولي رجلاً بقتله ثم إن رجلاً طلب من الولي أن يعفو عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو قال: عليه الدية ويرجع بذلك على الأمر كذا في الظهيرية، لو عفا الولي أو الوصي عن دم الصغير لم يجز كذا في محيط السرخسي، رجل قتل عمداً فأقام أخو المقتول بينة أنه وارثه لا وارث له غيره وأقام القاتل بينة أن له ابناً فإن القاضي لا يقضي ببينة الأخ ويتأنى في ذلك وإن أقام القاتل بينة أن له ابناً ورثه قد صالحه على الدية وقبضها منه أو أقام بينة أن الابن قد عفا عنه قبلت بينة القاتل فإن جاء الابن بعد ذلك وانكر العفو والصلح كلف القاتل أن يعيد البينة على الابن ولا يقضي على الابن بالبينة التي أقامها القاتل على الأخ ولو كان للمقتول أخوان وأقام القاتل البينة على أحدهما أن الأخ الغائب صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك فإن حضر الغائب وانكر الصلح لا يكلف القاتل بإقامة البينة وإذا لم يكلف القاتل إعادة البينة هنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب كذا في فتاوى فاضلخان، وإذا كان للدم وليان أحدهما غائب فادعى القاتل أن الغائب عفا عنه وأقام البينة على ذلك فإني أقبله واجيز العفو عن الغائب وإذا قضى بالعفو ثم حضر الغائب لم يعد البينة عليه وإذا ادعى عفو الغائب ولم تكن له بينة فأراد أن يستحلف الحاضر فإنه يؤخر حتى يقدم الغائب فيحلف فإذا قدم فحلف اقتصر منه كذا في المبسوط، ولو قال القاتل: لي بينة حاضرة في المصر على عفو الغائب فإنه يؤجل ثلاثة أيام ولا يستوفي منه القصاص للحاضر هكذا ذكر شيخ الإسلام في

شرحه وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن القاضي في دعوى العفو يؤجله بقدر ما يرى قال: وما ذكر في الكتاب أن القاضي يؤجله ثلاثة أيام ليس بتقدير لازم فإن قال بعد ثلاثة أيام: شهودي غيب أو قال: من الابتداء شهودي غيب فالقياس أن يستوفي منه القصاص ولا يؤخره وفي الاستحسان لا يستوفي منه القصاص إلا أن يقع في علم القاضي أنه لو كانت له بينة لأقامها هكذا في المحيط، اثنان شهد أحدهما على صاحبه أنه عفا فهو على خمسة أوجه أما إن صدقه صاحبه والقاتل جميعاً أو كذبه أو كذبه صاحبه وصدقه القاتل أو على عكسه أو سكتا جميعاً فالعفو واقع في الفصول كلها وأما الدية فإن تصادقوا فللشاهد نصف الدية وإن كذبه فلا شيء للشاهد ويجب للساكت نصف الدية وإن كذبه صاحبه وصدقه القاتل ضمن دية بينهما كذا في محيط السرخسي، وإن كذب القاتل الشاهد في شهادته وصدقه المشهود عليه في شهادته فالعفو واقع وهل يجب على القاتل شيء من الدية القياس أن لا يجب وفي الاستحسان يجب للشاهد نصف الدية في ماله وبه أخذ علمائنا الثلاثة وإن لم يصدق القاتل والمشهود عليه الشاهد في شهادته ولا كذبه بل سكتا الجواب فيه كالجواب فيما لو كذبا الشاهد كذا في المحيط، ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو فلا يخلو إما أن يشهدا معاً أو متعاقباً فإن شهدا معاً إن كذبهما القاتل بطلت حقيقتا وكذا إن صدقهما القاتل معاً وإن صدقهما على التعاقب فلهما دية كاملة ولو صدق أحدهما وكذب الآخر ضمن للذي صدقه نصف الدية وأما إذا شهدا متعاقباً فإن كذبهما القاتل فللشاهد الآخر نصف الدية ولا شيء للأول وكذلك إن صدقهما معاً فلا شيء للأول وللثاني نصف الدية وإن صدقهما متعاقباً فعليه دية كاملة لهما وإن صدق أحدهما إن صدق الأول وكذب الثاني فعليه دية كاملة وإن صدق الثاني وكذب الأول فللثاني نصف الدية ولا شيء للأول كذا في محيط السرخسي، إن كان الدم بين الثلاثة فشهد اثنان منهم على الآخر أنه قد عفا فهذه المسألة على أربعة أوجه إما أن يصدقهما القاتل والمشهود عليه وفي هذا الوجه يطل نصيب العافي وانقلب نصيب الشاهدين مالاً وإن كذباهما فلا شيء للشاهدين وبصير نصيب المشهود عليه مالاً وإن صدقهما المشهود عليه وحده غرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب المشهود عليه ويكون ذلك للشاهدين وإن صدقهما القاتل وحده غرم القاتل الدية بينهما اثلاثاً كذا في المحيط، ولو شهدا على بعضهم أنه عفا من حصته من الدية في القتل الخطأ فشهادتهما جائزة إذا لم يقبض الشاهدان نصيبهما من الدية كذا في محيط السرخسي، قوم اجتمعوا على كلب عقور فرموه بالنبال فأخطأ نبل فأصاب جارية صغيرة فماتت وشهد قوم أن هذا سهم فلان ولم يشهدوا أن فلاناً رماه فصالح الأب صاحب السهم على كرم ثم طلب المصالح رب الصلح إن كان يعلم أن المصالح هو الجارح وأن الصبية ماتت من تلك الجراحة فالصلح جائز وإن لم يكن في الباب سوى معرفة السهم فالصلح باطل وإن كان يعلم أن صاحب السهم هو رماه فاستقبلها أبوها ولطمها وسقطت وماتت وما يدري من اللطمة ماتت أو من الرمية فإن كان صالح الأب بإذن سائر الورثة جاز والبدل لسائر الورثة ولا ميراث للأب وإن صالح بغير إذنهم فهو باطل كذا في الظهيرية، العفو لا يخلو إما أن كان عن العمد أو عن الخطأ وكل وجه لا يخلو إما أن كان عن الجنابة أو عن

الشجة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه أو عن القطع أو عن الشجة وحدها فإن كانت الجنابة عمداً ثم قال المقتطوع للقاطع: عفوئك عن الجنابة أو عن القطع وما يحدث منه أو الشجة وما يحدث منها ببراً عن القطع والسراية ولو قال عفوئك عن القطع أو عن الشجة لا يكون عفواً عن السراية ولو مات يجب القصاص قياساً والدية استحساناً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ببراً عن السراية فاما إذا كان خطأ فعفا عن القطع أو الشجة ثم سرى ومات كان على هذا الخلاف وإن عفا عن القطع وما يحدث منه أو عن الجنابة صح العفو عن الكل كما في العمدة إلا أن في العمدة تعتبر الدية من جميع المال وفي الخطأ من الثلث ويكون وصية للعاقلة كذا في محيط السرخسي، امرأة قطعت يد رجل فتزوجها الرجل على ذلك فإن كان القطع عمداً وقد تزوجها على القطع فإن برأ من ذلك صحت التسمية وصار أرض يده مهرأ لها عندهم جميعاً فإن طلقها بعد الدخول بها أو مات عنها سلم لها جميع الأرض وإن طلقها قبل الدخول بها سلم لها من ذلك ألفان وخمسمائة وردت على الزوج ألفين وخمسمائة وإن مات من ذلك فالتسمية باطلة عندهم جميعاً ولها مهر مثلها فإن طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة ثم القياس أن يجب عليها القصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا يجب القصاص وإنما تجب الدية في مالها وإن تزوجها على الجنابة أو على القطع وما يحدث منه إن برأ من ذلك صار أرض يده مهر مثلها عندهم جميعاً وسلم لها ذلك وإن كان أكثر من مهر مثلها وإن مات من ذلك بطلت التسمية وكان لها مهر مثلها وسقط القصاص مجاناً بغير شيء وإن كانت الجنابة خطأ وقد تزوجها على القطع إن برأ من ذلك صار أرض يده مهرأ لها وإن دخل بها أو مات عنها سلم لها جميع ذلك وسقط عن العاقلة وإن طلقها قبل الدخول بها سلم لها نصف ذلك وذلك ألفان وخمسمائة وتؤدي العاقلة ألفين وخمسمائة إلى زوجها فاما إذا مات من ذلك بطلت التسمية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان لها مهر مثلها وعلى عاقلتها دية الزوج وعندهما تصح التسمية وتصير دية الزوج مهرأ لها وإن تزوجها على القطع وما يحدث منه أو على الجنابة خطأ إن برأ من ذلك صار أرض يده مهرأ لها ويسقط ذلك عن عاقلتها وإن مات من ذلك فإن الدية تصير مهرأ لها وتسقط عن العاقلة ثم ينظر إلى مهر مثلها وإلى الدية فإن كان مهر مثلها مثل الدية لا شك أن الكل يسلم لها سواء تزوجها بعد القطع حال ما يجيء ويذهب أو بعدما صار صاحب فراش، وإن كان مهر مثلها أقل من الدية إن تزوجها في حال ما يجيء ويذهب فالكل يسلم لها وإن حصل متبرعاً بالزيادة على مهر مثلها وإن تزوجها في حال ما صار صاحب فراش فإنه ينظر إن كانت الزيادة من مهر مثلها إلى تمام الدية تخرج من ثلث مال الزوج فإنه تبرأ العاقلة عن ذلك وتعتبر الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة وإن كانت لا تخرج الزيادة على مهر مثلها إلى تمام الدية من ثلث ماله فبقدر ما يخرج من الثلث يسقط عن العاقلة ويعتبر ذلك وصية لهم ويردون الباقي إلى ورثة الزوج هذا إذا لم يطلقها الزوج قبل موته حتى مات فإذا طلقها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة آلاف إن كان خمسة آلاف مهر مثلها ويسقط عن العاقلة، وإن كان مهر مثلها أقل من خمسة آلاف إن كانت الزيادة على مهر مثلها إلى تمام خمسة آلاف تخرج من ثلث ماله فكذا يسقط عن العاقلة خمسة آلاف وإن كان لا

تخرج فبقدر ما يخرج من الثلث ومقدار مهر مثلها يسقط عن العاقلة وبرّدون الباقي إلى ورثة الزوج كذا في المحيط، رجل شج رجلاً موضحتين ثم عفا المشجور عن إحدى الموضحتين وما يحدث منها ثم مات منهما قال: إن كان ذلك بإقرار من الشاج فعليه الدية في ماله ولا يجوز العفو لانه وصية للقاتل وإذا كان ذلك ببيّنة فهو وصية للعاقلة فيجوز ويرفع عنهم نصف الدية إن كان يخرج ذلك من الثلث وإن كانت التّشجّتان عمداً والمسألة بحالها فلا شيء على الجاني لأن العفو عن أحدهما عفو عنهما كذا في الظهيرية، رجل شج رجلاً موضحة عمداً فعفا له عنها وما يحدث منها ثم شجه أخرى عمداً فلم يعف عنها فعلى الجاني الدية كاملة في ثلاث سنين إذا مات منهما جميعاً ولا قصاص عليه فيها ولم يجز له العفو كذا في المحيط، رجل شج رجلاً موضحة عمداً وصاحله المشجور من الموضحة وما يحدث منها على مال مسمى وقبضه ثم شجه رجل آخر موضحة عمداً ومات من الموضحتين فعلى الآخر القصاص ولا شيء على الأول وكذلك لو كان الصلح مع الأول بعدما شجه الآخر كذا في خزائن المفتين، رجل شج رجلاً موضحة عمداً وصاحله منها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضها ثم شجه آخر خطأ ومات منهما فعلى الثاني خمسة آلاف درهم على عاقلته ويرجع الأول في مال المقتول بخمسة آلاف درهم كذا في المحيط، والله أعلم.

الباب السابع في اعتبار حالة القتل

من رمى مسلماً فارتد الرمي إليه ثم وقع السهم فمات فعلى الرامي الدية لورثة المرتد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: لا شيء على الرامي كذا في الكافي، ولو رمى إليه وهو مرتد فأسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعاً وكذا إذا رمى حربياً ثم أسلم كذا في الهذاية، وإن رمى عبداً فاعتقه مولاه ثم أصابه السهم فمات منه فعلى الرامي قيمته للمولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، إذا قضى نقاضي برجم رجل فرماه ثم رجع أحد الشهود حالة الرمي قبل الإصابة ثم وقع عليه الحجر فلا شيء على الرامي كذا في التبيين، وإذا رمى الخوسي صيداً ثم أسلم ثم وقع الرمية بالصيد لم يؤكل وإن رماه وهو مسلم ثم تمجس والعباد بالله أكل كذا في الهذاية، ولو رمى أغرم صيداً ثم حُلّ فاصابه السهم فعليه الجزاء وإن رمى حلال صيداً ثم أحرم فلا شيء عليه كذا في الكافي، والله أعلم.

الباب الثامن في الدييات

الدية، المال الذي هو بدل النفس والأرض اسم لتواجب بالجنابة على مادون النفس كذا في الكافي، ثم الدية نجب في قتل خطأ وما جرى مجراه وفي شبه العمد وهي القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون وهذه الدييات كلها على العاقلة إلا في قتل الأب ابنة عمداً فإنها في ماله في ثلاث سنين ولا تجب على العاقلة كذا في الجوهرة النيرة، وكل عمد سقطت القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل أرض وجب بالصلح فهو في مال القاتل غير أن الأول في ثلاث سنين

والثاني يجب حالاً كذا في الهداية، وكل دية وجبت بنفس القتل بقضى من ثلاثة أشياء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: من الإبل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوي، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: من الإبل مائة ومن العين ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار يؤذي أي نوع شاء كذا في محيط السرخسي، وقالوا ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الحبل مائتا حلة كل حلة ثوبان كذا في الهداية، ثم لا تجب الإبل كلها من سن واحد بل من أسنان مختلفة ففي الخطأ المحض تجب المائة أحماًساً عشرون ابنة محاض وعشرون ابن محاض وعشرون ابنة لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه المصد تجب المائة أرباعاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خمس وعشرون ابنة محاض وخمس وعشرون ابنة لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة كذا في المحيط، ودية المسلم والذمي والمستامن سواء كذا في الكافي، ودية المرأة في نفسها ومادونها نصف دية الرجل وإن كانت جناية ليس لها أرض مقدّر والواجب فيها حكومة عدل اختلف المشايخ فيه قيل: يستوي الرجل والمرأة فيه وقيل: بنصف كذا في محيط السرخسي، إن كان القتل خطأ فإن كان الشريك الكبير أباً كان له أن يستوفي جميع الدية حصة نفسه بحكم الملك وحصة الصغير بحكم الولاية وإن كان الشريك الكبير أخاً أو عمّاً ولم يكن وصياً للصغير يستوفي حصة نفسه ولا يستوفي حصة الصغير كذا في المحيط، إذا حلق شعر رأس إنسان ولم ينبت نبت فيه الدية كاملة الرجل والمرأة والصغير والكبير فيه سواء إلا أنه لا يخاطب بالدية حال الحلق بل يؤجل سنة فإن أجل سنة ومات المجني عليه في السنة والشعر لم ينبت لأشياء على أجنبي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: تجب حكومة عدل كذا في الذخيرة، وفي الحاجبين إذا حلقهما على وجه أفسد المنيب أو نتف فافسد المنيب تجب فيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المبسوط، وفي شتمين من الأهداب نصف الدية وفي أحدهما ربع الدية وفي كلها الدية الكاملة كذا في المحيط، وإذا حلق لحية رجل ولم ينبت مكانها أخرى ففيها كمال الدية كذا في الذخيرة، ويستوي المصد والمخطأ في حلق شعر الرأس واللحية كذا في الكافي، وإذا حلق نصف اللحية والرأس قال بعض أصحابنا: يجب نصف الدية وقال بعضهم: يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي، ولو حلق نصف اللحية يجب نصف الدية إذا علم أنه نصف وإن لم يعلم أن الغائب كم هو تجب حكومة العدل وفي فتاوى الفضلي إذا نتف بعض لحية رجل تقسم الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب على أجنبي بحسب ذلك كذا في الخلاصة، وتكلموا في لحية الكوسج والأصح في ذلك ما فصله أبو جعفر الهندواني رحمه الله تعالى إن كان النابت على ذقنه شعرات معدودة فليس في حلق ذلك شيء وإن كان أكثر من ذلك وكان على الذقن والحد جميعاً ولكنه غير متصل ففيه حكومة عدل وإن كان متصلاً ففيه كمال الدية فإن نبت حتى استوى كما كان لا يجب فيه شيء ولكنه يؤدّب على ذلك كذا في المبسوط، وإذا نبت مكانه أبيض لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في غير رواية الأصول وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إن كان حراً فلا شيء عليه وإن كان عبداً فحكومة عدل وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: فيهما حكومة عدل كذا في المحيط، والفقهاء أبو الليث

رحمه الله تعالى كان يفتي بقولهما كذا في الخلاصة، روى شمس الاثمة الحلواني عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في هذه المسألة تقدّر حكومة العدل في الحر ان يقوم أبيض اللحية لو كان عبداً وأسود اللحية فيلزمه النقصان الذي بينهما كذا في المحيط، وإن حلق لحية إنسان فنبت بعضها دون البعض ففيها حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيهان، وفي اجتناس الناطفي إذا قطع صغيرة امرأته أو امرأة غيره ينبغي أن لا يجب شيء في الحال وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قطع قرون امرأة أو حلق شعر رأس جارية وذلك ينقصها قال: لا شيء عليه إلا أنه يؤدّب كذا في الظهيرية، وإذا جب رجلاً حتى سقطت اللحية تجب دية كاملة لأجل اللحية كذا في المحيط، ولو حلق الشارب فلم ينبت تجب حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيهان، وهو الأصح كذا في محيط السرخسي، وفي جنائيات الحسن وإذا حلق اللحية تجب دية مع الشارب لا يدخل ضمان الشارب في ضمان اللحية كذا في المحيط، وذكر في الهاروني لو حلق رأس رجل فقال: كان أصلع فلم ينبت عليه من الدية بقدر ما زعم الخلق أنه كان في رأسه من الشعر وكذا اللحية لو حلقها وقال: كان كوسجاً لم يكن في عارضه شعر وكذلك في الحاجبين والاشفار كان القول قوله مع يمينه إلا أن يقيم المجني عليه البينة أنه كان صحيحاً كذا في محيط السرخسي، وفي الأذنين الشاخصتين في الخطأ الدية كاملاً وفي إحداهما نصف الدية وإذا ببست الأذن وانخسفت ففيها حكومة عدل كذا في المحيط، وإذا ضرب أذن إنسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفة ذهاب سمعه أن يطلب غفلة فينادى فإن أجاب علم أن سمعه لم يذهب كذا في الظهيرية، وفي العينين إذا فشتا خطأ كمال الدية وفي إحداهما نصف الدية وكذلك إذا لم تنفقا ولكنهما انخسفتا أو ذهب بصرهما وهما قائمتان يجب كمال الدية فيهما ونصف الدية في إحداهما كذا في الذخيرة، وفي عين الأعور نصف الدية كذا في الظهيرية، ولو قطع الجفون بأهدابها ففيه دية واحدة كذا في الهداية، وفي قطع الجفون التي لا شعور عليها حكومة عدل وإن كان الجاني على الأهداب واحداً وعلى الجفون واحداً كان على الذي جنى على الأهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على الجفون حكومة عدل كذا في المحيط، وفي قطع الأنف دية النفس وكذا إذا قطع المارن وهو مالان من الأنف وإن قطع نصف فصية الأنف لا فصاص فيه وفيه دية النفس كذا في فتاوى قاضيهان، في المشتفى إذا جنى عليه فصار لا يتنفس من أنفه ولكن يتنفس من فيه فعليه حكومة عدل كذا في الذخيرة، وفي شرح الطحاوي إذا قطع المارن ثم الأنف فإن كان قبل البرء تجب دية واحدة وإن كان بعد البرء تجب الدية في المارن وحكومة عدل في الباقي كذا في المحيط، وفي الأصل إذا كسر أنف إنسان ففيه حكومة عدل كذا في الذخيرة، ضرب أنف رجل فلم يجد شم رائحة طيبة ولا رائحة كريهة ففيه حكومة عدل كذا ذكر في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى، وذكر في جنائيات أبي سليمان إذا أقر الضارب بذهاب الشم ففيه الدية وهو كالسمع هكذا ذكر القدوري وبه يفتى ثم طريق معرفة ذهاب الشم أن يختبر بالروائح الكريهة كذا في الظهيرية، وفي الشفتين كمال الدية وفي إحداهما نصف الدية العليا والسفلى في ذلك سواء كذا في المحيط، وفي أذن الصغير وأنفه دية كاملة كذا في السراج الوهاج، ويجب في كل سن نصف عشر الدية وبستوي

في ذلك الأناب والضواحك والتواجد والطواحن هكذا في المبسوط، وليس في نفس آدمي شيء من الأعضاء يزداد أرشه على دية النفس إلا الأسنان كذا في خزانة المفتون، حتى لو كانت ثمانياً وعشرين فعليه أربعة عشر ألفاً وإن كانت ثلاثين فخمسة عشر ألفاً كذا في الظهيرية، وإن كانت اثنتين وثلاثين يجب ستة عشر ألف درهم وذلك دية وثلاثة أخماس دية يؤدى ذلك في ثلاث سنين في السنة الأولى ستة آلاف درهم وستمائة وستة وستين وثلاثين وفي السنة الثانية ستة آلاف درهم وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاثاً وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم كذا ذكر على هذا التفسير في المنتقى كذا في المحيط، ومن قلع سن رجل فنبت مكانها أخرى سقط الأرض هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: عليه الأرض كمالاً كذا في الجوهرة النيرة، وإن نبتت الأخرى سداً بقي الأرض على حاله كذا في المحيط، ولو قلع سن غيره فردّها صاحبها مكانها ونبت عليها اللحم^(١) فعلى القالع كمال الأرض كذا في الكافي، لو ضرب سن إنسان فتحرك فاجل فإن أخضر أو أحمر تجب دية السن خمسمائة وإن اصفر اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب عليه شيء وإن أسود تجب دية السن إذا فانت منفعة المضغ وإن لم تنبت إلا أنه من الأسنان التي ترى حتى فات جماله فكذلك فإن لم يكن واحد منهما ففيه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء كذا في فتاوى قاضيخان، فإن قال الضارب: إنما أسودت من ضربة حدثت فيها بعد ضربتي وكذبه المضروب فالقول قول المضروب مع يمينه إلا أن يقيم الضارب البينة على ما ادّعى كذا في المبسوط، وفي سن المملوك إذا اصفر تجب حكومة العدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه: في الاصفرار تجب حكومة العدل حراً كان أو مملوكاً وإذا ضرب سن رجل فأسود السن بضربه ثم جاء آخر ونزعها فعلى الأول تمام أرشها وعلى الثاني حكومة عدل كذا في المحيط، وفي اللسان الدية وكذا في قطع بعض اللسان إذا منع الكلام الدية ولو قدر على التكلم ببعض الحروف قيل: يتقسم على عدد الحروف وقيل: على عدد حروف تتعلق باللسان وقيل: إن قدر على أداء أكثر الحروف تجب فيه حكومة عدل وإن عجز عن أداء الأكثر يجب كل الدية كذا في الكافي، قالوا: والأول أصح كذا في المحيط، والصحيح هو الأول كذا في محيط السرخسي، وإذا ادّعى المجني عليه ذهاب الكلام يستغفل عنه حتى يسمع كلامه أو لا يسمع وفي لسان الأخرس حكومة عدل كذا في المحيط، ولو قطع لسان صبي إن استهل تجب حكومة العدل وإن تكلم ففيه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للمصدر الشهيد حسام الدين، وفي اللحيين كمال الدية وفي أحدهما نصفها كذا في المحيط، وفي اليدين إذا قطعتا خطأ كمال الدية وفي إحداها نصف الدية ولا يفضل اليمين على الشمال وإن كان اليمين أكثر بطشاً من الشمال كذا في الذخيرة، والأصل في الأطراف أنه إذا فوّت جنس المنفعة على الكمال أو أزال جمالاً مقصوداً في آدمي على الكمال يجب كل الدية كذا في الهداية، وفي يد الخنثى ما في يد المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصف ما في يد الرجل ونصف ما في يد المرأة كذا في السراج الرواح، وفي كل إصبع من أصابع اليدين

(١) قوله فعلى القالع كمال الأرض: لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الإسلام: إن عادت إلى حالتها الأولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كما لو نبتت كذا في الدر المختار اهـ مصححه بحراري.

أو الرجلين عشر الدية والأصابع كلها سواء وفي كل إصبع فيها ثلاث مفاصل ففي أحدهما ثلث دية الإصبع وما فيها مفصلان ففي أحدهما نصف دية الإصبع كذا في الهداية، وفي الإصبع الزائدة حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة، وفي اليد الشلاء حكومة عدل كذا في المحيط، وإذا قطع الكف مع بعض الأصابع أو مع كل الأصابع أجمعوا على أنه لو قطعه والأصابع كلها قائمة في الكف أن الكف بجعل تابعاً للأصابع حتى يجب أرض الأصابع ولا يجب في الكف شيء وأجمعوا على أنه لو كان في الكف ثلاث أصابع أنه يجب أرض الأصابع ثلاثة آلاف درهم أو ثلاثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء وأما إذا كان على الكف إصبعان أو إصبع واحدة أو مفصل واحد من إصبع فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل الكف تبعاً والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، وإذا ضرب رجل على يد رجل فشلت اليد فعليه الدية كاملة كذا في خزانة المفتين، وإن قطع إصبع رجل من المفصل الأعلى فشل ما بقي من الإصبع أو اليد كلها لا فصاص عليه في شيء من ذلك وينبغي أن تجب الدية في المفصل الأعلى وفيما بقي حكومة عدل وفي الساعد إذا كسر حكومة عدل وكذا في الزند إذا كسر حكومة عدل كذا في الذخيرة، وفي اليد إذا قطعت من نصف الساعد دية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف إلى الساعد وإن كان إلى المرفق كان في الذراع بعددية اليد حكومة عدل أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى: في الجامع رجل قطع يمين رجلين فقطع أحدهما إبهام القاطع وقطع اجنبي آخر الأصابع البواقى ثم إن المقطوعة يده الذي لم يقطع أصلاً قطع الكف ولا إصبع فيها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعاً فالقاضي يقضي على القاطع اليدين بدية يد واحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي القصاص أخماساً وبغرم الاجنبي لقاطع اليدين أربعة آلاف درهم وإن اجتمع المقطوعة أيديهما على قطع الكف ثم أخذ دية اليد قسمت بينهما أخماساً ثلاثة أخماسها للذي لم يقطع الإبهام وخمسها للذي قطع الإبهام وإن بدأ الاجنبي فقطع إصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع أحد صاحبي القصاص بعد ذلك إصبعاً من أصابع قاطع اليدين ثم عاد الاجنبي فقطع إصبعاً من أصابع القاطع ثم إن الذي لم يقطع شيئاً من أصابع القاطع قطع الكف وعليه الإصبعان فإن القاضي يقضي على القاطع بدية يد واحدة ربعها للذي قطع الكف وثلاثة أرباعها للذي قطع الإصبع فإن اجتمع صاحبا القصاص على قطع الكف مع الإصبعين فالدية المأخوذة تقسم بينهما اثماناً ثلاثة أثمانها لقاطع الإصبع وللآخر خمسة أثمانها كذا في المحيط، وفي الأغلة حكومة عدل والظفر إذا نبت كما كان لشيء فيه كما في غيره وإن لم ينبت ففيه حكومة عدل وإن نبت على عيب فحكومة دون الأول كذا في خزانة المفتين، وفي الرجلين كمال الدية في الخطأ وفي أحدهما نصف الدية كذا في المحيط، وفي يد الصغير ورجله حكومة إذا لم يمش ولم يقعد ولم يحركهما أما إذا كان يحركهما ففيهما دية كاملة كذا في السراج الوهاج، وفي قطع الرجل العرجاء حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا قطع الرجل خطأ من نصف الساق تجب الدية لأجل القدم وحكومة العدل فيما وراء القدم كذا في الذخيرة، وإن كسر فخذه وبرأت واستقامت فلا شيء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه في قول

أبي يوسف رحمه الله تعالى حكومة عدل وذكر أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحج قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: من كسر عظماً من إنسان يداً أو رجلاً أو غير ذلك برئ وعاد كهيشته فليس فيه عقل فإن كان نفساً^(١) أو عظم ففيه من عقله بحساب ما نقص عظم كذا في المحيط، وفي الضلع حكومة عدل وفي الشفوة حكومة كذا في الذخيرة، وفي الثدي الرجل حكومة وفي حلمته حكومة دون الأولى كذا في الظهيرية، وفي إحدى الثدي الرجل نصف ذلك كذا في المحيط، وفي الثدي المرأة الدية وكذا في حلمتي الثديها وحدهما وفي إحدهما نصف الدية ولم يوجد في الكتب الظاهرة وجوب القصاص في الثدي المرأة إذا قطعت عمداً والصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا في الظهيرية، وفي الثدي الأنثى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما في الثدي المرأة وعندهما نصف ما في الثدي الرجل ونصف ما في الثدي المرأة كذا في السراج الوهاج، وإن ضرب على الظهر فقات منفعة الجماع أو صار أحذب تحب دية النفس كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا لم يحدبه ولم يمنعه عن الجماع فإن بقي للجراحة أثر ففيه حكومة عدل كذا في المحيط، وإن لم يكن فيه أثر انضرب فلا شيء وقالوا أجرة الطبيب كذا في خزنة المفتين، وصدر المرأة إذا كسر وانقطع الماء ففيه الدية كذا في الذخيرة، وفي الذكر كمال الدية وفي ذكر الخصي حكومة عدل عندنا سواء كان يتحرك أو لا يتحرك ويقدر الخصي على الجماع أو لا يقدر وهو الحكم في ذكر العنين وأما ذكر الشيخ الكبير إن كان لا يقدر على الموضع فالجواب فيه كالجواب في ذكر الخصي وذكر العنين كذا في الذخيرة، وإذا قطع الحشفة يجب كمال الدية فإن جاء وقطع ما بقي من الذكر فإن كان قبل تخلل البرء نجب دية وإحالة ويجعل كانه قطع الذكر مرة واحدة وإن تخلل بينهما امرء يجب كمال الدية في الحشفة وحكومة العدل في الباقي كذا في الظهيرية، وفي الأنثيين كمال الدية كذا في المحيط، وإذا قطع الذكر والأنثيين من الرجل الصحيح خطأ إن بدأ بقطع الذكر ففيه ديتان ولو بدأ بالأنثيين ثم بالذكر ففي الأنثيين الدية كاملة وفي الذكر حكومة عدل وإن قطعهما من جانب الفخذ معاً فعليه ديتان كذا في الذخيرة، ولو قطع إحدى أنثيين فانقطع ماؤه ففيه الدية ولا يعلم ذلك إلا بأن يقر الحامي به كذا في خزنة المفتين، وفي الأليتين إذا قطعتا خطأ كمال الدية وفي إحدهما نصف الدية كذا في المحيط، ولو طعن بطنه برمح فصار بحال لا يستمسك الطعام ففيه الدية كذا في الخلاصة، ولو طعن برمح أو غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام جوفه فعليه دية كاملة وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيه الدية كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قطع فرج امرأة وصار بحال لا يستمسك البول ففيه الدية كذا في الخلاصة، وإذا قطع فرج امرأة وصار بحال لا يستصاع وقاعها ففيه الدية كذا في خزنة المفتين، وإذا ضربت امرأة فصار مستحاضة ينتظر حولا فإن برئت وإلا يقضي بالدية وفي مسألة سلس البول يجب أن ينتظر حولا أيضاً بحالات مسألة الطعن في البطن كذا في المحيط في المتفرقات، وإن أفضى امرأة فلا تستمسك البول فعليه الدية وإن كانت تستمسك فهي حائفة يجب فيها ثلث الدية كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل جامع صغيرة لا بجامع مثلها فماتت إن كانت أجسية نجب الدية على العاقلة وإن كانت منكوحته

(١) قوله أو عظم: بالعين المهمة ثم البناء الثلاثة أي النجم على غير استواء كما في القاموس له بحراري.

فالدية على العاقلة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة، عن ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى: رجل جامع امرأته ومثلها يجمع فماتت من ذلك فلا شيء عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا جامع امرأته فذهبت منها عين أو أفضاها أو مانت فهو ضامن، قال محمد رحمه الله تعالى: يضمن في هذا كله إلا الإفضاء والقتل من الجماع قال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيما حكاه هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال أيضاً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، عن الفقيه أبي نصر الدبوسي إذا دفع أجنبية فسقطت وذهبت عذرتها فعلى الدافع مهر مثلها وانتعيز وعن أبي حفص أن عليه الصداق في ماله كذا في الظهيرية، ولو دفع امرأته ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها وجب لها مهران كذا في المحيط،

فصل في الشجاج: موضع الشجة الرأس والوجه إلى الذقن وتحت الذقن ليس موضع الشجة كذا في خزائن المفتين، واللحيان من الوجه عندنا هكذا في الهداية، (الشجاج عشرة) الحارصة وهي التي تعرض الحنك أي نخدشه ولا تخرج الدم والدائمة وهي التي تظهر الدم ولا تسلبه كالدمع في العين والدائمة وهي التي تسبل الدم والباضعة وهي التي تبضع الجند أي تقطعه والمتلاحمة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق وهي التي تصل إلى السمحاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة وهي التي توضع العظم أي تبينه والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقطة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحوله والآمة وهي التي تصل إلى أم الرأس وهو الذي فيه الدماغ كذا في الهداية، ثم الجائفة التي تخرق الجلدة وتصل إلى الدماغ^(١) ولم يذكرها محمد رحمه الله تعالى لأن الإنسان لا يعيش منها كذا في محيط السرخسي، ولاقصاص في غير الموضحة وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة ذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهو الأصح كذا في التبيين، وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط، وفي الموضحة القصاص إن كان عمداً كذا في التبيين، وما فوقها من الشجاج لأقصاص فيه بالإجماع وإن كان عمداً كالهاشمة والمنقطة كذا في الجوهرة النيرة وفي كل ما ذكر من الشجاج أنه لا يجب القصاص فحكمها عمداً وحكم الخطأ سواء فيجب فيها إذا كانت عمداً ما يجب فيها إذا كانت خطأ كذا في المحيط، وفي الموضحة إن كانت خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقطة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الآمة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فإن نفذت فهما جائفتان فبهما ثلث الدية كذا في الهداية، وفي هذا كله إذا برأ ولم يبق لها أثر لا يجب شيء عند محمد رحمه الله تعالى فإنه قال: يجب مقدار ما انتق إلى أن يبرأ هكذا ذكر شيخ الإسلام كذا في الذخيرة، شج رجلاً منقطة فبرأت وبقي شيء من أثرها بعد البرء وإن قل فعليه أرض السفلة لأن الأرض إذا وجب لا يسقط إلا إذا زال وجوبه من كل وجه هكذا في المحيط، وبه بقى كذا في الظهيرية، وفيما قيل الموضحة الشجاج الست إذا كانت خطأ حكومة العدل هكذا في المحيط،

(١) قوله وأما يذكرها محمد إلخ: وكذا لم يذكر حارصة لأنها لا يبقى لها أثر بل العاقلة وما لا أثر لها لا

حكم لها فكان عليهم أن لا يذكروها لكنهم تأسوا بما في غالب الكتب اهـ بحر توي.

واختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي: السبيل في ذلك أن يفهم لو كان ممكناً بدون هذا الأثر ويقوم مع هذا الأثر ثم ينظر إلى تفاوت ما بين القيسير فإن كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وإن كان بعدد ربع العشر يجب ربع عشر الدية وغيره الفتوى كذا في الكافي، ولا تكون الأمة إلا في الرأس أو في الوجه في الموضع الذي تخصص منه إلى الدماغ كذا في المحيط، رجل طمن رجلًا في فقه فخرج من الأحرى قال محمد رحمه الله تعالى: فيه حكومة عدل وإن طمن في فيه فخرج من دماغه حتى نفذت من الفم إلى الدماغ قال محمد رحمه الله تعالى: فيه حكومة عدل ومن الدماغ إذا نفذت إلى الفرق ففيه ثلث الدية ولو رمى الزوج أو السهم في عينه وأغذها في فقه ففيه نصف الدية وفي الباقي حكومة عدل وإن أصاب الدماغ ونفذت فعليه في العين نصف الدية ومنها إلى أن تصل الدماغ حكومة عدل وفي الدماغ حتى نفذت إلى الفرق ثلث الدية كذا في محيط السرخسي، والجراحات التي في غير الرأس والوجه ففيها حكومة إذا وضحت العظم أو كسرته إذا بقي لها أثر وإن لم يبق للجراحة أثر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأبي عبيد محمد رحمه الله يلزمه قيمة ما أنفق عليه إلى أن يبرأ كذا في محيط السرخسي، والخائفة ما يصل إلى الخوف من البطن أو الظهر أو الصدر أو ما يتوصل من الرقبة إلى الموضع الذي إذا وصل إليه الشرب كان مفطراً فذلك كله جائفة وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في اليد والرجلين والعقد والقدم والرأس جائفة وإن كانت جراحة بين الاثنين والذكر حتى تصل إلى الحوف، وهي جائفة كذا في السراج النواج، وفصاير الشجة يستوفي على مساحة الشجة في طولها وعرضها فإذا كانت في مقدم الرأس أو في مؤخره أو وسعه أو حبيبه فعلى مثل ذلك في الشجاج في ذلك الموضع بالرأس ولو شجه موضحة فأخذت ما بين قرني المشجوج وهي لاتحاد ما بين قرني الشجاج خبير المشجوج إن شاء اقتصر وبدأ من أي جانب شاء حتى يبلغ مقدار طول الأوصى إلى حيث يبلغ ثم يكف وإن شاء أخذ الأرض وإن كانت أخذت ما بين قرني الشجاج أيضاً وبعض فإن شاء أخذ الأرض وإن شاء اقتصر ما بين قرني الشجاج ولا يزيد وإن كانت في طول رأس المشجوج وهي تأخذ من جهة الشجاج إلى فقه فإن شاء أخذ الأرض وإن شاء اقتصر إلى مثل موضعها من رأسه ولا يزيد عليه وإن كانت من جهة المشجوج إلى فقه ولم يبلغ من الشجاج إلا إلى نصف ذلك فإن شاء أخذ الأرض وإن شاء اقتصر مقدار شجته إلى حيث يبلغ ويبدأ من أي جانب كذا في الذخيرة والمحيط، شجه عشرين موضحة إن لم يتخلل نبرء تعجب دية كاملة في ثلاث سنين وإن تخلل البرء يجب كمال الدية في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المتفرقات، ومن شجع رجلاً موضحة فذهب عقله أو شعر جميع رأسه فتمت دخل أرض الموضحة في الدية ولم يدخل أرض الموضحة في غير هذين وإن تناثر بعض الشعر أو شيء يسير منه فعليه أرض الموضحة ودخل فيه الشعر وهذا إذا لم ينبت شعر رأسه أما إذا نبت ورجع كما كان فلا يلزمه شيء هكذا في الجوهرة النيرة، ولو شجع رجلاً في حاجبه موضحة خطأ وسقط فتم نبت كان عليه نصف الدية ودخل أرض الموضحة في ذلك كذا في السراج النواج، وإن ذهب سمعه أو بصره أو كلامه فعليه أرض الموضحة مع الدية قالوا هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى:

أن الشجة تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في الهداية، ومن شج رجلاً موضحة عمداً فذهبت عيناه فلا قصاص في شيء منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتجب الدية فيهما وقالوا في الموضحة القصاص والدية في البصر وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجب القصاص في الموضحة والعينين كذا في الكافي، رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشجه موضحة إنسان منعماً قال محمد رحمه الله تعالى: لا يفتنص وعليه الأرض وإن قال الشاج: رضيت أن يقتنص مني ليس له ذلك وإن كان الشاج أيضاً أصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي، وفي واقعات الناطقي موضحة الأصلع أنقص من موضحة غيره فكان الأرض أنقص أيضاً وفي الهاشمة يستويان وفي المنتقى شج رجلاً أصلع موضحة خطأ فعليه للشجة أرض دون الموضحة في ماله وإن شجه هاشمة فيها أرض دون أرض الهاشمة على عاقلته كذا في المحيط، والله أعلم.

الباب التاسع في الأمر بالجناية ومسائل الصبيان وما يناسبها

رجل أمر غيره بأن يقتله فقتله بسيف فلا قصاص فيه ولا تلزمه الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أمره أن يقطع يده أو يفتق عينه ففعل فلا ضمان في الوجهين كذا في الظهيرية، في المنتقى رجل قال لغيره: اقطع يدي على أن تعطيني هذا الثوب أو هذه الدراهم ففعل لأقصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط، ولو قال: بعث دمي منك بفلس فقتله يجب القصاص كذا في الظهيرية، رجل قال لآخر: اقتل ابني أو اقطع يد ابني وهو صغير يجب عليه القصاص وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: استحسن في ذلك وأغرمه الدية، ولو قال: اقتل عبيدي أو اقطع يده ففعل فلا شيء عليه من الضمان كذا في الواقعات الحسامية، ولو قال: اقتل أخي فقتله والأمر وارثه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: استحسن أن يأخذ الدية من القتيل ولو أمره أن يشجه فشجه فلا شيء عليه فإن مات كان عليه الدية كذا في الظهيرية، لو قال لرجل: اقتل أبي فقتله فعلى القاتل الدية لابنه ولو قال: اقطع يد أبي فقطعه فعليه القصاص كذا في الواقعات الحسامية، رجل قال لعبد الغير: اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه قيمته كذا في الظهيرية، في المنتقى رجل قال لآخر: إجن عليّ فرماه بحجر فجرحه جرحاً يعاش من مثله ويسمى جانياً ولا يسمى قاتلاً ثم مات من ذلك فلا شيء على الجاني وإن جرجه جرحاً لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا يسمى جانياً فعليه الدية ولو قال: إجن عليّ فقتله بالسيف لم أقتنص منه وجعلت عليه الدية في ماله كذا في المحيط، ولو أمر صبي صبيّاً بقتل إنسان فقتله وحبت الدية على عاقلة القتال ولا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو كان المأمور عبداً يرحع مولى العبد بما دفع على الأمر كذا في شرح الزيادات للعتابي، رجل أمر صبيّاً بقتل رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي وترجع عاقلته على عاقلة الأمر كذا في خزائن المفتين، وإن كان المأمور عبداً محجوراً صغيراً أو كبيراً يخبر مولاه بين الدفع والغداء وأباً ما أختار رجع بالأقل على الأمر في ماله كذا في شرح الزيادات للعتابي، ولو أمر بالغ بالغاً بذلك كان الضمان على القاتل

ولا شيء على الأمر كذا في فتاوى قاضيهان، رجل أمر صبياً بقتل دابة إنسان أو يخرق ثوبه أو يأكل طعامه ففعل فضعافه على الصبي في ماله ويرجع بذلك على الأمر ولو أمر الصبي بالغاً بذلك ففعل لم يضمم الصبي كذا في محيط السرخسي، ونو أن عبداً ماذوناً أمر صبياً بتخريب ثوب إنسان أو إرسال صبياً في حاجته فغضب الصبي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يضمم الأمر ولو أمره بقتل رجل ففعل لا يضمم الأمر كذا في فتاوى قاضيهان، عند ماذون صغير أو كبير أمر عبداً محجوراً أو ماذوناً صغيراً أو كبيراً بقتل رجل فقتله وحبر المولى بين الدفع والغداء رجع بالأقل في رتبة الأمر كذا في المحيط، وإن كان الأمر عبداً محجوراً والمأمور كذلك واختار مولى القاتل الدفع أو الغداء ولا يرجع على مولى الأمر في الحال ولكن يؤخذ به بعد العتق ولو كان الأمر صغيراً هاهنا لا يؤخذ به بعد العتق بصاً وإن كان المأمور حراً صغيراً والأمر عبداً محجوراً نجب الذية على عاقلة الصبي ولا يرجعون على مولى العبد لا في الحال ولا بعد العتق كذا في شرح الزيادات للعتابي، مكاتب صغير أو كبير أمر عبداً محجوراً أو ماذوناً صغيراً أو كبيراً بقتل رجل وقتل ودفعه مولاؤه أو فدهه يرجع على المكاتب بقيمة العبد إلا أن تكون قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف درهم فحينئذ يرجع بعشرة آلاف درهم إلا عشرة فإن عجز المكاتب كان مولى القاتل أن يتبع مولى المكاتب ويطالبه ببيعه وإن اعتق بعدما عجز أو قبل لعجز فإن شاء مولى العبد المدفوع أتبع المعتق بالأقل من قيمة عبده ومن قيمة المعتق وإن شاء أتبع المعتق بجميع ذلك كذا في المحيط، وإن كان الأمر مكاتباً صغيراً أو كبيراً والمأمور صبي حر نجب الذية على عبدة الصبي وترجع عاقبته على المكاتب بأقل من قيمته ومن الذية لأن هذا حكم حماية المكاتب كذا في شرح الزيادات للعتابي، فإن عجز المكاتب ورد في الرق فإن كان عجز قبل أن يقضي القاضي بقيمته للعاقلة بطل حق العاقلة على المكاتب وإن عجز بعدما قضى القاضي عليه بالقيمة للعاقلة قبل الأداء فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطل حقهم عنه في الحال وتأخر إلى ما بعد العتق وعلى قولهما لا يبطل ويؤخذ به في الحال كذا في المحيط، وإن عجز بعد انقضاء وأدى شيئاً من ذلك فما أدى بسهم عاقلة القاتل وما لم يؤد بطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يبطل لكن يباع بما بقي من ذمتهم ولا أن يذنبهم^(١) فعلى كذا في شرح الزيادات للعتابي، فإن اعتقه المولى بعد العجز وبعدم قضى القاضي عليه بالقيمة فعاقلة القاتل بالخيار إن شاءوا ضمنوا ثمنه لا غير ويرجعون إليه في العتق وإن شاءوا ضمنوا العبد وما ذكر أن لهم أن يضموا المولى أو العبد قولهما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وليس لهم تضمين المولى إذ ليس لهم تضمين بعد التحال فاعلى ما اعتق عبداً مذنباً فلهذا لا يضمم ولو لم يعجز ولكنه أدى عتق وكان قبل قضاء القاضي عليه بالقيمة أو بعد القضاء فالعاقلة يرجعون عليه بالقيمة حالة إلا أنهم يرجعون بحسب أدلتهم وهم يؤذون في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الذية ويرجعون في السنة الأولى بثلث القيمة وفي السنة الثانية بثلث آخر وفي السنة الثالثة بثلث آخر كذا في المحيط، وإن كان الأمر والمأمور مكاتبين يجب الصمان على القاتل

(١) قوله إلا أن يذنبهم أي يعضيهام الغداء والضمير لعدوته ولو قال إلا أن يذنبه أي يذنبه لذكر المظهر المصحح.

ولا يرجع على الأمر كذا في شرح الزيادات للعنابي، رجل أمر آخر أن يضرب عبده سوطاً فضربه سوطاً وشجه موضحة أو قطع يده فمات من ذلك فقد بطل نصف الجنابة في النفس ويلزم الجاني النصف كذا في مختصر الجامع الكبير، رجل له عبد أمر رجلاً أن يضربه سوطاً فضربه سوطين وضربه المولى سوطاً ثم ضربه أجنبي سوطاً آخر ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المأمور أرض السوط الثاني مضروباً سوطاً ومسدس قيمته مضروباً أربعة أسواط وعلى عاقلة الأجنبي أرض السوط الرابع مضروباً ثلاثة أسواط وثلاث قيمته مضروباً بأربعة أسواط وببطل ماسوى ذلك فإن كان المأمور ضربه ثلاثة أسواط والمسألة بحالها فهو كذلك إلا أن على عاقلة المأمور أرض السوط الثالث أيضاً وعلى الأجنبي أرض السوط الخامس مضروباً أربعة أسواط وثلاث قيمته مضروباً خمسة أسواط كذا في محيط السرخسي، عبد بين رجلين أمر أحدهما صاحبه أن يضربه سوطاً فضربه سوطاً ثم ضربه سوطين ثم اعتقه الضارب ثم ضربه سوطاً آخر فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرض الثاني مضروباً سوطاً في ماله وعليه أيضاً إن كان موسراً لشريكه نصف قيمته مضروباً سوطين وعليه أرض السوط الثالث مضروباً سوطين ونصف قيمته مضروباً ثلاثة أسواط والذي لم يعق من ذلك كله يستوفي منه المعتقد نصف القيمة التي أحال الشريك وما بقي لورثة العبد فإن لم يكن له وارث لم يرث المعتقد من ذلك وورثه أقرب الناس إليه من عصبة المعتقد وإن كان المعتقد معصراً فعلى الضارب نصف أرض السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله وعلى عاقلته أرض السوط الثالث مضروباً سوطين ونصف قيمته مضروباً ثلاثة أسواط يأخذ المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضروباً سوطين وما بقي فنصفه للمولى الذي لم يعتق ونصفه لعصبة المعتقد كذا في مختصر الجامع، عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه: اضربه سوطاً فإن زدت فهو حر فضربه ثلاثة أسواط فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرض السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله وعلى المعتقد إن كان موسراً لشريكه نصف قيمته مضروباً سوطين وعلى الضارب أرض السوط الثالث مضروباً سوطين ونصف قيمته مضروباً ثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلته فيستوفى فيها أولياء العبد ويأخذ المعتقد من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد وإن لم يكن له ورثة فله حالف وإن كان المعتقد معصراً فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفنا كذا في محيط السرخسي، إلا أرض السوط الثالث كذا في مختصر الجامع الكبير، ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروباً سوطين فإن بقي شيء فنورثة العبد كذا في محيط السرخسي، وإن لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتقد ونصفه لأقرب الناس إلى الضارب من العصبة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في مختصر الجامع الكبير، ولو كانت المسألة بحالها ثم ضربه الأمر سوطاً ثم ضربه الأجنبي سوطاً فمات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرض السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله لشريكه وعلى عاقلة المأمور إن كان المعتقد موسراً أرض السوط الثالث مضروباً سوطين ومسدس قيمته مضروباً خمسة أسواط وعلى الأمر أرض السوط الرابع مضروباً ثلاثة أسواط وثلاث قيمته مضروباً خمسة أسواط في ماله وعلى عاقلة الأجنبي أرض السوط الخامس مضروباً أربعة أسواط وثلاث قيمته مضروباً خمسة أسواط ويكون ما أخذ من عاقلة الأجنبي ومن الأمر ومن

الأمور لتعبد وبأخذ الأمور من الأمر نصف قيمة العبد مضروباً سوطين ويرجع الأمر بذلك في مال العبد وما بقي من ماله فلعصبة المولى الأمر إن لم يكن للعبد عصبة كذا في محيط السرخسي، وإن كان الأمر معسراً فعلى الأمور نصف أرض السوط الثاني في ماله وأرض السوط الثالث وسدس قيمته مضروباً خمسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلته وعلى الأمر ما قد وصفنا إذا كان موسراً إلا أن ذلك على عاقلته وعلى الأجنبي ما قد وصفنا وبأخذ الأمور من ذلك نصف قيمة العبد مضروباً سوطين وما بقي فهو ميراث لعصبة المولين كذا في مختصر الجامع الكبير، في العيون إذا قال لرجلين: اضربا مملوكي هذا مائة سوط فليس لأحدهما أن يضرب المائة كلها وإن ضربه أحدهما تسعة وتسعين وضربه الآخر سوطاً واحداً ففي القياس يضمن ضارب الأكثر وفي الاستحسان لا يضمن كذا في التارخانية، رجل أعطى صبي سلاحاً ليمسكه فعطب الصبي بذلك نجب دية الصبي على عاقلة المعطي، ولو لم يقل له أمسكه لي المختار أنه يضمن أيضاً، ولو دفع السلاح إلى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره لا يضمن الدافع بالإجماع كذا في الخلاصة، ولم يرد بقوله عطب الصبي أن الصبي قتل نفسه فإن هناك لا ضمان على المعطي إنما أراد به أنه سقط من يده على بعض بدنه وعطب به كذا في التارخانية، رجل قال لصبي محجور: اصعد هذه الشجرة وانفض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الأمر دية الصبي وكذا لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب، ولو قال لصبي: اصعد هذه الشجرة وانفض الثمار ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطب يختلف المشايخ والصحيح أنه يضمن سواء قال: انفض لي اشمر أو قال: انفض ولم يقل لي كذا في فتاوى قاضيه خان، وفي الجامع الصغير قال لعبد العير: ارتق هذه الشجرة وانفض الثمر لكأكله أنت ففعل وسقط فمات لم يضمن ولو قال: حتى أكله والمسألة بحالها ضمن كذا في المحيط، ولو أمر عبد الغير بكسر الحطب أو بعمل آخر ضمن ماتوك منه كذا في الخلاصة، رجل حمل صبياً على دابة وقال له: أمسكها لي ولم يكن له منه سبيل فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمّله دية سواء كان الصبي ممن يركب مثله أو لا يركب وإن سير الصبي الدابة فأوطأ إنساناً فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القنبل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمّله عليها وإن كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القنبل هدر وإن سقط عن الدابة والدابة تسير فعات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمّله على كل حال سواء سقط بعدما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا حمل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة إنساناً فقتلته فالدابة على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان الصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدابة على عاقلتها جميعاً ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المبسوط لنسرخسي، ولو أن عبداً حمل صبياً حراً على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية لصبي تكون في عرق العبد، يدفعه المولى بها أو يفدي وإن كان للعبد مع الصبي على الدابة فساروا عليها فوطئت الدابة إنساناً ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدابة وفي عرق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا حمل الحر الكبير العبد الصغير على الدابة

ومثله يضربها ويستمسك عليها ثم أمره أن يسير عليها فإوطأ إنساناً فذلك في عنق العبد يدفعه به مولاؤه أو يغذيه ويرجع مولاؤه بالأقل من قيمته ومن الأرض على الغاصب ولو حمله عليها وهو لا يضرب الدابة ولا يستمسك عليها فسارت الدابة فوطئت إنساناً قدمه صدر وإن كانت واقفة حيث أوقفها لم يضر جانباً حتى لو ضربت رجلاً بيدها أو رجلها أو كدمته لا شيء على الصبي فيه والضمان على الذي أوقفها على عاقلته إلا أن يكون أوقفها في ملكه فحينئذ لا ضمان عليه كذا في شرح المبسوط، رجل رأى صبياً على حائط أو شجرة فصاح به الرجل وقال: لا تقع فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل، ولو قال له: قع، فوق الصبي ومات يضمن القاتل دية كذا في فتاوى قاضيخان، صبي في يد أبيه فجذبه إنسان من يده والاب مستمسك حتى مات فدية الصبي على الجاذب ويرث منه الأب، ولو جذبا حتى مات فالدية عليهما ولا يرث الأب كذا في الوقاعات الحسامية، صبي مات في الماء أو سقط من السطح فمات فإن كان ممن يحفظ نفسه لا شيء على الأبوين وإن كان ممن لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة إن كان في حجرهما وإن كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة هكذا عن نصير وعن أبي القاسم في الوالدين إذا لم يتعاهد الصبي حتى سقط من سطح ومات أو احترق بالنار لا شيء عليهما إلا التوبة والاستغفار واختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى على أنه لا كفارة عليهما ولا على أحدهما إلا أن يسقط من يده والفتوى على ما اختاره أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان، الأم إذا تركت الصبي عند الأب وذهبت والصبي يقبل ثدي غيرها فلم يأخذ الأب للصبي ظمراً حتى مات جوعاً فالأب آثم وعليه الكفارة والتوبة وإن كان لا يقبل ثدي غيرها وهي تعلم بذلك فالإثم عليها فهي التي ضيعته وعليها الكفارة حكاه عن نصير وينبغي أن تكون المسألة مختلفة كالمسألة الأولى كذا في المحيط، بنت ست سنين حست وكانت جالسة إلى جنب النار فخرجت الأم بعد خروج الأب إلى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لا دية على الأم لكن إذا كان لها مال يعجبني أن تعتق رقبة مؤمنة وإلا صامت شهرين متتابعين وتكون على ناسف وندامة واستغفار لعل الله يعفو عنها وهذا استحباب والكلام في وجوب الكفارة مأمراً كذا في الظهيرية، وفي الأصل إذا غصب الرجل صبياً حراً وذهب به فمات فهذا على وجهين: أما إن مات بامر لا يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بأن أصابه حسى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالإجماع، وأما إن مات بامر يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بأن قتل أو أصابه حجر أو سقط عليه حائط أو نزلت صاعقة من السماء فاصابته فقتلته أو نهشته حية أو أكله سبع أو تردى من حائط أو جبل فإن الغاصب يضمن في قول علماؤنا الثلاثة واجمعوا على أنه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي العبد يضمن مات بامر يمكن التحرز عنه أو بامر لا يمكن التحرز عنه كذا في المحيط، ولو غصب صبياً وقربه إلى المهالك فهلك كان عليه دية إن كان حراً كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا قتل الصبي المغصوب رجلاً لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شيء كذا في المحيط، وإذا أودع صبي عبداً فقتله فعلى عاقلته القيمة وإن أودع طعاماً فأكله لم يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يضمن في الوجهين، وعلى هذا إذا أودع

العبد المحجور مالا فاستهلكه لا يؤاخذ بالضمان في الحال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويؤاخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الإقراض والإعارة والبيع والتسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى يضمن غير العاقل بالإجماع، وإن استهلك مالا من غير إيداع ضمن كذا في الكافي، الأب إذا ضرب الابن في أدب أو الوصي ضرب اليتيم فمات يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن ضربه المعلم إن كان بغير إذنهما فلا ضمان على أحد زوج ضرب زوجته في أدب فماتت ضمن وعلى الأب الكفارة والدية وعلى المؤدب الكفارة دون الدية وعلى الزوج الكفارة والدية جميعاً كذا في الوقعات الحسامية، والوالدة إذا ضربت ولدها الصغير للتأديب فلا شك أنها تضمن عنى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اختلف فيه المشايخ على قولهما بعضهم قالوا: لا تضمن وبعضهم قالوا: هي ضامنة كذا في الخيط، رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يضمن الوالد دية ولا يرثه، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يرث الوالد ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان، الحجام أو الفصاد أو البزاع أو الختان إذا حجم أو فصد أو بزغ أو ختن بإذن صاحبه فسرى إلى النفس ومات لم يضمن كذا في السراجية، البزاع أو الفساد أو الحجام إذا بزغ أو فصد أو حجم وكان بإذن المولى في العبد أو بإذن المولى في الصبي وسرى إلى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان في هذا فهو لاء لا يضمنون السراية بلا خلاف كذا في الخيط، ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: لو أن ختاناً ختن صبياً بأمر والده فجرت الحديد فقطعت الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف الدية وإن عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي، وهذا الذي ذكرنا فيما إذا قطعت الحشفة ومات أنه يجب نصف الدية رواه محمد رحمه الله تعالى ذكر هذه الرواية في مجموع النوازل وذكر في الأصل أنه لا يجب شيء إن مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق كذا في الذخيرة، والله أعلم.

الباب العاشر في الجنين

إذا ضرب بطن امرأة حامل مسلمة أو كافرة فالقتل جنيئاً ميتاً حراً ذكراً كان أو أنثى فعلى عاقلة الغرة وهي عبد أو أمة أو فرس قيمته خمسمائة درهم ويكون موروثاً عن الولد ولو كان الضارب وارثاً لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية، وإن ألفت ميتتين ففترتان كذا في خزانة المفتين، والجنين الذي قد استبان بعض خلقه كالظفر والشعر بمنزلة الجنين التام في جميع الأحكام كذا في الكافي، وإن خرج الجنين بعد الضربة حياً ثم مات ففيه الدية كاملة والكفارة كذا في الميسوط، إن ألفت ميتاً ثم ماتت الأم فعليه دية بقتل الأم وغرة بإلقائها، وإن ماتت الأم من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حياً ثم مات فعليه دية في الأم ودية في الجنين وإن ماتت ثم ألفت ميتاً فعليه دية في الأم ولا شيء في الجنين كذا في الهداية، وإذا خرج رأس الولد وصاح فجاء رجل وذهب فعليه الغرة لأنه جنين كذا في خزانة المفتين، رجل ضرب بطن امرأة فالقتل جنيئان أحدهما ميت والآخر حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب على الضارب في

الميت منهما الغرة وفي الحي الدية كاملة كذا في الظهيرية، في المنتقى رجل ضرب بطن امراته فأنقذت جنيناً حياً ثم مات ثم ألفت جنيناً ميتاً ثم ماتت الأم بعد ذلك وللرجل الضارب بتون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه المرأة غير هذا الذي ولدت عند الضربة ولها أخوة من أبيها وأمها فعلى عاقلة الأب دية الولد الذي وقع حياً ثم مات ترث من ذلك أمه السدس وما بقي فلاخوة هذا الولد من أبيه وعلى الأب كفارتان كفارة في الولد الواقع حياً وكفارة في أمه وأما الولد الذي سقط ميتاً فإن فيه غرة على عاقلة الأب خمسمائة ويكون للأم من ذلك السدس وما بقي فهو للولد الذي وقع حياً لأن الغرة إنما وجبت بالضربة وهو حي حينئذ وترث الأم من ذلك السدس أيضاً ويصير ماورثته الأم من جميع ذلك لإخوتها كذا في المحبط، وإن كان في بطنها جنينان فمخرج أحدهما قبل موتها ومخرج الآخر بعد موتها وهما ميتان ففي الذي خرج قبل موتها خمسمائة وليس في الذي خرج بعد موتها شيء ثم الذي خرج قبل موتها ميتاً لا يرث من دية أمه ولها ميراثها منه وإن كان الذي خرج بعد موتها خرج حياً ثم مات ففيه الدية وله ميراثه من دية أمه ومما ورثت أمه من أخيه وإن لم يكن لأخيه أب حي فله ميراثه من أخيه أيضاً كذا في المبسوط، وإذا ضرب بطن أمه وألفت جنيناً ميتاً والأم حية ينظر إن كان هذا الحمل حراً بأن كان الحمل من المولى تجب الغرة ذكراً كان أو أنثى وإن كان الجنين رقيقاً ذكر في ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه يقوم على الهيئة واللون التي انفصل لو كان حياً ثم إذا ظهر قيمته ينظر إن كان ذكراً يجب عليه نصف عشر قيمته وإن كان أنثى يجب عليه عشر قيمتها ولو ضاع الجنين ولم يمكن تقويمه باعتبار لونه وهيئته على تقدير أنه حي ووقع التنازع في قيمته بين الضارب ومولى الأمة المضروبة كان القول قول الضارب كذا في المحبط، وماوجب في جنين الأمة فهو في مال الضارب يؤخذ منه حالاً في ساعته رواء الحسن رحمه الله تعالى وما وجب في جنين الحرة فهو على عاقلة الضارب إنى سنة كذا في شرح الطحاوي، وفي المنتقى رجل ضرب بطن أمه وألفت جنيناً ميتاً وماتت الأم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: على الضارب قيمة الأم في ثلاث سنين كذا في الذخيرة، وإن ضرب بطن أمه فأعتق المولى مافي بطنها ثم ألفت جنيناً حياً ثم مات ففيه قيمته حياً ولا تجب الدية وإن مات بعد العتق كذا في الكافي، وإذا باع الأمة بعد الضرب ثم ألغته فالغرة للبائع وإذا كان الأب عبداً وقت الضرب ثم عتق ثم خرج الجنين فلا شيء للأب إذ المعتبر حال الجنين وقت الضرب هكذا في خزنة المفتين، وفي نودار بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أعتق ما في بطن أمته ثم ضرب رجل بطنها فأنقذ جنيناً ميتاً وله أب حر فعلى الضارب مافي جنين الحرة وذلك الغرة وهي للأب دون المولى كذا في المحبط، وإذا عتق أبو الجنين أو أمه قبل الضرب فهو أحق من المولى كذا في خزنة المفتين، في نودار ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامته الحلي: أحد الولدين اللذين في بطنك حر ثم مات فضرب إنسان بطنها فأنقذ جنينين ميتين غلام وجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: على الجاني في الغلام نصف غرة وذلك نصف خمسمائة وعليه أيضاً في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حياً وعليه في الجارية نصف خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحبط، والمرأة إذا ضربت بطن نفسها أو شربت دواء لتطرح الولد متعمدة أو

عاجلت فرجها حتى سقط الولد ضمن عاقلتها الغرة إن فعلت بغير إذن الزوج وإن فعلت بإذنه لا يجب شيء كذا في الكافي، امرأة شربت دواء ولم تعتمد به إسقاط الولد فلا شيء عليها كذا في الظهيرية، وفي فتاوى النسفي سأل عن مختلعة وهي حامل احتالت لإسقاط العدة بإسقاط الولد قال: إن أسقطت بفعلها وجبت عليها غرة ويكون ذلك للزوج كذا في المحيط، رجل اشترى جارية باللف ووطئها فحملت منه ثم ضربت بطنها متعمدة أو شربت دواء لتطرح الولد فالقت جنيئاً ميتاً ثم استحققت الجارية فالقاضي يقضي للمستحق بالجارية ويعقبرها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم يقال للمستحق إن أمتك قتلت ولدها وهو حر لأنه ولد المغرور والجنين الحر مضمون بالغرة فإذا دفع بها أو فدى يقال للمشتري لما أخذت الغرة فقد سلم لك شيء من بدل الولد ولو سلم لك الولد أو قيمته الدية بأن كان حياً لزمك القيمة بتمامها للمستحق فإذا سلمت لك الغرة وهي خمس مائة وجب أن تغرم بحساب ذلك والولد الحر قيمته عشرة آلاف إن كان ذكراً أو خمسة آلاف إن كان أنثى وخمس مائة من دية الغلام نصف عشرها من دية الأنثى عشرها فتغرم بحساب ذلك والمستحق إذا دفع أو فدى يرجع بالأقل إن شاء على البائع وإن شاء على المشتري فإن رجع على البائع فالْبائع يرجع على المشتري وإن رجع على المشتري لا يرجع المشتري على البائع ثم المشتري يرجع على البائع بما غرم من قيمة الولد بحكم الغرور كذا في شرح الزيادات للفتاوى، وإذا اشترى أمة حاملاً فلم يقبضها حتى اعتق ماقي بطنها ثم ضرب إنسان بطنها فالقت جنيئاً ميتاً خير المشتري إن شاء أخذ الأمة بجميع الثمن واتبع الجاني بارش الجنين أرض حر ويطيب له الفضل وإن شاء فسخ البيع في الأمة ولزمه الولد بحصته ولو كان للجنين أب حر أو وراث آخر مقدم على سولي العتاقة فأرش الجنين له في الوجهين ولا شيء للمشتري كذا في المحيط، ضرب رجل بطن حامل يسكن فاصاب يد الولد في بطنها فقطعها ثم ولدته حياً فنصف الدية على عاقلته لأنه خطأ كذا في الظهيرية، والله أعلم.

الباب الحادي عشر في جنابة الخاطئ والجناح والكنيف وغيرها

مما يحدثه الإنسان في الطريق وما يناسب ذلك

يجب أن يعلم بأن الخاطئ المائل إن بناه صاحبه مائلاً في الابتداء ثم سقط على إنسان فقتله أو اتلف مال إنسان فإنه يضمن سواء تقدم إليه بالنقض أو لم يتقدم وإن كان بناه غير مائل ثم مال بمرور الزمان ثم سقط على إنسان أو سقط على مال فأتلفه هل يضمن صاحب الخاطئ إن سقط قبل التقدم إليه بالنقض فإنه لا ضمان على صاحب الخاطئ في قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وأما إذا سقط بعد ما تقدم إليه بالنقض وتمكن من النقص بعد ذلك ولم ينقض فالقياس أن لا يضمن وفي الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة، ثم ما تلف به من النفوس تتحملته العاقلة وما تلف به من الأموال فضمنه عليه كذا في التبيين، والتقدم إلى صاحب الخاطئ في الخاطئ تقدم في نقضه حتى لو سقط الخاطئ بعد التقدم وعثر بنقضه فمات فديته على صاحب الخاطئ وهو قول محمد رحمه الله تعالى وروى أصحاب الأمالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على صاحب الخاطئ والصحيح قول محمد رحمه الله

تعالى كذا في الذخيرة، ولو سقط الحائط على رجل وقتله أو عثر رجل بنقض الحائط ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط، ولو كان مكان الحائط جناح أخرجه إلى الطريق فوقع على الطريق فعثر إنسان بنقضه ومات وعثر رجل بالقتيل ومات أيضاً فدية القتلين جميعاً على صاحب الجناح كذا في المحيط، والتقدم إليه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان كذا في الكافي، وتفسير التقدم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائط: إن حائطك مخوف أو يقول: مائل فانقضه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئاً كذا في المحيط، ولو قبل له: أن حائطك مائل ينبغي لك أن تهدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلباً كذا في فتاوى قاضيهان، والشرط الطلب والإشهاد ليس بشرط حتى لو طلب بالتفريق من غير إشهاد ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتلف به شيء وهو يقر بالطلب ضمن وفائدة الإشهاد إمكان إثبات الطلب عند الجحود كذا في الكافي، وإن شهد بالطلب رجلان أو رجل وامرأتان ثبت المطالبة ونسبت أيضاً بكتاب القاضي إلى القاضي وإذا شهد على الحائط المائل عبدان أو كافران أو صبيان ثم اعتق العبدان أو أسلم الكافران أو بلغ الصبيان ثم سقط الحائط المائل فاصاب إنساناً فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط الحائط المائل قبل عتق العبدان وإسلام الكافرين وبلوغ الصبيين ثم شهدا جازت شهادتهما لأنهما من أهل الأداء كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يصح الإشهاد قبل أن يهيء لانعدام التعدي كذا في خزائن المفتين، ويشترط لصحة التقدم والطلب أن يكون التقدم إلى من له ولاية التفريق حتى لو تقدم إلى من سكن الدار بإجارة أو إعارة فلم ينقض الحائط حتى سقط على إنسان لا ضمان على أحد كذا في الذخيرة، ويشترط دوام تلك الولاية إلى وقت السقوط حتى لو خرج عن منكه بالبيع بعد الإشهاد برئ عن الضمان كذا في التبيين، ولا ضمان على المشتري فإن شهد على المشتري بعد شرائه فهو ضامن كذا في الكافي، ولو حنّ جنوناً مطبقاً بعد الإشهاد أو ارتد والعباد بالله ولحق بدار الحرب وقضى بلحاقه فافاق المجنون أو عاد المرتد مسلماً فردت عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك فأتلف شيئاً كان هدرأ وكذلك لو باع الدار بعدما شهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضاء أو غيره بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وأتلف شيئاً لا يجب الضمان إلا بإشهاد مستقبل بعد الرد، ولو كان الخيار للبائع فإن نقض البيع ثم سقط الحائط وأتلف شيئاً كان ضماناً هكذا في الظهيرية، وإذا تقدم إلى المشتري الدار في حائط منها مائل وهو في الخيار في الشراء ثلاثة أيام ثم رد الدار بالخيار بطل الإشهاد ولو استوجب البيع لم يبطل الإشهاد، ولو كان أشهد على البائع في ثلث الحالة لم يضمن ولو كان الخيار للبائع فتقدم إليه فيه فإن نقض البيع فالإشهاد صحيح وإن أوجبه بطل الإشهاد، ولو تقدم إلى المشتري في تلك الحالة لم يصح التقدم كذا في المبسوط، ويشترط للضمان أن تمضي مدة يتمكن فيها من النقص بعد الإشهاد حتى إذا شهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من نقضه لا يضمن مائل به كذا في التبيين، ويشترط أن يكون التقدم والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة للعامة فيمكنني بطلب واحد من العامة كذا في الذخيرة، ويستوي أن يطالبه بنقضه مسمم أو ذمي وفي شرح الطحاوي لو كان مائلاً إلى الطريق العام فإن الخصومة فيه إلى كل واحد من الناس مسلماً كان أو ذمياً بعد أن كان حراً بالغا عاقلاً

أو كان صغيراً أذن له ولديه باخصومة فيه أو كان عبداً أذن مولاه باخصومة فيه كذا في الكفاية، وفي السكة الخاصة الحق لأصحاب السكة فيكتفي بطلب واحد منهم وفي انذار يشترط صلب المالك أو الساكن كذا في الذخيرة، وفي الجمع رجل أشهد عليه في حائط مائل إلى دار رجل فسأل صاحب الحائط من القاضي أن يؤخله يومين أو ثلاثة أو ما شئت ذلك ففعل القاضي ذلك ثم سقط الحائط وأتلف شيئاً كان للضمان وجباً على صاحب الحائط كذا في العيضة، ولو أخطأ رب الدار أو أبراه من المنصالية أو فعل ذلك سكانها صح ولا ضمان عليه فيما تلف بالحائط كذا في الكافي، ولو سقط الحائط بعد مضي مدة الأجر كان ضامناً كذا في العيضة، ولو أشهد عليه في الطريق ثم استعمل من القاضي فاجبه فهو باطل كذا في خزائن المعين، وكذلك لو لم يؤخره القاضي ولكن أخره إندي أشهد عليه لا يصح لا في حق غيره ولا في حق نفسه كذا في العيضة، ولو كان الحائط رهناً فتقدم إلى المرتهن فيه لم يضممه المرتهن ولا الزهني وإن تقدم فيه إلى الزهني كان ضامناً كذا في شرح المبسوط، قال في المنتقى رجل ادعى داراً في يدي رجل وفيها حائط مائل يخاف سقوطه من الذي يتقدم إليه فيه ويشهد عليه به حتى يعتدل بنية المدعي قال: يؤخذ الذي بيده الدار بقصده ويشهد عليه بميله وهي بمنزلة دار له تدفع ماله ترك البينة فإن نقضه إندي في يديه ثم زكيت البينة ضمنه الذي نقضه له قيمة الحائط كذا في العيضة، ولو كانت انذار لصغير فأشهد على الأب أو الوصي صح الإشهاد فإن سقط الحائط وأتلف شيئاً كان الضمان على الصغير كذا في فتاوى قاضيه خان، ويصح على أمة أيضاً كذا في الكافي، وإن لم يسقط الحائط حتى يبع الصبي ثم سقط وقتل إنسان كان دمه هدراً وكذلك لو مات الأب أو الوصي والغلام صغير ثم وقع الحائط على إنسان وقتله كان دمه هدراً وإن تقدم إلى الصبي بعد البلوغ تقدموا مستقبلاً ثم سقط الحائط على إنسان فدينه على عاقلة الصبي كذا في العيضة، مسجد مال حائطه فلا إشهاد على الذي بناه كذا في خزائن المعين، وفي المنتقى إذا وقف داراً على المساكين فأخرجها من يده ودفعها إلى رجل تحمل غلتها في المساكين فأشهد على من قبل في الحائط المائل منها فسقط على إنسان فالدية على عاقلة الواقف وإن أشهد على الذي له الوقف يعني المساكين فلا ضمان كذا في العيضة، عبد ناجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأتلف إنساناً كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد دين أم لم يكن وإن أتلف الحائط مالاً فضمن المالك يكون في علق العبد ببيع فيه وإن أشهد على المولى صح الإشهاد أيضاً كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا تقدم في الحائط إلى بعض الورثة فانقباض أو لا ضمان على أحد منهم ولكننا نستحسن فنضمن هذا الذي أشهد عليه بحصة نصيبه مما أصابه من الحائط كذا في المبسوط، حائط مائل بين خمسة نفر أشهد على أحدهم فسقط على إنسان وقتله ضمن الذي أشهد عليه خمس الدية ويكون على عاقلة وكذا ذلك دار بين ثلاثة نفر حفر أحدهم فيها بئراً أو بنى حائلاً بغير إذن صاحبيه فعصب به إنسان فعليه تلك الدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: عليه نصف الدية في المسالكين كذا في شرح الحاشية الصغير فافهم الشبهة حسام الدين، وإن كان الحفر والبناء بإذن الباقيين لا يكون حماية كذا في السراج لوهاج، في المنتقى رجل مات وترك نبأ وداراً وعليه من الدين ما يستغرق قيمته وفيها حائط مائل إلى نصيب ولا

وارث للميت غير هذا إلا أن فالنقد في الخائض إليه وإن كان لا يملكها وإن وقع الخائض بعد التقدم إليه كانت الدية على عاقلة الأب دون عاقلة الأب كذا في المخط، قال محمد رحمه الله تعالى : مكاتب أشهد عليه في حائط نه مائل فإن سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن وإن سقط بعد التمكن من الهدم يضمن وهذا استحسان ويضمن لولي القتل الأقل من قيمته ومن الدية وإن سقط الخائض بعد عتقه فالدية على عاقلة فإن عجز ورد في الرق ثم سقط الخائض لأضمان عليه ولا ضمان على المولى، وكذلك إذا باع الخائض ثم سقط لأضمان على أحد، ولو لم يبعه حتى سقط الخائض فمشت إسان ينقضه وتلف ضمن وإن عجز ورد في الرق يخير المولى بين الدفع والغداء ولو عثر إنسان بالقتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الخائض كذا في شرح الزيارات للعتابي، ولو أشرع كنيفاً ونحوه فباعه أو عتق فسقط ضمن الأقل من قيمته ومن الأرض وإن عجز ورد في الرق يخير المولى بين الدفع والغداء ولو عثر إنسان بنقض الكيف يضمن المخرج وكذا لو عثر إنسان بهذا القتل فبالضمان على المخرج كذا في الكافي، لو أن رجلاً أمه مولاة عتقة لرجل وأبوه عبد أشهد عليه في حائط مائل فلم ينقضه حتى عتق الأب ثم سقط الخائض وقتل إنساناً فديته على عاقلة الأب، ولو سقط قبل عتق الأب فالدية على عاقلة الأم ومثله لو أشرع كنيفاً ثم عتق أبوه ثم وقع الكيف على إنسان وقتله فاندية على عاقلة الأم لأن إشترع الكيف نفسه جنابة وعند ذلك عاقلته مولى الأم كذا في المخط، إذا كان الرجل على حائط له مائل أو غير مائل فسقط به الخائض فأصاب من غير عمدته إنساناً فقتله فهو ضامن في الخائض المائل إذا كان قد تقدم إليه فيه ولأضمان عليه فيما سواه ولو كان هو سقط من حائط من غير أن سقط الخائض فقتل إنساناً كان هو ضامناً ولو مات الساقط نظرت في الأسفل فإن كان يمشي في الطريق فلا ضمان عليه وإن كان واقفاً في الطريق قائماً أو فاعداً أو نائماً فهو ضامن لدية الساقط عليه وإن كان الأسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الأعلى ضمان الأسفل في هذه الحالات وكذلك إن تغفل فسقط أو نام فتقلب فسقط فهو ضامن لما أصاب الأسفل وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو تردى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر احتفرها في ملكه وفيها إنسان فقتل ذلك الإنسان كان صامناً لديته وإن كانت البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في المبسوط، وضع جرة على حائط فسقطت على رجل فأتلفت له يضمن لأنه قد انقطع أثر فعله بوضعه على الخائض وهو في هذا الوضع غير متعذر فلا يضاف إليه التلف كذا في الفصول العمادية، إذا وضع الرجل على حائط شيئاً فوق ذلك الشيء فأصاب إنساناً فلا ضمان عليه إذا وضعه طويلاً وأما إذا وضعه عرضاً حتى خرج طرف منه إلى الطريق إن سقط فأصاب الطرف الخارج منه شيئاً فإنه يضمن وإن أصاب الطرف الآخر لا يضمن، وكذلك لو كان الخائض مائلاً وكان وضع الجذع عليه طويلاً حتى لم يخرج شيء منه إلى الطريق ثم سقط ذلك الجذع على إنسان ومات فإنه لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب إطلاقاً من مشايخنا من قال : هذا إذا كان الخائض مان إلى الطريق ميلاً يسيراً غير فاحش فأما إذا مال ميلاً فاحشاً فإنه يضمن وإن لم يتقدم إليه بالرفع ومنهم من قال : الجواب كما أطلقه محمد رحمه الله تعالى لا يضمن

في الحالين، ولو كان الوضع بعد ما تقدم إليه في الحائط ثم سقط الجذع وأصاب إنساناً يقول بانه يضمن كذا في الذخيرة، حائط مائل أشهد عليه فوضع صاحب الحائط أو غيره عليه جرة فسقط الحائط ورمى بالجرة على إنسان فقتله فالضمان على صاحب الحائط، ولو عثر بالجرة أو بنقضها أحد إن كانت الجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن أحد، ولو كانت الجرة لرب الحائط يضمن هكذا في الكافي، وفي المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى: حائط مائل تقدم إلى صاحبه فلم يهدمه حتى ألقته الريح فهو ضامن كذا في المحيط، وإذا أشهد على الرجل في حائط من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالوا: لا ندرى أن الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم حتى تقوم البينة على أن الدار له فإن أقر ذو اليد أن الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياساً وفي الاستحسان عليه دية القتل إن أقر بالإشهاد عليه كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل تقدم إليه في حائط مائل له فلم ينقضه حتى وقع على حائط لجاره وهدمه فهو ضامن لحائط الجار ويكون للجار الخيار إن شاء ضمنه قيمة حائطه والنقض للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقصان، ولو أراد أن يجبره على البناء كما كان ليس له ذلك، ولو جاء إنسان وعثر بنقض الحائط الأول فالضمان على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد رحمه الله تعالى: وإن عثر بنقض الحائط الثاني قبل تضمين صاحب الحائط الأول أو بعده فلا ضمان على أحد كذا في المحيط، ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الأول أيضاً يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني كذا في فتاوى قاضيه خان، حائطان مائلان أشهد عليهما فسقط أحدهما على الآخر فهدمه فما تلف بوقوع الأول أو الثاني أو بنقض الأول فعلى مالك الأول وما تلف بنقض الثاني فهو هدر كذا في الكافي، ولو كان مكان الحائط الأول جناح أخرجه رجل إلى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم إليه ووقع الحائط على رجل فقتله أو عثر رجل بنقض الحائط بعدما وقع على الأرض فذلك كله على صاحب الجناح كذا في المحيط، وإذا مال حائط لرجل بعضه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم إليه أهل الدار فيه فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له، وكذلك لو تقدم أهل الطريق إليه فسقط المسائل إلى الدار على أهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط، حائط طويل وهي بعضه ولم به الباقي فسقط الواهي وغير الواهي وقتل إنساناً يضمن صاحب الحائط ما أصابه الواهي منه ولا يضمن ما أصابه غير الواهي وإن كان قصيراً كان ضامناً للكل كذا في الظهيرية، حائط مائل لرجل أخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل أن يهدمه بامر فهو جائز وللضمنين أن يهدم بغير إذنه ذكره في المنتقى كذا في المحيط، وإذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان فأصاب الحائط أحد الشاهدين أو إياه أو عبداً له أو مكاتباً ولا شاهد على رب الحائط غيرهما لم تجز شهادة هذا الذي يجز إلى نفسه أو إلى أحد من لا تجوز شهادته له نفعاً كذا في المبسوط، رجل تقدم إليه في حائط مائل له لا يخاف أن يقع على الطريق لكن يخاف أن يقع على حائط له آخر صحيح لا يخاف وقوعه فيقع الصحيح في طريق المسلمين ولم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فأنلف إنساناً أو عثر بنقضه رجل كان هدر كذا في المحيط، لقيط له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأنلف إنساناً كانت دية القتل في بيت المال وكذا الكافر إذا أسلم ولم يوال أحداً فهو كالنقيط كذا في

فتاوى قاضيخان، حائط أعلاه لرجل وأسفله لآخر فمال فتقدم إلى أحدهما ضمن المتقدم إليه نصف الدية إذا سقط كله وإن سقط أعلاه وقد تقدم إليه ضمن صاحب العلو دون صاحب السفلى كذا في محيط السرخسي، وإذا استأجر الرجل قوماً يهدمون له حائطاً فقتل الهدم من فعلهم رجلاً منهم أو من غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط، حائط لرجل فسقط قبل الإشهاد ثم أشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي أو ذابة فعطب كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان، قال في المنتقى رجل أخرج من حائط^(١) إفريزاً إن كان كبيراً ضمن ما أصاب ذلك وإن كان صغيراً يسيراً لم يضمن كذا في المحيط، ولو تقدم إلى رجل في حائط مائل له عليه جناح شارع قد أشعره الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فإن كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامناً لما أصاب ذلك ولو كان الجناح وهو الساقط وحده كان الضمان على البائع الذي أشعره كذا في المبسوط، رجل له سفلى وآخر علو وهما مخوفان تقدم إلى صاحبهما فلم يهدما حتى سقط السفلى فرمى بالعلو عني إنسان فقتله فدية المفتول على عاقلة صاحب السفلى وضمان من عثر بنقض السفلى عليه أيضاً ومن عثر بنقض العلو فلا ضمان فيه على أحد كذا في المحيط، سفلى لرجل وعلو لآخر وهي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل إنساناً كان الضمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضيخان، وفي الجامع الصغير رجل أخرج إلى الطريق كنيفاً أو ميزاباً أو بنى دكاناً أو جرسناً فشكل واحد من عرض الناس أن يقلع ذلك ويهدمه إذا فعل ذلك بغير إذن الإمام أضر ذلك بالمسلمين أو لم يضر ويستوي في هذا الحق المسلم والكافر والمرأة أما ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق هكذا في الخلاصة، فإن كانت هذه الأشياء قديمة لا يكون لأحد حق الرفع وإن كان لا بدري حالها فإنها تجعل حديثه حتى كان للإمام حق الرفع كذا في المحيط، هذا إذا بنى على طريق العامة بناء لنفسه وإن بنى شيئاً للعامة كالمسجد وغيره ولا يضر لا ينقض كذا روي عن محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية، وإن أخرج في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فشكل واحد من أهل السكة إذا كان له المرور تحت هذه الأشياء حق النزاع ومن ليس له حق المرور تحت هذه الأشياء من أهل السكة فليس له حق النزاع وإن كانت هذه الأشياء قديمة فليس لأحد حق النزاع وإن كان لا بدري حال هذه الأشياء تجعل قديمة كذا في المحيط، إذا أراد رجل إحداث ظلة في طريق العامة وذلك لا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وإن أراد إحداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الإذن من أهل السكة وهل يباح إحداث الظلة على طريق العامة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه يباح ولا يائمه قبل أن يخاصمه أحد وبعد الخصامة لا يباح الإحداث والانتفاع ويائمه بترك الظلة كذا في الفصول العمادية، وليس لأحد من أهل الدرب الذي هو غير نافذ أن بشرع كنيفاً ولا ميزاباً إلا بإذن جميع أهل الدرب أضر ذلك بهم أو لم يضر هكذا في الخلاصة، قال في الأصل إذا وضع

(١) قوله إفريزاً: في القاموس إفريزاً الحائط بالكسر كنهه معرب له وقوله: بالكسر أي كسر التهمة وقوله: كنهه بضم الكاف جمع كنيف فأمثل له

الرجل في الطريق حجراً أو سبي فيه أو أخرج من حائطه جذعاً أو صخرة شاخصة في الطريق أو أشرع كنيفاً أو جناحاً أو ميزاباً أو ظلة أو وضع في الطريق جذعاً فهو ضامن إذا أصاب شيئاً وتلفه إلا أن يختلف إذا كان آدمياً فإنه يجب للضمان على عاقلة وإن جرح آدمياً ولم يتلفه إن بلغ أرضه أرض الموضحة فإنه يجب على العاقلة وإن كان دون ذلك فإنه يجب في ماله ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث إذا كان المقتول مورثاً وإن أصاب ماله وتلفه فإنه يجب في ماله ذكر المسألة في الأصل مطلقة وإنما على التفصيل إن فعل ذلك بغير إذن الإمام يضمن وإن فعل بإذن الإمام لا يضمن قال مشايخنا: وإنما يجوز للإمام أن يأذن بذلك إذا كان لا يضر بالعمامة بأن كان في الطريق سعة قام إذا كان يضر بالعمامة بأن كان في الطريق ضيق لا يسبح له ذلك ثم ما ذكر من الجواب في الكتاب إذا فعل شيئاً من ذلك في الطريق الأعظم أو في الطريق في سكة نافذة قاما إذا فعل شيئاً ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطب به إنسان ينظر إن فعل مالبس من حصة السكنى لا يضمن حصة نفسه ويضمن حصة شركائه وإن فعل شيئاً هو من حصة السكنى فالتقياس كذلك أيضاً وفي الاستحسان لا يضمن شيئاً كذا في النخبة، وفي المتقى عند تاجر عليه دين أو لا دين عليه أشرع كنيفاً من دره فعطب به إنسان فهو في رتبة العبد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. إن فعل ذلك بإذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وإن فعل ذلك بغير إذنه فالضمان في رتبة العبد وإن حفر العبد فيها بشر أو بنى فيها بناء بإذن المولى أو بغير إذن المولى فعطب به إنسان فلا شيء عليه وإن فعل المولى ذلك بغير إذن العبد فلا ضمان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو ضامن في القياس لكنني أدع القياس ولا أضمه وكذلك الراهن إذا بنى في دار المره أو حفر فيها بشر أو ربط فيها دابة بغير إذن المرتهن لم يضمن شيئاً كذا في النخبة، وإذا استأجر رب الدار العملة لإخراج الجذع أو الظلة فوقع قتل إنسان قبل أن يفرغوا من العمل فالضمان عليهم دون رب الدار بغيرهم الذية والكفارة وحرمات الإرث وإن سقط ذلك بعد فراغهم من العمل فالضمان على رب الدار استحساناً وفي القياس هذا كالأول كذا في النخبة، وفي المبسوط، وهكذا في السراج الوهاج والخوذة النيرة، ولو سقط من أيديهم حجر أو حجارة أو خشب فاصاب إنساناً فقتله فإنه يجب الذية على عاقلة من سقط ذلك من يده وعليه الكفارة كذا في السراج الوهاج، ومن أشرع ميزاباً في الطريق وسقط فاصاب إنساناً فإن علم أنه أصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط فلا ضمان عليه وإن أصابه الطرف الخارج ضمن وإن أصابه الطرفان جميعاً وقد علم ذلك وجب نصف الضمان وهدر النصف وإن لم يعلم أي الطرفين أصابه ضمن النصف وهدر النصف استحساناً هكذا في النخبة، وإن أشرع جناحاً في الطريق به باع الدار فاصاب اجتاج رجلاً فقتله أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وبنى إلى شتره منها وتركها لمشتري حتى عطب بها إنسان فالضمان على المالك ولا شيء على المشتري كذا في النكافي، ولو وضع خشبة على الطريق فتعطل بها رجل فهو ضامن له فإن أثار على الخشبة ووقع فمات كان ضماناً له بعد أن لا يعتمد لرفقة قال: وهذا إذا كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فإن كانت صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها كذا في المبسوط، ولو

إن رجلاً كنس طريقاً لم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطب به إنسان إلا أن يكون جمع الكناسة في موضع في الطريق فتعقل بها إنسان فلو كان كذلك كان الذي كنس ضماناً كذا في الذخيرة، ولو رش الماء في الطريق أو تروضا فيه ضمن ولم يفصل قالوا: إنما يضمن الراش إذا مر المار على موضع الرش ولم يعلم به بأن كان ليلاً أو أعمى فعثر به ومات وأما إذا علم المار بالرش والصب فلا يضمن وكذلك لو تعمد المرور على الحجر والخشب فعثر به لا يضمن الواضع وقال بعض مشايخنا: هذا إذا رش بعض الطريق أو وضع الحجر والخشب في بعضه، فأما إذا رش كل الطريق أو أحدث الخشب في كله فمر عليه وعثر به ضمن الراش والواضع كذا في محيط السرخسي، وإن حرت دابة فعطبت يضمن على كل حال كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا رش فناء حائوت بإذن صاحب الحائوت فعثر إنسان فالقياس أن يكون الضمان على الراش وفي الاستحسان يجب الضمان على الأمر صاحب الحائوت كذا في المحيط، لو رش الماء في الطريق وجاء رجل بحمارين أحدهما بيده وتبعه الآخر فتزلق التابع فأنكسرت رجله إن كان صاحب الحمار سائقاً لهما لا ضمان على أحد وإن كان غير سائق ضمن الراش كذا في محيط السرخسي، سئل محمد رحمه الله تعالى عن رجل صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فجمد فزلق إنسان بذلك الجمد قال: الذي صب الماء ضامن له وكذلك لو ذاب الجمد بعد ذلك فزلق به إنسان أو القاه في الطريق وهو جمد فذاب وزلق به إنسان كذا في المحيط، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من أصحاب الطريق أن يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضئ فيه وإن عطب بذلك إنسان لا يضمن وإن بنى فيه بناء أو حفر فيه بشراً فعطب به إنسان كان ضماناً ولكل من صاحب الدار الانتفاع بفناء داره من إلقاء الطين والخطب وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير بشرط السلامة كذا في فتاوى قاضيهان، إذا كان الهلاك بالثلج المرمي بأن زلق به إنسان أو دابة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى كما في آخر جنابات العيون إن كانت السكة غير نافذة فلا ضمان على الرامي وإن كانت نافذة يضمن الذي رمى بالثلج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: هذا جواب القياس ونحن نستحسن ونقول: لا يجب الضمان عليهم سواء كانت السكة نافذة أو غير نافذة وفي العيون أنه يكون مقيداً بشرط السلامة وبعض مشايخ زماننا قالوا: إن فعلوا ذلك بإذن الإمام أو كانت السكة بحال يلحقهم حرج عظيم ينقل الثلج حتى عرف الإذن بإلقاء الثلج وتركه دلالة للجواب فيه كما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وإلا فالجواب كما ذكر محمد رحمه الله تعالى ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه أبي القاسم أنه سئل عن بلدة ذات ثلج ربما يكثر الطين في الطريق فأنقى كل واحد بفناء داره أو قرب داره حجراً فتعقل به إنسان قال: أحب إلي أن يكون بإذن الإمام وإن فعل ذلك بغير إذن الإمام فالقياس أن يجب الضمان كذا في الذخيرة، وإن تعقل بحجر فوق على حجر آخر ومات فالضمان على واضع الحجر الأول وإن لم يكن له واضع فعلى واضع الحجر الآخر كذا في المبسوط، وإن عثر بما أحدثه في الطريق رجل فوق على آخر فمات كان الضمان على الذي أحدثه في الطريق ولا يضمن الذي عثر به ولو نحى رجل شيئاً من ذلك عن موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي نحاه ويخرج الأول من الضمان كذا في فتاوى قاضيهان،

ولو وضع إنسان سيفاً في الطريق وعثر به رجل ومات ونكسر السيف ضمن صاحب السيف دينه ويضمن العاثر قيمة سيفه ولو أنه عثر ثم وقع على السيف فانكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دينه ولم يضمن بالنكسر شيئاً كذا في خزانة المفتين، ومن أوقف سبعا في الطريق ضمن ما أنفق إذا كان مربوطاً فأصاب قبل حل الرضا وإذا أصاب بعدما انحل الرباط وزال عن مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فعقره يضمن وكذا لو أشنى كلباً عقوراً على رجل كذا في محيط السرخسي، لو وضع في الطريق جماً فاحترق به شيء كان ضامناً وإن حركته الريح فذهب به إلى موضع آخر ثم احترق به شيء لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيهان، من أصعبنا من قال هذا إذا حركت عينها عن موضعها فاما إذا ذهبت بشررها فاحترقت شيئاً فإن الضمان يجب عليه في ذلك أيضاً وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول: إذا كان اليوم يوم ريح فهو ضامن إذا ذهبت الريح عينه وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الخوسري لا يقول بالضمان من غير تفصيل كذا في الذخيرة، الحداد إذا أخرج الحديد من نكير وذلك في حاله فوضعها على القلاب وضربها بمطرقة فخرج شررها إلى طريق العامة فاحترقت رجلاً أو قتلت عينه فدينه على عاقلته ولو احترقت ثوب إنسان فقيمته في ماله ولو لم يضربها بالمطرقة ونكس الريح أخرجت شررها فأصاب ما أصاب فيه قدر كذا في الخلاصة، ولو كان الحداد أوقف النار على طرف حائطه إلى جانب طريق على ما يحيط به العنم بأن تلك النار تشتعل إلى جانبها في الطريق حتى احترقت كان ضامناً كذا في الذخيرة، ولو أن رجلاً مر في ملكه أو غير ملكه وهو يحمل ناراً فوقعت شرارة منها على ثوب إنسان فاحترق ذكر في النوادر أنه يكون ضامناً، ولو طارت طير بشرر ناره وألقته على ثوب إنسان لا يضمن كذا في فتاوى قاضيهان، قال بعض العلماء: إن مر بالنار في موضع له حق مرور فوقعت شرارة في ملك إنسان أو لفنها لريح لا يضمن وإن لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع إن وقعت منه شرارة يضمن وإن هبت بها الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في خزنة المفتين، ولو أن رجلاً قعد على الطريق للبيع ونحوه فتعطل به إنسان فإن كان قعوده بإذن السلطان لا يضمن وإلا فهو ضامن كذا في السراج الوهاج، رجل مر على نائم فعثر عليه رجله فدنق ساقه ثم سقط عليه فاعورث عينه ثم مات الواقع فعلى الواقع أرض رجل النائم لأنه تلف يصنعه وعلى النائم دية الواقع ولو ماتاً جميعاً فعلى النائم دية الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم كذا في خزنة المفتين، وفي البقالي إذا عثر ماش بنائم في الطريق فانكسر إصبعه وإصبع النائم كذا في خزنة المفتين، وأحد مهما ما أصاب الآخر وإن عطب أحدهما فعلى عاقلة السالم دينه وإن عثر فوقع على وجهه فأصاب رأسه رأس النائم فانشأ وانكسر إصبعها ضمن النائم إصبع الواقع وشجته والواقع إصبع النائم دون شجته، وإن ماتاً جميعاً فعلى عاقلة النائم دية الواقع وعلى عاقلة الواقع نصف دية السالم كذا في نظهيرية، ولو أن رجلاً مر في الطريق فسقط ميتاً من غير جناية أحد فعطب به إنسان لم يضمن لا الميت ولا عاقته كذا في الذخيرة، رجل يمشي في الطريق فأدركه مرض فوقع منحي عليه أو أدركه ضعف فقدم بقدر معه على المشي فوقع على إنسان فقتله أو وقع على الأرض حياً ثم مات فعثر به إنسان فالضمان واجب على عاقلة

فإن كان وقع على إنسان فقتله فعليه الكفارة ولا ميراث له منه وإن كان وقع على الأرض فمشر به عاثر فلا كفارة فيه ولا يحرم الميراث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، عید نام أو قعد في طريق ودام عليه حتى عتق فعشر به أحد ومات فالدية على عاقلة العبد وعاقلته عاقلة المولى وإن انكسرت رجله وتعذر البراح ثم اعتقه سيده ثم عشر به أحد يجب على سيده قيمته وكذا لو أوقف العبد دابة في الطريق ثم حرره سيده ثم عشر به إنسان ومات ضمن السيد قيمة العبد كذا في الكافي، ولو ققط رجل عبداً لرجل ورماه في الطريق ثم اعتقه مولاه ثم عشر به إنسان فدية العاثر على من ققط ورماه في الطريق، ولو كان العبد مع القماط بقدر على الذهاب ثم اعتقه مولاه فلم يذهب حتى عشر به إنسان كان أرض الجنابة على مولاه ولو كان اجلس العبد في الطريق من غير رباط ولا قماط ثم اعتقه مولاه فم يبرح عن مكان حتى عشر به إنسان وجب أرض الجنابة على مولاه كذا في المحيط، رجل مر في الطريق وهو يحمل حملاً فوق الحمل على إنسان فأنلفه كان ضامناً، ولو عشر إنسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن أيضاً كذا في فتاوى قاضیخان، رجل يمشي في الطريق وعليه شيء هو لابس مما يلبسه الناس فعطب به إنسان أو وقع على إنسان أو وقع في الطريق فعشر به إنسان فلا ضمان عليه في شيء من ذلك وإن كان لابس مما لا يلبسه الناس فهو بمنزلة الخامل له ويضمن ما عطب به وكذلك الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هو راكب عليها فسقط عنها بعض أدواتها من سرج أو لحام أو ما أشبه ذلك على إنسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو سقط بعض أدواتها على الطريق وعشر به إنسان ومات فالسائق والقائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط، رجل وضع جرة في الطريق ورجل آخر وضع جرة في ذلك الطريق أيضاً فتدحرجت إحداهما على الأخرى فانكسرت الأخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت وإن انكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الأخرى وكذلك رجل أوقف دابته في الطريق وآخر كذلك فنفرت إحداهما وأصاب الأخرى لا يضمن صاحب التي نفرت ولو عطيت التي نفرت بالأخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضیخان، رجل وضع جرة في الطريق وفيها زيت أو ليس فيها شيء ورجل آخر وضع جرة أخرى في الطريق أيضاً فتدحرجت إحداهما فأصاب الأخرى فانكسرت قال: ضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تندرج قبمة الجرة الأخرى ومثل الزيت الذي فيها وأما صاحب الجرة التي تدحرجت فلا يضمن شيئاً ولو تدحرجتا لا ضمان على واحد منهما ولو مالت إحداهما فضربت على الأخرى من غير أن تزول عن موضعها الذي وضعها فيه فانكسرت أو انكسرت المائلة أو القائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بجرتة كذا في المحيط، ولو أن رجلاً اعترف من الحوض الكبير بجرة روضها على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدحرجت الأخيرة وصدمت الأولى فانكسرتا يضمن صاحب الجرة الأخيرة قبمة الجرة الأولى لصاحبها وقيل: يضمن كل واحد منهما قبمة جرة صاحبه كذا في خزائن المفتين، وقال بعضهم: الضمان على صاحب الجرة القائمة على كل حال كذا في الذخيرة، وضع شيئاً على الطريق فنفرت عنه دابة فقتلت رجلاً فلا ضمان على الواضع إن لم يصيبها ذلك الشيء وكذا الحائط المائل إذا تقدم إلى صاحبه فسقط على الأرض فنفرت عنه دابة وقتلت إنساناً لا ضمان عليه إنما

يضمن صاحب الحائض والواضع في الطريق إذا أصاب الحائض شيئاً فأتلفه أو أصاب الموضوع شيئاً فأتلفه كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا احتضر أهل المسجد في مسجدهم بئراً لماء المطر أو علقوا فيه قناديل أو وضعوا فيه جباً يصب فيه الماء أو طرحوا فيه حصيراً أو ركبوا فيه باباً أو طرحوا فيه بوارى أو ظللوه فلا ضمان عليهم فيمن عطب بذلك أما إذا أحدث هذه الأشياء غير أهل المحلة فعطب به إنسان فإن فعلوا ذلك بإذنهم لم يكن عليهم في ذلك ضمان أما إذا فعلوا ذلك بغير إذن أهل المحلة إن أحدثوا بناء أو حفروا بئراً فعطب فيها إنسان فإنهم يضمنون بالإجماع فاما إذا وضعوا جباً ليشرّبوا منه أو بسطوا حصيراً أو بوارى أو علقوا قناديل بغير إذن أهل المحلة فتعطل إنسان باخضبر وعطب أو وقع القنديل واحترق ثوب إنسان أو أفسده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: بأنهم يضمنون، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يضمنون، قال الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: أكثر مشايخنا أخذوا بقولهما في هذه المسألة وعليه الفتوى كذا في الذخيرة، وإن جلس في المسجد رجل منهم فعطب به رجل إن كان في غير الصلاة ضمن وإن كان في الصلاة لا يضمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: لا يضمن بكل حال كذا في الكافي، وذكر صدر الإسلام أن الأظهر ما قاله كذا في التبيين، وإذا قعد للعبادة بأن كان ينظر الصلاة أو قعد للتدريس أو لتعليم الفقه أو للاعتكاف أو قعد لذكر الله تعالى أو تسبيحه أو قراءة القرآن فعثر به إنسان فمات هل يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا رواية لهذا في الكتاب والمشايع المتأخرون في ذلك مختلفون منهم من يقول يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإليه ذهب أبو بكر الرازي وقال بعضهم: لا يضمن وإليه ذهب أبو عبد الله الجرجاني كذا في المحيط، وذكر شمس الأئمة أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الجالس لا ينتظر الصلاة لا يضمن وإنما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كشف الغوامض سمعت أبا بكر يقول: إن جلس لقراءة القرآن أو معتكفاً لا يضمن بالإجماع وذكر فخر الإسلام والصدر الشهيد أنه إن جلس للحديث يضمن بالإجماع كذا في التبيين، لا خلاف في أنه إذا مشى في المسجد فأوطأ إنساناً أو نام فيه وانقلب على إنسان فهو ضامن كذا في شرح المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: في رجل يجعل قنطرة على نهر بغير إذن الإمام فمر عليها رجل متعمداً فيقع فيعطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر المسألة هاهنا، وأعلم أن هذه المسألة على وجهين: إن كان النهر مملوكاً له فلا ضمان وإن لم يكن مملوكاً له فإن كان نهراً خاصاً لأقوام مخصوصين فلا ضمان عليه إن كان نهر المروء عليها، وإن لم يتعمد المروء عليها فهو ضامن وعلى قياس مسألة الرش ينبغي أنه إذا لم يجد طريقاً آخر ليمر فيه أو موضعاً بغير النهر يضمن وإن تعمد المشي عليه وإن كان نهراً عاماً لجماعة المسلمين وقد فعل ذلك بغير إذن الإمام فالجواب فيه كالجواب فيما لو نصب جسراً أو قنطرة على نهر خاص لأقوام مخصوصين هكذا في ظاهر الرواية كذا في المحيط، رجل حفر بئراً في الطريق فجاء إنسان وألقى فيها نفسه متعمداً لا يضمن الحائل كذا في فتاوى فاضلخان، إذا حفر الرجل بئراً في طريق المسلمين في غير فائه فوقع

فيها إنسان ومات من الوقوع أجمعوا على أنه نجس الدية على عاقلته ولا نجس عليه الكفارة ولا يحرم الميراث عندنا وإن حفر في فناء دار إن كان الفناء لغيره بكون ضامناً وإن كان الفناء مملوكة أو كان له حق الحفر القديم لا يضمن وإن لم يكن ملكاً له لكن كان لجماعة المسلمين أو مشتركاً بأن كان في سكة غير نافذة فإنه يضمن هكذا في المحيط، حفر بئراً في الطريق فجاء إنسان وتردى فيها ومات جوعاً أو عطشاً أو غمماً لا ضمان على الحافر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، رجل حفر بئراً في المغارة في موضع ليس بممر ولا طريق للإنسان بغير إذن الإمام فوقع فيها إنسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد إنسان في المغارة أو نصب خيمة فعثر بها رجل لا يضمن القاعد والناسب ولو كان ذلك في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حفر رجل بئراً في طريق ثم رجل آخر في أسفلها فوقع فيها رجل ضمن الحافر الأول قال محمد رحمه الله تعالى: وهذا قياس وبه تأخذ كذا في محيط السرخسي، ولو جاء آخر ووسع رأسها فوقع فيها إنسان فمات كان الضمان عليهما نصفين هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب إطلاقاً، وقد حكى عن النقيب أبي جعفر الهندواني أنه كان يقص الجواب في ذلك تفصيلاً فيقول: إن وسع الثاني توسيعاً بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لاقي الحفرين جميعاً فالضمان عليهما نصفان فاما إذا وسع الثاني شيئاً يسيراً بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لا يلاقي موضع حفر الثاني وإنما يلاقي حفر الأول فالضمان على الأول دون الثاني وإن وسع الثاني توسيعاً بحيث يعلم أن وضع القدم من الواقع لم يلاق الأول وإنما لاقي حفر الثاني فالضمان على الثاني وإن كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون وضع القدم ملائقاً للحفرين ويجوز أن لا يكون فالضمان عليهما نصفان وحكى عن الشيخ الإمام الزاهد أحمد الطواويسي أنه كان يقول: إن وسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فجاء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فإن الضمان على الأول وإن وضع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهما نصفان وإن وسعه بقدر ما يسع فيه القدم فإن وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الأول وإن وضع قدمه في جانب البئر فالضمان على الثاني خاصة وإن كان لا يدري فالضمان عليهما نصفان كذا في المحيط، وإن حفر بئراً في الطريق ثم كبسها إن كبسها بالتراب أو بالخص أو بما هو من أجزاء الأرض ثم جاء آخر وفرغها ثم وقع فيها إنسان ومات ضمن الثاني ولو كان الأول كبس البئر بالطعام أو بما ليس من أجزاء الأرض يضمن الأول وكذا لو حفر بئراً في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها إنسان ضمن الأول كذا في فتاوى قاضيهان، ولو تعقل رجل بحجر فوقع في البئر ضمن واضع الحجر دون الحافر فإن كان لم يضعه أحد ضمن الحافر كذا في محيط السرخسي، ولو وضع رجل في البئر حجراً أو حديداً فوقع فيها إنسان فقتله الحجر أو الحديد كان الضمان على الحافر كذا في المبسوط، رجل حفر بئراً على قارة الطريق فجاء إنسان وزلق بماء صبه رجل على آخر على الطريق فوقع في البئر فمات فالضمان على الذي صب الماء وإن كان الماء ماء السماء ضمن صاحب البئر كذا في الذخيرة، وإذا دفع رجل رجلاً في بئر في ملكه أو في الطريق فالضمان على الدافع كذا في المبسوط، وإذا سقط الرجل في بئر في الطريق فمات فقال الحافر: إن الواقع ألقى نفسه فيها عمداً فلا ضمان

عليّ، وقال: ورثة الواقع لم يلق نفسه في البئر وإنما وقع في البئر من غير قصده وإرادته وعليك الضمان كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: إن القول قول ورثة الواقع ويكون الحافر ضامناً وهو القياس ثم رجع وقال: القول قول الحافر ولا ضمان عليه وهو الاستحسان كذا في المحيط، وإذا حفر بئراً في قارة الطريق فوقع فيها إنسان وسلم من الوقعة وطلب الخروج منها فتعلق حتى إذا كان في وسطها سقط وعطب فلا ضمان، ولو مشى في أسفلها فعطب بصخرة فيها فإن كانت الصخرة في موضعها من الأرض فلا ضمان وإن صاحب البئر ألقاها من موضعها ووضعها في ناحية البئر فعلى صاحب البئر الضمان هكذا ذكر في المنتقى كذا في الذخيرة، ولو وقع إنسان في بئر في الطريق فأقر رجل أنه هو الذي حفر البئر كان مصداقاً على نفسه دون عواقله وتكون الدية في ماله في ثلاث سنين كذا في المبسوط، رجل حفر بئراً في ملك غيره فوقع فيها إنسان فقال صاحب الأرض: أنا أمرته بذلك وأنكر أولياء الواقع فالقياس أن لا يصدق صاحب الأرض وفي الاستحسان يصدق كذا في الظهيرية، ومن حفر أو أوقف أو بنى في الطريق أو في سوق العامة بإذن السلطان لم يضمن كذا في محيط السرخسي، رجل احتفر بئراً في ملكه ثم سقط فيها وفيها إنسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الإنسان أو الدابة كان الساقط ضامناً دية من كان فيها وإن كانت البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضيه خان، قال محمد رحمه الله تعالى: لو حفر حفرة للغلة في دار إنسان بغير إذنه فوقع فيها حمار فمات فالضمان على الحافر كذا في محيط السرخسي، وإذا حفر بئراً في الطريق فوقع فيها رجل فقتلته يده ثم خرج منها فشجه رجلان فمضى من ذلك ثم مات فالدية عليهم اثلاثاً كذا في المبسوط، ولو وقع ثلاثة في بئر وتعلق كل واحد بآخر فإن ماتوا من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني وإن ماتوا من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك بأن أخرجوا أحياء وأخبروا عن حالهم ثم ماتوا فموت الأول لا يخلو عن سبعة أوجه إن مات من وقوعه لا غير فديته على الحافر وإن مات بوقوع الثاني عليه فدمه هدر وإن مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني وإن مات من وقوع الثاني والثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني وإن مات من وقوعه ووقع الثالث عليه فنصف دمه ونصفه على الحافر وإن مات من وقوعه ووقع الثالث عليه فالثالث على الحافر والنصف على الثاني وإن مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث عليه فالثالث منه هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني وأما موت الثاني فعلى ثلاثة أوجه إن مات بوقوعه فديته على الأول وإن مات من وقوع الثالث عليه فدمه هدر وإن مات بوقوعه ووقع الثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الأول وأما موت الثالث فليس له إلا وجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني وأما إذا لم يعرف حال موتهم فالقياس أن دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني على عواقلهم وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان ثلث دية الأول هدر والثلث على الحافر والثلث على الثاني ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على الأول ودية الثالث على الثاني ولم يبين محمد رحمه الله تعالى أن الاستحسان قول من، وقال مشايخنا: هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا في محيط

السرخي، إذا استأجر الرجل اجيراً ليحفر له بئراً فحفر الاجير ووقع فيها إنسان ومات فإن حفر في طريق معروف لعامة المسلمين بعرفه كل واحد يجب الضمان على الاجير اعلمه المستأجر بذلك أو لم يعلمه وكذلك إذا حفر في طريق غير مشهور واعلم المستأجر الاجير بان هذا الطريق لعامة المسلمين فاما إذا لم يعلمه بذلك فالضمان على الأمر وهذا بخلاف ما لو استأجر اجيراً ليدفع شاة فذبحها ثم علم ان الشاة لغير الأمر فإن الضمان على الاجير اعلمه المستأجر ان الشاة للغير أو لم يعلمه ثم يرجع إذا لم يعلم بفساد الأمر وإن حفر في القناء فإن كان القناء لغير المستأجر وقد علم الاجير بذلك أو اعلمه المستأجر بذلك فالضمان على الاجير وإن لم يعلم الاجير ان القناء لغير المستأجر ولم يعلمه المستأجر بذلك فالضمان على المستأجر وإن كان القناء للمستأجر إن قال للاجير: لي حق الحفر في القديم فالضمان على المستأجر وإن قال: ليس لي حق اخفر في القديم وإنما هو ضاء داري ففي الاستحسان الضمان على المستأجر هكذا في المحيط، إذا استأجر الرجل أربعة رهط يحفرون له بئراً ووقعت عندهم من حفرة واحدة فقتلت واحدا منهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع دية وسقط الربع وكذلك لو كانوا أعمالا له وإن كان الذي يحفر واحداً فانهارت عليه من حفرة قدمه هدر كذا في البسوط، ولو أمر عبده ان يحفر بئراً في الطريق فإن كان في فئانه فالضمان على عاقلة المولى وإن كان في غير فئانه فالضمان في ربة العبد علم العبد بذلك أم لا كذا في التناوخانية ناقلاً عن التجريد، لو احتفر الرجل نهراً في ملكه فمطب به إنسان أو دابة لم يضمن وإن حفر نهراً في غير ملكه فهو بمنزلة الميثر يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا حفر الرجل نهراً في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء فغرفت ارض أو قرية كان ضامناً ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط، ولو سقى ارضه فخرج الماء منها إلى غيرها وافسد متاعاً أو زرعاً أو كرملاً لا يكون ضامناً وكذلك لو أحرق خشبياً في ارضه أو حصانته أو أجمته فخرجت النار إلى ارض غيره وأحرقت شيئاً لا يكون ضامناً قبل هذا إذا كانت الريع ساكنة حين أوقد النار فاما إذا كان اليوم ريحاً يعلم ان الريع تذهب بالنار إلى ارض جاره كان ضامناً استحساناً كمن صب الماء في ميزاب وتحت الميزاب متاع لإنسان ففسد به كان ضامناً ولو أوقد النار في داره أو تنوره لا يضمن ما احترق به وكذا لو حفر نهراً أو بئراً في داره فنزلت من ذلك ارض جاره لا يضمن ولا يؤمر في الحكم ان يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك إذا كان يتضرر به غيره كذا في فتاوى قاضيه خان، قالوا هذا إذا انشق من الماء بحيث يحتمله ملكه في العرف والعادة فاما إذا كان بحيث لا يحتمله ملكه فإنه يضمن كذا في المحيط، وإن صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك إلى ملك غيره فافسد شيئاً في القياس لا يكون ضامناً ومن المشايخ من قال: إذا صب الماء في ملكه وهو يعلم انه يتعدى إلى غيره يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل سقى ارض نفسه فتعدى إلى ارض جاره إن أجرى الماء في ارضه إجرأ لا يستقر في ارضه وإنما يستقر في ارض جاره كان ضامناً وإن استقر في ارضه ثم بتعدى إلى ارض جاره إن تقدم إليه جاره بالسكر والإحكام فلم يفعل كان ضامناً وإن لم يتقدم إليه حتى تعدى لم يضمن وإن كانت ارضه صعيداً وارض جاره هبوطاً يعلم انه إذا سقى ارضه يتعدى إلى ارض جاره كان ضامناً ويؤمر بوضع المسناة كذا في

خزانة المفتين، وإن كان في أرضه ثقب أو جحر فارة إن عدم بذلك ولم يسده حتى فسدت أرض جاره كان ضامناً وإن كان لا يعمم لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان، رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة فوهاها سدخل الماء في الأنهار انصغار وفسد بذلك أرض قوم يكون ضامناً كذا في حزمة المفتين، مملوك حفر بئراً في الطريق فمات فيها إنسان ففداه المولى بالدية ثم وقع فيها آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يدفع كل المملوك أو يغديه كذا في الظهيرية، وإذا حفر العبد بئراً في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى: أنا كنت امرته بذلك لم تضمن عاقبته ولم يصدق على ذلك إلا بيينة فتكون الدية في ماله كذا في المبسوط، وفي المنتقى عبد حفر بئراً على قارعة الطريق فمات إنسان فوقع فيها فعفا عنه المولى ثم وقع فيها آخر فعلى المولى أن يدفعه كله أو يغديه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يدفع إليه نصفه كأنهما وقعا مع فعفا عنه ولي أحد الواقعين كذا في المحيط، وإذا حفر العبد بئراً في الطريق عبر إذن مولاه ثم أعيناه مولاه ثم علم بالحفر ثم وقع فيها رجل فمات فعلى المولى قيمة العبد لولي الجنابة فإن وقع فيها آخر اشتركا في تلك القيمة فإن وقع فيها العبد فمات قوارنه شريكهم في تلك القيمة أيضاً وروي عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى: إن دمه هدر وأصل هذه المسألة فيما إذا حفر لعبد بئراً في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فمات فدمه هدر في قول محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية على المولى قيمته لورثته كذا في المبسوط، ولو اعتقه المولى أولاً ثم حفر العبد البئر ووقع فيها فلا شيء على المولى بلا خلاف كذا في المحيط، ولو كان اعتقه المولى بعد وقوع فيها رجل فإن كان المولى لا يعلم بوقوع رجل فيها فعليه قيمة العبد وإن كان علم بموت الرجل فيها فعليه الدية فإن وقع آخر فيها فمات فإنه يقاسم صاحب الدية فيضرب الآخر بقيمة العبد والأول بالدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: على المولى نصف قيمة أخرى لولي القاتل الآخر ولا يشترك الأول في الدية كذا في المبسوط، ولو حفر العبد بئراً في طريق بنير إذن المولى ثم قتل قتيلاً خطأ فدفعه مولاه إلى ولي القاتل ثم وقع في البئر إنسان فمات فإن ولي القاتل بالخيار إن شاء دفع نصفه وإن شاء فداه بالدية كذا في الخاوي، ولو عفا ولي الساقط في البئر لم يرجع إلى المولى بشيء من العبد ولا خصومة في هذه المسألة بين ولي الساقط وبين مولى الأول وإنما يخصم الذي في يديه العبد كذا في المحيط، ولو وقع في البئر أولاً إنسان فمات فدفعه مولاه ثم قتل قتيلاً خطأ فدفعه المولى إليه بذلك ثم وقع في البئر آخر فإن ولي القاتل يدفع ثلثه إلى الواقع في البئر آخر أو يغديه بالدية كذا في المبسوط، وإذا حفر العبد بإذن المولى فإن كان في دينة فالتصمان على عمة المولى وإن كان في غير ديانة فالتصمان في رقبة العبد عنه بذلك أم لا كذا في الخاوي، ولو وقع في البئر رجل فمات ثم وقع فيها آخر فذهبت عينه والعبد قائم فدفعه المولى إليهما فيكون بينهما ثلاثاً على مقدار حقهما وإن اختار الفداء فداه بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب العين وإن اعتقه قبل أن يعلم بهما فعليه قيمته بينهما ثلاثاً وإن كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة آلاف لولي القاتل وعليه ثلث القيمة لصاحب العين ولو باع العبد قبل

أن يقع فيها أحد ثم وقع فيها إنسان فمات فعلى البائع قيمته وكذلك لو أوقع فيها العبد نفسه في ظاهر الرواية على البائع قيمته للمشتري وفي رواية محمد رحمه الله تعالى دمه هدر كما بينا في العتق كذا في المبسوط، ولو أن مديراً حفر بئراً في الطريق ثم أعتقه المولى أو مات المولى حتى عتق المدير بموته ثم أوقع المدير نفسه في تلك البئر ثم مات فلورثته قيمته في تركة المولى كذا في المحيط، مديراً حفر بئراً فوقع فيها مولاؤه أو من يرثه مولاؤه هدر دمه ولو وقع فيها مكاتب المولى غرم قيمته ويؤخذ بالأقل من قيمة المدير يوم حفر ومن قيمة المكاتب يوم سقط كذا في محيط السرخسي، وإذا حفر المدير أو أم الولد بئراً في الطريق وقيمتها ألف درهم فوقع فيها إنسان فمات فعلى المولى قيمته فإن وقع فيها واحد بعد واحد فصارتا وقد تغيرت قيمته فيما بين ذلك إلى زيادة أو نقصان لم يكن على المولى إلا قيمته ألف درهم يوم حفر يقسم بينهم جميعاً بالسوية وكذلك لو مات المدير قبل أن يقع فيها إنسان أو أعتقه أو كان به أو فعل شيئاً من ذلك بعدما وقع فيها إنسان فمات فعلى المولى قيمته كذا في المبسوط، وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب حفر بئراً في الطريق ثم قتل إنساناً فقتل عليه بقيمته ثم وقع في البئر إنسان ومات قال: يشترك ولي الساقط في البئر الذي أخذ القيمة فيها قال: وكذلك المدير قال: وإذا جاء ولي الساقط في البئر فأخذ الذي أخذ قيمة المدير من مولاؤه لم يكن بينه وبين الذي أخذ القيمة خصومة ولا أقبل بينته عليه وإنما أقبل بينته على مولى المدير فإذا زكيت البيعة على المولى يرجع على الذي أخذ القيمة بنصفها كذا في المحيط، مديراً حفر بئراً فمات فيها رجل فدفع المولى قيمته وهي ألف بقضاء ثم مات ولي الجنابة وترك ألفاً وعليه ألفان دين لرجلين لكل واحد ألف فوقع في البئر آخر فمات فألأف الذي تركه ولي الجنابة الأولى يقسم بين الغرماء وبين ولي الجنابة الثانية على خمسة أسهم للغرماء أربعة وله سهم فإن اقتسموا ذلك بقضاء ثم وقع في البئر آخر فإن وليه يأخذ نصف ما أخذ ولي الجنابة الثانية ويتبعان الغرماء فيأخذان تمام ربع الألف منهم وإن لم يلق ولي الجنابة الأخيرة صاحبه ولقي أحد الغرمين أخذ منه ربع ما أخذ من مال الميت فإن بقي هذا الغرم صاحبه جمع ما في أيديهما فاقترسماه نصفين فإن التقى صاحب الجنابة اقتسما ما في أيديهما نصفين فإن التقوا جميعاً بعد ذلك قسم ما في أيديهم على ثمانية أسهم لصاحبي الجنابة الربع وللغرمين ثلاثة أرباعه كذا في محيط السرخسي، ولو دفع المولى خمسمائة إلى الأول بلا قضاء ثم وهب الولي للمولى ما قبض وما بقي ثم وقع فيها آخر خیر ولي الثاني بين تضمين المولى النصف وتضمينه الربع والولي الربع وإن دفع بقضاء يتبع المولى بالربع والولي بالربع من غير خيار كذا في الكافي، وإذا استأجر الرجل عبداً محجوراً عليه وحرراً يحفران له بئراً فوقعت عليهما فماتاً فعلى المستأجر قيمة العبد للمولى ثم تلك القيمة تكون لورثة الحر إن كانت أقل من نصف الدية ثم يرجع به المولى على المستأجر ثم المستأجر قد ملك العبد بالصمان وقد صار الحر جانياً على نصفه فيكون على عاقلة الحر نصف قيمة العبد للمستأجر ولو كان العبد مافوناً له في العمل لم يكن على المستأجر شيء وكان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد ثم يكون ذلك لورثة الحر كذا في المبسوط، وتو استأجر أجيراً حرّاً وعبداً محجوراً عليه ومكاتباً يحفرون له بئراً فوقعت البئر عليهم وماتوا فلا ضمان

على المستاجر في الحر ولا في المكاتب وبضمن قيمة العبد لمولاه فإذا دفع القيمة إلى المولى دفعها المولى إلى ورثة الحر. والمكاتب فيضرب ورثة الحر في قيمته بثلاث الدية وورثة المكاتب بثلاث قيمة المكاتب ثم رجع المولى على المستاجر بقيمة العبد مرة أخرى فيسلم له وللمستاجر أن يرجع على عاقلة الحر بثلاث قيمة العبد ويأخذ أولياء المكاتب من الحر ثلاث قيمة المكاتب ثم يؤخذ من تركة المكاتب مقدار قيمته فيكون بين ورثة الحر والمستاجر بضرب ورثة الحر بثلاث دية والمستاجر بثلاث قيمة العبد كذا في الخاوي، وهكذا في التارخانية ناقلاً عن التجريد، وإذا استاجر أربعة رهط مديراً ومكاتباً وعبدًا وحرًا يحفرون له بئرًا في الطريق فوقعت عليهم من حفريهم فماتوا ولم يؤذن للسدير ولا للعبد في العمل فنقول كل واحد منهم تلف بفعله وفعل أصحابه فيهدر ربع نفسه ونعتبر جنابة أصحابه عليه في ثلاثة أرباع نفسه ثم على المستاجر قيمة العبد والمدير لمولاه ثم لورثة الحر ربع دية الحر في رقية كل إنسان منهم وللمولى المكاتب ربع قيمة المكاتب في رقية كل إنسان منهم فيضرب في هاتين القيمتين ورثة الحر بنصف دية الحر وورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فيقسمان ذلك على هذا ثم يرجع مولاهما بذلك على المستاجر ثم للمستاجر على عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهما وله في رقية المكاتب ربع قيمة كل واحد منهما وقد كان للمكاتب في رقية كل واحد منهما ربع قيمته من القيمة التي أخلفها كل واحد منهما فيكون بعضه قصاصاً من بعض ويتراذان الفضل وربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر ثم يأخذ ذلك ورثة الحر باعتبار جنابة المكاتب على ربع الحر إلا أن يكون أكثر من ربع الدية فيأخذون ربع الدية ويردّون الفضل على مولى المكاتب ولكن هذا إنما يستقيم على قول من يقول قيمة المملوك في الجنابة تبلغ بالغة ما بلغت ولكل واحد من العبدين ربع قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك على المستاجر فلا يفيد اعتباره فإن كان العبدان مآذوناً لهما في العمل فلا ضمان على المستاجر وربع قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه وربع قيمة كل واحد منهما على عاقلة الحر وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر وثلاثة أرباع دية الحر في اعتاقهم في عتق كل واحد منهم ربع فإذا عقلت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم وأخذ ذلك كل واحد منهم قلنا يؤخذ من مولى المدير قيمة كاملة بعد أن تكون القيمة مثل ما عليه من ذلك أو أقل فيقسم ذلك بينهم فيضرب فيه ورثة الحر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المكاتب بربع القيمة وإن كان المكاتب ترك وفاء أخذ من تركته تمام قيمته إن كانت قيمته أقل مما عليه من ذلك ثم يضرب فيها ولي الحر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المدير بربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما أخذ من ذلك فيضرب من ذلك ورثة الحر بربع دية الحر ومولى المدير بربع قيمة المدير ومولى المكاتب بربع قيمة المكاتب كذا في المبسوط، والله أعلم.

الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والجنابة عليها

يجب أن يعلم بأن جنابة الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه إما أن تكون في ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره أو في طريق المسلمين فإن كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فإنه لا يضمن صاحبها واقفة كانت الدابة أو سائرة وطئت بيدها أو برجلها أو نفخت بيدها أو برجلها أو ضربت بذنبها أو كدمت وإن كان صاحبها معها إن كان قائداً لها أو

سائقاً لها فكذا لا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وإن كان صاحب الدابة راكباً على الدابة والدابة تسير إن وطئت بيدها أو برجلها يضمن وعلى عاقلة الدابة وتلزمه الكفارة ويحرم عن الميراث وإن كدمت أو نقحت برجلها أو بيدها أو ضربت بذنبها فلا ضمان وإن كانت في منك غير صاحب الدابة فإن دخلت في ملك الغير من غير إدخال صاحبها بأن كانت منفلة فلا ضمان على صاحبها وإن دخلت بإدخال صاحبها فصاحب الدابة ضامن في الوجوه كلها سواء كانت واقفة أو سائرة وسواء كان صاحبها معها يسوقها أو يقودها أو كان راكباً عليها أو لم يكن معها هكذا في الذخيرة، وإن كان بإذن مالكة فهو كما لو كان في ملكه كذا في التبيين، وإن كانت في طريق المسلمين إن كانت الدابة واقفة في طريق المسلمين أوقفها صاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بفعل الدابة في الوجوه كلها وإن كانت سائرة ولم يكن صاحبها معها فإن سارت بإرسال صاحبها فصاحبها ضامن ما دامت تسير في وجهها ولم تسر يمناً وشمالاً هكذا في الذخيرة، فإن عطفت يمناً وشمالاً فإن لم يكن لها طريق إلا ذلك فالضمان على المرسل وإن كان لها طريق آخر لا يضمن ولو وقفت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان فإن ردها راداً إن لم ترتد ومضت في وجهها فالضمان على المرسل فإن ارتدت ثم وقفت ثم سارت فلا ضمان على أحد وإن ارتدت ولم تقف ومضت في وجهها وأصابت شيئاً ضمن الراد كذا في محيط السرخسي، وإن سارت لا بتسيير صاحبها بأن كانت منفلة فلا ضمان على صاحبها في الوجوه كلها كذا في الذخيرة، الراكب ضامن لما وطئت الدابة وما أصابت بيدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت وكذا إذا صدمت كذا في الهداية، ولا يضمن مانفحت برجلها أو ضربت بذنبها والجواب فيما إذا كان قائداً لها نظير الجواب فيما إذا كان راكباً عليها وأما السائق فهل يضمن بالنفحة يختلف المشايخ فيه منهم من قال: يضمن وإلى هذا ذهب الشيخ أبو الحسن القدوري وجماعة من مشايخ العراق ومنهم من قال: لا يضمن وإلى هذا القول مال مشايخنا هكذا في الذخيرة، والصحيح أن السائق لا يضمن النفحة كذا في الكافي، وعلى الراكب الكفارة في الوطء لا على السائق والقائد وكذا يتعلق بالوطء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد هكذا في التبيين، ولو كان راكب وسائق قيل: لا يضمن السائق ما وطئت الدابة وقيل: الضمان عليهما كذا في النهاية، في المنتقى إذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلف الدابة سائق وأمامها قائد وطئت إنساناً فالدية عليهم أرباعاً وعلى الراكب والرديف الكفارة كذا في المحيط، وإن راثت أو بآلت في الطريق وهي تسير فعطبت به إنسان لم يضمن وكذا إذا أوقفها لذلك كذا في السراج الوهاج، وكذلك لو وقفت لنروث أو للبول أو سال لعابها فعطبت إنسان بذلك هكذا في المحيط، وإن أوقفها لغير ذلك فعطبت إنسان ببولها أو ببولها يضمن كذا في السراج الوهاج، وإن أصابت بيدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أثارت غباراً أو حجراً صغيراً ففقد عين إنسان أو أفسد ثوبه لم يضمن وإن كان حجراً كبيراً ضمن والراكب والرديف والقائد والسائق في الضمان سواء كذا في الكافي، وإذا سار الرجل على دابته في الطريق فعمرت بحجر وضعه رجل أو بدكان قد بناه رجل أو بماء قد صبه رجل فوقعت على إنسان فمات فالضمان على الذي أحدث ذلك في الطريق قالوا هذا إذا لم يعلم الراكب بما

أحدث في الطريق فإن علم بذلك وسير الدابة على ذلك موضع قصداً فالضمان عليه كذا في المبسوط، وفي القدوري أن من أوقف دابته على باب المسجد الأعظم أو على باب مسجد من مساجد المسلمين فنفتحت برجلها إنساناً فهو ضامن كذا في المحيط، ولو جعل الإمام موضعاً لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان مما حدث من الوقوف فيه كذا في التبيين، ونكس إذا ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة ضمن كذا في محيط السرخسي، ولو أوقف دابته في سوق الدواب فجتمعت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا الصفة المربوطة في الخط كذا في المحيط، ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى توقف دابة على باب سلطان وقد توقف الدواب ببابه قال: يضمن ما أصابت كذا في الحاوي، وإن أوقف الدابة في الغلاة لا يضمن إلا إذا وقفها في الحجة كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا أوقف الرجل دابة في أرض أو دار مشتركة بينه وبين غيره ثم أنها أصابت شيئاً بيدها أو رجلها فالضمان أن يضمن المصنف. وفي الاستحسان لا يضمن شيئاً بعض مشايخنا قالوا: هذا إذا أوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وأما إذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك بفعل الدواب قبلاً واستحساناً كذا في التذخير، رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان وأتلفت شيئاً لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضيخان، ولو أوقفها في الطريق مربوطة فجالت في رباطها فأصابت شيئاً فإن أصابت بعدما التحل، الرباط ورأى عن مكانه لا ضمان على صاحبها وإن أصابت والرباط على حاله ضمن ماجئت وإن رأى الشغل عن مكان الإيقاف كذا في المحيط، وإذا جمحت الدابة فضرها أو كسحها بالنجم فضررت برجلها أو بدنتها لم يكن عليه شيء، وكذا لو سقط منها فذهبت على وجهها فقتلت إنساناً لم يكن عليه شيء كذا في الحاوي، لو أكرى حماراً فأوقفه في الطريق على أهل مجلس فسلم عليهم فنخسه صاحبه أو ضربه أو ساقه فنفخ ضمن وهو كالامر بالسوق كذا في خزنة المفتين، إن كانت الدابة تسير وعليها رجل فنحسها رجل فالقت الركب إن كان النخس بإذنه لا يجب على الناحس شيء وإن كان بغير إذنه فعليه كمال الدية وإن ضربت الناحس فمات قدمه هدر وإن أصابت رجلاً آخر بالذنب أو بالرجل أو كيف ما أصابت إن كان غير إذن الراكب فالضمان على الناحس وإن كان بإذنه فالضمان عندهما إلا في النفحة بالرجل والذنب فإنها جبار كذا في الخلاصة، وهكذا في محيط وفتاوى قاضيخان، إلا إذا كان الراكب واقفاً في غير ملكه فأمر رجلاً فنحسها فنفتحت رجلاً فالضمان عندهما وإن كان بغير إذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه كذا في الخلاصة، هذا إذا كان النفحة في فور النخس فأمر إذا انقطع فوراً فلا ضمان عليه كذا في المحيط، ومن قد دابة فنحسها رجل فانفتحت من يد القائد فأصابت في فورها فهو على الناحس وكذا إذا كان لها سائق فنحسها غيره كذا في الهداية، دابة لها سائق وقائد فنحسها رجل بغير إذن أحدهما فنفتحت إنساناً كان ضمان النفع على الناحس خاصة وإن كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا كان الناحس عبداً فحماية الدابة في ربة العبد وإن كان صبيّاً فهو كالرجل كذا في الحاوي، وإن كان يسير على دابته فأمر عبداً حتى نخسها فنفتحت فلا ضمان على واحد منهما وإن وضعت إنساناً في فور النخسة وقتلته فالضمان عليهما نصفان

النصف على عاقلة الراكب والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه أو يفديه ثم يرجع مولى العبد على الأمر بقيمة العبد إذا كانت قيمة العبد أقل من نصف الدية وكان العبد المأمور بالنخس محجوراً عليه وإن كان العبد المأمور ماذوناً له فمولى العبد المأمور لا يرجع على الأمر بما خلقه من الضمان والجواب في الأمر يسوق الدابة وقودها نظير الجواب في الأمر بنخسها وإن كان الراكب عبداً فأمر عبداً آخر بأن يسوق الدابة فوطئت إنساناً فإن كانا ماذونين في التجارة فالضمان عليهما في عنقهما نصفان يدفعان بذلك أو يفديهما مولاهما ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الأمر بشيء وإن كان المأمور محجوراً والأمر ماذوناً فالضمان عليهما أيضاً في عنقهما وإذا دفع مولى المأمور عبده أو فداه بنصف الدية رجع بقيمة عبده على الأمر وإن كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتهما أيضاً وإذا دفع مولى العبد المأمور عبده أو فداه بنصف الدية لا يرجع على العبد الأمر في الحال بشيء وإذا عنق رجع عليه بقبسته وإن كان الأمر محجوراً عليه والمأمور ماذوناً فالضمان عليهما في عنقهما أيضاً وإذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده أو فداه لا يرجع على العبد الأمر لا في الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط، وإذا مرت الدابة بشيء قد نصب في الطريق فنخسها ذلك الشيء فنفتحت إنساناً فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء كذا في الحارثي، وفي المنتقى رجل واقف على دابته في الطريق فأمر رجلاً أن ينخس دابته فنخسها فقتلت رجلاً وطرحت الأمر فدية الرجل الأجنبي على الناحس والراكب جميعاً ودم الأمر بالنخس هدر ولو سارت عن موضعها ثم نفتحت من فور النخسة فالضمان على الناحس دون الراكب وإن لم تسر فنفتحت الناحس ورجلاً آخر وقتلتهما فدية الأجنبي على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب، ولو لم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حرت ووقفت فنخسها هو أو غيره لتسبب فنفتحت إنساناً فلا شيء عليهما رجل ركب دابة رجل قد أوقفها ربه في الطريق فنفتحت إنساناً فقتلته فالضمان على ربه وعلى الراكب نصفين وإذا أوقف الرجل دابة رجل في الطريق وريطها وغاب فأمر رب الدابة رجلاً حتى نخسها فنفتحت رجلاً أو نفتحت الأمر فديته على الناحس وإن كان الأمر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلاً حتى نخسها فقتلت رجلاً فديته على الأمر والناخس نصفان كذا في المحيط، ولو نفرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس كذا في محيط السرخسي، رجل أرسل حمارة فدخل زرع إنسان وأفسده إن أرسله وساقه إلى الزرع بأن كان خلفه كان ضامناً وإن لم يكن خلفه إلا أن الحمارة ذهب في فوره ولم يعطف يميناً وشمالاً وذهب إلى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامناً وإن ذهب يميناً وشمالاً ثم أصاب الزرع فإن لم يكن الطريق واحداً لا يكون ضامناً وإن كان الطريق واحداً كان ضامناً وإن أرسله فوق ساعة ثم ذهب إلى الزرع وأفسد لا يضمن المرسل كذا في فتاوى قاضيخان، وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى: فيمن أرسل بقره من القرية إلى أرضه فدخل في زرع غيره فأكل إن كان له طريق غير ذلك لا يضمن وإن لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فاما إذا خرجت الدابة من المريط وأفسدت زرع إنسان أو تركها في المرعى فأفسدت زرع إنسان فلا ضمان وكذا السننبر والكلاب إذا أفسدت شيئاً من أموال الناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط، ومن أرسل

بهيمة وكان لها سائقاً فأصاب في فوره إنساناً أو شيئاً ضمنه وإن أرسل طيراً وسافه فأصاب في فوره لم يضمن كذا في السراج الوهاج، رجل أرسل كلباً إلى شاة إن وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وإن ذهب في فور الإرسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير أنه لا يضمن إذا لم يكن سائقاً يعني إذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القدوري وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يكون ضامناً والمشايخ أخذوا بقوله وذكر الفقيه أبو النيث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير: رجل أرسل كلباً فأصاب في فوره إنساناً فقتله أو مزق ثيابه ضمن المرسل وذكر الناطفي رحمه الله تعالى: رجل أغرى كلبه على رجل فعضه أو مزق ثيابه لا يكون ضامناً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واختلف للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، ولو كان للرجل كلب عقور يؤذي من مر به فلاهل البد أن يقتلوه وإن اتلف يجب على صاحبه الضمان إن كان تقدم إليه قبل الإلتلاف ولا فلا شيء عليه كالحائض المائل كذا في التبيين، ولو أرسل كلبه إلى صيد ولم يكن سائقاً فأصاب إنسان لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضيهان، رجل أدخل بعيراً مغتصماً^١ في دار رجل وفي الدار بعير صاحبها وقع عليه الغتلم فقتله اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال: لا ضمان على صاحب المغتلم وقال بعضهم: إن أدخل صاحب المغتلم بعيراً إذن صاحب الدار فعليه الضمان وإن كان أدخله بإذنه فلا ضمان وبه أخذ الفقيه أبو النيث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحض، وقائد القطار في الطريق يضمن أوله وآخره وإن كان عظيمًا لا يمكنه ضبط آخره وإن كان معه سائق فالضمان عليهما وإن كان به سائقان ضماً وإن كان ثالث وسط القطار ضمنوا أثلاثاً يريد به إذا كان الآخر يمشي في جانب من القطار يسوقه فيكون سوف البعض كسوف الكل يحكم الإتصال فإن كان وسط القطار أخذاً بزمام بعير فما أصاب مما خلفه فضمناته عليه خاصة وما أصاب مما قبله فالضمان عليهما وإن كان أحياناً وسعياً وأحياناً يتقدم ويتأخر فهو سائق والضمان نصفان كذا في خزانة المفتين، وإن كان الذي في وسط القطار أخذاً بزمام بعير بقود ماحلته ولا يسوق ماحله فما أصاب مما خلفه فلا ضمان فيه عنى القائد الأول وما أصاب مما قبله فضمن ذلك على القائد الأول ولا شيء فيه على هذا الذي في وسط القطار لأنه ليس بسائق لما قبله هكذا في المحض، ولو كان رجل راكباً وسط القطار على بعير ولا يسوق منها شيئاً لم يضمن مما تصيب الإبل التي بين يديه ولكن هو معهم في الضمان فيما أصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه وقال بعض المتأخرين: هذا إذا كان زمام ماحلته بيده يقوده وأما إذا كان ناسماً على بعيره أو قعداً لا يعمل شيئاً يكون به قائدًا، خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ماحلته بمنزلة المتاع الموصوع على بعير كذا في النهاية نقلًا عن المسعودي، قال في المنشي: إذا قاد الرجل قطاراً وخلفه سائق وأمامه راكب على بعير فوطئ بعير الركاب إسباباً فبذية غايهم أثلاثاً وكسائل إذا وطئ بعير مما خلف الركاب إنساناً وإن رضى بعير أمام الركاب فهو عنى القائد وللسائق نصفان ولا شيء على الركاب كذا في المحض، ولو كان رجلاً يقود قطاراً فربط إنسان في قطاره بعيراً والقائد لم يضمن

(١) قوله مغتصماً أي هاجاً حتى اعتاد على السير بالكسر غلظه إذا هاج واغتل بهباً أي حروى

بذلك فوطئ هذا البعير إنساناً فأنلغه كانت الدابة على عاقلة القائد ثم ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابض وإن كان القائد يعلم بربط البعير لا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابض ولو كانت الإبل وقوفاً فربط الرجل بغيراً ففقد صاحب القطار وهو لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ولا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابض كذا في فتاوى قاضيخان، ولو انفصلت الدابة فأصاب مالاً أو آدمياً ليلاً أو نهاراً لا ضمان على صاحبها كذا في الهداية، وفي التوازل صاحب الزرع إذا قال لصاحب الدابة: إن دابتك في زرعِي فأخرجها صاحبها فأفسدت الدابة في حال خروجها فإن لم يأمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالإخراج فصاحب الدابة ضامن وإن أمره بالإخراج فلا ضمان عليه هكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو نصر: يعود بالضمان في الوجهين جميعاً كذا في الذخيرة، رجل وجد في زرع في الليل ثورين وظن أنهما لأهل قريته فإن كانا لغير أهل القرية فأراد أن يدخلهما مربطه فدخل في المربط أحدهما وفر الآخر فتبعه فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فأراد تضمينه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إن كانت نيته عند الأخذ أن يمنعه من صاحبه كان ضامناً وإن كانت نيته أن يأخذه ليرده على صاحبه إلا أنه لم يقدر على الإشهاد ولم يجد من يشهده لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان، فقبل للشيخ: أرايت إن كان هذا نهاراً، فقال: إن كان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة إن ترك الإشهاد مع القدرة عليه على أنه يأخذه أو يحبس في مربطه ليرده على صاحبه ضمن وإن لم يجد من يشهد كان ذلك عذراً له وإن كان الثور لأهل قريته وأخرج من زرع ولم يزد على ذلك لا يضمن إذا ضاع الثور وإن ساقه بعدما أخرجه من زرع ضمن كذا في الذخيرة، ومن وجد دابة إنسان في زرع فأخرجها من زرع فجاء ذئب فأكلها فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قال: يضمن، وقال بعضهم: إن أخرجها ولم يستبقها فلا ضمان وإن ساقها بعد ما أخرجها فهو ضامن وبه كان يفتي الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والقاضي الإمام علي السغدري رحمهما الله تعالى وكان الفقيه أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يقول: إن ساقها بعدما أخرجها إلى موضع يامن على زرع منها فلا ضمان وإن كان أكثر من ذلك فهو ضامن والفتوى على ما اختاره الفضلي كذا في المحيط، وإن ساقها ليردها على صاحبها فعصبت في الطريق أو انكسرت رجلها كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان، الراعي إذا وجد في سرحه بقرة أجنبية فطردها قدر ما تخرج من سرحه فلا ضمان عليه كذا في المحيط، زارع سأل الغنم من الراعي الخاص أو المشترك لبيتها في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيها ونام ونفشت الغنم في زرع جاره لا ضمان على أحد كذا في القنية، إذا وجد في كرمه أو زرع دابة رجل ولم يفسد شيئاً فحبسها صاحب الكرم أو الزرع فهلكت ضمن صاحب الكرم أو الزرع قيستها كذا في المحيط، إذا أدخل دابته في دار رجل بغير إذنه فأخرجها صاحب الدار فهلكت لا يضمن ولو وضع ثوباً في بيت رجل بغير إذنه فرمى به صاحب البيت وكان ذلك حال غيبة المالك ضمن قيمة الثوب كذا في الذخيرة، رجل يسوق حملاً لخطب في الطريق وقال: كوست كوست، وقدمه رجل لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه فتخرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوته إلا أنه لم ينتهيه نه التنحي لضيق المدة ولا فرق في هذا بين الأصم وغيره وإن

أمكنه التمتع فلم ينتج بعدما سمع لا بضمن السائق كذا في فتاوى قاضيه خان، وفي فتاوى الفضلي إذا قطع الرجل يد جارية إنسان أو رجلها إن كانت لا يؤكل لحمها فعلى الجاني قيمتها وليس للمالك أن يمسك الدابة ويضمنه النقصان وإن كانت مأكولة اللحم كالشاة والبقر فكذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة، ومن فتح باب قفص قطار الطير أو باب اصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفاعل وقال محمد رحمه الله تعالى: يضمن كذا في الكافي، وفي المنتقى أن ما يحمل على ظهره ففي عينه ربع قيمته كذا في الذخيرة، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: في عين البرذون والإبل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقرة الحمار وجوزور الحمار وكذا في عين الفصيل والجحش وفي إحدى عيني الشاة والحمل والطير والكلب والسنور ما انتقص من قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: عليه النقصان في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضيه خان، والله أعلم.

الباب الثالث عشر في جنایة الممالک وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في جنایة الرقيق وما يصير به المولى مختاراً للفداء: قال محمد رحمه الله تعالى: في الأصل إذا جنى العبد على آدمي جنایة موجبة للمال فإن مولاه بالخيار إن شاء دفعه بها وإن شاء فداءه بالأرض هذا مذهبنا إلا أن الموجب الأصلي الدفع وله التخليص عن ذلك بالفداء بالأرض وأي ذلك اختار فإنه يكون حالاً ولا يكون مؤجلاً ولا يقضي بشيء حتى يبرأ المجني عليه وخطأ العبد وعمده فيما دون النفس على السواء يوجب المال في الحالين كذا في المحيط، وإن لم يختر شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجني عليه كذا في الكافي، وإن لم يموت ولكن مولاه قتله فإنه يصير مختاراً للأرض فإن لم يقتله مولاه ولكن قتله أجنبي إن كان عمداً بطلت الجنایة والمسئولي أن يقتص وإن كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة إلى أولياء الجنابة ولا يخبر المالك حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختاراً للأرض كذا في شرح الطحاوي، وإن مات بعدما اختار المولى الفداء لم يبرأ بموت العبد كذا في الكافي، وإذا جنى العبد جنایة خطأ واختار المولى الفداء وليس عنده ما يؤدي به الفداء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: اختيار الفداء ماضٍ على حاله ولا يكون لأولياء الجنابة أن ينقضوا الاختيار ويعيدوا حقهم في رقبة العبد وإنما لهم المطالبة بديتهم حتى يبيع المولى العبد ويقضي الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه فإن لم يبيع العبد بنفسه لا يبيع القاضي عليه بل يحبس حتى يبيع بنفسه أو يبيع غيره بأمره وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إن أدى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فإن عجز عن الفداء كان لأولياء الجنابة الخيار إن شاؤوا نقضوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وإن شاؤوا لم ينقضوا الاختيار وطلبوا من القاضي أن يبيع العبد عليه بغير رضاه ويقضي حقهم في الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط

في الفصل العاشر، القرن إذا جنى بعد الفداء يخبر المولى بين الدفع والفداء كالجنابة الأولى وكذا كلما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع أو الفداء ولو جنى قبل أن يختار في الأولى شيئاً أو جنى جنایتين دفعة واحدة أو جنایات قيل لمولاه: إما أن تدفعه بالكل أو تغديه بأرض كل واحد من

الجنایات ثم إذا دفعه إليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم أرض جنایته هكذا في التبيين، فإذا قتل واحداً وفقاً عين آخر فإنهما يقتسمانه أثلاثاً كذا في السراج الوهاج، وكذلك إذا شج ثلاثة شجاجاً مختلفة دفع إليهم وقسم بينهم بقدر جنایاتهم كذا في محيط السرخسي، إذا جنى جنایة وخير المولى بين الدفع والغداء فاختر دفع نصف العبد أو اختار الغداء في نصف العبد فهذه المسألة على وجوه أحدها: أن يكون ولي الجنایة واحداً بأن قتل العبد رجلاً خطأ وله ابن واحد أو قطع العبد يد حر خطأ وفي هذا الوجه إذا اختار المولى الغداء في نصف العبد يصير مختاراً للغداء في الكل وكذلك إذا اختار دفع نصف العبد يصير مختاراً لدفع الكل وهذا باتفاق الروایات، الثاني: أن يكون المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلين خطأ لكل واحد منهما ابن فاختر المولى الغداء في أحدهما أو الدفع فإنه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا باتفاق الروایات أيضاً الوجه الثالث: إذا كان المقتول واحداً وله وليان واختار المولى الغداء في حق أحدهما هل يصير مختاراً للغداء ففي عامة الروایات يصير مختاراً للغداء وفي إحدى روايتي كتاب الدور لا يصير مختاراً للغداء كذا في الذخيرة، ولو جنى العبد جنایات فقصه إنسان أو جنى في يد الغاصب جنایات فمات في يده فالتقمة بين أصحاب الجنایات تقسم كما تقسم الرقبة ولا خيار للمولى فيه كذا في محيط السرخسي، ولو جنت الأمة جنایة خطأ ثم ولدت ولداً فقطع النود بدها فالمولى بالخيار إن شاء دفع الأم ونصف قيمتها إلى أهل الجنایة وإن شاء دفعها وولدها وإن شاء أمسكهما وأعطى الأرض سواء كان أرض الجنایة أقل من نصف قيمتها أو مثل نصف قيمتها كذا في المبسوط، أما فطعت يد رجل ثم ولدت فقتلها المولد خير المولى، فإن شاء دفع المولد وإن شاء فداءه بالأقل من دية اليد ومن قيمة الأم كذا في محيط السرخسي، ولو أن عبداً قتل رجلاً خطأ ثم قتلت جارية للمولى ذلك العبد خطأ قيل للمولى: ادفعها أو ادفها بقيمة العبد وإذا قتل العبد رجلاً خطأ وقتلت الأمة رجلاً وهما لرجل واحد ثم أن العبد قتل الأمة خطأ فالمولى مخير بين الدفع والغداء فإن اختار الدفع ضرب فيه أولياء الحر بدية الحر وأولياء جنایة الأمة بقيمتها فيقسم العبد بينهما على ذلك وإن اختار الغداء فداء بدية الحر وبقيمة الأمة لأولياء جنایتهما وإذا قتلت الأمة فتبلاً خطأ ثم ولدت بنتاً ثم قتلت البنت رجلاً خطأ ثم أن البنت قتلت الأمة فاختر المولى دفعها ضرب أولياء قتيل الأمة فيها بقيمة الأم وأولياء قتيل البنت بالدية وإن اختار المولى دفع دية فتبلاً إلى وليها وقيمة الأم إلى ولي قتيل الأم كذا في المبسوط، ولو أن البنت فقت عین الأم ولم تقتلها فهذا على أربعة أوجه إما أن يختار دفعهما أو فداءهما أو فداء الأم ودفع البنت أو فداء البنت ودفع الأم فإن اختار دفعهما دفع الأم إلى أولياء قتيل الأم ودفع البنت إلى أولياء قتيل الأم وإلى أولياء قتيل البنت فيضرب فيها أولياء قتيل البنت بالدية وأولياء قتيل الأم بنصف الأم وإن اختار فداءهما فإنه يفدي لكل فريق بتمام الدية وسقطت جنایة البنت على الأم وإن اختار دفع الأم وفداء البنت دفع الأم إلى أولياء قتيل الأم ويفدي لأولياء قتيل البنت بالدية وأولياء قتيل الأم بنصف قيمة الأم ولو اختار دفع البنت وفداء الأم دفع البنت إلى أولياء قتيل البنت ويفدي لأولياء قتيل الأم كذا في الحاوي، ولو فقت الأم عین البنت بعدما فقت البنت عينها فاختر المولى دفعهما فإنه يدفع

البنت فيضرب فيها أولياء قتلها بالدية وولي قتل الأم ينصف قيمة الأم يكون ذلك المقدار من البنت مع الأم ويدفع الأم وما أصابها بأرض عينها من البنت فيكون مادفع بها من البنت لولي قتل الأم خاصة ثم يضرب ولي قتل الأم في الأم بما بقي من الدية ويضرب فيها ولي جنابة البنت ينصف قيمة البنت فتكون القسمة بينهما على ذلك وإن اختار المولى الفداء فيهما فداهما بديتين وأمسكهما جميعاً كذا في الميسوط، ولو قتل العبد المجاني عبداً لرجل آخر فإن مولى العبد الثاني يخير بين الدفع والفداء فإن فداه بقيمة المقتول قسمت القيمة بين أولياء الجنابة الأولى بقدر حقوقهم ولا يتخير المولى وإن اختار مولى الثاني دفعه إلى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي أخذه مخيراً إن شاء دفعه وإن شاء فداه كذا في الحاوي، ولو قتل العبد القاتل عبد ودفع به فاعتقه المولى أو باعه كان مختار الدية الحر كذا في المحيط، وإذا جنى على الأمة الجنابة فآخذ المولى لذلك أرضاً فإنه يدفع الأرض معها وإن كان جنى عليها قبل جنابتها لم يدفع المولى ذلك الأرض معها وإن كان وجب الأرض بعد جنابتها فأمسكها المولى وفداها فله أن يستعين بذلك الأرض في الفداء وإن لم يختر الفداء حتى استهلك الأرض أو وهبه للمجاني عليها لم يكن مختاراً وله أن يدفعها ثم عليه أن يخرم مثل ما استهلك فيدفعه معها وإن كان المجاني عليها عبداً فدفعه المولى كان عليه أن يدفعها جميعاً أو يدفعها بالدية فإن اعتق العبد المدفوع إليه فهذا اختيار منه للأمة وعليه الدية وكذلك إن اعتق الأمة فإن اعتق العبد وهو لا يعلم بالجنابة ثم اختار دفع الأمة دفع معها قيمة العبد ولو كان هذا العبد فقراً عين الأمة فدفع بها وأخذت الجارية فإن العبد يصير مكانها بدفعه المولى أو يقديه بالدية كذا في الميسوط، وإذا جنى عليها أحد ولا يعلم أن الجنابة عليها قبل جنابتها أو بعد جنابتها فإن تصادقا أن الجنابة عليها كانت قبل جنابتها كان الحكم بما تصادقا عليه وإن تصادقا عليه وقالوا لا نعلم أن الجنابة عليها كانت قبل جنابتها أو بعد جنابتها كيف يصنع بالأرض إذا اختار الدفع قالوا ذكر في بعض نسخ الوكالة وقال: يكون الأرض بين المولى والمجني عليه نصفين وإذا اختلفا فقال المجني عليه أن الأرض وجب بعد الجنابة وأنه لم يمتى اخترت الدفع وقال المولى: لا بل وجب الأرض قبل جنابتها وأنه لم يمتى اخترت الدفع ذكر أن القول قول المولى مع يمينه ويكون الأرض له إلا أن يقيم المجني عليه بينة أنه وجب الأرض بعد الجنابة هكذا في المحيط، وإذا قتل العبد قتيلاً خطأ ثم فقراً رجل عينه ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى دفعه فإنه يدفع أرض العين إلى الأول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الأول بالدية إلا ما أخذه من أرض العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى إذا كانت قيمته ألف درهم وكان أرض العين خمسمائة فإن العبد يقسم بينهما على نسبة وثلاثين سهماً وكذلك لو كان الذي فقراً العين عبداً فدفع به كان ولي الأول أحق به ثم يضرب مع الآخر بالدية إلا قيمة العبد الذي أخذه كذا في الميسوط، ولو اكتسب العبد المجاني أو ولدته الجنابة ولداً فاختر المولى الدفع ثم يدفع الكسب والولد كذا في الحاوي، قال: وإذا جنى العبد جنابة ثم أصابه عيب سماوي فإن المولى يخاطب بدفعه أو الفداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بعته المولى في حاجة فغطب فيها أو استخدمه فلا ضمان عليه فيها حقه بذلك ولو أذن له في التجارة بعد جنابته فاستعرق رقبته دين فهو «أمين لقيمته لأهل الجنابة ولا

یضمن الارض کذا في الميسوط، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: عبد اذن له في التجارة فله حقه دين ألف درهم ثم إنه جنى جنایة خطأ ثم اعتقه مولاه فإن علم فعله الارض لأصحاب الجنایة وعليه قيمة العبد للفرماء وإن كان لا يعلم بالدين والجنایة جميعاً كان عليه قيمتان قيمة لأصحاب الجنایة وقيمة للفرماء ثم إما يضمن قيمة العبد لأصحاب الجنایة إذا كانت القيمة أقل من الأرض، فاما إذا كان الأرض أقل من القيمة فإنه يتخلص عنه بدفع الأرض بخلاف ما إذا لم يعتقه المولى حيث يدفع إلى أولياء الجنایة ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين هكذا في المحيط، ولو قتل أجنبي هذا العبد خطأ لم يغرم إلا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى إلى الفرماء كذا في الكافي، العبد المأذون إذا جنى بخير المولى بين الدفع والقداء فإن دفعه بالجنایة بيع لأجل الفرماء فإن فضل شيء كان لأصحاب الجنایة كذا في الظهيرية، ولو نقص ثمنه عن دينه لم يكن للفرماء على المولى ولا على أحد شيء حتى يعتق العبد فيتبعوه بما بقي من دينهم وقد قالوا: بأن المولى لو دفعه إلى أولياء الجنایة بغير قضاء ضمن القيمة في القياس لأصحاب الدين وفي الاستحسان لا يضمن شيئاً، ولو دفع المولى العبد إلى أولياء الذين يدينهم إن كان عالماً كان مختاراً للجنایة ولزمه الأرض والقيمة إن لم يكن عالماً، ولو باعه القاضي في الدين ببينة قامت عنده ولا يعلم بالجنایة ثم حضر صاحب الجنایة ولا فضل في الثمن على الدين فقد سقط حق ولي الجنایة هكذا في الحاوي، قتل العبد الموهون رجلاً خطأ وقيمته مثل الدين فللمرتهن إن يفدي وليس له أن يدفع فإن قال: لا أفدي كان للراهن أن يدفع بالجنایة فإن اعتقه صار مختاراً للقداء كذا في المحيط، لو باع المولى العبد الجاني أو اعتقه أو دبره أو كاتبه وهو يعلم بالجنایة فهو مختار وإن لم يعلم بالجنایة لم يكن مختاراً وضمن الأقل من قيمته ومن الأرض كذا في محيط السرخسي، وعلى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الأمة هكذا في الهداية، ولو جنت أمة جنایة فقال المولى: كنت أعتقتها قبل الجنایة أو دبرتها أو كانت أم ولدي فإنه لا يصدق على أهل الجنایة وهو مختار للقداء إن قال: هذا بعد العلم بالجنایة وإن قاله قبل العلم بالجنایة فعليه القيمة كذا في الميسوط، ولو عرضه على البيع أو آجره أو رهنه لم يكن اختياراً للقداء، ولو باعه بيعاً فاسداً لم يصير مختاراً حتى يسلمه، ولو كاتبه كتابة فاسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في الكافي، ولو باعه بعد علمه بالجنایة بيعاً بائناً ثم رد عليه بعيب بقضاء فهو اختيار للدية، ولو باعه والخيار للمستشري فكذلك أيضاً، وأما إذا كان الخيار للبائع فنقض البيع وهو يعلم أو لا يعلم لم يكن مختاراً ويقال له: ادفعه أو افده وأما إذا باعه بيعاً بائناً وهو لا يعلم بالجنایة فلم يخاصم في الجنایة حتى رد عليه بعيب بقضاء أو بخيار رؤية أو شرط فإنه يقال له: ادفعه أو افده ولا يلزمه الأرض كذا في السراج النواحي، وفي الإملاء، عن محمد رحمه الله تعالى: أن إجازة بيع العبد بعد جنائنه في يده ليست باختيار للقداء في قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى ويقال للسشري ادفعه أو افده كذا في المحيط، ولو جنى جنائتين فعلم بإحدهما دون الأخرى فاعتقه أو باعه ونحوه يكون مختاراً للقداء فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصتها من قيمة العبد لأنه صار مستهلكاً لحقه كذا في محيط السرخسي، ولو كان الجاني جارية فوطئها لا يصير مختاراً للقداء إلا إذا أحبلها أو كانت بكرًا كذا في خزائن

المفتن، ذكر في الأصل أن التزويج لا يكون اختياراً كذا في الخاوي، وفي المنتقى لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجنایة أو من غير العلم من المجني عليه فلا شيء على المولى، ولو باعه منه فعليه الدية إن باعه مع العلم وعليه القيمة إن باعه من غير العلم كذا في المحيط، ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فإن كان خوصم في الجنایة قبل المجز وقضى القاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وإن عجز قبل الخصومة كان له أن يفتدي أو يدفع كذا في الظهيرية، ولو قتل عبدان رجلاً فاعتق المولى أحدهما لم يصير مختاراً للدية كلها بل نصفها كذا في محيط السرخسي، عبد قتل رجلاً خطأ فباعه المولى وهو لا يعلم بالجنایة ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجنایة فعليه القيمة بالبيع الأول وليس عليه شيء في البيع الثاني ولو كان رد عليه ببيع بقتل ثم باعه وهو يعلم فقد اختاره وعليه الدية وكذلك إن كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وهبه وهو لا يعلم فقبضه الموهوب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحيط، ولو أن عبداً في يدي رجل جنى جنایة فقال ولي الجنایة: هو عبدك فقال الرجل: هو وديعة عندي لفلان أو عارية أو إجارة أو رهن فإن أقام على ذلك بينة آخر الأمر في حقه حتى يقدم الغائب فإن لم يقدم بينة فخطب بالدفع أو الفداء فإن فداءه ثم قدم الغائب أخذ عبده بغير شيء وإن كان دفعه فالغائب بالخيار إن شاء أمضى ذلك وإن شاء أخذ العبد ودفع الأرض فإن أمضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار الدفع منذ ابتداء وإن اختار الأرض فله أن يأخذ عبده وإن أنكر الغائب أن يكون العبد له فما صنع الأول فيه من شيء فهو جائز كذا في المبسوط، ولو أقر به لغيره فهو على قسمين أما إن أقر بالجنایة أولاً ثم بالملك أو على عكسه وكل قسم لا يخلو أما إن كان الملك في العبد معروفاً للمقر أو كان مجهولاً فلو أقر بالجنایة ثم بالملك لغيره والملك في العبد معروف للمقر له فإن صدقه المقر له في الملك والجنایة جميعاً فيقال للمقر له: ادفع العبد أو افده وإن كان كذبه فيهما لا يكون المقر مختاراً للفداء وإن صدقه في الملك وكذبه في الجنایة كان المقر مختاراً للفداء ولو أقر بالملك أولاً ثم بالجنایة فإن صدقه فيهما فالخصم هو المقر له وإن كذبه فيهما فالخصم هو المقر وإن صدقه في الملك وكذبه في الجنایة هدرت الجنایة وكذلك إن كان العبد مجهولاً لا يدري أنه للمقر أم لغيره فآقر بالجنایة أولاً ثم بالملك أو أقر بالملك أولاً ثم بالجنایة كذا في محيط السرخسي، رجل في يده عبد لا يدري أنه له أو لغيره ولم يدع صاحب اليد أنه له ولم يسمع من العبد إقرار أنه عبد لصاحب اليد إلا أنه يقر بأنه عبد فجنى هذا العبد جنایة وثبت ذلك بالبينة أو بإقرار صاحب اليد ثم أن صاحب اليد أقر أنه لرجل فصدقه المقر له بذلك وكذبه في الجنایة فإن كانت الجنایة ثبتت بالبينة قبل للمقر له ادفعه أو افده وإن كان ثبوت الجنایة بإقرار الذي كان العبد في يده أخذ المقر له العبد وبطلت الجنایة ولم يكن على المقر من الجنایة شيء كذا في المحيط، ولو جنى العبد جنایة فقال المولى: كنت بعته من فلان قبل الجنایة وصدقه فلان قبل لفلان: ادفعه أو افده وإن كذبه فلان قبل للمولى: ادفع أنت أو افده كذا في المبسوط، ولو أمر المولى المجني عليه بأن يعتقه فاعتقه صار المولى مختاراً إن كان عالماً بالجنایة كذا في الكافي، وفي نوادر ابن سماعه إذا أعتقه المولى بإذن ولي الجنایة فهو اختيار للعبد وعليه الدية كذا في المحيط، ولو قتل المولى عبده الجاني عمداً أو خطأ وهو لا يعلم بالجنایة فعليه قيمته

حالة في ماله كذا في الحاوي، ولو ضربته ضرباً أثّر فيه ونقصه وهو يعلم بالجنابة فهو مختار ولو كان لا يعلم فعله الاقل من قيمته ومن أوش الجنابة إلا أن يرضى ولي الجنابة أن يأخذه ناقصاً ولا ضمان على المولى ولو ضرب المولى عينه فابيضت وهو عالم به ثم ذهب البياض قبل أن يخاصم فإنه يدفع أو يفدي ولو خوصم إليه في حالة البياض فضمته القاضي الدية ثم زال البياض فالقضاء لا يردّ كذا في الظهيرية، ولو قتلت أمة رجلاً عبداً له وليان فصالح المولى أحدهما على ولدهما صار مختاراً للقاء للآخر فيفديه بنصف الدية وذكر في كتاب الدور لا يصير مختاراً للقاء ولو صالح أحدهما على ثلث الأمة كان في الباقي له خيار أن يدفعه أو يفديه وفي الجامع والدور لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي، وفي الإملاء عبد بين رجلين جنى جنابة فشهد أحد المولدين على صاحبه أنه اعتقه لم تجز شهادته عليه وهو مانع حين شهد بهذا فعليه نصف الدية وعلى الآخر نصف القيمة وفيه رجل ورث عبداً أو اشتراه فجنى جنابة وزعم المولى بعد جنابته أن الذي باعه إياه كان اعتقه قبل البيع أو أن أباه كان اعتقه فإنه مانع مختار للقاء بهذا القول كذا في المحيط، وإذا جنى العبد جنابة ولم تبلغ النفس فاعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البرء ثم انتقضت الجراحة فمات فهو مختار وعليه الدية وإذا جرح العبد رجلاً فخوصم فيه المولى فاختر العبد وأعطى الأرض ثم انتقضت الجراحة فمات المجرور ففي الاستحسان يخير المولى خياراً مستقبلاً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: الأوّل وهو قول محمد رحمه الله تعالى: ورجع أبو يوسف رحمه الله تعالى من الاستحسان إلى القياس وأخذ محمد رحمه الله تعالى بالاستحسان إلا أنه روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه فرق بينهما إذا أعطى الأرض بغير قضاء وبينما إذا أعطاه بقضاء القاضي قال: إذا أعطاه بقضاء القاضي ثم مات المجرور يخير خياراً مستقبلاً بخلاف ما إذا أعطاه بغير قضاء القاضي فإن ذلك اختيار منه الدية طوعاً كذا في المبسوط، ولو قال لعبد: إن قتلت فلاناً أو رميته أو شججته فأنّت حر ففعل شيئاً من ذلك فهو مختار للقاء فإن كانت جنابة العبد مما يتعلق به القصاص بأن قال: إن ضربته بالسيف فأنّت حر فلا شيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي، عبد جنى فزعم ابن السيد أنه حر فمات السيد فورثه هذا الابن فهو حر وعلى الابن الدية كذا في خزائن المفتين، جارية جنت وهي حامل فاعتق المولى مافي بطنها وهو يعلم بالجنابة صار مختاراً للقاء وإن جاء الطالب قبل ما تضع أو بعد ما وضعت ولو لم يكن عالماً بالجنابة فحضر الطالب قبل الوضع خير إن شاء ضمن المولى قيمتها حاملاً وإن شاء أخذ حاملاً بجنابتها فكانت له والولد حر فإن حضر بعد ما ولدت خير المولى إن شاء دفع وإن شاء فدى ولا سبيل له على الولد كذا في الظهيرية، وفي نوادر ابن أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اعتق الرجل مافي بطن جاريته ثم جنت جنابة فدفعها بالجنابة جاز كذا في المحيط، باع جارية فولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر فجنى الولد جنابة ثم ادّعاء البائع وهو يعلم بالجنابة فعليه الدية لأصحاب الجنابة وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين، جارية بين رجلين ولدت فجنى ولدها فدّاعاه أحدهما وهو عالم بالجنابة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: عليه الدية وإن لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية، ولو قال المولى: أحدهما حر فقتل أحدهما رجلاً خطأ ثم عين الجاني للمعتق صار مختاراً للقاء ولو عين

غيره بخير في دفع الجاني أو الفداء كذا في الكافي، ولو جنى كل واحد منهما بعد الإيجاب ثم بين العتق في أحدهما لزمه الأقل من قيمته ومن الذية وبقي الثاني منكراً له فيقال له: ادفعه أو افده بالذية ولا يصير ههنا بالبيان مختاراً للفداء وكذلك لو كانت جنابة أحدهما قطع يد وجنابة الآخر قتل نفس لا يختلف الجواب كذا في خزائن المفتين، ولو قال في صحته لعبد من قيمته كل واحد منهما ألف: أحدهما حر ثم قتل أحدهما رجلاً خطأ ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولم يجني عليه في مال المولى قيمة الجاني إذا كانت قيمته أقل من الأرض ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختاراً للفداء ولو كان كل واحد من العبدین قتل رجلاً خطأ والمسألة بحالها سعى كل واحد من العبدین في نصف قيمته وكل واحد من المحمي عليه في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصير المولى مختاراً للفداء وإذا قتل أحدهما فتية خطأ لم قال المولى في صحته: أحدهما حر وهو عالم باجنابة ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ويصير المولى مختاراً للفداء في الجاني ثم إذا صار مختاراً للفداء لفقدار القيمة يعتبر من جميع المال وأما الفضل على ذلك إلى كمال الذية فيعتبر من الثلث وإن جنى كل واحد من العبدین جنابة وباتي المسألة بحالها سبباً على الوجه الذي وصفنا وصار مختاراً للفداء في الجنابین ولكن تجب دية واحدة في مال المولى وقيمة أحد العبدین ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على القيمة إلى تمام الذية يعتبر من ثلث المال ثم ما وجب من جميع المال وما وجب من ثلث المال يكون بين ولي الجنابة تصفين إذ ليس أحدهما مولى من الآخر هكذا في الغيط، رجل له عبدان سالم وبزيع فقتل سالم رجلاً خطأ في صحة المولى فقال: أحدهما حر ثم قتل بزيع رجلاً آخر في صحة المولى قبل البيان ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولزم المولى لفداء في قتل سالم إلا أن قدر قيمة سالم من الذية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك إلى تمام الذية يعتبر من الثلث ولم يلزمه الفداء في قتل بزيع فتجب قيمة بزيع ويعتبر من جميع المال ولو أن المولى لم يمت ولكن المولى أوقع العتق على سالم صار مختاراً للفداء في قتل سالم وإن أوقع المولى العتق على بزيع فعليه قيمة بزيع كذا في الغيط في فصل العاشر، عبد جنى جنابة فأوصى المولى بعنقه في مرضه وهو يعلم بالجنابة فأعتقه الوصي أو الوارث بعد موته فعليه الذية بمقدار قيمته من جميع المال والزيادة من الثلث وإن كان لم يعلم باجنابة فالقيمة من مال الميت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول زفر رحمه الله تعالى هكذا ذكره انفعيه أبو العباس رحمه الله تعالى في العميون هكذا في محيط السرخسي، وإذا أوصى بالعتق قبل الجنابة ثم جنى بعد موت الموصي فأعتقه الوصي وهو يعلم باجنابة فهو ضامن للجنابة وإن لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع على الورثة كذا في الغيط، أوصى بعتق عبد له فجنى العبد جنابة أورشها درهم وقالت الورثة بعد موت الموصي: لا نفديه فنهزم ذلك وإذا تركوا الفداء يدفع باجنابة وتبطل الوصية إلا أن يؤذي العبد من غير ما اكتسبه إن يقول إنسان أذ عبي درهما ففعل صح وصار ذلك الدرهم ديناً على العبد يطالب به إذا عتق كذا في خزائن المفتين، إذا وكل رجل رجلاً أن يعتق

عبده ثم إن العبد جنى جنایة ثم اعتقه الوكيل وهو يعلم بالجنایة فالمولى ضامن لقبمة العبد وإن لم يكن عالماً بالجنایة كذا في المحيط، وكله بالكتابة ثم قتل العبد رجلاً خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أو لا فعلى المولى القيمة دون الدية كذا في محيط السرخسي، وإذا جنى العبد جنایة فاخبر ولي الجنایة مولى العبد فاعتقه فقال: لم اصدقه فيما اخبرني به فهو مختار للفداء وكذلك إن اخبره به رسول ولي الجنایة فاسقاً كان أو عدلاً فاما إن اخبره بذلك فضولي فإن صدقه فيما اخبره به ثم اعتق العبد فهو مختار للفداء أيضاً وإن كذبه في ذلك أو لم يصدقه ولم يكذبه حتى عتق العبد فإن كان المخبر عدلاً فكذلك الجواب وإن كان المخبر فاسقاً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يكون مختاراً للفداء ولكن عليه قيمته لاستهلاكه إياه وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو مختار للفداء وإذا اخبره به فاسقان ففي إحدى الروايتين كذلك وفي الرواية الأخرى يكون مختاراً للفداء كذا في شرح المبسوط، ولو اخبره عبده بالجنایة فاعتقه المولى وقال: لم اصدقه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن مالم يخبره رجل حر عدل وعندهما يضمن الدية وإن كان المخبر فاسقاً أو كافرأ كذا في محيط السرخسي، ذكر ابن سماعه في الرقيات أنه كتب إلى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في عبد قتل رجلاً وللمقتول ولبان أحدهما غائب فخاصم الحاضر منهما كيف ينبغي للحاكم أن يخبر مولى العبد فكتب محمد أن أي الورثة حضر فهو خصم وأيهما اختار وجب عليه ذلك في جميعه كذا في المحيط، وإذا قتل العبد قتيلاً خطأ وللمقتول ولبان فدفعه المولى إلى أحدهما بقضاء قاضٍ ثم قتل عنده آخر ثم جاء ولي الآخر والشريك في الجنایة الأولى فإنه يقال للمدفع إليه الأول ادفع نصفك إلى الآخر أو ادف نصف الدية فإن دفعه برئ من نصف الدية ويرد النصف الثاني على المولى ثم يقال للمولى: ادفعه أو ادفه بعشرة آلاف خمسة آلاف للآخر وخمسة آلاف لولي الأول الذي لم يأخذ شيئاً فإن دفعه ضرب كل واحد منهما في هذا النصف بخمسة آلاف فيكون بينهما نصفان فحصل ثلاثة أرباع العبد لولي الجنایة الأخيرة وربعه للذي لم يكن قبض من ولي الجنایة الأولى ثم يضمن الولي الذي كانت الجنایة الثانية في يده ربع قيمته للمولى فيدفعه المولى إلى الأوساط ولا يكون المولى ضامناً له شيئاً مالم يستوف ربع القيمة من الأول ولو كان دفعه إليه بغير قضاء القاضي كان للأوسط الخيار إن شاء ضمن المولى هذا الربع باعتبار دفعه إلى صاحبه بغير قضاء القاضي وإن شاء ضمن صاحبه فإن ضمن المولى رجع به المولى على المدفع إليه الأول فإذا قتل العبد قتيلاً خطأ فدفعه المولى إلى أحدهما بغير قضاء القاضي فقتل عنده قتيلاً خطأ ثم اجتمعا واختاروا الدفع فإن المدفع إليه الأول يقال له: ادفع نصف العبد إلى الآخر ويرد النصف الباقي على المولى ثم يدفعه المولى إلى الأوسط والآخر يضرب فيه الآخر بخمسة آلاف ويضرب فيه الأوسط بعشرة آلاف فيكون هذا النصف بينهما اثلاثاً وثلاثاً للأوسط وثلاثة للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للأوسط وهو ما سلم من هذا النصف لولي الجنایة الأخيرة ويرجع به الأول الذي كان في يده وإن شاء الأوسط ضمن هذا السدس الذي كان في يده هكذا بقوله العراقيون من مشايخنا والصحيح عندي أنه ليس له ذلك هاهنا ولا في الفصل الأول ولو كان الدفع بقضاء قاضٍ كان مثل هذا أيضاً إلا أن المولى لا يضمن شيئاً للأوسط

ولكنه يرجع بسدس القيمة على المدفوع إليه الأول وإذا قبض ذلك منه دفعه إلى الاوسط وعلى ما يقوله العرايون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفوع إليه الأول وإذا قتل العبد قتيلاً خطأ وفقاً عين آخر فدفعه المولى إلى المفقوعة عينه فقتل عنده قتيلاً آخر ثم احتمموا فاختروا دفعه فإن صاحب العين يدفع ثلثه إلى الآخر ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى إلى ولي القتيلين يضرب فيه الأول بعشرة آلاف والآخر بثلثي الدية فيكون هذا مفسوماً بينهما أخماساً ثلاثة أخماسه للأول وخمسه للآخر ثم يضمن المولى للأول ستة أجزاء وثلثي جزء من ستة عشر جزءاً وثلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خمساً ثلثي قيمته بدل ما سلم للآخر من هذين الثلثين ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في شرح المبسوط، ولو قامت بينة على العبد بقتل خطأ وأقر المولى عليه بقتل آخر فدفعه المولى إليهما نصفين ثم يضمن نصف قيمته للأول ولو أقر بقتل ثالث فدفعه اثلاثاً وضمن ثلثي قيمته للأول وسدس قيمته للثاني كذا في خزائن المفتين، إذا كان العبد لرجل زعم رجل أن مولاه اعتقه فقتل العبد ولياً لذلك الرجل خطأ فلا شيء له كذا في الهداية، وإذا حبس العبد جنابة وأقر ولي جنابة أن العبد حر جعل المسألة على ثلاثة أوجه أما إن أقر ولي الجنابة أن العبد حر الأصل أو أقر أنه حر أو أقر أن مولاه اعتقه فإن أقر أنه حر الأصل فلا ضمان لولي الجنابة لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب إذا أقر أنه حر فاما إذا أقر أنه اعتقه المولى إن أقر أنه اعتقه قبل الجنابة فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أقر أنه حر الأصل وإن أقر أنه اعتقه بعد الجنابة فقد أقر ببراءة العبد وأدعى على المولى الغداء إن ادعى أنه اعتقه وهو عالم بالجنابة وإن ادعى أنه لم يكن عالماً ادعى على المولى ضمان القيمة وأنكر المولى ما ادعى عليه من ضمان الغداء والقيمة فيكون القول قول المولى مع يمينه وعلى ولي الجنابة إقامة البينة هذا إذا كان الإقرار من ولي الجنابة قبل الدفع فاما إذا كان الإقرار من ولي الجنابة بعد الدفع إليه إن أقر أنه حر الأصل أو أقر أنه حر لم يكن له على المولى سبيل ولا على العبد إلا أن العبد يعتق ولا يكون لأحد على العبد ولاء وإن أقر أنه كان اعتقه قبل الجنابة فإنه يحكم بحريته ويكون لأزوه موقوفاً كذا في المحیط، ولا يجوز إقرار العبد بالجنابة ما دوناً أو محجوراً عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق كذا في الخاوي، وإذا اعتق العبد ثم أقر أنه كان جنس في حال رقه جنابة عمداً أو خطأ لم يلزمه شيء إلا القود في النفس كذا في المبسوط، عبيد قطع يد رجل خطأ فبرأت فدفعه مولاه بالجنابة ثم انتقض الجرح فمات منه والعبد قائم فهو نورثة المجني عليه ولو كان المولى قد دفعه بخمسة آلاف تمام دية أبيه ثم اعتق العبد ثم انتقض الجرح فمات منه قال: يدفع قيمة عبده وإن كانت مائة وبأخذ خمسة آلاف الغداء كذا في المحیط، عبيد اعتق فقال لرجل: قتلت أخاك خطأ وأنا عبد فقال: ذلك الرجل فتنه وأنت حر فالحقول للعبد بالإجماع وكذا لو قال لسيده بعد عتقه: أخذت مالك أو قطعت يدك وأنا عبدك وقال السيد: لا بل فعلت بعد العتق فالحقول للعبد بالإجماع كذا في الكافي، من اعتق جارية ثم قال لها: قطعت يدك وأنت أمتي وقالت: قطعتها وإن حرة فالحقول قولها وكذلك كل ما أخذ منها إلا الجماع والغلة استحساناً وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يضمن إلا شيك بعينه يؤمر برده عليها كذا في الهداية، ولو اشترى عبداً

وقبضه فقال رجل: قطعت يده قبل شرائك وقال المشتري: قطعت بعد شرائي فالقول للمشتري كذا في الكافي، وإذا قطع العبد يد رجل عمداً فُدِّعَ إليه بقضاء أو بغير قضاء فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صلح بالجنابة وإن لم يعتقه رده على المولى وقيل للأولياء اقتلوه أو اعفوا عنه كذا في خزائن المفتين، وإذا قتل العبد قتيلاً وله وليان فعفا أحدهما فإنه يقال للمولى: إما أن تدفع نصف العبد إلى الساكت أو تفديه بنصف الدية ولا شيء للعافي كذا في المحيط، عبد قتل رجلين عمداً ولكل واحد منهما وليان فعفا أحد ولي كل واحد منهما فالمولى يدفع نصفه إلى الآخرين أو يفديه بعشرة آلاف درهم فإن قتل أحدهما عمداً والآخر خطأ فعفا أحد ولي العمد فإن فداء المولى بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لولي الخطأ خمسة آلاف لأحد ولي العمد الذي لم يعف وإن دفعه إليهم دفعه اثلاثاً ثلاثاً لولي الخطأ ولثلاثة للذي لم يعف من ولي العمد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطريق العول فيضرب هذان بالكل وإذا بالنصف وعندهما يدفعه أربعاً بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لولي الخطأ وربعه لأحد ولي العمد كذا في الكافي، ولو قتل العبد رجلين خطأ فعفا ولي أحدهما دفع نصفه إلى الآخر أو يفديه بالدية ولو قطع أحدهما يده وقيمته الف ثم دفعه المولى إليهما ضرب الفاضح فيه بتسعة آلاف وخمسمائة لأنه بقطع اليد استوفى خمسمائة وضرب الآخر بعشرة آلاف كذا في خزائن المفتين، ولو قتل قتيلاً وفقاً عين آخر فإما أن يكون ذلك عمداً أو خطأ فإن كان عمداً قبل للمولى: إن شئت ادفعه إلى المققوعة عينه وإن شئت فافده فإذا اختار الفداء قدى للمققوعة عينه بخمسة آلاف درهم وطهر العبد عن الجنابة فيقتل العبد لولي القتل وإن اختار الدفع جاء أولياء القتل وقتلوا العبد ثم المققوعة عينه لا يرجع على المولى بشيء، وإن كان القتل خطأ فإن المولى يخير بين المدفوع والفداء لهما فإن اختار الفداء قدى العبد بخمسة عشر ألفاً عشرة آلاف لولي القتل وخمسة آلاف للمققوعة عينه وإن اختار الدفع كان العبد بينهما اثلاثاً ثلاثاً لولي القتل ولثلاثة للمققوعة عينه كذا في المحيط، مملوك قتل مملوكاً خطأ ثم قتل أخاً مولاه خطأ ولا وارث له غير مولاه يدفع نصف القاتل إلى مولى المملوك المقتول أو يفديه ونصفه الآخر للمولى فإن كان قتل أخاً مولاه أولاً يدفع كنه إلى مولى المملوك المقتول أو يفديه فإن قتل أخاً مولاه أولاً وله بنت يدفع ثلاثة أرباع العبد لولي المملوك المقتول وربعه للبنت وإن كان قتلها معاً ولا بنت فهو بينهما نصفان كذا في خزائن المفتين، عبد بين رجلين قتل قريباً لهما عمداً فعفا أحدهما عنه بطل الدم كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يدفع العافي نصف نصيبه إلى الآخر أو يفديه بربع الدية وذكر في بعض النسخ قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى والأشهر أنه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قتل عبد مولاه عمداً وله ابنتان فعفا أحدهما بطل الدم كله عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ها هنا كقوله ثمة كذا في الكافي، وفي المنتقى عبد قتل رجلاً عمداً ثم اعتقه مولاه ثم عفا أحد ولي الدم فإن العبد يسعى في نصف قيمته للذي لم يعف ولا شيء على المولى كذا في المحيط، من قطع يد عبده ثم غصبه رجل ومات في يده من القطع فعليه قيمته أنقطع وإن كان المولى قطع يده في يد الغاصب فعلى من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه كذا في الهداية، قال في الجامع الكبير: رجل شج عبداً له

موضحة ثم رهنه من رجل ياتلف درهم وقيمة العبد مشجوجاً ألف درهم فمات في يد المرتهن من الجنایة يموت بما فيه من الدين وإذا وجدت الجنایة من مولی بعد الرهن يصير مسترداً لعمهون حتى لو هلك في يد المرتهن لا يسقط شيء من دينه وكذلك إذا وجدت الجنایة من الأجنبي يفترق الحال بين ما إذا وجدت الجنایة قبل الرهن وبين ما إذا وجدت بعد الرهن في حق إبطال الرهن وعدم إبطاله وإقال فيه أيضاً رجل شح عبد رجل موضحة فمضى العبد فعصه رجل فمات في يد الغاصب من تلك الجنایة كان لمولى العبد الخيار إن شاء ضمن عاقلة اجني قيمة العبد صحيحاً في ثلاث سنين ثم يرجع العاقلة على الغاصب بقيمة العبد يوم غصبه وإن شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه حاة في ماله وضمن اجاني أرض الموضحة وماحدث منها من التفصا إلى أن غصبه الغاصب ويكون ذلك في مال اجاني فإن أراد الغاصب بعدما أدى الضمان إلى المولى أن يضم الاجاني أو عاقلة الاجاني لم يكن له ذلك ولو لم يغصب هذا العبد ولكن المولى باعه من رجل بعد الجنایة على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فمات في يد المشتري فهذه كما وصفنا من أمر الغاصب ولو كان المولى باع هذا العبد من رجل بيعاً فاسداً فصت في يد المشتري من تلك الجنایة فإن المولى يضم الاجاني أرض الموضحة وماانقصته الجراحة إلى أن قبضه المشتري ويكون ما وجب على اجاني في ماله حالاً وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبض في ماله حالاً ولو لم يبعه المولى ولكن رهنه المولى بدين عليه مثل قيمة العبد فمات في يد المرتهن من تلك الجنایة فإنه يموت بالدين ولا سبيل للمرتهن على الاجاني ويرجع الرهن على الاجاني بأرض الجنایة وماانقصته الجنایة إلى يوم الرهن ويبطل عن اجاني ضمان القبضة ولو كان قيمة العبد أكثر من الدين بأن كانت قيمة العبد مثلاً ثفي درهم فرهنه بدين ألف درهم فصت في يد المرتهن فالأمر كما وصفنا فيما إذا كانت قيمة العبد مثل الدين أنه لا ضمان للمرتهن على الاجاني ويرجع مولى العبد على الجانب بنصف أرض الموضحة وبنصف ماانقصته جنایته إلى أن رهنه ويكون في ملك الاجاني ويرجع مولى العبد على اجاني أيضاً بنصف قيمة العبد يوم مات العبد وبنصف أرض الموضحة وبنصف ماانقصته اجنایة ويكون كل ذلك على العاقلة وقال في الجامع الصغير: رجل أقر أنه قطع يد عبد رجل خطأ وكذبه عاقلته في ذلك ثم غصبه رجل من مولا فمات عنده فأنولى بالخيار إن شاء ضمن اجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين ويرجع اجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله حالاً وإن شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالاً وضمن الاجاني أرض يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يضم الاجاني نصف العبد وينبغي أن يضم الاجاني التفصا إلى وقت الغصب أيضاً وإن لم يذكره في الكتاب أو حملت المسألة على أن الغصب كان على فور القطع وإن كان القطع عمداً وباقي المسألة بحالها فنقول: المولى بالخيار إن شاء قتل المقاتل ولا سبيل للمولى على الغاصب ولا نورة اجاني وإن شاء أنولى ضمن الغاصب من الأتداء قيمته أقطع ولا فصاص للمولى على القاطع ونكر يحب على اجاني أرض اليد في ماله هكذا في المحيط، ومن غصب عبداً فجنى في يده ثم رده فجنى جنایة أخرى فإن المولى يدفعه إلى ولي اجنایتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه إلى الأول ويرجع به على الغاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد

رحمه الله تعالى : يرجع بنصف القيمة فيسلم له وإن جنى عند المولى جنابة ثم غصبه فجنى في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته فيدفعه إلى الأول ولا يرجع به كذا في الهداية، وإذا غصب عبداً فقتل عنده قتيلاً لم مات العبد فعلى الغاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة إلى ولي الجنابة ثم يرجع المولى بقيمة أخرى على الغاصب، ولو لم يموت العبد ولكن ذهبت عينه فدفعه إلى المولى أعور فقتل عنده قتيلاً آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى بالجنابتين فإنه يأخذ نصف قيمته من الغاصب باعتبار عينه التي فانت عنده فيدفعها إلى الأول فإذا سلم نصف القيمة للأول ضرب هو في العبد المدفوع بالدية إلا ما أخذ لأن القدر المأخوذ سالم له فلا يضرب به وإنما يضرب بما بقي من حقه ويضرب الآخر بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي أخذت منه ويرجع عليه أيضاً بما أصاب الأول من قيمة العبد أعور ولا يرجع عليه بقيمة ما أصاب الثاني ثم يرجع أولياء الأول فيما أخذ المولى من ذلك يتمم قيمة العبد إلى ما في يده وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما أخذ منه كذا في المبسوط، وإذا اغتصب الرجل عبداً من رجل فقتل العبد عنده قتيلاً خطأ ثم اجتمع المولى وأولياء القتل فإن العبد يرد على مولاه ثم يقال له : إما أن تدفع العبد أو تفدي، فإن دفع أو فدى رجع على الغاصب بالأقل من قيمة العبد ومن الأرض وإن كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فإنه يدفع العبد مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الجنابة أو بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وإن استحققت الزيادة بسبب أحده العبد عند الغاصب وإن أعور العبد في يد الغاصب وقد جنى عنده جنابة فإن أعور بعد الجنابة واختار المولى الدفع فإنه يدفعه أعور إلى ولي الجنابة ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمته صحيحاً فإن أخذ قيمته صحيحاً من الغاصب يأخذ ولي الجنابة من المولى نصف قيمته ثم يرجع المولى على الغاصب ثانياً بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد وإن أعور قبل الجنابة واختار المولى الدفع فإنه يدفع العبد أعور ثم يرجع بقيمة العبد صحيحاً على الغاصب فإذا أخذ ذلك سلم له ولم يكن لولي الجنابة أن يأخذ منها شيئاً هكذا في المحيط، وإذا اغتصب الرجل عبداً فقتل مولاه خطأ أو عبداً لمولاه خطأ وقيمتها أكثر من قيمة القاتل أو استهلك ماله لمولاه يضمن الغاصب قيمة العبد المفصوب لمولاه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما جنابة العبد المفصوب على الغاصب وعلى ماله فهدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي معتبرة عندهما ويقال للمفصوب منه : ادفعه إلى الغاصب إذا كان حياً أو إلى ورثته أو افده بالدية إن كان الغاصب هو المقتول أو بقيمة المال إن كان المال هو المثلغ هكذا في الخاوي، ولو غصب عبداً وجارية فقتل كل واحد منهما عنده قتيلاً ثم قتل العبد الجارية ثم رده الغاصب إلى المولى فاختار دفعه فإنه يضرب فيه أولياء قتينيه بالدية وأولياء قتلها بقيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد وبقيمة الجارية فإذا استوفى قيمتها دفع من قيمة الجارية إلى أولياء قتلها تمام قيمتها فيكون لهم أن يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب ويأخذ أولياء قتل العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو اختار المولى القداء أدى قتل العبد

وأدى قيمة الجارية إلى ولي قاتل الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة العبد والجارية وتأويل ما ذكر في هذه المسألة فيما إذا كان الغاصب معسراً أو كان غائباً فأما إذا كان حاضراً أو تمكن المولى من أخذ قيمتها منه فتخريج المسألة على وجه آخر كما ذكره بعد هذا وهذه المسألة إنما ذكرها في نسخة أبي حفص رحمه الله تعالى، وأما في نسخة أبي سليمان إنما ذكر المسألة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال: إذا اغتصب عبداً وجارية وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل كل واحد منهما عنده قتيلاً ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى فإنه يرده معه قيمة الجارية ثم يدفع المولى هذه القيمة إلى ولي قاتل الجارية ثم يرجع بها المولى على الغاصب مرة أخرى ثم يخير المولى في العبد بين الدفع والفداء فإن اختار الفداء فداه بالدية ورجع بقيمته على الغاصب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهما إن اختار الفداء فداه بالدية لولي قاتل الغلام ولا يرجع بقيمته على الغاصب وإن اختار الدفع دفعه إلى ولي قاتل الغلام وإلى الغاصب على أحد عشر سهماً عشرة لولي قاتل الغلام وجزء للغاصب ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة الغلام فيدفع منها جزءاً من أحد عشر جزءاً إلى ولي قاتل الغلام فإذا دفع ذلك إليه يرجع به على الغاصب أيضاً فإن كان الغاصب معسراً ولم يقدر عليه ليؤخذ منه قيمة الجارية واختار المولى الدفع فإن قال ولي قاتل الجارية: لا أضرب بقيمة الجارية في الغلام ونكتني أنظر فإن خرجت قيمة الجارية أحد بهاء، كان له ذلك ثم في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يدفع الغلام كله إلى ولي قاتل الغلام فإذا دفعه إلى ولي قاتله رجع على الغاصب بقيمته بقيمة الجارية فيدفع قيمة الجارية إلى ولي قاتلها ثم يرجع به عليه فيصير في يده قيمتان فأما في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يدفع من العبد عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً إلى ولي قاتل الغلام وترك الجزء في يده حتى إذا خرجت قيمة الجارية أخذها المولى وبدفعها إلى ولي قاتلها ثم يرجع بها على الغاصب ثم يقال للمولى: ادفع هذا الجزء إلى الغاصب أو افده بقيمة الجارية فإن دفعه رجع عليه بقيمة الغلام فيدفع منها إلى ولي قاتل الغلام جزءاً من أحد عشر جزءاً بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وإن فداه فأما بعده بقيمة الجارية ولكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء فتكون إحداهما قصاصاً بالأخرى ويدفع مكان ذلك الجزء إلى ولي قاتل الغلام جزءاً من أحد عشر جزءاً من قيمته، ثم يرجع بقيمته على الغاصب وإن قال ولي قاتل الجارية: أنا أضرب في الغلام بقيمتها دفع إليهما فيضرب فيه ولي قاتل الجارية بقيمتها وولي قاتل الغلام بالدية فيكون بينهما على أحد عشر كما بينا، فإن قدر على الغاصب أو يسر أدى إلى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية فيدفع من قيمة الغلام إلى ولي قاتل الغلام جزءاً من أحد عشر جزءاً من قيمة بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وليس لولي قاتل الجارية إلا ما أصابه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية شيئاً، وقد ذكر قبل هذا في المسألة القصيرة أنه يعطى من قيمة الجارية إلى أولياء قاتلها تمام قيمتها ففي هذا الجواب روايتان وإن اختار المولى الفداء فداه بعشرة آلاف وبقيمة الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام وبقيمتين في الجارية قيمة مكان القيمة التي أداها إلى أولياء جنائيتها وقيمة أخرى بالغصب فيسلم له مكان الجارية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

فأما على قياس قولهما إذا أدى الغاصب قيمة الغلام وقيمين في الجارية صار كان الجارية كانت له لتقرر ضمانها عليه فيقال للمولى: ادفع جزءاً من أحد عشر جزءاً من العبد إليه أو افده بقيمة الجارية وإي ذلك فعل لم يرجع على الغاصب بشئ لما بيننا من حكم المفاصة فيما يرجع كل واحد منهما على صاحبه كذا في المبسوط، ولو غصب عبداً ثم أمره أن يقتل رجلاً فقتله ثم رده إلى مولاه فقتل عنده آخر خطأ ثم عفا ولي الدم الأول عن الدم كان على المولى أن يدفع نصف العبد إلى ولي القتل الآخر أو يقضيه بالدية ولا يرجع على الغاصب بشئ ولو دفعه إليهما قبل العفو ثم عفا الأول عما بقي له رجع المولى على الغاصب بنصف القيمة وإذا أخذ نصف القيمة لم يكن لولي القتل الأول على ذلك النصف من القيمة سبيل لأنه قد عفا فيسلم له ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في الحاوي، وإذا اغتصب الرجل عبداً واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلاً عند الغاصب ثم قتله الأمة فإنه يكون على الغاصب قيمة العبد بهلاكه عنده فإذا أخذها المولى دفعها إلى أولياء القتل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى إلى المولى لتسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى: ادفع أمتك الودعة إلى الغاصب أو افدها بقيمة العبد ولو كان العبد هو الذي قتل الأمة مع قتله الحر فاختر المولى الدفع فسم العبد عني دية القتل وقيمة الأمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيأخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب الدية وبأخذ المولى ما أصاب قيمة الأمة ويضمن له الغاصب تمام قيمة الأمة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمثل ما أخذ أولياء القتل فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله: لا يضرب المولى بشئ من قيمة أمة في العبد وإنما يدفع المولى العبد كله إلى أولياء الحر ويرجع بقيمته على الغاصب ولو غصب أمة فقتلت عنده قتيلاً خطأ ثم ولدت ولداً فقتلها ولدها فعلى الغاصب أن يرد الولد وقيمة الأمة عنى المولى ثم يقال للمولى: ادفع هذه القيمة إلى أولياء القتل ثم أرجع بها على الغاصب فيكون لك ثم يقال له: ادفع الولد إلى الغاصب أو افده بقيمة الأمة كذا في المبسوط، العبد المرهون إذا جنى عنى الراهن أو عنى رقيقه أو على ماله هل تعتبر جنايته قالوا: ذكر هذه المسألة في كتاب الرهن وقال: تهدر جنايته ولم يذكر فيه خلافاً إلا أن المشايخ قالوا: ما ذكر في كتاب الرهن أنه تهدر قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: وأما عنى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر جنايته عنى الراهن بقدر الدين فإنه مضمون عليه بقدر الدين وإذا جنى جناية على المرتهن أو على ماله فعنى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا تعتبر الجناية بقدر الدين، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بأنه تعتبر هكذا في المحيط،

الفصل الثاني في جنابة المدبر وأم الولد: وإذا حنى المدبر وأم الولد جناية ضمن المولى الأقل من قيمتها ومن أرض جنايتهما وذلك في أم الولد ثلث قيمتها وفي المدبر الثلثان كذا في السراج الوهاج، مدبر بين اثنين جنى كانت قيمته على المتولين على قدر منكما فيه وإن در أحدهما وجنى فعليهما قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يملك المدبر نصيب شريكه بالضمان كذا في محيط السرخسي، وجناية المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلته حالة وكذا أم الولد كذا في السراج الوهاج، وعند كثرة قيمة المدبر لا يجب على المولى أكثر من

عشرة آلاف إلا عشرة وتسوي جنایته على النفس ومادونها كذا في المبسوط، وإن اختلف ولي الجنایة مع المولى في قيمته بعد زمان، وقال ولي الجنایة: كانت قيمته يوم جنى أنفي درهم وقال المولى: كانت خمسمائة فالقول قول المولى مع يمينه ورجع إليه أبو يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة، ولو مات المدير بعد جنایته بلا فصل لم يوصل عن المولى القيمة وكذا لو عمى فعليه قيمته ثمانية كذا في الحاروي، وإن اختلفوا في مقدار قيمته بعد موته فالقول قول المولى وعلى ولي الجنایة إثبات ما يدعيه باليمين كذا في المبسوط، وبضمن قيمة أم الولد مرة واحدة فإن جنت ثم جنت شارك الثاني الأول وحدث قبل قضاء الأول أو بعده هكذا في محيط المرخسي، وإن كثرت الجنایة من المدير فالقيمة مشتركة بين أولياء الجنایات سواء قربت لمدة فيما بينها أو بعدت فإن قتل المدير رجلاً خطأ وفقاً عن آخر فعلى مولاة قيمته لأصحاب الجنایتين اثلاثاً فإن اكتسب كسباً أو وهب له هبة لم يكن لأهل الجنایة من ذلك شيء كذا في المبسوط، إذا قتل المدير رجلين أحدهما عمداً والآخر خطأ فعلى المولى قيمته لأصحاب الخطأ فإن عفا عنه أحد ولي العمد فالقيمة بينهم أربعة في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فهي بينهم اثلاثاً كذا في الحاروي، وتعتبر قيمة المدير لكل واحد من المجني عليهم يوم حوّل عليه ولا يعتبر بالقيمة يوم التدبير فإذا قتل قتيلاً خطأ وفيمنه يوم قتله ألف ثم زادت قيمته فصارت ألفاً وخمسمائة ثم قتل قتيلاً آخر فإن ولي الجنایة الثانية يأخذ من المولى خمسمائة فضل ما بين القيمتين ثم يقسم الباقي وهو ألف على تسعة وثلاثين جزءاً فيجعل كل خمسمائة سهماً فيكون للأول عشرون سهماً وللكل تسعة عشر سهماً يقسمون الألف على ذلك كذا في السراج النوهج، وإذا قتل المدير رجلاً وقيمته ألف درهم ثم قتل رجلاً عين المدير فغرم خمسمائة درهم ثم قتل المدير رجلاً آخر فغرم لرجل العين للمولى لا حق لأولياء الجنایة فيه وعلى المولى ألف درهم قيمته يوم جنى على الأول خمسمائة منها للأول خاصة والخمسمائة الباقية يصرب فيها اثنتان يادوية إلا خمسمائة ولو كان الفاقين عبداً فدفع به كان للمولى أيضاً كذا في المبسوط، إذا قتل المدير قتيلاً خطأ وقيمته ألف درهم ثم ازدادت قيمته فصار يساوي ألفي درهم فقتل آخر خطأ ثم انتقصت قيمته فصار يساوي خمسمائة فقتل قتيلاً آخر فإنه يقضي على المولى بألفي درهم فولي الجنایة الثانية يأخذ من ذلك ألفاً بقي ألف درهم فخمسمائة منها اجتمع فيها حق الأول وحق الثاني وحق الأول عشرة آلاف وحق الثاني تسعة آلاف فتقسم الخمسمائة بينهما على تسعة عشر سهماً تسعة أسهم لثاني وعشرة للأول بقيت خمسمائة أخرى اجتمع فيها حق الكل فتقسم بينهم على قدر حقهم فيضرب الثالث فيها بعشرة آلاف والثاني بعشرة آلاف إلا ما أخذ مرتين والأول بعشرة آلاف إلا ما أخذ مرة كذا في المحيط، وإذا دفع المولى قيمته إلى ولي الجنایة ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلاً آخر خطأ فإن كان دفع إلى الأول بقضاء قاصر فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يتبع الأول فيأخذ منه نصف القيمة وإن كان قد دفعها بغير قضاء قاصر على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الجواب كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للثاني الخيار إن شاء اتبع الأول بنصف القيمة وإن شاء اتبع المولى بذلك فإذا أخذ منه رجوع المولى به على الأول كذا في

المبسوط، وعلى هذا الخلاف إذا حفر المدير بشراً في الطريق العامة للمسلمين بغیر إذن مولاه فوقع فيها إنسان فمات فدفع المولى قيمة المذنب إلى ولي الجنایة بعیر قضاء ثم وقع آخر هل لولي الجنایة الثانية اتباع المولى بنصف القيمة فالمسألة على هذا الخلاف وأجمعوا أن حافر البئر إذا كان عبداً قتل فدفع المولى العبد إلى ولي القاتل ثم وقع فيها آخر ومات فإن الثاني لا يتبع المولى بشئ سواء دفع المولى إلى الأول بقضاء قاضٍ أو بعیر قضاء قاضٍ وأجمعوا أن المولى إذا لم يدفع القيمة إلى ولي القاتل الأول حتى وقع آخر أو قتل آخر ثم دفع القيمة إلى الأول بعیر قضاء قاضٍ أو قاضٍ أن لولي القاتل الثاني أن يتبع المولى فيأخذ منه نصف قيمة المدير ثم يرجع المولى بذلك على ولي القاتل الأول كذا في المحیط، ووضع الحجر في الطريق أو سرقه تداية أو صب الماء بمزلة الحصر كذا في محيط السرخسي، مدير حتى جنایة خطأ ودفعت قيمته بلا قضاء فكوت فجنی وفضى بالقيمة ولم تدفع فجنی ثمری ثم مات المالك عن مائة فالثمة لولي الثانية وخیر الثالثة بأن يشارك الأول أو يتبع المولى كذا في الكافي، ولو قتل المدير رجلاً خطأ وقيمته ألف درهم فدفعها بقضاء قاضٍ ثم رجعت قيمته إلى خمس مائة ثم قتل آخر فإن خمس مائة مما أخذ الأول للأول خاصة والخمس مائة الباقية بينهما يضرب فيها الأول عشرة آلاف إلا خمس مائة والآخر بعشرة آلاف فتكون تلك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهماً لأنه يجعل كل خمس مائة منها سهماً كذا في المبسوط، قال في الأصل إذا قتل المدير مولاه خطأ هدرت جنايته وعليه أن يسعى في قيمته ردّاً للموصية وإذا قتل المدير مولاه عمداً فعليه السعاية في قيمته وعليه القصاص وإذا وجبت السعاية والقصاص جميعاً كانت الورثة بالخيار إن شاءوا استسعوا في قيمته أولاً ثم قتلوه وإن شاءوا قتلوه للحال وأبطلوا حقهم في السعاية فإن كان له ابنان لا وارت له غيرهما فعلاً أحدهما عن المدير فعلى المدير أن يسعى في قيمة ونصف يسعى في قيمته ردّاً للموصية فتكون بينهما ويسعى في نصف قيمته للذي لم يعف خاصة كذا في المحیط، مدير ناجر عليه دين قتل مولاه خطأ فعليه أن يسعى في قيمة رقبته لغرمائه وما بقي من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبداً مأثوراً عليه دين جرح مولاه ثم اعتقه المولى وهو صاحب فراش ثم مات من جراحته ولا مال له غيره وإن اعتقه وهو يجنيء ويذهب فإن كان ترك مالاً فغرماء العبد بالخيار إن شاءوا أخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد ببغية دينهم وإن شاءوا تسعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثة المولى كذا في المبسوط، ولو اعتقه المولى في مرضه ولا مال له سواء لم يقاتل مولاه خطأ يسعى في قيمتين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يسعى في قيمته وندية على عاقلة مولاه وكذلك لو كان مالاً والعبد يجرى من الثلث كذا في محيط السرخسي، ولو قتل المدير مولاه عمداً وله وليان أحدهما ابن المدير فعلى المدير أن يسعى في قيمتين قيمة ردّاً للموصية وقيمة بالجنایة كذا في المبسوط، مذبرة حلى قتلت مولاه خطأ فولدت بعد موته لم يسمع ولدها في شيء فإن جرحت مولاه ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح تسمى المذبرة في قيمتها ويعتق الولد من الثلث كذا في محيط السرخسي، إذا كان المدير بين رجلين فقتل أحد مولييه ورجلاً خطأ بدئ بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف قيمته وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولي المقتول ربع قيمته وللآخر ثلاثة أرباعها لأن المولى

القتيل لاحق له فيما ضمن فإن جنایة المذبر على مولاه خطأ هدر فذلك النصف من القيمة يسلم لولي الأجنبي وبصاحبه في النصف الآخر فيضرب هو فيه بحمسة آلاف والآخر بحمسة آلاف فكان ذلك النصف بينهما نصفان وعلى المذبر أن يسعى في قيمته نصفها المورثة المقتول ونصفها للمولى الحي ولو كان قتل المولى عمداً والمسألة بحالها فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته تامة لولي الخطأ ويسعى المذبر في قيمته بين الموليين ويقتل بالعمد فإن عفا أحد وليي العمد سعى المذبر للذي لم يعف في نصف قيمته وإذا قتل المذبر رجلاً عمداً وله ولبن فعفا أحدهما ثم قتل أحد موليه خطأ فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولي المولى القتيل والنصف الباقي من ذلك النصف بينه وبين الذي لم يعف من أصحاب العمد نصفين وفي مال القتيل ربع قيمة المذبر للذي لم يعف ويسعى المذبر في قيمته تامة للنحي ولورثة الميت وإذا قتل المذبر مولى معاً خطأ سعى في قيمته لورثتهما الرذ الوصية ولا شيء لواحد منهما على صاحبه رجل مات وترك مديراً لا مال له غيره فجنى المذبر حياية فعليه أن يسعى في الأقل من قيمته ومن الجنایة ويسعى المذبر في ثلثي قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، وعندهما هو مذبرون فيكون على عاقبته وإن خرج عن الثلث كانت على العاقلة اتفاقاً وكذلك لو اعتق في مرضه عبداً فهذا والمذبر في هذا سواء إلا أنهما يفترقان في حق الجنایة على مولاه فالمذبر لا يسعى في الجنایة خطأ على مولاه وهذا مكاتب عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى جنى على مولاه ومكاتب يسعى في جنایته خطأ على مولاه فإن مات قبل أن يسعى وترك مالاً ولم يخرج من الثلث قضى في ماله بالأقل من قيمته ومن أرض الجنایة ولو ترك ولداً سعى وبه في ذلك كله الدين والجنایة وحق الورثة ولو سعى في حصة الورثة ولم يسع في حصة الجنایة حتى مات وترك ولداً لم يكن على ولده شيء ولو أوصى بعق عبده ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار إن شاءوا دفعوه بالجنایة وبطل العتق وإن شاءوا فدوه منطوعين ثم يعنقونه خرج من اثنتي أولاً ويسعى في ثلثي قيمته إن لم يخرج في حصة الورقة وإن اعتقوه عن الميت قبل الدفع أو الغداء لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وقال الفقهاء أبو جعفر إن علموا بالجنایة فقد احتاروا الغداء وإن لم يعلموا ضمنتوا الأقل من قيمته ومن الجنایة كذا في محيط السرخسي، مذبرة ولدت ولداً وقيمة كل ثلاثمائة فجنحت جنایة تستعرقها ومات سيدها ولم يدع مالاً غيرهما سعياً بقدر قيمتهما لرب الجنایة والورثة في مائتين وسيم لهما مائة كذا في الكافي، وإذا قتل المذبر قتيلاً خطأ واستهلك مالاً فعلى المولى قيمته لأولياء القتل وعلى المذبر أن يسعى فيما يستهلك من المال ولا يشارك أحد لقرقيبي الآخر فيما يأخذ فإن مات المولى قبل أن يقضي بشيء من ذلك ولا مال للمولى غيره فإن المذبر يسعى في قيمته فيكون أصحاب دينه أحق بها من أصحاب حذبه فإن كان دينه أكثر من قيمته فعليه التسعاية في الفضل أبداً وإن كان الدين عليه أقل من قيمته فالتعاض من القيمة على مقدار دينه يكون لأصحاب الجنایة ولا شيء لهم عليه أكثر من ذلك وكذلك لو كان القاضي قضى على المولى بالقيمة لأولياء الجنایة وعلى المذبر بالتسعاية بالدين قبل موت المولى، وأما أم الولد فلا تسعى لأصحاب الجنایة في شيء كذا في المبسوط، ولو استهلك رجلين مالاً فقضى لأحدهما شركة الآخر فيه ولو مات

قبل السعاية بطل ذلك ولو وهب له مال كان غرامؤه أحق به من المولى كذا في محيط السرخسي، ولو استهلك المدير لرجل ألف درهم فاعتقه مولاؤه لم يضمن لصاحب الدين شيئاً ولو لم يعتقه ولكن رجلاً قتل المدير فغرم قيمته وقد جنى المدير ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب الجنابة كذا في شرح الميسوط، ولو غصب مديراً فجنى في يده غرم المولى الأقل من القيمة ومن الأرض ويرجع على الغاصب به هكذا في محيط السرخسي، وإذا غصب مديراً فأقر عنده بقتل رجل عمداً وزعم أن ذلك كان عند المولى أو عند الغاصب فهو سواء وإذا قتل بذلك بعد الرد فعلى الغاصب قيمته ولو عفا أحد الوليين فلا شيء للآخر ولو كان أقر عند الغاصب بسرقة أو ارتد عن الإسلام ثم إبه رده فقتل في الردة فعلى الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الغاصب نصف قيمته كذا في الميسوط، رجل غصب مديراً فجنى عنده جنابة ثم رده على المولى ثم غصبه ثانياً فجنى عنده جنابة أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب فيدفع نصفها إلى الأول ويرجع على الغاصب ثانياً فيسلم له كذا في شرح الخامع الصغير لنصير الشهيد حسام الدين، ومن غصب مديراً فجنى عنده جنابة ثم رده على المولى فجنى عنده جنابة أخرى فعلى المولى قيمته بين وليي الجنابتين نصفين ويرجع المولى بعدما أدى قيمة العبد إليهما بنصف قيمته على الغاصب ويدفع إلى ولي الجنابة الأولى ثم يرجع بذلك على الغاصب مرة أخرى وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: يرجع بنصف قيمته فيسلم له وإن كان جنى عند المولى أولاً ثم جنى عند الغاصب غرم المولى قيمته بين وليي الجنابتين نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع إلى ولي الجنابة الأولى ولا يرجع به على الغاصب في قولهم كذا في الكافي، وإذا قتل المدير رجلاً خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلاً عمداً ثم رده على المولى فإنه يقتل قصاصاً وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجنابة التي كانت منه عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فإن عفا أحد وليي العمد كانت القيمة بينهما أربعة في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأثلاثاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يرجع على الغاصب بما أخذه صاحب العمد منه ثم يدفع ذلك إلى صاحب الخطأ ولو قتل عند الغاصب أولاً رجلاً عمداً ثم رده إلى المولى فقتل عنده رجلاً خطأ بعدما عفا أحد وليي العمد فعلى المولى قيمته بينهما كما بينا ثم يرجع على الغاصب بما أخذه الذي لم يعف من وليي العمد فيدفعه إلى صاحب العمد الذي لم يعف إلى تمام نصف القيمة ثم يرجع بمثله على الغاصب كذا في الميسوط، إن قتل عند الغاصب رجلاً وغرم المولى قيمته ورجع بها على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلاً آخر اشتراكاً في تلك القيمة ويرجع المولى بنصف القيمة على الغاصب الثاني فيدفعها إلى الأول كذا في محيط السرخسي، ولو قتل المدير عند الغاصب رجلاً خطأ وأفسد متاعاً ثم قتل رجلاً خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى قيمته لمولي القاتل بسبب جنابته فيرجع بذلك كله على الغاصب، ولو غصب عبداً أو مديراً فاستهلك عنده مالا ثم رده على المولى فعاد عنده فلا شيء لأصحاب الدين لغوات محل حقهم وذلك الكسب أو مالية الرقبة ولا للمولى على الغاصب ولو مات عند الغاصب قبل

أن يردّ فعلى الغاصب قيمته فإذا أخذها المولى دفعها إلى الغرماء ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ فقيمه لأصحاب الدين على عاقلة القاتل يقبضها المولى ويدفعها إليهم ثم يرجع بها على الغاصب ولو استهلك المدير مالا عند المولى ثم غصبه رجل فحفر عنده بئرا في الطريق ثم ردّه إلى المولى فقتله رجل خطأ فغرم قيمته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم وقع في البئر دابة فعطبت شارك صاحبها أصحاب الدين الذين أخذوا القيمة في تلك القيمة بالخصّة ثم يرجع المولى بذلك على الغاصب فيدفعه إلى صاحب الدين الأول فإن وقع في البئر إنسان آخر فحات فعلى المولى قيمة المدير ثم يرجع بها على الغاصب كذا في المبسوط، ولو قتل المدير الغاصب أو مملوكه أو من يرثه الغاصب فهو هدر كذا في محيط السرخسي، ولو غصب المدير أحد موليه فقتل عنده فتبلاً خطأ ثم ردّه فقتل رجلاً عمداً له وليان فعفا أحدهما فعليهما قيمة تامة لصاحب الخطأ ثلاثة أرباعها وللذي لم يعف من ولي الدم ربعها ثم يرجع المولى الذي لم يغصب على الغاصب بثلاثة أرباع نصف قيمة المدير وهو مقدار ماغرم هو لولي الخطأ ثم يردّ على صاحب الخطأ من ذلك ثمن قيمة العبد ثم يرجع هو بذلك على الغاصب كذا في شرح المبسوط، مدير الذمي في ذلك كله كمدير المسلم وجناته تكون على مولاه إلا أنه قضى عليه بالسعاية لإسلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدير الحربي المستامن إلا أنه إذا دبره في دار الإسلام ثم رجع في دار الحرب فسي عتق المدير وهو فيه للمسلمين ولا يغرم ما جنى بعد ما سبي كذا في محيط السرخسي، وإذا قتلت أم الولد مولاه عمداً فإن لم يكن لها منه ولد فعليها القصاص ولا سعاية عليها لأجل العتق وإن كان لها ولد منه فلا قصاص عليها ثم تسعى في جميع قبعتها كذا في المحيط، وإذا قتلت أم الولد مولاه عمداً وهي حبلى منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها فإن ولدت حياً وجبت القيمة عليها لجميع الورثة وإن ولدت ميتاً كان عليها القصاص فإن ضرب إنسان بطنها وألقته ميتاً فقيه غرة ولها ميراثها من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم نصيبها من الغرة ميراث لبني مولاه ولا يحرمون الميراث لأنهم قتلوها بحق كذا في المبسوط، وإذا قتلت أم الولد مولاه ورجلاً عمداً ولا ولد لها من مولاه فعفا أحد وليّ المولى وأحد وليّ الأجنبية معاً فعلى أم الولد نصف قبعتها للوليين الباقيين ويجب في مالها دون المولى وإن عفا متعافياً سعت في ثلاثة أرباع قيمتها اتفاقاً ثم هذه الثلاثة الأرباع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقسم على سبيل العول والمضاربة وعندهما على سبيل المنازعة وتخريج هذه المسألة على سبيل المنازعة أن ربع القيمة من النصف الواجب لأحد وليّ المولى فارغ عن حق أحد وليّ الأجنبية فيسلم له بلا منازعة وربع القيمة وهو الزائد على النصف الواجب فارغ عن حق أحد وليّ المولى فيسلم لأحد وليّ الأجنبية وربع القيمة استوت منازعتهم فيه فكان بينهما نصفان فيصيب كل واحد منهما ثلاث أثمان القيمة وتخريجه على العول والمضاربة هو أن في نصف القيمة الواجبة للأول اجتمع فيه حقان حق المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه فيضرب كل واحد بمقدار حقه فيصير بينهما أثلاثاً ثلثاه لأحد وليّ المولى وثلثه لأحد وليّ الآخر وقد استحق هو مرة الربع وهو سدس ونصف سدس فإذا ضم هذا إلى ذلك نصار له ثلثا القيمة ونصف سدس وإذا قتلت أم الولد مولاه ولها منه ولد

فقتلت أجنبياً أيضاً وله وليان فعفا أحدهما تسمى في قيمتها ثلثاها لورثة المولى وثلثها للآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما ثلاثة أرباعها لورثة المولى ولو أخذ ورثة المولى بمقتضاء قبل عفو الآخر لورثة الأجنبي أن يشاركوه ولا ينفعونها لأنها أدت جميع ما عليها، وكذلك بغير قضاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار وإن أخذوا بعد عفو الآخر فالصحيح أنه يتخير أخذ بقضاء أو بغير قضاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهما فرقا بين الدفع بقضاء وبغير قضاء هكذا في محيط السرخسي، وإذا اجتمع مدبر وأم الولد وعبد ومكاتب فقتلوا رجلاً فكل واحد منهم أثلث ربح النفس فيقال لمولى العبد أدفعه أو أفده بربع الدية ويسعى المكاتب في الأقل من قيمته ومن ربح الدية وعلى مولى المدبر وأم الولد الأقل من قيمته ومن ربح الدية كذا في المبسوط.

الفصل الثالث في جناية المكاتب والإقرار بها: المكاتب إذا جنى جناية موجبة للمال فموجبها عليه دون سيده بلا خلاف بين علمائنا كذا في الذخيرة، إذا جنى المكاتب جناية خطأ فعليه أن يسعى في الأقل من أرشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط، ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف أو أكثر رجلاً يسعى في عشرة آلاف إلا عشرة كذا في محيط السرخسي، وإذا اختلفت المكاتب وولي الجناية في قيمته وقت الجناية فالقول قول المكاتب هكذا في الخاوي، وكذلك لو فقت عين المكاتب فقال المكاتب: جنيت بعدما فقت عيني فالقول قوله كذا في شرح المبسوط، الواجب بنفس جناية المكاتب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر هو الدفع وإنما يتحول الواجب إلى المال بأحد معان ثلاثة إما قضاء القاضي بالمال وإما الاصطلاح على المال وإما وقوع اليأس عن الدفع بالعتق أو بالموت عن وفاء فإذا جنى وعجز ورد في الرق فإن كان قبل قضاء القاضي بالمال وقبل اصطلاحهما على المال فإنه يخاطب المولى بالدفع أو بالفداء وإن كان بعد قضاء القاضي أو بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ولا يدفع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر هكذا في المحيط، وإذا حكم الحاكم بالمال صار ديناً عليه وسقط من رقبته وقبل الحكم هو في رقبته كذا في الخاوي، وإذا جنى المكاتب جنائيات ثم أعتقه سيده فعلى المكاتب الأقل من قيمته ومن أرش الجناية ديناً في ذمته فإن قضى عليه بذلك فقضى بعضهم جاز ما فعل ولم يشاركه الآخرون في ذلك ولو لم يقض عليه بالجناية حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم بها كان مختاراً وإن لم يكن عالماً فقد صار مستهلكاً للرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط، ولو قتل رجلاً فلم يقض عليه حتى عجز وعليه دين دفع بالجناية وببيعه في الدين فبيع فيه وإن فداه باعه في الدين كذا في محيط السرخسي وإن جنى المكاتب جناية أخرى خطأ فإن كان القاضي قضى عليه بالأقل من قيمته ومن الارش للأول قبل الجناية على الثاني فإن عليه للثاني مثل ما للأول كذا في الذخيرة، وكذلك في كل جناية يجنبها بعد القضاء بما قبلها كذا في المبسوط، وإن كان القاضي لم يقض عليه للأول حتى جنى جناية أخرى فإن عليه أن يسعى لهما بالأقل من قيمته ومن أرش الجنائيتين وتكون تلك القيمة بينهما وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في الذخيرة، وينظر في كل جناية إلى قيمة المكاتب يوم جنى ولا تعتبر زيادة القيمة بعد الجناية ولو قتل المكاتب رجلاً خطأ وحفر بئراً في الطريق وأحدث في الطريق شيئاً فوقع في البئر إنسان

فمات فقصى عليه القاضي بالقيمة للذي وقع في البحر ولولي القتيل وسعى بينهما ثم عطف بما أحدث في الطريق إنسان فمات فإنه يشاركهم في تلك القيمة وكذلك لو وقع في البحر إنسان آخر فمات ولو حفر بئراً أخرى في الطريق بعدما قصى عليه بالقيمة ووقع فيها إنسان فمات يقضى عليه القاضي بقيمة أخرى ولو وقع في البحر الأول فرس فعطف كان عليه قيمته ديناً يسمى فيه بالغاً ما بلغ ولا يشاركونه كذا في الميسوط، وإذا قتل المكاتب قتيلاً خطأ وقيمته ألف درهم فلم يقض عليه بشيء حتى قتل قتيلاً آخر خطأ وقيمته يومئذ ألفان ثم رفع إلى القاضي فإنه يقضى على المكاتب أن يسمى في ألفي درهم الألف الزائد من الألفين لولي القتيل الثاني والألف الموجود وقت الجنابة الأولى يكون بين ولي القتيل الأول والثاني على قدر حقهما وحق ولي القتيل الثاني في تسعة آلاف لأنه وصل إليه الألف وحق الأول في عشرة آلاف فيقسم الألف القائم بينهما على تسعة عشر سهماً عشرة أسهم للأول وتسعة أسهم للثاني فما خرج من السعاية يكون نصفه للثاني خاصة والنصف الآخر بين الأول والثاني على قدر حقهما على تسعة عشر سهماً كذا في المحيط، قتل المكاتب وقيمته ألفان رجلاً خطأ فاعور ثم قتل آخر خطأ وقيمته ألف يقضى عليه بالألفين ألف للاول وبقي الألف القائم فيكون بينهما على قدر حقهما وحق الأول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكان الألف القائم مقسوماً بينهما على تسعة عشر سهماً تسعة للاول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي، مكاتب قتل رجلاً خطأ ثم قتل رجلاً آخر خطأ فقضى عليه بإحدى الجنابتين ثم قتل آخر خطأ فإنه يكون للمقضى له نصف القيمة التي قضى له بها ثم يقضى للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى أيضاً بنصف القيمة للذي لم يقض له بشيء بينه وبين الثالث اثلاثاً ثلثاه للأوسط وثلثه للثالث كذا في الميسوط، وإذا قتل المكاتب قتيلاً خطأ فقضى عليه بنصف القيمة لأحدهما والآخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز ورد في الرق فإنه بخير المولى بين الدفع والغداء فإن اختار الدفع ذكر أنه يدفع النصف إلى ولي القتيل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قضى لولي القتيل الأول والنصف الآخر يقسم بين ولي القتيل الثالث والأوسط على قدر حقهما وحق الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف فيكون النصف المشغول بينهما اثلاثاً ثلثا النصف للثاني وثلثه الآخر للثالث وإن اختار الغداء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبقي للاول نصف قيمة العبد ديناً على العبد فيقال للمولى إما أن تقضي دينه أو يباع العبد عليك فإذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا: يباع جميع العبد بدينه لا النصف بخلاف ما لو قضى للثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فإنه إذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فإنه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط، وإذا قتل المكاتب رجلاً خطأ وله وارثان فقصى عليه القاضي لأحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشيء ثم قتل آخر فجاء الآخر فخاصم إلى القاضي وهو مكاتب بعد فإنه يقضى له بثلاثة أرباع القيمة فإن عجز المكاتب وجاء الأوسط فإنه يدفع إليه ربع العبد أو يغديه مولاه بنصف الدية كذا في الميسوط، ولو جنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئاً هدرت قضى عليه أو لم يقض كذا في محيط السرخسي، وإذا جنى المكاتب جنابة ثم مات فإن مات عاجزاً قبل القضاء عليه بالجنابة وترك مائة درهم وكتابته أكثر من ذلك فإن الجنابة تبطل وتكون المائة التي تركها

للمولى وإن مات بعدما قضى عليه بالجنایة فما ترك تقضى من ذلك الجنایة وإن مات عن وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجنایة أو بعده فإنه لا تبطل الجنایة فتقضى منه الجنایة أولاً ثم الكتابة ثم إن فضل شيء يكون لورثة المكاتب هذا إذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجنایة فاما إذا كان على المكاتب دين سوى الجنایة وقد ترك ما بقي بالديون والجنایة وبدل الكتابة فإن مات بعد قضاء القاضي عليه بالجنایة فإن ولي الجنایة يكون أسوة لسائر الغرماء ولا يقدم الديون على الجنایة فيبدأ بالديون ثم بالكتابة ثم إن فضل شيء يكون لوارث المكاتب وإن لم يكن قضى القاضي عليه بالجنایة حتى مات فإنه يقدم الديون على الجنایة وهذا الذي ذكرنا كله إذا كان ماتر المكاتب فيه وفاء بالديون والجنایة والكتابة جميعاً فاما إذا كان لا يفي بالكتابة وإنما يفي بالديون والجنایة لا غير هل تبطل الجنایة إذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجنایة لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجنایة جميعاً وإن لم يكن قضى القاضي بالجنایة فإن الجنایة تبطل ويقضى الديون من كسبه هكذا في المحيط، ولو مات المكاتب وترك ولداً قد ولد في مكاتبته من أمته وعليه دين وجنایة قد قضى بها أو لم يقض بها سعى الولد في الدين والجنایة والكتابة ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شيء فإن عجز الولد ورد في الرق بعدما قضى عليه بالجنایة بيع وكان ثمنه بين الغرماء وأصحاب الجنایة بالخصص وإن عجز قبل القضاء بالجنایة بطلت الجنایة ثم يباع في الدين فإن كانت أم الولد حية حين مات المكاتب ولا دين على المكاتب وقد قضى عليه بالجنایة أو لم يقض فإن الأم والولد السعایة في الأقل من قيمة المكاتب ومن أرض الجنایة مع بدل الكتابة فإن قضى عليهما بها أو لم يقض حتى قتل أحدهما قتيلاً خطأ قضى عليه بقيسته لولي القتل سوى ما عليهما لولي جنایة المكاتب فإن عجزا بعد ذلك بيع كل واحد منهما في جنایته خاصة فإن فضل من ثمنه شيء فالفضل لولي جنایة المكاتب كذا في المبسوط، مكاتبه جنت ثم ولدت فعجزت ولم يقض دفعته وحدها، ولو قضى عليها ثم ولدت بيعت فإن وفى ثمنها بالجنایة وإلا بيع ولدها كذا في محيط السرخسي، ولو ماتت المكاتب وتركت مائة درهم وأبناً ولدت في مكاتبته وعليها دين وقد قتلت قتيلاً خطأ فقضى بها أو لم يقض فإنه يقضى على الابن إن يسمى في المكاتب والجنایة ثم تلك المائة بين أهل الجنایة والدين بالخصص وإن استدان الابن ديناً وجنى جنایة فقضى عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين أمه وجنابنها فعليه أن يسعى في ذلك كله فإن عجز بيع في دينه وجنایته خاصة فإن فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنابنها بالخصص وإن كان عجز قبل أن يقضى عليه بجنایته دفعه مولاه بها أو فداءه وإذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه وجنابنها فإن فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الأم وجنابنها عليه سبيل ولو فداء المولى فقد طهر بالفداء من الجنایة فيباع في دينه فإن فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنابنها كذا في المبسوط، مكاتب قتل ثلاثة خطأ فوهب أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى وبدفع الثنتين أو يفدي كذا في محيط السرخسي، وإذا قتل المكاتب رجلاً عمداً وله وليان فعفا أحدهما سعى للآخر في نصف القيمة كذا في المبسوط، عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه ثم جنى يسمى في نصفه وغرم الشريك الأقل من نصفه ونصف الأرض إن لم يؤد الكتابة كذا في محيط

السرخسي، وإذا كان العبد بين اثنين فكاتب أحدهما نصيبه بغير أمر صاحبه ثم حتى جنابة ثم أدى فعنق فإنه يقضى على المكاتب بالأقل من نصف قيمته ونصف أرض الجنابة ويأخذ الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء استسمى العبد وإن شاء ضمن شريكه فأي هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لأقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف أرض الجنابة، وكذلك لو كاتبه بإذن شريكه إلا أنه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو خصم المكاتب في الجنابة قبل أن يعتق فقصى عليه بنصف أرضها ثم عجز عن المكاتب فإنه يباع نصفه فيما قضى به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال للآخر: ادفع نصيبك بنصف الجنابة أو أخذه بنصف أرضها كذا في الحاوي، وإذا كاتب أحدهما نصيبه ثم اشترى المكاتب عبداً فجنى جنابة ثم أدى المكاتب فعنق فإنه بخير المكاتب والذي لم يكاتب فإن شاء دفعه وإن شاء فدياه بالدية فإن كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب وولد عنده من أمة له كان على الجاني أن يسعى في الأقل من نصف قيمته ومن نصف أرض الجنابة وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق أو يستنسي ثم يضمن الأقل من نصف قيمته ومن نصف أرض الجنابة ولو كان هذا الابن جنى على أبيه ثم أدى الأب عتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسمى فيها للذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الأم فالمكاتب ضامن لنصف قيمتها للذي لم يكاتب كذا في المبسوط، ولو كاتب أمه مشتركة بغير إذن شريكه فولدت فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الأم أو أمه عليه لزم كل واحد منهما ثلاثة أرباع قيمة المقتول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، وإذا كانت أمة بين رجلين كاتب أحدهما حصته منها ثم ولدت ولداً ثم ازدادت خيراً أو نقصت بعيب ثم ازدادت فعنقت فاختر الشريك تضمن المكاتب ضمته نصف قيمتها يوم عتقت وللذي لم يكاتب أن يستنسي الأب في نصف قيمته ولو كاتب أحدهما نصيبه منها ثم ولدت ولداً فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على أمه أو جنت عليه جنابة لا تبلغ النفس ثم أدبا فعنقا والمولى مؤسران فللذي كاتب الولد أن يضمن الذي كاتب الأم نصف قيمتها وإن شاء استسماها وإن شاء اعتنقها ولا ضمان للذي كاتب الأم على شريكه في الولد كذا في المبسوط، عید بين رجلين فقا العبد عين أحدهما ثم كاتب المفقوءة عينه نصيبه منه ثم جرحه جرحاً آخر فماتت منها سعى المكاتب في الأقل من نصف القيمة وربيع الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد لورثة المقتول إلا أن العبد إن كان قد أدى وعنق لم يجب على المالك نصف القيمة ما لم يصل إليه نصيبه بضمان أو سعاية كذا في محيط السرخسي، وإذا كان العبد بين رجلين فجنى عليه أحدهما ففقا عينه أو قطع يده ثم إن الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجنابة ثم جنى عليه العبد جنابة ثم إن الذي باع ربعه اشترى ذلك الربع ثم كاته الخني عليه على نصيبه منه ثم جنى عليه جنابة أخرى ثم أدى فعنق ثم مات المولى من الجنائيات فعلى المكاتب الأقل من نصف قيمته ومن ربيع الدية وعلى الذي لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والأقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدية كذا في المبسوط، عبد لرؤيد وذراً حتى عني ذراً فكاتبه

ذراً عالمًا بالجنابة فجنى عليه أخرى ثم كاتبه زيد فجنى عليه جنابة أخرى فمات من ذلك كله فنقول العبد نصفان وكل نصف أثلف نصف النفس بثلاث جنائيات حقيقة وجنائتين حكماً أما نصيب المجني عليه فقد أثلف نصف النفس بجنابة قبل كتابة وهي هدر وبعناتيتين بعدها وموجبهما واحد وهو الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية على المكاتب وأما نصيب غير المجني عليه فقد أثلف نصف النفس أيضاً بجنائتين قبل الكتابة وحكهما الوجوب على المولى فلزمه الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبعناتية بعد الكتابة وهو مثله في ربة المكاتب وإن جنى على أجنبي فكاتبه أحدهما وهو يعلم بالجنابة ثم جنى عليه فكاتبه الثاني وهو يعلم ثم جنى عليه فمات فنصف الأول أثلف نصفه بثلاث جنائيات ولها حكم جنائتين فصار مختاراً في الأولي برع الدية وموجب البقية على المكاتب وهو الأقل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنى جنائتين قبل الكتابة وحكهما واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثالثة الأقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وإن لم يعلمنا ضمناً الأقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب أيضاً الأقل من قيمته ومن نصف الدية كذا في الكافي، رجل كاتب نصف أمته ثم ولدت ولداً فجنى الولد جنابة فإنه يسمى في نصف جنائته ويكون نصفها على المولى لأن الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فإن أعتق السيد الأم بعدما جنى الولد عتق نصف الولد وسعى في نصف قيمته للمولى ونصف الجنابة على الولد وكذلك حكم الجنابة إذا أعتق المولى الولد إلا أن هاهنا لا سعاية على الولد ولو لم يعتق واحد منهما ولم يجنبا على الأجنبي ولكن جنى أحدهما على الآخر لزم كل واحد منهما من جنائته الأقل من قيمته ومن نصف الجنابة باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار أن النصف مملوك له هو مستهلك لذلك بالكتابة السابقة ونصفه على الجاني للمولى باعتبار أن المجني عليه نصفه مملوك للمولى غير مكاتب فيصير بعضه ببعض قصاصاً ولو جنت الأم ثم ماتت قبل أن يقضى عليها ولم تدع شيئاً فولدها بمنزلتها يسمى في نصف الجنابة والمكاتبية وعلى السيد نصف الجنابة ويستوي إن كان قضى عنها بالجنابة أو لم يقض فإن جنى الولد بعد ذلك جنابة ثم عجز وقد كان قضى عليه بجنابة أمه فإن الذي قضى به عليه من جنابة أمه دين في نصفه غير أن للمولى أن يدفعه بجنائته فيكون للمولى أن يدفعه بجنائته وإن شاء فداء فإن فده بيع نصفه في الدين الذي على أمه وإن دفعه لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط، وإذا أقر المكاتب بجنابة عمداً أو خطأ لزمه ولو قضى عليه بجنابة خطأ ثم عجز هدر دمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن المكاتب لو أقر بجنابة موجبة للمال لا يؤخذ بها بعد المعجز عنده صارت ديناً عليه أولاً وعندهما يؤخذ بها وبيع فيها إذا صارت ديناً عليه بالقضاء ولو أعتق ضمن قضى بها أو لا كذا في محيط السرخسي، ولو لم يعجز ولكنه أدى فعتق صار ديناً عليه كذا في الحاوي، لو قتل المكاتب رجلاً عمداً ثم صالح عن نفسه على مال فهو جائز ويلزمه المال مالم يعجز فإن عجز قبل أداء المال بطل عنه المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لازم يباع فيه كذا في المبسوط، ولو أقرت مكاتب على ولدها لم يلزمها عتق أو عجز فإن مات وترك وفاء قضى

في ماله بالأقل ولو أقر الولد على أمه بجنایة لم يثبت فإن ماتت الأم لم يمه الأقل من اثنين والكثرة فإن عجز بعد ذلك لم يزمه وإن كان قد أدى ثم عجز لا بسيرة من المقر له ولو أقرت الأم على ابنها بجنایة ثم قتل الابن خطأ وأخذت قيمته قضى بما أقرت في القيمة وكذلك لو أقرت على ابنها بدين وفي يده مال ولا دين عليه جاز إقرارها بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي، وإذا قتل ابن المكاتب رجلاً خطأ ثم إن المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة يضرب فيها أولياء القتيل الآخر بالدية وأولياء قتيل الابن بقيمة الابن كذا في المبسوط، جنایة المكاتب على المولى وجنایة المولى عليه خطأ بمنزلة جنایة الأجنبية فأما القتل العمد فلا فصاص على المولى إذا قتله وتلزمه القيمة وإن قتل المكاتب مولاه عمداً اقتصر منه وجنایة المولى على رفيق المكاتب أو ماله وجنایة المكاتب على رفيق المولى أو ماله ينزله كل واحد منهما ما يلزم الأجنبي كذا في الحاوي، وكل من يشكك على المكاتب فهو في حكم الجنایة بمنزلة المكاتب فيما يلزمه من السعاية وكذلك أم ولده أبي ولدت منه كذا في المبسوط، وجنایة عبد المكاتب مثل جنایة عبد الحر إلا أنه إذا فدى وانعده أزيد من قيمته فاحشاً أو دفع وقصة العبد أكثر من الأرض فاحشاً صح عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصح كذا في محيط السرخسي، وإن مات المكاتب وعليه دين وترك عبداً حرّاً عليه دين آخر بيع العبد في دينه خاصة فإن بقي من ثمنه شيء كان في دين المكاتب وإن لم يكن على العبد دين ولكنه كان جنى جنایة وليس للمكاتب مال غيره بخير المولى فإن شاء دفعه هو وجميع الغرماء بجنایة ولاحق للغرماء فيه فإذا دفع إلى ولي الجنایة برضاهم لم يثن لهم عليه سبيل وإن شاءوا دبره بالدية ثم يبيع في دين الغرماء فإن كان عليه دين أيضاً فإنه بخير مولاه فإن شاء دفعه وأتبعه دينه فبيع فيه ولا شيء للغرماء المكاتب وإن شاء فداه ثم يبيع في دينه خاصة فإن فضل شيء كان للغرماء المكاتب كذا في المبسوط، عبد شح حراً موضحة ثم دبره مولاه فشججه العبد موضحة أخرى ثم كنبه مولاه ثم شججه أخرى ثم أدى فعقن ثم شججه أخرى وشججه أحنسي ومات المولى عالم بالجنایات فعلى عاقلة الأجنبي نصف الدية والنصف الآخر أنقله العبد بأربع جنایات أحكامها مختلفة والمعتبر أحكام الجنایات فحكم الأولى المدفع أو الفداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف أربعة أسهم فصار الكل ثمانية أسهم أربعة أنفها الأجنبي وأربعة أنفها العبد والسهم الأول صار المولى محتاراً له بالتدبير وهو عالم بها فيلزمه ثمن الدية والسهم الثاني واحد والمدفع ممنوع بفعل سابق على الجنایة فتم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى إلا أن يكون ثمن الدية أقل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الأقل من ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جنایة الحر فوجب الدية على عاقبته وإن لم يذير والمسألة بحالها فعلى عاقبته الأجنبي نصف الدية وأما النصف الآخر فقد تلف بثلاث جنایات فصار هذا النصف ثلاثة أسهم فصار الكل ستة تلف ثلاثة بجنایة الأحنسي وتلف ثلاثة بجنایة العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالأولى وعلى المكاتب الأقل من سدس قيمته ومن سدس الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي، والله اعلم

الباب الرابع عشر في الجنابة على المصاليك

وإذا قتل رجل عبداً خطأ فعليه قيمته فإن كانت قيمة عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف إلا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلاث سنين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الأمة إذا زادت قيمتها على الدية خمسة آلاف درهم إلا خمسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم إلا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج، ولو غصب عبداً قيمته عشرون ألفاً فهلك في يده تجب قيمته بالغة ما بلغت بالإجماع كذا في الهداية، ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم إلا قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى إلى الغرماء كذا في الكافي، وفي نوادر ابن سماعة رجل حمل على عبد رجل مختوماً ورجل آخر حمل عليه مختومين وكل ذلك كان بغير إذن المولى فمات من ذلك كله فعلى صاحب المختوم ثلث قيمته وعلى صاحب المختومين ثلثا قيمته وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، ولا تعقل العاقلة فيما جنى على المصاليك خطأ فيما دون النفس وإن كان الجاني حراً فإذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين كذا في المحيط، وأما الجنابة على أطراف العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: كل شيء من الخرفيه الدية تجب في العبد القيمة وكل شيء من الخرفيه نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة إلا إذا كانت قيمة عشرة آلاف أو أكثر ينقص عشرة أو خمسة وعندهما يقوم صحيحاً ويقوم منقوصاً بالجنابة فيجب فصل ما بين القيمتين وهو رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، هذا إذا فات بفواته منفعة مقصودة وذلك كالعين واليد فأما ما يقصد به الزينة نحو الأذن والحاجبين وما أشبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الأول وفي قوله الآخر: لا يقدر ذلك ويلزمه نقصان كذا في المحيط، وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف إلا خمسة كذا في الهداية، وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية، وهكذا في النهاية والكافي، وكل جناية ليس لها أرض مقدر في حق الخرفيه العبد نقصان القيمة كذا في السراجية، قال هشام: سألت محمداً رحمه الله تعالى عن أشفار عيني المملوك إذا شقها إنسان فأخبرني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال: في أشفار عيني المملوك وفي حاجبيه وفي أذنيه ما نقصه وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال: ولا أحفظ في اللحية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونكّن أحفظ عنه في شعر الرأس أن مولاه إن شاء دفعه وأخذ قيمته وإن شاء لم يدفعه وأخذ من أجاني ما نقصه وفي الأصل أن في شعر العبد ولحيته حكومة عدل وكانه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر كما ذكره القدوري وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أذن العبد وأنفه ولحيته إذا لم تثبت نقصان القيمة كما قال محمد رحمه الله تعالى على ما ذكره القدوري وفي الاختلافات عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا ذكر قول محمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المجرّد وعليه الفتوى كذا في الذخيرة، ولو حلق جعد عبد إنسان وثبت مكانه أبيض يلزمه النقصان وليس طريق معرفة

النقصان في هذه الصورة أن ينظر إلى قيمة العبد وبه جعد وإلى قيمته ولا جعد به وإنما طريقه أن ينظر إلى قيمته وأصول شعره نابتة سود وإلى قيمته وأصول شعره نابتة بيض كذا في الظهيرية، ومن فقا عيني عبد فإن شاء المولى دفع عبده وأخذ قيمته وإن شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: إن شاء أمسك العبد وأخذ مانقسه وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته كذا في الهداية، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فقا عين عبد فمات العبد من غير الفقه فلا شيء على الفاقئ وإن لم يموت ولكنه قتله إنسان لزم الفاقئ النقصان وقال محمد رحمه الله تعالى: ضمن النقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي، إذا فقا رجل عيني عبد ثم قطع آخر يده فعلى الفاقئ مانقسه وعلى القاطع نصف قيمته مفقوء العينين، وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى: أن هذا استحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، وفي فتاوى أهل سمرقند رجلان قطعما يدي عبد معا أحدهما اليسنى والآخر اليسرى فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على شرف القطع وهذه المسألة حجة في مسألة أخرى أن من رمى إلى عبد سهماً فقتله آخر قبل أن يصيبه السهم فعلى القاتل قيمة العبد مرمياً لم تقع به الرمية كذا في المحيط، عبد مقطوع اليد قطع إنسان رجله من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المقطوع يده وإن قطع من الجانب الآخر يضمن نصف قيمة العبد المقطوع يده وعلى هذا البائع لو قطع يد العبد يسقط نصف الثمن وإن كان العبد مقطوع اليد فقطع الثانية يعتبر النقصان ويسقط من المشتري بقدر النقصان من الثمن حتى لو انتقص ثلث القيمة يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع فقه العين كذا في التمرناشي، ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع إنسان يده الأخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مفقوع اليد كذا في الظهيرية، وفي المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: رجل قطع اليد اليسنى من عبد رجل وقطع رجل آخر اليد اليسرى منه ومات منهما فعلى القاطع الأول نصف القيمة وعلى الثاني مانقسه وما بقي فهو عليهما وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط، ولو قطع رجل يد عبد قيمته ألف ثم بعد القطع لم يبرأ حتى صارت قيمته ألفاً كما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجله من خلاف ثم مات منهما ضمن الأول ستمائة وخمسة وعشرين والآخر سبعمائة وخمسين ولو صار يساوي ألفين وهو أقطع فعلى قاطع الرجل ألف وخمسمائة وعلى قاطع اليد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي، في نوادر ابن رشيد عبد قطع رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع: كانت قيمته يوم القطع ألفاً وعليّ خمسمائة وقال مولى العبد: كانت قيمته ألفي درهم وقيمة العبد يوم اختصما ألف درهم ولو كان صحيح اليد كانت قيمته ألفي درهم فالبقول قول القاطع فإن غرم ذلك أو لم يفرغ حتى انتقضت اليد ومات فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاطع وعاقلته وأما النفس فإنه لا يصدق واحد منهما عليها فيغرم القاتل قيمة النفس يوم تلفت ويكون على العاقلة ألف وخمسمائة؛ خمسمائة منها أرض اليد كذا في المحيط، وفي موضحة العبد نصف عشر قيمته إلا أن يزيد على أرض موضحة الحرف فإنه لا يزداد عليه وينقص منه نصف درهم كذا في المضمرات، وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله

تعالى: رجل قطع يد عبد رجل أو شج عبد رجل ثم إن المولى باعه ثم ردّ عليه يعيب بقضاء القاضي أو رهبه المولى من إنسان ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد من الجنابة فإن مولى العبد يرجع على الجاني بجميع قيمته وفي نواذر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أمة قطعت يدها خطأ وباعها المولى من إنسان على أنه بالخيار أو على أن المشتري بالخيار ثم انتقض البيع بالخيار وردّت على المولى فماتت عنده من القطع فعلى القاطع قيمتها تامة وإن كان القطع عمداً درأت القصاص استحساناً كذا في المحيط، إذا قال لعبديه: احكمما حر ثم شجا فبين العتق في أحدهما بعد الشج فأرشتهما للمولى وبقياً مملوكين في حق الشجة ولو قتلها رجل واحد في وقت واحد معاً تجب دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة وإن اختلفت قيمتهما يجب عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الأول وإذا قتلها علي التعاقب يجب عليه القيمة للأول لمولاه والدية للثاني لورثته وإذا قتل كل واحد منهما رجل معاً تجب قيمة المملوكين فتكون نصفين بين المولى والورثة فيأخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته وإن قتلها علي التعاقب فعلى القاتل الأول قيمته للمولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وإن كان لا يدري أيهما قتل أولاً فعلى كل واحد منهما قيمته وللمولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين، رجل فقا عيني عبد وقطع الآخر رجله أو يده فبرا وكانت الجنابة منهما معاً فعليهما قيمته أثلاثاً وبأخذان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك وكذلك كل جراحة كانت من اثنين معاً جراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فإنه يدفعه إليهما ويقرمان قيمته على قدر أرض جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وإن ماتت منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما أرض جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي من النفس عليهما نصفان وإن علم أن إحدى الجراحتين قبل الأخرى وقد ماتت منهما فعلى الجراح الأول أرض جراحته من قيمته صحيحاً وعلى الجراح الثاني أرض جراحته من قيمته مجروحاً بالجراحة الأولى وما بقي من قيمته فعليهما نصفان وإن برا منهما والجراحة الأخيرة تستغرق القيمة والأولى لا تستغرقها فعلى الأول أرض جراحته وعلى الثاني قيمته مجروحاً بالجرح الأول ويدفعه إليه يعني العبد ولو كانت الجراحة الأولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني أرض جراحته وعلى الأول أرض جراحته لأنه لا يدفع إليه كذا في المحيط، جناية الحرّ على المديبر كالجنابة على القن حتى لو قتله حر فعلى عاقلته قيمته ولو قطع يده غرم نصف قيمته إلا أنهما يفترقان في خصلة وهي أن الحر إذا قطع يدي مديبر أو رجله أو فقا عينه غرم مائة وفي القن يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي، وإذا قطع رجل يد المديبر وقيمتها ألف درهم فبرا وزاد حتى صارت قيمته ألفين ثم فقا عينه آخر ثم انتقض البرء فماتت منهما والمديبر بين اثنين فقا أحدهما عن اليد وما حدث منها وعفا الآخر عن العين وما حدث منها فللذي عفا عن اليد عن صاحب العين سبع مائة وخمسون درهماً على عاقلته إن كان خطأ وفي ماله إن كان عمداً وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة وأثنى عشر ونصف في ماله إن كان عمداً وعلى عاقلته إن كان خطأ كذا في المبسوط، رجل شج عبد غيره موضحة فدبره سبده ثم شجه الشاج موضحة أخرى ثم

كاتبه فشجبه أخرى ثم أدعى المكاتب لعنق فشجبه أخرى فصارت بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحاً بالشجة الأولى ويغرم نقصانها أيضاً إلى أن جنى الثانية ويغرم بالشجة الثانية نصف عشر قيمته مدبراً مشجوجاً ونقصانها إلى أن كوتب ويغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبراً مكاتباً مشجوجاً بشجتين ونقصانها إلى أن عنق وثلاث قيمته مذمات وبالرابعة ثلث الدية ولا يغرم بالشجة التي بعد العنق ارشاً ولا نقصاناً كذا في الكافي، وأصله أن التدبير بعد الجناية لا يهدر السراية وتكون السراية مضمونة على الجاني والعنق والكتابة بعد الجناية تهدر السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان السراية كذا في محيط السرخسي، والله أعلم.

الباب الخامس عشر في القسامة

هي الأيمان تقسم على أهل المحلة الذين وجد القتل فيهم كذا في الكافي، وسببها وجود القتل في المحلة أو ماضي معناها من الدار أو الموضع الذي يقرب من المصر بحيث يسمع الصوت منه كذا في النهاية، وإذا وجد قتل في محله قوم وأدعى ولي القتل على جميع أهل المحلة أنهم قتلوا ولبه عمداً أو خطأ وأنكر أهل المحلة فإنه يحلف خمسون رجلاً منهم كل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلاً ولا يحلف بالله ما قتلنا والخيار في التعيين إلى ولي القتل إن كانوا أكثر من خمسين رجلاً وإن كانوا أقل من خمسين فإنه يكرر البمين على بعضهم حتى يتم خمسين يميناً فإن حلفوا غرموا الدية وإن نكلوا فإنهم يحبسون حتى يحلفوا ولا يحلف المدعي أن أهل المحلة قتلوا ولبه سواء كان الظاهر شاهداً للمدعي بأن كان بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة أو لم يكن شاهد للمدعي بأن لم يكن بين المقتول وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة ثم تجب الدية على عاقلة أهل المحلة في ثلاث سنين وإن ادعى القتل على بعض أهل المحلة لا بأعيانهم فكذا الجواب تجب القسامة والدية على أهل المحلة وكذا الجواب إذا ادعى على بعض أهل المحلة بأعيانهم استحساناً وإن ادعى القتل على واحد من غير أهل المحلة لم يكن على أهل المحلة قسامة ولا دية فيقال للمدعي الك بينة علي ما ادعيت فإن قال نعم أقامها وثبت ما ادعاه بينة وإن لم يكن له بينة يحلف المدعي عليه يميناً واحدة ولا يحلف خمسين يميناً ولا ولقاء القتل أن يختاروا صالحي أهل المحلة وأهل البلدة والعشيرة الذين وجد القتل بين أظهرهم وتعين صالحي العشيرة استحساناً فإن لم يوجد في المحلة من الصلحاء خمسون رجلاً فأراد ولي القتل أن يكرر البمين على الصلحاء حتى يتم خمسون يميناً هل له ذلك أم يضم إليهم من فاسقي العشيرة ما يكمل به خمسون رجلاً لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وروي عنه في غير رواية الأصول أنه ليس لولي القتل ذلك ولكنه يختار من بقي في المحلة حتى يكمل خمسون رجلاً هكذا في المحيط، وله أن يختار الشبان والفسقة وله أن يختار المشايخ والصلحاء منهم كذا في الكافي، والخيار لولي القتل دون الإمام كذا في فتاوى فاضلخان، ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ويدخل في القسامة الأعمى والمحدود في القذف والكافر كذا في السراج الوهاج، ولا يدخل في القسامة النساء والماليك من المكاتبين وغيرهم ومعتق البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالمكاتب كذا في المبسوط، والقتل من به أثر القتل والميت من

لا يكون به أثر القتل كذا في الذخيرة، وإن وجد ميت لا أثر به فلا قسامة ولا دية ولا أثر بأن يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق أو خرج الدم من عينه أو أذنه كذا في خزنة المفتين، وإن خرج الدم من الفم إن علا من الجوف كان قتيلاً وإن نزل من الرأس فلا كذا في المحيط، وإن خرج من دبره أو ذكره فليس بمقتيل كذا في الإختيار شرح المختار، وإذا وجد بدن القتيل أو أكثر من نصف البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وإن وجد نصفه مشقوقاً بالطول أو وجد أقل من النصف ومعه الرأس أو وجد يده أو رأسه فلا شيء عليهم فيه كذا في المبسوط، ولو وجد فيهم جنين أو سقط ليس به أثر الضرب فلا شيء على أهل المحلة وإن كان به أثر الضرب وهو تام الخلقة وجبت القسامة والدية عليهم وإن كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم كذا في الكافي، وإذا وجد العبد أو المكاتب أو المدبر أو أم الولد أو الذي يسمى في بعض قيمته قتيلاً في محلة فعليهم القسامة وتجب القيمة على عوافل المحلة في ثلاث سنين كذا في المحيط، وإن وجدت البهيمة والدابة مقتولة فلا شيء فيها كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين، وهي على أهل الخطة دون المشترين ولو بقي منهم واحد هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن لم يبق واحد منهم بأن باعوا كلهم فهي على المشترين والملاك دون السكان عندهما هكذا في السراج الوهاج، وإذا وجد قتيل في محلة خربة ليس فيها أحد ويقر بها محلة عامرة فيها أناس كثير تجب القسامة والدية على أهل المحلة العامرة كذا في محيط السرخسي، وإذا التقى قوم بالسيف فاجلوا عن قتيل فهو على أهل المحلة إلا أن يدعي أولياؤه على أولئك أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة ولا على أولئك حتى يقيموا البينة كذا في الكافي، وإن وجد القتيل في دار إنسان فالدية على عاقلته والقسامة عليه وعلى قومه إن كانوا حضروا وإن كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار يكرر عليه الإيمان هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في الهداية، وإذا وجد في دار أحد من المشترين فعليه القسامة والدية على عاقلته كما لو كان في المحلة أهل خطة وقد وجد قتيل في دار أحدهم كانت القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلته وسائر أهل الخطة براء من ذلك كذا في المحيط، وإن ادعى ولي القتيل على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل شهادتهما بالإجماع كذا في السراج الوهاج، وإذا وجد الرجل قتيلاً في محلة وادعى ولي القتيل على واحد من غير أهل المحلة أنه قتله وشهد له بذلك شاهدان من غير أهل تلك المحلة فإنه تقبل شهادتهما وببراء أهل المحلة من القسامة والدية إن شهد بذلك شاهدان من أهل المحلة التي وجد فيها القتيل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا تقبل شهادتهما إلا أنه يبرأ أهل المحلة عن القسامة والدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: تقبل شهادتهما في حق القضاء بالقتل على المدعى عليه كذا في الذخيرة، ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن اختار الولي الشاهدين من جملة من يستحلهم يحلفهما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رحمه الله تعالى: يحلفان بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً سوى فلان كذا في الكافي، ذكر في النوادر إذا وجد قتيل في محلة وزعم أهل المحلة أن رجلاً منهم قتله ولم يدع الولي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على أهل

المحلة ثم كيف يحلفون عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحلفون بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلاً غير فلان وهو الأحوط وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي، وإذا وجد القاتل في محلة وأدعى أهل المحلة أن فلاناً قتله دونهم وأقاموا على ذلك بينة من غير محلتهم جازت الشهادة ووقعت لهم البراءة عن القسامة والدية أدعى ولي القاتل ذلك أو لم يدع كذا في الذخيرة، وفي نوادر هشام قال: سمعت محمداً رحمه الله تعالى يقول: إذا وجد قتيل في محلة وأدعى أولياؤه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان لرجل من غير محلتهم أو جاء جريحاً حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤون من الدية وإن ادعى أولياء الدم القتل على رجل بعينه وأقاموا البينة على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلاناً قتله لرجل آخر قال: لا أقبل هذه البينة كذا في المحيط، وإذا جرح الرجل في قبيلة فنقل إلى أهله فمات من تلك الجراحة فإن كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وإن لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا التخريج إذا وجد على ظهر إنسان يحمله إلى بيته فمات بعد يوم أو يومين فإن كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان يحمله كما لو مات على ظهره وإن كان يجيء ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي، ولو جرح في محلة أو قبيلة فحمل مجروحاً ومات في محلة أخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي، قال: في الجامع محلة أو مسجد اختطها ثلاث قبائل إحداها بكر بن وائل وهم عشرون رجلاً والآخرى بنو قيس وهم ثلاثون رجلاً والآخرى بنو تميم وهم خمسون رجلاً فوجد في هذه المحلة قتيل أو في هذا المسجد فالدية نجب على القبائل الثلاث على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من إحدى القبائل رجل واحد لا غير فعلى عاقلته ثلث الدية وعلى القبيلتين الباقيتين ثلثا الدية وإن كان الرجل من غير القبيلتين إلا أنه حليف لإحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين نصفين ولا شيء على قبيلة الحليف، وقال في الجامع أيضاً: محلة اختطها ثلاث قبائل ويتوافيها مسجداً فاشتري رجل من غير القبائل الثلاث دور إحدى القبائل حتى لم يبق من أهل القبيلة الباتعة أحد ثم وجد قتيل في المحلة أو في المسجد كانت الدية اثلاثاً ثلثها على عاقلة المشتري وثلثاها على القبيلتين الباقيتين فإن كان المشتري لثلث الدور رجلاً واحداً من إحدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية نصفين على القبيلتين الباقيتين وإن اشترى رجل من غير تلك القبائل دور قبيلتين وباقي المسألة بحالها فالدية نصفان نصفها على عاقلة المشتري ونصفها على عاقلة القبيلة الباقية وإن اشترى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها ثم باع دور إحدى القبائل من قوم شيء فالدية على عاقلة المشتري الأول مادام له من تلك الدور شيء ولو كان المشتري للدور كلها باع دور إحدى القبائل من الذين كانت لهم أو أقالها معهم أو رد عليهم بعبير بغير قضاء ثم وجد في المحلة أو في المسجد قتيل فالدية على عاقلة المشتري وإن كان الرد عليهم بالمعيب بقضاء قاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى عاقلة الذين ردت عليهم النصف كذا في المحيط، إذا وجد في سوق أو مسجد جماعة كانت في بيت المال إذا كان السوق للعمامة أو للسلطان وإن كان مملوكاً لقوم

فالقسامة والدية عليهم وأراد بالمسجد المسجد الجامع أو مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وإن كان في مسجد محلة فعلى أهل المحلة كذا في محيط السرخسي ، وإن وجد قتيل في الشارع الأعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي ، ولو وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد أو بعرفة أو غيرها فالدية على بيت المال من غير قسامة كذا في المحيط ، لو وجد قتيل في أرض أو دار موقوفة على أرباب معلومين فالقسامة والدية على أربابها وإن كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في المسجد فيجب على أهل المحلة القسامة والدية كذا في محيط السرخسي ، ولو وجد القتل في قرية أصلها لقوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية فما أصاب المسلمين من ذلك فعلى عوقلهم وما أصاب أهل الذمة فإن كانت لهم عوقل فعليهم وإلا ففي أموالهم كذا في المبسوط ، ولو وجد قتيل في محلة المسلمين وفيها ذمي نازل عليهم لم يستحلف الذمي كذا في محيط السرخسي ، وإن وجد قتيل بين قريتين أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين إلى القتل هذا إذا كان صوت القريتين يبلغ إلى الموضع الذي وجد فيه القتل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيه خان ، وفي المنتقى إذا وجد قتيل بين قريتين أرضهما وطرفهما مملوكة لقوم يبيعون أرضهما وطرفهما فهو على الرؤوس قال : وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وفيه إذا وجد قتيل في أرض قرية وهو إلى بيوت قرية أخرى أقرب فإن كانت الأرض التي وجد فيها القتل مملوكة فهو على صاحب الملك وإن لم تكن مملوكة فهو على أقرب القريتين وفيه أيضاً مثل محمد رحمه الله تعالى عن قتيل بين قريتين فهو على أقربهما إلى الحيطان والأرضين قال : إن كانت الأرضون ليست بمثلك لهم إنما تنسب إلى القرية كما تنسب الصحارى فهو على أقربهما بيوتاً كذا في الذخيرة ، وإذا وجد قتيل بين قريتين هو في القرب إنيهما على السواء وفي إحدى القريتين أنف رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : في قتيل وجد بين ثلاث دور دار لتصميمي وداران لهمدانيين وهن جميعاً في القرب على السواء فالدية نصفان فاعتبر القبيلة دون القرب كذا في المحيط ، ومن اشترى داراً فثم يقبضها حتى وجد قتيل وليس في انشراء خيار فالدية على عاقلة البائع وإن كان في البيع خيار أحدهما فهو على عاقلة ذي اليد وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا : إن لم يكن في الشراء خيار فالدية على عاقلة المشتري وإن كان فيه خيار فالدية على عاقلة الذي نصير الدار إليه كذا في الكافي ، ومن كان في بده دار فوجد فيها قتيل لم تعقله العاقلة حتى يشهد بالشهود أنها للذي في يديه كذا في حزانة الأذنين ، وإذا وجد في دار إنسان قتيل وفيها خدسه وغلماته وأحرار فإن القسامة والدية على رب الدار دونهم كذا في انتشارخانية ناقلاً عن الإسبيجاني ، وإن وجد في ملك مشترك قتيل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عوقلهم بعدد الرؤوس من الملاك لا بعدد الأنصاء حتى لو كان لأحد الشريكين ثلث الدار وللآخر ثلثاها فالدية على عوقلهما نصفان وكذا لو وجد في نهر مشترك بين أقوام كذا في الذخيرة ، قال في الجامع دار مملوكة لأحد عشر رجلاً عشرة منهم من بكر بن وائل وواحد منهم من بني قيس فوجد في هذه

الدار قتيل فدبته على أحد عشر جزء عشرة أجزاء منها على عاقلة بني بكر بن وائل وجزء واحد على عاقلة قيس وكذا دار بين بكري وبين قيسين أثلاثاً فوجد فيها قتيل فالدية على عواقلهم أثلاثاً وهذا الذي ذكر قول محمد رحمه الله تعالى رواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى بخلاف هذا فإنه قال: في دار بين تميمي وهمدانيي وجد فيها قتيل فعلى التميمي نصف الدية وعلى الهمدانيي نصف الدية قال: وإنما هذا على عدد القبائل بمنزلة قتيل يوجد بين قريتين هو منهما سواء في الث قرب فعلى أهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر إلى عدد أهل القريتين، وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: في دار بين تميمي وبين أربعة من همدان وجد فيها قتيل فالدية بينهما نصفان وعند محمد رحمه الله تعالى نجب الدية اخماساً كذا في المحبط، وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين في بيت ليس معهما أحد فوجد أحدهما مقتولاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أضمت الدية وقال محمد رحمه الله تعالى: لا أضمته لعله قتل نفسه كذا في الخلاصة، وإذا وجد القتيل في دار بين ثلاثة نفر فالقسامة على عواقلهم جميعاً أثلاثاً وتام الخمسين في الكسر على أي العواقل شاء ولي القتيل وليس له أن يختار جميع الخمسين على عاقلة أحدهم كذا في المحبط، ولو وجد اترجل قتيلاً في دار نفسه فعلى عاقلته دية لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: لا شيء عليهم واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلته على قوله واختار شمس الأئمة السرخسي أن لا تجب القسامة ها هنا كذا في الشكافي، وإن وجد المكاتب قتيلاً في داره فهو هدر بالإجماع كذا في السراج الوهاج، ولو وجد المكاتب قتيلاً في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلاث سنين بقضي منه كئانته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثاً عنه لورثته كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وجد قتيل في دار مكاتب فعليه أن يسمى في الأقل من قيمته ومن دية القتيل في ثلاث سنين ولا تتحملها العاقلة كذا في الظهيرية، وهل تجب على المكاتب القسامة لم يذكر هذا في الكتاب ولا شك على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أنها تجب وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاختلف المشايخ بعضهم قالوا: لا تجب على قوله الآخر ومنهم من قال: تجب عليه القسامة كذا في المحبط، وإذا وجد المولى قتيلاً في دار مكاتبه فعليه أن يسمى في الأقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج الوهاج، وإذا وجد العبد قتيلاً في داره مولاه فلا شيء فيه قالوا: هذا إذا لم يكن على العبد دين فأما إذا كان على العبد دين فإنه يضمن المولى الأقل من قيمته ومن الدين كذا في المحبط، وكذلك لو جنى العبد جناية ثم وجد قتيلاً في دار مولاه كذا في الظهيرية، وإن وجد قتيل في دار العبد المأذون في التجارة ذكر شيخ الإسلام في شرحه إن لم يكن عليه دين فالقسامة على مولاه والدية على عاقلته قياماً واستحساناً فإن كان عليه دين فكذلك الجواب عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحساناً كذا في الدخيرة، ولو وجد الرجل فتيلاً في دار عبده المأذون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مديوناً أو لم يكن كذا في فتاوى قاضيهان، العبد المهرور إذا وجد قتيلاً في دار الرهن أو المرهن فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزنة المفتين، ولو وجد قتيل في دار من لا تقبل

شهادته له أو امرأة في دار زوجها ففيه قسامة ودية ولا يحرم الإرث كذا في محيط السرخسي، وإذا وجد القاتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها أحد فإن الإيمان تكرر على المرأة حتى تحلف خمسين يمينا ثم تفرض الدية على أقرب القبائل منها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأول كذا في شرح المبسوط، وأما إذا كانت عشيرتها حضوراً تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية، ولو وجد قتيل في قرية لامرأة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى عليها القسامة تكرر الإيمان عليها وعلى عاقلتها الدية وعاقلتها أقرب القبائل إليها في النسب قال المتأخرون من أصحابنا: إن المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسألة كذا في الكافي، وأجمعوا أن القاتل إذا وجد في دار صبي فإنه لا يكون على الصبي قسامة وإنما تجب الدية والقسامة على عاقلته وأجمعوا أنه إذا وجد في دار مجنون أنه لا قسامة على المجنون وإنما القسامة والدية على عاقلته كذا في الذخيرة، ولو وجد قتيل في قرية أو دار لا يتم فإن كان فيهم كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلتهم وإن لم يكن فيهم كبير فالقسامة والدية على عاقلتهم كذا في محيط السرخسي، وإذا وجد القاتل في دار ذمي فالقسامة عليه يكرر عليه خمسون يمينا فإذا حلف إن كان له عاقلة وكانوا يتعاقلون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية ولا تجب الدية في ماله كذا في الذخيرة، لو وجد قتيل في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصفان فادعى كل واحد القتل على صاحبه فللابن ثلث الدية على عاقلتها وعاقلتها عاقلته ولها السدس على عاقلة أخيها ولو ادعى الابن القتل على زوج اخته فلا شيء له كذا في خزائن المفتين، وفي مجموع النوازل لو وجد الرجل قتيلاً في دار ابنه وقد كان قال قبل موته وهو مجروح: قتلني فلان فقد أبرأ عاقلة ابنه من الدية إلا أنه لا يبطل عن الابن ما عليه من ذلك إذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم أو أقل من ذلك وفيه أيضاً إذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلاً فهو على رب الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان نازلاً في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وإن كان مختلطاً فعليه الدية والقسامة كذا في المحيط، ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلته له كذا في خزائن المفتين، وإذا وجد الرجل قتيلاً في نهر يجري فيه الماء إن كان النهر عظيماً كالفرات ونحوه فإن كان يجري به الماء وكان موضع البعث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري في وسطه أو في شطه وإن كان موضع البعث الماء في دار الإسلام تجب الدية في بيت المال وإن كان محتسباً على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على أقرب القرى وهذا إذا كان أقرب القرى إلى هذا الشط بحيث يسمع أهلها الصوت منه فاما إذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليهم شيء وإنما يجب في بيت المال وإن كان النهر صغيراً لأقوام معروفين تجب القسامة على أصحاب النهر والدية على عوافتهم هكذا في الذخيرة، والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة نحو الفرات والجيحون فهو عظيم كذا في فتاوى قاضيه خان، وإن وجد القاتل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ يشمل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من يمدّها والمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك

العجلة كذا في الهداية، قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فذيته على عاقلته دون أهل المحلة وإن اجتمع فيها السائق والقائد والراكب كانت الدية عليهم جميعاً ولا يشترط أن يكونوا مالكيين للدابة بخلاف الدار وإن لم يكن مع الدابة أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة الذين وجد فيهم القتل على الدابة كذا في التبيين، وإن مرت دابة بين قريتين عليها قتيل فعلى أقربهما القسامة والدية قيل: هذا محمول على ما إذا كان بحيث يبلغ أهلها الصوت أما إذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي، وإذا وجد القتل في فلاة في أرض فإن كانت ملكاً لإنسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وإن لم تكن ملكاً لأحد فإن كان يسمع فيها الصوت من مصر من الأمصار فعليهم القسامة وإن كان لا يسمع فيها الصوت فإن كان للمسلمين فيها منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلأ فالدية في بيت المال وإن انقطعت عنها منفعة المسلمين فدمه هدر وكذلك إذا وجد في المفازة وليس يقر بها عمران كذا في محيط السرخسي، وفي المتنقي إذا وجد قتيل على الجسر أو على القنطرة فذلك على بيت المال وفيه أيضاً إذا وجد القتل في مثل خندق في مدينة أبي جعفر فهو بمنزلة الطريق الأعظم على أقرب المحال كذا في المحيط، ولو وجد في معسكر نزلوا في فلاة مباحة ليست بمطبوكة لأحد فإن وجد في خيمة أو فسطاطاً فالقسامة والدية على من يسكنها وإن كان خارجاً منها ونزلوا فبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القتل ولو وجد بين القبيلتين فعلى أقربهما وإن استويا فعليهما هكذا في التبيين، وإن نزلوا مختلطين جملة في مكان واحد إن وجد القتل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وإن وجد خارج الخيام فعلى أهل المعسكر كلهم كذا في المحيط، وإن كان المعسكر في أرض رجل فالقسامة والدية عليه كذا في محيط السرخسي، وإن كان أهل المعسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فاجلوا عن قتيل مسلم فلا قسامة في القتل ولا دية وإن كان لا يدري من قتله وكذلك إن كانت الطائفتان مسلمتين لكن إحدى الطائفتين باغية والأخرى عادلة وأجلوا عن قتيل من أهل العدل فلا دية في القتل ولا قسامة كذا في المحيط، ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: الدية والقسامة على أهل السجن كذا في الهداية، وإذا كانت الدار مفرغة وهي مقفلة فوجد فيها قتيل فالقسامة والدية على عاقله رب الدار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، والله أعلم.

الباب السادس عشر في المعاقل

المعاقل جمع معقلة وهي الدبة كذا في الهداية، العاقله الذين يعقلون العقل أي يؤدّون الدية وتسمى الدية عقلاً ومعقلاً لأنها تعقل الدماء من أن تسفك أي تمسك كذا في الكافي، عاقله الرجل أهل ديوانه عندنا كذا في المحيط، وأهل الديوان أهل الرايات وهم الجيش الذين كتبت أساميهم في الديوان كذا في الهداية، إذا كان القاتل من أهل الديوان فإن كان غازياً وله ديوان يرتزق منه للقتال فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وإن كان كاتباً وله ديوان يرتزق منه فعاقلته من كان يرتزق من ديوان الكتاب إن كانوا يتناصرون بها وإن لم يكن له ديوان فعاقلته

انتصاره فإن كانت نصرته بالمال والدروب يحمل عليهم وإن كان من أهل القرية ونصرته بأهل القرية يحمل عليهم كذا في المحيط، والحاصل أن العبرة في هذا للتناصر وقبام البعض بأمر البعض فإن كان أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل القرية أو العشيرة بحال إذا وقع لواحد منهم أمر قاموا معه في كفايته فهم العاقلة وإلا فإن كان له متناصرون من أهل الديوان ومن العشيرة والمحلة والسوق فأهل الديوان أولى فإن لم يكن له متناصرون من أهل الديوان فالتناصرون من أهل العشيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من أهل المحلة والسوق كذا في المحيط، ويقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة إلا درهم أو درهم وثلث درهم ولا يزداد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة فإن لم تتسع القبيلة لذلك ضم إليهم أقرب القبائل نسباً ويضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصابات الأخوة ثم بنوهم ثم الأعمام ثم بنوهم وأما الآباء والأبناء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي، والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لأنكون عاقلة الزوج والابن لا يكون عاقلة الأم إلا أن يكون الزوج من قبل أبيها كذا في المحيط، ثم القاتل أحد العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم أحد العواقل عندنا كذا في المبسوط، وليس على النساء والذرية ممن كان له عطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل حياً أو امرأة لأشياء عليه من الدية كذا في الكافي، ولا يؤخذ من العبيد والإماء والمجانين كذا في المحيط، وإن قتل العاقلة حتى يصير نصيب كل واحد أكثر من أربعة دراهم يضم إليهم أقرب ديوان آخر وكان أقرب الدواوين في هذا المصير إليه أولى من الأبعد كذا في محيط السرخسي، وأقرب الدواوين إلى ديوان القاتل من يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم لو ضم إليه أقرب الدواوين من هذا المصير ولم يكف يضم إليه أبعد الدواوين من دواوين هذا المصير وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وإنما كان قائده من يد الوالي ثم إذا ضم إليه أبعد الدواوين ولم يكف يضم إليه عشيرته من قبل أبيه وإن كان في هذا المصير ديوان هو أقرب إلى ديوان القاتل إلا أنهم أجانب من القاتل وديوان هو أبعد من ديوان القاتل إلا أنهم عشيرة القاتل من جانب الأب فإنه يضم أقرب الدواوين إلى ديوانه وإن كانوا أجانب كذا في المحيط، ومتى استوى ديوانان في القرب أحدهما من عشيرة القاتل من الأب والآخر من جانب الأم فإنه يضم إليه ديوان العشيرة ويعتبر النسب ترجيحاً والترجيح يعتبر أولاً بالقرب في الديوان فإذا استوى في القرب يعتبر الترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسي، حكى عن أبي جعفر أن الجاني إذا كان ديوانياً ولأقرباته دواوين أيضاً فعقله على أقربائه في ديوانه فإن لم يتسع فعلى الكل يعني على جميع الأقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره فإن لم يكن الجاني ديوانياً ولكن لأقربائه دواوين فعقله على أقرب أقربائه إليه من أهل الديوان فإن لم يتسع فهو عليهم وإن لم يكن هو ديوانياً ولكن لبعض أقاربه ديوان في المصير ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فإنه ينظر إن كان القاتل يسكن الرستاق فهو على أقاربه الذين يسكنون في الرستاق فإن لم يتسع فهو على جميع أقاربه الذين يسكنون في الرستاق والذين يسكنون المصير من أهل الديوان وما فضل فهو في ماله وإن كان القاتل يسكن

المصر فعقله على أقربائه الساكنين في المصر من أهل الديوان فإن لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلته من أهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وإن لم يكن له ديوان ولا لقربائه ينظر إن كان يتناصر بأهل الحرف فعقله عليهم والفضل في ماله وإن كان يتناصر بأهل المحلة فعقله على أهل المحلة والفضل عليه وإن كان يتناصر بالمصر فهو على أهل المصر كذا في المحيط، ومن لا ديوان له من أهل البادية ونحوهم تعاقلوا على الأنساب وإن تباعدت منازلهم واختلف الباديتان كذا في المبسوط، ولو كان البدوي نازلاً في المصر وليس له مسكن في المصر لا يعقل عنه أهل العطاء كما أن أهل البادية لا يعقل عن أهل المصر النازل فيهم كذا في الكافي، ومن ليس له عشيرة ولا ديوان فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى قاله حسام الدين كذا في السراجية، وذكر في كتاب الولاء أن بيت المال لا يعقل من له عشيرة أو وارث سواء كان مستحقاً للميراث بأن كان حراً مسلماً أو لم يكن بأن كان كافراً أو عبداً حتى قال: لو أن حرباً مستأماً اشترى عبداً مسلماً فاعتقه ثم عاد المستأمن إلى دار الحرب فأسر وأخرج إلى دار الإسلام ثم مات المعتق فميراثه لبيت المال لأن معتقه رفيق ولو جنى هذا المعتق فعقله عليه ولا يكون في بيت المال كذا في المحيط، وهو الصحيح كذا في النهاية، ذكر شمس الأئمة الخلواني اختلف المتأخرون قال بعضهم: لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه أبي بكر البلخي وأبي جعفر الهندواني لأن العجم لم يحفظوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجنابة على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب فإنهم لم يضيئوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم: للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لأجل البعض نحو الأساكفة والصغارين بمرور ودروب الخشابين وكلا باذ ببخارى فإذا قتل واحد خطأ ووجبت الذبة فأهل محلة القاتل ورستاقه عاقلته وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة الخلواني وكثير من المشايخ قال رضي الله عنه: وكان الشيخ الإمام الأجل الأستاذ ظهير الدين يأخذ بقول الفقيه أبي جعفر لأن العبرة للتناصر واحتتماع الأساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم كذا في فتاوى قاضيخان، ولا يعقل أهل مصر عن أهل مصر آخر إذا كان لأهل كل مصر ديوان على حدة ولو كان تناصرهم باعتبار القرب في السكنى فأهل مصر أقرب إليه من أهل مصر آخر كذا في الهداية، ولو أن آخرين لأب وأم ديوان أحدهما بالكوفة وديوان الآخر بالبصرة لم يعقل أحدهما عن صاحبه وإنما يعقل عن كل واحد منهما أهل ديوانه كذا في المبسوط، ويعقل أهل كل مصر عن أهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة يعقل عنه أهل الكوفة كذا في الكافي، وإذا قتل الرجل خطأ فلم يرفع إلى القاضي حتى مضت سنون ثم رفع إليه فإنه يقضي بالذبة على عاقلته في ثلاث سنين من يوم يقضي فإن كانوا أهل ديوانه قضى بذلك في عطياتهم ويجعل الثلث في أول عطاء يخرج لهم بعد قضائه وإن لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطياتهم الأشهر أو أقل من ذلك والثلث الثاني في العطاء الآخر إذا خرج إن أبضا بعد الحول أو عجل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث كذا في المبسوط، فإن عجل لهم عطية ثلاث سنين بمرة واحدة مما وجب بعد القضاء بالذبة فالذبة كلها في ذلك معجلة، ولو خرج له عطاء

وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شيء واستعقلت الدية في الاعطية المستقبلية بعد القضاء وإن خرج لكل سنة أشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل أربعة أشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي، وإن كان عاقلة الرجل أصحاب رزق قضى عنهم بالدية في أرزاقهم فإن خرجت لهم أرزاق أشهر مضت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء وإن خرجت لهم أرزاق أشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها الدية بالحصص فينتظر إن كانت أرزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط، فإن خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم أو أكثر أخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر وإن كان لهم أرزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت عنهم الدية في عطياتهم دون أرزاقهم كذا في الكافي، الفرق بين الرزق والعطاء هو أن الرزق ما يقرض للناس في مال بيت المال مقدراً بالحاجة والكفاية يفرض له ما يكفيه في كل شهر وكل يوم والعطاء ما يفرض في كل سنة ويقدر بحجته وعنايته في باب الدين لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السرخسي، ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله بها عطاء فلم يقض بالدية على عاقلته حتى حوّل ديوانه إلى البصرة فإنه يقضى بالدية على عاقلته من أهل البصرة كذا في المبسوط، ولو قضى بالدية على عاقلته بالكوفة في ثلاث سنين فأخذ منه ثلث الدية أو لم يؤخذ ثم حوّل اسمه عنهم فجعل في ديوان أهل البصرة كان العقل على ديوان أهل الكوفة ولا يحوّل إلى ديوان أهل البصرة إلا أنه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته كذا في المحيط، وإن كان مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلاً خطأ فلم يقض عليه حتى تحوّل من الكوفة واستوطن البصرة فإنه يقضى بالدية على عاقلته بالبصرة ولو قضى بها على عاقلته بالكوفة لم ينتقل عنهم وكذلك البدوي إذا لحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية على أهل الديوان وإن كان ذلك بعد القضاء على عاقلته بالبادية لم ينحول عنهم كذا في الكافي، إذا قتل البدوي رجلاً من أهل الحضر خطأ فعليه مائة من الإبل في البادية في عشرته وقومه يجمع ذلك له عرفاًؤه ويؤمر ولي الدم بالخروج إليهم حتى يستوفي ذلك منهم في بلادهم كذا في المحيط، ولو أن رجلاً من أهل البادية جنى جناية فلم يقض بها حتى نقله الإمام وقومه فجعلهم أهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع إلى القاضي قضى عليهم بالدنانير دون الإبل كذا في الظهيرية، ولو كان قضى عليهم بمائة من الإبل ثم نقله الإمام وقومه إلى العطاء وجعل عطاءهم الدنانير أخذوا بالإبل أو بقيمتها وإذا لم يكن لهم مال غير العطايا أخذت قيمة الإبل من عطياتهم قلّت القيمة أو كثرت كذا في شرح المبسوط، ولو أن أهل عطاء الكوفة جنى رجل منهم جناية وقضى بها على عاقلته ثم ألحق قوم بغومه من أهل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان عتقوا معهم فيما قضى وفيما لم يقض ولم يدخلوا فيما أدوا قبل ذلك كذا في الظهيرية، ومن أقر بالقتل خطأ ولم يرفعوا إلى القاضي إلا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى ولو تصادق القاتل وولي الجناية على أن قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلته بالكوفة بالبينة وكذبتهما العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليه في ماله شيء إلا أن يكون له عطاء معهم فحيثما يلزمه بغدر حصته كذا في الكافي، وذكر في المعاقل أن البينة على القتل الذي يوجب الدية على العاقلة لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في

الظهيرية، رجل أقر عند القاضي انه قتل فلاناً خطأ فاقام ولي القتل بينة ان المدعى عليه قتله
تقبل هذه الشهادة ويقضي بالدية على العاقلة وإقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة
لان البينة تثبت ما ليس بثابت بإقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة كذا في فتاوى قاضيه خان،
وان قال الولي بعد إقراره: لا أعلم بينة فاقض لي بها عليه في ماله فقضى القاضي بها في مال
المقر ثم وجد ولي الجنابة بينة فاراد أن يحول ذلك إلى العاقلة لم يمكن له ذلك ولو قال الولي: لا
تعجل بالقضاء في ماله لعملي أجد بينة فأخبره القاضي ثم وجد بينة قضى له على العاقلة كذا في
المبسوط، وعاقلة المعتق قبيلة مولاة ومولى الموالاة يعقل عنه مولاة وقبيلته كذا في الكافي، وإذا
كانت المرأة حرة مولاة لبني تميم تحت عبد لرجل من همدان فولدت له غلاماً فعاقلة الابن عاقلة
أمه فإن جنى جنابة فلم يقض بها القاضي على عاقلة الأم حتى عتق الأب فإن القاضي يحول
ولاءه إلى موالى أبيه ثم يقضي بالجنابة التي قد جناها على عاقلة أمه ولا يحولها عنهم وكذلك
لو حفر بئراً قبل عتق أبيه ثم سقط فيها إنسان بعد عتق أبيه فالخصم في ذلك حين يقضي بالدية
عاقلة الأم إن كان الجاني بالغاً وإن كان صغيراً فأبوه كذا في المبسوط، ولو والى رجلاً ثم قتل رجلاً
تحول عنه قبل أن يعقل عنه كانت الدية على الثاني كذا في محيط السرخسي، حربي أسلم
ووالى مسلماً في دار الإسلام ثم جنى جنابة عقلت عنه عاقلة الذي والاه ثم لا يكون له أن
يتحول بولائه بعد الجنابة فإن عقلوا عنه أو لم يقض بها حتى أسر أبوه من دار الحرب فاشتراه
رجل واعتقه جر ولاء ابنه ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والاه على عاقلة موالى الأب بشيء،
وكذلك لو حفر بئراً قبل أن يؤسر أبوه ثم وقع فيها إنسان بعد عتق الأب فإن ذلك على عاقلة
الذي والاه دون عاقلة أبيه كذا في المبسوط، ذمي أسلم ولم يوال احداً حتى قتل فتية خطأ فلم
يقض به حتى والى رجلاً من بني تميم ثم جنى جنابة أخرى فإنه يقضي بالجنابتين على بيت
المال وبطل مولاته كذا في الظهيرية، ولو حفر بئراً ثم والى رجلاً ثم وقع في البئر رجل كانت
ديته في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف مالو رمى بسهم أو حجر خطأ فقبل الإصابة عاقده
ثم وقعت الرمية فقتلت رجلاً وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي، ولو أن
امراً مسلمة مولاة لبني تميم جنت جنابة أو حفرت بئراً فلم يقض بالجنابة حتى ارتدت ولحققت
بدار الحرب ثم سببت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بثلاث الجنابة
على بني تميم كذا في المبسوط، ولو أن رجلاً من أهل البادية حفر بئراً في الطريق ثم إن
الإمام نقل أهل البادية إلى الأمصار فتفرقوا فيها فصاروا أصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر
إنسان كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية، ولو حفر وهو من أهل العطاء ثم
أبطل الإمام عطاءه ورده إلى أنسابهم فتعاقلوا عليها زماناً طويلاً ثم مات إنسان في البئر كانت
الدية على عاقلة في اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط، وابن الملاعة يعقل عنه عاقلة
أمه فإن عقلوا عنه ثم ادعاه الأب رجعت عاقلة الأم بما أدت على عاقلة الأب في ثلاث سنين من
يوم يقضي القاضي لعاقلة الأم على الأب، وكذا إن مات المكاتب عن وفاء وله ولد حر فلم يؤد
كتابته حتى جنى ابنه وابن من امرأة حرة مولاة لبني تميم والمكاتب لرجل من همدان فعقل عنه
قوم أمه ثم أدبت الكتابة فإن عاقلة الأم يرجعون على عاقلة الأب وكذلك رجل أمر صبياً بقتل

رجلاً فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الأمر إن كان الأمر ثبت بالبينّة وإن ثبت الأمر بإقراره فإنهم يرجعون عليه في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضي القاضي بها على الأمر أو على عاقلة كذا في الكافي، وإن كانوا اجتمعوا في أوّل الأمر قضى القاضي القاضي بها لولي الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الأمر فكلما أخذ ولي الجناية من عاقلة الصبي شيئاً أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الأمر مثل ذلك، ولو أن ابن الملاعة قتل رجلاً خطأ بقضى القاضي بالدية على عاقلة الأم فأدوا الثلث ثم ادعاه الأب فحضرها جميعاً فإنه يقضي لعاقلة الأم بالثلث الذي أدوا على عاقلة الأب ويبدأ بهم في سنة مستقبله قبل أهل الجناية ويبطل الفضل عن عاقلة الأم ويقضي بالثلثين الباقيين على عاقلة الأب في السنتين بعد السنة الأولى ولا يسترد من ولي الجناية ما أخذ من عاقلة الأم ثم في السنة الأولى بعد القضاء ليس لولي الجناية أن يستوفي منهم شيئاً وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط، ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم إذا دانوا التعاقل وإن اختلفت مللهم كذا في المحيط، قالوا: هذا إذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة أما إذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى فينبغي أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي، وإن كانوا لا يدينون التعاقل فيما بينهم فإنه تجب الدية في مال الجنائي وإذا دانوا التعاقل إلا أنه لا عاقلة للجنائي تجب الدية في مال الجنائي ولا تجب في مال بيت المال كذا في المحيط.

فصل: إذا لم تكن لقاتل الخطأ عاقلة تجب الدية في ماله وكذا العمد المحض إذا أوجب الدية يجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والخطأ فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجنائي وإن بلغ دية تامة كذا في الخلاصة، ولا تعقل العاقلة أقل من نصف عشر الدية وتتحمل نصف العشر فصاعداً كذا في الكافي، وما وجب بالعمد الذي تمكن فيه شبهة أو بالصلح من الجناية على مال أو بالإقرار على نفسه بالقتل خطأ أو مادون أرش الموضحة أو ما يجب بجنابة العبد لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجنائي وفي العبد على المولي كذا في محيط المرحسي، ولا تعقل عاقلة المولي شيئاً من جنابة العبد والمدير وأم الولد كذا في المبسوط، ولا تعقل العاقلة المألوم باعتراف الجنائي إلا أن يصدقوا هكذا في الهداية، وأما حكومة العدل إن كانت دون أرش الموضحة أو مثل أرش الموضحة لا تتحملها العاقلة وإن كانت أكثر من ذلك يقيّن فلا رواية فيه عن أصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه قال شيخ الإسلام الصحيح: أن لا تتحملها العاقلة، وأما المفصل فلا تتحملها العاقلة بلا خلاف كذا في المحيط، وكل دية وجبت بنفس القتل في الخطأ أو شبه عمد أو عمد دخله شبهة فهو في ثلاث سنين على من وجب عليه في كل سنة الثلث وكذلك من أفر بقتل خطأ كانت الدية في ماله في ثلاث سنين ولو صولح من الجناية على مال فهو في مال الجنائي حالاً إلا أن يشترط الأجل قال القدوري: وكل جزء من الدية وجب على العاقلة أو في مال الجنائي فذلك الجزء في ثلاث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلاً خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين وكذلك لو تعمدوا ولكن أحدهم أبو المقتول

ففي مال كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين كذافي الذخيرة، وإذا كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس أو أقل كان في سنة واحدة ومازاد على الثلث إلى تمام الثلاثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة كذا في الهداية، والله أعلم.

الباب السابع عشر في المتفرقات

^٤ في نواذر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قتل فجاء رجل وأدعى أنه عبده وأقام البينة فشهد الشهود أنه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم فإن كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في الخطأ فإن لم يكن له وارث فسلموا له قيمته في العمد والخطأ كذا في المحيط، إذا جرح الرجل عمداً ثم أشهد المجرور على نفسه أن فلاناً لم يجرحه ثم مات المجرور من ذلك هل يصح هذه الإشهاد قالوا هذا على وجهين: إما أن تكون جراحة فلان معلومة عند الناس والقاضي أو لم تكن معلومة فإن كانت معلومة فهذا الإشهاد منه لا يصح فاما إذا لم تكن جراحة فلان معلومة معروفة عند القاضي والناس كان الإشهاد صحيحاً فإن أقامت الورثة بعد ذلك بينة على أن فلاناً جرحه لم تقبل هذه البينة كذا في الذخيرة، رجل جرح فقال: قتلني فلان ثم مات فأقامت ورثته البينة على رجل آخر أنه قتله لم تقبل بینه رجل جرح فقال: فلان جرحني ثم مات فأقام ابنه البينة على ابن له آخر أنه جرحه خطأ تقبل بینه كذا في الظهيرية، وإذا اصطدم الفارسان وقتل كل واحد منهما صاحبه فإن كان خطأ فإن كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وهذا استحسان وإن كانا عبيدين فلا شيء لأحد الموليين على صاحبه، وإن كان أحدهما حراً والآخر عبداً فإنه يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فيأخذها ورثة المقتول الحر ويبطل حق الحر المقتول عما زاد على القيمة من الدية وإن كان عمداً فإن كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه، وإن كانا عبيدين هدرت الجناية، وإن كان أحدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى العبد نصف دية الحر في رقبته فإذا مات فقد هلك واخلف بدلاً عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر فيستوفي ولي الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويبطل حقه في الزيادة وكذلك إذا كانا ماشيين فاصطدما كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر، ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجاني لا ضمان على السائر ولو عطب السائر فضمانه على من جاء خلفه وكذلك في السقيتين كذا في فتاوى قاضيخان، فارسان اصطدما أحدهما يسير والآخر واقف وكذلك الماشي والواقف اصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسي، ولو اصطدمت السقيتان إن كان بفعل الراكب والملاح ضمن ولا ضمان في النفس وفي المال بضمن الملاح كذا في خزائن المفتين، لو أن رجلين مداً حبلاً فانقطع الحبل فسقطا وماتا قال: إن سقط كل واحد منهما على القفا هدر دم كل واحد منهما وإن سقطا على الوجه وماتا يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وإن سقط أحدهما على القفا، والآخر على الوجه فإنه يهدر دم الذي سقط على القفا ويجب على عاقلة دم الذي سقط على الوجه وإن جاء اجنبي وقطع الحبل حتى سقطا وماتا يجب على عاقلة الاجنبي دية

كل واحد منهما كذا في الذخيرة، ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حر معه سيف وعبد معه عصا فالتقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فماتا ولا يدري أيهما بدأ بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شيء وإن كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قبعة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وإن كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشجه موضحة ثم ماتا ولا يدري من الذي بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيحاً لمولاه ثم يقال لمولاه: ادفع من ذلك قيمة الشجة إلى ولي الحر وهذا استحسان كذا في المحيط، أخذ بيد رجل فجذب الرجل يده فانفلتت يده إن كان أخذ يده للمصافحة فلا أرض عليه من اليد وإن كان غمزها فتأذى فجذبها فأصابه ذلك ضمن أرض اليد كذا في الظهيرية، ولو أن رجلاً أخذ بيد رجل فجذب الآخر يده فسقط الجاذب فمات نظرت إن كان أخذها ليصافحه فلا شيء عليه وإن أخذها ليعصرها فأذاها فجذبها ضمن الممسك لهاديته وإن انكسرت يد الممسك لم يضمن الجاذب كذا في السراج الزهاج، ولو أن رجلاً أمسك رجلاً حتى قتله رجل قتل الذي ولي القتل وحسن الممسك في السجن وعوقب كذا في الظهيرية، ومن أمسك رجلاً حتى جاء آخر وأخذ دراهمه فضمن الدراهم على الآخذ عندنا لا على الممسك كذا في المحيط، رجل جلس على ثوب إنسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق ثوبه من جلوسه فإنه يضمن نصف الثوب كذا في خزانة المفتين، رجل دخل على رجل فاذن له في الجلوس على وسادة فجلس عندها فإذا بجانبها قارورة وفيها دهن لا يعلم فاندقت وذهب الدهن ضمن الجالس الدهن وما تخرق من الوسادة وفسد، ولو كانت القارورة تحت ملاءة قد غطاها فاذن بالجلوس عليها فلا ضمان على الجالس، وإن أذن له بالجلوس على سطح فانخسف به فوقع على مملوك الآذن ضمن، قال الفقيه أبو النيث رحمه الله تعالى: قال بعض مشايخنا: لا ضمان على الجالس في الوسادة كما في الملاءة، قال: هو أقرب إلى القياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة، وفي إيجارات الغدوري إذا دعا الرجل قوماً إلى منزله فجلسوا على بساطه أو جلسوا على وسادته فتخرق لم يضمنوا ولو وطئوا أتية وثوباً لا ييسف مثله ضمنوا ولو قلبوا إناء بأيديهم فانكسر لم يضمنوا ولو كان متقلداً سيفاً فخرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط، وفي متفرقات الفقيه أبي جعفر فيمن حضره ضيف فأمر الضيف أن يجلس على وسادة فجلس فإذا تحت الوسادة صبي صغير لصاحب الدار فمات بعموده فإن الضيف يضمن دية ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير لصاحب الدار لا يضمن، وكذلك إذا كان تحت الوسادة إناء من زجاج لغيره فالجواب فيه كالجواب في الصبي كذا في الذخيرة، قصد غيره وهو نائم فسال منه الدم حتى مات فعليه الفصاص كذا في القنية، في المنتقى رجل قال: قنت فلاناً ولم يسم عمداً ولا خطأ قال: استحسناً أن يجعل دية في ماله كذا في الذخيرة، في الفتاوى عن خنث قال: سألت أسد بن عمرو عن ضرب آخر بيده أو رجله ومات منه قال: هذا شبه العمد وقال الحسن: كذلك إذا ألح في الضرب حتى مات فأما لو ضربه بزاجره لا بخاف عن مثله الموت ومع هذا مات فهو خطأ، قال أبو الليث الكبير: قول أسد أحب إلي كذا في المحيط، في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى قال في رجل: قصد أن يضرب آخر بالسيف فأخذ المضروب بالسيف بيده

فجذب صاحب السيف السيف عن يده فقطع السيف أصابع الرجل قال: إن كان من غير
المفاصل فعلى الجاذب الدية وإن كان من المفاصل فعليه القصاص كذا في الذخيرة، رجل قتل
عبد رجل عمداً فقال السيد: أبرأتك عن عبيدي لا يكون ميراثاً له عن قيمته وعليه القيمة كذا
في المحيط، لو أمر رجلاً بنزع سنه لوجع أصابه وعين السن والمأمور نزع سن آخر ثم اختلفا فيه
فالقول للأمر، فإذا حلف فالدية في ماله لأنه عامد وسقط القصاص للشبهة كذا في القنية،
جناية الإنسان على مكاتب نفسه نجب في مال الجاني ولا نجب على عاقلة صارت نفساً أو
اقتصرت على مادون النفس والجناية على مكاتب الغير متى صارت نفساً نجب على عاقلة
الجاني، وإن اقتصرت على مادون النفس نجب في مال الجاني كما في القن كذا في المحيط، كسر
رجلان سن رجل خطأ فالدية في مالهما لأن ما يجب على كل واحد منهما دون أرش الموضحة
كذا في القنية، وإذا جنى على مكاتب إنسان ثم أدى المكاتب فعنت لا يهدر السراية وكان على
الجانب قيمة المكاتب لا الدية وإن مات حراً كذا في المحيط، رجل أوقد ناراً في بيته فاحترقت دار
جاره لا يضمن إن أوقد ناراً يوقد مثلها هكذا ذكر شيخ الإسلام وذكر شمس الأئمة السرخسي:
أنه لا يضمن مطلقاً كذا في الفصول العمدية، وفي فتاوى أهل سمرقند إذا ألقى في التنور من
الحطب ما لا يحتمله التنور فأحرق بيته وتعدى إلى بيوت غيره فأحرقها ضمن هكذا في المحيط،
أمر ابنه ليوقد له ناراً في أرضه ففعل وتعدت إلى أرض جاره فالتفت شيئاً يضمن الأب لأن الأمر
قد صح فانتقل فعل الابن إليه كما لو يأسره الأب كذا في القنية، قال في المنتقى: رجل شهد له
رجلان على رجل أنه قتل ابن هذا فلاناً وشهد آخر أن لهذا الرجل على هذا الرجل أيضاً أنه قتل
ابن هذا فلاناً سمياً ابناً آخر له غير الذي سمياه الأول فزكى الفريق الأول ولم يرك الفريق الثاني
فدفع عليه إلى المشهود عليه إلى المشهود له ليقتله فقال المشهود له: أنا أقتلك بابني الذي لم
يزك المشهود على قتله ولا أقتلك بابني الذي زكى المشهود على قتله ثم قتله فلا شيء عليه، ولو
قال: ما قتلت ابني الذي زكى المشهود على قتله وإنما قتلت ابناً آخر لي وقتله كان عليه الدية
استحساناً كذا في المحيط، وفي كنز الرزوس إذا نظر في باب دار إنسان فقفا عينه صاحب الدار لا
يضمن إن لم يمكن تنحيته من غير فزع العين وإن أمكنه يضمنه ولو أدخل رأسه فرماه صاحب
الدار فقفا عينه لا يضمن بالإجماع كذا في القنية، في المنتقى رواية الحسن بن أبي مالك عن
أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في اخوين لأب ادعى أحدهما على رجل أنه قتل
أباه يوم النحر بمكة من سنة كذا وادعى الآخر عليه أنه قتل أباه ذلك اليوم بكوفة وأقاما البيعة أو
ادعى على رجل آخر وأقاما البيعة فإنه يقضى لكل واحد منهما بنصف الدية كذا في المحيط، ولو
وكر أربعة رجلاً فسقط بضربهم سن المضروب وانكسر سن آخر منه فلو عرف آخرهم ضرباً نجب
عليه الدية وإلا فلا شيء عليهم كذا في القنية، وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في
جارية قتلت ابن رجل عمداً فدفعها المولى إلى أبي المقتول فوطئها أبو المقتول فولدت فقال مولى
الجارية: دفعتها إليك لتقتلها، وقال أبو المقتول: لا بل صالحتني عليها من الدم فإنه يردها
وعقرها والولد عبد ولا سبيل لأبي المقتول على الجارية كذا في المحيط، إذا لوى ثوباً فضرِب على
رأس رجل فأوضحه وجب القصاص ولو مات من ذلك لم يجب القصاص ولو مات من ذلك لم

يجب القصاص هذا ما يجب القصاص في سببه دون سببه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في سببه أن يهشمه بالحديد لا يجب القصاص، ولو مات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومببه أن يشجعه موضحه بحديدة يجب فيها القصاص وإن مات من ذلك فكذلك يجب القصاص وعلى عكسه ما لا يجب القصاص في سببه ولا مسببه أن يجرحه بخشب عظيم فيموت لا يجب القصاص كذا في خزانة المفتين، صبي عاقل ثشلي كلباً على عنق آخر فنغرت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لم يضمن كذا في القنية، رجلان مداً شجرة فوقع عليهما فعاتا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر، ولو مات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في فتاوى قاضيه خان، دخلت دابته زرع غيره ففسده فلو دخل ليخرجها بفسده أيضاً لكن أقل من الدابة يجب عليه إخراجها ويضمن ما اتلف ولو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو أخرجها فهنكت لا يضمن رأى حماره يأكل حطة غيره فلم يمنعه حتى أكلها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يضمن كذا في القنية، رجل بعث غلاماً للإنسان في حاجة له يغير إذن سيده ثم إن الغلام رأى صبيانا يلعبون فالتهمى إليهم ووقف فوق بيت فوقع منه فانضمام على المرسل لأنه باستعمال العبد صار غاصباً كذا في خزانة المفتين، ولو ضرب ثشلي رجل فانتفخت إحداهما أو كلاهما ففيه حكومة عدل كذا في القنية، وفي الجامع الأصغر غصبت مربيّاً وشذ فيه دوابه فأخرجها مالك المريط صار ضامناً وفي العيون قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا استهلك رجل حمار غيره أو بغله بقطع يده أو بذبحه إن شاء صاحبه حسبه وسلمه إليه وإن شاء حبسه ولا يضمنه شيئاً وعليه الفتوى كذا في الفصول العبادية، والله سبحانه أعلم.

كتاب الوصايا وفيه عشرة أبواب

الباب الأول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها

ومن تجوز له الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعاً عنها

الإيصاء في الشرع: تخليك مضاف إلى ما بعد الموت يعني بصرف التبرع سواء كان عيناً أو منفعة كذا في التبيين، أما ركنها: فقولها أوصيت بكذا للفلان وأوصيت إلى فلان كذا في محيط السرخسي، والوصية مستحبة هذا إذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وإن كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة أو الصيام أو الحج أو الصلاة التي قرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين، ويشترط في الوصية القبول صريحاً أو دلالة وذلك بأن يموت الموصى له قبل الرد والقبول فيكون موته قبلاً فترثها ورثته كذا في الوجيز للكردي، قبول الوصية إنما يكون بعد الموت فإن قبلها في حال حياة الموصي أو ردّها فذلك باطل وله القبول بعد الموت كذا في السراجية، انقبول بالفعل كتنفيذ وصية أو شراء شيء لورثته أو قضاء دين كقبوله بالقول كذا في محيط السرخسي، وشرطها كون الموصى أهلاً للتملك والموصى له أهلاً للتملك والموصى به بعد الموصي مالاً قابلاً للتمليك وحكمها أن يملكه الموصى له ملكاً جديداً كما يملك بالهبة كذا في الكفاية، ويستحب أن يوصي الإنسان بذون الثلث سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء كذا في الهداية، والأفضل لمن له مال قليل أن لا يوصي إذا كانت له ورثة والأفضل لمن له مال كثير أن لا يتجاوز عن الثلث فيما لا معصية فيه كذا في خزنة المفتين، والموصى به يملك بالقبول فإن قبل الموصى له الوصية بعد موت الموصي يثبت الملك له في الموصى به قبضه أو لم يقبضه وإن ردّ الموصى له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكافي، ثم نصح الوصية لأجنبي من غير إجازة الورثة كذا في التبيين، ولا تجوز بما زاد على الثلث إلا أن يجيزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر بإجازتهم في حال حياته كذا في الهداية، ولو أوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج إلى إجازة ببيت المال كذا في خزنة المفتين، ولا تجوز الوصية للوارث عندنا إلا أن يجيزها الورثة ولو أوصى لوارثه ولاجنبي صح في حصة الاجنبي ويتوقف في حصة الوارث على إجازة الورثة إن أجازوا جاز وإن لم يجيزوا بطل ولا تعتبر إجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، ويعتبر كونه وارثاً أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو أوصى لأخيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحّت الوصية للأخ ولو أوصى لأخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للأخ كذا في التبيين، وكل ما جاز بإجازة الوارث فإنه يملكه المجاز له من قبل الموصي عندنا حتى يتم بغير قبض ولا يمنع الشيوع صحة الإجازة وليس للوارث أن يرجع فيه كذا في الكافي، ولو كان المميز مريضاً وهو بالغ إن برأ من ذلك المرض صحّت إجازته وإن مات في ذلك المرض فإن إجازته بمسرة ابتداء الوصية حتى أن

الموصى له لو كان وارثاً لا يجوز إلا أن يجيزه ورثة المريض ولو كان أجنبياً يجوز ويعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط، ولو أجاز البعض ورد البعض يجوز على المجيز بقدر حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي، وفي كل موضع يحتاج إلى الإجازة إنما يجوز إذا كان المجيز من أهل الإجازة نحو ما إذا أجازوه وهو بالغ عاقل صحيح كذا في خزائن المفتين، وإذا أوصى لمكاتب وارثه أو لمكاتب عبده فهو باطل كذا في الميسوط، ولا تجوز للقاتل عامداً كان أو خاطئاً بعد أن كان مباشراً كذا في الهداية، سواء أوصى له قبل الجراحة أو بعدها فإن أجازت الورثة الوصية للقاتل جازت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الميسوط، ولو كان القاتل صبياً أو مجنوناً جازت له الوصية وإن لم تجز الورثة ولو أوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو أوصى لمكاتب قاتله أو لمدير قاتله أو لأم ولد قاتله لا تجوز إلا بإجازة الورثة كذا في فتاوى قاضيخان، إذا ضربت امرأة الرجل بحديدة أو بغير حديدة فأوصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وإنما لها مقدار صدق مثلها من المسمى وما زاد على ذلك فهو في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترك عشرة في قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبعضهم بعد الجنابة واعتق عبده فالوصية باطلة إلا أن العتق بعدما نفذ لا يمكن رفعه فيكون الرد بإيجاب السعاية عليه في قيمته والعفو عن القاتل في دم العمد جائز ولو كان خطأ فعفا عنه كان هذا منه وصية لعاقبته فيجوز من الثلث وإذا أوصى لعبده بثلاث ماله صحت الوصية فإن قتل العبد فوصيته باطلة غير أنه يعتق ويسمى في قيمته وعلى هذا المدير إذا قتل مولاه عمداً أو خطأ فعليه أن يسمى في قيمته لرد الوصية وعليه في العمد القصاص ولو أوصى لرجل بوصية فقامت البينة عليه أنه قاتل وصدقهم بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فإنه يبرأ من حصص الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته في حصصهم من الثلث ويلزمه حصص الذين صدقوا من الدية ويبطل وصيته من الدية في حصصهم من الثلث، وإذا أوصى الرجل لرجلين بوصية وأقام كل واحد من ورثته البينة على أحد الموصى لهما أنه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما خمسة آلاف للذي أقام عليه البينة ولا وصية له في حصص الذي أقام عليه البينة بالقتل وتجوز له الوصية في حصص الآخر بالحساب وإذا أوصى الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث وأوصى لآخر بعبء فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى له بالعبد أنه قاتل فشهادتهما باطلة وكذلك لو شهدا على وارث أو على أجنبي أنه قتل خطأ وإذا اعتق الرجل في مرضه صبياً صغيراً لا مال له غيره ثم قتل الصبي مولاه عمداً فعليه أن يسمى في قيمتين برفع له من ذلك الثلث وصيته ويسمى فيما بقي، ولو كان كبيراً فقتل مولاه خطأ سمى في قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فأما عندهما عليه السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقلة كذا في الميسوط، ولو أوصى لابن وارثه جاز وكذا لو أوصى لمكاتب نفسه أو لمدير نفسه جاز الكل استحساناً وتجوز الوصية لو أوصى لوالد قاتله وإن علوا، وكذلك لو ولد قاتله وإن سفل ولمكاتب هؤلاء وعبيدهم ومديرهم كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا أوصى لمملوك رجل أن يتفق عليه كل شهر عشرة قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: تكون الوصية للعبد ويدور معه حيثما دار ببيع أو عتق وإن صالح مولاه

عن ذلك وأجاز العبد جاز وإن عتق العبد ثم أجاز فأجازته باطلة ولو أوصى لفرس فلان ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلو نفق أو باعه بطلت الوصية كذا في الظهيرية، ويجوز أن يوصي المسلم للذمي وبالعكس كذا في الكافي، ولا تصح الوصية لحربي غير مستامن من ذمي كذا في البدائع، ولو أوصى مسلم لحربي والحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وإن أجازت الورثة فإن خرج الحربي الموصى له إلى دار الإسلام بأمان وأراد أخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وإن أجازت الورثة هذا إذا كان الموصى في دار الإسلام والموصى له حربي في دار الحرب، وأما إذا كان الموصى في دار الحرب أيضاً فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه كذا في المحيط، وإذا أوصى للحربي المستامن في دار الإسلام ذكر أن الوصية تجوز من الثلث من غير إجازة الورثة وفيما زاد على الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة وكذا لو وهب له أو تصدق عليه بصدقة التطوع هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في التارخانية، ولا تجوز وصية المسلم للفرزدق كذا في فتاوى قاضيه خان، ومن أوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية إلا أن يبرئه العرماء كذا في الهداية، ولا تصح الوصية إلا ممن يصح تبرعه فلا تصح من المجنون والمكاتب والمأذون وكذا لو أوصى المجنون ثم مات بعد الإفاقة لعدم الأهلية حالة المباشرة كذا في الاختيار شرح المختار، ولا تصح وصية المكاتب وإن ترك وفاء كذا في الهداية، وصية المكاتب ثلاثة أقسام قسم باطل بالإجماع وهو الوصية بعين من أعيان ماله وقسم يجوز بالإجماع وهو ما إذا أضاف الوصية إلى ما يملكه بعد العتق بأن قال: إذا عتقت فثلث مالي وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت بأداء بدل الكتابة أو غيره ثم مات كان للموصى له ثلث ماله وقسم مختلف فيه وهو ما إذا قال: أوصيت بثلث مالي لفلان ثم عتق فالوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة كذا في التبيين، ولا تجوز وصية الصبي عندنا إذا لم يكن مرافقاً وكذا إذا كان مرافقاً كذا في فتاوى قاضيه خان، وسواء كان الصبي مأذوناً في التجارة أو محجوراً كذا في البدائع، سواء مات قبل الإدراك أو بعد الإدراك كذا في الكافي، وكذا لو قال: إن أدركت فثلثي لفلان وصية لا تصح لعدم الأهلية فلا يمكن تنجيها ولا تعليقاً، وأما العبد والمكاتب إذا أضافها إلى ما بعد عتقهما تصح كذا في الاختيار شرح المختار، ولا تصح وصية الهازل والمكره والخاطيء كذا في البدائع، وصية الحر العاقل رجلاً كان أو امرأة جائزة ولا تجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياساً وتجوز استحساناً ووصية ابن السبيل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو أوصى الصبي أو المكاتب ثم بلغ أو أعتق وأجاز تصح بطريق الابتداء وتجوز الوصية للحمل وبالحمل إن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية ومن أوصى بامة إلا حملها صحت الوصية والاستثناء كذا في الكافي، وإذا أوصى الرجل لما في بطن امرأة ثم وضعت بعد موته وبعد الوصية بشهر ولداً ميتاً فلا وصية له وإن ولدت حياً ثم مات فالوصية جائزة من الثلث وتكون ميراثاً بين ورثته وإن ولدت اثنين أحدهما حي والآخر ميت فالوصية للحي منهما، وإن ولدتهما حيين ثم مات أحدهما فإن الوصية لهما نصفان وحصة الذي مات منهما ميراث لورثته كما في الميراث وإذا أوصى فقال: إن كان في بطن فلانة جارية فلها وصية بألف درهم وإن كان في بطنها غلام فله وصية ألفي درهم فولدت جارية لستة أشهر إلا يوماً

وولدت غلاماً بعد ذلك بيومين أو ثلاثة فالوصية بهما جميعاً من الثلث فرق بين هذا وبين ما إذا قال: إن كان الذي في بطنك غلاماً فله الغان وإن كان جارية فلها الف فولدت غلاماً وجارية في بطن واحد لأقل من ستة أشهر من يوم يموت لم يكن لواحد منهما شيء من الوصية ثم في المسألة الأولى إذا ولدت غلامين وجاريتين لأقل من ستة أشهر فالورثة يعطون أي الغلامين وأية الجاريتين شأؤا كذا في المحبط، ويصح للموصي الرجوع عن الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحاً وقد يشهد دلالة فلاول بأن يقول: رجعت أو نحوه والثاني بأن يفعل فعلاً يدل على الرجوع ثم كل فعل لو فعله الإنسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فإذا فعله الموصي كان رجوعاً وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليمه إلا بها فهو رجوع إذا فعله وكذا كل تصرف أوجب زوال ملك الموصي فهو رجوع إذا ثبت هذا فنقول: إذا أوصى بثوب ثم قطعه وخاطه أو بقطن فغزله أو بغزل فنسجه أو بحديد فأتخذه إثناء فهو رجوع ولو أوصى بسويق فلتنه بسمن أو بدار فبنى فيها أو بقطن فحشابه أو ببطانة فبطن بها قباء أو بظهارة فظهر بها ثوباً بطلت الوصية كذا في الكافي، والوصية على أربعة أوجه في وجه يحتمل الفسخ من جهة القول والفعل جميعاً وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي وجه لا يحتمله بهما جميعاً، أما الأول فهو الوصية بالعين لرجل فسحها من جهة القول أن يقول: فسخت الوصية أو رجعت ومن جهة الفعل أن يبيعه أو يعتقه أو يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه والذي لا يمكن الفسخ بهما هو التدبير المطلق والذي يجوز بالقول دون الفعل الوصية بثلاث ماله أو يبرعه أو يرجع عنه بجوز ولو أخرجه عن ملكه لا تبطل الوصية وتنفذ من ثلث الباقي والذي يجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير المقيد لو رجع بالفعل يصح بأن يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزانة المفتين، وإذا أوصى بشئ فضة ثم صاغ منه قلماً أو خاتماً أو ما أشبه ذلك كان رجوعاً وهذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ظاهر فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا يكون رجوعاً وهو الصحيح كذا في المغيط، ولو باع العين الموصى بها ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها بطلت الوصية وذبح الشاة الموصى بها رجوع وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعاً ومن جحد الوصية لم يكن جحوده رجوعاً كذا ذكر في الجامع الكبير وذكر في المبسوط أنه رجوع قيل: ما ذكر في الجامع محمول على أن الجحود كان عند غيبة الموصى له وهذا لا يكون رجوعاً على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على أن الجحود كان عند حضرة الموصى له وعند حضرته يكون رجوعاً وقيل: في المسألة روايتان وقيل: ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في المبسوط قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الأصح، ولو قال: كل وصية أوصيت بها لفلان فهي حرام أو ربا لم يكون رجوعاً بخلاف ما لو قال: فهي باطلة كذا في الكافي، ولو أوصى لرجل بشيء فقبل له: إنك تبرأ فآخر الوصية فقال: أخرتها لا يكون رجوعاً ولو قيل له: أتركها، فقال: تركتها، كان رجوعاً كذا في خزانة المفتين، ولو قال العبد: الذي أوصيت به لفلان فهو لفلان فهو رجوع وكذا لو قال: فهو لفلان وأرثي فهو رجوع عن الوصية الأولى وتكون وصية للوارث ثم الورثة بالخيار إن شأؤوا أجازوا وإن شأؤوا ردوا، ولو كان فلان

الآخر مبنياً حين أوصى فالوصية الأولى عنى حالها، ولو كان فلان حين قال: ذلك حياً ثم مات قبل موت الموصي فهو لورثة الموصي لبطلان الوصيتين كذا في الكافي، ولو أوصى بعينه ثم رهنه يكون رجوعاً، ولو أجره أو كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعاً، ولو كان أوصى بحديدة ثم اتخذها سيفاً أو درعاً كان رجوعاً، ولو أوصى بعينه لفلان ثم كاتبه أو دبره أو أخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعاً حتى لو عاد إلى ملكه لا يكون وصية كذا في خزائن المفتين، ولو قال: العبد الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفين وكذا لو قال: وقد أوصيت بنصفه لفلان كان العبد بينهما ولو أوصى بثلاثة لفلان ثم قال: الثلث الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت بنصفه لفلان آخر أو قال: فقد أوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعاً بنصفه عن الأول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال: الثلث الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت بنصفه لفلان آخر كان للآخر ثلث الثلث، ولو أوصى بشيء لرجل ثم قال: ما أوصيت به لفلان فقد أوصيت بنصفه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعاً عن نصفه، ولو أوصى للإنسان بجارية ثم استولدها يكون رجوعاً وكذا لو أوصى بحنطة فطحنها أو أوصى بدقيق فخبزه يكون رجوعاً، ولو قبل لرجل أوصيت بعدك فلان لفلان فقال: لا بل أوصيت له بامتي ثلاثة يكون رجوعاً عن الوصية بالعدد، ولو أوصى بدر فخصصها أو هدمها لا يكون رجوعاً وإن صبتها يكون رجوعاً إذا كان كثيراً ولو أوصى بأرض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعاً وإن غرس الكرم أو الشجرة كان رجوعاً كذا في فتاوى قاضيهان، وإن أوصى بما في نخيله من الكفري فصار بسراً قبل موت الموصي أو أوصى بالبسر فصار رطباً قبل موته أو أوصى بعنب فصار زبيباً أو بسنبل فصار برّاً أو بنفضة فصارت خائفاً أو ببيضة فصارت فرحاً قبل موته بطلت الوصية لأنه صار شيئاً آخر، وإن تغير بعد موته نفذت الوصية، ولو أوصى ببسر فصار بعضه رطباً بطلت الوصية فيما صار رطباً وبقيت فيما كان بسراً اعتباراً للبعث بالكل، ولو أوصى برطب فصار قرماً قبل موته أو بحمل فصار كيساً لا تبطل الوصية استحصاناً كذا في الكافي، ولو أوصى بألف درهم من مال رجل أو بعده أو بثوبه فأحاز ذلك الرجل قبل موته أو بعد موته فله أن يرجع عنه ما لم يدفعه إلى الموصي له فإذا دفعه إليه جاز لأن وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كانه وهب مال غيره فلا يصح إلا بالنسليم والقبض كذا في التيسود والله أعلم.

الباب الثاني في بيان الألفاظ التي تكون وصية

والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز

رجل قال لغيره: أنت وكيلي بعد موتي يكون وصياً ولو قال: أنت وصي في حياتي يكون وكيلاً كذا في الظهيرية، ولو قال لرجل: لك ثمن مائة درهم على أن تكون وصي الشرط باطل والمائة وصية له جائزة وهو وصي على المختار كذا في خزائن المفتين، روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل: أشهدوا بي قد أوصيت لفلان بألف درهم وأوصيت أن لفلان في مالي ألف درهم فالألف الأولى وصية والآخرى إقرار وفي الأصل إذا قال: في وصية ثلث

داري لفلان فإني أجزئ ذلك يكون وصية، ولو قال: لفلان سدس في داري فإنه يكون إقراراً وعلى هذا إذا قال لفلان: ألف درهم من مالي كان وصية استحساناً إذا كان في ذكر وصية وإذا قال: في مالي كان إقراراً وإذا قال: عبدي هذا لفلان وداري هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية ولا قال: بعد موتي كان هبة قياساً واستحساناً فإن قبضها في حال حياته صح وإن لم يقبضها حتى مات فهو باطل وإن ذكرها في خلال الوصية ذكر الشيخ الإمام العالم الزاهد أحمد الطواويسي رحمه الله تعالى في شرح وصايا الأصل القياس أن يكون هذا وصية وفي الاستحسان لا يكون وصية كذا في المحيط، رجل قال لآخر في مرضه بالفارسية: تيماردا وفرزندان مرايس من^(١) فقد جعله وصياً في تركته، وكذا لو قال: تعهدهم وقم بأمرهم وما يجري مجراه ولو قال المريض لرجل: غم كار من آن فرزندان من بعداز وفات من بخور^(٢) أو قال: فرزندان مراصابع عمان، قال: يصير وصياً كذا في الظهيرية، قال لآخيه: استاجر فلاناً حتى ينفذ وصيتي صار الأخ وصياً إذا قبل كذا في خزائن المفتين، وإذا قال: أوصيت أن يوهب لفلان ثلث داري بعد موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياة الموصي ولو قال: ثلثي لفلان أو قال: سدسي لفلان أو قال: ربعي لفلان ثم مات قبل أن يقبض فالقياس أن يكون هذا باطلاً وفي الاستحسان يكون وصية جائزة وتاويله إذا قال: ذلك في خلال الوصايا روى محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، مريض قال لرجل: اقض ديوني صار وصياً كذا في خزائن المفتين، رجل قال في مرضه أو في صحته: إن حدث لي حدث فلفلان كذا فهذا وصية والحديث عندنا الموت وكذلك لو قال لفلان: ألف درهم من ثلثي فهذا وصية وإن لم يذكر فيها الموت، ولو قال: لفلان ألف درهم من مالي أو قال: من نصف مالي أو قال: من ربع مالي فهو باطل إلا أن يكون عند ذكر الوصية فيكون وصية كذا في المحيط، ولو أوصى رجل أن ما وجد مكتوباً من وصية والدي ولم أكن نفذتها فنفذهها أو أقر بذلك على نفسه إقراراً في مرضه قالوا: هذا وصية إن صدقه الورثة صح تصديفهم وإن كذبوه كان ذلك من الثلث كذا في الظهيرية، ولو أن مريضاً قال: أخرجوا ألفاً من مالي وأخرجوا ألف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكر: إن قال ذلك في الوصية جاز ويصرف إلى الفقراء، ولو قيل لمريض أوصي بشيء قال: ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه أبو بكر: إن كان هذا على أثر السؤال يصرف ثلث ماله إلى الفقراء وعن محمد بن سلمة أنه أطلق الجواب وقال: يصرف ماله إلى الفقراء ولم يفصل تفصيلاً وعن محمد بن مقاتل رجل أوصى بأن يعطي للناس ألف درهم قال: الوصية باطلة، ولو قال: تصدقوا بألف درهم فهو جائز ويصرف إلى الفقراء مريض قال بالفارسية: صددرهم ازمن بخشش كنيد^(٣) قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: هي باطلة لأن هذا يكون للأغنياء والفقراء جميعاً، ولو قال: صددرهم ازمن روان كنيد، قال: كانت الوصية جائزة لأن هذا اللفظ يراد به القرية، وقال القاضي الإمام أبو الحسن علي بن الحسين السفدي رحمه الله تعالى: روان كنيد، ليس من لساننا فلا أعرف هذا كذا في

(١) قم بمصالح أولادي بعدي. (٢) اهتم بأمر أولادي من بعد وفاتي، أو قال: لا تترك أولادي ضالعين. (٣) أعطوا عني مائة درهم.

فتاوى قاضبخان، رجل قال: إن مت في سفرى هذا فلقلان على ألف درهم دين فإنها وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى بأن يحمل بعد موته إلى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى هناك رباطاً من ثلث ماله فمات ولم يحمل إلى ذلك الموضع قال أبو القاسم: وصيته بالزيادة جائزة ووصيته بالحمل باطلة ولو حمل الوصي بنفسه ما انفق في الحمل إذا حمل الوصي عبير إذن الورثة، وإن حمل بأذن الورثة لا يضمن وما يلحق في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر: لا بأس به وهو كزيادة في الكفن وبعضهم تكبروا ذلك، ولو أوصى بعمارة قبره للتزيين فهي باطلة، ولو أوصى باتخاذ الطعام للماتم بعد وفاته ويطعم للذين يحضرون التهيئة قال الفقيه أبو جعفر: يجوز ذلك من الثلث ويحل للذين يطول مقامهم عنده وينادي بجي من مكان بعيد يستوي فيه الأغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فإن فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصي وإن كان قليلاً لا يضمن وعن الشيخ الإمام أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتخذ طعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قالوا: الوصية باطلة وعن أبي القاسم في حمل الطعام إلى أهل المصيبة والأكل عندهم قال: حمل الطعام في الابتداء غير مكروه لأشغال أهل المصيبة بتجهيز الميت ونحوه فأما حمل الطعام في اليوم الثالث فلا يستحب لأن في اليوم الثالث تجتمع النشأت فإطعامه في ذلك اليوم يكون رعاية على المعصية كذا في فتاوى قاضبخان، في واقعات الناطقي إذا أوصى بأن يكفن دينار أو عشرة آلاف درهم فإنه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقتير ولا تضيق وقال في موضع آخر: يكفن بكفن المثل وكفن المثل أن ينظر إلى ثيابه حال حياته لخروج الجمعة والعديد أو الوليمة كد في التتارخانية، امرأة أوصت إلى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي عليه قال: أمرها ونهيها في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسي، أوصى بأن يدفن في داره فوصيته باطلة إلا أن يوصي أن يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة، ولو أوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين، ولو أوصى بأن يصلي عليه فلان فقد ذكر في العيون أن الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى بثلث ماله في أكفان موتى المسلمين أو في حفر مقابر المسلمين أو في سقاية للمسلمين قال: هذا باطل ولو أوصى بثلثه في أكفان فقراء المسلمين أو حفر مقابرهم فهذا جائز، ولو أوصى بأن يتخذ داره مقبرة لمات وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضلي لو أوصى الرجل بأن يجعل داره خاناً ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما إذا أوصى بأن يتخذ سقاية ليس للوارث أن يشرب منها كذا في التتارخانية، إذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشتراه ويغل ويقبده رجحه فهذه وصية بما ليس بمشروع فبطلت ويكف كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس وإذا أوصى بأن يصين قبره أو يوضع على قبره فبالوصية باطلة إلا أن يكون في موضع يحتاج إلى التطين الخوف سبع أو نحوه، سئل أبو القاسم عن من دفع إلى ابنته خمسين درهماً في مرضه وقال: إن مت أنا فاعمرى قبري وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة ونصدتني بها قال: الخمسة لها لا تجوز وينظر إلى القبر الذي أمر بعمارة فإن كان يحتاج إلى العمارة للتحصين لا للزينة عمرت بقدر ذلك والباقي تنصديق به على الفقراء وإن كان أمر بعمارة

فضلت على الحاجة التي لا بد منها فوصيته باطلة، وإذا أوصى أن يدفع إلى إنسان كذا في ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة وقيل: إذا كان القارئ معيناً ينبغي أن تجوز الوصية له على وجه الصلة دون الاجر، وقيل: لا تجوز، وإن كان القارئ معيناً وهكذا قال أبو نصر وسئل أبو القاسم عمن أوصى أن يحفر عشرة قبور قال: إن عين مقبرة ليدفن فيها الموتى فالوصية جائزة وإن كانت الوصية بالحفر لدفن أبناء السبيل والفقراء من غير أن يبين موضعاً فالوصية باطلة وفي الوقعات عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى أن يحفر مائة قبر استحسن ذلك في محلته ويكون على الكبير والصغير وبعض مشايخنا اختاروا للفتوى أنه إذا لم يعين المقبرة لا يجوز وإذا أوصى أن يدفن كتبه لم يجز أن تدفن إلا أن يكون فيها شيء لا يفهمه أحد أو يكون فيها فساد فينبغي أن يدفن كذا في المحيط، ولو أوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك قالوا: وهذا دليل على أنه يجوز أن ينفق من وقف المسجد على قتاديله وسراجيه، وإن يشتري الزيت والنفط للتقاديل في رمضان ولو أوصى بعبده يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الموصي، ولو أوصى بأن يغزى عنه في سبيل الله فإنه يعطى نفقة الغزو رجلاً ينفقها على نفسه في ذهابه ورجوعه وحال مقامه في الغزو ولا ينفق منه شيئاً على أهله فإن فضل شيء رد ذلك على الورثة وينبغي أن يغزى عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالخرج فإن كان الذي يغزو عنه غنياً جاز ويجوز للموصي أن يغزو عنه، وكذلك لابن الموصي ويجوز للمسلم أن يوصي لفقراء النصارى لأن الوصية لفقرائهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فإن ذلك معصية، ومن أعان على بنائها يكون آثماً، ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز ويصرف على عمارته وسراجيه، ولو أوصى بسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى يقول: يسرج فيه ولو أوصى بأن يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز إلا أن يقول: ونصدقوا بثمانه أو يقول: ببعوه نسمة ويحفظ إلى الثلث عن المشتري وكذا لو قال: ببيعوا جاريتي ممن يتخذها أم ولد أو يديرها رجل قال عند موته لقرم كانوا عنده: انظروا كل ما يجوز لي أن أوصي به فأعطوه الفقراء قال محمد رحمه الله تعالى: تجوز هذه الوصية وهو على الثلث، ولو قال: ما يجوز لي أن أوصي به جاز وهو إلى الورثة أي شيء أعطوه جاز قليلاً كان أو كثيراً بخلاف قوله كل ما يجوز لي فإن ذلك يكون على الثلث، ولو أوصى بعبده لرجل وعلى العبد دين فمات الموصي فقال غريم العبد: لا أجزى الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في دمة العبد رجل أوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها باجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاضيخان، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال: أوصيت بفرسي بغزى به عني في سبيل الله صحت الوصية وبغزى عنه يستوي فيه الغني والفقير، فإذا رجع الغازي رد الفرس على الورثة فيدفعونه أبداً بغزى عنه كذا في المحيط، ولو قال: فرسي وسلاحي في سبيل الله تعالى فهذا على التملك بملك رجلاً واحداً فقبراً وكذلك لو قال: ثلث مالي في غزو أو قال: في سبيل الله تعالى أو قال: في السبيل فهذا على تملك الفقراء وأحب إلي أن يعطوا من يغزو رجل جعل فرسه في الغزو وقال: يعطى فقيراً في سبيل الله تعالى فإذا ملكه صنع به ما شاء فإن قال: جعلته حبساً في سبيل الله تعالى قال: بحبس في

الرباط يغزو عليه فإن استغنى عنه يؤجره الإمام بقدر علفه وإن لم يستاجرهُ أحد باعه الإمام ووقف ثمنه حتى إذا احتاجوا إلى ظهر اشترى بثمنه فرساً يغزي عليه كذا في محيط المرخسي، وإذا أوصى بمصاحف توقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رحمه الله تعالى: الوصية جائزة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الوصية باطلة كذا في المحيط، وإذا أوصى أن يجعل أرضه هذه مقبرة للمساكين أو أوصى أن يجعل خاناً للمارة فهي باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أوصى أن يجعل أرضه مسجداً يجوز بلا خلاف وإذا أوصى بثلث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: الوصية جائزة ويصرف إلى وجه البر ويقول محمد رحمه الله تعالى: يفتى ويصرف إلى الفقراء، ولو أوصى بثلث ماله في سبيل الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: سبيل الله تعالى الغزو وقيل له والحق قال: سبيل الله الغزو، وقال محمد رحمه الله تعالى: لو أعطى حاجاً منقطعاً أجاز وأحب إلي أن يجعله في الغزو والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أوصى بثلث ماله لأعمال البر ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن كل ماليس فيه تمليك فهو من أعمال البر حتى يجوز صرفه إلى عمارة المسجد ومراحه دون تزيينه ولا يجوز الصرف إلى بناء السجن ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط، وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى بالثلث في وجه الخير يصرف إلى القنطرة أو بناء المسجد أو طلبه العلم كذا في التتارخانية، ولو أوصى بثلث ماله للرباط وفيه مقيمون إن كان هناك دلالة يعرف بها أنه أراد بهذه الوصية المقيمين صرف إليهم ولا يصرف إلى العمارة وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى: إذا أوصى بثلث ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى إذا قال: أوصيت بمائة درهم لمسجد كذا أو لقنطرة كذا نص محمد رحمه الله تعالى أنه جائز وهو لم رمتها وإصلاحها وبه أخذ ابن مقاتل وقال الحسن بن زياد: إذا لم يسم مرمّة ولا إصلاحاً فالوصية باطلة وقد روى ذلك عن غير واحد من أصحابنا وعليه الفتوى وفي العيون عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال: ثلث مالي للكعبة جاز ويعطي مساكين مكة ولو قال: لثغور فلان القياس أن يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط، والله أعلم.

الباب الثالث في الوصية بثلث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو بما زاد أو نقص فيجيزه الورثة أو لا يجيزونه أو يجيزه بعضهم

ولو أوصى لرجل بربع ماله وآخر بنصف ماله إن أجازت الورثة فنصف المال للذي أوصى له بالنصف والربع للموصى له بالربع والباقي للورثة على فرائض الله تعالى، ولو لم يجرز الورثة نصح من الثلث فيكون بينهما على سبعة أسهم أربعة للموصى له بالنصف وثلاثة للموصى له بالربع كذا في خزائن المفتين، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقسم بينهما على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع وإنما يقسم على سبعة أسهم عنده لأن من مذهبه أن الموصى له بالنصف لا يضرب إلا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا إلى حساب له ثلث وربع وذلك من

اثنى عشر الثلث من ذلك أربعة والربع من ثلاثة فنجعل وصيتهما على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال أربعة عشر وجميع المال احد وعشرون فنجعل المال كله أحداً وعشرين سبعة من ذلك للموصى لهما أربعة من ذلك للموصى له بالنصف وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة أسهم لأن الموصى له بالنصف يضرب بجميع وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهماً فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع والأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث إلا في ثلاث وصايا في الوصية بالعقود وفي الهبة وفي الدراهم المرسلة وتفسير الوصية بالعقد هو أنه إذا أوصى بعقد هذين العبدین بقيمة أحدهما ألف وبقيمة الآخر ألفان وليس له مال غير هذين العبدین فإن أجازت الورثة فإنهما يعتقان معاً وإن لم يجيزوا فإنهما يعتقان من الثلث وثلث ماله ألف فالف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الألف للذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمته ألف ويسعى في الباقي وكذلك الهبة إذا كان له عيذان قيمة أحدهما ألف ومائة بقيمة الآخر ستمائة فأوصى بأن يباع أحدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان آخر بمائة هاهنا قد حصلت الهبة لأحدهما بالألف وللآخر بخمسمائة فذلك كله وصية لأنه في حالة المرض فإن خرج ذلك من الثلث جاز وإن لم يخرج من الثلث ولا أجازت الورثة جازت محاباتها بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما على قدر وصيتهما يضرب أحدهما فيه بألف درهم والآخر بخمسمائة، وكذلك في الدراهم المرسلة كما إذا أوصى له بألف درهم وللآخر بالفين وثلث ماله ألف درهم فإن الثلث يكون بينهما أثلاثاً كل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وإنما يضرب الموصى له في جميع هذه المواضع الثلاثة بجميع وصيته لأن الوصية في مخرجها صحيحة لجواز أن يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث^(١) ولا كذلك فيما إذا أوصى له بنصف ماله ولآخر بثلث ماله أو بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي، وإن أوصى لأحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث بينهما أثلاثاً كذا في الهداية، ولو قال: ثلث مالي لفلان وفلان مائة وفلان مائة وخمسون والثلث ثلاثمائة فلكل واحد ماسمي والباقي بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي، ولو أن رجلاً أوصى بجميع ماله لرجل ولرجل آخر بثلث ماله إن لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجازوا فإن المال يقسم بينهما على طريق المنازعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فما زاد على الثلث فذلك كله يعطى للموصى له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعتهما في الثلث فيقسم بينهما نصفين وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقسم بينهما على طريق العول يضرب كل واحد منهما بجميع وصيته فالموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصى له بجميع المال يضرب بالجميع وهو ثلاثة أسهم فجعل المال بينهما على أربعة أسهم هذا إذا أجازت الورثة ولو لم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهما نصفين وإنما يقسم عند أبي حنيفة

(١) قوله ولا كذلك إلخ: لأن اللفظ في مخرجه لم يصح لأن ماله لو كثر أو خرج له مال آخر ندخل فيه تلك الوصية ولا نخرج من الثلث كذا تمام عبارة شرح الطحاوي اهـ مصححه.

رحمه الله تعالى بينهما نصفين لأن الموصى به يأكثر من الثلث لا يضرب إلا بالثلث وعندهما يضرب كل واحد بجميع وصيته فيقسم أرباعاً كذا في شرح الطحاوي، ومن أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فأنثلت بينهما كذا في الكافي، ولو قال: أوصيت بثلث مالي لفلان ولفلان خمسون ولفلان مائة وماله ثلاثمائة فأنثلت بين اللذين سمي لهما قدرًا اثلاثًا ولا شيء لآخر^(١) كذا في محيط السرخسي، واجمعوا على أن الوصايا إذا كانت لا يزيد كل واحدة منها على الثلث بأن يوصي لرجل بثلث ماله ولآخر بربع ماله ولم تجز الورثة ذلك كله أن كل واحد منهم يضرب في الثلث بجميع وصيته بالغًا ما بلغ ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط، ومن أوصى لآخر بحظ من ماله أو بشيء من ماله أو بتصيب من ماله أو ببعض من ماله فالبينان إلى الموصي مادام حيًا وإذا مات فالبينان إلى الورثة كذا في شرح الطحاوي، ولو أوصى بسهم من ماله أو بجزء من ماله قيل للورثة أعطوه ما شئتم وهذا الذي ذكرنا احتياطًا للمشايخ رحمهم الله تعالى بناء على ما عرفنا أن السهم كالجزء وأما أصل الرواية فيخلاله فذكر في المبسوط إذا أوصى بسهم لرجل من ماله فله أحسن مثل سهام الورثة إلا أن يكون أقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس فعني رواية الأصل جواز أبو حنيفة رحمه الله تعالى النقصان عن السدس ولم يجوز النقصان عن السدس وقال: يعطى للموصى له أحسن سهام الورثة إلا أن يزيد على الثلث فحينئذ له الثلث كذا في الكافي، ولو أوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا ورث له فله النصف لأن بيت المال بمنزلة الابن فصار كأن له ابنين فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى له بالثلث إلا بشيء أو إلا قبيل أو إلا يسير أو بزهاء ألف^(٢) أو بعامة هذه الألف أو بجل هذه الألف أو معظم هذه الألف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو إلى الورثة يعطون له منه ما شاءوا لأنه ليس فيه أكثر من أن تستثنى مجهول وإن جهالته ترجب جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط، وراد بهذا التخيير في حق المقدار يعطونه ما اردوا من الزيادة على النصف لا التخيير بين الإعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي، ومن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا لا يخلو إما أن يوصي بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابنته كان له ابن أو لم يكن أو أوصى له بنصيب ابن لو كان أو بمثل نصيب بنت لو كانت فمن أوصى له بنصيب ابنه أو بنته وله ابن أو بنت فإنه لا تصح الوصية، ولو أوصى ابنه أو بنته وليس له ابن وبنت فإنه تجوز الوصية، ولو أوصى بمثل نصيب ابنه أو بنته وله ابن أو بنت تجوز لأن مثل الشيء غيره لا عينه فينقرر نصيب ابن ثم يزداد عليه مثله فيعطي الموصى له وإن كان أكثر من الثلث يحتاج إلى إجازة الورثة فإن كان ثلثًا أو أقل منه فإنه يجوز من غير إجازة نحو ما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له نصف المال إن أجاز الابن وإن لم يجز الابن فالموصى له الثلث وإن كان له بنان فإنه يكون

(١) قوله فأنثلت بين اللذين سمي لهما قدرًا اثلاثًا ولا شيء لآخر في هذه العبارة نظر لأنه لم يذكر لفظ

فلان أولًا ولا مرتين ولعل فيها سقطًا فليراجع أصلها فإنه لم يفتقر لي وجهها والله أعلم بمصاحبه.

(٢) قوله أو بزهاء ألف: يضم ابراي والد أي قدر ألف ادمصحه

المال بينهم أثلاثاً ولا يحتاج إلى الإجازة، ولو أوصى بمثل نصيب ابنته وله ابنة واحدة يكون للموصى له نصف المال إن أجازت الابنة وإن لم تجز فله الثلث ولو كانت له انتان والمساالة بحالها فللموصى له ثلث المال ولو أوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أوصى له بمثل نصيب ابنة يعطى نصف المال إن أجازت الورثة ولو أوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوي، وقال محمد رحمه الله تعالى: رجل هلك وترك أمًا وابناً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهماً للموصى له خمسة أسهم وللأم سهمان وللأبن عشرة أسهم والنوجه في ذلك أن تصحح الفريضة أولاً لولا الوصية فتقول: لولا الوصية لكانت الفريضة من ستة لأم السدس سهم والباقي للأبن خمسة فإذا أوصى بنصيب بنت لو كانت يزداد على الفريضة نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على أصل الفريضة سهمان ونصف نصار ثمانية ونصفاً فوقع الكسر فوجب التضخيم فصار سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له أولاً خمسة لأن وصيته حصلت بأقل من الثلث فتكون متقدمة على الميراث بقي ثمة اثنا عشر تعطى الأم السدس وذلك سهمان يبقى ثمة عشرة فظهر أنّا أعطينا الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما أعطينا الابن فاستقام التخريج، قال: ولو ترك امرأة وابناً وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان وأجازت الورثة الوصية فالفريضة من خمسة عشر للموصى له سبعة أسهم وللأم سهم وللابن سبعة والنوجه ما ذكرنا من أن تصحح الفريضة أولاً لولا الوصية فتقول: لولا الوصية لكانت الفريضة من ثمانية للمرأة الثمن سهم وللأبن سبعة فإذا أوصى بنصيب ابن آخر لو كان يزداد على الفريضة نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط إجازة الورثة الوصية ها هنا لأن الوصية جعلت بأكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج إلى إجازة الورثة وكذلك إذا أوصى بمثل نصيب ابنة كان الجواب كما قلنا لأن مثل الشيء غيره فهذا ومالو أوصى بنصيب ابن لو كان سواء وإذا هلك الرجل وترك بنتاً وأخاً أوصى لرجل بنصيب ابن لو كان فأجازا وصيته فللموصى له ثلثا المال والثلث بين الأخ والبنت نصفان هذا إذا أجازا وإن لم يجيزا فللموصى له ثلث المال والثلثان بين الأخ والبنت نصفان ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان والمساالة بحالها فللموصى له خمسة المال إن أجازا، قال: إذا هلك رجل وترك أخاً وأختاً وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان وأجازا فللموصى له جميع المال ولا شيء للأخ والأخت ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصى له نصف المال إن أجازا والنصف الآخر يقسم بين الأخ والأخت الأثلاث: وإن لم يجيزا فللموصى له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الأخ والأخت أثلاثاً، ولو ترك بنتاً وأختاً وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فللموصى له ثلث المال أجازتا أو لم تجيزا، ولو أوصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصى له ربع المال أجازتا أو لم تجيزا، قال: وإن هلك الرجل وترك ابناً وابناً وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنة أو بمثل نصيب ابن لو كان وأجاز فللموصى له خمسة من أحد عشر وللأبن سهم وللأبن خمسة، وإن لم يجيزا فللموصى له الثلث والباقي بين الأب والأبن أسداساً فيحتاج إلى حساب له ثلث وثلثه سدس وأقل ذلك تسعة للموصى له ثلاثة وهي ثلث والباقي وذلك ستة بين الأب والأبن أسداساً وإن أجاز أحدهما دون الآخر ذكر في الكتاب أنه ينظر إلى حال

الإجازة وحال عدم الإجازة فالفریضة عند الإجازة من أحد عشر للموصى له خمسة وعند عدم الإجازة الفریضة من تسعة للموصى له ثلاثة فتضرب إحدى الفریضتين في الأخرى فيصير تسعة وتسعين فعند عدم الإجازة للموصى له الثلث ثلاثة وثلاثون وللاب سدن مابقي أحد عشر وللابن خمسة أسداس ما بقي خمسة وخمسون وعند الإجازة للموصى له خمسة من أحد عشر مضروباً في تسعة فيكون خمسة وأربعين وللاب سهم مضروباً في تسعة فيكون تسعة وللابن أيضاً خمسة مضروباً في تسعة فيكون خمسة وأربعين فصارت مابين الحاليتين في حق الموصى له اثنا عشر سهماً من ذلك من نصب الاب وذلك من تسعة إلى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة وأربعين إلى خمسة وخمسين فإن أجاز أحدهما تعمل إجازته في حقه لا في حق صاحبه فإن كان المميز هو الاب حول من نصيبه سهماً إلى الموصى له فيصير للموصى له خمسة وثلاثون، وإن كان المميز هو الابن حول من نصيب الابن عشرة إلى نصيب الموصى له فيصير للموصى له ثلاثة وأربعون، قال: وإذا هلك الرجل وترك ابنتين وأوصى لرجل بثلاث ماله وأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهما أو نصيب ابن ثالث لو كان فأجازا الوصيتين فلصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب اثلاثاً والحساب من تسعة فللموصى له بالثلث ثلاثة ويبقى ستة بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب اثلاثاً لكل ابن سهماً وللموصى له أيضاً سهماً مثل نصيب أحدهما وإن لم يجزها يقسم الثلث بين الموصى لهما نصفان ولو أجاز الابن الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كما لو لم توجد الإجازة للموصى له بالنصيب ثلث ما بقي لصحة الإجازة في حقه واحتجنا إلى حساب إذا رفعتا السدس ينقسم الباقي منه اثلاثاً وأقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلاثة ويبقى خمسة عشر تقسم بين الابنتين وبين الموصى له بالنصيب اثلاثاً لكل واحد خمسة وإن أجاز أحد الابنتين الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث ولم يجز الابن الآخر الوصيتين أصلاً فنقول: لو لم يجزها كان لصاحب المثل ثلاثة من ثمانية عشر، ولو أجازا كان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهماً من نصيب كل واحد من الابنتين سهم فإذا أجاز أحدهما صحت الإجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب المثل أربعة أسهم ولصاحب الثلث ثلاثة وللمميز خمسة وللذي لم يجز ستة كذا في المحيط، وإذا كان للرجل خمسة بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلث ما بقي من الثلث الآخر فالفریضة من أحد وخمسين سهماً لصاحب النصيب ثمانية أسهم ولصاحب ثلث ما بقي ثلاثة ولكل ابن ثمانية فتخريج المسألة على طريق الكتاب أن تأخذ من عدد البنين خمسة فتزيد على ذلك سهماً لأنه أوصى بمثل نصيب أحدهم ومثل الشيء غيره ثم تضرب ذلك في ثلاثة لأجل وصيته بثلاث مابقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي زدته بقي سبعة عشر فهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فيكون جميع المال أحداً وخمسين وإنما طرحنا هذا السهم الزائد ليعين مقدار الثلث والثلاثين ولا وصية في الثلاثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه فإذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهماً كما طرحت

في الابتداء يبقى ثمانية فهو النصيب فإذا رفعت ذلك من سبعة عشر تبقى تسعة فللموصي له
 بثلاث ما بقي ثلث ذلك ثلاثة تبقى ستة تضيقها إلى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون
 أربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فاستقام، ولو كان أوصى بمثل نصيب
 أحدهم وبربع ما بقي من الثلث لآخر فالفريضة من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر
 ولصاحب ربع ما بقي ثلاثة ولكل ابن أحد عشر ورباته على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين
 وهم خمسة فتزيد عليه سهماً بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في أربعة لمكان الوصية بربع ما
 بقي فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهماً تبقى ثلاثة وعشرون فهو الثلث والثلاثون ضعف
 ذلك فتكون الجملة تسعة وستين وهو المال والثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ
 النصيب وهو واحد وتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني عشر ثم تطرح منه واحداً يبقى
 أحد عشر فهو النصيب فإذا رفعت من ثلاثة وعشرين أحد عشر بقي اثنا عشر للموصي له بربع
 ما بقي ثلاثة يبقى تسعة بضم ذلك إلى ثلثي المال ستة وأربعين فيكون خمسة وخمسين بين
 خمسة بنين لكل ابن أحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصى له بمثل نصيب أحدهم ولآخر
 بخمس ما بقي من الثلث فالفريضة من سبعة وثمانين لصاحب النصيب أربعة عشر وللآخر ثلاثة
 ولكل ابن أربعة عشر فاما تخريجه على طريق الكتاب أن تزيد على عدد البنين واحداً للوصية
 بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة لوصيته بخمس ما بقي فيكون ثلاثين ثم
 تطرح ما زدت وهو واحد تبقى تسعة وعشرون والثلاثون ثمانية وخمسون فتكون جملة المال
 سبعة وثمانين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة
 فيكون خمسة عشر تطرح منها واحداً يبقى أربعة عشر فهو النصيب فإذا رفعت ذلك من الثلث
 تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصي له بخمس ما بقي خمس ذلك ثلاثة يبقى اثنا عشر
 تضمه إلى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل
 النصيب ولو أوصى بمثل نصيب أحدهم إلا ثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب فالفريضة من
 سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة وتخريجه على طريق الكتاب
 أن تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليها سهماً بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة
 فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهماً مثل ما زدت أولاً فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال
 والثلاثون ثمانية وثلاثون فالجملة سبعة وخمسون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد
 وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزيد عليه سهماً كما فعلته في أصل المال
 فيكون عشرة وهو النصيب الكامل إذا رفعت من تسعة عشر بقي تسعة فاسترجع بالاستثناء من
 النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك إلى تسعة فيكون اثني عشر ثم تضم ذلك إلى
 ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل وإذا
 مات الرجل وترك ابنتين وأماً وامراً وعصبة وأوصى بمثل نصيب إحدى ابنتيه وثلث ما يبقى من
 الثلث فالفريضة من ستة وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنا عشر والنصيب كامل وإذا
 المسألة أن تصح الفريضة الأولى بدون الوصية فتقول: أصل الفريضة من ستة لابنتين الثلثان
 أربعة ونلام السدس سهم وللعمرة الثمن ثلاثة أرباع سهم والباقي للعصبة فتكون القسمة من

أربعة وعشرين لمكان الكسر باعتبار نصيب المرأة إلا أن في معرفة نصيب حكم المرأة^(١) لا حاجة في ذلك فتجعل أصل الفريضة من ستة تزيد عليها مثل نصيب إحدى البنيتين وذلك سهمان لوصيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة يكون أربعة وعشرين ثم تشرح مازدت وذلك سهمان بقي اثنان وعشرون فهو الثلث والثلثان أربعة وأربعون وأقال ستة وستون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب سهمين تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تشرح منهما سهمين يبقى ستة عشر وهو النصيب إذا رفعت ذلك من الثلث اثنين وعشرين تبقى ستة للموصى له بثم ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقي أربعة تضعها إلى ثلثي المال أربعة وأربعين فيكون ثمانية وأربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلاثون لكل واحدة منهما ستة عشر مثل النصيب وللأم السدس ثمانية وللزوجة الثمن ستة وثلاثين وهو سهمان للعصبة، ولو أوصى بمثل نصيب إحدى البنيتين إلا ثلث ما يبقى من الثلث من النصيب فالعريضة من ستمائة وأربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمد رحمه الله تعالى الحساب في هذه المسألة ليخرج ميراث المرأة مستقيماً ولا حاجة لنا إلى ذلك في معرفة الوصية والمسألة تخرج من دون هذا الأصل الذي ذكرنا أن عريضة من ستة ثم تزيد بالموصى له بالنصيب مثل نصيب إحدى البنيتين سهمين فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم تزيد عنه سهمين كما هو في الأصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنين وخمسين فيكون جملة المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عنه سهمين فيكون عشرين فهو النصيب الكامل وإذا رفعت من الثلث يبقى ستة فترجع بالاستثناء مثل ثلث ما يبقى وذلك سهمان فيصير مملك من الثلث ثمانية تضعها إلى ثلث المال اثنين وخمسين فيكون ذلك ستين بين الزوجة والابنتين الثلثان أربعون لكل واحدة منهما عشرون مثل نصيب الكامل وللأم السدس عشرة وللزوجة الثمن إلا أنه ليس للبنيتين ثمن صحيح فهذا ضرب محمد رحمه الله تعالى أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستمائة وأربعة وعشرين وخرجت المسألة من ذلك ولو كان أوصى بمثل نصيب المرأة وبثلث ما بقي من الثلث فالعريضة من مائتين وأربعة وثلاثين والنصيب أربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخريج على طريق الكتاب أن تصحح لعريضة ما هنا من أربعة وعشرين لأنه أوصى بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيماً فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر وللأم السدس أربعة وللزوجة الثمن وهو ثلاثة وثلاثين وهو سهم للعصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلاثة لوصيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لوصيته بثلث ما يبقى فيكون أحدًا وثلاثين ثم تشرح مازدت وهو ثلاثة بقي ثمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون جملة المال مائتين وأربعة وثلاثين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو ثلاثة وتضربها في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم تشرح ثلاثة يبقى

(١) قوله نصيب حكم المرأة إلخ: في هذا التعبير نظر هـ

أربعة وعشرون فهو النصيب إذا رفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين تبقى أربعة وخمسون للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية عشر يبقى ستة وثلاثون تضافها إلى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فتكون جملته مائة واثنين وتسعين للمرأة ثمن ذلك وذلك أربعة وعشرون مثل ما أعطينا الموصى له بنصيبها وقسمة الباقي بين الورثة معنوم كما بينا، ولو كان لرجل خمسة بنين فأوصى لأحدهم بكمال الربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث لآخر فأجازوا فالقربضة من اثني عشر النصيب اثنان وتكملة الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد وتخريج المسألة على طريق الكتاب أن نقول: إن المال لولا الوصية بين البنين خمسة على خمسة لكل واحد منهم سهم فإذا أوصى لأحدهم بكمال الربع بنصيبه فهذه وصية منه للورثة ولا تصح إلا بإجازة الورثة فإذا أجازوا فانسبيل أن تطرح نصيب الابن الموصى له وهو سهم تبقى أربعة ثم تضرب ذلك في ثلاثة لوصيته بثلاث ما يبقى من الثلث فيكون اثني عشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة ومعرفة النصيب أن نأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحداً يبقى اثنان فهو النصيب فإذا رفعت إلى الابن الموصى له كمال الربع وهو ثلاثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان بقي واحد فعرفنا أن وصيته بتكملة الربع واحد فإذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلاثة للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان تضافهما إلى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة بنين لكل ابن سهماً مثل النصيب فإذا ضم لابن الموصى له هذين السهمين إلى السهم الذي أخذه بالوصية حصل له ثلاثة وذلك كمال ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط، ولو أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه إلا نصيب ابن آخر أو الأمثل نصيب ابن آخر أو إلا نصيب ابن آخر لو كان أو الأمثل نصيب ابن آخر لو كان وترك ابناً فللموصى له ثلث المال وللأبن الثلثان لأنك تجعل المال سهماً لأن الأب واحد وتزيد عليه سهماً لأجل الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين نحتاجنا إلى معرفة نصيب ابن آخر وإذا صار نصيبه سهمين صار نصيب الموصى له سهمين ضرورة أنه مثله فبان أن نصيب ابن آخر سهم لو كان فتطرح هذا السهم الذي جعل نصيب ابن آخر فيبقى المال ثلاثة أسهم للموصى له سهمان وللابن سهم ثم نسترجع بالاستثناء من نصيب الموصى له نصيب ابن آخر وذلك سهم فيبقى للموصى له سهم من ثلاثة أسهم وللأبن سهمان ولو أوصى بمثل نصيبه إلا نصيب ابن ثالث لو كان والمسألة بحالها فللموصى له خمسة المال إن أجازت الورثة وإلا فله الثلث وبيانه أنك تجعل المال سهماً لأن الأب واحد وتزيد عليه لأجل الوصية سهماً ثم تجعل نصيب الابن ثلاثة لحتاجنا إلى معرفة نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصى له ثلاثة أنصباء لأنه مثله ثم تطرح من نصيب الابن سهماً بقي المال خمسة ثم نسترد من نصيب الموصى له ثلاثة أسهم ونضمه إلى باقي يد الابن فيبقى في يده سهمان وهو خمسة المال وللأبن ثلاثة أسهم، ولو ترك ثلاثة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه إلا نصيب أحدهم أو إلا مثل نصيب أحدهم فللموصى له خمسة وللبنين ثلاثة أسهم لأن البنين ثلاثة وتزيد عليها ثلاثة لأنه أوصى بمثل نصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللموصى له ثلاثة أسهم ثم اطرح نصيب أحدهم وهو سهم فصار المال خمسة أسهم للموصى له ثلاثة وللورثة

سهمان ثم استثنى من نصيب الموصى له سهماً فصار للورثة ثلاثة أسهم وللموصى له خمساً
وإن ترك ابنتين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما إلا نصيب ابن ثالث أو إلا مثل نصيب ابن
ثالث فللموصى له سهم من سبعة ولكل ابن ثلاثة لأنك تأخذ نصيب الابنتين سهمين وتزيد
عليه سهماً للوصية فصار المال ثلاثة أسهم سهم للموصى له وسهمان لابنتين ثم أقسم نصيب
الابنتين ثلاثة لتبين نصيب الابن الثالث وقسمة الاثنين على ثلاثة لا تستقيم فاضرب اثنين في
ثلاثة فصار ستة واضرب نصيب الموصى له وهو واحد أيضاً في ثلاثة فصار الكل تسعة ثم استرجع
نصيب الثالث وهو سهمان من ستة فيبقى المال سبعة للموصى له ثلاثة وللورثة أربعة ثم استرجع
من الموصى له سهمين نصيب ابن ثالث فصار لابنتين ستة وللموصى له سهم، ولو ترك ابناً
وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه إلا مثل نصيب ابنه صحت الوصية وبطل الاستثناء وإذا صحت
الوصية فللموصى له نصف المال وهو مثل نصيب الابن إن أجاز الوارث، وإن لم يجز فله الثلث،
وإن ترك ابناً وأوصى لرجل ينصف ماله إلا مثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح
الاستثناء، وإن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه إلا نصف ماله وترك ابناً واحداً صحا وللموصى له
ربع المال لأن المال سهم إذ الابن واحد فزد عليه سهماً لأجل الوصية بالمثل وأجعل كل سهم
سهمين لحاجتنا إلى معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فأعط للموصى له ثلاثة لأنه لما
استثنى من النصيب نصف المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال
وهو اثنان فيصير في يد الابن ثلاثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وإن ترك أربعة بنين وأوصى
لرجل بنصف ماله إلا نصيب أحد البنين للموصى له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وإن
ترك ابنتين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما إلا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث ما يبقى
من الثلث بعد الوصية الأولى فللأول سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر
ولكل واحد من الابنتين ستة لأنك تأخذ مخرج الوصية الأولى سهمين لابنتين ثم تزيد عليه سهماً
للموصى له فصار ثلاثة ثم تضرب نصيب الابنتين في ثلاثة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن ثالث
فصار ستة وصار نصيب الموصى له ثلاثة فتخرج من نصيب الابنتين سهمين وهو نصيب ابن
ثالث فصار معنا أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلاثة فصار المال
سبعة ثم تضعف الفريضة الأولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر وتزيد عليه واحداً للوصية الثانية
فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلاثة فصار ستة وإن قال: إلا نصيب ابن رابع والمسألة
بحالها فللأول أربعة من أحد وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن ثمانية لأنك تأخذ ماخذ الوصية
الأولى وذلك سهمان لابنتين ثم تزيد واحداً للوصية ثم تضرب نصيب الابنتين في أربعة لحاجتنا
إلى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصى له أربعة فطرحنا من نصيب الابنتين
نصيب ابن رابع وذلك اثنان ليتمكننا استرجاعه من النصيب فعاد المال إلى عشرة والنصيب
أربعة والمسترجع سهمان فإذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الأولى فصارت عشرين ثم
زد واحداً فصار أحدًا وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وإن قال: إلا
نصيب ابن خامس والمسألة بحالها فللأول ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن عشرة
لأنك تضرب نصيب الابنتين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصى له

خمسمة وتطرح من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد المال إلى ثلاثة عشر النصيب خمسمة والمسترجع سهمان فإذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف القربضة الأولى فصار ستة وعشرين فرداً واحداً فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة والوصية ستة ويخرج على هذا إلا نصيب ابن سادس أو سابع أو ثامن أو تاسع أو عاشر وإن ترك ابناً وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه إلا نصيب ابن آخر وإلا ثلث ما يبقى من الثلث أو ربع ما يبقى من الثلث فالاستثناء الثاني باطل لأنه بعد الوصية الأولى لا يبقى من الثلث شيء فكيف يصح الاستثناء بمثل ثلث ما بقي وكذا لو كان مكان الاستثناء الثاني وصية بثلاث ما يبقى من الثلث أو برقع ما يبقى من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما ذكرنا وإن ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما إلا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلاث ما بقي من الثلث بعد الوصية الأولى أو إلا ثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الحاصلة صحا وكذا لو قال: بعد النصيب أو استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتفرقات، ومن قال: سدس مالي لفلان ثم قال في ذلك فجلس أو في مجلس آخر: له ثلث مالي وأجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل السدس فيه كذا في الهداية، ومن أوصى بثلاث دراهم أو بثلاث غنمه فهنت ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله كل ما بقي، ولو أوصى بثلاث ثلاثة من رقيقه فمات اثنان لم يكن له إلا ثلث الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له كل هذا العبد ولو أوصى بثلاث ثيابه وهلك ثلثاها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق إلا ثلث ما بقي من الثياب قالوا: هذا إذا كانت الثياب من اجناس مختلفة فإن كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا المكبل والموزون بمنزلتها والدور المختلفة كالثياب المختلفة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي، ومن أوصى بألف درهم فله مال عین ودين فإن خرجت الألف من ثلث العين دفع إلى الموصى له وإن لم يخرج دفع إليه ثلث العين وكذا خرج شيء من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الألف كذا في الهداية، ومن أوصى بثلاث مائة لزيد وبكر وبكر ميت وهو يعلم أو لا يعلم أو لزيد وبكر إن كان حياً وهو ميت أو له ولحق كان في هذا المييت وليس فيه أحد أو له ولعقبه أو له ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصي أو له ولفقراء ولده أو لمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موته فزيد كنه في هذه الصور لأن المندوم أو المييت لا يصلح مستحقاً فلم تثبت المراجعة لزيد وصار كما لو أوصى لزيد وجدار وكذا العقب لأن العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوماً في الحال، ولو قال: ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت أو زيد وبكر إن مات وهو حي أو فقير فمات وهو ميت أو غني أو له وبكر إن كان في المييت ولم يكن فيه أو له ولولد بكر فحدث له أو كان فمات فحدث غيره أو له ولولد فلان إن افتقروا فلم يفتقروا حتى مات الموصي أو له ولوارثه أو لأبي زيد وله ابن واحد ففي هذه الصور له نصف الثلث، ولو قال: ثلث مالي بين بني زيد وبني بكر وليس لأحدهما بنون فكل الثلث لبني الآخر كذا في الكافي، ولو أوصى بثلاث مائة لزيد ولعمرو أو قال: بين زيد وعمرو ولم مات الموصي ثم مات أحدهما فنصف الثلث للباقين ونصفه لورثة الموصي له المييت وكذلك إن مات أحدهما بعد موت الموصي قبل القبول ثم قبل الحي يمكن أن يكون الموصي به،

ولو مات أحدهما قبل موت الموصي رجع نصيبه إلى الموصي كذا في محيط السرخسي، ولو قال: ثلث مالي لفلان ولمن افتقر من ولد عبد الله فمات الموصي وولد عبد الله كلهم أغنياء فلفلان جميع الثلث، ولو افتقر بعض ولده ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين من افتقر من ولد عبد الله على عدد رؤوسهم ولو أن ولد عبد الله لم يزلوا فقراء منذ ولدوا حتى مات الموصي فظاهر ما ذكرنا من اللفظ في الكتاب يدل على أنه لا يكون له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لفلان، ولو مات أولاد عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولد له أولاد واستفتوا ثم افتقروا قبل موت الموصي قسم الثلث بينهم وبين فلان على عدد رؤوسهم وكذلك إذا قال: ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله فمات ولد عبد الله وولد له غيره قبل موت الموصي فالثلث بين فلان وبين ولد عبد الله، ولو قال: ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله هؤلاء إن افتقروا فلم يفتقروا حتى مات الموصي كان لفلان حصته من الثلث على اعتبار عدد الرؤوس كذا في المحيط، امرأة ماتت عن زوج وأوصت بنصف مالها لأجنبي جار وللزوج الثلث وللموصى له النصف يبقى سدس لبيت المال لأن وصية الأجنبي بقدر الثلث مقدمة على الإرث فبقي تركتها ثلثا المال فللزوج نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي ثلث آخر وليس له مستحق لميراث فتقد فيه باقي الوصية وذلك السدس فوصل إلى الموصى له نصف المال وبقي سدس لا وصية ولا وارث فيه فيصرف إلى بيت المال، وكذلك لو مات الرجل عن امرأته وأوصى بماله كله لأجنبي ولم تخر المرأة فللمرأة السدس وخمسة أسداسه للموصى له لأن الثلث صار مستحقاً بالوصية بقيت الشركة في ثلثي المال فللمرأة ربع ذلك والباقي للموصى له لأن الوصية مقدمة على بيت المال كذا في محيط السرخسي، وفي الأصل إذا أوصى بثلث المال لبني فلان وليس لفلان ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الموصي كان الثلث للذين حدثوا من بنيه هذا إذا كان أوصى لبني فلان وليس لفلان بنون يوم الوصية، وأما إذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسلمهم بأسمائهم أحمد وزيد وبكر ولم يشر إليهم بأن لم يقل هؤلاء فالوصية لبنيهم الموجودين يوم موت الموصي حتى لو مات هؤلاء الموجودون بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبفوا أحياء إلى أن مات الموصي كان لهم ثلث المال، وإن سماهم بأسمائهم وأشار إليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية، وإذا سماهم وأشار إليهم فالموصى له معين فتعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية كذا في المحيط، ولو قال: ثلث مالي لعبد الله وزيد وعمر ولعمر ومنه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وإن كان الثلث مائة وخمسين فللعمر ومائة وما بقي لزيد وعبد الله نصفان كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى بثلث مائه لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية أو قبلها بعد أن لم يكن الموصى به عيناً أو نوعاً معيناً، وأما إذا أوصى بعين أو بنوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنماً أخرى أو عيناً أخرى بعد ذلك لا يتعلق حق الموصى له به، ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات فالصحيح أن الوصية نصح، ولو قال: له شاة من مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة، ولو أوصى بشاة ولم يضيفها إلى مالي ولا غنم له قبل: لا يصح وقيل: يصح، ولو قال: شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال

كالبقر والبعير ونحوهما كذا في التبيين، ومن أوصى إليه بأن يتصدق بثلاث ماله فقص رجل المال من الوصي فاستهلكه وأراد الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة والغاصب مقره أجزته كذا في محيط السرخسي، ولو قال: أوصيت لك بشاة من مالي فإنه لا تتعلق الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وإنما تتعلق الوصية بالشاة التي تكون في يوم الموت ثم إذا صحت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية إلى شاة تكون في ماله يوم الموت إذا مات الموصي بعد ذلك وترك مالا إن كان في ماله شاة فالورثة بالخيار إن شاؤوا دفعوا الشاة إليه وإن شاؤوا دفعوا قيمة الشاة ثم لم يذكر في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة الأخرى أو الوسط أو الأعلى أو قيمة أي شاة يؤدي، وروى الحسن بن زياد عن أصحابنا رحمهم الله تعالى: أن الورثة بالخيار إن شاؤوا أعطوا شاة وسطاً وإن شاؤوا أعطوا قيمة شاة وسط كذا في المحيط، رجل قال: برزوني الأشقر وصية لفلان فهذا على ما يملك لا على ما يستفيد وكذا في قوله عبدي الأعمى أو السندي أو الحبيشي لفلان، ولو قال: عبيدي لفلان أو براديني لفلان ولم يصف إلى شيء ولم يسمهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت رجل قال: هذه البقرة لفلان قال أبو نصر رحمه الله تعالى: ليس للورثة أن يعطوه قيمتها، ولو قال: هي للمساكين جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها وبه أخذ النقيض أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضخان، ومن أوصى بثلاث ماله لامهات أولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين فلهن ثلاثة من خمسة أسهم وسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، ولو أوصى بثلاثة لفلان وللمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الهداية، ولو أوصى بثلاثة للمساكين له صرفه إلى مسكين واحد عندهما وعند لا يصرف إلا إلى مسكينين ومن أوصى بثلاث ماله لرجل فقال لآخر: أشركتك وأدخلتك معه فأنشئت لهما وإن أوصى بمائة لرجل ولآخر بمائة ثم قال لآخر: أشركتك معهما فله ثلاث كل مائة، ولو أوصى لرجل بأربعمائة ولآخر بمائتين ثم قال لآخر: أشركتك معهما له نصف ما لكل ومن حضره الموت فقال لورثته لفلان: علي دين فصدقوه فيما قال: ثم مات فإنه يصدق إلى الثلث أي إذا ادعى الدين أكثر من الثلث وكذبت الورثة وهذا استحسان فإن أوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث لأصحاب الوصايا والثلثان للورثة كذا في الكافي، وإذا عزل يقال لأصحاب الوصايا شفتهم صدقوه فيما شئتم ويقال للورثة: صدقوه فيما شئتم فإذا أقر كل فريق بشيء ظهر أن في التركة ديناً شائعاً في النصيبين فيؤخذ أصحاب الثلث بثلاث ما أقروا والورثة بشئتي ما أقروا ينفذ إقرار كل فريق في قدر حقه وعلى كل فريق منهما اليمين على العلم إن ادعى المقر له زيادة على ذلك كذا في الهداية، إذا أوصى لأجنبي ووارثه كان للأجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية لنوارث وعلى هذا إذا أوصى لنقائل وللأجنبي وهذا بخلاف ما إذا أقر يعين أو دين لوارثه وللأجنبي حيث لا يصح للأجنبي أيضاً كذا في التبيين، قال الإمام الترمذاني رحمه الله تعالى: هذا ما ذكره حكم البطلان في الإقرار فيما إذا نصادفاً، فأما إذا أنكر الأجنبي شركة الوارث أو الوارث أنكر شركة الأجنبي فالإقرار باطل أيضاً، وقال محمد رحمه الله تعالى: يصح في حصص الأجنبي كذا في النهاية، ولو أوصى له بدابة أو ثوب فإن للورثة أن يعطوه أي دابة

وأَيُّ ثوب شأؤوا كذا في المحيط، من كان له ثلاثة أثواب جيد ووسط ورديء فأوصى بكل واحد لرجل فصاع ثوب ولا يدري أيها هو والورثة يجحدون ذلك فالوصية باطلة ومعنى جحدوهم أن يقول الوارث: لكل واحد بعينه الثوب الذي هو حقك^(١) قد هلك فكان المستحق مجهولاً وجهالته تمنع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطل إلا أن يسلم الورثة الثوبين الباقيين فإن سلموا زال المانع وهو الجحد فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب الأجود ولصاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الأدون ولصاحب الرديء ثلثا الثوب الأدون كذا في خزائن المفتين، إذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فأوصى أحدهما ببيت بعينه لرجل فإن الدار تقسم فإن وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى نصفه للموصى له وإن وقع في نصيب الآخر فللموصى له مثل ذرع البيت وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: مثل ذرع نصف البيت، وإذا أوصى رجل لرجل بألف درهم بعينها من مال غيره فأجاز صاحب المال بعد موت الموصى ودفعه إليه جاز وله الامتناع من التسليم بعد الإجازة بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث أو للقاتل أو للوارث فأجازتها الورثة حيث لا يكون لهم أن يمتنعوا كذا في التبيين، إذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان وشهدت الشهود أن أباه أوصى بالثلث لآخر فإنه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي أقر له الوارث قال: ولو أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك: بل أوصى به لفلان أو قال: أوصى به لفلان لا بل لفلان فهو للأول في الوجهين جميعاً ولا شيء للآخر قال: ولو أقر إقراراً متصلاً فقال: أوصى بالثلث لفلان وأوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصيبين قال: وإذا أقر أنه أوصى به لفلان ودفعه إليه ثم قال: لا بل لفلان فهو ضامن له حتى يدفع مثله إلى الثاني ولا يصدق على الأول، ولو كان دفعه إلى الأول بقضاء قاضٍ لم يضمن للثاني، ولو أقر لرجل بوصية ألف بعينها وهو الثلث ثم أقر لآخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع إلى القاضي فإنه يتخذ الألف للأول ولا يكون للثاني على الوارث شيء قال: وإذا شهد واثان أن الميت أوصى لفلان بالثلث فدفعاً ذلك إليه ثم شهدا أنه إنما كان أوصى به لآخر وقالوا: أخطأنا فإنهما يصدقان على الأول وهما ضامنان للثلث يدفعانه إلى الآخر، ولو لم يكونا دفعاً شيئاً أجزت شهادتهما للآخر وأبطلت وصية الأول قال: وإذا كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة آلاف فآخذ كل إنسان ألفاً ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث إلى فلان وجحد الآخرون ذلك فإنه يعطيه ثلث ما في يده استحساناً، وكذلك لو كانا اثنين والمال ألفان والمسألة بحالها فإنه يعطيه ثلث ما في يده استحساناً، ولو كان المال ألفاً عتياً وألفاً ديناً على أحدهما فأقر الذي ليس عليه دين أن أباهما أوصى لهذا بالثلث أخذ من هذه الألف ثلثها وكان للمقر ثلثها قال: ولو ترك اثنين وعشرين درهماً فافتسماها نصيبين ثم غاب أحدهما فاقام رجل البيعة على

(١) قوله قد هلك: أي يحتمل أن الهالك هو حقك ففي التعبير: مسامحة وإلا فهلاك حتى كل إنما يقتضيه فيما لو صاعت الثلاثة وإلا فهو كذب والأولى في التعبير ما في شروح الجامع الصغير من أن المراد بجحد الوارث أن يقول: حق واحد منكم بطل ولا أدري من بطل حقه ومن بقي فلا نسلم إليكم شيئاً إن نقله مصححه.

الحاضر بوصية بالثلث أخذ منه نصف ما في يده لأنه أثبت بالبينة أن حقهما في التركة على السواء فأخذ بالقياس هاهنا بخلاف مسألة الإقرار لأن هاهنا وصية المشهود له تثبت في حق الحاضر والغائب حتى إذا رجع الغائب كان لهما أن يرجعا عليه بما أخذه زيادة على حقه فلا يجعل هو مع ما في يده كالمعذور بخلاف مسألة الإقرار كذا في المبسوط، الزيادة الحادثة من الموصى به كالولد والغلة والكسب والأرض بعد موت الموصي قبل قبول الموصى له الوصية تصير موصى بها حتى تعتبر من الثلث أما إذا حدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة هل تصير موصى بها لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وذكر القدوري أنه لا تصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشايخنا: تصير موصى بها حتى يعتبر خروجها من الثلث كذا في محيط السرخسي، ومن أوصى لرجل بأمة فولدت بعد موت الموصي ولداً قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهما للموصى له، وإن لم يخرجاً من الثلث تنفذ وصيته أولاً من الأم ثم من الولد، وعندهما تنفذ منهما على السواء وصورته رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمة ولداً يساوي ثلثمائة درهم قبل القسمة فللموصى له الأمة وثلث الولد عنده وعندهما له ثلثا الأمة وثلثا الولد هذا إذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له فإن ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصى له وإن ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدوري: أنه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كما ولدت بعد القسمة ومشايخنا قالوا: يصير موصى به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول، وإن ولدت قبل موت الموصى لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملث المبت لأنه لم يدخل تحت الوصية قصداً وسراية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي، رجل له أمة قيمتها ثلثمائة درهم ولا مال له غيرها فأوصى بها الرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محضر من الموصى له فولدت في يد المشتري ولداً قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصى له فلم يجز البيع سلم للمشتري ثلثا الجارية وثلثا الولد وللموصى له ثلث الجارية وتسع الولد ويرد تسعان في الورثة ولو كانت إزدادت في بدنها فصارت قيمتها ستمائة فثلثاها سلمان للمشتري وثلثها للورثة، ولو أن الجارية نقصت حتى صارت تساوي مائة أخذ الموصى له ثلثها وبرجع على الورثة من قيمتها بأربعة وأربعين وأربعة أضع درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي، والله أعلم.

الباب الرابع في إجازة الولد من وصية أبيه في مرض

موته وإقراره بالدين على نفسه أو على أبيه وما يبدأ به

وإذا مات عن ثلاثة آلاف وابن وأوصى بالدين منها لرجل فأجازها الابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فللموصى له ألف بلا إجازة وثلث الألفين أيضاً وذلك ثلث مال الابن، ولو أوصى الابن مع الإجازة لوصية أبيه بثلث ماله لآخر فثلث الألفين بين الموصى له الآخر والموصى له الأول نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أخماساً ثلاثة أخماسه للموصى له الأول

وخمسائه للآخر فإن كان وصية الابن عتقاً في المرض فهو أولى من إجازة وصية أبيه، وكذلك لو أقر يدين على نفسه أو على أبيه كان الدين أولى لأن الإجازة من الوارث بمنزلة الوصية والإعتاق في مرضه وصية والوصيتان متى اجتماعهما أحدهما علق فالعلق أولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي، ولو كانت الإجازة من الوارث في صحة الوارث كانت أولى من العلق والإقرار بالدين والوصية، وكذلك لو أجاز وصية أبيه في صحته ثم أقر على أبيه يدين بدئ بالإجازة فإن بقي شيء كان لأصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئاً للمقر له بالدين إن كان ما بقي بعد الإجازة يعني يدينه وإن كان لا بقي بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما أجاز ولو ادعى رجل على أبيه ديناً وادعى الموصى له من جهة الميث أنه أجاز وصية أبيه فصدهما جميعاً معاً كان الدين أولى ولم يضمن لصاحب الإجازة شيئاً سواء صدقهما في حالة المرض أو في حالة الصحة قال: ولو أن الوارث أجاز وصية أبيه ثم أقر يدين على نفسه كان الدين أولى وبعد هذا ينظر إن فضل شيء من الدين يصرف ثلثه إلى الإجازة إذا لم تجز ورثة الميت الثاني ذلك كذا في المحيط، ولو أجاز في المرض ثم أقر على أبيه يدين وعلى نفسه بدئ يدين الأب ثم يدينه ثم بالإجازة كذا في محيط السرخسي: رجل له عبد لا مال له غيره عتقه في مرض موته وترك وارثاً واحداً، ولهذا الوارث عبد قيمته مثل قيمة عبد موته لا مال له غير ذلك فأجاز الوارث وصية أبيه واعتق عبده في مرض موته فثلث العبد الأول يعتق من غير سعاية بلا إجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الأول وثلث جميع العبد الثاني بين العبدتين على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للعبد الأول وسهمان للعبد الثاني مريض له ألف درهم لا مال له غير ذلك حضره الموت وأوصى لرجل بألف درهم منهما وأوصى لرجل آخر بألف الأخرى ثم مات فأجاز ابنه الوصيتين إحداهما قبل الأخرى في مرضه ولا مال له غير ما ورث فثلث الثلثين بين الموصى لهما نصفان بوصية الميت الأول رجل له ألف درهم، وصى بها لرجل فصارت فورثه رجل، ولهذا الوارث ألف درهم أيضاً فأوصى الوارث بها وبما ورثه من الأول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثاً فأجاز وصية أبيه ووصية جدّه جميعاً في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فللموصى له الأول ثلث الألف الأولى بلا إجازة ثم يصم ثلث الألف الأولى إلى الألف الثانية فيجعل ثلث ذلك للموصى له الثاني بلا إجازة ثم ينظر إلى ثلث ما بقي من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصى له الأول وبين الموصى له الثاني على قدر ما بقي من حصتهما بالإجازة كذا في المحيط.

فصل في اعتبار حالة الوصية: إذا أقر مريض لامرأة يدين أو أوصى لها بوصية أو وهب لها هبة ثم تزوجها ثم مات جاز الإقرار عندما وبطلت الوصية والهبة وإذا أوصى المريض لابنه الكافر أو الزنبي أو وهب له وسلمه أو أقر له يدين فاسلم الأس أو اعتق قبل موته بصل ذلك كله وكذا لو كان الأس مكاتباً كذا في الكافي، مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام فصدقه فأسر براسه ويعلم منه أنه يفعل إن فهمت منه الإشارة جاز وإلا فلا، وهذا إذا مات قبل أن يقدر على النطق لأن عند ذلك يظهر أنه وقع اليأس من كلامه فصار كالأخرس كذا في حاشية المعتز، والمنعقد والمفجوع والاشل والمنسول إذا تطاور ذلك فصار بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلو صار صاحب قراض بعده صار بمنزلة حدوث المرض، وأما في أول

ما أصابه إذا مات من ذلك في تلك الأيام وقد صار صاحب فراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يتداولون فكان مرض الموت فتعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي، أوصى بوصية ثم جن إن أطبق عليه الجنون فهو مفوض إلى رأي القاضي إن أجاز جازت وإلا بطلت، وإن مست الحاجة إلى التوقيف فالتعوي على أن الجنون المطبق في حق التصرفات يقدر سنة كذا في خزائن المفتين ومن كان محبوباً في السجن ليقتل قصاصاً أو رجماً لا يكون حكمه حكم المريض وإذا أخرج ليقتل فحكمه في تلك الحال حكم المريض، ولو كان في صف القتال فحكمه حكم الصحيح وإذا بارز فحكمه في تلك الحالة حكم المريض، ولو كان في السفينة فحكمه حكم الصحيح وإذا هاج الموج فحكمه في تلك الحالة حكم المريض، ولو أعيد إلى السجن ولم يقتل أو رجع بعد المبارزة إلى النصف أو سكن الموج صار حكمه كحكم المريض الذي برا من مرضه ينفذ جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوي، والمجذوم وصاحب حصى الربع وحصى الغب إذا صاروا أصحاب فراش يكونون في حكم المريض مرض الموت كذا في العيني شرح الهداية، أصابه قالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام ثم أشار بشيء أو كتب بشيء، وقد تقادم وظال أراد به مدة سنة فهو بمنزلة الآخرس كذا في خزائن المفتين، والمرأة إذا أخذها الطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من ثلث مالها، وإن سلمت من ذلك جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوي، والله أعلم.

الباب الخامس في العتق والمحاباة والهبة في مرض الموت

وإذا أوصى بعتق عبده لم يعتق إلا أن يعتقه الورثة وله الرجوع قولاً وفعلًا كسائر الوصايا لأن ذلك أمر بالإعتاق فلا يقع بدون الرعائق كذا في محيط السرخسي، ومن أعتق في مرضه أو باع وحايى أو وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع أصحاب الوصايا وكذلك ما ابتدأ المريض إيجابه على نفسه كالتضامن والكفالة في حكم الوصية فإن حايى ثم أعتق وضاق الثلث عنهما فامحاباة أولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن أعتق ثم حايى فهما سواء وقالوا: أعتق أولى في المسالتين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا حايى ثم أعتق ثم حايى قسم الثلث بين المحاباتين نصفين لتساويهما ثم ما أصاب المحاباة الأخيرة قسم بينها وبين العتق ولو أعتق ثم حايى ثم أعتق قسم الثلث بين العتق الأول والمحاباة وما أصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني وعندهما العتق أولى بكل حال كذا في الهداية، صورة المحاباة أن يبيع المريض ما يساوي مائة بخمسين أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والناقص في البيع محاباة كذا في الاختيار شرح المختار، وإذا أوصى بعتق عبده بعد موته أو قال: أعتقه أو قال: هو حر بعد موتي بيوم وأوصى لإنسان بألف درهم تحاصاً في الثلث، وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وإنما يبدأ به إذا قال: هو حر بعد موتي مبيعاً أو أعتقه في مرضه البتة أو قال: إن حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فهذا يبدأ به قبل الوصية، وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ به قبل الوصية كذا في المبسوط، ولو قال: هو حر بعد موتي بيوم أو بشهر فمضت المدة فعلى رواية ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتق إلا بإعتاق الورثة أو

الوصي كذا في محيط السرخسي، ولو أعتق أمة في مرضه فولدت بعد العتق قيل أن يموت الرجل أو بعدما مات لم يدخل ولدها في الوصية، ولو دبر عبداً له وقال لآخر: إن حدث بي حدث من مرضي هذا فانت حر ثم مات من مرضه تحاصفاً في الثلث لأنهما استوبا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى أن كل واحد منهما في مرض موته فيتحاصفان في الثلث، ولو أوصى لعبده بدراهم مسماة أو بشيء من ماله مسمى لم يجز قال: ولو أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار ومضى في الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو وهب له بعض رقبته في حياته، ولو أوصى له برقبته كلها عتق من الثلث، وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق بها عليه في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط، ولو أوصى نعبه بثلاث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر إن كان ماله دراهم أو دنانير ينظر إلى ثلثي العبد فإن كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر أمواله صار قصاصاً، وإن كان في المال زيادة يدفع إليه الزيادة فإن كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع إلى الورثة، وإن كانت الشركة عروضاً لا يصير قصاصاً إلا بالتراضي لاختلاف الجنس وعليه أن يسعى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر أمواله وللورثة أن يبيعوا الثلث من سائر أمواله حتى يصل إليهم السعاية وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأما عندهما فصار كله مذبراً فإذا مات عتق كله ويكون العتق مقدماً على سائر الوصايا فإن زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة أن يدفعوا إليه، وإن كانت قيمته أكثر فعليه أن يسعى في الفضل كذا في البدائع، ولو أوصى بعبده لرجل ثم أوصى بذلك العبد أن يعتق أو يدبر فهذا رجوع كذا في المبسوط، ولو قال في مرضه لعبد له ولمدبره قيمتهما سواء: أحدهما حر ثم مات قبل البيان كان الثلث بينهما على ثلاثة أسهم للمدبر سهمان وللعبد سهم، ولو أوصى بأن يؤخذ من عبده كذا درهماً ثم يعتق كان له ما حص عنه من الثلث فإن كان المخطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السعاية، وإن كان أكثر يحفظ عنه قدر الثلث ويسعى فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي، إذا قال: اعتقوا كل قديم الصحبة لي يعتق كل من كانت صحبته حولاً وهو المختار كذا في خزائن المفتين، رجل أوصى أن يشتري عبد ابنه فيعتق عنه ثم مات قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الوصية باطلة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الوصية صحيحة فيشتري بقيمته فيعتق فإن كان الوارث باعه من أجني قبل موته فإنه يشتري بالإجماع فيعتق، وإن كان الوارث باعه من أجني بعد موت الموصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: الوصية باطلة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يشتري بقيمته ويعتق عنه رجل، قال: أوصيت بأن عبدي هذا حر قال: هذه وصية بالعتق إنما يعتق بعد موت المولى، ولو أوصى أن يشتري عبد فلان قال: يشتري بقيمته لا بما زاد فإن أبى مولاه أن يبيعه براء ثمته إلى الورثة فإن قال: اشتري عبد فلان فأعتقه وأبى مولاه أن يبيعه حبس ثمته حتى يموت العبد أو يعتق كذا في محيط السرخسي، قال: ولو أوصى بعبده لرجل ثم أوصى أن يباع من آخر بثمن مسمى حفظ عنه الثلث ولا مال له غيره قللموصى له بالبيع أن يشتري خمسة أسداس العبد بثلاثي قيمته إن شاء أو يدفع لأن الوصية بالحماية بمنزلة سائر الوصايا وقد استوفى الوصيتان من استعراق كل واحد منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس والآخر نصف

الثالث وهو سدس الرقبة، فإنما يباع خمسة أسداس العبد من الموصى له بالبيع بثمنه ويسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وإن أبى الموصى له بالبيع أن يشتريها كان للموصى له بالعين ثلث الرقبة كذا في المبسوط، وإذا ترك عبداً لا غير وقيمته ألف وقد أوصى أن يباع من فلان بألف ثم أوصى به فمهي على ثلاثة أوجه: إما أن يوصي بالعين أو بالمال أو بالثلث، فإن أوصى به بعينه بعد ذلك أو قبله لآخر فلم تجز الورثة أو أجازت ولم يجز صاحب البيع فتمنوصى له بالرقبة سدس العبد ويباع ما بقي من الآخر بخمسة أسداس الألف فيكون للورثة قبل: هذا قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة أسداسه ونصف سدسه من الآخر بقيمته فيكون للورثة، وإن أجازوا ورضي بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكمال وصيته فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الآخر فيكون ثمنه بين الورثة. الوجه الثاني: أوصى أن يباع العبد من رجل بألف وأوصى بجميع ماله لآخر فهذه المسألة كالأولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن صاحب الجميع يأخذ سدس الألف من الورثة من جملة الثمن وفي المسألة الأولى ليس له من الثمن شيء لأنه أوصى له بالمال هنا والثمن مال كالرقبة فيجوز تنفيذ وصيته في الثمن وهناك أوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير العين فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن. الوجه الثالث: أوصى أن يباع من فلان بألف وأوصى بثلث ماله لآخر فقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا أن يأخذ صاحب الثلث جزءاً من اثني عشر جزءاً من الرقبة ويباع الباقي من الموصى له بالبيع بأحد عشر جزءاً من الألف إلا أن صاحب الثلث يأخذ من الثمن تمام الثلث لأنه موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من الثلث الثمن إلى صاحبه كذا في محيط السرخسي، وإن أوصى بأن يعتق عنه بهذه الألف عبداً وهلك منها درهم لم يعتق عنه بما بقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يعتق عنه بما بقي، ولو أوصى بأن يشتري بكل ماله عبداً فاعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت عنده أيضاً، وقال: يشتري بالثلث، ولو أوصى بأن يشتري له عبداً بألف درهم وراد الألف على الثلث بطلت عنده وقال: يشتري بالثلث عبداً ويعتق وإن أوصى بأن يحج عنه بهذه المائة فهلكت منها درهم يحج عنه بما بقي من حيث يبلغ، وإن لم يهلك شيء حج بها فإن بقي شيء منها رد على الورثة، ولو أوصى بأن يحج عنه من ثلثة فقيل له: إن ثلث ماله لا يكفي به فقال: أعينوا به في الحج يعان به في الحج على الفقراء ومن أوصى يعتق عبده فمات الموصى فجنى العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية، وإن فداء الورثة كان الفداء من مالهم وأمضوا الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد ثم مات وترك عبداً ومالاً ووارثاً فقال الموصى له: اعتقه في صحته وقال الوارث: اعتقه في مرضه فالقول للوارث ولا شيء للموصى له إلا أن يفضل من الثلث شيء أو تقوم له ميتة أن العتق في الصحة ومن مات وترك ابناً وعبداً فقال رجل: لي على أبيك ألف درهم دين وقال العبد: اعتقني أبوك في صحته فقال الأب: صدقتما سعى العبد في قيمته ويدفع القيمة إلى الغريم هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يعتق ولا يسعى في شيء وعلى هذا الخلاف إذا مات الرجل وترك ابناً وألف درهم فقال رجل: لي على الميت ألف درهم دين وقال

رجل: هذا الألف الذي تركه أبوك كان وديعة لي عند أبيك وقال الابن: صدقتما فعنده الألف بينهما نصفان وقالوا: الوديعة حتى كذا في الكافي، ومن ترك ابنتين ومائة درهم وعنده قيمته مائة، وقد كان اعتقه في مرضه فاجاز الوارثان ذلك لم يسع في شيء كذا في الهداية، وإذا اشترى الرجل ابنه في مرضه بألف درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فإن ابنه يعتق ولا سعاية عليه ويرثه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يسعى في جميع قيمته ويقاض بها ميراثه، ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمته خمسمائة وأعتق عبداً له آخر يساوي خمسمائة وأمال له غيرهما ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحياة تقدم لأنه بدأ بها وقد استغرقت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئاً ما عليه من السعاية وعندهما العتق متقدم إلا أن الابن وارث فلا وصية له ولكن يعتق العبد الآخر مجاناً ويسعى الابن في قيمته ويطالب البائع برده فيما زاد على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثاً بينهما على فرض أن الله تعالى، ولو كان قيمة الابن ألفاً فاشتراه بألف وأعتق عبداً آخر يساوي ألفاً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يتحصان الثلث ويسعى الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الابن وارث ولا وصية له فعليه أن يسعى في جميع قيمته ويقاض بها ميراثه، قال: وإذا أعتق ارجل أمته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها ألف درهم ومهر مشها مائة فإن كانت قيمتها ومهر مثلها يخرجان من الثلث جعلت بها الميراث والمهر واجزت النكاح، وإن كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرجان من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: النكاح حائز على كل حال لأن المستسعاة عندهما حرة عليها دين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها، ولو أعتق أمته وقيمتها ألف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك العبد سوى ذلك عندهما هذا الأول سواء والنكاح جائز وورث ولها مهرها لانتهاء النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منها لكون سببه معيناً وعليها السعاية في قيمتها لأنه لا وصية بها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى النكاح باطل لأنها تستوفي دينها من المال ثم لها ثلث مما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فذلك بطل النكاح، ولو أعتقها ونيس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها مائتي درهم فأنفقها على نفسه وذلك في مرضه، ثم مات فالثكاح باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث لها ولا مهر إذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين، ولو أعتقها في مرضه ثم تزوجها ونيس له مال غيرها ثم اكتسب مالاً تخرج هي ومهرها من ثلثه فإن النكاح جائز ولها مهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط، ولو أوصى بعتق رقبة ويعطى لها من ثلث ماله كذا فإن كانت ممة معينة حار لها العتق والوصية بالمال، وإن لم تكن معينة جازت الوصية بالعتق لا بالمال إلا أن يقول: جعلت ذلك مفوضاً إلى الوصي إن أحب أعضائها فيجوز كقوله ضع مالي حيث أحببت، ولو أوصى بأن يشتري بكذا حنطة وبكذا درهم عبداً ويعتق وله عبد لا يجوز أن يعتق من العبد الذي عنده

بخلاف ما لو أوصى بأن يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعنده حنطة يجوز أن يفرق تلك الحنطة التي عنده على المساكين، ولو قال: اعتقوا عني عبداً قبل للوصي: أن يعتق العبد الذي كان للميت وقت الموت، ولو باع هذا العبد ثم اشتراه وأعتقه حاز وقيل: لا يجوز أن يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله: أعتقوا عني عبداً وبين قوله: اشتروا لي عبداً فأعتقوه كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى بأن يعتق عبده وأبى العبد أن يقبل ذلك فإنه يعتق من الثلث كذا في المبسوط، وإذا مات عن ابن وثلاثة أعبد قيمتهم سواء فأدعى أحدهم أنه أعتقه في مرضه فاستحلف الابن فنكّل قضى يعتقه بلا سعاية فإن ادعى الثاني مثل ذلك فنكّل له عتق ويسعى في قيمته وكذلك الثالث: وإن كان الأول ادعى عند حكم حكماء والمسألة بحالها عتق الثاني كله بلا سعاية، وكذلك الثالث إذا ادعى عند حكم حكماء أيضاً ولو ادعى الأول عند حكم حكماء قضى عليه يعتقه بالسكول ثم رفع الثاني الوارث إلى القاضي فنكّل عنده عتق الثاني بلا سعاية فإن رفعه الثالث إلى قاضٍ أو إلى حكم رضى به فنكّل له أيضاً عتق بلا سعاية وقيل: إن كان عتق الثاني عند قاضٍ سعى الثالث في رقبته في كل قيمته وتأويل ما ذكره أن الثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى يعتق عبده وأوصى أن يباع عبد آخر من فلان بكذا وحطّ من قيمته مقدار الثلث فالثالث بينهما نصفان كذا في المبسوط، إذا ترك عبيدين يخرجان من الثلث ووارثين فأوصى بأحدهما لرجل أجبر على أن يجتمعا عليّ واحد، فإن أعتق الموصى له العبدين ثم عين الوارثان واحد أعتق بهما عينا وإن أعتق واحداً بعينه ثم عباه لم يعتق، ولو كان الميت أوصى يعتق أحدهما فاختر كل وارث واحداً معاً أو متعاقباً يجبران على الاجتماع على واحد ولو أعتق أحدهما أحد العبدين عن الميت ثم الآخر فالآخر عن الميت والأول عن الوارث وبضمن نصيب شريكه إن كان موسراً ولو قال: كل واحد أعتق هذا عن الميت معاً أجبراً على أن يجتمعا عليّ أحدهما فإذا اجتمعا عتق عن الميت والآخر عمن أعتقه وبضمن نصيب شريكه إن كان موسراً ولو لم يعتقا ولكنهما عباه أحدهما ليعتق عن الميت ثم رجعا وعباه الآخر لم يكن لهما ذلك والأول هو الذي يعتق عن الميت فإن أعتق أحدهما الأول الذي عباه صحّ عتقه عن الميت وكذلك لو أعتقه وصي الميت بعدما عباه، وإذا أوصى يعتق عبده وهو يخرج من الثلث لم يعتق لقربته من الوارث ولا من الوصي وأيهما أعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق بتعليق الوصي عتقه بشرط أو إضافة أو إلى وقت مستقبل ويعتق بمثل ذلك من الوارث إذا جاء الشرط ويكون عتقاً عن الميت كذا في محيط السرخسي، وإذا أوصى بعبده أن يباع ولم يزد على ذلك أو أوصى بأن يباع بقيمته فهو باطل لأنه ليس في هذه الوصية معنى القربة ليجب تنفيذها لحق الموصي كذا في المبسوط، ولو زوج ابنته من عبده برضاها وأوصى بالعبد لرجل وهو يخرج من الثلث ثم مات لم يفسد النكاح ولم يعتق على الموصي له إن كان قريبه حتى يقبل الوصية أو يموت قبل ردّها، وإن كان قريب العصبة عتق عليهم إذا ردّ الموصي له الوصية لأنه دخل في ملكهم، وإن كان لا يخرج من الثلث فسد النكاح لأنها ملكت شيئاً من رقبته، ولو أوصى يعتق العبد وأمال له غيره لم يفسد النكاح وسعى للورثة في حصتهم إذا أعتقوه، ولو مات العبد قبل الإعتاق بطلت الوصية بفوات

محل العتق، ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها أن تبطل الوصية ويبيع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث، ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد أو أكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فإن ردّه المشتري بعيب بقضاء عاد الأمر إلى ما كان وإن ردّه بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح وهذا البيع جديده وقد حدث في حق الثالث، وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجنى العبد جناية فدفعوه أو فدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى أن يباع نسمة صحت الوصية ثم يباع كما لو أوصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث إن لم يجد من يزيدهم على ذلك، ولو أوصى أن يباع من رجل ولم يسم ثمناً فإنه يباع منه بقيمته لا ينقص منه شيء فإن شاء أخذ وإن شاء ترك كذا في المبسوط، وإذا مات عن ثلاثة أعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لأحدهم: لم يعتقك الميت ثم قال: بل اعتقك ثم قال: للثاني والثالث مثله عتقوا بلا سعاية وكذلك لو بدأ بالعتق ثم بالإنكار لأن الإقرار لا يبطل بالإنكار بعده ولو قال لهم جميعاً: لم يعتقكم ثم قال: بل اعتقكم جميعاً سعيوا في ثلثي قيمتهم استحسنوا وكذلك لو قال: اعتقكم الميت ثم قال: لم يعتق أحداً منكم ولو قال: اعتقكم ثم قال: لم يعتق هذا سمي في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وإن قال لآخر بعده: لم يعتقك عتق الثالث بلا سعاية وسعاية الأول والثاني بحالها ولو قال: اعتقكم ثم قال: لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته، ولو قال: يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لآخرين كذلك ثم قال: اعتقكم عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو أنكر عتق واحد بعد واحد ثم قال لأحدهم: اعتقك وسكت ثم قال: للثاني والثالث كذلك عتق كل الأول ونصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي، وإذا أوصى أن يعتق عنه نسمة وأوصى لآخر بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى أدنى ما يكون من قيمة النسمة كذا في المبسوط، ولو أوصى بأن يعتق عنه نسمة بمائة وثلثه أقل من مائة لم يعتق عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق عنه بالثلث وذكر في الجامع الصغير، ولو أوصى بعنق نسمة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فالعتق عن الوصي، وكذلك لو كان وصياً نصبه القاضي وبمثله لو كان القاضي فعل ذلك أو أمينه ثم ظهر الدين بطل العتق ولا يكون القاضي أو أمينه مشترى لنفسه كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى بأن يشتري عبد فلان فبعتق عنه فإنه يشتري من ثلثه، وإن امتنع صاحبه من البيع بالثلث أوقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فإن مات العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ هذه الوصية لقوات محلها فيرجع إلى الوارث ذلك إن كان سمي ما يشتري به من الثلث، ولو أوصى إلى رجل أن يشتري له نسمة بهذه المائة بعينها فبعتقها من الثلث عنه فاشتري بها نسمة فاعتقها عنه ثم استحق رجل تلك المائة أو بعضها أو لحقه دين تكون المائة أكثر من ثلثه فالوصي ضامن لتلك المائة فإن خرج للميت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون ثمن النسمة الثلث من ذلك برئ الوصي من الضمان كذا في المبسوط، ولو أوصى بأن يباع عبده فيشتري بثمنه عبداً يعتق عنه فباعه الوصي واشتري بثمنه عبداً فاعتقه ثم وجد بالاول عبداً فرد على الوصي ضمن الثمن فإذا باعه ثانياً من آخر فإن باع بالثمن الأول جاز العتق

عن الميت، وإن باع بأكثر أو أقل كان العتق عن الوصي ويعتق عن الميت عتقاً آخر بشمته وهذا إذا رد العبد بالقضاء لأنه فسخ في حق الكل فعاد العبد إلى قديم ملك الميت لأن الرد بالتراضي شراء جديد في حق غير المتعاقدين فصار كأنه اشترى هذا العبد لنفسه شراءً جديداً كذا في محيط السرخسي، ولو لم يرد العبد بالعيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشيء ولو أوصى بأن يشتري من ثلث ماله نسمة فتعتق عنه ماله ثلاثمائة فاشترى الوصي بمائة نسمة فأعتقها وأعطى الورثة مائتين فاستحقت النسمة وردت في الرق وقبض الوصي المائة ليشتري بها نسمة أخرى فتلف منه المائة فإنه يرجع على الورثة بثلث ما أخذوا ليشتري بها نسمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما تقدم من المقاسمة باطل مالم يحصل مقصود الموصي، وفي قولهما: مقاسمة الوصي الورثة جائزة ولا يرجع فيما أصاب الورثة بشيء وقد بطلت الوصية، ولو أوصى أن يشتري له نسمة بعينها فتعتق عنه فاشتراها الوصي ثم ماتت فقد بطلت الوصية، وكذلك لو جنت جناية قبل أن تعتق فدفعت بها بطلت الوصية ولو فداها الورثة كانوا منطوعين في القداء ويعتق عن الميت ولو أوصى يعتق أمة له تخرج من ثلثه كان حالها كذلك فإن ولدت النسمة أو الأمة قبل أن تعتق فالولد رقيق للورثة، وإن كانت النسمة أو الأمة ذات رحم محرم من الورثة لم تعتق بذلك حتى تعتق عن الميت، ولو أعتقها بعض الورثة عن نفسه كان العتق عن الميت، وكذلك لو قال: أنت حرة إن دخلت الدار أو قال: بعد موتي لم تكن مدبرة ولكنها تعتق عن الميت إن دخلت الدار أو مات القاتل ولو قال لها الوارث: أنت حرة على ألف درهم، إن قبلت فقبلت فهي حرة بغير شيء ولو أوصى أن يعتق نسمة عن شيء واجب عليه من ظهار أو غيره فإنها تعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكاة وحجة الإسلام، ولو أوصى يعتق نسمة فاشترت له أو يعتق أمة له تخرج من الثلث فجنى عليه جناية فالأرض للورثة، ولو زوجها لم يجز، ولو أوصى إلى رجل ببيع عبده هذا ويتصدق بشمته على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فهلك عنده ثم استحق العبد قال: كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى مرة يقول: يضمن الوصي ولا يرجع على أحد بشيء ثم رجع وقال: يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال الميت وهو قولهم كذا في المبسوط،

فصل: الوصايا إذا اجتمعت فالثلث لا يخلو إما أن يسه كل الوصايا أو لا يسه الكل فإن كان يسه الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا لله تعالى بأن كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج الفرض والزكاة والصوم والصلاة والنفقة والنذور وصدة الفطر والأضحية وحج التطوع وصوم التطوع وبناء المساجد وإعتاق النسمة وبيع البدنة ونحو ذلك أو كانت للعباد كالوصية لزيد وبكر وخالد، وكذلك لو كان الثلث لا يسه الكل لكن الورثة أجازت فاما إذا كان الثلث لا يسه ولم تجز الورثة فالوصايا لا يخلو إما أن كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب، أو كان بعضها لله تعالى والبعض للعباد، أو كان الكل للعباد فإن كان الكل لله تعالى فلا يخلو إما أن يكون الكل فرائض أو واجبات أو نوافل أو اجتمع في الوصايا من كل جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فإن كان الكل فرائض متساوية يبدأ بما قدمه الموصي كذا في البدائع، وإذا أوصى بالحج مع الزكاة يبدأ بحجة الإسلام وإن أخر الحج في

الوصية لفظاً وفي كفارة القتل مع كفارة اليمين يبدأ بما بدا الميت به وفي عتق كفارة الفطر وكفارة قتل الخطأ يبدأ بكفارة القتل كذا في خزنة المفتين، وقالوا في الحج والزكاة: إنهما يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الأضحية وإن كانت الأضحية أيضاً واجبة عندنا لكن صدقة الفطر متفق على وجوبها والأضحية وجوبها محل الاجتهاد فالمتفق على الوجوب أقوى فكانت البداءة بها أولى، وكذا صدقة الفطر مقدمة على كفارة الفطر في رمضان وقالوا: إن صدقة الفطر تقدم على المنذور به والمنذور به مقدم على الأضحية والأضحية مقدمة على النوافل هذا الذي ذكرنا إذا لم يكن في الوصايا إعتاق منجز أو إعتاق في مرض الموت أو إعتاق معلق بالموت وهو التدبير فإن كان يقدم ذلك لأن الإعتاق المنجز والمعلق بالموت لا يحتمل الفسخ فكان أقوى فيقدم أوصى بحجة ووجوه القرب ومصالح مسجد بعينه وأوصى بوصايا أخرى لأقوام بأعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فإنه يقسم الثلث على الوصايا كلها فما أصاب الأعيان أخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما أصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج بدئاً بالحج فإن استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه، وإن بقي من الحج شيء بدئاً بالذي بدأ به الميت الأول فالأول وإن لم يكن الميت بدأ بشيء منها وزرع عليها بالخصص كذا في خزنة المفتين، وأما الوصية بالإعتاق فإن كان إعتاقاً واجباً في كفارة فحكمه حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وإن لم يكن واجباً فحكمه حكم الوصايا المتنتفل بها من الصدقة على الفقراء وبناء المسجد وحج التطوع ونحو ذلك، وإن كانت الوصايا بعضها لله تعالى وبعضها للعباد فإن كان أوصى لقوم بأعيانهم يتضاربون بوصاياهم في الثلث ثم ما أصاب العباد فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبدأ منها بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالنوافل، وإن كان مع الوصايا لله تعالى وصية لواحد معين من العباد فإنه يضرب بما أوصى له به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة من جهات القرب منفردة بالضرب فإن قال: ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولزيت فإن الثلث يقسم على أربعة أسهم سهم للموصى له وسهم للحج وسهم للزكاة وسهم للكفارات كذا في البدائع، ولو أوصى بأن يحج عنه من ثلث ماله سنة بمائة أحجوا في سنة واحدة وكذلك عتق النسمة والصدقة على المساكين كذا في محيط السرخسي، فاما إذا كانت الوصايا كلها للعباد فإنه يقدم الأقوى فالأقوى ولا يبدأ بما بدأ به الميت حتى قيل: لو كان من الوصايا عتق متغذ كان مقدماً على غيره من الوصايا فاما إذا استوت في القوة فإنهم يتعاضون ومعناه أن يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ بما بدأ الميت، وإن كانت كلها نوافل وليس شيء منها عيناً بأن أوصى أن يحج تطوعاً أو أوصى بأن يعتق عنه نسمة ولم يعينها تطوعاً، أو أوصى بأن يتصدق عنه على الفقراء لا بأعيانهم فإنه يبدأ بما بدأ به الميت نص محمد رحمه الله تعالى على هذا في ظاهر الرواية وكذلك الوصية بعتق النسمة لا بعينها صحت لله تعالى لا للعبد كذا في المحيط، رجل أوصى بأن يعطي مائة درهم للفقراء ومائة للأقرباء وأن يطعم الفقراء لما ترك من الصلاة فمات وعليه صلاة شهر وثلث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: يقسم الثالث على مائة للفقراء ومائة للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاة منوان من الخنطة فما أصاب

الأقرباء أعطوا من ذلك وما أصاب الفقراء والطعام أذى الطعام ويجعل النقصان في حصة الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان، من أوصى بحجة الإسلام أحجوا عنه رجلاً من يلدته يحجج ركباً فإن لم تبلغ وصيته النفقة أحجوا عنه من حيث تبلغ ومن خرج من يلدته حاجاً فمات في الطريق وأوصى أن يحجج عنه يحجج عنه من يلدته عند أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحجج عنه من حيث يبلغ استحساناً وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي، والله أعلم.

الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت وأخيرهم وليني فلان واليتامى والموالي والشيعية وأهل العلم والحديث وغيرهم

اعتبر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في استحقاق هذه الوصية أربع شرائط: أحدها أن يكون المستحق مثنى فصاعداً والثاني: أنه يعتبر الأقرب فالأقرب ويكون الأبعد محجوباً بالأقرب كما في الميراث والثالث: أن يكون ذا رحم محرم من الموصي حتى أن ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع: أن لا يكون ممن يرث من الموصي ويستوي فيه الرجال والنساء هكذا في المحيط السرخسي، ويستوي فيه الكافر والمسلم والذكر والأنثى والحر والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب إليه من قبل الأب أو من قبل الأم إلى أقصى أب له في الإسلام ويستوي فيه الأقرب والأبعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وهل يشترط إسلام الأب الأقصى قال بعضهم: يشترط وقال بعضهم: لا يشترط لكن يشترط إدراكه الإسلام ويكون معروفاً بعد الإسلام حتى إن علويّاً لو أوصى لذوي قرابته فمن شرط الإسلام يصرف الوصية إلى أولاد علي رضي الله عنه لا إلى أولاد أبي طالب، ومن لم يشترط بصرفها إلى أولاد أبي طالب يدخل فيها أولاد عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب بالإجماع لأنه لم يدرك الإسلام ولا يدخل الوارث بالإجماع كذا في الزيادات للعقابي، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان القريب واحداً يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي، وإذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيها الجدّ وولد الجدّ ذكر في الزيادات أنهما لا يدخلان ولم يذكر فيه خلافاً، وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهما لا يدخلان وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح فإن ترك عمين وخالين وهم ليسوا بورثته بأن مات وترك ابناً وعمين وخالين فالوصية للعمين لا للخالين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تكون الوصية بين العمين والخالين أرباعاً، ولو كان له عم واحد وخالان فللعم نصف الثلث وللخالين النصف الآخر وعندهما يقسم الثلث بينهم أثلاثاً، وإن كان عم واحد ولم يكن له غيره من ذي الرحم المحرم فنصف الثلث لعمه والنصف يرد على ورثة الموصي عنده وعندهما ينصرف النصف الآخر إلى ذي الرحم الذي ليس بمحرم كذا في البدائع، ترك عمّاً وعمّة وخالاً وخالة فالوصية للعم وعمّة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما كذا في الهداية، إذا أوصى لذي قرابته أو لذي رحمه يستحق الواحد الكل حتى لو ترك عمّاً وخالاً فالثلث كله للعم عنده كذا في محيط السرخسي، والوصية للقرابة إذا كانوا لا يحضرون اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى

في جوازها قال بعضهم: إنها باطلة وقال محمد بن سلمة: إنها جائزة وعليه الفتوى كذا في التتارخانية، ولو أوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه وإياهم أقصى أب في الإسلام حتى أن الموصي لو كان علويًا يدخل في هذه الوصية كل من ينسب إلى علي رضي الله عنه من قبل الأب، وإن كان عباسياً يدخل فيها كل من ينسب إلى عباس رضي الله عنه من قبل الأب سواء كان بنفسه ذكراً أو أنثى بعد أن كانت نسبته إليه من قبل الآباء ولا يدخل من كانت نسبته إليه من قبل الأم وكذلك لو أوصى لنفسه أو حسبه فهو على قرابته الذين ينسبون إلى أقصى أب له في الإسلام حتى لو كان أباًؤه على غير دينه دخلوا في الوصية لأن النسب عبارة عمن ينسب إلى الأب دون الأم وكذلك الحسب فإن الهاشمي إذا تزوج أمة فولدت منه ينسب الولد إليه لا إلى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون أمه فثبت أن الحسب والنسب يختصان بالأب دون الأم وكذلك إذا أوصى لجنس فلان فهم بنو الأب، وكذلك اللحمة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان هي بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان ولا يدخل أحد من قرابة الأم في هذه الوصية كذا في البدائع، ولو أوصت المرأة لجنسها أو لاهل بيتها لا يدخل ولدها لأن ولدها ينسب إلى أبيه لا إلى أمه إلا إذا كان زوجها من عشيرتها كذا في الزيادات شرح العتابي، وإذا أوصى بثلاث ماله لأهله أو لاهل فلان فالوصية للزوجة خاصة دون من سواها قياساً إلا أنا استحسنا وجعلنا الوصية لكل من يكون في عياله ونفقته ويضمه بينه ولا يدخل تحت الوصية ممتلكه، ولو كان أهله ببلدين أو في بيتين دخلوا تحت الوصية لعموم اللفظ كذا في التتارخانية، ولو أوصى لاختوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية أثلاثاً لأنهم لا يرثون مع الابن فإن كانت له بنت جازت الوصية للأخ لأب وللأخ لأم وتبطل الوصية للأخ لأب وأم لأنه يرث مع البنت، ولو لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للأخ لأب لأنه لا يرثه وتبطل الوصية للأخ لأب وأم وللأخ لأم لأنهما يرثانه، وإذا ماتت المرأة فتركت زوجاً وأوصت بنصف ماله لأجنبي كان لأجنبي نصف ماله وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال أولاً بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الأجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال، ولو أوصت لقاتلها بنصف المال ثم ماتت وتركت زوجاً يأخذ الزوج نصف ماله لأن الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال، ولو أوصت المرأة بنصف ماله لزوجها ولم توص وصية أخرى كان جميع ماله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية، وإذا مات الرجل وترك امرأة وليس له وارث غيرها وأوصى لأجنبي بجميع ماله ولأمراته بجميع ماله يأخذ الأجنبي ثلث المال بلا منازعة وللأمراء ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث ويبقى نصف المال يكون بينها وبين الأجنبي نصفين، ولو أن امرأة ماتت وأوصت بجميع ماله لزوجها وليس لها وارث سواه وأوصت بجميع ماله لأجنبي أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الأجنبي أولاً ثلث المال لا منازعة يبقى ثلثا المال للزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر الثلث للأجنبي مقدّمة على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والأجنبي أثلاثاً ثلث ذلك يكون للأجنبي وثلثاه للزوج كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال أوصيت بثلث مالي لقرابتي ولغيرهم، قال: هو

كله للقرابة ولا يرث منه إلى الورثة شيء. كانه قال: لقرايتي ولبني آدم قال محمد رحمه الله تعالى: ولو أوصى لإخوانه بثلاث ماله فهم الذين كانوا يعرفون بإخائه وينسبون إليه، ولو أوصى بثلاث ماله لحشمه فحشمه كل من كان يعوله وتجري عليه نفقته فلا يدخل في ذلك ولده ووالده ولا زوجته ولا أمهات أولاده ومدبره ورقيقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزائن المفتين، ولو أوصى لقومه أو لعثرته لم يحز إلا أن يقول: لفقرائهم ولا يدخل مواليتهم، ولو أوصى لقدمائه فهو من يصحبه من ثلاثين سنة كذا في محيط السرخسي، قال: وإذا أوصى بثلاث ماله لبني فلان فهذا على وجهين أما إن كان فلان أبا قبيلة يعني أيا جماعة كثيرة كتسميم لبني تميم وأسد لبني أسد، أو كان فلان أبا خاصاً ليس بأبي جماعة كثيرة واعلم بأن أول الأسامي في هذا الباب الشعب بفتح الشين ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة فمضر لقريش شعب وكنانة قبيلة وقريش عمارة وقصي بطن وهاشم أبو جد النبي صلى الله عليه وسلم فخذ والعباس فصيلة هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بيان هذه الحملة فيما إذا أوصى لبني كنانة وهو أبو قبيلة لا تدخل تحت الوصية أولاد مضر ويدخل أولاد كنانة إلى الفصيلة وأولاده إذا كانوا يحصون، وإذا أوصى لبني قريش وقريش عمارة فإنه لا يدخل تحت الوصية أولاد مضر وكنانة ويدخل أولاد قصي وقصي أولاد قريش وقصي وهاشم وأولاده والعباس وأولاده، وإذا أوصى لبني قصي وهو بطن القبيلة فإنه لا يدخل تحت الوصية أولاد مضر وكنانة وأولاد قريش ويدخل من دونهم، وإذا أوصى لبني هاشم الذي هو فخذ فإنه لا يدخل تحت الوصية من فوقهم ويدخل من دونهم من أولاد الفصيلة، وإذا أوصى لبني فصيلة قريش فإنه يدخل تحت الوصية أولاد العباس وأولاد أبي طالب وأولاد علي ولا يدخل من فوقهم، وإذا عرفنا هذه الحملة جفت إلى المسألة التي مر ذكرها وهو ما إذا أوصى بثلاث ماله لبني فلان وفلان أبو القبيلة وله أولاد ذكور وإناث فإن ثلث ماله يكون بين الذكور والإناث من أولاده بالسوية إذا كانوا يحصون بالإجماع وإن كن إناثاً كلهم لم يذكر هذا في الكتاب قالوا: ينبغي أن يكون الثلث لهم، وإن كانوا ذكوراً كلهم يستحقون، وأما إذا كان فلان أبا خاصاً وله أولاد وأولاده ذكور كلهم فإن ثلث ماله لهم وإن كان أولاده إناثاً كلهم لأشيء لهم، وأما إذا كان أولاد فلان ذكوراً وإناثاً اختلفوا فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: الوصية للذكور منهم دون الإناث فإن لم يكن لفلان أولاد لصلبه وكان له أولاد أولاد هل يدخلون تحت الوصية إن كان له أولاد بنات فإنهم لا يدخلون تحت الوصية هذا إذا أوصى لبني فلان فأما إذا أوصى لولد فلان ولفلان بنات لا غير دخلن تحت الوصية وإن كان لفلان بنون وبنات فالثلث بينهم عندهم جميعاً ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يفضل الذكور على الإناث، قال: فإن كانت له امرأة حامل دخل مافي بطنها في الوصية أيضاً ولا يدخل أولاد الأولاد تحت هذه الوصية وهذا إذا كان أبا خاصاً فأما إذا كان هو أبو فخذ فأولاد الأولاد يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصلب إن لم يكن له ولد إلا ولد واحد كان الثلث كله له بخلاف ما لو أوصى لأولاد فلان وله ولد واحد فإنه يستحق النصف، وإذا أوصى لأولاد فلان وليس لفلان أولاد الصلب يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل فيه أولاد البنات ففيه روايتان كذا في المحيط، ومن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل

حظ الاثنيتين كذا في الهداية، ولو أوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية أولاد البنين وهل يدخل أولاد البنات فقيه روايتان بعض مشايخنا قالوا: الروايتان في دخول بني البنات. أما بنات البنات فلا يدخلن تحت الوصية رواية واحدة كذا في الذخيرة، وإذا أوصى لبنات فلان وله بنون وبنات فالوصية للبنات خاصة، وإن كان له بنون وبنات بنين فالوصية لبنات بنيه، ولو لم يكن له إلا بنات بنات لا يدخلن في الوصية وهذا على إحدى الروايتين عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وعند بعض المشايخ على رواية واحدة فإن سمي شيئاً يعرف به أنه أراد به بنات البنات بأن قال: إن لفلان بنات وقد ماتت أمهاتهن فأوصيت لبناته دخل تحت الوصية بنات البنات باتفاق الروايات بلا خلاف بين المشايخ إذا أوصى لآباء فلان وفلان ولهم آباء وأمهات دخلوا في الوصية، ولو لم يكن لهم آباء وأمهات وإنما لهم أجداد وجدات فإنهم لا يدخلون في الوصية، وإذا أوصى لأكابر ولد فلان ولفلان ابنان أحدهما ابن عشر سنين والآخر ابن اثنتي عشرة سنة فهذا جملة الأكابر وإذا أوصى الرجل لبني فلان وفلان فخذ أو بطل أو قبيلة فهذا على وجهين: إما أن يكون بنو فلان يحصون أو لا يحصون فإن كانوا يحصون صحت الوصية سواء كانوا أغنياء أم فقراء وإن كانوا لا يحصون فإن كانوا فقراء جازت الوصية، وإن كانوا أغنياء وفقراء وأغنياءهم لا يعرفون ولا يحصون قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: الوصية باطلة كذا في المحقق، ولو قال: أوصيت بثلاث مالي لبني فلان وهم خمسة فإذا هم ثلاثة أو ثمان فالثالث لهم ولو قال: لابني فلان فإذا له ابن واحد كان له نصف الثالث ولو قال: لابني فلان زيد وعمرو فإذا له ابن واحد فله ثلث الكل ولو قال: أوصيت لبني فلان وهم ثلاثة بثلاث مالي فإذا هم خمسة فالوصية لثلاثة منهم والخيار إلى ورثته فإن أوصى معهم لآخر فله الربع ولو قال: أوصيت بثلاث مالي لبني فلان وهم خمسة ولفلان بثلاث مالي فإذا للاول بنون ثلاثة كان الأخير شريكاً بالربع كذا في محيط السرخسي، روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بثلاث ماله لرجل مسمى وأحير الموصي أن ثلث ماله ألف أو قال: هو هذا فإذا ثلث ماله أكثر من ألف فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: نه الثالث من جميع ماله والتسمية التي سميت باطلة لا ينقص الوصية خطؤه في ماله وإنما غلط في الخطاب ولا يكون رجوعاً في الوصية وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولو قال: أوصيت بغنمي كلها وهي مائة شاة فإذا هي أكثر وهي تخرج من الثالث فالوصية جائزة في جميعها ولو قال: أوصيت له بغنمي وهي هذه وله غنم غيرها تخرج من الثالث فإن هذا في القياس مثل ذلك ولكي ادع القياس في هذا وأجعل له الغنم التي سمي من الثالث ولو قال: قد أوصيت لفلان برفيقي وهو ثلاثة فإذا هم خمسة جعلت الخمسة كلهم في الثالث كذا في البدائع، رجل أوصى بثلاث ماله للشيعة وغني آل محمد ^{عليه السلام} أغنيمين ببلدة كذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى: هذه الوصية باطلة في القياس إذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان تجوز ويكون للفقراء منهم قياساً على اليتامى قال: والشيعة هم الذين يعرفون بنفيل إليهم وجعلوا موسومين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي رجل أوصى بثلاث ماله لخيراته قال بعضهم: إن كانوا يحصون ينقسم على أغنيائهم وفقرائهم وكذا لو قال: لأهل مسجد كذا ولو أوصى بأن يخرج من ثلث ماله لمجاوري مكة قال الشيخ الإمام أبو نصر رحمه

الله تعالى: الوصية جائزة فإن كانوا لا يحصون بصرف إلى أهل الحاجة كانوا يحصون فسمت
 عل رؤوسهم وحد الإحصاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن كانوا لا يحصون إلا بكتاب
 وحساب فهم لا يحصون وقال بشر: ليس لهذا وقت وقيل: إذا كانوا لا يحصونهم انحصي حتى
 يولد فيهم مولود أو يموت فيهم أحد فإنهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا كانوا
 أكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم: هو مفقوض إلى رأي القاضي وعيه الفتوى والأيسر
 ما قال محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا
 أوصى ليتامى بني فلان وبتامى بني فلان ممن يحصون فإنه تصح الوصية وينصرف إلى كلهم
 كما لو أوصى ليتامى هذه السكة أو ليتامى هذه الدار ويستوي فيه الغني والفقير، وإن كان لا
 يحصى يتاماهم فالوصية جائزة وتنصرف الوصية إلى الفقراء منهم، ولو أوصى بثلاث ماله لأرامل
 بني فلان وهن يحصون أو لا يحصون فالوصية جائزة، وإذا جازت الوصية هنا على كل حال
 فإن كن يحصون يصرف إليهن وإن كن لا يحصون تصرف إلى من قدر عليهن منهن وأذن
 ذلك الواحدة عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لثتان إذا أوصى لجيران أو لجيران فلان
 وجيرانه لا يحصون فالوصية باطلة وكذلك إذا أوصى لأهل مسجد كذا ولأهل مسجد كذا
 في التتارخانية، ولو أوصى لأزواج بناته يتناول الزوجة عند الموت وكذا المعتدة^(١) عن ضلاق^(٢) ما
 البائن فلا والأيتام على الغني والفقير إن كانوا يحصون ولا فعلى الفقراء وكذا العميان والزمنى
 والغارمون وأبناء السبيل وأهل السجون والغزاة والأرامل إن كانوا يحصون فعلى الغني والفقير،
 وإن لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العميان والأرملة هي التي بلغت وجومت ولا زوج لها
 والشاب والفتى من خمسة عشر إلى ثلاثين أو أربعين إلا أن يغلب عليه الشيب قبل ذلك
 والكهل من ثلاثين أو أربعين إلى ستين إلا أن يغلب عليه الشيب قبله والشيخ من خمسين
 والغلام مادون خمسة عشر إلى أن يحتلم والعقب من يعقب أباه بعد موته وكذا الورثة كذا في
 خزائن المفتين، ومن أوصى لجيرانه فهم الملاحقون لداره عند أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى
 وهذا قياس وفي الاستحسان وهو قولهما الوصية لكل من يسكن محلة الموصي ويجمعهم
 مسجد المحلة ويستوي فيه الساكن والمالك والذكر والأنثى والمسلم والذمي والصغير والكبير ولا
 يدخل فيه العبيد والإماء والمذنبون وأمّهات الأولاد والمكاتب يدخل كذا ذكر في الزيادات
 والمحيط من غير ذكر خلاف كذا في الكافي، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل أوصى لرجل
 من جيرانه بمائة درهم ثم أوصى لجيرانه بماله بنظر فيما أوصى لهما وفيما يصيبه مع الجيران
 فبدخل الأقل في الأكثر كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى لعميان بني فلان أو لزمنى بني
 فلان إن كانوا قوماً يحصون فالوصية لفقرائهم وأغنيائهم وذكرهم وإن كانوا لا يحصون
 فالوصية للفقراء منهم، ولو أوصى لشباب بني فلان أو لأيامي بني فلان أو لنسبهم أو لأبكارهم
 صح في الإحصاء إلا لا، ولو أوصى لمواليه وله معتقون ومعتقون فالوصية باصلة إلا أن يبين ذلك
 في حياته ويدخل في الوصية للموالي من اعتقه في الصحة والمرض ولا يدخل مذنبوه وأمّهات
 أولاد، ولو قال لعبده: إن لم أضربك فانت حر فمات قبل ضربه دخل في الوصية، ولو كان
 الموصي رجلاً من العرب فأوصى لمواليه بثلاث ماله صحت الوصية ويدخل فيه الأسفل مع ولده

(١) قوله عن طلاق: أي رجعي بدليل ما بعده

ولا يدخل فيه موسى الموالاة ومعنى المعتق، وإن لم يكن له موال ولا أولاد الموال في الثلث لموالي مواليه كذا في الكافي، فإن بقي من مواليه الذين اعتقهم أو من أولادهم اثنين فصاعداً وله موال مواليه فالثالث للأثنين فصاعداً وإن أوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبين من مواليه ولا من أولاد مواليه إلا واحد كان له نصف الثلث والنصف الآخر يرثه عن الورثة كذا في المحيظ، ولو أوصى لموالي بني فلان بفخذ يحصون دخل فيها المعتق ومعنى المعتق ومن علق عتقه بعدم ضربه ولا يدخل المدبر وأم الولد كذا في الكافي، وفي فتاوى الفضلي، إذا أوصى لمواليه ولهذا الموصي أمة معتقة أعتقها الموصي فولدت ولداً دخل ولدها تحت الوصية إذا لم يكن الأب معتق غير الموصي فإن كان أبو ولد معتقة الموصي عربياً لا يدخل الولد في الوصية بلا خلاف، وإن كان أبو الولد رجلاً من الموالى من غير العرب معتق قوم فإن الولد يكون مولى لموالي الأم عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن رجلاً أوصى بثلاث ماله لمواليه وليس له موال اعتقهم ولا أولاد الموالى ولا موالى الموالى وإنما له مولى أبيه أو مولى ابنه فلا شيء له من الوصية ولو لم يكن للميت الأموال أسلموا على يديه ووالده كان الثلث لهم فإن كان معهم موال اعتقهم الموصي أو أولاد مواليه فإن في القياس أن يكونوا سواء وفي الاستحسان الثلث لهؤلاء دون مولى الموالاة كذا في التتارخانية، وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى لامهات أولاده وله أمهات أولاد عتقن في حياته وأمهات أولاد عتقن بموته، فالوصية لا تكون إلا في التي عتقن بموته وإن لم يكن له إلا أمهات أولاده عتقن في حياته فالوصية لهن ولو أوصى لامهات أولاده بألف ولموليته بألف وله أمهات أولاد عتقن في حياته وموليته سواهن اعتبر كل فريق على حدة كذا في المحيظ، ومن أوصى لأصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لأن الكل أصهار، وإنما يدخل تحت الوصية من كان صهراً للموصي يوم موته بأن كانت المرأة منكوبة له عند الموت أو معتدة عنه بطلاق رجعي لأن المعتبر حالة الموت حتى لو مات الموصي والمرأة في نكاحه أو في عدته من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية، وإن كانت في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لا يستحقها ومن أوصى لأختانه فالوصية لكل زوج ذات رحم محرم منه كالأزواج البنات والأخوات والعلمات والحالات وكذا كل ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى لأن الكل يسمى ختناً كذا في الكافي، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: وهذا بناء على عرف أهل الكوفة وأما في سائر البلدان فاسم الحق ينطلق على زوج البنت وزوج كل ذات رحم محرم منه ولا ينطلق على ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء والعمرة للعرف كذا في المحيظ، ولا يكون الاختان من قبل نساء الموصي يريد به أن امرأة الموصي إذا كانت لها بنت من زوج آخر ولها زوج تزوج انتهت لا يكون ختناً للموصي كذا في التتارخانية، وإذا أوصى بثلاثة لفقراء بني فلان وهم لا يحصون دخل مواليتهم وموالي مواليتهم وموالي الموالاة وحلفاؤهم وعديدهم يقسمه بين من يقدر عليه منهم بالسوية والحليف من والى قوماً ويقول لهم: أنا أسلم ويحلف على ذلك ويحلفون له على الموالاة والعديد من يصير منهم بغير حلف وإن أعطى الكل واحداً منهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: يعطيه اثنين فصاعداً وإن كان فلان أباً خاصاً وليس بابي قبيلة ولا فخذ فالثالث لابن له لصلبه ولم يدخل المولى والحليف في الوصية كذا في محيط السرخسي، سئل الفقيه أبو جعفر عن رجل أوصى

لاولاد رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر ان نصير بن يحيى كان يقول: الوصية لاولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ولا يكون لغيرهما، وأما العمريه فهل يدخلون في هذه الوصية قال: ينظر كل من كان ينسب إلى الحسن والحسين رضي الله عنهما ويتصل بهما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب إليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في هذه الوصية، وإذا أوصى للعلوية فقد حكي عن الفقيه أبي جعفر: أنه لا يجوز لأنهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما ينسب عن الفقير أو الحاجة، ولو أوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا تجوز، ولو أوصى لفقرائهم تجوز وكذا لو أوصى لطلبة العلم لا تجوز، ولو أوصى لفقرائهم تجوز قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: كان القاضي الإمام يقول: على هذا القياس إذا أوصى لطلبة علم كورة كذا لطلبة علم كذا تجوز، ولو أعطى الوصي واحداً من فقراء طلبة العلم أو من فقراء العلوية جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز إلا إذا صرف إلى اثنين منهم فصاعداً وإذا أوصى لفقراء الفقهاء حكي عن الفقيه أبي جعفر أنه قال: الفقيه عندنا من بلغ في الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب، وإذا أوصى لأهل العلم ببلدة كذا فإنه يدخل فيه أهل الفقه وأهل الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لا ذكر لهذه المسألة نصاً في الكتب وعن أبي القاسم أن كتب الكلام ليست كتب العلم يعني في العرف ولا يسبق إلى الفهم فلا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس هذه المسألة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون، وإذا أوصى بثلاث ماله لفقراء طلبة العلم من أصحاب الحديث الذين يختلفون إلى مدرسة منسوبة إليهم في كورة كذا التعلّم الفقه فهذه الوصية لا تنفذ شيئاً لأصحاب الشافعي رحمه الله تعالى الذين يختلفون إلى مدرسة منسوبة إليهم لتعلّم الفقه إذا لم يكونوا من جملة أصحاب الحديث واسم أصحاب الحديث لا يتناول شفعوي المذهب لا محالة وإنما يتناول من يقرأ الأحاديث ويسمعها ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوي المذهب أو حنفي المذهب أو غير ذلك ومن كان شفعوي المذهب إلا أنه لا يقرأ الأحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناوله اسم أصحاب الحديث كذا في المحيط، عن محمد رحمه الله تعالى رجل أوصى لفلان ولبنى تميم قال: كل الثلث يكون لفلان ولا شيء لبني تميم لأنه صار كأنه قال: لفلان وللموالي إذا كانوا لا يحصون والوصية لهم باطلة ولو قال: ثلث مالي لفلان وللرجل من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال: ثلث مالي لفلان ولعشرة من المسلمين فجزء من أحد عشر جزءاً يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى قاضيه خان، والله أعلم.

الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والثمرة وغلة العبيد وغلة البستان وغلة الأرض وظهر الدابة وغيرها

يجب أن يعلم بأن الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وبغلة الرقيق والدور والأرضين والبساتين جائزة في قول علمائنا رحمهم الله تعالى وإذا جازت الوصية بالخدمة فنقول: إذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولا مال له غيره فهذا على وجهين: إما أن تكون السنة بعينها

بان قال : أوصيت بخدمة هذا العبد مثلاً سنة سبعين وأربعمائة أو كانت بغير عينها بان لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك عنى وجهين أما إن كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله فإن أوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها إن مضت تلك السنة بعينها قبل موت الموصي بطلت الوصية، وإن مات الموصي بعدما مضى من السنة التي عينها بعضها بان مضت من ذلك سنة أشهر قبل موته وبقيت سنة أشهر أو مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخلت تلك السنة ينظر إلى العبد إن كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج من ثلث ماله ولكن أجازت الورثة الوصية فإنه يسلم العبد إلى الموصى له حتى يستوفي وصيته ثم إن بقي نصف السنة يستخدمه نصف السنة وإن مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وإن كان لا يخرج العبد من ثلث ماله ولم تجز الورثة الوصية فإن العبد يخدم الموصى له يوماً والورثة يومين حتى تمضي السنة عينها فإذا مضت تلك السنة التي عينها يسلم العبد للورثة هذا إذا كانت بعينها، وإن كانت السنة بغير عينها إن كان العبد يخرج من ثلث ماله أو لا يخرج وقد أجازوا يسلم العبد إلى الموصى له يستخدمه سنة كاملة ثم برده عنى الورثة، وإن كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فإنه يخدم الموصى له يوماً والورثة يومين إلى ثلاث سنين فإذا مضى ثلاث سنين تمت وصية الموصى له بالخدمة وكان يجب أن يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيما إذا أوصى له بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما إذا أوصى بغلة عبده سنة أو بسكنى داره سنة أما إن عين السنة أو لم يعين السنة إلى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المخطط، ولو أوصى لرجل بخدمة عبده ولآخر بربيته وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة لصاحب الخدمة كذا في الهداية، وإن كانت الوصية مضافة يشترط إلى وقت موت الموصى له المنفعة ثم ينتقل إلى الموصى له بالرقبة. إن كان هناك الموصى له بالرقبة وإن لم يكن ينتقل إلى ورثة الموصي ولو أوصى بغلة الدار أو العبد فأراد أن يسكن بنفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الأصل واختلف المشايخ فيه قال أبو بكر الأعمش : ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع، ولو أوصى له بسكنى داره سنة ولا مال له غيرها فإنه يسكن ثلثها منها وتسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصى له يسكن الدار وخدمة العبد أن يؤجرهما عندنا وليس له أن يخرج العبد من الكوفة إلا أن يكون الموصى له وأهله في غير الكوفة فيخرجهم إلى أهله للخدمة هناك إذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط، ولو اقتسموا الدار مهابة من حيث الزمان بحور أيضاً لأن الحق لهم إلا أن الأول أوصى لأنه أعاد كذا في الكافي، رجل أوصى بان بعار بيته من فلان كان باطلاً، وكذا لو أوصى بان يسقي عنه الماء شهراً في الموسم أو في سبيل الله كان باطلاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال : أوصيت بهذا الثمن لدواب فلان كان باطلاً ولو قال : يعلف به دواب فلان كان جائراً كذا في فتاوى قاضيه خان، في المتنفي برواية المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى لرجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ماعاش وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى بغلة عبده هذا لفلان ولم يسم وقتاً وهو يخرج من ثلث ماله فله غلته حال حياته وإن كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو سكنى داره

أو خدمة عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى بخدمة عبده أو سكنى داره لعبد رجل جاز ويستخدم الموصى له العبد ولا يخدم مولاة ويسكن العبد الدار ولا يسكنها مولاة فإن مات العبد الموصى له بطلت الوصية، وإن بيع أو أعتق تتبعه الوصية وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى أن يخدم عبده فلاناً حتى استغنى فإن كان فلان صغيراً خدمه حتى يدرك، وإن كان كبيراً فقيراً خدمه حتى يصيب نعم خادم يخدمه، وإن كان كبيراً غنياً فالوصية باطلة كذا في المحيط، وليس للموصى له بالسكنى والخدمة أن يؤاجر الدار أو العبد كذا في محيط السرخسي، وإن أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل كذا في الكافي، وإذا أوصى لرجل بشجرة بستانه فهو على وجهين إما إن قال: أبداً أو لم يقل فإن لم يقل فهو على وجهين أيضاً فإن كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك إلى أن يموت إذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا إذا كان في البستان ثمار قائمة يوم الموت فاما إذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فائتباس أن تبطل الوصية ولا تنصرف الوصية إلى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصى له ما يحدث من الثمار بعد الموت إلى أن يموت الموصى له إذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله إذا لم ينص على الأبد فاما إذا قال: أوصيت لك بثمار بستاني أبداً كان له الشجرة القائمة بعد الموت في البستان وما يحدث بعد ذلك، وفي المنتقى إذا أوصى بغلة بستانه أبداً فحدث في البستان شجر من أصول النخيل وأثمر دخلت غلة ذلك في الوصية، ومن أوصى بثلاث غلة بستانه أبداً ولا مال له غيره جازت، وإن قاسم الموصى له بثلاث غلة البستان مع الورثة فأغل الذي للموصى له بالغلة ولم يغل الذي للورثة أو أغل الذي لهم ولم يغل الذي له فإنه يشاركهم ويشاركونه في الغلة، قال: وللورثة أن يبيعوا ثلثي البستان فيكون المشنري شريك الموصى له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فإنه لا يجوز البيع بصفة الثلث وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصى له ثلث الغلة ولم يكن لهم أن يقاسموا الدار فإنه أخاف إذا قسمت أن لا يغل فليس له شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لهم أن يقاسموه فيعزل له الثلث فإذا أغل فهو ماله، وإن لم يغل فليس له شيء وللورثة أن يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبعدها، وإذا أوصى الرجل لرجل بغلة أرضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فإنه يؤاجره فيعطي صاحب الغلة ثلث الاجر، وإن كان فيها نخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع مزارعة بالنصف أو الثلث وإن كانت المزارعة إجارة الأرض إذا كان البذر من قبل العامل فإذا أوصى أن يؤاجر أرضه منذ سنين مسماة كل سنة بكذا وهي جميع ماله فإنه ينظر إلى أجرها فإن كان ماسمى مثل أجر مثلها وجب تنفيذ هذه الوصية، وإن كان المسمى أقل من أجر مثلها إن كانت المحاباة بحيث تخرج من ثلث مال الميت فإنه تنفذ هذه الوصية وإن كانت المحاباة بحيث لا تخرج من ثلث مال الميت يقال للموصى له بالإجارة: إن أردت أن تؤاجر منك هذه الأرض فبلغ الاجر إلى تمام الثلثين فإن بلغ تؤاجر الأرض منه وإن لم يبلغ لا تؤاجر الأرض منه كذا في

اغيط، ومن أوصى لرجل بصوف غنمه أبداً أو بأولادها أو لمنها ثم مات فله صافي بطونها من النول وما في ضروعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال: أبداً أو لم يقل كذا في الهداية، وإذا أوصى رجل لرجل بغنة بستانه ثم إن الموصى له بالغلة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك جائز وتبطل الوصية وكذلك لو لم يبعه الورثة ولكنهم تراضوا على شيء دفعوه إليه على أن يسلم الغلة ويبرئهم منها فإن ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وإن كان بيع هذه الحقوق لا يجوز، وإذا أوصى بغنة داره أو بغلة عبده في المساكن جاز ذلك من ثلث ماله، وإذا أوصى بسكنى داره أو بخدمة عبده أو بظهر دابته للمساكين فإنه لا تجوز الوصية إلا أن يكون الموصى به معلوماً كذا في الغيبة: رجل أوصى أن يترك كرمه ثلاث سنين للمساكين فمات ولم يحمل كرمه ثلاث سنين بشيء قيل: بطلت الوصية وقيل: يوقف ذلك الكرم إن خرج من ثلث ماله يتصدق بغننه ثلاث سنين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: هذا موافق لقول أصحابنا رحمهم الله تعالى: ولو أوصى بغلة كرمه لإنسان فإنه يدخل فيه القوائم والأوراق والحطب والشمرة كذا في محيط السرخسي، رجل أوصى بشتاب جسده لرجل جاز ويكون للموصى له من الخياشيم والقمص والأردية والسراريات والأكسية دون القلائس والخفاف والجوارب لأن ذلك ليس من الثياب كذا في فتاوى قاضخان، أوصى فقال: تصدقوا بهذا الثوب إن شأؤوا بأعوه وأعصوه شئتم وإن شأؤوا أعصوه فبمنه وأمسكوا الثوب أوصى إلى رجل فقال له بالفارسية: ده يتيم راجاه كر^(١) فاعصى الموصي كل يتيم من الكرباس مقدار ما يتخذ منه ثوباً إن دفع إليه الكرباس وأجرة الحياط يجوز كذا في خزنة المفتين، وفي العيون إذا أوصى لرجل أن يزرع في كل سنة عشرة أجربة من أرضه فالبذر والخراج والسقي على الموصى له فإن أوصى له أن يزرع له في كل سنة عشرة أجربة فالبذر والسقي والخراج من مال الميت ولو أوصى لرجل بشجرة نخلة بلغت أو زرع استحصه ولم يحصد فالخراج على الموصى له وتفسير ذلك لو أوصى بشمر نخلة أو زرع قد أدرك فالخراج على الموصى له ولو قطع الشجرة وحصد الزرع ثم أوصى به لرجل فالخراج على الموصي كذا في التتارخانية، ولو أوصى بهذا الخراب الهروي فله الخراب بما فيه وكذلك القوصرة من الثمر ولو أوصى بالخنصة في الجوائق لا يكون له الجوائق، ولو أوصى له بسلة زعفران يدخل الزعفران دون السلة وفي النعس والسمن والزيت يدخل هو دون الزرق كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى له بالسيف فله السيف بجنفه وحمائله، ولو أوصى له بسرج فله السرج وتوايعه من السبد والرفادة واشترى الركيان واللب في ظاهر الرواية، ولو أوصى له بمصحف وله غلاف فله المصحف دون الغلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا ذكره النفذوري ولو أوصى له بقبة فله عبدان القبة، ولو أوصى بقبة تركية وهي ما يقال لها بالعجم: خركاه، فله القبة مع الكسوة وهي اللبود، ولو أوصى له بحجلة فله الكسوة دون العبدان كذا في البدائع، ولو أوصى بدن خل فالبدن والخل جميعاً ولو قال: بدار الدواب فالدار وصية دون الدواب، وكذا لو قال: بسفينة الطعام فالطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي، لو أوصى

لآخر بميزان فهو على العمود والكفتين والخيوط ولا يدخل فيه السنجات والعلاق هذا إذا كان بغير عينه فاما إذا كان بعينه دخل فيه وذكر إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات فاعتق عبده وقال: كسوته له، قال له: خفاه وقلنسوته وفميصه وإزاره وسراويله ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وإن قال: متاعه يدخل في سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أوصى لرجل بشاة من غنمه لم يقل: غنمي هذه فأعطى الورثة الموصى له شاة قد ولدت بعد موت الموصي ولداً قال: لا يتبعها ولدها ولو قال: أوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه فأعطوه شاة قد ولدت بعد موت الموصي ولداً قال: يتبعها ولدها ولو استهلك الوارث الولد قبل تعيين الشاة لا ضمان عليه، وكذلك لو أوصى له بتخلة بأصلها ولم يقل: من تخيلي هذه فهو مثل الشاة التي أوصى بها ويعطونه أي نخلة شاؤوا دون ثمرتها التي أثمرت بعد وفاته، وإن كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم إذا أوصى أن تعتق جاريته هذه بعد موته ومات فقيل أن تعتق ولدت ولداً وهي مع ولدها بخرجان من الثلث عتقت الجارية ولم يعتق الولد وكذا لو أوصى أن تكتتب هذه الجارية بعد موته أو أوصى أن تباع هي من نفسها أو تعتق على مال فولدت ولداً بعد موت الموصي لا تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى أن يتصدق بجاريته هذه على المساكين أو على فلان أو يوهب من فلان فولدت ولداً بعد موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية، ولو أوصى بأن تباع جاريته من فلان بالف درهم فولدت ولداً بعد موت الموصي بيعت هي ولا يباع ولدها ولو أوصى بأن تباع جاريته هي ويتصدق بثمنها على المساكين أو على فلان فولدت الجارية بعد موته ولداً فإنه تنفذ الوصية في الولد، ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه من فلان بالف درهم فجاء عبده وقتلها فدفع بها أو قطع يدها فدفع بيدها أو وطئها وأطى بشبهة حتى غرم العقر فإنه لا يباع العبد المدفوع ولا الأرض ولا العقر فبعد ذلك ينظر إن كانت قد قتلت بطلت الوصية لفقدان محلها وإن كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصى له بنصف الثمن إن شاء ولو وضعت وهي بكر حط قدر البكارة أيضاً، ولو وطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطء لا يحط شيء من الثمن وكذلك إذا ذهب عينها أو يدها بأفة سماوية بيعت بجميع الثمن إن شاء المشتري، ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه من فلان بالف درهم ويتصدق بثمنها على المساكين فأبى فلان الشراء بطلت الوصيتان جميعاً، وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصي وغرم القاتل قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك إذا أوصى أن تكتتب جاريته هذه ويتصدق ببذل الكتابة أو تباع نفسها ويتصدق بثمنها فردت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان، ولو أوصى بأن تباع جاريته هذه نسمة ويتصدق بثمنها على المساكين فولدت بعد موته ولداً بيعت هي وحدها نسمة ولم يبيع معها ولدها كذا في المحيط، وإن أوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولآخر بخدمته سنتين ولم تجز الورثة خدام الورثة سنة أيام والموصى لهما ثلاثة أيام يوماً لصاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يمضي تسع سنين ولو عين فقال لفلان: هذه السنة ولفلان هذه سنة وأخرى يخدم في السنة الأولى الورثة أربعة أيام ويخدمها يومين، وفي الثانية الورثة يومين والموصى له يوماً وإن قال: أوصيت بهذه الامة لفلان ويحملها لآخر أو بهذه الدار لفلان وبناتها لآخر أو بهذا الخاتم لفلان وبغصه لآخر أو بهذه القوصرة لفلان وبالثمرة التي فيها لآخر فإن وصل

فلكل واحد ما أوصى وإن فصل فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يتفرّد صاحب الأصل بالأصل ويشتركان في التبع كذا في الكافي، ولو أوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لفلان آخر أو أوصى بهذه الدار لفلان وسكنها لفلان آخر أو هذه الشجرة لفلان وثمرتها لآخر أو بهذه الشاة لفلان وبصوفها لآخر فلكل واحد منهما ما سمي له بلا خلاف سواء كان موصلاً أو مفصولاً، ولو ابتداء بالتبع في هذه المسائل ثم بالأصل بان أوصى بخدمة العبد لإنسان ثم بالعبد لآخر أو أوصى بسكنى هذه الدار لإنسان ثم بالدار لآخر أو بالثمرة لإنسان ثم بالشجرة لآخر فإن ذكر موصولاً فلكل واحد منهما ماسمي له به وإن ذكر مفصولاً فالأصل للموصى له بالأصل والتبع بينهما نصفان، ولو أوصى بعبد لإنسان ثم أوصى بخدمته لآخر ثم أوصى له بالعبد بعدما أوصى له بالخدمة أو أوصى بخاتمه لإنسان ثم أوصى بنفسه لآخر ثم أوصى له بالخاتم بعدما أوصى له بالفص أو أوصى بجاريته لإنسان ثم أوصى بولدها لآخر ثم أوصى له بالجارية بعدما أوصى له بولدها فالأصل والتبع بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا نصف خدمته ولآخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع الفص، وإن كان أوصى للثاني بنصف العبد يقسم العبد بينهما أثلاثاً وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعه أن أبا يوسف رحمه الله تعالى رجع عن هذا وقال: إذا أوصى بالعبد لرجل وأوصى بخدمته لآخر ثم أوصى بربة العبد أيضاً لصاحب الخدمة فإن العبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وقالوا: لو أوصى لرجل بأمة تخرج من الثلث وأوصى لآخر بما في بطنها وأوصى بها أيضاً للذي أوصى له بما في البطن فالأمة بينهما نصفان والولد كله للذي أوصى به لا يشركه فيه صاحبه، ولو أوصى بالدار لرجل وأوصى ببيت فيها بعينه لآخر كان البيت بينهما بالخصص وكذا لو أوصى بالف درهم بعينه لرجل وأوصى بمائة منها لآخر كان تسعائة لصاحب الف والمائة بينهما نصفان وهذا مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف في كيفية القسمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على طريق المنازعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على طريق المضاربة، ولو أوصى ببيت بعينه لرجل وبيئته لآخر كان البناء بينهما بالخصص كذا في البدائع، إذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته جناية فالغداء على صاحب الخدمة فإذا فداء خدمه على حاله لأنه طهره عن الجناية وإن مات صاحب الخدمة انتقضت الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة: ادّ إلى ورثة الموصى له بالخدمة ذلك الفداء فإن أبي أن يردّ الفداء على ورثته بيع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في عنقه وإن أئبى صاحب الخدمة في أول الأمر أن يقدي لم يجبر على ذلك ويقال لصاحب الرقبة: ادفعه أو افده فأيهما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم يجن العبد فعلى عاقلة القاتل قبضته يشري بها عبداً يخدم صاحب الخدمة وإن كان القتل عمداً فلا قصاص فيه إلا أن يجتمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فإن اختلفا فيه تعذر استيفاء القصاص فوجب قيمته في مال القاتل يشري بها عبداً فيخدمه مكانه ولو قتل رجل عينية أو قطع يديه دفع العبد وأخذت قيمته صحيحاً ويشري بها عبداً مكانه، ولو قطعت يده أو فققت عينه أو شج موضحة فأذى القاطع أربش ذلك فإن كانت الجناية تنقص الخدمة اشترى بالارث عبداً آخر ليخدم صاحب

الخدمة مع الأول أو يباع العبد فيضم ثمنه إلى ذلك الأرض ويشترى بهما عبداً ليكون قائماً مقام الأول ولكن هذا إذا اتفقا عليه فإن اختلفا في ذلك لم يبع العبد ولكن يشتري بالأرض عبداً ليعتده معه فإن لم يوجد بالأرض عبيد وقف الأرض حتى يصطلحوا عليه فإن اختلفا على أن يقسماه نصفين أجزت ذلك بينهما فإن كانت الجناية لا تنقص الخدمة فالأرض لصاحب الرقبة، وكل مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو اكتسبه فهو لصاحب الرقبة ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولدت من ولد فهو لصاحب الرقبة ونفقة العبد وكسوته على صاحب الخدمة فإن كان أوصى بخدمة عبد صغير لرجل وبرقته لآخر وهو يخرج من الثلث فنفقته على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة فإذا خدم صارت نفقته على صاحب الخدمة، ولو أوصى بدائنه لرجل وبظهرها ومنفعتيها لآخر كان مثل العبد سواء لاستوائيهما في المعنى كذا في المبسوط، ولو كان له ثلاثة أعبد فأوصى برقبة أحدهم لرجل وقيمته ثلاثمائة وبخمة لثاني لآخر وقيمته خمسمائة وقيمة الثالث ألف جاز لكل واحد ثلاثة أرباع وصيته يعطى لصاحب الرقبة ثلاثة أرباعها ويعتد صاحب الخدمة ثلاثة أيام والورثة يومين لأن الوصايا جاوزت الثلث لأن ثلث المال مستأنة والوصايا كانت ثمانمائة وكان ثلث المال ثلاثة أرباع الوصايا كذا في محيط السرخسي، وإذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله وكذلك إن مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبيد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر، ولو أوصى بالعبيد كلهم لصاحب الرقبة وبخدمة أحدهم لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب إلا بقيمة واحد منهم ويضرب الآخر بقيمة الآخر فيكون هذا كإتياب الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الإجازة من الورثة تبطل ضرباً واستحقاقاً، ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لاتساع محل الوصية ويجتمع من العبد الواحد الوصية برقبته وبخدمته فإذا مات صاحب الخدمة رجع ذلك إلى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فأوصى بثلث كل عبد منهم لفلان وأوصى بخدمة أحدهم بعينه لفلان فإنه يقسم الثلث بينهما على خمسة أسهم لصاحب الخدمة ثلاثة أخماس الثلث في خدمة ذلك العبد يخدمه ثلاثة أيام ويعتد الورثة يومين فيكون للآخر خمسة الثلث في العبيدين الباقيين في كل واحد منهما خمس رقبته ولو كان أوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب وبخدمة أحدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهما نصفين، ولو أوصى بخدمة عبده لرجل وبغنته لآخر ويخرج من الثلث فإنه يخدم صاحب الخدمة شهراً وعليه طعامه ولصاحب الغلة شهراً وعليه طعامه وكسوته عليهما نصفان فإن جنى هذا العبد جناية قيل لهما: اقدياه فإن قدياه كانا على حالهما وإن أبيا الفداء فقداه الورثة بطئت وصيتهما كذا في المبسوط، ولو أوصى لرجل من غلة عبده كل شهر بدرهم ولآخر بثلث ماله ولا مال له غير العبد فإن ثلث العبد بينهما نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحبس غنمه وينفق عليه كل شهر درهماً لأنه هكذا أوصى وأربعة أسهم من الرقبة للورثة فإن مات الموصى له بالغلة وقد بقي من الغلة شيء رد ذلك إلى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على

صاحب الرقبة وعلى قولهما يقسم الثلث على أربعة صاحب الغلة يضرب بالجميع ثلث وصاحب الثلث يضرب بالثلث سهم، ولو أوصى لرجل بغلة داره ولآخر بعبده ولآخر بثوب فهذه المسألة على وجهين: إما أن تخرج هذه الأشياء كلها من الثلث أو لا تخرج من الثلث فإن كانت تخرج من الثلث أخذ كل واحد ما أوصى له به وإن كانت لا تخرج من الثلث لكن الورثة أجازوا فكذلك وإن لم تجز الورثة ضرب كل واحد منهم بقدر حقه لا أن يكون وصية أحدهم تزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقي منهم ولو أوصى بغلة داره لرجل ويسكنها لآخر وبرقبته لآخر وهي الثلث فهدمها رجل بعد موت الموصي غرم قيمة ما هدمه من بنائها ثم تبني مساكن كما كانت فتؤجر فيأخذ غلتها صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك اليستان إذا أوصى بغلته لرجل وبرقبته لآخر فقطع رجل نخلة أو شجرة فيغرم قيمتها ويشترى بها أشجاراً مثلها فتغرس، وإذا أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بغلة داره وقيمة الدار ألف درهم وله ألفا درهم سوى ذلك فلصاحب الغلة نصف غلة الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع يضرب بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فإن مات صاحب الغلة فلصاحب الثلث ثلث الدار والمال وإن استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة وأخذ صاحب الثلث ثلث المال، ولو لم تستحق ولكنها انهدمت قيل لصاحب الغلة: ابن نصيبك فيها وبني لصاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وأبهم أبي أن يبني لم يجبر على ذلك ولم يمنع الآخر أن يبني نصيبه في ذلك ويؤجره ويسكنه كذا في البدائع، وإذا أوصى لرجل بغلة بستانه ولآخر برقبته وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسقي والخراج وما يصلحه وعلاج ما يصلحه على صاحب الغلة ولو أوصى له بصوف غنمه أو بالبيانها أو بسننها أو بأولادها أبداً لم يجز إلا ما على ظهورها من الصوف وفي ضروعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه، ولو أوصى بغلة نخلة أبداً لرجل ولآخر برقبته ولم تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فإذا اثمرت فالنفقة على صاحب الغلة فإن حملت عاماً ثم أحالت فلم تحمل شيئاً فالنفقة على صاحب الغلة وهو نظير نفقة الموصي بخدمته فإنه على الموصى له بالخدمة بالليل والنهار جميعاً وإن كان هو ينام بالليل ولا يخدم فإن لم يفعل أي لم يتفق صاحب الغلة وانفق صاحب الرقبة عليها حتى تحمل فإنه يستوفي نفقته من ذلك كذا في المبسوط، ولو أوصى بقطنه لرجل وبجبه لآخر أو أوصى بلحم شاة معينة لرجل وبجلدها لآخر أو أوصى بحنطة في سنبلها لرجل وبالنين لآخر جازت الوصية لهما وعلى الموصى لهما أن يدوسا وأن يسلخا الشاة ولو أوصى بقطن في الوسادة لرجل ولآخر بالوسادة كان إخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو أوصى بدهن هذا السمسم لاحدهما وبكسبه لآخر كان التخليص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضخان، رجل أوصى لرجل بشاة ولآخر برجلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا خرجت

من الثلث فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الرجل وإن أوصى مع ذلك بينها لآخر وبالإنهاب لآخر قال: تذهب الشاة ويعطى لصاحب اليد ولآخر الرجل وللآخر الإهاب والباقي لصاحب الشاة كذا في محيط السرخسي، ولو أوصى بزيد هذه الربة لإنسان وبمخاضها لآخر كان إخراج الزيد على صاحب الزيد، ولو أوصى بحلقة الخاتم لرجل وبغصه لآخر جازت الوصية لهما فإن كان في نزعهم ضرر ينظر إن كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة: اضمن قيمة الفص له ويكون الفص لك وإن كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص: اضمن قيمة الحلقة له وهي كالدجاجة إذا ابتلعت لؤلؤة إنسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له أرض فيها كرم وأشجار فأوصى بأرض الكرم لرجل بالزواجين والأغراس والأشجار لآخر فقطعت الأشجار وخربت الأرض وطلب منه صاحب الأرض تسوية الأرض كما كانت كان عليه تسوية الأرض كما كانت ولو أوصى بعبده لرجل وبخدمته لآخر فتفقه العبد على صاحب الخدمة فإن مرض العبد مرضاً وعجز العبد عن الخدمة لزمانة وغيرها كانت التفقة على صاحب الرقية كذا في فتاوى فاضليخان، ولو أوصى بغلة بستانه التي فيه لرجل وأوصى بغلته أبدأ له أيضاً ثم مات الموصي ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوي مائة والبستان يساوي ثلاثمائة فللموصي له ثلث الغلة التي فيه وثلث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل أبدأ ولو أوصى بعشرين درهماً من غلته كل سنة لرجل فأغل سنة قليلاً وسنة كثيراً فله ثلث الغلة كل سنة يحبس وينفق عليه كل سنة من ذلك عشرون درهماً ما عاثر هكذا أوجه الموصي وربما لا تحصل الغلة في بعض السنين فلهذا يحبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو أوصى بأن ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله فإنه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما أوجه الموصي ويستوي أن أمر بأن ينفق عليه في كل شهر منه درهماً أو عشرة دراهم كذا في المبسوط، هشام سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل أوصى لرجلين ينفق على كل واحد منهما في كل شهر وكذا وكذا يوقف الثلث لهما ثم إن الورثة صالحوا أحد الموصي لهما على شيء أعطوه إياه فبيرا من وصيته قال: يوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه الذي صالحه إلى الورثة كذا في المحيط، ولو أوصى بأن تباع داره من رجل بألف وإن يفرض لرجل ألف درهم سنة واستهلك الورثة العين سوى الدار فبيعت بألف وهي تساويها فهي لصاحب القرض سنة ثم المورثة كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجل أوصى بأن ينفق على فلان ما عاش من ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر بثلث ماله وأجازت الورثة فإن المال يقسم على ستة أسهم للموصي له بالثلث سهم يدفع إليه والباقي وهو خمسة أسهم يوقف فينفق منه على الموصي له بالتفقة كل شهر خمسة دراهم وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: المال يقسم بينهم أرباعاً ثم قال في الكتاب: ما أصاب صاحب التفقة لا يدفع إليه ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا في القليل أما إذا كثرت المال فإنه لا يوقف له مقدار ما يعلم أنه لا يعيش أكثر منه في الغالب ولكن ما ذكر في الكتاب أصبح فإن مات الموصي له بالتفقة قبل أن ينفق عليه جميع ما وقف له فإنه يكمل وصية صاحب الثلث ويعتبر الثلث يوم مات الموصي لا يوم مات الموصي له

بالتفقة لأن حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصي، ولا أنه يوم مات نتقص حقه لمزاحمة الآخر فإذا زالت المزاحمة يكمل له ثلث جميع المال إلا أن يكون قد ذهب أكثر من ثلث المال فحينئذ يدفع إليه التفقة ولا يكمل له الثلث لأنه لم يبق من المال ما يكمل به الثلث ثم إذا كمل حق صاحب الثلث فما فضل بصرف إلى ورثة الموصي لا إلى ورثة الموصى له بالتفقة هذا إذا أجازت الورثة الوصية فأما إذا لم تجز فالثلث بقسم بينهما نصفيين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما أرباعاً فبدفع نصف الثلث للموصى له بالثلث والنصف الآخر يوقف فيبقى على الآخر فإن مات صاحب التفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي إلى الموصى له بالثلث، ولو كان أوصى لأثنين بأن يتفق عليهما معاش كل شهر عشرة دراهم وأوصى لرجل آخر بثلث ماله فعند إجازة الورثة يقسم المال على ستة أسهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند عدم الإجازة يقسم المال نصفين عنده وأرباعاً عندهما، وإن مات أحد الموصي لهما بالتفقة لا يرد على الموصى له بالثلث شيء بل ما كان لهما يوقف كذلك كله ويتفق على الباقي منهما فإن قال في آخر وصيته: يتفق على كل واحد منهما خمسة كان ذلك بياناً لما أوجبه إطلاقاً إيجابه فلا يختلف به الحكم ولو أن الميت قال: أوصيت لفلان بثلث مالي وأوصيت لفلان بأن يتفق عليه كل شهر خمسة دراهم معاش وأوصيت بأن يتفق على فلان آخر كل شهر خمسة دراهم معاش فإن أجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رحمه الله على تسعة أسهم للموصى له بالثلث سهم ويوقف على كل واحد من الآخرين أربعة أسهم وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى المال على سبعة أسهم سبع للموصى له بدفع الثلث إليه ويوقف على كل واحد من الموصي لهما بالتفقة ثلاثة أسباع هذا إذا أجازت الورثة فإن لم تجز قسم الثلث أسباعاً عندهما أيضاً وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبطل ضرباً واستحقاقاً فكانهم جميعاً أصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم أثلاثاً عنه فإن مات الموصى لهما بالتفقة في هذا التوجه قبل أن يستكملا وصيتهما رد الباقي على الموصى له بالثلث وإن مات أحدهما وقد بقي له وقف عليهما شيء فنصف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلاثة أرباعه لصاحب التفقة ولو أوصى بأن يتفق على فلان خمسة كل شهر معاش وأن يتفق على فلان وفلان عشرة كل شهر معاشاً لكل واحد منهما خمسة أو لم يقل ذلك وأجازت الورثة يقسم المال بين الموصي به بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحبي العشرة لأن الموصى له بالخمسة موصى له بجميع المال وصية واحدة والموصى لهما بالعشرة موصى لهما بجميع المال وصية واحدة فكانه موصى لهما بجميع المال ولهما بجميع المال فيقسم المال بينهما نصفين عند الكل فإن مات المفرد بالوصية وقف ما بقي على صاحبي العشرة ويتفق عليهما كل شهر عشرة وإن مات أحد اللذين جمعهما الميت في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة وقف ما بقي من نصيبه على شريكه ويتفق عليه كل شهر خمسة وإن لم تجز الورثة بقسم الثلث نصفين نصف الثلث للموصى له المفرد ونصفه للذين جمعهما في الوصية عند الكل لأن صاحب الخمسة موصى له بجميع المال وصاحبي العشرة موصى لهما بجميع المال فعند عدم

أحد عشر سهماً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد
ولصاحب البستان ستة في غلته، ولو أوصى لرجل بغلة أرضه ولآخر برقيبتها وهي تخرج من
الثالث فباعها صاحب الرقية وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولاحق له في الثمن،
ولو أوصى له بغلة بستانه فاعل البستان سبب قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن له من
تلك الغلة شيء إلا ما يكون في البستان حين يموت أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المبسوط، ولو
قال: أوصيت بهذه الألف لفلان وقد أوصيت لفلان منها بمائة فليس هذا رجوعاً والمائة بينهما
نصفان وتسعمائة للأول ولو قال: قد أوصيت لفلان إلا بمائة لأحدهما فالمائة لهذه والتسعمائة
للاول منهما، ولو أوصى لرجل بثلاث ماله ثم قال: قد أوصيت لفلان وفلان بما أحب قال:
أضرب له بما أحب في ثلثه فإن أحب كله كان الثلث بينهما نصفان وإن أحب كله إلا درهماً
ضربت له بالثلث إلا درهماً ولو قال: قد أوصيت لفلان وفلان باللف يعطى منها فلان مائة وفلان
مائتين فإني أعطيهما مائتي لهما وأرد الباقي على الورثة وإذا سعى لأحدهما جعلت الباقي
للآخر فإذا قلت: ثلث مالي لفلان وفلان لفلان من ذلك مائة وثلث ماله سبعون درهماً فالثالث
كله لما سميت له المائة ولو قال: أوصيت بثلاث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان مائة
وماله ثلاثمائة فالثالث بين اللذين سعى لهما قدراً أثلاثاً ولا شيء للآخر^(١) فإن كان الثلث
ثلاثمائة فثلاثمائة المائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر، ولو قال: ثلث لفلان وفلان
لفلان مائة ولفلان خمسون والثلث ثلاثمائة فلكل واحد مائتي والباقي بينهما نصفان ولو
قال: ثلث مالي لعبد الله ولزيد وعمرو لعمر ومنه مائة وثلث كله مائة فهي لعمر وإن كان
الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقي بين زيد وعبد الله نصفان أوصى بهذه الألف لفلان
وفلان لفلان منها مائة فهو كما قال لفلان: مائة وللآخر تسعمائة فإن هلك بعضها فالباقي على
عشرة ولو أوصى لثالث باللف أخرى وثلث ماله ألف كان نصف الألف للثالث ونصفها للأولين
على عشرة ولو قال: هذه الألف لفلان وفلان منها مائة لفلان وفلان ما بقي كان للأول مائة فإن
هلك الألف إلا مائة فهو للأول وليس للثاني إلا ما بقي بعد المائة، ولو أوصى مع ذلك لرجل باللف
وثلاثة ألف فليس للأوسط شيء والألف بين الآخرين على أحد عشر سهماً عشرة لصاحب الألف
وسهم لصاحب المائة ولو قال: أوصيت بثلاث مالي لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله ألف
وبوم القسمة خمسمائة كان للموصي له بالمائة المائة كاملة وللآخر ما بقي ولو أوصى مع ذلك
لآخر بثلاث ماله والثلث ألف ولم ينقص فنصف الثلث للآخر ونصفه للأولين على عشرة واحد
لصاحب المائة وتسعة للآخر ولو قال: أوصيت لفلان بمائة من ثلث مالي ولفلان بما بقي
وأوصيت لفلان باللف والمسألة بحالها فليس لصاحب ما بقي شيء والثلث بين الأول والثالث على
أحد عشر وإذا كان لرجل ثلاثة آلاف كل ألف في كيس بعينه فقال لرجل: أوصيت لك ما بقي
من هذه فله الألف كلها وهي وصية مؤخره عن سائر الوصايا حتى لو أوصى باللف أخرى لآخر لم
يكن للأول شيء، ولو قال: أوصيت بهذه الألف لفلان وفلان لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة
قسمت الألف بينهما على ثلاثة عشر وإن قال: أوصيت بهذه الألف لفلان وفلان لفلان منها ألف

(١) قوله ولا شيء للآخر: فيه أنه لم يذكر أولاً إلا اثنين فلتحذف العبارة بمراجعة أصلها وهذه العبارة قد تقدمت
بعينها منقولة عن محيط السرخسي في أوائل الباب الثالث في الوصية بثالث المال فهي مكررة اهـ

كانت كلها لهذا الأخير ولو قال: لفلان منها ألف ولفلان ألف كانت بينهما كذا في محيط
المرخسي، ولو قال: أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف لفلان منها ألف ولفلان آخر من الألف
التي أوصيت بها لفلان ألف أو قال: أوصيت بثلاث مالي لفلان وفلان لفلان من ذلك ألف
ولفلان من تلك الألف ألف وكان الثلث ألفا كانت الألف كلها للثاني في الفصلين رجل أوصى
لقوم بوصايا فحضر بعضهم وأقام البيعة وأراد أن يعطي حصته قال: أدفع إليه وأمسك حصه من
بقي فإن منمت فذلك وإن ضاعت شاركوا الذي أخذ فيما أخذه ولا يكون في دفعه إليه قسمة
على من بقي منهم كذا في المحيط، أوصى بأن يدفع إلى فلان ألف درهم يشتري بها الأسارى فإن
مات فلان قبله يرفع إلى الحاكم ليولي الأمر إلى أحد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزنة
المفتين، مريض قال: أخرجوا من مالي عشرين ألفاً أعطوا فلاناً كذا وفلاناً كذا حتى بلغ ذلك
أحد عشر ألفاً ثم قال: والباقي للفقراء ثم مات فإذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقيه أبو بكر
البلخي رحمه الله تعالى: تنفذ وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشرين جزءاً ويبطل
من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءاً وقوله وما بقي للفقراء كانه سمي لهم تسعة آلاف لأنه
ذكر في الابتداء جملة المال فيصير الباقي ماقتنا بخلاف ما قال: أعطوا من ثلث مالي لفلان
كذا إلى أن قال: والباقي للفقراء والمسألة بحالها فإن هنا لا شيء للفقراء ويعطى لأصحاب الوصايا
كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من وصيته ويبطل سهمان رجل أوصى بأن يتباع
داره وبشئري بثمانية عشرة أوقار حنطة وألف من خبز، وقد أوصى بوصية أخرى فبيعت داره
ولم يبلغ ثمنها ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال أبو القاسم: إن
انسع ثلث ماله لذلك ولغيره من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه أوصى بعشرة أوقار حنطة
وألف من خبز وقال: اجعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوه من غيره لم يضرهم إلا أن يكون
في ذلك المال دليل بأن يكون سائر أمواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب فيختص ذلك
المال بوصايا رجل أوصى بوصايا قبله ورثته أن إياهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به
فقالوا: قد أجزنا ما أوصى به ذكر في المتنقى أنه لا تصح إجازتهم وإنما تصح إجازتهم إذا أجازوا
بعد العلم رجل أوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء
اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشداد رحمهم الله تعالى: يعطى، وقال إبراهيم
النخعي والحسن بن مطيع رحمهما الله تعالى: لا يعطى والأول أصح كذا في فتاوى قاضيخان،
وفي النوازل إذا أوصى بوصايا وأوصى للفقراء وأوصى لمعتقه بمائة فمات معتقه بعد موته إن كان
بين لكل وصية شيئاً مقدراً وجعل الباقي للفقراء فمائة المعتق تصرف إلى الفقراء فاما إذا بين لكل
وصية شيئاً مقدراً وبين للفقراء شيئاً مقدراً فمائة المعتق تصرف إلى ورثة الموصي وعلى هذا إذا
أوصى بوصايا ثم قال: والباقي يتصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا أو مات بعض
الموصى لهم قبل الموصي فالباقي على الفقراء إن لم يرجع عنه كذا في المحيط، والله أعلم.

الباب الثامن في وصية الذمي والحربي

وصية الذمي إن كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالإجماع وإن لم تكن من
جنس المعاملات فهي أربعة أنواع: أحدها ما يكون قرية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة
سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية

صحيحة إن كانت لقوم معينين وتعتبر تملكاً منهم فلا يشترط فيه جهة القرية إلى الله تعالى وإن كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قرية عندنا معصية عندهم وهذه الوصية صحيحة إن كانت لقوم معينين وتعتبر تملكاً منهم فلا يشترط فيه التقرب من الموصي وإن كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قرية عندهم وإنها صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت لقوم معينين أو غير معينين وعندهما باطلة إلا إذا كانت لقوم معينين قال: ولو أن ذمياً أوصى بأن يشتري بثلاث ماله رقياً وتعتق عنه باعياهم أو بغير أعيانهم أو أوصى بأن يتصدق بثلاث ماله على الفقراء والمساكين أو أن يسرج به في بيت المقدس أو يبني فيه أو يفري به الترك أو الديلم، والموصي من النصاري فالوصية صحيحة ولو أوصى بثلاث ماله للناثحات أو للسنيات فإن كانت لقوم معينين كانت صحيحة ويعتبر ذلك تملكاً لهم وإن كانت لقوم غير معينين كانت باطلة، ولو أوصى بثلاث ماله بأن يحج عنه قوم من المسلمين أو يبني به مسجد للمسلمين إن كان ذلك لقوم باعياهم صحت الوصية وتعتبر تملكاً لهم وكانوا بالخيار إن شاؤوا حجوا به وبنوا المسجد وإن شاؤوا لا وإن كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو أوصى بثلاث ماله يبني به بيعة أو كنيسة أو أوصى بأن يجعل داره بيعة أو كنيسة فعلى قولهما الوصية باطلة إلا إذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تملكاً منهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصية صحيحة على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى: هذا الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى به في القرى أما إذا أوصى به في الأمصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط، الحربي المستامن إذا أوصى للمسلم والذمي يصح في الجملة غير أنه إن كان دخل وارثه معه في دار الإسلام فأوصى بأكثر من الثلث وقف مازاد على الثلث على إجازة وارثه، وإن لم يكن له وارث أصلاً تصح من جميع المال كما في المسلم والذمي وكذلك إذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذكر في الأصل، ولو أوصى الحربي في دار الحرب بوصية ثم أسلم أهل الدار أو صاروا ذمة ثم اختصما إلى القاضي في تلك الوصية فإن كانت قائمة بعينها أجزتها وإن كانت قد استهلكت قبل الإسلام أبطلتها كذا في البدائع، الحربي المستامن لو أوصى من معصوم ببعض ماله يدفع الباقي إلى ورثته من أهل الحرب كذا في محيط السرخسي، ولو أعتق الحربي المستامن عبده عند الموت أو دبر عبده في دار الإسلام صح منه من غير اعتبار الثلث، ولو أوصى ذمي بأكثر من الثلث أو لبعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو أوصى لخلاف ملته صح كالإرث ولو أوصى الحربي غير مستامن لا يصح كذا في الكافي، ولو أوصى ذمي لحربي مستامن جاز كذا في محيط السرخسي، ولو ارتد مسلم إلى اليهودية أو النصرانية أو المجوسية ثم أوصى ببعض هذه الوصايا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشوق ما يصح من المسلم من وصاياه ويبطل ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتد نافذة للحال فيصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل إليهم حتى لو أوصى بما هو قرية عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم غير معينين لا يصح عندهما وأما المرتدة فإنه يصح من وصايا ما يصح من القوم الذين انتقلت إليهم قال في الكتاب: إلا في خصلة وهي ما إذا أوصت بما هو قرية عندهم معصية عندنا بأن أوصت ببناء البيعة أو

الكنيسة أو ما شبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فإني لأحفظ فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى شيئاً وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم: يصح وقال بعضهم: لا يصح كذا في الخيط، وصاحب الهوى إن كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لأنه يدعي الإسلام ظاهراً وإذا كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى في تصرفاته كذا في الكافي، إذا صنع يهودي أو نصراني بيعة أو كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية.

مسائل شتى

رجل حلف أن لا يوصي وصية فوهب في مرضه الذي مات فيه أو اشترى ابناً له في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون حائثاً ولو وهب شيئاً لوارثه في مرضه وأوصى له بشيء، وأمر بتنفيذه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: كلاهما باطلان فإن أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا: أجزأنا ما أمر به الميت تنصرف الإجازة إلى الوصية لأنها مأمورة لا إلى الهبة: ولو قالت الورثة أجزأنا ما فعله الميت صححت الإجازة في الهبة والوصية جميعاً. مريض أوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصياه باقية إن لم يقل إن مات من مرضي هذا أو قال: إن لم أبرأ من مرضي فقد أوصيت بكذا أو قال بالفارسية: أكر مزأ زين بيماري مرك آيد^(١) أو قال: أكرأ زين بيماري بيمر^(٢) فعينه إذا برأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضيخان، رجل أوصى وقال: إن مات من مرضي هذا فغلمانني أحرار ويعطى فلان من مالي كذا وكذا ويحج عني ثم برأ من مرضه ثم مرض ثانياً وقال للشهود الذين شهدهم على الوصية الأولى أو لغيرهم: اشهدوا أنني على الوصية الأولى قال محمد رحمه الله تعالى: أما في القياس هذا باطل لأنه قد بطلت وصيته الأولى حين صبح من مرضه ذلك ولكننا نستحسن فتجيز ذلك منه ويتحاصون في الثلث وهذا القياس والإستحسان إذا قال: أوصيت لعبد الله بمائة درهم وللمساكين بمائة ثم قال: إن مات من مرضي هذا فغلمانني أحرار ثم برأ ثم مرض ثانياً كذا في الخيط، أوصى بوصايا وكتب بها صكاً ثم مرض بعد ذلك فأوصى بوصايا أيضاً وكتب صكاً إن لم يذكر في الصك الثاني أنه رجع عن الوصية الأولى يعمل بهما جميعاً كذا في خزانة المفتين، رجل أوصى بوصية ثم أخذه الوسواس فصار معتوها فمكث كذلك زمناً ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى: وصيته باطلة مريض لا يقدر على الكلام لضعفه إلا أنه عاقل فأشار برأيه بوصية قال محمد بن مقاتل: جازت وصيته بإشارته وأصحابنا لم يجزوا وقال الناطقي رحمه الله تعالى: ذكر في الكيسانيات رجل أصابه فالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام فمرض فأشار أو كتب فطال ذلك وتقدم العهد فإن حكمه يكون حكم الآخر وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى رجل دفع إلى آخر ألفاً وقال: هذا الألف لفلان فإذا مات أنا فادفعه إليه فمات يدفعه المأمور إلى فلان كما أمره ولو لم يقل هو لفلان ولكن قال: ادفعه إليه فمات الأمر فإن المأمور لا يدفعه إلى فلان وعن أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى مريض دفع إلى رجل دراهم

(١) إن أتاني موت من هذا المرض. (٢) إن مات من هذا المرض.

وقال له: ادفعها إلى أخي أو قال: إلى ابني ثم مات وعلى الميت ديون قال: إن قال: ادفعها إلى أخي أو قال: إلى ابني ولم يزد على هذا فإن المأمور يدفع الألف إلى غرماء الميت وعن بصير رحمه الله تعالى رجل قال: ادفعوا هذه الدراهم أو هذه الثياب إلى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال: هذا باطل لأن هذا ليس بإقرار ولا وصية رجل أوصى بوصايا وأنفذوا وصايه بالدراهم الزيوف والرديفة اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إن كانت الوصية لقوم بأعيانهم فرفضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وإن كانت الوصية للفقراء بغير أعيانهم جاز ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: رجل أوصى بوصايا والنفود مخشفة فإنه ينقد وصايته بما هو الغالب في البيئات مريض أوصى بألف مكسرة ودراهم صحاح فإنه يشتري بدراهمه الصحاح شيء ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم المكسرة وتنقد وصيته مريض قالوا له: لم لا توصي فقال: أوصيت بأن يخرج من ثلث مالي فيصدق بألف على المساكين ولم يزد حتى مات فإذا ثلث ماله ألفان قال الشيخ الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالى: لا يتصدق إلا بالألف ولو قال المريض: أوصيت بأن يخرج من ثلث مالي ولم يزد قال: يتصدق بجميع الثلث على الفقراء وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال: أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم فإذا اثلث أكثر قال الحسن رحمه الله تعالى: له الثلث بثلث ما بلغ كذا لو قال: أوصيت بصبي من هذه الدار وهو الثلث فإذا نصيبه النصف قال: هو له إن كان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال: أوصيت بألف درهم وهو عشر مالي لم يكن له إلا ألف درهم كان الألف العشر أو أقل أو أكثر ولو قال: أوصيت بجميع مافي هذا الكيس لفلان وهو ألف درهم فإذا فيه ألفا درهم كان له مافي الكيس إن كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس دنائير أو غيرها من الخواهر وغير ذلك ولو قال: أوصيت لفلان بألف درهم وهو جميع مافي هذا الكيس لم يكن له إلا ألف درهم، ولو قال: أوصيت لفلان بما في هذا الكيس بألف درهم وهو نصف مافي هذا الكيس فإذا في الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له الألف وإن كان في الكيس ألف درهم كان له وإن لم يكن في الكيس إلا خمسمائة كان له ذلك لا غير، وإن كان في الكيس دنائير أو جواهر لاشيء له قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: ينبغي أن يعطى للموصي له مقدار ألف درهم من ذلك كذا في فتاوى قاضيدن، ولو قال: أوصيت بجميع مافي هذا البيت وهو كثر طعام فوجد فيه أكراراً أو وجد حنطة وشعير فذلك له إن خرج من الثلث كذا في خزانة المفتين، لو قال: أوصيت له بألف درهم من هذا الكيس وأوصيت له بألف درهم من هذا الكيس يعني كيساً تحر فهو عليهما جميعاً كذا في المحيط، رجل أوصى بأن يتصدق عنه بألف درهم فنصدفوا عنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى: يجوز ذلك وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: معناه أنه أوصى بأن يتصدق عنه بألف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال فقبل له: فإن كانت الحنطة موجودة فأعطى قيمة الحنطة دراهم قال: أرجو أن يجوز ذلك وإن أوصى بالدراهم فأعطى حنطة لم يجز وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: وقد قبل: بأنه يجوز وبه نأخذ ولو أوصى بأن يبيع هذا

العبد ويتصدق بشئ من على المساكين جاز لهم أن يتصدقوا بنفس العبد ولو قال: اشتر عشرة أثواب وتصدق بها فاشترى الوصي عشرة أثواب له أن يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد رحمه الله تعالى: لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز وإن هلكت الأولى قبل أن يتصدق الوصي يضمن للورثة مثلها وعنه أيضاً: لو أوصى بألف درهم بعينه يتصدق عنه فهلك الألف بطلت الوصية رجل أوصى بأن يتصدق بشيء من ماله على فقراء الحاج هل يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ الإمام أبو نصر رحمه الله تعالى: يجوز ذلك كما روي عن أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بأن يتصدق على فقراء مكة قال: يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء رجل أوصى بأن يتصدق بثلاث ماله فغصب رجل المال من الوصي واستهلكه فأراد الوصي أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم: يجوز ذلك رجل أصاب متاعاً حراماً وأوصى بأن يتصدق به عن صاحب المتاع قال: إن عرف صاحب المتاع برذ عليه وإن لم يعرف يتصدق به فإن كذبت الورثة مورثهم في هذا الإقرار يتصدق من ذلك بمقدار الثلث امرأة قالت في وصيتها: خويشان مرايا ذكرا هست از مال من^(١) قال: تصرف الوصية إلى قريب لها لا يرث منها والتقدير في ذلك لمن خاطبته بالكلام يعطى من ماله قدر ما يشاء أدنى ما ينطلق عليه اسم التذكرة كذا في فتاوى قاضيان، وإذا أوصى بأفضل عبده للمساكين أو بخير عبده وأن يباع ويجعل ثمنه في المساكين ينظر إلى أفضلهم، وخيرهم قيمة ولو قال: أوصيت لخير عبيدي أو لأفضل عبيدي بثلاث مالي فثلاث ماله لأفضلهم في الدين كذا في المحيط، رجل أوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال: إن كان معه مال يصرف ذلك إلى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف إلى فقراء وطنه، ولو أوصى بأن يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالأفضل أن يصرف إليهم وإن أعطى غيرهم جاز وعليه الفتوى وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يجوز وفي النوازل لو أوصى بأن يتصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم جاز وفيه أيضاً، لو أوصى بأن يعطى كل فقير درهماً فاعطى الوصي فقيراً نصف درهم ثم أعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقير النصف الأول أرجو أن لا يضمن كذا في الخلاصة، أوصى بأن يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة فغدى الوصي عشرة فماتوا بغدي ويعشي غيرهم ولا ضمان عليه، ولو قال: أطعموا عني عشرة مساكين غداء وعشاء ولم يسم كفارة فغدى عشرة فماتوا عشى عشرة سواهم وقيل في الفصل الأخير: إن الوصي لا يضمن استحساناً وبغدي عشرة سواهم ويعشيهم وبه يفتى كذا في خزانة المفتين، رجل أوصى بأن يتصدق بثلاثمائة قفيز حنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي قفيز حنطة في حياة الوصي قال أبو نصر رحمه الله تعالى: يغرّم الوصي ما فرق في حياة الوصي، قال: ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان وإن فرق بعد وفاته بغير أمر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له: فإن فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال: إن كان فيهم صغير لا يجوز أمرهم وإن لم يكن جاز أمرهم وإذا فرق يخرج عن الضمان قال رضي الله عنه: ويصح أمر الكبار في حصتهم ولا يصح في

حصنة الصغار كذا في فتاوى قاضيه خان، أوصى في مرضه وقال: إني كنت جامعاً أهلي في نهار رمضان فاسألوا الفقهاء ماذا يجب عليّ في الحكم فأفعلوه إن كانت قيمة الرقبة تخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه اعتنقت عنه رقبة وأطعم عنه أيضاً نصف صاع من حنطة وإن كانت قيمة الرقبة لا تخرج من ثلث ماله وأبى الورثة الإجازة أطعم عنه ستين مسكيناً لكل واحد مدان من حنطة ومدان لمسكين إن خرج ذلك من ثلث ماله كذا في خزائن المفتين، إذا أوصى بأن يشتري حنطة وخبزاً ويتصدق على المساكين فعلى من يجب أجر الحمالين الذين يحملون الحنطة والخبز قالوا: إذا لم يكن الميت أوصى بحمل ذلك إلى موضع ينبغي للوصي أن يستعين بمن يحمل بغير أجر ثم بدنع إليه من ذلك على وجه الصدقة وإن كان الميت أوصى أن يحمل ذلك إلى المساجد فالأجرة في مال الميت أوصى إلى رجل فأمره أن يتصدق بثلث ماله فلو وضع في نفسه لم يجز ولو دفع إلى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وإن لم يعقل لم يجز عامل السلطان إذا أوصى بأن يعطي للفقراء كذا وكذا من ماله، قال أبو القاسم رحمه الله تعالى: إذا علم أنه من مال غيره لا يحمل أخذه وإن علم أنه مختلط بماله جاز أخذه وإن لم يعلم جاز أيضاً حتى يتبين أنه مال غيره وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: إن كان مختلطاً لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأنه على ملك صاحبه فلا وجه إلا الرد على صاحبه وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يملكه بالخلط فيجوز أخذه إذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يرضى خصماً وفي الجامع إذا أوصى بثلث ماله للمسكين يتصدق منه كل سنة بشمانية دراهم أو قال: أوصيت بأن يتصدق من ثلثي كل سنة بمائة درهم فالوصي يتصدق بجميع الثلث في السنة الأولى ولا يوزع على السنة أوصى عند موته أن يعفي عن قاتله والقتل عمداً كان باطلاً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيه خان، ومن أوصى بسدس ماله ثم بسدس ماله في ذلك المجلس أو في مجلس آخر فأشهد على واحد شاهدين أو لم يشهد فليس للموصى له إلا سدس المال بالإجماع إلا إذا كانت الوصية أكثر^(١) أو إحدى الوصيتين أكثر من الأخرى فحينئذ يدخل الأقل في الأكثر فيعطى الأكثر وسقط حكم الباقي كذا في شرح الطحاوي، سئل عن رجل أوصى بثلث ماله للفقراء فأعطى الوصي الأغنياء وهو لا يعلم قال محمد رحمه الله تعالى: لا يجزئه والوصي ضامن للفقراء في قولهم جميعاً كذا في التتارخانية، وإذا كان رجل أوصى بثلث ماله الدين لرجل ولآخر بثلث ماله العين والدين مائة اقتسما ثلث ماله العين نصفين فإن خرج من الدين خمسون ضم إلى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسة أسهم، ولو أوصى بثلث العين لرجل وثلث العين والدين لآخر ولم يخرج من الدين شيء اقتسما ثلث العين نصفين فإن تعين من الدين خمسون درهماً ضم ذلك إلى العين فكان لصاحبي الوصية ثلث ذلك خمسون درهماً بينهما أثلاثاً في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الثلث لصاحب الوصية في العين والثلاثان للآخر وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الثلث بينهما على خمسة أيضاً وإذا كان لرجل مائة درهم عين

(١) قوله إلا إذا كانت الوصية أكثر: يتأمل في هذا الاستثناء وكان الظاهر حذفه والاقتصار على ما بعده كما يستفاد من عبارة المحيط البرهاني اهـ مصححه.

ومائة درهم على أجنبي دين فأوصى لرجل بثلاث ماله فإنه يأخذ ثلث العين كذا في الظهيرية، وذكر في فتاوى القضاة أن من أوصى بدين له على رجل أن يصرف إلى وجه البر تعلقت الوصية بالدين فإن وهب بعض الدين لمدينه بعد ذلك تبطل الوصية بقدر ما وهب كأنه رجع عن وصيته بذلك القدر قال البقالي^(١) رحمه الله تعالى: دخل الخنطة في الدين قال: وهو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير كذا في المحيط، في فتاوى أهل سمرقند: إذا أوصى بمحتاج بدنه يدخل تحت الوصية القنصوة والخف واللحاف والدثار والفراش وفي السير أن اسم المتاع في العادة يقع على ما يلبسه الناس وبسطه فعلى هذا يدخل في الوصية بالمتاع الثياب والفراش والقمص والبسط والستر وهل يدخل فيها الأواني فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه وأشار محمد رحمه الله تعالى في السير إلى أنه يدخل وإذا أوصى لرجل بفرس بسلاحه سئل أبو يوسف رحمه الله تعالى: أهو على سلاح الفرس أم على سلاح الرجل قال: على سلاح الرجل قال البقالي في فتاواه: وأدنى ما يكون من السلاح سيف وترس ورمح وفوس ولو أوصى له بذهب أو فضة وللموصي سيف محلي بذهب أو فضة كانت الحلية له وبعد هذا ينظر إن لم يكن في نزع الحلية ضرر فأحش نزع الحلية من السيف ويعطى للموصى له وإن كان في نزعها ضرر فأحش ينظر إلى قيمة الحلية وإلى قيمة السيف فإن كانت قيمة السيف أكثر تخير الورثة إن شاؤوا أعطوا الموصى له قيمة الحلية مصوغاً من خلاف جنسها وصار السيف مع الحلية له وإن كانت قيمة الحلية أكثر يخير الموصى له إن شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف وإن شاء تركه إن كانت قيمتهما على السواء كان الخيار للورثة ولو أوصى لرجل بقز وللموصي جبة أو قباء حشوه من قز لا شيء له، ولو أوصى لرجل بثوب قز وللموصي جبة بطانتها ثوب قز وظهارتها ثوب قز كان للموصى له الثوب القز والآخر للورثة ولو أوصى له بجبة حرير وله جبة ظهارتها حرير وبطانتها حرير دخلت تحت الوصية، وإن كانت الظهارة حرير أو البطانة غير حرير فكذلك الجواب وإن كانت البطانة حريراً فلا شيء له ولو أوصى بحلي يدخل تحت الوصية كل ما ينطلق عليه اسم الحلي سواء كان مفصصاً بزمرد أو ياقوت أو لم يكن ويكون جميع ذلك للموصى له، ولو أوصى له بذهب وله ثوب ديباج منسوج من ذهب فإن كان الذهب سدى الثوب مثل الغزل فليس له منه شيء، وإن كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للموصى له وما وراء ذلك للورثة فيبيع الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فما أصاب الذهب فهو للموصى له، ولو أوصى بحلي دخل تحتها الخاتم من الذهب وهل يدخل تحتها الخاتم من الفضة فإن كان من الخواتيم التي تستعملها النساء دون الرجال يدخل وإن كان من الخواتيم التي يستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه اللؤلؤ والياقوت والزمرد فإن كان مركباً في شيء من الذهب أو الفضة يدخل بالإتفاق وإن لم يكن مركباً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل لأنه ليس بحلي وعلى قولهما يدخل لأنه حلي كذا في المحيط، والله أعلم.

(١) قوله قال البقالي إلى قوله كذا في المحيط: العبارة هكذا في جميع نسخ الهندية والذي رآته في نسخة من المحيط ما نصه: قال البقالي: ويدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير ولا يدخل التبراه بالحرف وهي عبارة صحيحة ظاهرة بخلاف ما في نسخ الهندية كما لا يخفى على المتأمل اهـ مصححه.

الباب التاسع في الوصي وما يملكه

لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لأنها أمر على خطر لما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال: الدخول في الوصية أول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة^(١) وعن بعض العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب لا ينجو عن الضمان وعن الشافعي لا بدخل في الوصية إلا أحسق أو لص كذا في فتاوى قاضيهان، الأوصياء ثلاثة أمين قادر على القيام بما أوصى إليه فإنه يقرر وليس للقاضي عزله وأمين عاجز فالقاضي يضم إليه من يعينه وفاسق أو كافر أو عبد فيجب عزله وإقامة غيره مقامه كذا في خزائن المفتين، رجل أوصى إلى رجل في وجهه فقال الموصي إليه: لا أقبل صح رده ولا يكون وصياً فإن قال الموصي للموصي إليه: ما كان ظني بك أن لا تقبل وصيتي فقال الموصي إليه بعد ذلك: قبلت كان جائزاً ولو سكنت في حياة الموصي فمات الموصي كان له الخيار إن شاء قبل وإن شاء رده كذا في فتاوى قاضيهان، وإن أوصى إليه وهو غائب قبل ذلك الموصي بعد الموت فقال: لا أقبل ثم قال بعد ذلك: قبلت فهو جائز ما لم يخرج به السلطان من الوصية قبل أن يقول: قبلت كذا في السراج الوهاج، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: في رجل يوصي إلى رجل فقبله في حياة الموصي فالوصاية لازمة حتى لو أراد الخروج منها بعد موت الموصي ليس له ذلك وإن رده في حياته إن رده في وجهه صح الرد وإن رده في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه بغير علمه كذا في المحيط، أوصى إلى رجل وجعله متي شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى شاء وفي أي وقت شاء كذا في خزائن المفتين، ولو أوصى إلى رجل فقال: لا أقبل فسكت الموصي ومات فقال الموصي إليه: قبلت لا يصح قبوله، ولو أن الموصي إليه سكنت ولم يقل في وجهه: لا أقبل ثم قال في غيبته في حياة الموصي أو بعد موته بحضرة الجماعة: قد قبلت كان قبوله جائزاً ويكون وصياً سواء كان ذلك بحضرة القاضي أو بغير حضرته، ولو أن القاضي حين قال: لا أقبل أخرجه، ثم قال: أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة الموصي: لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسلاً أو كتاباً إلى الموصي فبلغ الموصي ثم قال: أقبل لا يصح قبوله ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الوصي قال الموصي: اشهدوا أنني أخرجته عن الوصية ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يصح إخراجه ولو أن الوصي رد الوصية حال غيبة الموصي فردّه باطل عندنا، ولو أن رجلاً أوصى إلى رجل ولم يعلم الوصي بذلك فباع الوصي شيئاً بعد موت الموصي من تركة الموصي جاز بيعه ويلزمه الوصية كذا في فتاوى قاضيهان، أوصى إلى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال القابل للساكت بعد موت الموصي: اشتر للميت كفناً فاشتره أو قال: نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان الساكت خادماً للآخر غير أنه حر يعمل عنده فأمره بشراء الكفن للميت فاشتره أو قال: نعم فهو قبول الوصية كذا في خزائن

(١) قوله والثالثة سرقة: صريحه أن ذلك مروري عن أبي يوسف والذي رأيته في نسخ الخانية التي بيدي بعد قوله: والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة أنه فهو صريح في أن الثالثة مروية عن غير أبي يوسف والله أعلم أمصحه.

المفتين، قال الكرخي: إذا قبل الوصي أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من الوصية لم يجز ذلك إلا عند الحاكم وقد قالوا: أن الوصي إذا ألزم ثم حضر عند الحاكم فأخرج نفسه نظر الحاكم في حاله فإن كان مأموناً قادراً على التصرف لم يخرج به وإن عرف عجزه وكثرة اشتغاله يخرج به كذا في السراج الوهاج، قال: إذا أوصى الرجل إلى عبده أو إلى عبد غيره فهو على ثلاثة أوجه إما أن تكون الورثة كباراً كلهم أو كانوا كباراً وصغاراً أو كانوا صغاراً كلهم فإن كانوا كباراً كلهم أو كانوا صغاراً وكباراً فالوصية باطلة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير وفي الأصل وأراد بقوله: إنها باطلة ستبطل حتى لو تصرف قبل الإبطال في التركة بيعاً أو ما شابهه ينفذ تصرفه وتكون العهدة على الورثة وإن كانت الورثة صغاراً كلهم فإن أوصى إلى عبد غيره فالوصية باطلة، وإن أوصى إلى عبد نفسه فالوصية جائزة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إنها باطلة على التفسير الذي قلنا وقرل محمد رحمه الله تعالى مضطرب وذكر في بعض الروايات أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي بعضها مع أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط، ولو أوصى إلى مكاتبه جاز سواء كانت الورثة صغاراً أو كباراً فإن أدّى وعق مضى الأمر وإن عجز صار حكمه حكم العبد، ولو أوصى إلى المستسعي جاز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أيضاً كذا في السراج الوهاج، ولو أوصى إلى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الأصل أن الوصية باطلة قالوا: معناه يخرج القاضي من الوصية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى فاسق ينبغي للقاضي أن يخرج عن الوصية ويجعل غيره وصياً إذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصياً، ولو أن القاضي أنفذ الوصية فقصى هذا الوصي دين الميت وباع كما يبيع الأوصياء قبل أن يخرج القاضي كان جميع ما صنع جائزاً وإن لم يخرج حتى تاب وأصلح تركه القاضي وصياً على حاله كذا في فتاوى قاضيخان، ولو لم يعلم القاضي أن له وصياً فنصب وصياً آخر بمحض الوصي فأراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل إخراجاً له من الوصية كذا في الخلاصة، ولو لم يعلم القاضي بأن للميت وصياً والوصي غائب فأوصى إلى رجل فالوصي هو وصي الميت دون وصي القاضي كذا في محيط السرخسي، وإذا أوصى مسلم إلى حربي مستأمن أو غير مستأمن فهي باطلة معناه ستبطل لأنه لو أوصى المسلم إلى الذمي فإن للقاضي أن يبطلها ويخرجه من الوصاية والذمي إذا أوصى إلى الحربي فإنه لا يجوز لأن الذمي من الحربي بمنزلة المسلم من الذمي والمسلم لو أوصى إلى ذمي كانت الوصية باطلة وإذا كان الحربي ممن يخاف منه على المال فإن القاضي يخرج من الوصاية وينصب مكانه عدلاً كافياً وإذا أوصى الذمي إلى الذمي كان جائزاً ولا يخرج القاضي من الوصاية فإن دخل الحربي دار الإسلام بأمان فأوصى إلى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط، ولو أوصى مسلم إلى حربي ثم أسلم الحربي كان وصياً على حاله وكذا لو أوصى إلى مرتد أسلم ولو أوصى إلى عاقل فجن الموصى إليه جنونا مطبقاً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصياً للميت فإن لم يفعل القاضي حتى أفاق الوصي كان وصياً على حاله ولو أوصى إلى صبي أو معتوه أو مجنون جنونا مطبقاً لم يجز أفاق بعد ذلك أو لم يفتق، ولو باع المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم

اسلم المرتد روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا أوصى الرجل إلى المرأة أو إلى الأعمى فهو جائز وكذا إذا أوصى إلى محدود في قذف فإذا أوصى إلى صبي فالقاضي يخرج عن الوصاية ويجعل مكانه وصياً آخر هكذا ذكر الحنفية وهل ينفذ تصرفه قبل أن يخرج القاضي من الوصاية كما ينفذ تصرف الذي وتصرف العبد فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال: ينفذ ومنهم من قال: لا ينفذ وهو الصحيح قال: ولو لم يخرج العبد والصبي والذمي القاضي من الوصية حتى عتق العبد وبلغ الصبي واسلم الذمي فالعبد والذمي بقيا وصيين ولا يخرجهما القاضي عن الوصاية فأما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يكون وصياً وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى: يكون وصياً وقول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي نوادر إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى رجل فقال: إن مت أنت فالوصي بمالك فلان فجن الأول جنوناً مطبقاً فالقاضي يجعل مكانه وصياً حتى يموت الذي جن فليكون الذي سماه الموصي وصياً وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره فيمن أوصى إلى ابن صغير له قال: يجعل القاضي له وصياً ويجوز أمره فإذا بلغ ابنه جعل وصياً وأخرج الأول إن شاء ولا يكون خارجاً إلا بإخراج القاضي كذا في المحيط، ومن أوصى إلى من يعجز عن القيام بالوصية ضم إليه القاضي غيره ولو شكى إليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فإن ظهر عند القاضي عجزه أصلاً استبدل به غيره ولو كان قادراً على التصرف امتناً فيه فليس للقاضي أن يخرجهم وكذا إذا شكك الوارثة أو بعضهم الوصي إلى القاضي فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبدو له منه خيانة فإن علم منه خيانة عزله كذا في الكافي، القاضي إذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجعل القاضي معه غيره ولا يخرجهم، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يخرجهم وهو الظاهر وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيه خان، وفي فتاوى الفضلي وصي على وقف أو في تركة ميت عجز عن القيام بأمر الميت أو الوقف فأقام الحاكم قيساً آخر ثم قال الوصي بعد أيام: صرت قادراً على القيام بما فوض إلي هل يعيده الحاكم إلى ما كان، قال: هو وصي على حاله لا يحتاج إلى إعادة الحاكم كذا في المحيط، رجل أوصى إلى رجلين قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرف أحدهما إلا بإذن صاحبه إلا في أشياء فإن أحدهما ينفرد بها، منها: تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت إذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين إذا كانت الوصية بالعين وإعتاق النسمة وردّ الودائع والغصب ولا ينفرد أحدهما بقبض ودعة الميت ولا بقبض الدين لأن ذلك من باب الأمانة وينفرد أحد الوصيين بالخصومة في حقوق الميت على الناس وعندهم ينفرد بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال أو يوزن بإجازة اليتيم بعمل يتعلم وينفرد أيضاً ببيع ما يخشى عليه التورث والتلف ولا يدخر كالثقواكه ونحوها، ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد وإن عين الفقير ينفرد بذلك أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف إذا أوصى بشيء للمساكين ولم يعين المساكين

عندهما لا يتفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتفرد، وإن عين المسكين يتفرد عند الكل هذا إذا أوصى إليهما جملة في كلام فإن أوصى إلى أحدهما أولاً ثم أوصى إلى الآخر قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: اختلف المشايخ فيه قال بعضهم: هاهنا يتفرد كل واحد منهما بالتصرف وقال بعضهم: لا يتفرد أحد الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أوصى إلى رجلين وقال: كل واحد منهما وصي تام فلكل واحد منهما أن يتصرف وحده كذا في خزنة المفتين، رجل جعل رجلاً وصياً في شيء بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر وصياً في نوع آخر بأن قال: جعلتك وصياً في قضاء ما علي من الدين وقال لآخر: جعلتك وصياً في القيام بأمر مالي أو قال: أوصيت إلى فلان بتقاضي ديني ولم أوصي إليه في غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلاناً آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصياً في الأنواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كأنه أوصى إليهما وعند محمد رحمه الله تعالى كل واحد منهما يكون وصياً فيما أوصى إليه كذا في فتاوى قاضيهان، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: إذا جعل الرجل رجلاً وصياً على ابنه وجعل رجلاً آخر وصياً على ابنه الآخر أو جعل أحدهما وصياً في ماله الحاضر وجعل الآخر وصياً في ماله الغائب فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصياً فيما أوصى إلى الآخر يكون الأمر على ما شرط عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسألة على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، ولو أن رجلاً أوصى إلى رجلين فمات أحد الوصيين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يتصرف الحي في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي، إن رأى القاضي أن يجعله وصياً وحده ويطلق له التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلاً آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يتفرد الحي منهما بالتصرف كما في حالة الحياة، وهنا ثلاث مسائل: إحداها هذه والثانية إذا أوصى إلى رجلين فمات الرجل فقيل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل موت الموصي وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يتفرد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتفرد والثالثة إذا أوصى إلى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار إن شاء أطلق التصرف للثاني وإن شاء ضم إليه وصياً آخر واستبدل الفاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يتصرف كذا في فتاوى قاضيهان، مات رجل في سفر مع قوم قال: استحسن أن يبيعوا متاعه وثيابه ولا يبيعون رقيقه ولا ينفقون على الرفيق من مال الميت لكن إن كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل منه من غير أن يدفعوه إليه، وكذلك الدراهم يأخذها هو فينفقها على نفسه كذا في محيط السرخسي، رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالاً وورثة فاقام رجل شاهدين أن الميت أوصى إليه وإلى فلان الغائب فإن القاضي يقبل بيعة هذا الرجل لأنه أقام البيعة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فينتصب خصماً عن الغائب فصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى ما لم يحضر الغائب إلا في الأشياء التي ينفرد بها أحد الوصيين، فإن حضر الغائب بعد ذلك إن صدق الحاضر وأدعى أنه أوصى إليهما لا يكلف إعادة البيعة وكانا وصيين جميعاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون الغائب الذي حضر وصياً ما لم يعد البيعة، وإن حضر الغائب وجحد أن يكون وصياً كان القاضي بالخيار إن شاء جعل الأول وصياً وحده وإن شاء ضم إلى الأول رجلاً آخر، رجل أوصى إلى رجلين ليس لأحدهما أن يشتري من صاحبه شيئاً من مال اليتيم، وكذا لو كانا وصيين لبيتيم لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئاً من مال اليتيم الآخر رجل مات وأوصى إلى رجلين فجاء رجل وأدعى ديناً على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة شهدا له بالدين عند القاضي لاتقبل شهادتهما ويضمنان مادفعاً إلى المدعي لغرماء الميت، ولو شهدا له أولاً ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين فقضيا دينه لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع وصي الميت إذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لأحد وإن قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضماناً لغرماء الميت وإن قضى بأمر القاضي دين البعض لا يضمن والغرم الآخر يشارك الأول فيما قبض، رجل أوصى إلى رجلين فمات أحد الوصيين وأوصى إلى صاحبه جاز ويكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما لو تصرف بإذن صاحبه في حياته جاز فكذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز والصحيح هو الأول كذا في فتاوى قاضيخان، الوصي إذا حضره الموت فله أن يوصي إلى غيره مع أن الموصي لم يفوض إليه الإيصاء نصاً كذا في الذخيرة، رجل أوصى فمات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو بدون أمر بقية الورثة فهلك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاعت في يده لا يضمن شيئاً ولو قبض أحد الورثة يضمن حصة أصحابه من الميراث إلا أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحساناً، ولو كان على الميت دين محيط وله عند إنسان وديعة فدفع المستودع الوديعة إلى وارث الميت فضاعت في يده كان صاحب الدين بالخيار إن شاء ضمن المستودع وإن شاء ضمن الوارث وليس هذا كأخذ المال من منزل الميت، ولو كان مال الميت في يد غاصب فإن الوصيين لا يملكان الأخذ من المودع والغاصب إلا أن في الغصب إن كان في الورثة مأمون ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه إلى الورثة وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع وصيان استأجر أحدهما حاملين حمل الجنائز إلى المقبرة والآخر حاضر ساكت أو استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكتان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنائز ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقهاء أبو بكر رحمه الله تعالى: لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للأخر الامتناع عنه وإن لم تكن الحنطة في التركة فاشتري أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن المعطي قال الفقهاء أبو بكر: أخذ في هذا بقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الناطقي إذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك أحد الوصيين إلى اليتيم جاز وإن لم يكن ذلك في التركة فاشتري أحد الوصيين والآخر حاضر لا يشتري أحدهما إلا بأمر الآخر، ولو أن ميتاً أوصى

إلى رجلين وقد كان باع عبداً فوجد المشتري بالعبد عيباً فرده على الوصيين كان لأحدهما أن يرد الثمن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولأحد الوصيين أن يودع ماصار في يده من تركة الميت ولو أن الميت أوصى بشراء عبد وبالإعتاق فأحد الوصيين لا يستفرد بالشراء وبعدما اشترى كان لأحدهما أن يعتق رجل أوصى إلى رجلين فقال لهما: ضعا ثلث مالي حيث شئتما أو لمن شئتما ثم مات أحد الوصيين فإن ابن مقاتل: بطلت الوصية ويعود الثلث إلى ورثة الميت ولو قال: جعلت ثلث مالي للمساكين وقال لهما ذلك ثم مات أحد الوصيين قال: يجعل القاضي وصياً آخر وإن شاء قال للباقي منهما: انقسم أنت وحدك وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر للباقي منهما أن يتصدق وحده جدار بين ذاري الصغيرين لهما عليه حمولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب أحد الوصيين مرمة الجدار وأبى الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر: يبعث القاضي أميناً حتى ينظر فيه إن علم أن في تركه ضرراً عليهما أجبر الأبى أن يني مع صاحبه رجل أوصى إلى رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبداً بكذا درهماً ولأحد الوصيين عبد فبعته أكثر مما سمي الميت الموصي فإراد الوصي الآخر أن يشتري هذا العبد بما سمي الموصي قال أبو القاسم: إن كان الموصي فوض الأمر إلى كل واحد منهما جاز شراء هذا الوصي من صاحبه وإن لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبده من أجنبي وصلحه إليه ثم يشتريان جميعاً للميت فهذا أصوب كذا في فتاوى قاضيهان: أوصى إلى رجل أن يضع ثلث ماله حيث أحب أن يجعله جاز أن يجعله في نفسه وكذلك لو نص على التوضيع عند نفسه صرح أبو قال: أعط من شئت لا يعطي نفسه لأن الإعطاء لا يتحقق إلا بأخذ أحد وهذا لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسي، ولو أن رجلاً أوصى إلى رجل فقال له: اعمل بعلم فلان كان به أنه يعمل بغير علم فلان ولو قال: لا تعمل إلا بعلم فلان لا يجوز له أن يعمل بغير علم فلان والفقوى على هذا ولو أوصى إلى رجل وقال له: اعمل برأي فلان أو قال: لا تعمل إلا برأي فلان ففي الأول الوصي هو المخطب وفي الثاني هما وصيان على المختار كذا في خزنة المفتين، قال أبو نصر إن قال: اعمل فيه بأمر فلان فهو الوصي خاصة وإن قال: لا تعمل إلا بأمر فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، رجل أوصى إلى وارثه جاز فإن مات الوصي بعد موت مورثه وأوصى إلى رجل آخر إن قال: هذا الوارث الذي أوصى إليه جعلت وصياً في مالي وفي مال الميت الأول الذي أنا وصيه فإن الوصي الثاني يكون وصياً في التركتين جميعاً ولو أن هذا الوارث الذي هو وصي قال للثاني: أوصيت إليك ولم يزد على هذا كان الثاني وصياً في التركتين عندنا، ولو قال: هذا الوارث للثاني أوصيت إليك في التركتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه وصي في التركتين جميعاً وقال أصحابنا: هو وصي في تركة الميت الثاني خاصة كذا في فتاوى قاضيهان، الرجل إذا أوصى إلى رجل ثم أن رجلاً آخر أوصى إلى الموصي ثم مات الموصي الثاني صار الموصي الأول وصياً ثم إذا مات الموصي الأول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصياً لهما جميعاً كذا في شرح الطحاوي، خاطب جماعة فقال لهم: افعلوا كذا بعد موتي إن قبلوا بصير كلهم أوصياء وإن سكتوا حتى مات الموصي ثم قبل بعضهم فإن كان القابل اثنين أو أكثر صاروا وصيين أو أوصياء ويجوز لهما ولهم تنفيذ الوصية وإن كان واحداً

صار وصياً أيضاً غير أنه لا يجوز له تنفيذ الوصية ماله يرجع أمره إلى إخراجكم فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه رجل أوصى إلى رجل وجعل غيره مشرفاً عليه يكون الوصي أوصى بإمساك المال ولا يكون المشرف وصياً وأثر كونه مشرفاً أنه لا يجوز تصرف الوصي إلا بعلمه كذا في حزانة المقتنين، وإذا احتلف الوصيان في المال عند من يكون فإن كان المال قابلاً للقسمة فإنهما يقسمانه ويكون عند كل واحد منهما نصفه وإن لم يكن المال قابلاً للقسمة نهاية وإن احبا استودعا رجلاً وإن احبا أن يكون المال كله عند أحدهما جاز وإن كانا وصيين لم يقاسم أحدهما الآخر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا أن يكونا حاضرين أو كان أحدهما عائلاً إلا أن الحاضر باسم يادنه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن في القسمة معنى البيع، ولو باع أحد الوصيين شيئاً من مال الصغير لم يجر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إلا أن يكون حاضرين أو كان أحدهما عائلاً وفعل الحاضر بإذن الغائب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كبفا كان فكذا القسمة وإذا أوصت المرأة إلى أبيها وزوجها بوصايا من عتق وصعة وغير ذلك وتركته ضبيعة وثيباً وحدياً وحلفت سير وضبيير فعاد الزوج: أنا أنفذ وصيتها من خالص مالي ولا أسبع الثياب والخلي إن أبعد الزوج هذه الوصايا بإذن الوصي الآخر وهو الأب فما كان من صلات ووصايا يحتاج فيها إلى شراء شيء وقد فقهه عسى أن يرجع به في التركة كان ذلك دين في التركة وإن فعل ذلك على أن لا يرجع لم يجر عن الوصية وما احتيج إليه من الصدقة من غير شراء فلا تخري فيه الوصية بوجه من الوجود فإن أحب الزوج أن يبقى هذه الأعيان لأولاده وينفذ الوصية من مال نفسه يهب من الصغار مالا ثم يبيع الوصيان مقدار الوصية من رجل ويشترى لأب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن أو أكثر ثم ينفذ ذلك المال إلى البائع ويخصه الوصيان من ثمن الضبعة فينفذ به الوصية كذا في الضبط، وصي باع عقاراً ليفضي بشئ من دين لميت وفي يده من المال ما يفي بقضاء الدين جاز هذا البيع كذا في حزانة المقتنين، قال محمد رحمه الله تعالى: وصي الأب يقاسم مال الصغير أي شيء كان متقولاً أو عقاراً بغير يسير ولا مملكة بعد ما حاش وأخلص في جسر هذه المسائل أن من ملك بيع شيء منه قسمته كذا في الضبط، ويجوز لوصي أن يقسم نفوصى له فيما سوى العقار ويمسك للصغار وإن كان بعض الورثة كبيراً عائلاً، ولو قسم الوصي للورثة وهي التركة وصية لإنسان والموصى له غائب لا تجوز قسمة الوصي على الوصي له الغائب ويكون للموصى له أن يشرك الورثة ولو كانت الورثة كمهم صغاراً فقام الوصي الوصي له فأعطاه الثلث وأمسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هب مالي به الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الوصي له بشيء كذا في فتاوى قاصيخدا، وإذا نصبت انقاضي وصياً لميت في كل شيء فقام عليه في العقار والعروض جاز هذا إذا جعله انقاضي وصياً في كل شيء، فأما إذا جعله وصياً في النفقة أو في حفظ شيء بعينه لم يجر قسمته وإذا قسم الوصي الوصي له بالثلث على الورثة وهم صغار فدفع الثلث إليه وأخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هب نصيب الورثة في يد الوصي لم يكن على الوصي التصالح ولو كانت الورثة كلهم كباراً أو كان بعضهم كباراً وهم حضور فقسمة الوصي مع الوصي له على الوارث الكبير، طلبة في العقار وفي المتقول جميعاً فإن

هلك نصيب الوارث الكبير في يد الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الوصي له فياخذون منه ثلثي ما أخذ إن كان ما أخذه قائماً في يده وإن هلك ما أخذ الوصي له يجب أن يكون الوارث الكبير بالخيار إن شاء ضمن الوصي حصته وإن شاء ضمن الوصي له وإن كانت الورثة كباراً وهم غيب فقامم الوصي مع الموصى له على الورثة وأخذ نصيب الورثة فقسمته في العفار باطلة وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه الصورة خلافاً فقال: على قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز وأما في المنقول فتجوز تسمة مع الموصى له على الورثة فأما قسمة الوصي مع الورثة على الموصى له والورثة كبار حضور والموصى له غائب فإنها باطلة والعفار والمنقول في ذلك على السواء وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى في هذه المسألة اختلافاً فقال على قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى: لا تجوز القسمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز فإن هلك حصّة الموصى له في يد الوصي وبقي نصيب الورثة كان للموصى له أن يأخذ ثلث ما بقي في يد الورثة وإن هلك حصّة الورثة في يدهم وهلك حصّة الموصى له في يد الوصي أيضاً فما هلك في يد الوصي من حصّة الموصى له فالوصي لا يضمن ذلك وما هلك في يد الورثة من حصّة الموصى له فهو بالخيار إن شاء ضمن الوصي ذلك وإن شاء ضمن الوارث كذا في المحيط، ومن أوصى بثلث ألف درهم فدفعها الورثة إلى القاضي فقسم والموصى له غائب صحت تسمة حتى لو هلك المقبوض ثم حضر الغائب لم يكن على الورثة سبيل كذا في الكافي، وصي عنده ألفان ليتيمين فأدركا فدفع إلى أحدهما ألفاً وصاحب الآخر حاضر وجحد القابض القبض منه يخرم الوصي خمسمائة بينهما ولو كان غائباً تجوز قسمة عليه فلا يضمن يدفع نصيب أحدهما إليه ولو كان القابض مرقراً له كان للآخر أن يأخذ منه خمسمائة وإن شاء ضمن الوصي ورجع بها الوصي وصي لليتيمين قال لهما: بعدما كبرا قد دفعت إليكما ألفاً فصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع المنكر على أخيه بمائتين وخمسين درهماً وإن أنكر لم يكن لهما على الوصي شيء، ولو قال الوصي: دفعت إلى كل واحد منكما خمسمائة على حدة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر رجع المكذب على الوصي بمائتين وخمسين درهماً، ولو كانا غائبين جازت انفسه عليهما رجل مات وترك ابنتين صغيرتين فلما أدركا طلباً مبرأتهما فقال الوصي: جميع تركة أبيكما ألف وقد أنفقت على كل واحد منكما خمسمائة فصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع المكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي في ذلك عند زفر رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية ابن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع كذا في محيط السرخسي، وصي الأم يقاسم لولدها الصغير منقولاته التي ورثها من الأم إذا لم يكن للصغير أب ولا وصي الأب أما إذا كان له أحدهما لا يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الأم العفار والمنقول في ذلك على السواء وما عرفت من الجواب في وصي الأم فهو الجواب في وصي الأخ والعم، ولو كان الوصي قسم بين الورثة وعزل نصيب كل إنسان فهذا على خمسة أوجه:

الأول: أن تكون الورثة صفاراً كلهم ليس فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمة

أصلاً وهذا بخلاف الأب إذا قسم ما له أولاده الصغار وليس فيهم كبار فإنه يجوز قالوا: والخيلة للوصي في ذلك إذا كان الصغير اثنين أن يبيع الوصي حصة أحد الصغيرين مشاعاً من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز حق أحدهما عن الآخر وحيلة أخرى أن يبيع نصيبهما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مفزاً.

الثاني: أن تكون الورثة كباراً كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فقامم الحضور وأقرز نصيبهم فإن القسمة جائزة ومراده إن كانت الشركة عروضاً وأما في العقار فليس يجوز قسمته عليهم.

الثالث: أن تكون الورثة صغاراً وكباراً والكبار غيب فإنه لا تجوز قسمته.

الرابع: إذا كانوا صغاراً وكباراً فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه إليهم وعزل نصيب الصغار جملة ولم يعزل نصيب كل واحد من الصغار جاز.

الخامس: إذا عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فإن القسمة في الكل فاسدة فأمّا إذا دفع إلى الكبار نصيبهم وأمسك حصة الصغار جملة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فإن القسمة بين الكبار والصغار صحيحة وإذا كان بعض الورثة صغاراً وبعض كباراً وأحد الكبار وصي الصغار وأرادوا منه القسمة حكى عن الشيخ الإمام الزاهد أبي حفص الكبير أن الوصي يقسم بين الكبار ويعزل نصيب الصغار ويحعل نصيبه مع نصيب الصغار ثم يبيع نصيبه من الأجنبي ثم يقسم بين الأجنبي المشتري وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الأجنبي المشتري فتتحقق القسمة بين الكل من هذا الوجه كذا في الخبط، وصي الأب إذا باع شيئاً من تركه الأب فهو على وجهين: أحدهما: أن لا يكون على الميت دين ولا أوصى بوصية، والثاني: أن يكون على الميت دين أو أوصى بوصية ففي الوجه الأول قال في الكتاب للوصي: أن يبيع كل شيء من الشركة من المتاع والعروض والعقار إذا كانت الورثة صغاراً أما يبيع ماسوى العقار فلان ماسوى العقار يحتاج إلى حفظ وعسى يكون حفظ الثمن أسير ويبيع العقار أيضاً في جواب الكتاب قال شمس الأئمة الخنوسى رحمه الله تعالى: ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى فاضلخان، وجواب المتأخرين أنه إنما يجوز بيع عقار الصغير إذا كان على الميت دين لا وفاء له إلا من ثمن العقار أو يكون للصغير حاجة إلى ثمن العقار أو يرغب المشتري في شرائه بضعف القيمة وعليه الفتوى كذا في الكفاي، أو يكون في الشركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها إلى ثمن العقار أو يكون بيع العقار خيراً للتبنيح بأن كان خارجها ومؤنها يربو على غلاتها أو كان العقار حائناً أو داراً يريد أن ينقض ويتداعى إلى الخراب فإن وقعت الحاجة للصغير إلى أداء خارجها فإن كان في الشركة مع العقار عروض يبيع ماسوى العقار فإن كانت الحاجة لا تندفع مما سوى العقار حبس يبيع العقار بمثل القيمة أو بغن يسير ولا يجوز بيع الوصي بغن فاحش لا يتغابن الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئاً للتبنيح لا يجوز شراؤه بغن فاحش هذا إذا كانت الورثة كنهم صغاراً وإن كان الكل كباراً وهم حضور لا يجوز بيع الوصي شيئاً من الشركة إلا بأمرهم فإن كان الكبار غيباً لا يجوز بيع الوصي

العقار ويجوز بيع ماسوى العقار ويجوز إجازة الكل لأن الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من الحفظ أما العقار فمحفوظ بنفسه إلا أن يكون العقار يهلك لو لم يبع فحفظه يصير العقار بمنزلة العروض وإن كانت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فإن الوصي يملك بيع نصيب الغائب مما سوى العقار لأجل الحفظ عند الكل فإذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا إذا لم يكن في الشركة دين كذا في فتاوى قاضيهان، وإن كان على الميت دين إن كان محيطاً بالشركة يبيع كل الشركة بالإجماع وإن لم يكن محيطاً يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين يبيع عنده خلافاً لهما كذا في الكافي، ولو كان في الشركة وصية مرسلة فإن الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل وإذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والشركة عروض فإن الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فإذا باع الكل حاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا ثبت للوصي بيع بعض الشركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الأب يكون بمنزلة الأب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الأب ووصي وصي الجد بمنزلة وصي الجد ووصي وصي القاضي يكون بمنزلة وصي القاضي إذا كان عاماً وأما وصي الأم ووصي الأخ إذا ماتت الأم وترك ابناً صغيراً وأوصت إلى رجل أو مات الرجل وترك أخاً صغيراً وأوصى إلى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركته هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا الوصي أن يشتري شيئاً للصغير إلا الطعام والكسوة لأن ذلك من جملة حفظ الصغير كذا في فتاوى قاضيهان، وصي الأم لا يملك على الصغير بيع ماورثه الصغير من الأب العقار والمنقول المشغول بالدين والخالي عن الدين على السواء وما كان موروثاً للصغير من جهة الأم إن كان خالياً عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وإن كانت الشركة مشغولة بالدين أو بالوصية إن كان الدين مستغرقاً فله أن يبيع الكل ودخل بيع العقار تحت ولايته وإن لم يكن الدين مستغرقاً يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرفته في وصي الأم فهو الجواب في وصي الأخ والعمة وإن كانت الورثة كباراً كلهم فإن كانوا حضوراً وكانت الشركة خالية عن الدين فوصي الأم لا يبيع شيئاً من تركتها وإن كانت الشركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الأم نظير الجواب في وصي الأب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وإن كانت الورثة صغاراً وكباراً والكبار غيب فإن كانت الشركة خالية عن الدين فوصي الأم يبيع المنقول من تركته الأم حصص الصغار والكبار جميعاً ولا يبيع العقار من تركتها حصص الكبار والصغار في ذلك على السواء فإن كانت الشركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الأم نظير الجواب في وصي الأب وإن كان الكبار حضوراً والشركة خالية عن الدين فإنه يبيع حصص الصغار من المنقول من تركتها وهل يبيع حصص الكبار من المنقول فالمسألة على الخلاف فلا يبيع العقار أصلاً وإن كانت الشركة مشغولة بالوصية أو بالدين إن كانت مستغرقة فإنه يبيع العقار

والمنفقول جميعاً وإن كانت غير مستغرقة ببيع المنفكول جميعاً وببيع العقار بقدر الدين إجماعاً وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشايخ رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، الأصل أن ولاية الوصي تنقذر بقدر ولاية الوصي وإن ولاية الحفظ تبع لولاية التصرف أمة بين رجلين ولدت ولداً فأدعياه معاً وثبت نسبته منهما فعتقت الأمة وماتت وتركت مالاً وأوصت إلى رجل فالولاية على ولدها وماله لأبويه دون وصيها لأن وصي الأم كالأم وليس لها ولاية التصرف فكذا ليس لوصيها وليس له ولاية الحفظ أيضاً لأنها تبع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدان يظهر ولاية الحفظ لوصي الأم فيملك بيع العروض لأنه من الحفظ كذا في الكافي ولكن إنما ثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الأم وفيما كان للصغير قبل موت الأم لأفيماً يحدث للصغير بعد ذلك وكما ثبت له ولاية الحفظ يثبت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع المنفكول وبيع ما يتسارع إليه الفساد وإن غاب أحد الوالدين والآخر حاضر فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو مات أحد الوالدين بعد موت الأم ولم يدع وارثاً غير هذا الصغير وأوصى إلى رجل والوالد الآخر حاضر فالميراث كله للصغير وولاية التصرف في الميراثين للاب الثاني لا لوصي الوالد الميت ولا لوصي الأم قال: ولا يضم القاضي إلى الوالد الباقي وصياً ليتصرف معه وإن كان الوالد الباقي غائباً كان لوصي الأم حفظ ما تركته الأم وكل ما كان من باب الحفظ لأن وصي الأم قائم مقام الأم وقد كان للأم حفظ مال الصغير حال غيبة الوالد فكذا لمن قام مقامها وكان لوصي الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وكل ما كان من باب الحفظ وإن مات الوالد الباقي بعد ذلك وأوصى إلى رجل فوصيه يكون أولى من وصي الأب الذي مات أولاً ومن وصي الأم فإن كان للاب الذي مات أولاً أب هو جد هذا الغلام وباقي المسألة بحالها فوصي الأب الذي مات آخرأ أولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخرأ أب هو جد هذا الغلام كان وصيه أولى من أبيه وإن مات وصي الأب الذي مات آخرأ وأوصى إلى غيره وباقي المسألة بحالها فوصيه أولى من سميناه وإن مات وصي الأب الذي مات آخرأ ولم يوص إلى أحد أو كان الأب الذي مات آخرأ لم يوص إلى أحد وقد ترك الأب الذي مات أولاً ابناً جد هذا الغلام ووصياً فإن أباً الذي مات أولاً أولى من وصيه فإن كان مات الوالدان أحدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما أب وأوصى كل واحد منهما إلى رجل إن لم يعرف الذي مات أولاً من الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال للوصيين جملة لأنه لما لم يعرف الذي مات أولاً من الذي مات آخرأ يجعل كأنهما ماتا معاً ولو ماتا معاً كانت ولاية التصرف في المال للوصيين وإن عرف الذي مات أولاً من الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات آخرأ وإن مات هذا الوصي ولم يوص إلى أحد ومات الأب الذي عرف موته آخرأ ولم يوص إلى أحد وباقي المسألة بحالها فولاية التصرف في المال للجددين لا ينفرد أحدهما كذا في المحيط، وإذا مات الرجل وترك أولاداً صغاراً وأباً ولم يوص إلى أحد كان الأب بمنزلة الوصي في حفظ الشركة والتصرف فيها أي تصرف كان فإن كان على الميت دين كثير فإن الأب وهو جد الصغير لا يملك بيع الشركة لقضاء الدين وكذا الرجل إذا أذن لابنه الصغير المراهق الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفاً وركبته الديون ثم مات هذا الابن وترك ابناً فإن الأب لا يملك التصرف في تركته لقضاء

الدين وصي الميت إذا باع التركة لفقهاء الدين والدين غير محيط حاز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز عند صاحبه وإن لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير نباع القاضي كل التركة نفذ بيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فرفق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الوصي وأبي الميت فقال: لو وصي الميت أن يبيع التركة لفقهاء الدين وتنفيذ الوصية وأما أبو الميت وهو أحد أولاده الصغار فله أن يبيع التركة على الأولاد الصغار لولده وليس له أن يبيع التركة على الأولاد الصغار لولده لفقهاء الدين على الميت قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما محمد رحمه الله تعالى فاقام الجدة مقام الأب قال في الكتاب: إذا مات الرجل وترك وصياً وأباً كان الوصي أولى من الأب فإن لم يكن له وصي فالأب أولى ثم وثم إلى أن قال: فوصي الجد ثم وصي القاضي قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: بقول الخصاص يعني صغير ورث مالا وله أب مسرف مبدّر مستحق للحجر فعلى قول من يجوز الحجر لا تثبت النيابة في المال للأب ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي إذا نصب القاضي وصياً لليتيم الذي لأب له كان وصي القاضي بمنزلة وصي الأب إذا جعله القاضي وصياً عاماً في الأنواع كلها فإن جعله وصياً في نوع واحد كان وصياً في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الأب فإنه لا يقبل التخصيص إذا أوصى إلى رجل في نوع كان وصياً في الأنواع كلها كذا في فتاوى قاضيان، وإذا باع الوصي شيئاً من تركة الميت بالنسيئة فإن كان ذلك ضرراً على اليتيم بأن يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الأجل لا يجوز وإن لم يكن ضرراً على اليتيم بأن كان لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الأجل يجوز وعنى هذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: إذا استباح رجل شيئاً من مال اليتيم بأنف والآخر بألف ومائة والأول أولى ينبغي للوصي أن يبيعه من الأول الذي لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك إذا كان لليتيم دار أراد رجل أن يستأجرها كل شهر بشمانية والآخر بعشرة والذي يستأجرها بشمانية أولى ينبغي أن يؤجر منه وعلى هذا متولي الأوقاف وجميع أمناء الأوقاف كذا في الذخيرة، وصي باع ضيعة لليتيم من مفلس يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال أبو القاسم: إن كان البيع بيع رغبة فاقضاه يوجب المشتري ثلاثة أيام فإن أوفى الثمن وإلا ينقض البيع قال رضي الله عنه: وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي إذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر على أداء الثمن لأن بيع الوصي من هذا حاله يكون إستهلاكاً إلا أنه إن أدى الثمن قبل أن ينقض بطلان البيع الآن يصح هذا البيع لأن القاضي نصب ناظراً خصوصاً للصغار وثمام النظر فيما قلنا وصي باع شيئاً من مال اليتيم ثم طلب منه بأكثر مما باع فإن القاضي يرجع إلى أهل البصر والأمانة إن أخيره اثنتان من أهل البصر والأمانة أنه باع بغيره وأن قيمته ذلك فإن القاضي لا يلتفت إلى من يزيد وإن كان في المزايدة يشتري بأكثر وفي السوق بأقل لا ينقض بيع الوصي لأجل تلك الزيادة بل يرجع إلى أهل البصر والأمانة فإن اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قولهما فقول الواحد يكفي كما في التركة ونحوها وعنى هذا فيم الوقف إذا أحرر مستعمل الوقف ثم جاء آخر ويزيد في الأجر كذا في فتاوى قاضيان، وصي باع تركة الميت لإنفاذ الوصية فجحد المشتري البيع فرفعه إلى القاضي وحلفه

فحلف والوصي يعلم انه كاذب فإن القاضي يقول للوصي : إن كنت صادقاً فقد فسخت البيع بينكما فيجوز مثل هذا الفسخ وإن كان بالخاطرة وإنما يحتاج إلى فسخ الحاكم لأن الوصي لو عزم على ترك الخصومة بعد ما جحد المشتري البيع صار ذلك منها بمنزلة الإقالة فيلزم المبيع الوصي كما لو تقابلا حقيقة وإذا فسخ القاضي بيعهما لا يلزم بل يرجع ذلك إلى ملك الميت كذا في الفتاوى الكبرى، وفي فتاوى أبو الليث رحمه الله تعالى رجل مات وقد كان أوصى بثلث ماله وخلف صنوفاً من العقارات والوصي يبيع صنفاً للوصية فللوارث أن لا يرضى إلا أن يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن يبيع الثلث منه وسأل أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى عن امرأة أوصت أن يباع ضياعها ويصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم إنها ماتت وخلفت ورثة كباراً فأراد الوصي بيع جميع الضيعة وأبى الورثة إلا مقدار الوصية قال : إن كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى أهل الوصية الضرر فللوصي أن يبيع الكل وإلا فلا يبيع إلا بمقدار الوصية وكان أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يفتي بهذا وكأنه كان يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة^(١) رحمه الله تعالى وعند عدم الضرر بقولهما كذا في الذخيرة، قال : وللوصي أن يتجر بمال اليتيم كذا في المبسوط، ولا يجوز للوصي أن يتجر لنفسه بمال اليتيم أو الميت فإن فعل وربح يضمن رأس المال ويتصدق بالربح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان، للوصي أن يدفع مال الصغير مضاربة وإن يشارك به غيره وإن يضعه كذا في المحيط، وصبي آجر بعض التركة إجارة طويلة ليقضي به دين الميت لا يجوز مديون مات وأوصى فغاب الوصي فعمد بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه وأنفذ وصاياه فالبيع فاسد إلا أن يكون بأمر القاضي هذا إذا كانت التركة مستغرقة بالدين فإن لم تكن مستغرقة نفذ تصرف الوارث في حصته إلا أن يكون المبيع بيتاً معيناً من الدار وارث كبير باع شيئاً من تركة الميت أو من عقاره وقد بقي عليه دين ووصايا فأراد الوصي أن يرد بيعه إن كان في يد الوصي شيء غير ذلك يستطيع أن يبيعه وينفذ منه الوصايا ويقضي الدين لا يرد البيع ماتت عن زوج وبنت وأخ فأوصت إلى الأخ فقبل وصيتها ثم قبل أن ينفذ وصيتها أو يقضي دينها اشترى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع مقدار نصيبه والمشتري عرف ذلك إن أنفذ الوصايا قبل أن يختصموا جاز البيع وإن لم ينفذ حتى اختصموا إلى القاضي أبطل بيعه وبدأ بمديون الميت ووصاياه ثم الميراث كذا في خزائن المفتين، مديون أوصى بوصايا تخرج من ثلثه بعد قضاء دينه وخلف داراً ولا يقدر الوصي على إنفاذ وصاياه وقضاء ديونه التي عليه إلا من ثمن الدار والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار إن كان الدين يأتي على جميع الدار أو على عامتها بحيث لا يبقى منها إلا شيء يسير فله أن يبيعهما لا يسمعه إلا ذلك إن علم أن الدين يبقى على الميت طويلاً إن لم يبع وأهل الوصايا شركاء الوارث الوصي إذا أراد أن يقرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحيط، فإن أقرض كان ضامناً والقاضي يملك الإقراض واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في الأب لاختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن

(١) قوله يفتي عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة : لم يتقدم التصريح بقول أبي حنيفة ولا بقولهما حتى تصبح المحاولة وقد راجعتها في المحيط فوجدتها هكذا أمصحتها .

الآب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي، ولو رهن الوصي أو الآب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز، ولو فعل الآب ذلك جاز وصي احتال بمال اليتيم إن كان الثاني أملى من الأوّل جاز وإن كان مثله لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، الوصي إذا باع مال اليتيم بدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى: يجوز ويصير الثمن قصاصاً بدينه ويصير هو ضامناً للصغير كذا في المحيط، وإذا رهن مال اليتيم بدين استدانه عليه وقبضه المرتهن ثم أن الوصي استعاره من المرتهن بحاجة اليتيم فضاع في يد الوصي ذلك من مال اليتيم ودين المرتهن على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وإن كان الوصي قد غصب الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة الصغير وهلك في يده ضمن الوصي قيمته لحق المرتهن لا لحق اليتيم وإن استعمله بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن خرقهما حتى أن في الفصل الأوّل إذا أدى دين المرتهن بما ضمن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وإن غصب الوصي عبداً لرجل واستعمله في حاجة الصغير وضمن قيمته للمغضوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن أصحابنا رحمهم الله تعالى: قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ينبغي أن لا يرجع وإذا أجر الوصي الصبي في عمل من أعمال البر فهو جائز وكذا إذا أجر عبداً للصغير أو مالاً آخر للصغير فهو جائز فإن بلغ فله أن يفسخ الإجارة التي عقدها عليه وليس له أن يفسخ الإجارة التي عقدها على ماله الوصي إذا استأجر لثنتين أجيراً بأكثر من أجر مثل عمله بحيث لا يتغابن الناس فيه ذكر القاضي الإمام ركن الإسلام علي السغدري رحمه الله تعالى في شرح السير أن الوصي يصير مستأجراً لنفسه ويجب جميع الأجر في ماله وذكر شيخ الإسلام في شرحه أن الإجارة تقع للصغير ولكن الأجر أجر مثل عمله إذا عمل والفضل يرد على الصغير الوصي إذا أجر منزلاً للصغير بدون أجر المثل أيلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصباً للسكنى فلا يلزمه الأجر بالسكنى قال الفضلي رحمه الله تعالى في فتاواه على أصول أصحابنا رحمهم الله تعالى: يجب أن يصير غاصباً ولا يلزمه الأجر وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في كتابه أن المستأجر لا يكون غاصباً ويلزمه أجر المثل قيل له: انتفتي بما ذكر الخصاص قال: نعم ورايت في نسخ آخر يجب أجر المثل بكماله ولو كان سمي فيه الأجر وجب المسمى ولا يزداد عليه ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من يفتي بوجوب أجر المثل إلا إذا كان النقصان حيراً لليتين فحينئذ يجب النقصان كذا في الذخيرة، وليس للوصي أن يؤجر نفسه من اليتين بخلاف الآب فإنه لو أجر نفسه من الصبي أو استأجر الصبي لنفسه يجوز كذا ذكر القدوري وكذا أجاب العيني رحمه الله تعالى أن الوصي إذا أجر نفسه أو أجر شيئاً من متاعه في عمل من أعمال اليتيم لم يجر وقال الإمام علي السغدري رحمه الله تعالى: لو أجر الوصي أو الآب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والفتوى عنى ما ذكره القدوري كذا في الكبرى، ولو استأجر الوصي الصغير نفسه ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التنازعية، وليس للوصي أن يهب مال اليتيم يعوض أو بغير عوض وكذلك الآب ولو هب إنساناً للصغير فعوض الآب من مال الصغير لا يجوز ويبقى اللواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في

فتاوى قاضخان، وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى في وصي يتيم باع عملاً لئيمه بألف درهم وقيمته ألف درهم على أن الوصي بالخيار فزادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت ألفي درهم ليس للوصي أن ينفذ البيع قال: هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أيضاً وصي باع عبداً للصغير على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ الغلام في الثلاث ثم تمت الثلاث جاز البيع وإن أجاز الوصي البيع في الثلاث أو مات لم يجز حتى يجيزه الغلام، ولو أن وصي يتيم باع عبداً للصغير واشترط الخيار ثلاثاً ثم مات ليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك المولى وعس وقار: لأن العقد لم يقع للصغير ولو باع الوصي عبداً ليتيم بشرط الخيار للوصي فأدرك ليتيم في مدة الخيار ثم تبيع رجل أخير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فطعن الوصي على عيب ورضي به قبل أن ينهيه ليتيم عن الوصاية أو بعد منتهاه فهو كالتوكيل في جميع ذلك وإن اشترى الوصي عبداً ليتيم بألف درهم على أن الوصي بالخيار ثلاثة أيام ففكر ليتيم في الثلاث ثم أجاز الوصي التبيع فالتيم بالخيار إن شاء رضي به وإن شاء ألزمه الوصي فإن لم يجز شيئاً حتى مات الوصي بعدما رضي بالعبء أو قبل ذلك فالتيم على خياره وإن لم تمت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعد منتهاه أو مات ليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالشراء لازم للتيم كذا في الخيط، وصى باع شيئاً من مال التيم فأدرك قايماً المشتري عن الثمن قال بعضهم: إذا كان مصلحاً غير مفسد وقال: أنت بريء مما أبرأك وصي من مالي جاز وبرئ المشتري وإن قال: أنت بريء مما عليك لا يبرأ قال الفقهاء رحمه الله تعالى: هذا خلاف قول أصحابنا رحمه الله تعالى ولا نأخذ به بل يبرأ المشتري بإبراء الصبي بعدما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى، وإذا باع الوصي مال التيم من نفسه أو باع مال نفسه من التيم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا كان فيه منفعة ظاهرة للتيم يجوز وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة للتيم لا يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وأظهر الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز على كل حال وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في تفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعضهم قال: أن يبيع من الصبي من ماله نفسه ما يساوي ألف درهم بمائة مائة ويبيع مال الصبي من نفسه ما يساوي مائة مائة قال: أن يبيع من مال نفسه ما يساوي ألفاً بمائة مائة ويبيع من مال الصبي من نفسه ما يساوي مائة مائة ثم إذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يكتفي بقوله بعت أو اشتريت كما في الأب أو يحتاج إلى الشطرين لم يذكر هذا الفصل ههنا وذكر الناصفي في واقعته أنه يحتاج فيه إلى الشطرين بخلاف الأب وصي التيم إن باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذا لو أذن الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة، وكذا إذا أذن لعبدين ليتيمين بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في الخيط، الأب أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبده في التجارة صح الأذن وسكوتهما عند البيع والشراء يكون إذناً فإن مات الأب أو الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الأذن وإن بلغ الصغير والأب أو

الوصي حي لا يبطل الأذن، ولو وكل الأب أو الوصي ببيع مال الصغير أو بالشراء للصغير فمات الأب أو بلغ الصغير ينزل الوكيل القاضي إذا أذن للصغير أو المعتوه أو بعدهما في التجارة صح وكذا لو حجر على عبد للمعتوه، ولو رأى القاضي عبداً للمعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك إذناً منه القاضي إذا رأى أن يأذن للصغير أو لعبد في التجارة فبأي الأب أو الوصي فأباًؤهما يكون باطلاً فإن حجر الأب أو الوصي بعد إذن القاضي لم يصح حجرهما وكذا لو مات هذا القاضي لا يتحجر إلا أن يرفع الأمر إلى قاض آخر حتى يحجر عليه فينحجر لأن ولاية هذا القاضي مثل ولاية الأول كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو أن هذا الصبي باع من الوصي شيئاً أو اشترى منه شيئاً فعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلاً كما لو باع الوصي بنفسه من نفسه أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى رواية الجامع ورواية الريادات وفي بعض رواية المادون إن كان فيه نفع ظاهر للصغير صح وإن لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في الذخيرة، الوصي إذا أخذ أرض اليتيم مزارعة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من قال: يجوز مطلقاً كما لو دفعها إلى آخر ومنهم من قال: إذا كان البذر من اليتيم لا يجوز وإن كان من الوصي جاز وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه لو كان أجر المثل أو ضمان النقصان خيراً لليتيم مما يصيبه من الخارج لم يجز وإن كان ما يصيبه من الخارج خيراً له جازت المزارعة كذا في المحيط، وللوصي أن يؤدي صدقة فطر اليتيم بمال اليتيم وإن يصحى عنه إذا كان اليتيم موسراً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والوصي لا يملك إبراء غريم الميت ولا أن يحط عنه شيئاً ولا يؤجله إذا لم يكن الدين واجباً بعقده فإن كان واجباً بعقده صح الخط والتأجيل والإبراء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويكون ضامناً ولو صالح الوصي واحداً من دين الميت إن كان للميت بينة على ذلك أو كان الخصم مقراً بالدين أو كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصي وإن لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصي وإن كان الصلح عن دين على الميت أو على اليتيم فإن كان للمدعي بينة على حقه أو كان القاضي قضى له بحقه جاز صلح الوصي وإن لم يكن للمدعي بينة على حقه ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لأنه إتلاف لماله وهو نظير ما لو طمع السلطان الجائر أو المتغلب في مال اليتيم فأخذ الوصي وهدده نياخذ بعض مال اليتيم قال نصير رحمه الله تعالى: لا ينبغي للوصي أن يعطي فإن كان أعطى كان ضامناً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: إن خاف الوصي القتل على نفسه أو إتلاف عضو من أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم فدفع إليه شيئاً من مال اليتيم لا يصح وإن خاف على نفسه القيد أو الحبس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى من المال ما يكفيه لا يسعه أن يدفع مال اليتيم فإن دفع كان ضامناً وهذا إذا كان الوصي هو الذي يدفع المال إليه فلو أن السلطان أو المتغلب بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وصي من بمال اليتيم على جائر وهو يخاف أنه لو لم يبره ينزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم: لا ضمان عليه وكذا المضارب إذا مر بمال المضاربة قال أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى: ليس هذا قول أصحابنا رحمهم الله تعالى وإنما هذا قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه أبي

الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان يجيز للأوصياء المصانعة في أموال اليتامي واختيار أبي سنانة موافق لقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ينفق وصي أنفق على باب القاضي في الخصومات، مال اليتيم فأعطى على وجه الإجارة لا يضمن قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: لا يضمن مقدار أجر الثل والغبن اليسير وما أعطى على وجه الرشوة كان ضامناً قالوا: بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات وأوصى إلى امرأته وترك ورثه صغاراً فنزل سلطان جائر داره فقيل لها: إن لم تعطه شيك استولى على نذار أو العقار فاعضت شيك من العقار قالوا: تجوز مصانعتها كذا في فتاوى قاضيهان، وهي فتاوى النسفي في مسائل الميراث الوصي إذا طوّل بجباية دار اليتيم وكان بحيث لو امتنع أرددت المئة تدفع من التركة حصة داره فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسأل الفقيه أبو جعفر عيسى مات وخلف ابنتين وعقبه فطالب السلطان التركة فغرم الوصي للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض كان ما أعطى من نصيب العصبية خاصة أو من جميع الميراث فإن لم يقدّر الوصي على تخصيص التركة إلا بما غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحقق، وصي أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعلم القرآن والأدب إن كان النصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي مأجوراً وإن كان النصبي لا يصلح بذلك لأبد للوصي أن يتكسّف مقدار ما يقرأ في صلاته ويتبجح للوصي أن يوسع على النصبي في النفقة لا على وجه الإسراف ولا على وجه التضييق وذلك متفاوتة بقدر مال الصغير وكثرته واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله ويقف عليه قدر ما ينطبق به وصي يخرج في عمل اليتيم استأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا يذره استحساناً وعن نصير رحمه الله تعالى للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه إذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: هذا إذا كان الوصي محتاجاً وقال بعضهم: لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو انقياس وهي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف إذا كان محتاجاً بقدر ما يسعى في ماله وصي اشترى لنفسه شيئاً من تركة الميت إن لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضيهان، وهي واقعات الناطقي قال: لو أخذ الوصي مال اليتيم ونفقة في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما أنفق له لا يبرأ عن الضمان إلا أن يبلغ اليتيم فيدفعه إليه أو يشتري لليتيم شيئاً ثم يقول لشهود: كان لليتيم عليّ كذا وكذا وإن اشترى هذا له فيصير قصاصاً ويبرأ من الضمان كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا أوصى بأن يباع عبده ويتصدق بتمنه على المساكين فباع العبد وقضى الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد في يده، المشتري ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع الوصي في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسألة في إجماع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وإن هلكت التركة لا يرجع على أحد لأعلى الورثة ولا على المساكين إن كان قد تصدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة ثم أصاب صغيراً من الورثة عبد فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لأنه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة لفضلان القسمة كذا في المحيط، إذا هلك الرجل وفي يده

ودائع لقوم شتى وترك أموالاً وعليه دين يحيط بماله وقبض الوصي الدائع من منزل الميت ليردها على أصحابها أو قبض مال الميت ليقضي به دين الميت فهلك المقبوض في يده فلا ضمان عليه، وكذلك إن لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من منزله وهلك في يده لا ضمان عليه كذا في الذخيرة، وإذا أمر الوصي مودع الميت بأن يهب الوديعة أو يقرض أو يتصدق بها ففعل ضمن المودع ولو أمره بالدفع إلى فلان ففعل لم يضمن وكذا لو أمره أن يدفع مضاربة إلى فلان أن يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التتارخانية، إذا أنفق الوصي التركة على الصغار حتى غابت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وأدعى على الميت ديناً وأثبتته بالبينة عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم أن يضمن الوصي لا ذكر لهذه المسألة في الكتاب وينبغي أن تكون على التفصيل إن أنفق عليهم بأمر القاضي فلا ضمان عليه وإن أنفق بغير أمر القاضي فعليه الضمان وإذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الوصي ذلك ثم لحق الميت بعد ذلك دين آخر بأن كان حفر يثراً في حال حياته ثم وقعت فيها دابة حتى صارت ديناً على الميت أو كان باع الميت سلعة في حال حياته فوجد المشتري بها حياً بعد وفاة الميت فردّها على الوصي صار ثمنه ديناً على الميت هل يضمن الوصي للثاني شيئاً فهذا على وجهين أما إن دفع الوصي إلى الأول مادفع بأمر القاضي أو دفع بغير أمره فإن كان دفع بأمر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الثاني يقع الأول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه إن كان قائماً وإن كان هالكاً في يده يضمن القاضي حصته من المقبوض ولا يضمن الوصي للثاني وإن ظهر أنه صار دافعاً بعض حقه إلى الأول بغير أمره لأنه كان مكرهاً على الدفع إلى الأول من جهة القاضي هذا إذا دفع الوصي إلى الأول دينه بأمر القاضي أما إذا دفعه بغير أمر القاضي كان للثاني أن يضمن الوصي حصته من المقبوض إن شاء، وإن شاء ضمن القاضي فإذا ضمن الوصي للثاني حصته بما دفع إلى الأول هل يرجع الوصي بما ضمن على الأول فإن كان في زعم الوصي أن الثاني مبطل في الدعوى وفيما أقام من البينة لم يرجع على الأول وإن زعم أنه محق رجع بذلك على الأول هذا إن الذي ذكرنا إذا ثبت الدين عند القاضي بالبينة ولو لم يثبت دين عند القاضي بالبينة ولكن أقر الميت بين يدي الوصي أن لفلان عليه كذا درهماً أو ثبت الدين بمعاينة الوصي بأن عاين أن الميت حال حياته استهلك مال إنسان أو استخرج منه مالاً هل يسع الوصي أن يقضي ذلك الدين إذا أنكرت الورثة لا رواية لهذا واختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم: له أن يقضي ذلك الدين وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: ينبغي للوصي أن لا يقضي كذا في المحيط، رجل أودع رجلاً مالاً وقال: إن مت فادفعه إلى ابني فدفعه إليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون بهذا وصياً وإن قال: ادفعه إلى فلان غير وارث ضمن إن دفعه إليه مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى: إن أكلوا بأمر المريض فمن كان منهم وارثاً ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه أبو البيث رحمه الله تعالى: إن احتاج إلى تعاذهم في مرضه فأكلوا معه ومع عياله بغير إصراف لا ضمان عليهم استحسن أن رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للمغرماء وقبض الثمن فضاع عنده أو مات بعض الرقيق في يد الوصي قبل أن يسلم إلى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع

به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي بالثمن على الغرماء إلا أن يكون الغرماء أمروه ببيعه وكذلك لو قال الغرماء له : بيع رقيق فلان الميت واقض ديننا لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا : بيع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لأنهم غمروه إلا أن يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع عليهم بأكثر من دينهم ولو قال له : بيع هذا العبد فإنه لفلان وقال الوصي : لا أبيعه ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن رجع به الوصي على الغريم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكبار فهم في جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء وإن كانوا صغاراً لم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع القاضي رقيق الميت للغرماء فضاع الثمن عنده ثم استحق الرقيق رجع المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضي رجل أوصى بعقبة عبده ثم جنى العبد جناية بعد موت الموصي فاعتقه الوصي وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للغداء وإن لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو أن عبداً لايتام جنى جناية كان لوصيهم أن يختار لهم إمساك العبد ويدفع أرض الجناية من مالهم إلا أن يكون بين أرض الجناية وبين قيمة العبد شيء متفاوت فإن قال الوصي عند القاضي : قد اخترت إمساك العبد أو أشهد على نفسه بذلك شهوداً فليس له أن يرجع إلى أن يدفع العبد فإن لم يكن لهم مال غير العبد فعليه أن يبيع العبد ويؤدي أرض الجناية من ثمنه فإن مات العبد قبل أن يبيعه بعدما اختاره فالجناية دين على الأيتام حتى يؤدوها كذا في محيط المرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير : رجل اشترى عبداً بألف درهم وقبض العبد ولم ينفذ الثمن حتى مات وأوصى إلى رجل وعليه الميت سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصي بالعبد عبداً فردّه بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للمغرم نقضه ويرجع الوصي على البائع فيأخذ منه نصف الثمن ويعطيه إلى الغريم الآخر وإن توى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصي للمغرم لأن هذا الردّ لما اعتبر بيعاً جديداً في حق الغريم صار كان الوصي باعه من رجل وتوى الثمن عليه وهناك لا يضمن فكذا ما هنا فرق بين هذا وبين ما إذا باع الوصي هذا العبد من رجل آخر بألف درهم وقبض الثمن ودفع إلى البائع حيث يضمن للمغرم الآخر والفرق أنه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمين به فهو بالدفع إلى أحدهما يصير متلفاً على الآخر حقه أما هاهنا فالوصي لم يقبض شيئاً إنما باشر الردّ بالعيب وأنه بيع جديد في حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجد سبب الضمان فلا يضمن قال مشايخنا رحمهم الله تعالى : فهذا هو الحيلة للوصي إذا أراد أن يقضي دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت أن يبيع شيئاً من مال الميت من غريمه بما للمغرم على الميت من المال فلا يضمن إذا ظهر دين آخر على الميت فلو أن الوصي حين أراد الردّ بالعيب لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصي إلى القاضي فإن كان القاضي يعلم بدين الغريم الآخر لا برّد العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وإن لم يعلم القاضي بدين غريم آخر ردّه على البائع وسقط الثمن عن البائع فإن أقام الغريم الآخر بعد ذلك بينة على دينه خير القاضي بين أن يمضي الردّ ويضمن للمغرم الآخر نصف الثمن وبين أن ينقض الردّ ويردّ العبد حتى يباع في دينهما كذا في المحيط، قوم ادعوا على الميت ديناً ولا يئنه لهم إلا

ان الوصي يعلم بالدين قال نصير رحمه الله تعالى: يبيع الوصي التركة من الغريم ثم يجحد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصاً وإن كانت التركة صامتة يودع المال عند الغريم ثم يجحد الغريم الوديعة فيصير قصاصاً كذا في فتاوى قاضخان، وإذا شهد شهود عدول بين يدي الوصي أن لفلان على الميت كذا ديناً ولم يشهدوا به عند القاضي هل يسع الوصي قضاء هذا الدين إذا انكرت الورثة لا رواية لهذا واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى أيضاً في هذا الفصل فقال بعضهم: له ذلك ومنهم من قال: لا يسعه القضاء كذا في المحيط، وإذا أقر الميت بالدين بين يدي الوصي وأراد الوصي أن يقضي الدين ولا يلحقه الغرم فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على خمسة أقوال منهم من قال: ينبغي له أن يجيء إلى القاضي ويقول له: أقسم أنت الميراث بين الورثة حتى إذا ظهر دين آخر بالبيتة لا يكون الغريم الثاني أن يخاصمني ولا يرجع بالضمان علي ومنهم من قال: يدفع إلى المقر له قدر الدين سراً حتى لا تعرف الورثة فيضمنونه ومنهم من قال: ينبغي أن يجعل من التركة مقدار الدين في صرة فيضع بين يديه ويبعث إلى الغريم فيجيء، فيأخذ سراً وجهراً والوصي يتخافل فإن علم الورثة يقول للورثة: خاسموا أنفسكم أو اقيموا غيري لكي يخاصم ومنهم من قال: ينبغي أن يجعل مقدار الدين من جنس الدين في صرة فيودع الغريم فذهب الغريم بالوديعة قصاصاً بالدين ثم أن الوصي لا يضمن لأن له أن يودع ومنهم من قال: ينبغي للوصي أن يقول للميت حين أقر بالدين بين يديه أحضر شاهدين أو شاهداً علي قولك أو أشهد شاهداً واحداً سواي حتى لو جاء الغريم بعد فالشاهدان له يشهدان بذلك أو يشهد الوصي مع الشاهد الآخر ثم يقضي الوصي دينه فلا يضمن وإن ادعى الورثة ضماناً على الوصي وقالوا: إنك قضيت ديناً من التركة لم يكن واجباً على الميت فصرت ضامناً وانكر الوصي الضمان وأرادت الورثة استعلاف الوصي فالقاضي لا يستحلف الوصي بالله ما قضيت نظراً للوصي وإنما يحلف بالله ما لهم قبلك ما يدعون من الضمان عليك كذا في الذخيرة، رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين: قبضت منه في صحته الألف الذي كان لي عليه وغرماء الميت قالوا: لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات فيه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا: إن كان الألف المقبوض قائماً شاركوه فيه لأن الأخذ حادث فيحال إلى أقرب الأوقات وهو حالة المرض وإن كان المقبوض هالكاً لا شيء لغرماء الميت قبله لأنه إنما يصرف إلى أقرب الأوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لإيجاب الضمان فحال قيام الألف هو يدعي لنفسه سلامة المقبوض والغرماء ينكرون ذلك وقد أجمعوا على أن المقبوض كان ملكاً للميت فلا يصلح الظاهر شاهداً له وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرماء إلى إيجاب الضمان ولا يصلح الظاهر شاهداً لهم وصي عليه للميت دين والميت أوصى بوصايا فيريد الوصي أن يخرج عن عهدة ماعليه قالوا: ينفذ وصايا الميت أو يقضي ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصاً بما عليه لكن ينبغي أن ينوي القصاص حين يقضي فيقول: أقضي من مال الميت حتى يصير قصاصاً كذا في فتاوى قاضخان، الوصي بعدما خرج من الوصاية إذا قبض ديناً للبيتة ينظر إن كان موروثاً للصغير أو وجب بعقد الوصي عقداً لا ترجع الحقوق فيه إلى العاقد لا يصح

ولا يبرأ المدينون وإن وجب بعقد الوصي عقداً ترجع فيه حقوق العقد إلى العاقد ويصح تبصه
ويبرأ المدينون كذا في العبط، وصي ادعى على الميت ديناً اختلفوا في أن القاضي هل يخرج المال
من يده قال بعضهم: لا يخرج إلا أن يدعي عيناً أنها له فيخرجه القاضي من يده وقال بعضهم:
إذا لم يكن له بينة على الدين فإن القاضي يخرج عن الوصاية وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى: يقول له القاضي إما أن تبرئه عن الذي تدعي أو نقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين
وإلا أخرجتك عن الوصاية فإن لم يقم أخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمة رحمه الله
تعالى أن الوصي إذا ادعى ديناً على الميت وليس له بينة فإن القاضي يعزله عن الوصاية وإن كان
له بينة فإن القاضي ينصب للميت وصياً حتى يقيم المدعي البينة عليه ثم القاضي باختيار بعد
ذلك إن شاء ترك الثاني وصياً وصار الأول خارجاً عن الوصاية وإن شاء أعاد الأول إلى الوصاية
بعد ما قضى دينه وذكر الحصاف رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصياً في مقدار
الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى
وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فأدرك الابن ثم قضى الوصي دين
الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ نهاه عن القبض لا يصح قبضه رجل مات وعليه ألف
درهم لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مدين الميت دين الميت ذكر في الأصل أنه
برأ عما عليه وإن قضى بغير أمر الوصي وأمر الوارث وإذا أراد مدين الميت قضاء دين الميت
كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى: يقول عند القاضي هذا الألف الذي لفلان الميت عليّ
من الألف الذي لك على الميت فيجوز ذلك، ولو لم يقل ذلك ولكن قضى الألف عن الميت كان
مستبرعاً ويكون الدين عليه ولو أن مستودعاً قضى دين صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب
الوديعة بالخيار إن شاء أجاز فضاءه وإن شاء ضمن المستودع ويسمى المقبوض إلى القابض ميت
أوصى إلى امرأته وترك مالاً وللمرأة عليه مهرها إن ترك الميت صامتاً مثل مهرها كان لها أن تأخذ
مهرها من الصامت لأنها ظفرت بجس حقه وإن لم يترك الميت صامتاً كان لها أن تبيع ما كان
أصلح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مدين مات ورب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع
مقدار حقه من غير علم الورثة رجل مات عن أولاد صغرى ولم يوص إلى أحد فنصب القاضي
رجلاً وصياً في التركة فادعى رجل على الميت ديناً أو وديعة وأدعت المرأة مهرها قالوا: أما الدين
والوديعة فلا يقضى إلا بعد ثبوتها بالبينة، وأما المهر إن كان النكاح معروفاً كان القول قول
المرأة إلى مهر مثلها يدفع ذلك إليها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: إن كان ذلك قبل
تسليم المرأة فكذلك وإن كان بعدما سلمت نفسها إلى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة
بتمجيله قبل تسليم النفس لأن الظاهر أنها لا تسلم نفسها إلا بعد استيفاء المعجل قال رضي
الله عنه: وفيه نوع نظر لأن كل المهر كان واجباً بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم
الظاهر لأن الظاهر لا يصلح حجة لإبطال ما كان ثابتاً كذا في فتاوى فاضيلان، قال محمد
رحمه الله تعالى في الجامع: رجل هلك وترك مالاً ووارثاً واحداً فأقام رجل البينة أن له على
الميت ألف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع إليه ألفاً وغاب الوارث فحضره عريم
آخر فإن العريم الأول ليس بخصم له ولو كان العريم الأول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت

كان خصماً له فإذا قضى القاضي على الوارث وقد توى ما أخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الأول وأخذ منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الأول غريماً وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فأقام الرجل البينة أن له على الميت ديناً فالوصي له ليس بخصم له وكذلك لو كان الأول غريماً والثاني موصى له بالثلث لم يكن الغريم خصماً له ذكر في النوازل رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركته فأحضر مع نفسه وارث الميت فقد قيل: الوارث لا يكون خصماً للغريم وقيل: يكون خصماً ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين أو أكثرها ادعى مدع آخر على الميت ديناً وعجز عن إقامة البينة وأراد تخليف الورثة وأصحاب الدين لا يمين على الغرماء أصلاً وكذا لا يمين على الورثة إن كان كل التركة مستغرقة بالدين وإن كان له بيعة فالوصي هو الخصم وإن لم يكن له وصي ولا وارث جعل القاضي له وصياً وإن كان في المال فضل عن الدين يحلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب أدب القاضي أن الوارث إذا لم يصل إليه شيء من التركة تسمع عليه بيعة المدعي لكن لا يستحلف قيل إن يظهر للميت مال على ما اختاره الفقهاء أبو جعفر وأبو الليث رحمهما الله تعالى ادعى على الميت ديناً ووصيه غائب غيبة منقطعة فالقاضي ينصب خصماً عن الميت ليخاصم المدعي وكذلك لو كان الوصي حاضراً وأقر للمدعي بالدين فالقاضي ينصب خصماً عن الميت هكذا ذكر الفضلي في فتاواه^(١) وفي إقرار الواقعات إذا أقر وصي الميت أنني قبضت كل دين لفلان الميت على الناس فجاء غريم لفلان الميت وقال للوصي: دفعت إليك كذا وكذا وقال الوصي: ما قبضت منك شيئاً ولا علمت أنه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصي مع يمينه ولو قامت البينة على أصل الدين لم يلزم الوصي منه شيء وكذا لو قال: قبضت كل دين لفلان بالكوفة أو أضاف إلى مصر أو سواد وكذا الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط، وصي انقل الوصية من مال نفسه قالوا: إن كان هذا الوصي وارثاً يرجع في تركته الميت وإلا فلا يرجع وقيل: إن كانت الوصية للعباد يرجع لأن لها مطالباً من جهة العباد وكان كقضاء الدين وإن كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل: له أن يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي إذا اشترى كسوة للصغار أو يشتري ما ينفق عليهم من مال نفسه فإنه لا يكون منطوعاً وكذا لو قضى دين الميت من مال نفسه بغير أمر الوارث وأشهد على ذلك لا يكون منطوعاً، وكذلك إذا اشترى الوارث الكبير طعاماً أو كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون منطوعاً وكان له الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصي إذا أدى خراج اليتيم أو عشرة من مال نفسه لا يكون منطوعاً، ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضبخان، أحد الورثة إذا قضى

(١) قوله هكذا ذكر الفضلي في فتاواه: ذكر تعليقه في المحيط بقوله: لأن إقرار الوصي على الميت لا يجوز ولا يمكن المدعي أن يخاصم الوصي فيما أقر به فلو لم ينصب القاضي وصياً للمدعي لا يصل للمدعي إلى حقه، ثم قال صاحب المحيط: وفيه نوع نظر فقد ذكر الخصاص أن أحد الورثة إذا أقر بالدين فأقام المدعي البينة على هذا الابن المقر ثبت الدين في جميع التركة تسمع بيته وكذا لو أقر جميع الورثة بالدين فأقام البينة عليه ليثبت الدين في حق غيرهم فنقل بيته فكذا هاهنا يجب أن نسمع البينة على الوصي بعدما أقر بدعوى المدعي بالأولى اهـ فنه مصححه البحراري

دين الميت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة قبل أن يرجع فيها ثم ورثوا عن ميت آخر لا يكون لنذي قضي دين الميت أن يرجع في تركة الميت الثاني كذا في الدخيرة، وللموارث أن يقضي دين الميت وإن يكفنه بغير أمر الورثة وكان له أن يرجع في مال الميت الوصي إذا اشترى كفنًا للميت أو اشترى الوارث ثم علم يعيب في الكفن بعدما دفن الميت كان لموارث والوصي أن يرجعا بنقصان العيب ولو أن أجنبياً اشترى للميت كفنًا فعلم بالعيب بعدما دفن فيه ذكر الناطقي أن الأجنبي لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الأجنبي أيضاً والصحيح أن الأجنبي لا يرجع غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص إلى أحد وترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى: يرفع الأمر إلى الحاكم فيكفنه بأمر الحاكم كفنًا وسطاً فإن لم يجد الحاكم كفته كفنًا وسطاً ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا لو ترك جارية لأبييها كذا في فتاوى قاضخان، إذا تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم أن الأمر يرفع إلى القاضي حتى ينصب وصياً وأنه يأخذ المال ويفسده أفتى القاضي الديوسي بأن تصرفه جائز للضرورة قال قاضخان: وهذا استحسان وبه يفتى كذا في الفتاوى الكبرى، بشر بن الوليد عن رجل مات في بعض الأطراف فجاء ورثته فقال: مات أبي وعليه دين وترك صنوف أموال ولم يوص إلى أحد وهو لا يقدر على إقامة البيعة لأن الشهود كانوا من أهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي أن يقول له: إن كنت صادقاً فبع المال حتى تقضي الدين قال: إن فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن أبي نصر رحمه الله تعالى رجل مات فزعم غرماًؤه وورثته أن ولأنا مات ولم يوص إلى أحد والحاكم لا يعلم شيئاً من ذلك بقول لهم الحاكم: إن كنتم صادقين فذممت هذا وصياً قال: إن فعل ذلك رجوت أن يكون في سعة ويصير الرجل وصياً إن كانوا صادقين امرأة أوصت بثلاث ماله وأوصت إلى رجل فأنفذ الوصي بعض وصيتها وبقي البعض في يد الورثة هل يكون للوصي أن يترك في يد الورثة فلما: إن علم الوصي من ديانة الورثة أنهم يخرجون الثلث جاز له أن يترك في أيديهم وإن علم خلاف ذلك لا يسعه أن يترك في أيديهم إن كان يقدر على استخراج المال منهم رجل اشترى لولده الصغير شيئاً وأدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر أنه إن لم يشهد عند أداء الثمن أنه إنما أدى ليرجع فإنه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي أن الوصي إذا أدى الثمن من مال نفسه لا يحتاج إلى الإشهاد لأن العاقل من حال الوالد بن أنهم يقصدون الصلة والبر فيحتاج إلى الإشهاد وكذا الأب إذا قضى مهر امرأة ابنه إن لم يشهد لا يرجع وكذا الأم إذا كانت وصية لولدها الصغير فهو بمنزلة الأب إن سم تشهد عند أداء الثمن لا يرجع كذا في فتاوى قاضخان، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الوصي لليتيم: أنفقت مائتك عليك في كذا وكذا سنة فإنه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل على نفقة مثله ثم نفقة مثل ما يكون بين الإسراف والتقتير كذا في الخطب، وإذا اختلفا في المدة فقال الوصي: مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم: مات أبي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الأس والحنف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قال محمد رحمه الله تعالى أما على قول

أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال الوصي: ترك أبوك رقيقاً فأنفقت عليهم من مالك كذا وكذا درهما ثم إنهم ماتوا أو أبقوا وتلك النفقة نفقة المثل والصغير يكذبه ويقول: إن أبي مات ترك رقيقاً فالقول قول الوصي وفي الخانية قال محمد والحسن بن زياد رحمهما الله تعالى: القول قول الابن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: القول قول الوصي واجمعوا علي أن العبد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي كذا في التتارخانية، إذا ادعى الوصي أن غلاماً لليتيم أبق فجاء به رجل فأعطيت له جعله أربعين درهما والابن ينكر الإباق كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد والحسن بن زياد رحمهما الله تعالى القول قول الابن إلا أن يأتي الوصي ببينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضيه خان، وكذلك لو قال الوصي: لم يترك أبوك رقيقاً لكن أنا اشتريت لك رقيقاً من مالك وأديت ثمنهم من مالك وأنفقت عليهم من مالك أيضاً فهو مصدق في ذلك كله ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يحلف هذا جواب الكتاب إلا أن مشايخنا رحمهم الله تعالى كانوا يقولون: لا يستحسن أن يحلف الوصي إذا لم يظهر منه خيانة وفي نواهد هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا ادعى أن والد الصغير ترك كذا وكذا من الغلمان فأنفق عليهم كذا وكذا ثم ماتوا فإن كان مثل ذلك الميت يكون له مثل ما سعى من الرقيق فالقول قوله وإن كان لا يعرف ذلك إلا بقوله ولا يكون مثله مثل ذلك الغلمان لم تصدقه وإن ادعى الوصي أنه أعطى اليتيم في شهر مائة درهم وأنها فريضة وأنه ضيعها فأعطاه مائة أخرى في ذلك الشهر قال: صدقه ما لم يجيء من ذلك بشيء فاحش يعني يقول: أعطيته مراراً كثيرة فضيعها عبد في يد رجل يدعيه أنه له قال الوصي لليتيم: إني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بألف درهم من مالك وقبضته ودفعت الثمن إليه وأنفقت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال: إن هذا الرجل غلب علي فأخذه متي وكذبه اليتيم والذي في يديه العبد فإنه يصدق الوصي في حق براءته عن الضمان ولا يصدق في حق صاحب اليد من غير بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لأنه في حق ذي اليد أما مدع أو شاهد والحكم لا يقطع بالدعوى ولا بشهادة الفرد أما في حق نفسه منكر للضمان فيقبل قوله في ذلك مع يمينه كذا في المحيط، وإن قال الوصي: فرض القاضي لأخيك الزمن هذا نفقة في مالك كل شهر كذا فاديت إليه لكل شهر منذ عشر سنين فكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو كان الوصي قال له: أبوك مات وترك هذه الأرض لك وهي أرض خراج فاديت خراجها إلى السلطان منذ عشر سنين في كل سنة كذا وقال الوارث: لم يمت أبي إلا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك إذا اتفقا أن آياه مات منذ عشر سنين واختلفا في أرض فيها ماء لا يستطاع معه الزراعة فقال الوارث: لم يزل كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي: إنما غلب عليها الماء لنحوال وقد أديت خراجها عشر سنين فهو على الاختلاف الذي في الجعل واجمعوا على أن الأرض لو كانت صالحة للزراعة يوم الخصومة لا ماء فيها وباقى المسألة بحالها أن القول قول الوصي مع يمينه وفي النوازل لو قال الوصي لليتيم: إنك استهلكك على هذا الرجل في صفر كذا وكذا فقضيت عنك فكذبه اليتيم في ذلك كله فالقول قول اليتيم والوصي ضامن عند الكل ولو قال

الوصي لليتيم: إن عبدك هذا قد أتى إلى الشام فاستأجرت رجلاً فجاء به من الشام بمائة درهم وأعطيت الأجر وأنكر اليتيم ذلك فالتقول قول الوصي في قولهم جميعاً ولو قال الوصي: في هذا كله إنما أدبت ذلك من مالي لأرجع به عليك وكذبه اليتيم فإن الوصي لا يصدق في قولهم جميعاً إلا ببينة كذا في المحيط، ولو أحضر الوصي رجلاً إلى القاضي فقال: إن هذا رد عبد الصغير من الإباق فوجب له الجعل وفي يدي مال هذا الصغير فأعطيته هل يصدق القاضي قيل: هذا على الخلاف أيضاً وقيل: لا يصدق بالاتفاق كذا في محيط السرخسي، في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لليتيم على رجل مال فأقر وصيه أن الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصماً في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وكيلاً في قبضه قال محمد رحمه الله تعالى في إقرار الأصل: إذا أقر وصي الميت أنه قد استوفى جميع ما للميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك: إنما قبضت منه مائة وقال الغريم: كان لفلان علي ألف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين: أما إن كان هذا ديناً وجب بإدانة الوصي أو بإدانة الميت ففي كل واحد من الوجهين لا يخلو إما أن يكون إقراره بالدين بعد إقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه أو قبل إقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلو أما إن وصل قوله فهي مائة بإقراره أنه استوفى الجميع أو فصل وقد بدأ محمد رحمه الله تعالى بما إذا كان الدين واجباً بإدانة الميت وأقر الوصي أولاً باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال: وهي مائة مفصلاً عن إقراره ثم أقر الغريم بعد ذلك أن الدين كان عليه ألف درهم وقد استوفى الوصي منه ألف درهم وذكر أن الغريم برا عن الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبعه بشيء فالتقول قول الوصي مع يمينه أنه قبض مائة درهم ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسعمائة للورثة بسبب المحجود فإن قامت للميت بينة على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بأن أقام البينة أو غريم للميت البينة كان الغريم بريئاً عن الألف حتى لم يكن للوصي أن يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة للورثة فإذا أقر الغريم أولاً أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال: وهي مائة مفصلاً عن إقراره فأجاب فيه كاجواب فيما إذا ثبت الألف بالبينة يكون الغريم بريئاً عن جميع الألف بإقرار الوصي بالاستيفاء ويضمن الوصي تسعمائة للورثة هذا الذي ذكرنا إن قال الوصي: وهي مائة مفصلاً عن إقراره فأمّا إذا قال موصلاً: بأن قال استوفيت جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم وقال الغريم: لا بل كان ألف درهم ذكر أن الوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي أن يتبع الغريم بتسعمائة هذا إذا أقر الوصي أولاً بالاستيفاء وإن أقر الغريم أولاً بالدين ثم قال الوصي: استوفيت جميع ما عليه ثم قال: وهو مائة مفصلاً عن إقراره فأجاب فيه كاجواب فيما إذا وجب الدين بإدانة الميت يكون الغريم بريئاً عن جميع ما عليه لإقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة هذا الذي ذكرنا كله إذا قال الوصي: وهي مائة مفصلاً عن إقراره أما إذا قال موصلاً بأن قال: استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم قال الغريم: كان الدين على ألف درهم وقد قبضتها فإن الغريم يكون بريئاً عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي أن يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة إلا قدر ما أقر الوصي أولاً بالاستيفاء فأمّا إذا أقر الغريم أولاً بألف درهم ثم قال الوصي: استوفيت جميع ما عليه وهو مائة

فإن الغريم يكون بريئاً عن جميع الألف ويضمن الوصي للورثة تسعماية منها قال : ولو أن وصياً باع خادماً للورثة وأشهد أنه قد استوفى جميع ثمنه وهو مائة وقال المشتري : بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين : أما إن قال الوصي : وهو مائة موصولاً بإقراره : أو قال : مفصلاً فإن قال موصولاً بإقراره : فإنه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم عن مائة وخمسين بإقرار الوصي أنه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما إذا كان مانكاً وأقر باستيفاء جميع ما عسى المشتري ثم قال : وهو مائة موصولاً أو مفصلاً كالجواب في مسألة الوصي ، ولو أقر أنه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري : لا بل ثمن مائة وخمسون فأراد الوصي أن يتبعه بخمسين درهماً فله ذلك وإذا أقر الوصي أنه استوفى جميع ما لفلان عني فلان وهو مائة درهم وأقام الورثة البينة أو غريم الميث أنه كان له عليه مائتا درهم حتى قبلت هذه البينة فإن الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي إلا المائة التي أخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي : مفصلاً وهو مائة ثم قامت البينة أن الدين عني الغريم مائتان فإن الوصي يكون ضامناً للمائتين قال : وإذا أقر الوصي أنه استوفى ما لفلان الميث عند فلان من وديعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك : إنما قبضت منه مائة وأقر المطلوب أنه كان للميث عنده ألف درهم فهذا على وجهين : أما إن أقر الوصي بالاستيفاء أولاً ثم أقر المطلوب أنه كان الفأ أو أقر المطلوب أنه كان للميث عنده ألف درهم ثم أقر الوصي باستيفاء ما عنده وقول الوصي وهو مائة ، إما أن يكون موصولاً بإقراره : أو مفصلاً فإن أقر الوصي بالاستيفاء أولاً ثم قال بعد ذلك : قبضت مائة وقال المطلوب : كان ألف درهم وقد قبضتها فإن الوصي لا يضمن أكثر مما أقر بقبضه ويكون المطلوب بريئاً عن الجميع كما في الدين فإن قامت البينة أنه كان عند المطلوب ألف درهم فإن الوصي ضامن لذلك كنه هذا إذا فله مفصلاً فأما إذا قاله موصولاً ثم أقر المطلوب أن ما عنده كان ألف درهم فإن القول قول الوصي أنه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف ما لو كان هذا في الدين فإنه يتبع الغريم بأبوابي هذا إذا أقر الوصي أولاً باستيفاء الدين فأما إذا أقر المطلوب أولاً أن الأمانة عنده ألف درهم للميث ثم أقر الوصي أنه استوفى جميع ما عليه عنده وهو مائة موصولاً أو مفصلاً فالجواب فيه كالجواب فيما إذا قامت البينة أن المال عند المطلوب كان ألف درهم إلا أنه لا يتبع المطلوب بشيء قال : وإذا أقر وصي الميث أنه قبض كل دين لفلان الميث على الناس فجاء غريم لفلان الميث فقال لوصي : قد دفعت إليك كذا وكذا أو قال الوصي : ما قبضت منك شيئاً ولا علمت أنه كان لفلان عليك شيء فالتقول قول الوصي ولا تثبت البراءة للمقرء بهذا الإقرار الذي وجد من الوصي وكذلك الجواب في الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة وإذا أقر الوصي أنه استوفى ما على فلان من دين الميث فقال الغريم : كان له علي ألف درهم وقال الوصي : قد كان له عندي ألف درهم لكنك أعطيت الميث خمسمائة في حياته ودفعت الخمسمائة الباقية إنني بعد موته وقال للغريم : بل دفعت الكل إليك فالجواب فيه كالجواب في المسألة الأولى يضمن الوصي ألف درهم ولكن يستحلف الورثة على دعواه ولو أقر الوصي أنه قد استوفى ما لفلان الميث على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البينة أن للميث على رجل ألف درهم فقال الوصي : ليست

هذه فيما قبضت فإنها تلزم الوصي وببره جميع غرماء الميت بهذا الإقرار بخلاف ما لو اقر استوفيت جميع ما للميت من الدين على الناس ولم يقل: من هذا الرجل حيث لا تنفع البراءة للغرماء بهذا الإقرار ولو أن وصياً أقر أنه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وميراثه ثم قل بعد ذلك: وهو مائة وخمسة أثواب وأدعى الوارث أنه كان أكثر من ذلك وأقاموا البينة أنه كان في ميراث الميت يوم مات في هذا البيت ألف درهم ومائة ثوب فإنه لا يلزم الوصي إلا قدر ما اقر يقبضه وإن قال: وهي مائة مفصلاً عن إقراره كذا في المحيط، إذا أقر على الميت بالدين لا يصح إقراره كذا في الذخيرة، والله أعلم.

الباب العاشر في الشهادة على الوصية

ولو شهد الوصيان أنه أوصى إلى فلان معهما وأدعى فلان جازت استحساناً لا قياساً كما في محيط السرخسي، وإذا كان لا يدعي فإن شهادتهما لا تقبل قياساً واستحساناً إن كانت الورثة يدعون ذلك والمشهود له بجحد وإن كانت الورثة لا يدعون كون الثالث وصياً معهما لا تقبل شهادة الوصيين قياساً واستحساناً قال في الأصل: وإذا كذبهما المشهود عليه أذخت معهما رجلاً آخر سوى المشهود عليه من مشايخنا من قال: ما ذكر أنه يدخل معهما ثلثاً قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومنهم من يقول: لا بل المذكور في الكتاب قول الكل وهو الظاهر فإنه لم يحدث فيه خلافاً وإذا شهد ابنان أن أباهما أوصى إلى فلان وفلان يدعي فالقياس أن لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل، وأما إذا كان فلان بجحد ذلك وباني الورثة لا يدعون فإنه لا تقبل شهادتهما قياساً واستحساناً وإن كانت بغية لورثة يدعون وهو بجحد لا تقبل قياساً واستحساناً وإذا شهد رجلان لهما على الميت دين أن الميت أوصى إلى فلان وقبل ذلك وفلان يدعي القياس أن لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل هذا إذا كان الوصي يدعي ذلك وإن كان لا يدعي إن كان ورثة الميت وغير الشاهدين من غرماء الميت يدعون ذلك فإنه لا تقبل شهادتهما قياساً واستحساناً وكذلك إذا شهد رجلان عليهما دين الميت أن الميت أوصى إلى فلان وفلان يدعي فالقياس والاستحسان فأما إذا كان الوصي لا يدعي ذلك إن كانت الورثة يدعون لا تقبل قياساً واستحساناً وإن كانت الورثة يجحدون ولا يدعون ذلك لا تقبل قياساً ولا استحساناً، وإذا شهد ابن الوصي أن فلان أوصى إلى أبينا والوصي يدعي والورثة لا يدعون فإنه لا تقبل هذه الشهادة قياساً واستحساناً وليس للقاضي أن ينصب هذا وصياً في تركة الميت بطنيهما من غير شهادة وإن كان الوصي يرغب في الوصاية لم يكن له التصب بشهادتهما فأما إذا كان الوصي بجحد والورثة يدعون فإنه تقبل هذه الشهادة وإن كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الأخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين المتفاوضين أو غير المتفاوضين في هذا جائزة وإذا شهد أبناء أحد الوصيين أن فلان أوصى إلى أبينا وفلان معاً إن كان الأب يدعي فإنه لا تقبل هذه الشهادة لا في حق الأب ولا في حق الأجنبي وإن كان الأب لا يدعي ويدعي الورثة فإن الشهادة تقبل وإن كان الأب لا يدعي ولا شريك الأب ولا ورثة الأب لا تقبل هذه الشهادة لعدم لدنس أبناءه وإذا شهد شاهدان أن الميت

أوصى إلى هذا وأنه رجع عن ذلك وأوصى إلى هذا الآخر أجزت شهادتهما وإذا شهد شاهدان أن الميت أوصى إلى هذا الرجل ثم شهد ابنا الوصي أن الموصي عزل اباهما عن الوصية وأوصى إلى فلان أجزت شهادتهما قال: ولو شهدا أنه أوصى إلى أبيهما ثم عزله عن الوصاية وأوصى إلى هذا أجزت شهادتهما قال: ولو شهد على ذلك ابنا الميت أو غريبا الميت لهما عليه دين أوله عليهما وفلان يدعي فالمسألة على القياس والاستحسان وإذا شهد شاهدان أن فلانا جعل هذا وكيلاً في جميع تركته بعد موته جعلته وصياً له وإذا قال: جعلته وصياً فهذا وما لو قال: أوصيت إليه سواء فيصير وصياً وإذا شهد أحد الشاهدين أنه أوصى إلى فلان يوم الخميس وشهد الآخر أنه أوصى يوم الجمعة تقبل هذه الشهادة^(١) كذا في المحيط، وإذا شهد الوصيان لوارث صغير بشيء من مال الميت أو غيره فشهادتهما باطلة وإن شهد الوارث كبير في مال الميت لم تجز وإن كان في غير مال الميت جازت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إن شهد الوارث كبير تجوز في الوجهين كذا في الهداية، ولو كان الموصى له معلوماً إلا أن الموصى به مجهول فشهدوا على إقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البیان إلى ورثة الموصي كذا في المحيط، وإذا شهد الرجلان لرجلين على ميت بدين ألف درهم وشهد الآخر أن للأوليين بمثل ذلك جازت شهادتهما وإن كانت شهادة كل فريق للآخرين بوصية ألف درهم لم تجز ولو شهد أنه أوصى لهذين الرجلين بجاريته وشهد المشهود لهما أن الميت أوصى للشاهدين بعبد جازت الشهادة بالإتفاق ولو شهد أنه أوصى لهذين الرجلين بثلاث ماله وشهد المشهود لهما أنه أوصى لهذين الرجلين بعبد وشهد المشهود لهما أنه أوصى للأوليين بثلاث ماله فهي باطلة لأن الشهادة في هذه مثبته للشركة كذا في خزانة المفتين، وإذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين بدراهم وشهد آخران أنه أوصى لهذين بدراهم لم تجز شهادتهما، ولو شهد شاهدان أنه أوصى له بدنانير وآخران بدراهم أو اثنان بعبد والآخران بدراهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي، وإذا أشهد الرجل قوماً على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم وفيها إعتاق وإقرار بدين ووصايا فإن الإشهاد لا يصح كذا في المحيط والله أعلم.

(١) قوله تقبل هذه الشهادة: لأن المشهود به قول واختلاف الشهود في الأقوال من حيث الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة كذا في المحيط، نقله البحراوي اهـ.

كتاب المحاضر والسجلات

الأصل في المحاضر والسجلات أن يبالغ في الدكر والبيان بالتصريح ولا يكتفي بالإجمال كذا في الخلاصة، ذكر الشيخ الإمام الزاهد الحاج نجم الدين شمس الإسلام والمسلمين عمر النسفي رحمه الله تعالى أن الإشارة في الدعاوى والمحاضر ولغظ الشهادة مما يحتاج إليها وكذا في السجلات لا بد من الإشارة حتى قالوا: إذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم وأحضر فلاناً مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يغنى بصحة المحضر وينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في أثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لأن بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدون، وكذلك قالوا في السجلات: إذا كتب وقضيت لمحمد هذا على أحمد هذا لا بد وأن يكتب وقضيت لمحمد هذا المدعى عن أحمد هذا المدعى عليه كذا في الغبط، وكذلك قالوا إذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشاروا إلى المتداعيين لا يفتي بالصحة وقالوا أيضاً: إذا كتب في صك الإجارة أجر فلان بن فلان أرضه بعدما جرت المبايعة الصحيحة بينهما في الأشجار والزرايين التي في هذه الأرض لا يفتي بصحة الصك بعدما جرت المبايعة صحيحة بين المتعاقدين هذين في الأشجار والزرايين التي في هذه الأرض وينبغي أن يكتب أجر الأرض من المستأجر هذا بعدما باع هذا الأجر الأشجار والزرايين من المستأجر هذا وقالوا أيضاً: إذا كتب في المحضر حضر المدعى شهوده وسألني الاستماع إليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة المحضر وينبغي أن يذكر ألقاب الشهادة لأن القاضي عسى يظن أن بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهما موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا أيضاً: إذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي إلى القاضي: لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة الكتاب ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فافتى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى وكذلك قالوا في السجل: إذا كتب على وجه الإيجاز ثبت عندي من الوجه الذي يثبت به الحوادث الحكمية والنوازل الشرعية لا يفتي بصحة السجل مالم يبين الأمر على وجهه كذا في النخبة، قالوا: ويكتب في محضر الدعوى شهد الشهود بكذا عقب دعوى المدعى هذا كذا يكتب عقب الجواب بالإنكار من المدعى عليه لئلا يظن ظان أنهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا على الخصم المقر لأن الشهادة على الخصم المقر لا تسمع إلا في مواضع معدودة قال في الذخيرة: وعندي أن كل ذلك ليس بشرط وذكر في الشروط ولا بد أن يذكر وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالإنكار وبعد الاستشهاد من المدعى كي يخرج عن حد الخلاف لأن عند الطحاوي إذا شهدوا بعد الدعوى والإنكار بدون طلب المدعى الشهادة

لا تسمع قال في الذخيرة: وعندني أن كل ذلك ليس بشرط كذا في الفصول العمادية، وكان الشيخ الإمام الزاهد فخر الإسلام عليّ البزدوي يقول: ينبغي للمدعي أن يقول في دعواه: ابن مدعي بحق من است^(١) ولا يكتفي بقوله: ابن من است وحق من، حتى لا يمكن أن يلحق به: وحق من لي، وكذلك في جواب المدعى عليه لا يكفي بقوله: ابن مدعي ملك من است وحق من، وينبغي أن يقول: ملك من است وحق من است، حتى لا يلحق بآخره كلمة التثني وكذلك في قول الشاهد لا يكتفي بقوله: ابن مدعي أوست وحق وى، وبعض مشايخنا اكتفوا بقول المدعي: ملك من است وحق من، ويقول المدعى عليه: ملك من است وحق من، ويقول الشاهد: ملك ابن مدعيست وحق وى، ولو قال المدعي: ملك وحق من است، فذلك يكفي بالإتفاق وكذا في أمثاله كذا في المحيط، ولو قلنا: نشهد أن هذه العين له أو قال بالفارسية: ابن أن مدعى راست^(٢) لا يكتفي بذلك ما لم يصرحوا بالملك لأن الشيء كما ينسب إلى الإنسان بجهة الملك ينسب إليه بجهة الإعارة فلا بد من التصريح بالملك لقطع الإحتمال وذكر في الباب الخامس من فتاوى رشيد الدين قالوا: إنا نشهد: كه ابن غلام أن فلان است^(٣) فهذا بمنزلة ما لو قالوا: ملك فلان است^(٤) وللقاضي أن يقضي بالملك لأن هذا فارسية قوله: هذا له وأنه للملك وإن استفسر القاضي ذلك منهم فله ذلك ولو قالوا في شهادتهم: ابن مدعى ملك ابن مدعيست^(٥) ولم يقولوا: دردمست ابن مدعى عليه بنا حق است^(٦) اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه إن طلب المدعي من القاضي القضاء بالملك فإنه تقبل هذه البيئة فإن طلب التسليم لا يقضي بها ما لم يقولوا: دردمست ابن مدعى عليه بنا حق است، وهل بشرط أن يقول الشاهد: واجب است برين مدعى عليه كه دست كونه كند^(٧) اختلف المشايخ فيه بضعاً والصحيح أنه لا يشترط والأحوط أن يذكر الشاهد ذلك كذا في الفصول العمادية.

محضر في إثبات الدين المطلق: يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتروبي لعمل القضاء والأحكام ببخارى نافذ القضاء والإمضاء بين أهلها من قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فبعد ذلك إن كان المدعي والمدعى عليه معروفين بأسمهما ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فيكتب حضر فلان بن فلان وأحضر مع نفسه فلان بن فلان، وإن لم يكونا معروفين بأسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل وذكر أنه يسمى فلان بن فلان وأحضر مع نفسه رجلاً وذكر أنه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن لهذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه كذا كذا ديناراً نيسابورية حمراء جيدة مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة ديناراً لازماً وحقاً

(١) قوله: ابن مدعي حق من است: معناه هذا المدعي حقي ومثله معنى العبارات الآتية وانتفوت التي فيها إنما هو بسبب ذكر أداة الربط وحذفها المعبر عنها بكلمة: است، وهي غير موجودة في العربية فلا يظهر هذا الفرق إلا في العبارات الفارسية. (٢) هذا للمدعي. (٣) أن هذا الغلام لفلان. (٤) ملك فلان. (٥) هذا المدعى ملك هذا المدعي. (٦) في يد هذا المدعى عليه بخير حق. (٧) واجب على هذا المدعى عليه أن يقصر يده عنه. (٨) 'شهد أن هذا المدعى عليه في حال حوار إقراره بكل النجوة مقر بالوعود والرغبة وقال عمي لهذا المدعي عشرون ديناراً دعياً أحمر بخارية نافقة.

واجباً بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره طائعاً وراغباً بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا المحضر على نفسه لهذا الذي حضر ديناً لازماً وحقق واجباً بسبب صحيح إقراراً صدقه هذا الذي حضر فيه خطأً فوجب على هذا الذي أحضره معه أداء هذا المال المذكور فيه إلى هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسألته فبعد ذلك ينظر إن كان أقر المدعى عليه بما ادّعاء المدعي فقد تم الأمر ولا حاجة للمدعي إلى إقامة البينة وإن أنكر ما ادّعاء المدعي يحتاج المدعي إلى إقامة البينة ثم يكتب فاحضر المدعي هذا نفرأ ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع إليهم فاجبت إليهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب أسماء الشهود وأسمائهم وعلاهم ومسكنهم ومصلاتهم وينبغي للقاضي أن يامر بكتابة لفظة الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضي على الشهود ذلك بين يدي القاضي ولفظة الشهادة في هذه الصورة: كواهي ميدهم كه ابن مدعى عليه^(١) ويشير إليه: بحال روائي اقرار خویش بهمه وجوه مقر آمد بطوع ورجبت وجنين كفت كه برمنست ابن مدعى را^(٢) ويشير إليه: بیست دینار زر سرخ بخاری سره، مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة: چنانكه اندرین محضر یاد کرده شد^(٣) ويشير إلى المحضر فامر لازم وحق واجب: بسبي درست واقراي درست وابن مدعى، ويشير إليه: رامت كوي داشت ویرادرین اقرار روپاروی، ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود وذلك بين يدي القاضي ثم القاضي يقول للشهود: وهل سمعتم لفظة هذه الشهادة التي قرئت عليكم وهل تشهدون كذلك من أولها إلى آخرها فإن قالوا: سمعنا ونشهد كذلك يقول القاضي لكل واحد منهما: بكوی كه همچنین كواهي ميدهم كه خواجه امام صاحب برخواند ازاول تا آخر مرا بن مدعى را برین مدعى عليه^(٤) وأشار القاضي بأمر كل واحد منهم حتى يأتي بلفظة الشهادة من أولها إلى آخرها كما قرئت عليهم فإذا أتوا بذلك يكتب في المحضر بعد كتابة أسمي الشهود وأسمائهم ومسكنهم ومصلاتهم فشهد هؤلاء الشهود بعد ما استشهدوا عقب دعوى المدعي والجواب بالإنكار من المدعى عليه شهادة صحيحة مستقيمة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم جميعاً وأشار كل واحد منهم إلى موضع الإشارات.

سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية: بقول القاضي: فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولي لعمل القضاء والاحكام ببخارى ونواحيها نافذ القضاء بين أهلها ادام الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان العادل العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه وأعز نصره حضرنى في مجلس قضائى في كورة بخارى يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكر أنه يسمى فلاناً وأحضر معه رجلاً ذكر أنه يسمى فلاناً وإن كان القاضي يعرف المدعى والمدعى عليه يكتب حضر فلان وأحضر معه فلاناً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه عشرين ديناراً نيسابورية حمراء جيدة مناصفة بوزن مثاقيل مكة ديناً

(١) كما هو مذ. (٢) كور في هذا المحضر بسبب صحيح وإقرار صحيح وهذا المدعى صدقه. (٣) في إقراره مواجهة. (٤) قل: أشهد كما قرأ الشيخ من أوله إلى آخره لهذا المدعى على هذا المدعى عليه.

لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره طائعاً بجميع هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وعدده في محضر الدعوى دينا لازماً لهذا المدعي الذي حضر عليه وحقاً واجباً بسبب صحيح إقراراً صحيحاً وصدقه هذا الذي حضر بهذا الإقرار وطالبه باداء جميع ذلك إليه وسأل مسألته عن ذلك فقل فاجاب وقال بالفارسية: مرابين مدعى هيچ چیز ادانتي نیست^(١) أحضر هذا المدعي نقرأ ذكر أنهم شهوده وسأل الاستماع إليهم فاجبت إليه واستشهد الشهود وهم فلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلاه مسجد هذه السكة وفلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلاه مسجد كذا وفلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلاه مسجد كذا فشهد هؤلاء الشهود عندي بعد ما استشهدوا عقب دعوى المدعي هذا والجواب بالإنكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة مستقيمة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة فوات عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التي قوت عليهم: كواهي میدههم^(٢) يكتب لفظه الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر فإذا فرغ من كتابة لفظه الشهادة يكتب فاتوا بهذه الشهادة على وجهها وسافوها على سنتها وأشار كل واحد منهم في موضع الإشارة فسمعت شهادتهم هذه وأثبتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم فبعد ذلك إن كان الشهود عدولاً معروفين بالعدالة عنده يكتب وقبيلت شهادتهم لكونهم معروفين عندي بالعدالة وجواز الشهادة وإن لم يكونوا معروفين عنده بالعدالة وعدلوا بتركية المعدلين بكتب ورجعت في التعرف عن أحوالهم إلى من إليه رسم التعديل والتركية بالناحية فبعد ذلك ينظر إن عدلوا جميعاً يكتب فبورا جميعاً إلى العدالة وحوار الشهادة فقبيلت شهادتكم لإيجاب العلم قولها وإن عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم إلى العدالة وهم الأول والثاني وعلى هذا القياس فانهم فقبيلت شهادتهم لإيجاب العلم قبولها وهذا إذا طعن المشهود عليه في الشهود فإن كان الشهود عليه لم يطعن في الشهود يكتب عقب قوله فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم قبل ولم يطعن المدعي عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يلتمس مني التعرف عن أحوالهم من المراكز بالناحية فلم أشتغل بالتعرف عن حالهم من المراكز بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم عدالة الإسلام عملاً بقول من يجوز الحكم بظاهر العدالة من أئمة الدين وعلماء المسلمين رحمهم الله تعالى فقبيلت شهادتهم قبول مثلها لإيجاب الشرع قبولها من الوجه الذي بين فيه وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود ماشهدوا به على ماشهدوا به فاعلمت الشهود عليه هذا وأخبرته بثبوت ذلك عندي وممكنه من إيراد الدفع ليورد دفعاً لهذه الدعوى إن كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا ياتي بالمخلص وظهر عندي عجزه عن ذلك ثم سألني هذا المدعي المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه بما ثبت عندي له في ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكتابة سجل له فيه والإشهاد عليه ليكون حجة له في ذلك فاجبته إلى ذلك واستخرت الله تعالى في ذلك واستعصمته عن الزيف والزلل والوقوع في الخطأ والحلل واستواقفته لإصابة الحق وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بثبوت إقرار هذا المدعي عليه بالذال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل

(١) ليس علي شيء لهذا المدعي. (٢) أشهد.

ديناً لازماً عليه وحقاً واجباً بسبب صحيح لهذا المدعى وتصديق هذا المدعى عليه إياه بهذا الإقرار خطياً على الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك إن كان الشهود معروفين بالعدالة يكتب عقب قوله على الوجه المبين في هذا السجل شهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وإن ظهرت عدالتهم بتزكية الشهود يكتب شهادة هؤلاء الشهود المعدلين وإن ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب شهادة هذين الشاهدين المعدلين من هذه الشهود المسمين فيه بمحضر من المدعى والمدعى عليه هذين في وجههما مشبواً إلى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكورة بخارى بين الناس على سبيل التشهير والإعلان حكماً أمرته وقضاء نفدته مستنجعاً شرائط الصحة والنفاذ وأمرت المحكوم عليه هذا إبقاء هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وبيده فيه إلى هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ودفع على حجة ودفعه وحفه متى أتى به يوماً من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك وأشهدت عليه حضور مجتسني من أهل العلم والعدالة والأمانة والصيانة ولكل في يوم كذا من سنة كذا فهذه الصورة التي كتبناها في هذا السجل أصل في جميع سجلات لا يتغير شيء مما فيه إلا الدعاوى فإن الدعاوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضاً وليس كتابة السجل إلا إعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها وإعادة نصبة الشهادة عقبها ثم بعد الفراغ من كتابة لفظة الشهادة فجميع الشرائط في سائر السجلات على نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى أعلم ثم ينبغي للقاضي أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقب التاريخ من جانب يسار السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل عني بأمرى وحرى الحكمه على ما بين فيه عندي ومنى والحكمه المذكور فيه حكمي وقضائي نفدته بحجة لأحت عدي وكتبت التوقيع على البصير وهذه الأمطر الأربعة أو الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خط يدي وقد يكتب هذا السجل على سبيل الغاية هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جملة أنه حضر مجلس القضاء بكورة كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ مثول عمل القضاء والأحكام بهذه الكورة من قبل فلان رجل ذكر أنه يسمى فلاناً وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلان ويذكر الدعوى على حسب ما ذكرنا في النسخة الأولى ويذكر لفظة الشهادة أيضاً على ما ذكرنا في النسخة الأولى فإذا مرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي شهادتهم وأشهد في المحضر المجلد في خريطة الحكم ورجع في التعرف عن أحوالهم إلى من إليه رسم التعديل والتزكية بالتأحية إلى آخر ما ذكرنا على التفصيل الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى ولفظة الشهادة على الأئمة الذين عندهم المدار في الفتوى بالتأحية وأفتوا بصحتها رجور القضاء بها وأعلم الشهود عليه بشيوت ما شهدوا به على ما شهدوا به ليجرد دعواً إن كان له فلم يأت بالدفع ولا أتى بالخصم وظهر عنده عجزه عن ذلك فالتمس الشهود له الحكم من القاضي له بما ثبت له عنده من ذلك وكتابة ذكر له في ذلك والإشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هذا الله تعالى وسأله تعصمة عن الزيف والزلل والوقوع في الخطأ والخل وحكم القاضي هذا للمشهد له هذا بعد المسألة على المشهد عليه هذا بشيوت إقرار هذا بالمال المذكور فيه مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا

السجل ديناً لازماً عليه وحقاً واجباً بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصديق المشهود له إياه في هذا الإقرار خطياً على الوجه المبين له في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما في مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا حكماً أبرمه وقضاء نفذه وأمر المحكوم عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل إلى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى أتى به يوماً من الدهر وأمر بكتابة هذا السجل والإشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل أصل أيضاً إلا أن المستعمل فيما بين الناس الأول وقد يكتب هذا السجل بطريق الإيجاز فيكتب يقول القاضي: فلان بن فلان المتولي لحمل القضاء والأحكام إلى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكيمة بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر أوجب الحكم الإصغاء إلى ذلك ببينة عادلة قامت عندي أو بشهادة فلان وفلان وقد ثبت عندي عدالتهم وجواز شهادتهم أن فلاناً أقر أن لفلان عليه كذا كذا ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح ثبوتاً أو وجب الحكم به فحكمت بمسألة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما أقر به المشهود عليه هذا للمشهود له هذا بمحضر منهما في وجههما حكماً أبرمته وقضاء نفذته بعد استجماع شرائط صحة الحكم وجوازه بذلك عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخارى وكلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فيه وتركته وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يوماً من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك بمسألة هذا المحكوم له وأشهدت عليه حضور مجلسي وذلك يوم كذا.

محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى: يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان المتولي لحمل القضاء والأحكام ببخارى أدام الله تعالى توفيقه أو يكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخارى يوم كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلاناً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله فإن هذا الذي أحضره معه كان ادعى على هذا الذي حضر أولاً أن له على هذا الذي حضر عشرين ديناً ويذكر نوعها وقيمتها وعددها وهكذا أقر هذا الذي حضر في حال جواز إقراره بهذه الدنانير المذكورة فيه ديناً على نفسه لهذا الذي أحضره معه لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضره معه في ذلك خطاً وطالبه برد هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة بذلك بعد إنكاره دعواه هذه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذكر هذه على هذا الذي حضر أنه مبطل في هذه الدعوى لأن هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضر هذه الدنانير المذكورة فيه قبضاً صحيحاً بإيفاء هذا الذي حضر ذلك كله وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره طائفاً إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر فيه خطاً فوجب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسأله هذا إذا كان القاضي لم يقض للذي أحضره معه في الدعوى الأولى وإن كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برد هذه الدنانير المذكورة وأقام البينة عليه بذلك بعد إنكاره دعواه هذه وجرى الحكم مني لهذا الذي

أحضره معه على هذا الذي حضر ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه إلى آخر ما ذكرنا ثم يكتب عقب قوله وطلبه بالجواب وسأل مسألته فساله القاضي عن ذلك فقال بالفارسية: من مبطل نيم اندرين دعوى^(١) أحضر مدعي الدفع نفراً ذكر أنهم شهوده وسأل مني الاستماع إلى شهادتهم فاجبت إليه وهم فلان وفلان يذكر أسماء الشهود وأنسابهم وحلهم ومساكنهم ومصلاتهم فشهد هؤلاء الشهود عندي بعد دعوى مدعي الدفع هذا والجواب بالإتكار من المدعى عليه الدفع هذا عقب الاستشهاد الواحد منهم بعد الآخر شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرات عليه ومضمون ثلث النسخة: كوامي سيدهم كه مقر آمداین فلان^(٢) وأشار إلى المدعى عليه الدفع هذا: بحال روائي إقرار خویش بطوع ورغبت وجنين كفت كه قبض کرده ام ازین فلان^(٣) وأشار إلى مدعي الدفع هذا: این بیست دینار زرکه مذکور رشده است درین محضر^(٤) وأشار إلى المحضر هذا: قبض درست برسانیدن این فلان^(٥) وأشار إلى مدعي الدفع هذا: این زیهارا اقراری درست واین مدعی دفع^(٦) وأشار إليه: راست کوی دامت مراين مدعی علیه را^(٧) وأشار إليه: اندرين اقرار كه اورده روبرو^(٨) وإن شهدوا على معانيه القبض يكتب مكان الإقرار بالقبض معانة القبض على نحو ما بينا في الإقرار ويكتب قبض المدعى عليه هذا هذه الدنانير الموصوفة من مدعي للدفع هذا قبضاً صحيحاً بإيافته ذلك كله إليه وإن كان مدعي الدفع ادعى الدفع بطريق الإبراء عن جميع الدعاوى والخصومات يكتب ادعى مدعي الدفع هذه الدعوى أن هذا الذي أحضره معه قبل دعواه هذا أبراً هذا الذي حضر عن جميع دعاويه وخصوماته قبله من دعوى المال وغيره إبراء صحيحاً وأقر أنه لا دعوى له ولا خصومة له قبله لا في قليل المال ولا في كثيره بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب وأنه قبل منه هذا الإبراء وصدقه في هذا الإقرار خطاباً وإن هذا الذي أحضره معه في دعواه قبله بعدما كان أقر بالإبراء عن جميع الدعاوى مبطل غير محق فواجب عليه الكف عن ذلك وترك التعرض له وطلبه بذلك وسأل مسألته فاجاب: من مبطل نه ام درين دعوى خویش^(٩) فأحضر المدعي نفراً ذكر أنهم شهوده إلى آخر ما ذكرنا في دفع الدعوى بطريق القبض غير أن في كل موضع ذكر القبض يذكر الإبراء هنا.

سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية: يقول القاضي: فلان حضر وأحضر وبمعدن الدعوى المكتوبة في المحضر من أولها إلى آخرها فإذا فرغ من كتابة شهادة شهود مدعي الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه وأثبتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم إلى قوله وثبت عندي ماشهدوا به على ماشهدوا به فعرضت على المدعى عليه الدفع هذا وأعلمته بثبوت ذلك عندي ومكنته من إبراد الدفع إن كان له دفع في ذلك فلم يأت بدفع ولا محلص ولا أتى بحجة بسقط

(١) لست مبطلاً في هذه الدعوى. (٢) أشهد أن فلاناً هذا أقر. (٣) في حال جواز إقراره بالطوع والرغبة وقال: إني قبضت من فلان هذا. (٤) عشرين دیناراً ذهباً المذكورة في هذا المحضر. (٥) قبضاً صحيحاً بإيصال فلان هذا. (٦) هذه الدنانير إقرار صحيحاً ومدعي الدفع هذا. (٧) صدق هذا المدعي عليه. (٨) في هذا الإقرار الذي أتى به مواجهة. (٩) لست مبطلاً في دعواي هذه.

بها ذلك وثبت عندي عجزه عن إيراد الدفع وسألني مدعي الدفع هذا في وجه المدعى عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندي وكتابة السجل والإشهاد عليه إلى قوله فحكمت لمدعي الدفع هذا بحسبته على المدعى عليه الدفع هذا ثم وجه المدعى عليه الدفع هذا بثبوت الدفع الموصوف بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه في مجلس قضائي ببخارا حكماً أبرمته وقضاء نفذته مستجمعاً شرائط صحته وتنفاذه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما جملة مشيراً إليهما وكلفت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم له هذا بأداء هذا المال المذكور في هذا السجل وترك المحكوم عليه وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يوماً من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له وأشهدت على حكيمي من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فإن كان دفع دعوى الدين بدعوى الإكراه من السلطان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه أنه كان مكرهاً من جهة السلطان على هذا الإقرار إكراهاً صحيحاً وأن إقراره هذا لم يصح وأنه مبطل في دعواه هذه الدنانير المذكورة فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى وإن كان دفع دعوى الدين بدعوى الصلح عن مال يكتب في دعوى الدفع أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه صالحه عنه على كذا وقبض منه بدل الصلح بتمامه ووجوه الدفع كثيرة فما جاءك من دعاوى الدفع يكتب على هذا المثال وإن كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فإن كان السبب غصباً يكتب كذا وكذا ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب أن هذا الذي أحضره معه غصب من دنانير هذا الذي حضر عنده هذا المبلغ المذكور الموصوف في هذا المحضر واستهتكها وصار مثلها ديناً له في ذمته وإن كان السبب بيعاً يكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً ثمن متاع باع منه ورسبه إليه وإن كان السبب إيجارة يكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً أجره شيء أجره منه ورسله إليه واتنفع به في مدة الإيجارة وإن كان السبب كفالة أو حوالة ففي الكفالة يكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب كفالة كفل له بها عن فلان وإن هذا الذي حضر أجاز ضمانه عنه لنفسه في مجلس الضمان وهذا الذي أحضره معه هكذا أقر بوجوب هذا المال على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وفي الحوالة يكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب حوالة أحاله عليه فلان وأنه قبل منه هذه الحوالة شفاهاً في وجهه ومجلسه وأقر هذا الذي أحضره معه كذا بوجوب هذا المال ديناً على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وإن كان دعوى الدين بصك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صك إقراره وأورده وهذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الإقرار من أوله إلى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من المال المذكور فيه وإقراره بجميع ذلك ديناً على نفسه لهذا الذي حضر ديناً لازماً وحقاً واجباً وتصديق هذا الذي أحضر إياه في إقراره بذلك خطاباً بتاريخه فواجب عليه إيفاء ذلك المال إليه وطالبه بذلك وإن كانت الكفالة أو الحوالة بصك يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صك ضمان أو صك حوالة وأورده وهذه نسخته وينسخ كتاب الكفالة أو الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصك المحول إلى هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والإقرار والتصديق على ما ينطبق به الصك من أوله إلى آخره كذا في المحيط.

محضر في دعوى دين على الميت : حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه كان لهذا الذي حضر على فلان والد هذا الذي أحضره معه كذا وكذا ديناً وأيضها ويبلغ في ذلك ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح وهكذا كان أقر فلان والد هذا الذي أحضره معه في حال حياته وصحته وجواز إقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طوعاً بهذه الدنانير المذكورة ديناً على نفسه لهذا الذي حضر إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر معه خطاباً في تاريخ كذا ثم أن فلاناً والد هذا الذي أحضره معه توفي قبل أداء هذه الدنانير المذكورة فيه إلى هذا الذي حضر وصار مثل هذه الدنانير لهذا الذي حضر في تركته وخلف هذا المتوفي المذكور من الورثة ابناً لصلبه وهو الذي أحضره معه وخلف من التركة من ماله في يد هذا الذي أحضره معه من جنس هذا المال المذكور وفاء بهذا المال المذكور فيه وزيادة وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فوجب عليه أداء هذا الدين المذكور بما في يده من مثل هذا المال المذكور من تركة هذا المتوفي إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسال مسألته فسال ويتم المحضر مع لفظة الشهادة على وفق الدعوى كذا في الذخيرة .

سجل هذه الدعوى : يقول القاضي : فلان حضر وأحضر معه ويعيد الدعوى بعينها ويذكر أسامي الشهود ولفظة الشهادة وعدالة الشهود وأنه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الإسلام أو لكونهم عدولاً أو لثبوت عدالتهم بتعديل المزكين إلى قوله : حكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بثبوت إقرار هذا المتوفي المذكور فيه حال حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذكور ديناً على نفسه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره وتصديق هذا الذي حضر إياه في خطاباً بتاريخ كذا المذكور فيه وبوفاته قبل أدائه شيئاً من المال المذكور فيه إليه وتخليفه من التركة في يده مافيه وفاء بمثل هذا المال المذكور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه حكماً أقرته وفضيته بثبوت ذلك كله عليه بشهادتهم قضاء نقدته مستجباً شرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخارا بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه هذا أداء هذا الدين المذكور فيه من تركة أبيه المتوفي التي في يده إلى هذا الذي حضر ويتم السجل .

محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى : حضر وأحضر معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لأن هذا الذي أحضره معه ادعى على هذا الذي حضر أنه كان له على أبيه ويعيد الدعوى التي مرت بتسامها ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه هذه أنه يبطل في هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي أحضره قبض من أبيه المتوفي المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حياته هذه الدنانير المذكورة فيه قبضاً صحيحاً وهكذا أقر هذا الذي أحضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنانير طائعاً من أبيه المتوفي هذا قبضاً صحيحاً وأقر أنه لا دعوى له على هذا المتوفي بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب إقراراً صحيحاً جائزاً صدقه المتوفي هذا فيه خطاباً وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعدما كان الأمر على ماوصف مبطل غير محق ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا بدعوى إبراله المتوفي

عن جميع الدعاوى وبأسياب أخر قد مر ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما كتبنا قبل هذا. **سجل هذا الدفع:** يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا إلى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا كذا في المحيط.

محضر في دعوى النكاح: إذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن هي في يد أحد ادعى رجل نكاحها ويزعم هذا الرجل أنه دخل بها والمرأة تنكر نكاحها ووقعت الحاجة إلى إثبات النكاح وكتابة المحضر يكتب حضر فلان وأحضر مع نفسه امرأة ذكرت أنها تسمى فلانة بنت فلان فادعى الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن النكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحضر من الشهود الرجال الأحرار البالغين العاقلين المسلمين على صداق كذا وإن هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس التزويج هذا بحضرة أولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج هذا على الصداق المذكور فيه لنفسه تزويجاً صحيحاً وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين وهذه المرأة التي أحضرها معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحلاله يحكم هذا النكاح الموصوف فيه وتمتنع عن طاعته في أحكام النكاح بغير حق فوجب على هذه المرأة التي أحضرها معه طاعة هذا الذي حضر في أحكام النكاح والانقياد له في ذلك وطالبها بذلك وسأل مسائلها فسألت وإن لم يكن الزوج دخل بها يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأته ومنكوحته وحلاله ولا يتعرض بالدخول وإن كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين ولها مثل والدها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها والدها فلان بن فلان الفلاني حال نفوذ تصرفاتها في الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالية عن نكاح الغير وعن عدة الغير بامرأها ورضاها بحضرة الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجاً صحيحاً ويتم المحضر وإن كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين وكيلها يكتب زوجها من هذا الذي حضر وكيلها فلان بن فلان والياقي على نحو ما ذكرنا في الآب وإن كان هذا العقد جرى في حال صغرهما بين هذا الذي حضر وبين والد الصغيرة وأنه يخاصمها بعدما بلغت يكتب زوجها أبوها فلان بن فلان الفلاني في حال صغرهما بولاية الأبوة لما رآه كفو لها على صداق كذا وهذا الصداق صداق مثلها وإن كان عقد النكاح جرى بين والدي المتداعين حال صغرهما وتخاصمهما بعد بلوغهما يكتب ادعى أن هذه المرأة التي أحضرها معه امرأته وحلاله ومنكوحته زوجها أبوها فلان الفلاني في حال صغرهما بولاية الأبوة من هذا الذي حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة الشهود المرضيين تزويجاً صحيحاً وإن أبها هذا الذي حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لابنه هذا الذي حضر حال صغر ابنه هذا الذي

حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الأبوة حال نفوذ جميع تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا قبولاً صحيحاً ويتم المحضر.

سجل هذه الدعوى: يكتب صدر السجل على ماهر الرسم وتعاد فيه الدعوى من نسخة المحضر بتمامها ويذكر أسماء الشهود ولقطة الشهادة إلى موضع الحكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكمت لهذا الذي حضر بمسأله على هذه المرأة التي أحضرها مع نفسه بجميع ما ثبت عندي من كونها منكوحة وحلالاً لهذا الذي حضر بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المبين فيه بحضرة هذين المتخاصمين وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بكورة بخارا حكماً أبرمته وقضاء نفذته مستجماً شرائط صحته ونفاذه والزمته المحكوم عليها طاعة هذا الذي حضر في أحكام النكاح ويتم السجل كذا في الذخيرة.

محضر في دفع دعوى النكاح: حضرت فلانة واحضرت معها فلاناً وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها في دفع دعواه قبلها أن هذا الذي أحضرته كان ادعى على هذه التي حضرت ويعيد الدعوى من أولها إلى آخرها ثم يقول أن دعوى هذا الذي أحضرته قبلها النكاح هذا ساقطة من قبل أن هذه التي حضرت خلعت نفسها حال نفاذ تصرفاتها في الوجوه كلها في هذا النكاح المذكور فيه من هذا الذي أحضرته معها بتطليقة واحدة على صداقها ونفقة عدتها وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه من جميع الدعاوى والخصومات وأن هذا الذي أحضرته معها خلعتها من نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطليقة واحدة على الشرائط المذكورة فيه في مجلس الاختلاع هذا خلعاً صحيحاً خالياً عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وأن هذا الذي أحضرته معها في دعوى هذا النكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التي حضرت وبين هذا الذي أحضرته هذه المخالعة الموصوفة مبطل غير محق فواجب على هذا الذي أحضرته معها الكف عن هذه الدعوى وظالته بذلك وسأله المسألة فسأل كذا في الظهيرية.

سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم: ويكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المسمين أن هذه التي حضرت اختلعت نفسها على صداقها ونفقة عدتها وكل ما يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعده من هذا الذي أحضرته بتطليقة واحدة وأن هذا الذي أحضرته معها خلعتها من نفسه بالبدل المذكور فيه بتطليقة واحدة في مجلس الخلع هذا وأن المخالعة هذه جرت بين هذين المتخاصمين في حال جواز تصرفاتهما في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بتطليقة بائنة بسبب المخالعة المذكورة فيه في وجه هذين المتخاصمين حكماً أبرمته وقضاء نفذته مستجماً شرائط الصحة والجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة.

محضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل يدعي نكاحها وهي تقر له بذلك: يكتب حضر فلان واحضر مع نفسه امرأة ذكرت أنها تسمى فلانة ورجلاً ذكر أنه يسمى فلاناً فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه بحضرة هذا الرجل الذي أحضره معها أن هذه التي أحضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وأنها خرجت

عن طاعة هذا الذي حضر وإن هذا الرجل الذي أحضره معه بمنعها عن طاعة هذا الذي حضر والانقياد له في أحكام النكاح فواجب على هذا الذي أحضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهما بالجواب وسأل مسألتها فثلاً فأجابته المرأة وقالت: لست امرأة لهذا المدعي ولست على طاعته ولكني امرأة هذا الآخر وأجاب الرجل الذي أحضره وقال: هذه المرأة منكوحتي وحلالي وأنا الحق في منعها من هذا الرجل الذي حضر وأحضر المدعي هذا نفراً وذكر أنهم شهوده فقال القاضي الاستماع إلى شهادتهم فشهد واحد بعد واحد على وفق دعوى المدعي شهادة متفقة اللفاظ والمعاني فالقاضي بقضي بالمرأة للمدعي فإن أقام صاحب اليد بينة علي أن هذه المرأة منكوحته وحلاله فالقاضي بقضي بصحة اليد ويتدفع به بينة المدعي والخارج مع ذي اليد إذا أقام البينة على النكاح مطلقاً من غير ذكر تاريخ يقضي ببينة صاحب اليد بخلاف الملك المطلق فلو كان القاضي قضى لتخارج ببينة ثم أقام صاحب اليد البينة هل يقضي ببينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية، وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعني صاحب اليد ومعه فلانة يعني المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها وأحضر معه فلاناً يعني المدعي الأول فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه وفي دفع بينته بأن هذا الذي أحضره ادعى أولاً على هذه المرأة بحضرة هذا الذي حضر أنها منكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وأنها خرجت عن طاعته وهذا الرجل بمنعها عن طاعته ويذكر مطالبة المرأة بطاعته والانقياد له ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعه إياها عن طاعته ويذكر إنكار المرأة وإنكار الرجل أيضاً دعواه قبلها هذه ويذكر إقرارها بالنكاح لهذا الذي حضر وتصديق هذا الذي حضر إياها بذلك وإقامة الذي أحضره البينة عليها بالنكاح المذكور فيها فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه أن هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي أحضر امرأة هذا الذي حضر وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح حرى بينهما وأحضر شهوداً على ما ادعى وقال: أنا أولى بنكاح هذه بحكم أن لي يد أو بينة فواجب على هذا الذي أحضره ترك دعواه النكاح قبلها وترك المطالبة إياها حتى تتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسأله ولهذا الدفع دفع من وجوه: أحدها: أن يدعي الخراج على صاحب اليد أنه طلقها تطليقة بائنة أو رجعية وانقضت عدتها وأن هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حضر وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حضر أولاً ثم يكتب دعوى الدفع لدعواه من هذا الذي أحضره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب ادعى هذا الذي حضر أن هذا الذي أحضره معه طلق امراته هذه التي أحضرها معه بتاريخ كذا وأن عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء العدة بتاريخ كذا بتزويج وليها فلان إياها به برضاها بمحض من الشهود على صداق معلوم وأنه قبل تزويجه منه لنفسه في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً واليوم هي امراته وحلاله بهذا السبب وإن هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه هذه قبله بعد ما كان الأمر كما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر. وجه آخر لدفع هذه الدعوى: أن يدعي أن هذا الذي أحضره وكل فلاناً أن يطلق امراته هذه طلاقاً

بائناً أو رجعيّاً فطلق وكيل هذا الذي أحضره هذه المرأة كما أمره هذا الذي أحضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي حضر. وجه آخر: أن يدعي أن هذا الذي أحضره أقر أنها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالرضاع كذا في الذخيرة.

محضر في إثبات الصداق ديناً في ثروة الزوج: حضرت واحضرت معها رجلاً فادّعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأة فلان بن فلان والد هذا الذي أحضرته معها وكانت منكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها عليه كذا ديناراً ديناً لازماً وحقاً واجباً وصداقاً ثابتاً بنكاح صحيح كان قائماً بينهما وهكذا كان أقربه فلان ابن فلان والد هذا الذي أحضرته معها في حال صحته ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير المذكورة ديناً على نفسه لهذه التي حضرت بسبب النكاح المذكور فيه إقراراً صحيحاً وصدقته هذه التي حضرت فيه خطاباً شفافاً ثم أنه توفي قبل أدائه هذا الصداق المذكور فيه وقبل أدائه شيئاً إليها وصار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأة وهي هذه التي حضرت وابناً لصلبه وهو الذي أحضرته معها لا وارث له سواهما وخلف من التركة من جنس هذه الدنانير المذكورة فيه في يد هذا الذي أحضرته معها ما بقي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا في الظهيرية.

سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع: يكتب على نحو ماتقدم في سجل دعوى الدين المطلق في ثروة الميت

محضر في إثبات مهر المثل: إذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من إنسان نكاحاً صحيحاً ولم يسم لها مهراً حتى وجب مهر المثل ووقعت الحاجة إلى إثبات مهر المثل بأن دخل بها أو خلا بها خلوة صحيحة ثم طلقها وانكر مهر المثل ولا يخلو إما أن كانت الابنة وكلت أباه حتى يدعي الأب ذلك لها فيكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر لابنته فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي أحضره معه أن ابنته فلانة موكلة هذا الذي حضر امرأة هذا الذي أحضره معه بنكاح صحيح زوجها أبوها هذا الذي حضر برضاها بمحضر من الشهود ولم يسم لها مهراً عند العقد وإن مهر مثلها كذا ديناراً لأن اختها الكبرى أو الصغرى المسماة فلانة اختها لأبيها وأما أو لأبيها كان مهرها هذا المقدار وموكلة هذا الذي حضر هذه تساوي أختها هذه في الحسن والجمال والسن والمال والحسب والبيكاره إنما ذكرنا هذه الأشياء لأن المهر يختلف باختلاف هذه الأشياء ويذكر أيضاً أن أخت موكلة هذه مقيمة بهذه البلدة التي موكلة فيها لأن المهر يختلف باختلاف البلدان فوجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه الدراهم أو الدنانير إلى هذا الذي حضر ليقبضها هذا الذي حضر لابنته موكلة هذه وطالبة بذلك وسأل مسألته عن ذلك فسأل إلى آخره وإن لم تكن لها أخت ينظر إلى امرأة من نساء عشيرة الأب ممن هي مثلها في الحسن والجمال والسن والبيكاره ويشترط أن تكون تلك المرأة من بلدتها أيضاً لما ذكرنا وإن لم توجد من قوم أبيها امرأة بهذه الأوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الأجانب في بلدها ولا يعتبر بمهر مثلها من قوم أمها هكذا ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده في أول باب المهور وذكر هو أيضاً في مسألة اختلاف الزوجين في المهر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

لا يجوز تقدير مهرها بأقرانها من الأجانب فكان المذكور في أول باب المهور قولهما وإن كانت هذه المرأة وكلت اجنبياً بذلك حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لموكلته فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني أن موكلته هذه كانت امرأة هذا الذي أحضره بتكاح صحيح زوجها أبوها فلان بن فلان من هذا الذي أحضره معه برضاها بمحضر من الشهود ولم يسم لها مهر إلى آخره كذا في المحيط.

محضر في إثبات مهر المثل^(١): ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أنه كان زوجها وليها فلان من هذا الذي أحضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول نكاحاً صحيحاً ولم يسم لها مهرأ فأوجب الشرع لها مهر المثل وإن مهر مثلها كذا لأن اختها لأبيها وأميها فلانة كان مهرها كذا وهذه التي حضرت تساوبها في المال وتضاهيها في الجمال وتوازيها في السن والبكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص والفلاء ومهرهما واحد فوجب على هذا الذي أحضرته معها أداء مثل هذه الدنانير إلى هذه التي حضرت إن كان حرمها على نفسه وإلا فما يتعارف تمجيله: دست يمين^(٢) لها من هذا المقدار والله تعالى أعلم.

محضر في إثبات المتعة: يكتب حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها أن هذا الذي أحضرته معها تزوجها بتكاح صحيح ولم يسم لها مهرأ عند العقد ثم طلقها قبل الدخول بها وقبل الخلوة وقد وجب لها عليه المتعة وهي ثلاثة أقواب وسط درع وخمار وملحفة فوجب عليه الخروج عن ذلك ويتم المحضر كذا في المحيط.

محضر في إثبات الخلوة: ادعت أنه تزوجها بتزويج فلان وكيلها أو وليها إياها منه برضاها على مهر كذا بشهادة عدول حضروا وأنه خلا بها خلوة صحيحة لا ثالث معها ولا مانع شرعاً ولا طبعاً وأنه طلقها بعد ذلك تطليقة بائنة وهكذا أقر الزوج بذلك إقراراً صحيحاً فوجب عليه أداء مثل هذه الدنانير إليها والخروج عنها إليها وطلابته بأجواب عنه كذا في الظهيرية.

محضر في إثبات الحرمة الغليظة: يجب أن يعلم بأن دعوى الحرمة بالطلاق على أنواع أحدها دعوى الحرمة بصريح ثلاث تطليقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت وأحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأة هذا الذي أحضرته ومنكوحته وحلاله ومدخولته بتكاح صحيح ولها عليه من الصداق كذا درهماً أو كذا ديناراً ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب هذا التكاح وإن هذا الذي أحضرته معها حرمها على نفسه بثلاث تطليقات حرمة غليظة لا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وأنها محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور فيه وإن هذا الذي أحضرته مع علمه بقيام هذه الحرمة الغليظة بينهما بمسكها حراماً ولا يقصر يده عنها فوجب على هذا الذي أحضرته مغارتها وتخليتها سبيلها وأداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وأدراة نفقة العدة نفقة مثلها إلى أن تنقضي عدتها وطلابته بذلك وسألت مسألته عن ذلك.

(١) قوله محضر في إثبات مهر المثل: أي من غير توكيل وما تقدم في إثباته بطريق التوكيل لأبيها أو لاجني فلا تكرر أحد مصححه.

(٢) معربها دستيمان: وهو عبارة عما يرسله الزوج من الهدية وقد يطلق على المهر.

سجل هذه الدعوى: يكتب عند الحكم وحكمت لهذه المرأة التي حضرت المدعية بهذه الحرمة الغليظة على هذا الذي أحضرته بثبوت هذه الحرمة الغليظة بالسبب المذكور بعدما كانت حلالاً له بعقد النكاح بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخصصين في وجههما وكلفت المحكوم عليه وهو هذا الذي أحضرته بمفارقة هذه التي حضرت وقصر بinde عنها وأمرته بإداء ما لها عليه من الصداق المذكور فيه وأدراة النفقة عليها نفقة مثلها حتى تنقضي عدتها ويتم السجل.

الوجه الثاني^(١): أن تدعى الحرمة بإقراره أنه صلقها ثلاثاً وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته أنها كانت امرأته ومنكوحته ومدخولته بنكاح صحيح وأن هذا الذي أحضرته أقر في حال صحة إقراره ونفاذ تصرفاته أنه حرم هذه التي حضرت بثلاث تطليقات وأنه يحسبها حراماً ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وأداء صداقها المذكور إليها،

سجل هذه الدعوى: على نحو سجل الأول إلا أن هنا يذكر الإقرار في الحكم فيكتب وحكمت لهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بثبوت إقرار هذا الذي أحضرته معها بهذه الحرمة الغليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه ويتم السجل. الوجه الثالث: أن تدعى الحرمة الغليظة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلفه بثلاث تطليقاتها حال قيام النكاح بينهما أن لا يفعل كذا وقد فعل ذلك الفعل المعين الذي حلف عليه وحنث في يمينه ونزلت الطلقات الثلاث المتعلقة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة على هذا الذي أحضرته بثلاث تطليقات بالسبب المذكور فيه وأن هذا الذي أحضرته مع علمه بهذه الحرمة الغليظة بينهما يحسبها حراماً ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وطالبته بذلك ويتم المحضر وإن كانت تدعى الحرمة بتطليقة أو بتطليقتين بين ذلك في المحضر وكذلك إذا ادعت المرأة حرمة بسبب آخر يذكر ذلك السبب في المحضر.

محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة: قوم شهدوا عند القاضي على رجل حاضر أنه طلق امرأته هذه المحاصرة ثلاث تطليقات وأنها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فاتوا بالشهادة على وجهها وسافوها على سننها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا أنهم شهود حمبة وهم فلان وفلان وفلان يذكر أسماءهم وأنسابهم وحلهم ومساكنهم ومصلاهم واحضروا معهم رجلاً يسمى فلاناً وامراً تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم أن هذا الرجل وأشاروا إلى الرجل الذي أحضره طلق امرأته هذه وأشاروا إلى المرأة التي أحضرها ثلاث تطليقات أنه لا يفارقها ويحسبها حراماً فسدلاً يعني هذا الرجل وهذه فانكرا الطلاق فاحكم في هذه الصورة أن القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بالفرقة بينهما.

سجل هذه الدعوى: يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم

(١) قوله الوجه الثاني: أي من أوجه دعوى الحرمة بالطلاق ونقدم الوجه الأول في محضر هذه الدعوى، وهكذا يقال في الوجه الثالث الآتي قريباً وجميع العبارة من قوله محضر في إثبات الحرمة الغليظة إلى آخر الأوجه الثلاثة من كلام المخطوط أعلاه.

مجنسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا ويكتب إنكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم واثبتتها في المحضر المخلد في ديوان الحكم قبلي وتعرفت عن أحوال الشهود ممن إليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فنسبوا إلى العدالة وجواز الشهادة وقبول القبول فقبلت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم ماشهدوا به على ماشهدوا به وأعلمت الشهود عليه بذلك وأمكنته من إيراد الدفع إن كان له دفع فلم يأت بدفع وظهر عندي عجزه عن ذلك فاستخرت الله تعالى إلى آخره وحكمت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا بثلاث تطليقات بمحضر منهما في وجوههما إلى آخره وأمرت كل واحد منهما بمفارقة صاحبه إلى أن تنقضي عدتها عن هذا الزوج وتتزوج بزواج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضي عدتها ثم بتزوجها الأول برضاها إن شاء.

محضر في إثبات الحرمة الغليظة على الغائب: امرأة لها زوج دخل بها ثم حرمها على نفسه بثلاث تطليقات بمحضر من الشهود ثم غاب الزوج قبل أن يقضي القاضي بالحرمة وأرادت هذه المرأة إثبات هذه الحرمة بين يدي القاضي ليقضي بذلك بشهادة شهودها فلذلك وجهان أحدهما أن تدعي على رجل حاضر أنه كان لي على زوجي فلان بن فلان ألف درهم أو دينار ونصفها كذا بقية صداقي وثبتت ضمنيت لي بذلك عن زوجي فلان هذا المذكور إن حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فعني ألف درهم وإني اجزت هذا الضمان معلقاً بهذا الشرط في مجلس الضمان هذا ثم إن زوجي فلاناً حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فصارت هذه الدنانير المذكورة ديناً لي عليك بحكم الضمان المذكور وأنت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك الخروج عن ذلك بأدائها إليّ والمدعي عليه يقر بالضمان كما ادعت وينكر العلم بوقوع هذه الحرمة فتجيء المرأة بشهود يشهدون على أن زوجها حرمها على نفسه بثلاث تطليقات فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر أن يكتب حضرت وأحضرت مع نفسها وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته وبذكر دعواها على نحو ما بينا من أوله إلى آخره.

سجل هذه الدعوى: على نحو ما بينا إلى قوله فأحضرت المدعية نفراً ذكرت أنهم شهودها على موافقة دعواها وسألتني الاستماع إلى شهادتهم فأجبتها إلى ذلك فشهدوا بعد الاستشهاد عقيب الدعوى والإنكار من المدعي عليه بوقوع هذه الحرمة الواحد بعد الآخر من نسخة قرأت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة: كواهي مبدعهم كه ابن زن حاضر آتمده^(١) وأشاروا إلى المدعية هذه: زن فلان بن فلان بودوا بن فلان ويرابرخو يشثن حرام كرده است بسمه طلاق وامر وزارين زن حاضر آتمده حرام است بر فلان بسمه طلاق^(٢) وأشار كل واحد منهم في جميع مواضع الإشارة فسمعت شهادتهم إلى أن يصل إلى قوله: وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة على زوجها فلان بالسبب المذكور وقضيت نهذه التي حضرت على هذا الذي أحضرته معها بوجوب هذا المال المذكور فيه مبلغه وحسنه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور

(١) أشهد أن هذه المرأة الحاضرة. (٢) كانت زوجة فلان بن فلان وفلان هذا حرمها على نفسه بثلاث تطليقات وهذه المرأة الحاضرة في هذا اليوم حرام على فلان بثلاث تطليقات.

فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه التي احضرت إياه على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل.

الوجه الثاني: أن يدعي على رجل حاضر ضمان نفقة العدة أنك قد ضمننت لي نفقة عدتي إن حرمني زوجي على نفسه بثلاث تطبيقات وأنا اجزت ضمانك هذا في محبس الضمان هذا ثم أن زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطبيقات بتاريخ كذا وأنا في عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي إلى أن تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فراجع عليك الضمان والخروج عن عهدة مالك من نفقة عدتي بالأداء إليّ فيقر المدعى عليه بصحة نفقة العدة وينكر الحرمة فتجني المرأة بشهود يشهدون على أن زوجها فلاناً حرماً على نفسه بثلاث تطبيقات وأنها في عدة زوجها فلان فهذه صورة الدعوى أما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت واحضرت قاعدت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها أنه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها إن حرماً زوجها على نفسه بثلاث تطبيقات ويكتب دعواها من أولها إلى آخرها إلى قوله: واحضرت هذه التي حضرت نقرأ وذكرت عنهم شهودها إلى آخره.

سجل هذه الدعوى: يكتب فيه دعواها من قوله: الذي احضرته معها إلى قوله: قدمت شهادتهم وقبلتها لإيجاب العلم قبول مثلها وحكمت يكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان ويكرها في عدته اليوم قضيت لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها بوجوب نفقة عدتها إلى أن تنقضي عدتها بشهادة هؤلاء الشهود بمحضر من هذين المتخاصمين في وجوههما ويتم السجل.

محضر في التفريق بين الزوجين بسبب المعجز عن النفقة: صغير تحت صغيرة وهذا الصغير عاجز عن الإنفاق عليها لما أنه فقير لا يملك شيئاً فرفع أمر هذه الصغيرة أبوها بناية عنها إلى القاضي حتى يستخلف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشفعوي الذي يرى التفريق جائزاً بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الإنفاق فيكتب القاضي إليه هذه الحادثة كتاباً صورته بعد التسمية والتحية للقاضي الشفعوي قد رفع إليّ بناية الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أبوها هذا امرأة الصغير فلان بن فلان زوجها منه أبوها فلان ابن فلان بولاية الأبوة على صداق كذا بمحضر من الشهود تزويجاً صحيحاً وقبل أبو الصغير فلان لابن الصغير هذا التزويج له قبولاً صحيحاً وصارت هذه الصغيرة امرأة لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدوم لا يملك شيئاً من الدنيا فإنه ليس بمكتسب ولا محترف وقد ظهر عجزه عندي عن الإنفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهود معدلين قد شهدوا عندي بجميع ذلك والنفس مني أبو هذه الصغيرة مكاتبته إدام الله تعالى فضله فاجبت ملتصقة وكاتبته ليتفضل بالإمضاء إلى هذه الخصومة الواقعة بينهما ويفصلها بينهما على ما يؤدي اجتهاده إليه ويقع رايه عنيه مستعيناً بالله تعالى طالباً منه التوفيق لإصابة الحق فهذه هي صورة كتاب القاضي إلى القاضي الشفعوي ثم إذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه يخاصم أبو الصغيرة بين يدي القاضي المكتوب إليه أنا الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي الخنفي ويقوم البينة على أن ابن الصغير المسمى في هذا الكتاب معدوم لا مال له وإنه لا يقدر على الكسب وأنه عاجز عن الإنفاق على

امراته هذه الصغيرة ويطلب من القاضي الشفعوي ان يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضي الشفعوي بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوي : قد ورد إلي كتاب من فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والأحكام في كورة بخارى ونواحيها أدام الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان فلان مشتملاً على ماوقع إليه من الخصومة الواقعة بين فلان بن فلان الفلاني الذي يخاصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان الفلاني يخاصم عن ابنه الصغير فلان وذلك لأن فلاناً هذا ابو هذه الصغيرة المذكورة رفع إلى هذا القاضي أن ابنته الصغيرة المذكورة امرأة الصغير المسمى فلان بن فلان هذا وحلله بتكاح صحيح زوجها ابوها هذا منه تزويجاً صحيحاً وأن فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا التكاح لابنته الصغير هذا قبولاً صحيحاً في مجلس التزويج هذا وأن ابنته الصغيرة هذه محتاجة إلى النفقة وأن زوجها هذا الصغير معدم عاجز عن الإنفاق ثبت عجزه عند القاضي هذا وقد سأل ابو الصغيرة فلان بن فلان من القاضي هذا أن يكتب إليّ ويأذن لي في الاستماع إلى هذه الخصومة والفصل بينهما على مايرؤي اجتهادي إليه ويقع رأيي عليه فقرأت الكتاب وفهمته وامتنلت أمره في سماع هذه الخصومة وعقدت مجلساً لذلك وقد حضرني في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان واحضر معه والد هذا الصغير فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر لهذه الصغيرة على هذا الذي أحضره معه أن الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي حضر امرأة هذا الصغير الذي هو ابن هذا الذي أحضره معه وأن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه معدم عاجز عن الإنفاق على هذه الصغيرة المسماة فلانة وأن هذه الصغيرة محتاجة إلى النفقة وأقام شهوداً عدولاً على أن الصغير المسمى ابن هذا الذي أحضره معه عاجز عن الإنفاق على هذه الصغيرة وسأل مني والد هذه الصغيرة التفريق بينهما وبين زوجها الصغير هذا فتاملت في ذلك ووقع اجتهادي على جواز هذا التفريق بينهما بسبب العجز عن النفقة أخذاً بقول من يقول من علماء السلف : بجواز التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرقت بينهما بعدما صار التكاح بينهما معلوماً وبعدم كان عجز هذا الصغير عن الإنفاق معلوماً تفرقاً صحيحاً وأمرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك وإن طلب من القاضي الأصل إمضاء هذا السجل فالقاضي الأصل يأمر أن يكتب على ظهر السجل يقول القاضي : فلان إلى آخر ما جرى جميع مايتضمنه هذا الذكر من أوله إلى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتابة الكتاب إلى فلان بن فلان متضمناً تفويض سماع هذه الخصومة المذكورة فيه إليه والاستماع إلى البينة والعمل بها ومايرؤي اجتهاد المكتوب إليه ويقع رأيي عليه كان مني وجعلت المكتوب إليه فلاناً نائباً عني في العمل بما يقع عليه رأيي فأقضيت حكم نائبني هذا وأجزته وأمرت بكتابة هذا الإمضاء في تاريخ كذا وإن كان الزوجان بالغين وكان الزوج عاجزاً عن الإنفاق فالتفريق فيه مذكورنا في الصغيرين إلا أن هنا إذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عند القاضي الشفعوي فادعت المرأة أن زوجها عاجز عن الإنفاق فإن أقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق بينهما بإقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وإن لم يكن الزوج مقراً فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه ويفرق القاضي بينهما عند طلب المرأة ذلك هكذا في الذخيرة .

محضر في فسخ اليمين المضافة: رجل حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فإن احتاج هذا الرجل إلى فسخ هذه اليمين ينبغي أن يتزوج امرأة بتزويج ولها إياها إن كان لها ولي أو بتزويج القاضي إياها إن لم يكن لها ولي حتى يصح هذا النكاح بالإجماع ثم يرفع الأمر إلى القاضي الحنفي ويلتمس عنه الكتاب إلى القاضي الشفعوي فالقاضي الحنفي يكتب إلى القاضي الشفعوي في هذه الصورة أطلال الله تعالى بقاء الشيخ القاضي الإمام إلى آخر القاب رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان أن فلاناً تزوجها وقد كان حلف من قبل نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه اليمين ووقع عليّ الطلاق فصرت محرمة عليه بهذا السبب وأنه يحسبها حراماً ولا يقصر يده عنها ولتمست مني مكاتبة في ذلك فاجبتني إلى ذلك وكسبت هذا الكتاب إليه ليتفضل بالإصغاء إلى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدي إليه اجتهاده ويقع عليه رأيه وهو موافق في ذلك من الله عز وجل ثم إذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه تدعي هذه المرأة قبل المكتوب إليه على زوجها على نحو ما ذكرت عند القاضي الكاتب فيقر الزوج بهذه اليمين وبهذا النكاح إلا أنه يقول: أنها حلال لي ولم يقع الطلاق عليها تعللاً بعدم انعقاد اليمين فيقضي المكتوب إليه بطلاق هذه اليمين وقيام النكاح بينهما أخذاً بقول من يقول: بطلاق هذه اليمين من علماء السلف.

سجل في فسخ اليمين المضافة: فإذا أراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوي: ورد إليّ كتاب من القاضي فلان المتولي لعمل القضاء والأحكام بكورة كذا وتواحيها من قبل السلطان فلان مشتملاً على مافع إليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق بسبب اليمين المضافة إلى النكاح وقد أمرني بالإصغاء إلى هذه الخصومة وفصلها واستماع البينة فيها والقضاء بما وقع في رأيي واجتهادي فاستثنت أمره وعقدت مجلساً بذلك فحضرني في مجلسي ذلك فلانة بنت فلان واحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها أن هذا الذي احضرته معها بطلاني بالطاعة في أحكام النكاح زاعماً أنني زوجته وقد كان حلف قبل أن يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقد وقع عليّ الطلاق وحرمت عليه بهذا السبب والزوج أقر بالنكاح وأنكر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم أن الزوج سألني الحكم بما وقع عليه رأيي واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتاملت وتأنيت ووقع رأيي على بطلان اليمين المضافة إلى النكاح عملاً مني بقول من لا يرى صحة اليمين المضافة إلى النكاح فحكمت ببطلان هذه اليمين وبحل هذه المرأة على هذا الزوج بهذا النكاح وأمرتها بطاعة هذا الزوج في أحكام النكاح بحضرة هذين الشخصين في وجههما حكماً أبرمته وقضاء نفذته في مجلس حكومي هذا بين الناس على سبيل الشهرة والإعلان دون الخفية والكتمان وكان ذلك بعدما أطلق إليّ القاضي فلان بن فلان الحكم في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الإمام ثقة الدين محمد بن علي الحلواني رحمه الله تعالى: صحبت كثيراً من القضاة الكبار فما رأيتهم أجابوا إلى شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتابة إلى القاضي الشافعي إلا في اليمين المضافة فإن دلائل أصحاب الحديث في ذلك لائحة

وبراهينهم فيها واضحة والشبان يتجاسرون إلى هذه اليمين ثم يحتاجون إلى التزوج ويضطرون إلى ذلك فلزم بجبههم القاضي إلى ذلك ربما يقعون في الفتنة هكذا في الظهيرية.

محضر في إثبات العنة للتفريق: المرأة إذا خاصمت زوجها عند القاضي وتقول: أنه لم يصل إليّ والزوج يدعي الوصول إليها فإن كانت بكرًا وقت النكاح فالقاضي يريها النساء والواحدة العدة تكفي والاثنان أحوط فإن قلن: هي بكر فالقاضي يؤجله سنة وإن قلن هي ثيب يحلف الزوج على الوصول إليها وهذا استحسان القياس أن يكون القول قول المرأة مع اليمين ثم إذا حلف الزوج استحساناً إن حلف بثبت وصوله إليها فلا يؤجل وإن نكل صار مقراً بعدم الوصول إليها فيؤجل سنة وإن أراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما مهل القاضي الإمام فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والأحكام بكورة بخارى نافذ الإذن والقضاء والفصل والإمضاء بها بين أهلها يومئذ أمهل فلان بن فلان حين رفعت إليه المسماة فلانة بنت فلان أنه تزوجها نكاحاً صحيحاً وإنها وجدته عنباً لا يصل إليها وثبت ذلك عند هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فحكمت بما أوجب الشرع في حق العتين من الإمهال سنة واحدة من وقت الخصومة رجاء الوصول إليها في مدة الإمهال فامهل القاضي إياه سنة واحدة بالأيام على ما عليه اختيار أكثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة إمهالاً صحيحاً وأمر بكتاية هذا الذكر حجة في ذلك وذلك في يوم كذا في سنة كذا ثم إذا تمت السنة من وقت التأجيل وأدعى الزوج الوصول إليها في مدة التأجيل وأنكرت المرأة ذلك فإن كانت المرأة بكرًا وقت النكاح فالقاضي يريها النساء على ما مر فإن قلن: هي بكر ثبت أنه لم يصل إليها فيخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة وإن قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه فيحلف الزوج على الوصول إليها على ما مر فإن حلف فلا خيار لها وإن نكل فلها الخيار.

محضر في دفع هذه الدعوى: ادعى هذا الذي حضر على هذه التي أحضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ومطالبتها إياه بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل أنها مبطلّة في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما أنها اختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة فيه بلسانها رضاً صحيحاً أو يقول: أنه وصل إليها في مدة التأجيل وقد أقرت بوصولها إليها.

محضر في دعوى النسب: امرأة في يدها صبي تدعي على رجل أن هذا الصبي ابنها من هذا الرجل ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته أو رجل في يده صبي يدعي على امرأة أن هذا الصبي ابنه منها ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما أو ادعى رجل في يده صبي أنه ابنه من امرأته هذه والمرأة تجحد أو ادعت امرأة في يدها صبي أنه ابنها من زوجها هذا والزوج ينكر فهذه الدعاوى كلها صحيحة ويجب أن يعلم بأن دعوى الأبوة ودعوى البنوة صحيحة سواء كانت معها دعوى المال أو لم تكن وذلك بأن يدعي رجل على رجل أنني أبو هذا الرجل أو يدعي أنني ابن هذا الرجل وذلك الرجل ينكر فهذه الدعاوى صحيحة حتى إذا أقام المدعي البينة على ما ادعاه فالقاضي يسمع دعواه ويقضي بيمينته على المدعي عليه وكذلك دعوى الأمومة بدون دعوى المال صحيحة حتى لو ادعت المرأة على رجل أنني أم هذا الرجل فأقامت على ذلك بينة فإن القاضي يقبل بيمينتها ويقضي بكونها أمًا للمدعي عليه.

صورة المحضر فيما إذا كان في يد المرأة صغير تدعي على زوجها أنه ابنها منه : حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها أن هذا الصبي الذي في حجرها وأشار إليه ابن هذا الذي احضرته معها ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك إن شاءت ذكرت في الدعوى وأن على هذا الذي احضرته نفقة هذا الصبي وكسونه وإن شاءت لم تذكر ذلك في الدعوى .

صورة المحضر فيما إذا كان في يد الرجل صغير يدعي على المرأة أنه ابنها منه : حضر واحضر وادعى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها أن هذا الصبي الذي في يده وأشار إليه ابن هذه المرأة التي احضرها معه ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك إن شاء ذكر وأن على هذه المرأة التي احضرها أن ترضع وإن شاء لم يذكر .

صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه ابنه : حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه أن هذا الذي حضر ابن هذا الذي احضره معه ولدته أمه فلانة بنت فلان من هذا الذي احضره معه على فراشه حال قيام النكاح بينهما .

صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه : ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه أن هذا الذي حضر أبوه وأنه ابن هذا الذي حضر ولد على فراشه من امراته فلانة حال قيام النكاح بينهما إلى آخره وأما دعوى الأخوة والعمومة وابن الأخ وابن الابن لا تصح إلا أن يدعي المال بأن كان المدعي زمناً فيدعي الأخوة على غيره أو العمومة ويدعي التفقة لنفسه ، وله وجه آخر أن يدعي الوصية لأخوة المدعى عليه من جهة المتوفي : صورته حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه أن فلاناً الميت قد كان أوصى إلي هذا الذي احضره مع نفسه بنسوبة أموره بعد وفاته وخلف من تركته في يده كذا وكذا وقد كان أوصى لأخوة فلان بن فلان بكذا ، وكذا ولفلان بن فلان ثلاث أخوة فلان وفلان وفلان هذا المدعي وأنه واجب على هذا الذي احضره معه تسليم حصته من ذلك إليه وذلك كذا وكذا وبطاله باخواب فيتر المدعى عليه بالوصاية والوصية وينكر كونه أحاً فلان وله وجه آخر أن تدعي امرأة وتزوج النطاق بسبب تعميق الزوج طلاقها بكلام أخي فلان وهذا أخو فلان وأنه كلمه كذا في الذخيرة .

محضر في دعوى ولاء العتاقة : رجل مات فجاء رجل وادعى أن الميت معتق والسي فلان كان اعتقه والذي في حياته وصحته وميراثه لي لما أني ابن معتقه لا وارث له غيري فافتى بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى بفساد هذه الدعوى وبعضهم بصحتها والصحيح أن هذه الدعوى فاسدة لأن المدعي لم يقل في دعواه وهو يملكه والإعتاق من غير المالك باطل وكذلك لو ادعى إنسان الرق عنى عبد وأقام العبد بيينة أنه اعتقه فلان يقضي للمدعي الملك ولو قالت : بيينة العبد اعتقه فلان وهو يملك تقبل بيينة العبد والمساواة في دعوى الأصل .

محضر في دعوى الدفع : صورته ادعى عينا في يد رجل أنه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة كذا وحجج ذو اليد وأقام المدعي بيينة على دعواه فتوجه الحكم فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أن الذي ادعيت تلقى الملك من جهته أقر قبل تاريخ شرائك أو قبل شرائك بسنة طالما أن هذه العين ملك أخي فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وثنا اشترت هذه

العين من أخيه ذلك المقر له فدعواك عليّ باطلة بهذا السبب فانفتحت أجوبة المفتين أن هذا الدفع صحيح ثم استفتني بعد ذلك أن المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعي الدفع بيان وقت ذلك الإقرار أنه متى كان أو في أي شهر كان فالقاضي هل يكلفه ذلك انفتحت الأجوبة أيضاً أن القاضي لا يكلفه ذلك لأنه قد يبين مرة بقدر ما يحتاج إليه حيث قال: قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروشنى.

محضر في إثبات العسيرة: حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى أبا بكر بن محمد بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن سعد بن أحمد ابن عبد الله بن عمر توفي وخلف من الورثة زوجة له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنناً له تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لما أنه ابن عمر وسعد المتوفي كان ابن أحمد وأحمد والد هذا المتوفي مع عمر والد هذا الذي حضر كانا أخوين لأب أبوهما عبد الله بن عمر توفي وخلف من التركة في يد هذا الذي أحضره معه من الدنانير النيسابورية اثني عشر ديناراً وصار ذلك بموته ميراثاً عنه لهؤلاء على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللبنث النصف والباقي لابن العم هذا وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فوجب عليه تسليم نصيبه من ذلك إليه وذلك تسعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وطالبه بذلك وسأل مسألته وسأل فأجاب بالفارسية: مرا از ميراث خواركي این مدعى علم نیست^(١) وأحضر المدعى هذا نقرأ ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم فأجبتهم إليه وهم فلان وفلان وفلان فشهد هؤلاء.

سجل هذه الدعوى: يقول القاضي فلان بن فلان إلى قوله: فشهد هؤلاء الشهود عندي بعد ما استشهدوا عقيب دعوى المدعى هذا وإنكار المدعى عليه هذا شهادة صحيحة متفقة اللفاظ والمعاني أوجب الحكم سماعها من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة: كواهي ميدهم كه این سعد ابن أحمد بن عبد الله بن عمر بمرد وازوي ميراث خوارماند زن وى ساره بنت فلان بن فلان ودختروى سعاد واین عم مدعى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمرو پسرم وى ازروى پدرداتكه این احمد^(٢) وأشار إلى المدعى هذا: پس عمر بود وآن سعد متوفى پس احمد بود وعمر پدر این مدعى با احمد بيدراين متوفى برادران بدري بود نديد را يشان عبد الله بن عمر بجزایشان هر سه ميراث خوار ديكر نمي دانيم، قاتوا بالشهادة هذه كذلك على وجهها ويستوفي السجل إلى قوله: فسألني هذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله الحكم له بمأثبات له من ذلك عندي وكتابة ذكر ذلك والإشهاد عليه حجة له في ذلك فأجبتهم إلى ذلك واستخبرت الله تعالى إلى قوله: وحكمت لهذا المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله على

(١) لا علم لي بوراثه هذا المدعى.

(٢) أشهد أن سعداً هذا ابن أحمد بن عبد الله بن عمر مات وخلف ورثة امراته سارة بنت فلان بن فلان وبنته سعادة وابن العم المدعى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر وهو ابن عم لأب بسبب أن أحمد هذا وأشار إلى المدعى ابن لعمر وسعد المتوفي ابن لأحمد وعمر أبو هذا المدعى كان أخاً لأب مع أحمد والد هذا المتوفي وأبوهما عبد الله ابن عمر ولا نعلم له وارثاً غير هذه الثلاثة.

هذا المدعى عليه أبي بكر بن محمد بن عمر في وجهه بمحضر من هذين المتخاصمين جميعاً في مجلس حكمي بكورة بخارى بثبوت وفاة سعد بن أحمد بن عبد الله بن عمرو بتخليفه من الورثة هذا المدعي ابن عم له لأب وامراته تسمى سارة بنت فلان وبنتاً تسمى سعادة بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين حكماً أبرمته وقضاء نفذته إلى آخره وإن كان المدعي ابن ابن عم الميت فصورة المحضر في ذلك حضر محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى الحسن بن علي بن عبد الله بن عمر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر توفي وخلف من الورثة ابن ابن عم له هذا الذي حضر ابن طاهر بن أحمد وعمر المتوفي ابن محمد ومحمد والد المتوفي هذا وأحمد جد هذا الذي حضر كانا أخوين لأب أبوهما عبد الله بن عمر لا وارث لهذا المتوفي سوى هذا الذي حضر وفي يد هذا الذي أحضره من تركة المتوفي كذا كذا ديناراً نيسابورية وصارت هذه الدنانير المذكورة بموته ميراثاً لهذا الذي حضر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء جميع ذلك إليه وطالبه بذلك ومال مسألته فأجاب بالفارسية: مرا از ميراث خواركى اين مدعى علم نيست^(١) وأحضر المدعي نفراً ذكر أنهم شهوده إلى آخره.

سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم: فإن كان المدعي ابن ابن عم الميت فصورة المحضر فيه حضر محمد بن محمود بن طاهر بن أحمد بن عبد الله بن عمر بن علي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى الحسن بن علي بن عبد الله فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن عمر بن عبد الله بن عمر بن علي توفي وخلف من الورثة ابن ابن ابن عم له لأب هذا الذي حضر لما أن هذا الذي حضر ابن محمود ومحمود بن طاهر وطاهر والد والد هذا الحاضر كان ابن أحمد وعمر المتوفي هذا كان ابن محمد ومحمد والد هذا المتوفي وأحمد والد والد هذا الذي حضر كانا أخوين لأب أبوهما عبد الله بن عمر بن علي لا وارث له سوى هذا الذي حضر وخلف من التركة من الصامت في يد هذا الذي أحضره كذا كذا دينار نيسابورية وصارت هذه الدنانير بموته ميراثاً له وهذا الذي أحضره في علم من ذلك فواجب عليه إلى آخره.

سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم أيضاً: فإن ادعى المدعى عليه في دفع دعوى المدعي في هذه الصورة أنه أقر أولاً أنه من ذري الأرحام كان دفعاً لدعوى العصبية لمكان التناقض.

محضر في دعوى حرية الأصل: حضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخارى قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاتي وهو رجل شاب يكتب خطه بتمامها وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر حر الأصل والعلوق لما أن هذا الذي حضر فلان بن فلان الفلاتي وهو كان حر الأصل وأمه فلاتة بنت فلان وهي كانت حرة الأصل أيضاً وهذا الذي حضر ولد حراً على فراش أبويه الآخرين هذين لم يرد عليه ولا على أبويه هذين رق قط وأن هذا

(١) لا علم لي بوراة هذا المدعي.

الذي أحضره معه يسترقه ويستعبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه قصر يده عن هذا الذي حضر وطلبه بذلك وسأل مسألته وسأل فأجاب وقال: ابن حاضر أمدته ملك من است ورقيق من است ومرا از آي دي وي علم نيسست^(١) وأحضر هذا الذي حضر نقرأ ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان فأجبتهم إليه واستشهدت الشهود فشهدوا شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى من نسخة قرأت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة إلى آخره.

سجل هذه الدعوى: يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحضر بتسامه ويكتب أسامي الشهود والفاظ الشهادة ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حر الأصل حر الوالدين لم يرد عليه ولا على والديه رق وأمرته بقصر يده والكف عن مطالبته إياه بالطاعة في أحكام الرق.

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد بإعتاق من جهته: ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوك هذا الذي أحضره ومرفوقه وأنه اعتق هذا الذي حضر في حال صحته وثبات عقله وجواز تصرفاته في التوجه كلها طائعاً لوجه الله تعالى وطلباً لمرضاته عتقاً صحيحاً جائزاً نافذاً بغير بدل وأن هذا الذي حضر اليوم حر بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبته إياه بالطاعة أو دعواه الرق عليه مبطل غير محق فواجب عليه قصر يده عن هذا الذي حضر وترك التعرض له وسأل مسألته.

سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم: ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره يكون هذا الذي حضر حراً مالكاً لنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور وهو إعتاق هذا الذي أحضره مع نفسه إياه وببطلان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه بشهادة الشهود المسمين ويختم السجل.

محضر في دعوى العتق على صاحب اليد بإعتاق من جهة غيره: ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان مملوكاً ومرفوقاً لفلان بن فلان وفي يده ونحت تصرفه وأن فلاناً اعتقه من خالص ماله وملكه مجاناً بغير بدل لوجه الله تعالى وابتغاء لمرضاته وطلباً للثواب وجناته وهرباً من اليم عقوباته وصار هذا الذي حضر حراً بالإعتاق المذكور فيه وأنه اليوم حر بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره استعبده مع علمه بحريته ظناً وتعدياً فواجب عليه قصر يده إلى آخره.

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم: ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه يكون هذا الذي حضر حراً مالكاً لنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور والمدعي وهو إعتاق فلان بن فلان إياه من خالص حقه وملكه وببطلان دعوى هذا الذي أحضره الرق عليه وبقصر يد هذا الذي أحضره معه عن هذا الذي حضر إلى آخره.

محضر في إثبات الرق: حضر وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى فلاناً هندياً شأباً

(١) هذا الذي حضر ملكي ورقيق ليس لي علم بحريته.

ويذكر حليته ثم يذكر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضر ومرفوقه لذلك بسبب صحيح وأنه خرج عن طاعته والإنقياد له في أحكام الرق وطالبه بذلك وسأل مسألته ويتم المحضر.

سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم: ويكتب بعد الاستخارة وحملت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه يكون هذا الذي أحضره معه مملوك هذا الذي حضر ومرفوقه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين ويكون هذا الذي أحضره مبطلاً في الامتناع عن طاعة هذا الذي حضر في أحكام الرق وأمرت هذا الذي أحضره بالإنقياد لهذا الذي حضر في أحكام الرق والطاعة له ويتم السجل ولا بد للمحكم بالرق وكتابة السجل فيه من عجز المدعى عنه عن إثبات الحرية لنفسه فاما قبل ذلك لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة.

محضر في دفع هذه الدعوى: فنقول لدفع هذه الدعوى طرق أحدها أن يدعي المدعى عليه حرية الأصل لنفسه وصورة كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله بأن هذا المحضر معه كان ادعى عليه بأنه عبده ومملوكه وأنه خرج عن طاعته وضالته بالطاعة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى قبله أنه حر الأصل والعلوق لما أن أباه فلان بن فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان بن فلان وهما كانا حريين من الأصل وهذا الحاضر ولد على فراش هذين الأبوين الحريين لم يجر عليه ولا على أبويه هذين رق وان هذا الذي أحضره في علم من ذلك وأنه في مطالبة هذا المحاضر بالطاعة له ودعواه الرق قبله والحال على ما وصفت فيه مبطل غير محق فواجب عليه الكف عن ذلك وطالبه بذلك وسأل مسألته فسأل ويتم المحضر.

سجل هذا المحضر: يكتب عند قوله وحكمت لهذا الذي حضر هذا على الذي أحضره معه هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون هذا الحاضر حر الأصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين من بعد ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من إليه رسم التعديل بالناحية على ما شهدوا به بمحضر من المحكوم له والمحكوم عليه هذين في وجههما في مجلس قضائي وحكمي ببخارى وقضيت بصحة ذلك كله وقصرت يد المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفعت عنه طاعته واضلقت المحكوم عليه هذا بالرجوع على يائعه إن كان قد اشتراه من غيره ونقد له الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا: وفي كل موضع وقعت الحاجة إلى إثبات الحرية يجب أن يكون إثباتها بطريق الدفع بأن يدعي صاحب اليد الرق على المملوك ويقيم البينة ثم يثبت المملوك حريته بطريق الدفع. الوجه الثاني: أن يدعي المدعى عليه الإعناق من جهة مدعي الرق وصورة كتابته حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله هذه أنه حر لما أنه كان مملوكاً ومرفوقاً لهذا الذي أحضره وإن هذا الذي أحضره اعتقه في حال جوار نصرافته في الوجوه كلها إعتاقاً صحيحاً جائزاً نافذاً وصار هذا الحاضر حراً بسبب هذا الإعناق وهذا المحضر مبطل في مطالبة هذا الحاضر بالطاعة والإنقياد له في أحكام الرق ويتم المحضر.

سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر الأول: إلا أنه هاهنا يكتب وكون هذا الذي

حضر حراً مالكا لنفسه بالسبب المذكور وهو إعتاق هذا الذي أحضره وكونه ملحقاً بسائر
الاحرار بهذا السبب وكونه يوم الإعتاق الموصوف فيه ملكاً لهذا المحضر ويتم السجل. الوجه
الثالث: أن يدعى المدعى عليه الرق الإعتاق من جهة غير مدعي الرق وصورة مكتبته حضر
وأحضر فادعى هذا المحضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله أن هذا المحضر كان عبداً ومملوكاً
لفلان بن فلان الفلاني وأنه اعتقه من خالص ماله وملكه مجاناً بغير بدل ابتغاء لوجه الله تعالى
وطلباً لمرضاته وهرياً من اليم عقابه وشديد عذابه في حال صحة عقله وجواز تصرفه في الوجوه
كلها واليوم هذا المحضر حر بسبب هذا الإعتاق المذكور الموصوف فيه إلى آخره.

سجل هذا المحضر على نحو ما بينا: إلا أن القاضي يكتب وحكمت بحرية هذا المحضر
بالسبب المذكور فيه وهو إعتاق فلان بن فلان الفلاني ويكون هذا المحضر مملوكاً لفلان بن فلان
الفلاني يوم الإعتاق المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط.

محضر في إثبات التدبير والاستيلاء: وإذا وقعت الحاجة إلى إثبات التدبير والاستيلاء ولا
يمكن إثباته على المولى لأنه لا يثبت له حق على المولى للحال فالطريق في إثباته أن يبيعه المولى
من رجل فيدعي عليه المدبر أو أم الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي
أحضره معه أنه كان مملوكاً لفلان وأنه دبره واعتقه عن دبر بعد وفاته لوجه الله تعالى وابتغاء
لمرضاته من غير طمع في حطام الدنيا تدبيراً صحيحاً من ماله وملكه وأنه اليوم مدبره أو يقول
أنه استولدها لو كان المدعي جارية ادعت أنها أم ولد لفلان يسمى فلاناً ولدتها على فراشه
وملكه وأنها اليوم أم ولده وأن هذا الذي أحضرته يسترقها ويستعبد لها بغير حق فواجب عليه
قصر يده عنها وطلبته بالجواب كذا في التمهيد.

محضر في دعوى التدبير: رجل دبر عبده تدبيراً مطلقاً ومات بعد التدبير وخلف ورثة
وانكرت الورثة العلم بالتدبير واحتاج المدبر إلى إثبات ذلك بالبينه وكتابة المحضر يكتب ادعى
هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر كان عبداً مملوكاً لفلان بن فلان
والد هذا الذي أحضره دبره في حال حياته وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طامعاً رافياً تدبيراً
مطلقاً وأن فلاناً والد هذا الذي أحضره مات وعنى المدبر وهذا الذي أحضره في علم من ذلك
فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذا الذي حضر إلى آخره.

سجل هذا المحضر: أوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمت لهذا الذي
حضر على هذا الذي أحضره بجميع ما ثبت عندي من تدبير فلان والد هذا الذي أحضره حال
كونه مملوكاً ومرفوقاً من خالص ماله وملكه تدبيراً صحيحاً مطلقاً لا قيد فيه وبحرية هذا الذي
حضر بموت فلان وقد خلف فلان والد هذا الذي أحضره من الشركة من ماله في يد وارثه هذا
الذي أحضره ما يخرج هذا الذي حضر من ثلثه وأن هذا الذي حضر حر اليوم لا سبيل للآخر
عليه بسبب الرق بل يسبيل الولاء بشهادة هؤلاء الشهود المسمين بمحضر من هذين المتخصصين
في وجههما حكماً أبرمته وقضاء نفذته كذا في الذخيرة.

سجل في إثبات العتق على الغائب: يقول القاضي: فلان حضر قبلي في مجلس قضائي
بكورة بخارى فلان وأحضر مع نفسه فلاناً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن

لهذا المحاضر على هذا المحضر كذا كذا ديتاراً وبين نوعها وصفتها ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح فواجب عليه الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسال مسألته عنه فسال فانكر ان يكون عليه شيء لهذا الذي حضر فاحضر المدعى رجلين ذكر انهما شاهداه وهما فلان وفلان وذكر المدعي والشاهدان انهما مولى فلان بن فلان اعتقهما حال كونهما مملوكين له وسال مني الاستماع إلى شهادتهما فشهدا بعد الدعوى والجواب بالإنكار عقب الاستشهاد الواحد بعد الآخر شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرئت عليهما وهذا مضمون تلك النسخة فلما ساقا الشهادة على وجهها ذكر المدعى عليه في دفع هذه الشهادة أن هذين الشاهدين مملوكا فلان بن فلان بن فلان الذي زعم المدعي والشاهدان أنه اعتقهما وقد كذبوا في ذلك لم يعتقهما فلان فعرضت ذلك على المدعي هذا فقال: إنهما حران وإن مولاهما قد اعتقهما حال كونهما مملوكين له إعتاقاً صحيحاً وإن له على ذلك بينة فكلفته إقامة البينة على صحة دعواه هذه فاحضر نفراً ذكر أنهم شهوده على موافقة دعواه هذه وسالني الاستماع إلى شهادتهم فسمعت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم حرية هذين الشاهدين بإعتاق فلان إياهما وكونهما أهلاً للشهادة وسالني المدعي هذا الحكم بحرية هذين الشاهدين وبكونهما أهلاً للشهادة وبالقضاء له بالمال المدعى به بشهادة هذين الشاهدين فأجبت به إلى ذلك وحكمت بحرية هذين الشاهدين بإعتاق فلان إياهما حال كونهما مملوكين له إعتاقاً صحيحاً وبكونهما أهلاً للشهادة وقضيت للمدعي هذا بالمال المدعى به على المدعى عليه هذا بشهادة هذين الشاهدين حكماً أبرمته وقضاء نفذته ويتم السجل فإذا قضى القاضي على هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حضر وانكر الإعتاق لا يلتفت إلى إنكاره ولا يحتاج العبد إلى إقامة البينة على المولى لأن المشهود له ادعى حرية الشاهدين على المشهود عليه وقد صح منه هذه الدعوى لأنه لا يتمكن من إثبات حقه على المشهود عليه إلا بهذا والمشهود عليه أنكر ذلك وصح منه الإنكار لأنه لا يتمكن من دفع الشهود عن نفسه إلا بالإنكار للحرية والأصل أن من ادعى حقاً على المحاضر لا يتوصل إلى الإثبات إلا بإثبات سببه على العائب ينتصب المحاضر خصماً عن الغائب فصار إقامة البينة على المشهود عليه كإقامتها على المولى الغائب كذا في المحيط.

محضر في إثبات حد القذف: ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قذفه قذفاً يوجب الحد فواجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له: يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجراً له عن مثله وطالبه بذلك وسال مسألته.

محضر: في دعوى رجل على رجل أنك سرت من دراهمي كذا درهماً كان موضوعاً في موضع كذا من هذه الدار والمدعى عليه من سكان هذه الدار وقد كان قال: هذا المدعى عليه لهذا المدعي إن حلفت أنني سرت من دراهمك هذا المقدار الذي ادعيت فأنأ أعطيتك مثل تلك الدراهم فحلف المدعى عليه على دعواه وأعطاه المدعى عليه نصف هذه الدراهم وأعطاه في

النصف الباقي خطأ ثم أراد المدعى عليه استرداد مادفع إليه من الدراهم كيف الحكم فيه وكان الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى كتب في الجواب أن المدعى عليه إن أعطى النصف والتزم النصف صلحاً عن دعوى المدعي وأقر أنه سرق الدراهم فعليه إعطاء الباقي وليس له أن يسترد النصف الذي أعطاه وإن أعطى النصف وأعطاء خطأ بالباقي بناء على يمين المدعي ووفاء بما قال: لا يلزمه شيء، وله أن يسترد ما أعطاه وقد قيل: له أن يسترد في الوجهين لأن يمين المدعي لا يستحق عنى المدعى عليه شيء نص محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح أن المدعي مع المدعى عليه إذا اصطلحا على أن يحلف المدعي على دعواه على أنه لو حلف فالمدعى عليه ضامن للمال المدعى به أن الصلح باطل.

محضر فيه دعوى سرقة: رجل خباز ادعى على رجل اجلسه على دكانه ليبيع له الخبز من الناس ويأخذ الاثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى أن الخباز ادعى مبلغاً معلوماً من المال وقال: إنك سرقت من مالي من اثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه أنك قلت إنني أخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم إلا أنني لم آخذ من مالك الخبز شيئاً وصاحب الدكان ينكر ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فواجب على هذا الذي أحضره معه إحضار هذه الدراهم مجلس القضاء ليتمكن المدعي من إقامة البينة عليها قيل: هذه الدعوى لا تتوجه عنى صاحب الدكان من جهة الخباز غاية ما في الباب أنه يريد إثبات إقراره بأخذ هذه الدراهم عنى الوجه الذي ذكره في الدعوى إلا أنه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لأصحاب الدراهم لأنه لما نقصهم من الخبز الذي باع منهم وأخذ الثمن كان عليه رد ذلك إليهم وكان حق الاسترداد لهم لا لهذا الرجل إذ هو ليس بخصم عنهم وإن كان الخباز ادعى عليه أنك قلت إنني أخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للمشتري أيضاً لا تصح الدعوى لأنه إذا نقص من الخبز المبيع وأخذ الثمن تماماً كانت الدراهم التي هي بمقابلة النقصان ملك المشتري فلا يكون للخباز ولاية الاسترداد كذا في الدخيرة، وهكذا في فصول الاستروشي.

محضر في دعوى شركة العنان: صورته ادعى هذا المحاضر عنى هذا المحضر معه أن هذا المحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا في أن رأس مال كل واحد منهما كذا على أن يتصرفا في مال الشركة ويتصرف كل واحد منهما برأيه على أن ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة أو خسران فهو عليهما على قدر رأس المال لكل واحد منهما وأحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطأهما حتى صار المالان مالاً واحداً وجعل جميع مال الشركة في يد هذا المحضر وأنه تصرف فيه وربح كذا وكذا فواجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا، وإن كان بالشركة صلح يكتب في الصك على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصك ادعى عليه جميع ما تضمنه الصك من الشركة المال في المين قدره فيه بالربح المشروط فيه وخط كل واحد منهما برأس مال صاحبه على ما ينطبق به الصك من أوله إلى آخره بتاريخه وجعل جميع مال الشركة في يد هذا الذي أحضره معه وأن هذا الذي أحضره ربح كذا وكذا فوجب عليه رد رأس مال هذا الذي حضر مع حصته من الربح إلى هذا الذي حضر ورأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر.

محضر في دفع هذه الدعوى: ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه قبل هذا الذي حضر شركة عنان برأس مال كذا ودعواه قبله رد رأس ماله وحصله من الربح ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنه مبطل في هذه الدعوى لما أنه قاسمه المال وسلم إليه رأس ماله وحصله من الربح وأنه أخذ جميع ذلك منه بتسليمه جملة ذلك إليه ويتم المحضر.

محضر في إثبات الوقفية: حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر بحكم الإذن الصادر له من جهة القاضي فلان بإثبات الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي أحضره معه جميع ماتضمنه صك صدقة أورده مع نفسه وينسخ الصك إلى آخره وهذا مضمون الصك ثم يكتب فادعى جميع ماتضمنه هذا الصك من إيقاف فلان بن فلان الفلاني هذا هذه الضبعة المحدودة في هذا الصك الذي ينسخ في هذا المحضر من خالص ماله وملكه على الشرائط المذكورة والسبيل فيه كما نطق به هذا الصك المحوّل نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره بتاريخه وكون جميع هذه الضبعة المحدودة فيه ملكاً لهذا المتصدق وفي يده إلى أن وقفها وسلمها إلى هذا المتولي وهو المذكور اسمه ونسبه في الصك المحوّل نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره واليوم جميع هذه الضبعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور فيه وفي يد هذا الذي أحضره بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليمها إلى هذا الذي حضر ليراعي فيها شرائط الواقف وطالبه بذلك وسأل مسألته فسأل هذا إذا أتى المدعي بصك الوقف وإن لم يكن في يد المدعي صك الوقف يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الضبعة التي هي عشر ديرات الأرض المتصلة بعضها ببعض التي موضع جميعها في أرض قرية كذا من عمل كذا من قرى كورة بخارى بمحلة كذا من ناحية هذه القرية تدعى كذا أحد حدود جميعها لزيق طريق العامة والطريق بهذه النسبة في هذا الموضع واحد والثاني والثالث كذا والرابع لزيق الطريق وإليه المدخل بحدودها كلها وحقوقها ومرافقها وقف مؤبد حبس معروف وقفها وتصدق بها فلان بن فلان الفلاني في حال حياته وصحته وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على أن يستغل بأفضل وجوه الاستغلال مما يرزق الله تعالى من غلتها يبدأ بما فيه عسارتها ومرتها وإصلاحها ثم يصرف الفائض من غلتها إلى إصلاح مسجد داخل كورة بخارى في محلة كذا يعرف بمسجد كذا أحد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف الفائض منها إلى فقراء المسلمين وكانت هذه الضبعة المحدودة فيه يوم الإيقاف المذكور فيه ملكاً لهذا الواقف وفي يده وقد سلم الواقف هذا جميعها إلى ابنه فلان أو إلى فلان الأجنبي بعدما جعله قسماً فيها متولياً لامرها وقبل فلان منه هذه القومة وهذه الولاية قبولاً صحيحاً وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضاً صحيحاً واليوم جميع ما بين حدوده ووقفته فيه وقف على الوجه المذكور فيه وفي يد هذا الذي أحضره بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره تسليم جميع هذه الضبعة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر إلى هذا الحاضر ليراعي فيها شروط الواقف، هذا وطالبه بذلك وسأل مسألته عن ذلك فسأل فأجاب بالفارسية: مرا ازوقفيت اين محدوده علم نيست وباين مدعى حاضر آمده سپردني ني^(١) وأحضر المدعي نقراً إلى آخره.

(١) لا علم لي بوقفية هذا المحدود ولا أسلمه لهذا المدعي الحاضر.

سجل هذه الدعوى وهذا المحضر: يقول فلان القاضي ويذكر دعوى المدعي بتسليمها وشهادة شهود المدعي مع الإشارات في مواضعها بتسليمها إلى قوله وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كون هذه الضيعة المحدودة فيه وفقاً صحيحاً من جهة فلان على الشروط المبينة والسبل المذكورة فيه من خالص ماله وملكه وتسليمه إياها إلى فلان بعدما جعله متولياً بمسألة المدعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وكونها في يد المدعي عليه هذا بخير حق في مجلس قضائي بين الناس إلى آخره وإن كان الواقف قد رجع عما وقف بعدما سلم إلى المتولي فصوره المحضر أن يكتب أوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فادعى هذا الذي حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في إثبات الوقفية المذكورة فيه على هذا الذي أحضره وهو الواقف أنه وقف جميع الضيعة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله ومنكه في حال حياته على الشروط المذكورة فيه وأن هذا الواقف سلم جميع الضيعة المحدودة المذكورة وقفيتهما فيه إلى فلان المتولي وأنه قد بدا لهذا المنتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فإزالتها عن يد المتولي وأعادها إلى سائر أملاكه فواجب عليه فصر يده عنها وتسليمها إلى المتولي فلان لبراعي شروط الوقفية هذه فيها وطالبه بذلك وسأل مسألته فسأل فاجاب بالفارسية: اين محدوده ملك من است ودردمست من وبكسي ميردني ني^(١).

سجل هذا المحضر: إلى قوله وحكمت على فلان بن فلان المذكور فيه الواقف هذا في وجهه بمسألة هذا المدعي بصحة الوقفية المذكورة فيه ولزومها وأبطلت رجوعه عنها وقصرت يده عنها عملاً بقول من يرى هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسنمتها إلى متوليا فلان بعد ما ثبت عندي هذا الإيقاف والنصدق المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط.

محضر في إثبات ملكية المحدود: حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الأراضي التي عندها كذا في أرض قرية كذا في ناحية منها تدعى كذا في كورة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ومرافقتها التي هي لها من حقوقها فإن وقعت الدعوى في دار يكتب أن جميع الدار المشتملة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يد هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الأراضي أو عن هذه الدار وتسليمها إلى الذي حضر هذا وطالبه بذلك وسأل مسألته فسأل فاجاب بالفارسية: اين زمينها وخانه كه دعوى ميكند اين مدعى من است وحق من است باين مدعى ميردني نيست^(٢) أحضر المدعي هذا نفراً ذكر أنهم شهرته عنى وفق دعواه وسألني الاستماع إليهم فاجبته إليه وهم فلان وفلان وفلان يكتب أنسابهم وحلاهم إلى آخر ما ذكرنا فشهدوا عقيب دعوى المدعي والجواب بالإنكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الألفاظ والمعاني من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك النسخة: كواهي مبداهم كه اين زمينها يا اين شراكت جايگاه وحدودي كه درين محضر

(١) هذا المحدود ملكي وهو في يدي ولا أسلمه لأحد.

(٢) هذه الأراضي والدار التي يدعيها هذا المدعي ملكي وحقني وليست مسماة لهذا المدعي.

يادكرهه شده است^(١) وأشار إلى المحضر: بحدود های وی جملة وحقهای وی ملك این حاضر آمد وحق وی است، وأشار إلى المدعي هذا وبدست این حاضر آورده بنا حق است وواجب است بروی تسلیم کردن باین مدعی، وبنام المحضر.

سجل هذه الدعوى: يكتب بقول: فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخارى فلان واحضر مع نفسه فلاناً وبعيد الدعوى من أولها إلى آخرها فيكتب قاضي هذا الذي حضر أن الأراضي التي في موضع كذا حدودها كذا أو الدار التي في موضع كذا حدودها كذا بجميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وفي يد هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره قصر يده عن هذه الأراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وأشار إلى محضر الدعوى وتسليمها إلى هذا الذي حضر مطالبه بذلك وسأل مسألته وسأل المدعي عليه وهو الذي أحضره معه عن دعواه هذه فقال بالفارسية: این زمینها که دعوی میکند این مدعی یا این خانه ملك من است وباین مدعی سپردنی نیست^(٢) أحضر المدعي نفراً ذكر أنهم شهوده وسألني الاستماع إلى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما بينا قبل هذا إلى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بكون الأراضي المحدودة في هذا السجل أو بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها ملكاً وحقاً لهذا المدعي وكونها في يد هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسمين وقضيت بملكيتها له عليه بشهادتهم بعدما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود إلى من إليه رسم التعديل والتركية بالناحية فنسبوا إلى العدالة وبعدما عرضت دعوى المدعي وألفاظ الشهادة على أئمة الدين الذين عليهم مدار الفتوى بالناحية فافتوا بصحة هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخارى حكماً أبرمته وقضاء نفذته مستجمعاً شرائط صحته ونفاذه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه هذا بقصر يده عن هذه الأراضي المحدودة أو عن هذه الدار المحدودة المحكوم بها فقصر يده عنها وسلمها إلى هذا الذي حضر امتثالاً لأمر الشرع ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا.

محضر في دفع هذه الدعوى: إن كان المدعي عليه يدعي الشراء من هذا المدعي يكتب حضر واحضر قاضي هذا الذي حضر علي هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره كان ادعى على هذا الذي حضر أولاً وبكتب دعواه بتسامها ثم يكتب قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي أحضره باع حال نفوذ تصرفاته في الرجوع كلها هذه الدار

(١) أشهد أن هذه الأراضي باشتراكها مع أهل وحدودها المذكورة في هذا المحضر وأشار إلى المحضر بكل حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضر وحفه وأشار إلى المدعي وهي في يد هذا الذي أحضره بغير حق وواجب عليه تسليمها له. (٢) هذه الأراضي التي يدعيها هذا المدعي أو هذه الدار ملكي ولا تسلم إلى هذا المدعي.

المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها قبل دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكاً وحفاً لهذا الذي أحضره معه وفي يده بكذا ديناراً بيماً صحيحاً وإن هذا الذي حضر اشتراها منه بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صحيحاً حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وتقاطباً قبضاً صحيحاً وإن كان هذا الذي حضر ادعى إقرار هذا الذي أحضره معه مع ذلك يرد في الكتابة عقيب قوله وتقاطباً قبضاً صحيحاً وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طائلاً بجريان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينه وبين هذا الذي حضر في هذه الضيعة المحدودة فيه أو في هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه حال نفاذ تصرفاتهما في الوجوه كلها وبجريان التقاطب بينهما فيه إقراراً صحيحاً شرعياً صدقه هذا الذي حضر فيه حظاً وإن هذا الذي أحضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعدما كان الأمر كما وصف فيه مبطل غير محق أو يقول: بعدما صدر منه هذا الإقرار الموصوف فيه مبطل غير محق فواجب على هذا الذي أحضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم المحضر ولو كان هذا الذي حضر ادعى استنجاراً أو شيئاً آخر لدفع هذه الدعوى بأن ادعى أن هذا الذي أحضره استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر أو ادعى أنه اشتراها منه قبل هذه الدعوى الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لأن هذا الذي أحضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها إلى آخره من هذا الذي حضر أو يكتب استشرى بكذا وكذا وأن هذا الذي حضر أبي أن يكرها منه أو أبي أن يبيعها منه وكان استنشاؤه أو استكراهه هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر إقراراً منه بكون الدار المحدودة فيه ملكاً لهذا الذي حضر وبعدمه صدر هذا الإقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محق ويتم المحضر.

سجل هذه الدعوى: أن يكتب صدر السجل ودعوى الدفع بشماه على نحو ما بينا قبل هذا إلى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعي على هذا المدعي عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتحاضرين هذين في وجههما في مجلس قضائي بيخاري بين الناس ويتم السجل إلى آخره وإن كان هذا الذي حضر أراد دفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار المحدودة من رجل آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي أحضره معه أن دعوى هذا الذي أحضره ملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه لما أن هذا الذي حضر اشترى هذه الدار المحدودة فيه من فلان بن فلان وفلان بن فلان كان يملكها بكذا شراء صحيحاً قبل دعوى هذا الذي أحضره معه قبله الموصوفة فيه ويتم المحضر إلى آخر سجل هذه الدعوى على نحو ما سبق.

محضر في إثبات دعوى الدار ميراثاً عن الأب: حضر وأحضر قاضي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن الدار التي كانت في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها

ومرافقتها التي هي لها من حقوقها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقاً له وفي يده وتحت تصرفه إلى أن مات وخلف من الورثة ابناً لصلبه وهو هذا المدعي ولم يخلف وارثاً سواه وصارت هذه الدار المبنى موضعها وحدودها ميراثاً له عن أبيه المذكور اسمه ونسبه اليوم هذه الدار المبنية حدودها ملك هذا المدعي وحقه بهذا السبب المذكور وفي يد هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك فواجب عليه قصر يده عن هذه الدار المبنية حدودها وتسليمها إلى هذا المدعي وطالبه بذلك وسأل مسألته عن ذلك فاستل فاجاب بالإنكار فاحضر المدعي نفراً ذكر أنهم شهوده على وفق دعواه وسأل الاستماع إلى شهادتهم فشهدوا شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرئت عليهم عقيب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه هذا بالإنكار وهذا مضمون تلك النسخة: كواهي ميدهم كه ابن خانه كه جايكاه وحدودوى يادكرده شده است در محضراين دعوى^(١) وأشار إلى محضر الدعوى الموصوفة فيه: بحد هاى وحقهاى ومرافق وى كه ازحقهاى وى است ملك فلان بن فلان پدراین مدعى بود، وأشار إلى المدعي هذا: وحق وى بودودر قبض وتصرف وى تا ابن زمان كه وفات یافت وازوى وپرايك پسرماندهمين مدعى، وأشار إلى المدعي هذا: وبجزازوى وارثي ديكر نمانده ابن متوفى راواين خانه ميراث شدازين متوفى مرسروربا ابن، وأشار إلى المدعي هذا: وامر وزاين خانه محدوددرين محضر، وأشار إلى محضر الدعوى: بحدها وحقها ملك ابن مدعى است وحق وى است ودر دست ابن مدعى عليه بنا حق است، وأشار إلى المدعى عليه هذا ويتم المحضر والله تعالى أعلم.

سجل هذه الدعوى: يقول القاضي: فلان يكتب على رسمه ويعيد الدعوى بعينها من أولها إلى آخرها مع أسامي الشهود والفاظ الشهادة وبيان اني قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم معروفين بالعدالة أو لظهور عدالتهم بتعديل المزكين أو بظاهر عدالة الإسلام إذا لم يظن المشهود عليه في شهادتهم وجميع ما يكتب في السجلات إلى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد هؤلاء الشهود المسنون في هذا السجل يكون الدار المحدودة فيه ملكاً لفلان بن فلان والد هذا المدعي وكونها في يده وتحت تصرفه إلى وقت وفاته وصيرورتها ملكاً لهذا المدعي بعد وفاة والده هذا إرثاً عن والده هذا في وجه المتخاصمين هذين حكماً أبرمته وقضاء نفذته ويتم السجل.

محضر في دفع هذه الدعوى: حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه أن هذا الذي أحضره كان يدهي أولاً على هذا الذي حضر ملكية دار في موضع كذا حدودها كذا إرثاً عن أبيه ويعيد دعواه بتمامها ادعى هذا الذي حضر على هذا

(١) أشهد أن هذه الدار التي ذكر مكانها وحدودها في محضر هذه الدعوى وأشار إلى محضر الدعوى الموصوفة فيه هي وحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي من حقوقها ملك فلان بن فلان أبي هذا المدعي وحقه وأشار إلى المدعي وكانت تحت قبضه وتصرفه إلى أن مات وقد خلف ولداً وهو هذا المدعي، وأشار إلى المدعي ولم يكن لهذا المتوفى وارث غير هذا وهذه الدار صارت ميراثاً لابنه هذا وأشار إلى المدعي وهذه الدار المحدودة في هذا اليوم في هذا المحضر وأشار إلى محضر الدعوى بحقوقها وحدودها ملك هذا المدعي وحقه وهي في يد هذا المدعى عليه بغير حق.

الذي أحضره معه أن دعواه هذه ساقطة عني لما أن والد هذا الذي أحضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا المحضر في حياته وصحته من هذا الذي حضر يكذباً بيعاً صحيحاً وهذا الذي حضر اشتراها منه بهذا الثمن المذكور شراءً صحيحاً وجرى التقايض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الذي حضر بهذا السبب وحقه وأن هذا الذي أحضره في دعواه قبله بعدما كان الأمر على ما وصف مبطل غير محق فواجب عليه الكف عن ذلك وسأل مسأله عن ذلك فستل.

سجل هذه الدعوى: يكتب عند الحكم وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعي الدفع على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما في مجلس قضائي بكورة بخارى وأمرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك التعرض للمحكوم له في ذلك ويتم السجل كذا في الذخيرة.

محضر في دعوى ملكية المنقول ملكاً مطلقاً: حضر وأحضر وفي يد هذا الذي أحضره معه فرس وسط الجنة يقال لثله: لونا أبلق مشقوق المنخرين على كتفه اليسرى كي صورته هكذا عرفه مائل إلى اليمين تام الذنب محجل الرجلين واليدين مقطوع راس إذنه اليمنى من الطول يقال لثله: سرفال، محضر مجلس هذه الدعوى الموصوفة فيه مشار إليه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن هذا البرذون وأشار إلى البرذون المدعي ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يد هذا الذي أحضره معه بغير حق وهذا الذي أحضره في علم من ذلك كنه فواجب عليه قصر يده عن هذا البرذون المدعي به المشار إليه وتسليمه إلى هذا الذي حضر وسأل مسأله عن ذلك فستل فاجاب فقال: أين أنت ملك من است وحق من است ومرايين مدعى سبردى نيس^(١) أحضر هذا المدعي نفراً ذكر أنهم شهوده واستشهد الشهود وهم فلان وفلان إلى آخره.

سجل هذه الدعوى: يكتب على الرسم إلى قوله: فاستشهد الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب بالإنتكار من المدعي عليه هذا وقال: كل واحد كواهي ميدهم كه ابن اسب^(٢) وأشار إلى البرذون المدعي به ملك: أين حاضر أمده است^(٣) وأشار إلى المدعي: وحق وى است وأندردست أين حاضر آورد^(٤) وأشار إلى المدعى عليه: بناحق است^(٥) فسمعت شهادتهم إلى قوله: وحكمت فإذا بلغ إليه يكتب وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعى عليه بكون هذا البرذون المدعي به المشار إليه ملك هذا المدعي وحقه وبكونه في يد هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة بمحضر من المتخاصمين هذين وبمحضر من البرذون المدعي به ويتم السجل.

محضر في دفع دعوى البرذون: وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فنحن نكتب ثلاثة منها فإذا علمها الكاتب بني ما يقع له من وجوه أخر عليها. أحدها: الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضر وأحضر وفي يد هذا المحضر برذون شيت كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع

(١) هذا الفرس ملكي وحقني ولا أسلمه إلى هذا المدعي. (٢) أشهد أن هذا الفرس. (٣) ملك هذا الذي حضر. (٤) وحقه وهو في يد هذا الذي أحضره. (٥) بغير حق.

دعوى هذا المحضر على هذا المحاضر ملكية هذا البرذون الموشى فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لأن هذا المحضر ادعى على هذا المحاضر أولاً يكتب دعواه بشماها ثم يكتب نادعى هذا المحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه الموصوفة فيه فقال: دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون قبل هذا المحاضر سابقة لأن هذا المحضر قد كان استشرى هذا البرذون الموصوف الموشى فيه وأشار إلى البرذون المدعى به من هذا المحاضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها، وإن هذا الذي حضر أبى أن يبيعه منه وكان استشرى هذا الذي أحضره هذا البرذون المدعى به من هذا الذي حضر إقراراً من هذا المحضر أنه لملك له في هذا البرذون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي أحضره هذا الاستشرى بهذا الذي أحضره مبطل في دعوى ملكية هذا البرذون لنفسه فوجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا المحاضر فطالبه بذلك وسأل مسأله.

الوجه الثاني: الدفع بطريق الاستكرار يكتب قاعدى هذا المحاضر على هذا المحضر أنه مبطل في دعواه ملكية هذا البرذون المدعى به لنفسه قبل هذا الذي حضر لأن هذا الذي أحضره قد كان استكرى هذا البرذون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكراره إقراراً منه لا ملك له في هذا البرذون المدعى به على نحو ما ذكرنا في الاستشرى.

الوجه الثالث: الدفع بانتاج يكتب ادعى هذا المحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه ملكية البرذون المدعى به الموصوف الموشى فيه أن دعواه هذه قبل هذا المحاضر سابقة عنه لأن هذا البرذون المدعى به وأشار إليه نتاج هذا المحاضر نتج عند هذا المحاضر من رمكة كانت تحت الرمكة يوم هذا النتاج المذكور فيه سمك هذا المحاضر وحقه وفي يده وإن هذا البرذون المدعى به الموشى فيه لم يخرج عن سمك هذا المحاضر من يوم هذا النتاج المذكور فيه إلى هذا اليوم وإن هذا المحضر في دعواه ملكية هذا البرذون المدعى به والأمر على ما وصف مبطل غير محقق فوجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا المحاضر وطالبه بذلك وسأل مسأله فنسأل عن ذلك.

سجل هذا الدفع: يكتب صدر السجل إلى قوله: وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت المدعى الدفع هذا المحاضر بمسأله في وجد خصمه المدعى عليه الدفع هذا المحاضر بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا المحاضر من استشرى هذا المحاضر في حال صحته ونفاذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع هذا المحاضر قبل دعوى هذا المحاضر ملكية هذا البرذون المدعى به الموشى فيه قبل هذا المحاضر وبإزاء هذا الذي حضر أبيع من هذا المحاضر وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحاضر الموصوف فيه قبل هذا المحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتخاصمين هذين وبحضرة البرذون المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الأول وعلى الوجه الثاني يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا المحاضر على هذا المحاضر من استكرار هذا المحاضر في حال صحته ونفوذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه الموصوف إلى آخر ما ذكرنا في فصل الاستشرى وعلى الوجه الثالث يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا المحاضر على هذا المحاضر: أن هذا البرذون المدعى به نتج مدعى الدفع هذا المحاضر نتج عنده من رمكة كانت مملوكة له وفي يده

وتحت تصرفه يوم هذا النتاج المذكور فيه وإنه لم يخرج عن ملكه من يوم هذا النتاج المذكور فيه إلى هذا اليوم وإن دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون المدعى به قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه في وجه المتخاصمين هذين وبحضرة هذا البرذون المدعى به أو يكتب وحكمت لمدعي الدفع هذا على المدعى عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمون فيه على الوجه المبين فيه حكماً أبرمته وقضاء نفذته مستجمعاً شرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخارى بمحضر من هذين المتخاصمين ومحضر من هذا البرذون المدعى به وأمرت المحكوم عليه بترك التعرض للمحكوم له هذا إلى آخره .

محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشراء من صاحب اليد: يكتب حضر وأحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يد هذا المحضر اليوم ملك هذا المحاضر وحقه بسبب أن هذا الذي حضر اشتراها من هذا المحضر بكذا كذا درهماً أو يكذا كذا ديناراً شراءً صحيحاً وأنه باعها منه بيعاً صحيحاً وأن هذا الذي أحضره قبض هذا الثمن المذكور تاماً رافياً قبضاً صحيحاً بدفع هذا المحاضر ذلك إليه وأن هذه الدار المبين حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشراء المذكور فيه ملكاً لهذا المحضر معه وفي يده فصارت الدار المحدودة فيه ملكاً لهذا المحاضر بهذا السبب وهذا الذي أحضره يمتنع عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه إلى هذا المحاضر ظلماً وتعدياً فواجب عليه تسليمها إلى هذا المحاضر وطالبه بذلك وسأل مسأله فسل فإن كان بالبيع صلح فادعى بمضمونه على البائع والدار في يد البائع ويمتنع عن التسليم يكتب حضر وأحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر جميع ما تضمنه ذكر شراء أورده وهذه نسخته ويكتب الصك في المحضر من أوّله إلى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل الصك ادعى هذا المحضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه هذا الصك المحوّل نسخته إلى هذا المحضر من الشراء والبيع بالثمن المذكور فيه وإيفاء الثمن وقبضه وضمان الدرك في المعقود عليه كما ينطق بذلك كله هذا الصك المحوّل نسخته إلى هذا المحضر بتاريخه المؤرخ فيه وأن هذه الدار المبين حدودها في هذا الصك المحوّل نسخته إلى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر يوم الشراء المذكور فيه وصارت الدار المبين حدودها في هذا الصك المحوّل نسخته إلى هذا المحضر ملكاً لهذا الذي حضر بهذا الشراء المبين فيه وهذا المحضر يمتنع عن تسليم هذه الدار إلى هذا المحاضر فواجب عليه تسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسأله وإن كان قد جرى التقاض بينهما يكتب ادعى هذا الذي حضر جميع ما تضمنه هذا الصك المحوّل نسخته إلى هذا المحضر من البيع والشراء بالثمن المذكور فيه وإيفاء الثمن وقبضه وتسليم المعقود عليه وتسلمه وضمان الدرك في المعقود عليه كما ينطق به الصك وأن هذه الدار المبين حدودها في هذا الصك المحوّل نسخته إلى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر وقت الشراء المبين فيه وصارت ملكاً لهذا المحاضر بالسبب المبين فيه ثم أن هذا المحضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم والتسلم أحدث يده على هذه الدار المبين حدودها فيه وأخرجها من يد المشتري هذا

الذي حضر بغير حق فواجب عليه تسليمها إليه وطالبه بذلك وسأل مسألته فمئل عن ذلك فأجاب .

محضر في إثبات سجل أورده رجل من بلدة أخرى للرجوع بثمن البرذون المستحق : صورة ذلك رجل اشترى من آخر برذونا بثمن معلوم وتقاضا وكانت هذه المبايعه ببخارى فذهب المشتري بالبرذون إلى سمرقند واستحق رجل هذا البرذون بالبينة في مجلس قضاء سمرقند وقضى قاضي سمرقند بملكية البرذون للمستحق على المستحق عليه وكتب للمستحق عليه بذلك سجلا فأورد المستحق عليه السجل إلى بخارى وأراد الرجوع على بائع البرذون بالثمن فجحد بائعة الاستحقاق والسجل فإنه يحتاج إلى إثبات السجل الذي أورده على البائع بالبينة في مجلس قاضي بخارى وعند ذلك يحتاج إلى كتابة المحضر وصورة ذلك حضر وأحضر قاضي هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ماتضمنه ذكر سجل أورده من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخته ونسخ هذا السجل في المحضر من أوله إلى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تاريخ السجل يقول فلان القاضي بسمرقند : هذا سجلي إلى آخره ثم يكتب قاضي هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الحاضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرذون الموشى فيه الموصوف في هذا السجل المحوّل نسخته إلى هذا المحضر بكذا درهما أو بكذا دينارا وأنه كان باعه منه به أنهما كان قد تقاضا ثم أن فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرذون بعينه من يد هذا الحاضر في مجلس الحكم بكونه سمرقند عند قاضيها فلان ببينة عادلة قامت عنده وجرى الحكم منه لهذا المستحق عني وهذا المستحق عليه بهذا البرذون وأخرج هذا القاضي هذا البرذون من يد هذا المستحق عليه وسممه إلى هذا المستحق كما ينبغي به السجل المحوّل نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره بتاريخه المؤرخ فيه، وإن قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور اسمه في هذا السجل اختوّل نسخته إلى هذا المحضر كان قاضيا يومئذ بكونه سمرقند نافذ قضاؤه بين أهلها من قبل الخاقان فلان، وإن لهذا الذي حضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق عليه فواجب عليه رد هذا الثمن الذي قبضه منه وطالبه بذلك وسأل مسألته فسأل فقال : مرا ازين سجل علم نيست ومارابكسي چيزدا دني نيست^(١).

سجل هذه الدعوى : يكتب صدر السجل على الرسم ونعاد دعوى المدعي إلى جواب المدعي عليه : مرا ازين سجل علم نيست ومارابكسي چيزدا دني نيست، ثم يكتب أحضر المدعي نفرا ذكر أنهم شهوده فلان وفلان ورسالتي الاستماع إلى شهادتهم فأجبت إليه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهدوا عقب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه بالإنكار من نسخة قرئت عليهم ومضمونها : كواهي میدهیم که این سجل^(٢) واثاروا إلى السجل الذي أورده المدعي

(١) لا أعلم لي بهذا السجل ولا علي شيء لأحد. (٢) أشهد أن هذا السجل هو سجل قاضي سمرقند هذا الذي ذكر اسمه ونسبه فيه ومضمونه هو حكم وقضاء قاضي سمرقند فمئد حكم لهذا المستحق عني المستحق عليه بهذا الفرس الذي ذكرت صفته في هذا السجل وقد كان هذا القاضي يوم حكم بمضمون هذا السجل وأشهدنا عليه قاضيا في مدينة سمرقند نافذ القضاء بين أهلها.

هذا: سجل قاضي سمرقند است اينكه نام ونسب وي درين سجل است ومضمون وي حكم وقضاي قاضي سمرقند است حكم كردمرابن مستحق راياين اسب كه صفت وي درين سجل مذكور است برين مستحق عليه رآن روزكه اين قاضي حكم كردباين مضمون كه اين سجل است ومارايرين سجل كواه كردانيدوي قاضي بودبشهر سمرقند نافذ قضايان اهل وي، فاتوا بالشهادة على وجهها وسافوها على سنتها فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي ورجعت في التعرف عن أحوالهم إلى من إليه رسم التزكية بالناحية فنسب اثنين منهم إلى العدالة وجواز الشهادة وهما فلان وفلان وثبت عندي بشهادة هذين المعدلين ماشهدا به على ماشهدا به فاعلمت الشهود عليه هذا بثبوت ذلك ومكنته من إيراد اندفع فلم يأت بالدفع إلى قوله: وحكمت بثبوت هذا السجل لئلا يتنسخ فيه أنه سجل القاضي فلان وأن مضمونه حكمه وإنه كان يوم هذا الحكم الموصوف فيه وبوم الإشهاد عليه نافع القضاء بكونه سمرقند وأمضيت حكمه الموصوف فيه وحكمت بصحته بمحض من المتخصصين في وجههما وأطلقت للمستحق عليه وهو هذا الذي حضر في الرجوع بالثمن المذكور فيه على هذا المحضر بعد ما فسخ العقد الذي كان جرى بينهما وكان هذا السجل الذي أورده هذا المحاضر وجواب نسخته فيه محضراً وقت حكمي هذا مشأراً إليه وأشهدت على ذلك حضور مجلسي وكان ذلك كله في مجلس قضائي في كورة بخارى في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ولو كان مشتري البرذون باع من رجل آخر ثم أن المشتري الذي ذهب بالبرذون إلى سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الأول فاستحق رجل البرذون على المشتري الثاني في مجلس قضاء قاضي سمرقند بيينة عادلة أقامها عنيه وقضى قاضي سمرقند بالبرذون المدعي به للمستحق على المستحق عليه وقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن على بائعه وهو المشتري الأول وكتب قاضي سمرقند للمستحق عليه وهو المشتري الأول سجلاً بالرجوع عليه فحجاء المشتري الأول بالسجل إلى قاضي بخارى وأحضر بائعه وأراد أن يرجع عليه بالثمن فوجد الاستحقاق والسجل ووقعت الحاجة إلى إثبات السجل يكتب المحضر بهذه الصورة حضر فلان يعني المشتري الأول وأحضر معه فلاناً يعني البائع الأول فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر كان باع من الحاضر برذوناً شيتة كذا بعينه بكذا درهماً أو ديناراً وأن هذا المحاضر كان اشتري هذا البرذون منه بهذا الثمن المذكور فيه وجرى التقايض بينهما ثم أن هذا المحاضر باع هذا البرذون من فلان بن فلان يعني المشتري الآخر ثم أن فلان بن فلان يعني المستحق حضر مجلس القضاء بكونه سمرقند قبل قاضيها فلان وأحضر معه فلاناً يعني المشتري الآخر وادعى هذا المستحق عليه بحضرة وبحضرة هذا البرذون المذكور شيتة أن هذا البرذون وأشار إليه مسكه وحقه وفي يد هذا الذي أحضره بغير حق فأنكر المدعي عليه دعواه وقال بالفارسية: اين برذون مدعى به بملك من است^(١) فاقام المدعي هذا بيينة عادلة على وفق دعواه بحضرة هذا المدعى عليه وبحضرة هذا البرذون المذكور شيتة في مجلس قاضي سمرقند هذا المذكور لقبه واسمه في هذا المحضر فسمع القاضي بيئته وقبلها بشرائطها وحكم للمستحق المذكور اسمه ونسبه فيه

على المستحق عليه المذكور بحضرتها وبحضرة البرذون المدعى به بملكية البرذون المدعى به واخذ هذا البرذون من هذا المحكوم عليه وسلمه إلى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا المحكم وهذا التسليم كان قاضياً بكورة سمرقند ونواحيها نافذ القضاء والإمضاء بين أهلها من قبل فلان ثم إن فلاناً المحكوم عليه يعني المشتري الآخر رجع على بائعه هذا المحاضر بالثمن الذي نقده وذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي المذكور واسترده منه بكماله بعد جريان الحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا المحاضر بنكول هذا المحاضر عن اليمين بالله ثلاث مرات وبعدما فسخ العقد الذي جرى بينهما وأطلق له الرجوع عليه بالثمن الذي اشترى البرذون منه ونقده وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذي أورده هذا الذي حضر مجلس الدعوى وإن لهذا المحاضر حق الرجوع على هذا المحاضر بالثمن المذكور فيه الذي كان أداه إليه وقت جريان هذه المباشرة المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسألته فسأل فقال: مرا ازين سجل علم نيست وباین مدعی چیزدانی نیست، آورد المحاضر نقراً ذكر انهم شهره وصالني الاستماع إليهم.

سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب أولاً: غير أن في هذا السجل يذكر حكم قاضي سمرقند برجوع المشتري الآخر على هذا المحاضر.

نسخة أخرى للسجل الأول على سبيل الإيجاز: يكتب قاضي بخارى على ظهر السجل الذي جاء به المحكوم عليه من سمرقند يقول فلان بن فلان قاضي بخارى ونواحيها إلى آخره: ثبت عندي من الوجه الذي ثبتت به الحوادث الحكمية والتنازل الشرعية أن المحكوم عليه المذكور اسمه ونسبه في باطن هذا السجل كان اشترى هذا البرذون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم عليه بكذا كذا وهو الثمن المذكور في باطن هذا السجل وأنه كان باعه منه بهذا الثمن المذكور فيه ثم إن المحكوم عليه هذا المذكور في باطن هذا السجل رجع على بائعه هذا المذكور في باطن هذا السجل بالثمن المذكور فيه بحكمي عليه بالنكول عن اليمين بالله ثلاث مرات بعدما فسخ العقد الذي كان جرى بينهما في هذا البرذون وأطلقت للمرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذي كان اشترى منه هذا البرذون وأمرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للمرجوع عليه هذا وأشهدت على ذلك حضور مجلسي.

السجل الثاني على هذا النسق أيضاً: غير أنه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على المشتري الأول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الأول على هذا المحاضر كذا في المحيط.

محضر في إثبات القود: ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قتل أباه فلان بن فلان الفلاني عمداً بغير حق بسكين حديد ضربه وجرحه جرحاً فهلك من ذلك الضرب ساعته ووجب عليه القصاص في الشرع وإن لم يكتب فهلك ساعته وكتب فلم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي وكذلك لو كتب فهلك ولم يكتب فهلك من ذلك الضرب فذلك يكفي أيضاً ثم يكتب وخلف هذا المقتول ابناً لصلبه هذا الذي حضر لاوارث له غيره وإن له حق استيفاء القصاص منه في الشرع فواجب عليه التمكن من

نفسه حتى يستوفي منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسألته فسل فأجاب وكذا إذا ضربه بالسيف أو بالرمح وكذلك إذا ضربه بالإشني والإبرة وكذلك إذا ضربه بالنبل والحاصل أنه لابد لوجوب القصاص من القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة ببطع أو ليس له حدة كالصود وستجة الميزان هذا على رواية الأصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا قتل بسنجة حديد أو عمود لأحدة له لا يجب القصاص وعلى قولهما إن كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص، وإن لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على رواية الأصل الحقاً الحديد الذي لأحدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي الحقاه بالخشب والجواب في الخشب عندهما على التفصيل إن كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا، وكذلك إن ترك المقتول أباً وأماً أو ابنة أو امرأة أو أخاً لأب الإرث يجري في القصاص عندنا ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على نحو ما ذكرنا في الابن وإن ترك المقتول عدداً من الورثة فحق إثبات القصاص لكل واحد من أحاد الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب إذا كان الكل بالغين وإن كان بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً ففي ثبوت حق الاستيفاء للكبير خلاف معروف وإن كان القاضي ممن يرى ولاية الاستيفاء للكبير يكتب المحضر باسم الكبير ثم يكتب أسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من الورثة كذا أولاداً يذكر الصغار والكبار ثم يكتب وأن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر.

محضر في إيجاب الدية: يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قتل أباه خطأ فإنه كان رمى بسهم ذي نصن من الحديد إلى صيد فد رآه فاصاب ذلك السهم أباه فجرحه ومات من ذلك ساعتئذ أو لم يقل فمات من ذلك أو لم يقل فمات ساعتئذ ولكن قال: فلم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجبت دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقلته وهي عشرة آلاف درهم فضة أو الف دينار أحمر خالص جيد موزون بوزن مثاقيل مكة أو مائة من الإبل فواجب على هذا الذي أحضره معه وعلى عاقلته أداء هذه الدية إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسألته فسل فأجاب.

محضر في إثبات حد القذف: ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قد فذف فذفاً يوجب الحد فواجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره وإن كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب أن هذا الذي أحضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير فقال له: يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجراً له من مثله وطالبه بذلك وسأل مسألته عن ذلك.

محضر في إثبات الوفاة والورثة مع المناسخة: رصورة المناسخة أن يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت أحد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت أحد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثة ووجه الكتابة في هذا أن يكتب حضر وأحضر فادعى هذا الذي أحضره معه أن جميع المنزل المبين وبذكر صفته وموضعه وحدوده بشمامه بحدوده وحقوقه كان ملكاً وحفاً

لفلان بن فلان الفلاني والد هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه إلى أن توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى فلانة بنت فلان وابناً لصليبه وهو هذا الذي حضر وابنتين له لصليبه إحداهما تسمى فلانة والأخرى تسمى فلانة لا وارث له سواهم وخلف من التركة من ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثاً لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين أصل المسألة من ثمانية أسهم وقسمتها من اثنين وثلاثين سهماً للمرأة منها أربعة وللأبنين منها أربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفي هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت من الورثة ابناً وابنتين لها وهم هذا الذي حضر واختاه هاتان المسمانان فيه لا وارث لهما سواهم وصارت حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك أربعة أسهم من اثنين وثلاثين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثاً عنها لورثتها هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى للابن من ذلك سهماً ولكل بنت سهم ثم توفيت إحدى هاتين الأنثيين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه سبعة أسهم من الفريضة الأولى وسهم واحد من الفريضة الثانية وخلفت من الورثة بنتاً لها تسمى فلانة بنت فلان وأخت لأب وأم هذا الذي حضر وأختاً لأب وأم فلانة هذه المذكورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذكورتين فيه بموتها ميراثاً عنها لورثتها هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى لبنت الصنف والباقي للأخ والأخت لأب وأم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين بالعصوبة أصل الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة أسهم ثمانية منها ثلاثة أسهم وللأخ لأب وأم سهران وللأخت لأب وأم سهم ونصيب هذه المتوفاة من التركتين ثمانية أسهم وقسمت ثمانية على ستة أسهم لا تستقيم ففرضنا نصف الفريضة الثالثة وذلك ثلاثة في الفريضة الأولى وذلك اثنان وثلاثون فيصير ستة وتسعين كان للمتوفاة الثالثة هذه ثمانية أسهم من اثنين وثلاثين صارت مضروبة في ثلاثة فصارت أربعة وعشرين وهي تستقيم على ورثتها المسلمين فيه لبنتها اثنا عشر ولأخيها هذا الذي حضر ثمانية ولأختها هذه أربعة فصارت لهذا الذي حضر من التركات الثلاث ستة وخمسون سهماً من ستة وتسعين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه اثنان وأربعون سهماً من التركة الأولى وستة أسهم من التركة الثانية وثمانية أسهم من هذه التركة الثالثة وجميع هذا المنزل المحدود فيه اليوم في يد هذا الذي أحضره معه وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي حضر حصته من هذه التركات الثلاث وذلك ستة وخمسون سهماً من ستة وتسعين سهماً من هذا المنزل المحدود فيه بغير حق وهو في علم من ذلك فواجب على هذا الذي أحضره معه قصر يده عن حصص هذا الذي حضر من المنزل المحدود فيه وتسليمها إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مآلته ويتم المحضر.

نسخة أخرى لهذه الدعوى: في رجل مات وترك امرأة وثلاثة بنين وبنتاً وهذه المرأة أم هذه الأولاد فقبل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الأولاد وصارت حصتها ميراثاً لهذه الأولاد فقبل قسمة الميراث توفي أحد هؤلاء البنين وترك أخوين لأب وأم وأختاً لأب وأم وصار نصيبه ميراثاً لأخويه وأخته حضر رجل ذكر أنه يسمى محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن

إسحاق وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يسمى ناصر بن إبراهيم بن إسماعيل بن إسحاق فادهى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أباهما إبراهيم ابن إسماعيل بن إسحاق توفي وخلف من الورثة امرأة له تسمى سعادة بنت عمرو بن عبد الله الفلاني وثلاثة بنين هذا الذي حضر وهذا الذي أحضره معه وآخر يسمى عيسى وبنناً له تسمى عائشة لا وارث له سواهم وخلف من التركة في يد هذا الذي أحضره معه من الصامت كذا فصار ذلك ميراثاً لورثته هؤلاء المسلمين على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين أصل الفريضة من ثمانية فقبل قسمة الميراث توفيت سعادة أم هؤلاء الأولاد فصار نصيبها من تركة الميت الأول من هذا الصامت هؤلاء الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين فقبل قسمة التركتين توفي عيسى أخو هذا الذي حضر وخلف من الورثة أخوين لاب وأم هذين وأختاً له لاب وأم هذه فصار نصيبه من التركتين من هذا الصامت ميراثاً لأخويه وأخته هؤلاء وبلغ سهام التركات كلها مائتين وثمانين سهماً للمرأة من تركة الميت الأول خمسة وثلاثون سهماً ولكل ابن سبعون سهماً ولابنته خمسة وثلاثون سهماً ثم أن المسماة سعادة أم هؤلاء الأولاد ماتت قبل قسمة ميراث الميت الأول فصار نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين وثمانين سهماً ميراثاً بين أولاد هؤلاء لكل ابن عشرة وللأبنة خمسة ثم مات عيسى قبل قسمة هاتين التركتين فصار نصيبه من التركتين وذلك ثمانون سهماً من مائتين وثمانين سهماً ميراثاً بين أخويه وأخته لكل أخ اثنان وثلاثون وللأخت ستة عشر فأصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركة الميت سبعون سهماً من مائتين وثمانين سهماً ومن تركة الميت الثاني عشرة أسهم من خمسة وثلاثين سهماً من مائتين وثمانين سهماً ومن تركة الميت الثالث اثنان وثلاثون سهماً من ثمانين من مائتين وثمانين سهماً فما أصاب هذا المحاضر من التركات كلها من هذا الصامت مائة واثنان عشر سهماً من مائتين وثمانين سهماً وهذا الذي أحضره معه يمنع عن هذا الذي حضر هذا المبلغ الذي أصابه من هذه التركات الثلاث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة واثنان عشر سهماً من مائتين وثمانين سهماً وطالبه بذلك وسأل مسألته عن ذلك فقال .

محضر في دعوى المنزل ميراثاً عن أبيه: قد مر هذا المحضر فيما تقدم إلا أن فيما تقدم وضع المسألة فيما إذا كان الوارث واحداً وهذا المحضر فيما إذا كان الوارث عدداً صرته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الدار التي في محلة كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها وبنائها وأرضها وسفلها وعلوها وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كانت ملكاً لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه إلى أن توفي وخلف من الورثة ابناً له هذا المدعي وورثة أخرى له سواء من البنين فلان وفلان ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له سواهم فصار هذه الدار المحدودة فيه ميراثاً عنه لورثته هؤلاء المسلمين على فرائض الله تعالى على كذا سهماً حصّة هذا الذي حضر كذا سهماً من كذا سهماً واليوم كل هذه الدار في يد هذا الذي أحضره وأنه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا سهماً من كذا كذا سهماً إلى آخره وإن كان هذا الذي حضر يدعي جميع الدار لنفسه بسبب قسمة جرت بين هؤلاء الورثة بأن ترك المتوفي سوى هذه الدار من العقار والعروض والأراضي

والنفود وجرت القسمة بين هؤلاء الورثة في تركة الميت بالتراضي فوفعت هذه الدار في نصيب هذا الابن يكتب في المحضر وخلف من التركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار المحدودة من العقار كذا ومن العروض كذا ومن النقد كذا وجرت القسمة صحيحة بين هؤلاء الورثة بالتراضي فوفعت هذه الدار في نصيب هذا المدعي الذي حضر وقبض هذا الذي حضر جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة انصباؤهم وحصصهم واليوم جميع هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكر وإنها في يد هذا الذي أحضره بغير حق وإنه يمنع جميع ذلك منه.

سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم: ويكتب في آخره فسال فلان المدعي هذا المذكور اسمه ونسبه في هذا السجل مني إنفاذ القضاء بما ثبت عندي على هذا المدعى عليه فأنفذت القضاء بوفاة فلان وأنه ترك من الورثة فلاناً وفلاناً وإن الدار المحدودة كانت ملكاً لوالد هذا المدعي وكانت في يده وتمت تصرفه إلى أن توفي وتركها ميراثاً لورثته هؤلاء المسمين إلى آخره وإن لهذا الذي حضر كذا سهماً من كذا سهماً من جملة هذه الدار المحدودة وإن هذا الذي أحضره معه بمنع حصة هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق وأمرت هذا المدعى عليه بتسليم حصة هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه إليه وذلك كله في مجلس قضائي وإن كان المدعى يدعي جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في آخر السجل أنفذت القضاء بوفاة فلان وأنه ترك من الورثة فلاناً وفلاناً وأنه خلف من التركة الدار المحدودة فيه ومن العقار والعروض والنفود كذا وكذا وأنه حرى بين هؤلاء الورثة المسمين نسبة صحيحة في جميع ما ترك هذا المتوفي فلان وإن هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعى الذي حضر إلى آخره.

محضر إثبات الوصاية: ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أخا هذا الذي حضر فلان بن فلان توفي وترك من الورثة أباه فلاناً وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلاناً وفلاناً ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له غيرهم وأنه أوصى إلى هذا الذي حضر في صحة عقله وبدنه وجواز أمره في جميع تركته وما يخلقه بعده من قليل وكثير وأنه قبل هذه الوصاية وتولى القيام بذلك وأن لأكبه الميت هذا على هذا الذي أحضره معه كذا درهماً ووزن سبعة نقد بلد كذا حالاً وأن له البيعة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب الأقضية فقد بدأ بقول المدعى: إن له البيعة على ما ادعى ولم يبدأ بقول المدعى عليه لأنه: وإن أقر بالوصاية لا تثبت الوصاية بإقراره على ما اختاره صاحب الأقضية وهو قول محمد رحمه الله تعالى آخراً حتى لا يبرأ المدعى عليه عن الدين بالدفع ولأن الجواب إنما يستحق بعد دعوى الخصم وإنما يعرف كون المدعى خصماً بإثبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله: وإن له البيعة على ذلك ثم يكتب وأحضر من الشهود جماعة فشهدوا أن فلان بن فلان أخا هذا الذي حضر وقد عرفوه معرفة قديمة باسمه ونسبه ووجهه توفي وترك من الورثة أباه فلاناً وأمه فلانة ومن البنين فلاناً وفلاناً ومن البنات فلانة وفلانة وامرأة اسمها فلانة بنت فلان ولم يحضروا لا يعرفون له وارثاً غيرهم وأن هذا المتوفي أشهدهم في صحة عقله وبدنه وجواز أمره أنه جعل أخاه هذا الذي حضر وصية بعد وفاته في جميع ما يخلقه

وهو حاضر في مجلس الاستشهاد فقبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضا في الشهادة فسأل القاضي المدعى عليه هذا الذي أحضره معه عما ادّعه عليه هذا الذي حضر ل أخيه فلان الموصي من الدراهم الموصوفة فأقر المدعى عليه هذا أن لفلان بن فلان أخيه هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهماً ووزن سبعة نقد بلد كذا حالة فسأل مدّعي الوصاية هذا الذي حضر القاضي إنفاذ القضاء بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء من وفاة أخيه فلان وعدد ورثته ووصايته إليه وللزام المدعى عليه هذا ما أقر به عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وأمره بدفعها إليه فأنفذ القاضي فلان القضاء بوفاء فلان بن فلان أخيه المدعى هذا الذي حضر وعدد ورثته فلان وفلان إلى آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم أنفذ القاضي القضاء بوصاية فلان بن فلان يعني الموصي إلى أخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبوله هذه الوصاية بما اجتمع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد أن انتهت إليه عدائته وامانته وإنه موضع لذلك وإنه أمره أن يقوم بجميع تركة أخيه فلان وفلان مقام الموصي فيما يجب في ذلك لله تعالى وللزام القاضي فلان بن فلان المدعى عليه هذا ما أقر به عنده لفلان بن فلان من الدراهم الموصوفة فيه وقضى بذلك كله عليه وأمره بدفعها إلى فلان الذي حضر وصي فلان وهو أخوه وقضى بذلك كله على ماسمى ووصف في هذا الكتاب بمحضر من فلان وذلك كله في مجلس قضائه في كورة بخارى وكثير من أهل هذه الصلعة يبدؤن بجواب المدعى عليه كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر^(١) الدعاوى والخصومات .

نسخة أخرى : ادّعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن فلاناً أوصى إليه وجعله وصياً بعد وفاته في تسوية أمور أولاده الصغار فلان وفلان وفي إحرار الثلث من جميع التركة بعد وفاته وصرف ذلك إلى سبيل الخير وأبواب الإيضاء صحيحاً وإن هذا الذي حضر قبل من هذا الإيضاء قبولاً صحيحاً وإن هذا الإيضاء كان آخر وصية أوصى بها إليه وتوفي هذا الموصي ثابتاً على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا الذي حضر وصي في تسوية أمور أولاد هذا المتوفي الصغار وفي إحرار الثلث من تركته وصرفه إلى ما أوصى هذا الموصي على الوصية الذي ادّعى هذا المدعي وإن من مال هذا الموصي على هذا الذي أحضره كذا وفي يده كذا فواجب عليه دفع ذلك إليه لينفذ وصاياه له في ذلك وهو في علم من ذلك وظالمة بذلك وسأل مسألته عن ذلك وسئل فأجاب .

محضر في إثبات دعوى بلوغ يتيم : ادّعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه كان وصي أبيه بتموية أموره بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته وأنه لم يحلف وارثاً غيره وأنه بلغ مبلغ الرجال بالاحتلام أو يقول : بالسن أو يقول : طعن في ثمانين عشرة أو تسع عشرة سنة وإن في يده من ماله كذا وكذا من تركة أبيه فواجب عليه تسليم جميع ذلك إليه .

(١) قوله كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر إلخ : في جميع نسخ العالم الكبيرة التي بيدي والدي رأيته في نسخة من المحيط كما هو الرسم في مسجلات سائر الدعاوى والخصومات أنه وهو اصطلاح على ما يظهر لي أنه مصححه .

محضر في إثبات الإعدام والإفلاس على قول من يرى ذلك: ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه بكذا درهماً ولزومه الخروج عنه إليه فادعى عليه في دفع دعواه هذه أنه مبطل في هذه الدعوى لأنه فقير لا مال له ولا عرض يخرج بذلك عن حالة الفقر والشهود يقولون: لا نعلم له مالاً ولا عرضاً من العروض يخرج بذلك عن حالة الفقر وهو اختيار الخصاف واختيار الفقيه أبي القاسم وينبغي للشهود أن يقولوا: اليوم مفلس معدم لا نعلم له مالاً سوى كسوته التي عليه وثياب ليله وقد اخترنا أمره في السر والعلانية.

سجل هذا المحضر: يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي أنه مفلس معدم فقير لا يملك شيئاً سوى ثياب بدنه التي عليه وسقوط مطالبته بما عليه من مال الناس وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كونه معدماً فقيراً لا يملك شيئاً إلى آخره.

محضر في إثبات هلال رمضان: يكتب المحضر باسم رجل على رجل بمال معلوم مؤجل إلى شهر رمضان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه كذا ديناراً ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب كذا وكان مؤجلاً إلى شهر رمضان هذه السنة وقد صارت هذه الدنانير حالة بدخول شهر رمضان فإن هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقر المدعى عليه بالمال وينكر الحلول ويكون هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقيم المدعي البيعة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار إن شأؤوا شهدوا أن هذا اليوم من شهر رمضان من غير تفسير وإن شأؤوا فسروا فقالوا: كواهي ميدهيم كه دى شيانكاه بيست ونهم ازماه شعبان بودوقت نماز شام ماه ديدم وامروز غره ماه رمضان امسال است^(١) ولو شهدوا على ذلك من غير دعوى أحد سمعت الشهادة وقبلت كذا في الذخيرة.

محضر في إثبات كون المدعى عليها مخدرة لدفع مطالبة المدعي إياها بالحضور مجلس الحكم: يكتب في المحضر حضر فلان وكبل فلانة بنت فلان ثابت الوكالة عنها في الدعاوى والخصومات وإقامة البيعة وأحضر معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه في دفع دعواه قبل موكلته فلانة بنت فلان إحضارها لجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى أنها مخدرة لا تخرج من منزلها في حوائجها ولا تخالط الرجال وأنه مبطل في دعواه إحضارها مجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى.

محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي: صورته رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمديون غائب عن بلده غيبة سفر فيلتمس المدعي من قاضي بلده أن يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب له إلى قاضي البلد الذي المدعى عليه فيه فيجيبه القاضي إلى ذلك أخذاً بقول: من يرى ذلك لحاجة الناس إليه صورة كتابة المحضر في ذلك حضر مجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى فلاناً من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضر فادعى هذا الذي حضر أن له على غائب يسمى فلاناً يذكر اسمه ونسبه

(١) قوله: نشهد أن ليلة امس كانت التاسعة والعشرين من شهر شعبان وقد رأينا الهلال وقت صلاة المغرب واليوم غرة شهر رمضان هذا العام.

وحديثه وببالغ في تعريفه بأقصى ما يمكن كذا ديناراً ديناً لازماً وحقاً واجباً على نفسه بسبب صحيح وبين السبب وهكذا أقر هذا الغائب المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز إقراره ونفوذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعاً بهذه الدنانير المذكورة فيه لهذا الذي حضر ديناً لازماً على نفسه وحقاً واجباً بسبب صحيح إقراراً صحيحاً صدقه فيه هذا الذي حضر خطاباً وأن هذا المقر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفر مقيم ببلدة كذا جاحد دعوى هذا الذي حضر هذه وأن شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبله بهذه الناحية وقد نعدر عليه الجمع بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه ليمد المسافة والتبس من القاضي هذا امتناع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البيعة على وقفها والكتاب الحكمي إلى قاضي بلدة كذا ونواحيها وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه إلى ذلك وأحضر المدعي نقرأ ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسمي الشهود وأنسابهم وحلهم ومسكنهم على حسب ما ذكرنا فإذا شهدوا بما ادعاه المدعي من أولها إلى آخرها وأشاروا في موضع الإشارة وعرفهم القاضي بالعدالة أو لم يعرفهم وتعرف عن حالهم فظهرت له عدالتهم فأمر بالكتاب الحكمي على هذا المثال وصورة الكتاب الحكمي في هذا بسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا أطلع الله بقاء القاضي الإمام يذكر ألقابه دون اسمه ونسبه إليه وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأدام عزه وعزهم وسلامته وسلامتهم والحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله أجمعين من مجلس قضائي بكورة كذا وأنا يوم امرت بكتابته مولى عمل القضاء بها ونواحيها وقضاياي بها ونواحيها نافذة وأحكامي فيها بين أهاليها جارية من قبل فلان والحمد لله على نعمائه التي لا تحصى وآلانه التي لا تستقصى أما بعد فقد حضر مجلس قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكر أنه يسمى فلاناً الفلاني من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره مع نفسه فادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى فلان بن فلان الفلاني يكتب الدعوى من أولها إلى قوله والتبس مني سماع دعواه هذه على الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البيعة على دعواه والكتاب الحكمي إليه أدام الله عزه وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجبته إلى ذلك فأحضر المدعي هذا نقرأ ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقب الإستشهاد بعد الدعوى هذه لا يكتب ههنا بعد الدعوى والجواب لأن في هذه الصورة لا جواب لكون الخصم غائباً ثم يكتب من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة الفاظ شهادتهم يكتب فأتوا بالشهادة كذلك على وجهها وساقوها على سننها فسمعتها وأثبتها في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي فرجعت في التعرف عن حالهم إلى من إليه رسم التزكية والتعديل بالناحية وهم فلان وفلان فبعد ذلك أن نسب الكل إلى العدالة يكتب نسبوا جميعاً إلى العدالة والرضا وقبول القول وأن نسب بعضهم إلى العدالة يكتب فنسب فلان وفلان إلى العدالة والرضا وقبول القول فقبلت شهادتهم لإيجاب العلم قبولها ثم سألني المدعي هذا الذي حضر بعد هذا كله مكاتبة فلان القاضي ومكاتبة كل من يصل إليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم بما جرى له عندي من ذلك معلماً ذلك

إياه وإياهم مهنياً ذلك إلبه وإلبهم حتى أنه إذا وصل كتابي هذا إلبه أو إلبهم مخنوماً بخاتي صحيح الختم على الرسم في مثله وثبت عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله^(١) وقدم في باب مورده ما يحق الله تعالى عليه تقديمه فيه بتوفيق الله تعالى ويجب أن يحفظ آخر الكتاب على إلحاق الاستثناء وهو كلمة إن شاء الله تعالى لأن ذلك يأتي على جميع ما تقدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيبطل به الكتاب ويغرق القاضي الكتاب على من يشهد عليه ويعنمه بمضمونه ويشهده أنه كتابي إلى قاضي كورة كذا ورسم هذا الكتاب أن يكتب على ثلاثة أنصاف فرطاس أو أكثر أو أقل بقدر ما يحتاج إليه موصولة بعضها ببعض ويعنون الكتاب بعنوانين أحدهما من الخارج والآخر من الداخل فيكتب من الجانب الأيمن من الكتاب إلى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيتها نافذ الإمضاء والقضاء بها بين أهلها ويكتب من الجانب الأيسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيتها نافذ القضاء والإمضاء بين أهلها ويعلم على أوصلها من الخارج من الجانبين الروصل صحيح وعلى داخله من الأيمن الحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب الحكمي في نقل الشهادة بثبوت إقرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا ديناراً ويكتب أسماء الشهود الذين أشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وأنسابهم ومساكنهم ومصلاهم ثم يوقع القاضي على صدر الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول: فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بأمرى وجرى الأمر على ما بين فيه عندي وهو كله مكتوب على ثلاثة أنصاف فرطاس من الكاغد موصول بوصلين مكتوب على كل وصل من وصله من الخارج الروصل صحيح من الجانبين ومن الداخل مكتوب على كل وصل من الجانب الأيمن الحكم لله تعالى معنون بعنوانين داخلاً وخارجاً موقع بتوقيعي كذا مخنوم بخاتي ونفسي خاتي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا وأشهدت على مضمون هذا الكتاب الشهود المسمين آخر هذا الكتاب وسأشهدهم على الختم أيضاً إذا جمعتهم وكتب التوقيع على الصدر وهذه الأسطر السبعة أو الثمانية أو كذا كما كان في آخره بخط يدي حامداً لله ومصلياً على نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي أولئك الشهود الذين أشهدهم على الكتاب وعلى الختم أيضاً وينبغي للقاضي الكاتب أن يكتب من هذا الكتاب نسخة أخرى تكون مع الشهود يشهدون بما فيها عند الحاجة إلى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية: كشادنامه.

كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي: يكتب بعد الصدر والندعاء على نحو ما تقدم عرض على فلان بن فلان أطل الله بقاء القاضي الإمام فلان كتاباً حكمياً هذه نسخته وينسخ الكتاب من أوله إلى آخره وبعد الفراغ من نسخته يكتب عرض على هذا الكتاب وزعم أنه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا مخنوم بختمه موقع بتوقيعه أشهد على مضمونه وعلى ختمه وهو قاضٍ بها إليك وأشار إليّ في معنى نقل شهادته على فلان الفلاني يعني الذي جاء بالكتاب وإن المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا الكتاب غائب عن هذه النسخة مقيم بكورة كذا

(١) قوله: وقدم في باب مورده ما يحق الله إلخ: العبارة هكذا في جميع النسخ وفي الحديث أيضاً إلا أن فيه وقدم في شأن بدل وقدم في باب فليتأمل اهـ

وطلب مني نقل هذا الكتاب إلى مجلسه ادام الله تعالى بقاء القاضي فلان مسائلته البينة على ذلك فاحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد على اثر هذه الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخارى مختوم بختمه موقع بتوقيعه كتيبه إليك وأشار إلي وقال وقد أشهدنا على ختمه وعلى ما في ضمنه في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان بكذا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عدالتهم من جهة من إليه رسم التزكية بالناحية فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والآخر معلم الاوصال ظاهراً وباطناً على الرسم الذي في كتب القضاة فصيح عندي وثبت عندي انه كتاب فلان القاضي كتيبه إلي في معنى كذا حال كونه قاضياً ثم سألني هذا الذي عرض علي هذا الكتاب بقل ذلك إليه فاجبته وأمرت بكتابه هذا ويتم الكتاب على نسق ما تقدم وإن كان الكتاب الذي احتجج إلى نقله نقل كتاباً آخر فترتيبه على نحو ما ذكرنا.

محضر في ثبوت ملك محدود بكتاب حكمي: يقول القاضي فلان: حضر في مجلس قضائي بكورة كذا فلان وأحضر مع نفسه فلاناً فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا منك هذا الذي حضر وحقه وفي يد هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب عليه تسليمها إلى هذا الذي حضر وطلبه بذلت وسأل مسائلته عنه فسأل فأجاب بالفارسية: اين خانه كه اين مدعي دعوى ميکند منك من است واندر دست من بحق است^(١) وكلفت المدعي هذا إقامة الحججة على دعواه فعرض علي هذا الكتاب الحكمي هذه نسخته وينسخ الكتاب الحكمي من أوله إلى آخره ثم يكتب فعرض علي هذا الكتاب وزعم انه كتاب فلان القاضي بكورة كذا إليك وأشار إلى الكتاب والي كتيبه بثبوت ملكية هذه الدار بحدودها وحقوقها إلي موقع بتوقيعه ومختوم بخاتمه كتيبه وهو يومئذ قاض بكورة كذا وأشهد على مضمونه وخاتمه شهوداً فطلب منه البينة وأحضر نقراً ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان وسألني الاستماع إلى شهادتهم واجبته إليه فشهد شهوده هؤلاء أن هذا الكتاب وأشاروا إلى الكتاب المحضر في مجلس حكمي كتاب قاضي بلدة كذا كتيبه إليت وهو يومئذ قاضي بلدة كذا بثبوت ملك هذه الدار المحدودة لهذا المدعي الذي عرض هذا الكتاب وأشاروا إلى المدعي هذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه وأشهدنا على مضمونه هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن أحوالهم إلى من إليه رسم التزكية بالناحية فنسب اثنان منهم إلى جواز الشهادة وقبول القول وهما فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بمحض من الخصمين فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والآخر معلم الاوصال ظاهراً وباطناً وقد أثبت أسامي الشهود في آخره كما هو الرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عندي كون هذا الكتاب كتاب القاضي فلان بكورة كذا كتيبه إلي وهو يومئذ قاض بها في ثبوت ملك هذه الدار المحدودة لفلان هذا وكونها في يد فلان هذا بغير حق وقد أشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه وصح عندي مرده وثبت عندي جميع ما تضمنه فعرضت ذلك على المدعي عليه وأعلمته بجميع ذلك ومكنته من إيراد الدفع إن كان له دفع فلم يات بالدفع ولا أتى بالغلص فظهر عندي عجزه عن ذلك ثم إن هذا المدعي عرض الكتاب سألني الحكم على هذا

المدعى عليه بما ثبت عندي له من ذلك فاجبته إلى ذلك وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بملكية هذه الدار المحدودة إلى آخره.

محضر في إقامة البينة على الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة: حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان بن فلان من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم أحضره فادعى هذا الحاضر على غائب ذكر أنه يسمى فلاناً وذكر أن حليته كذا وذكر أيضاً أنه دفع إليه تسعين ديناراً حسراً مناصفة بخارية جيدة رائجة موزونة بوزن سنجات سمرقند مضاربة صحيحة لا فساد فيها ليتجر هو في ذلك ما بدا له من أنواع التجارات حضراً وسفراً على مارزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما اثلاثاً ثلثاه لرب المال هذا الذي حضر وثلثه للمضارب هذا المذكور اسمه ونسبه وما كان من وضعية أو خسران فهو على رب المال هذا وإن المدعى عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع رأس مال هذه المضاربة الموصوفة فيه قبضاً صحيحاً في مجلس العقد هذا بدفعه إليه ذلك مضاربة وأقر ببعض ذلك على هذه الشرائط المذكورة فيه من هذا الذي حضر إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر في ذلك خطاباً ودفع هذا الذي حضر أيضاً إليه عشرين ديناراً من الذهب الأحمر مناصفة بخارية الضرب موزونة بوزن سنجات سمرقند بضاعة صحيحة ليورد له عوض ذلك ما بدا له من: الموى جامه، التي تكون لاثقة لاهل بلاد ماوراء النهر والشمراش وأنه قبل منه هذه الدنانير الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولاً صحيحاً وقبضها قبضاً صحيحاً وأقر بقبض ذلك منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر فيه خطاباً وأنه اليوم غائب من كورة كذا ونواحيها مقيم بقصبة أو زجند جاحد لدعوييه هاتين فأنت بتحقيقه هذين وإن له شهوداً على دعوييه ها هنا إلى آخره كذا في المحيط، وهكذا في الذخيرة.

محضر في دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته: صورته حضر وأحضر مع نفسه فلاناً وفلاناً وفلاناً كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع إلى مورثهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها وربح أرباحاً وأنه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال إلى رب المال وقبل قسمة الربح مجهلاً لهذا المال وصار ذلك ديناً في تركته إلى آخره فقبل أن وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وبتركه بصير خلافاً في الدعوى وإن كانت الدعوى في رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح كذا في فصول الاستروشنى.

كتاب حكمي لإثبات شركة العنان في عمل الجلايين: ادعى هذا الذي حضر على غائب ذكر أنه يسمى فراحه سالار بن فلان بن فلان الفلاني وأنه يعرف: باكدش بجه، وذكر أن حليته كذا وذكر أن هذا الحاضر وهذا الغائب المسمى اشتركا شركة عنان في تجارة الجلايين على تقوى الله تعالى وأداء الأمانة والاجتناب عن الخيانة على أن يكون رأس مال كل واحد منهما في هذه الشركة مائة دينار من الذهب الأحمر الجيد البخارية الضرب الرائج الموزون بوزن سنجات سمرقند فيكون جميع رأس مال هذه الشركة مائتي دينار أحمر بخارية الضرب إلى آخره على أن يكون جميع رأس مال هذه الشركة في يد هذا الغائب المسمى فيه يتجران ويتجر كل واحد

منهما بذلك كله حضراً أو سافراً بتجارات الجلابين ويشترى كل واحد منهما بذلك مابداً لهما ولكل واحد منهما من السلع الصالحة للجلابين وتجاراتهم المعهودة فيما بينهم ويبعانه ويبيع كل واحد منهما ذلك بالنقد والنسيئة ويستبدلان ويستبدل كل واحد منهما بما ينفق من ذلك أمة سلعة تبدو لهما ولكل واحد منهما من السلع الصالحة للجلابين في تجاراتهم المعهودة فيما بينهم ويسافران ويسافر كل واحد منهما بمال هذه الشركة كله إلى أي بلد يدر لهما ولكل واحد منهما من بلاد الإسلام والكفر على أن مارزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهما نصفان وما يكون^(١) من خسارة أو خسران يكون عليهما نصفان أيضاً وأحضر كل واحد منهما رأس ماله المذكور في مجلس الشركة هذه وخطاه وجعلاه بعد الخلط في يد هذا الغائب المسمى فيه جعلاً صحيحاً وأقر هو بحصول مال هذه الشركة المذكورة في يده إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر فيه خطاباً شفاهاً في مجلس الشركة هذه وذكر هذا الذي حضر أيضاً أن له على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار حراماً مناصفة بخارية الضرب جيدة رائجة موزونة بوزن سقجات سرقند ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب فرض صحيح أقرضها هذا الذي حضر إياه من مال نفسه إقراضاً صحيحاً وأنه قبضها من هذا الذي قبضها صحيحاً وجعلها رأس ماله المذكور في هذه الشركة وهكذا أقر هذا الغائب المسمى فيه حال صحة إقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعاً بغير عار عقد هذه الشركة المذكورة فيه وتحصيل جميع رأس مال هذه الشركة المذكورة في يده وإقراض هذا الذي حضر إياه مائة دينار على الوجه المذكور وأن فراحه سالار المسمى فيه اليوم غائب عن كورة بخارى ونواحيها مقيم ببلدة كذا جاحد دعوى هذا الذي حضر قبله بذلك له إلى آخره.

محضر في إثبات الكتاب الحكمي: حضر مجلس القضاء في كورة بخارى قبل القاضي فلان رجل ذكر أنه يسمى عمرو بن أبي بكر الترمذي وهو يومئذ وكيل عن أخويه لأب وأم أحدهما يكنى بأبي بكر والآخر يسمى أحمد وعن والدتهم المسماة: كوهرستي، بنت عمرو ابن أحمد البزازي الترمذي الثابت الوكالة عنهم في جميع الدعاوى والخصومات وإقامة البيئات والاستماع إليها في الوجوه كلها وفي طلب حقوقهم قبل الناس أجمعين وفي قبضها لهم إلا في تعديل من يشهد عليهم والإقرار عليهم وفي يديه كتاب حكمي مكتوب في عنوانه الظاهر بسم الله الملك الحق المبين إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم من الموفق بن المنصور بن أحمد قاضي ترمذ في نقل إقرار أبي بكر بن طاهر بن محمد المكاعي بمضمون الإذكار الملصقة بعضها ببعض في آخر كتابي هذا على حسب ما تضمنه كل ذكر منها وهو مختوم بختمي ونقش خاتمي الموفق ابن منصور بن أحمد المكاعي وأحضر مع نفسه رجلاً ذكر أنه يكنى بأبي بكر بن طاهر بن محمد الترمذي المكاعي وأنه يعرف بأولياء المكاعين وأدعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لنفسه بطريق الأصل ولموافقيه المذكورين فيه بحكم الوكالة الثابتة له من جهتهم أنه كان للشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر الترمذي على هذا الذي أحضره معه مائتا دينار وأربعون ديناراً مكبة بوزن مكة ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب

(١) قوله: من خسارة أو خسران المعروف أن الوضيعة هي الخسران ففي عطفه بار تأمل اهـ مصححه.

صحيح وإن هذا الذي أحضره معه أقر له في حال صحة إقراره طائفاً بجميع هذا المال المذكور فيه مكتوب إقراره له بذلك في ثلاثة من الإذكار في أحدها مائة وخمسون ديناراً وفي الآخر سبعون ديناراً وفي الثالث عشرون ديناراً ديناً على نفسه واجباً وحقاً لازماً بسبب صحيح إقراراً صحيحاً كان صدقه محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا في جميع ذلك في حال حياته خطاباً وكل ذلك محكوم به مسجل في مجلس القضاء بكورة ترمذ قبل قاضيها الموفق بن منصور بن أحمد حال كونه قاضياً بها نافذ القضاء بين أهلها ثم إن الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا توفي قبل قبضه شيئاً من هذا المال المذكور فيه من هذا الذي أحضره معه وخلف من الورثة زوجة له وهي: كوهرستي، هذه المذكورة فيه وثلاثة بنين لصلبه أحدهم هذا الذي حضر والاثنا عشر منهم الموكلان المذكوران فيه لا وارث له غيرهم وخلف من التركة من ماله هذا المال المذكور فيه ديناً على هذا الذي أحضره معه وبموته صار هذا المال المذكور فيه ميراثاً منه على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي لبنينه الثلاثة بينهم بالسوية أصل القربضة من ثمانية أسهم وقسمتها من أربعة وعشرين سهماً للمرأة ثلاثة أسهم منها وكل ابن سبعة أسهم منها وهذا المال المذكور فيه لما كان ثابتاً على هذا الذي أحضره معه بإقراره بهذا المذكور في حال حياته في مجلس القضاء بكورة ترمذ عند قاضيها هذا المذكور فيه محكوماً به ومسجلاً انتمى هذا الذي حضر وموكلوه المسمون فيه من قاضي ترمذ هذا المذكور فيه وأشار إلى الكتاب الحكمي بما ثبت عنده من ذلك لمورثهم المذكور فيه ومحكوم به ومسجل عنه إلى كل من يصل إليه من تضاة المسلمين وحكامهم فأجابه إلى ذلك وأمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه في ذلك بعد استجماع شرائط صحة الكتاب من أوله إلى آخره بتاريخه المذكور فيه وأشار إليه وكان قاضي ترمذ المذكور فيه يوم أمر بكتابة هذا الكتاب وأشار إليه قاضي ترمذ ونواحيها واليوم هو على قضائه بها وهذا الذي أحضره معه في علم من ذلك كله فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور ليقبض لنفسه بالأصالة ولموكلية بحكم الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسألته فستل فأجاب: مرا ازين وام وازين نامه معلوم نيست ومراباين مدعى چيزي داداني نيست باين سبب كه دعوى ميكنند^(١) فأحضر المدعي هذا نفرأ ذكر أنهم شهوده فشهد كل واحد منهم بهذه الألفاظ: كواهي ميدهم كه اين نامه حكمي^(٢) وأشار إلى هذا الكتاب: ازان قاضي ترمذ است، الموفق بن منصور بن أحمد: اين كه

(١) لا أعلم لي بهذا الدين ولا بهذا الكتاب وليس علي شيء لهذا المدعي بهذا السبب الذي يدعيه. (٢) أشهد أن هذا الكتاب الحكمي، وأشار إلى هذا الكتاب: هو كتاب قاضي ترمذ، الموفق بن منصور بن أحمد: هذا الذي اسمه ونسبه مرفوع على ظاهر هذا الكتاب، وموفق بن منصور هذا المذكور اسمه على عنوان هذا الكتاب، وأشار إلى هذا الكتاب: يوم أمر بكتابة هذا الكتاب، وأشار إليه: كان قاضياً بمدينة ترمذ ونواحيها ولم يزل من ذلك اليوم عاملاً في قضاء ترمذ ونواحيها وهذا الكتاب، وأشار إليه: بخاتمه ونقشه على الخاتم الموفق بن منصور بن أحمد ومضموه هذا الكتاب، وأشار إليه: هو أنه أقر هذا المدعي عليه، وأشار إليه: في حال جواز إقراره طوعاً قهراً أن عني، وفي عتفي لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر، وفي هذا الكتاب، وأشار إلى المحضر والكتاب: مائتان وأربعون ديناراً مكية بلخية نافذة بورن مكة حقاً واجباً وديناً لازماً بسبب صحيح وإقرار صحيح وهذا المقرنه =

نام ونسب وی بر عنوان ظاهر این نامه مکتوب است و این موفق بن منصور که بر عنوان ظاهر این نامه مذکور است: و اشار إلى هذا الكتاب: آتروکه نبشتن فرمود این نامه را، و اشار إليه: قاضي بردبشهر ترمذ و نواحی آن و از آن روز بابر عمل قضاء ترمذ است و نواحی آن و آن نامه، و اشار إليه: بهر وی است و نقش بر مهر وی الموفق بن منصور بن أحمد است و مضمون این نامه، و اشار إليه: این است که این مدعی علیه اقرار کرده است، و اشار إليه: بحال جواز اقرار خویش بطوع که بر من است و در کردن من است مرا بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر را که نام ونسب وی اندرین محضر و اندرین نامه مذکور است، و اشار إلى المحضر والكتاب: در بخت و چهل دینار مکی بلخی سره بورن مکه حقی واجب و وامی لازم یسببی درست و افزاری درست و این مقرر که اندرین محضر و نامه مذکور است، و اشار إلى المحضر والكتاب هذا: تصدیق کرده بودم مقرر اندرین اقرار روی باروی پس این محمد بن عبد الله بن أبي بكر که نام ونسب وی اندرین محضر و نامه مذکور است، و اشار إليهما: بر دیش از قصص کردن وی چیزی ازین زرها که مبلغ و صفت و جنس و وزن وی اندرین محضر و نامه مذکور است، و اشار إليهما: و روی میراث خوار مانده است یکی زن این کوه رستی که نام ونسب وی اندرین محضر و نامه مذکور است و سه پسر صلیبی مانند یکی از ایشان این مدعی، و اشار إليه: و دودیکر موکلان این مدعی که نام ونسب هر دو درین نامه و محضر مذکور است، و لا نعلم له وارثاً سواهم: و همکین این زرها که اندرین محضر و نامه مذکور است، و اشار إلى المحضر والكتاب: بمرک وی میراث شده است مرا بن و ارثان او را که نام ونسب ایشان اندرین محضر و نامه مذکور است مدین مسمی نه اندرین محضر و اندرین نامه یاد کرده شده است، و اشار إلى أحدهما: واجب است بدین مدعی علیه تا اینتجان چنانکه اندرین محضر و نامه مذکور است، و اشار إليهما ثم یکتب قاضي بحاری فی آخر هذا المحضر جرى الحكم مني بثبوت ما شهد به الشهود وهما هذان الشاهدان.

کتاب آخر حکمی: حضر مجلس القضاء کورة بحاری الشیخ الإمام عقیف اندیس عبد الغنی بن إبراهیم بن ناصر احتجاج القزويني والشیخ الحاج محمود بن أحمد الصفار القزويني وهو يومئذ وكيل المسعاة قرّة العین بنت إبراهیم بن ناصر القزوينية الثابتة الوکالة عنها فی الدعاوى والخصومات و إقامة البينات والاستماع إليها فی الوجوه كلها إلا فی الإفراز غنیها وتعذیل من یشهد عنهما والمأذون له من جهتها فی توکیل من أحب من تحت يده مثل ما وکلت

= المذكور فی هذا المحضر والكتاب، و اشار إلى المحضر والكتاب هذا: کاد صدق المقر فی هذا الإقرار مواجهه ثم أن محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا الذي اسمه ونسبه مذکور فی هذا المحضر والكتاب، و اشار إليهما: مات فلان قبض شیئا من هذه الدنانیر التي مبلغها و صفتها و جسمها مذکور فی هذا المحضر والكتاب، و اشار إليهما: و خلف ورثة أحدهم زوجته هذه کوه رستی التي اسمها و نسبها مذکور فی هذا المحضر والكتاب وثلاثة صبية لصبيه أحدهم هذا المدعی، و اشار إليه: و اثنان آخران موکلان، هذا المدعی: المذان اسم کل منهما ونسبه مذکور فی الكتاب والمحضر، و لا نعلم له ورثاً سواهم: و جميع هذه الدنانیر المذكورة فی المحضر والكتاب، و اشار إلى المحضر والكتاب: صارت میراثاً بموته نورثته هؤلاء المذكور اسمهم ونسبهم فی هذا المحضر والكتاب واجبة لهم علی هذا المدعی علیه إلى هذا لأن كما هو مذکور فی هذا المحضر والكتاب.

به واحضرا معهما السالار احمد بن الحسن بن الحجاج الجلاب فادعى الشيخ الإمام عبد الغني هذا الذي حضر لنفسه بالاصالة وأدعى الشيخ الإمام محمود هذا الذي حضر لموكلته هذه بحكم الوكالة على هذا الذي احضراه معهما ان عمرو بن إبراهيم بن الناصر الحجاج القزويني توفي وخلف من الورثة بنتاً له لصلبه تسمى: فرخنده، وأخاً له لأب وأم وهو الشيخ الإمام عبد الغني هذا وإخنتاً له لأب وأم وهي موكلة محمود هذا الذي حضر لا وارث له سواهم وخلف من التركة في يدي هذا الذي احضراه معهما عشرة اعداد جلد: قنذر، مديرخ قيمة كل جلد منها أربعة دنانير نيسابورية الضرب جيدة رائحة حمراء مناصفة بوزن مثاقيل مكة وصار جميع ذلك بموته ميراثاً عنه لورثته هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى للبت النصف والباقي للأخ والأخت لأب وأم وأصل الفريضة من اثنين وقسمتها من ستة أسهم للبت منها ثلاثة أسهم وللأخ منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وإن هذين اللذين حضرا أقاما البيئة العادلة في مجلس القضاء بكورة قزوین قبل القاضي عمرو بن عبد الحميد بن عبد العزيز خليفة والده الشيخ الإمام أبي عبد الله عبد الحميد بن عبد العزيز قاضي كورة قزوین ونواحها نافذ الإذن والقضاء والإنابة فيها بكورة رى قبل القاضي محمد بن الحسين بن أحمد الاسترابادي خليفة والده الصدر الإمام أبي محمد الحسين بن محمد بن أحمد الاسترابادي قاضي كورة رى ونواحها نافذ الإذن والقضاء والإنابة فيها والإمضاء أدام الله توفيقه بجميع ماكتب في الكتاب الحكمي الذي أورده من قاضي كورة قزوین من موت عمرو بن إبراهيم بن ناصر الحجاج القزويني هذا وتخليفه من الورثة بنتاً له لصلبه وأخاً وإخنتاً له لأب وأم هؤلاء المسلمين فيه لا وارث له سواهم الكتاب الحكمي إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم وهما هذان الكتاتيان اللذان أوردهما هذان اللذان حضر المشار إليهما وأمر كل واحد منهما بكتاب حكمي وكان إقامة البيئة من هذين اللذين حضرا في مجلس قضاء كورة قزوین عند قاضيها هذا وفي مجلس قضاء كورة رى عند قاضيها هذا الكتاب الحكمي بعدما اثبت محمود بن أحمد هذا الذي وصف وكالته عن موكلته هذه بكورة قزوین قبل قاضيها هذا وبكورة رى قبل قاضيها هذا بجميع ماجرى لهذين اللذين حضرا قبله وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم وإذا كل واحد من هذين النائين المذكورين فيه كان نائباً في الحكم والقضاء بكورته يوم أمر بكتابة هذا الكتاب إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور فيه حال كون المنوب عنه المذكور فيه قاضياً في كورته هذه نافذ الإذن والقضاء والإنابة والإمضاء واليوم كل واحد منهما نائب في الحكم والقضاء والإمضاء في كورته كما كان من هذا المنوب عنه من لدن أمر بكتابة هذا الكتاب إلى هذا اليوم وهذا الذي احضره معه في علم من هذين الكتاتين المشار إليهما فواجب عليه تسليم حصص الشيخ الإمام عبد الغني هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك سهمان من ستة أسهم وتسليم نصيب موكله محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك إليه وذلك سهم واحد من ستة أسهم من ذلك ليقبضه لها بتوكيلها وطالبها بذلك وسالاً مسألته عن ذلك وسال فاجاب وقال: مرا از وفات ابن نامبرده وازوراثت ابن مدعیان وازین نامهای حکمی علم نیست واین مدعیان هیچ دادنی نیست باین سبب که دعوی

ميكنتداهن مقدار دعوى ميكنتد^(١) أحضر هذان اللذان حضرا نقرأ ذكر انهم شهودهما وهم فلان وفلان ويكتب أسامي الشهود على هذا الوجه الشاهد الأصل الشيخ محمود بن إبراهيم بن فلان المعروف بالشرواني الفرع عنه الشيخ أحمد بن اسماعيل بن أبي سعيد المعروف بغازي سالار والشيخ الصابر محمد بن محمود الصانع السنجري ساكن سكة علي رومي بناحية مسجد فلان ثم يكتب والأصل الآخر الشيخ أبو الحسن أحمد بن الحسن القزويني التاجر ويكتب تحت اسم هذا الأصل الثاني الفروع عند الفرعان اللذان يشهدان على شهادة الأصل الأول والشيخ محمد بن أحمد بن محمد الكاشي ثم يكتب الكاتب تحت أسامي الفروع للثاني أسماءهم وأنسابهم والأصل الثالث الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الحججاج الإسكافي المعروف بأحمد خوب ولم يكن لهذا الأصل فرعان لأنه شهد بنفسه وكان قاضي بخارى كتب في هذا الكتاب بعدما شهد هؤلاء الشهود من نسخة قرئت عليهم حكمت بثبوت هذين الكتابين الحكميين بشهادة هؤلاء الفروع على شهادة هذين الأصلين المسمين بتأريخ كذا وأما لفظ الشهادة على الشهادة التي قرئت عليهم فهو هذا: كواهي ميدهم كه كواهي دادبش من محمد بن إبراهيم بن فلان الشرواني وأبو الحسن أحمد بن الحسين القزويني وحينئذ كفتند هربكي از ابشان كه كواهي ميدهم كه اين هردونامه^(٢) وأشار إلى الكتابين: يكي ازين دونامه، وأشار إلى أحد الكتابين بعينه: نامه نائب قاضى شهر قزوین است اينكه نام ونسب وى ونام ونسب منوب عنه وى ولفب وى اندرين محضر مذکور است. وأشار إليه: واين نامه ديكر، وأشار إلى الكتاب الآخر: نامه نائب قاضى وى است كه نام ونسب وى ونام ونسب منوب عنه

(١) لا علم لي بوفاته هذا المذكور ولا بوراة هؤلاء المدعين ولا أعلم هذين الكتابين وبس على هذا المقدار انذني يدعونه بهذا السبب الذي يدعونه.

(٢) أشهد أنه قد شهد قبلي محمد بن إبراهيم بن فلان الشرواني وأبو الحسن أحمد بن الحسين القزويني وقال: كل منهما إنني أشهد أن هذين الكتابين: وأشار إلى الكتابين، أحدهما: وأشار إلى أحد الكتابين بعينه، كتاب نائب قاضي مدينة قزوین هذا الذي اسمه ونسبه واسم المنوب عنه ونسبه ولقبه مذكور في هذا المحضر: وأشار إليه، وهذا الكتاب الثاني: وأشار إلى الكتاب الآخر، كتاب نائب قاضي الري الذي اسمه ونسبه واسم المنوب عنه ونسبه ولقبه مذكور في هذا المحضر: وأشار إلى المحضر هذا، وهذين الختمين: وأشار إلى الختمين، وهذين الكتابين: وأشار إلى الكتابين، أحدهما: ختم نائب قاضي قزوین هذا الذي اسمه ونسبه مذكور في هذا المحضر: وأشار إلى الختم والمحضر، وهذا الثاني ختم نائب قاضي مدينة ري هذا الذي اسمه ونسبه مذكور في هذا المحضر: وأشار إلى الختم والمحضر، ومضمون هذين الكتابين: وأشار إلى الكتابين، هو ما ذكر في هذا المحضر: وأشار إلى المحضر، وكان كل منهما يوم أمر بكتابة هذين الكتابين: وأشار إلى الكتابين، نائباً في هاتين المدينتين في عملي القضاء عن المنوب عنه المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر: وأشار إلى المحضر، وهذا المنوب عنه أيضاً كان قاضياً في مدينته: نافذ الإذن والقضاء والإدابة والإمضاء، وهذا اليوم كل منهما نائب في مدينته أيضاً في عملي القضاء عن هذا المنوب عنه من اليوم الذي أمر بكتابة هذا الكتاب: وأشار إلى المحضر، إلى هذا اليوم أشهدني على شهادته بهذا كله وأمرني بأن أشهد على شهادته بهذا كله وأنا الآن أشهد على شهادته بهذا كله من أوله إلى آخره وكل من الشاهدين الأصليين أشهدني على شهادته بهذا كله وهما عاينان الآن عن مدينة بخارى ونواحيها غيبة سفر وهما عدلان.

وى ولقب وى درين محضر مذکور است وأشار إلى المحضر هذا: وابن هردومهر، وأشار إلى الختمين: وهردونامه، وأشار إلى الكتابين: ابن بكى مهر نائب قاضي قزوین است اینکه نام ونسب وى اندرين محضر مذکور است، وأشار إلى الختم والمحضر: قاضي شهرى است اینکه نام ونسب وى اندرين محضر مذکور است، وأشار إلى الختم والمحضر: ومضمون ابن هردونامه، وأشار إلى الكتابين: ابن است که اندرين محضر یاد کرده شده است، وأشار إلى المحضر: وآروز که هريکي از ایشان بنوشتن فرمودند ابن هرد ونامہ راء، وأشار إلى الكتابين: نائب بودند اندرين شهر خویش اندر عمل قضاء ابن منوب عنه خود که نام ونسب وى درين محضر مذکور است، وأشار إلى المحضر: وابن منوب عنه وى نیزقاضي بود اندرين شهر خویش، نافذ الإذن والقضاء والإنابة والإمضاء: وامر وزهر بکي از ایشان همجنين نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همین منوب عنه خود از آروز که بنیشتن فرمودند ابن نامه راء، وأشار إلى المحضر: تا امروز مرا کواه دانیذیر واهي خودیدین همه و بفرموده مرا کواهي دهم برا کواهي وى برین همه ومن اکنون کواهي میدهیم بر کواهي وى برین همه از اول تا آخر و هر دو کواه اصل مرا بکوا هي خود برین همه کواه کردا نیدند وامرو زاز شهر بخاری ونواحي وى غائب اند غیبت سفر وعدل اند، واللہ تعالی اعلم بالصواب.

كتاب حکمي على قضاء الکاتب بشيء قد حکم به وسجله: یکتب بعد الصدر والدعاء حضرنی يوم کذا رجل ذکر انه یسمى فلانا یسمیه وينسبه ويحلیه وأحضر معه رجلاً ذکر انه یسمى فلانا یسمیه وينسبه ويحلیه ويذكر دعوى الحاضر وحکمه على هذا المحضر وينسخ السجل من أوله إلى آخره بتاريخه ثم یکتب أن هذا المدعي حضرنی بعد ذلك وأدعی أن المحکوم علیه فلان غائب عن هذه البلدة مقيم ببلدة کذا وأنه جاحد ملكية لتدعي به وأحکم وسألني مکتابته ادم الله تعالی عزه بذلك والإشهاد عنیه ويتم الكتاب.

نسخة أخرى لهذا الکتاب: أن ينسخ السجل في آخر الکتاب فيکتب نسخة أطال الله بقاء القاضي الإمام فلان في أن کتابي هذا سجلاً عملته لفلان في ورود استحقاق کذا عنیه لفلان وإخراجه من يده وتسليمه إلى المستحق المذكور فيه وذكر هذا المحکوم علیه أنه اشترى ذلك من فلان المقيم بتلك الناحية وسألني إعلام القاضي فلان ادم الله عزه والکتاب إليه.

نسخة أخرى: یکتب بعد الدعاء والصدر طوبت کتابي هذا على سجل لوليه لعلان حکمت فيه لفلان على فلان بکذا بشهادة شهود عدول شهدوا عندي في مجلس قضائي على ما ينطق به السجل الطوري عليه الکتاب بعدما ثبت فيه قضائي ومضى به حکمي فسألت مکتابته ادم الله عزه بذلك والإشهاد عنیه فاجبت إلى المسؤول واللہ تعالی اعلم بالصواب کذا في الذخيرة.

محضر في دعوى الشفعة: حضر وأحضر فادعی هذا الحاضر على هذا المحضر مع نفسه أن هذا المحضر معه اشترى داراً في کورة کذا في محلة کذا في سكة کذا أحد حدود هذه الدار لزيق دار المدعي هذا والثاني والثالث والرابع کذا اشترى بها بحدودها وحقوقها وجميع مراقبها الداخلة فيها وجميع مراقبها الخارجة عنها بکذا درهماً ووزن سبعة وأنه قبض هذه الدار وصارت

في يده وإن هذا الذي حضر شفيع هذه الدار بالجوار جوار ملازمة بدارهي ملكه بجوار هذه الدار المشتراة أحد حدودها والثاني والثالث والرابع كذا وأن هذا الذي حضر علم بشراء هذا الذي أحضره معه الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وأنه طلب شفعتها كما علم بشرائها طلب موثبة من غير ليث وتقرير ثم أتى المشتري وهو هذا الذي أحضره مع نفسه فإنه كان أقرب إليه من الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وطلب منه شفعتها فيها وأشهد على ذلك شهوداً وأنه على طلبه اليوم وقد أحضر الثمن المذكور فيه وهذا الذي أحضره معه في علم من كون هذا الذي حضر شفيع هذه الدار المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشراء هذا الذي أحضره معه طلب موثبة من غير ليث وتقصير ومن إتيانه المشتري هذا بعد ذلك من غير تأخير وإشهاد على طلب الشفعة بحضرته فواجب عليه أخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر إلى هذا الحاضر وطلبه بذلك وسأل مسألته فسأل فبعد ذلك الحال لا يخلو أما أن يقر هذا المدعى عليه بشراء الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر بالثمن المذكور وينكر كون هذا المدعى شفيعها بالدار التي حذها وينكر كون الدار التي حذها المدعى هذا ملكاً للمدعى هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعى عليه أحضر المدعى هذا عدة من الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع إلى شهادتهم فأجابهم القاضي إلى ذلك فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالإنكار من نسخة قرئت عليهم ومضمون تلك النسخة: كواهي ميدهم كه خانه كه بفلان موضع است حدهای وی کذا وكذا چنانکه این مدعی یاد کرده است درجوار اینخانه كه خريده شده است ملك این مدعی بود پیش از آنکه این مدعی عليه مر این خانه را كه موضع وحدود وی درین محضر یاد کرده شده است بخريد است وبر ملك وی مانند آن امروزه امر و این خانه ملك این مدعی است^(١) فبعد ذلك ينظر إن كان المدعى عليه مقرأ بطلب المدعى الشفعة طلب موثبة وطلب إشهاد قلا حاجة للمدعى إلى إقامة البينة على ذلك وإن كان منكراً لذلك يكتب: وهين كواهان نیز كواهي دادند كه این مدعی راجون خبر دادند بخريدن این مدعی عليه مر این خانه را كه این مدعی دعوى شفعه وی ميکنند همان ساعت شفعه این خانه طلب كردی تاخير ودرنك وبنزدك این مشتری آمد كه این مشتری نزد يكتريو دېوی از انخانه كه خريده شده است بی تاخير وكواه كرد انیدمار آر ویروی این خرنده بطلب كردن خويش شفعه این خانه كه حدود وی درین محضر یاد کرده شده است وامر وزیر همان طلب است ووی برحق تراست بایتنخانه كه خريدن وی اندرین محضر یاد کرده شده است ازخرنده^(٢) وإن كان المدعى عليه انكر شراء هذه الدار

(١) أشهد أن الدار التي موضع كذا وحدودها كذا وكذا كما ذكره هذا المدعي بجوار هذه الدار المشتراة كانت ملكاً لهذا المدعي قبل أن يشتري هذا المدعى عليه هذه الدار المذكور موضعها وحدودها في هذا المحضر وبقيت لي ملكة إلى هذا اليوم فهي اليوم ملك هذا المدعي. (٢) وهذان الشاهدان شهدا بأنه عند ما أخبر هذا المدعي بشراء هذا المدعى عليه لهذه الدار التي يطلبها هذا المدعي بالشفعة طلب شفعتها فوراً من غير تأخير وجاء عند هذا المشتري لأن هذا المشتري كان أقرب إليه من الدار المبيعة من غير تأخير وأشهدنا في مواجهة المشتري على طلبه لشفعة هذه الدار المذكورة حدودها في هذا المحضر وهو اليوم على طلبه وهو الحق بهذه الدار المذكور بيعها في هذا المحضر من المشتري.

المحدودة وأقر بما سوى ذلك من جوار المدعي وطلب الشفعة بالطلبين يحتاج المدعي إلى إثبات الشراء عليه فيكتب في المحضر فسأل القاضي فلان المدعي عليه عما ادعى عليه فلان المدعي من شرائه الدار المحدودة في هذا المحضر وقبضه إياها فانكر فلان المدعي عليه الشراء والقبض على ما ادعاه المدعي فاحضر المدعي نفراً ذكر أنهم شهوده وهم فلان وفلان إلى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه هذا بالإنكار: كواهي ميدهم كه فلان بن فلان المدعي عليه^(١) هذا الذي أحضره معه: بخريد از فلان ابن فلان خانه راكه موضع وحدودوى درين محضر يادكره شده است بجندين ازبها واين مدعى عليها مرايتخانه راقبض كرد وامر وزدرد ست ويست واين مدعى سزاو ارترا ست باينخانه بحكم شفعه جوار بخانه كه ملك مدعيت درهما يكي اينخانه كه خريده شده است چنانكه درين محضر يادكره شده است، وإن كان المدعى عليه من الابتداء أنكر الطلبين وأقر بما سوى ذلك يكتب في المحضر أحضر المدعي نفراً ذكر أنهم شهوده فشهد كل واحد منهم: كواهي ميدهم كه اين مدعى راجون خبردادند بخريدن اين مدعى عليه اين خانه راكه درين محضر يادكره شده است شفعه طلب كرد مراين خانه را طلب مواثبه بي هيچ درنك وتاخير وينزدبك خرنده اين مدعى عليه رفت كه وى نزيديكتر بود بوي بي هيچ درنك وتاخير^(٢)، إلى آخره وإن كان المدعي يدعي الشفعة بسبب الشركة في الشراء يكتب في المحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا المحضر معه اشترى من ضيعة كذا نصفها وذلك سهم من سهمين مشاعاً غير مقسوم وإن هذا الذي حضر شفعه شفعة شركة إذا لنصف الآخر من هذه الضيعة المحدودة وهو سهم واحد من سهمين مشاعاً ملكه وحقه.

سجل هذا المحضر: يقول القاضي فلان إلى قوله: وحكمت على فلان بن فلان المدعي عليه هذا في وجهه بمسألة المدعي هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شراء المدعى عليه هذه الدار المحدودة فيه بالثمن المذكور فيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعى عليه يوم الخصومة ومن كون المدعي هذا شقيقاً لهذه الدار المشتراة بالجوار ملازفة على النحو المذكور فيه ومن طلب المدعي هذا حين أخير بالشراء المذكور فيه الدار المحدودة المذكورة الطلبين طلب المواثبة وطلب الإشهاد وقضيت للمدعى هذا بالشفعة في الدار المحدودة المذكور شراؤها فيه بالثمن المذكور فيه وأمرت المدعي هذا بتسليم الثمن المذكور فيه المنقود إلى المدعى عليه هذا وأمرت المدعى عليه بتسليم الدار المحدودة فيه إلى المدعي هذا وكان ذلك كله مني في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجه المتخاصمين هذين إلى آخره.

(١) أشهد أن فلان بن فلان المدعي عليه: هذا الذي أحضره معه، اشترى من فلان بن فلان الدار التي موضعها وحدودها مذكورة في هذا المحضر بهذا القدر وهذا المدعى عليه قبض هذه الدار وهي اليوم في يده وهذا المدعي أحق بهذه الدار بسبب شفعة الجوار لداره المملوكة له في جوار هذه الدار انبيعة كما هو مذكور في هذا المحضر.

(٢) أشهد أن هذا المدعي حين أخير بشراء هذا المدعى عليه لهذه الدار المذكورة في هذا المحضر طلب الشفعة لهذه الدار مواثبة من غير إهمال ولا تاخير وذهب عند هذا المشتري المدعى عليه من غير تأخير.

محضر في دعوى المزارعة: يجب أن يعلم بأن الخصومة بين المزارع ورب الأرض قد تقع قبل الزراعة وقد تقع بعد الزراعة فإن كانت قبل الزراعة فإنما تتوجه الخصومة إذا كان البذر من قبل المزارع فأما إذا كان البذر من قبل رب الأرض لا تتوجه الخصومة لأن لرب الأرض أن يمنع عن المضي على المزارعة في هذه الصورة ثم إذا كان البذر من قبل المزارع وأراد إثبات المزارعة يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أخذ من هذا الذي أحضره معه جميع الأراضي التي هي له بقربة كذا في رستاق كذا وبين حدودها مزارعة ثلاث سنين أو سنة واحدة على ما يكون الشرط بينهما من لدن تاريخ كذا إلى كذا على أن يزرعها ببذره وبقره وأعوانه ما بدا له من غلة الشتاء والصيف ويسقيها ويتعهدا على أن ما أخرج الله تعالى من شيء من ذلك فهو بينهما نصفان وأن هذا الذي أحضره معه دفع هذه الأراضي إليه مزارعة صحيحة مستجمة شرائط الصحة ثم أن هذا الذي أحضره يمنع عن تسليم هذه الأراضي إليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الأراضي إليه بحق هذه المزارعة وطالبه بالجواب عن ذلك وسأل مسألته فسأل فأجاب وإن كان للمزارع صلح يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه صلح أورده وهذه سخته: بسم الله الرحمن الرحيم، وينسخ الصلح من أوله إلى آخره ثم يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه الصلح من الدفع والأخذ مزارعة بالنصيب المذكور في الصلح على ما نطق به الصلح من أوله إلى آخره بتاريخ كذا وأن الواجب على هذا المحضر معه تسليم هذه الأراضي بحق هذه المزارعة وطالبه بذلك وسأل مسألته وإن كانت المنازعة بعد الزراعة فإن كانت الغلة قائمة في الأرض يكتب المحضر على المثال الأول إلى قوله: مزارعة صحيحة مستجمة شرائط الصحة ثم يكتب وأنه زرعها حنطة مثلاً ببذره وبقره وأعوانه واليوم هي قائمة ثابتة ويذكر أنها سنبل أو قصبيل على نحو ما يكون وإن جميع ذلك بينهما بالشرط المذكور فيه نصين وإن هذا الذي أحضره مع نفسه يمنع عن العمل فيها والحفظ بغير حق فواجب عليه قصر يده عن ذلك وترك التعرض له إلى أن يدرك الزرع فيقبض هو حصته لنفسه بعد الحصاد وطالبه بذلك وسأل مسألته وإن كان الزرع قد أدرك واستحصد فالمنازعة تكون في الخارج فيكتب في المحضر على نحو ما ذكرنا إلا أن هنا لا يكتب وهي قائمة ثابتة فيها ولكن يكتب وأنه زرعها حنطة ببذره وبقره وقد أدرك الخارج واستحصد فإنه مشترك بينهما بالشرط المذكور فيه نصفان وأن هذا الذي أحضره يمنع عن أخذ حصته من ذلك وهي كذا وطالبه بالجواب عنه وسأل مسألته فسأل.

سجل هذه الدعوى: إن كانت المنازعة قبل الزراعة يقول القاضي: فلان إلى موضع الحكم على نحو ما سبق ويقول في موضع الحكم: وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين جميع ما شهدوا به من أخذ هذا الذي حضر الأراضي المحدودة المذكورة فيه من هذا الذي أحضره مزارعة صحيحة ومن دفع هذا الذي أحضره هذه الأراضي إلى هذا الذي حضر مزارعة صحيحة بالشرائط المذكورة وبالنصيب المذكور فيه فحكمت بحريان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيه بين هذين المتخاصمين في وجههما بمسألة المدعى هذا حكماً أبرمته وأمرت المدعى عليه بتسليم هذه الأراضي إلى المدعى هذا ويتم السجل وإن كانت المنازعة بعدما استحصد

الزرع يكتب في موضع الحكم وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه في وجهه بمسالة المدعي هذا بجميع ما ثبت عدي بشهادة هؤلاء الشهود المعذبين من كذا وكذا إلى آخره وأمرت المدعى عليه بدفع نصيب المدعي هذا وذلك نصف ما حرج من الأراضي المذكورة بحكم المرافعة المذكورة فيه والشرايط المذكورة فيه ويتم السجل وإن كان رب الأرض هو الذي يدعي المرافعة قبل الزراعة والبذر من قبل رب الأرض واحتج إلى إثبات عقد المرافعة يكتب في محضر وإن هذا الذي أحضره معه يمتنع عن العمل في النضبة المذكورة التي ورد عليها عقد المرافعة وإن كان يدعي عقد المرافعة بعدما استحصن الزرع وحرجت العنة والدعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وإن هذا الذي أحضره معه يمتنع عن تسليم حصه هذا الذي حضر إليه.

محضر في إثبات الإجارة: رجل آخر أرمه من إنسان مدة معلومة بأجر معلوم ليزرع فيها ما بدا له من الحنطة أو الشعير أو غير ذلك وسلم الأرض إلى المستأجر ثم إن المؤجر أحدث بده على الأرض قبل مضي المدة واحدح استأجر إلى ثبت عقد الإجارة فإن كان لعقد الإجارة صك كتبه المستأجر لنفسه وقت عقد الاستئجار ليكون حجة له وأشهد على ذلك يكتب في محضر حضر وأحضر فادعى هذا المحضر مع جميع ما تضمنه صك إجارة هذه نسخته ويحول صك الإجارة إلى المحضر من أوله إلى آخره ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل صك الإجارة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه صك الإجارة فحول نسخته إلى هذا المحضر من إجارة هذه الأراضي المبنين موضعها وحدودها في هذا الصك تحول إلى هذا المحضر واستنجارها المدة المتبقية بالإجارة المذكورة فيه وتسلم هذه الأراضي المعبود عليها وتسلمها كما نصق بذلك كنه هذا الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم إن هذا الأجر الذي أحضره معه أحدث بده على هذه الأراضي المعبودة فيه قبل مضي مدة الإجارة هذه من غير صلح حري بينهما بغير حق فم حجب عليه قصر بده عنها وتسليمها إلى هذا المستأجر يستمتع بها من حيث الزراعة تمام المدة المصروفة فيه وماله بدلت وسأل مسائله فسأل فأجاب.

سجل هذه الدعوى: صدره على الرسم ندي تقدم ذكره في قوله: وصك عدي استئجار فلان هذا الذي حضر الأراضي المبنين حدودها في هذا الصك المحول على المدة المذكورة فيه بالبدل المذكور في الصك المحول فيه من هذا الذي أحضره وإثبات هذا الذي أحضره معه بده على هذه الأراضي المبنية حدودها قبل مضي مدة الإجارة من غير صلح حري من أحد عديين المتخاصمين بغير حق فحكمت بشروط جميع ذلك من استئجار فلان هذا الذي حضر إلى آخره يكتب القاضي قوله فحكمت بجميع ما كتبت عند قوله: ثبت عدي وإن لم يكن عقد الإجارة صك يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه آخر من هذا الذي حضر جميع الأراضي التي هي ملك هذا الذي أحضره معه فحريه كما من رستاق كذا وبين حدودها سنة أو سنين أو ثلاث سنين من ذلك تاريخ كذا إلى كذا وكذا وكذا ليزرع بها ما بدا له من غلة الشتاء والصبف إجارة صحيحة وإن هذا الذي حضر استأجر هذه الأراضي المعبودة المذكورة بهذا البدل المذكور بالشروط المذكورة فيه إجارة صحيحة إلى آخر

ما ذكرنا وفي الإجارة الطويلة المرسومة ببخارى إذا وقع التسليم والتسلم ثم أحدث الأجر يده على المستاجر قبل مضي المدة من غير فسخ جرى بينهما واحتاج المستاجر إلى إثبات الإجارة يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا وإذا فسخت الإجارة الطويلة بفسخ المستاجر في أيام الإجارة بمحضر من المؤاجر وطلب المستاجر الأجر برد بقية مال الإجارة والأجر ينكر الإجارة ويحتاج المستاجر إلى إثباتها كيف يكتب في المحضر فإن كان للمستاجر صك الإجارة يحول الصك إلى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد الفراغ من تحويل الصك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من الإجارة والاستئجار بالشرائط المذكورة فيه وتعجيل الأجرة وتعجيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه وضمان اندرك كما ينطق به صك الإجارة المحول نسخته إلى هذا المحضر من أوله إلى آخره وإن هذا المستاجر فسخ هذا العقد المذكور في الصك المحول نسخته إلى هذا المحضر في أيام الاختيار بمحضر من هذا الأجر الذي أحضره مع نفسه فسخاً صحيحاً وقد ذهب من هذه الأجرة المذكورة فيه كذا بمضي ما مضى من مدة هذه الإجارة إلى وقت فسخ المستاجر هذه الإجارة فواجب على هذا الأجر إيفاء بقية مال الإجارة المفسوخة إلى هذا الذي حضر ويتم المحضر.

سجل هذا المحضر: العسر على الرسم إلى قوله: وثبت عندي وعندك ذلك يكتب وثبت عندي استئجار فلان جميع هذه الأراضي المحدودة في الصك المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور بالشرائط المذكورة في هذا الصك وتعجيل الأجرة وتعجيلها وتسليم المعقود عليه وتسليمه وأن المستاجر هذا الذي حضر فسخ هذا العقد في أيام الفسخ بمحضر من هذا الأجر هذا الذي أحضره معه وواجب على الأجر هذا إيفاء بقية مال الإجارة وذلك كذا إلى هذا المستاجر ثم يقول: وحكمت بجميع ما ثبت عندي عند قوله: ثبت عندي، وإن كانت الإجارة قد انفسخت بموت الأجر يكتب المحضر على ورثة الأجر على المثال الذي يكتب على الأجر لو كان حياً ويزيد فيه وإن هذه الإجارة قد انفسخت بموت فلان الأجر هذا وذهب بمضي المدة الماضية إلى وقت موت الأجر هذا من هذه الأجرة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الإجارة ديناً في تركة هذا الأجر المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم.

سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا: إلا أنه يزيد ذكر وفاة الأجر هذا وانتفاض الإجارة بوفاته ووجوب رد الباقي من الأجرة المعجلة على المستاجر وذلك كذا على وارث الأجر هذا الذي حضر وإن كان المستاجر قد مات والأجر حي إلا أنه منكر واحتاج ورثة المستاجر إلى إثبات الإجارة وفسخها يكتب المحضر على المثال الذي ذكرنا غير أنه يزيد فيقول: وانفسخت هذه الإجارة بموت المستاجر فلان وخلف من الورثة ابناً له هذا الذي حضر وقد ذهب من هذه الأجرة المذكورة فيه بمضي ما مضى من المدة من وقت عقد الإجارة إلى وقت موت المستاجر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الإجارة المفسوخة ميراثاً من المستاجر المتوفى هذا لوارثه هذا الذي حضر وهذا الأجر في علم من ذلك فواجب عليه اداء بقية مال الإجارة المفسوخة إليه ويتم المحضر.

محضر في إثبات الرجوع في الهبة: يكتب في المحضر حضر وأحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر مع أن هذا المحاضر وهب لهذا المحضر كذا هبة صحيحة وأن هذا المحضر معه

قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضاً صحيحاً وأن الموهوب هذا قائم في يد الذي أحضره هذا لم يزد في يديه ولم يتغير عن حاله وأن هذا الذي أحضره ولم يعرض هذا الذي حضر عن هبته هذه شيئاً فرجع هذا الذي حضر في تلك الهيئة وطالب الذي أحضره بتسليمها إليه بحق الرجوع وسأل مسأله.

سجل هذا المحضر: يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي أحضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضاً صحيحاً ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فعكست بصحة رجوعه في هبته هذه وفسخت الهيئة وأعدت الموهوب هذا إلى قديم ملك الواهب هذا وأمرت الموهوب له هذا برداً الموهوب هذا على واهبه هذا ويتم السجل.

محضر في إثبات منع الرجوع في الهبة: ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لأن هذا المحضر معه ادعى على هذا الحاضر أولاً أنني وهبت منك كذا إلى آخره فرجعت فيها فادعى هذا الحاضر في دفع دعواه هذه أن الموهوب هذا قد إرداد في يده زيادة منفصلة وأن رجوعه ممتنع ويتم المحضر.

محضر في إثبات الرهن: ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي حضر رهن من هذا الذي أحضره معه كذا توباً بين صفته بكذا ديتراً رهنأً صحيحاً وأن هذا الذي أحضره معه أرهين هذا الثوب المذكور منه بهذه الدنانير المذكورة أرهيناً صحيحاً وقبضه منه بتسليمه إليه قبضاً صحيحاً واليوم هذا الثوب المذكور رهن في يد هذا الذي أحضره معه وأن هذا الحاضر قد أحضر هذا المال فواجب على هذا الذي أحضره قبض هذا المال وتسليم هذا الرهن إليه وطالبه بذلك وسأل مسأله عن ذلك.

محضر في إثبات الاستصناع: صورة الاستصناع أن يدفع الرجل إلى رجل حديداً أو نحاساً ليصوغ له إناء أو نحو ذلك فإن وافق شرطه فليس للصانع أن يمتنع من الدفع ولا للمستصنع أن يمتنع عن القبول وإن حانقه كان للمستصنع الخيار إن شاء ضمنه حديداً مثل حديد الإباء للصانع ولا أحر له وإن شاء أخذ الإباء وأعطى الصانع أحر مثل عمله لا يجاوز به التسمية فإن وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكتب في المحضر ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع إليه من النحاس كذا ما وأمره أن يصوغ له منه إناء كذا صفته كذا بأجر كذا ودفع إليه الأجر وأنه قد صاغ هذا الإباء على موافقة شرطه وأنه يمتنع عن تسليم الإباء إليه فواجب عليه تسليم الإباء إليه وطالبه بذلك وسأل مسأله عن ذلك فاستل فأجاب بالفارسية فإن كان الصانع حائفاً انشروط فأراد المستصنع أن يضمه حديداً مثل حديدك يكتب ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أنه دفع إليه كذا من النحاس صفته كذا ليصوغ له إناء صفته كذا بأجر كذا ودفع إليه الأجر فصاغه بخلاف ما شرط له فلم يرض به فواجب عليه رد مثل هذا النحاس والأجر المذكور المبين قدرهما وصفتهما فيه وطالبه بذلك وسأل مسأله عن ذلك فسأل كذا في الخط.

كتاب حكمي في دعوى العقار: إذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعي من القاضي أن يكتب بذلك كتاباً فهذا على وجهين: الأول: أن يكون العقار في بلد المدعي ويكون المدعى

عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له وإذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه كان المكتوب إليه بالخيار إن شاء بعث المدعى عليه أو وكيله مع المدعي إلى القاضي الكاتب حتى يقضي له عليه ويسلم العقار إليه وإن شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له فضيته ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن لا يسلم العقار إليه لأن العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم إلا أن العجز عن التسليم يمنع التسليم أما لا يمنع الحكم فلهذا قال: يحكم بالعقار للمدعي لكن لا يسلمه إليه ثم إذا أورد المدعي قضية انقاضي المكتوب إليه إلى القاضي الكاتب وأقام بينة على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لأنه يحتاج إلى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار إليه لأن تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب إليه أولاً أنه إذا قضى للمدعي وسجل القاضي له بأمر المدعى عليه أن يبعث مع المدعي أميناً له ليسلم الدار إلى المدعي فإن أبى ذلك كتب المكتوب إليه إلى الكاتب كتاباً ويحكمي له فيه كتابه الذي وصل إليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعى عليه بحضرة المدعي وبحكمه على المدعى عليه بالعقار للمدعي وبأمره المدعى عليه أن يبعث مع المدعي أميناً ليسلم العقار إلى المدعي وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسأنتني المدعي الكتاب إليك وإعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسلم إليه هذا العقار فاعمل في ذلك برحمتك الله وإيانا بحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب إلى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا إليك فإذا وصل هذا الكتاب إلى القاضي الكاتب يسلم العقار إلى المدعي ويخرجه عن يد المدعى عليه. الوجه الثاني: أن يكون العقار في بلد المدعي وأنه على وجهين أيضاً أحدهما أن يكون في البلد الذي فيه المدعى عليه وفي هذا الوجه أيضاً القاضي يكتب له فإذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه يحكم به للمدعي وأمر المحكوم عليه بتسليم العقار إلى المدعي وإن امتنع المدعى عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه ويصح منه التسليم لأن العقار في ولايته وإن كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه يكتب له أيضاً إلى قاضي البلد الذي فيه المدعى عليه والقاضي المكتوب إليه بالخيار إن شاء بعث المدعى عليه أو وكيله مع المدعي إلى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب إليه كتاباً حتى يقضي بالعقار للمدعي بحضرة المدعى عليه وإن شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار إليه على نحو ما بينا لأن العقار ليس في ولايته.

كتاب حكمي في العبد الآبق على قول من يرى ذلك: صورة ذلك إذا كان للرجل البخاري عبد آبق إلى سمرقند فآخذه رجل سمرقندي فأخبر به المولى وليس للمولى شهود بسمرقند إنما شهوده ببخاري فطلب المولى في قاضي بخاري أن يكتب قاضي بخاري بما شهد شهوده عنده فالقاضي يجيبه إلى ذلك ويكتب له كتاباً إلى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الديون غير أنه يكتب شهد عندي فلان وفلان أن العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا ملك فلان المدعي هذا وقد آبق إلى سمرقند واليوم في يد فلان بسمرقند بخير حق ويشهد على كتابه شاهدين بشخصان إلى سمرقند ويعلمهما بما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فإذا انتهى هذا الكتاب إلى قاضي سمرقند يحضر العبد مع الذي في

يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالإجماع فإذا قبل القاضي شهادتهما وثبت عدلتهما عنده فتح الكتاب فإن وجد حلية العبد المذكور فيه مخالف لما شهد به الشهود عند القاضي الكاتب رد الكتاب إذا ظهر أن هذا العبد غير المشهود به في الكتاب وإن كان موافقاً قبل الكتاب ودفع العبد إلى المدعي من غير أن يقضي له بالعبد لأن الشهود لم يشهدوا بحضرة العبد وبأخذ كفيلاً من المدعي بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتماً من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق ثم سرقه ويكتب كتاباً إلى قاضي بخارى بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فإذا وصل الكتاب إلى قاضي بخارى وشهد الشهود أن هذا الكتاب كتاب قاضي سمرقند وخاتمه أمر المدعي أن يحضر شهوده الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد أنه من هذا المدعي فإذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخارى اختلعت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره في بعض الروايات أن قاضي بخارى لا يقضي للمدعي العبد لأن الختم غائب ولكن يكتب كتاباً آخر إلى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وما فيه ويبعث بالعبد معه إلى سمرقند حتى يقضي له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المدعي عليه فإذا وصل الكتاب إلى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وبما في الكتاب وظهرت عدالة الشاهدين قضى للمدعي بالعبد بحضرة المدعي عليه وأمر كفيلاً المدعي وقال في رواية أخرى: أن قاضي بخارى يقضي بالعبد للمدعي ويكتب إلى قاضي سمرقند حتى يقرأ كفيلاً المدعي وعلى الرواية التي جوز أبو يوسف رحمه الله تعالى كتاب القاضي في الإماء فصورته ما ذكرنا في العبد غير أن المدعي إذا لم يكن ثقة مأموناً فالقاضي المكتوب إليه لا يدهعه إليه ولكن يأمر المدعي حتى يجيء برجل ثقة مأمون في دينه وعقله يبعث بها معه لأن الاحتياط في باب الفروج واجب.

رسم القضاة والحكام في تقليد الأوقاف: يكتب يقول القاضي: فلان قاضي كورة: وكذا ونواحيها نافذ القضاء بها بين أهلها من قبل فلان وقب احتيار جماعة من أهل جماعة مسجدة فلان في سكة فلان في محلة فلان في كورة بخارى وهم فلان وفلان وقب احتيارهم جميعاً لتقييم في تسوية أمور الأوقاف المنسوبة إلى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وأن يكون هو المتولي لما عرفوا من صلاحه وأمانته وكفايته وهذابته في التصرفات فأمضيت اختيارهم وتصبت مختارهم هذا قوماً فيها ليقوم بحفظها وحياطينها وصيانتها عن الإضاعة وصرف ارتفاعاتها إلى وجوه مصارفها ومراعاة شرط الوقف فيها وأوصيته في ذلك بتقوى الله وأداء الأمانة والتجنب عن المكر والعدو والخبائث في السر والعلانية وأخطفت له: الله يارده^(١) بما يحصل في يده من ارتفاعاتها ليكون له معونة في هذا الأمر فلدته في ذلك كنه فتقلد مني بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا الذكر حجة له في ذلك وأشهدت عليه من حضرتي من أهل العلم والعدالة ثم بوقعه القاضي على الصدر بتوقيعه المعروف ويكتب في آخره يقول: فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتبت التوقيع على الصدر وهذه الأسطر في الآخر بخط يدي.

كتاب يكتب القاضي إلى بعض الحكام في النواحي لاختيار القيم للأوقاف: أيد الله تعالى

فلاناً قد رفع إليّ أن الأوقاف المنسوبة إلى مسجد قريشكم خالية عن قيم يتعاهدها ويجمع غلاتها ويصرفها إلى مصارفها ويصونها عن الإضاعة فكاتبته في ذلك لبيختر قيساً ذا عفاف وأمانة وهداية وكفاية في الأمور وصلاح وديانة ويكتب الجواب على ظهر كتابي هذا مشروحاً لاقف عليه واقلد من اختاره للقومة بمون الله تعالى .

جواب المكتوب إليه : قد وصل إليّ كتاب ائشخ القاضي الإمام يديم الله تعالى أيامه وقرنته وفهمت مضمونه وامثلت ما أمرني به في اختيار القيم للأوقاف المنسوبة إل مسجد قريتنا فوق اختبار واختياري المثايخ من قريشي للقيام في تسوية أمور الأوقاف المنسوبة إلى مسجد قريتنا على فلان بن فلان لما عرفنا من صلاحه وصيانيته وعفافه وديانته وكفايته في الأمور وكونه مقيماً في هذه القرية فليفضل بتقليده والإطلاق له : الله يازده، مما يحصل من ارتفاعات هذه الأوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مثاب من الله تعالى .

تقليد الوصاية : يقول القاضي فلان : قد رفع إليّ أن فلاناً توفي وترك ابناً صغيراً ولم يجعل أحد وصياً في تسوية أمور هذا الصغير ولا يد لهذا الصغير من وصي يقوم في تسوية أموره وله عم فلان وأنه من أهل الصلاح والأمانة والديانة والكفاية والهداية في الأمور فتفحصت عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور فأخبرني جماعة وهم فلان وفلان أنه معروف بالصلاح والديانة والأمانة مشهور بالكفاية والهداية فجعلته قيساً في أسباب هذا الصغير المذكور فيه ليقوم بحفظ أسبابه وسائر أمواله وتعاهدها وصيانيته عن الإضاعة واستغلال ما هو من نتائج الاستغلال من أسبابه وقبض ارتفاعات أسبابه وحفظها وصرفها إلى وجه مصارفها وإلى ما لا بد له من المعلوم والملبوس والمشروب من غير تقنير ولا إسراف وأوصيته في ذلك بثقوى الله تعالى وأداء الأمانة في السر والعلانية والتجنب عن الغدر والخيانة وأصنفت له : الله يازده، مما يحصل في يده من ارتفاعات أسبابه ليكون له معونة في هذا الأمر ونهيته عن بيع شيء من محدوداته من غير استطلاع ذي رأي قلده في ذلك كله بشرط الوقاية وأمرت بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك وأشهدت عليه من حضر من الثقات وكان ذلك في تاريخ كذا .

كتاب إلى بعض الحكام بالناحية لقسم التركة واختيار القيم للمواث الصغير : كتابي أطال الله تعالى بقاء الشيخ الفقيه الحاكم فلان إليّ أخبره قد رفع إليّ أن فلاناً من قرية كذا توفي لمة وخلف من الورثة ابناً صغيراً اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وترك أموالاً كثيرة وهذه الابنة استولت على جميع أموال هذا المتوفي وتلفها ولابد من إفراز حصة الصغير وانزعاعها من يد هذه الكبيرة وكاتبته في ذلك لينسخ جميع التركة من المحدودات والمنقولات والحيوانات ويتفحص في ذلك عمن له خبر بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا الصغير وهذه الكبيرة على ساهمهما ويراعي في هذه النقسمة العدل والإنصاف ويختار قيساً ذا إصلاح وعفاف وصيانة وديانة وكفاية وهداية ويبعث نسخة التركة مع مختار للقومة إليّ لأقلده القومة في حق الصغير وأمضي النقسمة وسلم حصة الصغير إليه وهو موفق في إتمام ذلك إن شاء الله تعالى كذا في الذخيرة .

كتاب في نصب الحكام في القرى : يقول القاضي فلان : لما ظهر عندي صلاح فلان

وصيانيته وسداده ودبائنه وهدايته وكفايته في الأمور كلها مع ما حمله الله تعالى من حقائق الأحكام وعلمه دقائق الحلال والحرام نصبت في ناحية كذا متوسطاً لفصل الخصومات بين الخصوم بتراضيه على سبيل المصالحة بعد أن يتأمل في نفع الحادثة تأملاً شافياً ولا يحامي شريعاً لشرفه ولا يظلم ضعيفاً لضعفه ولم أمر له أن يسمع بينة في حادثة من الحوادث وأن يقضي لأحد على أحد في صورة من الصور وإذا تعذر عليه فصل الخصومات بالتراضي بيعت الخصوم إلى مجلس الحكم وأمرته بالنكاح الأباي الخليات عن النكاح والعدة من أكفائهن برضاهن إن لم يكن لهن ولي بمهر مثلهن على سبيل الاحتياط وأمرته باحتياز القوام في الأوقاف وأموال اليتامى من الصلحاء والثقات باتفاق من هو في سبيل منها واختبارهم وأمرته بصاعة الله تعالى وتقواه في جميع أحواله سرا وعلانية وأن يأتي بأمره وينتهي عن زواجه فهذا عهدي إليه ومن قرأ هذا الكتاب أو قرئ عليه فليعرف حقه وحرمة ولا يخوض أحد فيما فوض إليه وليصرف نفسه عن الملامة والله الموفق للصواب.

كتاب في التزويج: يكتب بعد الدعاء بحسب الشيوخ الفقهاء أيده الله تعالى بالشرف عن حالة المسماة فلانة بنت فلان فقد خطبها فلان فإن وجدتها بالغة عاقلة خالصة عن النكاح والعدة وكان هذا الخاطب كفواً لها وإن لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجها منه برضاها يحضر من الشهود على صداق كذا وإن كانت صغيرة قد بلغت ميماً تصح للمرجأ إن لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره يكتب الكتاب على المثال الذي ذكرنا ويكتب فإن وجدت قد بلغت ميماً تزف إلى بيت الزوج ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر بلوغه^(١) ورايت المصلحة في تزويجها من هذا الخاطب فزوجها منه على مهر معلوم بمهر مثلها وأقبض ماهر مرسوم تعجبه من المسمى ثم سلمها إلى الزوج وأكتب الوثيقة على الزوج ببقية المسمى وأشهد عيها.

كتاب القاضي إلى بعض الحكام بالناحية لمتوسط بين الخصمين: رفع إني فلان بن فلان بن فلان أن له خصومة على فلان بن فلان وبين الخصومة وأنه لا ينصفه ولا يوفيه حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ويلجأ إلى أهل السلطان فكاتبته في ذلك ليجمع بينهما ويسمع دعوى المدعي وجواب المدعى عليه ثم يتوسط بينهما بتراضيهما ويفصلها فإن صلح الأمر وإلا فابعت بهما إلى مجلس الحكم قبلي لأفصل بينهما بالحكم إن شاء الله تعالى.

كتاب القاضي إلى الحاكم بالناحية لوقوف الضبعة. وصورة ذلك رجل دعى ضبعة في يد رجل وأقام بينة على صحة الدعوى والقاضي في مسألة الشهود بعد فائتس المدعي من القاضي أن يكتب إلى حاكم القرية التي انضباع المدعي بها فيها حتى تكون تلك انضباع موقوفة عن التصرف فيها من الزيادة والتقصير فالقاضي يكتب، وصورته: يكتب انصذر على الرسم ويكتب بعده قد ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان منكمية الضبعة التي هي كرم محوط

(١) قوله ولا غائب ينتظر بلوغه: عبارة المحيط ولا حاضر ينتظر بلوغه ولعله تحريف وصوابه ينتظر حضوره فإنه لم يقل أحد ينتظر بلوغ الولي فيما علمت فإن المنصوص في المتن أنه لا ولاية للصغير ولينامل في تحرير العبارة وقد راجعت الأخيرة فوجدتها كما هنا مصححة.

مبني بقصره وكذا ديرة أرض التي موضعها في أرض قرية كذا حدودها كذا وأنها ملكه وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق وإقام البينة على ذلك ولم يظهر لي أحوال الشهود فالتمس هذا المدعى مني كتب هذا الكتاب إليه ليجعل هذه الضيقة المتنازع فيها موقوفة في يد هذا المدعى عليه فلا ينقص من غلاتها ولا يزيد فيها شيئاً بل تكون في يده موقوفة إلى أن يظهر أحوال الشهود فإن انقاد لذلك وإلا أعلمني بالجواب في ذلك بعون الله تعالى.

ذكر الإذن في الاستدانة على الغائب: يكتب يقول القاضي الإمام فلان: رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني أن بعلمها فلان بن فلان غائب عنها من كورة بخارى ونواحيها وتركها ضائعة من غير نفقة ولا كسوة وأنها مضطرة في ذلك وإن النكاح بينهما قائم في الحال واحضرت معها من جيرانها فلاناً وفلاناً يذكر اسماءهما وأنسابهما فأخبرني هذان أن الحال كما رفعت إلي من أوله إلى آخره والتمست مني تعين نفقتها وبدل كسوتها والإذن لها في استدانتها على هذا الغائب فأجبتها إلى ذلك وأذنت لها الاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهماً لمطعمومها ومادومها وكذا كذا درهماً كل ستة أشهر للمبوسها إلى أن يحضر الغائب فيقضي ما استدانت عليه وأنها رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر حجة في ذلك وأشهدت على ذلك من حضرنى من الثقات.

ذكر فرض نفقة المرأة: امرأة تطلب من زوجها أنه لا ينفق عليها والتمست من القاضي التقدير لنفقتها بكتب يقول القاضي فلان: رفعت فلانة بنت فلان الفلاني إلي أن زوجها لا ينفق عليها والتمست مني تقدير نفقتها فأجبتها إلى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعمومها ومادومها لكل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهماً وبدل كسوتها كل ستة أشهر كذا درهماً والنزمت إدار ذلك عليها لتتولى الإنفاق على نفسها وقد رضيت بذلك وأمرت بكتب هذا الذكر أو يكتب فرض القاضي فلان على فلان بن فلان نفقة زوجته فلانة بنت فلان لطعامها وإدامها لكل شهر من هذا التاريخ كذا درهماً إلى آخره ويكتب القاضي توقيعاً على صدر الذكر ويكتب في آخره بقول فلان كتب هذا الذكر مني بأمرى وجرى العرض والتقدير مني كما كتب فيه كذا في المحيط،

كتاب المستورة إلى المزكي في التعرف عن أحوال الشهود: ويكتب القاضي بعد التسمية في قطعة بياض أيد الله الفقيه في الوقوف على أحوال نفر شهدوا عندي يوم كذا لفلان بن فلان على فلان بن فلان بدعواه كذا ويصف الدعوى ثم يقول: أثبت لك أساميهم آخر مستورتي لتعرف عن أحوالهم ولتعلمني ما صح عندك من أحوالهم من العدالة لأقف عليه ويكون العمل فيه بحسبه إن شاء الله تعالى ثم يكتب أسماء الشهود فلان بن فلان حليفه كذا محلته كذا ومنجرحه كذا ومصلاه مسجد كذا.

جواب المزكي: أن يرتبهم ثلاث مراتب أعلاها جائر الشهادة أو عدل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: لا يكفي بمجرد قوله عدل عالم يقل عدل مقبول الشهادة لحواز أن يكون عدلاً ولا يكون مقبول الشهادة لأن العدالة هي الانزجار عن تعاطي ما يعتقده الإنسان محظور دينه وجاز أن يكون الشخص بهذه المثابة ولا تقبل شهادته بأن يكون محدوداً في قذف

بعد التوبة والمرتبة الثانية مستور والمستور هو الفاسق وثقة من لا تقبل شهادته لا لفسقه ولكن لغفلة أو نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الخاقاني السمرقندي والمستور في عرف مشايخنا من لم يعرف حاله بالديانة ولا بالدعارة كعد في الشهيرة.

محاضر وسجلات ردت لخلل فيها: ورد محضر فيه دعوى رجل رغب أنه وصي صغير من جهة أبيه ديناً بذلك الصغير على رجل فرد المحضر بعبء أنه لم يذكر في المحضر أن الدين لهذا الصغير بأي سبب ولا به من بيان ذلك لأن الدين إذا كان مورثاً وتلميت وارث سوى هذا الصغير فإنما بصير الدين للصغير بالفسقة وقسمة الدين باطله والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الأب ولا على الإيصاء إلى المدعي ولا به من ذلك.

ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالإذن الحكمي: صورته حصر وأحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه بالإذن الحكمي أن تدارسني في يد هذا الذي أحضره معه حدوده كذا ملك فلان الصغير بسبب أنها كانت ميت ولد هذا الصغير فلان المسمى في المحضر اشتراه لابنه الصغير المسمى في هذا المحضر بمال نصمير من نعمة بولاية الأئمة بنسب معلوم هو مثل قيمة الدار واليوم هذه الدار اعدودة ملك هذا الصغير بهذا النسب المذكور فيه وفي يد هذا المحضر بفبر حق فواجب عليه تسليمها إلى هذا المحضر ليقبضها لهذا الصغير المسمى في هذا المحضر فرد المحضر بعبء أنه لم يكن فيه أن الإذن الحكمي لهذا المدعي من جهة هذا القاضي أو من جهة فاضل آخر وعلى تقدير أن يكون الإذن من جهة فاضل آخر لابد من إثبات الإذن الحكمي عند هذا القاضي لئلا يسمع حصومته ولأنه لم يذكر في المحضر أن المدعي ماذون في القبض إنما المذكور فيه أن المدعي ادعى بالإذن الحكمي ولعل أنه كان ماذوناً بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير أن لا يكون ماذوناً بالقبض لا يكون له حق القبض عند زفر رحمه الله تعالى لأن الماذون بالدعوى والخصومة بمنزلة توكيل بالخصومة وتوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فلا بد من ذكر كونه ماذوناً بالقبض أو ذكر ما يندر عليه من كونه وصياً فإن الإيصاء بثبوت ولاية القبض ولأنه لم يذكر في المحضر أن الشئ مثل المعقود عليه وقت انعقد ولا بد بصحة هذا العقد من كون الشئ مثل المعقود عليه وقت انعقد كذا في المحيط.

محضر في دعوى المرأة ميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث الصلح عليها: رجل مات وترك ابناً وامراً وابناً صغيراً فحضرت المرأة مجلس القاضي وحضرت ابن الزوج معها وطبقت منه ميراثها فادعى الأسأها صاخحت من جميع نصيبها من ميراث أبيه وعن جميع الدعاوى على كذا وكذا وأنه قبل الصلح عن نفسه بالأصلحة وعن أخيه الصغير بالإذن الحكمي وهذا الصلح كان خيراً للصغير وقد قبضت بدل الصلح ولم يبق لها في ذمة الزوج حق وهي في هذه الدعوى مبطله فرد المحضر بعبء أنه ليس في المحضر بيان التركة وبحوز أن يكون في التركة دين وعلى هذا التقدير لا يجوز الصلح إلا باستثناء الدين عن الصلح ولو لم يكن في التركة دين يجوز أن يكون في التركة من جسد بدل الصلح من النقد مقداره ما يصيبها بالميراث

من ذلك قدر بدل الصلح أو زائداً عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لمكان الربا وإن لم يكن في التركة من جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيها من خلاف جنس بدل الصلح من النقد وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ولم يكن في المحضر ذكر قبض بدل الصلح في المجلس وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول: يجوز هذا الصلح ويقول: يجوز أن لا يكون في التركة دين ويجوز أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وإن كان يجوز أن لا يكون نصيبها من ذلك مثل بدل الصلح أو أقل بل يكون أزيد ويجوز أن لا يكون في التركة شيء من نقد آخر فما ذكر كنههم وبالوهم لا يمكن إبطال الصلح كذا في فصول الأسفروشي، وهكذا في المحيط.

محضر في دعوى تجهيل الوديعة: حضر وأحضر فادعى هذا الخاضر على هذا المحضر معه أنني دفعت إلى أبي هذا الذي أحضره فلان صرة مشدودة مكتوب عليها ثوكلت على الله بضاعة إبراهيم الحاجي وفيها خمسة أعداد من اللعل البدخشاني وزن كل واحد سبعة دراهم وقبضة الكل كذا وإن أبا هذا الذي أحضره فلان قبض ذلك كله مني قبضاً صحيحاً وتوفي قبل رد ذلك إليّ مجهلاً لها من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك ديناً في تركته وشهد الشهود بذلك، فرد المحضر بعله أن المدعي في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الأشياء يوم التجهيل إنما بينوا قيمتها يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضع بيان قيمة الأعيان يوم التجهيل لأن سبب الضمان في مثل هذا الموضع التجهيل فيراعي القيمة يوم التجهيل والله تعالى أعلم، قلت: قد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كفالة الأصل رجل أودع رجلاً عبداً وجحدته المودع ومات في يده ثم أقام المودع بينة على الإيداع وعلى قيمته يوم الجحود قضى على المودع بقيمته يوم الجحود ولو قالوا: لا نعلم قيمته يوم الجحود ولكن علمنا قيمته يوم الإيداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الإيداع وهذا لأن سبب الضمان على المودع في فصل الجحود إذا علم قيمة الوديعة يوم الجحود وإذا لم يعلم قيمته يوم الجحود وعلم قيمته يوم الإيداع فبسبب الضمان في حقه القبض بحكم الإيداع وهذا لأن الضمان إنما يجب على المودع بالجحود والقبض السابق فإنه لو جحد الوديعة وقال: لا وديعة لك عندي وكان الأمر كذلك بأن لم يكن قبضها لا يجب الضمان وإذا كان قبضها ولم يجحد لا يجب الضمان أيضاً لما قلنا والجحود آخرهما وجوداً فيحال الضمان عليه ما أمكن وإذا شهد الشهود بقيمته يوم الجحود فقد أمكن إحالة الضمان عليه فجعلنا سبب الضمان في حقه الجحود وأوجبنا قيمته يوم الجحود وإذا لم يشهدوا بقيمته يوم الجحود وشهدوا بقيمته يوم الإيداع تعذر إحالة الضمان على الجحود وأحلناه على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وإن قال الشهود: لا نعلم قيمته أصلاً لا يوم الجحود ولا يوم الإيداع فإنما يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الجحود كما في الغاصب فإنه إذا هلك المقتصر في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فإنه يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الغصب فعلى قياس هذه المسألة ينبغي أن يقال في مسألة التجهيل: إذا لم يشهد الشهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل وشهدوا بقيمتها يوم الإيضاع أن يقضى بقيمتها يوم الإيضاع وإن قالوا: لا نعرف قيمتها أصلاً يقضى بما يقر من قيمتها يوم الإيضاع وهو الصحيح.

سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكذا في مجلس قضائي بكورة كذا تركوا ذكر الكورة :
فرد السجل بعله أن المصر شرط نفاذ القضاء في ظاهر الرواية قالوا: ليس أنه كتب في أول
السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قبل: هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون
الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند
ذكر الحكم والقضاء لقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي فاسد لأن على رواية النواذر
المصر ليس بشرط نفاذ القضاء فإذا قضى القاضي بشيء خارة المصر كان قضاؤه في فصل مجتهد
فيه فينفذ قضاؤه ويصح سجله ويصير مجمعا عليه .

سجل ورد من قاضي كتب في آخره يقول فلان: كتب هذا السجل عني بأمرى ومضمونه
حكيمى كذا: فاخذوا عليه وقالوا قوله: مضمونه حكيمى كذا كذب وخطا لأن مضمون السجل
أشياء التسمية وحكاية دعوى المدعى وإنكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس
بحكم القاضي إنما حكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي أن يكتب وفي مضمونه حكيمى
أو يكتب والحكم المذكور فيه حكيمى أو يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نفذته بحجة
لاحت عندي .

ورد محضر في دعوى الدنانير المكية رأس مال الشركة: صورته حضر وأحضر فادعى هذا
المحاضر على هذا المحضر أن هذا المحاضر مع هذا المحضر معه اشتركا شركة عنان على أن يكون رأس
مال كل واحد منهما كذا كذا عدليا من ضرب كذا على أن يبيعا ويشتريا جملة وعلى الأفراد
ما بدا لهما ولكل واحد منهما من الأمتعة والأقمشة وأحضر كل واحد منهما رأس ماله وخلطاه
وجعلاه في يد هذا المحضر معه، وأن هذا المحضر معه اشترى بهذه العدليات التي هي رأس مال
الشركة كلها كذا كذا من الكرابيس ثم باعها بكذا من الدنانير المكية الموزونة بوزن مكة فواجب
عليه أداء حصته من الدنانير المكية وذلك كذا إذ هي قائمة بعينها في يده وطلبه بذلك وسأل
مسألته، فرد هذا المحضر: بعله أن الدعوى وقعت في الدنانير المكية لأن الدعوى وقعت في ثمن
الكرابيس وثنمن الكرابيس والدنانير المكية نقليه والدعوى في التفليات والبينة عليها حال
غيبتها لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر بهذه العلة لأن الإحضار في المنقول
إنما يشترط للإشارة إليه وفي الدنانير وما أشبهها لا يمكن الإشارة لأن البعض يشبه البعض بحيث
لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله في المشهور من قولهما لأن العدلي الذي في زماننا بمنزلة القلوس والغلوس لا تصلح رأس
مال الشركة في المشهور من قولهما فبعد ذلك بنظر إن كان دافع العدليات قال لشريكه يوم دفع
العدليات إليه: اشتر بها وبع مرة بعد مرة فإذا اشترى الشريك بالعدليات الكرابيس وباع
الكرابيس بالمكنى واشترى بالمكنى شيئا بعد ذلك وباعه هكذا مرة بعد مرة فجميع البياعات نافذة
والمشتري في كل مرة مشترك بينهما والثنمن في كل مرة مع الربح كذلك لأن هذه التصرفات إن
لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لأن الشركة لم تصح نفذت بحكم الوكالة والأمر وإن كان
الدافع قال لشريكه: اشتر بهذه العدليات وبع ولم يقل: مرة بعد أخرى فإذا اشترى بها الكرابيس
ثم باع الكرابيس انتهت الوكالة بنهايتها ووجب على الشريك دفع المكيات إلى الدافع بقدر

حصته من رأس المال مع حصته من الربح فإذا اشترى بعد ذلك شيئاً يصير مشترىاً لنفسه فإذا نقد الثمن من المكي صار غاصباً لخصه لدافع من المكي فيصير ضامناً له ذلك القدر .

محضر فيه دعوى الوصية بثالث المال : صورته ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن أبا هذا المحضر معه أوصى لهذا المحاضر بثالث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وإن هذا المحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت أبي هذا المحضر معه قبولاً صحيحاً وصار ثلث جميع تركة أبي هذا المحضر لهذا المحاضر بحكم هذه الوصية وفي هذا المحضر معه من تركة أبيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك إلى هذا المحاضر ليقبضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد المحضر بعلّة أنه لم يكن في المحضر أوصى في حال حواز تصرفاته ونفاذاً إنما كان فيه أوصى في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحاً ثابت العقل أن تصح وصيته فإنه لو كان محجوراً عليه على قول من يرى الحجز لا تصح وصيته وقد ذكر في كتاب الحجز أن النسبة المبذر ماله إذا أوصى بوصايا فالقياس أن لا يجوز وصاياه وفي الاستحسان يجوز وصاياه ما وافق وصايا أهل الصلاح ولا يعضون ذلك سرقاً من الموصي ولا يستعحمشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في المحضر أوصى له ضائعاً ولا بد من ذكر الطولية فإن وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشايخنا رحمه الله تعالى علة أخرى لرد المحضر وهو ترك ذكر حرية موصي في المحضر وهذا وهم لأن الحرية صارت مستفادة من قوته أوصى به بثالث ماله .

محضر فيه دعوى الكفالة : صورته ادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أنه كفل لي بنفس فلان على أنه متى تم يسمه إلى يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي في عييه وذلك أنف درهم مثلاً وإني قد أجزت كفالته ثم أنه لم يسم نفس فلان إليّ في ذلك اليوم الذي عييه لتسليم النفس فيه وصار كفيلاً بالمال الذي لي عليه وذلك ألف وطالبه بذلك وسأل مسأته فرد المحضر : بعلّة أنه لم يكن في المحضر ذكر الألف التي ادعى لكفالة بها أنها مدداً ولا بد من بيان ذلك لأن من الأموال ما لا تصح الكفالة به كبذل الكتابة والدية وأشياء ذلك فلا بد من بيان الألف أنها مائة حتى ينظر أنه هل تصح الكفالة به وإن دعوى الكفالة هل هي مسموعة أو لا وعلة أخرى أنه لم يكن في المحضر أنه أجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من إجازة الكفالة في مجلس الكفالة فإن من كفل لغائب ولم يقبل عنه أحد في مجلس الكفالة ولا حاطب عنه اجنبي في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك وأجاز لا تصح لكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا : دعوى الإجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة بنفس دعوى الإجازة كما أن دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول : بأن دعوى الإجازة شرط بشرط دعوى الإجازة في مجلس الكفالة ولو قال : أجزت الكفالة في مجلسي ولم يقل : في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي ففعل المكفول أنه لم يجز الكفالة حتى قام الكفيل عن المجلس وذهب ثم أجاز فذلك إجازة في مجلس المكفول له إلا أنها ليست بمعتبرة بالإجماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الإجازة ثم ادعى الكفالة مرة أخرى وادعى الإجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحاً .

محضر في دعوى المهر بحكم الضمان: صورته امرأة ادعت على رجل انها كانت منكوبة فلان تزوجها على ألف درهم نكاحاً صحيحاً وهذا الرجل ضمن لي جميع المهر ضماناً وقد اجزت ضماناً في مجلس الضمان ثم اني صرت محترمة على زوجي فلان حرمة غليظة وصار مهري على زوجي فلان وعلى هذا الذي ضمن المهر لي عنه حالاً فواجب عليه اداء جميع مهري وذلك ألف درهم وطالبته بذلك وسألته ماله، فرد المحضر: بسبب أنها لم تبين سبب الحرمة انها باي سبب حرمت عليه واسباب الحرمة نوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل أنها زعمت الحرمة بسبب مختلف فيه ويكون عند المفتي والقاضي بخلاف ما زعمت ولأن الحرمة الغليظة قد تكون لمعنى من جهتها وانها توجب سقوط جميع الصداق عن الزوج والكفيل جميعاً إذا كان قبل الدخول بها وقد تكون لمعنى من جهة الزوج وانها توجب سقوط نصف الصداق عن الزوج والكفيل إذا كان قبل الدخول بها وهي لم تبين أن الحرمة كانت لمعنى من جهة الزوج أو من جهة المرأة قبل الدخول بها أو بعد الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك.

محضر في دعوى الكفالة بشيء من الصداق معلقة بوقوع الفقرة: صورته امرأة ادعت على رجل أنك كفلت لي عن زوجي فلان بدينار أحمر جيد من الصداق الذي لي على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع الفقرة بيننا وقد اجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت الفقرة بيني وبين زوجي بسبب أن الزوج جعل امرئ بيدي على أنه متى غاب عني شهراً فانا اطلق نفسي تطليقة بائنة وقد غاب عني شهراً من تاريخ الامر وطلقت نفسي بحكم ذلك الأمر وصرت كفيلة لي بدينار من صداقي فواجب عليك اداء الدينار إلي واقامت البينة على جميع ذلك فافتوا بصحة المحضر وقالوا: يقبل بينتها وبالقضاء على الكفيل بالدينار قالوا: ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لأنها ادعت على الكفيل أمراً لا يتوصل إليه إلا بإثبات أمر آخر على الزوج وهو جعل الأمر بيدها وتطبيقها نفسها بحكم ذلك الأمر عند تحقق شرطه فينتصب الكفيل خصماً عن الزوج في ذلك وهذا أصل ممد في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندي لأن المدعي شيان الفقرة على الغائب والمال على الحاضر والمدعي على الغائب ليس بسبب لشئ المدعي على الحاضر بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصماً عن الغائب عليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى فينبغي أن يقضي بالمال ولا يقضي بالفرقة على الزوج.

محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض: صورته رجل ادعى على رجل أرضاً في يده أنها ملكه وفي يد هذا المدعي عليه بغير حق واقام المدعي البينة على دعواه بعد إنكار المدعي عليه دعواه وقضى القاضي للمدعي بالأرض كما هو الرسم ثم ظهر أن الأرض المدعي بها كانت في يد المدعي عليه وفي يد رجل آخر قبل المسألة على وجهين إن ظهر ذلك بإقرار المدعي ظهر بطلان القضاء لأن المدعي بإقراره أكذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعي شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه إشارات الأصل والجامع فاما إذا أراد المدعي عليه أن يقيم بينة على أن الدار المدعي بها كانت في يده وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بينته لأن بينته تنفي كون المدعي به في يده بعد ما ثبت ذلك ببينة المدعي فلا تقبل بينته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط.

محضر في دعوى نصيب شائع من الأرض: بأن ادعى كذا سهماً من كذا سهماً من الأرض ولم يذكر المدعي والشهود أن جميع هذه الأرض في يد المدعي عليه اخنفت أجوبة المفتين في ذلك بعضهم اجابوا بالفساد لأنهم لم يذكروا كون جميع الأرض في يده ومالم يثبت كون جميع الأرض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى الشائع وبعضهم اتفوا بالصحة إذ ليس من شرط إثبات اليد على بعض الشيء شائعاً إثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الأول يشور إلى أن غصب نصف العين شائعاً لا يتصور وهكذا ذكر ركن الإسلام أبو الفضل رحمه الله تعالى في إشاراته وكذا ذكر الصدر الشهيد والقول الثاني يشير إلى أن غصب نصف العين شائعاً يتصور ألا ترى أنه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان عيناً وعند ذلك كل واحد منهما يصير غاصباً نصف العين مشاعاً ألا يرى أن الرجلين إذا استأجرا داراً أو اشترياها وشغلاها بامتعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما مثبتاً يده على نصفها شائعاً وقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعاً كذا في فصول الاستروشي.

محضر فيه دعوى شراء المحدث من والد صاحب اليد: ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن المنزل الذي هو في يد هذا الذي أحضره حدوده كذا وموضعه كذا كان ملكاً لوالده فلان وحقق له وأنه باعه مني في حياته وصحته ونفاذ تصرفاته بكذا في يوم كذا في شهر هذا وهكذا أقر لي في حياته ببيع هذا المحدث بهذا التاريخ وجاء بشهود شهدوا على إقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا: واليوم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يد هذا المدعي عليه بغير حق فزعم بعض المفتين أن في المحضر خللاً من وجهين أحدهما أن الشهود شهدوا على إقرار البائع بالبيع المذكور في دعوى المدعي والمذكور في دعوى المدعي إقرار البائع مضافاً إلى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الإقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الإقرار بتاريخ البيع ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهادة على الإقرار بالبيع قبل البيع والإقرار بالبيع قبل البيع باطل فالشهادة على الإقرار بالبيع قبل البيع تكون باطلة أيضاً ولأن الشهود في شهادتهم قالوا: واليوم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا الإقرار بالبيع لأن الإقرار لا يصلح سبب ملك ولا شهادة لهم على البيع إنما شهادتهم على الإقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد أما الأول فلو جهن أحدهما أن مطلق كلام العاقل وتصرفه يحمل على وجه الصحة بقضية الأصل وذلك ما هنا في أن يحمل دعوى المدعي الإقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الإقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهادة على هذا الثاني أن مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد والناس في عاداتهم يريدون بهذا الإقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وأما الثاني قلنا هذا شهادة على الإقرار بالبيع والبيع سبب الملك فتكون هذه شهادة على الإقرار بما هو سبب الملك وأنه صحيح.

ورد محضر في دعوى الجارية: حضر وأحضر مع نفسه جارية وادعى أن هذه الجارية ملكه والجارية منكراً فجاء الذي حضر بشهود شهدوا بهذه العبارة: روزی مردی بیامدوا بن جاریه

حاضر آورده را با این حاضر آمده بفر وخت بهاء معلوم و بوی تسلیم کرد^(١) فرد امحضر بعلتین إحداهما ان الشهود شهدوا بان الملك للمدعي بطريق الانتقال من ماله فلا بد من إثبات الملك للبائع ليثبت الانتقال إلى المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة تكون البائع مجهولاً وإثبات الملك للمجهول لا يتحقق وإذا لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه إلى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معيماً قبل الشهادة ويقضى بالجارية لمدعي والعملة الثانية ان الشهود شهدوا ان رجلاً باعها من هذا المدعي ولم يشهدوا ان المشتري اشتراها ويجوز ان ذلك الرجل باعها إلا ان المدعي لم يشتريها وبمجرد البيع بدون الشراء لا يثبت الملك ولكن العملة الثانية ليست بصحيحة لأن ذكر البيع يتقدم على الشراء وذكر الشراء يقتضئ البيع ألا يرى ان من ادعى على غيره اني بعث منك هذه الجارية بكذا وضالته بالثمن كانت دعواه ابيع صحيحة وإن لم يدع أنه اشترى وكذا إذا ادعى ان هذا الرجل باع هذه الجارية مني كانت دعواه صحيحة، وإن لم يقل وأنا اشتريتها منه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كثير من المواضع.

ورد محضر في دعوى الجارية أيضاً: حضر واحضر مع نفسه جارية وأدعى أنها جاريته اشتراها من فلان فضاوته واجبة عليها والجارية تنكر دعواه فجاء بالذي حضر بشهود شهدوا انه اشتراها من فلان فاختلفت اجوبة المفتين فأفتى بعضهم بصحة الدعوى في حق القضاء بالملك لا في حق وجوب الطاعة لأن الطاعة بتسليمها نفسها إليه وتسليم المبيع إنما يجب بعد نقد الثمن والمدعي في دعواه لم يذكر نقد الثمن وأفتى بعضهم بعدم صحة الدعوى أصلاً وهو الصحيح لأن الشهود ما شهدوا بملك البائع لا نصاً ولا دلالة وبدون ذلك لا يقضى بالملك للمشتري وهي مسألة كتاب الشهادات.

ورد محضر في دعوى ولاء العتاقة: رجل مات فجاء رجل وادعى ان الميت عتيق والذي فلان كان اعتقه والذي في حياته وميراثه لي لأنني ابن معتقه لا وارث له غيري فأفتى بعض مشايخنا بفساد هذه الدعوى وأفتى بعضهم بالصحة والصحيح ان هذه الدعوى فاسدة لأن المدعي لم يقل في دعواه وهو يملكه والإعتاق من غير الملك باطل والدليل على صحة ما قلناه ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في دعوى الأصل في باب دعوى العتق، إذا أقام عبد بيته أنه اعتقه فلان وفلان ينكر ذلك أو يفر وأقام آخر بيته ان هذا العبد عبده قضى القاضي للذي أقام البيته أنه عبده لأن شهود العتق شهدوا بعتق باطل لأنهم لم يقولوا في شهادتهم: وفلان يملكه والملك لا يثبت لفلان من غير شهادة والعتق بلا ملك باطل فهو معنى قولنا أنهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه الشهادة والعدم بمنزلة، ولو عدم هذه الشهادة لكان يقضى للذي أقام البيته أنه عبده كذا هاهنا وكذلك لو شهد شهود العبد ان فلاناً اعتقه وهو في يده يقضى للذي شهدوا انه عبده لأن صحة الإعتاق تعتمد الملك دون العبد والشهود لم يشهدوا له بالملك ولو شهد شهود العبد ان فلاناً اعتقه وهو يملكه وشهد شهود الآخر انه عبده قضى ببيته العتق لأن إثبات العبد الملك لمعتقه كإثبات المعتق الملك لعتقه، ولو ان المعتق أقام بيته أنه عبده اعتقه

(١) جاء رجل يوماً وباع هذه الجارية المحاصرة لهذا الرجل المحاضر بثمن معلوم وسد بها له.

قضى بيمينه العتق لأن البيعتين استوتوا في إثبات الملك وفي إحداهما زيادة إثبات العتق كذا هاهنا فهذه المسألة دليل على أن في دعوى العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير.

ورد محضر في دعوى الدفع: صورته ادعى عيناً في يدي رجل اشتراها من فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وجحد المدعى عليه دعواه فأقام المدعى بيعة على ما ادعى وتوجه الحكم للمدعى على المدعى عليه بما ادعاه المدعى فأدعى المدعى عليه في دفع دعواه أن هذا الذي ادعيت تلقى الملك من جهته أقر قبل تاريخ شرائك بسنة طائفاً أن هذه العين ملك أخيه فلان وحقه وصدقه أخوه فلان في ذلك وأنا اشتريت هذه العين من أخيه ذلك المقر له فدعواك عليّ باطلة بهذا السبب فاتفقت أجوبة المفتين أن هذا الدفع صحيح ثم استفتى بعد ذلك أن المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعي الدفع بيان وقت ذلك الإقرار أنه متى كان وفي أي شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه؟ فاتفقت الأجوبة أيضاً أن القاضي لا يكلفه عليه لأنه قد بين مرة بقدر ما يحتاج إليه حيث قال: قبل تاريخ شرائك أو قال: قبل شرائك.

ورد محضر في دعوى الميراث: صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم أولاد فلان فادعى هؤلاء الذين حضروا محدوداً على رجل أحضره معهم ميراثاً عن والدتهم فلانة وكان المكتوب في المحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدة هذين المدعين وحققها: ودرست وي بود تابرور مرك وي بمرد وميراث ماند فرزندان خویش را^(١) فرد المحضر بعلتين إحداهما أن المكتوب فيه والدة هذين المدعين وينبغي أن يكتب والدة هؤلاء المدعين والثانية أن المكتوب فيه: مرد وميراث ماند فرزندان خویش را^(٢) وليس فيه: چه چیز میراث ماند فرزندان را^(٣) وينبغي أن يكتب: وميراث مانداین محدود فرزندان را^(٤) أو يكتب: میراث ماندش^(٥) حتى يصير المتروك مذكوراً إما بالصريح أو بالكتابة أما بدون ذكره لا بالصريح ولا بالكتابة لا يتم جبر الميراث فيمَا تقع فيه الدعوى وحكي عن الشيخ الإمام نجم الدين عمر النسفي أنه قال: كنت كتبت الفتوى في جبر الميراث وبالغت في شرائط صحته غير أنني تركت الهاء عند قولي وتركه ميراثاً وكنت وترك ميراثاً فلم يفت شيخ الإسلام علي بن عطاء بن حمزة السغدري بصحته وقال لي: الحق به الهاء واجعله وتركه ميراثاً حتى أفتى بالصحة قال الشيخ الإمام الزاهد نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى: عرض عليّ محضر فيه دعوى رجل على رجل أرضاً أنها ملكه وحقه وإن مورث هذا المدعى عليه فلان أحدث يده عليها بخير حق إلى أن مات وفي يد وارثه هذا أيضاً بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها إلى هذا المدعي وقال المدعى عليه في دفع دعواه: إن مورثنا فلاناً كان اشترى هذا المحدود من مورث هذا المدعي بيعة باتاً وجرى التقايض من الجانبين وكان في يده بحق إلى أن توفي ثم صار ميراثاً عنه لي بحق فقال المدعي في دفع هذا الدفع: إن مورث المدعى عليه الأرض أقر بالبيع الذي جرى بيننا بيع وفاء فإذا رد عليّ الثمن كان عليّ رد الأرض وأقام على ذلك بيعة هل يصح دفع الدفع على هذا الوجه؟ قال نجم الدين رحمه الله تعالى: وقد كان قاضي القضاة عماد الدين علي بن عبد الوهاب والشيخ الإمام علاء

(١) وكان في يده إلى يوم موته فمات وترك ميراثاً لأولاده. (٢) مات وترك ميراثاً لأولاده. (٣) أي شيء ترك ميراثاً لأولاده. (٤) وترك هذا المحدود ميراثاً لأولاده. (٥) وتركه ميراثاً.

الدين عمر بن عثمان المعروف بعلما بدر أجابا بالصحة وأنا أجبت بعدم الصحة لأنه ادعى أولاً أنه كان في يده بغير حق فإذا أقر ببيع الوفاء فقد أقر أنه في يده بحق وقيل: يجب أن تصح دعوى الدفع على قول من يقول: بأن لبيع الوفاء حكم الرهن لأن المدعي بهذا الدفع أقر للمدعي عليه ببعض ما أنكره في الابتداء وهو كون المحدود في يده بغير حق وهذا لأنه لما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعي إلا أن للمدعي عليه حق الحبس وقد ادعى المدعي ملك المحدود لنفسه وكونه في يد المدعي عليه بغير حق فإذا أقر بعد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى ملك المحدود لنفسه وأقر أن يد المدعي عليه بحق فهو معنى قولنا أقر له ببعض ما أنكره له أولاً وأما على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى إن لم يكن الوفاء مشروطاً في البيع فالمبيع صحيح فلا تصح هذه الدعوى، وإن كان الوفاء مشروطاً في البيع كان البيع فاسداً فإن ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا في المحيط،

محضر عرض على نجم الدين النسفي: وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه بغلاتها وبين ذلك قاضي المدعي في دفع دعواه أنه صاحبه من ذلك على بدل معلوم ولم يذكر مقدار البديل ولم يذكر قبضه هل يكون ذلك دفعاً؟ قال: لا يكون دفعاً وإن ذكر القبض فهو دفع وإن لم يبين مقدار البديل لأن ترك بيان مقدار البديل فيما لا يحتاج إلى القبض لا يضر وأعلم أن هذه المسألة على وجهين: إن وقع الصلح عن الكرم لا غير وكان البديل معلوماً أو لم يكن معلوماً إلا أن الشهود شهدوا على قبضه كان الصلح صحيحاً وكان دعواه دفعاً صحيحاً وإن وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي استهلكها المدعي عليه ببديل خلاف جنس الواجب باستهلاك الغلة واقتراً من غير قبض لا يصح الصلح في حق الغلة سواء كان البديل معلوماً أو لم يكن فلا يكون هذا دفعاً في حق الغلة كذا في فصول الاستروشنى.

محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة: وصورته رجل ادعى أرضاً من تركة ميت على وارث فقال الوارث للمدعي في دفع دعواه: إنك مبطل في هذه الدعوى لأنك قد قلت لي مرة: توازى درميراث يافته باميكويد^(١) قلت لي مرة، سپس پدرمال یسیار کرفته من کفتم کدام مال کرفته ام کدام مال میراث یافته ام تو کفتمی فلان زمین این از تو اقرار است بملک من دعوى تو باطل است، هل يصح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعاً لدعواه؟ وكان فيه جواب نجم الدين النسفي أن في قوله: ميراث يافته^(٢) يكون دفعاً لأنه إقرار بالملك له وفي قوله: كرفته^(٣) لا يكون دفعاً لأن هذا ليس بإقرار بالملك له وهذا الجواب ظاهر.

ورد محضر آخر: كان فيه ادعى فلان على فلان أن الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا وهو في يد أم هذا المدعي أقرت أم هذا المدعي أنه ملك هذا المدعي وبعد هذا الإقرار اشترى هذا المدعي عليه هذا الكرم من أم هذا المدعي فواجب عليه تسليم هذا الكرم إلى هذا المدعي وكان فيه جواب جماعة من أئمة سمرقند بالصحة وأفتى الإمام النسفي بفساده وقال: وجوه

(١) وجدت ميراثاً من والدك أو يقول: قلت لي مرة قبضت مالاً كثيراً بعد والدك فقلت: أي مال قبضت أي مال وجدت ميراثاً فقلت: الأرض الفلانية فهذا إقرار منك بملكي ودعواك باطلة. (٢) وجدت ميراثاً. (٣) قبضت.

الخلل ظاهرة ولم يبين وكان من جملة وجوه الخلل أن المدعي لم يدع الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه وادعى أن أمه أقرت له به لانسجم دعواه أيضاً لأنه نسب ملكه إلى ما لا يصلح سبب الملك وهو الإقرار حتى لو نسيه إلى ما يصلح سبب الملك بأن قال: هذا الكرم ملكي اشتريته من أمي فلانة قبل شراء هذا المدعى عليه تصح دعواه.

ورد محضر في دعوى الإرث مع دعوى العتق: صورته رجل ادعى على رجل عبداً أنه كان ملك ابن عمي فلان مات وهو في ملكه وأنا وارثه لا وارث له غيري وصار هذا العبد ميراثاً لي من جهته وهو بمنع عن طاعتي فادعى المدعى عليه في دفع دعواه أن مورثه هذا اعتقني في مرضه وأنا أخرج من ثلث ماله وأنا اليوم حر ولا سبيل له علي وأقام على ذلك بينة فادعى هذا المدعي ثانياً أنني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في صحته وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تصح دعواه ثانياً لمكان التناقض وتعذر التوفيق لأنه ادعى الإرث ثم ادعى الشراء في حياة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعلة ظاهرة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر الجامع الكبير في رجل مات أبوه فادعى داراً في يدي رجل أنها داره اشتراها من أبيه في حياته وصحته وأقام على ذلك بينة فلم يترك بينته أو لم يكن له بينة فحلف المدعى عليه ثم أقام المدعي بينة أنها كانت دار أبيه مات وتركها ميراثاً له لا يعلمون له وارثاً غيره فائفاضي بقضي بالدار للمدعي لأنه لا تناقض بين دعوى الشراء من الأب في حياته وغيره فائفاضي بقضي بالإرث له ثانياً لأنه يمكنه أن يقول: اشتريت منه كما ادعت أولاً وصحته أولاً وبين دعوى الإرث منه ثانياً لأنه يمكنه أن يقول: اشتريت منه كما ادعت أولاً لكن عجزت عن إثبات شرائي وبقيت الدار على ملك أبي ظاهراً فصارت ميراثاً لي بموته في الظاهر وبمثل لو ادعى الإرث من الأب أولاً ثم ادعى الشراء منه بعد ذلك لانسجم منه دعوى الشراء لأن بين دعوى الإرث أولاً وبين دعوى الشراء ثانياً تناقضاً إذ لا يمكنه أن يقول: ورثت من أبي كما ادعت أولاً فلما عجزت عن إثبات الإرث اشتريت منه برضحه أن المشتري من جهة الأب قد يصير ميراثاً بأن ينسخ الشراء بينهما إما في حياته أو بعد وفاته بأن يجد به عيباً فيرده فلا تتحقق المناقضة لا محالة أما الموروث من الأب لا يصير مشتري من جهته فتتحقق المناقضة.

محضر فيه دعوى الميراث: صورته رجل مات فجاء رجل وادعى ميراثه بعبودية بنوة العم وأقام الشهود على النسب بذكر الأسامي إلى الجد ثم إن منكر هذا النسب والميراث أقام بينة أن جد الميت فلان وهو غير ما أثبت المدعي هل يندفع بهذا دعوى المدعي وبينته؟ وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أنه إن وقع القضاء بالبينة الأولى لا تندفع وإن لم يقع القضاء بالبينة الأولى لم يجز القضاء بإحدى البينتين لمكان التعارض قال: وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعتاق العبد يوم النحر بمكة من هذه السنة قيل: ويسفي أن لا تندفع بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعى عليه لأنها لو قبلت إما أن تقبل على إثبات اسم الجد ولا وجه إليه لأنه ليس بخصم في ذلك وإما أن تقبل لنفي ما ادعاه المدعي ولا وجه إليه أيضاً لأن البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على غيره أنه أقرضه ألف درهم في يوم كذا وأقام المدعى عليه البينة أنه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمي مكاناً آخر لا تقبل بينة المدعى عليه لأنها قامت في الحقيقة على النفي.

ورد محضر في دعوى دويره وسرايجه: والشهود شهدوا بلفظة (خانة) ورد المحضر بعله ان المشهود به لم يدخل تحت دعوى المدعي لان الدعوى وقعت في السرايجه والشهود شهدوا (بخانة) والسرايجه غير والبيت غير وهذا الجواب صحيح فيما إذا كانت الدعوى بالعربية والشهادة بالعربية فاما إذا كانت الدعوى بالفارسية والشهادة بالفارسية فتصح الدعوى ولا شهادة لان اسم (خانة) بالفارسية ينطلق على (سرايجه) بالفارسية ولا كذلك بالعربية.

محضر فيه دعوى بيع السكنى: عرض على شيخ الإسلام السفدي محضر وكان فيه باعه بحدوده وحقوقه فردّه بعله ان السكنى نقلية والنقل لا حد له.

عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جد المدعي عليه: صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلاناً فادّعى هذا الحاضر على هذا المحضر فأجاب بالصحة لأن المدعي عليه حاضر وفي الحاضر الإشارة تكفي ولا يحتاج إلى ذكر اسمه واسم أبيه فلا يحتاج إلى ذكر جده بالطريق الأولى فاما في الغائب فلا بد من ذكر الجد وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: وكذلك في ذكر الحدود لا بد من ذكر جد صاحب الحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الجد وكان القاضي الإمام ركن الإسلام على بن الحسين السفدي رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الجد وفي آخر عمره كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى.

ورد محضر فيه دعوى الشفعة: وكان فيه بيان انواع الطلب الثلاثة فردّه بعله انه لم يذكر في الدعوى والشهادة ان الشفيع طلب الإشهاد على فور تمكّنه من الإشهاد وأنه اشهد على هذا المحدود والمحدود أقرب إليه من المشتري والبايع ولا بد من بيان ذلك لأن الشرط هو الإشهاد على من هو أقرب إليه من المحدود والبايع والمشتري يجب أن يعلم بأن مدة طلب الإشهاد مقدرة بالتمكن من الإشهاد عند حضرة أحد الأشياء الثلاثة إما البايع أو المشتري أو المحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض الدار أو لم يقبض والطلب من البايع صحيح إذا كانت الدار في يده وإن لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الإسلام في شرحه أن الطلب صحيح استحساناً غير صحيح قياساً وذكر الشيخ أبو الحسن القنوري رحمه الله تعالى في شرحه والناطقي رحمه الله تعالى في أجنامه وعصام رحمه الله تعالى في مختصره انه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان، وإذا قصد الأبعد من هذه الأشياء وترك الأقرب إن كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وعصام في مختصره لأن المصر مع تباين اطرافه كمكان واحد حكماً وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي: أنه إذا اجتاز على الأقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا الصدر الشهيد في واقعاته: وإن كانوا في مصرين أو في امصار فإن كان أحد هذه الأشياء مع الشفيع في مصر واحد فتركه وذهب إلى المصر الآخر بطلت شفعته وإن كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبايع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب إلى الأبعد فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا: تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم: لا تبطل شفعته وهكذا ذكر الناطقي في أجنامه وهذا لأن الشفيع قد لا يقدر على الذهاب إلى الأقرب بسبب من الأسباب فلا يكون بالذهاب إلى الأبعد مبطلا لشفعته وعلى هذا إذا كان للأقرب طريقان فترك الطريق الأقرب وذهب في الطريق الأبعد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى قياس ما ذكره

التأطفي لا تبطل شفيعته ثم إذا حضر المصير الذي فيه الأقرب يشترط لصحة الطلب أن يكون الطلب بحضور ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذلك على السواء وهو المعروف والمشهور وكان القاضي الإمام أبو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري، وكان يقول في البائع والمشتري: يشترط الطلب بحضوره وفي الدار لا يشترط الطلب بحضور الدار بل إذا طلب وأشهد من غير تأخير في أي مكان أشهد من المصير الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول: إليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب شفعة أهل البني وعلى هذا إذا كانت الدار في مصر الشفيع لا يشترط الطلب عند حضرة الدار على ما اختاره القاضي الإمام، ولو كان البائع أو المشتري في مصر الشفيع يشترط الطلب عند حضرته بالاتفاق كذا في المحيط.

ورد محضر في الرجوع بشمن الأتان عند ورود الاستحقاق: صورته حضر مجلس القضاء ببخارى رجل يسمى حيدر الحميري وأحضر مع نفسه رجلاً يسمى عثمان الحميري فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره أن هذا الذي حضر معي باع من اتاناً تامة الحقة بكذا درهماً في شهر كذا من سنة كذا وإني اشتريتها منه وجرى التقابض بيننا ثم إنني بعث هذه الاتان من أحمد بن فلان بشمن معلوم وإني اشتريتها مني بذلك الشمن وجرى التقابض بيننا ثم إن أحمد باع هذه الاتان من الدهقان علي بن محمد ثم إن زيداً استحق تلك الاتان من يد الدهقان علي بن فلان في مجلس قضاء كورة نسف بين يدي الشيخ الإمام القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا يومئذ قاضي كورة نسف ونواحيها من جهة القاضي الإمام علاء الدين عمر بن عثمان المتولي بعمل القضاء والاحكام بكورة سمرقند وباكثر كور المملكة بما وراء النهر بالبينة العادلة التي قامت عنده وجرى الحكم له منه عليه بها وأخرجها من يده وسلمها إلى هذا المستحق ثم جرى الحكم من القاضي الإمام سديد الدين طاهر نائب الحكم ببخارى من جهة القاضي الإمام صدر الدين أحمد بن محمد المتولي بعمل القضاء بكورة بخارى ونواحيها لهذا المستحق عليه وهو الدهقان علي بالرجوع على بائعه بالشمن الذي أدى إليه وهو أحمد بن فلان واسترد الشمن منه بكماله ثم جرى الحكم من القاضي سديد الدين هذا لأحمد بن فلان هذا بالرجوع بالشمن على البائع وبالشمن الذي أدى واسترد مني الشمن بكماله ولني حق الرجوع على هذا الذي أحضرته بالشمن الذي أدبته إليه وسأل المدعى عليه هذا الذي أحضره المدعي هذا فانكر وقال: مرابا بين مدعي هيج دادني نیست^(١) فأحضر المدعي شهراً على دعواه فاستغنى عن صحة هذه الدعوى فقبل في هذه الدعوى: خلل من وجوه أحدها أن المدعي لم يقل: وكان القاضي علاء الدين ماذوناً بالاستخلاف وإنه شرط لأنه إذا لم يكن ماذوناً بالاستخلاف لا يصح استخلافه ولا يصير معين الدين قاضياً والثاني أنه لم يذكر تاريخ تقليد القاضي معين الدين لينظر أن القاضي علاء الدين هل كان قاضياً وقت تقليد القاضي معين الدين لينظر أنه هل صار قاضياً بتقليده ولأنه لم يذكر أنه هل كان لقاضي سمرقند ولاية على نسف صريحاً وإنما ذكر باكثر كور المملكة بما وراء النهر وبما وراء النهر كور كثيرة فبهذا لا يصير نسف مذكوراً ولأنه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة ولم يذكر أن تلك البينة قامت بحضور المدعي

عليه وما لم تكن البينة والحكم بحضرة الخصم لا يصح الحكم ولأنه ذكر أن القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة التي قامت بها عنده ولم يذكر أن البينة قامت على إقرار المشتري أنها ملك المستحق وحينئذ لا يكون له ولاية الرجوع أو قامت على ملك المستحق وحينئذ يكون له ولاية الرجوع والحكم مختلف ثم قال: وجرى الحكم من القاضي الإمام سديد الدين نائب الحكم ببخارى لهذا المستحق عليه بالرجوع على بائعه بالثمن ولم يذكر أن ذلك البيع كان ثابتاً عند القاضي سديد الدين والقاضي سديد الدين حكم بفسخ ذلك البيع وهذا يوجب خللاً لأن الحكم بالرجوع بالثمن إنما يصح إذا ثبت البيع عند الحاكم وحكم بفسخ البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثمن حكم القاضي بالرجوع عليه بالثمن أو لم يحكم ولم يذكر أيضاً أن القاضي الإمام صدر الدين هل كان ماذوناً بالاستحلاف ولائذ من ذكره على ما ذكرنا، ولأن المدعي يدعي الثمن: ورد دعوى نميكنو يذكره مثل ابن سمعيا رابع است رد شهره كرتان سمعيا نيا بدد شهره بيا بدد لكن رابع نيا شديا يذكره قيمت دعوى كند ويكويد كه بروي واجب است كه قيمت آن سيم كه امر وزداني است بمن دهدفا مادعوى لمن درست نيابد^(١) وحكي أن القاضي الإمام اللامشي رحمه الله تعالى حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان قاضياً قبله فقلل له في ذلك فقال: إنه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضي القضاة بسمرقند وبما وراء النهر وقاضي سمرقند ليس قاضي بخارى فكان هذا كذباً محضاً والكاذب كيف يكون قاضياً وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يجيبون عن هذا ويقولون: إن قاضي سمرقند قاضي أكثر كور المملكة بما وراء النهر وللاكثر حكم الكل في أحكام الشرع فجاز أن يقال: قاضي سمرقند وراء النهر.

محضر عرض على نجم الدين التلبي في بيع سهم واحد شائع يحدود هذا السهم: قال: كان مشايخنا رحمهم الله تعالى بسمرقند يقولون: بأنه يوجب الفساد لأنه يوهم الإفراز والمفرز يكون له الحدود وأما المشاع فلا، قال: والصحيح عندي أنه لا يوجب الفساد، وقد ذكر أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه في مواضع اشترى منه النصف من دار بحدود هذا النصف قال: وسمعت السيد الإمام محمد بن أبي شجاع رحمه الله تعالى يقول: لا أحفظ عن والذي في هذه المسألة شيئاً ولا رواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فيه فذكرت له ما ذكر الطحاوي فاستحسنه وأخذ به وهذا لأن في ذكر الحدود ليس ما يدل على الإفراز ألا يرى أن ذكر السهم لا يدل على الإفراز فذكر حدوده كذلك يكون.

محضر في دعوى الإجارة الطويلة: وكان المكتوب فيه أول يوم هذه الإجارة يوم الأربعاء السادس من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقايبض في التاريخ المذكور فيه فقلل: قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لأنه يشير إلى أن التقايبض الذي هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وأنه لا يكون لأن التقايبض الذي هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد

(١) ولم يقل في دعواه: أن هذه الدراهم راثجة في البلد، وإن لم توجد تلك الدراهم في البلد أو وجدت ولم تكن راثجة فينبغي أن يدعي بالقيمة ويقول: واجب عليه أن يعطيني قيمة تلك الدراهم التي عليه اليوم فأما دعوى الثمن لا تصح.

وتقابض في اليوم الذي وقع فيه العقد أو كتب وتقابض في اليوم الذي قد باشر العقد فيه لبثت التقابض بعد العقد والصحيح عندي أنه يكتب وتقابض بعد ما باشر العقد في اليوم الذي باشر العقد فيه .

محضر في دعوى مال الإجارة المفسوخة : صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن والده هذا الذي أحضره معه فلان آجر مني محدوداً كذا بكذا إجارة طويلة مرسومة ثم مات وانفسخت الإجارة بموته وصارت بقية مال الإجارة ديناً لي في تركته فرد المحضر بعله أنه لم يكن في المحضر ذكر قبض مال الإجارة وما لم يقبض المؤجر مال الإجارة لا بصير شيء منه ديناً في تركته بموته ولأنه لم يذكر في الدعوى تاريخ أول المدّة وتاريخ آخرها ولا بد من ذكر ذلك حتى ينظر أبقى شيء من مال الإجارة أم لا ، وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى : ينبغي أن يصرح بقبض مال الإجارة ولا يكفني بقوله : تقابض قبضاً صحيحاً فإن المستاجر لو أحضر مال الإجارة ولم يدفع إلى المؤجر وقبض المستاجر ثم سلم المستاجر إلى المؤجر ولم يسلم مال الإجارة يكون قوله : وتقابض مستقيماً على هذا الاعتبار مع أنه لم يوجد قبض أحد البديلين وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى زيفوا هذا القول ، وقالوا : المعتبر في نظر الشرع وقواعده مفهوم الناس والمفهوم من قوله : وتقابض قبض المؤجر الإجارة وقبض المستاجر المستاجر وقد قيل : لا ينبغي أن يكتب في صك الإجارة على أن يزور المستاجر ما بدا له لأن كلمة على كلمة شرط وزراعة المستاجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في ذلك العقد ما لا يقتضيه العقد ولكن يكتب ليزوج ما يبدو له وهذا لا يوجب الفساد لأن هذا يرجع إلى بيان غرض المستاجر لا إلى الشرط إلا أن هذا القول عندي في غاية الزيادة لأن الإجارة في الأصل شرعت لحاجة المستاجر إلى الانتفاع فكان انتفاع المستاجر بنفسه من قضايا عقد الإجارة ، ولو لم يكن انتفاع المستاجر بنفسه من قضايا العقد إلا أن اشتراط ما لا يقتضيه العقد إنما يوجب فساد العقد إذا كان لأحد العاقدين فيه منفعة بالإجماع أو كان لأحدهما فيه مضرة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، أما إذا لم يكن لأحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد كما لو اشترى طعاماً وشرط البائع على المشتري أن يأكله وهما لا منفعة لأحدهما في هذا الشرط ولا مضرة فلو لم يذكر في عقد الإجارة ما يزور في الأرض ذكر في الجامع الصغير أن الإجارة فاسدة وذكر في موضع آخر أنها جائزة استحساناً كذا في المخيرة .

محضر في دعوى الإجارة ودعوى إحداث المؤجر يده على المستاجر : ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضرته معي آجر مني عشر دبرات أرض حدودها كذا في ضيعة كذا وسلمها إليّ ثم أنه أحدث يده على هذه الأراضي بغير حق فوجب عليه قصر يده عن هذه الأراضي وترك التعرض وتسليمها إليّ فرد المحضر بعنه أنه لم يذكر فيه أنه آجرني هذه الأراضي وهو يملكها وهذا الأمر لا بد من ذكره لأن الإجارة من غير المالك لا تصح وإن ملكها بعد ذلك وكذلك لم يذكر فيه أنه آجر هذه الأراضي وهي في يده ولا بد من ذكره لأن الأراضي ربما تكون مشترأة وإجارة الأراضي المشتراة قبل القبض لا تصح إما على الخلاف الذي في بيع العقار قبل القبض كما ذهب إليه بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أو على الوفاق

كما ذهب إليه بعض المشايخ رحمهم الله تعالى ولأنه لم يذكر في المحضر أن هذه الأراضي صالحة للزراعة ولا بد لصحة العقد من أن تكون الأراضي صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكفي بقوله: استئجاراً صحيحاً لجواز أن لا تكون الأرض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال تصلح للزراعة بعمل المستاجر فيظن أن كون الأرض بحال تصلح للزراعة بعمل المستاجر يكفي لصحة العقد.

محضر في دعوى بقية مال الإجارة المفسوخة: حضر وأحضر وهذا الذي حضر وكبل عن أخته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقيم عن أخته الصغيرة المسماة فلانة من جهة الحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم أولاد فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر عني هذا الذي أحضره معه لنفسه بطريق الأصالة وللأخت الكبيرة بحكم الوكالة وللأخت الصغيرة بالإذن الخكمي أن هذا الذي أحضره معه أجرة من أمينا فلان جميع الأرض التي حذردها كذا بكذا من الدنانير إجارة طويئة مرسومة وأن أبانا توفي قبل انفساخ الإجارة هذه وقيل قبضه شيئاً من مال الإجارة وانفسخت هذه الإجارة بموته وصار مال الإجارة وذلك كذا من الدنانير ميراثاً لورثته هؤلاء المسلمين ما خلا ديناراً واحداً فإنه ذهب بعضه بمضي ما مضى من المدة واليعض بإبراء أمينا عنه في حياته وواجب عليه أداء الدنانير المذكورة ما خلا ديناراً واحداً ليقبض المدعي حصة نفسد بطريق الأصالة وحصة أخته الكبيرة فلانة بالوكالة وحصة أخته الصغيرة فلانة بالإذن الخكمي فرد المحضر بعله أن المذكور فيه أن مال الإجارة صار ميراثاً لورثته ما خلا ديناراً واحداً فإنه ذهب بعضه بإبراء أمينا المؤجر هذا عنه في حياته ودعوى الإبراء على هذا الوجه فاسدة لأن الإبراء إنما يصح بعد الوجوب أو بعد سبب الوجوب وحال حياة المستاجر مال الإجارة غير واجب على المؤجر إذا كانت الإجارة قائمة ولم تنفسخ بعد ولم يوجد سبب وجوبه لأن سبب وجوبه إنفساخ الإجارة والإجارة لم تنفسخ بعد وعلّة أخرى أن المذكور في الدعوى فواجب على المدعي عليه أن يدفع مال الإجارة إلى هذا المدعي ليقبض حصة نفسه بطريق الأصالة وحصة أخته الكبيرة بالوكالة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر رحمه الله تعالى وعنه الفتوى فلا تصح مطالبته بحصة الموكلة على ما عنبه الفتوى والعلّة الأولى ليست بصحيحة لأن دعوى الإبراء إن لم تصح فذلك أمر لزم عليهم ولا يوجب ذلك حلالاً في دعوى بقية مال الإجارة فإن ذلك لزم لهم.

محضر في دفع دعوى مال الإجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستاجر: وكان الدعوى بشرائطها من غير خلل فيها فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي: أن أباك قد قبض مني في حال حياته كذا من مال من الخطة عوضاً عن مال الإجارة التي تدعيه فرد المحضر بعله أن دفع الخطة عوضاً عن مال الإجارة يستدعي وجوب مال الإجارة ومال الإجارة لا يجب على المؤجر حال حياة المؤجر إذ الإجارة حال حياة المؤجر قائمة على حالها ومال الإجارة إنما يجب على المؤجر بعد الانفساخ فكيف يتصور قبض المستاجر الخطة عوضاً عن مال الإجارة في تلك الحالة وعلّة أخرى أنه لم يذكر أنه دفع الخطة عوضاً وإنما ذكر أن أباك قبض الخطة عوضاً وبقبضه الخطة عوضاً لا تصير الخطة عوضاً ما لم يوجد الدفع من صاحب الخطة بجهة المعوض.

عرض صك في الإجارة: وكان المكتوب فيه أجر فلان من فلان أرضاً حدودها كذا وهي صالحة للزراعة على أن يزرع المستأجر فيها كذا فقبل: الصك باطل لأنه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لأن زراعة شيء بعينه ليست من مقتضيات العقد ولأحد العاقدين وهو المأجر فيها منفعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد وقيل: بهذا لا يبطل الصك لأن قوله في هذا المقام على أن يزرع فيها كذا وقوله: ليزرع فيها كذا سواء وقوله: ليزرع فيها كذا ليس بشرط وإنما هو لبيان الفرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من قبل المستأجر إذا لم يبين ما يزرع يفسد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فإذا كان ترك ذكر ما يزرع يفسد العقد فيذكره كيف يفسد العقد.

محضر في تعريف المملوك: سئل شيخ الإسلام علي السقدي رحمه الله تعالى عن محضر كان في أوله روزبه بن عبد الله الهندي ادعى على فلان فأجاب أنه غير صحيح لأن النسبة على هذا الوجه لا يقع بها الإعلام ويجب أن يكتب أنه عبد فلان أو مولى فلان وكان المكتوب في المحضر والمديون فلان أقر له بذلك طائعاً قال: لا بد من بيان أن روزبه بن عبد الله حر وأنه اعتمقه مولاه فيكون الإقرار له والمال له أو عبد لمولاه محجور عليه فيكون الإقرار لمولاه والمال لمولاه أو مآذون مديون فيكون الإقرار له ومالك المال لمولاه ويختلف حكم الإقرار باختلاف حاله فلا بد عن ذكره قال: والمعنى يعرف لمولاه وإن كان مولاه معتقاً أيضاً لا بد من أن يقال: أنه مولى لفلان فإن كان المولى الثالث معتقاً أيضاً فلم ينسبه إلى مولاه فلا بأس به لأن المولى الثالث بمنزلة الجلد في النسب فيجوز الاختصار عليه.

عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند: فردّ بوجوه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب عن قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه أن قاضي سمرقند مآذون وبالاختلاف والثاني أنه كان فيه وقاضي سمرقند كان قاضياً من قبل الملك سنجر ولم يكن كذلك بل قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد والحقان محمد كان من قبل الملك سنجر إلا أن هذا لا يصلح خلافاً لأن قاضي سمرقند لما كان قاضياً من قبل الخاقان محمد والحقان محمد كان نائباً من قبل الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاضياً من قبل الملك سنجر ألا يرى أن ولاية الملك سنجر كانت ظاهرة على أهل سمرقند في الابتداء والثالث أن الشهود في شهادتهم قالوا: ما وقع فيه الدعوى: ملك ابن مدعيست وأندردست ابن مدعى عليه بنا حق است^(١) ولم يقولوا: فواجب على هذا المدعى عليه: كه دست خورش كوتاه كندا زين مدعي به رهاين مدعى تسليم كندا^(٢) وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذا قال بعضهم: لا بد من ذكره ونحن وإن لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى فيه لأحد مجال الطعن والرابع أنه كان في آخره وجعلت حكمي هذا موقوفاً على إمضاء القاضي فلان وهو الذي كان ولاه وهذا يخرج من أن يكون حكماً لأن المعلق بالشيء والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشيء وهو خلل قوي لو حصل الحكم على هذا الوجه أما لو حصل مطلقاً والكاتب كتب على هذا

(١) ملك هذا المدعى وهو في يد هذا المدعى عليه بغير حق.

(٢) أن يقصر يده عن هذا المدعى به ويسلمه إلى هذا المدعى.

الوجه فهذا لا يوجب خللاً في الحكم إنما يوجب خللاً في المكتوب كذا في فصول الاستروشي.
محضر فيه دعوى إجارة العبد: صورته ادعى فلان على فلان عبداً في يده اني آجرت العبد من هذا الذي في يده كل يوم بدرهم وقد مضى كذا وكذا يوماً فواجب عليه تسليم هذا العبد إليّ مع كذا من الأجرة فرد المحضر بعلة أنه ادعى أنه آجره كل يوم بدرهم ولم يذكر للإجارة مدة تنتهي إليها فكل يوم يجيء ينمقد فيه عقد الإجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى قد انعقد فيه عقد الإجارة وكان للمستأجر إمساك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبة المدعي بإياه بتسليمه إليه، ولو كان ذكر لذلك مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من جملة تلك المدة كان كذلك لأن هذا اليوم إذا كان من جملة تلك المدة كان داخلياً في عقد الإجارة فكان للمستأجر حق إمساك العبد وعند نفسه والانتفاع به ولأنه ادعى كذا وكذا من الأجر وكان في محضر الدعوى أجر العبد بعد ذكر كلمات كثيرة ذكر وسلم إليه ولم يذكر وسلم العبد إليه وبهذا لا يثبت تسليم العبد لجواز أنه سلم شيئاً آخر ومالم يثبت تسليم العبد لا يجب أجره فلا تستقيم دعوى تسليم الأجر.

خط الصلح والإبراء: عرض خط صلح وإبراء وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان مالاً معلوماً فصالحه فلان على ألف درهم وقبض فلان بدل الصلح وذكر في آخره وأبراء المدعي المدعى عليه عن جميع دعاويه وخصوماته إبراء صحيحاً عاماً قيل: الصلح غير صحيح إذ ليس فيه مقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة أو وقع إسقاطاً وليعلم أنه وقع صرفاً يشترط فيه قبض البدل في المجلس أو لا يشترط وقد ذكر قبض بدل الصلح في المجلس ولم يتعرض لمجلس الصلح فمع هذه الإحتمالات لا يمكن القول بصحة الصلح أما الإبراء حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك عليه لمكان الإبراء العام لا لمكان الصلح.

محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته: صورته حضر وأحضر مع نفسه فلاناً وفلاناً وفلاناً كلهم أولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين أحضرهم مع نفسه أنه دفع إلى مورثهم فلان ألف درهم مضاربة وأنه تصرف فيها وبيع وأرباحاً وأنه مات قبل قسمة هذا المال وقيل دفع رأس المال إلى رب المال وقيل قسمة الربح مجهلاً لهذا المال وصار ذلك ديناً في تركته إلى آخره فقيل: إن وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه يصير خللاً في الدعوى وإن ادعى رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح.

محضر فيه دعوى قيمة الأعيان المستهلكة: صورته حضر وأحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسمه قند فرد المحضر بوجوه أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لأن الأعيان منها ما يكون مضموناً بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضموناً بالمثل عند الاستهلاك ولعل هذه العين مضمونة بالمثل فكيف تستقيم دعوى القيمة مطلقاً ولأن من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنقص الاستهلاك ولهذا جوز الصلح عن المنصوب المستهلك على أكثر من قسمته وإنما ينقطع حقه عن العين وينتقل إلى القيمة بقضاء القاضي أو بتراضيهما وقبل ذلك

يكون حقه في العين فلا بد من بهانه ولأنه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بمرقند أو بخارى وقيمة الاعيان تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك.

محضر فيه دعوى الخنطة: صورته حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن أخا هذا الذي أحضره معه فلان كان قبض من هذا الذي حضر الف من من الخنطة قبضاً موجباً للرد وبين أوصاف الخنطة قال: وهكذا كان أقر أخو هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره بقبض الخنطة الموصوفة فإنه قال لهذا الذي حضر بالفارسية: تراهم من كندم أبي بأكوه ميان سرخه تره آبی بوزن أهل بخارى بامن است^(١) إقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر فيه خطباً وقد توفي فلان قبل أن يؤدي شيئاً من هذه الخنطة مجهلاً غير معين لهذه الخنطة المذكورة فيه وصارت هذه الخنطة المذكورة فيه مضمونة لهذا الذي حضر في تركته وخلف من الورثة أخاه هذا وخلف من التركة في يد هذا الذي أحضره معه أموالاً فيها ألف من من الخنطة بالأوصاف المذكورة فواجب على هذا الذي أحضره معه أداء مثل هذه الخنطة المذكورة فيه من هذه الخنطة المتروكة وشهد الشهود على إقرار المدعى عليه بذلك فرد المحضر بوجود ثلاثة أحدها أنه ادعى أولاً أنه قبض من ماله قبضاً موجباً للرد والقبض المطلق خصوصاً بصفة كونه موجباً للرد ينصرف إلى الغصب وكذا الأخذ المطلق ثم قال: وهكذا إقرار المدعى عليه فإنه قال بالفارسية: كذا وكذا على نحو ما كتب وليس إقرار المدعى عليه كما ادعاه المدعى فإنه قال: تراها من است^(٢) وهذا إقرار منه بالوديعة والشهود شهدوا على إقرار المدعى عليه وإقرار المدعى عليه كان بالوديعة فشهادتهم تكون بالوديعة فلم تكن الشهادة موافقة للدعوى المذكورة والثاني أنه ادعى عليه الخنطة بالمن والوزن وطلب ضمانها والمضمون عند أداء الضمان يصير ملكاً للضامن بالضمان فتتحقق المقابلة بين الخنطة الموزونة وبين ضمانها والخنطة كيالية فلا تصح دعواها بالوزن والمن في مثل هذه الصورة والثالث أنه قال: فواجب عليه أداء مثل هذه الخنطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث أداء الدين من عين التركة لا محالة بل الوارث بالخيار إن شاء أدى الدين من التركة وإن شاء أدى الدين من مال نفسه وإنما شرط قيام التركة في يد الوارث لتوجيه المطالبة عليه لا للداء منها والخلل الثالث ليس بصحيح لأن أصل الوجوب في التركة إلا أن للوارث ولاية استخلاص التركة بأداء الدين من مال نفسه ولما كان أصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الأداء من التركة نظراً إلى الأصل.

محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها: صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن هذا الذي أحضره معه قبض من هذا الذي حضر دراهم عدلية وبين عددها وصفاتها وجنسها بغير حق واستهلاكها فواجب عليه أداء مثل هذه الدراهم العدلية إن كان يوجد مثلها أو قيمتها إن لم يوجد مثلها وقيمتها يوم القبض كانت كذا واليوم كذا فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أن في هذه الدعوى نوع خلل من قبل أنه ذكر أنه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلكها ولم يذكر أنه استهلكها بغير حق أو بغير أمر صاحبها ويحتمل

(١) لك عندي ألف من برأ مسقوباً أحمر نظيفاً بوزن أهل بخارى. (٢) لك عندي.

أن الاستهلاك كان بغير أمر المالك ويحتمل أنه كان باسمه واعترض على هذا القائل أن الاستهلاك إن كان لا يصلح سبباً لمكان الاحتمال فالغصب السابق كاف فيمكن إيجاب الضمان في الغصب السابق، وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض: لا يمكن إيجاب الضمان في الغصب السابق لأنه يحتمل أن المالك رضي بقبضه الدراهم والمالك إذا رضي بقبض الغاصب وقد كان الغاصب قبض للحفظ يبرأ عن الضمان ذكره شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى في آخر كتاب الصرف وأكثر المشايخ رحمهم الله تعالى على أن هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس بخلل في الحقيقة ووجهه أن الغصب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سبباً لوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سبباً لوجوب الضمان إلا أن أمر المالك بالاستهلاك وإجازته قبض الغاصب مبرئ له من الضمان فليس على المدعي أن يتعرض للمبرئ عن الضمان نقياً وإثباتاً إلا إذا ادعى المدعي عليه شيئاً من ذلك فحينئذ يكون ذلك دفعاً لدعوى المدعي إلا أن يشترط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستهلاك في الدعوى إنما ذكر القبض بغير حق ينبغي أن يطلب من المدعي عليه أولاً تسليم عين تلك الدراهم لأن الدراهم إذا كانت فائضة بعينها وثبت قبضها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها لما عرف أن الدراهم والدنانير يتعبدان في النصب وصاحبه المدعي بتسليم عينها وإذا عجز عن تسليم عينها فيسلم مثلها فإن لم يقدر على المثل فيسلم القيمة ومن الأئمة من قال للمدعي: أن يطلب المدعي عليه أولاً بإحضار تلك الدراهم ليقيم البينة عليها ثم يطلبه بتسليمها إليه كما هو الحكم في سائر المنقولات ولكن نقول: طنب الإحضار على الإطلاق غير مستقيم ما هنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لأن الإحضار بما يطلب في المنقولات حتى إذا شهد الشهود أشاروا إلى المدعي به والشهود لا يمكنهم الإشارة هاهنا فإنهم لا يعلمون أن هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم الغصوبة فإن ادراهم يشبه بعضها بعضاً فتنع الإشارة إلى غيرها بخلاف سائر المنقولات فإنها تعرف ظاهراً إلا إذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فحينئذ يشترط الإحضار.

محضر في دعوى الثمن: صورته ادعى رجل على غيره أنه باع منه ثلاثة أذرع من الأطلس العدني وبين ضوله وعرضه بثمان معلوم وبين ذلك ثمن وأنه اشترى منه هذه القطعة من الأطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلنسوتين معروفتين بالعراقي وإزاره ونكة بكرا ثمتاً وبين ذلك وسلمها إليه وأنه قبضها منه من غير تسليم الثمن فوجب عليه أداء الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والشراء من البلوغ والعقل وضالته بالثمن وأكر الخصم اشتراء منه وانكر وجوب الثمن عليه وأقام المدعي بينة على وفق دعواه بشرائطها وكتبوا نسخة المختصر وطلبوا بجواب الفتوى فزعم بعض المفتين أن في هذه الدعوى خللاً من قبل أنه لم يذكر فيه أن المبيع هذا هل كان ملك البائع أم لا لجواز أنه باع مال غيره بغير أمره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولأنه لم يذكر في المحضر أن هذا بدرعان أهل بخاري أو بدرعان خرسان وأنه متفاوت فيبقى المبيع مجهولاً إلا أن ما زعم هذا القائل لا يوجب خللاً ما الأول فلاحه ذكر في الدعوى أنه سلمها إليه وقوله وسلم نظير قوله وهو يملكها وهي مسألة كتاب الشهادات، وأما الثاني فلأنه كره في الدعوى أنه سلمها إليه وبعد القبض والتسليم فالمدعى به في الحقيقة هو الثمن الذي

وجب بالعقد وصار ديناً في الذمة ولا جهالة في الثمن وإنما الخلل في هذه الدعوى من وجه آخر فإن المذكور في الدعوى انه باع منه قطعة اطلس صفتها كذا وقلنسوتين صفتها كذا وانه اشتراها منه وسلمها البائع إلى المشتري ولم يقل: باعهن واشترهن وسلمهن أو اشتراها جملة بعدما باعها منه جملة وسلم الجملة إليه وهو قبض الجملة حتى ينصرف إلى كل ذلك ولعله باع قطعة الأطلس هذه والقلنسوتين وانه اشترى القطعة دون القلنسوتين أو سلم القطعة دون غيرها غاية ما في الباب ان كلمة ما يجوز أن ينصرف إلى الجملة لكن يجوز أن ينصرف إلى أحدهما أيضاً فلا ينتفي هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يزول به ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة هن أو ذكر لفظ الحسلة أما بدون ذلك لا يزول الاحتمال وإذا لم يزل هذا الاحتمال بقي المبيع والمسلم مجهولاً فلا تستقيم دعوى البعض لأن المسلم ليس بمعلوم حتى نستقيم دعوى الثمن بقدره.

محضر فيه دعوى الوكيل وديعة موكله: ادعى علي آخر يحكم الوكالة الثابتة له من جهة والده ان والده دفع إلى هذا الرجل تحت ديباج عدده كذا وصفته كذا ولونه كذا وطول كل ديباج كذا وعرضه كذا على سبيل الأمانة ولم يظفر به والده حتى يأخذ منه وقد وكل والده هذا بالخصومة في ذلك منى ماظفر بهذا المدفوع إليه ووكله بقبض ذلك منه أيضاً وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه إحضار ذلك مجلس القضاء ليقيم الوكيل بيته عليه فانكر المدعى عليه القبض أصلاً وأقام المدعي بيته على إقرار المدعى عليه انه قد كان قبض لكن رده إلى والده وكتبوا المحضر وطلبوا جواب المفتين فأجابوا بالخلل وكان وجه الخلل انه لم يذكر في المحضر ان المدعي كذبه في قوله: بازرد كردم^(١) وهذا لأن المدعي لو صدقه في الرد على والده لا يبقى له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التكذيب في الرد لتستقيم دعوى الإحضار منه وعندني أن هذا ليس بخلل لأن طلبه إحضار التخت تكذيب له في الرد.

محضر في دعوى امرأة منزلاً في يد رجل شراء من والدها: امرأة ادعت منزلاً على رجل وقالت: هذا المنزل وذكرت موضعه وبينت حدوده كان حقاً ومنكاً لوالدي فلان وانه باعه مني يوم كذا في شهر كذا حال كونه نافذ التصرف وإني قد اشتريته منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحة التصرفات واليوم جميع هذا المنزل حقي وملكي بهذا السبب وان الذي في يده المنزل احدث يده فيه فواجب عليه قصر يده عنه وتسليمه إلي فاجاب المدعى عليه: آل منزل ملك من است وحق من است باين مدعيه سپردني نيست باين سبب كه دعوى ميكنند^(٢) فأحضرت المدعية نظراً ذكرت أنهم شهودها فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال: كوهي ميدهم كه اين فلان بن فلان والداين مدعيه اقرار كردبر حال رواني إقرار وكفت من اين خانه كه حذر دوى درين محضر مذکور است باين دختر خويش فلانه فروخته ام ووى اين خانه از من خريده است بهمين بها كه درين محضر مذکور است بهمين تاريخ كه درين محضر مذکور است فروختني وخریدني درست وامر وراين خانه ملك اين فلانه است باين سبب كه اندرين محضر يادكرده شده است واين مدعى عليه دست نوكرده است درين خانه

(١) رددته. (٢) ذلك المنزل ملكي وحفي وليس مسلماً لهذه المدعية بهذا السبب.

بناحق^(١)، واستفتوا المفتين فزعم بعضهم: أن فيه خللاً من قبل أنه ذكر في الدعوى أنه باعه منها بتاريخ كذا وهكذا أقر البائع بهذا البيع وبهذا التاريخ وهذا يوجب خللاً من قبل أنه أضاف الإقرار إلى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الإقرار كان قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة أن الإقرار إن حمل على ما قبل البيع يكون باطلاً، ولو حمل على ما بعده يكون صحيحاً والأصل في تصرف العاقل أن يصحح لا أن يبطل وزعم هذا الزاعم أيضاً أن في لفظ الشهادة خللاً لأن الشهود قالوا: نشهد أنه أقر بالبيع وشهدوا على إقراره ثم قالوا: واليوم جميع هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والإقرار بالبيع لا يصلح سبباً ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا لا يوجب خللاً في شهادتهم وفساداً لأن الشهود إذا شهدوا على إقراره بالبيع والشرء من المدعية فقد ثبت البيع والشرء بشهادة الشهود ولكن بناء على الإقرار والبيع سبب الملك والثاني أنهم شهدوا على إقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادة على البيع لكن لما شهدوا على إقراره أولاً ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل.

محضر في دعوى ثمن الدهن: ادعى رجل على رجل كذا ديناراً نيسابورية حيدة حقاً واجباً وديناراً لازماً بسبب صحيح شرعي وذكر فيه وأقر المدعى عليه أن هذه الدينارين عليه بسبب صحيح شرعي أنه اشترى من هذا كذا من دهن السمسسم الصافي وبين أوصافه شراء صحيحاً وقبضه منه قبضاً صحيحاً فوجب على المدعى عليه هذا تسليم هذه الدينارين المذكورة فيه إلى هذا المدعي وذكر جواب المدعى عليه بالإنكار وذكر بعد شهادة الشهود على إقرار المدعى عليه بهذا الشراء المذكور فيه هذا المبلغ من الدهن الصافي الموصوف فيه وقال كل واحد من الشهود بالفارسية: كواهي ميدهم كه اين مدعى عليه^(٢) وأشار إليه: مقر آمده بحال صحت وروائي أقرار خويش بطوع ورغبت وچنين گفت بخريدم ازين مدعى، وأشار إليه: هفصده من روغن كنجدها كيتزه صافي خريديني درست وقبض كردم قبضي درست، واستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقبل: إنها فاسدة من وجهين والشهادة غير مطابقة للدعوى أما بيان أحد وجهي فساد الدعوى أن المدعي ادعى إقرار المدعى عليه بهذا المال المذكور فيه ودعوى الإقرار بالمال غير صحيحة عند عامة العلماء لوجهين: أحدهما أن دعوى الإقرار ليس بدعوى للحق لأن حق المدعي المال دون الإقرار فإذا ادعى الإقرار فقد ادعى ماليس بحق له والثاني أنه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لأن نفس الإقرار ليس بسبب لرجوب المال إنما الموجب شيء آخر وهو المتابعة

(١) أشهد أن فلان بن فلان هذا والد هذه المدعية أقر في حال حوار الإقرار وقال: أتابعتم هذه الدار المذكورة حدودها في هذا المحضر من بناتي فلانة وهي اشترت هذه الدار مني بهذا الثمن المذكور في هذا المحضر في هذا التاريخ المذكور في هذا المحضر بيعاً وشراء صحيحاً واليوم هذه الدار مثلث فلانة هذه بهذا السبب المذكور في المحضر وهذا المدعى عليه أحدث وضع اليد عليها بغير حق.

(٢) أشهد أن هذا المدعى عليه وأشار إليه جاء مقرراً في حال صحته وسواء إقراره بالطوع والرغبة وقال: اشتريت من هذا المدعي وأشار إليه سبعمائة من دهن سمسسم دعنا نظيفاً صافياً شراء صحيحاً وقبضته قبضاً صحيحاً.

والإقراض أو ما شاكل ذلك فلو كان الحق ثابتاً للمدعي بسببه لادعى ذلك ولبين سببه فلما
أعرض عن ذلك ومال إلى الإقرار علم أنه كاذب في الدعوى الوجه الثاني لفساد المدعى أنه لما
بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن الذي يدعي بيعه من
المدعى عليه كان موجوداً وقت البيع حتى يقع البيع صحيحاً لأن على تقدير عدمه وقت البيع
أو عدم بعضه لا يكون البيع منعقداً في حق الكل أو في حق البعض فلا يكون الثمن واجباً على
المدعى عليه فلا تستقيم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب أنه ذكر أنه قبضه
قبضاً صحيحاً ولكن هذا لا يكفي لصحة البيع وجوب الثمن لوجهين أحدهما أنه لم يكن
موجوداً وقت البيع ولا مفيوضاً لكن الكاتب هكذا ذكر والثاني أنه يحتمل أنه لم يكن موجوداً
وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه إلى المشتري وقبضه المشتري إذ لم يذكر في المحضر وقبضه
في مجلس الشراء أو عقيب القيام عن مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا يتفهم
التسليم لأن العقد حينئذ يقع باطلاً والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفع فلا يكون هذا بيعاً
بالتعاطي لأن هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل، وإنما يعتبر البيع بالتعاطي في موضع لم
يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير ما قلنا في الإجارة إذا أجر داره أو أرضه وهي
مشغولة بمحتاج الأجر وزرعه ثم فرغ وسلم لانتقلب الإجارة الفاسدة كذا هنا ومن المشايخ من أنكروا
القياس في هذه الدعوى وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جواباً أما الأول قلنا دعوى الإقرار
بالمال إنما لا تصح إذا حصل دعوى المال بحكم الإقرار بأن قال المدعي: عليك كذا لأنك أقررت
لي به أو قال: هذه العين ملكي لأنك أقررت لي بها وهنا دعوى المال ما حصلت بحكم الإقرار
بل دعوى المال حصلت مطلقة إلا أنه مع دعوى المال ادعى إقراره بالمال وهو لا يوجب خللاً
وقوله: ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع أيضاً وقوله: لم يدع السبب قلنا: إنما لم يدع
السبب لا لما قلتم، بل لأنه لم يجد من يشهد على السبب ووجد من يشهد على إقرار المدعى
عليه بالمال، وأما الوجه الثاني قوله: لا بد وأن يبين أن هذا المبلغ من الدهن كان موجوداً وقت
البيع قلنا: هذا إنما يحتاج إليه في الشهادة بأن شهد الشهود أنه باع منه كذا مبلغاً من الدهن
والشهود هنا لا يشهدون على البيع إنما يشهدون على إقراره بالبيع وإقراره كان بشراء صحيح
وإقرار الإنسان متى حصل يتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وإن احتمل الفساد بخلاف
الشهادة والفرق بين الشهادة والإقرار عرف في مواضع وأما بيان أن الشهادة لا تنطبق للدعوى فإن
في الشهادة ذكر إقرار المدعى عليه بالقبض مطلقاً لا بقبض المشتري فإن الشهود قالوا: مفر
أمدابن مدعى عليه كنه بخريدن ازين مدعى هفصند من روغن كنجند صافي باكيژه وقبضي كردم
قبض درست^(١) وفي الدعوى ذكر القبض مع الإشارة فإنه قال: قبضه منه قبضاً صحيحاً وكان
ينبغي أن يذكر في الشهادة على إقرار المدعى عليه: وقبض كردمش^(٢).

محضر في دعوى الوصية بالثلث: صورته ادعى الموصى له على واحد من الورثة أن الميت

(١) جاء مقرأ هذا المدعى عليه أنني اشترت من هذا المدعي سبعمائة من دهن سمسم صافي نظيف وقبضته
قبضاً صحيحاً. (٢) وقبضته.

قد أوصى لي بثلاث ماله حال حياته وحال كونه عاقلاً بالغاً وأحضر في مجلس المحكم خاتماً من ذهب فحضره فيروزج وأدعى على الوارث أن هذا الخاتم من جملة التركة التي خلقها الميت وأنه في يدك فواجب عليكم دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم إليّ بحكم الوصية فإنكر الوارث الوصية وأقام المدعي بيعة على وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فافتوا بنسب هذه الدعوى واختلفوا في علة الفساد بعضهم قالوا: لأنه لم يذكر في المحضر أنه أوصى طائفاً ويحتمل أنه أوصى مكرهاً والوصية مع الإكراه باطلة وبعضهم قالوا: طلب تسليم الثلث المشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الأول لأن تسليم الجزء الشائع متصور بتسليم الكل.

محضر في دعوى النكاح على امرأة: وصورته ادعى فلان على فلانة أنها منكوحته وحلاله بسبب أنه تزوجها على مهر معلوم بمشهد من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه وأنها خرجت عن طاعته فواجب عليها الانقياد في أحكام النكاح وقد كان جواب المرأة أن انقيادها في أحكام النكاح غير واجب عليها من قبل أنه طلقها ثلاث تطليقات وأنها محرمة عليه بالطلقات الثلاث وأثبتت ذلك بالبيعة على سبيل دفع دعواه والنكاح عليها وقد كان أتى الرجل بدفع الدفع وادعى أنها مبطلّة في دعوى الدفع وأن دعواها الدفع هذه ساقطة من قبل أنها أقرت قبل دعواها الدفع هذه أنها اعتدت منه بعد الطلقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه أيضاً، وكان دعوى انقضاء العدتين منها في مدة يتصور في مثلها انقضاؤها ثم تزوجت بهذا الزوج بمهر معلوم بمشهد من الشهود العدول وأنها اليوم امرأته وكان على المحضر جواب مشايخ سمرقند وكبارهم بالصحة واتفق مشايخ بخارى على أن المحضر غير صحيح وبيّنوا لذلك وجهاً فقالوا: إن الزوج ادعى إقرار المرأة بهذه الأشياء ودعوى الإقرار على المدعى عليه بالشئ غير صحيح من المدعى مذكور في شرح أدب القاضي وعندى ما ذكروا من وجه الفساد ليس بصحيح وهذا لأن الزوج لا يدعي النكاح بحكم إقرارها بل يدعي النكاح عليها مطلقاً وإنما دعوى الإقرار لبيان كونها مبطلّة في دعوى الدفع وهو صحيح وإليه أشار في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسألة قبل هذا مصرحة كذا في الذخيرة.

ورد سجل من مرو في إثبات ملكية جمل: وكتب فيه يقول القاضي: فلان صاحب النظام والأحكام الشرعية بكورة مرو ونواحيها من قبل السلطان فلان حضر في مجلس المحكم بها بتاريخ كذا رجل ذكر أنه فلان وأحضر معه خصماً ذكر أنه فلان بن فلان فادعى عليه بمحضر منه قالوا: وكان في المحضر المذكور إليّ هنا خلل من وجهين أحدهما أنه كتب حضر في مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه قاضياً بمرو ونواحيها فقله بها يحتمل الانصراف إلى كورة مرو ويحتمل الانصراف إلى النواحي فالحكم لا يكون صحيحاً إذ المصير شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية وإليه مال أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى مذكور في أدب القاضي للخصاف وعندى أن هذا ليس بخلل لأن المصير على رواية النوادر ليس بشرط فإذا قضى القاضي خارج المصير كان قضاؤه في فصل مختلف فيه فينفذ، والثاني: أنه ذكر فادعى عليه بمحضر منه ولا بد من التصريح بذكر الذي حضر والذي أحضره معه فينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه لأنه يحتمل أن الدعوى صدرت من غير هذا المدعي أو من هذا المدعي على غير

هذا المدعى عليه ويكتب بمحضر من هذا المدعى عليه لاحتمال أنه يدعي عليه عند غيبته ثم ذكر فيه جملاً صفته كذا على فخله كي صفته كذا سنة كذا قيمته كذا بمحضر بمجلس القضاء وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا: وفي بعض هذه الالفاظ خلل وبعضها غير محتاج إلى الذكر فبيان الصفة والسن والقيمة غير محتاج إليه إذ هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالإشارة إليه من غير بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فإنه قال: وأشار إليه أنه ملكه وحقه وينبغي أن يقول: إن الجمل المحضر هذا ملك المدعي وحقه ثم قال: وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول: في يد المدعى عليه هذا ثم ذكروا أن الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وأن يقول: وأن الواجب على هذا المدعى عليه قصر يده عن الجمل المدعي به هذا ثم ذكروا إعادته إلى يده وعسى لم يكن في يده بأن كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعى عليه وينبغي أن يذكر مكان لفظة الإعادة لفظة التسليم وتسليمه إلى المدعي هذا ثم بعد ذكر المسألة والإنكار فاحضر المدعي جماعة وكان ينبغي أن يقول: فاحضر المدعي هذا ثم ذكر في شهادة الشهود شهدوا أن الجمل المدعي ملك المدعي وحقه وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وأن يقول: شهدوا أن الجمل المدعي هذا ملك المدعي هذا وحقه في يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا إلى المتداعيين وأنه لا يغني عن ذكر الإشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لأن اسم المتداعيين يتناول كل واحد منهما فعسى أشاروا إلى المدعي عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعى عليه وعند ذكر الجمل يحتاج إلى ذكر الإشارة إلى الجمل إلا إذا كان ذكر وأشار إلى الشهود به هذا ولو لم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر الشهود به وأحوج ما يكون في المحضر والسجل الإشارة في مواضع الإشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله: فالتمس المدعي هذا مني الحكم فاعلمت المدعى عليه ماترجع عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذا لم يذكر إلى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذكر الإشارة في هذه المواضع وإنما يبلغ في ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه أيضاً حكمت بثبوت ملكية المذكور فيه للمدعي وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق بحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكروا بحضرة الجمل المدعي به هذا ولا بد من ذكر ذلك لا محالة لأن في المنقول يحتاج القاضي وقت الحكم إلى الإشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة إلا إذا كان المدعي به القيمة فحينئذ لا يحتاج إلى حضور ما يدعي قيمته كما في الرجوع في الاستحقاق فالقاضي يقضي بالرجوع من غير إحضار المستحق كذا هنا وكان القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتب إني حكمت بشهادة هؤلاء الشهود أو بدليل لاح عندي وما أشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم أن الدعوى والشهادة كانتا بين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي نائبه وهو تولي الحكم بنفسه ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من بيان ما بدل على ذلك وكان قاضي بخاري كتب في آخر هذا السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضرة الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم فلا يكون صحيحاً، ولو كان كتب حكمت بثبوت السجل بشرائطه لا يكفي أيضاً لأن القاضي لا يقف على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا في قول

القاضي: شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يكتفي بذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذا هنا.

محضر في إثبات الإيهاء بثلاث المال: وكان الموصي امرأة وهي بنت الأستاذ محمد البخاري السمرقندي المعروف بأستاذ مباره قد كانت أوصت بثلاث مالهها على أن يشتري بثلكه الحنطة وتفرق على الفقراء لتعشاء صلواتها القائنة ويشتري بثلكه شاة فيضحي بها في اليوم الاول من أيام الأضحية ويشتري بثلكه الرغائف ومايتخذ منه الخبيص والكيزان والكريب على حسب مااعتاد الناس في أيام عاشوراء وقد كانت أوصت إلى أختها وأمرتها بتنفيذ هذه الوصية فادعت على زوجها بمحضر منه وكانوا كتبوا في المحضر بيان الإيهاء وقالوا في آخره: وفي يد زوجها المدعى عليه هذا جل سرج كان طوله كذا وعرضه كذا قيمته دينار ونصف فواجب عليه إحضار الجل مجلس الدعوى لتتمكن هي من تنفيذ الوصية فيه إن كان قادراً على إحضاره وإن عجز عن إحضاره واستهلكه فواجب عليه أداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته لتنفيذ الوصية فيه وكان هذا موجباً للخلل من قبل أن المذكور هي النقيمة لا غير ولم يذكروا أن هذا قيمته يوم قبضه أو يوم الاستهلاك ولا شك أن الجل يكون امانة في يد الزوج ظاهراً إذا لم يذكروا انه قبضه بغير حق وإنما يصير مضموناً عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمته يوم الاستهلاك وعسى كانت قيمته يوم القبض أكثر من قيمته يوم الاستهلاك فلايصح مطالبته بنصف دينار في الحال مالم يعلم أن قيمته يوم الاستهلاك كانت ديناراً ونصفاً وكان ينبغي أن يذكروا أن الواجب عليه إحضار هذا الجل وتسليمه إلى الموصي إليها حتى تبينه وتاخذ منه اثنتان إن كان مقراً به، وإن كان منكراً كون الجل هذا في يده ملكاً للموصية هذه حتى تتمكن المدعية من إقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب إحضار الجل هذا حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه لأنها لا تتمكن من تنفيذ الوصية فيه إلا بما ذكرنا وهو البيع إن كان مقراً به وإقامة البينة عليه إن كان منكراً.

سجل في إثبات الوقفية: وكان المكتوب فيه ادعى أن فلاناً وكل فلاناً وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له منهم نوكيلاً معلقاً بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل وهو هذا الوقف وقال بالفارسية: اكر فلان وقف كرده است ابن فلان موضع راير برادر وخواهر خويش فلان وفلانة^(١) بشرائط كذا وسلمه إلى متولاً كان ولاه يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستفيضة مشهورة وصار هذا الوقف من الأوقاف القديمة المشهورة فانت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الأوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لفلان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحضر دين كذا كذا فاجاب الخصم وقال: بلا فلان تراوكيل كرده است بران وجه كه دعوى اميكني وكالتي معلوم بأن شرط كه يادكردي ومرا بفلان چندين كه دعوى مسكني دادني نيست ولكن مراالوقفيت اين موضع معلوم نيست وازشهرت واستفاصت أو خبرني ومراينو باين وجه كه دعوى ميكني دادني نيست^(٢) احضر المدعي نفراً ذكر أنهم شهوده يشهدون له

(١) إن وقف فلان هذا الموضع الغلاني على أخيه وأخته فلان وفلانة (٢) نعم إن فلاناً وكلكت وكالة معلومة على الوجه الذي تدعيه بالشروط الذي ذكرته وليس عليّ لفلان هذا القدر الذي تدعيه ولكن ليس لي علم بوقفية هذا الموضع ولا أعلم شهرتها واستفاصتها وليس لك عليّ شيء بهذا الوجه الذي تدعيه.

على الوقفية فشهد الشهود بذلك على وجهها وساقوا الشهادة على سننها وذكروا أن فلاناً وقف هذه الضياع المذكورة فيه على كذا بشرائط كذا وحكم القاضي بشبوت الوقفية وتحقق شرط الوكالة ولرؤم المال على المدعى عليه وكلفه أداء ذلك إلى المدعي وأمر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضي على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استفتوا عن صحة السجل كما هو فأجاب بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى بصحته وأجاب المحققون بفساده واختلفوا فيما بينهم في علة الفساد بعضهم قالوا: لأن الشهود شهدوا على أصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة على أصل الوقف جائزة وعلى شرائطه (لا) وإذا لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا بهما لا تقبل على أصل الوقف أيضاً هنا إما لأن الشهادة واحدة فإذا بطلت في البعض بطلت في الكل أو لأن الشهود لما لم تحمل لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فإذا شهدوا بها فقد اتوا بما لا يحل لهم فيوجب ذلك فسقهم والنسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذراً لأن هذا من الأحكام والجهل بالحكم في دار الإسلام لا يكون عذراً، وإنما علم هنا أنهم شهدوا بالتسامع لأنهم شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف ولم يسمعوا منه وكذلك في كل موضع شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً أنهم لم يكونوا حال حياة الواقف يعلم ضرورة أنهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشيء عندي لأن الشهود وإن شهدوا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجواز أنهم عابثوا قاضياً قضى بوقفه هذا الموضع بالشرائط المذكورة: وطريق آخر يعلم به أنهم شهدوا بالتسامع، أن يقول الشهود: شهدنا لأنه اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما إذا قالوا: شهدنا لأننا سمعنا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر الجواب كما لو قالوا: شهدنا بملكية هذه العين لفلان لأننا رأينا هذه العين في يده يتصرف فيها تصرف الملاك ذكر هذه الرواية في شهادات مختصر عصام وفي رواية تقبل، وإن فسروا بالتسامع من الناس وبالبعد ذكر هذه الرواية في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا: إنما فسد السجل لأنهم لم يبينوا المتولي ولم يسموه ولم يذكروا نسبه بل ذكروه مجهولاً والتسليم إلى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذه العلة إنما الاعتماد على العلة الأولى وعندني أن الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على الوجه الذي ذكره لا تصح وإن كانت الدعوى خالية عما ذكروا من وجه آخر لأن الوكيل بهذه الدعوى ثبت شرط حقه بإثبات فعل على الغائب وفيه إبطال حق الغائب عما هو مملوك له والإنسان لا يصلح خصماً في إثبات شرط حقه بإثبات فعل على الغائب إذا كان فيه إبطال حق ألا يرى أن من علق عتق عبده بطلاق فلان امرأته فأقام العبد بينة أن فلاناً قد طلق امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرنا هكذا ذكر المسألة في طلاق الجامع الأصغر وقد أفتى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والأول أصح.

محضر فيه دعوى ثمن أشياء أرسل المدعي إلى المدعى عليه لبيعها: وصورته حضر فلان ابن فلان الفلاني وأحضر معه فلاناً وادعى هذا المحاضر على هذا المحضر معه أن هذا الذي حضر أرسل إلى هذا المحضر معه بيد أمين له فلان كذا عدداً من الكرياس الزنديجي البخاري الممسوح

طول كل واحد كذا وعرضه كذا ليبيع ممن يرغب في شرائه بما يقوم أهل البصر في ذلك وإن فلانا الأمين أوصل هذه الكرايس إلى هذا الذي أحضره وإن هذا الذي أحضره قبض ذلك كله من الأمين وباع ممن اشترى بتقويم أهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذي أحضره تسليم الثمن المذكور فيه إلى هذا المدعي إن كان قائماً بعينه في يده وإن كان استهلكه فواجب عليه أداء مثل تلك الدنانير المقبوضة إلى المدعي وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فأجاب الذي أحضره بالإنكار فأحضر المدعي شهوداً فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى قيل: هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من وجهين: أحدهما: أن المدعي ادعى على المدعي عليه تسليم ثمن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى أنه باع الكرايس المذكورة فيه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر أنه باع الكرايس المذكورة فيه وسمحها إلى المشتري ويحتمل أنه هلكت الكرايس في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يفضل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرايس فإنما يكون الثمن لصاحب الكرايس إذا سلم البائع الكرايس إلى المشتري فما لم يذكر التسليم لا تكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة، والوجه الثاني: أنه قال: فواجب على هذا الذي أحضره معه تسليم الثمن إلى هذا المدعي وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين أحدهما: أنه ذكر لفظة الوجوب وعلى تقدير صحة البيع ووجود التسليم إلى المشتري فالثمن يكون أمانة عند المدعي عليه لكونه كَيْلاً في البيع وفي الأمانات لا يجب على الأمين تسليمها إلى صاحبها إنما يجب عليه التخلية لا غير فسطالبته بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني: أن الثمن لو كان قائماً في يد الأمين كان متعيناً وفيما يتعين من المشقول إنما تستقيم المطالبة بالإحضار مجلس الحكم ليتمكن المدعي من الدعوى وإقامة البيئة بحضوره ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله: لو صح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الأمين تسليم الأمانة فلنا: الأمين لا يجب عليه تسليم الأمانة بحقيقتها وإنما يجب عليه التسليم بمجردة وهو التخلية فيجمل دعوى التسليم على دعوى التخلية تصحيحاً وقوله: إن الثمن في يد الوكيل لو كان قائماً كان متعيناً فيجب الإحضار للإشارة ولا يجب التسليم فلنا: الإحضار لا يفيد هنا لأن الإحضار للإشارة ولا يمكن للشهود الإشارة إلى الدراهم التي هي أثمان وقد مر جنس هذا فيما تقدم.

محضر فيه دعوى ملكية حمار: صورته ادعى فلان على فلان ملكية حمار فحضر مجلس الحكم وقال: هذا الحمار الذي في يد هذا المدعي عنده اشترته من فلان وفي يد هذا المدعي عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه إليّ فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل: إنها فاسدة من وجهين: أحدهما: أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر نقد الثمن وقد كتبنا في هذا الكتاب أن المشتري إذا وجد المشتري في يده غيره ولم يكن نقد الثمن للبائع لا يكون له ولاية الاسترداد والاستخراج من يد ذي اليد وأكدنا ذلك بمسألة المنتقى، والثاني: أن في دعوى الملك يسبب الشراء لا بد للمدعي أن يقول: باع فلان مني وهو يملكه أو يذكر التسليم أو يقول: منكبي اشترته من فلان ولم يوجد شيء من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد الحائزين كافٍ لصحة الدعوى بطريق الشراء.

محضر فيه دعوى الرجل بقمية صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالخلف: وكان صورة الدعوى كان لفلان بن فلان على خنتي كذا ديناراً بسبب كذا فقضى من ذلك وكذا وبقي عليه كذا وكان في يد صاحب الدين خط إقرار خنتي بهذا فظفر المقر بذلك ومزقه ثم أخذه الغريم يوماً وهالته بالباقي من المال فأنكر فاستحلفه بالطلاق فحلف بثلاث تطبيقات أنه ليس عليه شيء فهدده وحجسه فأقر ببقية المال الذي كان عليه فأعطاه خطاً بذلك وهكذا أقر المدعى عليه بالخلف وببذل الخط والإقرار ببقية ماله الذي كان له عليه فأخبر بذلك امرأته وصهره ورفعوا الأمر إلى القاضي فأدعى صهره بوكالة ابنته بقمية مهرها بوقوع الطلاق بسبب الخلف المذكور فيه فأنكر الرجل المذكور فيه الخلف والإقرار بعد ذلك فأتى المدعي بالشهود فشهدوا بهذا اللفظ أن الزوج أقرني حذفت بثلاث تطبيقات أنه ليس لفلان عليّ كذا وهو ما كان يدعي عليّ من بقية الدين ثم بذلت له الخط بكذا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقيل: إن هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى لأن في الدعوى ذكر أنه أقر له بعد الخلف ببقية المال الذي كان له عليه وبذل له الخط بذلك وفي الشهادة شهد الشهود أنه أقر أنه الخط بعد الخلف بكذا ولم يشهدوا أنه بذل الخط بالمال الذي كان له عليه وعسى بذل له خط الصلح وذلك لا يكون إقراراً أصلاً وإن كان بذل خط الإقرار وأشهد أقر بما لا آخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا حثاً في يمينه فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولأنه سكره في هذا الإقرار والإقرار سكرها لا يجب به المال فلا يقع الحث فهذا خلل ظاهر في هذا المقام.

محضر فيه دعوى استئجار الطاحونة: وكان في ذكر الحدود الحد الأول مغترف ماء النهر والحد الثاني مصب ماء النهر من الوادي (فرد المحضر) بعلّة أن هذا حد النهر لا حد الطاحونة والدعوى رفعت في الطاحونة وحدها ولو وقعت الدعوى في الطاحونة والنهر فما ذكروا بصلح حداً للنهر والله تعالى أعلم.

محضر فيه دعوى إجارة محدود بأجرة معلومة: فرد المحضر بعلّة أن الأجرة ذكرت مطلقة ولعل أنها من المكيلات وبين مكان الإبقاء إذا كانت الأجرة مكيلة أو موزونة شرط ولم يذكر ذلك.

محضر في الإجارة المضافة إلى زمان بعينه: وقد كتب النصب قبل مجيء ذلك الزمان وكتب فيه أنهما تقابضاً قبضاً صحيحاً قبل قوله تقابضاً قبضاً صحيحاً لا يكاد يصح لأن العقد لا يقع قبل مجيء ذلك الزمان والتقابض قبله لا يكون صحيحاً.

محضر فيه استحقاق جارية اسمها دلبر: فحين أراد المشتري أن يثبت الاستحقاق عند القاضي ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع: ما بعث منك جارية اسمها (بنفسه) وإنما بعث جارية اسمها (دلبر) فقد قيل القاضي: لا يلتفت إلى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لأن البائع ينكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل: القاضي يسمع دعواه إذا قال: أرجع عليك بشئ من الجارية التي اشتريتها منك لأنه يجوز أن يكون لها اسمان (بنفسه) و(دلبر) ولو كان قال: أرجع عليك بشئ من الجارية التي اشتريتها منك واستحقت عليّ يسمع دعواه وإذا أقام عليه البينة قبلت بينته وقضى له بالشئ.

محضر في إثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن: وصورة ذلك جرى الحكم من القاضي فلان علي فلان باستحقاق حمار كان اشتراه ببيئة قامت (فرد المحضر) بعله أنه لم يذكر في المحضر أن الاستحقاق كان بمطلق الملك أو بالملك بسبب وكذلك لم يذكر فيه أن البيئة قامت على إقرار المستحق عليه أو على نفس الدعوى والحكم يختلف.

محضر في دعوى ثمن عين مسماة: وكان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور إلى هذا المدعي، فرد المحضر بعله أنه لم يذكر في محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره لنصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فإنه لو هلك المبيع قبل التسليم ينتقض البيع ولا يبقى الثمن واجباً على المشتري والثاني أن المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور إلى هذا المدعي والثنس على تقدير صحة البيع أمانة عند المدعى عليه وفي الأمانات والودائع الواجب هو التحلية دون التسليم وكل ذلك عندي فائدة غاية الفساد أما الأول فلأن حكم الشرع في بيع العين بالدراهم أن المشتري هو الذي يطالب بتسليم الثمن أولاً، وأما الثاني فلأن الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون أمانة وكيف يستقيم هذا القول، وأنه لو هلك جميع مال المشتري لا يسقط عنه الثمن.

ورد محضر: فيه دعوى دنانير نيسابورية جيدة حمراء ثمن دهن مقدار معلوم اشتراه المدعى عليه من المدعي وقبض الدهن وشهد الشهود بذلك وذكروا قبض الدهن في الدعوى والشهادة جميعاً.

فرد المحضر: بعله أن المدعي في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذكروا أن هذا القدر من الدهن هل كان في ذلك يوم المبيع وعلى تقدير أنه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخلل في الحقيقة لأن هذا دعوى الدين في الحقيقة لأن الدهن مقبوض إلا يرى أنهم لو لم يذكروا مقدار الدهن تصح الدعوى وإن لم يذكروا قبضه فإنما تصح الدعوى لأنه في الحقيقة دعوى الدين.

ورد محضر: صورته ادعى فلان على فلان أنك اشتريت عني كذا كذا حنطة بحمسين ديناراً وجاء المدعي بشاهدين شهد أحدهما بالنبيع بحمسة وعشرين وشهد الآخر بالنبيع بسبعة وعشرين فقبل: الشهادة ليست بصحيحة لاختلاف الشاهدين فيها وقيل: لو صحت الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لأنها اتفقا على العشرين لفظاً ومعنى الأول أصح لأن كل واحد منهما شهد بعقد غير العقد الذي شهد به صاحبه فإن العقد بخمسة وعشرين غير العقد بعشرين إلا يرى أنه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتبايعين يتحالفان.

ورد محضر: ادعى فلان عني فلان كذا كذا أفضة حنطة وقال في دعواه: وأين مدعى عليه از زمين مستاجر من ابن مبلغ كندم برده است بناحق^(١) فإن كانت قائمة بعينها فعليه أن يردّها علي وإن كانت هائكة فعليه أن يردّها مثلها (فرد المحضر) بعله أنه لم يذكر في الدعوى: ابن مبلغ كندم برده است از مزرعة من يا از مزرعة مزارع من^(٢) ولا بد من ذكر ذلك لتصح منه

(١) وهذا المدعى عليه أخذ من أرضي المستاجر هذا المبلغ حنطة بغير حق. (٢) أخذ هذا المبلغ حنطة من مزرعتي أو من مزرعة مزارعي.

دعوى المطالبة بالتسليم إذ يجوز أن يكون الزرع في أرض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعي وإذا ذكر أنه مزروع مزارعة هل يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وفي فتاوى النسفي عرض محضر فيه دعوى أربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظه الشهادة أربعة دنائير، قال الشيخ الإمام السخدي رحمه الله تعالى: المخالفة بين الدعوى والشهادة ظاهرة فقليل: نسي هزار^(١) فقال: إذا نسي فقد فسد المكتوب وقيل: يجب أن تقبل الشهادة على أربعة دنائير وقد مر جنس هذا.

ورد محضر فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة: وذكر قيمتها جملة ولم يبين قيمة كل عين قال شيخ الإسلام: اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه منهم من اكتفى بالإجمال ومنهم من شرط التفصيل وهذه المسألة في الحاصل على وجهين أما إن كانت الأعيان قائمة أو مستهلكة فإن كانت قائمة فلا بد من الإحضار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة إلى بيان القيمة وقد مر جنس هذا وإن كانت مستهلكة ينبغي أن يبين قيمة كل عين لأنه ربما يقر باستهلاك بعض هذه الأعيان وينكر البعض فلا بد من أن يعرف القاضي أنه يأي قدر يقضي مع هذا إذا لم يبين لا يوجب ختلاً في الدعوى لأنه ادعى ديناً وبين قدره.

ورد محضر في دعوى الناقة: والمكتوب في المحضر الجمل وأنه يوجب الفساد لمكان التجهيل في الوصف، ولذلك لو وقعت الدعوى في ناقة وحمل وكتب في المحضر ماقتين أو جملتين يرد المحضر لما قلنا: وهذا الجواب مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين لأن في دعوى العين تحتاج إلى الإشارة وعند الإشارة لا حاجة إلى ذكر شيء من الأوصاف.

ورد محضر: صورته ادعى فلان على فلان أنه قطع من أشجار كرمه كذا كذا وقرأ من الخطب قيمتها كذا وغصب من كرمه كذا كذا وقرأ من الأعتاب (فرد المحضر) بعله أنه ليس فيه بيان نوع العنب والخطب فقليل: هذا الجواب مستقيم في العنب لأنه مثلي غير مستقيم في الخطب من ذوات القيم فيبين مقدار قيمة الخطب ويكتفي به وقيل: الأول أصح لأن القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لأن قيمة الجوز والفرصاد أكثر من قيمة الخلاف وكذلك قيمة الياس أكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع الخطب مع مقدار القيمة حتى يعلم هل هو صادق في تعيين هذا القدر من القيمة.

ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها: وصورته أنه أخذ من مالها كذا كذا بغير حق قبضاً يوجب عليه الرد عليها وافر فلان أنه قبض ذلك المال المذكور منها إقراراً صحيحاً وهو طائع غير مكره ولم يكن عند ذكر الإقرار أنه قبض ذلك بغير حق ولا ذكر أنه قبض قبضاً يوجب عليه الرد عليها، قال الشيخ الإمام السخدي رحمه الله تعالى: مدار الأمر على هذا الإقرار وليس فيه أنه بغير حق ويحتمل أن يكون بحق وليس فيه إضافة إقراره إلى ماسبق ذكره أنه أقر بذلك أو نحوه حتى ينصرف ذلك إلى الأول بل هو إقرار مستأنف مطلق وذلك لا يوجب النضمان لا محالة فلا تصح الدعوى قيل: وينبغي أن تصح الدعوى وهو الأشبه لأن القبض المطلق سبب لضمان الرد والعين جميعاً فصار وجوب الرد كالمنصوص عليه في إقراره بالقبض المطلق ألا يرى

إلى ما ذكر في الأصل وفي الجامع الصغير أن من قال لغيره: غصبيني هذا الثوب وقال ذلك الرجل: أخذته منك وديعة أن القول قول المقر له والمقر ضامن مع أن المقر هناك نفس على الأخذ وديعة فيها أولى.

عرض محضر على شيخ الإسلام علي السفدي رحمه الله تعالى: وصورة ذلك ادعى رجل أعيانا من الأموال على رجل ومنها قميص قد كانوا بينوا جنسه ونوعه وصفته وقيمته وسراويل بينوا نوعها وجنسها وصفتها وقيمتها قال: إنه ليس بصحيح لأنه لم يذكر: مرداته^(١) أو زناته وأزهر دوكلات، والمسألة على وجهين: إن كانت هذه الأشياء قائمة لا بد من إحضارها مجلس الدعوى للإشارة إليها وعند ذلك لا حاجة إلى بيان هذه الأشياء وإن كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الأشياء مع ذكر القيمة.

ورد محضر فيه دعوى النحاس المكسر: وكان الغاصب في بلدة مرو والدعوى ببخارى فاعلم بأن المصنوب على نوعين نوع هو من ذوات الأمثال ونوع هو بئس من ذوات الأمثال وكل نوع على نوعين أيضا نوع له حمل ومؤنة ونوع لا حمل له ولا مؤنة، فإن لم يكن المصنوب من ذوات الأمثال نحو الدابة والخدام وما أشبه ذلك فلنقي المصنوب منه الغاصب في بلدة أخرى والمصنوب قائم في يد الغاصب فإن كانت القيمة في هذه البلدة مثل القيمة في بلد الغصب أو أكثر فالمصنوب منه يأخذ عين ماله وليس له أن يطالب الغاصب بالقيمة لأنه وصل إليه عين حقه من غير ضرر بلحقه وإن كان السعر في هذه البلد أقل من القيمة في مكان الغصب فأنقص منه بالخيار إن شاء أخذ المصنوب ولا شيء له وإن شاء أخذ القيمة في مكان الغصب وإن شاء انتظر به حتى يذهب الغاصب بالمصنوب إلى بلدة الغصب فيأخذ منه وهذا لأنه إذا أخذ العين فقد وصل إليه عين ملكه مع ضرر بلحقه من قبل الغاصب لأن قيمة الأشياء متفاوتة بتفاوت الأمكنة وهذا التفاوت إنما حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله إلى هذا المكان فكان له أن يلتزم الضرر بأخذ العين وله أن لا يلتزم الضرر بأخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب أو ينتظر بخلاف ما إذا لقيه في بلدة الغصب وقد انتقص السعر حيث لا يكون له الخيار لأن النقصان ما حصل بفعل مضاف إلى الغاصب وإنما هو بمعنى راجع إلى رغبات الناس فلا يضم، أما إذا نقله إلى موضع آخر فهذا النقصان حصل مستندا إلى فعل الغاصب وهو النقل فامكن إيجاب الضمان عليه وإن كان المصنوب قد هلك في يد الغاصب فلقيه المصنوب منه في بلد آخر فإن كانت قيمته في بلدة الغصب أكثر بطالبه بقيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة إن شاء وإن كانت قيمته في بلدة الخصومة أكثر فالغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لأن المالك لا يستحق الرد إلا في مكان الغصب وإن كان المصنوب من ذوات الأمثال وله حمل ومؤنة كالكسر من الحنطة والشعير وكالتحاس المكسر وما أشبه ذلك فإن كان المصنوب قائما في يد الغاصب فلقيه المصنوب منه في بلدة أخرى فإن كان السعر في هذه البلدة مثل السعر في بلدة الغصب أو أكثر أخذ المصنوب منه عين المصنوب ولا شيء له سواء وإن كان السعر في هذه البلدة أقل فالمصنوب منه بالخيار إن شاء أخذ عين المصنوب وإن شاء أخذ قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة وإن شاء انتظر وإن كان المصنوب قد هلك في يد الغاصب فإن كان السعر في بلدة

الغصب مثل السر في بلدة الخصومة فالغاصب يبرأ برء المثل والمغضوب منه أيضاً بمطالبه برء المثل لأنه لا ضرر على واحد منهما وإن كان السر في بلدة الغصب أكثر فللمغضوب منه الخيار إن شاء طالبه برء المثل وإن شاء أخذ بقيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة وإن شاء انتظر وإن كانت قيمته في مكان الخصومة أكثر فللغاصب الخيار إن شاء أعطاه مثله وإن شاء أعطاه قيمته في مكان الغصب لأن المالك لا يستحق الرد إلا في مكان الغصب فلو الزمنا الغاصب تسليم المثل على التعمين يستضره الغاصب فإنه يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها المغضوب منه فخيرناه بين إعطاء المثل في الحال وبين إعطاء القيمة في مكان الغصب إلا أن يرضى المغضوب منه بالتأخير فله ذلك وله أن يأخذ القيمة في مكان الغصب للحال إذا عرفت جواب هذه الفصول خرج جواب المحضر وإن كانت قيمة النحاس ببخارى مثل قيمة النحاس بمرور فحق المغضوب منه في ذلك النحاس فإن ادعى المثل صح دعواه وما لا فلا وإن كانت قيمة النحاس بمرور أكثر من قيمته ببخارى فللمغضوب منه الخيار إن شاء طالبه بالمثل في الحال وإن شاء طالبه بقيمته بمرور يوم الخصومة فأي ذلك شاء وعينه وأدعاه بصح دعواه وإن كانت قيمته ببخارى أكثر من قيمته بمرور يطالب الغاصب بإيهما شاء الغاصب ويقول له القاضي: أَدَّ أيهما شئت إما قيمته بمرور وإما مثله في الحال.

ورد محضر: صورته حضر فلان واحضر معه فلان بن فلان ولم يذكر اسم الجد فأجيب بالصحة لأنه حاضر وفي الحاضر الإشارة تكفي ولا يحتاج إلى ذكر الاسم فأولى أن لا يحتاج إلى ذكر الجد وأما في الغائب فلا بد من ذكر الجد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هو الصحيح.

ورد محضر: صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقبة مهرها الذي كان لها وأنه قد أقر لها بذلك طائعاً ومات قبل أن يوفى بها ذلك وخلف من التركة في أيديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه جواب الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى بالفساد بعلّة أنها لم تبين أعيان التركة في أيديهم ولا بدّ من بيان ذلك وتعريفها بما يقع به المعرفة نحو ذكر الحدود في المحدثات وأشباه ذلك وهذا فصل اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم شرطوا بيان أعيان التركة شيئاً فشيئاً والحاكم أحمد السرقندي في شروطه ذكر في سجل إثبات الدين إن أجمل كان كافياً وإن بين وفسر كان أحوط والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى لم يشترط بيان أعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والخصاف ذكر في أدب القاضي في باب اليمين على العلم مثل ما ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى واختار للفتوى هذا أنه لا يشترط بيان أعيان التركة لإثبات الدين والقضاء به ولكن إما بأمر القاضي الوارث بقضاء دين الميت إذا ثبت وصول التركة إليهم وعند إنكارهم وصول التركة إليهم لا يمكن للمدعي إثباته إلا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يحصل به الإعلام وهكذا حكى فتوى شمس الإسلام الأوزجندي رحمه الله تعالى.

ورد محضر: فيه ذكر إقرار بمال فرده الإمام النسفي رحمه الله تعالى بعلّة أنه لم يذكر فيه أنه أقر بطوع قال: ولا بد من ذكره وقيل: إنه من باب الإحتياط وليس بأمر لازم لأن الإكراه فيما بين الناس ليس بظاهر وإنما يكون بطريق الندرة وما كان نادراً لا يلتفت إليه في الأحكام الشرعية.

محضر فيه دعوى رجلين صدق جارية مشتركة بينهما: وصورته أن المسماة فلانة التركية مشتركة بينهما وأن لهذه التركية على هذا الرجل من صداقها كذا وهكذا أقر هو وجاءا بشهود شهدوا على إقرار المدعى عليه بالصداق المذكور للتركية المسماة (فرد المحضر) بعله أنه ليس فيه ذكر الزوج وهذا لأنه يحتمل أن الجارية صارت لهما من جهة غيرهما إما بالارث أو بالهبة أو بالبيع أو بالصدقة أو بالوصية أو ما أشبه ذلك ويحتمل أن التزويج كان من جهة ذلك الغير فإن كان التزويج من جهة البائع أو من الوهاب أو من المتصدق كان الصداق له لا لهذين المدعين فلا تصح دعواهما ذلك وإن كان التزويج من مورثهما فالصداق يجب للمورث أولاً ثم يجب للوارث فلا بد من بيان حق الميراث ولأنهما قالاً لها: على هذا المدعى عليه من الصداق كذا والصداق يجب للمالكها لا لها ولأن الشهود شهدوا على إقرار المدعى عليه لها بالصداق على نفسه أما ما شهدوا بكونها مملوكة لهذين المدعين ومالم يثبت بالحجة كونها مملوكة للمدعين لا يثبت لهما حق المطالبة بتسليم الصداق إليهما.

ورد محضر فيه دعوى صبي: فرد بعله أن دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المحجور أما الصبي المأذون فدعواه صحيحة إن كان مدعياً وإن كان مدعى عليه فجوابه أيضاً صحيح.

محضر: فيه دعوى رجل على رجل أن هذا الرجل وكفه خطأ وأصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه ثنية من ثناياه اليمنى من الأصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم وطالبه بالجواب.

فرد المحضر: بعله أن الضرب إذا كان خطأ فموجبه على العاقلة لا على الضارب وحده وإن اختلفوا أن الضارب هل هو من جملة العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما أن الوجوب على الضارب ابتداءً والعاقلة يحملون عنه أو الوجوب على العاقلة ابتداءً والثاني أن الضارب هل هو من جملة العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب.

ورد محضر فيه دعوى النضمان: ورد بعله أن المدعى قال في دعواه: وإن هذا الرجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل: ضمن لي ولا بد من ذكر ذلك لتصح مطالبة المدعى إياه بحكم النضمان وعندني أن هذا ليس بخلل.

ورد محضر فيه دعوى دفع الدفع: صورته رجل مات وترك ابناً وصنوفاً من الأموال فادعت امرأة على ابن الميت أن أباه هذا مات وقد كان تزوجها على صداق كذا ومات قبل أداء شيء منه إليها وخلف من التركة في يد هذا الابن كذا وكذا وأنها نفيت بهذا المقدار من الصداق وزيادة فأنكر الابن أن يكون لها على أبيه صداق فأقام البينة على ذلك فادعى الابن عليها في دفع دعواها أنك أبرأت أبي عن هذه الدعوى بعد موته وأقام البينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواه الدفع أنك مبطل في دعوى الإبراء لما أنك طلبت مني الصلح بعد موت أبيك على كذا وكذا فقليل: لا شك أن دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق منه من إنكار الصداق على الأب لأن التوفيق ممكن لأنه يمكنه أن يقول: لم يكن لها على الأب الصداق ولكن لما ادعت شفعتها إليها حتى تبرئه فأبرأته فأما دفع الدفع فيظهر إن ادعت أنه طلب مني الصلح عن

دعوى لا يصلح هذا دفعا لأن الصلح عن دعوى الشيء لا يكون إقراراً بذلك الشيء للمدعي وكذلك طلب الصلح عن الدعوى لا يكون إقراراً فكذا هنا طلب الصلح من الابن عن دعوى المهر لا يكون إقراراً بمهرها وإن ادعت أنه طلب الصلح عن مهرى فالمسألة يجب أن تكون على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا لأن طلب الصلح عن الشيء إقراراً بذلك الشيء للمدعي فتثبت بينة المرأة إقرار الابن بصدقها على أبيه وقد ثبتت بينة الابن إبراء المرأة الميت عن الصداق ولم يعرف بينهما تاريخ فيجعل كأنهما وقعا معا الإبراء والطلب للصلح فيصير الابن راداً الإبراء بطلب الصلح عن الصداق ورب الدين إذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث إبراءه هل يرتد الإبراء برده على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرتد وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يرتد فبصح الدفع.

سجل ورد من خوارزم في إثبات الحرية: ولم يذكروا فيه لفظة الشهادة وإنما ذكروا أنهم شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشايخنا رحمهم الله أنه خلل وقد ذكرنا في أول المحاضر أن ترك لفظة الشهادة خلل في محضر الدعوى وليس بخلل في السجل، وذكر فيه أيضاً وقضيت لفلان على فلان بكذا ولم يذكر فيه بحضرتها فظن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه خلل وليس بخلل ويحمل ذلك على أنه كان بحضرتها حملاً لقضائه على الصحة وقد غلطوا في الاسم فجعلوا اسم الوكيل للموكل واسم الموكل للوكيل فظن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه خلل وقال بعضهم: ليس بخلل لأن الوكيل والموكل متخاصمان وقد وجدت الإشارة فلا حاجة إلى الاسم.

عرض سجل كتب في آخره: ثبت عندي ولم يكتب حكمت فرد السجل بهذه العلة وأنه سهو فقول القاضي: ثبت عندي بمنزلة قوله: حكمت.

عرض سجل في دعوى الوقفية: صورته حضر فلان وأحضر مع نفسه فلاناً وهذا الحاضر ماذون من جهة القاضي فلان في دعوى وقفية الضيعة التي حدودها كذا نصبه القاضي فلان ليثبت الوقفية على فلانة وأولادها وأولاد أولادها وفقها فلان على ابنته فلانة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها وبعد انقراضهم على مسجد جامع كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه أن هذا المحضر أثبت يده على هذه الضيعة المحدودة الموقوفة على فلانة ثم على أولادها بنير حق فواجب عليه قصر يده وتسليمها إلي لا قبضها بالإذن الحكمي فقبل هذا السجل وقع فاسداً لأن المدعي لم يذكر في دعواه أنه يدعي الوقفية لبصرف الغلة إلى فلانة وأولادها وأولاد أولادها أو لبصرف الغلة إلى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك لأن على تقدير بقاء فلانة أو واحد من أولادها أو أولاد أولادها نصرف الغلة إلى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعي ليس بخصم لأن القاضي إنما نصبه ليدعي وقفية هذه الضيعة لهؤلاء لا للجامع وقبل: السجل صحيح وهذا الخلل ليس بشيء لأن الوقف واحد إلا أن المصارف مختصة والبيع مقدم على البعض فالإذن من القاضي بدعوى وقفية هذه الضيعة لأجل البعض يكون إذاً بدعوى وقفيتها لأجل الكل فصار ماذوناً بدعوى الوقفية لأجل الكل فلا حاجة إلى تعيين المصارف في الدعوى ويكتفي بدعوى أصل الوقفية ثم إذا ثبت أصلاً فإن بقي أحد من هؤلاء نصرف الغلة إليه وإلا نصرف إلى مصالح الجامع.

عرض سجل في دعوى حرية الأصل: وكان في الدعوى أنه حر الأصل وأنه علق حراً وولد على فراش الحرية وأم المدعي هذا معتقة فشهد الشهود أنه حر الأصل ولد على فراش الحرية ولم يشهدوا أنه علق حر الأصل أو شهدوا أنه حر الأصل ولم يزيدوا على هذا فافتى كثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى بصحته فإن محمداً رحمه الله تعالى ذكر في كتاب الولاء إذا شهد الشهود أن هذا حر الأصل اكتفى به ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من زعم فساد السجل لأن العلوق بالولد إن كان بعد علق الأم كان الولد حراً وإن كان قبل ذلك لا يكون الولد حراً فإذا لم يبينوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وبصحة السجل وأنه أعلم بالنصواب ، والله المرجع والأتب كذا في المحيط .

كتاب الشروط وفيه فصول

الفصل الأول في الخلقي والشييات: والخلقي يطلق في الأدمين والشييات في سائر الحيوانات كذا في المحيط، ويقال: إن الإنسان مادام في الرحم جتين فإذا ولد فهو وليد ثم مادام يرضع فهو رضيع فإذا تمت له سبع ليال فهو صديق (بالعين المعجمة) ثم إذا قطع منه اللبن فهو طليع ثم إذا دب ونما فهو دراج فإذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو خصاسي فإذا سقطت روضعه فهو مشغور فإذا نهت أسنانه بعد السقوط فهو مشغر بالثاء والشاء فإذا تجاوز عشر سنين فهو مترعرع وناش وإذا كان يقرب الحلم فهو يافع ومراهق فإذا احتلم واجتمعت قوته^(١) فهو جزور واسمه في جميع هذه الأحوال غلام فإذا احضر شاربه وأخذ عذاره بمثل قد بقل: فهو وحيه وإذا صار ذا فتاة فهو فتى وشارخ فإذا اجتمعت لحبته وبلغ غاية شبابه فهو مجتمع ثم مادام بين الثلاثين والأربعين فهو شاب ثم كهل إلى أن يستوفي الستين ثم أشمط ثم مخلص حين استوفى بياضه سواده ثم بجال يفتح الباء والجيم وهو الشيخ النضج ويحلى بين اجتماعه واكتهانه يورخط الشيب أي طعن فيه الشيب وينسب للمعاليك إلى اجناسها تركي وسندي وهندي ثم يحلى بما قلناه.

وفي حلية الرأس يقول: (أراس) ورؤاسي إذا كان عظيم الرأس (ومصفح) الذي ضغط صدغاه وخرجت حذيته يكون رأسه كراس الخوارزمية (وأنزع) الذي انحسر الشعر عن أعلى جبينيه والجبينان ناحيتا الجبهة (واصلع) الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه (وأغم) الذي يأخذ الشعر جميع وجهه (وأمعط) الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه (ورحب الجبهة) وسعها ويقال: يجبهته عضون وهي جمع غضن يفتح الضاد وسكونها وهي مكاسر الجلد وهي بالفارسية (ازنث) ويقال: بين حاجبيه انثناء إذا كان فيه تفاوت (وابلج) إذا كان بين حاجبيه انفتاح (وازج) ضده (ومقوس الحاجبين) إذا كانت تشبهان القوس (وأعين) واسع العينين كبيرهما (وجاحظ العينين) إذا شخصت عيانه (وغائر العينين) ضده (ونائض الوجنتين) شاخصهما والوجنة (رخساره) وأصيل الخدين بسيطهما ومجدر إذا كان به جذري (واكحل العينين) إذا كانتا كأنهما كحلتا (وامره) ضده (واحور) سواده أسود وبياضه أبيض (وأشهل) الذي يشوب سواد عينه حمرة (واشكن) الذي يشوب بياض عينه حمرة (واحول) معروف (وأقبل) الذي ينظر إلى عرض أنفه (وأعمش) الذي احمرت أشفار عينيه وسقطت أعدابه (وأهدب) الذي تكثر أهداب جفنيه (وأزرق العينين) أحضرهما (وأشتر) الذي انقلب جفنه (ومكوكب العينين) الذي في عينيه كوكب أي نقطة بيضاء (وأغمص) الذي في عينيه غمص وهو ماسال

(١) قوله فهو جزور: يفتح الحاء المهملة والزاي وتشديد الواو ففي القاموس جزور: كعمس الغلام القوي والرجل القوي، قوله: بمثل قد بقل فهو وحيه كذا في نسخة الطبع الهندي، وفي نسخ الخط بمثل قدر بقل ولم اتف على هذه التسمية في القاموس فلترجع، قوله: ذا فتاة في القاموس أفتاء كسماء الشيب أفتامل أدمصحه.

من الوسخ في الماك (وأرمض) الذي في عينه رمض وهو ما جمده منه (والاقنا) من احدودب
 ظهر انفه (والأشم) من ارتفع قصبة انفه مع طول الأنف (والأزلف) قصير الأنف (والأفطر)
 من انبطح أصل انفه إلى وسط انفه (وأخنس) من انبطحت أرنبته (وأجدع) مقطوع صرف
 الأنف (وأفوه) واسع انفه نادي الأسنان (وأعدل) من استرخى شفته السفلى (والعس) من في
 شفته سمرة (وأفلح) مشقوق الشفة السفلى (وأعلم) ضده (وأضجم) مائل انفه إلى أحد
 شقيه (ومقنع أسنانه) بفتح النون معطوفة أسنانه إلى داخل (وأروق) طويل الأسنان (وأكس)
 ضده (وأضر) الذي إذا تكلم لرق حنكه الأعلى بالأسفل (وأفلح ومفلح) الذي بين أسنانه
 فرج (وأرد) الذي ذهب أسنانه (وأهشم) الذي سقط مقدم أسنانه (وأقصم) الذي انكسر
 أسنانه (وأثعل) الذي ثبت فوق منه من أخرى (ومشطب الوجه) إذا كان أثر السيف في
 وجهه (وأخيل) الذي في وجهه خال (وأشمع) إذا كان في جسده شمة وهي الحال أيضا
 (وأعش) إذا كان في وجهه نمش وهو بالنارسية (كسجده) (وأصهب اللحية) إذا كان فيها
 حمرة (والأنتطح) الكوسج (وكث اللحية) صده (وآذاني) عظيم الأذنين (وأصمع) صغيرهما
 (وأنافي) عظيم الأنف (وأشفه وشفاهي) عظيم الشفة (وأشدق) واسع الشدين (وأصرم)
 مقطوع طرف الأذن (وأجيد) طويل العنق مع امتواء (وأوقص) صده (وأصعر) مائل العنق إلى
 أحد الشقين (ومديد القامة) طويلها (وقصير القامة) ضده (ومربع الخلق) إذا كان بينهما .

نوع آخر في شيات الخيل : اسم الخيل ينتظم الأنواع والفرس اسم للعربي منها والبرذون
 اسم للمعجمي منها والهجين ما يكون الفحل عربياً والألم من البراذين والمفرق على عكس هذا
 وفرس أقر إذا كان يشبه لونه لون القمر وأدغم بالغين المعجمة دبرج بالعين المهمللة الذي في
 صدره بياض فرس ورد إذا كان بلون الورد وورد أغبس الذي يعلوه صفرة وقليل خضرة ومفلس
 الذي يكون في جلده نع كالعلوس والندثر الذي به نكت سود وبيض كاللدناتير وأدبس الذي
 يكون لونه بين السواد والخمرة وهو الذي يكون على لون الثدبس وأورق الذي لونه على لون
 الرماد وأرشم أبيض الحفلة العنبا والمظ أبيض السفلى وأقرح حفي الذي لم يبلغ بياض وجهه
 درهما فإذا بلغ الدرهم فهو أقرح وأغر مبرقع الذي أبيض جميع وجهه من البرقع فإذا حال
 أبيض قبل : أغر سائل وبرذون ذلول الذي يعطي ظهره وحشوح وشموس ضده وبرذون مدمي
 لونه لون ندم ومفرق بضم الميم وفتح الراء أبيض الأشفار ولطيم الذي أحد شقي وجهه أبيض
 وأرحم إذا أبيض رأسه والأصفع من الخيل الذي في وسط رأسه بياض والأقف أبيض النفا من
 الخيل وإذا كان الذي في أدنه بياض وأسفي دقيق النخسية وحفيظ معروف إذا كان كثير العرف
 وأدرع إذا كان أبيض الصدر ولعق وأرجل إذا كان أبيض الظهر وأسط إذا كان أبيض النطش
 وأخصف إذا كان أبيض الخنب ومحجل إذا كان أبيض الفوترم وأعصم إذا كان أبيض اليدين
 وأرجل إذا كان أبيض إحدى الرجلين وإن كان الشدس بإحدى يديه قبل : أعصم اليسرى أو
 اليسرى ولا يقال للبرذون : أعور ولكن يقال : قابض العين اليمى أو اليسرى وفرق ما بين الكميت
 والاشقر في العرف والذنب فإن كان أحمر فهو أشقر وإن كان أسود فهو كميت ومحجل لب
 اليمى أو اليسرى مطلق اليه اليسرى أو اليسرى فإذا أبيض اليدين أو الرجلان قبل : محجل

البدين أو الرجلين وإذا ابيض الثلاث قبل: محجل الثلاث مطلق اليمنى أو اليسرى وإذا كان التحجيل في يد رجل من شق واحد قيل: ممسك الأيمن مطلق الأيسر أو مطلق الأيمن ممسك الأيسر والتحجيل بياض يبلغ نصف التوظيف أو ثلثه بعد أن يجاوز الارساخ كلها وإذا قصر البياض عن فنك التوظيف واستدار في رجله دون يديه قيل: برذون مخدم فإذا كان البياض برجل واحدة أو يد واحدة قيل: منعل بيد كذا أو برجل كذا وولد الفرس مهر، وقلو حتى يحول الحول عليه وجمعه أفلاء ويقال: خروف إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر كذا قاله الأصمعي، فإذا أتى عليه سنة يقال: حولي فإذا أتى عليه سنتان فهو جذع فإذا أتى عليه ثلاث سنين فهو ثني فإذا تمت الرابعة فهو رباع ثم قارح وليس له سن بعد قروحه بل يقال: مذكي وجمعه مذاكي وفي عشرين سنة هرم وقيل: عمره ثلاثون سنة وقيل: اثنان وثلاثون سنة واستانها أربعون عشرون من علو وعشرون من سفلى وأدهم دجوجي إذا كان شديد السواد واكهب إذا كان بين الخضرة والسواد وأشهب قرطاسي إذا كان أبيض مع بريق وكميت صنبابي أو أشقر صنبابي إذا كان خالط شعره شعرة بيضاء ينسب إلى الصناب وهو الخردل وشكال إذا كان البياض في يد ورجل محالفاً واعزل الذي أعوج ذنبه إلى أحد شقيه وأبلى مطرف الذي أسود رأسه وذنبه أو أحمر.

أسنان الإبل والبقر والغنم: ابن مخاض الذي أتى عليه حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سديس ثم بازل ثم مخلف ثم مخلف عام ثم مخلف عامين هكذا وإن كثرت، وفي البقر الذي أتى عليه حول واحد تبيع ثم جذع ثم رباع ثم سديس ثم صالغ ثم صالغ سنة إلى ما زاد، وفي الغنم الحمل اسم لما أتى عليه ستة أشهر فما دونها والجذع اسم لما أتى عليه سبعة أشهر إلى أن يتم الحول ثم الثني ثم الرباعي ثم السديس ثم الصالغ وليس بعد الصالغ سن. وللبقرة والإبل شيات بها يتكلم أربابها اليوم وبها يعرف ويجب الرجوع إلى أربابها في معرفتها.

نوع آخر في الألفاظ التي تستعمل في الشروط: الطاحون والضحانة الرحي التي يديرها الماء قيل: الطحانة ماتديره الدابة والطاحونة ماديره الماء ويقال: باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا بحدودها وحجرها ومحقتها وتوابيتها وقطبها وناووقها ونواعيرها بأجنتها ومحنتها دلورها وقطبها الخديدة التي يدور عليها الرحي والناووق معروف والنواعير جمع ناعور وهو ما يدور بانتصاب الماء عليه (والحمام) يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحسيب واستحم الرجل إذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحميم (سيك وزه) البيت الأول من الحمام وهو الذي يسمى المسلخ قالوا: والمعروف ساك وزه بغيراء الصنبور (نايذه) وهو الميزاب أيضاً (الفتجانات) جمع فتجان تعريب (بنكان) والقدس سطل وعنيدة المرأة وعاءها (الأواري) جمع آري وهو حوض الحمام والآتون بالتشديد مستوقد النار والقرطالة كواراة والخنيق تعريب (خنيه) والملاحة بتشديد اللام مثبت الملح وقوله في الكتاب: السفينة بالواحها وعوارضها ودقلها وشرعها وظللها وسكانها مراد بها ومجادفها وقلوسها (العوارض) الخشبات المعرضة فوق

الالواح المشدودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعلق بها وفارسيه (تبركشتي)
والشراع (بادبان) وطلل السفينة بالطاء غير المعجمة غطاء ينشئ به كالسقف للبيت والجمع
أطلال والسكان (دنبال كشتي) والمردى بضم الميم وتشديد الياء عود من أعوادها تحرك به
والمجدف مافي رأسه لوح والقلنس يفتح القاف ومكون اللام الحبل الغليظ والأنجر والمرسة
(لنكر) بيت الطراز الخاكة وفي كتاب العين الطراز الموضع الذي ينسج فيه الثياب الجياد الرهدة
بسكون الهاء الحفرة التي يجعل فيها الخائلك رجله الطست مؤنثة أعجمية معربة لان الطاء
والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل: الطس وجمعها الطساس وتصغيرها
طسة وقيل: أطساس وطسوس أيضا في جمعها والرقاق بالضم الخبز الرقيق واحده رقاقة وجمع
الرغيف رغفان والميف بكسر الميم المنسفة وفارسية (پر) والمجور (دسورده) والمراح موضع تراح
فيه الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معلق وهو ما يعلق به اللحم ووضم اللحم خوانه والغضائر
جمع غضارة وهي القصعة الكبيرة والطنجير (باتله) رسطامه معلقته والمهراس من الحجر
والخشب ما يندق فيه الحنطة من الهرس وهو الدق والمنحاز الهاون ويده قائمته اشترى كذا أوقية
رباعية وكذا أوقية تصفة وبشارة كبيرة وبشارة صغيرة الأوقية أربعون درهماً والبشارة بالضم
بطة الدهن شيء صفري له عتق إلى الطول وله عروة وخرطوم كانون ذو وطيس الكانون المصطلمي
والوطيس التنور وقيل: حفرة يختبئ بها ويشوى فيها (والهدبد) اللبن الخائثر جداً وهو الصفراف
والأصل هدايد فقصر الماخض جمع مخضه وهو الإناء الذي يمحض فيه اللبن والمركن الأمانة
والمداك والصلوة والصلابة واحدة وهو الحجر يستحق عليه الطيب والمدوك ما يستحق به ومن ظن
أن الصلابة والمدوك واحد فقدسها .

ومن أدوات الفقاعي: خيزرانان أربعه وخطاطيف أربعة جمع خيزران بكسر الخاء فارسي
معرب والخطاف عود طويل في رأسه حديدة معطوفة بجريه الجمر .

ومن أدوات الحداد: الكبر الزرق والكور المبني من الطين ويسمى الاتون والمنفخ والمنفخ
شيء أجوف طويل يتخذ من حديد فينفخ فيه والعلاء السندان والمطرقة ما يضرب به الحديد
والقطيس ما يكون أعظم منه وهو بالفارسية (ينك) والكلوب حديدة معطوفة الرأس أو عود في
رأسه عقافة من حديد يجز به الجمر والجمع كلاليب والتشاستج معروفة وقد يقال له: النشا
وقوله: الكرم بحايط مبنی يسافين أو ثلاث سافات الساف الصف من اللبن أو الطين والرھط
(باخيره زير) والدمص ضده والعرق يشملهما والشاحوزة (خمدان) والأطنية (خمدان كوزه)
والزرابين جمع زرجون يفتح الزاي والراء وهو شجر العنب وقيل: قضبانة والأوهات جمع وهت
وهو المظمتن من الأرض وقد يقال: وهطة وعريش الكرم ما يهيا له ليرتفع عليه والجمع عرائش
والمقصبة منبت القصب وجمعها المقاصب والقصباء كذلك .

وفي شراء الأرضين: يفتح الراء وإن كانت الراء ساكنة في الواحدان إن كان لها حوائط
بكتب محوطة بالحوائط وإن كانت محوطة بخسا ذكر ذلك وقوله: وما كبس من التراب مقدار
ذراع من وجه الأرض أي طم وسوى وأسم ذلك التراب كبس بالكسر الطارمات جمع طارمة
وقوله: أذن له أن يتناول من إنزائه ومن رطابه هي جمع نزل بفتح النين وهو ريعه والرطاب جمع

رطبة وهي الفت الرطب وفي وقف التسفي رحمه الله تعالى ثم رأى الواقف نفسه في انتقاص وحواسه في كلال وانتكاص وهو افتعال من النكوص وهو الرجوع وعلى العقيبين وقوله: ذهبت فواها وانتقضت عراها أي انكسرت من القرض وهو الكسر وقوله: في كراء السفينة ويرقى إذا رقى الناس ويمسح إذا ساروا الصواب يرقا إذا رقا الناس أو يرقى يقال: رقا السفينة وأرقاها رقا وأرقاء إذا أقر بها من الشط وسكنها (والملقن) بالهمزة الغنى (والكبح) بضم الكاف وسكون الباء والخاء المهجلة رحبين (والمصل) ترف وقوله دفع الكرم إليه ليفوم يكسح النهر وهو حفرة وتنقية جداوله وتشذيب الزراعين أي قطع شذبها وهو ما فضل من شعبها وإنامتها يعني دفنتها وتغطيتها على الاستعارة والدبرة يسكون الباء المشارة وهي موضع الكراب من قطع الأراضي كذا في الظهيرية.

الفصل الثاني في النكاح: إذا زوج الأب ابنته البكر البالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج وليها فلان إياه بإذنها ورضاها وأمرها إياه بمهرها كذا نكاحاً صحيحاً جائزاً نافذاً حضره جماعة من العدول وزوجها هذا كفو لها في الحسب وغيره قادر على إيفاء مهرها ونفقتها ليس بينهما سبب يؤدي إلى نقض النكاح أو فساد المهر المسمى فيه مهر مثلها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حتى واجب ودين لازم وذلك كله في تاريخ كذا (وجه آخر) هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا جميعاً أن فلاناً زوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاها من فلان بمحضر من الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجاً صحيحاً وأن فلاناً تزوجها على هذا الصداق المذكور فيه في ذلك المجلس تزويجاً صحيحاً وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه وذلك كله في تاريخ كذا فإن كان أبو الزوج قبل هذا العقد لابنه والابن بالغ يكتب وأن فلان بن فلان والد فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابنه فلان هذا بالصداق المذكور فيه بأمره إياه في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً (وجه آخر) أن يكتب إقرار الزوج بالنكاح وتصديق المرأة إياه بذلك وإقرار المرأة به وتصديق الزوج إياها بذلك أو إقرار الولي وتصديق الزوجين كذا في الذخيرة، وهو أحوط لاختلاف العلماء في جواز النكاح بغير الولي.

وجه آخر في تزويج البكر البالغة: أن يكتب ولي تزويجها إياه أبوها بعد أن سماه لها وأعملها بالصداق المذكور فيه فصمتت أو يكتب فيكث وهي بكر عاقلة بالغة صحيحة العقل والبدن وكان ذكره لها ذلك وسكوتهما بمشهد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلانة بنت فلان امرأة فلان بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكتابة ذكر اسم الزوج وإعلامها الصداق أمر لا بد منه لأن بدونه اختلافاً معروفاً في أن سكوتهما هل يجعل رضا منها أو لا، وإن كانت الابنة صغيرة يكتب تزوج فلان فلانة بتزويج أبيها إياه بولاية الأبوة وإن كان الزوج صغيراً أيضاً يكتب هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة المسماة بفلاتة بولاية الأبوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا تزويجاً صحيحاً جائزاً نافذاً لازماً بمحضر من الشهود العدول المرضيين وقبل هذا النكاح بهذا الصداق لهذا الصغير والده فلان بولاية الأبوة قبولاً صحيحاً في مجلس هذا العقد وهذا الصغير كفو لهذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها فإن ضمن الأب المهر عن

ابنته الصغير يكتب وضمن فلان والد هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنته الصغير هذا ضمناً صحيحاً وأجاز ذلك والد هذه الصغيرة ورضي به مشافهة في هذا المجلس وإن أدى الأب شيئاً من المهر معجلاً من ماله يكتب ثم إن فلاناً والد هذا الصغير تبرع بإداء كذا ديناراً من مال نفسه من جملة هذا الصداق المذكور فيه إلى فلان والد هذه الصغيرة فقبضه منه لها بولاية الأبوة قبضاً صحيحاً ووفعت النبراة لهذا الزوج من جملة هذا المهر بهذا التقدير وبقي لها عليه بعد أداء هذا المقدار كذا وإن أدى الأب شيئاً من المهر معجلاً وضمن الباقي يكتب ثم إن فلاناً والد هذا الصغير تبرع بإداء كذا ديناراً من مال نفسه من جملة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه من هذا الصداق وذلك كذا ديناراً ضمناً صحيحاً ورضي به من له ولاية الرضا وأجاز من له ولاية الإجازة في الشرع ويتم الكتاب وإن طلبوا من أبي المرأة هبة بعض الصداق أو الإقرار باستيفاء ذلك أما الإقرار بالقبض فباطل إذا كان الإقرار في مجلس العقد لأن أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وإن كان الإقرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الإقرار بالقبض وفي الكبيرة كذلك إن كانت بكراً وإن كانت ثيباً لا بد من أمرها ورضاها وأما الهبة فإن كانت صغيرة لاشك أنه لا تصح الهبة وإن كانت كبيرة تصح الهبة إذا كانت بأمرها ورضاها فيكتب ووهب فلان والد هذه المرأة بأمر ابنته هذه من جملة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهماً وقبل هذا الزوج من هذا الأب هذه الهبة لنفسه قبولاً صحيحاً وبقي لها عليه كذا ديناراً تطالبه به عند توجه المطالبة به هذا إذا عرف أمرها الأب بالهبة بإخبار الشهود وإن لم يعرف ذلك إلا بقول الأب يكتب وذكر والد المرأة أن ابنته هذه امرته هبة كذا في هذا المهر لهذا الزوج وأنه يهب بأمرها ويضمن له الدرك من جهتها إن جحدت المرأة الأمر بالهبة وذلك بتأريخ كذا فالأحوط في ذلك أن تحضر المرأة مجلس النكاح ويزوجها وليها بأمرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى أعلم.

وجه آخر في تزويج الأب ابنته الصغيرة والزوج بالغ: يكتب تزوج فلان فلانة بنت فلان بتزويج أبيها هذا بحق ولايته عليها بالأبوة فإنها صغيرة لا تفي أمر نفسها بنفسها وإنما بقي عليها أبوها بولاية الأبوة فزوجها أبوها هذا من فلان هذا على صداق كذا على أن منها كذا نقد حال معجل وكذا منها مؤجل كذا سنة وعلى أن يتقي الله تعالى فيها ويحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما أمر الله تعالى به وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليها بعد البلوغ مثل الذي لها عليه من ذلك بعد أن كان بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله وأجله وفاء بصداق مثلها من نسانها المرجوع في مقدار صداقها إلى مفادير صداقهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله وأجله بمخاطبة من فلان إياه على جميع ذلك.

وإذا كان المزوج للصغيرة جدها أبو أبيها: يكتب هذا مازوج فلان حافدته فلانة ابنته ابنة فلان بعد موت أبيها فلان بولاية الجدودة إلى آخره.

وإن كان المزوج أخاً لأب وأم أو لأب: يكتب هذا مازوج فلان أخته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بولاية الأخوة لأب وأم أو لأب إذا لم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بصحته حاكم من حكام المسلمين عدل حائز الحكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه إنما الحق به حكم

الحاكم لأن في حوز تزويج غير الأب والجد الصغيرة اختلافاً بين العلماء وإن كان المزوج عما يكتب هذا ما زوج فلان فلانة ابنة أخيه فلان بولاية العمومة لأب وأم أو لأب ويلحق بآخره ما ذكرنا في تزويج الأخ وإن لم يكن للسرقة ولي تزوجت نفسها بإذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق كذا بمحضر من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه بإذن القاضي فلان تزويجاً صحيحاً ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب وإن زوجت نفسها بغير إذن القاضي يلحق بآخره وحكم بصحته حاكم من حكام المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهماً من جملة هذا الصداق المذكور وبقي لها عليه كذا.

وفي تزويج العبد: يكتب هذا ما تزوج فلان عبد فلان أو يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن فلان وهي حرة بالغة بإذن سيده فلان وأمره إياه بهذا العقد الموصوف فيه بمحضر من الشهود العدول على صداق كذا بعقد صحيح نافذ لازم بتزويج أبيها فلان بن فلان إياها منه برضاها تزويجاً صحيحاً ويتم الكتاب، وإن كانت المرأة صغيرة يلحق بآخره حكم الحاكم لأن في تزويج الأب ابنته الصغيرة من العبد خلافاً معروفاً بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى.

وفي تزويج الأمة: يكتب تزوج فلان فلانة مملوكة فلان بن فلان أو يكتب أمة فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان إياها منه على صداق كذا إلى آخره وقد جرت العادة في الرساتيق أن الأزواج أو آباءهم يبيعون العقارات والضياعات من النسوة بثمن معلوم ويجعلون الثمن قصاصاً بالمهر فيبغى للكاتب أن يكتب بعد التسمية إن كان الشراء من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع الضبعة التي هي كرم محوط مبني بقصره أو خمس دهرات أرض صالحة للزراعة موضعها في قرية كذا أو جميع المنزل المبني ذي سقفين أو سقف واحد على حسب ما يكون المشتعل على دار وبيتين بكذا ويحدد المشتري بالحدود الأربعة ويبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشربة على ما يأتي بيانه في فصل الشراء إن شاء الله تعالى، وإذا انتهى إلى ذكر قبض الثمن يكتب ثم إن هذين المتعاقدين قاصا جميع هذا الثمن المذكور فيه بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتري على زوجها هذا البائع وصداقها مثل هذا الثمن مقاصة صحيحة وهرت المرأة المشتري هذه من هذا الثمن براءة مقاصة وهرت زوجها هذا البائع من جميع صداقاتها بحكم هذه المقاصة ثم يكتب وقبضت المرأة المشتري هذه جميع ما بين شراء قبضاً صحيحاً بتسليم البائع بعد ذلك إليها وضمن لها الدرك في ذلك ضماناً صحيحاً وذلك بتاريخ كذا وإن كان هذا البيع ببعض صداقها وهو الذي يشترط تعجيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالفارسية: دست پيمان، يكتب قاصا جميع هذا الثمن بمثله من جملة صداقها وهو جميع ما شرط تعجيله إليها ثم يذكر قبضها المشتري ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتري في ذمة زوجها البائع هذا من صداقاتها كذا وكذا ديناراً لازماً وحققاً واجباً وصداقاً ثابتاً بالنكاح القائم بينهما للحال وذلك في تاريخ كذا وإن كان هذا الشراء من والد الزوج هذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا إلى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر المقاصة ثم إن هذين المتعاقدين قاصا جميع هذا الثمن بجميع صداقاتها المسمى لها في عفة النكاح على زوجها فلان وهو كذا درهماً أو كذا ديناراً مقاصة صحيحة

وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صداقها الذي لها على زوجها ابنة فلان ضماناً صحيحاً صلة منه وتحملاً لهذه المؤنة عنه وورثت المشتريه من هذا الثمن ورثي والد الزوج والزوج عن جميع مهرها بحكم هذه المفاصة وذلك في تاريخ كذا والله أعلم بالصواب كذا في الغيط.

الفصل الثالث في الطلاق : إذا اختنع الرجل من امرأته بالمهر الذي لها عليه وبنفقة عدتها فإن كانت المرأة مدخولة وأراد الرجل أن يكتب بذلك كتاباً يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعني الزوج من فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان الخصاص والضحاوي والسمتي وهلال وأبو زيد الشروطي رحمهم الله تعالى يزيدون في ذلك زيادة فيكتبون هذا كتاب لفلان يعني الزوج كتبت له فلانة بنت فلان ثم يكتب إني كرهت صحبتك وطلبت فراقك هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان الخصاص وهلال والسمتي وعامة أهل الشروط يكتبون إنك تزوجتني تزوجاً صحيحاً جائزاً بولي هو أقرب عصمتي إليّ وشهود أحرار مسلمين عدول بالعين ومهر مسمى عاجل وآجل وإني لم أقبض منك مهري الذي تزوجتني عليه ولا شيئاً منه وأنك دخلت بي وجامعتني وبني كرهت صحبتك وطلبت فراقك من غير إضرار منك لي ولا إساءة كانت منك ثم يكتب وإني سأنتك أن تخلعني بجميع الدين الذي لي عليك من مهري وهو كذا وكذا درهماً هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون وإني سأنتك بعد ما خفنا أن لا نقيما حدود الله تعالى أن تظنقني تصيقة بأثني بجميع مهري الذي لي عليك وإنما كتبوا بعد ما خفنا أن لا نقيما حدود الله تعالى تبركاً بكتاب الله تعالى فإن الله تعالى قال : فإن خفتم أن لا يفيما حدود الله وإنما احتاروا نفقة الصلح على نفقة الخلع حتى كتبوا وإني سأنتك أن تظنقني تصيقة بأثني ولم يكتبوا أن تخلعني لأن حكم الصلح بمال مجمع عليه فإنه طلاق ياتن بالإجماع وحكم الخلع محتف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ولأنك أن ذكر المجمع عليه أولى من ذكر المختلف فيه وإنما كتبوا بجميع مهري الذي لي عليك هو كذا وكذا حتى يصبر مقدار الساقط بالخلع معلوماً فيخرج عن حد الاختلاف لأن جهالة الساقط يمنع صحة التسمية فبذكر ذلك ليصبح الخلع بالإجماع ويكتب بجميع نفقتي مادمت في عدتي لأن المبنونة عندنا تستحق النفقة حالاً كانت أو حاملاً وإنما اقتصروا على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكروا ما لا زائد، وإن كانوا لم يذكروا يصبح في هذه الصورة لأن وضع هذه الصورة أن النشوز من قبل المرأة والنشوز إذا كان من قبل المرأة حل للزوج أخذ الزيادة على ما أعطاه الزوج ديانة وقضاء على رواية الخصاص أما على رواية كتاب الطلاق لا يحل أحد الزيادة فيما بينه وبين ربه عز وجل وإن كان النشوز من قبل المرأة فاقصروا على المهر ونفقة أبيهم أن أخذ القضاء حلال للزوج باتفاق الروايات ثم يكتب فقبيلت ذلك حتى يثبت الإيجاب من الزوج لما أن الطلاق إنما يقع بإيجاب الزوج ثم يكتب وجمعتني بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا وبجميع نفقة عدتي مادمت في عدتي إنما أعدد ذلك للتأكيد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبيلت حتى يثبت قبولها اخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب واحتلعت به منك فلا حق لي قبيلك ولا دعوى ولا طلب من مهر ولا نفقة غير ذلك يكتب ذلك تأكيداً وانساعاً فتمسك

ثم هل يكتب ضمان الدرك إذا وقع الخلع على مهرها الذي في ذمة الزوج فاصحابنا كانوا لا يكتبون وأبو زيد الشرطوي كان يكتب على أني ضامن لما أدركك فيه من درك من قبل أحد ممسى قال الطحاوي رحمه الله تعالى: وهذا غير صحيح لأن سببه ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لأن فيه تمليك الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة وإنما يستقيم ذكر الدرك إذا كان بدل الخلع عيناً فيتحقق فيه الدرك بسبب من جهتها ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ولا واحد من أهل الشروط أنه يكتب أنك خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا ذلك لأن الخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكروه فيكتب ذلك حتى يعلم أن هذا الخلع وقع بصفة الإباحة أو بصفة الكراهة هكذا في المحيط، وجه آخر: يكتب وثيقة للمرأة منه أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز إقراره طائعاً أنه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطليقة واحدة عني مهرها وهو كذا درهماً وعلى نفقة عدتها وعلى كل حق هو لها عليه وعلى كذا أن شرطاً مالا آخر وعلي براءة كل واحد منهما من صاحبه عن جميع الدعاوى والمخصومات خلعاً صحيحاً جائزاً نافذاً خالياً عن الإستثناء وعن جميع المعاني المبطلة وأنها اختلعت نفسها منه بهذه الشرائط المذكورة فيه إختلاعاً صحيحاً وذلك في تاريخ كذا.

ويكتب وثيقة للزوج: منها أقرت فلانة بنت فلان طائعة أنها اختلعت من زوجها فلان على صداقها وذلك كذا بتطليقة واحدة بائنة أو يكتب على بنية صداقها وذلك كذا بتطليقة واحدة بائنة وعلى جميع نفقة عدتها ما دامت هي في العدة وعلى كل حق هو لها عليه وأبراته عن جميع دعاويها وخصوماتها كلها إبراء صحيحاً فلم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الأشياء ولم يبق بينهما نكاح ولا علقه من علاقته سوى العدة وصداقها زوجها في ذلك خطاباً ويتم الكتاب، وإن شرطوا في الخلع مالا زائداً على مهرها يكتب خالعتها على جميع مهرها وعلى كذا درهماً أو ديناراً خلعاً جائزاً وإن كانت الزيادة في الخلع عرضاً يكتب وعلى كذا ويبين أوصافه وببالغ فيه ويبين ضلوه وعرضه ويبين قيمته إن كان من ذوات القيم وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع وقبض الزوج العين المسماة في الخلع بتسليمها ذلك إليه وأبراته عن دعاويها كلها ويتم الكتاب وإن كانت الزيادة في الخلع ضيقاً فقد قيل: الأحوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الرجل تلك الضيق بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصاً بتلك الزيادة حتى لا تقع المنازعة عند استحقاق المبيع إذا أراد الزوج الرجوع عليها فيكتب الكتاب أقر فلان في حال جواز إقراره طائعاً أنه خالع من نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها أو يكتب على بقية مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تدفع المرأة إليه من خالص مالها كذا دنانير نيسابورية وذلك خصصون مثلاً وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع إلى آخره ثم إن الخالع هذا اشترى من مختلعه هذه جميع الضيقة التي هي كرم أو عشر دهرات أرض أو جميع لدار المشتملة على البيوت وبين موضع المشتري ويحدده بالحدود الأربعة بخمسين ديناراً من الدنانير النيسابورية شراءً صحيحاً وأن المختلعة هذه باعت ذلك منه بيعاً صحيحاً ثم من هذين العاقدین قاصداً هذا الثمن المذكور فيه بما وجب له عليها من بدل الخلع

مقاصة صحيحة ووقعت البراءة بينهما براءة المقاصة وقبض المشتري هذا ما بين شراؤه ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة.

وفي الخلع قبل الدخول بها: يكتب اختلعت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوته بها بتطليقة واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه على جميع الدعاوى والخصومات في الشكاح وغيره وخلعها هو على ذلك مواجهة ويتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لأنه لأعدة في الخلع قبل الدخول.

ويكتب من الجانب الآخر: خلع زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلعت هي منه بذلك كله وإن لم يكن في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى المهر لأن الواجب فيه المتعة أو يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوته بها على كل حق يجب للنساء على أزواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيحا كذا في الذخيرة.

وإذا خلع الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما قرره فلان أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة وذكر سنه^(١) وما أشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح عقده عليها والدها بولاية الأبوة بحضور من الشهود وأنه دخل بها وصحبها وصحبته زمانا ثم أن زوجها هذا كره صحبتها لنفسه وكره والدها لها صحبتته وأنه كان قد قبض من صداقها كذا وأن زوجها هذا خلعها من نفسه بطلب والدها ذلك بتطليقة واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها لثلاثة أشهر من لدن تاريخ هذا الذكر وهي كذا خلعا صحيحا جائزا لا فساد فيه ولا تعليقاً بمخاطرة ولا إضافة إلى وقت المستقبل على أنه ضامن لجميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه أو يضمن له بقدر ذلك من ماله فيأنت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة ولا طلبة بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع وجهاً شافهاً ولا يكتب براءة الزوج لأن الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق وإنما يقع الخلع بمال الأب فكانه طلقها بمال من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع لتقدير الواجب على الأب بضمائه لا أنه يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الأب وكل واحد من عرض الناس وإنما يقع الفرق بين الآباء وغيرهم من الأولياء في أن إقرار الآباء بقبض شيء من المهر يصح دون إقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية.

وإن كان قبل الدخول بها: يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة إلا أن الصغيرة إذا بلغت كان لها أن ترجع على الزوج ببقية صداقها ويرجع الزوج على أبي المرأة بذلك بحكم ضمان الدرك وبعض أهل الشروط يختارون في خلع الصغيرة أن يقر الأب بقبض صداقها ونفقة عدتها بعد ما صارت نفقة العدة

(١) قوله وما أشبهها: كذا في جميع نسخ العالمكهرية ولعل الأصوب وشبهها أو شيتها أو نحو ذلك اهـ مصححه.

مقدرة مقداراً معلوماً ثم يكتب إقرار الزوج أنه طلقها تطليقة واحدة بائنة وصورة ذلك أن يكتب أقر فلان بن فلان يعني والد الصغيرة في حال جواز إقراره طائعا أن ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان بن فلان ومنكوحته ثم أن فلانا زوجها هذا لم تمنعها صحتها لصغرهما فطلقها تطليقة واحدة بائنة وبانت منه بهذا الطلاق وكان لها على زوجها من هذا الصداق كذا درهماً وجب لها عليه ومن جهة نفقة العدة كذا درهماً فقبضت جميع ذلك لابنتي الصغيرة هذه بولاية الأبوة قبضاً صحيحاً بإيفاء الزوج هذا جميع ذلك إليّ ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى وخصومة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أقر بذلك كله إقراراً صحيحاً وصدقه زوجها هذا فيه خطاباً فإذا كتب على هذا الوجه ثم أنها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها لأن الأب قد أقر قبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط، وعلى هذا المولى إذا خالغ أمته على مهرها ونفقة عدتها غير أنك لا تذكرها هنا على أنه ضامن له ذلك من ماله لأن المولى يملك إبراء الزوج عن المهر بخلاف الأب فإن أراد المولى أن يكون ذلك ديناً عليه دون الأمة كتبت على مثال ما كتبت خلع الوالد على الصغيرة كذا في الظهيرية، وإن كان بينهما صغير فطيم فخالعها على أن تمسك المرأة الولد وتقوم بحضانتها سنة أو سنتين وتنفق عليه من مالها في مدة الحضانة فهذا جائز عند بعض أصحاب الشروط وكان الفقيه أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول: لا يجوز ذلك لأن مقدار النفقة وما لا بد للصغير منه من المعلوم مجهول فالخيلة في ذلك أن يقدر ما يكفي لهذا الصغير من النفقة بالدراهم أو بالدينار ويشترط ذلك عليها في الخلع ثم يأمر الزوج لها بصرف ذلك القدر إلى ما لا بد منه للصغير في تلك المدة أو يجعل ذلك المقدار أجرة لها على التربية في المدة المضروبة له ثم يوكل الرجل بإيائها بإبراء نفسها عما يحصل بإقباله عليها عند وفاة الصغير أو تزوجها بزواج آخر أجنبي قبل انقضاء مدة التربية فإن أراد أن يكتب بذلك كتاباً يكتب أقر فلان يعني الزوج أنه خالغ من نفسه زوجته المسماة فلانة بتطليقة واحدة بائنة على بقية مهرها ونفقة عدتها وكل حق هو لها عليه وعلى مائة دينار حمر نيسابورية جيدة تدفعها إليه من مالها مخالعة صحيحة خالية عن الإستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المختلعة من هذا الخالغ ابن صغير فطيم وطلب هذا الخالغ من مختلعتة هذه أن تمسكه وتقوم بحضانتها سنة واحدة كاملة أولها يوم كذا وآخرها يوم كذا ويصرف المائة الدينار التي وجبت له عليها بعقد الخلع إلى ما لا بد للصغير في هذه المدة فقبلت جميع ذلك قبلاً صحيحاً أو يكتب وكان لهذه المختلعة من هذا الخالغ ابن صغير فاستأجر الخالغ هذا مختلعتة هذه لحضانة ولدها الصغير هذا وتربيته والقيام بمصالحه مدة سنة واحدة كاملة أولها يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الدينار التي وجبت عليها لزوجها هذا استنجاراً صحيحاً وأنها آجرت نفسها منه كذلك بها إجارة صحيحة فإن كان الابن رضيعاً يكتب طلب الخالغ هذا من مختلعتة هذه إرضاع هذا الصغير الرضيع وتربيته وحضانتها سنة واحدة بالمائة التي وجبت له عليها أو يكتب استأجرها على إرضاع هذا الصغير وعلى تربيته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا ثم أن هذا الخالغ وكلها وأقامها مقام نفسه في إبراء نفسها عما يحصل بإقباله عليها إن مات الولد قبل انقضاء مدة التربية وكالة صحيحة لازمة على أنه كلما عزلها عن

هذه الوكالة عادت عنه وكيلة في ذلك كله كما كانت وإنما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظراً للمرأة لأن الصغير لو مات قبل انقضاء مدة الحضانة يرجع الزوج عليها بحصة ما بقي من المدة من المائة الذبنار فكتبنا ذلك حتى أنه إذا مات الصغير في هذه المدة فهي تيرى نفسها فلا يرجع الزوج عليها بشيء وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو شرط أن الولد لو مات قبل مضي هذه المدة فهي بريئة من حصة ما بقي من المدة فذلك جائز فإن كتب بعد الاستنجار وشرطت المختلعة هذه أنه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه المدة فهي بريئة عن حصة ما بقي من المدة من هذه المائة ولم يكتب توكيله إياها بإبراء نفسها كان مستقيماً كذا في الذخيرة، فإن كان في البطن جنين فإراد الزوج أن يعقد الخلع على رضاعة فالجواب المحفوظ عن السلف مثل الخصاص وأبي زيد وغيرهم أنه جائز فيزيد في موضع الجعل وعلى أن ترضع الولد الذي هو في بطنها لزوجها هذا إن وضعت حباً لستين من وقت الولادة واحداً كان الولد أو مثني ذكرًا كان أو أنثى على أنه لو مات هذا الولد بعد ذلك قبل تمام مدة الرضاع فهي بريئة وليس يحفظ هذا عن علمائنا الثلاثة وكان الشيخ الإمام أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول: الأصح عندي أن هذا في الجنين لا يصح لأنه تصرف عليه في حكم النفقة وذلك لا يصح واعتبر هذا بسائر تصرفاته كذا في الظهيرية، والحيلة في ذلك تقدير مال عليها في عقدة الخلع ثم استنجاره إياها بإجارة مضافة إلى ما بعد الولادة فتوضع ولده الذي هي حامل به.

خلع الوكيل: يكتب أولاً التوكيل في صدر البياض هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وإقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة بتطبيقه واحدة بآئنة على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب في هذا البياض عقيب ذكر هذه الوكالة توكيلاً صحيحاً وأنه قبل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس خطاباً وذلك في يوم كذا ثم يكتب ذكر الخلع هذا ماخالع فلان بن فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض بالخلع المذكور فيه خلع من نفس موكله فلان هذا امرأته المسماة فلانة بنت فلان بعد الدخول بها بتطبيقه واحدة بآئنة على ما كان لها عليه من بقة مهرها ونفقة عدتها مادامت في عدته وكل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الفرقة وبعدها وإن فلانة هذه قبلت منه هذا الخلع بهذا البدل قبولاً صحيحاً مشافهة بعدما صدقته في كونه وكيلاً من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع ويتم الكتاب، ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض أولاً التوكيل هذا ماوكلت فلانة بنت فلاناً وكلته وإقامته مقام نفسها في اختلاع نفسها من زوجها فلان ثم يكتب بعد ذكر الاختلاع هذا ما اختلعت فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض اختلعت نفس موكلته فلانة من زوجها فلان إلى آخره وإن أراد الزوج أن يضمن وكيل المرأة بالاختلاع ما أدركه من درك في مهرها ونفقة عدتها بأن جمعت المرأة التوكيل والشهود قد ماتوا أو غابوا وأرادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب ضمن فلان وكيل المرأة هذا مادرك فلاناً يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كذا درهماً وفي نفقة عدتها وذلك كذا حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه جميع مهرها وهو كذا وجميع نفقة عدتها وهي كذا والله تعالى أعلم.

خلع الفضولي: يكتب هذا ماشهد عليه الشهود المسحون آخر هذا الكتاب أن فلاناً وهو

الفضولي سأل فلاناً أن يخلع امرأته فلانة على ألف درهم من مال هذا الفضولي على أن يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بخير أمرها وتركيلها إياه به على أنه ضامن له أن يدفع ذلك إليه من مال نفسه فاجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بما سألته وخلع امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا منه هذا الخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما زوجية وقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بإيعاذه ذلك إياه ويرى هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء إلا أن الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها أن تطالب الزوج بمهرها متى شاءت فإن أراد الزوج أن يضمن الفضولي ما أدركه من درك في مهرها حتى إذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب وضمن الفضولي هذا ما أدرك الزوج من درك في مهرها فإنها قبضت مرة فإذا قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق وإنه مستقيم لأن الفضولي لما أقر أنها قبضت مهرها كان في زعمه أنها لو قبضت ثانياً تكون قابضة بغير حق ويصير المقبوض بغير حق مضموناً عليها فهذه كفالة مضافة إلى زمان الوجوب وأنها صحيحة كالكفالة بما يذوب له على فلان.

وفي طلاق المرأة قبل الدخول والخلوة: إن كان الطلاق واحداً يكتب هذا ماشهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلوته بها تطليقة واحدة بائة لا رجعة فيها ولا ماثرة ولا تعليق بشرط ولا إضافة إلى وقت في المستقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه بحكم هذه التطليقة وإن كان الطلاق أكثر من واحدة ففي الاثنين يكتب طلقها تطليقتين وفي الثلاث يكتب طلقها ثلاثاً جمنة فبانت منه ويكتب في الثلاث وحرمت عليه حرمة غليظة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها ويفارقها وتنقضي عدتها وفي الصريح بعد الدخول بها يكتب أن فلاناً قال لزوجته فلانة بعد ما دخل بها: أنت طالق تطليقة واحدة دبائية ولم يكن منه بعد ذلك رجعة لها وإنها في عدتها الواجبة عليها بهذا الطلاق أقر بجميع ذلك يوم الإشهاد وذلك يوم كذا.

وفي الطلاق بعد الخلوة الصحيحة قبل الدخول بها: يكتب هذا ماشهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً طلق امرأته بعدما خلا بها خلوة صحيحة خالية عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة بائة نافذة جائزة فحرمت عليه بهذه التطليقة ووجب لها عليه كمال ما سمي لها من الصداق وهو كذا ونفقة عدتها وهي كذا ويتم الكتاب، فإن كان الزوج لا يرى قيام الخلوة الصحيحة مقام الدخول في حق تأكيد المهر ووجوب نفقة العدة فامتنع عن ادائها بعدما طالته بذلك ينبغي لها أن ترفع الأمر إلى قاض يرى ذلك حتى يقضي لها بكمال المهر ونفقة العدة ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب ثم أن هذه المرأة المطلقة بعد خلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع ما سمي لها من الصداق ونفقة عدتها فامتنع عن أداء ذلك لما أنه كان يرى مذهب من يقول: بأن الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين الحكيمن وهو تأكيد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فرافعه إلى القاضي فلان أو يكتب من غير تعيين فرافعه إلى قاض عدل جائز الحكم فيما بين المسلمين وظالته بذلك وأدعت الخلوة الصحيحة والطلاق بعدها فأقر بالخلوة ولكن أنكر تأكيد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فنقصى عليه

لها هذا القاضي بكمال المسمى ونفقة عدتها إذ كان يرى ذلك وكان في اجتهاده ان الخلوة بالمرأة المنكوحة كالدخول بها في حق تأكيد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فقضى بذلك لها عليه في روجهما حكماً امضاء وقضاء انقذه وأشهد على ذلك حضور مجلسه وذلك في يوم كذا.

إذا أراد الرجل ان يجعل أمر امرأته بيدها فهو مشتمل على أنواع: أحدها التفويض مطلقاً غير معلق بشرط وأنه قسمان مؤقت ومطلق وصورة كتابية هذا النوع في الوقت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلاناً جعل أمر امرأته المسماة فلانة بيدها شهراً أو سنة أو كذا وكذا وأخبرها كذا على ان تطلق نفسها في هذا الشهر أو في هذه السنة متى شاءت واحدة بائنة أو ثلاثاً وفوض الأمر في ذلك إليها وأنها قبلت منه هذا الأمر قبولاً صحيحاً في مجلس هذا التفويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقبل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا.

صورة كتابية هذا النوع في المطلق: شهدوا ان فلاناً جعل أمر امرأته فلانة بيدها على ان تطلق نفسها ما شاءت من واحدة أو ثلاث ومتى شاءت أبداً وأنها قبلت منه هذا الأمر إلى آخر ما ذكرنا، والثاني تعليق التفويض بالشروط وأنه أقسام:

أحدها: تعليق التفويض بالغيبة وصورة كتابية هذا القسم شهدوا ان فلاناً جعل أمر امرأته فلانة بيدها معلقاً بشرط أنه متى غاب عنها من كورة كذا أو من مكان كذا يسكنان فيه غيبة سفر ومضى على غيبته عنها شهر أو كذا على ما شرطاه ولم يعد إليها في هذه المدة فإنها تطلق نفسها تطليقة واحدة بائنة بعد ذلك متى شاءت أبداً وفوض الأمر في ذلك إليها وأنها قبلت منه هذا الأمر قبولاً صحيحاً في مجلس التفويض ويتم الكتاب.

القسم الثاني: تعليق التفويض بترك نقد المعجل إلى وقت كذا: صورة كتابية هذا القسم جعل امرأته بيدها في تطليقة واحدة بائنة مطلقاً بشرط أنه إذا مضى شهر أو كذا وأخبره كذا، ولم يؤد إليها جميع ما قبل تعجيله لها من صداقها وهو كذا، فإنها تطلق نفسها بعد ذلك متى شاءت أبداً واحدة بائنة وفوض الأمر في ذلك إليها وأنها قبلت منه هذا الأمر في مجلس التفويض.

القسم الثالث: تعليق التفويض بشرط قماره أو بشربه الخمر أو ضربه ضرباً موجعاً يظهر أثره على بدنها: وصورة كتابية على نحو ما بينا.

النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه: شهدوا انه جعل أمر كل امرأة تدخل في نكاحه أي طريق تدخل من عقد وكيل أو فصولي أجاز نكاحه بقوله أو فعله أو تزوجه إياها بنفسه بيد امرأته الحالية المسماة بفلانة في التطليقات الثلاث على ان تطلق فلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شاءت من الأوقات أبداً وفوض الأمر في ذلك إليها وأو يكتب تطلقها ما شاءت من طلاقاتها الثلاث وأنها قبلت ذلك منه قبولاً صحيحاً في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط إذا وجد الشرط وأرادت أن تطلق نفسها فلها ذلك وإذا طلقت نفسها فالأولى ان يكتب وثيقة على ظهر وثيقة التفويض فيكتب شهدوا ان فلاناً يعني الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقاً به على الوجه الذي كتب في بطن هذا

الكتاب وصار أمر فلانة زوجة فلان بحكم ذلك التفويض بيدها وأنها طلقت نفسها بمشهد هؤلاء الشهود الذين أثبتوا أساميهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المخطط .

الفصل الرابع في العتاق: وإذا اعتق الرجل عبده وأراد أن يكتب له بذلك كتاباً يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز إقراره طائعاً أنه اعتق عبده ومملوكه فلاناً أو يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلان بن فلان أقر عندهم وأشهدهم على إقراره في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز إقراره لا علة به من مرض ولا غيره يمنع صحة إقراره أنه اعتق عبده ومملوكه ومرفوقه فلاناً الهندي وهو غلام شاب وبين سنة ويحليه اعتقه من خالص ماله وملكه إعتاقاً صحيحاً نافذاً تاماً لازماً لا رجعة فيه ولا مشوبة ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة، ولا تعليق بمخاطرة ولا إضافة إلى وقت من الأوقات المنتظرة مجاناً كذا في الظهيرية، ولا اشتراط عوض اعتقه هكذا لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته وهرباً من اليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: من اعتق رقبة اعتق الله تعالى بكل عضو منها عضواً منه من النار فصار فلان الهندي هذا حراً بإعتاق مولاه هذا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه لا سبيل له ولا لأحد عليه إلا سبيل الولاء فإن ولاءه لمعتقه هذا مادام حياً ولمعتبته المذكور من بعده وسماء بعد الإعتاق كذا وصدق المتعق هذا معتقه هذا في كونه مملوكاً له وقت هذا الإعتاق شفاهاً وذلك في يوم كذا وبعض أهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهرباً من اليم عقابه وليعتق الله تعالى أعضائه بأعضائه من النار إعتاقاً صحيحاً جائزاً وأخرجه من ملكه ورقه وحرره فصار حراً في يده نفسه لا حق له ولا لأحد سواه عليه سوى حق الولاء وليس لأحد يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر استعباده واسترقاقه وإعادةه إلى الرق والعبودية وصدفه للمعتق في كونه مملوكاً له وقت هذا الإعتاق وذلك يوم كذا وكان أبو حنيفة وأصحابه رضي الله تعالى عنهم يكتبون هذا كتاب من فلان يعني المولى لمملوكه فلان الفلاني أنك كنت مملوكاً لي إلى أن اعتقتك فاعتقتك لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وإنما يومئذ صحيح العقل والبدن لا علة بي من مرض أو غيره جائزاً لأمر اعتقتك عتقاً جائزاً نافذاً بتلا لم اشتط عليك شرطاً ولا اختلفت منك مالا أقصرت به حرارك ما لا لأحرار وعليك ما عليهم لا سبيل لي ولا لأحد عليك ولي ولاؤك وولاء عتقتك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وإنما كتبوا لوجه الله تعالى لأن من الناس من يقول: إذا اعتقه رياء وسعفة لا لوجه الله تعالى لا يعتق وإنما كتبوا أنا يومئذ صحيح لا علة بي من مرض أو غيره لأن عتق المريض يعتبر من الثلث وعتق الصحيح يعتبر من جميع المال وأرادوا بقوله أو غيره الجنون والعمه والحجر بسبب الفساد لأن العمه والجنون يمنعان صحة العتاق بالإجماع والحجر بسبب الفساد يمنع صحة الإعتاق عند بعض العلماء وإنما كتبوا عتقنا فذابتا بتلاً حتى لا يدعي المولى عليه ما يوجب توقف العتق أو التعليق بالشروط وإنما كتبوا لم اشتط عليك شرطاً ولا اختلفت منك مالا قطعاً للدعوى والمنازعة وإنما كتبوا صرت به حراً لك ما لأحرار وعليك ما عليهم بطريق التأكيد وإنما كتبوا ولي ولاؤك اتباعاً للسلف وبياناً لحكم العتق وكتبوا ولاء عتقه هذا مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك، وإن كان العتق على مال يكتب فيه بعد قوله:

عناقاً جائزاً نافذاً على كذا ديناراً وقبل هذا العبد هذا العتق بهذا المال فبعد ذلك إن كان المولى قبض المال بكتب وقبض المعتق هذا المال بإبقاء المعتق هذا ذلك إياه ويرى إليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وإن لم يكن قبض المال يكتب فجميع هذا المال دين على هذا المعتق لهذا المولى لا براءة لهذا المعتق عنه إلا بإداء جميع ذلك إليه ولا سبيل لهذا المولى عليه إلا سبيل الولاء وطلب الجعل وذلك في تاريخ كذا كذا في الذخيرة.

وإذا اعتق عبداً أو أمة هما له وبينهما نكاح ولهما أولاد اعتقهم جملة: يكتب اعتق عبده فلاناً وبسميه وحليه وأمه فلانة وبسماها وحليها وهما زوجان واعتق أولادهما معهما وهم فلان وفلان وفلانة وهو يملكهم جميعاً اعتقهم جميعاً لإبقاء مرضاة الله تعالى وطمأنينة نوابه إلى آخر ما ذكرنا.

وإذا كان العبد مشتركاً بين اثنين أو أكثر وقد اعتقاه أو اعتقوه جميعاً: يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني لملوكهما فلان أنك كنت مملوكنا وقد اعتقناك ويكتب نصيب كل واحد منهما في العبد حتى يعرف مقدار ماتت لكل واحد منهما من الولاء وباقي الكتاب على نحو ما ذكرنا في العبد لواحد، وإذا وكلوا رجلاً بذلك يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً وكل فلان وفلان وفلان اعتق عبدهم فلاناً وهو مشترك بينهم بالسوية الثلاث واعتقه هذا الوكيل مجاناً بغير عرس أو على كذا إعتاقاً صحيحاً من خالص مالهم وملكهم فصار هذا العبد حراً بإعتاق وكيلهم هذا إياه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموكلين عليه ولا لأحد من الناس غير سبيل الولاء فإن ولاء لهم حال حياتهم ولعقبهم بعد وفاتهم.

ولهذا إذا كان العتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم: يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال ويكتب قبض الوكيل المال منه لهم وإذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما إذا كان العبد لواحد وإذا اعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للساكت خيار ثلاث إن كان المعتق موسراً وخياران إن كان معسراً وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إن كان المعتق موسراً فللساكت حق تضمينه وإن كان معسراً فللساكت حق استسعاء العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله له فإن أراد الساكت أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب شهدوا أن فلاناً اعتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحليته كذا وقد اعتق هذا المعتق نصيبه بغير إذن شريكه فلان عنقاً صحيحاً والمعتق كان موسراً وقت الإعتاق حتى يثبت للشريك الساكت ثلاث خيارات على قول أبي حنيفة رحمه الله فاخترت تضمين شريكه المعتق قيمة نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلاً عشرة دنانير بتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول فرقع الساكت الأمر إلى القاضي فلان وأدعى على المعتق هذا المقدار فقضى القاضي له بذلك لما أنه وقع اجتهداه عليه ولزم المعتق أداء عشرة دنانير إلى هذا المدعي فهذا القدر دين على المعتق هذا لشريكه المدعي وإن قضاه المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا المقدار بإلزامه وصار العبد كله حراً من جهة المعتق هذا وولأوه

كله للمعتق هذا ويتم الكتاب، وفي اختيار استسعاء العبد يكتب فاختار الشريك الساكت استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا ورفع الأمر إلى القاضي فالزم القاضي العبد فعنى العبد أن يسعى له في ذلك وإذا سعى فهو حر من جهتهما وولاؤه بينهما، وفي اختيار إعتاق نصيبه يكتب كتاباً فاختار إعتاق نصيبه واعتقه فصار حراً من جهتهما وولاؤه بينهما. وإن كان المعتق معسراً حتى يثبت له خياران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختار الساكت استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت خياران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاختار استسعاء العبد في نصف قيمته وذلك كذا فأمضى القاضي فلان اختياره والزم العبد ذلك ويصير العبد حراً منهما إذا سعى وولاؤه يكون بينهما، وإن اختار إعتاق نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق موسراً ثم في كل موضع اختار استسعاء العبد ونجمه نجوماً يكتب فأمضى القاضي اختياره والزم العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونجمه عليه نجوماً ثلاثة في ثلاثة أشهر ليؤدي عند انقضاء كل شهر كذا ويتم الكتاب، فإن صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار أقل منها يكتب وصالحه من قيمة نصيبه على كذا مؤجلاً إلى كذا فإن نجم نجوماً ومضى شهر وأدى نجماً وأراد أن يكتب بذلك كتاباً يكتب ومضى شهر وأدى نجماً وهو كذا وبقي عليه كذا على نجوم ما بقي يطالبه إذا حل ذلك وبعد أداء النجوم كلها يكتب أن فلاناً أعتق عبداً بينه وبين فلان اسمه كذا وكان المعتق معسراً فاختار الشريك استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذلك عليه نجوماً في كذا من الشهور كل شهر كذا فمضى شهر فاستوفى منه كذا ومضى شهر آخر فاستوفى منه كذا واستوفى منه أيضاً بعد الشهر الثالث كذا ويقول: هو آخر النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قليل ولا كثير وعتق كله عنهما جميعاً فهو مولى لهما وولاؤه بينهما نصفين ويتم الكتاب.

وإن أراد أن يكتب كتاباً على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يكتب أعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشتري بينه وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا حتى عتق عليه على قول من يرى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وكان المعتق موسراً معروفاً بذلك عند الناس فطالبه الساكت بقيمة نصيبه ورفع الأمر إلى القاضي فلان وأمضى ذلك والزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم يعتق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب، وإن كان المعتق معسراً يكتب وكان المعتق معسراً معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت حق استسعاء العبد في قيمة نصيبه فأخذ العبد بذلك ورافعه إلى القاضي فلان فأمضى ذلك وأمر العبد المعتق بالاستسعاء في قيمة نصيب الساكت فذلك دين للساكت على العبد وجعل العبد كله حراً من جهة المعتق وولاؤه كله له ويتم الكتاب كذا في المحيط، ولو كان عبد مملوك بين رجلين فأراد أن يعتقه وخاف كل واحد منهما تضمين صاحبه إياه بسبق إعتاقه فالاختيار أن يوكل رجلاً بإعتاقه والاحوط أن يعلق كل واحد منهما عتق نصيبه بإعتاق نصيب شريكه حتى لو أفرد الركيل نصيب أحدهما بالإعتاق لم ينفذ وإذا أعتق الركيل كتب هذا ما أقر فلان أنه وكيل فلان وفلان بإعتاق عبدهما فلان وأنه أعتق عبدهما فلاناً وهو مشترك بينهما بالسوية مجاناً أو على كذا إعتاقاً صحيحاً من خالص مالهما وملكهما فصار هذا العبد حراً بإعتاق وكيلهما هذا إياه

ثم يذكر إلى آخر ما ذكرناه فيما إذا اعتقه بطريق الإصالة وكذا هذا في توكيلهما إياه بالتدبير كذا في الظهيرية، إذا اعتق عبده على خدمته سنة يكتب شهدوا أن فلاناً اعتق عبده المسمى كذا وحليته كذا إعتاقاً صحيحاً جائزاً نافذاً على أن يخدمه سنة كاملة اثنا عشر شهراً أو كلها كذا وأخوها كذا يخدم فيما رآه مولاه وفيما بدا له من أنواع الخدمة حيث شاء وأيسر شاء وكيف شاء فيما يحل في الشرع ليلاً ونهاراً في الوقت المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا العتق بهذا البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حراً لوجه الله تعالى لا سبيل له عليه إلا سبيل الولاء وإلا طلب هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب.

وثيقة بدل العتق: يكتب شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً الهندي أقر طائعاً أنه كان مملوكاً كالفلان يملك صحيح واجب لازم وخدمه زماناً ورغب في عتقه فسأله أن يعتقه على كذا فاجابه إلى ذلك فاعتقه بهذا الجعل عتقاً صحيحاً لا رجعة فيه ولا مثوبة ولا تعليق بمخاطرة ولا إضافة إلى وقت مستقبل فقبل هو ذلك منه بمخاطبته إياه قبل الافتراق والاستغفال بغير ذلك فعتق به وصار حراً مالم يكاً لنفسه وهذا الجعل دين له عليه حالاً يأخذه منه متى شاء لا امتناع له عنه ولا براءة له منه إلا بأداء جميع ذلك إليه وصدقه المقر له ويتم الكتاب كذا في المحيط.

إعتاق العبد بحكم الوصاية: شهدوا أن فلاناً يعني ابن الميت أقر طائعاً أن أباه فلاناً قد كان أوصى إليه في حياته أن يعتق عبده ومملوكه فلاناً بسمي العبد ويحليه بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط فيه شرطاً ولا يجعل عليه مالاً وأنه قد قبل من أبيه فلان هذه الوصية وأن أباه فلاناً قد توفي ولم يرجع عن ذلك ولا عن شيء منه وأنه نفذ هذه الوصية بعد موت أبيه وأعتق فلاناً وهو العبد الذي كان أوصى به إليه أبوه فصار فلان بذلك حراً لوجه الله تعالى له ما للأحرار وعليه ما على الأحرار لا سبيل له عليه من استرقاق أو استخدام أو استسعاء فقد صار في يده من تركه أبيه مثلاً قسمة هذا العبد الذي اعتقه ولا سبيل له عليه إلا سبيل الولاء الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب.

إذا أعتق أمته ثم تزوجها بعد العتق: يكتب أقر فلان في حال جواز إقراره طائعاً أنه أعتق أمته المسماة فلانة التركية أو الهندية إعتاقاً صحيحاً إلى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم أن المعتق هذا بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقته هذه بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا ديناراً تزوجاً صحيحاً وإنها زوجت نفسها منه تزويجاً صحيحاً في ذلك المجلس على الصداق المذكور ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الدخيرة.

الفصل الخامس في التدبير: ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لمملوكه فلان الفلاني أنني أعتقتك بعد موتي لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وأنا يومئذ صحيح وأراد بذلك صحة البدن ألا يرى أنه قال: عقيقه لا علة بي من مرض ولا غيره ولا حاجة إلى ذلك لأن تدبير النصحيح والمريض سواء في أن كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطحاوي كان يكتب أنني جعلتك مديراً في حياتي وحرراً بعد موتي قال: وإنما جمعت بين اللفظين لأن من مذهب بعض العلماء أنه لا يصير مديراً مالم يجمع بين اللفظين

فجمع بينهما احترازاً عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولاؤك وولاء عتيقك من بعدك والطحاوي كان يكتب ولي ولاء ماعتق منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب لأن من مذهب بعض العلماء أنه إذا مات المولى وعليه دين مستغرق بالتركة فالمدير لا يعتق بل يكون رقيقاً يباع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولاء في هذه الحالة فستى كتبنا لي ولاؤك على الإطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطأ واجبة ما أمكن وبعض أهل الشروط يكتبون هذا مادبر فلان عبده وممنوكه ومرفوقه الهندي أو التركي أو البرومي المسمى فلاناً ويذكر حليته ثم يكتب وجعله حراً بعد موته تدبيراً مطلقاً غير مقيد صحيحاً نافذاً لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يهجر ولا ينتقل من ملك إلى ملك لا رجعة فيه ولا مثوبة فهو مدير لهذا المولى مادام هذا المولى حياً ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير البيع وما يشبهه وهو حر بعد وفاته لا سبيل لأحد عليه من ورثته إلا سبيل السعاية فيما لم يخرج من الثلث وإلا سبيل الولاء فإن ولاء لعقبه من بعده وصدقه هذا المدير في كونه مملوكاً له وقت التدبير وذلك في صحة هذا المدير وثبات عقله وجواز أمره له وعليه ويلحق به حكم الحاكم فيكتب ثم أن هذا المولى أراد بيع هذا المدير من فلان فخاصمه المدير فيه خصومة مستقيمة بين يدي قاضٍ عدل نافذ القضاء فحكم له عليه أنه لا سبيل إلى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتهاده ورأيه على ذلك عملاً بقول من قال ذلك من العلماء وأخذاً بالحديث الوارد فيه وأشهد على حكمه حضور مجلسه وذلك في يوم كذا، إذا كان العبد بين شريكين دبر أحدهما نصيبه: يكتب هذا مادبر فلان جميع نصيبه وهو النصف مثلاً من جميع العبد الهندي المسمى فلاناً الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين فجعل نصيبه منه وهو النصف مديراً مطلقاً في حياته وجعل نصيبه حراً بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا ويكون للشريك الآخر خيارات ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان المدير موسراً وخياران إن كان معسراً وعندهما حقه في التضمين إن كان المدير موسراً وفي الاستسعاء إن كان معسراً فإن أراد أن يكتب على قول أبي حنيفة وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العتق وأما في فصل التضمين يكتب وطالب الشريك الساكت المدير بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا ديناراً بتقويم المقومين وقدمه إلى القاضي العدل جائز الحكم فالزم القاضي المدير ذلك وقبض الساكت ذلك من المدير تماماً وبرئ المدير من ذلك براءة قبض واستيفاء فصار جميع هذا المملوك مديراً للمدير هذا دون فلان يعني الساكت ودون سائر الناس اجمعين ولا سبيل للساكت هذا بعد هذا على الشريك المدير ولا على العبد وإذا حدث بهذا المدير حدث الموت فهذا المدير حر كله لوجه الله تعالى لا سبيل لفلان يعني المدير ولا لأحد من ورثته على هذا المدير سبيل إلا سبيل الولاء وإلا سبيل الاستسعاء فيما لا يخرج من الثلث.

العبد إذا كان بين اثنين وكلا وجلاً بالتدبير: يكتب فيه على نحو ما بينا فيما إذا وكلاه بالإعتاق غير أن في فصل الإعتاق إذا قال الوكيل: أعتقه عنهما أو قال: هو حر عنهما أو قال: نصيب واحد منهما حر عن مالك فذلك يكفي ويعتق نصيب كل واحد منهما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول: دبرت نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهما حراً بعد موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما بموته أما لو قال:

دبرته عنهما أو قال: هو حر عنهما بعد موتها فإنما يحتق بعد موتها ولا يحتق نصيب من مات منهما أولاً بموته كذا في الذخيرة.

الفصل السادس في الاستيلاء: وإذا أردت كتابة كتاب لأم الولد كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا جميعاً أن فلاناً أقر عندهم وأشهدهم على إقراره طائعاً إن أمته التركية أو الرومية أو الهندية ويذكر اسمها وحليتها وسنها ثم ولد له ولد له ولد على ملكه وفراشه ابنه المسمى فلاناً أو ابنته المسماة فلانة فهي أم ولد له في حياته ينتفع بها كما ينتفع للمالك بمملوكه غير أنه لا سبيل له على بيعها ولا تمليكها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لأحد من ورثته عليها إلا سبيل الولاء فإن ولاءها له ولعقبه من بعده ويلحق به حكم الحاكم وتصديقها ولا يحتاج ها هنا إلى استثناء سبيل السعاية لأنه لا سعاية عليها وإن كانت لاتخرج من ثلث ماله إلا إذا كان الإقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائماً معلوماً فحينئذ تعتق من الثلث فيذكر حينئذ سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وإن كانت الجارية قد أسقطت سقطاً استبان خلقه أو بعض خلقه يكتب أقر عندهم وأشهدهم على إقراره طائعاً أن جاريته فلانة أم ولده قد أسقطت منه سقطاً استبان خلقه أو بعض خلقه فهي أم ولده إلى آخر ما ذكرنا كذا في الذخيرة.

الفصل السابع في الكتابة: يجب أن يعلم أن أهل الشروط اختلفوا في ابتداء بكتاب الكتابة فكان أبو حنيفة وأصحابه يكتبون هذا ما كاتب عليه فلان مملوكه فلاناً الفلاني وكان الطحاوي والخصاف وكثير من كبار أصحابنا يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني لمملوكه فلان الفلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان الفلاني لمملوكه فلاناً الفلاني وكان أبو زيد الشروني يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا أن فلان بن فلان أقر عندهم طائعاً أنه كاتب عبده فلاناً وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وأشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز إقراره إلى آخره فقد اختلفوا في ابتداء بكتاب الكتابة من هذا الوجه واتفق عامة أهل الشروط أن في الأثرية يكتب هذا ما اشترى خلافاً للبصريين من أهل الشروط واتفقوا أن في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا أن في الأقارير يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون إلى آخره بعد هذا فإن أبو حنيفة وأصحابه: الكتابة في معنى البيع والشراء حتى صح كتابة الأب والوصي عبد الصعير كما يضح بيعهما ويصح فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع والشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب ويوسف بن خالد هكذا يقول أيضاً: أن الكتابة في معنى الشراء إلا أن عنده في الشراء يكتب هذا كتاب ما اشترى فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يقولان: الكتابة عقد يحتاج فيه إلى الأخبار عن أمر متقدم فإنه يكتب كاتب فلان مملوكه فلاناً فكان كالخلع فإن في الخلع يحتاج إلى الأخبار عن أمر متقدم فإنه يكتب خالع امرأته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فإن في الشراء لا يحتاج إلى الأخبار عن أمر متقدم فإنه لا يذكر في كتاب الشراء ملك البائع ولا يده الذي يبتنى

عليه صحة الشراء وأبو زيد الشرطي يقول: الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى تلحق بالبيع لأن البيع مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال بما ليس بمال ويثبت الحيوان ديناً في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليست كالخلع من كل وجه أيضاً حتى تلحق به لأن الخلع لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتعذر إلحاقها بالخلع وبالشراء فالخلفاها بالأقارب وفي الأقاير يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون بلا خلاف فكذا في الكتابة.

صورة ما كتب أصحابنا رحمهم الله تعالى: هذا ما كتب عليه فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلاناً الفلاني كاتبه على ألف درهم وزن سبعة يؤديها نجومياً في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا على أن يؤديها إليه للعمال أو يؤديها إليه نجماً واحداً إلى سنة أو إلى شهر وإنما لم يكتبوا ذلك تحرزاً عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فإن عنده الكتابة الحالة لا تجوز وكذلك الكتابة المنجمة بنجم واحد عنده لا تجوز فكنتنا يؤديها نجومياً احترازاً عن قول الشافعي رحمه الله تعالى وكنتنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم ليصير مقدار النجوم وحصة كل نجم معلوماً ثم قال: يكتب ومحل أول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا وإنما يكتب ذلك حتى يصير محل أول النجوم معلوماً ثم قال: يكتب وعلى فلان عهد الله وميثاقه ليجهدن حتى يؤدي جميع ما كاتبه عليه وإنما يكتب هذا تحريضاً للعبد على الكسب فيؤدي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صلح الشراء لأن المشتري مجبر على أداء الثمن فلا حاجة في حقه إلى زيادة تحريض أما المكاتب فغير مجبر على أداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه إلى زيادة تحريض، ثم أن أبا حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى لم يكتبوا في صلح الكتابة على أن لا يتزوج المكاتب مادام مكاتباً إلا بإذن المولى وكان الضحاوي والخفاف رحمهما الله تعالى يكتبان ذلك ويكتبان أيضاً وعلى أن يسافر مادام مكاتباً أينما شاء في بر أو بحر وإنما كتبنا على أن لا يتزوج مادام مكاتباً إلا بإذن المولى تحرزاً عن قول ابن أبي ليلى فإنه كان يقول له: أن يتزوج بدون إذن المولى إلا أن يشترط ذلك في عقد الكتابة وإنما كتبنا على أن يسافر مادام مكاتباً تحرزاً عن قول بعض أهل المدينة فإن مذهب بعض علماء المدينة أن المكاتب لا يملك المسافرة من غير إذن المولى إلا أن تكون المسافرة مشروطة في الكتابة، ثم قال: يكتب فإن عجز عن شيء من هذه النجوم أو أخره عن محله فهو مردود في الرق وإنما كتبنا هذا مع أنه ثابت بدون الشرط تحرزاً عن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه فإنه كان يقول: إذا شرط في الكتابة أنه إذا عجز يرد في الرق فعند العجز يرد في الرق رضي العبد بذلك أو سخط وإن لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يرد في الرق إلا برضا العبد فيكتب ذلك تحرزاً عن قوله وكان السمتي وأبو زيد الشرطي يكتبان فإن عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن نجمين فهو مردود في الرق وإنما كتبنا ذلك تحرزاً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن المكاتب إذا حل عليه نجم وطالبه مولاه بذلك ورفع الأمر إلى القاضي ينظر في ذلك إن وجد للمكاتب مالا حاضراً يدفع ذلك إلى مولاه إذا كان من جنس حقه وإن كان له مال غالب يرجي قدومه أجله القاضي يرمي أو ثلاثة على حسب ما يرى القاضي في ذلك فإن أدى ما حل عليه وإلا رده في

الرق، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يرد في الرق حتى يتوالى عليه نجمان فيكتب حين عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن نجمين يرد في الرق حتى يصير الرد في الرق مجسماً عليه، ثم قال: يكتب فيما أخذه فلان منه فهو حلال له وإنما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم أن العقد متى فسخ وعاد المعقود عليه إلى ملك المولى يلزم المولى رد ما أخذ من البدل ولا يحل له إلا بتحليل من ابدن، والطحاوي رحمه الله تعالى كان لا يكتب هذا لأن ما أخذه حلال له بدون الذكر لأنه كسب عبده، ثم يكتب وإن أدى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان الطحاوي رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك ويقول: من مذهب علي رضي الله تعالى عنه: أن المكاتب يعتق بقدر ما أدى، ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه: أن المكاتب إذا أدى ثلث بدل الكتابة أو ربعة يعتق ويصير غريباً من غرماء المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنهم: لا يعتق منه شيء ما بقي عليه شيء من بدل الكتابة، وقد روي عن رسول الله ﷺ وهو مذهب عامة العلماء معنى كتبنا، وإن أدى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى يتعلق عتقه بأداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرطاً لا يقتضيه العقد عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما، فربما يرفع إلى قاضي يرى مذهبهما ويرى فساد الكتابة بالشروط الفاسدة فيصلها فذكر هذا يقع مضراً ونكره لا يقع مضراً فكان تركه أولى، ثم يكتب ولفلان ولأؤه ولأؤه عتقه وإنما يكتب ذلك اتباعاً للسلف وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ولأؤه ولا يكتب ولأؤه عتقه فإن ولأؤه عتقه قد لا يكون له فإن هذا المعتق لو تزوج بأمة وحدث له منها ولد فاعتق مولى الأمة الولد فإن ولأؤه هذا الولد لا يكون لمولى الأب وإنما يكون لمولى الأم ويتم الكتاب، وكثير من المتأخرين من أهل هذه الصنعة يكتبون على حسب ما كان يكتبه أبو زيد ففي الكتابة الحالة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان أقر أنه كاتب مملوكه فلاناً لعلاني بسميه ويحليه على كذا درهما كتابة صحيحة جائزة نافذة حالة لا فساد فيها ولا خيار ولا عدة عليه أن يؤدي ما شرط عليه إلى المولى من غير تأخير على أنه إن فرط فيه فسم يؤدها إلى ثلاثة أيام أو أدى بعضها دون بعض فسلموا له بعد ذلك أن يرد في الرق وما أخذه المولى منه فهو حلال له، وإن أداها كلها إليه على هذا الوجه أو إلى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته أو بعد وفاته فهو حر ولا سبيل لمولاه عليه ولا لورثته إلا سبيل الولاء فإن ولأؤه لمولاه حال حياته وهو لعنه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدته المكاتب هذا في كونه مملوكاً أنه يوم كاتبه وقضى بصحة هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا في الذخيرة، وهكذا في المحيط، وإن كان البدل مكيفاً أو موزوناً أو معدوداً أو مذكوراً أو حيواناً فكذلك الجواب لكن في الخيارات يذكر أسنانها وصفاتها فإن كانت مبهمة الأوصاف لكن من جنس مسمى جار عندنا خلافاً لبعض الناس ومتى ألحقت به حكم الحاكم جار بالاتفاق كذا في الظهيرية، وفي الكتابة المؤجلة يكتبون كتابة صحيحة جائزة نافذة منجمة نجومياً عشرة مؤجلة بعشرة أشهر متواليه أولها عرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا كل نجم منها كذا يؤدي عند مضي كل شهر منها نجماً وعلى

هذا المكاتب عهد الله وميثاقه ان يجتهد في أداء كل نجم عند محله إلى مولاه هذا ولا يقصر في ذلك ولا يتوارى عنه على أن هذا المكاتب إن عجز عن أداء هذا المال على هذه النجوم أو آخر نجماً منه عند محله إلى ثلاثة أيام فلمولاه هذا أن يرد في الرق أو يكتب فهو مردود في الرق وهذا أوثق لأن في الوجه الأول يحتاج إلى قضاء أو رضا وفي الوجه الثاني لا يحتاج إلى شيء من ذلك بل بنفس العجز يعود إلى الرق وما أخذ المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال له وإن أدى جميع هذه النجوم من غير تأخير إليه أو إلى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته وبعد وفاته فهو حر لا سبيل لمولاه عليه ولا لورثته من بعده ولا لأحد من الناس إلا سبيل الولاء ويتم الكتاب، إذا كاتب عبده وأمه وهما زوجان يكتب في ذلك شهدوا أن فلاناً كاتب عبده فلاناً وبسمه ويحليه وجاريته فلانة ويسميهما ويحليهما وهي امرأة هذا العبد كاتبهما جميعاً كتابة واحدة على كذا درهماً وجعل نجومهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أولها كذا وآخرها كذا وكل نجم من ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بامر صاحبه ما على صاحبه لمولاهما هذا بجميع ذلك ضماناً صحيحاً جائزاً ملزماً في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد الله تعالى وميثاقه أن يجتهدا في أداء هذه الكتابة إلى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر كذا ومن أهل الشروط من يكتب بعد قوله: وكل نجم من ذلك كذا وعلى أن لا يعتق واحد منهما ولا شيء منه إلا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يطعن طاعن أن هذه كفالة المكاتب وكفالة بدل الكتابة فلا تصح وأنه حسن. وعلى هذا إذا كاتب عبيدين له: يكتب في ذلك كاتب عبيده فلاناً وفلاناً مكاتبه واحدة بكذا وجعل نجومهما واحدة إلى آخر ما ذكرنا على أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال وعلى أن لا يعتق واحد منهما ولا شيء منه إلا بأداء جميع هذه المكاتب وإن عجز عن شيء من ذلك فله أن يردهما في الرق كذا في الذخيرة. وإن كاتب عبده وأمه له وهما زوجان ومعهما أولاد صغار: يكتب كاتب فلان عبده فلاناً وأمه فلانة وهي منكوبة هذا العبد وأولادها وهم فلان وفلان وفلانة وهم صبية صغار في حجر أبيهم وأمههم كتابة واحدة على كذا درهماً منجماً كذا كذا نجماً كل نجم كذا فإن عجز فلان عن أداء هذا المال أو عن أداء بعضه أو آخر نجماً منه عن محله حتى مضت خمسة أيام أو كذا فلفلان هذا المولى أن يردّه ويرد أمراته وأولاده هؤلاء إلى الرق وما أخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وإن أدى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعاً أحرار ولا سبيل لمولاهم عليهم إلا سبيل الولاء ويتم الكتاب.

وإن كاتب عبده المدير: يكتب كاتب عبده المدير المسمى فلاناً، وإن كاتب أم ولده: يكتب كاتب أم ولده فلانة كذا في المحيط، وإن كاتب عبداً مشتركاً بينه وبين غيره بإذن شريكه: يكتب هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلاناً وبين حليته الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين بإذن شريكه فلان هذا على أنه إذا أدى هذا المكاتب هذا البذل إلى موليه هذين فهو حر وأذن الشريك فلان هذا المكاتب قبض حصته من ذلك وأباحه له على أنه كلما نهاه عن فضه فهو ماذون له في جميع ذلك إذناً مستقبلاً وصدقه شريكه وهذا

العبد في جميع ذلك مشافهة ويتم الكتاب، وإن كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره بإذن شريكه: فنقول: كتابة أحد الشريكين نصيبه بإذن شريكه بمنزلة كتابة كل العبد بإذن شريكه عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأن الكتابة عندهما لا تنجز؛ فذكر النصف في الكتابة يكون ذكراً للكل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلان بإذن شريكه على نحو ما مر وإن كاتب نصيبه بغير إذن شريكه فهذا وما لو كاتب الكل بغير إذن شريكه سواء وهناك يصير كله مكاتباً على المكاتب ويتملك نصيب شريكه فهاهنا كذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة متجزئة فتقتصر الكتابة على نصيب المكاتب فيعد ذلك ينظر إن كان كاتب بغير إذن الشريك فليس للشريك حق الفسخ وإن كان كاتب بإذن الشريك فليس للشريك حق الفسخ، فإن أراد أن يكتب كتاباً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكتب هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك بينه وبين فلان على كذا وإذا أخذ المكاتب من العبد شيئاً من بدل الكتابة كان للنساكت أن يأخذ نصف ذلك إن كانت الكتابة بغير إذن النساكت وإن كانت الكتابة بإذنه فكذلك إذا لم يأذن له الشريك بقبض المكاتب وإن أدن له بقبض المكاتب فليس للنساكت أن يأخذ من ذلك شيئاً فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب فلان جميع نصيبه إلى آخر ما ذكرنا ويكتب وقد أدن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم الكتاب، إذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه: فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الكتابة لا تنجز فإذا كاتب النصف فيصير الكل مكاتباً فيكتب هذا ما كانت فلان عبده فلاناً وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكتابة تنجز فيكتب هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من سهمين من جميعه على كذا درهماً كتابة صحيحة إلى قولنا: فإذا أدى هذه المكاتب فهذا النصف المكاتب منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل للمولى عليه لأن للمولى أن يعتق النصف الباقي، وأن يستعصيه في النصف الباقي فيترك ذكره وينظر إلى ماذا يصير أمره ثم يكتب كتاباً آخر كذا في المحيط، ويكون كسب الباقي للمولى غير أنه لا يستخدمه ولا يتصرف فيه بالتصنيك ولا يقر بها إن كانت أمة ويلحق به حكم الحاكم كذا في الظهيرية، وإذا أدى المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له أقر فلان أنه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجماً بكذا وأنه أدى النجوم كلها وعق منه نصف وبرئ عن بدل كتابة هذا النصف براءة إبقاء ويتم الكتاب، وإذا تقرر حكم النصف الباقي على شيء يكتب له كتاباً آخر على وجهه، إذا كاتب الأب عبده ابنه الصغير يكتب في ذلك هذا ما كانت فلان على ابنه الصغير المسمى فلاناً عبده فلاناً يسمى العبد ويحنيه على كذا ديناراً وهو مثل قيمة هذا العبد يومئذ لا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العقد نظر لهذا الصغير وقر بأن حاله على الوجه الأحسن وهذا الولد صغير لا يلي أمر نفسه بنفسه، وإذا يلي عليه أبوه هذا بحكم الأبوة فإذا انتهى إلى موضع الأداء كتب وإذا أدى هذه المكاتب وعق فلا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء فإن ولّاه لهذا الصغير في حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب، وإذا كاتب الوصي عبد النبي لم يكتب فيه هذا ما كانت فلان وصي فلان يعني أبا الصغير على ابنه الصغير فلان وهو صغير في حجر هذا الوصي ولا يلي هذا الصغير أمر نفسه بنفسه وإنما يلي عليه هذا الوصي بحكم وصايته

عليه كاتب عبد هذا الصغير اسمه فلان وهو غلام شاب وبين حليته على كذا مكاتبة صحيحة ويتم الكتاب كما يتم كتاب الأب إذا كاتب عبد ابنه الصغير، إذا كاتب المكاتب عبده يكتب فيه هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبد نفسه فلاناً الهندي ويحليه كاتبه على كذا تسمى لاله وهو مثل قيمة العبد مكاتبة صحيحة إلى قولنا فإذا أدى هذا المكاتب الثاني البذل بتمامه إلى المكاتب الأول فهو حر وولاؤه لمولى المكاتب الأول في حياته ولعقبه من بعد وفاته إن آذاه هذا المكاتب الثاني فالأول مكاتب على حاله وإن أدى إليه بعدما عتق الأول فإن ولاءه له ولعقبه من بعده كذا في المحيط.

الفصل الثامن في الموالاة: يكتب فيها هذا ماشهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً كان نصرانياً أو يهودياً أو مجوسياً أو حربياً عابداً وثناً أو صنم فهداه الله تعالى إلى الإسلام وزينه بالإيمان به ويجيبه محمد ﷺ فكره إليه ملة الكفر وأكرمه بالتقوى وخلع عنه لباس الشرك والبدع لباس التوحيد ومنّ عليه بالإقرار ببروبيته والوحيته ووحدانيته وبما جاء به محمد ﷺ من عنده والتصديق به والبراءة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على لسانه كلمة الإخلاص بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأبعد من الكفر والضلالة وعبادة الطاغوت رده إلى الصراط المستقيم الذي ارتضاه لعباده ونجاه من أليم عقابه وجعل إسلامه على يدي فلان فأسلم على يديه ثم والاه وعاقده ليعقل عنه مادام حياً إن جنى جناية يجب أرشها على العاقلة وهو خمسمائة درهم فصاعد أو يتحمل عنه ما يوجب الحكم ويرثه إذا مات فهو أولى الناس به محياء وممات وولاؤه له ولعقبه من بعده إن لم يكن له وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقيل فلان موالاته هذه على ما وصف فيه قبولاً صحيحاً وقد جعل فلان لهذا الذي أسلم على يديه ووالاه وعاقده عهد الله وميثاقه وذمة رسوله أن لا يتحول بولائه هذا عنه إلى غيره والزم نفسه بهذه الموالاة والمعاقدة التي جرت بينهما النصرة والمعونة له وضمن له الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه إلى غيره وأشهدا على أنفسهما ويتم الكتاب.

نسخة أخرى في هذا على سبيل الإيجاز: هذا ماشهد به الشهود إلى قولنا: أن فلاناً أسلم على يدي فلان وحسن إسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصبة أو صاحب فرض أو ذي رحم فوالى هذا الذي أسلم فلاناً وهو الذي أسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة على أن يعقل عنه لو جنى جناية تعقلها العاقلة شرعاً ويرثه إن مات ولم يترك وارثاً قريباً ولا بعيداً أو قبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولاً صحيحاً وذلك في صحة أبدانها وثبات عقولهما وجواز أمورهما طائعين وراغبين لا علة بهما تمنع صحة التصرف والإقرار وجعل هذا الذي أسلم على نفسه عهد الله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه إلى غيره وأشهدا على أنفسهما ويتم الكتاب. ولا ينبغي أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فإن له أن يتحول بولائه إلى غيره ما لم يعقل عنه، ولو رآه رجلاً قد أسلم بنفسه لا على يديه يصح ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم وحسن إسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلاناً موالاة صحيحة جائزة وعاقده على أن يعقل عنه إلى آخره، وإن أسلم على يدي رجل فلم يواله ووالى

غيره صح ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم على يدي فلان ولم يواله ولم يعاقده ووالى فلاناً ويتم الكتاب على الوجه الذي تقدم، وإن جنى هذا الذي أسلم جنابة يبلغ أرشها خمسمائة درهم أو يزيد عليها عقله المولى الأعلى وعاقلته ويكتب فيه شهدوا أن فلاناً أسلم ووالى فلاناً بتاريخ كذا على أن يعقل عنه إذا جنى جنابة يبلغ أرشها خمسمائة ويرث عنه إذا مات فيكون أولى به في حياته وعقابه وقبل فلان ذلك منه وكتبنا بينهما كتاباً وهذه نسخته وإن شاء الكتاب يكتب وكتبنا بذلك كتاباً بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهذه نسخته ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب الذي كتبنا بينهما ثم يكتب على أثر ذلك وإن فلاناً هذا جنى جنابة أرشها خمسمائة وإن كان أكثر من خمسمائة يبين مقداره وذلك في حال لم يكن انتقل بولائه عنه وإن فلاناً وقومه عقولوا ذلك عنه بقضاء قاضٍ من قضاة المسلمين قضى بذلك عليهم وهو يومئذ نافذ القضاء فليس له أن يتحول بولائه عنه إلى غيره بعد لزوم هذا الولاء بهذا السبب، وإن أسلم ذميان ووالى كل واحد منهما صاحبه يكتب فيه شهدوا أن فلاناً وفلاناً كانا جميعاً نصرانيين فهداهما الله تعالى إلى الإسلام فأسلما وحسن إسلامهما وإنهما بعدما أسلما ووالى كل واحد منهما صاحبه وعاقده مولاة صحيحة جائزة ليتحمل كل واحد منهما عن صاحبه مادام في الأحياء إن جنى أحدهما جنابة يبلغ أرشها خمسمائة درهم فصاعداً ويرث كل واحد منهما صاحبه إذا مات صاحبه أيهما مات أولاً فللباقى منهما ولاء الميت منهما وولاء عتيقه من بعده إن لم يكن لواحد منهما وارث مسلم قريب أو بعيد بفرض أو عصية أو رحم فوالى كل واحد منهما صاحبه على ذلك مولاة صحيحة وعاقده معاقدة جائزة وقبل كل واحد منهما هذه المولاة وهذه المعاقدة من صاحبه قبولاً صحيحاً وجعل كل واحد منهما لصاحبه على نفسه عهد الله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه إلى غيره وضمن له الوفاء بذلك وأشهدا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة.

الفصل التاسع في الأشرية: إذا أراد الرجل أن يشتري داراً وأراد أن يكتب لذلك كتاباً يكتب هذا ما اشتري فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي ذكر البائع أنها ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في مصر كذا في محلة كذا في سكة كذا في زقاق كذا بحضرة مسجد كذا وهي الدار الثالثة من دوره أو الرابعة وهي عن يمين الداخل فيه أو عن يساره وتشتمل هذه الدار على حدود أربعة حدّها الأول لريق الدار المعروفة لفلان أو الدار المنسوبة إلى فلان بن فلان بن فلان أو يكتب حدّها الأول لصق الدار المعروفة لفلان أو يكتب تلي الدار المعروفة لفلان أو يكتب بلاصق أو يكتب يلازق الدار المعروفة لفلان ويكتب الحدّ الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع يذكر لريق هذه السكة وإليه بابها ومدخلها فاشتري هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا السائح المسمى في هذا الكتاب جميع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها سفليها وعمرها وطرقها ومسبل مائها من حقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وكل ما هو معروف بها ومنسوب إليها من حقوقها بكذا كذا يذكر جنس الثمن ونوعه وقدره وصفته وما أشبه ذلك على وجه ترتفع الجهاة

نصفها كذا شراء صحيحاً جائزاً نافذاً باتاً بآية خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطللة والعدة الموهنة لا خلافة فيه ولا خيانة ولا وثيقة بمال ولا مواعدة ولا رهن ولا نلجثة بل بيع رغبة وإزالة ملك إلى ملك وشراء جدّ وقبض هذا البائع المسمى في هذا الكتاب من المشتري المسمى في هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذكور جنسه ونوعه وقدره وصفته في هذا الكتاب تاماً وأقياً بإيقاع المشتري هذا ذلك كله إياه وبرئ إليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء لبراءة اسقاط وإبراء وقبض المشتري هذا جميع ماوقع عليه عقدة البيع المذكور بتسليم البائع هذا المذكور في هذا الكتاب ذلك كله إليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرغاً عن مجلس هذا العقد بعد صحته وتماه ونفوذه وانبرامه وتفرّره واستحكامه تفرق الأبدان وذلك كله بعد إقرار هذين العاقدين أنهما رابا ذلك كله وعرفاه ورضيا به فما أدرك هذا المشتري من ذلك أو في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وأشهدا على أنفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد أن قرأ عليهما بلسان عرفاه به وأقرا أنهما قد فهماه وأحاطا به علماً وذلك كله في حال صحة أبدانهما وكمال عقولهما طائعين غير مكرهين لا علة بهما ولا بواحد منهما من مرض ولا غيره تمنع صحة الإقرار ونفاذ التصرف وذلك كله في يوم كذا من شهر كذا بسنة كذا فهذا الصك أصل في جميع الأشربة ثم تختلف الالفاظ باختلاف الأحوال ثم أن محمداً رحمه الله تعالى قال في الأصل: إذا أراد الرجل أن يشتري داراً يكتب هذا ما اشترى فلان ولم يقل: يكتب هذا ما باع فلان مع أن كل واحد منهما يحتاج إلى تأكيد حقه وكل واحد من اللفظين ينتظم الآخر لأنه لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء وإنما فعل كذلك تبركاً بالسنة فإن رسول الله ﷺ حين اشترى غلاماً^(١) من عداة بن خالد ابن هودة أمر أن يكتب هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ من عداة بن خالد بن هودة ولم يأمر أن يكتب هذا ما باع عداة بن خالد بن هودة من محمد رسول الله ﷺ وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً أن يكتب هذا ما اشترى ولم يقل: يكتب هذا كتاب ما اشترى وأهل البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشترى لأن قوله هذا إشارة إلى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما اشترى لاحقية الشراء إلا أن محمداً رحمه الله تعالى اختار هذا ما اشترى تبركاً بالسنة ولأن ما في قوله هذا كتاب ما اشترى يحتمل الإثبات ويحتمل النفي فيكتب هذا ما اشترى^(٢) لينتفي احتمال النفي وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً عند ذكر البائع وللمشتري يذكر اسمهما واسم أبيهما ولم يذكر اسم جدّهما وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: فأما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا بد من ذكر الجد وإن كان المشتري أو البائع مشهوراً بالاسم كطارس وعطاء وشريح وامثالهم يكتب في ذكر اسمه ولا حاجة إلى ذكر النسب، وإن ذكر

(١) قوله من عداة بن خالد: هكذا رأيته مضبوطاً بالنشدديد والمد في القاموس فائتبه هكذا على خلاف ما في نسخ هذا الكتاب والله أعلم اهـ مصححه. (٢) قوله لينتفي: احتمال النفي فيه نظر لانه ما في قوله هذا ما اشترى يحتمل النفي أيضاً وأجاب في المحيط بأن هذا الاحتمال ينتفي بإعادة لفظ الشراء بعد هذا فإنه بعد ذكر الحدود يكتب اشترى هذا المشتري هذا المحدود من هذا البائع وفيه أن هذا الجواب يصلح جواباً عن أهل البصرة أيضاً فالوجه الاقتصار على التبرك بالسنة اهـ مصححه.

اسمه واسم أبيه وذكر قبيلته مكان جده فإن كان أدنى القبائل وكان فحداً خاصاً بحيث لا يوجد على اسمه واسم أبيه غيره لا محالة فذلك يكفي وإن ذكر قبيلته الأعلى فذلك لا يكفي ولا بد من ذكر الحد مع ذلك، وإن ذكر مع ذلك اسم الحد إلا أن في تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب وغيره فذلك لا يكفي ولا بد من ذكر شيء آخر وإن ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر اسم جده وقبيلته وإنما ذكر صناعته فإن كان صناعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال: فلان بن فلان الخليفة فلان بن فلان القاضي فذلك يكفي للتعريف وإن كان صناعته يجوز أن يشاركه غيره فيها فإنها لا تكفي للتعريف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخليفة ليست من أسباب التعريف لأن الخلية تشبه الخلية ولكن إن كتب الخلية فذلك أولى لأنه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الأشياء التي ليست من أسباب التعريف لو كتب فذلك أولى وإن كتب كنبه ولم يكتب شيئاً آخر إن كان يعرف بتلك الكنية لامحالة فذلك يكفي وذلك نحو أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأمثاله وكذلك إذا كتب ابن فلان وهو يعرف به لا محالة كابن أبي ليلى فذلك يكفي للتعريف، وإن كان البائع أو المشتري عتيق فلان يكتب فلان الهندي أو التركي عتيق فلان ابن فلان، وإن كان من عتقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق الأمير فلان بن فلان، وإن كان البائع أو المشتري مملوك رجل يكتب فلان الهندي أو التركي مملوك فلان ابن فلان بن فلان وهو ماذون له من جهة مولاه هذا في جميع أنواع التجارات أو يكتب قن فلان أو عبد فلان وفي الأمة يكتب فلانة الهندية أمة فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهندية مكاتبه فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة بحدودها الأربعة وإن كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إن كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج إلي ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظراً للمشتري لأنه لو كتب ذلك بصير المشتري مقراً بمنك البائع، فلم استحق المشتري من يده يوماً من الدهر لا يرجع على البائع بالثمن عند زفر رحمه الله تعالى وأهل المدينة لأن إقرار المشتري بالملك للبائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احترازاً عن قول هؤلاء نظراً للمشتري ولا يكتب وهي في يده أيضاً عند علمائنا وعامة أهل الشروط رحمهم الله تعالى وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وهي في يده وعلمائنا احتجوا بما روي أن النبي ﷺ كتب كتاب شراء العبد من عداء بن خالد بن هودبة ولم يكتب فيه والعبد في يديه ولأنهما ربما يرتفعان إلى فاضٍ يرى أن الإقرار باليد للدائع إقرار بالملك له ما أن ظاهر اليد يدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق أحد يقول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى: فلا يكتب ذلك احترازاً عما قلنا نظراً للمشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع أنها ملكه وفي يديه على نحو ما كتبنا في أول هذا الفصل ثم أن محمداً رحمه الله تعالى لم يذكر في الأصل أنه بأي حداً يبدأ في الكتاب وكان يوسف بن خالد وهلال رحمهما الله تعالى يقولان: يبدأ من باب الدار ثم يكتب الحد الذي على يمين الداخل ثم يكتب ما يلي ذلك إلى آخره وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى

يقولان: يبدأ بما يلي القبلة ونواحيها نحو المشرق ثم بما يلي القبلة وما يليها نحو المغرب ثم عن يمين القبلة ثم عن يسارها ومن العلماء من قال: يبدأ بالجانب الغربي العدل، وإن ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به للحصول التعريف بالتحديد بالحدود الأربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان السمتي وهلال رحمهما الله تعالى يكتبان في ذكر الحدّ حدّها الأول ينتهي إلى دار فلان ومحمد رحمه الله تعالى يقول: يلي أحب إلى لأن قوله: ينتهي لا ينفي الفرجة والواسطة وقوله: يلي ينفي الواسطة إن كان لا ينفي الفرجة قال عليه الصلاة والسلام: ليلبي منكم أولو الأحلام والنهى والمراد به القرب دون الإتصال وقيل: يلاصق ويلازق أولى الألفاظ لأنهما ينفيان الفرجة والواسطة كذا في المحيط، وإن كان بين الدارين فرجة ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن الكاتب بالخيار إن شاء كتب حدّها الأول ينتهي إلى الفرجة التي بينها وبين دار معروفة لفلان وإن شاء كتب حدّها الأول ينتهي إلى الفرجة الفاصلة بينها وبين دار معروفة لفلان قال الطحاوي رحمه الله تعالى: وهذا أولى من الأول لأن ذلك يرهق أن تكون الفرجة من الدارين فيكون بعضها داخلًا في الدار المبيعة والحد لا يدخل في المحدود فيكتب ينتهي إلى الفرجة الفاصلة بينها وبين دار فلان حتى ينتهي هذا الوهم ثم بعض أهل الشروط يكتب حدّها الأول ينتهي إلى دار فلان وأصحابنا كرهوا ذلك وقالوا: ينفي أن يكتب ينتهي إلى الدار المعروفة لفلان أو إلى الدار المسبوبة إليه لأنه لو كتب ينتهي إلى دار فلان كان هذا إقرارًا من البائع والمشتري أن تلك الدار ملك فلان فلو اشترى واحد منهما تلك الدار من فلان يوما من الدهر واستحققت من يده لا يرجع بالشئ على فلان عند زفر وابن أبي نبيلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى فيكتب على نحو ما بينا احترازًا عن هذا، وإنما اخترنا أحد حدودها ينتهي إلى دار فلان يلازق دار فلان ولم يكتب أحد حدودها دار فلان لأن على إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل الحد في المحدود في البيع فيؤدى إلى فساد البيع إذا جعل المسجد أو طريق العامة حدًا لأنه يصير جامعا بينهما يجوز بيعه وبينما لا يجوز مع إجمال الثمن ويثبت الخيار للمشتري إذا جعل الحد دار فلان إذا لم يسلم فلان داره إليه بهذا البيع وينتقص الثمن للبائع لأنه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الجار، فلهذا اخترنا ينتهي يلازق يلي يلاصق وإنما أعدنا لفظ اشترى بعد ذكر حدود الدار خلافاً لبعض أهل الشروط فإنهم لا يبعدون ذلك لأن من عادة أهل اللسان^(١) أنه إذا تخلل بين الخبر والخبر عنه كلمات فإنهم يبعدون الخبر للتأكيد ولزيادة الإقحام، ثم إن محمداً رحمه الله تعالى: ذكر في الكتاب اشترى منه الدار انتي في موضع كذا وأهل الشروط يكتبون جميع الدار لأنه عسى تذكر الدار ويراد بها البعض فإطلاق اسم الكل على البعض جائز فكتبوا جميع الدار إزالة لهذا الوهم وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً في الكتاب اشترى الدار المحدودة في كتابنا هذا وكان السمتي وهلال رحمهما الله تعالى يكتبان في هذا الكتاب قالاً: لأن قوله: كتابنا إضافة الكتاب إلى البائع والمشتري فيكون إقراراً منهما أن

(١) قوله لأن من عادة أهل اللسان إلخ: شاهدته قوله تعالى: ﴿ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾ [النحل: ١١٠] ألا ترى كيف أعاد إن ربك وهذا كثير النظير في كتاب الله تعالى كذا في المحيط اهـ

الكتاب ملكهما فرما ينازعه البائع في كون الكتاب في يده ويحول بينه وبين الكتاب فلازالة هذا الوهم يكتب هذا الكتاب وذكر أيضاً أنه يكتب اشترى الدار المحدودة بحدودها كلها وهكذا كان يكتب أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول: أنه لا يكتب بحدودها لأنه لو كتب ذلك بدخل الحد في البيع وفيه فساد على مامر وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا: القياس ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى لكنا تركنا القياس بالعرف لأن العرف لا يراد بقولهم: بحدودها إدخال الحد تحت البيع وإنما يراد به إدخال ما وراء الحد وذكر أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى في شروطه أن في دخول الحد تحت البيع بقوله: بحدودها قياساً واستحساناً بالقياس أن بدخل الحد تحت البيع وفي الاستحسان لا بدخل وإذا كان جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بدخل الحد تحت البيع مع ذكر قوله: بحدودها أولى أن لا بدخل الحد تحت البيع على قوله: بدون ذكر قوله بحدودها فيصير ما ذكره أبو زيد رحمه الله تعالى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الحد لا يدخل تحت البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط إذا كتب أحد حدود هذه الدار دارفلان والثاني والثالث والرابع كذلك، ولا يكتب اشتراها بحدودها لأن الحد يدخل في انشراء وإذا كتب أحد حدودها ينتهي إلى دار فلان أو يلازق دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين من مشايخنا رحمهم الله تعالى ذكر وفي شرح كتاب الشروط أنه ليس في كتابة أحد حدودها يلازق دار فلان يلاصق دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لأن الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وإحدى الروایتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يبقى الحرف الملازق لدار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بناء وغير ذلك ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذي عليه وفيه من الضرر على المشتري مالا يخفى وكذلك بوجوب انقطاع حق الشفعة بسبب انقضاء لأنه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الأخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الأخرى وكتب في حدها لزيق دار فلان يكون كذباً فكان فيه ترك الاحتياط أما لو كتبنا أحد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على إحدى الروایتين من حيث أن الحد يدخل تحت البيع ومن حيث أن البائع والمشتري يصيران مفرين بملكية تلك الدار لفلان فينسند عليهما باب الرجوع بالثمن لو اشترى أحدهما يوماً من الدهر تلك الدار على قول زفر وابن أبي لبلى وأهل المدينة رحمهم الله تعالى إلا أن ذلك أمر موهوم وذكر أيضاً أنه يكتب أرضها وبنائها فقد ذكر الأرض وإن كان اسم الدار ينطلق على الأرض لا محالة، وإنما ذكرها للتأكيد وذكر البناء ولا بد من ذكره لأن اسم الدار لا ينطلق عنى البناء لا محالة ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى سفلاً وعلوها، واختار المتأخرون ذكر ذلك هو الصحيح لأنه متى لم يذكر العلو لا ينتفي وهم كون العلو ملك غير البائع ومتى لم يذكر السفلى لا ينتفي وهم أن يكون تحت انداز سرداب هو ملك غير البائع ثم كان السمتي وهلال رحمهما الله تعالى يكتبان سفله وعموه ولا يكتبان سفلاً وعلوها قالوا: لأن قوله: سفله وعلوه ينصرف إلى سفلى البناء وعلوه وهما معلومان مملوكان للبائع فيصير بالعمى ملك نفسه، وقوله: سفلاً وعلوها ينصرف إلى سفلى العرصة وعلوها

فربما يتوهم متوهم أنه أراد به العلو إلى عنان السماء فيكون بائعاً للهواء وبيع الهواء لا يجوز،
 فلهذا اختاروا سفله وعلوه وغيرهما من العلماء اختاروا سفله وعلوها وهكذا كان يكتب أبو
 زيد الشرطي رحمه الله تعالى قالوا: لأنه ربما يكون تحت الأرض سرداب ويقول: وسفله وأنه
 ينصرف إلى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم أن السرداب هل هو له وهل دخل تحت
 البيع ويقول: سفله، وأنه ينصرف إلى العرصة يعلم أن السرداب له وأنه دخل تحت البيع وإنما
 كتبوا وعلوها حتى ينتفي وهم أن يكون العلو على البناء لآخر ولآخر عليه حق لتعليق وما قال:
 من وهم أن يدخل تحت البيع العلو إلى عنان السماء فاسد لأن كل واحد يعرف أنه لا يراد بهذا
 غير ما يدخل تحت العقد وإنما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء وذكر محمد رحمه الله
 تعالى طرقها ولم يلحق بآخره من حقوقها وأهل الشروط ينحوقون بآخره من حقوقها كذا في
 الذخيرة، وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن أكثر أهل الشروط يذكرون الطريق واختار عندنا
 تركه وكذلك المسبل لأنهم إن ذكروا الطريق مطلقاً يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه
 وكذلك الميزاب ربما ينصب في جزء من الطريق العامة فإذا أطلق ذلك يدخل في البيع ما لا
 يجوز بيعه فيفسد البيع، وإن قال: وطريقها ومسبل مائها التي من حقوقها فربما لا يكون للدار
 طريق خاص هو من حقوقها فبصير جامعاً في العقد بين المعلوم والموجود وذلك يفسد العقد
 فالأحسن أن لا يذكر الطريق والمسبل أصلاً لأن المقصود حاصل بذكر المرافق فإنه إن كان لها طريق
 خاص أو مسبل ماء خاص دخل ذلك في العقد بذكر المرافق وإن لم يكن فإنما ينصرف هذا اللفظ
 إلى ما وراءهما من المرافق كذا في المبسوط، وبعض المتأخرين من أهل العلم قالوا: إن لم يكن
 لهذه الدار طريق أصلاً أو كان باب الدار على طريق العامة فالاحتياط في ترك ذكر الطريق كما
 قاله الطحاوي رحمه الله تعالى، حتى لا يصير بائعاً ما لا يملكه وإن لم يكن باب الدار على طريق
 العامة فالاحتياط في ذكر الطريق لأن الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذكر لطريق في ظاهر
 الرواية إلا رواية رواها الخصاف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وكان الاحتياط دعنا في ذكر
 الطريق ولكن يلحق به من حقوقها وإن كان لها طريق نافذ إلى طريق العامة يكتب وطريقها
 النافذ إلى طريق العامة وإن ألحق بها من حقوقها كان أولى وذكر مسبل مائها أيضاً ولم يلحق
 بآخره من حقوقها وبعض أهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في
 مسبل مائها على نحو ما قالوا في الطريق: إن لم يكن لهذه الدار مسبل ماء أصلاً أو كان لكن
 كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسبل الماء، وإن لم يكن الميزاب على طريق العامة
 فيكتب مسبل مائها ويلحق بآخرها من حقوقها إذ يجوز أن يكون مسبل الماء من هذا الموضع
 إلى طريق العامة فبصير بائعاً طريق العامة وأنه ربما لا يكون موضع مسبل الماء من الميزاب ملكاً
 له فلو لم يلحق به من حقوقها يوهم أن الداخل ربة الطريق وإنه لا يجوز وذكر مرافقها أيضاً
 لأن للدار مرافق آخر سوى مسبل الماء والطريق فلو لم يذكر المرافق لا يدخل ما سوى الطريق
 ومسبل الماء تحت البيع فيؤدي إلى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق محمد رحمه الله تعالى
 بالمرافق الحقوق وأهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فإنه يحوط وذكر أيضاً
 وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها وأهل الشروط لا يكتبون أو بل يكتبون الواو وكل قليل وكثير

هو فيها ومنها، قالوا: لأن كلمة أو للشكك فيتناول أحدهما غير عين وأنه مجهول جهالة توَقُّعهما في المنازعة فيوجب خللاً في البيع إلا أن محمداً رحمه الله تعالى اختار أو اتباعاً لعمر رضي الله عنه في كتابة الوقف فإنه كتب ولا جناح على من وليه أن يأكل أو يؤكل صديقاً له غير ممتولٍ ولأن كلمة أو قد تكون بمعنى الواو يقال: جالس الحسن أو ابن سيرين وكتاب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [المصافات: ١٤٧] معنى الآية وي زيدون وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى بحرف الواو كما ذكره أهل الشروط ولم يلحق محمد رحمه الله تعالى بقوله: وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها الحقوق وأهل الشروط يكتبون وكل قليل أو كثير هو فيها ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية، لأن اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند زفر رحمه الله تعالى حتى يفسد البيع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الأمتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخبز والخمر فكان الاحتياط في أن يلحق بها من حقوقها حتى لا تدخل هذه الأشياء في البيع ولا يدخل الزرع والشر في بيع الأرض لانهما ليسا من حقوق الأرض وذكر أيضاً وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ويعدهم يوسف بن خالد وهلال كانا يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رحمهم الله تعالى يكتبون وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها قالوا: لأنه لو كتب على ذلك الوجه يتناول حقاً موصوفاً بأنه داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور أن يكون داخلياً وخارجياً فيبغى أن يكتب وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالداخل غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالداخل والوجه لما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن المطلق يقتضي إعادة المذكور أولاً تقديراً واعتباراً كما يقال: هذا حرٌ وهذا ويكون معناه وهذا حر فصار من حيث التقدير كأنه قال: وكل حق هو لها خارج منها كذا في الذخيرة، وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى: أن المختار عندنا أن يكتب كل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها كذا في المبسوط، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى بعد هذا وفنائها وأهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وإنما لم يذكره محمد رحمه الله تعالى لأن بذكر الفناء يفسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمائة في نواذر ابن سماعه قابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا: الفناء مملوك للبائع ألا يرى أن له أن يحفر فيه وأن يربط فيه دابته والجمع بين شيئين هما مملوكان له في البيع لا يفسد البيع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: إن الفناء ليس بمملوك له بدليل أنه يمنع من الحفر إذا كان يضر بالعمارة وإن اعتبر مملوكاً له من الرجة الذي قالوا فهو مملوك للعمارة فيصير كالشترك بينه وبين غيره ثم ذكر الثمن فقال: بكذا واعلم بأن الثمن لا يخلو إما أن يكون موزوناً أو مكيلاً أو معدوداً أو مذكوراً أو عروضاً أو حيواناً أو عقاراً فإن كان موزوناً فلا يخلو إما أن يكون من النقود نحو الدراهم والدنانير والفلس أو من غير النقود نحو الزعفران والحرير والقطن وسائر الوزنيات فإن كان من النقود فإن كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهماً ويكتب نوعها أنها فضة أو مغشوشة شابهة النحاس أو الرصاص دراهم غلة أو نقد

بيت المال ويكتب صفتها أنها جيدة أو رديئة أو وسط أو يذكر قدرها أنها كذا كذا درهماً ووزنه بوزن سبعة أي بوزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وإن أراد كتابة بعض ما ذكرنا فإن كان في البلد نقد واحد من الدراهم فمطلق البيع ينصرف إليه ويصير ذلك كالمفوض فلا حاجة إلى ذكر الصفة وإن كان فيها نقود مختلفة فإن كان الكيل في الرواج سواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطي المشتري البائع أي النوعين شاء ولكن لا بد للكتاب من أن يكتب أحدهما ويكتب قدره ووزنه وإن كان الكيل في الرواج على السواء إلا أن للبعض صرفاً على البعض كما كانت الغطريفية والعدلية قبل هذا لا يجوز البيع إلا بعد بيان أحدهما فيكتب الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه، وإن كان أحد النقود أروج يصرف البيع إليه ويصير ذلك كالمفوض ولا يحتاج إلى بيان صفته ولكن يحتاج إلى بيان قدره ووزنه وإن كان الثمن من الدينارين يكتب كذا كذا ديناراً ويكتب أنها بخارية أو نيسابورية أو هروية وما أشبه ذلك ويكتب أنها مناصفة أو قراضات أو صحاح لا كسور فيها ويكتب أنها جيدة أو وسط أو ريف ويكتب قدرها كذا ديناراً ويكتب كيفية وزنها أنها موزونة بوزن مثاقيل مكة أو بوزن مثاقيل خوارزم أو سمرقند أو ما أشبه ذلك لأن المثاقيل في البلدان مختلفة فإن كان الثمن ذهباً خالصاً أو فضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لا محالة كما ذكرنا، ولكن لا يذكر فيه اسم الدراهم والدينارين لأن هذا الاسم لا ينطلق على غير المضروب فيكتب في الذهب كذا مثقالاً من الذهب الخالص الأحمر الجيد الخالي عن الغش وإن كان في الذهب غش يبين ذلك فيقال: ده وهي، أو دمنهي، وما أشبه ذلك ركذا في الفضة كذا: درم سنج، من النقرة الجيدة الخالصة عن الغش ويكتب مع ذلك طمغاجي أو نقرة كلبجة لأنها تختلف بهذين النوعين وكذلك في سائر الموزونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه وصفته وقدره وإن كان الثمن مكياً يكتب ما وقع عليه العقد فيكتب الخطئة إن وقع العقد على الخطئة ويكتب نوعها سقية أو برية نسقية أو بخارية ويكتب صفتها حمراء أو بيضاء جيدة أو وسطاً أو رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كياً بقبز كذا، وفي الشعر كذا كذا يكتب نوعه وصفته وقدره بقبز كذا ولا يكتب الوزن في الخطئة والشعر لأنهما كيليان بالنص ولا يجوز تغيير الحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن أصحابنا رحمهم الله تعالى في إسلام الدراهم في المكيلات وزناً والوزينات كلاً روايتان عن أصحابنا رحمهم الله تعالى روى الحسن رحمه الله تعالى أنه يجوز وروى الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا إذا كانت الخطئة أو الشعر حالاً فإن كان مؤجلاً يكتب مع ما ذكرنا من الأشياء مقدار الاجل ومكان الإبقاء تحزراً عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان الثمن من المعدودات فإن كان من الأثمان كالغضاريف والعدليات يكتب في الغضاريف كذا درهماً غطريفية بخارية معدودة سوداً جيدة ويكتب في العدليات كذا عدلية رسمية رائجة بخارية معدودة ويكتب نوعها إن كانت أنواعاً مختلفة ويكتب نقد بلد كذا إذا كان يختلف هذا النوع من النقد باختلاف البلدان وإن كان الثمن من الدرعميات نحو الكرياس والكتان وأشياء ذلك فإن كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الإشارة إليه فيذكره في الكتاب ويذكر صفته ويذكر عيناً

مشاراً إليه محضراً مجلس هذا العقد وإن كان بغير عينه فإن كان حالاً لا يجوز وإن كان مؤجلاً يجوز كما في السلم فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرايس مثلاً ونوعه ويكتب صفاته ورقته وسداه: بأنصدي أو شنصدي^(١) أو ما أشبهه وقدره وبيان قدره ببيان ذرعانه وبين ذراع كذا كذراع الملك أو ذراع الكرايس أو ذراع المساحة وبين الأجل وقدر الأجل وبين مكان الإيقاع أيضاً إذا كان له حمل ومؤنة تحمراً عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان الثمن حيواناً أو عرضاً من العروض لا يصح تأجيلها أصلاً ولا يثبت ديناً في الذمة أصلاً فإنما يصح ثمناً إذا عينها وفي كل موضع كان الثمن معيناً لا بد من الإشارة لأن إعلام الحاضر المعين بالإشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر صفته ويذكر عيناً مشاراً إليه محضراً مجلس هذا العقد وإن كان الثمن من المحدودات كالدار والأرض فإعلامها بذكر حدودها فيكتب: اشترى الدار التي في موضع كذا ويحدّها بالدار التي في موضع كذا ويحدّها أيضاً، وإذا وصل إلى موضع القبض يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبه وهو جميع ما ذكر شراؤه إياه منه بتسليمه إليه ويكتب عند ذكر الدرك فما أدرك كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه فكذا على ما يأتي بيانه ثم إن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً رحمهم الله تعالى، وكذلك هلال بعدهم كانوا لا يكتبون بعد هذا شراء صحيحاً، وإن أبا زيد الشروطي رحمه الله تعالى وبعض من بعده من أهل الشروط كانوا يكتبون شراء صحيحاً باتاً بقات لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد ولا عدة وفاء ولا على وجه الرهن والتلجئة بل بيع المسلم من المسلم إنما يكتبون شراء صحيحاً لأن غرضهما الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تأكيداً لما قصداه ويكتبون صفة البات ليعلم أنه ليس بموقوف على إجازة الغير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعي أحدهما أن البيع كان بشرط فاسد وهذا لأن على ظاهر الرواية وإن كان القول قول المنكر للشرط إلا أن على رواية النوادر القول قول مدعي الشرط فيكتب ذلك احتياطاً ويكتبون فيه لا فساد فيه ولا عدة وفاء وما أشبه ذلك لأن على رواية النوادر القول قول من يدعي الفساد لأنه ينكر زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطاً وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول: ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال: المتبايعان بالخيار مادام في مجلس العقد فعلى قول من يقول: هذا إذا شرط أن لا خيار فيه يكون شرطاً مغبراً لمقتضى العقد فلو كتب ذلك ربما يرفع إلى من يرى ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رحمه الله تعالى: ولكن يكتب بيع المسلم من المسلم تبركاً بالسنة فإن النبي ﷺ لما كتب كتاب الشراء على عداء بن خالد بن هودة أمر بكتابه ذلك كذا في الذخيرة، وأصحابنا إنما لم يكتبوا شراء صحيحاً ولم يكتبوا بيع المسلم من المسلم ولم يكتبوا لا فساد وغير ذلك لأنه لو كتب كان هذا إقراراً من المشتري بصحة البيع ويكون المشتري ملك البائع فلو استحق المشتري من يد المشتري بعد ذلك لا يكون له أن يرجع على البائع بالثمن على قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة ولو انفسخ البيع بينهما ثم عاد إلى يد المشتري يؤمر بالتسليم إلى البائع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد رحمه الله تعالى: ونقد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله ويرى إليه منه وهو كذا وكذا

درهماً وزن سبعة وإنما لم يكتب بقوله: ونقد فلان الثمن لأنه إذا لم يذكر قبض البائع فإذا قال البائع بعد ذلك: نقدتني ولكن لم أقبض فإنه يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا بد من ذكر قبض البائع تحزراً عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فبعد ذلك اختار محمد رحمه الله تعالى في ذلك وبرئ إليه منه لأنه أجمع وأوجز فإنه ينشئ عن براءة ابتداءها من المشتري وانتهاءها إلى البائع وذلك بالدفع والقبض فإنه ينشئ عن صحة القبض فإن البائع إذا كان وكيلاً فإن على قول بعض العلماء: لا يبرأ المشتري بدفع المشتري الثمن إليه ما لم يكن ماذوناً بالقبض من الموكل فإذا كتب برئ إليه منه كان إقراراً بالقبض وبصحة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان يعني المشتري إلى فلان يعني البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان تاماً واقياً وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لأن قبض البائع بقوله وبرئ إليه منه يثبت من حيث المعنى لا من حيث النص ولا يقف على المعنى كل أحد فيكتب قبض البائع الثمن حتى يثبت قبضه نصاً ومعنى ليكون أبين واقطع للشغب وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاماً واقياً بدفع فلان ذلك إليه وبرئ إليه منه فلان ابن فلان يعني المشتري وهو كذا درهماً وزن سبعة كذا في المحيط، لأنه لما وجب التصريح بالقبض وجب التصريح بالدفع أيضاً حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فإن على قول ابن أبي ليلى من ظفر بجنس حقه من مال غريمه لا يكون له أن يأخذه وإذا أخذه لا يملكه بل يكون غاصباً فيكتب دفع المشتري تحزراً على قول ابن أبي ليلى، وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب ودفع فلان بن فلان إلى فلان بن فلان الثمن كله تاماً واقياً قبضه منه فلان وأبراه من جميعه لأنه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعاً وجب تقديم الدفع على القبض لأن للقبض حكم الدفع والحكم يتأخر عن السبب فيجب أن يكون الدفع سابقاً على القبض إلا أن فيما ذكره الطحاوي نوع خلل لأن قوله: وأبراه من جميعه يقتضي براءة مبتدأة لا بسبب القبض والبائع إذا أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح إبرأؤه ويلزم البائع رد ما قبض من الثمن فلا صوب أن يكتب دفع فلان الثمن إلى فلان تاماً واقياً وقبضه منه فلان وبرئ إليه منه وهو كذا درهماً حتى يكون الدفع مقدماً على القبض ويثبت صحة القبض بذكر البراءة إليه وينتهي وهم البراءة المبتدأة وإنما يكتب تاماً واقياً للتأكيد ويكتب الصك زوائد للتأكيد ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قبض المبيع وكما يحتاج إلى كتابة قبض الثمن ليكون حجة للمشتري يحتاج إلى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وأن يكتب وقد اختلف أهل الشروط فيه فكان السني وهلال وأبو زيد الشروطي يكتبون وسلم فلان بن فلان إلى فلان بن فلان جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يكتب وسلم فلان ابن فلان إلى فلان جميع ما وقع عليه المسمى في هذا الكتاب وأنه أحسن وإنما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا وقبض فلان لأنه لا يفهم من قوله: وقبض فلان إذن البائع المشتري بقبض الدار وفي مذهب بعض الناس أن المشتري بعدما نقد الثمن لا يملك قبض المشتري إلا بإذن البائع، ولو قبض بخير إذنه كان كالفاسد وكان للبائع إخراجه من يده فاخترأوا لفظ التسليم لأنه يفهم منه

إذن البائع بالقبض تحرزاً عن قول هذا القائل فكتبنا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً في الكتاب رؤية المتبايعين المبيع ولا بد من ذلك لأن من أهل العلم من لم يجوز بيع ما لم يره وشراء ما لم يره ومنهم من حوّر بيع ما لم يره ولم يجوز شراء ما لم يره ومنهم من يقول: يجوزهما إلا أنه يقول: بثبوت الخيار للمشتري دون البائع منهم من يقول: بثبوت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك لجواز البيع ويستفي الخيار بالانقاف ثم اختلف أهل الشروط في كتابته فكان السمتي يكتب وقد أقر فلان وفلان أنهما قد رأيا جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بحدودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها ويبين لهما جميعاً ذلك وجميع ما فيها من قليل وكثير عرفاه ورأياه عن عقدة البيع المسماة في هذا الكتاب وقبل ذلك منه فتبايعا على ذلك وأبو زيد يكتب وقد نظر فلان يعني المشتري إلى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورضي بها وما قاله السمتي أحسن وأصح وما قاله السمتي من رؤيتهما المبيع عند عقدة البيع أمر لا بد منه لأن من مذهب بعض العلماء أن من باع أو اشترى ما رأى ولم يكن معايناً له عند البيع بل كان غائباً عنه لا يجوز فتحرزنا عن قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقدة البيع فاما رؤيتهما قبل ذلك فغير محتاج إليها لكن ذكره للتأكيد وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بحدودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها أمر لا بد منه، فإن من مذهب علمائنا أن المشتري إذا نظر إلى خارج ائدار ولم ير ما سوى ذلك يبطل خيار رؤيته وعلى قول زفر رحمه الله تعالى: هو عسى خياره حتى ينظر إلى جميع خارج الدار وإلى جميع داخل الدار وإلى بعض أرضها وعند الحسن بن زياد رحمه الله تعالى هو على خياره وحتى ينظر إلى كل قليل وكثير منها وإلى سائر أرضها وإلى سائر بنائها وغير ذلك منها فتحرزنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الأشياء ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً نفرق المتعاقدين بأبدانتهما وكان الاختلاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك أيضاً وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لأن عند الشافعي رحمه الله تعالى للمتعاقدين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعندنا ليس لهما خيار المجلس فرما يقع بينهما منازعة بأن يعتقدوا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فيقول أحدهما: فسخت العقد قبل التفرق وأدعى الآخر الإجازة فكتبنا تفرقهما بأبدانتهما بعد إنفاذ هذا البيع قطعاً لهذه المنازعة واختلف أهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فابو زيد كان يكتب وتفرقا جميعاً بأبدانتهما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته ووجوبه عن تراضٍ منهما والطحاوي رحمه الله تعالى كان يكتب وتفرقا جميعاً بأبدانتهما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراضٍ منهما جميعاً بجميعة وإنفاذ منهما له وما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى أقرب إلى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقراً بصحة الشراء فلا يستند عليه الرجوع بالثمن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري يوماً من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رحمه الله تعالى: فما أدرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلفوا في قوله: فما أدرك فلان بن فلان مذكور بالنصب أو بالرفع والنصب أوضح معناه فما لحقه من الدرك ولم يرد محمد رحمه الله تعالى بقوله: فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له نخلص

المبيع له لا محالة لأنه شرط ما لا يمكنه الوفاء به^(١) عسى ولكن أراد به تخليص المبيع إن أجاز المستحق البيع وردّ الثمن إن لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفاء به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه صريحاً فقال: فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه إليه أو يردّ الثمن عليه قال: ثمة وهكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى وكان يوسف بن خالد السمتي وهلال يكتبان فما أدرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب أو في شيء منها أو من حقوقها من درك من أحد من الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان حتى يسلمه أو يخلصه له من كل درك وتبعة وكان أبو زيد الشروطي يكتب فما أدرك فلان بن فلان يعني المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في حقوقه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعني البائع تسليم ذلك على ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي: وما كتبه أبو زيد أحب إلينا مما كتبه يوسف وهلال لأن يوسف وهلالاً رحمهما الله تعالى لم يكتبوا الدرك مضافاً إلى المشتري بل أطلقا فيتناول هذا المشتري وكل من يملك هذه الدار من المشتري بسبب من الأسباب نحو الشراء أو الهبة أو الصدقة فيكون ضمان الدرك مشروطاً لهؤلاء الذين يملكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم إجازة المستحق وإنما يثبت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري إنما يرجع على بائع مورثه مع أنه ليس ببائعه لأنه خلف عن مورثه، ولهذا يقضي من هذا الثمن دين المورث، ولهذا لو كان على المشتري الميث دين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصي الميث لا للوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال ربما يتوهم متوهم أنه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيقضي لفساد البيع فيشترز عن ذلك بإضافة الدرك إلى المشتري ومن الناس من يكتب فما أدرك فلان بن فلان وكل أحد بمسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لأن أسبابه ورثته والمشترون منه والمتصدق عليهم والمهروب لهم وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا أنه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فإذا كتب على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعني البائع عهدة ذلك ولا ينبغي أن يكتب على هذا الوجه لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العهدة الصك القديم وأنه ليس بمسئق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فإذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلائم العقد فيوجب فساد البيع قال المتأخرون: من أهل الشروط ولا ينبغي أن يكتب فما أدرك فلان المشتري من درك فعلى فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلمه إليه أو يرد الثمن ولكن يكتب على الوجه الذي كان يكتب أبو زيد فما أدرك المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في شيء من حقوقه من درك فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لأن بين العلماء خلافاً في المبيع إذا استحق من يد المشتري ولم يجز المستحق البيع ماذا يجب للبائع بحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان البتي وسواد بن عبد الله العري: عليه ردّ مثل الدار المبيعة في موضعها في الرفعة والحط

(١) قوله عسى: كذا في جميع النسخ تبعاً لعبارة المحيط اهـ

والقيمة والذرع والبناء وقال بعضهم: عليه رد قيمة الدار المباعة سواء كان الثمن مثلها أو أقل أو أكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الأحوط أن لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يبطله قاض يرى خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرطاً لا يلائم العقد وهذا كله إذا لم يجر المستحق البيع وإن أجاز المستحق البيع فعلى قول بعض العلماء: لا تعمل الإجازة أصلاً بناء على أن عند بعض العلماء بيع الفضولي لا يتعقد ولا يقف على الإجازة وعندنا إن كانت الإجازة قبل قضاء القاضي للمستحق بالعين تعمل إجازته فكان على البائع تسليم العين إليه إلا رواية رويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الخصومة من المستحق وطلب الحكم من القاضي دليل النقض فينتقض به البيع كما ينتقض بصريح النقض ولا تعمل إجازة المستحق بعد ذلك وإن كانت الإجازة بعد قضاء القاضي فقد ذكر في بعض المواضع أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا تعمل الإجازة لأن البيع يفسخ بقضاء القاضي بالعين للمستحق وعلى قولهما: تعمل الإجازة لأن البيع عندهما لا يفسخ بالاستحقاق وبقضاء القاضي بالعين للمستحق هكذا ذكر في بعض الكتب، وقد كتب في شرح الزيادات أن في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع وتعمل إجازة المستحق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أخذ المستحق العين بحكم القاضي دليل النقض فينتقض به البيع فلا تعمل إجازة المستحق بعد ذلك فعلى قول من يقول: بأن العقد يفسخ ولا تعمل إجازة المستحق فإذا شرط تسليم الدار، فإنما يمكنه التسليم إذا اشترى الدار من المستحق ثم يسلمها إليه والشرط على هذا الوجه يفد العقد فكان الأحوط أن يكتب فعليه تسليم ما يورجه له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليه رد الثمن لأنه إن ورد الاستحقاق على كل الدار فعندنا يجب رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد مثل تلك الدار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار إن ورد الاستحقاق على جميع الدار وإن ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين إن ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الثلث والرابع أو ما أشبه ذلك فالمشتري بالخيار عندنا إن شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وإن شاء أمسك ما بقي ورجع على البائع بثمن المستحق وإن ورد الاستحقاق على شيء بعينه فإن كان قبل القبض فالمشتري بالخيار على نحو ما ذكرنا وإن كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ويرجع بثمن المستحق بمنزلة ماله اشترى شيئين واستحق أحدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في شروطه، وقال الخصاص رحمه الله تعالى: المشتري بالخيار إن شاء أمسك الباقي ورجع بثمن المستحق وإن شاء رد المبيع ورجع بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء: يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلى قول من يقول: الواجب رد مثل تلك الدار وعلى قول من يقول: الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطاً لا يلائم العقد فيفسد به العقد فلا يكتب ذلك تحرزاً عن قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الأحوال ورد بعض الثمن في بعض الأحوال فإذا اشترطنا عليه رد جميع الثمن مطلقاً فقد شرطنا عليه شرطاً يخالف مقتضى العقد فيوجب فساد العقد، أما إذا كتبنا فعلى البائع تسليم ما يورجه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فأي شيء يقضى به على البائع إذا ورد الاستحقاق ولم يجر المستحق البيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما

كتب في الكتاب فلا يكون لاحد من القضاة إبطال هذا البيع متى رفع إليه فكان هذا أحوط من هذا الوجه وكان أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يكتبان بعدما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرد الثمن عليه مع قيمة ما يحدث فلان يعني المشتري أو يحدث له بأمره يعني بأمر البائع من بناء وغرس وزرع وإنما كتبنا ضمان قيمة هذه الأشياء لأن على قول بعض العلماء: إنما يرجع المشتري على البائع بقيمة هذه الأشياء بعد الاستحقاق إذا ضمن البائع ذلك أما إذا لم يضمن البائع فلا، وإنما كتبنا بأمر البائع لأن بعض فقهاء المدينة يقول: البائع وإن ضمن للمشتري قيمة هذه الأشياء، فإنما يرجع المشتري عليه بذلك إذا أمر البائع بذلك فكتبنا ضمان البائع وأمره بذلك تحريزاً عن قول هؤلاء ومن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لأن المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند الاستحقاق نحو حفر البئر وتنقية البالوعة وإخراج وما شابه ذلك مما لا يمكن تسليمه إلى البائع فإذا شرط ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولأحد المتعاقدين منفعة وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول: الأحوط أن لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب لما أدرك فلان بن فلان بن فلان في هذه الدار المحدودة أو في شيء من حقوقها أو فيما يحدثه من بناء أو غرس أو زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك إلى فلان لأن العلماء اختلفوا في الدار المبيعة إذا استحققت بعدما بنى المشتري فيها بناء أو غرس أو زرع فلاصحابنا رحمهم الله تعالى فيه روايتان في رواية شاذة قالوا: البائع إذا كان حاضراً فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الأشياء قائماً، ويكون البناء والغرس والزرع للبائع بما ضمن من القيمة للمشتري، ثم المستحق بعد هذا بالخيار إن شاء أخذ البائع بقلع ذلك ورفعته عن أرضه وإن شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقلوعاً وإن كان البائع غائباً كان للمستحق أن يأخذ المشتري حتى يرفع هذه الأشياء عن أرضه ولا ينتظر قدوم البائع فإذا قبض المشتري عن أرضه سلمه المشتري إلى البائع إذا قدر عليه يوماً من الدهر وضمته بقيمته مقلوعاً لأنه سلم إليه، كذلك وإن شاء المستحق منع المشتري عن قلع ذلك وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوعاً ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الثمن الذي أعطاه وفي ظاهر الرواية قالوا: المستحق إذا أخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن أرضه ويكون النقض له ثم له الخيار إن شاء دفع النقض إلى البائع ورجع عليه بقيمته قائماً، وإن شاء أمسك النقض لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء، فإذا كان عندها يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الأحوال دون البعض فإذا كتبنا الرجوع مطلقاً فقد أثبتنا حق الرجوع في جميع الأحوال وأنه شرط لا يقتضيه العقد ولأحد المتعاقدين فيه منفعة فيوجب فساد العقد عندنا وزعم بعض أهل المدينة أن المشتري إذا بنى ولم يعلم أن الدار ملك المستحق حتى كان بانياً على غرور وجهالة ثم ظهر المستحق فالقاضي يقول للمستحق: أثبت بالخيار إن شئت أعطيت المشتري قيمة بنائه مبنياً لأنه بناء على غرور وجهالة وابتناء لك وإن شئت لم تضمن له قيمته ويكون المشتري شريكك ولا يؤمر المشتري برفع البناء ولا رجوع له على البائع وإن كان المشتري يعلم أن الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى للمستحق أن يأخذ

البناء من المشتري بقيمته مقلوعاً ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء، فإذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا شرطاً لا يلائم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رحمه الله تعالى أنه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث فكان هذا شرطاً لا يلائم موجب العقد على قوله أيضاً فيوجب التحرز عن كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه إلى المشتري فلان حتى إذا رفع إلى قاضٍ من القضاة لا يقضي بفساد هذا البيع ويقضي على البائع بما يوجبه البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبه، إلا أن ما قلناه انضاحواي رحمه الله تعالى: إن كان يحصل صيانة العقد عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع لأنه لم يكتب ما أدركه في ذلك أو في شيء منه بأمر البائع ولا بد من ذكر ذلك عند بعض أهل العلم وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الأشياء ولا بد من ذكر ذلك لصحة الضمان والرجوع المشتري على البائع عند ابن أبي ليلى لأن عنده لا يصح الضمان ما لم يكن قدر المضمون به معلوماً فالجيلة في ذلك أن يكتب لهذه الأشياء كتاباً على حدة أو يكتب ضمان هذه الأشياء في صك الشراء ويكتب أن هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطاً في هذا البيع، وإنما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قدر قيمة هذه الأشياء فيقول: من درهم إلى ألف أو ما أشبه ذلك يذكر مقداراً يتبين أنه لا تزيد قيمة هذه الأشياء على ذلك فيقع التحرز عن فساد العقد وتحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة، قال محمد: وشهد أي شهد عليه الشهود المسمون ومن أهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في أول الكتاب فيقول: هذا ما شهد عليه الشهود والأحسن عندنا أن يذكره في آخر الكتاب لأن الشهود إنما يكتبون شهادتهم في آخر الكتاب فالأحسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي يثبت الشهود فيه أساميهم كذا في المسروط، واقتصر محمد رحمه الله تعالى عليه ولم يذكر شيئاً آخر وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى كانا يقتصران على هذا أيضاً وهو وشهد وأهل الشروط كيوسف بن خالد وهلال وأبي زيد زدوا على هذا فيوسف بن خالد وهلال كتب شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى إقرارهما بمعرفتهما جميع ما سمي في هذا الكتاب في صحة منهما وجواز أمرهما وذلك في شهر كذا في سنة كذا وأبو زيد كتب وشهد الشهود المسمون على إقرار فلان وفلان بجميع ما سمي ووصف في كتابنا وعلى معرفتهما جميعاً بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليهما وأقرأ انهما قد فهماه حرفاً وحرفاً وأشهداهما بجميع ما في هذا الكتاب على أنفسهما في صحة من عقولهما وأبدانهما وجواز أمرهما طائعين غير مكرهين لا يولي عليهما في شيء من أمورهما وهما مأموران على أموالهما غير محجور عليهما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا علة لهما من مرض وغيره وكتب في شهر كذا من سنة كذا ويوسف بن خالد وهلال اختارا كتابة شهادتهم على الإثبات بجميع ما في الكتاب وأبو زيد اختار كتابة شهادتهم على إقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب، ومن المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى من يقول: بأن الكتاب يشتمل على ما يقف عليه

الشهود حقيقة، وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بأبدانها وضمان الدرك وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتفاء معنى التلجنة والسمة في البيع وتقرير الثمن لجواز أن يتواضعا أن البيع تلجنة ويظهر أن البيع في العلانية رياء وسمة ويتواضعا في السر أن الثمن ألف درهم ويظهرا في العلانية ألفي درهم وكذلك رؤية المتبايعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حقيقة لأن الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى أنه ينظر أنه أقبل إليه ببصره وربما قبل الإنسان ببصره على شيء ولا يقف عليه ولا يراه، وكذلك تفاهيهما مافي الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حقيقة، وإنما يعرف الشهود هذه الأشياء بإقرار المتعاقدين بها، وإنما يصح تحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة المشهود به للشاهد فيما كان للشهود وقفاً عليه حقيقة يكتب شهادتهم على الإثبات فيه لأنهم قد وقفوا عليه بالحقيقة وما لا وقوف للشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم فيه على إقرار المتعاقدين به فيكتب شهد الشهود المسمون بجميع ما في هذا الكتاب ما يمكنهم أن يقفوا على حقيقته وعلى إقرار المتعاقدين بما لم يقفوا على حقيقته، ثم أن يوسف بن خالد وهلالاً رحمهما الله تعالى كتبا في صحة منهما وجواز أمرهما، وأبو زيد كتب في صحة من عقلهما وجواز أمرهما، والطحاوي كتب في صحة عقلهما وجواز أمرهما، وما كتبه الطحاوي رحمه الله تعالى أوثق وأحوط، وهل يكتب معرفة الشهود المتعاقدين بوجههما وأسمائهما وأنسابهما والسمتي وهلال كانا لا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: إن كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة إلى كتابة ذلك وإن كانا غير مشهورين فلا بد منه لأنهم يحتاجون إلى أداء الشهادة عليهما بحضرتهم فلا بد من معرفتهم إياهما بوجههما ليمكنهم أداء الشهادة عليهما وعند غيبتهما وموتهما يحتاجون إلى أداء الشهادة باسمهما ونسبهما، فلا بد من معرفة اسمهما ونسبهما ولا يجوز الاعتماد على إقرار المتعاقدين فمعي يسمى كل واحد منهما نفسه ونسبه باسم غيره ونسبه يرهى أن يزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغير فالاعتماد على قول المتعاقدين في اسمهما ونسبهما يؤدي إلى إبطال ملك غيرهما عسى وهذا فصل كثير من الناس عنه غافلون فإنهم يستمعون لفظ البيع والشراء والإقرار بالتقايض من رجلين لا يعرفونهما ثم إذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرز عن ذلك صيانة لأملاك الناس عن الإبطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمجازفة ثم طريق علم الشاهد بالنسب إخبار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطريق شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإذا أراد تحمل الشهادة على النسب ويلحقه الحرج في إحضار تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى شهادتهم للحصول العلم ينبغي أن يشهد عند الشهود شاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى إذا احتاجوا إلى أداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على مافي الكتاب بشهادة أنفسهما وفي تحمل الشهادة على المرأة لابد من رؤية وجهها عند بعض المشايخ وبترتيب الشهود أنها فلائنة لا يحل أداء الشهادة عليها وأما حال غيبتها أو موتها إذا احتاج الشهود إلى

الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة التحمل ما ذكرنا في الرجل المجهول من شهادة جماعة لا بتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وشهادة شاهدين عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل بتمامه في كتاب الشهادات. إذا كان بالدرك كقبيل ذاك: وإن كان المشتري أخذ كقبيلاً من البائع كيف يكتب فالتساعة على وجهين. أما إن أخذ كقبيلاً بالدرك ولم يتعرض لشيء آخر، وأما إن أخذ كقبيلاً بجميع ما يجب للمشتري على البائع من حق بسبب هذا البيع من الثمن وقيمة البناء والزرع والغرس وأياً ما كان فالكفالة جائزة لأن هذه كفالة بدين صحيح وإنها جائزة عرف ذلك في كتاب الكفالة غير أن في الوجه الأول إنما يجب على الكفيل عند الاستحقاق رد الثمن لا غير ولا يجب عليه شيء من قيمة البناء والزرع والغرس لأن الدرك إذا أطلق يراد به في العرف رد الثمن عند الاستحقاق فتتصرف الكفالة إليه ولا تنصرف إلى شيء آخر ثم يكتب بعد الفراغ من كتاب الشراء فما أدرك فلاناً من درك في هذه الدار فعلى فلان يعني البائع وعلى فلان يعني الكفيل خلاص ذلك إن شاء أحدهما جميعاً وإن شاء أحدهما شتى واحداً بعد واحد حتى يسلموا له هذه الدار أو يرداً عليه ثمنها وهو كذا، هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب، وإنما كتب إن شاء أحدهما جميعاً تحزراً عن قول ابن أبي ليلى فإن من مذهبه أن الكفالة توجب براءة الأصل كالحوالة إلا أن يشترط في الكفالة أن له أن يأخذ أيهما شاء، وإنما كتب إن شاء أحدهما شتى واحداً بعد واحد تحزراً عن قول ابن شبرمة فإن الكفالة عنده لا توجب براءة الأصل إلا أنه إذا اتبع أحدهما وطالبه به برئ الآخر إلا أن يشترط في الكفالة أن له أن يطالبهما واحداً بعد واحد كذا في الذخيرة، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرحه قالوا: وهاتان شرائط آخر لا بد من كتابتها فمن جملته ذلك أن يكتب كفلاً ذلك من غير أن يكون ذلك شرطاً في البيع لأن البيع بشرط أخذ الكفيل لا يحوز قياساً وبه أخذ زفر رحمه الله تعالى فيكتب ذلك تحزراً عن قوله ومنها أن يكتب أن الكفالة كانت بأمر البائع لأن من مذهب عثمان البتي رحمه الله تعالى أن الكفالة بغير أمر المكفول عنه لا تصح فيكتب أمر البائع احترازاً عن قوله ومنها أن يكتب إجازة المكفول له وهو المشتري الضمان في مجلس الكفالة مخاطبة لأن من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن الكفالة للغائب لا تجوز إذا لم يقبل عنه إلا في صورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة فتشترط إجازته الكفالة في مجلس الضمان مخاطبة احترازاً عن قولهما، ومنها أنه ينبغي أن يكتب: إن كل واحد منهما يعني البائع والأجنبي كقبيل عن صاحبه بنفسه بأمره لأنه ربما يغيب أحدهما والآخر معسر فلا يصل من جهته إلى حقه فيجعله كقبيل بنفسه الآخر حتى يأخذه بتسليم نفس الغائب فيصل إلى حقه من جهة الغائب فيكتب الكفالة بأمر البائع احترازاً عن قول البتي رحمه الله تعالى ومنها أنه يكتب أن كل واحد منهما أعني البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالمقصومة فيما يدعي المشتري قل كل واحد منهما بسبب هذا البيع حال حياته وبعد وفاته بأن يدعي وارث المشتري وكالة صحيحة على أنه متى فسخنها يعود وكبلاً بعد ذلك لا بد من ذكره ليقع التوثق للمشتري لأنه مالم يجب المال على الأصل لا يجب على الكفيل لأن الكفيل يتحمل عن الأصل وربما يرد الاستحقاق على المشتري حال غيبة البائع والكفيل

حاضر ولا يمكن للمشتري إثبات حقه على البائع بدعواه على الكفيل لأن الكفيل لا ينتصب خصماً عن الغائب لو لم يكن الكفيل وكيلاً عنه في الخصومة سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا روى أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه فلا يمكن مطالبة الكفيل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الإملاء: إن كانت الكفالة بأمر ينتصب الكفيل خصماً عن البائع، وإن كانت بغير أمر لا ينتصب الكفيل خصماً عن البائع، وقال محمد رحمه الله تعالى: ينتصب خصماً سواء كانت الكفالة بأمر أو بغير أمر وإذا كان في المسألة خلاف من هذا الوجه ينبغي أن يكتب وكالة كل واحد منهما احترازاً عن هذا الخلاف وكان ينبغي أن يجعل الكفيل وكيلاً عن البائع في الخصومة ليمكن المشتري من إثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما لا حاجة إلى جعل البائع وكيلاً عن الكفيل بالخصومة لأن البائع أصيل فيما يدعي عليه المشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب، وقد ذكروا لذلك وجهاً وفائدة لم يتضح لنا ذلك هذا إذا كفل بالدرك ولم يتعرض لشيء آخر، فاما إذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا البيع يكتب الكفالة بالشروط التي وصفناها ويبين مقدار ما كفل به من قيمة البناء والفرس والزرع فيذكر من درهم إلى ألف فيذكر عدداً يعلم أنه لا يزيد قيمة البناء والزرع والفرس عليه والله أعلم بالصواب، أخذ الإقرار ممن يخاف منازعته في البيع أنه وقع برضاه ولا منازعة له وهو أن يكون للبائع ابن أو زوجة أو اب يظن أن له دعوى في المبيع بشراء أو غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك: وأقر فلان بن فلان هذا البائع، أو فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طائعا في حال اجتماع شرائط صحة الإقرار إقراراً غير مشروط في هذا البيع ولا ملحق به أن جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كانت ملكاً لفلان هذا البائع وحقاً له وأنه باع ملك نفسه وأنه لا حق له في ذلك كله ولا دعوى في شيء منه، وأن المشتري هذا صار أحق بذلك كله منه ومن سائر الناس اجمعين وأنه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة مردودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فاشهدوا على أنفسهم بذلك كله أو يكتب أقر فلان على نحو ما بينا أن جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمنان الدرك من هذا البائع في هذا المبيع كان بأمره وإذنه ورضاه بذلك كله لهذا البائع وأنه لا حق له في ذلك كله ولا دعوى إلى آخر ما ذكرنا أو يكتب من أوله اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني بإذن فلان الفلاني ويذكر في قبض الثمن بأمر فلان وإذنه أيضاً. وإذا كان المفقود عليه دارين: إن كانتا متلازمتين كتب جميع الدارين المتلازمتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا كما مر ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود يكتب يحدودهما كليهما وحقوقهما أرضهما وبنائهما سفلهما وعلوهما وجميع مرافقهما وكل حق هو لهما داخل فيهما وخارج منهما، وكل قليل وكثير هو لهما فيهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وإن كانتا متباينتين إن كانتا في سكة واحدة ذكرت جميع الدارين المتباينتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة، ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وإن كانتا في سكتين إن كانت السكتان في محلة واحدة يكتب أما الدار الواحدة منهما فموضعها

في كورة كذا في محلة كذا داخل سكة كذا بحضرة مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ عن ذكر حدودها كتيبت وأما الدار الأخرى منهما فموضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فإن كانت السكتان في محلتين كتيبت، فأما الدار الواحدة منهما فموضعها في محلة كذا وأما الدار الأخرى فموضعها في محلة كذا ثم يتم الكتاب وإن كان الثمن مفصلاً قلت بعد ذكر الثمن: أنه ألف درهم حصّة الدار المحدودة أولاً من هذا الثمن ستمائة وحصّة الدار المحدودة آخراً أربعمائة ثم يتم الكتاب إذا كان المعقود عليه بيتاً معيناً من دار: يكتب اشترى منه جميع البيت الشتوي أو جميع البيت الصيفي أو جميع بيت الطابق أو جميع بيت المطبخ أو جميع بيت الحطب أو جميع بيت الحلاء أو جميع بيت الحساب وإن كان اشتراه مع علوه يكتب جميع بيت كذا مع علوه أو يكتب بما عليه من العلو من جميع الدار المشتملة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار أنه على يمين الداخل فيها أو على يساره أو مقابله كما يكون وهو البيت الثاني أو الثالث من البيوت اليمينية أو اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب بحدوده كله وحقوقه وطريقه في ساحة الدار إلى باب الدار الأعظم وينبغي أن يبين عرض الطريق وإن كان ذلك مقدار الباب الأعظم عندنا إلا عند بعض العلماء هو غير مقدّر فكان مجهولاً فيوجب فساد العقد فيذكر عرض الطريق احترازاً عن قول هذا الفاضل وإن كان اشترى السفلى دون علوه يكتب وهو سفلى علوه لفلان البائع لم يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله: لم يدخل شيء منه في البيع مع أن العلو لا يدخل في بيع البيت إلا بذكره صريحاً وإنما ذكر ذلك لئلا يتوهم متوهم أن العلو يدخل في بيع البيت كما يدخل في بيع الدار فذكر ذلك لقطع هذا التوهم والله تعالى أعلم بالصواب.

إذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار: يكتب اشترى جميع الحصّة المقدرة المقسومة المعلومة من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي على يمين الداخل من باب هذه الدار وهي كذا بيتاً وصفة وقطعة من صحن هذه الدار وهي كذا ذراعاً بالمساحة طولاً في عرض كذا ويشتمل عليها حدود أربعة أحدها لزريق بيت شتوي من هذه الدار والثاني لزريق بيت صيفي من هذه الدار وكذا وكذا.

وإذا استثنى بيتاً من الدار المشتراة: يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت إلا بيتاً واحداً منها بعلوه أو ما خلا بيتاً واحداً أو غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحددها وهذا البيت المستثنى منها في موضع كذا في هذه الدار ويحدده وإنما احتجج إلى تحديد البيت المستثنى، وإن لم يكن مبيعاً لأن جهالته توجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفلها وعلوها وطرفها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها من حقوقها إلا هذا البيت المستثنى منها بحدوده وحقوقه أرضه وبنائه وطريقه إلى باب الدار الأعظم إلى آخره بكذا كذا في الذخيرة، وإنما يذكر طريق البيت لأن بدونه لا يتمكن البائع من التطرق إلى البيت فيتضرر به وذلك في غير ما وقع عليه

البيع فيوجب فساد البيع كما إذا باع الجذع في السقف كذا في المحيط، وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لا بد من كتابة ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهذا لأنه لا بد من رؤية المستثنى لينتفي خيار الرؤية وليجوز البيع بإجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة في الانقضاء فيدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو المبيع معلوماً ويشترط رؤية المستثنى لهذا وهذه المسألة من خصائص شروط الأصل فإن في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض أهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على أن للمبائع بيتاً واحداً منها وأنه خطأ لأن بيع جميع الدار على أن للمبائع بيتاً منها فاسد لجهالة ثمن الدار لأنه يصير مشترياً ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى البيت وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار إلا بيتاً منها لأن هناك يصير مشترياً ما سوى البيت بجميع الثمن وأنه جائز وكذلك إذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا يحد الغرفة إن كان معها غرفة أخرى وإن لم يكن معها غرفة أخرى يحد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة.

إذا كان المعقود عليه نصيباً في دار غير مقسومة : يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من كذا أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاعاً من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار أو شيئاً معيناً من ضيعة فإن هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار التي فيها المنزل المبيع والفرق هو أن المنزل مكان معلوم معين من الدار فيكون له حدود معلومة كما للدار فأما النصيب الشائع في الدار فغير معين فلا يكون له حد معلوم ولأن تحديد الدار يكون تحديداً للنصيب لأن النصيب شائع في جميع الدار فيقع الاستغناء عن تحديد النصيب المبيع فأما المنزل فغير شائع في الدار فتحديد الدار لا يكون تحديداً للمنزل وإذا انتهى إلى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لأن النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه إلا بقبض جميع الدار بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار فإن هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لأن المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لأن البيع إنما يوجب على البائع تسليم المبيع لأتسليم غير المبيع وقبض النصف شائعاً متصوراً ألا يرى أنه يتصور عصب الشائع فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في كثير من الكتب إذا غصب رجلان كذا والرجلان إذا غصبا شيئاً يكون كل واحد منهما غاصباً نصفاً شائعاً فعلم أن قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا وإذا انتهى إلى رؤية المتبايعين يكتب رؤية جميع الدار وفيما إذا اشترى منزلاً معيناً من دار يكتب رؤية المنزل وحده لأن المنزل يكون معين من الدار يمكن رؤيته أما النصيب شائعاً في جميع الدار فلا يمكن رؤيته إلا برؤية جميع الدار هذا إذا كان كل الحدود ملك البائع

فإن كان ملكه قدر ما يبيعه يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع أنه جميع ملكه وحقه وحصلته من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وإنما يكتب جميع ملكه إحتراراً عن قول زفر رحمه الله تعالى فإن مذهبه: أن أحد الشريكين إذا باع سهماً واحداً من سهمين ينصرف البيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير بائعاً نصف نصيبه فيكتب جميع ملكه وحصلته ليصير بائعاً جميع ملكه بإتفاق العلماء والله تعالى أعلم.

وإن كان النصف الباقي لهذا المشتري: يكتب وكان النصف الآخر المشاع من هذا المحدد لهذا المشتري بشراء سابق أو غير ذلك فصار الآن جميع المحدد ملكاً له وإن كان اشترى النصف شائعاً واستاجر النصف الباقي يكتب صلح شراء النصف على ما بيننا ويكتب قبل الإشهاد وأقر هذا البائع إقراراً غير مشروط في هذا البيع ولا ملحقاً به أنه أجز من هذا المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعاً من جميع هذه الدار المحدودة بحدود ما وقع عليه عقد هذه الإجارة كذا سنة كاملة يكذا درهماً لينتفع به بوجود منافعه ويذكر تعجيل الأجرة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب.

إذا كان الموقوف عليه علو بيت ليس له سفلى: يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت الصيفي أو على البيت الشتوي أو كذا من جميع الدار المشتعلة على البيوت ويحدد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه العلو منها ويحدد ذلك البيت ولا يحدد العلو وإنما يحدد البيت لأنه مبيع من وجه لأن قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وإنما لا يحدد العلو لأن بتحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو أو هذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود فيه من هذه الدار المحدودة فيه ببناء ذلك كله دون سفلى هذه الغرفة فإن سفلى هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي هو عن يمين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دليل هذه الدار كما يكون في باب هذا الدار الأعظم في داخل ذلك وخارجه فإن كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي أن يكتب حدودها أو يكتب أحد حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الأصل قدر ذرعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذكر الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك في شروطه والخصاف رحمه الله تعالى كان يشترط قدر ذرعان البيت الذي عليه العلو طولاً وعرضاً ومسكاً وهكذا حكى عن نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى حتى لا يقع بينهما منازعة متى انهدم السفلى في مقدار حقه وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: لا بد من ذكر ذرعان العلو أيضاً لأن العلو قد يكون بمقدار السفلى وقد يكون أنقص منه فينبغي أن يذكر ذلك حتى لا يتنازعا إذا انهدم العلو وأراد أن يبني ثانياً قال محمد رحمه الله تعالى: في الأصل ثم يكتب بحدودها كلها وبعض أهل الشروط عابوا على محمد رحمه الله تعالى وقالوا: لا معنى لقوله: بحدوده إذ ليس للعلو حد ولكن هذا ليس بشيء فللعلو حد كما أن للسفلى حد لأن الحد هو النهاية ولنعلو نهاية كما أن للسفلى نهاية إلا أن بتحديد السفلى يصير العلو معلوماً فيقع الاستغناء به عن تحديد العلو ويصير تحديد السفلى تحديداً للعلو لا أن لا يكون للعلو حد ثم قال محمد رحمه الله تعالى: يكتب أرضها فيكتب بيناتها وأرضها وكان

الحصاف رحمه الله تعالى لا يكتب ذلك وكان يقول: لا أرض للعلو وإنما هو على الهواء ألا يرى أنه لو انهدم العلو قبل القبض يبطل البيع وألا يرى أنه لو باع ساحة العلو بعد انهدام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة أرضه والأرض له ولكننا نقول: أرض الشيء ما كان قرار ذلك الشيء عليه وقرار العلو على السفل فكان السفل أرضاً له من هذا الوجه فجاز أن يكتب بينائه وأرضه هذا إذا كان العلو كله على سفلى البائع فاما إذا كان بعض العلو على سفلى البائع وبعضه على سفلى غيره يكتب يشتري علواً بعضه على سفلى البائع هذا وبعضه على سفلى فلان ويذكر مقدار البناء على سفلى كل واحد، وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين من هذه الدار يكتب يشتري العلو الذي بعضه على البيت الصفي وبعضه على البيت الشوي من هذه الدار المشتملة على البيوت ويحد البيتين ويذكر مقدار البناء على كل بيت والله تعالى أعلم.

إذا كان المعقود عليه داراً لها ساياط: يكتب يشتري منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع ساياطه الذي أحد طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار أخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساياط طوله كذا ذراعاً بذراع يسمح به الأراضي في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه من الأرض كذا ذراعاً وفيه من الخشب كذا عدداً بحدود ذلك كله وحقوقه ومرافقه ويتم الكتاب كذا في الذخيرة.

إذا كان المعقود عليه الساياط وحده: يكتب يشتري منه جميع الساياط الذي أطراف خشب أحد جانبيه على حائط دار فلان وأطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا وتفسيره كالآول وإن كان أحد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك ويبين مقدار الساياط طولاً وعرضاً ويبين عدد الخشب على نحو ما بينا.

إذا كان المعقود عليه علواً دون سفله أو سفلاً دون علوه: يكتب يشتري بيتين من الدار التي هي مشتملة على البيوت ويذكر الحدود الأربعة للدار ثم يكتب أحد البيتين سفلى علوه لهذا البائع والآخر علو سفله لهذا البائع ويحد كل سفلى على حدة كما إذا أفرد بيع السفلى أو العلو.

إذا كانت الدار مشتملة على الإصطبل والتمين والحديقة: يكتب يشتري منه جميع الدار المشتملة على الإصطبل والتمين والحديقة التي هي في موضع كذا فإن كانت مشتملة على الحمام يكتب يشتري منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمي بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام وإن كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب يشتري منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة الدائرة على رحى واحدة بحجرين أو على رحين أو على أرحاء ثلاثة أو ما أشبه ذلك التي هي في موضع كذا ويذكر بعد ذكر مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وإن كان لطحن الحبوب يذكر ذلك وإن كان خراس الدهن^(١) يذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله أعلم.

إذا كان المعقود عليه حائطاً واحداً في الدار: يجب أن يعلم بأن شراء الحائط لا يخلو من

(١) قوله خراس الدهن: كذا في نسخ هذا الكتاب والذي في الفاموس الخراس الدن ويكسر والجمع خروص اهـ فتأمل اهـ مصححه.

ثلاثة أوجه، أحدها: أن يشتري الحائط مع أرضه وفي هذا الوجه يكتب اشتري جميع الحائط المبني من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا وبعد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا وهو لريق دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعاً وعرضه كذا ذراعاً وارتفاعه في الهواء كذا ومبذؤه في موضع كذا ومنتهاه إلى كذا اشتري الحائط بحدوده وحقوقه وأرضه وبناؤه وكل قنبل وكثير إلى آخره وهل يكتب بطريقه قال الطحاوي رحمه الله تعالى: إن كان الحائط ملازقاً لدار المشتري أو متصلاً بالطريق تعظمي لا يذكره لاستعدائه عن الطريق وإن لم يكن كذلك لا بد من ذكر الطريق. الوجه الثاني: أن يشتري الحائط بدون الأرض على أن ينقله في هذا الوجه يكتب كما كان يكتب شراء الحائط بأرضه إلا أن هذا الوجه يكتب ما خلا أرض هذا الحائط المحدود فيه فإنها ولا شيء منها لم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقه لأنه لا يحتاج إلى الطريق إليه إذا كان ينقل وقد كان هكذا يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وكان بعض أهل الشروط يكتب اشتري منه جميع نقض الحائط ليكون ديناً على أن للمشتري نقضه ونقله وكان الطحاوي رحمه الله تعالى يقول: هذا خطأ لأنه لو كتب اشتري منه جميع نقض الحائط والحائط غير منقوض يصير مشترياً مالم يسر بوجود فلا يجوز كما لو اشتري دقيق هذه الخنقة أو دهن هذا السمسم ولكن يكتب على أن ينقضه على نحو ما بينا. الوجه الثالث: أن يشتري الحائط مطلقاً واحكم فيه أن يدخل ما تحت الحائط من الأرض في البيع من غير ذكر الأعلى قول الخصاص رحمه الله تعالى: فيكتب الحائط بأرضه ويلحق بآخره حكم الحاكم كذا في المحيط.

فإن كان المبيع بناء دون أرض: كتب جميع بناء الدار ثم يقول: اشتري منه جميع بناء هذه الدار والبيوت والأبواب والسقوف والحيطان والرفوف والجدران والعوارض وتساهم وابوابي والهرادي وجميع ما في هذا البناء من اللبن والآجر والطين والتراب من أقصى أس هذا البناء إلى منتهى سمكه دون أرضه فإن لم يستش الأرض حار لأن البناء لا يستشيع الأرض كذا في الظهيرية، ولكن إنما يكتب ليكون أوثق وأكد ويجوز أن يكتب اشتري منه جميع ابناء المشتعلة على البيوت التي هي بموضع كذا ويكتب بعد ذكر الحدود فاشتري هذه الدار المحدودة فيه بيناتها كلها مقلها وعنوها دون أرضها فإنها لم تدخل في هذا البيع ولا يكتب في هذا بحدودها ثم الحال لا تحل إما إن كانت أرض هذه الدار بهذا المشتري وفي يده يكتب في آخره قبل ذكر الإشهاد وأقر هذا البائع أنه لاحق له في أرض هذه الدار وأنها بجميع حدودها وحقوقها في يد هذا المشتري دونه ودون سائر الناس جميعين وأن جميع ما كان له عليها أو على شيء منها قبل هذا البيع المذكور به إنما ذلك كله لهذا المشتري بأمر حق واجب لازم عرفته به وجعل إلى هذا المشتري جميع ماوجب ويجب له من حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته وقامه فيه مقام نفسه على أنه كمثل فسخ شيئاً مما جعله إلى هذا المشتري بما وصف فيه فإن ذلك إلى فلان المشتري هذا عند فسخه ذلك وبعد فسخه إياه كما كان وقبل هذا المشتري جميع ما أقر له به وجميع ما يجعله إليه بما ذكر فيه مشفوعة مواجعة وإن لم تكن أرض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وإنما هي لغيره وقد أراد بشرائه المقام في هذه الدار فلا بد له من سبب يتمكن به من

الانتفاع بأرض هذه الدار لأنه لا يتهيأ المقام فيه إلا بالسكنى في أرضه وطريقه أما الإعارة أو الإجارة فالإعارة غير لازمة وكان صاحب الأرض يسبيل من أن يخرج المشتري من الدار ساعة فساعة فلا يتم له المراد منه فينبغي أن يشتغل بالإجارة لأنها لازمة فيتمكن من المقام فيها مدة يريد بها فلا يخلو بعد ذلك أما إن كانت الأرض لمالك معروف أو كانت أرض الوقف ويجوز الاستئجار فيهما ولكن إن استأجر من المالك يكتب ذكر الاستئجار من مالكها فلان بن فلان ولا يحتاج فيها إلى بيان أن الأجرة المذكورة فيه أجر مثلها ويجوز بأي مدة شاء وإن استأجر من المتولي بأن كانت أرض الوقف بين فيها أنها وقف مسجد كذا أو على جهة كذا وأنه استأجر من متولى ذلك الوقف ولا يطول مدة إجارة الأرقاف في المدة الطويلة عند عامة مشايخنا المتأخرين رحمهم الله تعالى، ويكتب فيه أن هذه الأجرة يومئذ أجر مثل هذه الأرض لأن المتولى لا يملك الإجارة بغير فاحش ويكتب ابتداء مدة الإجارة وانتهائها هذا إذا اشترى البناء للمقام فيه، فاما إذا اشترى للهدم ونقل تقوضه يكتب فيه كما كان يكتب في شراء الحائط لهدمه ونقل تقوضه فقد ذكرناه.

إذا كان المعقود عليه طريقاً في هذه الدار فهذا على وجهين: الأول أن يشتري الرجل بقعة من الدار يعينها قدر عرض الباب الأعظم إلى الباب الأعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار أولاً ثم يكتب حدود تلك البقعة كما لو اشترى بيتاً معيناً من دار فإن ذكر ذراعاً الطريق طوله وعرضه فهو أوثق الوجه الثاني أن يشتري قدر الطريق شائعاً في جميع ساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب حدود ساحة الدار ولا حاجة إلى كتابة حدود الطريق لأن الطريق لما كان شائعاً في ساحة الدار كان كالنصيب الشائع في ساحة الدار وفي النصيب الشائع من الدار يحدد الدار دون النصيب كذا ما هنا، وإن بنوا مقدار عرض الطريق فهو أوثق وإن لم يبينوا كان للمشتري قدر عرض باب الدار الأعظم وبعض أهل الشروط لم يجوزوا ترك ذكر الذراعان في الطريق لما أن في التقدير بباب الدار نوع إيهام لأنه عسى يبدل الباب بباب آخر ومحمد رحمه الله تعالى جوز ذلك هذا إذا اشترى رقبة الطريق وأما إذا اشترى حق المرور دون رقبة الطريق ففيه روايتان على رواية الزيادات لا يجوز وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: أنه يجوز وإذا أراد كتابة بيع حق المرور عني قول من يجوز ذلك يكتب على أنه له حق المرور بقدر باب الدار وبيع مسيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك بيع حق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط الأصل إذا باع رقبة الدار ليسيل الماء فيه إن بين الموضع وحدوده جاز وإلا فلا.

إذا كان المعقود عليه عرصة دار بناؤها للمشتري: يكتب هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراكاً مع البناء إلا أن ههنا لا يكتب وبنائها لأن البناء منك المشتري فكيف يشتري ملكت نفسه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وبعض أهل الشروط قالوا: الأحسن أن يكتب اشترى أرض دار وبنائها لهذا المشتري لأن اسم الدار مطلقاً ينصرف إلى الجنبى في العرف والمقصود من الكتابة التوثيق فينبغي أن يكتب من اللفاظ أبغ ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق.

إذا كان المعقود عليه نصف دار ونصفها الآخر للمشتري: يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من جميع الدار التي ذكر البائع هذا أن سهماً من هذين السهمين ملك المشتري هذا والسهم الآخر منها واحد ذكر البائع هذا أنه ملكه وحقه وفي يديه وأنه يبيع هذا السهم الذي ذكر أنه هو يملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا حدودها كذا ولا حاجة إلى تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا أن تحديد النصف الشائع يحصل بتحديد الجميع والله تعالى أعلم.

شراء وارث نصيب أخوين: يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من أخيه فلان ومن أخته فلانة وهم أولاد فلان ومن والدته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا اشترى هذا المشتري جميع حصصهم من هذه الدار المحدودة فيه وهي ستة وعشرون سهماً من أربعين سهماً مشاعة موروثه بينهم من فلان بن فلان حين مات عن زوجته وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن ابنين وهما فلان وفلان هذا البائع وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لأمراته هذه الثمن والباقي بين أولاده هؤلاء للذكر مثل حظ الأنثيين أصل الفريضة من ثمانية أسهم وقسمتها على أربعين سهماً للمرأة منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر وللأبنة سبعة وهي يوم هذا العقد في أيديهم غير مقسومة على هذه السهام وحصة فلان هذا المشتري وهي أربعة عشر سهماً مسلمة له في يده لاحق لسائر الورثة فيها هؤلاء الباعة الثلاثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالثمن المذكور فيه على أن يكون هذا الثمن بينهم على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بحدود هذه السهام المعقود عليها آخره.

شراء الدار الموروثة من الورثة البائعين: يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان وفلان وفلانة أولاد فلان بن فلان الفلاني ومن أمهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم جميعاً صفقة واحدة جميع ما ذكر هؤلاء الباعة الأربعة أنه مشترك شركة ميراث من فلان حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذه وابنين وهما فلان وفلان هذان وبنتا وهي فلانة هذه وصارت هذه له سواهم وخلف من الشركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وصارت هذه الدار المحدودة الموروثة بينهم على فرائض الله تعالى لأمراته هذه الثمن والباقي بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين أصل الفريضة من ثمانية وقسمتها من أربعين سهماً للمرأة منها خمسة أسهم ولكل ابن أربعة عشر سهماً وللأبنة سبعة أسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يد هؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة واحدة بالثمن المذكور فيه على أن الثمن بينهم على هذه السهام إلى آخره والله تعالى أعلم.

إذا كان المعقود عليه حائوفاً: يكتب اشترى منه جميع الحائوت الذي في كورة كذا بمحلة كذا في زقاق كذا ويكتب في سوق كذا أو على رأس سكة كذا قبالة خان كذا ويحده ثم يتناول بحدوده وحقوقه وأرضه وبناؤه والواحة التي يغلق عليها بابه وغلقه ومغلقه فإن كان معه عنبر يكتب وعنبره وسفله أو الدار التي هي عنده فإن كان مسياً على نهر انعامه يكتب جميع الحائوت المبني على نهر انعامه المدعو كذا في موضع كذا أحد حدوده لزيق هواء هذا النهر من وجه مجيء الماء والثاني لزيق حائوت فلان والثالث لزيق هواء هذا النهر من وجه مخرج الماء.

وإذا كان المعقود عليه خاناً: يكتب اشترى منه جميع الخان المبني بحيطانه الأربعة المغيطة به كلها بالأحجار وأنه يشتمل على كذا عدداً من الخوانيت في سفله وكذا عدداً من الأنبارجات والحجرات والغرف في علوه والخوانيت الأربعة على بابه بعلوها ثم يكتب بحدوده وحقوقه وأرضه وبنائه ودويراته وغرفته والخوانيت التي على بابه وطرقة بمسالكها في حقوقها إلى آخره وإن كان له عنوان أحدهما فوق الآخر يكتب جميع الخان المبني بثلاثة سقفوف أحدها بسفله والآخر بعلوه الأسفل والثالث بعلوه الأعلى ثم يتم الكتاب.

إذا كان المعقود عليه رباطاً مملوكاً: يكتب جميع الرباط المبني المشتمل على صحن دار كبير وكذا عدداً من المرباط والأواري في سفله وبهت يسكنه الرباطي وكلها حول صحن داره وعلى حجرات وغرفاته في علوه ثم يتم الكتاب.

إذا كان المعقود عليه برج اخمام: يكتب جميع برج اخمام المبني المشدود قوهراتها ونقوبها شداً يمكن أخذ حمامها بغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والمخاضن والفراخ والبيض والهرادي والخشببات وإنما كتبنا شد قوهراتها ليقدر على تسليم ما فيها من الحمامات إلى المشتري حتى يجوز بيعها فإن بيع مالا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا: ينبغي أن يشتري برج الحمام ليلاً لأن الحمامات يأوين إليه ليلاً ويجتمعن فيتناولهن البيع فاما في النهار فيخرجن لطلب الرزق فلا يتناول جميعهن البيع ويختلط باعتباره المبيع بغير المبيع اختلاطاً يتعذر معه التمييز.

إذا كان المعقود عليه بهت الدهانة: يكتب اشترى منه جميع بيت الدهانة المشتمل على سهام منصوبة وأحجار وأقفاس وأدوات التي هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها وأرضه وبنائه وسهامه الأربعة والرحى الكبيرة المشتملة على حجر منصوب يدعى: سنك سع، والرحى الأخرى المدعوة: بسنك پشت، يكذا قبضاً بما فيه من الصخور والطابق الحديدي المنصوب على كانون مبني فيه يخلى السمسم، وكذا إذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشترى منه جميع الطاحونة الدائرة على الرحى التي هي بقرية كذا على نهر كذا ويحدها ثم يكتب بحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبنائها وحجرها الأسفل والأعلى ودلوها وقوابضها وقطبها وسائر أدواتها الحديدية والخشبية ناوقتها ونواعيرها بأجنحتها وشربها بمجاره ومسايله في حقوقها وألواحها المفروشة في أرضها وملقى أحمالها وموقف دوابها والمواضع التي تبقى فيها الخبوب ويذرى ومرجها بأرضه وأشجاره وأغراسه ومجرى مباحه ومسايله في حقوقه فبعد ذلك ينظر إن كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب أحد حدردها لزيق مغرف مائها من هذا النهر والثاني لزيق طريق العامة على شط نهر الطاحونة هذه والثالث لزيق مصب مائها في هذا النهر والرابع لزيق أراضي فلان، وإن كانت على نهر مملوك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية على نهر خاص لها يأخذ ماءه من نهر كذا.

إذا كان المعقود عليه الحمام: يكتب اشترى منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد لدخول الرجال أو لدخول النساء وفي الحمامين أحدهما لدخول الرجال والآخر لدخول النساء يكتب اشترى منه جميع الحمامين المتلازمين اللذين أحدهما لدخول الرجال والآخر لدخول النساء وهما في موضع كذا وفي الواحد الذي يدخنه الرجال في أول النهار والنساء في بقية

النهار يذكر ذلك ويكتب المشتعل على: سياكوازه، خشبية ذات سقف واحد فيها سرير خشبي وسرير آخر للجنوس الحماسي عليه بيت يدعى: خاص خانه، لدخول من كان محترماً من المتحمسين وتابوت خشبي للحماسي لجمع الغلة فيه وتابوت آخر للمثابني لوضع الفنجانات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود بحدوده وحقوقه كلها وأرضه وبنائه وقدره النحاسية المركبة فيه لتسخين الماء فيه وبشره المطلوبة بالحجارة والآجر ويكرتها ودلوها ورشائها والحياض المبتنية في بيوتها أو يكتب والأواني المتخذة لجعل الماء فيها وأتونه^(١) وملقى رماده ومسيل مياهه وطوابقه المفروشة فيه وموضع حشيشه وتجميفه.

إذا كان المعقود عليه بيت الطحانة: يكتب جميع بيت الطحانة المشتعل على رحي واحدة ودائرة بجميع أدوات أرحائها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لإقامة عمل طحن الخوازيات وقد عرف العاقدان هذان هذه الأدوات شيئاً فشيئاً وأحاطا بها علماً إحاطة شافية نافية للجهالة وأقرا بمعرفة جميع ذلك كله إقراراً صحيحاً.

إذا كان المعقود عليه بيت الخنق: يكتب وفيه خنق خشبي أو خبيقانه أو ثلاثة كن خنق له عيان ومع الخبيقات خبيقات خزفية ويكتب بعد ذكر الحدود بخبيقاته وخبيقانه الخزفية الكبار منها كذا عدداً والأوساط كذا والنصار كذا كلها قائمة بأعيانها في بيت الخنق هذا وقد عرفها العاقدان شيئاً فشيئاً وأحاطا بها علماً ويتم الكتاب كذا في الأخيرة.

إذا كان المعقود عليه مجمدة: يكتب اشترى جميع المجمدة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب إليها من الغدران الثلاثة أو الغديرين أو الغدير والغارفين وهذه المجمدة كذا ذراعاً طولاً في عرض كذا ذراعاً ويحد المجمدة والغدائر والغارفين.

إذا كان المعقود عليه مثلجة: يكتب اشترى جميع المثلجة التي في موضع كذا بجميع ما ينسب إليها من جوانبها الأربعة ويحدّها.

إذا كان المعقود عليه الملاحة: يكتب اشترى جميع الملاحة بجميع ما ينسب إليها من الحياض ومجمع مائها ومستجمع الملح فيها ونحوها ويحدّها.

وإذا كان المعقود عليه أرضاً فيها عين القير أو النفط: يكتب اشترى الأرض التي يقال لها كذا والعيون التي فيها القير والنفط في هذه الأرض اشترى هذه الأرض مع هذه العيون التي فيها القير والقائم والنفط القائم في هذه العيون وإنما كتبنا العيون لأن عند بعض العنماء لا يدخل العين في بيع الأرض لانه لا يمكن الانتفاع بها من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الأرض فيكتب احترازاً عن هذا الخلاف وإنما كتبنا القير والقائم والنفط القائم لأنهما مودعان في العيون كالملاح في المملحة فلا يدخل في البيع من غير ذكر وإنما افترق الماء الذي في البئر والعين والقير والنفط في العين من حيث أن الماء لا يذكر في البيع والقير والنفط يذكران لأن الماء في البئر ليس بمملوك لصاحب البئر فكيف يبيعه ولا كذلك القير والنفط وإن كان للبئر أو للعين اسم يذكر ذلك الاسم ولا بد من ذكر حد النهر والعين والله تعالى أعلم.

وإن باع أصل نهر جار: يكتب مفتحه ومنتهاه وطوله عرضه وعمقه ويذكر أن من كل

(١) قوله وأتونه: الأتون بوزن تنور الموقدة العامة تخففه وجمعه أتاين كما في كتب اللغة اهـ مصححه.

جانب منه كذا ذراعاً وإن كان النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذكر حدوده لا محالة وإن اكتفى بذكر الحدود فلا بأس بترك تقدير الذرعان لأن المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود.

وإن اشترى النهر مع الأرض: يكتب النهر ويذكر طوله وعرضه عمقه وما يسمى به النهر وذرعان حرمة من كل جانب ثم يكتب الأرض التي معه ويحد ذلك لأن تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب كذا في المحيط.

إذا كان المعقود عليه قناة: يكتب اشترى جميع القناة التي هي في قرية كذا ومفتحتها في موضع كذا ومصبتها في موضع كذا وحرمتها من الجانبين كذا ذراعاً بحدودها وحقوقها وأرضها وبنائها وسفلها وعلوها وكذا النهر إلا أن النهر لا يكون له علو ولكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه بالذرعان ويذكر حرمة من الجانبين بالذرعان أيضاً.

إذا كان المعقود عليه شرباً بغير أرض: وبغير أصل النهر فهذا البيع لا يجوز لأن الشرب عبارة عن نصيب الماء وحصته والماء قبل الحيازة ليس بمملوك له وبيع ماليس بمملوك له لا يجوز ولأن الماء مما يقل ويكثر فكان المبيع مجهولاً فأوجب فساد البيع قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: يجوز إن تعارفوا ذلك كما في نواحي بلخ ونسف وأشباه ذلك فإن أهل تلك النواحي تعارفوا ذلك وراوا جوارزه وقد قال عليه السلام مارة المسلمون حسناً فهر عند الله حسن وبه كان يفتي القاضي الإمام أبو علي الحسين بن الحضر النسفي رحمه الله تعالى وغيره من المشايخ رحمهم الله تعالى لم يجوزوا ذلك وهو الصحيح لأن القياس الصحيح إنما يترك بتعامل جميع البلدان لا بتعامل بعضها.

إذا كان المعقود عليه شيئاً من ضيعة وجزء من مياه قرية تعارفوا ببيع المياه بضياعها: يكتب فيه اشترى جزءاً من كذا جزءاً من مياه قرية كذا ومباهاها كلها على كذا سهماً وهذه المياه مأخوذة من عيونها التي فيها وهي معروفة معلومة عند أهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه قسمة معلومة عند أهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الأجزاء من ماء هذه القرية بحصتها من ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم بمقادير معلومة عندهم على ضياعها المذكورة فيه قسمة معلومة التي هي لشركاء هذه القرية بحدودها وما وقعت عليه عقدة هذا البيع وحقوقه ويتم الكتاب.

وفي بعض القرى على هذا النوع: اشترى أرض كذا بشرائها من الماء وهو كذا فجانة أو كذا يوماً من كذا يوماً وليلة من جملة الماء الجاري في نهر قرية كذا ماءً أصلياً ثابتاً خراجياً ديوانياً بجميع مجاريه ومسائله وحقوقه الداخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وادي كذا حتى ينتهي إلى أقصى حدودها على ما يتعارفه شاربو هذا النهر فيما بينهم من مقادير الماء في شربهم.

وفي بعض القرى على هذا النوع: اشترى منه جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه وحصته من الأرض التي يمرضع كذا وكذا سهم ماء مشاعاً من جملة كذا سهم ماء التي هي سهام ماء هذه القرية مشاعاً فيما بينهم ومقدار سهام ماء هذه القرية يعرف بكذا عرفة كل عرفة كذا سهماً

وجميع هذه الضياع في مواضع متباينة من ذلك الأرض التي على شاطئ نهر كذا ومنها ومنها ومنها.

وفي بعض قرى نسف: شراء محدودات مفرزة ومحدودات مشاعة بسهام مائها ويكتب في ذلك اشترى جميع الضياع المشتملة على حوائط وأراضٍ بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير خراجي مقسوم بقرية كذا من قرى نسف وجميع ما ذكر أنه جميع حصته وكذا سهم ماء من جملة سهام الماء لهذه القرية كل سهم منها يعرف بمقداره بعشرين جريباً بالمساحة منها كذا سهماً من جماعة هذه القرية مشاعة بين أربابها على أقسام ندعى أفروحتها وهي كذا قرحاً كل قراح على كذا سهماً وهي معروفة بين أهلها كذا سهماً في أقرحة فلان وكذا سهماً في أقرحة فلان توزع الأخرجة ونوائب السلطان على هذه السهام ويقسم ماء هذه القرية التي يجري في نهرها من أصل الوادي عليها وأما غير الخراجية المقسومة فحائط بموضع كذا وكذا وأرض وكرم ويحدها وشربها من نهر كذا.

إذا كان المعقود عليه حائوتاً تحته بيت للمقام فيه أو سرير تحته أو تحت فنائه الذي يجلس عليه صاحب الحائوت: يكتب فيه جميع الحائوت المبني والبيت الذي تحته أو تحت فنائه أو السرير الذي تحته أو تحت فنائه الذي يجلس عليه التاجر لتجارته وينتهي طول هذا السرير إلى منتهى طول سفلى هذا الحائوت ثم يذكر الموضع والحدود ويتم الكتاب.

إذا كان المعقود عليه بيت طراز: يكتب فيه جميع بيت الطراز المبني المشتمل على كذا وهدة لعمل الحوكة أو يكتب فيه جميع المحاكاة المبنية المشتملة على كذا وهدة لعمل الحوكة ثم يذكر الموضع والحدود.

وإذا كان المعقود عليه وهدة واحدة معينة: يكتب فيه جميع الوهدة الواحدة اليمينية أو اليسارية أو الامامية من جميع بيت الطراز المشتمل على كذا وهدة إحداها هذا المعقود عليها ويذكر موضع بيت الطراز المشتمل على كذا وحدوده ثم يذكر حدود هذه الوهدة كذا في الذخيرة، إذا اشترى ضيعة أو قرية وترك ذكر الحق يدخل البناء والتحل والشجر كله مثل الكرم وشجرة التفاح والسفرجل وأنواعها والقصب والخطب والطرفاء إلا رواية رواها بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القصب الفارسي وقصب السكر وقصب الذريرة لا تدخل بالإتفاق وقصب الذريرة ما يدق ويذر على الميت أي ينثر وما كان من الأشجار التي لا تنثر وتقطع في كل أوان كالذلب والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه، منهم من يقول: لا تدخل إلا بالذكر كالزعر ومنهم من قال: تدخل وهو الأصح والذلب: جنار، والجوز: سبيدار، وأما الباذنجان فشجرة للمشتري وحمله للبائع وكذلك القطن والعصفر فإن شجره يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق وما عليه من الربيع لا يدخل إلا بذكر الحقوق وعلى هذا كل ما يؤخذ حمله من غير أن يقطع أصله والثمار التي على الأشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق وعند ذكر الحقوق والمرافق تدخل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله تعالى: لا تدخل إلا بالتخصيص عليها أو بذكر كل قليل أو كثير هو فيها أو منها من غير أن يقول: من حقوقها والرطوبة وما نبت وصار له ثمر للبائع وأصولها للمشتري قال محمد رحمه الله

تعالى: ولو باع أرضاً فيها زعفران فالبصل للبائع وعلى هذا الكتان والدخن وجميع الحبوب مثل الحمص والبقلاء والعدس هذا كله بمنزلة الزرع، وإن كان المبيع قبطونا: زدت بختبقاته العشر وحيابه وهي كذا عدد الكبار منها كذا والأوساط منها كذا والصغار منها كذا وهي قائمة بعينها في بيوت إهرائها وجميع ما فيها من الحبوب والخنطة والشعير إن كانت داخلة تحت العقد بذكر المتعاقدين إياها في العقد والإهراء الخنطقات ويقال البيت الواسع ويقال: إنبارخانه، ولم أجد هذه اللفظة في كتب اللغة لكن هكذا سمعتها من قرأت عليه.

وإن كان المبيع كرمًا أو بستاناً: زدت عند ذكر حقوقها وأشجارها وأغراسها وزراجينها وقضبانها وعرائشها وأوهاطها وشربها ومشاربها ومواقفها وأعمدتها ودعائمها وأنهارها والأوهاط وادبع^(١) وأعمدتها أو تادها ودعائمها ما ينصب عليها العرائش والعريش والوثيلة الحبل المتخذ من الفصص، وإن كان البستان في حائط البلد: كتبت في حائط بلد كذا مما يلي درب كذا على ساقية نهر كذا، وإن كان في قرية: كتبت في قرية كذا من سواد كذا.

وإن كان فيه ثمرة أو زرع أو رطبة: كتبت وثمرتها وزرعها ورطبها ويزيد عند ذكر ثمرتها وقد بدا صلاحها وإن كان فيها زرع محصود أو ثمر مجذوذ أو نين أو حطب قد دخل تحت البيع ذكر ذلك ويذكر معرفة العقادين جميع ذلك، وأما كردار الكرم: فقصر بداره وبيوته علوه وسفله وأربعة حوائط الكرم من أسفلها إلى أعلاها بشوكها وكذا عدد زرجون وجميع العريش وجميع الوهط على شط الخوض أو أمام القصر وكذا شجر رمان وتين وخوخ ومشمش وفرسك وهو بالفارسية: شفترنك، وعلى هذا جميع الساق بين الشجر والزرجون، وأما كردار الأرض: فخمسون جذولاً وعشرة مسسات وكذا وفر سريقين مختلط بالثراب على رأس هذه الأرض وجميع الأشجار حولها وعلى مسساتها وجميع ما كبس به الأرض مقدار ذراع أو ذراعين على حسب ما يكون من وجه الأرض ويجب أن يلحق بذلك كله وقد عرفنا مواضعها ومقاديرها ونظرا إليها فعرفاها شعباً قشيباً كذا في الظهيرية.

وإذا كان المعقود عليه قناة عليها رحي في بيت: ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل: أنه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها كذا وهي في رستاق كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا والرحى التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا ومصبتها في كذا وبين طولها وعرضها وعمقها، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى الأرض التي عنى حافتي القناة وكتب الطحاوي رحمه الله تعالى ذلك أنها كذا ذراعاً من كل جانب بذراع كذا من الجانب الأيمن كذا ذراعاً ومن الجانب الأيسر كذا ذراعاً وعرضها كذا ذراعاً وعمقها كذا ذراعاً بذراع وسط وقد ذرع فلان بتراضيهما وكان كما وصفا وعلمنا ذلك وأحاطا به علماً ومعرفة وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يقول: يكتب اشترى جميع هذه القناة بحرهما وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: وما كتبناه أحوط لأن بين العلماء

(١) قوله والأوهاط وادبع: كذا رأيت في نسخ هذا الكتاب والذي في الفاسوس وهاط جمع وهطه وهي الوحدة أي الأرض المنخفضة فتأمل وحرر ما في نسخ الهندية ولعله تحريف أو فارسي والله أعلم اهـ مصححه.

اختلافاً فيه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : ليس للقناة حريم وعلى قولهما : للقناة حريم بمقدار ملقى طينها فلا يصح البيع أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر وأما على قولهما فلأن مقدار ملقى طينها مجهول لا يوقف عليه من حيث حقيقة فيصير بائعاً معلوم والمجهول في صفقة واحدة ولأن من جعل للقناة حريماً فإنما يجعل لها حريماً إذا كانت في أرض الموات فاما إذا كانت في أرض مملوكة للغير فلا وإذا لم يكن للقناة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعاً بين الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه لا يجوز فيجب التحرز عن هذا وذلك بأن يكتب على نحو ما بينا ولو ذكر صفة الماء على نحو ما بينا^(١) قبل هذا فذلك أحسن وأولى ثم يذكر الحدود الأربعة ويكتب بحدودها كلها واليبت الذي على هذه القناة والرحى الدوارة فيه بأدواتها وآلاتها الحجرية والخشبية والحديدية وبكراتها ودلائها وحقوقها وتوابيتها وسواغيرها بأجنحتها والنواحي المقررة في أرضها وملقى أحمالها وموقف دوابها في حقوقها ويتم الكتاب على نحو ما ذكرنا كذا في المحيط.

إن كان المعقود عليه أجمة : يكتب اشترى منه الأجمة التي في موضع كذا حدودها كذا اشتراها بقصبها القائم فيها بأصول قصبها وإن كان فيها فصب محصور دخل في هذا البيع ذكر أيضاً وقصبها المحصور الموضع فيها حرماً كذا في الذخيرة.

وإن كان المبيع سفينة : قلت : اشترى جميع السفينة التي يقل لها كذا وهي سفينة من خشب كذا الواحها كذا وعوارضها كذا وطولها كذا وعرضها كذا اشتراها بعوارضها وأواحها وسكانها ودقلها ومرادها وهي كذا كذا مردباً ومجاديقها وهي كذا مجدافاً وخشبها وحصرها وجميع أدواتها وآلاتها التي تستعمل بها الداخلة فيها والخارجة منها وشراعها وليودها بعد معرفتها إياها بعينها ونظرهما إليها وتربهما فيها بكذا وكذا كذا في التفسيرية.

إذا كان المعقود عليه عيناً أو بشرأ ليس لها أرض تسقى منها وإنما هي للماشية : يكتب اشترى منه البشر التي في مكان كذا أو العين التي في مكان كذا ويذكر الحدود ويذكر وهي عين مدورة مستدارها كذا ذراعاً بذراع كذا وعمقها كذا وكذا في النمر يكتب استدرتها وعمقها بالذرع ويكتب أنها مطوية بالأجر إن كانت ويكتب في العين مبدأها ومنتهأها ويكتب اشترى هذه البشر أو هذه العين مع ما حولها من الأراضي بقدر كذا ذراعاً من كل جانب بذراع وسط وإن بين ماءها فيكتب وماؤها معين عذب ظاهر فرائ ليس بمنق ولا ملح : حاج فهو أحسن وأحوط ، ولا يكتب الماء الذي في العين والبشر في البيع لأنه ليس بمملوك له فكيف يبيعه كذا في الذخيرة ، وإن كان المبيع قطعة من أرض كبيرة ولتلك القطعة حدود بأعلام منصوبة كأشجار معنونة فإنك فقد الأرض ثم تكتب هذه القطعة مما يلي أحد حدودها مبتت أشجار كذا والثاني والثالث والرابع كذا ، وطريق آخر : وهو أقطع للشغب متى قلعت الأشجار أو لم يكن لها أعلام أن تحدد الأرض الكبيرة وتبين جهة القطعة منها شمالاً أو جنوباً أو الساحة الشرفية أو الغربية ثم تذكر ذرعها طولاً وعرضاً وكذلك إذا استثبتت القطعة الصغيرة من الكبيرة .

وإن كان المبيع مملوكاً : تبين جنسه ونسبه وحليته على ما ذكرنا غير مرة وتزيد إذا كان

(١) قوله على نحو ما بينا إلخ : أي في كلام المحيط والأدهرات قريباً اهـ مصححه .

بالغاً أنه مقر بالعبودية لآداء فيه ولا غائنة ولا حبة، ولو زدت ولا عيب كان أحوط وأعم ويجب أن يعلم معنى الذاء والغائنة والخبيثة فنقول: الذاء كل عيب باطن ظهر منه شيء أو لم يظهر فمنه وجع الطحال والكبد والرئة وهو بالفارسية: ناسه، و دمه دل، والسعال وفساد الخيض والبرص والجذام والبواسير والذرب وهو فساد المعدة والصفر وهو الماء الأصفر في البطن والحصاة والغثق وهو ريع الأمعاء وعرق النسا وهو عرق الفخذ والناصور والجرب والختنازير وما أشبهها من الأسقام والأدواء وأما الجنون والوسواس والبول في الفراش والبياض في العين والأصبع الزائدة والصمم والعشى والشلل والعرج والشجة واللكنة والشامة فهذا كله عيب وليس بداء، وأما الغائنة فالإباق والسرقه وأن تكون الجارية زانية والعبد يكون طراراً أو نباشاً أو قاطع الطريق فهذا كله غائنة وهي لا تكون إلا في الرقيق والذاء في الحيوانات كلها، وأما الخبيثة فهي الزنا ونحوه والموار بفتح العين^(١) لا يكون إلا في أصناف الشباب وهو الخرق والغضون.

وإن كان المبيع ثمار كرم أو قرية أو زرعاً: كتبت جميع الثمار التي في كرمه ثم تعدّه ثم تقول: اشتري منه جميع الثمار الغائنة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فتصف الثمار كلها على ما يكون فيه من العيب والخوخ والمشمش وهي ثمار قد بدأ صلاحها أو زرع قد بدأ صلاحه بكذا كذا درهماً بيعاً صحيحاً ليجزها ويقطعها من غير تفريط ثم بعد ذلك إن أراد المشتري استبقاء الثمار والزرع إلى وقت الإدراك فله وجهان: إن شئت ذكرت أن فلاناً البائع هذا أباح للمشتري ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الأشجار إلى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وينتهي الكتاب غير أن له أن يرجع فتمام هذا الوجه أن يقول: متى رجعت عن هذا الإذن كان ماذوناً له في ترك هذه الثمار أو الزرع إلى الوقت المعلوم المذكور فيه بإذن جديد مستقبل. والوجه الثاني: أن يستأجر الأرض مدة معلومة بأجر معلوم ويكتب ثم إن هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الأرض بعد اشتراؤه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط كان في هذا البيع بحدودها كنّها وحقوقها كذا كذا شهراً متوالية من لدن هذا التاريخ إجارة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا خيار يسقي هذا المشتري هذه الزروع المشتراة فيها هذه المدة ثم يكتب قبض الأرض وقبض الأجرة، والوجه الثاني إنما يتأتى في الزرع لا في الأشجار لأنه لا يجوز إجارة الأشجار لاستبقاء الثمار عليها فالوجه الإذن والإباحة على مامر.

وإن اشترى الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير: كتبت هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو ابن كذا سنة بولاية الأبوة بمثل قيمة المشتري لأوكس فيها ولا شطط أو باقل من قيمته جميع المنزل المبني ويصف المنزل ويذكر عدد بيوته وموضعه وحدوده ويتم الصك إلى آخر ذكر قبض الثمن فإن كان قبضه من مال ابنه الصغير ذكرت ذلك قلت: قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنه الصغير هذا الثمن المذكور فيه قبضاً صحيحاً ووقعت

(١) والموار: بفتح العين إلخ: الذي في القاموس العوار مثلثة العيب والخرق والنزق في الثوب وقونه: والغضون بالغين والفساد المعجمتين جمع غضن بالنسكين وبحرك وهو كل تنن في ثوب أو جند أو درع اهتقله مصححه.

البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كله براءة قبض واستيفاء وقبض هذا العاقد من نفسه لانه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارغاً قبضاً صحيحاً فصارت يده فيه يد أمانة وحفظ لهذا الصغير بولاية الأبوة بعدما كانت يد ملك وقام هذا العاقد من مجلس هذا العقد بعد صحته وقامه وفارقه بيده وأقر بذلك كله إقراراً صحيحاً، فإن كان الأب أبرأ عن الثمن كتبت وأبرأ هذا العاقد ابنه الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن إبرأً صحيحاً صلة منه وعطية وميرة وشفقة ووقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا الثمن براءة إسقاط كذا في الظهيرية، وفي هذا تنصيص على أن الأب لا يحتاج إلى الغير في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط، فإن اشترى الأب دار ابنه لنفسه كتبت اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه فلان ينحو من قيمته وابنه فلان يرمذ صغير في حجره يلي عليه أبوه إلى أن يقول: وقبض من ماله لابنه فلان جميع هذا الثمن وقبض جميع هذه الدار لنفسه وأجود ما يكون في هذا الوجه أن يزن الثمن بحضرة الشهود ويقبضه لابنه ألا يرى أنه لو كان لابنه دين عليه فأراد أن يبرأ منه كان للذي يبرئه منه أن يزنه بحضرة الشهود ويقول: أشهدوا أنه كان لابني الصغير فلان علي كذا وقد أخرجته من مالي وهو هذا قبضته له، وقد قال بعض العلماء: أن الأب لا يبرأ من دين ابنه بالإخراج والإشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء الوصي لنفسه من مال اليتيم غير أن الشرط فيه أن يشتره بأكثر من قيمته ويلحق بآخره حكم الحاكم لانه مختلف فيه فإن اشترى الصغير من مال أبيه بإذنه وهو أحوط ما يكون من بيع شيء من مال الأب للصغير كتبت هذا ما اشترى الصغير المأذون له في هذا الشراء من جهة فلان بمثل قيمته لا وكس فيه ولا شطط من أبيه فلان ثم ينهي الصك كما ينهي صك الأجانب كذا في الظهيرية.

وإن اشترى المتولي والقيم للوقف بمال الوقف: يكتب فيه هذا ما اشترى فلان القيم في وقف كذا أو يكتب المتولي في وقف كذا من جهة القاضي فلان بمال هذا الوقف المجتمع عنده من غلاته تسمير المال هذا الوقف ومعونة له على التواش من فلان بن فلان جميع كذا والأحوط أن يزاد هاهنا وكان الواقف شرط في وقفه هذا أن يشترى بالمجتمع من غلاته مستغلاً آخر ينضم إلى ما وقفه إذا أمكن ذلك كذا في الذخيرة.

ولو أن رجلاً اشترى شيئاً بثمن معلوم: ثم أنه ولي غيره بعد القبض وأراد أن يكتب كتاباً كتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان أقر عندهم في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز أمره له وعليه طائعاً راعياً لا علة به تمنع صحة إقراره من مرض ولا غيره أنه كان اشترى من فلان جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخته وينسخ كتاب الشراء حتى يأتي عليه ذكر الإشهاد ثم يقول: وإن فلاناً ولي فلاناً جميع ما وقع عليه البيع المذكور فيه بثمن الذي كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب تولية صحيحة لا شرط فيها ولا خيار وإن فلاناً قبل هذه التولية قبولاً صحيحاً ونقده الثمن بتمامه ودفع ذلك إليه وبرئ منه إليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتفرغهما وضمان الدرك للمولى على المولى ثم يكتب الإشهاد وعلى هذا فصل الشريك إلا أنك تقول: مكان ولاه شركة

بالتنصف أو الثلث أو الربع على حسب ما يتفق بنصف الثمن أو ثلثه أو رבעه وعلى هذا بيع المرابحة غير أنك تذكر باعه منه مرابحة بربح كذا كذا في الظهيرية.

الفصل العاشر في السلم: اعلم بأن المثال في صكوك السلم على ثلاثة أوجه، أحدها:

هذا ما أسلم فلان إلى فلان كذا درهما بين النقد ويقول: عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا قفيزاً من حنطة بيضاء نقية سقية مما سقي سبيحاً أي ماء جارياً بالقفيز الذي بكمال به في بلد كذا إلى أجل كذا من لدن تاريخ هذا الذكر سلماً صحيحاً جائزاً لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد على أن يسلمها إليه بعد محلها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقبل هذا المسلم إليه من رب السلم مواجهة وقبض جميع الدراهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل افتراقهما وقبل اشتغالهما بغير ذلك وتفرقاً عن مجلس العقد تفرق الأبدان عن صحة وتراض منهما بموجب هذا العقد والتعقاده ويتم الكتاب، ولا يذكر فيه ضمان الدرك لأن المبيع غير مقبوض. والوجه الثاني: أن يكتب إقرارهما فيكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخره شهدوا جميعاً أن فلاناً وفلاناً أقرأ عندهم أن فلاناً أسلم إلى فلان ثم يختم الكتاب على الوجه الأول والوجه الثالث: أن يبدأ بإقرار المسلم إليه ويعطى عليه تصديق رب السلم إياه في هذا الإقرار وإنما كتبنا نقياً ولم نكتب نقياً من العصف والمدر والغلت وهو بالفارسية: جودره، كما كان يكتبه متقدمو أصحاب الشروط لأنه قد يكون نقياً من هذه الأشياء ولا يكون نقياً من غير هذه الاخلال مما يكون إخلاله به عيباً والنقاء المطلق يأتي على ذلك كل ولم نكتب حديث عامه كما كان يكتب بعض العلماء لأن فيه إيهام أنه أسلم في قمح يحدث من بعد ليس بوجود وقت وقوع السلم، ولو أسلم في مختلفي النوع لأبد من بيان رأس مال كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما كان من الإسلام مختلفاً فيه ألحقت به حكم الحاكم لصحته على ما عرف قبل هذا والأجناس التي يصح فيها: منها الأواني الصقرية والشبهية وغير ذلك كذا عدداً من المشعة المضروبة من الشبه المنقشة البخارية وزنها كذا بوزن بخارى أو من المشعة الشبهية المعروفة بخيزران أما القمصة فكذا عدداً من القمصة المعروفة ببرنج كذا الكبار منها كذا عدداً كل واحد منها كذا متاً بوزن أهل بخارى يسع كل قمصة منها كذا متاً من الماء والكبار معروفة بالسمرقندية والصغار منها كذا وزن كل واحد منها كذا متاً بوزن أهل بخارى ويسع كذا متاً من الماء وعلى هذا الطساس والفتجانات أما الحديدية فمنها كذا عدداً من المرور المضروبة من الحديد المذكور المعروف: ببولاد، ومن الحديد المعروف: بنرم آهن، الصالحة لعمل الحراثة كل سر منها كذا متاً بوزن أهل بخارى كلها مفروغ عنها والمسحاة على هذا أما الزجاجية فمنها طابقات الطارم كذا عدداً من الطابقات الزجاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل عشر منها متوان أو ثلاثة أمناء على حسب ما يكون من الطابقات المعروفة: بكفيداني، كل عشرة منها أربعة أمناء بوزن أهل بخارى قطر كل واحد منها نصف ذراع بذرعان أهل بخارى ومن الحماسيات كذا عدداً ويصفها بما يكون ويصفها في السنة الزجاجين كل عشرة منها كذا متاً يسع كل واحد منها كذا متاً من المائع ومن القربات كذا عدداً من القربات الزجاجية كل واحد منها نصف من أو عشرة أساتير أو من واحد يسع كل واحدة منها كذا متاً من المائع أما

القارورات فكذا عدداً من القارورات الزجاجية كل واحد منها نصف من على ما ذكرنا واما القباب كذا عدداً الكبير المعروفة: بشش نانكي، كذا قطر كل واحد منها ذراع واحدة ونصف ذراع كما يكون والاورسط المعروفة: بجهار نانكي، كذا قطر كل واحد منها ذراع كلها مفروغ عنها والصغار على هذا ومن الاواني الخرفية فمنها كذا عدداً من الكيران الخرفية الوركشية المعروفة بالفتجان وكذا عدداً من الكيزان المعروفة: بدوكاني اوسه كاني، وكذا عدداً من الاورسط المعروفة بكاسفرائ، وكذا عدداً من الصغار المعروفة بكذا وكذا عدديت متقاربة لا يجري فيها تفاوت فاحش اما الغطاء فهو ما يغطي به رأس التنور المثقن فكذا عدداً من الغطاء الخرفي الوركشي الصالح للموضع على رأس التنور قطر كل واحد منها كذا ذراعاً بذرعان ثلث بخارى واما القدر فتصنها كما وصفنا الكيزان وكذا الجرار واخبار عنى هذا كذا في الظهيرية.

الفصل الحادي عشر في الشفعة: قال في الأصل: إذا اشترى الرجل داراً وقبضها ونفذ الثمن ولها شفع فآخذها بالشفعة وأراد أن يكتب بذلك كتاباً كيف يكتب فنقول: إنما يكون للشفيع الأخذ بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب أنواع ثلاثة: طلب موافقة، وطلب إظهار وتقرير، وطلب تمليك، فإذا أتى بهذه الأنواع الثلاثة من الطلب فله أن يأخذها بالشفعة فإذا طلب طلب الموافقة فأراد أن يكتب بذلك كتاباً ليكون حجة له فإنه يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر أن فلاناً كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع كذا حدودها كذا بكذا شراء صحيحاً وقبض الدار ونفذ الثمن وإن فلاناً شفع هذه الدار المشتراة بكذا يذكر سبب استحقاقه للشفعة فإن الشفع هذا أول ما أخبر بشراء هذه الدار الحدودية فيه بهذا الثمن طلب الشفعة ساعدت طلب موافقة من غير مكث ولا لبث طناً صحيحاً، وقال: أما طالب لشفعتي في هذه نذر الحدودية بسبب كذا فهذا هو تمام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشتري الدار واسم بائعها، ولو لم يذكر اسم البائع في هذه الصورة يجوز عندنا لأن بعد القبض الخصومة مع المشتري والبائع بمنزلة الأجنبية إلا أن من الناس من يقول: بأن بعد القبض أخذ الشفعة منهما فذكرنا اسمهما تحملاً عن قول هذا القائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لأن الأسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيها فعند بعضهم الشفعة بالأبواب وعند بعضهم بجوار المقابلة وعندنا بجوار الملاصقة وعند الشافعي رحمه الله تعالى الشفعة تستحق بالجوار أصلاً وعندنا الشفعة تستحق على مراتب أولاً لاستحقاق بالشركة في عين الشفعة ثم بالشركة في حقوق الملك وهو الطريق ثم بالجوار فيتبعي أن يبين حتى يعلم القاضي هل هو محجوب بغيره وكتب أول ما أخبر بشراء هذه الدار ولم يكتب حين علم لأن العلم حقيقة لا يشبه إلا بأخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط إذا لم يصلب عند إخبار من دونهم فإن أخبر إذا كان رسولاً وهو عدل أو فاسق حر أو عبد صغير أو بالغ وبلغ الرسالة فتم بطلب الشفعة بطلت شفعتها وإذا كان أخبر من تلقاء نفسه فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا أخبره بالبيع رجلان أو رجل وامرأتان عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتها وروى محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا وجد في خبر أحد شرطى الشهادة إما العدد أو العدالة ولم يطلب بصدت شفعتها وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

إذا أخبره واحد بأي صفة كان هذا الواحد ولم يطلب الشفعة بطلت شفعته إذا ظهر صدق هذا المخبر فكتبنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه ترك الطلب عند إخبار الواحد أو المثني وتوقف إلى وقت الخبر المتواتر وقد بطلت شفعته وكتبنا أول ما أخبر حتى لا يتوهم متوهم أنه أخبر مرة ولم يطلب ثم أخبر ثانياً وطلب وهذا الطلب لا يصح فكتبنا ذلك لقطع هذا الوهم وكتبنا طلب الشفعة ساعته عند طلب الموائبة من غير مكث لأن العلماء اختلفوا في مقدار مدة طلب الموائبة ففي ظاهر الرواية لو لم يطلب على الفور من غير مكث تبطل شفعته وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى: أنه وقته بمجلس العلم وبه أخذ الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى وعن الحسن بن زياد أنه يتوقت بثلاثة أيام وهو قول ابن أبي ليلى وأحد أقوال الشافعي رحمه الله تعالى فلو اقتصرنا على أنه طلب طلباً صحيحاً ربما يتوهم متوهم أنه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووصفه الكاتب بالصحة متاولاً قول بعض العلماء ثم كتبنا لفظ طلب الشفعة والمشايع فيه مختلفون عامتهم على أنه إذا طلب بأي لفظ عرف في متعارف الناس أنه يريد به الطلب أنه يصح بأن قال: طلبت اطلب أنا طالب وما أشبه ذلك والإشهاد ليس بشرط لصحة طلب الموائبة وكذلك حضرة واحد من الأشياء الثلاثة البائع أو المشتري أو الدار ليس بشرط لصحة طلب الموائبة ثم بعد طلب الموائبة يحتاج إلى طلب الإشهاد والتقرير ومن شرط صحة هذا الطلب أن يكون عند البائع أو عند المشتري أو عند الدار المشتراة وهذا الطلب إنما يحتاج إليه إذا لم يكن عند طلب الموائبة أحد هؤلاء أما إذا كان طلب الموائبة عند أحد هؤلاء يكفي به ولا يحتاج إلى طلب آخر بعده سوى طلب التسليك ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمكن عند حضرة أحد هذه الأشياء الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطل حقه والإشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهد الخصم اعترف بهذا الطلب كفاه وينبغي أن يكون هذا الطلب بحضرة من هو أقرب منه من أحد هذه الأشياء الثلاثة وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وإن أراد الشفيع أن يتوثق بالكتابة لطلب الإشهاد كتب هذا كتاب فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشراء من أوله إلى آخره ثم يكتب بعده وإن فلاناً يعني الشفيع أول ما أخبر بشراء هذه الدار المحدودة منه بالثمن المذكور فيه طلب الشفعة ساعته عند طلب الموائبة على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الإشهاد والتقرير من غير تأخير وتقصير بحضرة من هو أقرب إليه ويذكر ذلك والاحوط أن يذكر الطلب بحضرة البائع والمشتري لأن العلماء فيه مختلفون فابن أبي ليلى يقول: الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومة معه والعهد عليه والشافعي رحمه الله تعالى يقول: يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه واعتدنا الخصومة مع البائع قبل القبض والعهد عليه وبعده القبض والخصومة مع المشتري والعهد عليه فيكتب الأخذ منهما احتياطاً ثم إذا طلب الشفيع الطالبين فإن ساعده الخصم على التسليم فقد تم الأمر وانتهى نهايته وإن أبى التسليم فالشفيع يرفع الأمر إلى القاضي ويطلب منه القضاء بالملك له بسبب شفعته فإن ساعده الخصم على التسليم وأراد الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المشتري لفلان بن فلان يعني الشفيع أنني كنت اشتريت من فلان بن فلان جميع

الدار التي هي في موضع كذا وحدودها كذا بكذا من الثمن ويتم حكاية الشراء إلى آخرها ثم يكتب وإنك كنت شفيع هذه الدار بسبب الشركة أو الخلطة أو الجوار وحين بلغك أول خبر شراء هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت الشفعة طلب موائبة وطلب إشهاد ويكتب طلب الموائبة وطلب الإشهاد على نحو ما بينا طلباً صحيحاً بموجب الحكم تسليمها إليك وإعطائها إياك بالشفعة فاعطيتكها ثم يتم الكتاب على حسب ما تبين واختار المتأخرون في هذا هذا ما شهد عليه الشهود المنسبون آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلاناً كان باع من فلان جميع الدار التي في موضع كذا وينسخ منك الشراء فيعد ذلك إن لم يكن المشتري قبض الدار لا يذكر قبض الدار ثم يكتب وإن فلاناً كان شفيعاً لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لزني أحد حدود هذه الدار المشتراة أو يقول: شفعة شركة فإن نصف هذه الدار مشاعاً ملكه فطلب الشفعة فيها حين علم بهذا الشراء من غير تفريط طلباً صحيحاً بمواجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلباً بموجب الحكم تسليمها إليه وإعطائها بالشفعة فاجابه إليها هذان المتبايعان فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن المذكور فيه إعطاء صحيحاً لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه بإيفاء هذا الشفيع إياه ذلك تاماً وافياً وبرئ إليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء بإذن هذا المشتري المسمى فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والإعطاء بالشفعة بتسليم هذا البائع ذلك كله إليه فارغاً عن كل مانع ومنازع بإذن هذا المشتري فما أدرك هذا الشفيع من درك فعلى هذا البائع ويتم الكتاب ويلحق بآخره حكم الحاكم في شفعة الجوار لأنه مختلف فيها ولا يذكر ضمان البناء والغرس والزرع لأن ذلك لا يجب عليهما في الشفعة وإن كان المشتري قبض الدار ونقد الثمن فلا خصومة مع البائع وإنما الخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على إقرار المشتري بالشراء وأخذ الشفيع منه هذا إذا كان الأخذ بالشفعة بغير قضاء وإن كان الأخذ بقضاء يكتب مكان قوله فاجاباه إليها فترافعوا إلى القاضي فلان ف قضى بشئ هذا الحق بعد خصومة صحيحة جرت بينهم فحكم عليهما بتسليم هذه الدار المحدودة إليه بحق هذه الشفعة فاعطياه جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب.

وفي طلب الأب والوصي: يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء بالنكول يكتب وذلك كله بعد أن حجد هذا المشتري دعوى هذا الشفيع عليه في هذه الشفعة فاستحلفه هذا القاضي على هذه الدعوى فتكل عن اليمين عنده مراراً ف قضى عليه بذلك بعد أن حلف الشفيع بالله ما سلم هذه الشفعة للمشتري وقد أشهد هو على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه وأخذ في العمل في طلبها وإن كان الثمن دراهم أو دنانير أو كيلياً أو وزنياً أو عددياً متقارباً ذكره وذكر أن الشفيع نقد مثله للبائع أو المشتري وإن كان الشراء بعيداً أو عرض أو غير ذلك من ذوات القيم فآخذ الشفيع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة فأوجب الحكم الأخذ بالقيمة وكانت القيمة كذا كذا درهماً غطريفية جيدة بتقويم العدول والأمناء الذين يدور عليهم أمر التقويم لامثال هذه السلع والاحوط تسمية أولئك المقومين وذكر إقرار

البائع والمشتري أن القيمة كذلك وإن كان للدار شفعا وحضر أحدهم فأخذ كلها ثم حضر آخر وأثبت استحقاقه فأعطى نصيبه منها كتب شهدوا أن فلان بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار وبجدها بكذا وتقاطضا وتفرقا ثم حضر فلان وكان شفيعها فحضر وطلب شفيعته فيها بشرائطها فقضى له بها وأمر القاضي البائع أو المشتري بتسليمها إليه ففعل ثم إن فلان بن فلان حضر وأثبت بالبينة أنه شفيعها وأنه لما بلغه ذلك طلب الشفعة فيها بشرائطها وصال القاضي أن يسلم إليه نصيبه منها بحصته من ثمنها وهو كذا بشفعته المذكورة فيه فالزم القاضي البائع والشفيع الأول قبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها إليه ففعلا وقبض فلان الشفيع الثاني كذا من الدار بعد إيفاء هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في المحيط،

الفصل الثاني عشر في الإجازات والمزايدات: نوع في الإجازات: الإجارة الطويلة المرسومة
بين أهل بخارى صورتها أن يكتب هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني ويذكر حليته ومعروفيته ومسكنه استأجر جميع المنزل المبني المشتمل على دار وبيتين للسقام فيها وهو مستقف بسقفين ذكر الأجر هذا أن جميعه له ملكه وحقه وفي يده وموضعه في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا بحضرة مسجد كذا فأحد حدوده لزيق منزل فلان والثاني والثالث كذا والرابع لزيق الطريق وإليه المدخل فيه بحدوده كلها وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه أرضه وبنائه وسفله وعلوه وكل حق هو له فيه داخل فيه وخارج منه إحدى وثلاثين سنة متوالية غير عشرة أيام من آخر كل سنة واحدة من ثلاثين سنة أولها أول اليوم الذي يتلو تاريخ هذا الصك بكذا دينارا نصفها كذا دينارا على أن يكون كل سنة من ثلاثين سنة متوالية من أوائلها ما خلا الأيام المستثناة منها بشعيرة واحدة وزناً من دينار واحد منها والسنة الأخيرة التي هي تسعة هذه المدة ببقية هذه الإجارة المذكورة فيه على أن يكون لكل واحد منهما حق فسخ بقية عقدة هذه الإجارة المذكورة فيه في هذه الأيام المستثناة يفسخها أيهما أحب الفسخ وأراد استئجاراً صحيحاً والآجر المذكور فيه آجر من المستأجر هذا جميع ما ثبتت إجارته فيه بهذه الإجارة بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه إجارة صحيحة خالية عما يبطلها بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب على أن يسكنه المستأجر هذا بنفسه وثقله وأمنعته وأن يسكن فيه من شاء وأن يؤاجره ممن يشاء وأن يعيره ممن يشاء وقبض المستأجر هذا بنفسه جميع هذا المنزل المحدود قبضاً صحيحاً بتسليم الآجر هذا ذلك كله إليه تسليماً صحيحاً فارغاً وقبض الآجر هذا من المستأجر هذا جميع هذه الإجارة المذكورة فيه بنماها قبضاً صحيحاً معجلة بتعجيل المستأجر هذا ذلك كله إليه وضمن الآجر هذا للمستأجر هذا الدرك فيما يثبت إجارته فيه ضماناً صحيحاً وتفرقا طائعين حال نفوذ تصرفهما في الوجوه كلها مقرين بذلك كله مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه في الإجارة الطويلة فيقاس عليه نظائره كذا في الظهيرية، والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على الببوت التي هي ملكه وفي يده بموضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها أرضها وبنائها وسفله وعلوها ومرافقها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فيها من حقوقها سنة كاملة بالاهلة اثنا

عشر شهراً متوالية أولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا يكذا درهماً نصفها كذا درهماً حصّة كل شهر كذا درهماً من هذه الأجرة إجارة صحيحة جائزة نافذة بآنة خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطلة وذلك كنه اجر مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الإجارة يوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على ان يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الإجارة في جميع هذه المدة بنفسه ويسكنها من احب كما احب بما احب وينتفع بها بوجوه منافعتها المعروف فبعد ذلك إن كان المستأجر نقد الأجرة يكتب على ان المستأجر هذا عجل كل هذه الأجرة لتسام هذه المدة فتعجلها منه الآجر هذا ورئى المستأجر هذا من جميع هذه الأجرة لهذه المدة إلى هذا الآجر براءة قضر واستيفاء وإن ولم يكن المستأجر نقد الأجرة يكتب على ان يؤدي المستأجر هذا تمام هذه الأجرة إلى الآجر هذا بعد تمام هذه المدة او يكتب على ان يؤدي إليه حصّة كل شهر من هذه الأجرة عند مضي ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الآجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الإجارة كما وقعت هذه الإجارة فارغة عن كل مانع ومنازع عن القبض و التسليم بتسليم هذا الآجر ذلك كله إليه ونفردا عن مجلس هذه الإجارة بعد صحتها وتقامها تفرق الابدان والأقوال بعد إقرار المستأجر هذا انه رأى ذلك كله وعرفه ورضي به واشهدا على أنفسهما ويتم الكتاب قال الشيخ الإمام الأجل نجم الدين النسي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا تكون الأجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الأجرة فيه مقبوضة معجلة فإن كان المعجل والمقبوض بعض الأجرة يكتب ضمان الدرك في القدر المقبوض وضمان أصل الأجرة كضمانه ديناً آخر فيكتب هاهنا كما يكتب فيه ثمة وبعض مشايخ سرفند اختاروا لفظة القبالة في هذا فكتبوا هذا ماتقبل فلان قبالة صحيحة وقبض هذا المقبل وسلم هذا المستقبل وتفرقا عن مجلس هذه القبالة وعلى هذا إجارة الخانوت والأرض والطاحونة والحمام وكل محدود ولكن يذكر عند قوله : بحدودها وحقوقها ماهو من خواص مراقفها كما في الشراء والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة، فإن كان المستأجر سوى لمنزل بان كان كرم ينبغي أن يكتب الإجارة على أصل الكرم دون الأشجار والقضبان والزرايين لأن إجارتها باضنة والزرع في الأراضي كذلك فيكتب استأجر فلان بن فلان جميع أصل النضيعة التي هي كرم محوط إن كان الكرم محوطاً وجميع دبرات أرض ذكر الآجر هذا أنها له وملكله وحقه وفي يده وموضعها في أرض قرية كذا من قرى كورة بخارى من عمل ذرا ومن عمل فر عدداً ومن عمل سامحن مافون ويكتب حدودها كما تكون ثم يقول : بحدودها وحقوقها ومراقفها التي هي لها بعدما باع الآجر هذا من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الأشجار والقضبان والزرايين والأغراس وما في هذه الأراضي من الزروع وشراء البطيخ وقوائم انقطن بأصول جميعها وعروقها بشم معلوم هو كذا بيعاً صحيحاً وأن المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراء صحيحاً وتقايض قبضاً صحيحاً ثم استأجر جميع ما تثبت إجارته فيه إحدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة واحدة إلى آخر النصف وإن كانت الإجارة في وقت يكون على الأشجار ثمار وعلى الزرايين اعناب يكتب بعد قوله : جميع الأشجار والزرايين والأغراس وجميع ما على هذه الأشجار من الثمار لأن الثمر لا يدخل في البيع من غير ذكر وإن كان في الكرم أشجار الحلاف

يكتب وجميع أشجار الخلاف التي في هذا الكرم لأن قوائم الخلاف بمنزلة التمر لا تدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الإجارة مستخرجة من مسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الأصل: وهي ما إذا استأجر الرجل داراً من رجلين عشر سنين فعُفَّ أن يخرجها منها وأراد أن يستثنى من ذلك فالحيلة فيه أن يستأجر الدار كل شهر من الشهور الأول بدرهم والشهر الأخير ببقية لأجر فإن معظم الأجر متى كان للشهر الأخير فإنها لا يخرجانه من الدار وقد حكى أنه كان في الإبتداء يكتبون بيع المعاملة فلما كان في زمن الفقيه محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله تعالى كره ذلك لمكان شبهة الربا وأحدث هذا النوع من الإجارة ليصل الناس إلى الاسترباح بأموالهم فيحصل لهم منفعة الأرض والدار مع الأمن عن ذهاب شيء مقصود من المال فجعل بمقابلة السنين المتقدمة شيئاً قليلاً وجعل بقية المال للسنه الأخيرة واستثنى ثلاثة أيام من آخر كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الأيام وإنما أثبت الخيار لكل واحد منهما حتى يمكنه الفسخ والوصول إلى ماله إذا احتاج إليه وإنما استثنى هذه الأيام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار أكثر من ثلاثة أيام في العقد فإنه يوجب فساد العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحتى لا يشترط حضرة صاحبه لصحة الفسخ عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولكنه شرط الخيار في غير أيام العقد وإنما قدروا بإحدى ثلاثين سنة لأنه يستثنى ثلاثة أيام من آخر كل ثلاثة أشهر في الغالب وإذا استثنينا ثلاثة أيام من آخر كل سنة في صكنا هذا نكون الأيام المستثناة من هذه المدة ثلاثمائة وستين يوماً وذلك سنة واحدة فيبقى عقد الإجارة في ثلاثين سنة وإنما عقدوا عقد الإجارة في ثلاثين سنة ولم يعقدوا في الزيادة على ذلك لأن ثلاثين سنة نصف العمر في الشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم: أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين وقال اتبني عليه الصلاة والسلام: معترك المنايا ما بين الستين إلى السبعين فكرهوا الزيادة على نصف العمر لأن الأكثر معتبر بالكل حتى كان إدراك أكثر الركعة بمنزلة إدراك الكل وحينئذ يتمكن شبهة التأييد فيها والتأقيت من شرطها ووافقه على تجويز هذه الإجارة الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وكذا من بعده من الأئمة ببخارى وعلى هذا أمر الأئمة في فتوى الخوازم بهذه الإجارة اليوم وكان الزهاد من مشايخنا مثل الشيخ الإمام أبي بكر بن حامد والشيخ الإمام أبي حفص السفكردري لا يجوزون هذه الإجارة ويقولون: فيها شبهة الربا وقد ذكرنا وجوه الفساد في كتاب الإجازات من هذا الكتاب قال الشيخ الإمام الأجل الأستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى: وقد بينا وجه صحتها وانتفاء شبهة الربا عنها ولو لم تجوز بهذا الطريق لا نسد على الناس وجوه دفع حوائجهم بمال الغير لأن من يفرض المال الكثير من غير أن يطمع في وصول نفع مالي نادر وبذلك النادر لا تندفع الحوائج ولا تنتظم المصالح فكان في القول بجواز هذه الإجارة تعديلاً للنظر من المجانين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام بأجر وإن كان الأجر مجهولاً وما يصب من الماء والمكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يملك فيه مجهولاً ثم اختلف المشايخ الذين يجوزون هذه الإجارة في فصل وهو أنه إذا كان سن أحد التعاقدين بحيث لا يعيى إلى ثلاثين سنة غالباً هل يصح هذه الإجارة بعضهم لم يجزوا ومن لا يجوز انقاضي الإمام أبو عاصم العمري وبعضهم جوزوا

ذلك لأن العبرة لصيغة كلام المتعاقدين وإنها تقتضي التأقيت فصيح ذلك ونظير هذا ما إذا تزوج امرأة إلى مائة سنة فإنه يكون متمتع ولا يكون نكاحاً صحيحاً في الروايات الظاهرة عن أصحابنا وإن كانا لا يمشيان إلى هذه المدة غالباً ولكن لما كان الاعتبار للفظ كان مبطلاً للنكاح كذا في الظهيرة.

إجارة النصف الشائع: استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني جميع ما ذكر أنه ملكه وحقه من جميع ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من جميع الدار المشتركة بين هذين العاقدین نصفين وهي الدار التي في موضع كذا ويتم الكتاب فإن استأجر النصف من غير شريك فيها لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما فإن أراد الخواص بالإجماع كتب استأجر منه سهماً واحداً من سهمين من جميع الدار التي ذكر أن كلها له وهي ملكه وحقه وفي يده وهي الدار التي موضعها كذا ويلحق بآخره حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بصحة هذا العقد القاضي فلان بعد خصومة صحيحة جرت بين هذين العاقدین كذا في الذخيرة، ووجه آخر: أن يعقد الإجارة على جميع المستأجر بضعف مال الإجارة ثم يفسخ العقد في النصف يتصف الأجر فيبقى العقد في النصف بما اتفقا عليه من مال الإجارة فيكون هذا شيوعاً طارئاً فلا يفسد العقد ولا يحتاج إلى قضاء القاضي، وإن كان المستأجر سركار الحمامين: فيكتب الاستئجار أقل من مدة إحدى وثلاثين لأن سركارهم لا تبقى على حالها إلى ثلاثين سنة فيكتب على حسب ما يرى الصواب فيكتب نسخة السركار أولاً بالعربية أو بالفارسية كما بيناه ثم يكتب عقيبها استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع هذه السركار والأدوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر هذا الصك بالعربية أو بالفارسية خمس سنين متواليات غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أشهر من أربع سنين متوالية من مقدمتها أولها أول اليوم الذي يتلو تاريخ هذا الذكر بكذا ديناراً ويصف الدينار بما وصفناه على أن يكون أربع سنين متوالية من أوائلها سوى الأيام المستثناة منها كل سنة أشهر منها سوى ما استثنى من أيامها بشعيرة واحدة وزناً من دينار واحد والسنة الأخيرة التي هي تسعة هذه المدة ببقية هذه الأجرة ويتم الصك إلى آخره، وإن كان بمال الإجارة ضامن يكتب بعد تمام صك الإجارة وضمن فلان بن فلان الفلاني يكتب حليته ومعروفته ومسكنه ضمن هذا الأجر المذكور فيه باسمه للمستأجر المذكور فيه بما يجب للمستأجر على هذا الأجر من هذه الأجرة المذكورة فيه بعد انقضاء هذه الإجارة ضماناً صحيحاً معلقاً بالزوم ورضي به هذا المستأجر وأجار ضمانه عنه هذا في مجلس الضمان إجازة صحيحة ويتم الصك إلى آخره وإن لم يجد الأجر الضامن وطلب المستأجر من الأجر أن بوكله أو يوكل رجلاً آخر ببيع هذا المنزل من إنسان بشمن يتفق عليه أهل البصر وقبض الثمن من المشتري وأداء مال الإجارة إلى المستأجر يكتب ثم إن هذا الأجر المذكور فيه وكل فلان بن فلان الفلاني وأقامه مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انقضاء عقد هذه الإجارة المذكورة بينه وبين هذا المستأجر ممن يرغب في شرائه منه بالثمن الذي يتفق عليه رجلاً من أهل البصر في ذلك الأمر وفي قبض الثمن من المشتري وتسليم المعقود عليه إليه وضمن الدرك عنه له وأداء ما يجب على هذا الأجر من مال الإجارة المذكور

مبلغه فيه بعد انقضاء الإجارة إلى هذا المستاجر من ذلك الثمن توكيلاً صحيحاً بطلب هذا المستاجر ومسأله ذلك منه ثابتاً لازماً على أنه كلما عزله عن هذه الوكالة عاد عنه وتوكيلاً في ذلك كله كما كان وإنه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً خطاباً ويتم الصك إلى آخره وإن استأذنه المستاجر في عمارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الأجر يكتب وأذن الأجر هذا للمستاجر هذا في صرف ما يحتاج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك إلى العمارة أمة عمارة كانت من مال نفسه من غير إسراف ولا تبذير بمشهد رجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو إليها على هذا الأجر إذناً صحيحاً أو يصرف جباياه ومؤناته الديوانية وقت وقوعها من مال نفسه إلى أصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه إذناً صحيحاً على أنه كلما عزله عن هذا الإذن يكون هو ماذوناً له فيه عنه بإذن جديد في ذلك كله كما كان وإنه قبل منه هذا الإذن منه قبولاً صحيحاً.

وأما الإجارة على الإجارة: فإنك تكتب على صك الاستئجار أقر فلان بن فلان وهو المستاجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاستئجار هذا في حال جواز إقراره طائعاً أنه أجر كذا إجارة على الاستئجار المذكور في باطنه بحدوده وحقوقه ومراقفه التي هي له من حقوقه من هذا التاريخ إلى منتهى مدة الإجارة الأولى المذكورة في باطنه غير الأيام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا ديناراً يصفه بما وصفناه على أن يكون كل سنة من السنين الباقية غير السنة الأخيرة وسوى الأيام المستثناة المذكورة في باطنه بشعيرة وزناً من دينار واحد والسنة الأخيرة التي هي تنتم هذه المدة ببقية هذه الأجرة المذكورة فيه إجارة صحيحة وإن فلاناً هذا استأجر منه جميع كذا بحدوده وحقوقه ومراقفه التي هي له من حقوقه بهذه الأجرة والشروط المذكورة فيه استئجاراً صحيحاً وتم التسليم بينهما فيما ثبت إجارته فيه على قضية الشرع وقبض الأجر هذا جميع هذه الأجرة بكما لها قبضاً صحيحاً وجعل كل واحد من هذين العاقدین صاحبه هذا الخيار في فسخ بقية عقدة هذه الإجارة في هذه الأيام المستثناة المذكورة في باطنه جعلاً صحيحاً ويتم الصك إلى آخره كذا في الظهيرة.

إجارة النفس: هذا ما استأجر فلان القلاني من فلان الفلاني استأجر نفسه سنة واحدة كاملة أولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا بكذا درهماً على أن يستعمله هذا المستاجر بجميع ما يتفق له من الأعمال في هذه المدة أي عمل شاء ولا امتناع له عما يأمره وإن هذا الأجير سلم نفسه إليه بحكم هذا العقد حتى يستعمله أي عمل شاء ويوفيه أجر كل شهر يستعمله فيه عند مضيه فإن كان استأجره لنوع خاص من العمل والحرفة كتبت على أن يستعمله في عمل الخياطة في أنواع الثياب كلها وجميع ما يخاط على ما رأى وأحب، استأجره على أن يحفر له بئراً: بين موضعها وسعتها وعمقها بالذرعان، استأجره على رعيه كذا كذا من الإبل بأعيانها: يصفها ويفصل إذا اختلفت كذا شهراً على أن يرعاها ويحفظها ويسقيها ويوردها ويصدرها إلى أعطانها ويداري جربها ويحلب ذوات الدر منها في الاوقات التي تحلب أمثالها فيها وقصر ضروعها بعد حلبها ويقوم عليها وعلى فصلاتها في جميع مصالحها التي يحتاج إليها ويطلب ضالتها بكذا درهماً إلى آخره ويتم الكتاب وبين التأجيل والتعجيل في

الاجرة فإن كانت الإبل بغير أعيانها بين ذلك ويكون في هذا أجير واحد فلا يملك أن يؤاجر نفسه من غيره ولا ضمان عليه فيما ضاع منها بالإجماع وفي المعينة هو أجير مشترك فله أن يؤاجر نفسه لرعي غيرها من غيره ولا يضمن ماضع منها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما، فإن استأجره لحمل الكتاب من سمرقند إلى بخارى ونحوه ويدفعه إلى فلان ويسأل جوابه فيحمله إلى المستأجر يكتب: استأجر منه نفسه ليحمل له كتاباً كتبه إلى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه إليه بكذا درهماً إجازة صحيحة وقبض هذا الأجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه معجلة قبضاً صحيحاً وقبض منه هذا الكتاب قبضاً صحيحاً وقبل حمله من كورة سمرقند إلى كورة بخارى وإيراده إلى فلان وأخذ جواب الكتاب من هذا المكتوب إليه من كورة بخارى إلى كورة سمرقند وتسليم الجواب إلى هذا المستأجر ويتم الكتاب.

استئجار المملوك للخدمة: استأجر منه عبداً له هندياً يسمى زبرك الذي ذكر هذا الأجير أنه مملوكه ورقبته وفي يده وهو عبد شاب مديد القامة وبين حليته استأجر منه سنة كاملة أو ثلثها كذا وآخرها كذا يكذا درهماً إجازة صحيحة على أن يستخدمه هذا المستأجر بأنواع الخدمة ما يطيقه هذا المملوك ويحل للمستأجر استخدامه فيه على ما يرى في جميع هذه المدة ويؤاجره فيها ممن أحب خدمته وخدمة من شاء ويسافر به إن بدا له ويعمل في ذلك براهبه فإن كان يعمل في غير ذلك ذكر ذلك ثم ذكر الاجرة والتأجيل والتعجيل والرؤية ويتم الكتاب وليس له أن يسافر به إلا بشرط والخدمة التي له أن يظنها منه خدمته وخدمة من في عياله وخدمة أضيافه من السحر إلى ما بعد العشاء كذا في الذخيرة.

وإن كان للخدمة والأعمال^(١) والصناعات كلها بينت ذلك ثم تبين حديث الأجير من التأجيل والتعجيل والتأقيت وبينت الرؤية وذكر في موضع آخر وقال: إجازة محدود الصغير أو الوقف في هذه المدة الطويلة لا تجوز وإنما تجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيم في تسوية الأمور لفلان الصغير الثابت القوام المذكورة وأنه يؤاجره من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوام المذكورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ أجر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيها ولا شظط ويذكر الحدود ويتم النص كذا في الظهيرية.

استئجار الصبي من الأب: استأجر منه ابنه الصغير المسمى فلاناً لعمل كذا مدة كذا يكذا درهماً إجازة صحيحة على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة ويوفي أجرة كل شهر منها عند انقضائه ويسلم الأب هذا الصغير بولاية الأبوة إلى هذا المستأجر فقبله منه وتفرقا ويتم الكتاب، وإذا استأجره من ذي رحم محرم له جاز وهو مختلف فيه فيلحق به حكم الحاكم على ما مر مرات.

استئجار الحر بالطعام الكسوة: أجر نفسه من فلان سنة أو سنتين على أن يعمل له عمل كذا وما يبدو له من الأعمال بقدر طاقته مما يأمره به هذا المستأجر على أن يكون أجر عمله لكل

(١) قوله وإن كان للخدمة والأعمال إلى قوله كذا في الظهيرية: هذه العبارة سنأتي عليها بعد نحو ورقتين
أهـ مصححه.

شهر كذا درهماً وأذن هذا الأجير لهذا المستاجر في صرف ما يلزمه من أجره عمله إلى طعامه وإدامه ولباسه وسائر مصالحه التي لا بد له منها إذاً صحيحاً على أنه كلما نهاء عنه كان مأذوناً له فيه بإذن جديد من جهته وسلم نفسه إلى هذا المستاجر تسليمياً صحيحاً.

استئجار الظفر: هذا ما استأجر فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متواليتين أولهما غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرهما سنخ شهر كذا من سنة كذا على أن ترضع ابن هذا المستاجر الذي يسمى فلاناً في منزل هذا المستاجر نقيم في منزله هذه المدة لإرضاع هذا الولد وحضائه فترضعه بنفسها من لبنها وتحضنه وتخدمه رضاعاً لا تقصير فيه ولا تقتير بكذا درهماً حصة كل شهر كذا إجارة صحيحة وقبلت منه هذا العقد مواجهة في هذا المجلس وعايينت هذا الصبي وعرفته وسلمت نفسها من هذا المستاجر لهذا العمل فترضعه وتحضنه في كل هذه المدة ويوفيه أجرها عند مضي كل المدة أو يكتب أجر كل شهر عند انقضاء ذلك الشهر أو يكتب وقد تعجلت وقد أجاز زوجها فلان عقدة هذه الإجارة فرضي بها وسلمها للإرضاع المذكور فيه وأذن لها بالسكنى في منزل هذا المستاجر لهذا فرضي بها لهذا العمل وتفرقا ويتم الكتاب، وإن كان بغير إذن الزوج قله المنع والفسخ والله أعلم.

استئجار الأستاذ لتعليم الصبي الحرفة: استأجره ليعلم ابن المستاجر المسمى كذا حرفه كذا بشماسها بوجوهها في مدة كذا بكذا درهماً ليقوم بتعليمه في أوقات التعليم وسلم إليه هذا الابن وعجل له جميع هذه الإجارة ويتم الكتاب، وأزيد من هذا^(١) الفصل الذي يليه هكذا يكتب أهل هذه الصنعة والصواب أن يكتب استأجره ليقوم عليه مدة كذا في تعليم النسيج مثلاً على أن اعطاه الولي كل شهر كذا أما لو شرط عليه تعليم الحياكة ولم يقل ليقوم عليه لا يجوز لأن الإجارة حينئذ تقع على التعليم والتعظيم ليس من عمل الأجير بل من فهم المتعلم فلا تجوز الإجارة عليه كما لو استأجره لتعليم القرآن فاما إذا استأجره ليقوم عليه بالإجارة تقع على القيام عليه وعلى حفظه ولكن ذكر النسيج ليرغب الولي فيما يحصل له في إنشاء العقد من عمل الحياكة فإن الصبي ربما يأخذ ذلك يفهمه وذكرناه فهذا جار مجرى البيع فاما المقصود فهو القيام عليه وفي وسع الأستاذ الوفاء به هذا إذا كانت الأجرة دراهم وإن اتفقا على أن يعلم ولده الحرفة في سنة ثم هو يعمل للأستاذ في هذه الحرفة في سنة فوجهه أن يستأجر هو الأستاذ ليقوم عليه في تعليم النسيج سنة بإجارة كذا ثم الأستاذ يستأجر التلميذ في السنة الثانية ليعمل للأستاذ في تلك الحرفة بأجر كذا هو كالأول في تفقاصان، وهذه نسخة هذين العقدين: هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجره ليقوم على ولده الصغير المسمى فلان بن فلان وهو عاقل عاقل مبرز متلقن بما يلقن متعم لما يعلم في تعليمه عمل الخياطة في أنواع الثياب بأنواع الخياطة في أوقات التعليم ويلقنه في أوقات التلقين ما هو من جملة ما ومتصل بها وداخل فيها سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا بمائة درهم غطريفية لا يألو في جهده ولا يمنع عنه نصحه على أن يوفيه هذا الوالد هذه الأجرة عند مضي هذه المدة وتقام هذا العمل وسلم إليه هذا الولد فقبه وضمن القيام عليه لتعليمه ذلك كله وتفرقا، ثم أن هذا الأستاذ استأجر من هذا الوالد هذا

(١) قوله وأزيد من هذا إلخ: قد راجعت المحيط فوجدت العبارة بهذه الحروف ولبحر تركيبها أم مصححة.

الولد في عقدة أخرى في مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه السنة المذكورة في الإجارة الأولى من غير أن تكون هذه الإجارة مشروطة في الأولى أو ملحقة بها أو الأولى مشروطة في الثانية أو ملحقة بها على أن يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الخياطة فيخيط ما يأمره به من الثياب ويحمل ما يتصل بها ويدخل فيها في جميع هذه المدة بمائة درهم غطريفية إجارة صحيحة على أن يوفيه هذه الاجرة عند مضي هذه المدة ويتم الكتاب.

اكثرى مكاناً ليحمل أثقاله على حمرة: هذا ما اكثرى فلان المستاجر من فلان المكاري اكثرى منه خمسة أحمره معينة تحمل له من الاثقال على كل حمار منها كذا من كورة سمرقند إلى كورة بخارى بكذا كذا درهماً كراء صحيحاً وإن هذا المكاري أراه هذه الحمر بأعيانها ورضي بها هذا المكثري وسلم هذا المكثري إلى هذا المكاري الاثقال وهي كذا بوزن كذا فقبضها هذا المكاري وقبل حملها على هذه الحمر من كورة كذا إلى كورة كذا ويسلمها إليه في كورة كذا وقبض منه جميع هذا الكراء قبضاً صحيحاً بتعجيل هذا المكثري ذلك إليه وضمن هذا المكاري لهذا المكثري كل درك يلحقه في ذلك ضماناً صحيحاً وذلك في يوم كذا من سنة كذا فإن كانت بغير أعيانها فابو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك وذكر الشيخ أبو القاسم الصفار والديهوسي أنها فاسدة لأنها مجهولة والكتابة الصحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه أن يحمل كذا كذا من القطن أو يكتب كذا كذا عدداً من الجوز أو كذا كذا قفيزاً من الحنطة أو كذا كذا ثوباً يبين جنسها وثقلها من بلدة كذا على كذا كذا من الحمر أو يقول: على الإبل السمان الفارغة القوية على أن يحمل كل بعير منها كذا رطلاً برطل كذا تقبلاً صحيحاً جائزاً لا فساد فيه ولا خيار بكذا درهماً على أن يحمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا ويسير بها المنازل على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلمها إليه بكورة كذا في مكان كذا منها وقبض هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر وسلم هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده بهذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة.

وثيقة الكراء للحجيج: هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه حملان ثلاثة محامل لكل محمل منها راكبان وقد نظر إليهما هذا المتقبل وعرفهما بأعيانهما ولكل محمل منها من الوطاء والدثر كذا رطلاً برطل كذا ولها من الكسوة كذا رطلاً ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلاً ومن الماء كذا ومن الحنطة والشعير والسويق والرب والتمر والخلوى كذا ليحملها على رواحل ثلاث على إبل مسنات سمان فارغة قوية وذلك بعد معرفتهما جميع هذه المحامل من الوطاء والدثر والكساء والركبان وغير ذلك ونظراً إليها وعرفهما بعشرين ديناراً ويصفها قبالة صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على أن يسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة ويحج بهم ويهديهم المناسك ويقيم بهم بعد النفر ثلاثة أيام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في أوقات الصلاة حتى يرجع بهم إلى منازلهم ببلدة كذا وقد عرفوها جميعاً وعلى أن لهؤلاء الركبان أن يستبدلوا بالوطاء والدثر والكساء وغير ذلك بما وصف فيه ويعملوا فيها برايتهم على أن يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المخطط.

إن كانت الإبل بأعيانها ذكرها: كما مر في الحمر وحكم ذلك أنها لو هلكت سقطت الإجارة وفي غير المعينة لا تسقط ولو مات المكاري في مصر سقطت الإجارة فإن مات في المغارة بقيت بذلك الأجر استحقاقاً ولا بد من بيان وقت الخروج ولو مضت تلك السنة بطلت الإجارة وليس له أن يحمله في السنة الثانية إلا بتراضٍ وتجديد عقد.

أكثر السقينة وتقبل الحمل في السقينة: استأجر منه جميع السفينة المتخذة من خشب كذا المدعوة كذا بالواحها ورقوفها ومجاديفها ومراديبها وشرائعها ودقلها وسكانها وحصرها وجميع آلاتها شهراً أوله كذا وآخره كذا على أن يحمل فيها كذا كذا حنطة وسقارها كذا بالقفيز وينقلها من بلدة كذا إلى بلدة كذا بمائة درهم على أن يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدة ويرقى إذا رقى الناس ويسير معهم إذا ساروا وقبض هذا المؤاجر بجميع هذه الأجرة معجلة بتعجيل هذا المستأجر وقبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الإجارة من بد هذا المؤاجر بتسليم ذلك كله إليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقا بعد الرؤية وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فإن كانت بغير عينها كتب تقبل منها حملان كذا بوزن كذا وكيل كذا من بلدة كذا إلى بلدة كذا في سفينة من خشب كذا من سفن كذا صحيحة سليمة من كل عيب على أن يحملها بنفسه وأجرائه وأعوانه ومن أحب من الناس وينهي الكتاب كالأول.

وإذا أحضر لكتابة وثيقة إجارة أحد العاقدين: فالكتاب يكتب على إقراره بإجارة كذا من فلان وقبض مال الإجارة منه لكن فيه خطر أن ذلك المقر له لو جاء وجحد الاستئجار وأراد استرداد المال الذي أقر هذا بقبضه منه كان له ذلك فالوجه فيه أحد شيئين إما أن يكتب إقراره أنه قبض هذا الأجر ولكن لا يكتب من فلان فيصبح القبض ويسقط الأجر ولو جاء يطلب فله أن يقول: ما قبضته منك وإما أن يكتب وقد سقط هذا الأجر عن هذا المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذكر قبضاً وكذا هذا في ذكر الشراء والتمن كذا في الذخيرة.

استئجار الأرض من متولي الوقف: تقبل من فلان المتولي لأمر الوقف المنسوب إلى فلان بتولية القاضي فلان جميع أرض الكرم الذي هو من جملة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولي أموره ويحده بحدودها وحقوقها كلها دون أشجارها وزراعتها وقضبانها وجدرانها فإنها صارت لهذا المتقبل سابقاً على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقد عرفها هذان المتعاقدان وعقدا هذه العقدة على هذه الأرض وحدها سنة كاملة أولها كذا وآخرها كذا بكذا درهماً وهي مثل أجرة هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولي جميع أجرة ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة معجلة بتعجيل هذا المتقبل ذلك كله له وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بتسليم هذا المتولي ذلك كله إليه فارغاً من كل مانع ومنازع وتفرقا ثم إن هذا المتولي رد هذه الدراهم إلى هذا المتقبل وأمره بأداء خراجها منها إذا جاء وقتها وبكرى أنهارها وإصلاح مسناتها إذا وقعت الحاجة إليها من هذه الدراهم بالمعروف ووكله بذلك على أنه متى عزله عن ذلك فهو وكيل بذلك من جهته مستأنفاً وقبل منه هذه الوكالة مشافهة وأشهدا وبتم الكتاب كذا في المحيط.

وإن أردت كتابة إجارة الطاحونة إذا كانت مبنية على نهر خاص لها: كتبت هذا المستأجر

فلان من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتملة على خمسة توابيت مركبات من الألواح الخشبية في أربعة منها أربع رحيات ودورات والتابوت الخامس المعروف: شامخة، ذكر هذا الذي أجر ان جميع هذه الطاحونة له وملكه وحقه وفي يده وموضعها في أرض قرية كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي مبنية على نهر خاص له يأخذ ماء من وادي كذا ثم يصبه فيه وأحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها فإن كانت إيجارها على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذكر الحدود استأجر منه جميع ذلك سنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنين متواليات أولها غرة شهر كذا مسانئة أو مشاهرة كل سنة يكذا درهماً أو كل شهر يكذا درهماً لينتفع المستأجر هذا بما استأجره بالاستغلال وطحن الحبوب من الحنطة والشعير وماشاكلهما، ويؤدي قسط كل سنة عند انقضائها وقبض المستأجر هذا جميع ما استأجره قبضاً صحيحاً مفرغاً عما يشغله بتسليم هذا الذي أجره وتفرقا عن مجلس هذا العقد بعد صحته تفرق الأقوال والأبدان.

وإذا أردت كتابة استأجار الممعدة بفارقينها: كتبت هذا ما استأجر فلان بن فلان جميع الممعدة التي لها فارقين متصل بها بفارقينها ذكر هذا الذي أجر ان جميعها ملكه وحقه وفي يديه وبذكر الموضع والحدود ثم يقول: بحدودهما وحقوقهما وجميع مرافقهما التي لهما من حقوقهما سنة أو ثلاث سنين وإن كان الفارقين الواحد مشتملاً على مجامد كثيرة ذكرت استأجر منه جميع الفارقين المشتمل على ثلاثة مجامد أو أكثر على حسب ما يكون وبذكر الموضع والحدود ثم يكتب ذكر هذا الذي أجر ان جميعها له وملكه وفي يديه ثم يقول: استأجر منه جميع هذه المجامد بفارقينها كذا كذا سنة يكذا درهماً إجارة صحيحة ينتفع بهذه المجامد بوضع الممعدة ويؤدي قسط كل سنة عند انقضائها ثم يتم الصك إلى آخره.

وإذا أردت كتابة إجارة الضيعة الموقوفة أصلها كضياع نهر الموالي بفناء كورة بخارى: كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع أصل الضيعة التي هي كرم محوط مبني بقصره وخمس دبرات أرض مثلأزقات متصلات به خلفه أو أمامه أو حوله ذكر هذا الذي أجر ان مافي هذه الضيعة من الكردارات ملكه وحقه وفي يديه وكرداراته حيطان هذا الكرم المبنية حوله وبناء قصره وأشجار هذه الضيعة كبارها وصغارها المثمرة وغير المثمرة وثراب جميع هذه الضيعة الذي كبس به وجه الأرض من جميع هذه الضيعة بمقدار نصف ذراع عمقها ومانحت ترابها المكبوس به وجه الأرض وقف من الأوقاف المنسوبة إلى الأمير: ساس بكين، التي وقفها على خانوته وتعرف هي بالأوقاف الخانوتية، وفي يدي هذا الذي أجر بحق استأجره ممن له ولاية الإجارة منه مسانئة سنة بعد سنة بإجرة معلومة المقدار التي هي أجر مثله وإن هذا الذي أجر يؤاجر مافي إيجارته من الوقف إجارة على الإجارة وما هو ملكه من أصل هذه الضيعة يؤاجر مع الوقف بعقد واحد بحق الملك ثم يذكر الموضع والحدود للضيعة ثم يقول: بحدود ماثبت إيجارته فيه الذي هو مشتمل على الملك والوقف من أصل هذه الضيعة وحقوقه وجميع مرافقه التي هي له من حقوقه بعد ماباعه هذا الذي أجر جميع أشجار هذه الضيعة وزراجن هذا الكرم وقضبانته بثلاثة دراهم واشترها منه هذا المستأجر به شراء صحيحاً وتقابضاً قبضاً صحيحاً ثم استأجر منه ماثبت

إجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم إحدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من مقدمات هذه السنين أولها غرة المحرم من شهور سنة كذا بكذا درهما أو ديناراً نصفها كذا ثلاثين سنة من أوائلها غير الأيام المستثناة منها بخمسة دراهم من مال هذه الإجارة أو بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من أيامها بما يخصها من نصف دينار من مال هذه الإجارة والسنة الأخيرة التي هي تامة هذه المدة ببقية مال هذه الإجارة ويتم الصك على النحو الذي تقدم ذكره، قال الشيخ الإمام احكام أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى: هذا الذي ذكرنا في لفظ اليتيم مع الأب مسامحة في المملوكات بين البالغين وأما في أموال الأيتام فإن كانت لليتيم دار وأراد الأب أو الوصي إجارتها لم يصح عقد الإجارة الطويلة المرسومة وكذلك إن أراد الأب أو الوصي استئجارها لليتيم لم يجز في السنة الأخيرة لأن الاستئجار فيها يقع بأكثر من أجر المثل وكذلك في الأوقاف قل: الوجه في الإجارة لليتيم أن يعقد العقد بأجر المثل في تلك المدة ويبرئ الأب والوصي فيصح الإبراء عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فيما يشره ثم يقرآن للمستأجر بمال هو على قدر مال الإجارة مؤجلاً إلى انقضاء الإجارة فإذا انقضت الإجارة طالبه المستأجر بالمال المقربه قال محمد رحمه الله تعالى: وله وجه آخر: أن يقر الأب أو الوصي بقبضها من المستأجر فيبرأ المستأجر ويضمنان فإن أراد المستأجر أن يثبث فيما بينه وبين الله تعالى فإن الأب والوصي وإن أقر بقبض مال الإجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه وبين الله تعالى فالوجه في ذلك أن يبيع منها شيئاً بثمن هو مثل تلك الأجرة والأحوط في ذلك كله الإبراء لأنه إذا أقر بالقبض وانقضت الإجارة بفسخها أو بموت أحدهما وجب مالان أحدهما المقربه والثاني مال الإجارة الذي أقر بقبضه ولم يضمن بسبب الإبراء عن مال الإجارة شيئاً، وهنا شيء يجب أن ينحصر عنه: وهو أن في بعض هذه الوجوه ضرراً للمؤاجر وفي بعضها ضرراً للمستأجر لأن المال المقربه إن جعل مؤجلاً إلى انقضاء المدة تضرر المستأجر به فإن الإجارة عسى تنفسخ بالموت أو بالفسخ في مدة أحوار ويبقى المال مؤجلاً إلى انقضاء المدة فيتضرر المستأجر وإن جعل مؤجلاً إلى وقت الفسخ كان وقت الفسخ مجهولاً والتأجيل إليه يطل فبقي المال حالاً فيتضرر المؤاجر به لأن المستأجر يؤاخذ به بالمال حالاً والشيء المستأجر في يده بحق الإجارة بغير بدل أداه فالتسبيل في ذلك أن يجعل المال مؤجلاً إلى وقت انقضاء المدة ثم يوكل المستأجر بإبطال هذا الأجل متى انفسخ هذا العقد برجه من الوجوه على أنه متى عزله عاد ماذوناً له فإذا فعل ذلك زال الضرر عنهما جميعاً ويصح تعليق التوكيل بوقت منتظر وعلى هذا أمر الوقف ولم يفصل في ظاهراً الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والقصيرة وكذا ذكر الطحاوي في مختصره، وبعضهم أبطلوا في المدة الطويلة مخافة التملك فالوجه فيه أن يلحق به حكم الحاكم فاما الاستئجار لليتيم أو للوقف فهذا الوجه جار فيه قال محمد رحمه الله تعالى: ووجه آخر له أن يعقد مثلاً على ثلاثين سنة بألف فينظر كم أجر مثل هذا المعقود عليه كل سنة فإن كان مثلاً خمسين درهماً عقد على عشر سنين كل سنة بسدس درهم والسنة الأخيرة ببقية المال حتى يقع العقد بأجر المثل ثم يفسخ الإجارة في السنة العاشرة ويجدد العقد هكذا في كل عشر سنين ويعقد على ثلاثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ الحاكم الإمام أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي رحمه الله تعالى.

فإن أراد كتابة فسخ الإجارة كتب هذا ما فسخ فلان إجارة لمرل كان بينه وبين فلان ويحدد لمرل إجارة طويلة بكذا درهما أو ثلثا ناربيع كذا وأخرى كذا فسخ هذه الإجارة في الأيام المشروعة له فيها الخيار وهو يوم كذا ويذكر اليوم الأول من أيام خياره والآخر فسخاً صحيحاً وأشهد عليه من أثبت شهادته في آخر هذا الذكر وفسخ الفسخ في هذا أن يفسخه في اليوم الأوسط لأنه في اليوم الآخر أو في اليوم الأول عسى أن يقع لفسخ قبل ثبوت الخيار أو بعد مضي مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلنا.

وإن كان النوع^(١) من الأعمال والصناعات كالحياطة ونحوها: بيئت وقت: يستعمله بالحياطة في أنواع الثياب كلها وجميع مباحات على ما رأى وأحب ويؤجره ممن أحب ويسافر به إن شاء له يعمل في جميع ذلك برأيه وإن كان للخدمة والأعمال والصناعات كلها بيئت ذلك ثم تبين حديث الأجر من التأجيل والتعجيل والتأجيل وبيئت الرؤية وذكر في موضع آخر وقال: وإجارة محدود الصغير أو الوقف في هذه المدة النصوبة لا تجوز، وإنما تجوز المقطعة وهي هذا ما استاجر على سبيل المقاطعة فلان أعني رب المال من فلان القيمة في تسوية أمور الصغير فلان الثابت القومة المذكورة وأنه يؤجره من هذا المستاجر بهذه الرولية والقومة المذكورة فيه بالإجارة التي هي يؤمّن بها أجر المثل لهذا المفقود عليه لا وكس فيه ولا شطط ويذكر محدود ويتم الصك إلى آخره.

وإن كانت المقاطعة للمنزل المستاجر: كما هو المستعمل في المعاملات بأن يؤجر رجل منزله من آخر بمال معلوم ثم يستأجره الآخر على سبيل المقاطعة بأجرة معلومة ويضمن الآخر الأول الذي هو مالك المنزل بتدفع الأجرة لمتدرة التمتع عليها يكتب بعد تدفع الإجارة النصوبة إن شاء وإن شاء كتبها على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو مستأجر المذكور اسمه ونسبه في أول هذا الاستئجار جميع هذا المنزل المبن موضع وحدوده في هذا الصك إن كان يكتبها عقيب الإجارة الطويلة وإن كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المبن موضع وحدوده في نظبه بحدوده وحقوقه ومراقفه التي هي من حقوقه بعدما راد الأجر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الأول المذكور في أول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له القفل ما بين الأجرتين مشاهرة من أول يوم كذا يكتب يوماً بعد العقد الأول إلى منتهي مدة الإجارة الأولى المذكورة فيه غير الأيام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر بكذا ديتراً استجاراً صحيحاً ليسكن هذا المستأجر بنفسه إن شاء وإن شاء أسكن غيره فيه مدة هذه الإجارة وإن هذا الأجر الثاني المذكور فيه أجره من هذا المقاطع كذلك بهذه الأجرة المذكورة فيه إجارة صحيحة خالية عما يبطلها وتم التسليم والتسلم بينهما فيما ثبت إجارته على قضية الشرع وتفرقا بعدما ضمن الآخر الأول المذكور في أول هذا الصك على المستأجر الثاني وهو المقاطع هذا ما يجب للمستأجر الأول وهذا وهو الأجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستأجر الثاني من هذه الأجرة المذكورة فيه ضماناً صحيحاً متعلقاً باللزوم ورضي به هذا المستأجر الأول وأجاز ضمانه هذا عنه لنفسه في مجلس القضاء إجارة صحيحة ويتم الصك والله تعالى اعلم بالصواب كذا في الظهيرية.

(١) قوله وإن كان النوع إلخ. تقدم نسبه على هذه العبارة بأنها مكررة فتنبه المصنف.

نوع آخر^(١): إذا دفع الأراضي مزارعة والبذر من صاحب الأرض عيناً يكتب هذا مادفع الدهقان فلان إلى فلان الحرث دفع إليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا دبرة أرض بيضاء صالحة للمزراعة ذكر الدافع هذا أنها منك وحقه وفي يديه وموضعها في أرض قرية كذا بناحية كذا حدودها كذا وكذا يحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها وبذرا معها بعينه وذلك كَر حنطة سقية جيدة بيضاء نقية وهو كذا فقيرا بالقفيز الذي يعرف بكذا ثلاث سنين متوالت أولها يوم كذا من شهر كذا وآخرها يوم كذا من شهر كذا مزارعة صحيحة لا فساد فيها ولا خيار ولا مواعدة لبزرها هذا المزارع المدفوع إليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه وإجرائه وأعوانه وبقره وأدواته ويعمل في ذلك كله برأيه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حيه وتبته بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع إليه نصفين أو الثلث على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقدة هذه المزارعة من هذا الدافع قبولاً صحيحاً وقبض هذا المزارع جميع هذه الأراضي وجميع هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله إليه نسيلاً صحيحاً عملاً منهما بقول من يرى جواز المزارعة من السلف الصالح وتفرقا عن مجلس هذه المزارعة بعد صحتها وتماها تفرق الأبدان والأقوال وضمن هذا الدافع لهذا المدفوع إليه ما أدرك من ذلك في ذلك وإن أراد أن يصير العقد مجمعاً عليه يسحق بآخره حكم الحاكم فيكتب وحكم قاض من قضاة المسلمين بصفة هذه المزارعة بعد خصومة معتبرة وقعت منهما وأشهدا على أنفسهما ويتم الكتاب وإنما ذكرنا المتين في الوثيقة لأنهما لو سكنا عنه فهو لصاحب البذر وإذا شرطاه بينهما فعلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا لو دفع إليه أرضاً كذا سنة على أن يغرس فيها ما بدا له من الأشجار وما خرج فهو بينهما نصفان جاز والغرس للغارس والشجر بينهما نصفان ولا بد من التوقيت وعند مضي الوقت يؤمر بقطع الأشجار وإن تم يكن البذر عينا والرأي إلى المدافع كتبت على هذا الوجه إلى ذكر الحقوق ولم تكتب بذرا معها بل كتبت لبزرها هذا المدفوع إليه ما بدا لهذا الدافع ببذر هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف ولا بد ذكر قبض البذر عند قبض الأرض وإن كان البذر عينا من قبل المزارع كتبت على أن يزرعها هذا المدفوع إليه الأرض ببذر نفسه وهو كَر حنطة سقية جيدة بيضاء نقية وهو كذا وكذا فقيرا بالقفيز كذا ولا يذكر قبض البذر مع قبض الأرض، وإن كان البذر غير عين والرأي فيه إلى المزارع كتبت لبزرها هذا المدفوع إليه ما بدا له ببذر نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم الدرك في هذا يكون راجعا إليهما فإن الأرض لو استنحت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار إن شاء قلع الزرع مع الدافع وقسماه بينهما وإن شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله للدافع وإن استنحت الزرع دون الأرض كان للدافع على المزارع أجر مثل أرضه ويرجع حكم ضمان الدرك إليهما جميعاً فيكتب في موضع الدرك فما أدرك كل واحد منهما من ذلك في جميع ما وصف في هذا الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما ويتم الكتاب كذا في المحبط، قال: وإن كانت الأرض بين شريكين فأراد أحدهما أن يأخذ حصة شريكه مزارعة كتب: هذا مادفع فلان إلى فلان جميع حصته من الأرض البيضاء وهي النصف

(١) قوله: نوع آخر عطف على قوله في أول الفصل نوع في الإجازات وهذا شروع في المزارعات اعم مصححه.

مشاعاً سهم من سهمين بحدوده وحقوقه مزارعة صحيحة ثلاث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على أن يزرعها ببذره ونفقته وإجرائه وأعوانه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بسبب اثلاثاً الثلث للدافع والثلثان للمزارع وينتهي الكتاب على نحو ما بيما ويجب أن يكون البذر بينهما إن كان من جهة المزارع، وأما إذا كان من جهة الدافع فالمزارعة فاسدة وإخراج صاحب البذر وعليه أجر مثل العامل ونصف أجر الأرض لأنه استأجر شريكه في أرض على أن يعمل في أرض بينهما بخلاف ما لو كان البذر من قبل المزارع لأنه استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج واستعجار شيء مشترك جائز وهذا كما قالوا فيمن استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج من أجر أرضاً سنة بأجرة معلومة ثم أنه دفعها إلى المزارع مزارعة إن كان البذر من قبل المزارع لم يجوز إن كان من قبل المستأجر جائز.

وأما كتابة المعاملات: فقد ذكرنا أن المعاملات جائزة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأشجار والزرايين والقبضات والبقول والرباط وأصول القصب والشعار التي لم تؤنح وكذلك كل شيء ينبت ويقطع وكذلك يحيى على مذهبهما أن تجوز عندهما على المانع إن كان مانعاً ويجوز لأنه يحتاج إلى سوق ماء وقالوا: في القبر والنفط لا يجوز لأنه لا يحتاج إلى سوق الماء وإنما تجوز المعاملة في كل هذه الأشياء عندهما إذا كانت تحتاج إلى المعاينة أو إذا لم تكن بهذه المثابة فلا، ثم وجه للكتابة في المعاملة: أن يكتب هذا مادفع فلان إلى فلان جميع الرطبة القائمة في موضع كذا أو جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين الحدود بحدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهراً متوالية من لدن غرة شهر كذا معاملة صحيحة لا فساد فيها ولا خيار ليقوم على ذلك كله ويسقيه ويحفظه ويكسح كرمه ويقوم بتسميته والتشذيب قطع ما أصفر من الأغصان ويس من منها وإيامته^(١) وتلقيح نخله وتأبيره بنفسه وإيجرائه وأعوانه ويعمل في ذلك براه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المدفوع إليه جميع هذا المفقود عنيه بتسليمه جميع ذلك إليه وبذكر ضمان الدرك وينتهي الكتاب فإن كان الكرم يشتمل على المزارع كتبت هذا مادفع إليه جميع الضبيعة المشتملة على الكروم والمزارع والنخل والشجر المثمر معاملة ومزارعة في عقدتين منفردتين ليست إحداهما شرطاً في الأخرى وبعد الضبيعة ثم نقول: دفع فلان إليه أولاً جميع ما فيها من الكروم والشجر المثمر معاملة مقاطعة خمس سنين من لدن غرة شهر كذا معاملة بالنصف معاملة صحيحة ليقوم عليها بنفسه إلى آخر ما ذكرناه وبذكر القبض ثم يقول: ثم دفع إليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة أخرى مزارعة مدة خمس سنين على أن يزرع أرضها ببذره ما بدا له من غلة الشتاء وال الصيف ويذكر شرائط المزارعة على حسب ما يبينه ويقول عند ذكر الدرك: فما أدرك كل واحد منهما في ذلك أو في شيء منه درك فعلى كل واحد منهما تسليم ما يجب عليه لصاحبه وبذلك الكتاب كذا في الظهيرية.

الفصل الثالث عشر في الشركات: وجه الكتابة في شركة العنان أن يكتب هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الأمانة والتجنب عن المنكر والخيانة وبدل النصيحة

(١) قوله وإيامته: ينظر معنى هذه الكلمة ارمصحه

من كل واحد منهما لصاحبه في سره وعلانيته شركة عنان برأس مال كل واحد منهما على مسمى ووصف فيه وعقدا عليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزة لا فساد فيها فإن كانا جميعاً يتجران كتبت على أن يتجرا بهذين المثلين ما بدا لهما من أنواع التجارات ويستأجرا بذلك ويؤاجرا جميعاً وشتى ويبيعا جميعاً وشتى بالنقد والنسيئة ويشترها ما بدا لهما جميعاً وما بدا لكل واحد منهما من ذلك وعلى أن يخلطا ذلك بمال نفسيهما وبمال من أحبا من الناس ويدفعا ذلك مضاربة إلى من أراد من الناس وأحب كل واحد منهما وأراد وعلى أن يبضعا ما بدا لهما من ذلك ويودعا من ودة من الناس جميعاً وشتى وعلى أن يوكلا بذلك جميعاً وشتى من شأن من الناس ويسافرا بذلك إلى أي بلد أرادا من دار الإسلام ودار الحرب والبر والبحر يعملان في ذلك جميعاً وشتى ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على أن مارزق الله تعالى لهما ولكل واحد منهما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رؤوس أموالهما وماوضعا فيه فهو على قدر رؤوس أموالهما وتفرقا عن مجلس العقد تفرق الأبدان عن صحة وتراض.

وإذا اشتركا شركة الوجوه وأرادا الكتابة: فوجه الكتابة هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وطاعته وأداء الأمانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما لصاحبه في السر والعلانية شركة وجوه بآبائهما على أنه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب وقد يكون هذا شركة عنان في الوجوه وقد يكون شركة مفوضة ففي العنان يكتب اشتركا في تجارة كذا على أن يشتريا بوجوههما وبما يصير في أيديهما من تجارتها ومن شركتهما هذه ما رايا شراءه من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك ما رأى بنفسه وبوكلائه ويعملان جميعاً ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه ويبيعان ذلك جميعاً ويبيع كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ببيع ذلك بما رأى من الوكلاء على أن ثمن ما يتاعاه أو يبتاعه كل واحد منهما من ذلك وما كان من ربح أو ضيعة فهو بينهما نصفان ويتم الكتاب، وفي المفاوضة منهما يكتب اشتركا شركة مفوضة في جميع التجارات على أن يشتريا بوجوههما وبما يصير في أيديهما من تجارتها يشتريان جميعاً ويشترى كل واحد منهما في ذلك ما رأى بنفسه وبوكلائه ويبيعا ذلك جميعاً ويبيع كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ببيع ذلك بما يرى منه أو بما رآه من الوكلاء على أن ثمن ما يتاعاه أو يبتاعه لهما وكلاؤهما أو وكيل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصفان ثم ينهي الكتاب وفي هذا الوجه لا يجوز تفضيل أحدهما في الربح والوضيعة على صاحبه.

وإذا أرادا شركة عنان في تجارة خاصة بغير رأس مال على جهة الثقل وهي تسمى شركة الثقل: فوجه الكتابة هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا شركة عنان في عمل الخياطة على أن يعملا بأيديهما ويتقبلا هذا العمل من الناس جميعاً وشتى ويستأجرا كلاهما أو يستأجرا كل واحد منهما من الإجراء بما رأى في شركتهما ويعملان جميعاً ويعمل كل واحد منهما ما احتاجا إليه من أداة عملهما ويبيعا ذلك وما صار في أيديهما من عمل أيديهما متاع كذا ويبيع كل واحد منهما بما رأى فما اجتمع في ذلك من فضل فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة فهو بينهما نصفان اشتركا جميعاً على ما بين ووصف في هذا الكتاب وعقدا بينهما عقدة هذه الشركة وينهي الكتاب وعلى هذا كل عمل من القسارة والصباغة وعلى هذا لو كان عمل

أحدهما الخياطة وعمل الآخر الفصارة يقول : اشترك في عمل كذا وفي عمل كذا ويجوز في هذه الشركة تفضيل أحدهما على الآخر في الربح، وهذه ثلاث شركات : والشركات الثلاث الآخر شركة مفاوضة في هذه الوجوه فإن كانت برأس مال كتبت مكان قولك شركة عنان شركة مفاوضة في كل قليل وكثير في كل صنف من أصناف التجارات وتبين رأس المال ثم نقول : وذلك كله في أيديهما يشتريان بالنقد والنسيئة ويشترى كل واحد منهما مائتة أو رأى كل واحد منهما من صنوف التجارات وينهي الكتاب غير أنه لا يصح في هذا الفصل شرط الربح والوضعية على التفاضل وكذلك لا يصح أن يكون رأس مال كل واحد منهما إلا سواء وعلى هذا شركة التقبل وشركة الوجوه في المفاوضة على مامر في شركة العنان غير أن هاهنا يذكر شركة مفاوضة في جميع التجارات ويكتب الذكر بنسختين في كل شركة، وإذا أراد فسخ الشركة : فوجه الكتابة فيه هذا ما شهد إلى آخره أن فلاناً وفلاناً كانا شريكين شركة عنان أو شركة مفاوضة وبذكر النوع وكانا عليها كذا سنة وكان لفلان رأس مال كذا وفلان كذا وعملاً بذلك من المدة كذا ثم أراد فسخ الشركة وقسمة ما بينهما من جميع الأموال فقسماها وقض كل واحد منهما حصته من ذلك بعد أن أدى كل واحد منهما حسابه على وجهه حتى يقف كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفه على حقيقته فسمه صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خيار ولا موان كنها حاضرة ليست بمشغولة بدين ولا عين يرى كل واحد منهما إلى صاحبه من ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق ولا دعوى بعد هذا الكتاب وينهي الكتاب فإن كان للكتاب في المضاربة فهو على هذا الوجه كذا في التظهيرية، وإذا أراد شركة مفاوضة أو عنان ولا مال لأحدهما فالوجه في ذلك أن يستقرض الشريك الذي لا مال له مثل نصيب الشريك الذي له المال منه ويجعل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله وتفرقا طائعين ثم أقر فلان وهو الشريك الثاني في ترتيب هذا الذكر في حال جواز إقراره ونفوذ تصرفه في الوجوه كنها إقراراً مستأنفاً أن عليه وفي ذمته لشريكه فلان وهو المذكور أولاً في ترتيب هذا الذكر كذا ديناراً ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب قرض صحيح أقرضها إياه من مال نفسه ودفعها إليه وأنه قبضها منه قرضاً وجعلها نصيب نفسه في الشركة إقراراً صحيحاً وصدقه شريكه فلان هذا فيه خطاباً ويذكر التاريخ وإن أراد الشركة في الحيوان وفارسيه : كما ينبغي مودادان، وصورة ذلك رجل له حيوان يقور أو اغنام أراد أن يدفعها بالشركة إلى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركاً بينهما على السوية والذي يحصل منها من الأولاد فالوجه فيه أن يبيع صاحب الاغنام واليقور نصفها مشاعاً من الذي يريد الشركة معه بثمن معلوم ويسلم الجميع إليه حتى هو يحفظها ويرعاه وما يخرج منها يكون بينهما على السوية نصفين فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب إقرار الذي لا حيوان له أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز إقراره طائعاً أن في يده كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة ويذكر شيئاً على التمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شياطينها يكتب فجميعها في يديه تصفها بحق الملك ونصفها أمانة من جهة مالك تصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يرزقهما لله تعالى من الزوائد المتصلة بها والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية نصفين وأقر فلان هذا نص في حال جواز إقراره صائماً أن عليه وفي ذمته لفلان هذا صاحب الحيوان كذا درهماً ديناً لازماً وحقاً

واجباً بسبب صحيح وهو ثمن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعاً كما اقتضاه الشرع وقبضها على قضية الشرع منه قبضاً صحيحاً وصدقه فلان هذا فيه خطأً ويتم الكتاب كذا في المحيط.

الفصل الرابع عشر في الوكالات: وإذا أردت وكالة عامة بالبيع إن شئت كتبت هذا ماوكل وإن شئت كتبت هذا ماشهد الخ أن فلاناً وكل فلاناً يبيع جميع داره وتحد الدار بحدودها كلها ومرافقها أرضها وبنائها وكالة صحيحة جائزة نافذة على أن يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من أحب ويبيعها بما أحب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض ثمنها إذا باعها ويسلمها إلى من يشتريها ويوكل بذلك من أحب وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بمواجهته إياه قبل افتراقهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ماوقع التوكيل ببيعته على ماسمى فيه إلى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض والتسليم فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهي الكتاب إلى آخره كذا في الظهيرية، وإذا أردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ماوكل فلان فلاناً وكله بجميع ماسمى ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيع ويشترى هذا الوكيل جميع أموال هذا الموكل وجميع أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف ما رأى ببيع من جميع الأموال والأملاك من الذهب والفضة والثياب والعروض والرقائق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكيل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكاً مستقبلاً بعد هذه الوكالة أبداً من كل قليل وكثير يستفيد ملكه بوجه من الوجوه من جميع أصناف الأموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على مايراه مشاعاً ومقسوماً ومجتمعاً ومتفرقاً كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء بما أحب من صنوف الأموال من الأثمان والعروض وغيرهما جائز ما صنع في ذلك من أمره فيها يبيعها ويقبض أثمانها ويسلم ما يباع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما رأى شراؤه له من جميع أصناف الأموال مشاعاً ومقسوماً مجتمعاً ومتفرقاً كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى بجميع أصناف الأموال من الأثمان والعروض وغيرهما على ماوصفنا يبيع ويشترى بما رأى من ذلك نقداً ونسيئة ويعمل في جميع ذلك برأيه ويوكل بجميع ما أحب ويعزل عنها من أحب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ويقبض جميع ما يشتري من ذلك لهذا الموكل وينقد ثمن جميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه إذا أحب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه وأذن له بالتصرف فيه على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا الوكيل ذلك كله منه مشافهة مواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة، وإن أراد أن يجعله وكيلاً في كل شيء يكتب وكل بحفظ جميع ما لفلان من الضياع والدور والعقار والمستغلات والامتعة والرقائق والأواني وغير ذلك من صنوف الأموال وباستغلال ما رأى استغلاله من ذلك بوجوه غلاته وبعمارة ما يحتاج إلى عمارته من ذلك وبإجارة ما رأى إجارته ممن رأى أن يؤجر منه بما رأى أن يؤجر به في المدة التي رأى وجعل إليه مصالحه من يرى مصالحته ممن له قبله حق أو يجب له

قبله حق ويحط مارأى حطه وبإبراء من يرى إبراءه وبناجيل من يرى تاجيله كذا في المحيط، وجعل إليه أن يحتال بأموال فلان وبما شاء منها على ما يرى، أن يحتال بذلك عليه وأن يرتهن بها وأن يرهن بما شاء منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرية، وجعل إليه أن يتجر له بأمواله في أي أصناف التجارات ماشاء وأن يشارك من رأى مشاركته من الناس كلهم بأموال فلان وجعل إليه خصومة خصمائه من يدعي قبله حقا ومن كاد عليه حق من الناس أجمعين وجعل إليه قبض مثله من الحق قبل الناس أجمعين وعندهم ومعهم والخصومة في ذلك كفها جائز ما صبح له أو عليه من ذلك وقبل فلان جميع ما أسند إليه من هذه الوكالة خطانا وبئمه كذا في المحيط.

نوع آخر في وكالة جامعة لما مر والخصومات وغير ذلك : شهد الشهود والمسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا وكل فلانا بطلب كل حق له للمحال على الناس وبطلب كل حق يجب له عليهم في المستأنف وبطلب كل ماله عند الناس وقبضهم وفي أيديهم من مال عبي أو دين ومن عقار ومن عرض من قليل وكثير والخصومة والمنازعة في ذلك إلى من شاء من القضاة وحكام والسلاطين وبإثباتها بالحجج الشرعية وبإقامة البيئات في ذلك وأحد الأيمان ممن يتوجه عليه ذلك وبحبس من وجب عليه حبسه والإصلاح من أحبس والإعادة إلى ذنبت كلما رأى ومقاسمة من رأى مقاسمته ممن هو شريكه في المستأنف في شيء من الضياع والعقار والدور والنبوت والعروض والحيوان والقليل والكثير فيما هو ملكه يوم وقعت عليه عقدة هذه الوكالة وفيما ثبت في المستقبل وأخذ نصيبه شائعا بينه وبين غيره على قدر حقوقهما في ذلك غير مفسوم وبقبض جميع الواجب له بحق ما يتولاه له من القسمة وبتسليم ما يبيعه له من ذلك إلى من يبتاعه منه وبإكتتاب العقد على نفسه بما يبيعه له من ذلك وبضمان الدرك فيما يبيعه له من ذلك لمن يبتاعه منه وبإتباع مارأى إتباعه من الضياع والعقار والأموال والمنقولات وما سواها بما رأى ويندفع "ثمان ما يبتاعه من ذلك إلى ما يبيعه منه وبقبض ما يبتاع له من ذلك وبإكتتاب الصك باسمه وبإضافة إتباعه له ذلك إليه بأمره وبحفظ ما هو له وما يصير له في المستأنف من أصناف الأموال القليل والكثير وبالقيام بجميع ذنبت وبالإتفاق عليه في مرمته وعمارته وأزواق المختلفين إليه والقوام عليه وبإداء ما عليه وما يحب عليه في المستأنف من حراج ومن صدقة في زرع وفي ثمرة إلى من إليه قبض ذلك بحق ولايته عليه وبالإتفاق على ماله وعلى ما يكون له في المستأنف من المعاليث وضماهم وإداسهم وكسوتهم وجميع نوائهم التي يجب عليه الإتفاق عليهم بحق ملكه إياهم وبإجارة ما هو له وما يطر على ملكه في المستأنف من الضياع والعقار والدور والقليل والكثير ما رأى إجارته من ذلك ممن رأى وكلما رأى بما يرى على ما يرى من ذلك من قصر المدة وضولها وتسليم كل ما يؤجره من ذلك له إلى من يستأجره وبإكتتاب الإجازات والقبالات في ذلك باسمه وبإضافة صك لإجارة إليه والإشهاد على ذلك من رأى الشهادة عنيه وبقبض أجرته وبقبض ما يؤجره له من ذلك بعد انقضاء مدة الإجارة وبمصالحة من رأى مصالحته ممن له عليه حق ومن يكون له عليه حق في المستقبل على ما يرى في ذلك من حظ وإبراء ومن تاجيل وبإحتياله بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفيدة من الأموال بالمستأنف ما رأى الاحتياط له به من ذلك على من رأى وبإكتساب ما يجب اكتسابه في

ذلك وبالإشهاد على ذلك من رأى وبارتهان ما رأى ارتهانه بشيء من ماله الذي هو له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى أن يظن على ملكه في المستأنف وما رأى رهنه من ذلك ممن له عليه دين ويجب عليه دين في المستأنف على ما يراه ذلك وبتسليم ما يرهنه من ذلك إلى ما يرتنه إياه وأن يتجر له بأصناف أمواله التي له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى أن يستفيد في المستأنف من ماله وما يرى أن يتجر له به في ذلك كلماً رأى وفيما رأى ويدفع ما رأى من ماله بضاعة إلى من يرى وبمشاركة من رأى مشاركته له بأمواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى أن يستفيد بما يرى من الربح ويدفع ما رأى من أمواله التي له يوم الوكالة وما عسى أن يستفيد مضاربة إلى من يرى ذلك بما يرى ويخصومة كل من ادعى قبله أو عليه أو عنده أو في يديه حقاً كلماً ادعاه عليه جائز ما عمل به في ذلك عليه وله وعلى أن له دفع ما وجب عليه فيما يقضي به عليه في ذلك وأقامه في جميع ما ذكر فيه مقام نفسه ورضي بما قضى في ذلك عليه وله وعلى أن له أن يتولى جميع ما ولّاه إياه بما وصف فيه بنفسه وأن يتولى ما شاء منه من رأى من الوكلاء وأن يستبدل به من الوكلاء في ذلك من رأى كلماً رأى جائزة أموره له في ذلك وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها وقبل فلان من فلان جميع هذه الوكالة المذكورة فيه شفاهاً ويتم الكتاب كذا في المحيط.

نوع آخر في الوكالة بالنكاح: إذا وكلت المرأة رجلاً أن يزوجه من رجل يكتب وكلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا وأقامته مقام نفسها في تزويجها من فلان بن فلان على صداق كذا درهماً وعلى: دست بيمان، كذا درهماً وكالة صحيحة وأن فلاناً قبل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً وذلك بتاريخ كذا ثم يكتب، بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج وكيلها فلان إياه بالمهر المذكور في صدر الكتاب وهو كذا نكاحاً صحيحاً جائزاً بحضور جماعة من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب، وفيما إذا وكلت رجلاً أن يزوجه من نفسه يكتب وكلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان فلانا وأقامته مقام نفسها في تزويجها من نفسه على صداق كذا إلى آخر ما ذكرنا ثم يكتب، بسم الله الرحمن الرحيم، إن فلاناً الوكيل زوج موكلته فلانة من نفسه بحكم الوكالة المذكورة في صدر هذا الكتاب بالمهر المسمى في صدر هذا الكتاب تزويجاً صحيحاً بحضور جماعة من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب، وفيما إذا كانت المرأة معتدة من جهة الغير وقد وكلت بتزويجها من نفسه أو من رجل آخر يكتب وكلته وأقامته مقام نفسها في تزويجها من نفسه أو من فلان بعد انقضاء عدتها التي هي فيها من جهة فلان والله تعالى أعلم.

نوع آخر في التوكيل بخصومة كل الناس: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه والحقوق التي إليه طلبها قبل الناس أجمع ومعهم وعندهم وفي أيديهم وبقبض حقوقهم منهم والخصومة معهم والاستحلاف والحبس والإطلاق والإعادة إلى الحبس والتكفيل وكيلاً مخصصاً ومخصصاً ليقيم البينة وتقام عليه غير الإقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يركل من تحت يده بذلك كله من شاء بمثل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً في مجلس عقد التوكيل وتفرقا عن مجلس عقد الوكالة بعد صحته وتماه إلى آخره والله تعالى أعلم.

نوع آخر في التوكيل بخصوصية خاصة: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه والحقوق التي إليه طلبها قبل فلان ومعه وعنده وفي يده وبقبض حقوقه منه والخصومة معه والاستحلاف والحبس والإطلاق والإعادة إلى الحبس والتكفيل وكيلاً مخصصاً ومخصصاً يقيم البينة وتقام عليه غير الإقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يوكل من تحت يده بذلك كله من شاء بمثل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا التوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً في مجلس عقد التوكيل وتفرقا وأشهدا ويتم الكتاب.

نوع آخر في التوكيل ببيع الدار: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وأقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي موضعها في بلد كذا بحدودها وحقوقها كلها وأرضها وبناتها وكذا يبيعها من شاء ويقبض ثمنها ويوكل بذلك من أحب ويضمن الدرك ويسلم ما يباع إلى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة وأنه قبل من هذه الوكالة قبولاً صحيحاً شفاهاً جهاً في مجلس عقد الوكالة قبل افتراقهما وقبل اشتغالها بعمل آخر وسلم هذا الموكل جميع ما وقع عليه هذا التوكيل يبيعه إلى هذا الوكيل فقبضها منه فارغة عما يشغل عن القبض والتسليم فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة فإن كان المشتري مسمى والتمن مقدراً بين ذلك فيكتب يبيعها من فلان بكذا والله تعالى أعلم.

نوع آخر في التوكيل بحفظ الأملاك: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وأقامه مقام نفسه في حفظ جميع أملاكه وأمواله المهدودات من الضياع والعقار والحيوانات والمكيلات والموزونات والعبيد والإماء والعروض والثياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الأموال ليحفظها ويستغلها ويقوم بأمور الزراعة فيها ويزرعها بنفسه ويدفعها إلى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعي أسبابه وأملاكه ويتمدها ويقوم بعسارتها ومصالحها ويتفق من ماله إذا احتاجت إلى العسارة والمؤنة ولا يبيع شيئاً منها بل يحسبها ويحفظها وكله بذلك كله وكالة صحيحة جائزة نافذة، وأن هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشرائط التي ذكرنا في المجلس الذي جرى فيه بينهما عقد هذه الوكالة خطاً شفاهاً جهاً ووجهاً وذلك بتاريخ كذا.

نوع آخر في التوكيل بالشراء: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله بأن يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا وكالة صحيحة ليشتريها من فلان والأحوط أن يقول ليشتريها من يجوز بيعها له بأرضها وبناتها وكذا بما أحب من أنواع الأموال كلها وبكل قليل وكثير أحب أن يشتريها به ويحصل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شيء وينقد ثمنها إذا اشتراها لهذا الأمر من مال الأمر وإن شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الأمر ويخاصم في عيب إن وجد بها فيردها بذلك ويردها بخيار رؤية إن لم يكن رآها فيقوم في ذلك مقامه ويوكل بجميع ذلك من أحب ويمزله عنها إن أحب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ويتم الكتاب.

نوع آخر في التوكيل بالإجارة: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله بإجارة جميع الدار التي هي للموكل في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره وكالة صحيحة نافذة ليؤاجرها كم شاء من الأيام والشهور والسنين ممن أحب من الناس بما أحب من الأجر من جميع أصناف الأموال كلها من الأثمان وغيرها يؤاجرها على ما أحب جائز ما صنع في ذلك ويؤاجرها

نوع آخر في التوكيل بأخذ الكرم معاملة: وكل فلان فلاناً يأخذ جميع الكرم الذي هو بموضع كذا بحدوده وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة ليأخذه له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له ومعه معاملة كم شاء من المشهور والسنين بما شاء من النصيب من كل قليل وكثير ليقوم عليه هذا الموكل المعامل بحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما أحب كيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ويوكل بذلك من شاء ويقضيهم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك براهه ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض للموكل جميع ما يأخذه معاملة له بهذه الوكالة وبذكر القبول والإشهاد ويجوز أن يكتب في هذا يأخذ له معاملة بهذه الوكالة أي كرم شاء وأي أشجار شاء بأي نصيب شاء في موضع كذا.

نوع آخر في التوكيل بإثبات نسب وطلب ميراث: وكل فلان فلاناً بطلب كل حق هو له بسبب ميراثه من والده فلان وإثبات نسب و وفاة والده فلان وعدد ورثته وإثبات كل حق له في ذلك والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز على هذا الموكل إقرار هذا الوكيل عليه بشيء ولا صلحه عنه ولا تعديل شاهد يشهد عليه بإبطال حق له وقبل فلان هذه الوكالة إلى آخره.

نوع آخر في إبراء الموكل الوكيل بالحفظ: أقر فلان طائعاً أنه كان وكل فلاناً بالقيام على جميع ضياعه وعمارتها وأمواله والإنفاق على ذلك كله وأداء نواتبها وقبض غلاتها وأنزائها وغير ذلك وكالة صحيحة فقام بها كذا سنة بالحق والعدل ثم أراد أن يخرج من هذه الوكالة وأن يقبض منه جميع ما في يده فحاسبه في جميع ما جرى على يده من ذلك إلى يوم كذا محاسبة صحيحة وأدى هذا الوكيل جميع ما بقي له في يده إليه وبرئ إليه براءة إيفاء ولم يبق لهذا الموكل على هذا الوكيل حق ولا دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه وصدقه الوكيل هذا في ذلك كله وأشهدا ويتم الكتاب والله تعالى أعلم.

نوع آخر في إقرار الوكيل بقبض الدين بالقبض: هذا ما شهد إلى قولنا أنه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يعني الموكل على هذا المطلوب بأمره إياه بذلك وتسليطه إياه على قبضه منه أمراً صحيحاً وتسليطاً جائزاً فقبضه منه واستوفاه استيفاء تاماً وافياً لهذا الموكل بدفعه جميع ذلك إليه وبرئ إليه هذا المطلوب من ذلك كله ودفع إليه الصك الذي كان لهذا الموكل بذكر هذا المال المسمى فيه ولم يبق لهذا الموكل قبل هذا المطلوب ولا عليه ولا عنده ولا معه ولا في يده ولا قبل أحد بسببه بعد هذا الكتاب حق ولا دعوى ولا طلب بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب وضمن له جميع ما يدركه في ذلك كله من ذلك من قبل هذا الموكل وغيره من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبض منه بقدر ذلك الدرك ضماناً صحيحاً ويتم الكتاب، نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده: يكتب بعد التوكيل والقبول على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبلية بجميع ما وصف فيه ويكتب في الجانب الآخر على أن هذا الوكيل كلما رد هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة مستقبلية بجميع ما وصف فيه وإن جمع بين الأمرين صح ويعطف بالوار فيكتب على أن هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب وعلى أن هذا الوكيل إلى آخره.

وجه آخر في هذا كي لا ينمزل الوكيل عن الوكالة: ان يجعل الوكالة إجارة مدة معلومة بأجر معلوم فيكتب هذا ما استأجر فلان فلاناً استأجره سنة كاملة اثني عشر شهراً متوالية أو كلها كذا وآخرها كذا بكذا درهماً إجارة صحيحة لا فساد فيها لبيع هذا الأجر لهذا المستأجر ما رأى بيعه من جميع أصناف أموال هذا المستأجر ومن العقار وسائر الأملاك والأعيان والمنقول التي يجوز بيعها وما يملكه هذا المستأجر في مدة الإجارة وقبض هذا الأجر بجميع هذه الاجرة المسماة فيه بدفع هذا المستأجر جميع ذلك إليه تاماً وبرئ إليه من ذلك كله فما أدرك هذا الأجر من ذلك إلى آخره.

نوع آخر في توكيل الحاضر الغائب: هذا ما وكل فلان فلاناً وكله بكذا ويذكر ذلك على النسق الذي ذكرنا فإذا انتهى إلى موضع القبول يكتب وفلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل هذا فلان إلى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله إذا انتهى خبره إليه وسلطه على ذلك كله وأشهد على نفسه بهذا كله وذلك يوم كذا فإذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهدوا أن فلاناً يعني الوكيل أقر طائعاً أنه بلغه بتاريخ كذا توكيل فلان إياه بجميع ما في كتاب الوكالة الذي هذه نسخته، بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب كله وأنه لما بلغه توكيل فلان إياه قبل من فلان جميع ذلك قبولاً جائزاً صار به وكيلاً لفلان بجميع ما وكله به كما ذكر ووصف فيه ويتمه.

نوع آخر في عزل الوكيل: شهدوا أن فلاناً يعني الموكل أقر طائعاً أنه كان وكل فلاناً بجميع ما تضمنه كتاب الوكالة الذي هذه نسخته، بسم الله الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وأنه بعد ذلك في يوم كذا خاطبه بعزله إياه عن ذلك كله وصرفه عنه وأخرجه منه وقصر يده عنه بمحضر من فلان وفلان وفلان وهم الذين أشهدهم على ذلك وأسمع آذانهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة بأعيانهم وأسمائهم وأنسابهم وكتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى فيه فإن لم يكن العزل بالمشافهة وبعث إليه من يخبره بذلك ويعلمه به وكتبت فيه بعد قولك عزله عنه، وقصر يده عن ذلك وجعل إلى فلان وفلان إخبار هذا الوكيل بذلك وإعلامه بجميع ذلك وأشهد فإذا بلغه ذلك فانهزل كتبت فيه شهدوا أن فلاناً يعني الموكل جعل إلى فلان وفلان يعني المبلغين أن يبلغا فلاناً أي الوكيل أن موكله فلاناً عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب وكالته الذي هذه نسخته، بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم يكتب وأنه كان من فلان وفلان هذين هذا التبليغ والإخبار والإعلام بمحضر من الشهود وهم فلان وفلان وكل ذلك منهما برؤية أعينهم وسمع آذانهم كلامهما بعد أن كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو صحيح العقل والبدن أنه قد جعل ذلك إلى فلان وفلان هذين وأقامهما مقام نفسه في ذلك وأنهم يعرفون فلاناً المعزول معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وأنه قبل عزل فلان إياه كما عزله عنه عما ذكر توكيله به وكتبوا شهادتهم بذلك بخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثابت الوكالة الذي قال له: كلما عزلتكم فانت وكيلي به هل يمكن عزله أم لا اختلف المشايخ فيه واختار الشيخ الإمام شيخ الإسلام الحسن بن عطاء بن حمزة رحمه الله تعالى أنه يمكن بهذه

اللفظة فيكتب قلت لك: انت وكيلي بكذا على اني كلما عزلتكَ فانت وكيلي به وكالة مستقبلية وقد عزلتكَ الآن عن وكالاتي كلها المطلقة منها والمعلقة وأجمعوا انه لو قال له: كلما صرت وكيلي فقد عزلتكَ عن ذلك لم يصح هذا وتعليق العزل بالشروط باطل فاما الإطلاق فصحيح والله تعالى أعلم وعند بعض مشايخ اهل البصرة لا يعزل عن كلها بهذه اللفظة لكن يقول: عزلتكَ عن الوكالات الثابتة ورجعت عن الوكالات المعلقة فيبطل ذلك كله بهذه اللفظة وينبغي ان يقدم الرجوع عن الوكالة المعلقة على العزل عن الوكالة الثابتة وقد مر ذلك في كتاب الوكالة.

نوع آخر في توكيل الغرم ببيع داره إن لم يؤدّ دينه على وجه لا يعزل: أقر فلان أن لغلال عليه وفي ذمته كذا درهما مؤجلاً إلى مدة كذا وأنه إن لم يوفه هذا المال عند محل هذا الاجل وآخره ثلاثة أيام ولياليها فقد وكله ببيع داره التي هي في موضع كذا ويحدها بما أحب من الثمن أو يكتب بكذا درهما ممن شاء ويقبض ثمنها اقتضاء بدينه توكيلاً صحيحاً على أنه متى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين إليه وقبل براءته عنه فهو وكيله بهذا المبيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله أعلم كذا في الغلط.

وإذا أردت أن تكتب وكالة له بطلب الشفعة: كتبت هذا ما وكل فلان فلاناً بطلب شفعته في دار كذا ويحدها وأحدها بشفعته وبإثبات كل حجة وبينته له في ذلك وبالقبام بجميع ذلك مقامه وبالحصرمة والمنازعة فيه ويدفع الثمن إليه ويقبضه الدار له بشفعته ولم يجعل إليه تسليم شفعته فيها ولا إقراره عليه في ذلك بشيء ولا تعديله شاهداً يشهد عليه بشيء يبطل له في ذلك حقاً وقبل فلان ذلك.

وإذا أردت كتابة المضاربة: كتبت هذا ما دفع فلان إلى فلان كذا درهماً أو ديناراً ويصف النقد ويبالغ في صفته وبيان مقداره مضاربة صحيحة ليحمل فيها هذا المضارب ويشتري بها مايد له من السلع والأمتعة ثم يبيع مااشتري نقداً أو نسبته وينجز في مال المضاربة ما رأى من أنواع التجارات ويوكل من يشتري بمال المضاربة ويبيع المشتري ممن شاء وأحب هذا المضارب ويتجر فيه ما رأى من أنواع التجارات ويسافر إن أحب في دار الإسلام أو في دار الحرب ويتفق منها على نفسه إذا سافر بها فيما لا بد له منه ويعمل في جميع ذلك براه على أن مازق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من وضعية وحسرات فهو على رب المال إن لم يكن فيه ربح وإن كان فيه ربح فهو مصروف إلى الربح وقبض هذا المضارب جميع مال هذه المضاربة قبضاً صحيحاً ونفراً عن مجلس هذا العقد بعد صحته وتعامه تفرق الأقوال والأبدان وأقرأ بذلك كله طائعين كذا في الظهيرية.

الفصل الخامس عشر في الكفالات: هذا ماشهد إلى قولنا: أن فلاناً كفّل بنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسلم نفسه إليه متى مادعاه وطالبه بتسليم نفسه إليه في أي وقت طلبه من ليل أو نهار بحيث يمكنه مطالبته بحقه بغير حائل بينه وبينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشافهة ومواجهة وإن شاء الكاتب يكتب أقر فلان أنه كفّل بنفس فلان بأمره لخصمه فلان ليسلم نفسه إليه متى مادعاه إلى آخره وإن أراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب عني أنه

كلما برئ هذا الكفيل إلى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كفيلاً له به على حاله ما بقي عليه شيء من دينه وهو كذا الذي صك بتاريخ كذا يحضره إذا ادّعاء متى ما ادّعاء إلى آخره والله تعالى أعلم.

وإذا كان كفيلاً بالنفس والمال جميعاً: كتبت أقر فلان في حال جواز إقراره أنه كفّل بنفس فلان لخصمه فلان بن فلان يسلم نفسه إليه متى طلب منه تسليم نفسه وإن لم يسلم نفسه اليوم يوم الطلب يصير ضامناً عن هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع ما لهذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهماً أو ديناراً كفالة صحيحة رضي بها هذا المكفول له وأجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفالة إجازة صحيحة وصدّقه فيه خطاباً وإن كان في الكفالة أجل يكتب بعد قوله لخصمه فلان ليسلم نفسه إليه بعد مضي شهر واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه إليه بعد ذلك كذا في الظهيرية.

نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم المرافقة بالنفس: يكتب ما ذكرنا في كفالته بالنفس ثم يكتب قبل ذكر القبول على أنه إن لم يواف به يوم كذا أو حين طلبه بتسليم نفسه إليه كان كفيلاً له بجميع هذا المال الذي يدعيه عليه وهو كذا وبجميع ما ثبت عليه من الدين باخجة لا يعتل بعلّة ولا يحتاج بحجة على أن لهذا الطالب بعد ذلك أن يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال إن شاء أخذهما بذلك جميعاً وإن شاء أخذ أحدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكلما شاء ولا براءة لهما ولا لواحد منهما من شيء من هذا الدين حتى يصل إليه كله أو تقع البراءة عن جميعه بوجه من الوجوه وكان ذلك كنه بامر فلان لهذا المطلوب وأشهدوا على أنفسهم بذلك إلى آخره وإذا شرط التسليم في بلد فسلمه إليه في بلد آخر برئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان في موضع ينتصف منه وعندهما لا يبرأ إلا بالتسليم في المكان المشروط وكذا إذا عين مجلس القاضي للتسليم فيه وإذا امتنع المكفول عنه عن تسليم نفسه إلى الكفيل ليسلمه إلى المكفول له فإن أقر أنه كفّل بأمره أجبر على تسليم نفسه إلى الكفيل ليسلمه إلى الطالب وكذا لو كان في بلد آخر أجبر على الشخصوص إلى بلد الطالب فإن أنكر وحلف ولا بيئة على ذلك لم يجبر عليه.

وجه آخر لبناء الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كفالة صحيحة جائزة هو أحوط في حق الكفيل: أن يكتب إلى قوله: على أن يدفع فلاناً إلى فلان يوم كذا على أنه إن لم يدفع إليه متى طلبه به يوم كذا فعليه جميع ماله عليه من المال وهو كذا وقائدة قولنا: متى طلبه يوم كذا أن الطالب عسى لا يطالبه يومئذ احتياطاً لإيجاب المال على الكفيل فنظرنا للكفيل بهذا الشرط فإن كفّل جماعة بنفس رجل ذكرت ذلك وذكرت على أن يطالبهم ويطالب كل واحد منهم بنفس هذا الرجل المكفول به وعلى أن كل واحد منهم كفيل لهذا الطالب بنفس أصحابه بامر أصحابه حتى يدفعوا فلاناً إلى فلان ويسلموه إليه ويتم الكتاب.

نوع آخر في الكفالة بالمال: هذا ما شهد إلى قولنا: أنه ضمن لفلان عن فلان بامر جميع ماله على فلان وهو كذا ضامناً صحيحاً فوجب هذا المال لفلان على فلان بالضمنان الموصوف فيه فلفلان أن يأخذه به وبما شاء منه ومتى شاء وكيف شاء وكلما شاء وفي الكفيلين يكتب

لفلان هذا ان يأخذهما به وبما شاء إن شاء أخذهما جميعاً بذلك وإن شاء أخذهما به شتى كيف شاء وكلما شاء واحداً بعد واحد جميعاً وشتى لا براءة لكل واحد منهما بأخذ فلان أحدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان وفلان وكيل صاحبه بأمر صاحبه في خصومة فلان فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقيل كل واحد منهما الوكالة فيه من صاحبه شفاعاً وقيل فلان منهما جميعاً هذا الضمان شفاعاً وإن شرط كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بأكله يكتب وكل واحد من هذين الكفيلين ضامن لهذا المكفول له حصصة صاحبه بأمره من هذا المال فله ان يطالبهما وكل واحد منهما بجميع هذا المال إن أحب فإن كان بغير أمره كتبت بغير أمره.

نوع آخر في ضمان الابن بعد موت الأب: هذا ما شهد إلى قولنا: أن لفلان على والده كذا درهماً ديناً لازماً وحقاً واجباً وإن والده فلاناً توفي وصار في يده ميراثه وهو كذا من الدراهم أو ضيعة كذا قيمته توفي بهذا الدين وزيادة وأنه ضمن لفلان عن والده جميع هذا المال وهو كذا ضماناً صحيحاً جائزاً وقيل منه فلان هذا الضمان شفاعاً فصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه لا امتناع لفلان من دفع هذا المال إليه متى طالبه بحق يدعيه قبله من بينة أو يمين ولا حجة له في إبطال ما ضمن لفلان بوجه من الوجوه وأشهدا على أنفسهما بذلك إلى آخره وإنما كتبتنا أنه صار في يده تركة لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول: لو لم يترك مالاً وضمن عنه إنسان لم يجز فإن احتج إلى هذا ولم يترك ميراثاً كتبت وأنه توفي ولم يخلف مالاً وأراد هذا الابن تبريد جلده وفراغ ذمته فضمن عنه المال رعاية لحقه وقياماً بواجبه وحكم حاكم جائز الحكم فيما بين المسلمين بصحة هذه الكفالة ولزوم هذا الضمان ويتم الكتاب.

وثيقة إقرار المكفول عنه للكفيل بما أدى عنه: يكتب شهدوا أن فلاناً أقر طائعاً أنه كان لفلان عليه كذا درهماً ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح وأن فلاناً كفّل عنه بهذا الدين لهذا الطالب بأمره كفالة صحيحة وأن هذا الكفيل قد أدى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالاً لا امتناع له عن أدائه فلا دعوى له بوجه من الوجوه توجب إبطاله عنه ولا براءة له إلا بإداء جميع ذلك إليه وهو يومئذ قادر على أدائه وصدقه هذا الكفيل المقر له بهذا مواجهة ويتم الكتاب كذا في المحيط.

الفصل السادس عشر في الحوالة: يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً أقر أنه كان لفلان على فلان كذا درهماً حقاً واجباً وديناً لازماً بسبب صحيح وأن فلاناً أحال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان وقيل هو هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصار جميع هذا المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان عن فلان من دفع هذا المال متى طالبه به بحق يدعيه قبله في ذلك من بينة أو يمين ولا حجة له في إبطال هذا المال المبين فيه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب ويتم الكتاب.

ولو كان للمحيل على المحتال عليه مال فأحال بذلك مفيداً: كتبت كان لفلان على فلان كذا ولفلان على فلان كذا فأحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع إليه ذلك من المال الذي له

عليه فإن كان كفل عنه بشرط براءة الاصيل فهي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الرجح والحقت به حكم الحاكم بعد خصومة صحيحة ولو كان الدين به صك وله تاريخ ذكرت ديناً واجباً بسبب صحيح وقد بذل له كتاب الإقرار بتاريخ كذا وإن كان الدين ثمن مبيع أو ضمان شيء أو بسبب آخر وثبت ذلك صح وكان أوضح فإن كانت الحوالة بأجل كتبت وبرئ هذا المصيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحتال له بحق هذه الحوالة على هذا المحتال عليه وأجل هذا المحتال له هذا المحتال عليه كذا شهراً من تاريخ هذا الكتاب وامهله له فيطالبه بعد حلول هذا الأجل كيف شاء ومتى شاء لا براءة له ولا امتناع له عنه وقت اداء هذا المال بتمامه إليه ولو شرط الرجوع على المصيل عند المعجز كتبت فإن لم يصل هذا المال إلى هذا المحتال له وعجز عن استيفائه من هذا المحتال عليه بموته أو غيبته أو إعدامه أو إقلامه أو لتمرده أو إنكاره هذه الحوالة رجع به على هذا المصيل وطالبه به وقبل ذلك كله هذا المصيل وصديق بعضهم بعضاً في ذلك كله مواجهة ومن الزيادة في توثيق هذا وأطلق له هذا المصيل قبض ذلك والمنازعة والمحاكمة إلى من شاء من الحكام وأطلق له التوكيل في ذلك لمن شاء وعزله مرة بعد مرة توكيلاً صحيحاً كذا في المحيط.

نوع آخر: أقر فلان طائعاً أنه كان له على فلان كذا حقاً واجباً وديناً لازماً وأنه كان أحال غريمه فلاناً بهذا المال على هذا المطلوب وكان هو قبيل هذه الحوالة منه ثم أحال هذا المحتال عليه هذا المحتال له على غريمه فلان به فقبل فلان هذه الحوالة ثم غاب هذا المحتال عليه الثاني عن البلدة إلى بلدة كذا فمعجز هذا المحتال له عن استيفاء حقه منه فرجع على محيله ومحيله أيضاً بهذا المعجز^(١) رجع على محيله وقد شرط ذلك في الحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم أن هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المصيل الأول بأداء هذا المال المحتال إليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض واستوفى هذا المال بتمامه من هذا المحتال عليه وأقر المصيل الأول طائعاً بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بإيفاء هذا المحتال عليه ذلك له كله إليه واستيفائه منه وإبراء عن كل الدعاوى والخصومات إبراءً صحيحاً قاطعاً للدعاوى والخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء إلى آخره وضمن له كل درك يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضماناً صحيحاً وقبل هذا المقر له هذا الإقرار منه مشافهة وأشهدا والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة.

ولو كان أحاله على رجل للمصيل عليه مال: كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخره أن لفلان على فلان كذا ولفلان على فلان كذا فأحاله عليه فقبل الحوالة على أن يدفع إليه ذلك من المال الذي له عليه إلى آخره كذا في الظهيرية.

الفصل السابع عشر في المصالحات: وإذا أردت كتابة الصلح عن الدعاوى والخصومات بأسرها كتبت أقر فلان بن فلان الفلاني إلي آخره أنه صالح فلاناً عن جميع الدعاوى والخصومات التي له قبله على كذا ديناراً صلحاً صحيحاً قاطعاً للدعاوى والخصومات وأنه قبل منه قبولاً صحيحاً ونقد له بدل الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصالح هذا قبضاً صحيحاً ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير لا قديم ولا حديث

(١) قوله ومحيله أيضاً بهذا المعجز إلى آخره: هكذا وجد في الأصول المنقول عنها فليتنامل اهـ

لا في الصامت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الالعيان لا في المنقول ولا في المهدود ولا في الدراهم ولا في الذنانير ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والملك بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقر بذلك كله إقراراً صحيحاً وصدقه قابل الصلح هذا، وهذه الصورة أصل في جميع المصالحات .

وإذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على اجنبي : فإن كان المصالح والد الصغير يكتب اقر فلان بن فلان أنه صالح فلاناً عن كل خصومة كانت لولده الصغير اسمه كذا ولا ولد له بهذا الاسم سواء على كذا درهماً بعدما علم يقيناً أن هذا الصلح خير لهذا الصغير من التمادي في الخصومة إذا لم يكن للولد الصغير هذا بينة عادلة بقيمها على إثبات هذا الحق للصغير وكان المدعى عليه منكراً أو كان للمدعى عليه دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح منه قبولاً صحيحاً وقبض المصالح هذا هذا البذل لهذا الصغير قبضاً صحيحاً في مجلس الصلح وإن كان المصالح اجنبياً وقد أذن له القاضي في الصلح كتبت اقر فلان بن فلان وهو الماذون له في هذه المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالحة وقبض بدل الصلح اقر في حال جواز إقراره في الوجوه كلها طامعاً أنه صالح فلاناً وهو المدعى عليه عن كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه بإذن القاضي المذكور فيه إذا لم يكن لهذا الصغير وصي لا من جهة أبيه ولا من جهة أخرى على كذا درهماً صلحاً صحيحاً بعدما علم يقيناً أن هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المبين فيه ثم يتم الكتاب إلى آخره كذا في الظهيرية .

الصلح عن الدعوى على الصغير وللمدعي بينة : اقر فلان بن فلان أنه كان يدعي على الصغير المسمى فلان بن فلان بحضرة والده أو يقول : بحضرة وصيه في وجهه أن جميع كذا ملكه وحقه بسبب صحيح وفي يد هذا الأب أو هذا الوصي بغير حق وكان يطالبه بقصر يده عنها وتسليمها إليه وكان ذو اليد هذا ينكر دعواه هذه منها قائلاً أنها ملك هذا الصغير وحقه في يد أبيه هذا أو وصيه هذا بحق وليس عليه قصر يده عنها وتسليمها إليه وكان لهذا المدعي شهود معروفون بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصالحة على المال المذكور في هذا الكتاب خيراً للصغير من التمادي في الخصومة فمالاً إلى الصلح واصطلحنا من هذه الدعوى على أن يعطى هذا الأب من مال هذا الصغير لهذا المدعي كذا درهماً فصاحه على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بإيفاء لك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شيء في ذلك كله لا في عينه ولا في ثمنه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لا قديم ولا حديث وصدقه في هذا الإقرار من له حق التصديق مشافهة مواجهة وبتم الكتاب بعدما يلحق به حكم المحاكم كما مر كذا في الذخيرة .

إذا أردت كتابة صلح جرى بين امرأة وبين ورثة زوجها : كتبت هذا ماشهد عليه الشهود المسمون إلخ أن فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة فلانة بنت فلان بنكاح صحيح وأنه مات وخلف من الورثة زوجة له ومن البنين كذا ويسمي عدد الورثة وخلف من التركة في أيديهم من الضياع كذا ويبين حدودها ومن الدور والبيوت كذا كذا ومن الحوائث كذا ويبين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمي ويحلي ويبين جنسها وسنها ومن الثياب كذا ويبين عددها وجنسها

وصفتها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال كذا ومن الحمير كذا فيصف كل مال بصفة يعلمه بها وكان لها الثمن من ذلك بعد بقية المهر وانها ادعت عليهم حقها من الثمن وبقية المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم ينكروا وكان الصلح خيراً لهم ديناً ودنياً فصالحتهم بعد معرفتها جميع ذلك شيئاً فشيئاً على حقها وصدقها ولم يكن شيء منها ديناً على أحد من الناس ولم تكن مشغولة أيضاً بدين على هذا الميت ولا وصية غير دينها أو يكتب وقد كان تعين ما كان ديناً على الناس ووقع القضاء لمن كان له على هذا الميت دين يرضا جميع الورثة وإذنتهم صالحتهم عن حقها في الثمن والمهر على كذا صلحاً جائزاً نافذاً لا شرط فيه ولا مثوبة ولا فساد ولا خيار وقبضت منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك إليها وسلمت لهم جميع ما وقع عنه الصلح فارغاً عما يشغله عن القبض والتسليم فجميع ماسمي ووصف في هذا الكتاب بحدوده وحقوقه وجميع متاع الغلمان والحواري وكساهم^(١) وسروج الخيل ولجمها وجميع متاعها وما يعرف بها من أكف البغال والحمير وغير ذلك وثمار الكروم والبساتين والأرضين وأشجارها وزروعها وغرومها وجميع غلاتها صارت لهم بهذا الصلح الموصوف فيه لاحق لها في شيء منها ولا دعوى ولا طلب ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب وكل دعوى تدعيها قبلهم فهي فيها مبطنة وكل بينة تقيمها فهي زور وبهتان وكل عيّن تطليها قبلهم فهي ظلم وعدوان وقبلوا هذا الصلح منها شفاهاً ووجاهاً في مجلسها فما أدرك هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح أو في شيء منه فعلى فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا طائعين كذا في الظهيرية.

وإن كان من التركة دين على أحد: قلت بعد ذكر الحدودات والأعيان من التركة وترك أيضاً من الدين الواجب اللازم على فلان كذا وعلى فلان كذا ويقول بعد ذكر الصلح والإقرار بالاستيفاء: فلم يبق لها بعد هذا الصلح والإبراء حق ولا دعوى بوجه من الوجوه المذكورة فإنها قد استوفت ذلك كله إلا الديون الموصوفة فيه فإن ذلك لم يدخل في هذا الصلح فإن أرادوا أن لا يكون لها خصومة في تلك الديون ويكون استيفاءها لهم كتبت قبل الإشهاد عند بعضهم وقد عجل هؤلاء المسمون فيه لهذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من أموالهم من غير شرط في هذا الصلح تعجيلاً منهم وتبرعاً عن هؤلاء الغرماء المسمين فيه فقبضتها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولا دعوى وأشهدوا المخ ولكن هذا ليس بحسن لأن الغرماء يبرؤون بهذا التعجيل ولا يبقى عليهم للمبنيين مطالبة ولو شرطوا أن يكون ما على الغرماء لهم بهذا التعجيل لا يصح، والوجه الأحسن: أن يكتب بعد ما ينظركم حصتها من تلك الديون فإن كانت مثلاً مائة درهم كتبت وقد أقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من أموال أنفسهم بينهم بالسوية مائة درهم غطريقية سوداً عتيقة جيدة رائحة معدودة نصفها خمسون درهماً غطريقية فقبضتها منهم ووكلتهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرماء وهي حصتها من الديون التي عليهم من هذه التركة ليفضوها لها ثم تكون هي قصاصاً لهم بما أقرضوها فقبلوا نوكيلها بذلك مشافهة وأشهدوا.

(١) قوله وكساهم: جمع كسوة له كذا وجد في نسخ الخط ومثله في كتب اللغة له

وإذا كان في الورثة صغير ورقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والتمن من تركه زوجها: يكتب إلى قولنا: وإنها كانت تدعي على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وأنه توفي قبل أدائها شيئاً منه وصار ذلك ديناً لها في تركته وكان لها شهود يشهدون على ما دّعت ولم يكن لها في الورثة مدفع لذلك ولا مخلص عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصالحة فتوسط المتوسطون بينهم فجرت المصالحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات عن هذا الصغير بإذن الحاكم عن دعواها صداقها هذا وعن دعوى التمن من تركه زوجها هذا على كذا وقيل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن أنفسهم وقيل عن هذا الصغير من له ولاية القبول قبولاً صحيحاً.

وإن كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالغون: يكتب أقر فلان بن فلان إلى أخيه أنه صالح فلاناً وفلان وفلانة وهم أخواه وأخته لأب وأم ووالدته المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصومة كانت له قبهم في تركه أبهم فلان وعن كل حق كان له في هذه الشركة على كذا صلحاً وأنهم قبلوه منه قبولاً صحيحاً إلى آخره والصلح عن دعوى وصية بالثلث والرابع والسادس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة، وإن كان في الشركة دراهم أو دناتير ينبغي أن يقول عند ذكر بدل الصلح: أنه أكثر من حصتها من الدناتير والدراهم كذا في الظهيرية.

قال محمد رحمه الله تعالى: في الرجل يدعي في دار دعوى فيصالحه صاحبه ولا يقر به هل يجوز قال: نعم وهي مسألة الصلح على الإنكار وهي جائزة عندنا خلافاً للشافعي وأبي إبي ليلى رحمهما الله تعالى فإن أراد المدعي عليه أن يكتب كتاباً ليكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتاب لفلان يعني المدعي عليه من فلان يعني المدعي إني ادّعت في دارك دعوى وهي ائدار التي في موضع كذا حدودها كذا فصالحني من دعوي في دارك هذه على كذا درهماً وزن سبعة على أني أسلم بك جميع ما ادّعت ورضيت بذلك وصالحتك عليه وقضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهماً وبتم الكتاب هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وكان السعدي يكتب هذا كتاب لفلان من فلان من فلان بن فلان إني ادّعت عليك في الدار التي في يديك في موضع كذا حدودها كذا ولا يكتب إني ادّعت في دارك وكان يقول: لو كتبنا في دارك يكون هذا من المدعي إقراراً بأن الدار ملك المدعي عليه فكيف يدعي بعد هذا ملكاً لنفسه فيها فكيف يصح الصلح أما لو كتبنا في الدار التي في يديك لا يكون هذا من المدعي إقراراً بالدار للمدعي عليه فيصح دعواه إن ذلك لنفسه بعد ذلك فيصح الصلح والوجه لما ذكره محمد رحمه الله تعالى أنه وضع المسألة فيما إذا ادّعى في داره دعوى ولم يذكر أن المدعي به ماذا ويجوز أن يكون الدعوى في حق من طريق أو مسيل ماء فيصالحه المدعي عليه على ترك دعواه الطريق أو مسيل الماء وإقرار المدعي بملكه ائدار للمدعي عليه لا يمنع من هذه الدعوى فيحمل كتابة محمد رحمه الله تعالى على هذا الوجه على أن مراده من هذه الدعوى دعوى حق لنفسه لا دعوى رقة الدار كذا في المحيط.

إذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعي على صاحبه: كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخره شهدوا أن فلاناً ادّعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهماً فذكر

وادعى هو على هذا المدهي كذا ديناً بسبب صحيح وطال ترددهما واختلافهما إلى مجلس الحكم كذلك امتدت الخصومة واشتدت المنازعة بينهما فتوسط المتوسطون فيما بينهما وندبوهما إلى الصلح اخذاً بكتاب الله تعالى والصلح خير فانتدبا إلى ذلك فأجابا واصطلحا على أن أعطى فلان فلاناً كذا درهماً فقبل هو ذلك منه مشافهة صلحاً صحيحاً جائزاً قاطعاً للخصومة وقبض هو منه ذلك بإيفائه إياه وبرئ إليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وأقر أنه لم يبق له عليه خصومة في شيء وأنه أبرأه عن دعاويه كلها وصدقه الآخر في ذلك كله وأبرأه هو أيضاً عن كل دعوى كان يدعيها عليه ولم يبق لأحدهما على الآخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة بشيء وكل دعوى يدعيها أحدهما إلى آخره والله تعالى أعلم.

صلح الوكيل عن دعوى الشركة بعد قسمة كانت من الموكل: شهدوا أن فلاناً وكيلاً فلانة ثابت الوكالة عنهما بالدعوى والقبض والصلح والإقرار والضمان وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها عن موكلته هذه في مجلس القضاء قبل فلان القاضي ادعى على فلان وفلان وفلان أن موكلته هذه كانت زوجة أبيهم ومورثهم فلان وحلاله بنكاح صحيح على صداق معلوم وأنه توفي وهي في نكاحه وخلف من الشركة كذا وكذا وأنهم استولوا على جميع هذه الشركة بحق وطلبت منهم صداقها وإرثها وهو ثمن جميع ذلك فأجابوا أنهم اقتسموا كل الشركة وأوفوها نصيبها فزعم هذا الوكيل أن تلك القسمة وقعت فاسدة غير صحيحة لتسكن الخل وحصول التفاوت وظهور الغبن الفاحش وخروج بعض ما كان خفياً من الشركة وطلبت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشايخ الأئمة من أهل كورة كذا وعقدوا مجلساً في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق الوسط بمشهد القاضي فلان وندبوهما إلى الصلح فاتفقوا على أن يدفع هؤلاء الأخوة إلى فلانة موكلة هذا عن جميع دعاويها وخصوماتها في هذه الشركة كذا وكذا فتراضوا به فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع دعاويها من المهر والثمن من شركة زوجها هؤلاء الأخوة على كذا صلحاً صحيحاً جائزاً قاطعاً للخصومات دافعاً للمنازعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال وأقروا جميعاً طائعين بوجود هذا المال وهو بدل الصلح لفلانة هذه الموكلة في هذه الشركة وأنهم بذلوا لها عوضاً عن بدل هذا الصلح جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا ويحدوه بحدودهما وحقوقهما كلها وكذا وكذا وقيمة هذه الدار كذا وقيمة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله لها وقبضهما عنده بتسليم ذلك كله إليه فارغاً عن موانع التسليم وأبرأهم عن بدل الصلح المذكور فيه إبراءً جائزاً وأقروا جميعاً بملكية هذين المحدودين لهذه الموكلة لاحق لهم ولا لواحد منهم ولا لغيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى ولا كذا إلى آخره فتمت ادعوا إلى آخره وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهم عن موكلته جميع ما يدركهم في سائر الشركة التي بقيت في أيديهم وقضى بصحة ذلك كله قاض من قضاة المسلمين وأشهدوا إلى آخره.

الصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على دراهم: شهد الشهود إلى قولنا: ادعى فلان أن فلاناً والد هذا المدهي عليه أوصى لهذا المدعي بسكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا

ويجدها ابتداءً ماعاش أو مدة كذا ومات على ذلك فلم يرجع ولم يغير وهي تخرج من ثلث ماله وقبل هو منه هذه الوصاية بعد موته ومات وترك وارثاً واحداً وهو هذا المدعي عليه لا وارث له غيره ثم صالحه من جميع دعواه هذه على كذا درهماً صلحاً جائزاً قاطعاً للخصومة رافعاً للمنازعة فقبل هو منه هذا الصلح بهذا البدل إلى آخره .

الصلح عن الوصية بسكنى دار يعينها على سكنى دار أخرى: هو كالأول في الابتداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعواه هذه على سكنى دار أخرى من هذه التركة موضعها كذا بحدودها وحقوقها كذا سنة كاملة أو يقول: سنتين كاملتين أو يقول: ثلاث سنين كوامل أولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا صلحاً جائزاً صحيحاً وكذا له إمساكها ليسكنها بنفسه ويسكن من أحب ويعمل فيها برأيه ثم يذكر القبض والإبراء والتفرق وضمان الدرك وهذا صحيح عند أكثر مشايخنا رحمهم الله تعالى وعند بعضهم لا يجوز كإجارة سكنى دار والأحوط أن يلحق له حكم الحاكم .

الصلح عن دعوى عين أو دين على سكنى دار أو منفعة أخرى: يكتب هذا ماشهد إلى قولنا: ادعى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا أو ادعى عليه ألف درهم غطريفية سوداً عتيقة رائجة جيدة معدودة ثم صالحه من دعواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويجدها سنة كاملة أو كذا على زراعة أرضه التي في موضع كذا ويجدها سنة كاملة ما بدا له من غلة الشتاء والصيف أو على خدمة عبده المسمى كذا سنة كاملة أو على ركوب دابته ويذكر جنسها وصفتها ويبين المدة بتاريخها صلحاً صحيحاً جائزاً ويذكر القبول من الآخر والقبض وضمان الدرك من الجانبين والإشهاد .

الصلح بين الأب والزوج في تركة المرأة: شهدوا أن فلاناً يعني الأب وفلاناً يعني الزوج اقرا طائعين أن فلانة توفيت وخلقت من الورثة زوجاً وأباً وهما هذان المسميان فيه وتركتهما فورثاها ولم تترك وارثاً غيرهما فأصاب هذا الزوج نصف تركتها إذا ماتت من غير ولد وأصاب الوالد سدسها بالفريضة والباقي بالمعصوبة وتركته من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا ويفصل وأن جميع هذه الأموال التي تركتها في بدي زوجها هذا دون أبيها فنظرا جميعاً في جميع ذلك فوقفا على ذلك شيئاً فشيئاً وأحاطا به علماً وعرفاه معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يخف عليهما قليل ولا كثير وإن هذا الزوج بعد ذلك صالح الأب من جميع حق هذا الأب وحصلته من تركة ابنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما صاحبه المسمى فيه وبعد أن كان جميع العين ومن الذهب ومن الرقيق ومن الخلي المذكور فيه بمحضهما وبحيث تناله أيديهما عند تعاقدهما هذا الصلح على أن كذا درهماً من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب للأب من هذه الدراهم المذكورة في تركة هذه البنت وهي كذا لا فضل فيه على كذا درهماً التي صلح منها وعلى أن كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح صلح عن الواجب له من تركة ابنته هذه من الذهب والجوهر وهو كذا وعلى أن بقية المال الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق ارثه من ابنته هذه من سائر الأشياء المذكورة فيها على أن يكون جميع هذا الواجب للأب بحق ارثه من ابنته هذه على

زوجها هذا بهذا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج جميع هذا الصلح المبين فيه مشافهة ودفع هذا الزوج إلى الأب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل أن يتفرقا منه بأبدانها وسلم هذا الأب إلى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج جميع ذلك كله بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقدا فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد إقرار هذا الأب وهذا الزوج أنهما قد رابا جميع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعابناها داخلها وخارجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقدا جميعاً هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعاً بعد تمام هذا الصلح عن تراخيهما به ورابا جميعاً بعد ذلك جميع الدار التي هي من هذه التركة على حياتها التي كانا رابا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وقد حصلت هذه التركة للزوج بالحق الواجب له فيها بسبب الإرث عن زوجته هذه وعن صلحه مع هذا الأب عن جميع الواجب له فيها بحق ارثه عنها على ما ذكر من صلحه فما أدرك هذا الزوج فيما ملكه إياه هذا الأب من هذه التركة أو في شيء منه ومن حقوقه من الضياع والدار من جهة أحد من الناس فعلى هذا الأب تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم وأقر كل واحد منهما طائعاً أنه لا حق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركة هذه المتوفاة بعد أن احاط علم كل واحد منهما بذلك كله وإن كل دعوى يدعيها كل واحد منهما على صاحبه من تركة هذه المتوفاة من الأصناف المذكورة فيه أو يدعي ذلك أحد بسببه في حياته وبعد وفاته يشهدون لهم بذلك أو يمين يطلب أو كتاب يخرج فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب .

صلح الفضولي: شهد الشهود إلى قوله: أن فلاناً كان يدعي على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعي تبرعاً وتطوعاً بغير أمر هذا المدعي عليه على كذا درهماً على أنه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المدعي على أن أبرأ هذا المدعي هذا المدعي عليه عن هذه الدعوى وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى أنه ضامن جميع ما يدرك هذا المدعي عليه في ذلك كله من درك من قبله وسببه ومن قبل أحد من الناس صلحاً جائزاً قاطعاً للخصومة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بإبقاء ذلك إياه تبرعاً وتطوعاً بذلك عن هذا المدعي عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعي عليه وفي ملكه دونه ودون سائر الناس ملكاً صحيحاً وحققاً واجباً لا حق لهذا المدعي ولا دعوى قبل هذا المدعي عليه ويتم الكتاب فإن كان هذا الصلح من هذا الفضولي على أن تكون العين المدعاة للمدعى لا للمدعى عليه كثبت بعد قولك على كذا درهماً على أن تكون هذه الدار المحدودة المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعي عليه ودون سائر الناس أجمعين ويكتب قبل الإشهاد وقد جعل هذا المدعي هذا المصالح وكيله في حياته يقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعي عليه ومن وجدها في يده من الناس كلهم وبالخصومة والمنازعة فيها يتولى ذلك بنفسه إن شاء وبوكل به من شاء مرة بعد أخرى ويستبدل من الوكلاء من شاء مرة بعد أخرى يعمل في ذلك براه ويقوم مقامه جائز أمره في جميع ذلك وجعله وصياً له في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح ما أسند إليه شفاهاً فإن لم يقدر على أخذها منه استرد بدل الصلح من المدعي ويتم الكتاب كذا في الذخيرة .

وإن كان الصلح عن دعوى الأمانة: يكتب أنه صالحه عن دعواه قبله كذا الذي كان أودعه عنده وأنه قبضها ودبعة فطلب صاحب الوديعة منه رد الأمانة فوجد جحوداً أصلياً حتى صارت هذه الأمانة مضمونة له عليه بمثلها إن كانت من ذوات الامثال أو بقيمتها إن كانت من ذوات القيم فصالحه عن هذه الدعوى على كذا درهماً صلحاً صحيحاً وأنه قبل منه هذا الصلح على هذا البذل مع إنكاره قبولاً صحيحاً كذا في الظهيرية.

الصلح عن دم العمد على مال: ادعى عليه أنه قتل أباه فلاناً بحديدة عمداً بغير حق ظلماً وعدواناً ولم يترك هذا المقتول وارثاً سواه وأن له القصاص قبل هذا المدعى عليه وعليه الإنفاذ له وتسليم نفسه إليه واستيفاء القصاص منه ثم صالحه عن دعواه هذه على كذا فقبل ذلك منه مشافهة صلحاً صحيحاً قاطعاً للخصومة وقبض منه بدل هذا الصلح بإيقاعه ذلك إياه وأبواه عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك من درك من قبل وارث لابنه هذا إن ظهر وغريم وموصى له وحاكم وذو سلطان وغيرهم من الناس حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما قبضه منه بهذا الصلح بقدر ذلك الدرك ضماناً جائزاً صحيحاً فلم يبق له بعد هذا الصلح والإبراء حق ولا دعوى إلى آخره كما مر والله تعالى أعلم كذا في المحيط.

الصلح عن القصاص فيما دون النفس: ادعى عليه أنه قطع يده اليسرى من مفصل الكف عمداً تعدياً وظلماً بغير حق وإنما قد برأت من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في يد اليسرى بجنائنه هذه فسأله أن يصالحه من دعواه هذه كذا فأجابته إلى ذلك وصالحه على هذا المال ويتم الكتاب كالأول والله تعالى أعلم.

الصلح عن دم الخطأ: ادعى عليه أنه قتل أباه فلاناً خطأ بغير حق فطلب منه دية وطلب منه أن يصالحه منها على كذا درهماً مؤجلاً بثلاث سنين من تاريخ هذا الكتاب على أن يبرئه عن دعواه هذه على أن يؤدي إليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسماة فيه صلحاً صحيحاً إلى آخره ويلحق بآخره حكم الحاكم^(١).

الصلح عن دعوى قتل العبد عمداً: شهد الشهود إلى قولنا: ادعى على فلان أنه قتل عبده التركي المسمى فلاناً أو الهندي أو أمته الرومية المسماة فلانة عمداً بحديدة ظلماً وعدواناً وادعى عليه أن قاضياً عدلاً جائز الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله هذا العبد بينة قامت له عليه أو بإقراره كما يكون اخذاً بقول من يرى القصاص على الحر يقتل عبداً الغير وطلب منه القصاص بدعواه هذه فسأل الصلح عن دعواه هذه على كذا درهماً فأجابته إلى ذلك وصالحه إلى آخره ويلحق به حكم الحاكم ليصح دعوى القصاص في هذه الحادثة في قولهم جميعاً ثم يذكر حكم الحاكم بجوازه لوقوعه على غير إقراره وفي كتاب الشروط عن محمد رحمه الله تعالى في رجل يدعي قبل رجل أنه قتل أخاه عمداً وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن القصاص على الدية ونجمها في ثلاث سنين فالصلح جائز كذلك إذا صالحه على أقل من الدية يجوز إلا على قول بعض الناس وقد مر هذا قال: فإن أراد أن يكتب بذلك كتاباً لفلان

(١) قوله: ويلحق بآخره حكم الحاكم لاختلافهم في أن الدية على العاقلة دونه أو عليه والعاقلة يتحملون عنه أهدم صححه.

يعني ولي القتل من فلان يعني القاتل يكتب اني قتلت اخاك فلان بن فلان ويكتب انت وارثه لاوارث له غيرك وانتك صالحتني عن دم اخيك على كذا ويتم الكتاب .

وإذا كان القصاص بين الصغار والكبار: فصلح الكبار جائز في قولهم جميعاً أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان الكبير يملك الاستيفاء فيملك الصلح وأما على قولهما فلانه يصح صلحه في نفسه وسقط القصاص وانقلب نصيب الصغار اليقين مالاً فإن كتب الصلح في ذلك يكتب الصلح عن الكبير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما ذكرنا وعندهما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير ويذكر فيه أن نصيب الصغار صار مالاً بالعفو وإذا قتل الرجل عمداً ولا ولي له فلإمام أن يصلح عن دمه بالاتفاق أما عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلانه يملك استيفاء القصاص فيملك الإسقاط بالصلح وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فالإمام كالوصي والوصي يملك الصلح وكذا الإمام لأن فيه نفعاً لعامة المسلمين فإن أراد أن يكتب في ذلك كتاباً كتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة .

الصلح عن العيب في المشتري: شهد الشهود أن فلاناً وفلاناً أي البائع والمشتري اقرا طائعين أن فلاناً كان اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهماً ووقع التقابض بينهما وأن هذا المشتري بعد ذلك اطلع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا ابرا البائع عن عيوبه وخاصه بعد ذلك في رد هذا الغلام عليه بهذا العيب واقر له هذا البائع بذلك وصدقه على هذا ووفقاً على حصة هذا العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وأنهما بعد ذلك اصطلحا من هذا العيب على كذا من الثمن المبين فيه على أنه يدفعه هذا البائع إلى هذا المشتري على أن يرثه هذا المشتري عن هذا العيب ففعلاً ذلك واصطلحا صلحاً صحيحاً وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا البديل وأبراه وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما نسختين .

الصلح عن مجهول على معلوم: شهدوا أن فلاناً ذكر أنه كان بينه وبين فلان خلطة واخذ وإعطاه وأن له عليه حاصلاً من ذلك كله لا يعرف قدره فسأله أن يصلحه من ذلك على شيء واتفقا على أن يصلحه من ذلك كله على كذا فقبل منه ذلك مواجهة ويتم الكتاب على ما مر في مثله ويلحق به حكم الحاكم لأن الصلح عن المجهول لا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا يجوز على بدل معلوم .

الصلح عن دعوى الرق: شهدوا أن فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف إلا باسمه ولا يوقف على نسبه أنه مملوكه يملك صحيح ومرقوقه وأنه خرج عن طاعته وطالبه بطاعته والإنقياد له بحكم الرق فسأله أن يصلحه من هذه الدعوى على شيء فأجابته إلى ذلك وصلحه منها على كذا صلحاً صحيحاً فقبل منه ذلك مواجهة وقبض جميع هذا البديل بدفعه إليه ذلك فلم يبق لهذا المدعي على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالمعتق على مال لكن لا ولاء فيه لانه لم يقر بالرق ويكتب في موضع ذكر البديل على عبد تركي شاب سليم من العيوب أو على جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يبين فيها الجنس والصفة والاجل وموضع التسليم .

الصلح عن دعوى النكاح على مال: ادعى على فلانة أنها امراته ومنكوحته وحلاله بنكاح صحيح فإنها امتنعت عن طاعته قبل دخوله بها أو خرجت عن طاعته بعد دخونه بها وادعى عليها أشياء من صنوف الأموال وأنها أنكرت دعواه قبلها وسأته أن يصالحها على شيء فاجابها إلى ذلك وصالحها من دعوى النكاح ومن دعوى هذه الأموال والخصومات على كذا درهماً مصالحة صحيحة فقبلتها منه قبولاً صحيحاً وقبض منها جميع بدل هذا الصلح قبضاً صحيحاً فلم يبق له عليها دعوى النكاح ولا دعوى شيء من هذه الأموال، هذا وجه موجود في كتب السلف: ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من أبطل هذا الوجه فإنه اعتياض عن النكاح أو أخذ مال بباطل واختار في مثله المصالحة عن دعوى المال والتطبيق من غير سؤال، وجه كتابته هذا: ادعى عليها أنها قبضت من ماله كذا وهي زوجته وهي تمتنع من طاعته فإنكرت ذلك كله ثم أنه صالحها من كل دعوى مالية وخصومة مالية على كذا إلى آخر شرائطها ثم يكتب وكان يدعي عليها النكاح وهي منكرة دعواه نكاحها مفرة بنكاح رجل آخر وذلك الرجل مصدق لها فيه وطلقها هذا المدعي طليقة واحدة بائنة بغير طلبها وسؤالها تنزهاً واحتياطاً ويتم الكتاب.

نسخة أخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة دعواها الحرمية فيه: ادعى على فلانة أنها زوجته وحلاله وله منها ابن يسمى فلاناً وأنها امتنعت عن طاعته ووافقت فلاناً بغير حق وسأله طاعته والإنقياد له بأحكام النكاح فاجابت أنها كانت زوجته وحلاله وأنه حلف بضلافها ثلاثاً أن لا يسافر ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلدة كذا إلا بإذنها وقد سافر وغاب عنها وخرج بغير إذنها بعد هذه اليمين وحدث في يمينه فحرمت عليه بالطلاق الثلاث وانقضت عدتها بثلاث حيض ثم تزوجت بهذا وأثبت هذه الحرمية ببينة عادلة أقيمت عند القاضي فلان أيام قضائه بكمرة كذا وجرى القضاء به على هذا الوجه والإشهاد على القضاء ثم وقع صلح بينهما على كذا ويتم الكتاب على ما بيننا كذا في الذخيرة.

وإذا أرادت كتابة الصلح عن دعوى الخطأ في الحقتان: كتبت أقر فلان بن فلان في حال جواز إقراره في الوجوه كلها أنه كان ادعى على فلان بن فلان أنه خنّ ابنه الصغير المسمى فلاناً وهو من أبناء خمس سنين وكان محضراً مجلس الدعوى هذه مشيراً إليه بغير إذن والده وقطع حشفته بالموسى قطعاً زالت به منفعة عضوه هذا على الكمال زوالاً لا يرجى عودها ظاهراً وهي منفعة الإحبال والإعلاق واستمساك البول وأنه يسلس منه بوله داراً دائماً لا يقطع وانفق عليه بعض الخذاق من الجراحين والخلافة المعروفين بذلك العمل حتى وجبت الدية الكاملة بهذا الفعل الموجود منه وكان يطالبه بالخواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقراً بالختان متكرراً زوال هذه المنفعة الموصوفة بفعله زاعماً زوالها بسبب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما وتعذر على والد الصغير إثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكانت الخيرية في الصلح عن هذه الدعوى دون الإطالة والتمادي في هذه الخصومة فصالحه والد الصغير هذا بولاية الأبوة عن هذه الدعوى على كذا درهماً وزناً من النقرة الخالصة الحبة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطاباً وهذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرية.

الفصل الثامن عشر في القسمة : قال محمد رحمه الله تعالى : في الاصل القوم يقسمون الدار بينهم ويريدون كتاب القسمة كيف يكتبون قال : يكتبون هذا ما اقتسم عليه فلان وفلان وفلان وفلانة اقتسموا الدار التي هي في بنى فلان أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا وكذا اقتسموا هذه الدار المحدودة في كتابنا هذا فيما بينهم ويجب أن يعلم أن العلماء يختلفون في هذا الكتاب في أشياء أحدها : في البداءة فكان أبو حنيفة وأصحابه يستدلون بهذا هذا ما اقتسم وكان الطحاوي يبتدئ بهذا هذا ما شهد الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعاً وشئى أن فلاناً وفلاناً وفلاناً قد عرفوهم معرفة صحيحة بأعيانهم واسمائهم وأنسابهم أقروا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجواز أمورهم في جميع الوجوه والثاني : أن محمدًا رحمه الله تعالى كان يكتب اقتسموا الدار التي حدودها كذا وذراع هذه الدار كذا ذراعاً مكسرة وكان لفلان من هذه الدار كذا ذراعاً مكسرة وفلان كذا ذراعاً وفلان كذا فاصاب فلاناً ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار وفلاناً كذا وكان لا يذكر الدار في ملكهم وأيديهم قبل القسمة والطحاوي كان يذكر ذلك ويكتب أقروا في حال صحة عقولهم وأبدانهم وجواز أمورهم في جميع الوجوه أن الدار المحدودة في موضع كذا ملكهم وفي أيديهم وأنها كذا ذراعاً نصيب كل واحد كذا ذراعاً شائعاً في جميع هذه الدار وقد تراضوا على قسمة هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب فاقسموا فيما بينهم وتراضوا على تزيئها فاصاب فلاناً كذا ذراعاً في موضع كذا من هذه الدار المحدودة بحقوقه وحدوده وفلاناً كذا وفلاناً كذا بحقوقه وحدوده الثالث : أن محمدًا كان لا يكتب الدرك في القسمة والطحاوي وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون فما أدرك كل واحد منهم فيما اصاب من صاحبه فعلى فلان تسليم ذلك كما توجبه القسمة وكان محمد يكتب وقض كل واحد من الشركاء ما اصابه حدوده وحقوقه بتسليم أصحابه جميع ذلك إليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقوا واشتأخروا يكتبون : هذا ما شهدوا إني قولنا أن فلاناً وفلاناً وفلاناً أقروا إني آخروا أن جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا حدودها كذا وحدودها وحقوقها ومرافقها وأرضها وبنائها وكل قليل وكثير هو لها فيها من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكانت في أيديهم أثلاثاً أو كما يكون لفلان كذا وفلان كذا وأنهم اقتسموها بينهم بقسمة قاسم عدل تراضوا بينهم وأجازوا قسمته عليهم فقسم هذا القاسم عليهم بتراضيتهم بالعدل والحق قسمة تقويم وإصلاح فاصاب فلاناً منها بحصته الناحية التي هي عن يمين الداخل من بابها وبابها مما يلي المشرق وفيها بيوت ثلاثة بيت منها يسمى كذا وبيت منها يسمى كذا وبيت كذا وعليها غرفتان بينهما صفة وبين يديها ساحة طولها كذا وعرضها كذا بالذراع التي يذرع بها في بلدة كذا واصاب فلاناً منها بحصته الناحية التي هي عن يسار الداخل من بابها وبين ذلك إلى آخره على ما مر واصاب فلاناً الناحية التي هي قبالة الداخل من بابها وهي منتهى هذه الدار ويشتمل كل ناحية من هذه البوادي الثلاثة على حدود أربعة فأحد حدود الناحية اليسرى لزيق كذا إلى آخره وأحد حدود الناحية اليسرى لزيق كذا إلى آخره فوقه نكف واحد منهم بجميع حصته ونصيبه جميع الناحية التي وصفت له بحدودها كلها وحقوقها وتركوا الدهليز الذي لهذه الدار مرفوعاً بينهم بحر الجميع الخصص المسماة فيه مشاعاً بينهم .

وفي وجه آخر على أن يفتح كل واحد منهم باباً بالقسمة إلى الطريق: الأعظم أو الطريق المشترك وهو في موضع كذا قسمة صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خيار وقبض كل واحد منهم جميع ما وقعت عليه هذه القسمة بتسليم أصحابه جميع ذلك إليه فارغاً من كل مانع ومنازع وتفرقوا عن مجلس هذه القسمة بعد صحتها وتماها تفرق الأبدان والأقوال بعد إقرار كل واحد منهم بمعرفة ذلك كله ورؤيته ورضاه به فما أدرك كل واحد من هؤلاء في ذلك كله أو في شيء منه أو من حقوقه من ذلك فعلى كل واحد من أصحابه ما يقتضيه الشرع ولاحق لكل واحد منهم فيما وقع لأصاحبه ولا دعوى ولا طلب وكل دعوى يدعيها في ذلك كنه فهي باطلة مردودة وأشهدوا على أنفسهم إلى آخره كذا في المخطوط.

قسمة القواب: هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا به جميعاً أن فلاناً وفلاناً وفلاناً أقرروا عندهم وأشهدوهم جميعاً على إقرارهم طائعين في حال صحة أبدانهم وفيام عقولهم وجواز أمورهم أن أباهم فلاناً مات وترك من الخيل كذا وكذا ميراثاً بينهم ولم يترك وارثاً غيرهم وصار ذلك موروثاً بينهم اثلاثاً على السوية وهي على أصناف والموان مختصة فمنها من الجذاع كذا وكذا ومن الشبا كذا وكذا ومن القوارح^(١) كذا وكذا فأرادوا قسمتها بينهم وقد حصلت ميراثاً لهم ليست بمشغولة بدين ولا وصية فأحضروها وقوموها بالحق والعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا، درهماً ثم جعلوها أقساماً بالعدل وأحق من غير حيف ولا غش فأصاب فلاناً كذا وأصاب فلاناً كذا، وأصاب فلاناً كذا، وأصاب فلاناً كذا، وأصاب فلاناً كذا، وأصاب فلاناً كذا، بنصيبه المشاع المسمى الموصوف في هذا الكتاب بهذه القسمة الموصوفة وعرف كل واحد منهم نصيبه من جملته وجميع ماصار له بهذه القسمة وذلك بعد إقرارهم بالتراضي وإن لم يكن بينهم إقرار سكوت عن ذلك وقبض كل واحد منهم من جميع ماصار لهم من ذلك بتسليم صاحبه ذلك كله إليه وإبراً كل واحد منهم صاحبه عن كل دعوى وخسومة وطبقة كانت له في ذلك كنه وأقر أنه لم يبق له قبل صاحبه ولا قبل أحدهم شيء من ذلك كله وأنه متى ادعى شيئاً من ذلك فهو باطل مردود وتفرقوا عن تراض بالأبدان والأقوال فما أدرك كل واحد منهم في ذلك كله من ذلك فعلى صاحبه تسليم ما يقتضيه الشرع وأشهدوا إلى آخره وعنى هذا الإبل والبقير والغنم ونحوها وذكرها شأنها وألوانها بصفاتهما، وأما الرقيق: فأبر حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى القسمة فيه جبراً وهذا برئانها فإن أجبر القاضي على ذلك ورآه فهو قضاء في مختلف فيه فيصير بالإجماع، ووجه كتابته: هذا ما شهد إلى قوتنا: أن أباهم ترك كذا عبداً وكذا أمة أحد العبيد اسمه كذا وصفته كذا والآخر كذا وإحدى الإماء اسمها كذا وصفته كذا والآخرى كذا قد بلغوا مبلغ الرجال وبلغن مبلغ النساء فأرادوا قسمتهم بينهم بالتراضي أو يقول: بالإفراع أو يقول: فترافعوا إلى القاضي أو ليقول: رفع فلان صاحبه إلى القاضي وطلب منه جبرهما على القسمة وكان القاضي يرى ذلك فأجبرهما على ذلك وبعث فلاناً فقومهم بالعدل فبلغت قيمتهم كذا وكان بالإفراع بينهم فاقرع بينهم فأصاب فلاناً كذا وفلاناً كذا فإن كانوا بينهم بشراء أو بسبب آخر غير الارث بين ذلك وفي الامتعة والأواني والكيلي والوزني بالميراث يكتب على قياس مامر ولكن في المثلي لا يذكر القسمة.

(١) قوله القوارح: جمع قرح وهو من ذي الحافر بمنزلة البازل من الإبل كما في القاموس له مصححه.

قسمة الميراث: وهي أنواع هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب إلى قولنا أن أباهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك أصنافاً من الحيوان ميراثاً بينهم اثلاثاً فمن الحيوان من الخيل كذا فرس منه منه كذا وشيته كذا وقيمته كذا والآخر كذا ومن الإبل كذا بغير منها كذا وثاقه منها كذا ومن البغال كذا على هذا الوجه ومن الحمير كذا ومن البقر كذا ومن الغنم كذا ومن العقار كذا وبين المواضع والحدود ويسمى الأرضين والخوانيت كذلك ومن الفرس كذا ومن الأواني كذا ومن ثياب البدن كذا ومن النقود كذا وخلف من الورثة هؤلاء البنين الثلاثة وصارت تركته بينهم اثلاثاً فإن كانت الورثة مختلفين فإن كانوا أبوين وابن ابن وابنة وزوجة وأمثال ذلك يكتب وخلف من الورثة أبوين فلاثاً وفلانة وامرأة وهي فلانة وابن وهما فلان وفلان وابنة وهي فلانة وصار ذلك ميراثاً لهم على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللأبوين السدسان والباقي بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين أصل الفريضة من أربعة وعشرين سهماً وقسمتها من مائة وعشرين سهماً للمرأة منها خمسة عشر وللأبوين منها أربعون سهماً لكل واحد منهما عشرون سهماً ولكل ابن منها ستة وعشرون سهماً وللبنات منها ثلاثة عشر سهماً وقومت كل هذه التركة بتقويم أهل البصارة والعدالة فبلغت ألفين وأربعمائة درهم للمرأة من ذلك ثلاثمائة درهم وللأب أربعمائة درهم وللأم كذلك ولكل ابن خمسمائة وعشرون درهماً وللبنات مائتان وستون فدفع إلى المرأة بما أصابها جميع الدار التي في موضع كذا ودفع إلى الأب جميع الكرم وكذا البواقي إلى آخره كذا في الذخيرة.

ويكتب إذا كان الإرث حيوانات: وأحبوا أن يقتسموها بينهم بتراضيههم بعد معرفتهم جميعاً بأعيانها وصفاتها وقيمتها ونظرهم إليها ورؤيتهم إياها ووقوفهم عليها على صداقتها وحققها وقد حصلت لهم ميراثاً خالياً عن كل دين ووصية فاققسموها بينهم فأصاب فلاتان منهم بحصته من جميعها وهي كذا درهماً جميع الفرس المسمى كذا وجميع كذا وأصاب فلاناً بحصته من جميعها وهي كذا درهماً جميع كذا وجميع كذا بتراضيههم عليها بقسمة صحيحة نافذة جرت بينهم، وقد يقع هذا الوجه عند جماعة: فجعلوا الخيل منها قسماً صحيحاً وجعلوا الإبل قسماً والبقر قسماً والأواني قسماً وتراضوا أن يقسم ذلك بينهم بالإقراع فأقرعوا بينهم فأصاب فلاتان كذا وفلاتان كذا وقبض كل واحد منهم جميع ما أصابه منها وأقر كل واحد منهم أنه استوفى جميع نصيبه منها ولم يبق له قبل صاحبه منها شيء وأنه أبرأه عن كل دعوى فيها ولم يكن في هذه التركة دين لأحد ولا شيء منها ديناً على أحد وأنه متى ادعى شيئاً من ذلك عليه فهو باطل ومردود وتفرقوا وأشهدوا وبتمه وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى أن القسمة في الأصناف المختلفة بالإقراع لا تصح فإنها كالبيع والبيع بشرط الإقراع كالبيع بإلقاء الحجر ونحو ذلك فيلحق بهذا حكم الحاكم كذا في المحيط.

إذا كانت القسمة بين ورثة فيهم غائب: يكتب هذا ما شهد عليه الشهود إلى قولنا: إن فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجاً غائباً يسمى فلان بن فلان وابناً صغيراً يسمى فلاناً ومن التركة كذا وكذا ومبلغ التركة كذا وأن فلاناً صار نائباً من جهة الحاكم بطريق النظر الشرعي ليقبض حصة الغائب من التركة ويحفظها إلى وقت حضوره وقسمت التركة بين هؤلاء الورثة

على فرائض الله تعالى ووقع جميع المحدود الذي في موضع كذا في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالقسمة الصحيحة ووقع في نصيب فلان الغائب جميع كذا فقبض هذا النائب حصه هذا الغائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا وذلك يوم كذا في شهر كذا في الذخيرة.

الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات: اختلف اهل الشروط في البداء بكتاب الهبة والصدقة فأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني وكان السمتي رحمه الله تعالى يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطحاوي يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمتأخرون رحمهم الله تعالى من اهل هذه الصنعة يكتبون كما يكتب الطحاوي رحمه الله تعالى هذا ما وهب ويكتبون ايضا هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلانا وهب ويكتبون ايضا أقر فلان بن فلان أنه وهب من فلان ومحمد رحمه الله تعالى كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محوزة وصدقة محوزة وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لأن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة محوزة عندنا حتى ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى والقبض شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة علمائنا رحمهم الله تعالى خلافاً لإبراهيم النخعي رحمه الله تعالى فإنه يقول: إذا علمت الصدقة جازت وإن لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا ينظر إن كانت هبة لأرجوع فيها للواهب كالهبة من أحد الزوجين لصاحبه وكالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنه الكبير أو لابنته الكبيرة أو لأمه أو ل أخيه أو لاخته أو لابن أخيه أو ل نوافلها أو لجده أو لجدة أو لجدته أو لعمه أو لعمته أو لحاله أو لخالته يكتب عقيب قوله صحيحة جائزة بنة بتلة لأرجعة لهذا الواهب فيها وإن كانت هبة فيها رجوع يكتب بنة بتلة فحسب وفي شرح شروط الأصل أنه لا يكتب بنة بتلة في هذه الصورة ايضا صورته على ما اختاره المتأخرون هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها ووهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها وارضا وبنائها وسفلها وعلوها وطرقها وكل قبل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها هبة صحيحة نافذة محوزة مقسومة فارغة لأفساد فيها بغير شرط عوض صلة منه له وتبرعا منه عليه لا على سبيل تلجئة ومواعدة وقبلها هذا الموهوب له مواجهة في مجلس هذه الهبة وقبضها هذا الموهوب له في مجلس الهبة بتسليم هذا الواهب ذلك كله إليه وبتسليطه عليه فارغا من كل شاغل ومانع ومنازع وهي في يده هذا الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتفرقا عن مجلس العقد تفرق الأبدان والله تعالى اعلم.

وإن شئت كتبت: أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا ويحدها وهب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها إلى آخر ما ذكرنا والله تعالى اعلم.

وإن كان الموهوب كرمًا: يكتب بحدوده وحقوقه كلها وبنائها وأشجاره المثمرة وغير المثمرة وزراجيته وعرائشه وأوطاه وأغراسه وأنهاره ومواقبه وشربه بمجاربه ومسايله في حقوقه فإن كان على الأشجار ثمار أو ورد أو ورق له قيمة كورق شجر الفرساد فلا بد من ذكره لأنه لا يدخل من غير ذكره وإذا لم يدخل فسدت الهبة لأنه يمنع صحة التسليم.

وإذا كانت الهبة بشرط العوض: يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها هبة صحيحة نافذة محوزة مقبوضة لا رجوع فيها على أن يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحده تمويضاً جائزاً نافذاً مفرغاً محوزاً مقبوضاً لا رجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار بهذا الشرط وقبض كل واحد منهما جميع ما صار له بهذه الهبة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهما جميع ذلك إليه وتسليطه عليه فارغاً عن موانع التسليم فجميع هذه الدار بهذه الهبة لفلان هذا وجميع هذا الكرم بهذا التعويض لفلان هذا ولا رجوع لكل واحد منهما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهبة وهذا التعويض أقرا بذلك كله وأشهدا على إقرارهما من أثبت اسمه في آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله تعالى اعلم.

إن كانت الهبة من غير شرط العوض إلا أن الموهوب له عوض الواهب من هبته: يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلاناً من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها إليه فقيضها منه وكتبها بذلك على أنفسهما كتاباً هذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ كتاب الهبة ثم يكتب فعوض فلان الموهوب له هذا فلاناً الواهب هذا من هذه الهبة كذا فقبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيما عوض رجوع وذلك في يوم كذا.

وإذا كان الموهوب مشاعاً لا يحتمل القسمة كالرقيق والخيوان والدر واللؤلؤ ونحوها فهبته جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعاً من كذا إلى آخره وإذا كان الموهوب مشاعاً يحتمل القسمة كالدار والكرم والأرض ونحوها فهبته فاسدة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وإذا كتب في ذلك كتاباً يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بصحة هذه الهبة حاكم من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين العاقلين.

إذا وهب الرجل داره من رجلين: لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التساوي والتفاوت جميعاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز على التساوي وعلى التفاوت، وصورة الكتابة فيه: هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتتة على البيوت والحجرات التي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره صفقة واحدة بينهما نصيبين هبة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبلها جميعاً منه هذه الهبة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضها جميعاً مع تسليم هذا الواهب ذلك إليهما معاً وتسليطه إياهما عليها في مجلس الهبة فهي في أيديهما بحكم هذه الهبة مملوكة بينهما نصيبين ويلحق بآخره حكم الحاكم.

إذا وهب رجلان داراً من رجل صفقة واحدة: يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان لفلان وهبا له صفقة واحدة جميع ما ذكرنا أنه مملوك لهما نصيبين على السواء أو اثلاثاً ثلثاه لفلان وثلثه لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محوزة مقبوضة وقبل الموهوب له منهما جميعاً هذه الهبة وقبضها منهما جملة بتسليمهما ذلك كله إليه وتسليطهما إياه على ذلك وذلك في يوم كذا.

إذا وهب رجل لصغير أجني عنه هبة: يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الأبوة وإن لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقبلت أم هذا الصغير فلانة هذه هذه الهبة لهذا الصغير فلان وهذا الصغير في حجرها وقد مات أبوه وليس له وصي وإن لم يكن للصغير أم أيضاً وهو في حجر واحد من أقربائه عمه أو خاله يكتب وقبل عم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي يلي امره وإن كان الصغير عاقلاً مميزاً يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل مميز مات أبوه وليس له وصي يقرم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله إليه فارغاً عن كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا.

إذا وهب الرجل لولده الصغير هبة: يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب له جميع الدار التي في موضع كذا ويحد الدار إلى آخر ما ذكرنا فإذا انتهى إلى القبض يكتب وقبض هذا الأب من نفسه لهذا الصغير بولاية الأبوة جميع ذلك ذكر الشيخ الإمام نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى: قبض الأب من نفسه في شروطه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الأصل قبض الأب قال شيخ الإسلام إنما لم يذكر لأن الهبة في يد الأب وقبض الأب ينوب عن قبض الصغير وفي هبة الأصل يقول هذه الصورة والقبض أن يعلم ما وهب له ولذلك لم يكتب محمد رحمه الله تعالى في هذه الهبة قبول الأب لأن القبول ليس بشرط فيما يهب الإنسان لولده الصغير قال الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى: وكذلك الأم إذا وهبت والأب ميت فالقبض إليها والكتابة كذلك والله تعالى أعلم.

إذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين: يكتب هذا أما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدين الذي له يعني للواهب على فلان آخر في صك كتب عليه بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وسلطه على طلبه منه ومخاصمته إياه فيه وإثباته عليه إن جمعه واستيفائه لنفسه منه ومن يقوم مقامه في إيفائه وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما أسند إليه فيها، وإذا وهب الدين من عليه الدين: يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولاً صحيحاً وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت لزوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صلة له ومراعاة لحقه من غير شرط عوض وأبرائه عن ذلك إبراء صحيحاً فقبل هو منها هذه الهبة وإبراءها هذا مواجهة ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا الإبراء من هذا المهر شيء لا قليل ولا كثير فمضى أدعت بعد ذلك شيئاً منه فدعواها باطلة مردودة ذكر الشيخ الإمام نجم الدين رحمه الله تعالى هذا الكتاب على هذا النحو في شروطه وشرط قبول من عليه الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتابه وهكذا ذكرني واقعات الناطفي رحمه الله تعالى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى ذكروا في شرح كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة أن هبة الدين من عليه الدين تتم بدون القبول وهذا كله في حق الأصل واتفقوا في حق الكفيل أن هبة ما عليه من الدين منه لا تتم إلا بالقبول.

إذا تصدق بداره على فقير أو بشيء آخر: يكتب فيه هذا ما تصدق فلان على فلان تصدق عليه بجميع الدار التي موضعها كذا بحدودها وحقوقها صدقة جائزة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض ابتغاء لوجه الله تعالى وطلباً لمرضاته ورجاء لثوابه وهرباً من أليم عقابه وقبض هذا المتصدق عليه جميع هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطنا قبض المتصدق عليه بتسليم المتصدق لمعنى ذكرناه في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق للمتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة وبعد هذا التسليم ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبية بوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود إلى آخره كذا في الذخيرة وأما الصدقة^(١) فيكتب فيها ما يكتب في الهبة ويزيد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته كذا في الظهيرية.

الفصل العشرون في الوصية: الوصية في معنى الهبة والصدقة لأنها لا تخلو إما إن كانت للفقير أو للغني فإن كانت للفقير كانت بمعنى الصدقة وإن كانت للغني كانت بمعنى الهبة فتلحق بهما فنقول: وإذا أردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة كتاب كتبه أبو حنيفة رحمه الله تعالى حين استكتب فأمله على السائل على البديهة، بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يتخذ صاحبه ولا ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدال وهو الكبير المتعال وإن محمداً عبده ورسوله وأمينه على وحيه ﷺ وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور مبنهاً إلى الله تعالى أي متضرعاً أن يتم عليه في ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما وهب له فيه وما امتن به عليه حتى يتوفاه إليه فإن له الملك وبيده الخير وهو على كل شيء قدير وأوصى فلان ولده وأهله وقرباته وإخوته ومن أطاع امره بما أوصى به إبراهيم بنيه وبعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون وأوصاهم جميعاً أن يتقوا الله حق ثقافته وأن يطيعوا الله في سرهم وعلانياتهم في قولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته وينتھروا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وجميع ما أوصاهم به لاغنى بهم عنه ولاغنى بأحد عن طاعة الله وعن التمسك بأمره وأقر فلان أن عليه من الدين لفلان كذا ولفلان كذا فتنسبه وتسميه إلى أبيه وجدة وأوصى إن حدث به حدث الموت أن يفضي جميع ديونه بعد الفراغ عن تجهيزه وتكفينه ثم ينظر إلى ثلث ما بقي مما يخلف وينفذ من ثلثه في كذا وفي كذا ثم ما بقي بعد ديني وإنفاذ صباياي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان على فرائض الله تعالى التي جعلها لهم ولي أن أغير وصيتي التي أوصيت بها في ثلثي وأرجع عما شئت وأنقص ما رأيت وأبدل من الوصى لهم من شئت فإن مت فوصيتي منفضة على ما أموت عليه منها وقد جعل فلان فلاناً وصيه في جميع أموره بعد وفاته فقبل فلان الوصية منه مواجهة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا في الظهيرية.

وصية جامعة: صورتها هذا ما أوصى العبد الضعيف في نفسه الفقير إلى رحمة ربه فلان أوصى في حال قيام عقله وجواز أمره له وعليه وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له له

(١) قوله وأما الصدقة إلخ: هذا نقل آخر يعلم من عبارة الذخيرة المتقدمة أنه مصححه.

الملك وله الحمد بحمي وعيت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ولم يشرك في حكمه أحداً ويشهد أن محمداً صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمينه على وحيه أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وإن الجنة حق وإن النار حق وإن الميزان حق وإن الحساب حق وإن الصراط حق وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور وإنه قد رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبياً ورسولاً بالقرآن إماماً وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين إخواناً على ذلك بحيا وعلى ذلك يموت وعلى ذلك يبعث إن شاء الله مبتهلاً إلى الله تعالى أن يتم عليه في ذلك نعمته وأن لا يسلبه ما وهب له وما أنفق به عليه حتى يتوفاه إليه فإن له الملك وبيده الخير وهو على كل شيء قدير ويشهد أنه يخرج من هذه الدنيا الغدرة المكاراة الخداعة تائباً إلى الله تعالى نادماً على ما فرط فيها متأسفاً على ما قصر فيه مستغفراً من كل ذنب وزلة بدرت منه مؤملاً من خالقه ورازقه تبارك اسمه قبول توبته وإقالة عثرته راجياً عفوه وغفرانه إذ وعد ذلك عباده فيما أنزل على نبيه محمد ﷺ فقال: وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله: صدق ووعدته حق وسعت رحمته كل شيء وسبقت رحمته غضبه وهو الغفور الرحيم وأوصى من خلفه بعد موته من ورثته وأقربائه وأصحابه وأوليائه ومن أطاع أمره أن يعبدوه في العالدين وأن يحمدوه في الخامدين وأن ينصحوا لجماعة المسلمين وأن يتقوا الله حق تقاته ويصلحوا ذات بينهم وأن يطيعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين موقنين ووصاهم بما وصى به إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون وأن يطيعوا الله في علانيتهم وسرهم وقولهم وفعلهم وأن يلزموا طاعته ويتنهوا عن معصيته وأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وأوصى أنه إن حدث به حدث الموت الذي جعله الله عدلاً بين عباده وحتماً على خلقه لا محيص لأحد عنه ولا محيد جعل الله خير أيامه يوم يلقاه أن يبدؤوا من تركته بكفنه وحنوطه وتحيزه ودفنه ونفقات ثلاثة إمام على أهل تعزيتة بالمعروف على موافقة السنة من غير إسراف ولا تقتير ولا تمييز ثم يقضاء ديونه التي عليه للناس ثم باقتضاء ديونه التي له على الناس وردّ الودائع والأمانات وإنفاذ وصاياه من ثلث ماله من غير تغيير ولا تبديل فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم وإن أقر من الديون التي عليه لفلان كذا درهماً بخط وقبالة بتاريخ كذا ولفلان كذا بخير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا وديونه التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة تاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا وأما أعيان أمواله التي هي له فدار في موضع كذا ويحدها وكرم في محلة كذا ويحدها وأراض في قرية كذا ويحدها وحوانيت في سوق كذا ويحدها وكذا سائر العقارات ومن العبيد كذا ومن الإماء كذا وبمسميهم وبحلبهم من الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال النجارة في الخائوت والحجرة كذا ومن أواني الصفر وأواني الشبه وأواني الرصاص في الدار كذا ومن الغرش والبسط ومتاع البيت والكبلي والوزني فجميع أمواله هذه الأعيان المسماة الموصوفة المبينة فيه لا غيرها، وقد أوصى أن تقتضى ديونه أولاً منها ثم تقتضى ديونه التي له على الناس ثم ينظر إلى مبلغ الشركة فيقرم قيمة عدل بتقويم أهل البصر

والعدالة والمشهورين بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهماً
لوصاياه فيدفع من ذلك كذا إلى رجل قد حج عن نفسه حجة الإسلام واعتزم ليحج عنه ويعتمر
قارناً بينهما ويكتب متمتعاً أو يكتب بفرد كل واحد منهما ويدفع إليه قدر ما يكفيه لطعامه
وإدامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها ذاهباً وجائياً من منزل هذا الموصي
أو يدفع إلى فلان ليحج عن هذا الموصي فإن ابى فلان أن يفعل ذلك اختار الوصي من أحب من
الناس ليحج عن هذا الموصي فيختار لذلك من يصلح لذلك بأن يكون رجلاً عفيفاً موثقاً به قد
حج حجة الإسلام واعتزم فينتق عليه ذاهباً وراجعاً راكباً بالمعروف من غير إسراف ولا تقصير
ويعطي النفقة كذا كذا درهماً فإن فضل من نفقته شيء فهو وصية له فإن أراد التوسع على
الأمور بالحج عنه إذا بدا له مرض أو مانع يعجزه ويمنعه عن المرور والمضي عليه أن يدفع ما بقي في
يده من هذا المال إلى رجل موثق به يصلح للقيام بهذا الأمر فيأمره بإتمام ما كان عليه من هذا
الذي أمره به ويقبضه في ذلك مقام نفسه جائز له ما صنع فيه وأذن له أن يخلط هذه الدراهم
بدراهم نفسه وبدراهم رفاقه إن أحب مفوضاً ذلك إليه غير مضيق فيه عليه ويطعم المساكين
من المسلمين للصلوات التي عليه من المكتوبات لمدة كذا لكل صلاة نصف صاع من حنطة أو
صاع من شعير أو صاع من تمر أو ما يبلغ قيمة واحد من ذلك ويعطي لما عليه من الزكاة كذا
درهماً للفقراء ويشتري كذا رقبة سليمة عن العيوب فيعتق عنه لكفارات إيمان عليه أو يكتب
لكفارات ظهاراً ولكفارات إفتار عمداً في رمضان وأوصى أن يصرف إلى عمارة قنطرة كذا أو
رباط كذا أو مصالح مسجد كذا من دهن لسراجة وشراء حصيره وحشيشه كذا ويشتري شاة أو
بقراً أو بعيراً سالماً عن العيوب فيضحي بها يوم النحر ويتصدق بلحمها وشحومها ورؤسها
وأكارعها وما ينتفع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطي أجر الجالب والذابح والسلاخ
يوسع على الوصي تفرق ذلك واختيار من شاء للفضل والنقصان والإعطاء والحرمان بعد أن
يتحرى الصواب وما هو أقرب إلى نيل الثواب ويتناول الوصي بنفسه من ذلك بالمعروف إن أحب
ويطعم من شاء من عياله ويشتري كذا من الحيز فيتصدق عنه بعد وفاته على الفقراء
والمساكين ويتخذ في أيام الصيف ماء الجمد في كل يوم جمعة في سقاية كذا وفي كل يوم
يشرب منها المارة وأبناء السبيل ويفرق على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهماً وللمدرس
فيها الاختيار في ذلك بالزيادة والنقصان ويشتري كذا ثوباً فيعطى للفقراء والمساكين ويعطي
لفلان كذا درهماً ولفلان جبة التي هي من كذا ولفلان عمامته التوزية^(١) ولفلان فراشه ولحافه
ويحمل مفردته إلى مسجد كذا لتوضع على المنبر الذي يعطى عليه فلان يوم وعظه ويجلس
لذلك في أيامه وبعده أيضاً على من يقوم مقامه في التكبير في هذا الموضع هذه وجوه إن
اجتمعت ذكرت فإن زيد فيها شيء زيد في الكتابة وإن نقص منها شيء نقص من الكتابة
ويكتب بعد عد وصاياه ولهذا الموصي أن يغير وصيته التي أوصى بها في ثلث ماله ويرجع عما
شاء منها وينقص ما رأى ويبدل من الموصى لهم من شاء فإن مات فوصيته منقذة على ما يموت
عليه وما بقي من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان ولفلان على فرائض الله تعالى

(١) قوله التوزية: في القاموس توز كبقم بلد بفارس من الثياب التوزية اهـ مصححه.

لفلان كذا ولفلان كذا أي السهام المعلومه من السدس والثلث والربع والنمن والنصف والباقي وقد جعل الوصي في ذلك كله وفي جميع أموره بعد وفاته وفي تسوية أمور أولاده الصغار أو ولده الصغير أو ولديه الصغيرين كما يكون فلاناً لما عرف من أمانته وديانته وصيافته وكفايته وشقيقته وقيل فلان هذه الوصية منه قبولاً صحيحاً مواجهة مشافهة وأشهدا على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره وقد يزداد هاهنا وأوصاء أن ينظر في ذلك كله لهذا الوصي لنفسه وأن يتقي الله تعالى ويستشعر خشية ويراقبه في سره وعلانيته ولا يخالف هذا الوصي في شيء مما أمر به وعهد إليه وذكر هذا الوصي أنها آخر وصية أوصى بها ورجع عن وصية كان أوصى بها قبل هذه الوصية وأبطلها وفسخها وأن هذا الوصي آخر وصي نصبه لا وصي له سواه وأن كل وصي كان له قبله فقد أخرجه عن الوصاية وأقر هذا الوصي أنه جعل فلاناً مشرفاً على وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئاً ولا يتصرف في شيء إلا بإذنه وعلمه فإن فعل شيئاً من ذلك بغير علمه وإذنه فهو باطل مردود وأشهد على نفسه بذلك كله ويتم الكتاب، وقد يبلغ في هذا فيكتب وقد استند وصيته هذه إلى فلان وجعله وصيه بعد وفاته في جميع تركته وفي اقتضاء ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياه المذكورة فيه مما يجب إنفاذه منها من تركته وفي الولاية على كل صغير من الورثة وإقامه في جميع ما أوصى به إليه مما سمي ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وأنه يولي بما شاء منه في حياته وبعد وفاته من بدا له من الوكلاء ومن الأوصياء من أحب ورأى كلما أحب ورأى جائزة أموره في ذلك وعلى أن كل من وجبت له ولاية شيء مما وصف فيه بعد موت هذا الوصي فمن كان ولاه هذا الوصي من الوكلاء والأوصياء فله أن يولي من شاء من الوكلاء والأوصياء وبه استبدال من شاء منهم وجائزة فيها أموره مثل ما كان للذي ولاه إياه حتى يقضي ما بقي من الديون ويقتضي ما بقي له على الناس وينفذ وصاياه ويقبض ما بقي من الثروة فقبل هذه الوصية هذا الوصي ذلك كله مواجهة مخاطبة منه إياه بذلك كله ويتم الكتاب.

فإن جعل الوصاية إلى رجل على أن ابنه فلاناً إذا بلغ رشيداً فهو الوصي : يكتب قبل قول الوصي ذلك على أن ابنه فلاناً إذا بلغ رشيداً واستقام وصليح أن يتولى هذه الوصاية وقبلها على ما أوصى به أبوه فيها كان هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب وأوصى إلى فلان وفلان بقضاء ما عليه من الديون وتنفيذ وصاياه وجميع أموره من بعد موته ليعملا جميعاً جميع ذلك وفرادي فيكون كل واحد منهما جائز الوصية نافذ الأمر في جميع ذلك على أن يعمللا جميعاً فإن فعل أحدهما في الاعيان والآخر في الديون أو هذا في بعض الأمور وهذا في بعضها أو هذا على ابن والآخر على ابن آخر فإن أطلق صارا جميعاً وصيين فيها وإن نص وحصر صار كذلك، ووجه كتابته: أوصى إلى فلان بقضاء ديونه خاصة دون غيرها بعد موته وأوصى إلى فلان بإنفاذ وصاياه خاصة دون غيرها من الأمور ليقوم كل واحد منهما بما أوصى إليه بالحق والعدل فقبلاهما على ذلك منه مواجهة وأوصى إلى فلان بحفظ كل مال عين له بعد موته والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى إلى فلان بجميع ما خلف من عين أو دين في بلدة كذا ويقبضها

وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا ذكر الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى ويجب ان يعلم ان من أوصى إلى رجل في ماله فهو وصيه في ماله وولده لو أوصى إلى حاضر ثم إلى غائب إذا قدم كتب وأوصى إلى فلان بقضاء ماعليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيذ وصاياه وجميع أموره بعد موته ليقوم بها بالحق والعدل إلى أن يقدم فلان من موضع كذا فإذا قدم كانت الوصية إليه دون الحاضر ليقوم بها بعد قدومه بالحق والعدل دون هذا الحاضر أوصى إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعاً ماعاشوا وهم حضور اصحاء ولا يعمل واحد منهم شيئاً فيها بدون صاحبه وابهم مات أو مرض فعجز أو سافر فالباقى منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل وقبلوها منه على ذلك.

نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصياً في الحضر ثم عرض لهذا الوصي سفر ومات في سفره وأوصى إلى رجل آخر: يكتب أقر فلان طائعاً أنه كان أوصى في حضره بوصايا وكان أوصى إلى فلان بجميع أموره بعد موته فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتاباً أشهد عليها فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرض له سفر وغاب عن وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفره فلم يجد بداً من أن يوصي إلى غيره فأوصى إلى فلان ليقوم بأموره في سفره هذا وينفذ ما أوصى به بعد قضاء ديونه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يحمله في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه ويسلمه إلى وصيه الأول الذي هو في حضره ليقوم الوصي الأول بالحق والعدل من غير تغيير وتبديل فقبلها منه مواجهة.

نوع آخر في شراء دار كان الموصي أمر بشرائها ووقفها عنه: اشترى فلان وصي فلان بجميع أموره بعد موته وصية ثابتة صحيحة من ثلث مال الموصي هذا من فلان جميع ماسمي ووصف فيه للوقف في سبل مسماة أوصى بها هذا الموصي بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتعلة على كذا ويذكر موضعها وحدودها فاشترى هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث ماله من هذا البائع جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها إلى ذكر التقابض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن بإبقاء هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصي إلى آخر هذا الكتاب وقد يبدأ فيه بإقرار المشتري هذا ما شهد إلى قولنا: أن فلاناً أوصى إلى فلان بجميع أموره بعد موته وصية صحيحة أقر طائعاً انه اشترى من فلان من ثلث مال هذا الموصي بوصيته للوقف في سبل مسماة قد وصفها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا وأقر هذا الوصي انه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار بحدودها من ثلث مال هذا الموصي بوصيته بهذا الوقف وصدقه هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب.

وقد يبدأ فيه بإقرار البائع: شهدوا أن فلاناً أقر طائعاً أنه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصي فلان بجميع أموره بعد موته وصاية صحيحة وقد كان هذا الموصي أوصى إليه أن يشتريها من ثلث ماله ويقفها عنه ويتم الكتاب.

وجه آخر: اشترى فلان وصي فلان ثابت الوصاية بمال موصيه هذا بأمره إياه في حياته ليرقف عنه بعد وفاته وفقاً صحيحاً مؤيداً على الفقهاء على ما شرط هذا الواقف في كتاب

وصيته من غير أن يكون هذا الوقف شرطاً في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من غير أن يكون الوقف شرطاً في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا وبهذا إلى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن بإبقاء هذا المشتري ذلك كله إليه من مال هذا الموصي ويتم الكتاب .

نوع آخر في شراء الوصي عبداً نسمة : اشترى فلان وصي فلان بأمر موصيه هذا إياه من ثلث ماله من فلان وقد كان فلان أوصى إليه أن يشتري له نسمة عبداً أو أمة بالثمن المسمى فيه فيعتقه عنه فاشترى هذا الوصي من فلان بهذه الوصية لهذه الجهة جميع المملوك الهندي المسمى فلاناً ويحليه من ثلث ماله ليعتقه ويذكر التقاض والتفرق وضمان الدرك والتاريخ .

نوع آخر في بيع الوصي العبد نسمة : اشترى فلان من فلان وصي فلان اشترى منه جميع المملوك المسمى فلاناً وهو المملوك الذي كان لهذا الموصي وقد كان أوصى إلى وصيه هذا أن يبيعه نسمة للعتق فباعه منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من هذا البائع جميع هذا المملوك بعينه المسمى فيه بكذا درهماً بيع المسلم من المسلم بيعاً صحيحاً ليعتقه ويذكر التقاض ويتم الكتاب .

نوع آخر في الوصية بدار بعينها لرجل بعينه : هذا ما أوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة فلان وبهذا فأوصى هذا الموصي المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصي له المسمى فيه بجميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره وصية صحيحة مطلقة بآنة جائزة خالية عن الشروط المفسدة والمعاني المبطللة خارجة عن ثلث ماله فارغة عن دين يستغرقها أو بعضها خالية عن حق غيره يمنع صحتها صلة لقربائه وإحساناً إليه وتقرباً إلى الله تعالى بالعمل بما نذب إليه من الوصية للأقربين ورجاء لنيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقيل هذا الموصي من هذا هذه الوصية مشافهة في مجلس هذه الوصية قبولاً صحيحاً وهو يومئذ لا يرثه إن حدث به حدث الموت وأمر هذا الموصي من يقوم مقامه بعده من وصي أو وارث بتسليم كل هذه الدار إلى هذا الموصي له بحكم هذه الوصية تسليماً صحيحاً وأشهد على ذلك من أثبت اسمه آخره بعد أن قرأ عليه بلسان عرفه وأقرانه قد فهمه في حال ثبات عقله وجواز إقراره له وعليه يتم الكتاب .

نوع آخر في دفع الوصي المال إلى رجل ليحج عن الميت : هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً وصي فلان ثابت الوصاية من جهته أقر طائعاً أن هذا المتوفي فلاناً أوصى إليه أن يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهماً ليدفع إلى رجل أمين عفيف قد حج عن نفسه حجة الإسلام فيحج عنه حجة الإسلام من داره في كورة كذا فينتفح منه على نفسه في الذهاب والرجوع وأن هذا الوصي وجد فلاناً أميناً عفيفاً قادراً على الحج وقد حج عن نفسه فدفع إليه هذا المال ليحج عن هذا الميت على ما وصف فيه وقيل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الأمر منه قبولاً صحيحاً وأقر ورثة هذا الموصي وهم فلان وفلان وفلان إقراراً صحيحاً أن جميع ما وصف فيه حق وصدق وأنهم أجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الوصي لعلمهم بأنه حق وأن هذا المال يخرج من ثلث مال الميت وأشهدوا على أنفسهم بذلك كله ويتم الكتاب .

وجه آخر: شهدوا أن فلاناً وصي فلان ثابت الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع إلى فلان كذا من ثلث مال هذا الموصي وكان اوصى إليه به أن يدفع إلى رجل أمين موقوف به قد حج عن نفسه حجة الإسلام ليحج عنه على ما سمي ووصف فيه يختاره هذا الوصي ومات هذا الموصي على هذه الوصية لم يرجع عنها ولم يغير وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصي هذا المدفوع إليه لانه عرفه على ما وصف فيه فدفع إليه هذه الدراهم ليحج بها عن هذا الموصي من بلد كذا وهو بلد هذا الموصي الذي مات فيه فينفق على نفسه منها في ركوبه ولباسه وطعامه وإدامه وجميع ما لا بد منه ذاهباً وراجعاً إلى هذا البلد بالمعروف من غير إسراف ولا تقتير ويلي بالحق من الميقات الذي ينتهي إليه ويقضي مناسك الحج على ما فرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ على أنه إن خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف فقبضها منه تامة على ذلك وعلى أنه إن أدرك في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الموصي أو موصى له أو وارث أو حاكم أو ذي سلطان أو غيرهم من الناس فعلى هذا الوصي أن يخلصه من ذلك أو يخرم له بقدر ذلك الدرك ضماناً صحيحاً وعلى أنه إذا أحصر هذا الحاج لعدو أو مرض أو غير ذلك من وجوه الإحصار فعلى هذا الوصي أن يخرج من ذلك بهدي يهديه ليذبح عنه على الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد الله تعالى وميثاقه أن ينصح ويجتهد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهما جميع هذا الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فجميع هذه الدراهم في يد هذا القابض الحاج على هذا الوجه على أنه إن فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج ورجوعه إلى بلد الموصي ردة على هذا الوصي وكان ميراثاً عن الميت وإن قصرت هذه الدراهم عن حاجته انفق بقدر ذلك ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الموصي ويتم الكتاب، وإن جعل الفضل للحاج كتب وما فضل من نفقته بعد رجوعه فهو للحاج وصية له من موصيه هذا فإن كفل للحاج رجل بالدرك يكتب وكفل فلان عن هذا الوصي بأمره لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك الموصوف فيه على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بأمره إياه بجميع ذلك ضماناً صحيحاً لأفساد فيه ولا خيار على أن يأخذهما الحاج بجميع ذلك إن شاء وإن شاء أخذ أحدهما كيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى ولا إبرة لكل واحد منهما إلا بأداء جميع ذلك إلى هذا المضمون له وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بمواجهة بعضهم بعضاً قبل الافتراق وإن كفل عن الحاج ضامن إذا خالف كتب وقد ضمن فلان عن هذا الحاج بأمره لهذا الوصي جميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضماناً صحيحاً جائزاً لأفساد فيه ولا خيار على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كالذي قبله.

وفي أمره بالقران عن الميت: يكتب ليحج عن هذا الميت ويعتمر عنه قارناً بينهما وينفق على نفسه ذاهباً وراجعاً ويحرم بهما من الميقات الذي ينتهي إليه ويقضي أفعال العمرة أولاً على سنتها ثم مناسك الحج على ما شرع الله تعالى ويذبح لقرانه أو ينحر ما استيسر من الهدي من مال نفسه.

وفي أمره بالتمتع عنه: يكتب وقد كان أوصى هذا الموصي أن يعتصر عنه ويحج من مصره الذي داره به وهو يند فلان ليمتع بهما في أشهر الحج عنه فيفرد العمرة أولاً ثم بفرد الحج بعدها ويختار الوصي لذلك رجلاً صالحاً مأموناً موثقاً به قد حج عن نفسه واعتصر فاختار وصيه هذا فلاناً ودفع إليه هذا المال ليعتصر عن هذا الميت ويحج عنه ويتمتع بالعمرة إلى الحج في أشهر الحج وينفق على نفسه منه ذهاباً وقائلاً في ركوبه ولياسه وطعامه وإدامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد له منها بالمعروف من غير إسراف ولا تقنير فيحرم بالعمرة إذا انتهى إلى الميقات مفردة عنه ويقضي أفعالها على سنتها ثم يحل منها ثم يحرم بحجة مفردة عنه فيقضي مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويذبح لأجل هذه المتعة أو ينحر ما استيسر من الهدي بمال نفسه إن أحب ومال رفقائه وأصحابه إن أحب وذلك مباح له مجعول إليه، وفي الإذن بأمر غيره بهذا الحج إذا عجز هو عنه بموت أو غيره يكتب وقد أذن هذا الموصي بهذا الحاج عن هذا الميت إن مرض أو أصابته آفة أو عرض له أمر فاعجزه ومنعه عن الشخص والمرور على وجهه أن يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور فيه المدفوع إليه إن بقي شيء منه بعينه أو كسوة اشتراها أو غير ذلك من حوائجه فيجعل إليه أن يسلم ذلك إلى غيره ممن يختاره ممن يصلح لمقايام بهذا الحج والقران والتمتع فيأمره به ويقبضه في ذلك مقام نفسه ويأذن له في الإنفاق على نفسه على ما رخص فيه وقبل ذلك منه مواجهة ويتم الكتاب كذا في المحيط.

الفصل الحادي والعشرون في العواري والتقاط اللقطة: إذا استعار من آخر داراً ليسكنها فأراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف يكتب قال محمد رحمه الله تعالى: في الأصل يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعني المعير من فلان بن فلان يعني المستعير أنك أسكنتني الدار التي هي لك في بلدة كذا أحد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه ورحمهم الله تعالى والضحاوي والخفاف رحمهما الله تعالى كانوا يكتبان: أسكنتني دارك على أن أسكنها وأسكن غيري فالأجنبي يكون له إسكان غيره بالإجماع فإن المعير لو لم يقل للمستعير: على أن تسكن غيرك لا يملك أن يسكن غيره عند الشافعي رحمه الله تعالى لأن عنده المستعير لا يملك الإعارة بغير إذن المعير وأما عندنا فالإعارة إن كانت مطلقة بأن قال: أعرتك ولم يقل: لتنتفع به أنت فإن له أن ينتفع به ويعير غيره حتى ينتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به أو مما لا يتفاوت وإن كانت الإعارة مقيدة بأن قال: أعرتك لتنتفع به أنت إن كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به لا يملك أن يعير من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وإن كان المستعار مما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به فله أن يعير من غيره وذلك نحو نحو سكني الدار وأشباهها وإذا كانت المسألة مختلفة على هذا الوجه فالطحاوي والخفاف رحمهما الله تعالى اختارا ذلك لتصير المسألة مجمعة عليها قال محمد رحمه الله تعالى: ثم يكتب ودفعتها إلي وقبضتها منك في شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض إنما فعل كذلك لأن حكم العارية مما يختلف فيه العلماء فعند علمائنا رحمهم الله تعالى العارية أمانة وعند الشافعي رحمه الله تعالى مضمونة فيذكر التاريخ من وقت القبض حتى إذا رفع إلى قاض يرى أنها مضمونة يعلم أنها من أي وقت دخلت في ضمانه وإن أراد المستعير أن يكتب

المعير له كتاباً بالمسكني يكون عنده كيف يكتب قالوا: وإنما يحتاج الساكن إلى الكتاب حتى لا يدعي المالك أنك سكنت بغير عقد ويرفعان إلى قاضٍ يرى تقوم المنافع بغير عقد ليفضي عليه باجر المثل وكذلك إذا تهدم من سكناه فإن المالك يضمنه إذا كان تهدم من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المعير لفلان بن فلان يعني المستعير أنني أسكنتك الدار التي في محلة كذا حدودها كذا إلى آخره على أن تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعتها إليك وقبضتها مني في شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً استعار من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا ليسكنها فلان في هذه المدة المذكورة يعني المستعير ماشاء منها بنفسه وعياله وحشمه وأتباعه وأضيافه ومن سواهم من الناس كلهم حتى تنقضي هذه المدة المذكورة فيه فأعاره فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان بتسليم المعير ذلك كله إليه فارغاً عن كل مانع وصار في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستحقاً بهذه العارية على هذا المعير حقاً في هذه الدار المحدودة فيه وصدقه المقر له في ذلك ويتم الكتاب.

وإذا أعار من آخر دابة: يكتب فيه لصاحب الدابة: أقر فلان يعني المستعير طائعاً أنه استعار من فلان مركباً صفته كذا ليركبه في يوم كذا من موضع كذا إلى موضع كذا ذاهباً وراجعاً على أن يرده عليه سالماً من الآفات إذا انصرف إلى وطنه واستغنى عنه فأعاره فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المركب فصار في يده بحكم العارية ملكاً لهذا المعير والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة، وإن استعار رجل مواضع خشب من حائط وأراد المعير أن يكتب عليه كتاباً كتب هذا ما استعار فلان من فلان مواضع عشرين خشبة من حائطه الذي في داره ويحد الدار وهذا الحائط من هذه الدار محابلي داره التي تلاصق دار المستعير وهي عن يمين داره وهذا الحائط حاجز بين الدارين وهو من موضع كذا إلى موضع كذا وطول هذا الحائط كذا وارتفاعه من الأرض كذا وجميع هذا الحائط بارضه وبنائه لفلان المعير هذا وملكه لاحق للمستعير في شيء منه سوى حق العارية على أن يضع خشبته هذه في موضع كذا من الحائط ويستمسك على ما بدا له على أن لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئاً بل هو عارية في يده لملك له ولا حق له ولا دعوى في جميعه ولا في شيء من هذه المواضع وعلى هذا لو استعار منه طريقاً أو استعار منه شرباً ليسقي الأراضي كذا في الظهيرية.

وفي الإشهاد على النقاط اللقطة: يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلاناً التقط بمحضهم ومراى أعينهم في موضع كذا لقطة وهي كذا وقد وقفوا عليها وعرفوها وأنه أشهدهم في صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره أنه إنما التقطها ليعرفها ويردها إلى مالكها إن وجده يعلن أمرها ولا يستجير كتمانها ويمتثل أمر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يضيّعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك نداءً ظاهراً في مجمع من الناس وأشهد بذلك من أثبت اسمه آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا كذا في الحظيطة.

الفصل الثاني والعشرون في الردائع: يكتب فيه أقر فلان طائعاً في حال جواز إقراره من جميع الوجوه أن فلاناً أودع عنده كذا على أن يحفظها هذا المودع في بيته بنفسه وبمن يموّنه من عياله ولا يدفعها إلى أجنبي ولا يخرجها من يده ولا ينقلها إلى غير حرز من غير ضرورة على أنه إن استهلكها أو ضيعها أو خالف فيها فهو ضامن وأنه قبض منه جميع هذه الوديعة وتسليمها منه بتسليمه ذلك إليه على سبيل الحفظ وعلى أن يردّها على هذا المودع بعينها إذا استردها وطالبه بها من ليل أو نهار ولا يعتل بعلّة دون ردّها إليه وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله أعلم كذا في الذخيرة.

الفصل الثالث والعشرون في الأقارير: هذا الفصل يشتمل على أنواع: الأول في الإقرار بدين حال مطلق: أقر فلان طائعاً راجباً في حال صحته وقيام عقله وجواز أمره له عليه لأعلة به من مرض ولا غيره تمنع صحة إقراره أقر أن عليه وفي ذمته لفلان كذا درهماً وكذا ديناراً نصفها كذا ديناراً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح حالاً غير مؤجل يطالبه بها متى شاء وكيف شاء لإبراء له منها إلا بخروجه منها إليه أو إلى من يقوم مقامه من وكيل أو وصي أو وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه إلا عند وقوع البراءة له إليه من جهته وصدقه هذا المقر له في ذلك تصديقاً صحيحاً خطياً شهاهاً وذلك بتاريخ كذا ويكتب وقيل منه هذا المقر له هذا الإقرار بذلك قبولاً صحيحاً وأشهدا على أنفسهما بذلك كله من أثبت اسمه آخره بعد أن قرئ عليهما هذا بلسان عرفاه به وأقرأ اتفهما قد فهماه وأحاطا به علماً وذلك كله بتاريخ كذا وإن أراد بيان السبب ذكر الكاتب ذلك في الكتاب.

وفي الأسباب كثرة: من جملة ذلك ثمن متاع أو فرس أو دار أو عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله ديناً لازماً وحقاً واجباً ثمن فرس أو دار أو عبد اشتراه منه بعقد صحيح وقبضه منه ورآه ورضى به وتقرّر عليه ثمنه وأبرأ بائعه عن جميع العيوب بعد معرفتها كلها حالاً غير مؤجل وإن كان الثمن مؤجلاً يكتب مؤجلاً إلى شهر كذا أو إلى سنة كذا أو إلى سنتين على حسب ما يكون كاملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له أن يطالب بهذا المال حال قيام هذا الأجل وله أن يطالب بعدما حل هذا الأجل كيف شاء ومتى شاء لإبراء له منه إلى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا المبيع من غير تأخير وإنما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقدة هذا البيع لأن من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من اشترى شيئاً بثمن إلى سنة ولم يعين السنة فلاجل يعتبر من حين قبض المبيع وإن كان القبض بعد سنة لا من وقت البيع وإن كان الثمن منجماً كتب مثلاً مؤجلاً إلى ستة أشهر منجماً بستة أنجم يؤدي إليه عند كل نجم كذا وإن أرادوا أن يحل المال عند تأخير نجم يكتب على أنه متى أدخل بنجم منها وأدخل نجماً في نجم فجميع المال عليه حال والتنجيم باطل ويكتب من غير أن يكون ذلك شرطاً في البيع لأن هذا الشرط يفسد البيع.

ومن جملة الأسباب القرض: فيكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب قرض صحيح استقرضها منه وأنه أقرضها من مال نفسه إياه ودفعها إليه وأنه قبضها منه وصرفها إلى حوائجه وصدقه المقر له هذا فيه خطياً ولا يكتب في القرض مؤجلاً لأن القرض لا يقبل التأجيل كذا في

المعبط، إلا في مسألة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى: أن الرجل إذا أوصى أن يقرض فلان بن فلان ألف درهم بعد موته إلى سنة فهذا الأجل صحيح كذا في الظهيرية. ومن جملة الأسباب الغصب: فيكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب غصبه منه مثل هذه الدراهم.

ومن جملة ذلك الاستهلاك: فيكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا.

ومن جملة ذلك الحوالة والكفالة: فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته عن فلان لهذا المقر له بدين كان له عليه. وإن أراد الإقرار ببقية مهر المرأة: يكتب ديناً لازماً وحقاً واجباً ببقية مهرها الذي تزوجها عليه وأوفأها بعضه تطالبه بذلك متى توجهت مطالبتها إياه به شرعاً.

وإن رهن المقر أعياناً ثقلية بهذا المال: يكتب بعد الإقرار والتصديق وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من أعيان ماله منه منديلاً بعدد ما جيداً طوله كذا وعرضه كذا وقيمه كذا أو ديباجاً طوله كذا وعرضه كذا ونقشه كذا وقيمه كذا أو معفورياً طوله وعرضه ولونه وقيمه كذا وسلمه إليه فقبضه منه فجميع ذلك رهن عنده بهذا الدين له حبسه إلى أن يستوفي كل هذا الدين منه وكان ذلك كله بماينة الشهود المسمين في آخر هذا الكتاب.

وإن أخذ بالدين كفيلاً من المقر: يكتب بعد الإقرار بالدين والتصديق وقد كفّل فلان عن هذا المقر بأمره بجميع هذا المال المقر به كفالة صحيحة جائزة نافذة بإجازة هذا المقر له وقبله ذلك مواجهة في مجلس هذه الكفالة على أن هذا المقر له إن شاء طالب هذا الكفيل بحكم هذه الكفالة وإن شاء طالب هذا الأصل بحكم الأصل.

إذا أرادوا كتابة المهر على الصغير وإقراره بذلك لا يصح: يكتب حكاية النكاح فيصير به المهر ديناً على الصغير ووجه كتابته هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة فلانة بولاية الأبوة من فلان الصغير ابن فلان بنكاح صحيح بمحضر من الشهود العدول وقبل أبو الصغير فلان هذا النكاح لابنته الصغير هذا فصارت هي امرأته وصار هذا المهر لازماً لها عليه.

نوع آخر في الإقرار من رجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد منهما عن الآخر: يكتب أقر فلان وفلان طائعين راغبين في حال صحة أيدانهما وقيام عقولهما وجواز أمورهما لهما وعليهما لا علة بهما ولا بواحد منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الإقرار أن لفلان عليهما وفي ذمتها كذا درهماً ديناً واجباً وحقاً لازماً بسبب صحيح عرفاه له ولزمهما الإقرار له بذلك وأنهما مريان وفيان موسران غنيان مالكان من الأعيان والأموال مابقي بهذا الدين وزيادة على أن كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك كله وهذا المقر له إن شاء أخذهما بذلك جميعاً وإن شاء فرادى واحداً بعد واحد حتى يستوفي هذا المال كله لا براءة لكل واحد منهما ولا خلاص بدون توفية ذلك كله إليه متى طالبهما وصدقهما هذا المقر له في ذلك مواجهة ويثم الكتاب.

نوع آخر: إذا كان دين في صلح باسم رجل فأراد أن يقر أن هذا الدين لفلان وأن اسمه في الصلح عارية فوجه كتابته شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً أقر طائعاً أن

باسمه على فلان مالا مبلغه كذا بصك وهذه نسخته باسم الله الرحمن الرحيم ينسخ الصك بتاريخه من أوله إلى آخره ثم يكتب أقر فلان أن جميع هذا المال الذي باسمه على فلان في هذا الصك لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين وإن كان بعضه لفلان يكتب أن كذا درهما من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس أجمعين ملكاً صحيحاً وحقاً ثابتاً بأمر حق لازم واجب عرفه فلان ولزمه الإقرار به له وإن هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه وأن اسمه في ذلك عارية ومعونة لفلان وأنه لا حق له على فلان فيما أقر له به مما وصف ولا دعوى ولا طلبية في ذلك بوجه من الوجوه وأن هذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وأحق بإبراءه وقبضه والشراء به وهبته والتصدق به وتأخيريه وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه إن جحد هذا المطلوب ذلك في حياة هذا المقر وبعد وفاته إن شاء وليي التصرف فيه بنفسه وإن شاء بخيره يוכל بذلك من أحب ويوصي بذلك إلى من أحب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد أخرى لا حق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على إبرائه ولا على هبته ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم أو حديث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطلوب على حاله وهذا المقر ضامن لهذا المقر له إن استحق هذا الدين المسمى للموصوف فيه أو شيء منه لأنه إنما يستحق بسبب أحدثه هذا المقر وصدقه فلان من ذلك ويتم الكتاب.

نوع آخر في الإقرار بقبض الدين: أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان كذا حقاً واجباً بسبب صحيح وقد كانا كتبنا بذلك صكاً مشتملاً آخره على شهادة شهود عدول وكان في يده كتبناه بينهما في ذلك والإشهاد عليه وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاماً كاملاً وافياً بدفع ذلك كله إليه وأبراه عن جميعه بعد قبضه إياه وأن الصك الذي كان في يده بإقراره له بهذا المال قد ضاع من يده فمتى أخرجه يوماً من الدهر فهو باطل لأحجة به عليه ولو ادعى هو عليه يوماً من الدهر أو غيره من وكيل أو وصي أو وارث بذلك الصك جميع ذلك المال أو بعضه فهو ومن يقوم مقامه مبطل في دعواه قبله بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الإقرار والإبراء قبولاً جائزاً بمخاطبة منه إياه بجميع ذلك ويتم الكتاب.

نوع آخر في الإقرار بالقبض من أحد الغريمين وهو كفيل عن الآخر: يكتب أقر فلان طائعا أنه كان له على فلان وفلان كذا ديناراً بالسوية وكان كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه بأمر صاحبه بكل هذا الدين وضمن له عنه بأمره على أن له أن يأخذ أحدهما بذلك كله إن شاء وإن شاء أخذهما جميعاً يأخذ أحدهما ويأخذهما متى شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وإن فلاناً وهو أحد هذين الغريمين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليهما جميعاً وكان هو كفيلاً عن صاحبه بحصته فسقط هذا الدين عنهما وبرئاً عنه ولم يبق له على هذا الذي قضاه ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير ولا دعوى له قبلهما في هذا الدين لا في كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه هذا المقر له في ذلك مواجهة وأشهدا وإن أدى أحدهما نصيبه خاصة يكتب وإن فلاناً وهو أحد هذين الغريمين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ

صاحبه ايضاً من كفالته عنه بتصيه وبقي له على صاحبه كذا حصه وعلى هذا المؤدي ذلك ايضاً بسبب كفالته عنه والله تعالى اعلم .

نوع آخر في الإقرار بالحنطة : أقر أن لفلان عليه وفي ذمته كذا قفيز حنطة سقية بيضاء نقية جيدة جافة خريفية بالقفيز العشاري المتعارف بين أهل بخارى ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح وإن شاء عين السبب فيقول : بسبب أنه استقرضها منه فأقرضها إياه أو يقول : بسبب سلم صحيح مستجمع شرائط صحته ويزيد في السلم الأجل فيقول : مؤجل بأجل كذا على أن يسلم إليه في موضع كذا وصدق هذا المقر له في ذلك كله شهاهاً وبتم الكتاب .

والإقرار بمائير المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الحنطة : يبلغ في تعريف المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخن كذا من الدخن الوسط الأحمر النقي الموزون بوزن بخارى أو كذا من الدخن الأبيض الوسط النقي الموزون بوزن بخارى ويكتب في الذرة كذا من (١) الجاورس الوسط النقي الموزون بوزن بخارى ويكتب في السمسم كذا من السمسم الأسود النقي أو من السمسم الأصهب الوسط النقي ويكتب في القطن كذا من القطن الأبيض الوسط الجاف مع الورام الموزون بوزن بخارى ويكتب في الدقيق كذا من الدقيق الحنطي الأبيض الطاحوني الموزون بوزن أهل بخارى وإن كان منخولاً يكتب المنخول المعروف : به بك ويزد الموزون بوزن أهل بخارى ويكتب في الكنح (٢) كذا من الكنح الحامض الوسط الموزون بوزن بخارى ويكتب في الصابون كذا من الصابون الوسط المتخذ من دهن السمسم الموزون بوزن بخارى ويكتب في العنب كذا من العنب الورحسي الأحمر أو الأبيض أو الحرمانني الأحمر أو الأبيض الموزون بوزن بخارى أو الطائفي الأبيض أو الأحمر الموزون بوزن بخارى ويكتب في الدبس العنبي الحلو الصافي المتخذ من عنب كذا الوسط رقة وصورة الموزون بوزن بخارى وكذلك كذا من دهن السراج المستخرج من بذر الكتان أو حب القطن الموزون بوزن بخارى ويكتب في دهن القرطم من الدهن المستخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بوزن بخارى وعلى هذا القياس سائر المكيلات والموزونات .

نوع آخر في إقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء بمهرها : أقرت طائفة أنها زوجة فلان وحلاله تزوجها بنكاح صحيح بمشهد شهود عدول بكذا ديناراً وأنه اشترى لها بجميع مهرها هذا أشياء من أصناف شتى وبين ذلك شيئاً شقيقاً وكانت وكلته بشراء ذلك كله وكالة صحيحة وأنها قبضت ذلك كله منه على هيأتها التي كانت عليها يوم قبضها الزوج هذا بحكم الشراء هذا وصار جميع ذلك في يدها بتسليم هذا الزوج ذلك كله إتيها هكذا ذكر الشيخ

(١) قوله من الجاورس : هو الحب كما في الفاموس . (٢) قوله في الكنح : في الكتب بالمهملة ومي برهان قاطع بالمعجمة كذا بهامش نسخة الطبع الهندي وقد راجعت الفاموس فلم أجده هذه الكلمة فيه لا في المهمل ولا في المعجم وإنما الذي فيه الكنح بالضم نوع من المصل أمر وهو ما سأل من الأقط إذا طبع وعصر وهو مناسب هنا لوصفه بالحامض الموزون في عبارة الهندية فإن وجد البرهاد وروجع فوجد ما يناسب فيها وإلا فلا، معبر عن ضبطه بالكاف المضمومة والموحدة الساكنة والمهملة آخره وتفسيره ما ذكر من سائل الأقط هذا ما ظهر لمصححه البحراري أمر

الإمام الأجل الزاهد نجم الدين عمر النسفي رحمه الله تعالى وفيه نظر لأن هذا في الحاصل
توكيل من المرأة زوجها بالشراء بالنهر الذي لها عليه ومن وكل بديونه بأن يشتري له بالندى
الذي له عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : لا يجوز التوكيل إلا إذا عين البائع بأن
يقول : اشتر لي بها كذا من فلان أو عين المبيع بأن قال : اشتر لي بها هذا العبد وعلى قول أبي
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : يجوز الوكالة على كل حال فلا احتياط على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى : أن يزداد في الكتابة فيكتب اشترى لها بجميع مهرها هذا من فلان بن فلان
ويكتب قد كانت وكلته بشراء ذلك من فلان بن فلان بن فلان أو يكتب وقد كانت وكلته
بشراء هذه الأشياء بأعيانها بمهرها هذا .

نوع آخر في إقرار الرجلين بينهما مديونات باستيفاء المحقوق من الجانبين : صورة كتابته
شهدوا أن فلانا وفلانا أقرنا طائعين أنه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا عنده ولا قبله
ولا معه ولا في يده ولا باسمه ولا باسم وكيل له ولا قبل أحد يسببه من جميع ما جرى بينهما
من الوجوه كلها حتى ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب لا
قديم ولا حديث إلا وقد استوفى كل واحد منهما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاماً وافياً
بإيفاء صاحبه ذلك إياه فمضى ادعى كل واحد منهما على صاحبه وقبضه وعنده وفي يده وقبل
أحد يسببه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وطلبية بوجه من الوجوه كلها حديث وقديم
مما سمعي ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها ويمن بطلبها منه ويمنه بقبضها بذلك وحق
بدعيه قبله بسبب شيء من بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك
كأنه بريء وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهما هذه البراءة من صاحبه على
ما سمعي ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين يلا تغاوت ليكون في يد كل واحد منهما نسخة
فلا يقدر أحدهما على خصومة صاحبه وإن كان لأحدهما الدين على الآخر وقد استوفاه يكتب
بهذه الالفاظ ولكن من أحد الجانبين أقر فلان طائعاً أنه استوفى من فلان جميع ما كان له من
الدين وأحق فلم يبق له عليه ولا عنده ولا قبله ولا في يده ولا قبل أحد يسببه إلى آخره وإن
أبراه من غير استيفاء يكتب أبرأ فلان فلانا من كل حق هو له قبله إلى آخره إبراء صحيحاً وقبل
هو إبراء ذلك مواجهة وإن استوفى بعضه وأبرأ عن البعض يكتب استوفى منه من جميع ما كان
له عنده إلى آخره وأبراه عن الباقي وقبل فلان هذا الإبراء وإن استوفى بعضه وأجل الباقي يكتب
كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا وأقر بذلك وأجل الباقي وهو كذا إلى كذا تأجيلاً
صحيحاً وقبل هو تأجيله ذلك وأشهدا على أنفسهما وإن أبراه عن البعض وأجل الباقي يكتب
أبراه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا أو عن جميع ما كان يدعي عليه وهو كذا إلا قدر كذا
وأجل ذلك إلى كذا فهو له عليه إلى هذا الأجل ولم يدخل شيء من هذا في هذه البراءة والله
تعالى اعلم .

نوع آخر في إقرار الإنسان بالعقار : أقر أن جميع الثمار التي في موضع كذا حدودها كذا
إلى حدودها وحقوقها ومرتاقها التي هي من حقوقها وجميع ما هو منسوب إليها من حقوقها
لفلان بملك ثابت وحق واجب وأمر لازم فجميع ذلك له دون المقر ودون سائر الناس أجسعين

وهذا المقر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين ولا حق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا دعوى ولا طلب ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب إلى آخره وصدقه في ذلك فلان ويثم الكتاب .

وإن شاء كتب عقيب قوله : بحدودها : وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يد هذا المقر بطريق العارية وإن فلان المقر له أولى الناس وأحقهم بها ملكاً وبدأ وتصرفاً لا حق لهذا المقر ولا لأحد فيه سوى هذا المقر له وصدقه المقر له هذا فيه خطاباً وعلى هذا الطريق يكتب إذا كان الإقرار بحدود آخره ، وإن أقر بدار أو ضيعة وأقر أن ذلك في يده وأراد أن يبين أن تسليم ذلك إليه واجب عليه : يكتب وإن جميع هذه الأرض وهذه الدار في يده مضمونة عليه لفلان وتسليمها واجب عليه ولازم له بأمر حق واجب عرفه هذا المقر ولزمه الإقرار به له حتى يسلمها إلى فلان ويدفعها إليه بحدودها وحقوقها كلها تسليمًا صحيحاً بلا مدافع ولا منازع فهذا جائز وتسليمه واجب عليه فإن سلمها وإلا فعليه قيمتها كلها والقول في بيان القيمة قول المقر فإن بين القيمة فقال : عليه تسليمها فإن سلمها وإلا فعليه قيمتها وذلك كله كذا وكذا فهر احوط واصوب وإن لم تكن الدار في يده وأراد أن يكتب فعليه تسليمها أو تسليم قيمتها إن عجز عن تسليمها فذلك جائز أيضاً إلا أنه لا يكتب في هذه الصورة أن الدار في يده وإن ضمن الدرك في هذا من قبله وبسببه أو من قبل رجل أو رجال معلومين ساهم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه في هذا المحدود أو في شيء منه من درك من قبضه وبسببه ومن قبل فلان وبسببه أن يخلص فلاناً من جميع ذلك ويسلمها إليه أو يرد عليه قيمتها ضمن جميع ذلك فلان لفلان ضماناً صحيحاً وقبل فلان جميع هذا الإقرار والضمن وأما إذا أراد ضمان الدرك من الناس كلهم فقد ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى عن عيسى بن أبيان فقال : ابتلينا في عقار كان في أيدينا أن أقرنا به لرجل فطلب منا ضمان الدرك فيه فأجيبناه إلى ذلك من قبلنا وبسببنا فأنى علينا إلا أن نضمنه له من الناس فذكرت ذلك لعمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال : إن أحببتموه إلى ما سأل وضمنتم له ما طلب كان الضمان باطلاً والخصاف رحمه الله تعالى جوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله : من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس كافة وإن كانت الدار وديعة في يده يكتب وهي في يده أمانة من جهة المقر له هذا يسلمها إليه متى شاء لا امتناع له عنه وإن أقر بالمعاقرة لولده إن كان الولد كبيراً يكتب فيه كما يكتب في الإقرار للأجنبي وإن كان الولد صغيراً يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلاناً وهو ابن كذا سنين وحقه وفي يد هذا المقر بولاية الأبوة لأجل الحفظ بحفظها عليه إلى بلوغه وإيناس الرشد منه وصدقه فيه من له حق التصديق خطاباً .

نوع آخر في الإقرار بالدار وما فيها : يكتب بعد قوله : بحدودها وحقوقها وجميع ما فيها من الثياب والأمتعة والمروض والمكيل والموزون والفرش والبسط والأثاث وسقط البيوت والذهب والفضة وأواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والخزف والزجاج والرقيق والخبوان وغير ذلك وكل قليل وكثير من جميع أصناف الأموال كلها لفلان ويثم الكتاب .

الإقرار بالكروم والأراضي : وفيها تسار وزرع كالإقرار بالدار وفيها أمتعة لأن الزرع

والشمار لا تدخل في الإقرار بالأراضي والكروم كما أن الامتعة التي في الدار لا تدخل تحت الإقرار بالدار وإن كان الإقرار بأصل الأراضي والكروم يكتب كما يكتب الإقرار بأصل الدار وإن كان الإقرار بالأراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الإقرار بالدار وبما فيها فيكتب بما فيه من الزروع والشمار وإن كان الإقرار بما في ائدار دون الدار يكتب إقراره بجميع ما في الدار التي في موضع كذا ويحدها من جميع صنوف الأموال كلها من الثياب والعروض والامتعة والغرض والبسط والذهب والفضة والعبيد والإماء والبقر والإبل والغنم والكبلي والنوزني والأطعمة والاشربة وسقط المنزل والأواني والظروف من الصفر والنحاس والشبه والخزف والزجاج ملك فلان وحقه وكذلك إذا كان الإقرار بما في الكروم من الشمار دون الكروم أو كان الإقرار بما في الأراضي من الزروع دون الأراضي ففي الزروع يكتب أقر فلان أن جميع زرع الشعير النابت في كذا ديرة أرض يكتب موضع الأرض وحدود الأرض التي فيها الزرع وهذا الزرع دون سبيله قد دنا حصاه أو يكتب واستحصه فأقر أن الشعير القائم في هذه الأراضي المحدودة كله ملك هذا المقر له دون رتبة هذه الأراضي ويتم الكتاب.

وفي الشمار يكتب أن جميع الشمار التي في كرم كذا حدودها كذا الخارجة من أشجار هذه الكروم المحدودة فيه القائمة على أشجار هذه الكروم دون أشجار هذه الكروم ودون رتبة أرض هذه الكروم ملك هذا المقر ويتم الكتاب والله تعالى أعلم.

نوع آخر: في الإقرار بأعيان غير مضافة إلى مكان ينبغي أن يكتب نسخة الأعيان على صدر القرطاس بالفارسية ويذكر كبيل ما هو كبيلي ووزن ما هو وزني وذرع ما هو ذرعي طولاً وعرضاً وما هو مثلي فلا حاجة إلى ذكر مثلي وبعد ما فرغ من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقب تلك النسخة ثم يكتب أقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز إقراره ونفاذ تصرفاته له وعليه طائعاً وراغباً أن جميع هذه الأعيان المذكورة صفاتها وقدرها وذرعها طولاً وعرضاً وفيمنها في هذه النسخة المكتوبة بالفارسية على صدر هذا القرطاس قبل ذكر هذا الإقرار ملك فلان وحقه وهو أولى بها وبالتصرف فيها من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين ويتم الكتاب.

نوع آخر الإقرار بمنزل في دار: يكتب أقر فلان أن جميع المنزل الذي هو في الدار المعروفة كذا حدود هذه الدار كذا وهذا المنزل عن يمين الداخل في هذه الدار أو عن يساره أو مقبله وهو البيت الصيفي أو الشتوي وأحد حدوده من هذه الدار لزيق صحن هذه الدار والثاني لزيق بيت صيفي أو شتوي فيها والثالث لزيق صفة فيها والرابع لزيق متوضاً فيها بحدوده وحقوقه كلها أرضه وبنايه وسفله وعلوه بطريقه في دهنيز هذه الدار سداً إلى أبواب الأعظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه ومن حقوقه ملك فلان وحقه ويتم الكتاب.

وإن كان الإقرار بعلو منزل في الدار: يكتب أقر أن جميع الغرفة التي على البيت الصيفي أو على البيت الشتوي من جميع ائدار المشتملة على البيوت وهي في سكة كذا حدود هذه الدار كذا وهذا البيت الذي هذه الغرفة عليه عن يمين الداخل في هذه الدار وحدود هذا البيت كذا وأقر هذا المقر أن هذه الغرفة المذكورة فيه ملك لفلان دون سفلها ويتم الكتاب.

وإن كان الإقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر: يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب فإن وقع هذا البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كله للمقر له وإن وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقر له من نصيبه بقدر حقه وهو أن يأخذ قدر البيت من نصيب المقر بعد أن ضرب المقر بنصف ذرعان الدار والمقر له بذرع البيت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإحدى الروایتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال: محمد وحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف ذرع البيت والمقر يضرب بنصف ذرعان الدار.

نوع آخر في الإقرار بطريق في الدار التي هي للمقر: أقر فلان أن لفلان طريقاً في داره التي في يده حدودها كذا وهذه الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا إلى كذا ومبدأ هذه الطريق من موضع كذا إلى باب الدار الأعظم سُلماً في هذه الدار وطول هذه الطريق من سُلماًها إلى باب الدار كذا وعرضها كذا يتطرق فيها فلان من داره الملاصقة لهذه الدار واحد حدود هذه الدار التي لها هذه الطريق والثاني والثالث والرابع كذا وباب هذا الدار التي لها هذه الطريق في موضع كذا منها يسلك فيه إلى هذه الطريق حين يخرج إلى باب هذه الدار إلى الطريق الأعظم أقر أن جميع هذه الطريق بحدودها وحقوقها لفلان وفي ملكه ويده وهو أولى بها من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب، وإن كان الطريق مشتركاً بينهما يزداد في الكتاب مشتركاً بينهما.

نوع آخر في الإقرار بجدار لرجل: يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب أن يكتب هذا الجدار المحدود فيه بأرضه وبينك لما ذكرنا من اختلاف الروایتين في الخاطئ أنه اسم للبناء والأرض أو للبناء لا غير.

نوع آخر في الإقرار بنهر أو قناة: يكتب في النهر أقر أن النهر الذي في موضع كذا يدعي بكذا ومبدأ هذا النهر في موضع كذا ومغرقه من نهر كذا ومصبه في موضع كذا طول هذا النهر من مغرقه إلى مصبه كذا ذراعاً بذراع كذا وعرض هذا النهر كذا أقر أن جميع هذا النهر كله بملقى تراه من كل جانب من جانبيه خمسة أذرع في طول هذا النهر بحدود ذلك كلها وأرضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقر له ويتم الكتاب، وفي القناة يزداد أرضها وينؤها.

نوع آخر في إقرار المشتري أن المشتري ملك غيره وأنه كان وكيلاً عن ذلك الغير في الشراء وأراد الكتابة على ظهر الصك: يكتب أقر المشتري فلان المذكور اسمه ونسب في بطن هذا الصك في حال جواز إقراره وسائر تصرفاته طائفاً أنه كان اشترى جميع الضبعة المذكورة في بطن هذا الصك أو جميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه بالثمن المبين فيه لفلان بن فلان اشتراها له بماله وتوكيله إياه به ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعقود عليه لأجله وأن جميع هذه الدار أو هذه الضبعة مذكور فلان وحقه وأن اسم هذا المقر المذكور في بطن هذا الصك اسم عارية ووكالة لا اسم استحقاق وإصالة ملك فلان وحقه وأن موكله فلاناً أولى بذلك كله منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وأنه لو ادعى ذلك كله أو شيئاً منه أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في الدعوى حال حياته أو بعد وفاته فدعواه باطلة وصدقه المقر له في ذلك كله مشاهة في يوم كذا.

وإن أراد أن يكتب كتاباً مبتدأً: يكتب أقر فلان أنه كان اشترى من فلان داراً في موضع

كذا بضمن كذا وكتب بذلك صلح شراء هذه نسخته ثم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صلح الشراء إلى آخره ثم يكتب وإنه كان اشتراها لفلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا وإن أراد أن يكتب شراء النصف لنفسه وشراء النصف لغيره يكتب أقر طائعا أنه حين اشترى جميع الدار التي في موضع كذا اشترى نصفها شائعا لنفسه ونصفها شائعا لفلان بماله وأمره وتوكيله إياه بذلك وأن جميع هذه الدار المحدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشراء مشاعاً بينهما نصفين وهو في أيديهما وأن نصف جميع هذا الثمن منقود من مال فلان بأمره وصدقه هذا المقر له مشافهة.

وإذا أراد الوصي كتابة إقراره أن ما اشتراه اشتراه لهذا اليتيم: يكتب أقر فلان الوصي من جهة فلان لولده الصغير فلان أن جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بضمن كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق ولايته عليه بحكم الوصاية الثابتة له عليه من جهة أبيه فلان لما رأى فيه من الاحتياط بماله والاحتياط به وابتغاء النماء والزيادة فيه والتوفير عليه وأنه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق ولايته عليه إلى هذا البائع وأنه تسلم ما بين شراؤه من ياتعه هذا لهذا اليتيم وأن هذا اليتيم أولى بما بين شراؤه فيه منه ومن سائر الناس اجمعين وأن اسمه في هذا الكتاب عارية وأنه لا حق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وقد جعل هذا الوصي هذا اليتيم بعد بلوغه وإبناس الرشد منه واستحقاقه قبض ماله مسلطاً على قبض جميع ما اشتراه هذا الوصي له وعلى خصومة من يخاصمه فيه إلى آخره.

نوع آخر في إقرار الرجل بأنه معدم وأن الدار التي في يده عارية لرجل آخر: يكتب أقر فلان طائعا أنه معدم لا يملك شيئاً من مال الدنيا لا على ظهر الأرض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه ما يبلغ قيمته كذا درهما وأنه في عيال فلان وهو الذي يتفق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة إلى فلان على جهة العارية وأنه ليس له في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شيء مما ينطلق عليه اسم المال وصدقه فلان.

نوع آخر في الإقرار بمفاسخة البيع الذي جرى بين ياتعه وبينه في محدود كان اشتراه منه: يكتب أقر فلان طائعا أنه فاسخ فلانا برضا وطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا وناقضه كل عقد كان فيها من جهتهما من رهن وثيقة بمال مفاسخة صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خيار ولا معنى يوجب إبطالها وأنه رد عليه جميع هذه الدار بحق هذه المفاسخة رداً صحيحاً وأنه قبض من المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المفاسخة وغيرها قبضاً صحيحاً وأنه أبرأ من ذلك إبراءً صحيحاً فلم يبق له ولا لأحد على هذه المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ولا رهن ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفهاً.

نوع آخر في الإقرار بمفاسخة الرهن: أقر طائعا أن الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا كان رهناً في يده من جهة فلان بمال كان له عليه رهنه به وأنه قضاه كله له وأن هذا المقر فاسخه هذا الرهن في هذا الكرم ورده عليه وأنه قد استرده وأتته وقبضه فلم يبق لهذا المقر على هذا المقر له دين ولا لهذا المقر له في يد هذا المقر عين ولا لأحد منهما على الآخر خصومة وصدق كل واحد منهما صاحبه في ذلك كله وأشهدا والله تعالى أعلم.

نوع آخر في الإقرار بالمسح البيع وغيبة صلح الشراء: أقر فلان طائعاً أنه كان اشترى من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاء والوثيقة لا على سبيل البتات والحقيقة بكذا ووقع التقابض بينهما من الجانبين وقد كان بذل له خط الوفاء وأنه متى نقده مثل هذا الثمن وطلب منه بيع ذلك منه وقبض ثمنه منه وتسليم البيع إليه أجابه إلى ذلك ثم إن فلاناً وهو البائع نقد مثل ذلك الثمن وطلب من المقر هذا بيعة فباعه منه به وقبض الثمن ورد الدار المشتراة عليه وطلب فلان من المقر هذا رد ذلك الصلح فعجز عن رده وقال: إنه قد غاب فطلب من المقر هذا ثقة وأقر طائعاً أنه استوفى من فلان البائع جميع هذا الثمن وهو كذا بدفعه إليه وإيفائه ذلك إياه وبرئ البائع هذا إليه منه براءة قبض واستيفاء وسلم إليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه وضمان الدرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع وإقراره أنه لم يبق له يعني للمقر على البائع هذا في ذلك كله دعوى ولا خصومة لا في أصل هذا المحدود ولا في غلته ولا في ثمنه ولا في قيمته وإن هذا الكرم كله ملك البائع هذا وهو أحق به من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين وإن المقر هذا متى أخرج ذلك الصلح فهو مبطل وهو في إقامة البينة على ذلك وطلب اليمين مبطل وصنقه هذا المقر له في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى أعلم.

نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته وإقرار الأب والزوج لها بذلك: شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان بن فلان جهز ابنته فلانة من خالص ماله صلة لها وتعطفاً عليها وإحساناً إليها وما ساق إليها زوجها فلان من صداقتها وعطاياها بعدما جرى بينهما نكاح صحيح على موافقة الشرع مستحجماً لشرائط الصحة وذلك عند زفافها إلى بيت زوجها هذا جمع الله تعالى بالخير والبركة شملهما وكثر بالذرية الطيبة نسلهما ويذكر ثياب الزوج ويفصل ذلك تفصيلاً ويبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من ذوات القيم ويذكر ما كان من المذروعات وثياب المرأة ويفصل كل نوع من ذلك تفصيلاً يذكر الخني والآلئ والجواهر ويبين الصفة والقيمة ويذكر الثياب ويفصل ذلك ويذكر النصفة والنقصة وعلى هذا الفرش والبسط وكذلك على هذا أواني الصفر والرصاص والحديد ويبين المائلك فيكتب جارية رومية قيمتها كذا وغلاماً تركياً قيمته كذا وجارية هندية قيمتها كذا وكرم في قرية كذا حدوده كذا وثلاث حوانات في سوق كذا وحدودها كذا ثم يكتب عقب النسخة، بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان طائعاً أن جميع هذه الأموال المذكورة بأجناسها وأنواعها وصفاتها وقيماتها غير ثياب بدن هذا الزوج المذكور في صدر النسخة ملك ابنته فلانة هذه وحققها وفي يدها وتحت تصرفها وأنه لا حق لهذا المقر في شيء منها وأنه لاحق بها كلها منه ومن سائر الناس أجمعين وأنه متى ادعاه أو شيعاً منها أنه ملكه وأنه عارية في يدها من جهته فدعواه مردودة وأشهد على نفسه بذلك من أثبت اسمه آخره ويتم الكتاب، ويكتب الشهود أسماءهم في آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة الشهود على إقرار الأب بذلك أساميهم يكتب إقرار الزوج فيكتب، بسم الله الرحمن الرحيم أقر فلان بن فلان طائعاً أن جميع الأموال المذكورة في صدر هذا القروطاس سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما أضيف إليه ملك زوجته فلانة هذه وحققها وفي يدها وتحت تصرفها وقد حملتها إلى بيته كما

تحمل الزوجات إلى بيوت أزواجهن من غير أن يكون له فيها أو في شيء منها ملك أو حق أو دعوى وأقر أنه متى ادعى شيئاً من ذلك كله لنفسه سوى ما اضيف إليه فذلك باطل مردود وأقر أن لها عليه وفي ذمته من بقية صداقها كذا حقاً واجباً ودينياً لازماً تطالب بها إذا توجهت المطالبة شرعاً وأشهد على نفسه ويكتب أسماء الشهود بعد ذلك والله تعالى أعلم.

نوع آخر في إقرار الابنة بجهازها لأبيها أو لأُمها: ولذلك وجوه، أحدها: أن يكتب نسخة الجهاز في صدر فرطاس على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك، بسم الله الرحمن الرحيم أقرت فلانة بنت فلان طائفة أن جميع الأموال المذكورة في صدر هذا القروطاس باجتناسها وأنواعها وصفاتها وقيمته ملك أبيها فلان هذا وحقه بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الإقرار له بذلك وإن جميع ذلك في يدها بطريق العارية وصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهد، الوجه الثاني: يكتب أقرت فلانة طائفة أن جميع ما يعرف بها وينسب إليها من جهازها من جميع أنواع الثياب والامتعة والفرش والبسط والحلي من الذهب والفضة والجواهر واللآلئ والأواني الصغيرة والشبهية والزجاجية والحديدية والخزفية وأنواع الامتعة والأثاث والسقط وغير ذلك من كل قليل وكثير التي هي مكتوبة في كتاب جهازها وهي الآن في بيت زوجها ملك أبيها فلان بسبب صحيح وأمر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الإقرار له بذلك وصدقها أبوها هذا مشافهة وأشهد، الوجه الثالث: أن يكتب الأب نسخة جهازها وقت التسليم إليها ويشهد أنني إنما سلمت هذه الأشياء إلى البنت بطريق العارية قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى: الأحوط أن يشتري الأب منها ما في هذه النسخة بشمن معلوم ثم أن الابنة تبرئه من جميع الثمن وعندي أن الأحوط ما كتبه أولاً والله تعالى أعلم.

نوع آخر في الإقرار بالحيوان: يكتب أولاً على صدر القروطاس أسماء الحيوان وصفاتها وشياتهم كما تكون ثم يكتب ذكر الإقرار عقيب النسخة على الوجه الذي بينا أو يكتب أقر فلان بن فلان إلى آخره أنه باع من فلان كذا شياً معينة ويذكر أوصافها وشياتها بكذا دراهم وأنه اشتراها منه بها وأنه قبض الثمن منه ولم يسلم المبيع إليه وأنه يسلمها إليه متى طلب منه تسليمها إليه وصدقته المقر له.

نوع آخر في إقرار المرأة بقبض النفقة والكسوة لمدة: أقرت فلانة بنت فلان طائفة أنها قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المقدرة لها عليه حسب ما أوجب الشرع في أمثالها لسة أشهر أولها كذا وآخرها كذا قبضاً صحيحاً واستيفاءً كاملاً وصدقها زوجها هذا مشافهة ويتم الكتاب.

نوع آخر في إقرار العبد بالرق لمولاه: أقر فلان الهندي في حال جواز إقراره طائفاً أنه عبد مملوك لفلان وأن فلاناً يملك رقبته ملكاً صحيحاً جائزاً ثابتاً وأن خدمة فلان وطاعته واجبة عليه وأنه لا امتناع له على فلان في خدمة ولا بيع ولا إخراج من ملكه بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولا دعوى له قبل فلان ولا حق ولا مطالبة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أشهد فلان على إقراره بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليه ففهمه وعرفه فإن كان له سبب كتيه ولا يمنع ذلك صحة الإقرار ولا يشترط في هذا ذكر صحة البدن لأن حكمه لا يختلف بالصحة والمرض.

نوع آخر في إقرار جارية بكونها أم ولد لمولاهها: أقرت فلانة التركية أو الهندية ومحلها طائفة أنها كانت أمة لفلان بن فلان ومملكه وفي يده وتحت تصرفه بملك صحيح تام وأنها ولدت منه ابناً يسمى فلاناً أو ابنة تسمى فلانة وأنه في حجرها أو أنها في حجرها ثابت النسب من سيدها وأنها صارت أم ولد بولادة هذا الولد منه وإن خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع من ذلك مادام حياً وصدقها سيدها فلان بذلك شفهاً واللّه تعالى أعلم.

وإن كان الإقرار من المولى بأمومية الولد فقد ذكرنا ذلك في فصل أمهات الأولاد فلا نعيده: وإن كان الإقرار من ابن المولى بكون جارية أبيه أم ولد أبيه وبعتقها بموت أبيه يكتب أقر فلان بن فلان طائفاً في حال صحة بدنه وقيام عقله وجواز امره له وعليه أن فلانة التركية أو الهندية كانت مملوكة أبيه فلان وأمه وتحت تصرفه بملكها بملك صحيح وإن أباه فلاناً استولدها في حياته وأنها ولدت من أبيه فلان ابناً ثابت النسب منه اسمه فلان وأنها صارت أم ولد له بولادة هذا الولد وإن أباه هكذا أقر في حال حياته بكونها أم ولد له وأنها عتقت بموت أبيه من جميع ماله وأنه لا حق لهذا المقر فيها ولا دعوى ولا سبيل له عليها إلا سبيل الولاء فإن ولّاه له بعد أبيه وصدقته هذه الجارية مشافهة وإن كان الإقرار من الابن بتدبير عبد من جهة أبيه وعتقه بموت أبيه يكتب في حال جواز إقراره عن طوع ورغبة أن العبد الهندي المسمى فلاناً كان ملك أبيه فلان وحقه بملكه بسبب صحيح ملكاً صحيحاً تاماً وإن أباه كان دبره في حال حياته تدبيراً صحيحاً مطلقاً من خالص ماله وهكذا أقر أبوه به وإن أباه مات وعتق هذا العبد من تركته بخروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا الابن عليه إلا سبيل الولاء ولا دعوى له عليه من جهة الميراث ولا خصومة له معه في الاستسعاء وصدقته هذا الغلام في ذلك مواجهة.

نوع آخر في إقرار الوارث بقبض الدين من الغريم: أقر فلان طائفاً أن أباه فلاناً مات وكان له على فلان كذا درهماً ديناً واجباً وحقاً لازماً وصار ذلك ميراثاً لابنه هذا لا وارث له غيره وأنه قضاه ذلك وأوفاه فاستوفى كله تاماً وأغنياً كمالاً وأبراه عن ذلك إبراءً صحيحاً وضمن له كل درك في ذلك وفي شيء منه ضماناً مضمناً في الشرع وقبل فلان منه هذا الإقرار مواجهة وإن كان هذا من الموصى له يكتب أقر فلان أن فلاناً كان أوصى له في حياته حال صحة عقله وجواز أمره له وعليه بجميع تركته بعد وفاته ولا وارث له بقرابة أو زوجية وأوصى إليه بطلب تركته حيث كانت وأين كانت وعلى من كانت وفي يد من كانت وصاية صحيحة وأنه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية إليه وأنه أثبت بحجة شرعية على فلان كذا درهماً ديناً واجباً وحقاً لازماً لهذا المتوفي وطالبه بهذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان هذا جميع ذلك إليه وإن هذا المقر قبض ذلك كله منه واستوفاه تاماً وأغنياً إلى آخره واللّه تعالى أعلم.

نوع آخر في إقرار الوصي بمال اليتيم عنده: يكتب أقر فلان الوصي في تركته فلان وفي أمور الصغير فلان بتقليد من جهة قاضي بلدة كذا طائفاً في حال صحة بدنه أن مال الصغير في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهماً نقداً وكذا من أعيان الأموال وبيئتها ويصفها وقبضها ليحفظها ويردها عليه عند بلوغه وإيناس رشده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الإقرار تصديقاً شرعياً ويتم الكتاب واللّه تعالى أعلم.

نوع آخر في إقرار التيمم بعد البلوغ بقبض ماله من الوصي: أقر فلان في مجلس الحكم طائعاً أنه قبض واستوفى من فلان الذي كان رصياً من جهة أبيه فلان في تركة أبيه وفي أمور هذا المقر في حال صغره جميع ما كان عنده وعليه من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والنقد والأشمار وانزال الكروم وغير ذلك من صنوف الأموال قبضاً جائزاً بدفع هذا الوصي جميع ذلك إليه فلم يبق له يعني للمقر هذا على وصية هذا دعوى ولا خصومة وأن هذا المقر متى ادعى على وصية هذا بعد هذا عبثاً أو دهنأ أو ادعى ذلك من يقوم مقامه في حياته أو بعد وفاته من وكيل أو نائب أو وصي فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب والله تعالى اعلم.

نسخة أخرى في هذا النوع: أقر فلان طائعاً أن أباه فلاناً توفي وقد كان أوصي قبل وفاته إلى فلان بجميع تركته واقتضاء ديونه وقضائها وتنفيذ وصاياهم بعد وفاته ومات ثابتاً على هذه الوصاية من غير رجوع عنها أو عن شيء منها ولم يترك وارثاً غيري وأن هذا الوصي تولى جميع ما فوض إليه أمره وتصرف في هذه حسب ما اطلقه الشرع واقتضاء الحكم من قضاء الديون والاقتضاء وتنفيذ الوصايا من الثلث وأنفق على هذا المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والأدام والكسوة والوطاء بالمعروف وأقر المقر هذا أيضاً أنه بلغ مبلغ الرجال وأونس رشده ويستحق قبض أمواله واستيفاء حقوقه فقبض هذا المقر جميع ما بقي من ماله في يد هذا الوصي من تركة أبيه فلان هذا المتوفي بحق الإرث عنه واستوفى ذلك كله منه تاماً وافياً بعد معرفته جميع الشركة باجناسها وأنواعها شيئاً فشيئاً من غير أن خفى عليه شيء من ذلك وأحاط علمه بذلك كله وأبرأ هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته فمضى ادعى هو عليه أن قبله أو عنده أو في يده من تركة أبيه هذا المتوفي من قليل وكثير قديم أو حديث أي ذلك كان أو أحد من جهته فذلك كله باطل مردود وكل بينة يقيمها عليه من ذلك أو حجة يحتج بها ويمين يطلبها في ذلك منه وينازعه فذلك كله زور وهذا الوصي المقر له برئه من ذلك وهو في حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل هذا الوصي هذا الإقرار منه مواجهة.

نوع آخر في إقرار التيمم أنه أذن لوصيه بدفع ماله إلى غيره: أقر فلان طائعاً أنه قد تمت له ثلثاني عشرة سنة فطعن في التاسع عشرة وأنه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالأمر والنهي وأنه قد أمر فلاناً الوصي في تركة أبيه وفي أمور هذا المقر حال صغره أن يسلم جميع ماله الذي له عليه وعنده وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث أبيه هذا إلى أمه فلانة بنت فلان لتحفظه عليه إلى وقت حاجته وسلم هذا الوصي إلى أمه جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركة أبيه وأقرت فلانة أم هذا المقر أنها قبضت جميع ذلك، صاحب الضيعة إذا دفع إلى مزارعيه حنطة أو شعيراً على سبيل القرض ليجعلوها بذراً وأراد أن يكتب كتاباً على إقرارهم بذلك، فالوجه في ذلك أن يكتب الكاتب أولاً على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم أبيه وجده ثم يكتب عقيب اسمه كذا مناً من الحنطة والشعير أو ما شابه ذلك ثم يكتب اسم الثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم أقر هؤلاء المذكورة أسماءهم وأنسابهم في النسخة المذكورة على صدر هذا القرطاس أن لفلان بن فلان الفلاني على كل واحد منهم

ما كتب عقيب اسمه ونسبه من الخنطة أو الشعر أو الذرة الموصوفة كلها فيه ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب قرض صحيح استقرضوها منه ليجعلوها بذراً في ضياعه التي في قرية كذا وقبضوها منه وصدقهم المقر له فيه خطاباً في تاريخ كذا واللّه تعالى أعلم.

نوع آخر في إقرار الأستاذ الصغير الذي سلم إليه لتعليم عمل والنفقة واللباس عليه : هذا ماقر الأستاذ فلان في حال جواز إقراره طائعاً أن فلاناً سلم ابنه الصغير فلاناً بولاية الأبوة عليه بعدما أجر فلان هذا ابنه هذا منه بولاية الأبوة ثلاث سنين متواليات أولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها مبلغ شهر كذا من سنة كذا ليعمل كذا يكذا درهماً على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالنتهار دون الليالي ودون أيام الجمع والأعياد بقدر طاقته بما يأمره به من هذا العمل ولا يمنعه هذا الأستاذ من إقامة المصلوات في أوقاتها على أن يكون أجر عمل هذا الصغير في السنة الأولى لكل شهر كذا درهماً وأجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا درهماً يزداد في أجرته للسنة الثانية والثالثة بمهارته وحذاقته الزائدة في كل سنة إجارة صحيحة وصدقته أبو الصغير في ذلك كله مشافهة ثم يكتب إقرار الوالد أنه أذن لهذا المستاجر في صرف ما يلزمه من أجرة عمل هذا الصغير في السنة الأولى إلى ما يكتفيه لطعامه وإدامه ولباسه وسائر مصالحه بالمعروف من غير إسراف ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف مقدار أجرة السنة الأولى إلى طعامه وإدامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه إلى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف مقدار أجرة السنة الأولى إلى طعامه وإدامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه إلى والده وقبل هذا المستاجر الأستاذ هذا الإذن من والد الصغير هذا وتسلم هذا الصغير منه وتفرقا عن مجلس هذا العقد تفرق الأبدان والأقوال وذلك في يوم كذا واللّه تعالى أعلم.

نوع آخر في الإقرار بهبة الدار : يكتب أقر فلان طائعاً أنه وهب لفلان جميع الدار المشتمة على كذا حدودها كذا وهب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها وكذا وكذا هبة صحيحة جائزة نافذة مستجبة لشرائط الجواز محوزة مقبوضة فارغة لا فساد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا تلجئة ولا مواعدة وقبلها هذا الموهوب له قبلاً صحيحاً في مجلس هذه الهبة قبل افتراقهما واشتغالهما بغيرها وقبضها بمعاينة الشهود قبضاً صحيحاً بتسليم هذا الواهب ذلك كله إليه تسليمياً صحيحاً فارغاً عن كل مانع ومنازع وتفرقا واشهدا واللّه تعالى أعلم.

الفصل الرابع والعشرون في البراءات : البراءة من كل حال كان به صك : كان أبو حنيفة وأصحابه والسمتي وهلال الرازي رحمهم الله تعالى يتدوّن كتاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن فلان وهو الذي له الدين والسمتي وهلال رحمهما الله تعالى كانا يزیدان كتبه لفلان وكان أبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخر هذا الكتاب شهدوا أن فلان بن فلان يعني الذي له الدين أقر عندهم أنه كان له على فلان وبعض أهل الشروط كان يكتب هذا براءة لفلان بن فلان والمتأخرون اختاروا هذا ما شهد إلى قولنا : إنه كان له على فلان كذا درهماً وأنه قضاه جميع هذا المال وأوفاه إياه بتمامه فقبضه منه تاماً واقياً قبضاً صحيحاً وبرئ إليه منه براءة قبض واستيفاء ولم يبق له عليه دعوى بهذا السبب وأنه متى ادعى قبله أو قبل أحد من الناس بسببه

حقاً أو شيئاً من ذلك فهو في دعواه مبطل لا يسمع له بيعة ولا يحلف له وخصمه من ذلك بريء وفي حل وسعة منه في الدنيا والآخرة وأنه كان له به صلح وقد تعطل بذلك بهذا القضاء والإبراء وكان ضاع ولم تصل يده إليه حتى يرده إليه فتمت إخراج هذا الصلح فهو مبطل لأحجة له فيه ولا تعلق به وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة وأشهدا على أنفسهما إلى آخره وعلى هذا دين المهر .

البراءة عن مستفجة واردة : هذا ما شهد إلى قولنا : ان فلاناً أورد على فلان كتاب مستفجة من فلان يكذا درهماً وأنه قبل منه الكتاب وضمن له المال وأنه قبض منه ذلك كنه بإيفاء ذلك إياه قبضاً صحيحاً وضمن له كل درك يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على ان يختصه من دعواه ويرد عليه ما قبضه منه ضماناً صحيحاً وأشهدوا على أنفسهما بذلك إلى آخره .

براءة جماعة بين رجلين بينهما أخذ وإعطاء : هذا ما شهد إلى قولنا : إنه كان جرى بينه وبين فلان معاملات وأخذ وإعطاء من أشربة وبيع وحالات وكفالات وإجازات وودائع وبضائع ومضاربات وسفاج وديون بصكك وغير صكك مرهون وغير مرهون وضمانات وأمانات وأشياء غير ذلك من وجوه مختلفة وأسباب شتى أنه حاسب محاسبة بحقها وصدقها وأنه قبض من جميع ما وجب له عنده بقضائه إياه بتمامه قبضاً صحيحاً تاماً وأفيأ بدفع ذلك كله إليه وبرئ منه براءة قبض واستيفاء فلم يبق له قبضه ولا عنده ولا في يده ولا معه دعوى ولا طلب ولا خصومة ولا تبعة بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب فتمت ادعى عليه هو دعوى أو ادعى أحد من جهته إلى آخره فإن كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبض ولكن يكتب بعد قوله : فحاسبه محاسبة بحقها وصدقها ذبها من ذلك إبراء صحيحاً جائزاً تاماً وأفيأ قاطعاً للدعوى والخصومات بعد معرفته جميع ذلك شيئاً فشيئاً من غير ان خفى عليه شيء من ذلك قسم يبق له بعد هذا الإبراء حق في ذلك كله أو شيء منه ويتمه على ما مر فإن بقي عليه شيء كتب فلم يبق له عنده ولا عليه ولا معه شيء إلا كذا وبين ما بيني عليه عيناً كان أو ديناً .

الإبراء المطلق : أقر فلان بن فلان الفلاني أنه أبرأ فلان بن فلان الفلاني عن كل خصومة كانت له قبله وعليه مالية وغير مالية إبراء صحيحاً تاماً قاطعاً للخصومات كلها ولم يبق له عليه بعد هذا الإبراء لا دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق ولا في المحدود ولا في المتقول لا في المكبل ولا في الموزون ولا في القرض ولا في الأواني ولا في شيء ينطلق عليه اسم الملك والمال يرجع من الوجوه وسبب من الأسباب إقراراً صحيحاً وصدقه المقر له هذا خطاباً ويتم الكتاب .

رجل ركز رجلاً عمداً بغير حق فقضى عليه فادعى ورثة المضروب عليه الندية ثم أروءه عن دعواهم : يكتب أقر فلان وفلان وفلان أولاد فلان في حال جواز إقرارهم طاعتين أنه أروء فلان بن فلان عن كل دعوى وخصومة كانت لهم عليه وقبله خصوصاً عن دعوى دية الأب فإنهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم فلاناً عمداً ومات بالوكز ووجب عليه الندية لأبيه وصارت ميراثاً لهم وأنه كان منكراً لدعواهم هذه قبله فأروءه عن هذه الدعوى وعن جميع الدعاوى والخصومات كلها إبراء صحيحاً وأنه قبل منهم هذا الإبراء قبولاً صحيحاً ويتم الكتاب .

وإن كان المدعى عليه يدعي على ورثة هذا الميت أنهم أخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق لم أبرأهم عن دعواه هذه قبلهم: يكتب أقر فلان الفلاني في حال جواز إقراره طائعا أنه أبرأ أولاد فلان الفلاني وهم فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم أنهم أخذوه بغير حق بمجرد دعواهم عليه وذلك بأنهم كانوا يدعون عليه أنه ضرب أباهم عمداً بالوكز بغير حق وإن أباهم مات بسبب ذلك وأنه وجبت ديته عليه وصارت ميراثاً بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها على وفق دعواهم هذه قبله فآخذوه^(١) بأصحاب السلطان دراهم كثيرة بأفعالهم وغيرها فأبرأهم عن هذه الدعوى إبراءً صحيحاً وأنهم قبلوه منه قبولاً صحيحاً ويتم الكتاب.

براءة غريم في تركته: هذا ما شهد إلى قولنا: إنه كان له على فلان كذا وأنه توفي وخلف من الورثة فلاناً وفلاناً وفلاناً لا وارث له غيرهم وإن فلاناً من جملة هؤلاء وصى فلان في هذا المال ليرجع به في تركته أبيه وأنه اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا يدفع فلان ذلك إليه قضاءً عن والده فلان ليرجع في تركته وأنه ضامن له كل ذلك يدركه بهذا السبب من قبله وسببه على أن يخلصه أو يرد عليه ما يلزم الحكم رده مما قبض ولم يبق له في تركته فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الوارث على خمسمائة درهم والدين ألف لم يرجع في التركة إلا بخمسمائة وإن صالحه على عرض قيمته خمسمائة كان له أن يرجع بألف إذا شرط الرجوع بألف وإن أدى تطوعاً أو لم يقل شيئاً ثم قال: أدبت لا رجوع لم يصدق وهو متبرع.

وفي قبض الغريم من الوصي والوصي آذاه من التركة: يكتب كما في الفصل الأول من البراءة.

الإبراء عن دم العمد: هذا ما شهد إلى قولنا: إن فلاناً ادعى أن فلاناً قتل ابنه عمداً بحديدة ظلماً فوجب له عليه القود ولم يخلف وارثاً غيره ثم أنه عفا عنه وأبرأه عن دم ابنه فلان وما وجب له عليه بقتله إياه فلا حق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب فمضى ادعى عليه إلى آخره وفي الخطأ يكتب قتله خطأ لم يتعمده بذلك فوجب له عليه وعلى عاقلته الدية ولم يخلف وارثاً غيره ثم أنه عفا عنه وعن عاقلته إلى آخره وفيما دون النفس قطع يده أو فقا عينه أو شج رأسه ووجب عليه كذا فعفا عنه وأبرأه عن الواجب وفي قطع السرقة لا يذكر العقول لكن يقول: ادعى عليه أنه سرق من حوزة كذا درهما وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر أنه كان اذن له في الدخول في داره فلم يلزمه قطع اليد أو يكتب أنه أقر أنه كان اتهمه بذلك باطلاً ولم يسرق منه شيئاً وهو بريء مما ادعى قبله فمضى ادعى إلى آخره.

البراءة عن الدعوى في محدودة: هذا ما أقر به فلان أنه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة على كذا وبين موضعها وحدودها ثم يقول: إنها بحدودها وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلا بغير حق وإن عليه تسليمها إليه بحق هذه الدعوى ثم أنه أبرأه عن جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة بعينها فلم يبق له بعد هذا الإبراء حق في كل هذه الضيعة بعينها ولا خصومة وأنه لو ادعى هذا أو واحد ممن يقوم مقامه إلى آخره ويتم الكتاب والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة.

(١) قوله فآخذوه إلخ: تأمل في هذا التعبير اهد مصححه.

الفصل الخامس والعشرون في الرهن: أقر فلان طائعا في حال جواز صحته وثبات عقله وجواز أمره لا علة به تمنع صحة إقراره أن لفلان عليه وفي ذمته كذا درهما قرضاً حالاً أو ثمن كذا اشتراه منه أو غصباً أو وديعة مستهلكة أو ضمان إتلاف كذا أو من حوالة فلان أو عن كفالة فلان وأنه رهن بهذا الدين هذا الطالب جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها رهناً صحيحاً مقبوضاً محوزاً مفرغاً دفعها إليه وقبضها منه بجميع حقوقها ومرافقها فهي في يده محبوسة يدينه هذا لا سبيل لهذا الراهن إلى افتكاكه ما بقي عليه شيء من هذا الدين وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة وأشهدا فإن كان فيه جعله وكيلاً أو أميناً في بيعه كتب بعد القبض على أن هذا المرتهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا إن لم يدفع هذا الراهن هذا المال إلى هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين ببيعه وببيع ما شاء منه بأي ثمن شاء ويأخذ ثمنه قضاء لدينه إن كان مثل دينه فإن كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الراهن وإن كان فيه نقص من هذا الدين كان ذلك ديناً له على هذا الراهن على حاله يطالبه به فإن كان جعل ببيع غير المرتهن كتب على أن فلان بن فلان وكينه في بيعه أو يقول: أمينة على بيعه وقت كذا فيبيعه ويبيع ما شاء منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتهن فإن كان فيه فضل إلى آخره كالأول فإن كان فيه شرط جعل الرهن على يد عدل كتبت بعد قولك رهناً صحيحاً مقبوضاً محوزاً مفرغاً ثم أن هذا الراهن وهذا المرتهن تراضياً أن يجعل هذا الرهن على يد فلان بن فلان يكون عدلاً بينهما أميناً في قبضه وقد دفع هذا الراهن هذا الرهن إلى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه إليه فارغاً عن كل مانع ومنازع^(١) وضامن هذا المرتهن فهو عدل بينهما أمين في ذلك فإن كان فيه شرط بيع العدل كتبت هاهنا وجعلناه أميناً في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب هاهنا عند محل الاجل على أن يبيع ذلك ويقبض ثمنه ويدفع إلى فلان ذلك قضاء لدينه فإن كان فيه فضل رده على هذا المؤكل وإن كان فيه نقصان فبقية الدين على هذا الراهن على حالها يطالبه بها المرتهن والله تعالى أعلم.

كتاب رهن الدار بالدين على سبيل الاختصار: هذا ما رهن فلان فلاناً جميع داره التي في موضع كذا ويحدها رهنه هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا دراهم كانت لهذا المرتهن على هذا الراهن حقاً واجباً وديناً لازماً بسبب صحيح رهناً جائزاً نافذاً لا فساد فيه ولا خيار ويذكر القبض والإشهاد والله تعالى أعلم.

كتاب من جانب المرتهن في هذا: هذا ما ارتهن فلان من فلان جميع داره إلى قوتنا: بدين كان لهذا المرتهن على هذا الراهن وهو كذا درهما ارتهناً صحيحاً جائزاً نافذاً إلى آخره فإن كان فيه الإذن بالانتفاع كتبت: وقد اذن هذا الراهن لهذا المرتهن أن يسكن هذه الدار بنفسه ويسكنها من شاء ويتنفع بها على ما أحب من غير شرط كان في هذا الرهن وأباح له ذلك على أنه كلما نهاه عن الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك إذنا مستقبلاً مالم يقبض هذا الراهن وأباح له ذلك المرتهن هذا الدين وقبل هذا المرتهن ذلك منه مواجهة ويتم الكتاب.

(١) قوله وضامن هذا المرتهن: كذا في جميع النسخ وفيه تأمل إذ كان الظاهر أن يقول: برضا من هذا المرتهن أو نحو ذلك والله أعلم اهـ مصححه البعراوي.

الإقرار برهن منقول: أقر فلان طائعاً أنه رهن عبده فلاناً اسمه كذا وصفته كذا وقيمنه كذا بما وجب له عليه من الدين وهو كذا رهناً مقبوضاً صحيحاً على أن يحفظ الرهن هذا المرتهن بنفسه ومن يثق به من عياله ويحبسه بدينه ولا يستعمله ولا يخرج من يده ولا يستهلكه فإن استهلكه أو ضيع شيئاً من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتهن في ذلك كله تصديقاً صحيحاً ويتم الكتاب كذا في الذخيرة، والله أعلم.

الفصل السادس والعشرون في الأوقاف: هذا الفصل يشتمل على أنواع:

النوع الأول في اتخاذ المسجد: يجب أن يعلم أن المسلم إذا اتخذ داره للمسلمين مسجداً وسلم المسجد إلى المتولي وأذن للناس بالدخول والصلاة فيه فصلى فيه قوم بجماعة يصير مسجداً باتفاق بين أصحابنا رحمهم الله تعالى بخلاف ما يفعله أبو حنيفة رحمه الله تعالى: في سائر الأوقاف والقبض والتسليم شرط لصيرورته مسجداً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط غير أن القبض فيه عندهما بظريفتين أحدهما بالتسليم إلى المتولي والثاني بالصلاة فيه ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا صلى الواقف فيه أو صلى غيره فيه بجماعة أو بغير جماعة يصير مسجداً وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير مسجداً إلا إذا صلى فيه بجماعة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا جعله على هيئة المسجد يصير مسجداً ولا يحتاج فيه إلى شيء آخر هكنا ذكر بعض المشايخ في شرحه وذكر الشيخ الإمام نجم الدين التستفي رحمه الله تعالى في شروطه أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط لصيرورته مسجداً التسليم إلى المتولي والصلاة فيه بجماعة وعنهما إذا جعله على هيئة المسجد صار مسجداً فإذا أرادوا أن يكتبوا في ذلك كتاباً كيف يكتبون فنقول: لم يذكر محمد رحمه الله تعالى كتابة هذا النوع في شروط الأصل وكان الطحاوي والخصاف يكتبان هذا ما جعل فلان الفلاني في صحة عقله وبدنه وجواز أمره طائعاً رغباً جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ملكه وفي يده وأبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى: كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب وبعض المتأخرين قالوا: على قياس قول أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى ينبغي أن يكتب هذا كتاب من فلان لأن جعل الأرض مسجداً تحرير للأرض فيعتبر بإعتاق العبد وقد ذكرنا في إعتاق العبد أن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً رحمهم الله تعالى كانوا يكتبون هذا كتاب من فلان فهانئ كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه أبو زيد رحمه الله تعالى فكاتبوا هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً أقر عندهم وأشهدهم على إقراره في حال صحة بدنه وقيام عقله وجواز أمره له وعليه لا علة به من مرض ولا غيره يمنع صحة إقراره أنه جعل جميع أرضه أو داره التي هي ملكه وفي يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ويشتمل عليها الحدود الأربعة جعل هذه البقعة الموصوفة المحدودة فيه بحدودها وجميع البناء القائم فيها وهي مفرغة لشيء فيها مسجداً لله تعالى طلباً لشرايه وهرباً من أليم عقابه وأخرجها من ملكه إلى الله تعالى فجعلها له بيتاً ولعباده مسجداً ليصلوا فيه المكتوبات والتوافل ويذكرون الله تعالى فيه آتاء الليل وأطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون

القرآن ويدرس العلم فيه من كان من أهله وخلقى بينها وبين الناس ولا يخلق بابه عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد اذن لهم بذلك كله وإن جماعة من المسلمين بعد إذنه إياهم بذلك دخلوها وأقاموا الصلاة المكتوبة بالجماعة فيها بأذان وإقامة يحضر من الشهود ويمعنايتهم فصار جميع هذه البقعة لله تعالى بيتاً ولعباده مصنعاً ومعبداً لا ملك لهذا المقر فيها ولا حق له ولا في شيء منها ولا لمن سواه من الناس لا في أصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لأحد من ورثته على إبطال شيء من ذلك ولا على تغييره واشهد على إقراره القوم الذين اثبتوا أساميتهم في هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وإن لم يكتب في هذا الصك الصلاة بجماعة ولكن كتب فيه وقد أخرج هذا المتصدق جميع هذا المسجد من يده إلى فلان فقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده على ما جعله هذا المتصدق بتسليمه إليه فارغاً من موانع التسليم فجميع ذلك في يد هذا المتولي على ما جعله هذا المتصدق له ولا سبيل لأحد إلى آخره كفاه والمكتوب الأول أحوط وأصح.

نوع آخر في اتخاذ الرباط لنزول المارة فيه والسيارة: فنقول: ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أي لا ينزوم حتى كان له أن يرجع فيه كما في سائر الأوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يجوز وإن أراد كتابته يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق أو يكتب هذا كتاب فيه ذكر ماوقف وتصدق أو يكتب هذا ماشهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً جعل جميع الرباط المشتمل على المنازل والغرف والساحة والمرابط الذي في موضع كذا صدقة موقوفة مقبوضة صحيحة نافذة جائزة تقريباً إلى الله تعالى وابتغاء لمرضاته لا فساد فيها ولا رجعة ولا مثنوية ولا تلجئة ولا مواعدة لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلف بوجه تلف فائسة على أصولها ماضية على سبيلها إلى أن يرثها الله تعالى الذي يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يكون منازل ومساكن للسيارة والمارة وأبناء السبيل على أن الرأي في إنزال من ينزلها ويسكنها إلى القوم بها أبداً في كل وقت وزمان يسكنون من أحبوا ويزعمون من أحبوا على ما يكون أصلح وأوفق لهذه الصدقة والتخصيص في ذلك جائز فإن كان شرط الواقف أن ينزلها المسنون ولا ينزلها الكفار يكتب على أن سكنها للمسلمين ينزلها المسلمون ولا يمكن الكفار من النزول فيها فإن كان شرط نزول أهل العلم لا غير يكتب على أن سكنها لأهل العلم المعلمين والمتعلمين دون غيرهم وإن شرط نزول أهل القرآن أو القراءة يكتب على هذا القياس فإن كان الواقف قد وقف لصارة الرباط وفقاً آخر يجبره^(١) وإن لم يكن وقف لذلك وفقاً آخر يكتب على أن للقوم أبداً أن يؤاجروا من منازلها ومرابطها بقدر ما يعمرونها من غلتها فإذا عمروها ردت إلى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الرأي في اختيار ما يؤاجرونه إلى القوم وإن كان الواقف لم يشترط ذلك فالصجارة على من يسكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من يده وأمره من مال وسلمها إلى فلان بعدما جملة متولياً لذلك لتوليها على سبيلها ماشاء ويوليها من أحب ممن يصلح لها ويوصي بها إلى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك إليه فارغاً

(١) قوله يجبره: كذا في النسخة المجموع منها وفي غيرها يجبره وكله تحريف ولعله يميزه أو نحو ذلك وليحذر ذلك والله أعلم اهـ مصححه.

من موانع التسليم وهي في يد هذا المتولي على الصدقة المسماة فيه لا يحل لواله ولا قاض ولا قيم ولا ذي سلطان تغيير ذلك عن وجهه ولا تبديل شرط من شروطه فمن فعل ذلك فقد باء باثمه وتعرض لخط ربه والله حبه وكافيه ومجازيه وللواقف أجره على مانوى وامضى وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصومة صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه في مجلس قضائه وحكم عليه بجواز هذه الصدقة ولزومها بحضرته ومساكنه عملاً بما أدى إليه اجتهاده وأشهد عليه جماعة من العدول الذين أئتموا أساميهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا.

نوع آخر في اتخاذ المقبرة: فنقول: ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أي لا يلزم حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رحمه الله تعالى عنه أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيما سواه وحكي عن الحاكم أبي نصر المهرورية رحمه الله تعالى أنه قال: وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق دون سائر الأوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم إلى المتولي أو بدفن المتولى فإن أراد كتابته يكتب أن فلاناً جعل أرضه ويذكر موضعها وحدودها صدقة موقوفة وقفاً صحيحاً جائزاً نافذاً إلى قولنا: وهو خير النوازل فجعلها مقبرة للمسلمين يدفنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبداً لا يمنعون من ذلك ولا يحال بينهم وبينها وقد أذن للناس أن يدفنوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم بعد ما علموا بسبيلها وأذن لهم بالدفن فيها فصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وإن لم يذكر فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم وإنما كتب وقد أخرج هذا المتصدق هذه الأرض من يده وجعلها في يد فلان المتولي لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاه على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بآخره حكم الحاكم لما فيه من الاختلاف حتى يصير مجعماً عليه لا يقدر أحد على إبطاله ووجه المرافعة إلى الحاكم أن يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي أن يأمره بتفريغ أرضه لما أن هذا الوقف ليس بلازم فيأمر القاضي المالك بقصر يده عنه ويحكم بصحة هذا الوقف ولزومه فيكتب الكاتب وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بعد خصومة مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين واحد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها لما أراد الواقف هذا الرجوع عن وقفها أخذاً بقول من لا يرى ذلك لازماً فحكم على الواقف هذا بلزومه في وجهه بحضرة خصمه إذ رآه لازماً ووقع اجتهاده عليه ثم يكتب لا يحل لوال ولا لقاض إلى آخر ما ذكرنا.

نوع آخر في جعل الأرض طريقاً لعامة المسلمين: فنقول في ظاهر المذهب أنه على الخلاف وعلى ما حكينا عن الحاكم أبي نصر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير أنه يكتب هاهنا وقف أرضه على أن تكون طريقاً لعامة الناس لأن الكافر يساوي المسلم في المرور في الطريق والفتريق في هذا نظير الرباط بخلاف المقبرة لأنه لا يجمع بين الكافر والمسلم في مقبرة واحدة ويلحق بآخره حكم الحاكم كذا في المحيط.

نوع آخر في اتخاذ القنطرة وطريق كتابته هذا ما شهدوا ان فلاناً جعل قنطرنه التي بناها على نهر كذا أو على وادي كذا ويكتب بإذن سلطان الوقت إن كان الوادي أو النهر للعامة وإن ان لقوم مخصوصين يكتب بإذن فلان وفلان وإن كان لشخص معين يكتب بإذن فلان ويبين أنها من خشب أو حجر ويبين أنها على طاق أو طاقين أو ثلاث طاقات ليكون طريق المرور لعامة الناس إلى آخره والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة.

نوع آخر في جعل الخيل ومناعه وسلاحه للسبيل: يكتب فيه وجعل جميع حبينه وهي كذا وكذا وجميع سلاحه وهو كذا وفقاً مؤبداً حياً جائزاً قائمة على حالها عذة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها أهل الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على أن الراي في الدفع والاختل للقيام عليها أبداً يدفعونها إلى من أحبوا ويأخذونها من أحبوا من مستعملها كيفما شاؤوا وكلما شاؤوا ويذكر على أن لا يقوم عليها أبداً إلا المعروف بصلاحه وعفافه على أنه إن تغير منها شيء لمرض أو فساد أو هرم أو كسر أو غير ذلك وصار بحال لا يصلح للجهاد باعه القيم واستبدل بقيمته غيره مما يصلح للجهاد كل قيم كان في كل وقت وزمان يستبدل ما لم يبق صالحاً للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عند نفسه إلى وقت الحاجة على هذا يجري أمرها ويتم الكتاب وينحق بآخره حكم الحاكم وعلى هذا التعامل والخواص من الدواب والسمع إذا سلبها حمل الثقل أهل الجهاد واستقاء لثأر لهم وكذلك العبيد إذا سلبهم خدمة أهل الجهاد فهذا كله جائز عند محمد رحمه الله تعالى وطريق كتابته أن يكتب إلى قولنا: قائمة على حالها عذة للجهاد في سبيل الله يحمل عليها أثقال أهل الجهاد وفي استقاء لثأر يكتب يستفي بها لثأر لأهل الجهاد وفي العبيد يكتب يخدمون أهل الجهاد وينحق بآخره حكم الحاكم وأما إذا سلب شيهاً من الأتعام لينصدق بالثأر وأولادها وأصوافها ذكر الحاكم أحمد السمرقندي رحمه الله تعالى في شروطه ولم يسمع في وقفها قولاً لأهل العلم قال قولوا: ويجب أن يجوز على قول محمد رحمه الله تعالى قال: وقد ذكرنا في السير الكبير إذا أوصى بما في بطون غنمه أو بأصوافها أو بالثأر فالوصية باطنة وليست الوصية في هذه الأشياء كالوصية بغلة البستان وثمره الشجر قال: وهذه المسألة دليل على أن وقف اتعمر للتصدق بالثأر وأصوافها وأولادها لا يجوز وفي فتاوى أبي النيث رحمه الله تعالى إذا وقف بقرة على رباط على أن ما يخرج من ثبهاً وسمتها يعطى لأبناء السبيل قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: إن كان في موضع يغلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزاً وقال بعضهم: بأخواز مصفاً لأنه جرى التعارف بذلك في بلاد المسلمين وطريق الكتابة في ذلك هذا: ماوقف فلان كذا عدداً من الإبل أو كذا عدداً من البقر أو كذا عدداً من الغنم وفقاً مؤبداً حياً جائزاً نافذاً لا فساد فيه ولا رجعية ولا مشنوبة لا يباع ولا يوهب إلى آخره على أن ما يحصل من الثأر وأصوافها وأولادها يصرف إلى أبناء السبيل على أن الراي في ذلك إلى القيم يعطي من شاء من أبناء السبيل وأي قدر شاء وسلم ذلك كله إلى فلان بعدما جعله متولياً في ذلك وينحق بآخره حكم الحاكم.

نوع آخر في وقف العقارات: وأنه على وجوه كثيرة فمن جملة ذلك أنه إذا أراد أن يجعل داره صدقة للمساكين في حياته وبه بدأ محمد رحمه الله تعالى في باب الوقف في شروط

الأصل قال : قلت أرايت إذا أراد الرجل أن يجعل داره في حياته صدقة للمساكين هل يجوز قال يعني أبا حنيفة رحمه الله تعالى إن مات وهو في يده بمصير ميراثاً لورثته ولم يقل : لا يجوز وإنما لم يقل لا يجوز لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوقف حبس الأصل على ملك الواقف والتصدق بالغلة والثمرة ومنفعة الدار والأرض فمكان كالعارية والعارية جائزة غير لازمة لو مات المعبر نصير ميراثاً لورثته فكذا الوقف على قوله قلت : فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون لأحد نقضها قال يقول : إن نقض سلطان أو وارث هذه الصدقة فهي وصبة من ثلثي بيعا ويتصدق بثمنها على المساكين فيحصل الصيانة لأن الذي يريد إبطاله يعلم أنه لا يستفيد بهذا الإبطال شيئاً فلا يبطلها ثم إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال في تعليم الحيلة يقول : فهي وصبة من ثلثي بيعا ويتصدق بثمنها على المساكين ولم يقل يقول : فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فإن كان الوقف المضاف إلى ما بعد الموت جائزاً لازماً عنده إذا كان يخرج من الثلث كان الوقف المضاف إلى ما بعد الموت في معنى الوصية ومن مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى أن الوصية بالغلة والثمرة لا تجوز فربما يرفع ذلك إلى قاضٍ يرى مذهب ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فيبطلها فقال ما قال تحريراً عن قوله قلت : فكيف يكتب قال : يكتب هذا ماعهد فلان في حياته عهداً أنه جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى والطحاوي والخصاص رحمهما الله تعالى كانا يكتبان هذا ماتصدق به فلان بن فلان وأبو زيد الشروطي رحمه الله تعالى كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب أن فلاناً تصدق بجميع داره وبعض المتأخرين من أهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا ما وقف وتصدق وكل ذلك جائز حسن ولم يصف محمد رحمه الله تعالى الدار بكونها فارغة والطحاوي والخصاص رحمهما الله تعالى كانا يكتبان وهي دار فارغة وأنه حسن لأن شغل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة على قول من يرى التسليم إلى المتولي شرطاً فلا بد من ذكر هذه الزيادة ليقع التحرز عن قوله ثم قال : صدقة موقوفة لله عز وجل إنما قال هذا حتى تتناز هذه الصدقة عن الصدقة المقيدة وكان الطحاوي والخصاص رحمهما الله تعالى يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل مؤبدة محرمة محتبسة بنته بنته لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ملك ولا ت تلف بوجه تلف قائمة على أصولها محفوظة على شروطها مسيلة على سبلها المسماة في هذا الكتاب حتى يرثها الله تعالى الذي له ميراث السموات والأرض وهو خير الوارثين ثم قال : على أن تؤاجر لأنه أوصى بأن يتصدق بغلتها والتصدق بالغلة لا يكون إلا بالإجارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى الإجارة مطلقة وإنما يستقيم هذا الإطلاق إذا أراد المتصدق الإطلاق أما إذا أراد أن يؤاجر سنة فسنه يذكر في الهك على أن يؤاجر سنة فسنه ولا يؤاجر أكثر من ذلك وإذا انقضت سنة يؤاجر سنة أخرى ثم يكتب ويتصدق بغلتها على المساكين ليصير المصرف معلوماً بالتصريح فلا بد أن يكتب ويتصدق بغلتها على المساكين أبداً لأن التأييد شرط صحة الوقف إلا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن لم يكتب يتصدق بغلتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزي الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لأن لفظة الصدقة لا تدل على أنه أراد

جميع المساكين فالتصدق على مسكين واحد جائز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لأنه لا يتأبد وعند عامة مجيزي الوقف لفظة الصدقة تدل على إرادة جنس المساكين حيث أطلق ولم يعين واحداً فصار كأنه صرح به ألا ترى أنه لا فرق بين قوله: مالي صدقة وبين قوله: مالي في المساكين صدقة وإذا كان في المسألة خلاف لا بد من التصريح بالمسكين ليخرج عن حد الاختلاف وإن أراد المتصدق أن يتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة منهم أبداً على ما يرى وإلى هذه الصدقة يدي يني يؤخذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون وجه بعد أن يموخي أي أن يبغني ويطلب أفضل ذلك موضعاً وأعظمه أجراً ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في هذا الكتاب أنه يبدأ أولاً بما يحصل من غلاتها بمرمتها وعمارتها وإصلاحها وبما فيه من المستزاد في غلاتها وأجور القوامين عليها وجميع ما يحتاج إليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق به على المساكين وعامة أهل الشروط يكتبون يبدأ أولاً بما حصل من غلاتها بمرمتها وعمارتها وإصلاحها وما فيه من المستزاد من غلاتها وأجور القوام عليها ثم ما فضل من ذلك يصرف إلى فقراء المسلمين ومساكينهم أبداً إلا أن محمداً رحمه الله تعالى لم يذكر ذلك نصاً لأنه ثابت اقتضاء فإنه قال: يتصدق بغلتها على المساكين أبداً ولا يمكن التصديق بغلتها على المساكين أبداً إلا بعد عمارتها ومرمتها والثابت اقتضاء والثابت نصاً سواء إلا أن عامة أهل الشروط كانوا يقولون: الثابت نصاً أقوى من الثابت اقتضاء واقتضاه من أهل هذه الصنعة يكتبون في الأرض والكرم وأداء خراجها ومؤنتها التي لا بد منها لأن الاستغلال بدونها لا يمكن وفي الدار والحوانيت يكتبون وأداء مؤنتها والنواب السطانية الموظفة لأنها صارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة والضحاوي والخصاف رحمهما الله تعالى يزيدان على ذلك للمتاكيد ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان أو حاكم أو أحد من عرض الناس أن يغير هذه الصدقة المذكورة في هذا الكتاب وأن يبدلها وأن يبطئها وأن يعين أحداً على نقضها فمن فعل ذلك فقد باء بإثمها وأجر فلان يعني المتصدق فيما نوى من ذلك واحتسب على الله عز وجل وقال بعضهم: لا يكتب ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة لأن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نقض هذه الصدقة ولو نقضت عادت إلى ملك المالك كما كانت ولا يكون أثماً فتكون هذه الكمات كدياً على قوله وبطل به النوقف لو شرط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الدار إلى فلان وسلمها إليه بعدما جعله فيها متولياً لأمور هذه الصدقة وقبض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم إلى المتولي لأن التسليم إلى المتولي شرط صحة الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولم يكتب محمد رحمه الله تعالى في آخر هذا الكتاب على أن للمتولي أن يولي غيره من الوكلاء والأوصياء ويستبدل بهم من شاء وأحب وينبغي أن يكتب ذلك لأن من الناس من يقول: لا يملك الوصي ولا المتولي أن يوكل غيره إلا إذا فوض ذلك إليه كما في حالة الحياة وإذا فوض إليه ذلك ووكل غيره لا يملك عزله إلا إذا فوض إليه العزل قال: ثم يكتب فإن رد سلطان أو غيره أو طعن فيها طاعن نهى وصية من ثلث فلان يباع ويتصدق بثمنها على

المساكين وإنما يكتب هذا صيانة لهذا الوقف عن النقص على ما مر قبل هذا فإن الحق بآخر هذا الكتاب حكم الحاكم بصحة هذا الوقف ولزومه على نحو ما بينا قبل هذا تحصل به الصيانة أيضاً.

صدر منك الوقف من إنشاء نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى: هذا ما وقف وتصدق به العبد المسرف في الذنب الحسن الظن بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلباً لشوابه وتحريماً لمريضاته وهرباً من اليم عذابه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة وآلاءه لديه متظاهرة وقد اختصه بما حرمه غيره من أشكاله ونظرائه وآتاه ما لم يؤث أحداً من أمثاله وقرنائه من اجتناس خلقه إنشاء في عز ووجاهة وعمره في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكر وتمكين وشرف قدر واتساع عمن ثم رأى نفسه في انتقاص وحواشيه في كلال وانتكاص قد ذهبت قواها وانتقضت عراها وقل كراها وكثر شكواها وابيض منه الشعر وانحنى له الظهر قد قارب الزوال واشرف على الارتحال وأحب أن يأخذ من دنياه لآخرته ويتزود من أولاه لعاقبته ويقدم في يومه لغده من أطيب ذات يده ذخراً لوقت حاجته وعدة لغفره وفاقته قال الله تعالى: لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وما بلغه من الآثار ونقل في الأخبار مكتوب على باب الجنة ثلاثة أسطر الأول لا إله إلا الله محمد رسول الله والثاني أمة مذبذبة ورب غفور والثالث وجدنا ما عملنا وربحنا ما قدمنا وخسرنا ما خلقنا وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفقيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فامضيت وعن عقبه بن عامر الجهني عن النبي ﷺ أنه قال: ظل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه الصلاة والسلام الصدقة نطفة غضب الرب فانفق مما رزقه الله تعالى في رضاه عاجلاً راجياً نفقته آجلاً رغبة في موعد النبي ﷺ في قوله: خير ما يخلف الرجل بعد موته ثلاثة ولد صالح يدعو له وصدقة جارية يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده فأحب أن يندرج في جملة من لا ينقطع عمله إذا دنا أجله فوقف وتصدق من خالص ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى أعلم.

صكك قديم طويل في اتخاذ المدرسة والوقف عليها: هذا ما احتسب بإنفاقه وتصدق به الخاقان الأجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وتاج الملة طسغاج بغراقخان أبو اسحق إبراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى أمير المؤمنين أعلى الله تعالى أمره وأعز نصره تقريباً إلى الرب الجليل وطلباً للثواب الجزيل وهرباً من العذاب والتكبل ورغبة في وعده الجليل على ما نطق به محكم التنزيل وهو قوله عز وجل وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً وروي في الأخبار عن النبي المختار صلى الله عليه وسلم وعلى آله الأبرار وصحبه الأخيار إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا في ثلاثة ولد صالح يدعو له بعد وفاته وصدقة جارية وعلم يعمل به الناس وأحب أن يندرج في عداد من لا ينقطع عمله وأن يقدم لنفسه خيراً يكون له عند الله وزاداً للسمعة وذخيرة باقية ليوم التناد يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً الآية فأمر باتخاذ مدرسة تكون مجمعاً لأهل العلم والدين متصلة بالمشهد مشتملة على مسجد وموضع لدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مقرر بقرئ الناس القرآن ومجلس مؤدب يعلم الناس الأدب ودورات وساحة وبستان وجمع في ذلك شرائط

الصحة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجوهها المشتعلة عليها وجميع ذلك داخل مدينة سمرقند بموضع منها يعرف بالباب الجديد وأحد حدود جوانبها لزريق الشارع والثاني لزريق مساحة منسوبة إلى الخاتون الملكة بنت الطرخان بك ولزريق^(١) فارقين وقف على مشهدهم والثالث لزريق منزل وقف على طلبة العلم ولزريق منزل أحمد المقتصد ولزريق منزل أبي القاسم بن المعطاء ويتصل بخان ينسب إلى الخاتون الملكة والرابع لزريق منزل منسوب إلى حاكمي الخليلشاهي ولزريق خانقاه منسوب إلى الأمير نظام الدولة ولزريق منزل منسوب إلى الخاتون الملكة ترکان خاتون ولزريق الطريق وإليه مدخلها ثم أحب أن يدوم ذلك الخير على مرور الأيام وكرور الاعوام بأوقاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وأبواب البر فيها فيبقى على ما اقتضته نيته واشتملت عليه طويته فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب لإقامة أعمال البر فيها وبجميع الخان الخالص المشتعل على الدويرات والاصطلات والمتين والأواري والحجرات والغرف والخوانيت الأربعة المتصلة به على ثلاثة منها على يسار الداخل في هذا الخان واحد على يمين الداخل فيه وهذا الخان معروف: بنيم بلاس، يسوق سعد سمرقند في محلة: زركويان، في موضع منها يعرف: بكوجه مفلس، وبجميع الخان الخالص المشتعل على الدويرات الخمس والحجرات الثلاث والغرفات الثلاث وبيوت الأهواء الخمسة والخوانيت الثلاثة المتلازمة على يابه المتصل به يميناً يسوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في زقاق يعرف بزقاق: شيرفروشان، وبجميع الخان الخالص المشتعل على الدويرات الثمان والدويرات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الأهواء الخمسة عشر وبيوت الخلاء والخوانيت الأربعة المتلازمة المتصلة بهذا الخان الذي هو يسوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في سكة عباد وبجميع الدويرة الكبيرة سفليها وعلوها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة يسوق سعد سمرقند برأس الطاق في شارع درب مناره وهذه الدويرة في الزاوية عن يمين الداخل في هذا الخان وبجميع الحجرات على علوها والحجرات الخمس البكدرية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وبجميع الحجرة الكبيرة البكدرية المتصلة بها في هذا الخان عن يسار الصاعد في علوه وبجميع الحمام المعروف بحمام الرجال يسوق سعد سمرقند بمحلة رأس قنطرة غامرة في سكة حماد وبجميع بيوت الأكره وبيت الطراز والكرم والمنابر والمزارع والمداسات التي هي كلها بقربة جرمعد من قرى: انباركر، من رستاق سمرقند وبجميع الأراضي التي هي في التلال المتصلة بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من نواحي: انباركر، من رستاق سمرقند فأحد حدود الخان المعروف: بنيم بلاس، والثاني والثالث والرابع أحد حدود كذا إلى آخر هذه المحدودات فتصدق الخان إلى آخر القاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حياته وبعد وفاته بجميع هذه المحدودات المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب بحدودها كلها وجميع حقوقها ومرافقها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حقوقها وأراضي الخانات والخوانيت والثوابيت المركبة وبيوت الأهواء وبيوت الخلاء والدويرات والحجرات والغرفات وأبنيتها وخشبها وحيطانها وسفلها وعلوها وسقوفها وجذوعها وعوارضها وأسطواناتها وأبوابها وأجرانها وأرض الحمام وبيوته وسقوفه

(١) قوله فارقين: في نسخة فاروقين ومثلها في المحيط على النسخة الحاضرة اهـ

وخشبه وحيطانه وأجراته وقدر مائه وإنبويه وملقى رماده ومجمع زبله ومصب مائه وحوضه ومجاري مياهه في حقوقه وأراضي بيوت الأكره وأبنيتها والأشجار القائمة في العقارات والزراعيين والعرض وأنهارها وسواقيها وشربها بمجاريه في حقوقها ومداساتها المنسوبة إليها في حقوقها ومجاري مياهها في حقوقها وكل قليل وكثير هو بجميع هذه الحدودات ومنسوب إليها من حقوقها داخل فيها وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بقة بئلة مؤبدة محرمة محبسة لله عز وجل لا رجعة لهذا المنتصدق في شيء منها لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا ترهن ولا تتملك ولا تتلف بوجه تلف قائمة على أصولها جارية على سبلها المسماة في هذا الكتاب إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يستغل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب بوجوه غلاتها في كل شهر وفي كل سنة إجارة ومقاطعة ومزارعة ومساقاة بعد أن لا يؤاجر شيء من ذلك أكثر من سنة واحدة ولا يعقد مزارعة أكثر من ثمانية عشر شهراً لا في عقد واحد ولا في عقود متفرقة ولا يعقد عليها عقد جديد إلا بعد انقضاء المدة المعقود عليها كذلك يجري أمر هذه الصدقة ولا يؤاجر قط من ذي حشمة بخاف عليها من جهة إبطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجوها المشروطة في هذا الكتاب فما رزق الله تعالى من غلاتها وأداء مؤنتها يبدأ بأنواع عمارتها ورم ما استرم منها والمستزاد في غلاتها وأداء مؤنتها وغرس الأشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم بأمر هذه الصدقة وبشراء البواري والحصر في الصيف والحشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على قدر ما تقع الحاجة إلى ذلك ويقطع من أشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج إليه في عمارة هذه المدرسة وغيرها من الحدودات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما يراه القائم بأمرها ويبيع ما يبيع من أشجارها وأشرف على الفساد فيكون سبيل ثمن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه إلى الوجوه التي تصرف إليها غلاتها على حسب ما يراه القائم بأمرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها إلى كل من يقوم بأمر هذه الصدقة في كل سنة ألفا درهم مؤبدية عدلية رسمية نقد كورة سمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف إلى الفقهاء الذي يجلس للتدريس في هذه المدرسة عن ينتحل مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعتقده ويدرس على مذهبه في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك ثلاثمائة درهم ويصرف إلى طلبة العلم المقتسبين في هذه المدرسة من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر ألف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال ألف وخمسمائة يوزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم أو تفضيل بعضهم على بعض أو إعطاء البعض وحرمان البعض بعد أن لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلاثين درهماً من هذا النقد ويصرف إلى الذي يتولى تفرقة هذا المال المسمى لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم قسط كل شهر من السنة خمسون درهماً من ذلك ويصرف إلى مؤدب مرضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الأدب في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف إلى معلم

يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف درهم ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف إلى مقرئ عالم بالقرآت والروايات يقرئ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد ألف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهماً ويصرف إلى الأربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخمسون درهماً ويصرف إلى ثمن دهن السراج لإسراج السراج والقناديل في هذه المدرسة والمشهد والمسجد ودويرات طلبة العلم وبيت الخلاء في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم ويصرف إلى ثمن الحمد لسقاية هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد أربعمائة درهم ويصرف إلى ثمن الخبز والنجم والحوائج لانتخاذ الضيافة في هذه المدرسة في ليالي شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم ولثلاثمائة وخمسون درهماً ويصرف إلى ثمن الشموع والبخور لبلة الختم في كل شهر رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهماً ويصرف إلى ثمن الأضاحي في كل سنة في أيام النحر من هذا النقد ألف درهم فيشتري بخمسمائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها يتوي بذلك عن هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشتري بالخمسمائة الباقية من ذلك من الأغنام التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها يتوي بها عن ثبوي هذا المتصدق ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا النقد إلى كسوة حامين نقرأ من الفقراء والمساكين وإلى أثمان هذا الخبز واللحم والحوائج لانتخاذ الضيافة في هذه المدرسة عشية يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف إلى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد بفتحان الأبواب ويغلقانها ويكتسان ويكبسان ما يحتاج إلى الكبس ويفرشان الحصر والبواري ويطويان ويغنيان الحشيش ويرفعانها عند الحاجة إلى الرفع وينظمان بيت الخلاء ويوفدان السراج والقناديل بكرة وعشب في المواضع التي يحتاج إليها فيها في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم لكل واحد منهما من ذلك ستماية درهم ويصرف إلى رجل من أهل الفقه والصلاح والأمانة يختاره المدرس في هذه المدرسة فيفوض إليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتب في هذه المدرسة ويطلع أحوالها ويراعي أمورها ويعين بأمر من يوكل بخدمة هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فإن رأى المدرس في هذه المدرسة الصلاح في أن يفوض هذا الأمر إلى رجلين من أهل الصلاح يسكنان هذه المدرسة يتولى أحدهما أمر بيت الكتب ويتولى الآخر سائر مصالحها فالأمر في ذلك إلى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي ألف ومائتا درهم مصروفة إليهما على ما يراه المدرس فيها ويستصوبه قيمة هذا النقد الذي سمي فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكل سبعة وأربعين درهماً مثقال واحد من الذهب الإبريز الخالص فإن تغير النقد في زمان إلى زيادة أو نقصان ينظر إلى قيمة ذلك النقد الحديث فيصرف إلى كل وجه من هذه الوجوه المسمى في هذا الكتاب من ثلث الدراهم الحديثة ما يبلغ قيمته من هذا النقد الذي كان يسمرقند يوم

وقعت هذه الصدقة فإن فضل من هذه الوجوه فضل من الغلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك الفضل زيادة أسباب من الضياع والمستغل إن استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة المشتراة فيما يحصل من غلاتها سبيل أصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتفاعاتها وإن تقاسمت الغلة عن الوجوه في سنة من السنين قسط النقصان على هذه الوجوه بحصصها فإن لم يوجد بعض من سمي من هؤلاء المذكورين فيه بعد ما استقصى في الطلب كان ماسمى له مصروفاً إلى سائر الوجوه المسماة فيه وإن رأى القائم صرف ذلك إلى تحصيل زيادة أسباب يجري ارتفاعها مجرى أصل هذه الصدقة فعل ذلك كذلك يجري أمر هذه الصدقة لا بغير عن حالها إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وإن وقع الاستغناء عن هذه المدرسة يوماً من الدهر ولم تمكن إعادتها إلى الحالة الأولى صرف ذلك إلى المحتاجين من طلبة العلم بسمرقند ممن يعتقد مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن لم يوجد بها من يصرف ذلك إليهم من طلبة العلم صرف حينئذ إلى فقراء المسلمين أبداً وقد أخرج هذا المتصدق جميع ذلك إلى يد أبي طاهر عبد الرحمن بن الحسن الغزالي وجعله قائماً بأمور هذه الصدقة وأمره في ذلك باستشعار تقوى الله تعالى وأداء الأمانة واستعمال النصيحة وقلده تسوية أمورها على وجوهها وشرط عليه أن لا يغير شيئاً من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضاً صحيحاً فارغاً من موانع صحة القبض فإن مضى لسبيله أو وجب إقامة غيره مقامه لمعنى يوجب ذلك فالاختيار في ذلك إلى الفقيه الذي يدرس فيها بمشورة طائفة أهل العلم الذين يدور عليهم أمر الفتوى بسمرقند بعد أن يكون الذي يختاره من أهل الصلاح والديانة فإن لم يكن فيها مدرس فالأمر مفوض إلى الحاكم بسمرقند ولا يحمل للسلطان إلى آخره شهد الشهود إلى آخره.

نوع آخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده: إذا أراد الرجل أن يقف على أولاده فهذا على وجوه أحدهما أن يقول: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد وفي هذا الوجه تحت الوقف البطن الأول يريد به ولده نصلبه ولا يشارك البطن الثاني البطن الأول ويريد بالبطن الثاني ولد الابن فما دام واحد من البطن الأول فالغلة له وإن لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فإن لم يوجد البطن الأول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الأول والثاني وإن عدم البطن الأول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه من البطون وإن كثرت.

الوجه الثاني أن يقول: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي: وفي هذا الوجه اختص به البطن الأول والثاني يريد بالبطن الثاني ولد الابن ولا يشاركهما البطن الثالث. الوجه الثالث أن يقول: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وولد: وفي هذا الوجه القياس أن يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها إن سفلوا.

الوجه الرابع أن يقول: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي: وليس له ولد لصلبه ونه ولد

الابن وفي هذا الوجه صرف الغلة إلى ولد الابن فإن حدث له ولد الصلب صرف الغلة للمستقبل إلى الولد لصلبه.

الخامس إذا قال: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلهم أبداً ماتنا سلوا: وفي هذا الوجه يدخل تحت هذا الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون ذلك لورثته والبطن الأعلى والبطن الأسفل في ذلك على السواء إلا إذا قال: عني أن يبدأ في ذلك بالبطن الأعلى ثم بالبطن الذي يليهم فإذا قال هكذا فما دام واحد من البطن الأعلى لا يكون للبطن الأسفل من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبتها في كتاب الوقف ثم إذا أراد أن يقف على أولاده وأولاد أولاده ونسله لا ينبغي أن يكتب في الكتاب ووقف على 'ولاده وأولاد' 'ولاده أبداً' ماتنا سلوا بعد وفاته فإنه لا يجوز الوقف لورثته لصلبه في هذه الصورة لأنه يصير بمنزلة الوصية للورث والوصية للورث لا تجوز إلا بإجازة باقي الورثة فاما على ولد الولد يجوز الوقف لأن ولد الولد لا يكون وارثاً حال حياة أبيه ولكن يكتب وقف على ولده وولد ولده فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الإضافة إلى ما بعد الموت ومن غير الوصية به وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأن على قولهما: ولده لصلبه يستحق الغلة حال حياة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حياته بصرف الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يبطل بموت الواقف فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يصح الوقف إلا بالإضافة إلى ما بعد الموت أو بان يكون موصي به بعده فيصير وصية للورث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده 'صلاً' فيلحق بآخره حكم الحاكم ثم فيما ذكرنا أنه إذا وقف على ولده وولد ولده في حياته لا يعطى ولد الولد جميع الغلة ما دام ولد الصلب حياً لأن الواقف ما جعل كل الغلة لولد الولد مادام ولد الصلب حياً ولكن نقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤوس ولد الصلب وعلى عدد رؤوس ولد الولد فما أصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج أو الزوجة وغيرهما لأن الميراث لا يختص به بعض الورثة دون البعض فإن مات أولاد الصلب فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكر هلال رحمه الله تعالى هذه المسألة على هذا الوجه وقالوا: هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الإخلاء عن الوقف في زمان حتى قال: إن من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء إن الوقف جائز غير مستقيم على قول من لا يجوز الإخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسألة: أن الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي أن يصير جميع الغلة بعد موت ولد النصيب وفقاً على ولد الولد لأن ما يصيب ولد الصلب حال حياته ليس بوقف وإنما يصير وفقاً بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف وأما إذا وقف على ولده حال حياته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ولده وإنه ظاهر لأن قوله حال حياته لغو من الكلام عنده لأن عنده لا صحة للوقف حال الحياة فخرج قوله حال حياته من البين وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للورث وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم قالوا: لا يجوز لأن

الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا: يجوز لأن قوله بعد وفاته لغو من الكلام عندهما لأنه لا يفيد إلا ما هو ثابت بمطلق الوقف بيانه أن الوقف عندهما وقع صحيحاً لازماً في حالة الحياة على وجه لا يبطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيد ما ثبت بمطلق الوقف فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى أعلم.

نوع آخر إذا وقف نصف داره شائعاً أو نصف أرضه شائعاً: فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيلحق بآخره حكم الحاكم فإذا وقف أرضه وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً وبعدة للفقراء فالوقف باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أنه لو شرط أن يأكل من الغلة فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز فيكتب ولهذا الواقف أن يصرف غلات هذا الوقف إلى نفسه معاش ويلحق بآخره حكم الحاكم وإن أراد أن يكون هو المتولي في هذا الوقف معاش يكتب ولهذا الواقف أن يتولى هذه الصدقة مدة معاش ويصرف غلاتها ومنافعها في سبيل الخير ووجوه البر فيما أحب فذلك إليه دون غيره من الناس كيف شاء وكلما شاء وهي صدقة موقوفة على حالها فإذا مات فهذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق بآخره حكم الحاكم وإن كان من رآه أن يبيع هذا الوقف أو شيئاً منه إذا كانت المصلحة في ذلك ويشترى بقيته ما هو أنفع للوقف يكتب ولهذا الواقف أن يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما أحب منه إن رأى يبيع أصله ويصرف ثمنه إلى شراء شيء آخر هو أصلح للوقف فيجعله مكانه ويلحق بآخره حكم الحاكم وإن كان من رآه أن يكون له التغيير والتبديل يكتب ولهذا الواقف أن ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء نقصاته ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه من أحب ويعيد من أخرجه إن أحب يعمل في ذلك برأيه وليس لأحد ممن يقوم بهذا الوقف أن يعمل من ذلك شيئاً ما خلاه فإن حدث به حدث الموت ولم يغير من هذا الواقف شيئاً ولم يبدل ولم يزد على ما فيه أحداً ولم ينقص منهم أحداً ولم يدخل فيهم أحداً ولم يخرج منهم أحداً فهذا الوقف وقف على الحالة التي جعلها عليه ليس لأحد أن يغير شيئاً من ذلك وإن كان غير شيئاً ثم حدث به حدث الموت فهو على ما عليه يوم يموت الواقف هذا.

صورة كتابة جريان الحكم بصحة الوقف: يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية بقول القاضي فلان: المتولي لعمل القضاء والأحكام والأوقاف بكورة كذا ونواحيها نافذ القضاء والإمضاء والإنابة فيها بين أهلها أدام الله تعالى توقيفه حكمت بصحة هذا الوقف المبين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه ونفاذ هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الحيوانات والرباط والخان والحمام وغير ذلك بجميع ما اشتمل عليه من الأبنية في علوه وسفله من الحجرات والمنازل والنصحن والمرباط على السبل والوجوه والشرائط المذكورة المشروطة المشروحة فيه عملاً بقول من يرى صحة هذا الوقف وجواز هذه الصدقة بشروطها وسبلها المبينة المفسرة فيه من علماء السلف وأئمة الدين بعد خصومة مستقيمة معتبرة جرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خصمه فيه ممن له حق المخاصمة في جواز هذا الوقف وصحته فيما

وقفه وتصديق به وجوابه بالإنكار لصحته وجوازه وميله إلى جهة الفساد حكماً أبرمته وقضاء نفذته وأمضيت الحكم به وأحكمت على هذا الواقف بحضرته في وجهه وفي وجه من خاصمه فيه بعدما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي على هذا وكلفت هذا الواقف فصر يده عن جميع هذه المحدودات وتسليمها إلى هذا اقيم المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا وأمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك وأشهدت عليه من حضرتي من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى أعلم كذا في المحيط.

الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على سبيل الاختصار: فنقول وبالله التوفيق أول ما يبدأ به من رسوم الحكام كتابة المناشير فإن إسماعيل بن عباد كان إذا خطب إليه إنسان عملاً ألقى إليه البياض وقال: اكتب عهد هذا العمل فإن لم يكن قلدته وإلا نجاه عن مجلسه قال الحاكم السمرقندي: إن أردت كتابة المنشور كتبت هذا ماعهد إليه فلان إلى فلان حين عرف علمه ودبائنه ونزاعته وصيانتها وامتنحتة على الألبام واختبره في معرفة الأحكام فوجده سالكاً سبيل الاختيار متتهجاً سبيل الأبرار لم تعرف له زلة ولم تذم منه حلة فاعتمدته وفلده عمل الحكومة بكورة كذا أمره بتقوى الله عز وعلا مظهراً ومبطناً وخيفته مسراً ومعناً فإنها أنفع ما قدم من زاد وأحسن ما إدخر من عتاد والله تبارك وتعالى يقول: إن الله مع الذين إتقوا والذين هم محسنون وأمره أن يواظب على تلاوة القرآن متديراً حججه الظاهرة متاملاً أدلتها الباهرة فإنه عمود الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب والكاشف لما استتبعهم والمنور لما أضلم والله تبارك وتعالى يقول: لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وأمره بدراسة سنن رسول الله ﷺ وآثاره وتعهده أحاديثه وأخباره منتهياً إلى حكمه ووصاياه مؤتسباً بخلائقه وسجاياه فإنه الداعي إلى الهدى الذي لا ينطق عن الهوى فمن اتهم بأوامره غنم ومن انزجر عن مزارجه سلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه وجعل العمل بقوله كالعمل بخطابه وأمره بمجالسة أهل الدين والعلم ومداينة أهل الفقه والفهم ومشاورتهم فيما يقدره ويمضيه فإن لا مبرأ من السهو والغلط ولا أمن من الزلل والسقط وإن الشورى نتاج الألباب والمباحثة رائد التصواب واستظهار المرء على رأيه من عزم الأمور واستنارته بعقل أخيه من حزمة التدبير وقد أمر الله عز وعلا بذلك أولى البشر بالإصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم: وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين وأمره بفتح الباب ورفع الحجاب والبروز للخصوم وإبصاليهم إليه على العموم والنظر بين المتحاكمين بالسوية والعدل فيهم عند القضية وأن لا يفضل خصماً على صاحبه في لحظ ولا لفظ ولا بقويه عليه بقول ولا فعل إذا كان الله عز وجل جعل أخكم ميزان القسط والعدل في القبض والبسط وسوى فيه بين الدنيا والشريف وأخذ به القوى لتضعيف بقوله تبارك وتعالى: يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض وأمره إذا ترفع إليه المتحاكم أن يطلب الحكم بينهما في نص الكتاب فإن عدمه هناك طلبه من سنة رسوله القويمة والآثار الصحيحة السليمة فإن فقدته هناك ابتغاه في إجماع المسلمين فإن لم يجد فيه إجماعاً اجتهد رأيه بعد أن يبلغ غاية الوسع في

التحرري فإنه من أخذ في الكتاب اهتدى ومن اتبع السنة بما ومن تمسك بالإجماع سلم من الخطأ ومن اجتهد فقد أعذر والله تبارك وتعالى يقول: والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وأمره بالتثبت في الحدود والاستظهار فيها بتعديل الشهود وإن يحترس من عجل يزهق الحكم عن الموضع الصحيح أورث بجزره عند الوضوح حتى يقف عند الاشتباه ويمضي عند الإنجاء وليكن على يقين بأن لاهوادة^(١) في أمر الله تعالى ولا تستخفه عجلة إلى بريء ولا تأخذه رافة بمسيء فإن الله تبارك وتعالى يقول: ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون وأمره بتصريح أحوال من شهد عنده فيقبل شهادة من كان طيباً بين الناس ذكره مشهوراً فيهم سيره منسوباً إلى العفة والظلف^(٢) معروفاً بالزهادة والأنف سليماً من شائن الطمع وأمره أن يحتاط على أموال الأيتام بثقات الأمة وبكلها إلى الحفظة الأعفاء ويرعاهم في ذلك عيناً ويكلوهم بهمة يقظي وأمره أن يولى ما يجري في عمله من الوقوف إلى قوم يحسنون تدبيرها ويضبطون القيام على مصالحها ويكونون مأمونين على أصولها وفروعها ويجنون ارتفاعها من حله ويصرفونه في سبله ويتبعون ما شرطوا قفوها في مزارعاتها وإجاراتها ويحتذون مارسوه في استغلالها وعماراتها ولا يخلوهم في ذلك من افتناء الأثر والإشراف والنظر وأمره بتزويج الأرامل واليتامى من اكفالها عند فقد أوليائها وأمره أن يختار كاتباً عالمًا بالمحاضر والسجلات مضطلعاً على علم الدعاوى والقضاة قيباً على حفظ الشروط والعهود عارفاً بكتابة العقود وأمره أن يتسلم ماتحقق أعماله من ديوان القضاء على ثبت بما فيه من الوثائق والسجلات والمحاضر والوكالات وأسماء المحسين وإن يوكل بها من الخزان من يرتضيه ويتفرس الأخير فيه ثم يقول الكاتب: هذا عهد فلان إليك وعليك وهاديك إلى سبيل الرشاد وهاديك إلى طريق السداد وقد أعذر فيه وأنذر ويصبر وحذر فاجعل عهده إماماً تقتضيه ومثالاً تحتذ به وقدم التوكل على الله وحده والنفقة بما عنده في استدامة التوفيق منه واستدعاء النعم بشكره يزدك إن شاء الله تعالى ثم الذي يلي هذا قبض القاضي المولى ديوان من قبله من الحكم وترتيب الإضرابات^(٣) والرقاع وهذا على الاستقصاء في باب قبض المحاضر والسجلات في أدب القاضي للخصاص ثم الذي يلي ذلك معرفة القاضي رسوم التوقيعات التي تكون على صدور الحجج وأعجازها وهي ستة أنواع أحدها توقيع على صدور السجلات وكتب التزويج واختيار القوام وكتب التوسط والتقنينات وذكر الحجر والإطلاق والعضل والتغليس والإحضار وهو على اختيار القضاة ولكل منهم توقيع نحو بالله أعنتهم مما يصم يقيني بالله يقيني آمن من آمن بالله الحق مفروض والباطل مرفوض الحمد لمن الجنة والشكر قبد النعمة التثبت طريق الإصابة الضمع فريين الندامة الأنفاس خطا الغناء^(٤) الغصيب يصدئ العقل.

(١) قوله بأن لا هوادة: الهوادة اللين والرخصة والسكون في المسقط اللين والمهادنة المسايلة والمواذعة كذا في القاموس فتأمل تفننه البحرأوي. (٢) قوله والظلف: في القاموس ظلف نفسه عنه منعها من أن تفعله وظليف النفس نزهاها بحرأوي. (٣) قوله الإضرابات: كذا في جميع النسخ ورايته هكذا في نسخة من الظهيرية والذي في القاموس الإضرابة بالكسر والفتح المزمرة من تصحف وتجمع أضراب وسم يورجذ فيه جمع إضرابات أهد بحرأوي لكنه ينقاس في ذي الناء أهد (٤) قوله الأنفاس خطأ الغناء إلخ: قد راجعت نسخة من الظهيرية فوجدت العبارة فيها هكذا فليتأمل فيها والله أعلم أهد بحرأوي ولعل الغين محرفة عن الغاء وهو الظاهر أهد

فروض القاضي النفقة للمرأة ولولدها على زوجها: وإذا أراد القاضي أن يفرض النفقة على رجل لامرأته فإن القاضي يحضره ويأمره بالإلتحاق عليها وعلى ولدها فإن عرف أنه يضربها ولا ينفق عليها فرض لها القاضي النفقة عليه في كل شهر بمقدار ما تحتاج إليه من الدقيق والإدام والدهن وحوائجها التي تكون مثلها فيقوم ذلك بالدرهم ويفرض عليه في كل شهر فإذا أراد أن يكتب لها ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان: قضيت لفلانة على زوجها فلان بحضرته بكذا وأمرته بإدراك ذلك عليها أو أن وجوبه وفرضت ذلك عليه لها وحظرت عليه الإخلال به وأطلقت لها الاستدانة أن مطالها يكون ذلك ديناً لها عليه ترجع به عليه وأمرت بكتابة هذا الذكر حجة لها يوم كذا وإن كان الزوج غائباً فجاءت المرأة تطلب النفقة وذكرت أن زوجها غاب عنها ولم يخلف لها نفقة وسألت القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وأقامت البينة أنها فلاة بنت فلان بن فلان وإن زوجها فلان بن فلان غائب فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: لا أقضي على غائب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: افرض لها النفقة على الغائب ولا أقضي بالنكاح عليه فإذا قدم فاقترأ خذته بنفقتها وكذلك إن أنكر وأقامت البينة على نكاحها ثم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا فرض لها النفقة فلها أن تستدين وإن أمرها بالاستدانة كان أحوط على أصله قال: فإذا أراد الكتاب كتب يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه الذي ذكرناه: أمضيت هذا التقدير المذكور في علي الغائب المذكور في لامرأته وأطلقت لها تناول ذلك القدر من ماله والاستدانة عليه إن لم تظهر بشيء من ماله ترجع به عليه عند أمرته من غيبته أخذاً بقول من يرى ذلك جائزاً من علماء الأمة وأوصيتها في ذلك بتقوى الله تعالى وأداء الأمانة فيه فتقلدت ذلك على شرط الوفاء به وأمرت بكتاب هذا الذكر حجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض سائر التفقات.

اختيار القيم: يقول القاضي فلان بن فلان: رفع إليّ حال الأوقاف المنسوبة إليّ كذا في اختلالها وانتشار أمورها واضطراب أحوالها وقصور ارتغاعاتها عن مصارفها ووجورها بخلوها عن قيم يتعهدا ولسوء سيرة فلان القيم وإن الحاجة مست إلى من يقوم بأمورها وحفظها وتنميرها وضبطها أو إمضاء شروط المتصدقين بها وكان الأمر على ما رفع إليّ بإخبار جماعة ثقات فوقع الاختيار على فلان بن فلان لما وصف من صلاحه وسداده فنصبته قيماً فيها على أن يحفظها ويتعهدا ويستثمرها ويستغلها ويصرف غلاتها إلى وجورها ومصارفها ويحجي ما مات منها واندرس ويستأدي من غلاتها ممن كان عليه شيء منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله وأوصيته بتقوى الله عز وجل.

نصب المشرف على الوصي أو القيم: يقول القاضي فلان بن فلان: رفع إليّ أن فلان بن فلان قيم في وقف كذا أو وصي في تركة فلان وهذه التركة محتاجة إلى مشرف يحفظ هذا الوصي ويتفقد عن حاله فوجدت الأمر على ما رفع إليّ بإخبار الثقات وأن هذا القيم أو الوصي محتاج إلى مشرف يتعهد أحواله ليؤمن امتداد الطمع في هذه التركة فوقع الاختيار مني على فلان لما عرف من فطنته وذكائه وسداده وأمانته فأمضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفاً على هذا القيم وعلى كل قيم في هذه التركة وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه

التركة الاستبداد بشيء من هذه التصرفات فيها دونه وأمرته أن لا يحل ولا يعقد في شيء من أمور هذه الشركة إلا بعد مشورة هذا المشرف واستطلاع رأيه فيه وأمرت أن يكتب هذا الذكر حجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل وكان أبو نصر الصفار رحمه الله تعالى يقول القاضي: لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وأداء الأمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وأداء الأمانة كذا في الظهيرية.

الفصل الثامن والعشرون في المقطعات^(١): وأعلم أنك إذا كتبت شيئاً مما ذكرناه لا بد من كتابة التاريخ في أواخرها وأعجازها دفعاً للاشتباه وقطعاً للالتباس وأعلم أن لكل مملكة وأهل ملة تاريخاً وكانوا يؤرخون بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامة وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب ما وقع من الأحداث فيها إلى أن استقر تاريخهم على أن جعل منذ وفاة ذي القرنين وكذلك كانت الفرس فإنه حكى عن المؤيد الذي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن الفرس كانت تؤرخ بأعدل ملك كان فيهم إلى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيدجرد الذي هو آخر ملوكهم والعرب كانت تؤرخ بعام التفرق وهو تفرق ولد اسماعيل عليه السلام وخروجهم عن مكة وأرخوا بعام الغدر وله قصة معروفة ثم أرخوا بعام الغيل ثم استقر التاريخ العربي بعد ذلك كله إلى أن جعل من أول سني الهجرة وكان المبتدئ بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأن عامله على اليمن قدم عليه فقال: أما تؤرخون كتبكم فأراد عمر رضي الله عنه أن يبتدئ بمبعث النبي ﷺ ثم قال: بل نبداً بوقت وفاته ﷺ ثم راوا أن يكون من الهجرة لأنه أول وقت بدا فيه الإسلام وكانوا قد بدؤا بشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من المحرم والتواريخ العربية إنما هي على الليالي وإن كان تواريخ سائر الأمم على الأيام وذلك أن سني أولئك تجري على أمر الشمس وهي نهارية وسنو العرب قمرية.

صلك الوقف على وجوه شتى: وصورته هذا ما وقف وتصدق وحبس فلان بن فلان تقريباً إلى ربه وخالفه وتوسلاً إلى إلهه ورازقه ذخيرة قدمها ليوم حشره ونشره يوم العرض الأكبر يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم فتأهب للرحيل إلى فناء الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كأنه عابر سبيل قبادر واستعد واجتهد وجد وأحب أن يتخبط في عداد من لا ينقطع عمله إذا انتهى أجله على ما قال سيد البشر وصاحب اللواء في المحشر إذا مات ابن آدم الحديث وتعرف إلى الله عز وجل في الرخاء ليكون عوناً له على دفع اللأواء بما هو خريجة إلى الجنان على ما روى خالد بن معدان عن النبي ﷺ أنه قال: يجيء المعروف والمنكر يوم القيامة خلتان فينطلق المعروف بأهله إلى الجنة وينطلق المنكر بأهله إلى النار وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة فتصدق بجميع كذا عن نية خالصة وطوية صافية إلى آخر ما قلناه في كتاب الوصية والوقوف إلا أنا نذكرها هنا أشياء لم نذكرها ثمة ليكون الكاتب ذا مكتنة ومقدرة في كتابة ما يقع له فنقول: إذا أراد الواقف أن يكون هذا الوقف على أولاده: يكتب ما كتبناه إلى أن يقول: فما فضل من

(١) قوله في المقطعات: أي المتفرقات وعادة صاحب الظهيرية التعبير عن المتفرقات بالمقطعات وما في نسخة الطبع الهندي فتحريف أم مصححه البحراوي.

غلاتها صرف إلى أولاد الواقف المتصدق وهم فلان وفلان وفلانة أبداً ما توالدوا وتناسلوا بطناً بعد بطن وقرناً بعد قرن لا نصيب لأحد من أولاد البطن الأسفل منها مادام أحد من أولاد البطن الأعلى في الأحياء للمذكر مثل حظ الأنثيين وإن اشترط الواقف التسوية بين الذكور والإناث يقول: الذكر والأنثى في استحقاق النصيب من ذلك على السواء لا يفضل ذكورهم على إناثهم ولكن الأول أقرب إلى الصواب وأجلب للثواب ثم بعد هذا يقول: وإن انقرضوا وتقاتلوا ولم يبق منهم أحد صرف ما كان مصروفاً إليهم إلى فقراء المسلمين ومحاويجهم وقد أخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وإياها عن سائر أملاكه وأسبابه وسلمها إلى فلان المتولي تسليماً صحيحاً بعدما جعله قسماً فيه ومتولياً لأمور هذا الوقف وأنه قبضها منه قبضاً صحيحاً بعدما قبل منه هذه التولية والقومة قبولاً صحيحاً إلى آخر ما قلناه ولو زدت في صرف الفضل إلى الأولاد على أن من استغنى منهم حرم فإن افتقر عاد إليه ما كان مصروفاً إليه فهو أحسن ولو لم يقف على أولاده ولكن شرط الفضل لنفسه على النحو الذي قدمناه وأراد أن يحج عنه رجل صالح بعدما حدث به حدث الموت يصرف إلى وجهه شئ كنته فإن حدث به حدث الموت الذي لا محيص لأحد عنه ولا مخلص ولا مناص ومضى لسبيله صرف ما كان مصروفاً إليه في حال حياته من ذلك الفضل قسماً أولاً بما يحج عنه رجل مصلح من دوية أهله فيعطى كفايته نذاهبه وإياه وما فضل من ذلك يدئ بالتصحية بكذا شياء إحداها عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين عليه السلام والثانية عن والد هذا الواقف فلان والثالثة عن والدة هذا الواقف فلانة بنت فلان والرابعة عن هذا الواقف فيضحي بذلك كله كل سنة في أيام الأصاحي بعد وفاته وانقراض حياته تبركاً إلى الله ووسيلة به إليه وبعضه أجر السلاح من الفصص ويتصدق بلحمها وشحمها ودسومها وأكارعها وسفطها على فقراء المسلمين ومحاويجهم وما فصل من ذلك بصرف إلى مرسومات عاشوراء التي تعارفها الأغنياء في هذا اليوم من شراء الرغيفات واتحاد الخبيص وشراء الكيزان والملح والكبوت بكذا موسم ذلك كله على هذا القيم وما فصل من ذلك بصرف كذا كذا إلى فوائت صلواته وكذا كذا إلى فوائت زكواته وكذا إلى فوائت نذوره وكفاراته ولا جناح على من ولي هذا الأمر أن يأكل بنفسه منها وأن يأكل من شاء وما فضل من ذلك يصرف إلى مصالح السفاية التي هي بمحنة كذا وإلى شراء أحمد وأجرة السفاية ويتخذ ماء الجمد فيها أيام الصيف وما يحتاج إلى ذلك وصارت هذه صدقة ماضية صافية لا يزيد عليها مرور الأيام إلا تسديداً ولا مضى الأعوام إلا تأكيداً ولا يحل لأحد يؤمس باله واليوم الآخر من الولاء والفضة والحكام تبديل شرط من شروطها ولا تغيير شيء منها ولا تعطينها ممن بدنه بعدما سمعه قائماً إنسه على الذين يبدلونه وعينه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والأحوط في ذلك أن يلحق في الوقف حكم قاضي من قضاة المسلمين حتى يزول الخلاف وصورة جریان الحكم بصحة الوقف أن يكتب على ظهر الصك للوقف بقول القاضي فلان من فلان المتولي لعمل انقضاء الأحكام والأوقاف بكورة كذا ونواحيها ما في انقضاء الإمضاء والاستمابة فيما يرى أهلها حكمت بصحة هذا الوقف المبني الموصوف في بطن هذا الصك وحوازه وزومه في جميع ما يرى موضعه وحدوده فيه من الخوانيت والرباطات والحنانات والحمامات وغير ذلك بحسب ما

اشتمل عليه من الابنية في سفله وعلوه من الحجرات والمنازل والصحن والمرايط على السبل والوجوه والشروط المذكورة فيه عملاً مني بقول من يرى صحة هذا الوقف وجواز هذه الصدقة بشروطها وسبلها المبينة المفسرة فيه من علماء السلف وائمة الدين بعد خصومة صحيحة مستقيمة جرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه ممن له حق الخصومة في جواز هذا الوقف وصحته وجواب المدعى عليه بالإنكار لصحته وجوازه وميله إلى جهة الفساد حكماً أبرمته وقضاء نفذته على هذا الواقف بحضوره في وجهه ووجه من خاصمه فيه بعدما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي على صحته ونفاذه وكلفت هذا الواقف قصر يده عن جميع هذه المحدودات وتسليمها إلى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه فيما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي على سبيل الشهرة والإعلان دون الخفية والكتمان وأمرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك وأشهدت من حضرني من الثقات بتاريخ كذا كذا في الظهيرية.

كتاب الحيل وفيه فصول

الفصل الأول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها: فنقول: مذهب علمائنا رحمهم الله تعالى أن كل حيلة يحتال بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه أو لتمويه باطل فهي مكروهة وكل حيلة يحتال بها الرجل ليتخلص بها عن حرام أو ليتوصل بها إلى حلال فهي حسنة والأصل في جواز هذا النوع من الحيل قول الله تعالى: وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تمنث وهذا تعلیم المخرج لأيوب النبي عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام عن يمينه التي حلف ليعضربن امراته مائة عود وعامة المشايخ على أن حكمها ليس بمسوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة

الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلاة: خندق له طول أكثر من عشرة أذرع وفيه ماء إلا أن عرضه أقل من عشرة فعلى قول بعض المشايخ رحمهم الله تعالى: لا يجوز التوضؤ فيه والحيلة على قول هؤلاء أن يحفر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر نهيرة من الخندق إلى الحفيرة ويسيل الماء من الخندق إلى الحفيرة فيصير الماء جارياً في الخندق فإن شاء توضأ من الخندق وإن شاء توضأ من النهيرة، إذا توضأ الرجل فرأى البلل سائلاً من ذكره وكان الشيطان يربه ذلك كثيراً فالحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضح فرجه بالماء فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء إلا أن هذه الحيلة إنما تنفع إذا كان العهد قريباً ولم يجف البلل فاما إذا جف البلل ثم رأى البلل على ذكره يعيد الوضوء لانه لا يمكن إحالته على ذلك الماء، إذا أصابت النجاسة خفاً أو نعلًا ولم يكن لها جرم كالبول والخمر فلا بد من الغسل رطباً كان أو يابساً والحيلة في ذلك إذا كان رطباً أن يمشي في التراب أو الرمل حتى يلمص بعضه بالتراب ويجف ثم يمسه بالأرض فيطهر هكذا ذكره الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إلا أنه لم يشترط الجفاف، إذا صلى الظهر ثلاث ركعات ثم أقام المؤذن وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فاراد أن يصلي مع الإمام ويكون فرضه ما صلى مع الإمام وكره أن يفسد ما صلى فالحيلة في ذلك أن لا يقعد في الرابعة ويقوم إلى الخامسة فيصلّي الخامسة والسادسة حتى تصير هذه الصلاة نفلًا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ثم يصلي الفريضة مع الإمام ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى.

رجل: جاء إلى الإمام في صلاة الفجر وخاف فوت الجماعة لو اشتغل بالسنة جاز له أن يدخل في صلاة الإمام ويترك السنة ثم يقضيها عند محمد رحمه الله تعالى بعد طلوع الشمس ولا يقضيها قبل طلوع الشمس والحيلة لمن أراد أن يقضي سنة الفجر بعدما صلى الفجر قبل أن تطلع الشمس أن يشرع في السنة ثم يفسدها على نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة بقضيتها قبل طلوع الشمس ولا يكره لأنها بالإفساد صارت ديناً عليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل

رحمه الله تعالى قالوا: هذا إذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك أحياناً أما إذا اتخذ ذلك عادة له فإنه يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: هاهنا حيلة أخرى هي أحسن فإن في هذا الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وإنه مكروه قال الله تعالى: ولا تبطلوا أعمالكم والأحسن أن يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة وبصير شارعاً في الفريضة ولا يصير مفسداً للعمل بل يصير مجاوزاً عن عمل إلى عمل كذا في المحيط^(١).

الفصل الثالث في مسائل الزكاة: رجل له مائتا درهم أراد أن لا تلزمه الزكاة فالحيلة له في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول بيوم حتى يكون النصاب ناقصاً في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم أو يهب الدراهم كلها لابنه الصغير أو يصرف الدراهم على أولاد فلا تجب الزكاة قال الخصاص رحمه الله تعالى: كره بعض أصحابنا رحمهم الله تعالى الحيلة في إسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: الذي كرهها محمد بن الحسن رحمه الله والذي رخص فيها أبو يوسف رحمه الله تعالى فقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى الحيلة في إسقاط الزكاة وأراد به المنع عن الوجوب لا الإسقاط بعد الوجوب ومشايعنا رحمهم الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى دفعاً للضرر عن الفقراء فإن الرجل إذا كانت له سائمة لا يعجز أن يستبدل قبل تمام الحول بيوم بجنسها أو بخلاف جنسها فينقطع به حكم الحول أو يهب النصاب من رجل يثق به ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحول وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل هكذا فيؤدي إلى إلحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الأيمان مسألتين وهدى إلى الحيلة فيهما مع أن فيهما إسقاط حق الشرع إحداهما رجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز أن يكفر عن يمينه بالصوم ثم قال: ولو باع أخادم أو وهبه من إنسان ثم صام ثم رجع في الهبة أو أقال البيع فإنه يجوز صومه ويبقى أخادم على ملكه فقد هدى إلى الحيلة المسألة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعنده طعام يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له أن يصوم عن كفارة يمينه إذ يستحيل أن يكون عنده طعام وهو يصوم عن يمينه ويستحيل أيضاً أن يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال: ولو صرف الطعام أولاً إلى الدين ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى إلى الحيلة فإن كان هذا من محمد رحمه الله تعالى إجازة للحيلة صار عن محمد رحمه الله تعالى في باب الزكاة روايتان، رجل له على فقير مال وأراد أن يتصدق بماله على غريمه ويحتسب به عن زكاة ماله فقد عرف من أصل أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا يتأدى بالدين زكاة العين ولا زكاة دين آخر والحيلة في ذلك أن يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ما له عليه من المال العين نأوياً عن زكاة ماله ويدفعه إليه فإذا قبضه الغريم

(١) قوله كذا في المحيط: ذكر فيه بعد هذا الكلام أن هذه الحيلة مشككة عندي لأن السنة إنما صارت ديناً في الذمة هاهنا بقعده فهي بمنزلة الصلاة المندوبة إذا أداها في هذا الوقت وإنه مكروه وإن صارت ديناً في ذمته بفعله كذا هنا أرى بعضه نقله مصححه.

ودفعه إلى صاحب المال قضاء بما عليه من الدين يجوز وذكر في النوادر أن محمداً رحمه الله تعالى سئل عن هذا فأجاب وقال: هذا أفضل من أن يدفعه إلى غيره ومشايخنا المتقدمون رحمهم الله تعالى يستعملون هذه الحيلة مع غرمائهم المفاليس وكانوا لا يرون به بأساً فإن حاف الطالب أنه لو دفع مقدار الدين إلى الغريم يمتنع عن قضاء الدين فلا ينبغي له أن يحاف من ذلك لأنه يمكنه أن يمد يده ويأخذ ذلك منه لأنه قد ظفر بجنس حقه فإن كان الغريم يذافعه ويمتنعه يرفع الأمر إلى القاضي فيجده القاضي ملتبساً فيكلفه قضاء الدين.

وحيلة أخرى: أن يقول الطالب للمطلوب من الابتداء: وكل أحداً من خدمي ليقبض لك زكاة مالي ثم وكله بقضاء دينك فإذا قبض الوكيل يصير المقبوض ملكاً لموكله وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقبض دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: أحسن ما قيل في أصل هذه الحيلة أن يعصي صاحب المال المديون من ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يقضي الدين بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به فلا يقع في قلبه أن لا يفي بما شرط عليه فإن كان للطالب شريك في هذا الدين بأن كان لرجلين على رجل ألف درهم أراد أحدهما أن يحتال بما ذكرنا في نصيبه وأراد الشريك الآخر أن يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فإن أراد أن لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فأحيلة في ذلك أن بعدما دفع صاحب المال من ماله العين إلى الغريم قدر الدين ناوياً عن الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المديون بحصته من الدين ثم أن المديون يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصح ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض، ومن وجه آخر: أن يستقرض المديون من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم إن هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ناوياً عن زكاة ماله ثم يرى هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الآخر عليه سبيل من عليه الزكاة إذا أراد أن يكف عن زكاة ماله لا يجوز، والحيلة فيه أن يتصدق بها على فقير من أهل الميت: ثم هو يكف عن الميت فيكون له ثواب الصدقة ولأهل الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع أبواب البر التي لا يقع بها التملك كعمارة المساجد وبناء القناطر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة إلى هذه الوجوه.

والحيلة له أن يتصدق بمقدار زكاته: على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف إلى هذه الوجوه فيكون للمتصدق ثواب الصدقة ولذلك الفقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مواضع موات على شط جيحون عسرها أقوام كان لسلطان أن يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب إنما يستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى لأن ماء جيحون عنده عشري والمؤنة تدور مع الماء ولو أباح السلطان شيئاً من ذلك لرباط ثمة لا يجوز ولا يحل للمتولي أن يصرفه إلى الرباط، والحيلة في ذلك: أن يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك إلى المتولي ثم المتولي يصرف ذلك إلى الرباط كذا في الذخيرة.

الفصل الرابع في الصوم: إذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فإذا شعبان نقص يوماً فالحيلة أن يسافر مدة السفر فينوي اليوم الأول من شهر رمضان عما التزمه إذا أراد أن يؤذي الغدبة عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير فإنه يعطي منوبين من أحطة فقيراً ثم يستنوبه ثم يعطيه هكذا إلى أن يتم كذا في الفتاوى السراجية.

في العمون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان: بثلاث تطبيقات امراته فأراد أن لا يبحث فالحيلة أن يسافر ويفطر كذا في التارخانية.

الفصل الخامس في الحج: الحيلة للآفاقي إذا أراد دخول مكة من غير إحرام من الميقات أن لا يقصد دخول مكة وإنما يقصد مكاناً آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان بني عامر فإن بستان بني عامر موضع هو داخل الميقات إلا أنه خارج الحرم أو موضعاً آخر بهذه الصفة الحاجة ثم إذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير إحرام كذا في الذخيرة.

الفصل السادس في النكاح: أدعت امرأة على رجل نكاحاً والرجل يجحد ولا بينة للمرأة والاستحلاف لا يجري في النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقالت المرأة للقاضي: لا يمكنني أن أتزوج لأن هذا زوجي وقد أنكر النكاح فمره ليطلقني حتى أتزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لأن بالطلاق يصير مقراً بالنكاح فساداً يصنع حكلي عن الشيخ الإمام الزاهد علي البيهقي رحمه الله تعالى أن القاضي يقول للزوج: قل لها إن كنت امرأتي فأنت طالق ثلاثاً فإن على هذا التقدير الزوج لا يصير مقراً بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت امرأة له تتخلص منه ويمكنها التزوج بغيره كذا في الذخيرة، رجل ادعى على امرأة نكاحاً وأراد القاضي تحليفها على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فالحيلة لها في دفع اليمين عن نفسها أن تتزوج بزواج فإن بعد ما تزوجت لا تستحلف للمدعي لأن فائدة الاستحلاف النكول الذي هو إقرار ولو أقرت بالنكاح للمدعي بعدما تزوجت يزوج لا يصح إقرارها فلا تستحلف لانعدام الفائدة، إذا أراد الرجل أن يجدد نكاح امراته ولا يلزمه مهر آخر بلا خلاف كيف يصنع يجب أن يعلم أن من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانياً بمهر آخر مسمى هل يجب التسميتان ففي المسألة خلاف وقد مرت المسألة في كتاب النكاح ثم إذا أراد الزوج أن لا يلزمه مهر آخر بلا خلاف ينبغي أن يجدد النكاح ولا يذكر المهر أو يجدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر، الأب إذا زوج ابنته من إنسان فطلبوا منه أن يقر بقبض شيء من الصداق بالإقرار بالقبض باطل لأن أهل المجلس يعرفون أنه كذب حقيقة وأما الهبة فإن كانت البنت كبيرة والأب يقول: أهب بإذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول: إن أنكرت الإذن بالهبة ورجعت عليك فأنا ضامن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحاً لكونه مضافاً إلى سبب الوجوب وإن كانت الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي أن يحيل الزوج بعض الصداق على أبي الصغيرة ويفرغ ذمته إن كان أبو الصغيرة أملاً من الزوج أو يعقدان العقد على ما وراء ما وقع الاتفاق على هبته حتى أنه إن وقع الاتفاق على أن يكون الموهوب من الخمسمائة مائة ينبغي أن يعقد العقد على أربعمائة وإذا جعل بعض مهر ابنته البالغة معجلاً والبعض مؤجلاً والبعض هبة كما هو المعهود وطلبوا من الأب الضمان ومراد الأب أن لا يلزمه شيء يقول الأب: أهب كذا فإن لم تجز الابنة الهبة فهي علي ولا يقول: أهب بإذن الابنة عنى نحو ما ذكرنا في المسألة الأولى ففي هذه الصورة لا يلزم الأب شيء له مملوك سأل أن يزوجه أمة أو حرة فخاف المولى إن زوجه يتكاسل في أموره أو لا يرغب أحد في شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى أن يقول له: زوجتك أمتي هذه أو هذه الحرة على أن أمرها بيدي أطلقها كلما أريد فإذا قبل العبد نكاحها يصير

الأمر بيد المولى يطلقها المولى كلما أراد، رجل أراد أن يتزوج امرأة فخافت المرأة أن يخرجها من تلك البلدة أو خافت أن يتزوج عليها أو يتسرى فأرادت التوثق منه بغير عيب فالحيلة أن تزوجه نفسها على مهر مسمى على أن لا يخرجها من البلدة وإن أخرجها من البلدة فلها تمام مهر مثلها ويقر الزوج أن مهر مثل نسائها كذا وكذا بشيء أكثر من هذا مما يشغل على الزوج ويشهد بذلك على نفسه فإن عزم على إخراجها من تلك البلدة أخذته بتمام مهر مثل نسائها وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول: إنما يصح هذا الإقرار من الزوج إذا كان في حيز الاحتمال أما إذا كان في حيز المحال فلا يصح ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال ما ذكره إنما يستقيم حيلة على قول من يقول بأن الشرط الثاني جائز كالأول أما على قول: من يقول بأن الشرط الثاني لا يصح فإذا لم يقر به كان لها مهر المثل لا غير لا تستقيم هذه الحيلة ثم إذا جاز هذا الإقرار وجاز هذا الشرط على قول من يقول بجوازه وهي نعلم أن المقر به أكثر من مهر مثلها فلها أن تأخذ جميع المقر به في القضاء أما فيما بينها وبين الله تعالى فليس لها أن تأخذ الزيادة على مهر مثلها إلا إذا أعطاه الزوج ذلك بطيب نفسه فأما إذا تزوجها من غير هذه الحيلة فأراد أن يخرجها الزوج فأرادت حيلة لا يمكنه إخراجها من البلدة فالوجه في ذلك أن تقر المرأة بالدين ممن تثق به من الوالد أو الولد أو الأخ وتشهد على إقرارها حتى أن الزوج إذا أراد أن يخرجها من البلدة فالمقر له بالدين يمنعها من الخروج غير أن هذه الحيلة إنما تكون حيلة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا على قول محمد رحمه الله تعالى لأن عند محمد رحمه الله تعالى يصح إقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون للمقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج فإن خاف المقر له أن يحلفه الزوج بالله أن لك عليها هذا المال، قال: يبيعها بذلك المال ثوباً حتى إذا حلف لا يأثم وهذا إنما ينأى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده للمقر له أن يمنعها من الخروج مع الزوج فكان للزوج أن يستحلف المقر له بالله إن ما أقرت لك به حق ولكن الحيلة التي تنأى على قول الكل أن تشتري ممن تثق به شيئاً بثمن غال أو تكفل عن غيرها ممن تثق به بأمره أو بغير أمره فإن للبائع والمكفول له أن يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل إلى أن تؤدي الثمن أو الدين وإذا أقرت بالكفالة كان للمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل أيضاً والحاصل أن في كل موضع أقرت وذكرت للمقر به سبباً يصح إقرارها في حق المقر له وفي حق الزوج عند الكل حتى كان للمقر له أن يمنعها عن الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع أقرت ولم تذكر للمقر به سبباً كان في صحة إقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا وإذا زوج الرجل ابنته من عبده ثم مات السيد ففسد النكاح لأنها ملكت جميع رقة زوجها إن لم يكن معها وارث وشقصاً منه إن كان معها وارث وأما كان فسد النكاح فإن أراد المولى أن لا ينفسخ النكاح بموته فالحيلة فيه أن يكتتب العبد على مال ثم يزوج ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت المولى لأنها لا تملك شيئاً من رقبته بموت الأب لأن المكتاتب لا يورث لكن لها حق المثل في رقبته وحق المثل يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البقاء كذا في المحيط، رجل خطب امرأة إلى نفسها فاجابته إلى ذلك وكرهت أن يعلم بذلك أولياؤها فجعلت أمرها في تزويجها إليه يجوز هذا النكاح، وإن كان الزوج كره أن يسميها عند الشهود

فما الحيلة في ذلك، قال: الحيلة أنه إذا جعلت امرأها إليه في النكاح وكان توافق معها على المهر فالزوج يجيء إلى الشهود ويقول لهم: أني خطبت امرأة إلى نفسي وبذلت لها من الصداق كذا فرضيت بذلك وجعلت امرأها إلي لا تزوجها فاشهدكم أني قد تزوجت المرأة التي جعلت امرأها إلي على صداق كذا فينعتقد النكاح بينهما إذا كان الزوج كفوًا لها هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: الخصاص اكتفى بهذا القدر من التعريف لجواز النكاح وبعض مشايخنا كانوا يقولون هذا رأى الخصاص وفي جواز هذا النكاح كلام لأنها لم تصر معرفة وفي باب النكاح يستقصي في التعريف غاية الاستقصاء وهكذا حكى عن مشايخ بلخ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: إن الخصاص كبير في العلم وهو من جملة من يصح الاقتداء به هكذا في الذخيرة، وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن أخوين تزوجا أختين فزفت إلى كل واحد منهما امرأة أخيه فلم يعلموا بذلك حتى أصبحوا فذكر ذلك لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال: ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر لهذه المسألة حكاية أنها وقعت لبعض الأشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لوليمة وفيهم أبو حنيفة رحمه الله تعالى وكان في عداد الشبان يومئذ فكانوا جالسين على المائدة إذ سمعوا وليلة النساء فقيل ماذا أصابهن فذكروا أنهم قد غنطوا فأدخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبها ودخل كل واحد منهما بالتي أدخلت عليه وقالوا: إن العلماء على ما تذكركم فسلوهم عن ذلك فمالوا فقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى: فيها قضى علي رضي الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحد منهما العدة فإذا انقضت عدتها دخل بها زوجها وأبو حنيفة رحمه الله تعالى بنكت بإصبعه على طرف المائدة كما لتفكر في شيء فقال له من إلى جنبه: أبرز ما عندك هل عندك شيء آخر فغضب سفيان الثوري رحمه الله تعالى فقال: ماذا يكون عنده بعد قضاء عني رضي الله عنه يعني في الوطء بالشبهة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: علي بالزوجين فاته بهما فسأل كل واحد منهما أنه هل تعجبك المرأة التي دخلت بها قال: نعم ثم قال: لكل واحد منهما طلق امرأتك تطليقة فطلقها ثم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وقال: قوما إلى أهلكما على بركة الله تعالى فقال سفيان رحمه الله تعالى: ما هذا الذي صنعت فقال: أحسن الوجوه وأقر بها إلى الألفة وأبعدا عن العداوة أرايت لو صبر كل واحد منهما حتى تنقضي العدة أما كان يبقى في قلب كل واحد منهما شيء بدخول أخيه بزوجه ولكني أمرت كل واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم يكن بينه وبين زوجته دخول ولا خلوة ولا عدة عليها من الطلاق ثم زوجت كل امرأة ممن وطئها وهي معتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل واحد منهما شيء فعجبوا من فطنة أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان فقه هذه المسألة التي ختم بها الكتاب كذا في المبسوط.

الفصل السابع في الطلاق: رجل كتب إلى امرأته كل امرأة لي غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم دعا ذكر فلانة وبعث بالكتاب إلى امرأته لا تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة، الحيلة

للمطلقة الثلاث إذا خافت أن يحسبها الزوج الثاني: أن يقول الذي يريد التحليل قبل أن يتزوجها: إن تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق ثلاثاً أو قال أنت طالق واحدة يائسة وإذا قال ذلك فزوجت المرأة نفسها منه فإذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص وإن خافت أن يحسبها زماناً طويلاً ولا يطلقها ولا يجامعها كي لا يقع الطلاق عليها فالخيلة لها أن يقول قبل التزوج: إن تزوجتك وأمستك ولم أجامعك فوق ثلاثة أيام يوماً أو ما شابه ذلك بقدر ما يهواه فانت طالق فإذا قال الزوج ذلك تزوج المرأة نفسها منه فإذا مضت تلك المدة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص.

خيلة أخرى في أصل المسألة: أن تقول المرأة للمحلل: زوجت نفسي منك على أن أمري بيدي أطلق نفسي كلما أريد ثم يقبل الزوج فيصير الأمر بيدها تطلق نفسها كلما أرادت ولو بدأ المحلل فقال: تزوجتك على أن أمرك بيدك نطلقي نفسك كلما تريدن فقبلت لا يصير الأمر بيدها.

وخيلة أخرى: أن يقول الزوج للمحلل للمرأة: تزوجتك على أن أمرك بيدك بعدما تزوجتك وتطلق نفسك كلما تريدن فقالت المرأة: قبلت يصير الأمر بيدها أيضاً المطلقة الثلاث إذا أرادت التزوج والرجوع إلى الزوج الأول وهي تكره أن تزوج نفسها رجلاً فتشتهر بأنها قد استحلّت فالخيلة في ذلك إن كان لها مال تهب لبعض من تثق به ثمن مملوك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكاً صغيراً مراحقاً يجمع مثله النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين بإذن مولى الغلام فإذا دخل بها الغلام بهب المشتري هذا الغلام للمرأة فتقبله وتقبضه فيبطل النكاح فإذا اعتدت رجعت إلى زوجها بنكاح صحيح ثم تبعث بالمملوك إلى بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرأها مستوراً هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الخيلة، وإذا أراد أن يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي أن يستثني وينبغي أن يكون الاستثناء موصولاً ملفوظاً حتى أن المفصول لا يعمل وكذا المضمّر في قلبه لا يعمل وكونه مسموعاً هل هو شرط فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا: ليس بشرط وإنما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا: كونه مسموعاً شرط والمسألة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في فصل الطلاق والعتاق إذا قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعاً أم لا قال بعضهم: يتصف به مع أنه لم يثبت الوقوع حتى من حلف وقال: والله لا أطلقن اليوم امرأتي تطليقة واحدة أو ثلاثاً فقال لها في اليوم: أنت طالق ثلاثاً إن شاء الله أو قال لها: أنت طالق ثلاثاً على ألف فقالت المرأة: لا أقبل كان هذا الرجل باراً ولا يحسن في يمينه وهو اختيار مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى روي عنه أن من قال: والله لا أطلقن امرأتي اليوم ثلاثاً أو قال: واحدة فالخيلة في ذلك أن يقول لها: أنت طالق إن شاء الله أو يقول لها: أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحسن الرجل ويكون باراً في يمينه وكذلك إذا حلف أن يبيع فباع بيعاً فاسداً فقد بر في يمينه فاعتبر بائعاً وموجباً الملك وإن لم يثبت الملك فكذا في مسألة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعاً وإن لم يثبت به الوقوع ومشايخنا رحمهم الله تعالى يقولون: لا يتصف بكونه موقعاً وجعلوا هذا جواب

ظاهر الرواية^(١) فقالوا في المسألة التي تقدم ذكرها: أن الخالف لا يصير باراً في يمينه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة، رجل قال لامرأته: إن لم أطفلك اليوم ثلاثاً فانت طالق ثلاثاً فالحيلة أن يقول لها: أنت طالق ثلاثاً على كذا ولا تغفل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لو أن رجلاً طلق امرأته بائناً وأنكر فالسبيل أن تدخل المرأة بيننا فيه زوجها فيقال له: إنك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فقال: ليست لي امرأة في هذه الدار فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق بائن فإذا حلف تبرر المرأة إليه فيظهر طلاقها إذا حلف بثلاث تطبيقات أن لا يكلم فلاناً فالسبيل أن يظننها واحدة بائنة ويدعها حتى تمضي عدتها ثم يكلم فلاناً ثم يتزوجها كذا في السراجية.

الفصل الثامن في الخلع: سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إن سألني الخلع إن لم أخضعك وحلفت المرأة بعق مالميكها وتصدق ماله إن لم تسأله الخلع قبل الليل فجاء إلى أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة: سلبه الخلع فقالت لزوجها: أسألك أن تخضعني فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للزوج: قل قد خلعتك على ألف درهم تعطينيها فقال لها الزوج ذلك فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للمرأة: قل لا أقبله فقالت المرأة: لا أقبل ماقلت فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: قومي مع زوجك فقد بر كل واحد منكما في يمينه.

حيلة أخرى للمرأة: إذا كانت يمين المرأة بعق مالميكها وصدقة ماله أن يبيع جميع ذلك ممن تثق به حتى يمضي اليوم وليس في ملكها شيء فتتجمل اليمين لا إلى جزاء ثم تستقبل البيع كذا في المحيط.

الفصل التاسع في الأيمان: رجل حلف أن لا يتزوج بالكوفة فالحيلة في ذلك أن يخرج الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحث في يمينه.

حيلة أخرى: أن يوكل الخائف رجلاً فيخرج الوكيل والمرأة من الكوفة ويعقدان النكاح ثمة أو يوكل المرأة أيضاً ويخرج الوكيلان من الكوفة فيعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحث في يمينه والمعتبر في هذا الباب حث الوكيل لا حث المؤكل إذا حلف أن يطلق امرأته ببخاراً فالحيلة في ذلك على قياس مسألة النكاح التي تقدم ذكرها أن يخرج من بخارى ويطلقها أو يوكل رجلاً حتى يطلقها الوكيل خارج بخارى فلا يحث في يمينه إذا أراد الرجل أن يسافر فتحلفه امرأته بعق كل جارية يشتريها فتقول له: كل جارية تشتريها فهي حرة فالحيلة للزوج إذا حلفته بهذا أن يقول: نعم ويعني بفوته نعم بلدة أو قرية بعينها فإذا نرى ذلك ثم اشترى جارية لا تعتق عليه وهذه المسألة تشير إلى أن الرجل إذا عرض على غيره يميناً من الأيمان فيقول ذلك الغير: نعم إنه يكفي وبصبر حالفاً بذلك اليمين التي عرض عليه وهذا فصل اختص فيه

(١) قوله وجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية: يعني مراجعة الذخيرة وتحرير الخلاف في المسألة فإنه في المحيط حكاه على غير ما ذكره هنا وعبارته على النسخة التي بيدي ومشايخنا رحمهم الله تعالى يقولون: لا يتصف بكونه موقفاً وجعلوا ما روي عن أبي حنيفة في المسألة التي تقدم ذكرها أنه يصير باراً في يمينه جواب ظاهر الرواية انتهت فتأمل والله أعلم بالصواب.

المتأخرون قال بعضهم: لا يكفي قوله نعم ولا بد من أن يصرح باليمين وقال بعضهم: يكفي وهذه المسألة دليل عليه وهو الصحيح كذا في الذخيرة، رجل قال: إن فعلت كذا فعبدي حر وجميع ما أملكه صدقة فالحيلة أن يهب ذلك كله ممن يثق به ويسلم إليه ويفعل ذلك ثم يستوجهه، رجل أراد أن يكتب جارية له ويظاها فإنه يهبها لابن له صغير ثم يتزوجها إن لم تكن تحته حرة ويكون أولاده أحرار كذا في السراجية، وفي العميون^(١) لو أن رجلاً أراد أن يدير عبده ويجوز بيعه فإنه يقول: إذا مت وانت في ملكي فانت حر فإنه يجوز وإذا مات يعتق هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بيعه جائز كذا في التتارخانية.

نوع في قبض الدين: إذا كان لرجل على رجل مائة درهم فقال رب الدين: عبدي حر إن أخذتها اليوم متفرقاً فالحيلة في ذلك أن يأخذ بعض المائة متفرقاً أو جملة وإن قال: إن أخذتها اليوم إلا جملة فعبدي حر فأخذ جميع المائة منه ثم وجد فيها درهماً ستوقه فأراد أن يستبدله في الغد فلا يحنت في يمينه فالحيلة أن يستبدله في الغد فلا يحنت في يمينه، وكذلك لو ترك الاستبدال أصلاً أو استبدله اليوم يحنت في يمينه إذا حلف ليأخذ من فلان حقه أو ليقبضه ثم بدا له أن لا يأخذ بنفسه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المحلوف عليه ولا يحنت وكذلك لو أخذ من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه بأمره أو من رجل أحاله المحلوف عليه بأمره فقد بر في يمينه هكذا ذكر القدوري وذكر في العتق مسألة تدل على أنه يحنت في يمينه وصوره ما ذكر في العميون إذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حنت وإن قبضه من المتطوع لم يحنت وكذلك لو قبضه من كفيل له محتال عليه لم يحنت وفي القدوري لو حلف المطلوب ليعطين فلاناً حقه فامر غيره بالأداء أو أحال فقبض بر في يمينه وإن قضى عنه متبرع لا يبر وإن عني أن يكون ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء وفيه أيضاً لو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه بأحد هذه الوجوه حنت وإن عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذكر في موضع آخر أنه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا أولاً كذا في الذخيرة، لو أن رجلاً ساوم رجلاً بثوب وأبى البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري: عبده حر إن اشتراه باثني عشر درهماً ثم بدا له أن يشتريه ينفي أن يشتريه بأحد عشر درهماً وديناراً أو باع بأحد عشر درهماً وثوباً ولا يحنت في يمينه وهذا الذي ذكر جواب القياس أما على جواب الاستحسان يحنت فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم إلا بأكثر أو إلا بأزيد فباعه بتسعة ودينار القياس أن يحنت وفي الاستحسان لا يحنت في يمينه ولم يذكر في هذا الفصل ما إذا باعه بتسعة وثوب وقال مشايخنا رحمهم الله تعالى: وينفي أن يحنت في يمينه قياساً واستحساناً لأن الثوب مع الدراهم جنسان مختلفان قياساً واستحساناً فلا تكسر الدراهم بالثوب فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان داخل تحت اليمين قياساً واستحساناً ولو حلف أن لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزداد ثم احتاج إلى بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة قال: ينفي أن يبيعه بتسعة دراهم ولا يحنت في يمينه وكان ينبغي أن

(١) قوله وفي العميون إلخ: الأصوب حذف هذه المسألة لأنها سنائي في فصل التدبير أمه مصححه.

يحدث لانه جعل تمام يمينه البيع بالزيادة على العشرة ولم توجد الغاية فيبقيت اليمين فيجب أن يحدث كما لو باعه بعشرة والجواب أن الحدث لا يقع ببقاء اليمين وإنما يقع بوجود شرط الحدث ولكن في حال بقاء اليمين ففيما إذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحدث لما مر فلا يحدث لعدم شرط الحدث لا لعدم بقاء اليمين وفيما إذا باعه بعشرة وجد شرط الحدث واليمين باقية فيحدث هذه الجملة من الجامع وقد ذكر المسألة الأخيرة هشام في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال: القياس أن لا يحدث وبه نأخذ كذا في المحيط، ولو حلف أن لا يبيع هذا الثوب من فلان بثمن أبداً فالحيلة في ذلك أن يبيع الثوب منه ومن رجل آخر ولا يحدث في يمينه.

حيلة أخرى: أن يبيع هذا الثوب منه بعرض، حيلة أخرى: أن يوكل رجلاً حتى يبيع الثوب من المحلوف عليه في إيمان الأصل أن من حلف أن لا يبيع ولا يشتري فامر إنساناً بذلك لا يحدث إلا إذا كان سلطاناً لا يتولى ذلك بنفسه فيحدث بالأمر والمسألة معروفة، وحيلة أخرى: أن يبيع هذا الثوب فضولي من المحلوف عليه ثم إن الحالف يجيز البيع ولا يحدث في يمينه كذا في الذخيرة.

إذا قال: إن اشتريت هذا العبد فهو حر ثم بداله أن يشتري العبد فالحيلة أن يشتريه على أن البائع فيه بالخيار ولا يحدث في يمينه، حيلة أخرى: على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يشتريه على أن المشتري بالخيار فخير المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يملك المشتري بنفس الشراء فلا يعتق عليه وتنحل اليمين لا إلى جزء هكذا ذكر الخصاف رحمه الله تعالى في حيله وفي هذه الحيلة التي ذكرها الخصاف على قول أبي حنيفة نوع شبهة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أن من حلف وقال: إن اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتراه على أنه بالخيار عتق عليه من غير ذكر خلاف والمشايع رحمهم الله تعالى خرجوا المسألة على قول أصحابنا جميعاً فقالوا: أما على قولهما فظاهر لأن خيار المشتري عندهما لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجد شرط العتق والعبد في ملكه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده خيار الشرط وإن كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري إلا أن الإعتاق يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير قائلاً بعد الشراء هذا العبد حر.

حيلة أخرى: أن يشتري هذا العبد مع رجل آخر، وحيلة أخرى: أن يشتري تسعة وتسعين سهماً من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه أو لامرأته بأمرها أو يشتري تسعة وتسعين سهماً لنفسه ثم إن البائع يقر له بالسهم الباقي وعلى هذا إذا قال: إن اشتريت هذه الدار فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه أو لامرأته ولو وهب له السهم الباقي ففي العبد وما أشبهه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفيما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعاً لا يحدث في يمينه كذا في الذخيرة.

نوع آخر في الأكل: إذا قال لامرأته: إن أكلت من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة لها حتى أن تأكل ولا تطلق ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي لها أن تدق ذلك الخبز وتلقيه

في عصيدة وتطيخه حتى يصير هالكاً فإذا أكلت لا يحنت وفي القدوري هدى إلى حيلة أخرى فقال: لو جففه ودقه ثم شربه بماء لم يحنت وإن أكله مبلولاً حنت إذا حلف لا يأكل طعاماً لفلان ثم بدله أن يأكل فالحيلة فيه أن يبيع المخلوف عليه ما هيا من الطعام من الخالف ثم يأكل الخالف فلا يحنت وكذلك لو أهدى المخلوف عليه طعاماً للخالف فأكَل الخالف لا يحنت لأن الطعام صار ملكاً للخالف بالبيع والإهداء فكان الخالف آكلًا للطعام نفسه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: الخصاف جوز يبيع الطعام هنا مطلقاً وإنما يجوز هذا البيع إذا كان الطعام مشاراً إليه أو يشير البائع إلى موضعه بأن يقول: من بيدرك كذا أو من حين كذا أو يعرفه بشيء أما إذا أطلق إطلاقاً لا يجوز هذا البيع رجل أخذ لقمة ووضعها في فيه ليأكلها فحلف رجل وقال: إن أكلتها فأمراتي طالق وقال رجل آخر: إن ألقيتها فأمراتي طالق فالحيلة أن يلقي بعض اللقمة ويأكل بعض اللقمة فلا يحنت واحد من الخالفين فإن لم يفعل المخلوف عليه هذا ولكن جاء إنسان آخر وأخرج اللقمة من فم المخلوف عليه وألقاها قال: إن أخرجه والمخلوف عليه جاهد على أن لا يفعل ممنع بجهد مغلوب على ذلك لا يحنت واحد من الخالفين.

نوع آخر في مسائل النفقة: رجل حلف بالطلاق أن لا ينق على امرأته فالحيلة أن يهبها مالا حتى تنفق على نفسها أو يقرضها مالا أو يشتري منها شيئاً بمال أو يستأجر منها شيئاً بمال فننق على نفسها من ذلك المال ولا يحنت لأنه ما تنفق عليها بل أنفقت على نفسها من مال نفسها، وكذلك لو وهب لها حائزاً تستغله وتنق من غلته أو أجرة الحائزات منها بشيء يسير حتى أنفقت على نفسها من غلته لا يحنت لما قلنا، ووجه آخر أن تستأجر المرأة زوجها بكل سنة يكذا على أن يتجرنها في أنواع التجارات فيكون كسبه لها تنفق منه عليه وعلى نفسها وهذه الحيلة ظاهرة لأن الاستئجار على هذا الوجه صحيح لأن المعقود عليه معنوم والبدل معلوم فإذا صحت الإجارة صارت منافع الزوج مملوكة للمرأة فما حدث من الكسب يكون بدلي ملكها فصارت هي منفعة على ملك نفسها فإذا كان الرجل خياطاً أو غيره من الصناعات استأجرته على أن يخيطنها مشاهرة ويتقبل العمل فيجوز ذلك ويكون الكسب لها فإذا أنفقت على نفسها وعليه لا يحنت، ومن جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل الأصل: رجل وهب لرجل مالا ثم قال الوهاب: أمراتي طالق ثلاثاً إن أنفقت هذا المال الذي وهبت لك إلا على أهلك فأراد الموهوب له أن يقضي بعض ذلك المال ديناً عليه وينفق البعض على أهله هل يحنت الخالف قال: لا حتى ينفق كل المال على غير أهله كذا في المحيط، مثل: شيخ الإسلام أبو الحسن عمن له امرأتان طلبت إحداهما من الزوج أن يطلق صاحبته وضيق الأمر عليه وهو لا يتخلص عنها وليس من رأيه أن يفارق صاحبته فتوجه في ذلك أن يتزوج امرأة أخرى باسم صاحبته تم يقول: طلقت امرأتي فلانة وبمعني به التي تزوجها، ووجه آخر: أن يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه اليسرى ويشير بيده اليمى إلى المكتوب ويقول: طلقت فلانة هذه بنت فلان فتتوهم الطالبة أنه يظن التي تطلب منه طلاقها كذا في الذخيرة.

لو دخل: جماعة على رجل وأخذوا أمواله وحلفوه أن لا يحبر باسمائهم فالسبيل أن يقال له: إنا نعد عليك أسماء وألقاباً فمن ليس بسارق إذا ذكرناه قل لا، وإذا انتهت إلى السارق

فاسكت أو قل لا أقول فيظهر الأمر ولا يحنت رجل علم أن أمير البلد أراد أن يحلفه أن لا يخالف الملك يكتب على كفه اليسرى الملك فلما قيل له وعليك كذا عبيدك ونساؤك كذا إن كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشير بيده اليمنى إلى الملك المكتوب على الكف وكلنا يديه في الكم وهو يقول: لا أخالف هذا الملك فلم يحنت كذا في السراجية.

رجلان: حلفا أن لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة أن يدخل معاً وكذلك الحيلة في اليمن بالكلام إذا قال كل واحد منهما لصاحبه: لا أبتدئ بكلاماً نكلما معاً فلا يحنت واحد منهم.

إذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان: فادخل مكرهاً لا يحنت هذا إذا حملة إنسان وأدخله مكرهاً فاما إذا أكرهه حتى دخل معه بنفسه يحنت عندنا إذا حلف لا يدخل على فلان فالحيلة أن يدخل الخائف أولاً ثم يدخل المحلوف عليه فلا يحنت الخائف كذا في الخيط.

الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة: رجل له جارية عرض عنها العتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت: البيع نسمة أحب إلي فالبيع نسمة البيع ممن يريد إعتاقها فأراد المولى أن يوصي بأن تباع ممن يريد شراءها نسمة ويعلم أنه لا بد من حط شيء ممن مثلها ليرغب المشتري في شرائها فلو أوصى بأن تباع ويحط عن المشتري بعض الثمن لاتصح هذه الوصية لأنها حصلت للمجهول والوصية للمجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك أن يقول المولى: بيعوها ممن أحببت وحيث أرادت وحضوا عن المشتري من ثمنها كذا فإذا أحببت وعتت إنساناً يتعين ذلك الرجل للوصية بالخباية فيقال لذلك الرجل: إن فلاناً أوصى بأن تباع هذه الجارية منته نسمة بثمن مثلها ويحط عنك من ثمنها كذا فإن رغبت في شرائها تباع منك وهذه الحيلة مشروعة مما ذكره محمد في المبسوط أن من أوصى إلى رجل وقال: ضع ثلث مالي حيث شئت أو حيث أحببت يجوز وكان له أن يضع ثلث ماله حيث أحب فهاهنا كذلك فإن أراد المولى في هذه المسألة أن يوصي لها بشيء من الثمن يقول: بيعوها ممن أحببت وادفعوا إليها من ثمنها ألف درهم وصية لها فيكون هذا من المولى وصية بشيئين بالبيع نسمة وبالمال فإذا عتت رجلاً وبعيت من ذلك الرجل وأعتقها المشتري كان لها من ثمنها ألف درهم وإن لم يعتقها المشتري كان الألف وصية للمشتري إذ الوصية للمملوك وصية للمالك، رجل: له مملوك أراد أن يديره على وجه يعتق بموته ويكون له بيعه متى شاء فالحيلة أن يديره تدبيراً مقبداً فيعتق بعد موته ويجوز بيعه حال حياته ثم ذكر صاحب الكتاب تفسير التقييد في التدبير فقال كقول المولى إن مت وأنت في ملكي فأنت حر وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي يقول: ليس هذا التدبير مقبداً بل هذا تفسير لقوله أنت مدبر لأن تفسير المدبر أن يعتق بعد موته إذا مات المدبر وهو في ملكه ولم يوجد منه هنا إلا هذا اللفظ فلا يكون مدبراً مقبداً ولكن التدبير المقيد أن يقدم العتق على الموت بيوم أو يومين أو يؤخره عن الموت بيوم أو يومين أو يقيد العتق بالموت في سفر بعينه أو مرض بعينه غير أن العتق إذا أضيف إلى ما بعد الموت بزمان لا يعتق العبد إلا بإعتاق الوصي أو الوارث، عبد بين رجلين: دبره أحدهما صار كله مدبراً عند أبي يوسف وعامة فقهاءنا وضمن المدبر قبضة حصه صاحبه موسراً أو معسراً فإن أراد أن يكون مدبراً لهما ولا يضمن أحدهما لصاحبه فالحيلة في

ذلك أن يوكل المولى رجلًا يدير عنهما في كلمة واحدة ثم المسألة بعد ذلك عني وجهين إما أن يقول الوكيل للعبد : جعلت نصيب كل واحد من مولييك مديراً عنه وفي هذا الوجه يصير مديراً بينهما أو يقول : أنت مدير عن فلان وفلان وفي هذا الوجه أيضاً يصير مديراً بينهما لأنه جمع بين المولين بحرف الجمع ولو جمع بينهما بمفرد الجمع بأن قال : أنت مدير عنهما لا شك أنه يصير مديراً عنهما كذا هنا فقد أمرهما بالتوكيل ولم يقل يديران معاً لأنه لو أمرهما بذلك ربما يسبق أحدهما صاحبه فيصير كله مديراً للأول فلا يحصل مقصودهما ثم قال : يوكلان رجلاً ولم يقل يوكل أحدهما صاحبه لأنه لو وكل أحدهما صاحبه فقال الوكيل للعبد : أنت مدير عني وعن فلان يصير كله مديراً عن المدير عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأنه دبر يحكم الوكالة والمالك جميعاً ومن مذهبهما أن تصرف المالك والوكيل إذا اجتمعا وخرجا معاً يعتبر تصرف المالك سابقاً وإذا اعتبر تصرف المالك سابقاً يصير العبد كله مديراً للمدير فلا يحصل مقصودهما، وحيلة أخرى : أن يقول الذي يريد التدبير : إن مت ونصيبني من العبد في ملكي فهو حر فيحوز ولا يضمن لشريكه شيئاً على ما ذكره الخصاص لأنه يجعل هذا مديراً مقبداً وفي التدبير المقيد لا يجب الضمان لأنه لا يمنع البيع، فإن أراد أحدهما أن يعتق العبد المشترك على وجه لا يضمن لشريكه شيئاً فالحيلة له أن يشهد أن بئعه قد كان اعتقه فاعتق نصيبه عند ذلك ولا يضمن لشريكه شيئاً فإن كان العبد قد ولد في ملكه وذلك معروف فالوجه في ذلك أن يشهد عني صاحبه أنه اعتقه فاعتق العبد ولم يضمن لشريكه ويسمى العبد في جميع قيمته لهما كان المشهود عليه بالعتق موسراً أو معسراً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا عدهما إن كان معسراً وإن كان موسراً يسمى في نصيب المشهود عليه خاصة، وحيلة أخرى : أن يوكل المريد للعتق شريكه بإعتاق نصيب المريد للعتق فإذا قبل الوكالة واعتق لا يضمن له الموكل شيئاً، وأخرى : أن يبيع نصيبه من معسر فبعتقه المشتري فلا يضمن هو لعساره ولا البائع منه، رجل : له جارية طلبت من المولى أن يعتقها ويتزوجها ففكر المولى وأراد أن يعطيها نفسها ما الخيلة في ذلك قال : الخيلة أن يبيعها ممن يشق به سرّاً منها أو يهبها له ويقبضها الموهوب نه ثم يعتقها بحضور شهود البيع ويتزوجها بحضورهم ثم يقول للذي ياعها منه : أقتلني البيع فيها فإذا أقال البيع فيها ينفسخ النكاح وترجع إلى قديم ملكه وكان له أن يطأها بملك اليمين ولا تعلم الحاربة بشيء من هذا فتطيب نفس الجارية وهي مملوكة له، قال شمس الأئمة الحنواي : غير أن في هذا نوع غرور فإنه يعاملها معاملة الإماء ولكنه يعاملها معاملة الخرائر فيكون فيه نوع تلبس وتدليس وغرور ثم أنه ذكر في الخيلة البيع والهبة والبيع أحب وأيسر إذ لا يحتاج فيه إلى التسليم كذا في المحيط.

عبد : بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه صار الكل مكتاباً عليه عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولشريكه الخيار، إن شاء نقض الكتابة في كل العبد وأطلقها وإن شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فإن أراد أن يصير نصيب كل واحد منهما مكتاباً عليه ولا يضمن لشريكه شيئاً فالخيلة في ذلك ما ذكرنا في فصل التدبير أن يوكل رجلاً بأن يكاتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد : كاتبك عن المولين جميعاً على كذا وكذا، قد.

قبل العبد صار مكاتباً للمولدين جميعاً ولا يضمن أحدهما لصاحبه عندهما ولا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن قبض أحدهما من بدل الكتابة شيئاً شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولدين جميعاً من جنس واحد أو من جنسين مختلفين ثم الحيلة لهما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتباً له ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب أن يوكلا رجلاً يكتب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة تفصيلاً في نصيب كل واحد منهما وبخالفه في التسمية أو يوافقها فيها فيقول الوكيل للعبد: كاتبتك على ألف وخمسمائة درهم نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر بخمسمائة فيقول العبد: قبلت ذلك كله أو يقول: كاتبتك على ألف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان بألف ونصيب فلان الآخر بخمسين ديناراً فيقول العبد: قبلت ذلك كله فإذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن أحدهما شيئاً لصاحبه وما قبضه أحدهما لا يشاركه الآخر ويصير كما لو فرق عقد الكتابة في انتفاء الشركة في المقبوض كذا في التتارخانية، رجل له عبيد أراد أن يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى أن ينكر وارثه تركته فياخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاف رحمه الله تعالى: الحيلة في ذلك أن يبيعه نفسه بمال ويقبض المال بحضوره الشهود فيعتق العبد بشراء نفسه وبيرا من المال بقبض المولى ذلك منه قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: شرط الخصاف رحمه الله تعالى أن يكون قبض المولى البديل بمعاينة الشهود وإنما يحتاج إلى هذا إذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح إقراره باستيفاء ماوجب له في حالة المرض وأما إذا لم يكن عليه دين الصحة وأقر باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فإنه يصح إقراره، أصل المسألة: إذا كاتب عبده في مرضه ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فإنه يصح إقراره ويعتبر من الثلث بخلاف ما لو باع في المرض ثم أقر باستيفاء الثمن فإنه يصح إقراره ويعتبر من جميع المال وأما إذا اعتقه على مال في مرض موته ثم أقر باستيفاء البديل وعليه دين الصحة ينبغي أن يصح إقراره من جميع المال بخلاف بدل الكتابة وهذا لأن في باب الكتابة تسلم للمكاتب رقبته بإقرار المولى باستيفاء بدل الكتابة والإقرار وجد الآن فجاز أن يعتبر من الثلث كما لو اعتقه في الحال فأما في العتق على مال فرقة العبد إنما تسلم له بقبول بدل العتق لا بإقرار المولى بالاستيفاء فكان نظير الثمن في باب البيع فيصير من جميع المال فعلى هذا ينبغي أن يصدق المولى إذا أقر بالاستيفاء من غير أن يحضر الاستيفاء شهود لكن الخصاف زاد في التوثيق والاحتياط فإن لم يكن للعبد مال فالحيلة أن يدفع المولى إليه مالاً في السر ويكتم ذلك عن الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال إلى المولى بحضوره الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لأنهم لا يعرفون أن المولى أعطاه شيئاً وذكر هذه المسألة في حيل الأصل وقال: الحيلة أن يبيع المولى هذا العبد ممن يشق به ويقبض الثمن منه بحضوره الشهود فيعتقه المشتري فيصبح إعتاقه ثم المريض يهب الثمن من المشتري مرأً فلا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا في الذخيرة.

الفصل الحادي عشر في الوقف: رجل لا وارث له وله عقارات أراد أن يوقفها على أقوام يأخذون غلتها فالحيلة له أن يقر أن رجلاً من الناس ولم يسمه وقف هذه الضياع على فلان

وفلان وقفاً صحيحاً ويذكر فيه شرائط الوقف وهذه حيلة ظاهرة لأن إقرار الإنسان فيما في يده صحيح وإن كان له وارث وأراد أن يوقف جميع عقاراته يقر بالوقف على نحو ما بينا ويقر أيضاً أنه يتولى أمر هذه الصدقة من جهة الواقف لهذه الضيعة وجعلها وقفاً في يده على هذا السبيل الذي وصفنا فإذا أقر بذلك لم يكن لوارثه شيء من ذلك لأنه إنما يصير لوارثه ما كان ملكاً له يوم الموت وهنا قد أقر أنه لم يكن ذلك ملكاً له وقت الموت ومن أراد أن يجعل غلة داره صدقة وأراد أن يكتب بذلك كتاباً وخاف أن يبطله قاضٍ وطلب لذلك حيلة فاعلم أن ابن أبي ليلى لا يجوز أن يجعل أحد غلة داره صدقة موقوفة على المساكين وعامة العلماء يجوزونها فإذا طلب لذلك حيلة كي لا يبطله قاضٍ يرى مذهب ابن أبي ليلى فالحيلة له في ذلك أن يجعل غلة داره صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد وفاته ويذكر في الكتاب فإن رد ذلك سلطان أو قاضٍ تباع الدار ويتصدق بشتها على المساكين فيقع الأمن بذلك لأن أحداً لم يقل بعدم جواز هذه الصدقة ومن أراد أن يجعل داره أو ضياعه صدقة موقوفة على المساكين حال حياته وبعد مماته وخاف أن يرفع إلى قاضٍ يرى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويبطل هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بأن الوقف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح مضافاً إلى ما بعد الموت إلا بطريق الوصية هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى ومحفوظنا أن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيح إذا كان مضافاً إلى ما بعد الموت أو كان موصى به والحيلة في ذلك أن يدفع الواقف ما وقفه إلى رجل ويجعله قسماً لهذا الوقف ثم أن الواقف يمنع عن صرف الغلة إلى المساكين أو يبيع الواقف هذا الوقف من إنسان ويسلمه إلى المشتري ثم أن المتولي يخاصم المشتري في فصل البيع ويخاصم الواقف في فصل امتناعه عن صرف الغلة إلى المساكين ويقدمه إلى قاضٍ يرى صحة الوقف فيقضي القاضي بصحة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي والمحصومة من المدعى عليه ولا يكون لأحد بعد ذلك إبطاله لأن القضاء صادف محلاً مجتهداً فيه فنفذ وصار مجسماً عليه كذا في المحيط، رجل له مال من وقف أوقف عليه وعلى غيره ولزمه دين فأراد أن يوكل غريمه بقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف قضاء من دينه فقال الغريم: لست آمن من أن تخرجني من الوكالة فأريد أن توكلني وكالة لا تقدر على إخراجي منها حتى استوفي مالي عليك فالحيلة أن يقر الذي عليه الدين أن الواقف كان شرط لنفسه في أصل الوقف أن يتفق على نفسه وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حياً وأن يقضي منه ديونه بعد وفاته يبدأ بذلك ثم باقي الغلة بعد ذلك لمن وقف عليهم وأنه كان لفلان بن فلان يسمي غريمه على فلان الواقف من الدين كذا وكذا درهماً ديناً صحيحاً وقد كنت ضمنت له جميع ذلك المال عنه ضماناً صحيحاً جائزاً باتاً وإن الواقف جعل ولاية هذه الصدقة إلى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فإذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب أيضاً أنني قد جعلته وكبلاً في قبض نصيب من غلة هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمنت له من الدين عن الواقف فإذا أقر بذلك لم يكن له إخراجُه بعد ذلك قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: في هذه الحيلة نوع اشتباه لأنه قال: شرط الواقف أن يبدأ بنفقته ونفقة عياله وقضاء ديونه فيكون هذا

استثناء بعض الوقف لنفسه وهذا باطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى جائز عند محمد رحمه الله تعالى فينبغي أن يكتب أيضاً في الكتاب أقر هذا المديون أن قاضياً قضى بجوازه فيصير متفقاً عليه ثم قال في هذه الخيلة وأنه وجب لفلان يسمي غريمه على هذا الواقف كذا فيصح هذا الإقرار من هذا الرجل لأنه يقر بتقديم حق الخبر فيصدق في ذلك كالأورث إذا أقر على مورثه بدين فإنه يصح هذا لأنه أقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين يقدم على الورث فكذا هاهنا ثم قال: ويكتب في كتاب الإقرار أنني قد كنت ضمنت جميع ذلك ضماناً صحيحاً وفيه نوع شبهة أيضاً لأن الضمان إنما يصح إذا مات الواقف ملئاً أما إذا مات مقلساً لا يصح هذا الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يلحق به حكم الحاكم حتى يصير متفقاً عليه ثم قال بعد هذا: أن الواقف جعل ولاية هذه الصدقة إلى فلان الغريم وجعل هذه الضبعة في يديه يقبض غلتها ويصنع هذا الإقرار منه أيضاً لأنه أقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب إذا استوفى فلان الغريم هذا الدين لا يدل على الضبعة حتى لا يدعي الاستحقاق لنفسه بكونها في يده كذا في النذخيرة.

الفصل الثاني عشر في الشركة: رجلان أرادا أن يشتركا ومع أحدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم فالشركة جائزة وإن كان أحد المالكين لا يختلط بالآخر لأن الاختلاط ليس بشرط عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى والمسألة معروفة في كتاب الشركة فإن ضاع أحد المالكين بعد الشركة قبل الشراء يهلك من مال صاحبه وهذا معروف فإن أراد أن ماضع من أحد المالكين قبل الشراء يكون عليهما ما الحيلة في ذلك قال الخصاف رحمه الله تعالى: الحيلة أن يبيع صاحب الدينارين نصف ديناريه من صاحب الدراهم بنصف دراهمه فيصير المالان مشتركين بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع أحدهما متاع ومع الآخر مال وأرادا أن يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وأنها لا تجوز قال الخصاف رحمه الله تعالى: الحيلة في ذلك أن يبيع صاحب المتاع نصف المتاع من صاحب المال بنصف المال فيصير المال والمتاع بينهما نصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذه حيلة واضحة ذكرها محمد في شركة الأصل قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قول الخصاف رحمه الله تعالى ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق النقد فإن التفاضل في الربح في النقد يجوز، وأما إذا كان رأس المال عروضاً لا يجوز شرط التفاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيحصل على أن الخصاف رحمه الله تعالى أراد بما قال في حصة النقد دون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فأرادا الشركة قال الخصاف رحمه الله تعالى: الحيلة في ذلك أن يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا إذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فأما إذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر بآن كانت قيمة متاع أحدهما أربعة آلاف وقيمة متاع الآخر ألف فإن صاحب الأقل يبيع من متاعه أربعة أخماسه بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما أخماساً ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما رجلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألفا درهم فإن أرادا أن يشتركا على أن الربح بينهما نصفان والوضبعة بينهما نصفان فإنه لا

يجوز لأن الوضعية إنما تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال الخصاص رحمه الله تعالى: الحيلة في ذلك أن يفرض صاحب الألفين نصف الألف الزائدة من صاحبه حتى يصير رأس ماله على السواء فحينئذ يجوز اشتراط الوضعية عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على أن يعمل بمال صاحب المال لا يجوز والحيلة في ذلك أن يفرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز (أحد الشريكين إذا أراد نقض الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز) قال الخصاص رحمه الله تعالى: والحيلة في ذلك أن يبعث الحاضر إلى الغائب رسولا أو كتابا حتى يخبره بنقض الشركة أو بوكل وكيلاً حتى يذهب إلى الشريك ليناقضه الشركة قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: وهذه الحيلة في كل عقد لا يتعلق به التزام نحو عزل الوكيل والحجر على العبد الماذون وفسخ المضاربة كذا في المحيط.

الفصل الثالث عشر في البيع والشراء: رجل له دار أو ضيعة أراد أن يبيعها من رجل وليس يمكنه أن يسلمها إلى المشتري فأراد حيلة على أنه إن أمكنه تسليمها إلى المشتري سلمها إليه وإلا رد عليه الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بأن يسلمها إليه لا محالة فالحيلة في ذلك أن يقر المشتري أن البائع باع هذه الضيعة وهي في يدي ظانم مقر بالتعصب غصبه إليها وإنما ليست في يده يوم ياعها منه وأشهد على نفسه بذلك ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة ويكتب فيه إقرار البائع بقبض الثمن فإن قدر على تسليم الضيعة وإلا رد الثمن على المشتري هذا إذا كان الغاصب مقراً فاما إذا كان الغاصب جاحداً ذكر ثمة أيضاً أن البيع باطل وقاسه على بيع الآبق ثم قال الخصاص رحمه الله تعالى: في تعليم هذه الحيلة يقر المشتري بأن الضيعة المباعة في يدي غاصب مقر بالتعصب وذلك المشتري لو لم يقر بذلك ربما طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حبه فالتقاضي يحبه وإذا عرف القاضي إقرار المشتري أنه اشترى مغبوباً لا يحبه أنه وجد ثمنه من المشتري بتأخير القبض إلى وقت الإمكان ثم قال: ويشهد عليه البائع بذلك لإقراره ليتمكن إثبات ذلك لإقراره عند القاضي بالبيئة كذا في الذخيرة.

رجل: أراد أن يشتري من رجل داراً ولم يأمن المشتري أن يكون البائع قد أحدث فيها حدث قبل أن يبيعها فأراد المشتري أنه إن استحققت الدار من يده رجع على البائع بضعف الثمن فيكون ذلك حلالاً له ما الحيلة فيه قال: يبيع المشتري من بائع الدار ثوباً بمائة دينار مثلاً ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها إليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائتي دينار إن استحققت رجع المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون ذلك حلالاً، وحه آخر: أن يشتري الدار ببيع ثوباً له يساوي ألف درهم من رب الدار بألفي درهم ويدفع الثوب إليه ثم أن يشتري الدار يشتري من صاحب الدار داره وهي تساوي ألف درهم بألفي درهم ويقبض الدار ثم يتغاضى الثمن بما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فإذا فعلاً ذلك ثم جاء مستحق الدار بالدار بالبيئة فإن يشتري الدار بجمع على بائع الدار بألفي درهم وذلك ضعف ما حصل له الدار به وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في حبل الأصل وقال: الحيلة أن

يبيع الدار من المشتري بألف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوباً قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فإن استحققت الدار رجع المشتري على البائع بضعف ما أعطى فإنه أعطى للبائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع عليه بالف فيكون ذلك حلالاً له، رجل أراد أن يبيع داراً له وجارية أو شيئاً آخر ويريد أن يبرأ عن كل عيب إلا عن سرقة أو جزية^(١) فلم يأمن البائع أن يردّها عليه المشتري ويقول: لم تسم عيباً ولم تضع يدك عليها ويرفع الأمر إلى قاضٍ لا يرى البراءة عن العيوب إلا أن يضع يده عليها عند البراءة ويسمّيها ما الحيلة في ذلك يجب أن يعلم بأن من باع عبداً أو شيئاً آخر وبرأ عن عيبه فإنه يجوز وبرأ عن العيوب كلها وإن لم يسم العيوب ومن الناس من قال: لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال: مع تسمية العيوب يشترط أن يضع يده على موضع العيب ويقول: أتبرأ عن العيب الذي سميت ووضعت يدي عليه أما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ثم إذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لما أنه لا يعرف اسمي العيوب أو لا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف أن يرفع الأمر إلى قاضٍ لا يرى البراءة عن العيوب بدون التسمية وبدون موضع اليد على محل العيب صحيحة وطلب الحيلة فالحيلة في ذلك أن يأمر صاحب العين المبيعة رجلاً غريباً لا يعرف حتى يبيع تلك العين من المشتري على أن صاحب العين ضامن للمشتري ما أدرك في ذلك من درك ومن سرقة ومن جزية ويخرج الغريب حيث شاء فيحصل التوثيق للبائع لأن المشتري إذا وجد عيباً سوى السرقة والجزية لا يمكنه أن يخاصم صاحب العين في الرد لأن حقوق العقد ترجع إلى انعقد ومولى ذلك ليس بعاقده والعاقده غريب لا يوقف عليه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في حيل الأصل في رواية أبي حفص وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية أبي سليمان وقال: الحيلة في ذلك أن يأمر البائع رجلاً غريباً يشتري الجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري على أن مولى الجارية ضامن لما أدرك المشتري فيها من درك من سرقة أو جزية خاصة ويغيب الغريب فإذا وجد المشتري بها عيباً آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الأول لأنه غائب ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الأول لأنه لم يشتريها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ما ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى أوثق لمولى الجارية لأن حقوق العقد وإن كانت ترجع إلى الوكيل عندنا إلا أن عند بعض العلماء ترجع إلى الموكل وربما يرفع المشتري الأمر إلى قاضٍ يرى الرد على الموكل فلا يحصل مقصود مولى الجارية رجل أراد أن يبيع الجارية نسمة وخاف البائع أن لا يعتقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري: أشهد على نفسك بأنك إن اشتريتها فهي حرة فإن قال المشتري ذلك فإنها تعتق عليه بالشراء ويجوز هذا لأن إضافة العتق إلى الشراء جائزة عندنا فإن قال المشتري: إني أكره أن أعتقها في حياتي واحتاج إلى خدمتها ولكني لا أبيعها فأراد البائع الثقة في ذلك

(١) قوله أو جزية: كذا في النسخة المجموع منها ولتحرر بمراجعة الأصل المنقول عنه فإنه ليس حاضراً عندي الآن والله أعلم به

فالحيلة أن يقول المشتري: إن اشتريتها فهي حرة بعد موتي أو يقول: إن اشتريتها فهي مديرة فإذا اشتراها تصير مديرة فيستخدمها في حال حياته ولا يبيعها لأن بيع المديرة لا يجوز إلا بقضاء القاضي فيحصل مقصود البائع والمشتري، رجل: غصب من رجل ضيعة وأبى أن يردّها عليه وقال: بعنيها وهو يقربه في السر ويجهد في العلانية فأراد حيلة يتخلص بها ضيعته فالحيلة أن يبيع المقتنض منه الضيعة ممن يثق به سراً ويشهد عليه ثم يبيعها من الغاصب ويجعل بين العقدین مدة لا يشتهى التاريخ على الشهود فإذا فعل ذلك بعني المشتري الأول ويقيم بينة أن شراؤه كان اسبق فيأخذ من الغاصب وفي شراء المقتنض إذا كان الغاصب جاحداً اختلاف الروايتين على رواية النوادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية كذا في المحيط.

مسائل الاستبراء: ولا بأس بالاحتياط في إسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى والمأخوذ به قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما إذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول محمد رحمه الله تعالى فيما إذا اقربها والحيلة فيه إذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يتزوجها قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت فالحيلة أن يزوجه البائع قبل الشراء أو المشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشتريها ويقبضها أو يقبضها ثم يطلقها الزوج لأن عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض إذا لم يكن فرجها حلالاً له لا يجب الاستبراء وإن حل بعد ذلك لأن المعتبر أوان وجود السبب كما إذا كانت معتدة الغير كذا في الهداية، رجل: اشترى من رجل جارية فأراد أن لا يلزمه الاستبراء ما الحيلة في ذلك قال الخصاص: الحيلة أن يزوجه البائع من رجل يثق به وليس تحته حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فلا يجب الاستبراء على المشتري لأن سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطاء باستحداث ملك اليمين بالشراء أو غيره من أسباب ملك اليمين ووقت الشراء كان يضعها حراماً على المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط أن يكون المولى الذي زوجها استبرأها أولاً بحیضة ثم زوجها لأنه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين على امرأة واحدة في طهر واحد وقد نهانا رسول الله ﷺ عن ذلك وهكذا الجواب فيمن وطئ أمته ثم أراد أن يزوجه من إنسان ينبغي أن يستبرئها بحیضة ثم يزوجه لما ذكرنا من المعنى هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وفي الجامع الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا بأس للزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها حتى يستبرئها بحیضة ثم إن الخصاص رحمه الله تعالى قال في تعليم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وإنما شرط الطلاق بعد القبض لأنه لو طلقها الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء في أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لأن القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الأحكام خصوصاً فيما بنى أمره على الاحتياط ولو اشتراها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا إذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد فيشترط الطلاق بعد قبض المشتري لهذا وفي بيع الأصل إذا اشترى جارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرئها بحیضة وفي حيل الأصل لا استبراء على المشتري فعلى

رواية الحيل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بحق الغير وعلى رواية الأصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي فارغة عن حق الغير وهو الصحيح فإن أبي البائع أن يزوجه قبل البيع ما الحيلة في ذلك قال: الحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الحارية ولكن يزوجه ممن يثق به وليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري الاستبراء لأنه حين تأكد ملكه فيها كان يضعها حراماً عليه وحين صار يضعها حلالاً له لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء إلا أن مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: يجب الاستبراء في هذا الوجه في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لأنه حين اشتراها فقد وجب الاستبراء حكماً لحدوث الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج وإذا طلقها الزوج وجب الاستبراء إلا أن تكون حاضت حيضة بعد النكاح قبل الطلاق في يد المشتري فحينئذ لا يجب الاستبراء بالاتفاق لأنه ذاق مرارة الاستبراء مرة فإن خاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك أن يزوجه ممن عني أن أمرها في طلاقها كلما شاء مولاه في يد المولى إذا تزوجه وإذا زوجها إياه على ذلك كان طلاقها في يد المولى وإنما اشترط أن يكون الأمر في يد المولى كلما شاء لأنه لو تم يقل كلما شاء يقتصر على المجلس على ما عرف في موضعه وربما لا يمكنه الإيقاع في المجلس فيخرج الأمر من يده فاختر هذه اللفظة ليمكنه إيقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوج هذه الحارية بنفسه قبل الشراء ثم اشتراها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لأن بالنكاح ثبت له عليها الفراش وإنما اشتراها وهي في فراشه وقيام الفراش له عليها دليل فراغ رحمها شرعاً كذا في الذخيرة.

الفصل الرابع عشر في الهبة: امرأة حامل تريد أن تهب المهر من زوجها على أنها إن ماتت

في نفاسها كان الزوج بريئاً عن مهرها وإن عاشت وصنعت من نفاسها عاد المهر على زوجها فالحيلة لها أن تشتري من الزوج شيئاً قليل القيمة بمالها من المهر والمراة لا تنتظر إلى ذلك الشيء فإن ماتت في نفاسها فقد برئ الزوج وإن سلمت ردت الشيء بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا: وهكذا فيمن أراد أن يغيب وله عني آخر دين يريد أن يكون الغريم بريئاً إن لم يعد وإن عاد المال فالحيلة أن يشتري صاحب الدين من الغريم شيئاً ويضعه على يدي عدل إن عاد يرده بخيار الرؤية فيعود الدين وإن مات لزمه البيع وبرئ المديون عن الدين بشيء قليل القيمة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: وهذا يستقيم إذا بقي الشيء على حاله لأن الرد بخيار الرؤية غير موقت وبه ينفسخ العقد من الأصل فيعود المهر عليه كما كان إلا أن الشيء قد يتغير عندها أو يهلك فيتعذر رده فالسبيل أن تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير أن تقبضه من الزوج كي لا يتعذر عليها الرد إذا سلمت بوجه من الوجوه رجل قال لامراته: إن لم تهبي صدقتك مني اليوم فانت طالق ثلاثاً فاستأذنت أباها في ذلك فقال الأب: إن وهبت صدقتك فأمك طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن تشتري من زوجها ثوباً ملفوفاً في شيء تمهرها وتقبض ذلك الشيء من الزوج فإذا مضى ذلك اليوم فقد مضى وقت اليمين ولا مهر لها هي ذمة الزوج فتسقط اليمين ولا يحنت الزوج بترك الهبة ثم تكشف عن الثوب المشتري فترده بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق أمها أيضاً لأنها ما وهبت المهر وإنما اشترت به كذا في المحيط.

الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة: الرجل إذا طلب من غيره معاملة مثلاً بمقدار ثمانمائة وأبى المطلوب منه ذلك إلا بربح مائتي درهم فأراد المطلوب منه أن يبيع منه متاعاً بألف درهم إلى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حالة يدفعها إلى الطالب ليحصل في يد الطالب ثمانمائة ويكون للمطلوب منه على الطالب ألف درهم فيحصل مقصودهما فهذا مما لا يجوز لأن المطلوب منه يصير مشترياً ما باع بأقل مما باعه قبل نقد الثمن وأنه لا يجوز على ما عرف فإن طلباً في ذلك حيلة فالحيلة أن يدخل المشتري في المتاع نقصاناً يسيراً ثم يبيعه من يائمه بثمانمائة فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتسب عند المشتري فيجوز وإن كان ذلك الجزء قليلاً لأن الجزء القليل يجوز أن يقابله بدل كثير هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى هذه الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير وإنما فعل كذلك لأن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن جوازاً مختلف فيه بين العلماء فإذا وجد أدنى علة وهو احتباس جزء من المعقود عليه عند المشتري بني الحكم عليه وعول عليه، حيلة أخرى: أن يحتسب المشتري ببعض الامتعة شيئاً يسيراً ثم يبيع الباقي منه بأقل من الثمن الذي اشترى فيجوز ويكون النقصان بمقابلة ما احتسب عند المشتري الأول وإن كان المبيع شيئاً لا يمكنه أن يهبه أو يحتسب بعضه نحو أن كان المبيع جوهرًا أو عبداً أو دابة فالحيلة في ذلك أن يبيع المشتري المطلوب منه مع المتاع الذي يريد بيعه شيئاً آخر يسير المقدار ثم أن المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البائع بأقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز، حيلة أخرى: أن يهب المشتري جميع ما اشترى من ولد البائع أو يهب من بعض من يثق به والموهوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بثمن قليل فيجوز لأن العاقد قد اختلف والملك أيضاً قد اختلف فلا يتمكن فيه شراء ما باع بأقل مما باعه كذا في المحيط .

الفصل السادس عشر في المداينات: رجل له على رجل مال بغير شهود فأبى الذي عليه المال أن يقر له به إلا أن يؤجله أو قال: صالحني منه على الشطر ويريد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم أن المدين إذا قال لرب الدين: لا أقر لك بالمال حتى تؤجلني أو لا أقر لك حتى تصالحني أو لا أقر لك حتى تحط عني بعض ما تدعي فهذا هل يكون إقراراً بالمال فعند بعض العلماء يكون إقراراً فلا يحتاج صاحب المال إلى الحيلة وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في كتاب الإقرار وقال: لا يكون إقراراً وإذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقرراً بالاتفاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك أن يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به وأن اسمه في ذلك عارية وهو كله يقبضه على ما ذكرنا ثم يتقدم الرجل المقر له وصاحب المال إلى القاضي ويقول المقر له: أن لي باسم هذا على فلان كذا وكذا فإذا أقر له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي: امنع هذا المقر من قبض هذا المال ومن أن يحدث فيه حدثاً أو أحجر عليه في ذلك لأن المقر هو الذي يملك القبض على ما ياتي بعد هذا إن شاء الله تعالى فلهذا احتيج إلى حجر القاضي فإذا طلب من القاضي أن يحجر عليه فالقاضي يحجر عليه بمنعه من القبض ومن أن يحدث فيه حدثاً ثم يجيء المقر إلى من عليه الدين فيصالحه أو يؤجله حتى يقر له بالدين فإذا أقر له بالدين يجيء المقر إلى القاضي ويقيم البينة

على ما جرى من الأمر قبل هذا ويبطل الصلح من المقر وتأجيله وبأخذ المال وهذه المسألة لا توجد في المبسوط وإنما استفيدت من جهة الخصاف رحمه الله تعالى وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: في هذه الحيلة نوع نظر وكان ينبغي أن لا يحجر القاضي على المقر لأن في حجره عليه إبطال حق المطلوب لأن المطلوب استحق البراءة عما في ذمته بإيفاء الحق إلى المقر وبإبرائه وتأجيله ففي جواز هذا الحجر إبطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يحجر في مثل هذا الموضع وكان الخصاف رحمه الله تعالى أخذ هذا مما ذكره محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الحجر أن القاضي إذا أذن رجلاً بالتصرف فلما تصرف وداين الناس فسد الرجل فعند محمد رحمه الله تعالى ينحجر وإن لم يحجر عليه القاضي وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينحجر إلا يحجر القاضي وإذا حجر عليه القاضي صح حجره وانحجر ذلك الرجل وهناك المدبون أيضاً استحق البراءة بالإيفاء إلى المحجور وبإبرائه ففي هذا الحجر إبطال حقه عليه ومع هذا جواز ذلك وكثيراً ما يوجد في كتاب الحجر مثل هذه الأدلة فما هنا أيضاً كذلك ثم قال الخصاف رحمه الله تعالى بعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد إقراره ويجوز تأجيله وإبرازه وحيثه وما صنع فيه من شيء وإنما خص قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا لأنه لا يرى الحجر جائزاً وإذا لم يصح الحجر عنده صار الحال بعد الحجر كالحال قبله وقبل الحجر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به فقد عرف في كتاب الإقرار أن من أقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح إقراره ويكون حق القبض له لأنه هو الذي عامل وعاهد والعاهد يملك التأجيل والإبراء عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كالوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري عن الثمن يجوز عندهما والمسألة معروفة، رجل: له على رجل مال فأراد الذي عليه المال أن يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالحيلة فيه أن يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد أن يتحول المال له: بع عبدك هذا أو متاعك هذا من فلان الطالب بالالف التي له عليّ فإذا باع المأمور عبده من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين ويصير لصاحب العبد على المطلوب وهذا لأن البيع لا يتعلق بذلك الدين لأن الدراهم والدنانير لا يتعينان في العقد عيناً كان أو ديناً وإنما يتعلق بمثلها ديناً في الذمة فيصير كأنه قال لصاحب العبد: بع عبدك من فلان بمثل الدين الذي له عليّ ثم اجعل ثمنه قصاصاً بماله عليّ من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال إلى صاحب العبد وهذه المسألة ذكرها في الجامع الصغير وذكر هناك حيلتين إحداهما ما ذكرنا والثانية أن يأمر المدينون ذلك الرجل حتى يصالح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فإذا فعل ذلك صار المال على المطلوب لصاحب العبد غير أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق أن الصلح وقع بالعبد لا يبدله لأن الصلح إذا أضيف إلى دين يتعلق بعينه لا بمثله ديناً في الذمة ولهذا إذا صالحه على دين ثم تصادقا أنه لم يكن عليه دين يبطل الصلح وإذا حصل الصلح بالعبد وقع القضاء بعين العبد وصار المدينون مستقرضاً من المأمور عبده واستقرض العبد يوجب القيمة أما في باب البيع العقد لا يتعلق بذلك الدين بل بمثله ديناً في الذمة ولهذا لو اشترى رب الدين من المدينون شيئاً بما له عليه من الدين ثم تصادقا على أنه لا دين لا يبطل

البيع ولما كان هكذا صار المأمور قابضاً دين الأمر من ثمن العبد كأنه باع العبد بديارهم ثم جعل ثمنه قصاصاً بالدين الذي على الأمر لمشتري، ولو كان هكذا رجع المأمور على الأمر بثمن العبد وهو مثل الدين كذا هنا، ولو أن المطلوب لم يرد ذلك وإنما أراد الطالب ذلك فاحتمل أن يشتري الطالب العبد أو المتاع من مولاه بألف درهم مطلقة ولا يقول بالألف التي له على فلان المطلوب لأنه لو قال على هذا توجه كان في هذا تمليك الدين من غير من عليه الدين وأنه لا يجوز ولكن يشتري بألف مطلقة ثم يحبل بها البائع على المديون فيصير ذلك الدين لبائع فإن لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل يتم قال: لا لأن الناس يتفاوتون في المطالبة ولا تتحول المطالبة إلى غيره إلا برضاه فإن طلب حيلة يصير ذلك المال للبائع من غير حوالة فالوجه ما ذكرنا أن يقر الطالب بالدين لبائعه ويؤكله بقبضه على نحو ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه عن ثمن العبد وإذا خاف المقر له أن يعزله عن الوكالة فالوجه ما قد مر من قبل هذا أيضاً فإن قال المقر له بالدين وهو البائع: إذا أبرأته عن ثمن العبد لا آمن أن يقول: أنت وكبي في قبض هذا الدين ويحلفني عليه فالحيلة في ذلك أن يكتب إقرار الطالب بذلك الدين للمقر له على نحو ما بينت ويكتب فيه أيضاً إقرار الطالب بذلك وهو المقراني ادعيت على فلان المقر له عند قاضي من قضاة المسلمين أنه وكيلي في قبض هذا الدين وحلفته على ذلك فلا يحسن لي عليه بعد هذا في هذه الدعوى فإذا أقر بهذا لم يكن له عسى المقر له ولا على الذي عليه المال بعد ذلك سبيل، رجل: له على رجل مال فسأل المطلوب الطالب أن يؤجل له هذا المال إلى وقت معلوم أو ينتجه عليه فاجابه الطالب إلى ذلك نخاف المطلوب أن يحتال عليه الطالب فيقر بالمال لغيره ثم يؤجله أو ينتجه فلا يجوز تأجيله ولا تنجيمه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فطلب حيلة حتى يصح تأجيله وتنجيمه عند الكل فالحيلة في ذلك أن يقر الطالب أن هذا المال حين وجب على هذا المطلوب إنما وجب مؤجلاً إلى وقت كذا وإن كان يريد أن ينتجه عليه يقر الطالب أن هذا المال حين وجب على المطلوب إنما وجب منجماً إلى وقت كذا ويصف التجنيم وهذا لأن العماء اختلفوا أن الركيل بالبيع هل يملك التأجيل والتنجيم بعد تمام البيع اتفقوا على أنه يملك البيع بثمن مؤجل ومنجم فينبغي أن يقر الطالب على هذا الوجه فأبو يوسف رحمه الله تعالى لم يجوز التأجيل والتنجيم بعدما ثبت الدين مطلقاً وجوز الإقرار بوجوب المال مؤجلاً ومنجماً من الأصل وهو نظير ما قالوا في الدين إذا كان مشتركاً بين اثنين فأراد أحدهما أن يؤجل في نصيبه وأنه الآخر لا يجوز هذا التأجيل أصلاً فإن قال أحدهما: هذا الدين حين وجب وجب مؤجلاً وأنكر الآخر ثبت التأجيل في نصيب المقر وكذلك حد المقدف إذا وجب على القاذف فأراد المقدف أن يعفو لا يعمل عفوه ولو قال المقدوف: كنت مبطلاً في دعوي سقط الحد فبين بهذا أن من أقر بسبب الشيء فلما ثبتت على الصفة التي أقر ومن أراد بإقراره تغيير سبب قد صح لا يعمل إقراره فكذا في مسائلنا قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: وهذا إذا كان الأجل متعارفاً فإذا كان أجلاً يخالف عرف الناس فإنه لا يصح إقراره بذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى والمسألة معروفة في كتاب الوكالة أن الركيل بالبيع إذا باع بأجل يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كيفما كان وعندهما يصح من التأجيل ما كان

متعارفاً وينبغي أن يضمن الطالب للمطلوب أيضاً ما يبدو له في ذلك من درك من قبله وبأسبابه من إقرار وتلجعة وهمة وتوكيل وحدث إن كان أحدثه في هذا المال يطل به التأجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما يلزمه فإذا احتالاً بهذه الحيلة ثم جاء رجل قد كان الطالب أقر له بالمال قبل التأجيل فآخذ المطلوب بالمال وكذبه في التأجيل لا يثبت التأجيل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن يكون للمطلوب حق الرجوع على الطالب بما ضمن لأنه قد ضمن له ما يخلصه من درك وقد لحقه الدرك فيرجع عليه فإما إن يخلصه الطالب وإما إن يدفع إليه ما ضمن فيكون عليه إلى وقت أجله وتنجيمه، رجل: له على رجل مال فمات الذي عليه المال فسال الوارث صاحب المال إن بضمنه هذا المال إلى أجل يعني يؤجل هذا المال، قال: لا يجوز التأجيل قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: هذه المسألة لا تعرف إلا من جهة الخصاف رحمه الله تعالى لأنه لا ذكر لها في المبسوط ولكن ذكر في المبسوط أن من عليه المال إذا مات حل الأجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه ولم يذكر هذا الفصل هناك وقال الخصاف رحمه الله تعالى: الأجل لا يثبت في حق الوارث لأن الدين ليس عليه فلا يثبت الأجل في حقه فبعد هذا لا يخلو إما أن يثبت الأجل للميت أو يثبت في المال لأوجه أن يثبت للميت لأن الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يعود الأجل بدل عليه أن الأجل الثابت لهذا الشخص يسقط بموته فكيف يثبت الأجل له ابتداء بعد موته ولا جائز أن يثبت في المال لأنه عين والأعيان لا تقبل الآجال فلذلك قلنا أنه لا يثبت الأجل وقال بعض مشايخنا ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يثبت الأجل وردوا هذا إلى مسألة وهي أن غريم الميت إذا أبرأ الميت عن الدين غرده الوارث عند محمد لا يعمل ردّه لأن الدين ليس عليه وعند أبي يوسف يعمل ردّه لأنه هو المطلوب بالدين فلما عمل ردّه وجعل كأن الدين عليه عمل أيضاً الأجل ويثبت في حقه هكذا قالوا: ولكن الصحيح أنه على الاتفاق على ما ذكر في الكتاب ثم إذا كان لا يثبت الأجل في حق الوارث ما الحيلة في ذلك قال: الحيلة في ذلك أن يقر الوارث أنني قد كنت ضمننت هذا المال عن الميت وعلى كفيله هذا إلى هذا الوقت ويقر الطالب أيضاً أن هذا المال كان مؤجلاً على الميت وعلى كفيله هذا إلى هذا الوقت ويقر الطالب أيضاً أنه لم يصل إلي هذا الوارث شيء من مال الميت فإذا أقر على هذا الوجه فحينئذ يبقى المال على الوارث مؤجلاً وإنما كان هكذا وذلك لأن الأجل وإن سقط في حق الأصل بموته لكن لا يسقط في حق الكفيل فيبقى على الوارث مؤجلاً هكذا ذكر في ظاهر الرواية ثم قال: ويقر الطالب أنه لم يصل إلى هذا الوارث شيء من مال الميت لأن الدين قد حل على الأصل فكان له أن يبيع ماله وبأخذه أينما وجد فيقر هكذا حتى يكون له أن يرجع على الوارث قال في الكتاب: ولا يقر أنه مات مفلساً وضمن الوارث عنه بعد ذلك ولكن يقر أنه كان ضمن عنه لأن المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا تصح فينبغي أن يشعرز عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة.

الفصل السابع عشر في الإجازات: قال محمد رحمه الله تعالى في إجازات الأصل رجل

استأجر من آخر حماماً وشرط رب الحمام المزمة على المستأجر فالإجارة فاسدة لأن قدر المزمة يصير أجراً وأنه مجهول وإن أراد الحيلة في ذلك فالحيلة أن ينظر إلى قدر ما يحتاج إليه في المزمة ويضم ذلك إلى الأجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم إلى الأجر للمزمة إلى المزمة حتى أنه إذا كان الأجر عشرة والقدر المحتاج إليه للمزمة أيضاً عشرة فصاحب الحمام يؤاجر الحمام منه بعشرين ويأمره بصرف العشرة إلى المزمة فيصير المستأجر وكيلاً من جهة صاحب الحمام بالإتفاق عليه من ماله وأنه معلوم فيجوز ومن مشايخنا من قال: هذه الحيلة مستقيمة على قولهما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الأجرة دين وقد أمره بالصرف إلى المجهول وهو بائع آلات المزمة والأجر مجهول وأنه يمنع جواز الوكالة على قوله كما إذا قال صاحب الدين للمدين: أسلم مالي عليك في كذا أو قال: اشتري لي بمالي عليك كذا ومنهم من قال: لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في العلة بعضهم قالوا: حالة التوكيل الأجرة غير واجبة ليكون أمراً بصرف الدين إلى المجهول وهو المانع من الوكالة ألا ترى أنه لو أمره بهذا قبل الإجارة جازت الوكالة وإنما جازت لما قلنا بخلاف مسألة السلم لأن الدين هناك واجب وقت الوكالة فإذا وكله بذلك ولم يعين المسلم إليه فقد أمره بصرف ما عليه من الدين إلى المجهول فلا يجوز كما لو قال له: ادفع مالي عليك إلى رجل من عرض الناس أما هاهنا فيخلافه حتى لو كانت الأجرة واجبة وقت التوكيل يجب أن لا يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مالم يعين الأجر وباعه الآلات كما في مسألة السلم وبعضهم قالوا: إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى إنما لا يجوز التوكيل بصرف الدين إذا كان المصروف إليه مجهولاً أما إذا كان معلوماً فلا ألا ترى أن من استأجر من آخر دابة أو غلاماً وأمر الأجر المستأجر أن ينفق بعض الأجرة في علف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف وهو الغلام والدابة معلوماً وها هنا محل الصرف وهو مزمة الحمام معلوم بخلاف مسألة السلم لأن هناك محل الصرف والمدفوع إليه مجهول حتى لو كان معلوماً بأن قال: أسلم مالي عليك من الدين إلى فلان وعينه يجوز أيضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن قال المستأجر: قد رمت الحمام بها لا يقبل قوله إلا بحجة وكذلك لو أشهد رب الحمام أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الإتفاق لا يقبل قول المستأجر إلا بحجة يعني أشهد وقت عقد الإجارة ووقت اشتراط المزمة على المستأجر أن المستأجر مصدق فيما يدعي من الإتفاق بعد ذلك وهذا لأن المستأجر بدعوى الإتفاق يدعي إيفاء ما عليه من الأجر ورب الحمام ينكر فيكون القول لرب الحمام إلا أن يقيم المستأجر البينة على ما ادّعى كما لو ادّعى الإيفاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما أنفق من غير حجة أن يجعل المستأجر مقدار المزمة ويدفعه إلى صاحب الحمام ثم أن صاحب الحمام يدفع ذلك إلى المستأجر ويأمره بالإتفاق ذلك في مزمة الحمام فيكون القول بقوله في إتفاق ذلك من غير بينة لأن بالتعجيل يصير المعجل ملكاً لصاحب الحمام فإذا دفعه إلى المستأجر بعد ذلك يصير المستأجر أميناً فيه والقول قول الأمين في صرف الأمانة إلى مصرفها، وحيلة أخرى لإسقاط البينة عن المستأجر: أن يجعل مقدار المزمة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما ينفق لأن العدل أمين وإذا استأجر الرجل من آخر عرصة دار ببذل معلوم مدة معلومة وأذن له رب الدار أن يبني

فيها كذا وكذا وبحسب له ما أنفق في البناء من الأجر فهذا جائز لا نرى إلى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى فيمن استأجر حماماً ووكله رب الحمام أن يرم ما استرم من الحمام وبحسب له ذلك من الأجر يجوز وإذا جاز ذلك وأنفق في البناء استوجب على الأجر قدر ما أنفق لأنه فعل بأمره والأجر على المستأجر دين فيلتقيان قصاصاً إن لم يكن بينهما فضل ويتراذان الفضل إن كان بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصة وأما إذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الأجر إنما أمره بالبناء لا غير بأن قال: ابن فيها كذا وكذا ولم يقل أحاسبك بما أنفقت في البناء من الأجر فبنى فيها فالبناء لمن يكون، اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم: البناء يكون لصاحب العرصة واستدل بما ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الإجازات أن من أجر من آخر حماماً وقال له صاحب الحمام: رَمَ ما استرم ففعل فالعمارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم: تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في كتاب العارية أن من استعار من آخر داراً وبنى فيها بإذن رب الدار أن البناء يكون للمستعير ثم على قول من يقول: بأن البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على الأجر بما أنفق في البناء فإن خاف المستأجر أنه لو بنى وانقضت مدة الإجارة قبل تمام هذه السنين ربما يرفع الأمر إلى قاض لا يرى له حق الرجوع على الأجر بما أنفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا فنذهب نفقته فيتضرر به وطلب لذلك حيلة فالحيلة أن يقول لصاحب الساحة حين بأمره بالإتفاق في البناء: وأحاسبك بما أنفقت في البناء من الأجر فيكون له حق الرجوع على الأجر بما أنفق بالإتفاق متى انقضت الإجارة قبل تمام هذه السنين.

وحيلة أخرى: أن ينظر إلى مقدار هذه النفقة كم يكون ويضم ذلك إلى أجر الدار في السنة الأخيرة ويجعل الكل أجر السنة الأخيرة ثم يقر رب الدار أن المستأجر أسلفه أي عجله من أجرة السنة الأخيرة كذا وكذا وقبض ذلك من المستأجر حتى إذا انفسخت الإجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الأجر بما أقر أنه أسلف من أجرة السنة الأخيرة وإن تمت الإجارة حصل مقصود المستأجر ولا يكون له على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة، فإن خاف المستأجر أن يستحلفه المؤاجر بالله لقد أسلفته كذا وكذا ولا يمكنه أن يحلف لابد من حيلة أخرى فالحيلة في ذلك أن يبيع المستأجر شيئاً يسيراً من المؤاجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء إليه فإن انفسخت الإجارة قبل مضي هذه السنين فالمستأجر يرجع عليه بنسب ذلك الشيء ويمكنه أن يحلف أن له على المؤاجر هذا القدر لأنه جرت المبايعة بينهما بهذا القدر، وإذا أراد الرجل أن يؤاجر أرضاً له فيها زرع لم يكن له فيها حيلة إلا خصلته واحدة وهي أن يبيعه الزرع ثم يؤاجر الأرض لأن شرط جواز عقد الإجارة أن يتمكن المستأجر من الانتفاع بالأرض بعد الإجارة وإذا باعه الزرع ثم أجره الأرض فهو متمكن من الانتفاع بها لأنه يرى زرعها فيها وإذا لم يبعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع الأجر ولا يمكنه التسليم إلا بقلع زرعها وفيه ضرر بين عبه فلماذا كان العقد فاسداً وعلى هذا لو كان في الأرض أشجار أو بناء فأراد أن يؤاجرها منه ينبغي له أن يبيع الأشجار أو البناء منه أولاً ثم يؤاجر الأرض كذا في الميسوط، رجل: أراد أن يستأجر أرضاً وفيها زرع صاحب الأرض لا يجوز واختلف

المشايخ رحمهم الله تعالى في تعليل هذه المسألة قال بعضهم: إنما لا يجوز لأنه آجر أرضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها وصار كما لو آجر أرضاً مسبوخة أو أرضاً نزة ومنهم من قال: إنما لا يجوز لأن يدرّب الأرض قائمة على الأرض حكماً لتكون الأرض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه وقد آجر ما لا يقدر المؤاجر على تسليمه ومثل هذا لا يصح فإن طلب الحيلة في ذلك فالخيلة أن يبيع رب الأرض الزرع من الذي يريد أن يستأجر أولاً ثم يؤاجره الأرض بعد ذلك فيجوز لأن الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستأجر فالمستأجر ينتفع بالأرض من حيث أنه ينمو زرعه بها فقد آجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به ولأن الزرع إذا صار مملوكاً للمستأجر فقد زال يد الآجر عن الأرض حكماً وحقيقة فقد آجر ما يقدر المؤاجر على تسليمه فيصح قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: وإنما تصح إجارة الأرض بهذه الحيلة إذا كان بيع الزرع بيع رغبة وجد أما إذا كان بيع هزل وتلجئة فلا لأنه إذا كان بيع هزل فالزرع لا يزول عن ملك البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كون هذا البيع بيع رغبة وجد أن يكون بيع الزرع بقيسته أو أكثر أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه وعلامة كونه بيع هزل أن يكون بأقل من قيمة الزرع مقدار ما لا يتغابن الناس فيه وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على أن هذا البيع إذا كان بأقل من قيسته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فهو بيع رغبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فتجوز الإجارة وعندهما بيع هزل فلا تجوز الإجارة وبعضهم قالوا: هذا البيع إذا كان أقل من القيمة فهو بيع جد بالاتفاق فلا يمنع جواز الإجارة وبيان كونه بيع جد أنهما قصدا صحة عقد الإجارة ولا صحة له إلا بعد أن يكون بيع الزرع جداً والظاهر أنهما باشراء جداً تحقيقاً لفرضهما، وإذا آجر الرجل أرضه من رجل وشرط على المستأجر خراجها مع الآجر لا يجوز لأن الآجر مجهول لأن الخراج قد ينتقص وقد يزداد فهو بمنزلة مالو آجر داره سنة بأجرة معلومة وسميتها وذلك لا يجوز لأن المزمة مجهولة فتصير الأجرة مجهولة ولأن خراج الأرض على مالك الأرض فإذا شرطه مالكها على المستأجر صار في التقدير كأنه قال للمستأجر: آجرتك أرضي هذه سنة بكذا درهماً على أن تحتال عني للسلطان بالخراج الذي يلزم عليّ في هذه السنة ولو قال: هكذا لا تصح الإجارة لأنه يكون عقد إجارة شرط فيه حوالة دين فيفسد عقد الإجارة ثم الحيلة في أن تجوز هذه الإجارة ولا تفسد أن يؤاجرها إياه بأجر معلوم ويزيد في الأجرة قدر ما يرى أنه يلزم الأرض من الخراج ويؤاجرها بجميع ذلك ويشهد للمستأجر أنه قد أذن له في أن يؤدي عنه من أجر الأرض في خراجها كذا درهماً وهذا واضح لأن الإجارة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم الآجر فوّض أداء الخراج إلى المستأجر من الآجر فيكون المستأجر وكيلاً للآجر بإداء الأجرة التي وجبت له عليه فيصح التفويض وهذا كما قالوا في مرمة الدار: أنه إذا آجر داره من رجل بأجر معلوم وأمره الآجر أن يرم في تلك السنة ما استمر فيها من أجر الدار فإنه يصح التفويض وعقد الإجارة كذا هذا غير أن هذه الحيلة ضعيفة فإن الآجر والمستأجر إذا اختلفا في أداء الأجرة فقال المستأجر: أدبت أخرجتها وما هو من ريعها وكذبه الآجر أو اختلفا في مقدار المؤدى فالقول للآجر ولا يصدق المستأجر فيما ادعى من أداء أخرجتها لأن المستأجر ضمين غير أمين فهو بهذا يريد أن يبرئ ذمته عن ضمان الأجرة والآجر منكراً للاستيفاء فكان القول للآجر، وكذلك في مرمة الدار إذا اختلفا

فالقول للأجر كما ذكرنا والحيلة الأولى فيها أن يدفع المستاجر إلى رب الأرض جميع الأجر معجلاً ثم يدفع ذلك رب الأرض إلى المستاجر ويؤكله أن يؤديه عنه إلى ولادة الخراج فيكون المستاجر في ذلك مصداقاً أنه قد آذاه بغير بينة يسألها إياه لأن المستاجر لما عجل الأجر فقد برئ من الأجر بالتعجيل فبعد ذلك لما دفعه رب الأرض إلى المستاجر ووكله أن يؤدي عنه إلى ولادة الخراج كان المستاجر أميناً في هذا الأداء فإذا قال: أديت كان مصداقاً كسائر الأمانة وهكذا الجواب في مرة الدار إذا عجل المستاجر الأجرة ثم الأجر دفعها إلى المستاجر ووكله أن يرم من الأجر المدفوع ما استبرم من الدار فقال المستاجر: فعلت وانفقت فalcول للمستاجر للمعنى الذي ذكرنا ثم أن محمداً رحمه الله تعالى شرط أداء الخراج إلى ولادة الخراج يعني نائب السلطان أو مأموره قال الشيخ الإمام شمس الأئمة اخلواني رحمه الله تعالى: وهذا يدل على أن المستاجر أو من عليه الخراج إذا أدى الخراج إلى واحد من أهل القرية لا يبرأ ويضمن ثانياً وكذا إذا أدى إلى جاني القرية أو أمين أهل القرية لأنه ليس بنائب السلطان ولا مأموره فبالأداء إليه لا يبرأ إلا أن يكون ذلك الجاني نائب السلطان أو مأموره فحينئذ يبرأ بالأداء إليه، ومن جنس مسألة الخراج: مسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في حبل الأصل وصورتها: رجل استاجر دابة وشرط العلف على المستاجر مع الأجر لا يجوز والحيلة في ذلك أن ينظر إلى ما يحتاج إليه من الدراهم لأجل العلف فيضم ذلك إلى الأجرة فيستأجرها المستاجر بجميع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستاجر أن يعلفها بتلك الزيادة إلا أن المستاجر لا يصدق في دعوى الإنفاق فالأحوط أن يعجل المستاجر مقدار العلف ويدفعه إلى الأجر ثم يدفعه الأجر إلى المستاجر وبأمره حتى يتفق على دابته وكذلك إذا استأجر الرجل أجيراً وشرط طعام الأجير على المستاجر لا يجوز والحيلة أن ينظر إلى مقدار طعام الأجير ويضم ذلك إلى أجره، رجل: استأجر داراً مشاهرة فخاف المستاجر أنه إن سكنها شهراً أو شهرين فإذا دخل من الشهر الأول يوم أو يومان وهو ساكن في الدار أن يلزمه أجر جميع الشهر الداخل فيه فالوجه في ذلك أن يستأجر مياومة كل يوم بكذا فمضى شاء فرغها ولا يلزمه الإكراء ما مكن وليس المراد من قوله: إذا دخل من الشهر الآخر يوم أو يومان وهو ساكن في الدار أن يلزمه أجر جميع الشهر حقيقة الأجر لأن الأجر لا يجب إلا بعد مضي أشهر ولكن أراد به إذا دخل الشهر يلزمه إجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر أرضاً وأراد أن لا تنتقض بموت المؤاجر يقر المؤاجر أن هذه الأرض لثلاث عشرة سنين يزرع فيها ماشاء فما يخرج منها فهو له، ووجه آخر أن يقر المستاجر أنه استأجرها لرجل من المسلمين ويقر المؤاجر أنه يؤاجرها لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما، وإذا كان في أرض الإجارة عين النفط والفقير فأراد أن يكون للمستاجر قرب الأرض يقر أن العين للمستاجر له حق الانتفاع عشر سنين فيجوز وفي السراجية إذا أجرة أرضه وفيها نخيل فأراد أن يسلم الثمر للمستاجر فإنه يدفع النخيل إلى المستاجر معاملة على أن لرب المال جزءاً من ألف جزء من الثمر والباقي للمستاجر وفي العيون إذا استأجر الرجل داراً فأمره رب الدار أن ينفق فيها من أجرها فلو أنفق فيها فإنه لا يقبل قوله فلن أراد أن يصير أميناً فالحيلة له فيه أن يعجل الأجر ثم يقبض منه بأمره لينفق فيها فيكون أميناً في ذلك كذا في التتارخانية.

الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى: رجل في يده ضيعة أو دار أو غير ذلك فادعاهما رجل والمدعي ظالم والمدعى عليه يكره اليمين فاراد حيلة حتى تندفع عنه اليمين قال: الحيلة في ذلك أن يقر بالمدعى به تولده الصغير أو يقر به للأجنبي فتندفع عنه الخصومة واليمين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في حيلة وقد ذكرنا في أدب القاضي اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه المسألة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رحمه الله تعالى وبعضهم فرفقوا بينهما إذا أقر تولده الصغير وبينما إذا أقر للأجنبي فقالوا: إذا أقر تولده الصغير تندفع عنه اليمين وإذا أقر للأجنبي لا تندفع اليمين وقال بعضهم: لا تندفع عنه اليمين في صورتين جميعاً قطعاً لباب الحيلة قال الخصاص رحمه الله تعالى: فإن قال المدعي أن المدعى عليه لما أقر بالضيعة المدعى بها لأبنته أو للأجنبي صار مستهلكاً لمالي ووجب لي عليه القيمة فلي أن أحلفه بالله ما لي عليك قيمة هذه الضيعة قال: على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر لا يمين عليه وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى عليه ليمين هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى لأن غصب العقار لا يوجب الضمان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف الأول يوجب الضمان ثم بعض مشايخنا قالوا: بأن هذا الخلاف في الغصب المجرد فأما الجحود فيوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا: في الجحود روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر لمشايخ على أن أحلف في لكل على السواء وينبغي أن يجب الضمان هاهنا بالاتفاق لأن هذا إلتلاف المثل والعقد بضمن بالإلتلاف ألا يرى أن الشاهد بالعقد بضمن عند الرجوع بالإحصاء لإلتلافه المثل فإن كان المدعى به عرضاً أو جارية أو ما أشبه ذلك من غير العقار فالحيلة أن يغير المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعي ليسأومه فتسقط دعواه لأنه لما سأومه فقد رعم أنه لا ملكت له في المدعى به فتبطل دعواه كذا في الذخيرة.

الفصل التاسع عشر في الوكالة: إذ وكل الرجل رجلاً أن يشتري له جارية بعيه بألف درهم أو بمائة دينار فقبل الوكيل أو كانه فلم رآها أواد أن يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك أن يشتريها بجنس آخر غير ما أمره به فإن كان أمره بالشراء بألف درهم فيشتريها بمائة دينار وإن كان أمره بالشراء بمائة دينار فيشتريها بألف درهم أو يشتريها بجنس ما أمره به ولكن بالزيادة على ما أمره به لأنه يصير مخالفاً أمره فينفذ عليه ولا يتوقف لأن الشراء لا يتوقف على ما عرف وإن اشتراها بجنس ما أمره به وبذلك التقدر ولكن صرح بالشراء لنفسه فإن كان بحضرة الموكل يصير مشترياً لنفسه وإن كان بعيه الموكل لا يصير مشترياً لنفسه وهذا لأن الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك الشراء لنفسه إلا بعد أن يعزل نفسه ولا يمكنه عزل نفسه بغية الموكل لأن هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل وإذا لم يعزل يصير مشترياً للأمر وكذلك لو أشهد قبل الشراء أنه اشتراه لنفسه ثم اشتراها ساعته ولم يقل شيئاً فإن كان الموكل حاضراً في مجلس الإشهاد يصير مشترياً لنفسه وإن كان غائباً عن المجلس فإن علم بمقالة الوكيل وبإشهاده قبل أن يشتري الوكيل ثم اشتري الوكيل يصير الوكيل مشترياً لنفسه وإذا لم يعلم بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشترياً للموكل فقد جعل محمد رحمه الله تعالى الدراهم والذناير جنسين

مختلفين في هذه المسألة ولم يجعلهما جنساً واحداً إذ لو جعلهما جنساً واحداً لصار الوكيل مشترى للأمر فيما إذا وكله بالشراء بالدرهم وقد اشترى بالدنانير أو على العكس وقد ذكر في شرح الجامع في باب المساومة أن الدرهم والدنانير جنسان مختلفان قياساً في حق حكم الربا حتى جاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً وفيما عدا حكم الربا جعلاً جنساً واحداً استحساناً حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار إن شاء قومٌ بالدرهم وإن شاء قومٌ بالدنانير والمكره على البيع بالدرهم إذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه بيع مكره كما لو باع بالدرهم وصاحب الدرهم إذا ظفر بدنانير من عليه كان له أن يأخذها بجنس حقه كما لو ظفر بدرهمه إلا رواية شاذة عن محمد رحمه الله تعالى وإذا باع شيئاً بالدرهم ثم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس وكان الثاني أقل قيمة من الأول كان البيع فاسداً استحساناً وتبين بما ذكرناه^(١) أنهما اعتبرا جنسين مختلفين فيما وراء حكم الربا أيضاً وكذلك في باب الشهادة اعتبرا جنسين مختلفين حتى إذا كان أحد الشاهدين شهد بالدرهم والآخر بالدنانير أو شهد بالدرهم والمدعي يدعي الدنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الإجارة اعتبرا جنسين مختلفين حتى أن من استاجر من آخر داراً بدرهم وآجرها من غيره بدنانير أو على العكس وفيه الثاني أكثر من الأول تطيب له الزيادة فما ذكر في الجامع أنهما جعلاً جنساً واحداً فيما عدا حكم الربا على الإطلاق غير صحيح، وحيلة أخرى: أن يشتريها بمثل ما أمره به وبشيء آخر من خلاف جنسه بأن أمره بالشراء بألف درهم فيشتريها بألف درهم وثوب أو ما أشبه ذلك فإن في هذه الصورة يصير الوكيل مشترى لنفسه أيضاً فإن وكله بالشراء ولم يسم له ثمناً فإن اشترى الوكيل بأحد النقدين إما بالدرهم أو بالدنانير يصير مشترى للموكل وإن اشترى بما سوى الدرهم والدنانير يصير مشترى لنفسه عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى لأن التوكيل بالشراء مطلقاً يتصرف إلى الشراء بأحد النقيدين بحكم العرف عند علمائنا الثلاثة بخلاف التوكيل بالبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا: وهنا حيلة أخرى في المسألة أن يوكل الوكيل رجلاً بأن يشتري له هذه الجارية فاشترها حال غيبة الوكيل الأول فاعلم بأن هذه المسألة على وجهين إما أن يقل الأمر للوكيل الأول: أعمل فيه برأيك ما صنعت من شيء فهو جائز وإنه على وجهين أيضاً: إما أن اشتراها الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الأول وفي هذا الوجه إن اشتراها بالتقدير الذي أمره الأمر من ذلك الجنس أو بأقل منه ينفذ على الأمر وإن اشتراها بخلاف ذلك الجنس أو بذلك الجنس ولكن بأزيد منه ينفذ على الوكيل الأول لأن شراء الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الأول بمنزلة شراء الوكيل الأول بنفسه ولو اشتراها الأول بنفسه كان الجواب على التفصيل الذي قلنا فيها كذلك وإن اشتراها حال غيبة الوكيل الأول فإن كان الوكيل الأول لم يقدر للوكيل الثاني ثمناً يصير الوكيل الثاني مشترى للأول لأن هذا الشراء لم يدخل تحت أمر الأمر لأن الأمر بالشراء بحضرة رأي الوكيل الأول وهذا الشراء لم يحضره رأي الوكيل الأول فإن قدر الوكيل الأول للوكيل الثاني ثمناً فاشترها الوكيل الثاني بغيبة الوكيل الأول ففيه روايتان في رواية ينفذ الشراء على الأمر وفي رواية أخرى ينفذ الشراء

(١) قوله: بما ذكرناه: أي في كتاب الوكالة ادمصحه.

على الوكيل الأول، رجل وتكل رجلاً بأن يبيع جاريته وقيل الوكيل الوكالة ثم أراد الوكيل أن يشترىها لنفسه فالحيلة في ذلك أن يقول الوكيل لمولى الجارية: وكلني ببيع هذه الجارية وأجر امرئ فيها وما عملت في ذلك من شيء فإذا فعل ذلك ينبغي للوكيل أن يوكل رجلاً ببيع هذه الجارية ثم الوكيل الأول يشترىها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا لأن صاحب الجارية أجاز صنع الوكيل الأول والتوكيل من صنعه فيصح التوكيل منه فصار الوكيل الثاني وكيلًا عن صاحب الجارية لا عن الوكيل الأول ألا ترى أنه لو مات صاحب الجارية ينزلان جميعاً وكذلك لو عزلهما ينزلان وإذا عزل الثاني وحده ينزل وإذا عزل الوكيل الأول الوكيل الثاني ينزل الثاني على رواية كتاب الحيل وأدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى لا باعتبار أن الثاني وكيل عن الأول ولكن باعتبار أن صاحب الجارية أجاز صنع الوكيل الأول وعزل الثاني من صنعه فنفذ عليه وإذا صار وكيلًا صاحب الجارية كان للوكيل الثاني أن يبيعها من الوكيل الأول كما لو وكل صاحب الجارية ببيع الجارية بنفسه وإن لم يجز مولى الجارية صنع الوكيل الأول فالحيلة في ذلك أن يبيعها الوكيل من يثق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها إلى المشتري ثم يستقبله العقد وتنفذ الإقالة على الوكيل خاصة أو يطلب من المشتري أن يوليه البيع أو يشترىها منه ابتداء فتصير الجارية للوكيل، رجل كتب إلى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامرء أن يشتري له متاعاً بصفه له وعهد الرجل المكتوب إليه متاع من ذلك الجنس له أو لغيره وقد امرء صاحبه أن يبيع ذلك ما أحبته في أن يصير المتاع للرجل الذي كتب إليه قال: يبيع ذلك المتاع من يثق به ببيعاً صحيحاً ويدفع إليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب إليه وهذا لأنه لا يمكنه أن يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب إليه لأن الواحد لا يتولى العقد من الجانبين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لأن البيع إنما جرى بين امرئ، رجل وكل رجلاً أن يشتري له داراً أو متاعاً أو غيره فأراد الوكيل أن يكون الثمن لبياع عليه إلى أجل ويكون الثمن حالاً على الأمر يأخذه منه والبيع يجسه إلى ذلك ما أحبته فيه قال: الحيلة في ذلك أن يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد أن يشتريه فإذا تواجبا البيع وجب الثمن للبياع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الأمر يأخذه منه ثم يؤجل البياع الوكيل بالثمن إلى الأجل الذي انفقا عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل أن يأخذ الأمر بالثمن حالاً وهذا لأن مطلق البيع يوجب الثمن حالاً ويكون للوكيل أن يرجع على الموكل قبل انقضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالاً بسبب العقد وتأجيل البياع الوكيل له لا يتعدى إلى الموكل لأن التأجيل إبراء مؤقت فيعتبر بالإبراء المؤبد والبياع لو أبرأ الوكيل عن الثمن أو وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذلك هذا بخلاف حط بعض الثمن عن الوكيل فإن ذلك يظهر في حق الموكل أيضاً بذلك القدر لأن الحط يلتحق باصل العقد ويصير كأن العقد ورد على ما بقي أما الإبراء عن كل الثمن لا يلتحق باصل العقد على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البياع إذا أبرأ المشتري عن جميع الثمن فالشفيع يأخذ بجميع الثمن ولو حط البياع عن المشتري بعض الثمن فالشفيع يأخذ بما وراء المخطوط فهاهنا كذلك الوكيل بالبيع إذا باع وأراد المشتري أن يحط الوكيل عنه شيئاً من الثمن ففعل الوكيل فذلك جائز وهذا

قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فمن مذهبهما أن الوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري عن الثمن أو وهب الثمن منه أو حط بعض الثمن عنه صح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح شيء من ذلك فإن طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالحيلة أن يهب الوكيل للمشتري دراهم أو دينار قدر ما يريد الهبة أو الحط ويدفع ذلك إلى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم أن المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة إلى الوكيل قضاء من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة الخط ويحصل مقصودهما ثم اعلم بأن إبراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن أو عن بعضه وهبة جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك حط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فاما حط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى ويجعل بمنزلة الهبة رجل امر رجلاً أن يشتري له متاعاً من بلد من البلدان فخاف الوكيل أن لو بعث بذلك مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك أن يجيز له الموكل ما صنع فإذا أجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجيز له ما صنع وكذا الحيلة إذا أراد الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة.

الفصل العشرون في الشفعة: قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: جمع الخصاف رحمه الله تعالى مسائل بعضها لمنع وجوب الشفعة وبعضها لتقليل الرغبة فمن جملة ذلك أن يهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم المشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يعرضه مقدار الثمن فإذا فعلاً ذلك لا تجب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة إذا لم تكن بشرط العوض لا تصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالنسيب وغير ذلك وإذا لم تصر مبادلة بقيت هبة محضة فلا تثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها بعض الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما من الوكلاء وأما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الروايتين ذكر في شفعة الأصل وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات النواذر أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع أن في الهبة بشرط العوض اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فإذا كان في المسألة روايتان أو خلاف لا يصلح حيلة لإبطال الشفعة ولكن يثبت في هذه الهبة حيلة ناخير حق الشفيع بأن يقبض المشتري الدار إلا جزءاً منها أو يسلم الثمن إلا جزءاً منه فلا يكون للشفيع حق الأخذ لأن الهبة بشرط العوض إنما تصير بيعاً بعد قبض كل المعقود عليه أما قبل قبض كل المعقود عليه لا تصير بيعاً حتى روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: في الهبة بشرط العوض يثبت للموهب حق الرجوع من غير قضاء أو رضا ما لم يقبض الموهوب له كل المعقود عليه، ومن جملة الحيل: أن يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم يتصدق المشتري عليه بمثل الثمن كما في الهبة والصدقة

إنما تفارق الهبة في حق الرجوع فيها فأما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء، ومن جملة ذلك : أن يقر صاحب الدار بالدار للذي يريد شراءها ثم يقر الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروى عن محمد رحمه الله تعالى غير أن هذا الإقرار ليس بحق والإقرار إذا لم يمكن بحق هل ينقل الملك أو لا ينقل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الإقرار فهذا يكون بناء على ذلك، ومن جملة ذلك : أن يبين موضعاً من الدار ويخط خطأ ويتصدق عليه بذلك الموضع بطريقه أو يهبه ذلك الموضع بطريقه ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وإنما قال : يخط خطأ كي لا تكون هذه هبة المشاع فيما يحتل القسمة وإنما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لأن المشتري صار شريكاً والشريك مقدم على الجار وإنما شرط أن يتصدق عليه بطريقه لأنه إذا لم يتصدق بطريقه صار المتصدق عليه جاراً للدار المشتراة فلا يتقدم على الجار غير أن هذه الحيلة إنما تكون حيلة لإبطال حق الجار لا لإبطال حق الخليط، ومن جملة ذلك : ما روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال : إذا كانت الدار مما يحصل القسمة يهب جزءاً شائعاً من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يترافعان إلى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فيجزئها ثم لا يبطلها قاضٍ آخر بعد ذلك وإنما يحتاج إلى قضاء قاضٍ في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شيئاً لا يحتمل القسمة نحو البيت الصغير والحانوت يهب جزءاً شائعاً من الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج إلى قضاء القاضي ثم ذكر حيلة لرغبته عن الأخذ، فقال : يشتري البناء أولاً بثمن رخيص ثم يشتري العروة بعد ذلك بصفقة أخرى بثمن غال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لأنه نقلي ولا يرغب في أخذ العروة لكثرة ثمنها ولو كان اشتري البناء بأصله حتى صار ما تحت الجدار له يكون هو شريكاً في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فحينئذ تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار، ومن جملة الحيل : إذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار بأصله ثم اشتري العروة بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لأنه لما وهب البناء بأصله صار ماتحت البناء للموهوب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدماً على الجار، وفي الكروم والأراضي : إن أراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة يبيع الأشجار بأصلها أو يهب الأشجار بأصلها فيصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وإن أراد الحيلة لرغبته عن الأخذ يبيع الأشجار أولاً بثمن رخيص ثم يشتري الأراضي منه بثمن غال، حيلة أخرى : أن يشتري سهماً من الدار بثمن غال في صفقة ثم يشتري الباقي بثمن يسير فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لأن المشتري شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية إنما تجب الشفعة في الصفقة الأولى وهو لا يرغب فيها لما أن المشتري اشتري ذلك بثمن غال فإن قال المشتري : أخاف أن لا يبيعي البائع لو اشتريت منه هذا السهم بثمن غال فالحيلة أن يقر البائع للمشتري بسهم من ألف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان أبو بكر الخوارزمي رحمه الله تعالى يخطيء الخصاف في فصل إقرار البائع للمشتري بسهم من الدار وكان يفتي بوجوب الشفعة للجار لأن الشركة ثابتة إلا بإقراره وإقرار الإنسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن صاحب الدار إذا أقر أن الدار التي في يديه لفلان أن المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الإقرار

وطريقه ماقلنا فإن قال البائع: أخاف أن يصير شريكى بالإقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة أن يدخلها بينهما من يثقان به فيكون الإقرار بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقي الدار فتحصل الثقة لهما، وحيلة أخرى: أنه إذا أراد شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر بألف درهم أو أكثر ويدفع إلى البائع بالألف ثوباً قيمته مائة درهم أو عشرة دنائير قيمتها مائة درهم فإذا جاء الشفيع لا يمكنه أن يأخذ إلا بثمن الظاهر وهو لا يرغب فيه لكثرتة، وحيلة أخرى: أن يقول المشتري للشفيع: إن أحببت أوليكها بما اشتريت فعلت ذلك فإذا قال الشفيع: نعم وليتها بطلت الشفعة لأنه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لأن الأخذ بالشفعة هو الأخذ بالشراء الأول لا بشراء آخر والإعراض عن الشفعة يبطل الأخذ بالشفعة وكذلك إذا قال المشتري للشفيع: إن أحببت بعثتها منك دون الثمن الأول فإذا قال: نعم تبطل شفعتة وفي الميعون سواء فعل ذلك قبل الطلب أو بعده وكذلك لو أرسل المشتري رسولاً إلى الشفيع حتى قال للشفيع على الوجه الذي قلنا فإذا قال الشفيع مجيباً: نعم تبطل شفعتة، وحيلة أخرى: أن يتصادق البائع والمشتري أن البيع كان فاسداً أو كان تلجئة أو كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قولهما وإذا قبلنا قولهما لا يجب للشفيع الشفعة لما عرف أن ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع بسبب صحيح ولم يوجد هذا في هذه المسائل، وحيلة أخرى: أن يأمر المشتري رجلاً حتى يقول للشفيع: لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل أن يشتريها فلان المشتري فإذا قال الشفيع: صدقت بطلت شفعتة لأنه لما أقر أن شراء المشتري كان بعد شرائه فقد أقر أن شراء المشتري لم يصح فصار مقراً بطلان الشفعة لأن حق الشفعة يستدعي شراء صحيحاً وكذلك لو قال رجل للشفيع: هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفيع: نعم تبطل شفعتة لأنه صار مقراً بأن شراء المشتري لم يصح فصار مقراً بطلان شفعتة وكذلك لو قال المشتري: قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فإن أحببت أحط من ثمنها عشرة دنائير فقال الشفيع: نعم قد أحببت بطلت شفعتة وكان القاضي الإمام أبو علي رحمه الله تعالى يقول: إنما تبطل شفعتة إذا قال: أحطت من ثمنها عشرة دنائير وأبيعها منك بتسعين ديناراً فقال الشفيع: نعم لأنه أعرض عن الأخذ بالشفعة لما رغب في شرائه بأقل من المائة أما إذا لم يقل: وأبيعها منك بتسعين ديناراً لا تبطل شفعتة لأنه لم يوجد منه الإعراض عن الأخذ بالشفعة لأنه يجوز أنه قصد حط العشرة ليأخذها بالمقد الأول وكذلك إذا قال الشفيع للمشتري: حط عني عشرة إن قال بعد ذلك: على أن تبيعني الباقي بتسعين ديناراً تبطل شفعتة وإلا فلا، وجه آخر: أن يشتري ويجعل الشفيع الكفيل في البيع بالثمن أو بالعهد فلا شفعة له كذا في التتارخانية.

الفصل الحادي والعشرون في الكفالة: رجل أراد أن يأخذ من رجل كفيل لا يغير الكفيل أن يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما الحيلة في ذلك قال الحية في ذلك: أن يقول الكفيل: قد كفلت لك بنفسى فلان على أني كلما دفعته إليك فانا كفيل بنفسه كفالة مجددة فهذا جائز وأنه مروى عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى وليس عن أصحابنا فيه رواية وفي الوكالة في نظيره اختلاف المشايخ من أهل الشروط وهو ما إذا وكل رجلاً في حادثة ثم قال للموكيل: كلما عزلتك فانت وكيلي على قول عامة المشايخ رحمهم الله تعالى لا تتجدد الوكالة

وعلى قول أبي زيد الشروطي رحمه الله تعالى: نتجدد والكفالة على قياسها والله تعالى أعلم كذا في التارخانية.

الفصل الثاني والعشرون في الحوالة: رجل له على رجل مال وأراد الذي عليه المال أن يحيله على رجل بهذا المال على أنه إن مات المحتال عليه مقلساً لا يرجع الطالب على الخيل بما به عليه والوجه في ذلك أن يقر الخيل والمحتال له في كتاب الحوالة^(١) أن هذا الخيل أحال بهذا المال على فلان ويسميان رجلاً مجهولاً لا يعرف وقيل ذلك الرجل الحوالة ثم إن ذلك الرجل المحتال عليه^(٢) أحال هذا المحتال له بهذا المال على هذا المحتال عليه فإذا فعلاً على هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه مقلساً لا يكون للمحتال له حق الرجوع على الخيل الأول لأن الخيل الأول ما أحال المحتال له على هذا المحتال عليه إنما أحاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن إفلاس وإذا أراد المطلوب أن يحيل الطالب بالمال على غريم له فقال الطالب للمطلوب: أنت عندي أوثق من المحتال عليه ولا آمن أن يتوي مالي إن أحلت به عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الأصيل فالحيلة أن يضمن غريم المطلوب للطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الأصيل وكان للطالب أن يأخذ أيهما شاء فيحصل مقصودهما جميعاً وجه آخر في ذلك: أن يوكل المطلوب الطالب حتى يقبض الدين ويجعله قصاصاً بما له فيجوز أما التوكيل بقبض الدين فيجوز ظاهر وأما جعل المقبوض قصاصاً بماله ظاهر أيضاً لأن طريق قضاء الدين هذا على ما عرف في موضعه فإن قال المطلوب: أخاف أن يقبض الطالب من غريمي ويقول: ضاع قل أن أقبضه لنعمسي ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسألة أن المطلوب بما وكل الطالب بقبض الدين من غريمه ولم يقل: أقبضه لنفسك يقع قبض الطالب للمطلوب أولاً ثم يحتاج الطالب إلى تجديد القبض لنفسه ليقع القبض للطالب لأن المقبوض في يد الوكيل أمانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج إلى تجديد القبض لنفسه وإذا قال: هلك المقبوض قبل أن أقبض لنفسي فقد أدعى هلاك الأمانة قبل إحداث سبب الضمان فيكون القول له فإذا عرفت تفسير المسألة فالثقة به أن يأمر المطلوب غريمه هذا أن يضمن عنه المال للطالب على أن يأخذ به أيهما شاء فإذا فعل ذلك صار المال عليهما فإذا أخذ الطالب من غريم المطلوب شيئاً يصير أخذاً لنفسه ولو هلك يهلك عليه كذا في الذخيرة.

الفصل الثالث والعشرون في الصلح: قال محمد رحمه الله تعالى: في حيل الأصل رجل له على رجل ألف درهم صالحه منها على مائة درهم يؤديها إليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فإن لم يفعل فعليه مائتا درهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى: فهذه المسألة على هذه الصورة والوضع لم يذكرها محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح إنما هي من خصائص كتاب الحيل والحكم فيها أن المطلوب إذا أدّى مائة في الوقت المشروط برىء

(١) قوله: في كتاب الحوالة: يعني أنه يكتب في كتاب الحوالة أنها على مجهول ثم المجهول يحيل على معلوم الخ (٢) قوله: ثم إن ذلك الرجل المحتال عليه: يعني المجهول وحاصله أن يحيل الرجل المجهول على معلوم فيطالبه المحتال له وإذا مات هذا المعلوم مقلساً لم يكن للطالب أن يطالب الخيل الأول بما أحاله عليه إنما أحاله على رجل آخر وهو المجهول ولم يعرف موته مقلساً أه بحراري.

عن الباقي وإذا لم يؤد فعلية مائتا درهم وإنما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلاثة فصول، أحدها: إذا كان لرجل على رجل ألف درهم وقال صاحب المال للمدين: حططت عنك خمسمائة لتؤدي خمسمائة غداً إليّ أو قال: لتؤدي إليّ خمسمائة غداً وقبل الآخر وذكر أن الصلح وأخط جائر إن أدى المدين إليه خمسمائة غداً أو لم يؤد، الثاني: إذا قال: حططت عنك خمسمائة على أن تعجلني خمسمائة فإن لم تعجل فالألف عليك على حالها وقبل الآخر وذكر أن المدين إن عجل خمسمائة فهو بريء عن الخمسمائة الأخرى وإن لم يعجل فالألف عليه بحالها وهذا استحسان والقياس أن الألف على المدين على حالها عجل الخمسمائة أو لم يعجل وبالقياس أخذ بعض الناس. الثالث: إذا قال: حططت عنك خمسمائة على أن تعجلني خمسمائة ولم يزد على هذا وذكر فيه خلافاً فقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إن عجل خمسمائة برئ عن الخمسمائة الأخرى وإن لم يعجل فالألف عليه على حالها وبطل الصلح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل الصلح وعن المطلوب خمسمائة عجل الخمسمائة أو لم يعجل فهذا جنة ما أورده محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح، جئنا إلى مسألة كتاب الحيل: فصورتها وحكمها ما ذكرنا وإنما ذكر محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسألة كتاب الحيل ليبين أن هذه المسألة على الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسألة كتاب الصلح قلنا في مسألة كتاب الحيل ففيها مخالف قبل: المخالف زفر وقبل: ابن أبي ليلى فإن طلبنا حيلة حتى يجوز هذا أيضاً بلا خلاف فالحيلة في ذلك ما أشار إليه محمد رحمه الله تعالى فقال: يحظر رب المال عن المدين ثمانمائة يبقى مائتا درهم فصالحه من هاتين المائتين على مائة يؤديها إليه في وقت كذا فإن لم يعجل فلا صلح بينهما ومثل هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: في هذه الحيلة نظر لأن فيها تعليق البراءة عما زاد على المائة إلى تمام المائتين أيضاً وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: شرح الحيل أن هذا الصلح جائز بالاتفاق وفي الواقعات السمعية إذا كان لرجل على رجل ألف درهم صالحه منها على مائة درهم إلى شهر فإن لم يعطها إلى شهر فصالحه درهم فهذا لا يجوز وإن كان هذا الصلح حطاً لأن المخطوط مجهول وهو تسعمائة إن أوفاه مائة في الوقت المشروط وإن لم يوفه فامخطوط ثمانمائة وجهالة المخطوط تمنع صحة الخط فيجب أن يكون الجواب في مسألة الحيل كذلك فيكون في المسألة روايتان إذ لا فرق بين المسألتين، رجل مات وترك ابناً وامراً وفي أيديهما دار جاء رجل وادعى أن هذه الدار داره فصالحاه من دعواه على مال فهذه المسألة على وجهين: إن كانا صالحاه على غير إقرار فالأصل عليهما أثماناً والدار بينهما أثماناً وإن كانا صالحاه على إقرار منهما فالدار بينهما نصفين والمال بينهما نصفين فإن طلبنا حيلة حتى يكون الصلح عن إقرار وتكون الدار بينهما أثماناً والمال بينهما أثماناً فالحيلة أن يصالح رجل أجنبي عنهما على إقرار على أن يسلم للمرأة الثمن وللأبن سبعة أثمان فإذا وقع الصلح على هذا الوجه صح الصلح وكانت الدار بينهما أثماناً ثم يرجع المصالح عليهما ببدل الصلح أثماناً إن كانا أمراه بالصلح وإنما كان كذلك لأن إقرار الأجنبي لا يصح في حقهما فكان صالحه مسبقاً دعوى المدعي فإذا سقطت دعواه صارت الدار مملوكة لهما بجهة الإرث فتكون على

ثمانية وبدل الصلح يكون كذلك وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه المسألة في شرح حيل الأصل وقال: الحيلة أن يقرأ للمدعي بالدار ثم يصالحها منها على كذا على أن يكون للمرأة ثمن الدار وللابن سبعة أثمان الدار فإذا صرحا بذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرحا به والثنان كذلك بمنزلة ما لو اشترى داراً على أن يكون لأحدهما ثمنها وللآخر سبعة أثمان، رجل مات وترك دراهم ودنانير أو عروضاً فأراد ورثة الزوج أن يصالحوا المرأة من حصنها من التركة على دراهم أو على دنانير اعلم بأن هذه المسألة لا تخلو من وجهين، الأول: إذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضاً وصولحت على دراهم إن كان ما أخذت من الدراهم أكثر من نصيبها من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم بالمثل والباقي بمقابلة العروض غير أن ما يخص الدراهم من الدراهم يكون صرفاً فيشترط قبض البديلين في المجلس إذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين لنصيبها من التركة لأن نصيبها من التركة أمانة في هذه الحالة في أيديهم وقبض الأمانة لا يتوب عن قبض الضمان فإن صار نصيبها مضموناً على الورثة بأن كانوا جاحدين لتركة ومقرين إلا أنهم كانوا مانعين نصيبها من التركة الآن لا يحتاج إلى قبض البديلين في المجلس لأن قبض المقصب يتوب عن قبض الضمان وإنما يحتاج إلى قبض بدل الصلح لا غير وإن كان ما أخذت مثل نصيبها من الدراهم لا يجوز لأنه يبقى العرض خالياً عن العرض وكذلك إذا كان ما أخذت أقل من نصيبها من الدراهم لا يجوز لأنه يبقى العرض مع بعض الدراهم خالياً عن العرض فتعذر تجويز هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجويزه بطريق الإبراء عن الباقي لأن التركة عين والإبراء عن الأعيان باطل قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى: إنما يبطل الصلح على مثل نصيبها من الدراهم أو على أقل من نصيبها من الدراهم حالة التصديق وأما حالة المناكحة فالصلح جائز لأن حالة المناكحة المعطي يعطي المال لقطع المناكحة وتقديرة يمينه فلا يتمكن الربا وإلى هذا أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصلح، وإن لم يعلم مقدار نصيبها من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لأن هذا الصلح فاسد من وجهين: صحيح من وجه فكانت العبرة لجانب الفساد، وإن صولحت على عرض أو دنانير جاز وإن قل لأنه لا يتمكن الربا في خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب وإن كانت تركة الزوج دنانير أو عروضاً فصولحت على دنانير فهو على التفاصيل التي قلنا في الدراهم وإن صولحت على دراهم جاز على كل حال، وإن كانت في تركة الزوج دراهم ودنانير وعروض فصولحت على دراهم أو على دنانير لا يجوز إلا إذا كانت بدل الصلح أكثر من نصيبها من ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من النقد والباقي بإزاء العروض والنقد للآخر وإن صولحت على دراهم ودنانير جاز على كل حال ويصرف الجنس إلى خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب إلا أن ما يخص الدراهم من الدنانير وما يخص الدنانير من الدراهم صرف فيشترط قبض البديلين في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البديلين في المجلس غير أن هذه الحيلة مستقيمة عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى غير مستقيمة عند زفر رحمه الله تعالى لأنه لا يصرف الجنس إلى خلاف الجنس على ما عرف في مسألة الإكراه فالشفقة على قول الكل أن يصالحوها من جميع نصيبها من جميع تركة الزوج على عرض واحد يعينه ثم في

الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج إلى معرفة حصتها من جملة التركة وهذا مشكل لأن جواز هذا الصلح بطريق البيع إلا أن هذا بيع لا يحتاج فيه إلى التسليم وبيع مالم يعلم البائع والمشتري مقداره إذا كان لا يحتاج فيه إلى التسليم جائز ألا يرى أن من أقر أنه غصب من فلان شيئاً أو أقر أن فلاناً أودعه شيئاً ثم أن المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له جائز وإن كان لا يعرفان مقداره كذا هنا فإن كانت التركة مجهولة لا يدري ماهي ذكر الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى في شرح كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على المكيل والموزون لما فيه من احتمال الربا بأن كان في التركة مكيل أو موزون ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: يجوز هذا الصلح لأنه محتمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وإن كان محتمل أن يكون نصيبها من ذلك أكثر من بدل الصلح أو أقل فيكون فيه احتمال الاحتمال وذلك لا يكون معتبراً وإن كانت التركة عقاراً وأراضي وحيواناً وامتنعة وكل ذلك في أيدي المدعى عليهم إلا أن المدعي لا يدري ماهو فصالحهم على مكيل أو موزون جاز وقد مر جنس هذا الوجه الثاني: إذا كان في التركة دين فإن أدخلوا الدين في الصلح بأن صالحوها من الدين والعين على مال أو صالحوها على أن تأخذ هي الدين من الغريم وتترك حقها في سائر الأموال وكل ذلك باطل لأنه تمليك الدين من غير من عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لأن العقد واحد وإن لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى وهذا نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح أن يستثنوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وإن أرادوا إدخال الدين في الصلح فالوجه أن تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحونها عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكاً لهم أو يجعلوا للمرأة نصيبها يعني الورثة من الدين من أموالهم متطوعين عن الغريم فإن قضاء الدين عن غيره متطوعاً جائز ثم يصالحونها عما بقي فالإقراض أنفع في حق الورثة حتى أنهم لو لم يصلوا إلى حقهم من الديون يرجعون بما أدوا على المرأة أما لو جعلوا نصيبها متطوعين لا يصلون إلى ما أدوا إلا من جهة الغريم ولا من جهة المرأة لأنه لا رجوع للمتطوع على أحد وإن أبت الورثة أن يقرضوا نصيبها من الدين فالحيلة أن تستقرض نصيبها من الدين من رجل ويجعل نصيبها من الدين ثم يصالحونها من المال العين فإن أبي الغريم أن يقرض نصيبها فالحيلة أن يبيع الورثة أو واحد منهم عرضاً من عروضه من المرأة ما يساوي عشرة بخمسين الذي هو نصيبها وقد يفعل الوارث هذا لأجل هذه المنفعة وهو صحة الصلح وخروجها من العين ثم تحيل المرأة بثمن ذلك العرض على الغريم ثم يصالحونها من المال العين وإن كانت المرأة لا تجيب إلى ذلك مخافة أن يتوي المال على الغريم ويرجع الوارث عليها بثمن العرض فالحيلة أن تقر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم وتشهد على نفسها بالاستيفاء ثم يصالحونها من المال العين على ما وصفنا وفي المنتقى قال هشام رحمه الله تعالى في نوادره: قلت لأبي يوسف رحمه الله تعالى: ما نقول في رجل أوصى بخدمة عبد له سنة فمات الموصي فاراد الوارث أن يشتري من الموصي له وصيقه في العبد لا يجوز فإنه إذا مات

لا يورث حق وصيته كما لا يورث حق الشفيع في الشفعة ولأن حقه لا مالية له ولا ثمن وعقد البيع والشراء عقد خاص يرد على ما له ثمن وله مائة وعن هذا قلنا: إن بيع المنافع باطل والإجارة لا تنعقد بنقطة البيع والشراء لأن البيع والشراء عقد يرد على ما له مالية والمنافع لا مالية فيها فلا يرد عليها البيع كذا هنا في مسألتنا ويدل عليه حق الشفعة فإن المشتري إذا اشترى من الشفيع حقه بمال كان الشراء باطلاً وكان ذلك تسليمًا للشفعة وإحصاءاً لحقه قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: وجدت هذه المسألة مشككة ليس لها في الأئمة من يفتحها وإنما تشكل هذه المسألة لأشكال هذا الأصل أن البيع لا يرد إلا على ما له مالية وثمانية بدليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه بمسألة الصلح فإن المرأة إذا قالت لزوجها: اشتريت طلاقتي منك بكذا فقال الزوج: بعت صح ويقع الطلاق وكذا لو باع الزوج منها طلاقها بمال أو باع بضعتها منها بمال واشترت منه بصح وجب البدل ولا مائة في نفسها ولا ثمانية وكذا لا مائة في طلاقها ولا ثمانية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بنقطة البيع تقتضي جواز عقد الإجارة بلفظ البيع وجواز بيع المنافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: إن مشايخنا رحمهم الله تعالى تكفوا للفرق بينهما ولم يمكنهم ذلك فإن النكاحي رحمه الله تعالى عياه الفرق بينهما حتى رجع عن قول العلماء وقال: بأن الإجارة تنعقد بلفظ البيع وعلى قياس قوله في انعقاد الإجارة بلفظ البيع ينبغي أن يقال بجواز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال ولكن ظهر المبسوط وبخالفه وإذا لم يجز للوارث أن يشتري من الموصى له وصيته بمال كيف أخيلة والثقة للوارث فيه فإخيلة فيه أن بضائع الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مسماة بدفعها إليه فيجوز ويصلح حتى صاحب الخدمة ويصير العبد للوارث ببيع به ما بدا له من بيع أو غيره وكان ينبغي أن لا يجوز هذا الصلح لأن هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح إذا كان واقعاً على خلاف جنس الحق يعتبر معارضة وتعليكاً وتعذر اعتبار هذا الصلح تمليكاً لأن الموصى له ملك حقه العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض لا يملك التملك من غيره بعوض كالمستعير والمحور عن هذا أن يقال: بأن الصلح متى تعذر اعتباره تمليكاً فإنه يعتبر إسقاطاً من كل وجه كذا في المحيصة.

الفصل الرابع والعشرون في الرهن: رجل أراد أن يرهن نصف داره أو نصف ضياعه شائعاً لا يجوز عندنا والمسألة معروفة فإن طلباً حيلة فاحيلة في ذلك أن يبيع نصف داره أو نصف ضياعه بمال الذي يريد استقرضه على أن المشتري فيه باختيار ثلاثة أيام فإذا تقبضاً فسخ المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن إن حدث هلك الثمن وإن دخله عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر إخصاف رحمه الله تعالى في حبه فهذه المسألة نص على أن المشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون بالثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في بيع أجماع في باب القبض في البيع وغيره وأما المشتري في خيار الشرط للمبتاع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل الفسخ والرد وبخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء نظير الرد وبخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسألة في حيل

الأصل وقال: الحيلة أن يبيع المستقرض نصف داره من المقرض على أنه بالخيار إلى وقت كذا شهراً أو أكثر فإن رد المال فيه فلا بيع بينهما وإن لم يرد بالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسألة في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تنأى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه لا يرى اشتراط الخيار أكثر من ثلاثة أيام وكذلك إن شرط الخيار للبائع فنقص البائع البيع بعدما تقابضا فالجواب فيه واحد إلا أن هذا المبيع يكون مضموناً بالقيمة إن هلك أو دخله عيب ويسقط الدين بطريق المقاصة لو كان الدين مثل قيمته ويترادان الفضل إن كان هناك فضل، رجل أراد أن يرهتهن من رجل رهناً وأراد أن ينتفع بالرهن بأن يكون الرهن أرضاً أراد المرتهن أن يزرعها أو يكون دار أراد المرتهن أن يسكنها فالحيلة في ذلك أن يرهتهن ذلك الشيء ويقبضه ثم يستعبر المرتهن ذلك الشيء من الراهن فإذا أعاره إياه وأذن له بالانتفاع طاب له ذلك والعارية لا ترفع الرهن ولكن مادام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فإذا فرغ من الانتفاع يعود رهناً كما كان بخلاف الإجارة فإن عقد الإجارة يبطل الرهن والمسألة معروفة ثم ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه إذا ترك الانتفاع بالدار وفرغها تعود رهناً فقد بين أن مع ترك الانتفاع التفريغ شرط ليعود رهناً وفي المبسوط قال: إذا ترك الانتفاع به عاد رهناً فظاهر ما ذكر في المبسوط يقتضي أنه إذا كان المرهون داراً استعارها المرتهن من الراهن ونقل إليها متاعه ثم ترك سكنها بعد ذلك بزمان أنها تعود رهناً وإن لم يفرغ الدار وشرط الخصاص رحمه الله تعالى التفريغ فينبغي أن يحفظ هذا من الخصاص رحمه الله تعالى (رجل) في يديه رهن والراهن غائب فأراد المرتهن أن يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأنها رهن في يديه فالحيلة أن يأمر المرتهن رجلاً غريباً حتى يدعي رقة هذا الرهن ويقدم المرتهن إلى القاضي فيقيم المرتهن بينة عند القاضي أنه رهن عنده فيسمع القاضي بينته على الرهن ويقضي بكونه رهناً عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيب من الخصاص رحمه الله تعالى أن البينة على الراهن مقبولة وإن كان الراهن غائباً وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في كتاب الرهن وشوئ فيه الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة على الرهن والمشايع مختلفون فيه بعضهم قالوا: ما ذكر في كتاب الرهن وقع غلطاً من الكاتب والصحيح أنه تقبل هذه البينة كما لو أقام صاحب اليد بينة أن هذا انشيء في يده وديعة من جهة فلان أو مضاربة أو غصباً أو إجارة وبعضهم قالوا في المسألة روايتان: في إحدى الروايتين تقبل هذه البينة وهذا لأنه لما رهنه فقد استحفظه فإذا تعذر عليه الحفظ إلا بإقامة البينة وإثبات الملك لراهن صار خصماً في ذلك كما في الوديعة وأشباهاها وفي رواية أخرى لا تقبل هذه البينة لإثبات الرهن على الغائب وإليه مال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا لأن في قبول هذه البينة لإثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد إلى إثبات الرهن لدفع الخصومة عن نفسه فإن بمجرد اليد تندفع الخصومة منه كما لو أقام بينة أنها وديعة في يده وقد أجاب بمثل هذا في السير الكبير في نظائره فقال: انعبد المرهون إذا أسر ووقع في الغنيمة فوجده المرتهن قبل القسمة وأقام البينة أنه رهن عنده لفلان وأخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لأنه لا يحتاج إلى إثبات الرهن فإن كون العبد في يده وقت الأسر

كاف له فتبين بهذا أن قبول البيعة لإثبات الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة إليه وفي جامع الفتاوى: ولو أراد أن لا يبطل الدين بهلاك الرهن يشترى منه عبداً بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المقتلوب فالطالب أحق به من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحياة أقاله البيع ولو أراد أن يدفع المال مضاربة ويكون مضموناً عليه والربح بينهما يقرضه رب المال إلا درهما ثم يشاركه بالدرهم الباقية على أن يعملوا ثم عمل أحدهما يجوز والربح بينهما على الشرط والله أعلم كذا في التتارحابة.

الفصل الخامس والعشرون في المزارعة: المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما قال الخصاص رحمه الله تعالى: والحيلة في ذلك حتى تجوز على قول الكل أن يتنازعا إلى قاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوازها فتجوز عند الكل، وحيلة أخرى: أن يكتب كتاب الإقرار منهما بقران فيه أن رقة هذه الضيعة لفلان الذي هو مالكها وبقران في هذا الكتاب أن هذه الأرض في يد فلان وأن مزارعتها له كذا كذا من المستين فيزرعها ما بدا له من غلة الشتاء والصيف ببذره ونفقته وأعوانه مما رزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو كله له وبقران أيضاً أن ذلك صار له بأمر حق واجب لازم فإذا أقرأ على هذا الوجه فقد إقرارهما عنيهما ويكون كل الغلة للمزارع ثم أن هذا المزارع يحتال لصاحب الأرض في نصف الغلة أيضاً بحيلة الهبة أو غير ذلك قال الشيخ الإمام شمس الأئمة اخلواني رحمه الله تعالى: ما قاله الخصاص في هذه الحيلة التي ذكرناها أولاً أنهما يرفعان إلى قاض يرى جواز المزارعة يشير إلى أنه يرفع إلى قاض مولى حتى يفضي بينهما بذلك فيجوز وفي كلامه ما يدل على أنه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول: بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى مالوا عن تجويز حكم الحاكم المحكم في هذه المجتهدات وقالوا: يحتاج إلى حكم قاض مولى وكذلك في الصلح انضاف يعني متبايخا مالوا عن تجويز حكم الحاكم المحكم فيه قال شمس الأئمة اخلواني رحمه الله تعالى: والصحيح من المذهب أنه يجوز حكم الحاكم المحكم فيه في مثل هذه المجتهدات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع أنه ينفذ حكم الحاكم المحكم في كل شيء إلا في الحدود والقصاص والنكاح ولكن لا يقتضي للمعوم بهذا كي لا يتجاوزوا الحد ولا يتخطبوا به إلا أن حكم الحاكم المحكم لا يلزم في حق القاضي المولى حتى لو رفع حكمه إلى قاض مولى يرى إبطاله وأبطله صح إبطاله إذا شرطاً في المزارعة أن صاحب البذر يرفع قدر بذره ويكون الباقي بينهما فهذه المزارعة فاسدة لأن هذا شرط يقطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذه الشرط يوجب فساد المزارعة فالحيلة في ذلك أن ينظر صاحب البذر إلى مقدار بذره وإلى مقدار ما يخرج من مثل تلك الأرض عادة حتى يعلم أن بذره من الخارج كم يكون فإن كان قدر بذره من الخارج العشر يشترط لنفسه العشر وإن كان قدر بذره الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي القشوري إذا دفع بذراً إلى رجل ليزرعه في أرضه بنصف الخارج فالمزارعة فاسدة إلا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن طلبا حيلة في ذلك حتى تجوز فلا خلاف فالحيلة أن يشترى صاحب الأرض من صاحب البذر نصف بذره ويبرئه صاحب البذر عن الثمن ثم يقول صاحب البذر لصاحب الأرض: أزرع أرضك بالبذر كله على أن اخراج بيننا نصفان كذا في الذخيرة.

الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية: رجل جعل رجلاً وصيه في ماله بالكوفة وجعل رجلاً آخر وصيه في ماله بالشام وجعل رجلاً آخر وصيه في ماله ببغداد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هؤلاء كلهم أوصياء الميت في جميع تركاته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: كل واحد منهم يكون وصياً في المكان الذي أوصى إليه خاصة وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب في الكتب فالجواب أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوصاية لا تقبل التخصص بنوع واحد وبمكان واحد وزمان واحد بل تعم في الأنواع والامكنة كلها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تتخصص بنوع ومكان وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب هكذا ذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني في شرح حيل الخصاف وذكر الشيخ الإمام الأجل شيخ الإسلام في شرح حيل الأصل قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة وذكر قول محمد أنه يصير وصياً في المكان الذي خصه وفي النوع الذي خصه ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا صار كل واحد منهم وصياً وقيماً في جميع التركة لا يتفرد أحدهم بالتصرف وإن كانت الوصاية متفرقة فإن أراد أن يكون كل واحد من الأوصياء وصياً في جميع التركة ويتفرد بالتصرف بالاتفاق فاحيلة أن يجعلهم أوصياء في جميع تركاته على أن من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى أن لكل واحد منهم أن يقوم بوصيته وتنفيذ أمره فيها فإذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصياً عاماً منفرداً بالتصرف بالاتفاق اعتباراً لشرط الموصي فإن أراد الموصي أن يكون كل واحد من الأوصياء وصياً فيما أوصى إليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الأقاويل فاحيلة أن يقول: أوصيت إلى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ما سواها من البلدان وأوصيت إلى فلان آخر في مالي بالشام دون ما سواها من البلدان فإذا قال على هذا الوجه تتخصص وصاية كل واحد من الأوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتباراً لشرط الموصي قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: في هذه الحيلة نوع نظر لأن قوله أوصيت إلى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاماً ثم تخصصه بماله ببغداد يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص إذا ورد على الأذن العام لا يعتبر فإنه ذكر في المأذون أن المولى إذا أذن لعبده في التجارة إذاً عاماً ثم حجر عليه في بعض التجارات فإنه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي أن لا يصح التخصص ويصير وصياً عاماً ومسألة أخرى يتردد فيها المشايخ رحمهم الله تعالى أن من أوصى إلى رجل وجعله قيماً فيما له على الناس ولم يجعله قيماً فيما للناس عليه بعض المشايخ على أنه يصح هذا التقييد وأكثرهم على أنه لا يصح ويصير وصياً في الكل فعلم أن في هذه الحيلة نوع شبهة (أوصى) إلى رجل على أنه إن لم يقبل وصيته ففلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لأن الوصاية نيابة فصارت كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز إلا أن يعزله غير أن الوكيل لا يعزل مالم يعلم والوصي يعزل وإن لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في الذخيرة.

الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض: قال الخصاف رحمه الله تعالى: مريض عليه دين لبعض ورثته وأراد أن يقر له بدينه فقد عرف من أصل أصحابنا رحمهم الله تعالى أن إقرار

المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تنافي في ذلك على قول ابنك أن يقر المريض بالدين لأجنبي يثنى به ويأمر الأجنبي حتى يفيض ويدفعه إلى الوارث وإن قال الأجنبي: 'خاف أن يحلفني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرماء الميت فلا يجوز لي أن أحلف عليه فالحيلة في ذلك أن يأمر المريض هذا الأجنبي حتى يبيع عيناً من أعيان ماله يعني مال الأجنبي من الوارث بالدين الذي له على المريض فإذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للأجنبي فإذا حلفه الحاكم كان حلفه على أمر صحيح ثم ذكر الخصاص رحمه الله تعالى: أن القاضي يحلف لأجنبي لمقر له بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما أبرأت منه وإن لم يكن لهذه اليمين طالب بها وإنما كان كذلك لأن اليمين هنا إنما تقع للميت والقاضي نائب الميت فيحلفه احتياطاً وإن لم يكن لها طالب وكان القاضي الإمام أبو علي السلفي رحمه الله تعالى يقول: كما عرفنا أن الدين إذا تقادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الأسباب فغريم الميت يستحلف بالله ما سقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكنا نظن أن الدين إذا ثبت بمقرار مريض في مرضه الذي هو قريب إلى الموت أنه لا يستحلف الغريم بل يعطى حقه بغير محرم لأنه ذكر في المبسوط في مواضع أن المريض إذا أقر في مرضه بالدين للغرماء فإنهم يعطون ذلك ولم يشترط اليمين واخصاف رحمه الله تعالى ذكر اليمين هاهنا فهذا شيء استفيد من جهته قال: فإن لم يكن للأجنبي شيء يبيعه من الوارث فالحيلة أن يهب الوارث للأجنبي عيناً من أعيان ماله ثم يبيع لأجنبي تلك العين بعدما قبض من الوارث بدينه عنى نحو ما بينا.

وحيلة أخرى في هذه المسألة: أن يحضر الوارث متاعاً أو شيئاً تكون قيمته مثل الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بمحضر جماعة من الشهود بكذا وكذا يسلمه إليه فيصير مال الوارث ديناً على المريض بالينة ثم المريض يهب تلك العين من يسان لا يعرف سراً ثم الموهوب له يهب تلك العين من الوارث فيرجع إلى الوارث متاعه ويصير مال الوارث ديناً على المريض بالينة فيستوفي الوارث ذلك من المريض كالأجنبي وقالوا: هذه حيلة حسنة إلا أن فيها نوع شبهة لأنه يتكرر فيه وجوب الدين لأن الدين كان واجباً على الميت قبل البيع وبالبيع يجب دين آخر والوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالينة ولم يستوف ذلك الدين انقضى ثبت قبل ذلك وإذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لساكني توريثه الانتفاع بالشركة قبل قضاء الدين فهذه تصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن وكان الخصاص رحمه الله تعالى في الأمر على الظاهر ثم إن الخصاص قال: في أول هذه الحيلة يبيع الوارث متاعاً من المريض بدين الذي له عليه ولم يهلك فيه خلافاً فهذا دليل على أن شراء المريض عيناً من أعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب المزارعة في باب مزارعة المريض مسألة المريض يشتري عيناً من أعيان مال وارثه مطلقاً من غير ذكر خلاف وفي الفتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعاً وأحالته إلى باب إقرار العبد لمولاه من كتاب المأذون الكبير لشيخ الإسلام.

وحيلة أخرى لهذه المسألة: لم يذكرها الخصاص رحمه الله تعالى وهي أن يرفع الأمر إلى

قاضي يرى الإقرار للوارث بالدين صحيحاً لأن بين العلماء اختلافاً في هذه المسألة عندنا لا يجوز هذا الإقرار وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز، فإذا قضى القاضي بالجواز يصير متفقاً عليه على ما عرف في كثير من المواضع، قال: إن جعل لبنت له صغيرة شيئاً إما متاعاً أو حلياً أو ما أشبهه ولم يشهد على ذلك حتى مرض ولا يأس من الورثة أن لا يسلّموا لها ذلك قال: أما ما كان من حلي أو متاع أو ما أشبهه من المنقولات يدفعه سراً إلى من يثق به ويعلمه أن ذلك لابنته فلانة وبوصي إليه بأن يحفظ لها ذلك فإذا كبرت دفعه إليها، وأما الدار والضبعة إذا كانت معروفة للمريض لا يمكنه أن يفعل بالعقار ما فعل بالمنقول ولكن ينبغي له أن يدفع إلى من يثق به مالاً سراً ويقول له: هذا المال مال ابنتي فلانة فاشتر هذا العقار مني لابنتي فلانة بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بحضرة الشهود ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشتري هذه الضياع لابنة هذا وكذلك لا يقول المريض عند البيع بعث لابنتي بل يطلقان الكلام إطلاقاً فإذا كبرت الابنة فالمشتري يدفع الضياع إليها وقد اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى في فصل أن من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم إليها ولم يشهد على ذلك حتى مرض فأراد أن يدفعه إلى رجل سراً ليحفظ لابنته على نحو ما بينا هل يحل لذلك الرجل أن يأخذ منه أكثر المشايخ على أنه لا يحل لأن القاضي لا يصدق أباً الصغيرة أن هذا ملك الصغيرة فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يسمع أن يأخذ ذلك منه فيبطل به حق سائر الورثة إلا أن الخصاص رحمه الله تعالى أشار في فصل الحلي والمتاع أنه يحل لذلك الرجل أن يأخذ فإن خاف الأجنبي أن تلزمه يمين إن كان المريض وهب الثمن من ابنته ثم دفعه إلى المشتري فاشترى لها بذلك المال قال: ليس عليه في يمينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من إنسان مالاً ثم وهبه لابنته ثم دفعه إلى الرجل حتى اشتري الضياع منه لابنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في يمينه شيء على ما عرف في المبسوط أن العقد لا يتعلق بعين تلك الدراهم بل يتعلق بمثلها ديناً في الذمة ولا يكون هو بالحلف بالشراء حائثاً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى: هذه الحيلة تصح عنى قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يبيع المريض من وراثته ومن وكيل وراثته لا يصح فلا تصح هذه الحيلة عنده إذا كان في يده دار أو ضياع لبعض ورثته وخاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يصح إقراره بالحيلة أن يقول لأجنبي: هذه الدار دارك ويقول الأجنبي: هذه الدار لوارثك فلان وليست لي، قال: وإذا كان لامرأة المريض أو لوارث آخر على المريض دين مائة دينار فخاف المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز إقراره للوارث بالحيلة أن يجيء رب الدين بمن يثق به فيقر المريض بحضرة الشهود أن وراثته فلانة وكله بقبض المائة الدينار التي له عنى هذا الرجل ويقول: قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لوارثي فلان ثم ينكر وراثته الوكالة ويرجع وراثته على ذلك الرجل فإذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المريض فإن خاف الرجل أن تلزمه اليمين فالوجه أن يبيع الوارث منه شيئاً بماله كما وصفنا كذا في الغيظ.

الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعارض: يجب أن يعلم أن استعمال المعارض للتحرز عن الكذب لا بأس به جاء عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال: إن في معارض الكلام ما يفتني الرجل عن الكذب وعنه أيضاً أنه قال: إن في معارض الكلام لتدوحنه عن الكذب أي

سعة وفي ذلك طريقان أحدهما أن يتكلم بكلمة ويريد بها غير ما وضعت له الكلمة من حيث الظاهر إلا أن ما أراده يكون من محتملات لفظه^(١) الطريق الثاني أن يفيد الكلام بلعل وعسى وذلك بمنزلة الاستثناء يخرج الكلام به من أن يكون عزيمة والدليل على أنه لا بأس باستعمال المعارض أن الله تعالى أباح من المعارض ما لم يحج صريحه قال الله تعالى: لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ثم قال: ولكن لاتواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا فإن المرأة إذا كانت معتدة لا يحل لرجل أن يخطبها صريحا ولكن لو قال: إنك جميلة حسنة ومثلك يصلح لمنلي وسيفضي الله تعالى من أمره ما يشاء فلا بأس به وعن إبراهيم أنه كان إذا دخل بيته للاستراحة يقول لخادمه: إذا استأذن أحد في الدخول علي فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذي أنت قائم فيه وعنه أيضا أنه كان إذا استأذن منه ثقيل للدخول عليه كان يركب على دار أو فرس أو سادة ويقول لخادمه: قل: إن الشيخ قد ركب حتى يقع عند السامع أنه قد ركب على دابته لحاجة له فيرجع وعنه أيضا أنه كان إذا استعار منه إنسان شيئا كان يضع يده على الأرض ويقول: ليس الشيء الذي تستعيره هنا ويريد به في موضع وضع يده فيظن السامع أن ذلك الشيء ليس بحضرته أو في داره والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة.

الفصل التاسع والعشرون في المفترقات: إذا أراد الرجل أن يتصدق عنه بعد وفاته لأجل صلواته الفائتات ولا يأمن من الوارث أن لا ينفذ وصيته لو أوصى بذلك وربما أوصى بثلاث ماله قبل ذلك ولو أوصى بهذا أيضا دخل هذا في الثلاث وهو يريد أن يكون هذا وراء الثلاث فالخيلة في ذلك أن يبيع شيئا من أملاكه في حياته وصحته ممن يثق به ويعتمد عليه ويسلم المبيع ويبرئه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشيء بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز إن شاء الله تعالى فإن خاف أن لا يفعل ذلك الرجل ما قلنا ويمسك ذلك الشيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف ثمنه في الوجه الذي قال فالخيلة في ذلك أن يبيع تلك العين من ذلك الرجل بشيء ملفوف ويكون الملفوف معبئا بقليل عيب ولا يرى البائع الملفوف ولا يرضى بالعيب ويوصي إلى إنسان أن يرى ذلك الشيء المعيب بعد وفاته فيردّه الوصي بالعيب إذا امتنع مشتري ذلك الشيء عن البيع فيعود ذلك الشيء إلى ملك ورثته وإنما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسألة لأن خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرؤية لا يبقى الوصي إذا قسم الشركة بين الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كبير لا تجوز قسمته لأن في القسمة معنى البيع والوصي إذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز فكذا لا تجوز القسمة والخيلة للوصي في ذلك إذا كان الصغير اثنين أن يبيع الوصي حصة أحدهما من رجل مشاعة ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز نصيب أحدهما من الآخر وإنما جازت هذه القسمة لأنها جرت بين اثنين

(١) قوله: إلا أن ما أراده يكون من محتملات لفظه: بيانه فيما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: الجنة لا يدخلها عبوز فسمعت عبوز ذلك فجعلت نيكي حتى بين رسول الله ﷺ صفة أهل الجنة حين يدخلونها فقال: أهل الجنة جرد مرد مكحلون فقد تلفظ عليه السلام بلفظ وأراد به غير ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر إلا أن ما أراده عليه السلام كان محتمل لفظه والعبوز فهمت ما وضع له اللفظ من حيث الظاهر كذا في المحيط نقله البحراري.

وحيلة أخرى: أن يبيع حصنهما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مفرزة إذا قال المريض: أحجوا عني بثلاث مالي حجة واحدة أو قال: حجة، ولم يقل: واحدة فدفع الوصي إلى رجل مالاً مقدراً لينفق على نفسه في الطريق ذاهباً وجائياً وبمكة فأنفق وبقي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأمور الاحتراز عنه فالقياس أن يصير ضامناً لما أنفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصير ضامناً وكان على المأمور أن يرد ما بقي في يده على الوصي وإن كان الميت أوصى أن يكون الباقي للمأمور فإن كان عين رجلاً ليحج عنه كانت الوصية بالباقي جائزة له لحصولها للمعلوم وإن لم يعين من يحج عنه كانت الوصية باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصي للموصي: أعط ما بقي من النفقة من شئت، فإذا أعطى الوصي المأمور ما بقي من النفقة يجوز بمنزلة ما لو قال الموصي للموصي: أعط ثلث مالي من شئت كذا في المحيط والله أعلم.

كتاب الخنثى وفيه فصلان

الفصل الأول في تفسيره ووقع الإشكال في حاله : يجب أن يعلم بأن الخنثى من يكون له مخرجان قال الباقلي رحمه الله تعالى : أولاً يكون له واحد منهما ويخرج البول من ثقبه ويعتبر المبال في حقه كذا في الذخيرة ، فإن كان يبول من الذكر فهو غلام وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى وإن بال منهما فالحكم للسبق كذا في الهداية ، وإن استويا في السبق فهو خنثى مشكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الشيء لا يترجح بالكثرة من جنسه وقالوا : ينسب إلى أكثرهما بولاً وإن كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق كذا في الكافي ، قالوا : وإنما يتحقق هذا الإشكال قبل البلوغ فاما بعد البلوغ والإدراك يزول الإشكال فإن بلغ وجامع بذكره فهو رجل وكذا إذا لم يجمع بذكره ولكن خرجت لحية فهو رجل كذا في الذخيرة ، وكذا إذا احتلم كما يحتلم الرجل أو كان له ثدي مستو ولو ظهر له ثدي كثندي المرأة أو نزل له لبن في ثدييه أو حاض أو حبل أو أمكن الوصول إليه من الفرج فهو امرأة وإن لم تظهر إحدى هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا إذا تعارضت هذه المعالم كذا في الهداية ، وأما خروج للمني فلا اعتبار له لأنه قد يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في الجوهرة النيرة ، قال : وليس الخنثى يكون مشكلاً بعد الإدراك على حال من الحالات لأنه إما أن يحبل أو يحيض أو يخرج له لحية أو يكون له ثديان كثنديي المرأة وبهذا يبين حاله وإن لم يكن له شيء من ذلك فهو رجل لأن عدم نبات الثديين كما يكون للنساء دليل شرعي على أنه رجل كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى .

الفصل الثاني في أحكامه : الأصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالاحوط والأوثق في أمور الدين وأن لا يحكم بثبوت حكم وقع الشك في ثبوته فإن وقف خلف الإمام قام بين صف الرجال والنساء فلا يتخلل الرجال حتى لا تنفس صلاتهم لاحتمال أنه امرأة ولا يتخلل النساء حتى لا تنفس صلاته لاحتمال أنه رجل فإن قام في صف النساء يعبد صلاته احتياطاً لاحتمال أنه رجل وإن قام في صف الرجال فصلاته تامة ويعبد الذي عن يمينه وعن يساره ومن خلفه بحذائه صلاتهم احتياطاً لاحتمال أنه امرأة ويجلس في صلاته كجلوس المرأة كذا في الكافي ، قال محمد رحمه الله تعالى : أحب إلي أن يصلي بقتاع يريد به قبل البلوغ وإن صلى بغير قناع لا يؤمر بالإعادة إلا استحباً هذا إذا كان الخنثى مراهقاً غير بالغ أما إذا كان بالغاً فإن بلغ بالسن ولم يظهر فيه شيء من علامة الرجال أو النساء لا تجزئه الصلاة بغير قناع إذا كان الخنثى حراً ، قال : ويكره له أن يلبس الحلي وأراد به ما بعد البلوغ بالسن إذا لم تظهر به علامة يستدل بها على كونه رجلاً أو امرأة ويكره له لبس الحرير أيضاً كذا في التارخانية ، ويكره له أن ينكشف قدماً الرجال أو قدماً النساء وأن يخلو به غير محرم من رجل أو امرأة وأن يسافر من غير محرم وإن أحرم وقد راهق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا علم لي في لباسه وقال محمد رحمه الله

تعالى: يلبس لباس امرأة كذا في الكافي ولا بأس بأن يسافر الخنثى مع محرم من الرجال ثلاثة أيام ولبايها وهذا ظاهر قلت: أرايت هذا الخنثى هل يخنثه رجل أو امرأة فهذا على وجهين إما أن يكون مراهقاً أو غير مراهق فإن كان غير مراهق فإنه لا بأس بأن يخنثه رجل أو امرأة لأن الخنثى صبي أو صببة فإن كان صبياً فلا بأس للرجل أن يخنثه وإن كان مراهقاً يشتهي فإذا كان غير مراهق لا يشتهي أولى وإن كان صببة فلا بأس للرجل أن يخنثها إذا كانت غير مراهقة لأنها لا تشتهي وبسبب الشهوة يحرم النظر إلى الفرج ولا بأس للمرأة أن تخنثه لأنه صبي أو صببة فإن كانت صببة فلا بأس للمرأة أن تخنثها إذا كانت مراهقة تشتهي فإذا كانت غير مراهقة وهي لا تشتهي أولى وإن كان صبياً فكذلك لأنه لا يشتهي وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر إلى فرج الأجنبية وإن كان مراهقاً فإنه لا يخنثه رجل ولا امرأة أما أنه لا يخنثه رجل فمجاز أن يكون صببة ولا يباح للرجل أن يخنثها وينظر إلى فرجها لأنها مراهقة والمراهقة ممن تشتهي فكانت كالبالغة ولا يخنثها الرجل فكذلك هذا ولا تخنثه امرأة لمجاز أن يكون صبياً مراهقاً فلا يحل للمرأة الأجنبية أن تخنثه وتنظر إلى فرجه لأنه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن الخنثى إذا كان موسراً فإن الولي يشتري له جارية عاتمة بأمر الختان حتى تخنثه فإذا ختنته باعها الولي بعد ذلك وإن كان معسراً اشترى الأب جارية من مثله حتى تخنثه وإن كان أبوه معسراً أيضاً فإن الإمام يشتري له جارية من بيت المال فإذا ختنته الجارية باعها الإمام ورد ثمنها إلى بيت المال وتزوج المرأة للخنثى لا بقيد إباحة الختان لأن النكاح موقوف قبل أن يستبين أمره لمجاز أن يكون ذكراً فيجوز النكاح ويجوز أن يكون أنثى فلا يجوز، وإذا كان مشكلاً الحال كان النكاح موقوفاً والنكاح الموقوف لا يقيد بإباحة النظر إلى الفرج فلهذا قال: يشتري له جارية للختان ولم يقل يتزوج له امرأة بماله حتى تخنثه هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: أن محمداً رحمه الله تعالى إنما لم يقل يتزوج له امرأة بماله لأنها لا تتيقن بصحة نكاحه ما لم يتبين أمره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيماً لأن الخنثى إن كان امرأة فهذا نظر الجنس إلى الجنس والنكاح لغو وإن كان ذكراً فهذا نظر المتكوحة إلى زوجها كذا في المحبط، وإن مات قبل أن يستبين أمره لم يغسله رجل ولا امرأة بل يسم فإن يسمه أجنبي يسمه بخرقه؛ وإن كان ذا رحم محرم منه يسمه بغير خرقه وقال شمس الأئمة الحلواني: يجعل في كؤارة ويفصل هذا كله إذا كان يشتهي أما إذا كان طفلاً فلا بأس أن يغسله رجل أو امرأة كذا في الجوهرة النيرة.

نوع آخر في مسائل النكاح: لو زوج الأب هذا الخنثى امرأة قبل بلوغه أو زوجه من رجل قبل بلوغه فالنكاح موقوف لا ينفذه ولا يبطله ولا يتوارثان حتى يستبين أمر الخنثى فإن زوجه الأب امرأة وبلغ وظهر علامات الرجال وحكم بجواز النكاح إلا أنه لم يصل إليها فإنه يؤجل سنة كما يؤجل غيره ممن لا يصل إلى امرأته قلت: أرايت هذا الخنثى المشكلاً المراهق وخنثى مشكلاً تزوج أحدهما صاحبه على أن أحدهما رجل والآخر امرأة قال: إذا علم أن كل واحد منهما مشكلاً فإن النكاح يكون موقوفاً إلى أن يتبين حالهما لمجاز أنهما ذكراً فيكون هذا ذكراً تزوج بذكر فيكون النكاح باطلاً وكذلك يجوز أن يكونا أنثيين فيكون النكاح باطلاً لأنه

امراة تزوج امرأة ويجوز ان يكون احدهما ذكراً والآخر انثى فيكون السكاح جائزاً ما إذا كانا مشككين لا يدري حالهما يكون السكاح موقوفاً إلى ان يستبين حالهما وإن مات أحدهما أو ماتا قبل ان يزول الإشكال لم يتوارثا لأنه قبل التبيين السكاح موقوف والسكاح الموقوف لا يستفاد الإرث به كذا في الذخيرة، وإن كان لم يعرف كل واحد منهما انه مشكك أجزت السكاح إذا كان الأبوان هما اللذان زوجا لأن أباء الزوج منهما أخير أنه رجل وأبى المرأة منها أخير أنها امرأة وخير كل واحد منهما مقبول شرعاً ما لم يعرف خلاف ذلك فوجب احكام بصفة السكاح به على ذلك فإن ماتا بعد الأبوين وأقام كل واحد من ورثتهما البيعة أنه هو الزوج وأن الآخر هي الزوجة لم أقض بشيء من ذلك كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، قلت: فإن جاءت إحدى البيعتين قبل الأخرى فقصبت بهن ثم جاءت البيعة الأخرى قال: أبطل البيعة الأخرى والغضاء الأول ماضٍ على حاله ولو أن رجلاً قبل هذا الخنثى مشهوة ليس بهما الرجل ان يتزوج أمه حتى يستبين أمره كذا في الذخيرة

نوع آخر في الحدود والقصاص: ولو أن رجلاً قذف هذا الخنثى المشكك قبل البلوغ أو قذف الخنثى رجلاً فلا حد على القاذب أما إذا كان القاذف هو الخنثى فلا نه مرفوع الغيب لأنه صبي أو صبية وأما إذا كان القاذف رجلاً آخر فلا نه قذف غير محصن لأن البلوغ من أحد شروط إحصان القذف كالإسلام وإن قذف الخنثى بعد بلوغه بالنسب ولكن قيل أن تظهر علامة يستدل بها على كونه ذكراً أو أنثى فقد قذف الخنثى رجلاً أو قذفه رجل قال: في الكتاب حد والأول سواء قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: أراد بهذا النسب في حق قذف الخنثى وأنه لا حد على قاذف الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشككاً لأن الخنثى وإن صار محصناً بالبلوغ إلا أنه إذا لم تظهر عليه علامة الأنوثة أو الذكورة يجوز أن يكون رجلاً وأن يكون امرأة فإن كان رجلاً فهو بمنزلة المحبوب وإن كان امرأة فهو بمنزلة المرأة الرتقاء لأنها لا تجامع ومن قذف رجلاً محبوباً أو امرأة رتقاء لا حد عليه أما إذا لم يرد بهذا النسبوية فيما إذا كان الخنثى هو لقاذف وإذا كان الخنثى هو القاذف وقذف رجلاً قبل لبلوغ لأحد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لأنه محبوب بالغ أو رتقاء بالغة والمحبوب البالغ أو الرتقاء البالغة إذا قذف إنسان يجب عليه الحد قلت: رأيت إن سرق بعد ما يدرك قال: عليه الحد وإن سرق منه ما يساوي عشرة من حرر يقطع يد السارق كذا في المحيط، قلت: رأيت هذا الخنثى إن قطع رجل أو امرأة يده قيل أن يبلغ أو يستبين أمره فإنه لا قصاص على قاطعه وهذا بخلاف ما إذا قتل الخنثى رجل أو امرأة عمداً كان عليه القصاص قلت: رأيت إن قطع هذا الخنثى يد رجل أو امرأة قال: على عاقبته أرض ذلك ولا قصاص عليه صغيراً كان أو بالغاً بالنسب ولم يستبين أمره بعد وتحب الدية على عاقبته إذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ إذا قصع يد إنسان قبل أن يستبين أمره عمداً فإنه يجب الإرض في ماله كذا في الذخيرة، فإن أقرض هذا الخنثى في المقابلة لم يجز حتى يستبين أمره

(١) قوله: لم يجز حتى يستبين أمره: لأنه إما يفرض للمقابلة للعالمين من الرجال وهذا ليس مانع ولا رخص لأنه لا يدري أنه رجل أو امرأة فلا يفرض له لأنه إما يفرض لمن عليه القتال ولا قتال على الصبي والصبية.

وإن شهد الواقعة رضى له بسهم^(١) كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، قلت: فإن أخذ أسيراً في الغزو قال: لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ حتى يستبين أمره قلت: فإن ارتد عن الإسلام قبل أن يدرك أو بعدما أدرك لا يقتل عندهم جميعاً قلت: فإن كان من أهل الذمة قال: لا يوضع عليه الخراج خراج رأسه حتى يدرك ويستبين أمره قلت: هل يدخل في القسامة قال: لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ كذا في الذخيرة.

نوع آخر في الأيمان: رجل حلف بطلاق امرأته فقال: إن كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت طالق أو قال لامته: إن كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت حرة فولدت هذا الخنثى المشكل قال: لا تطلق امرأته ولا تعتق أمته في قول علمائنا رحمهم الله تعالى حتى يستبين أمره فإن ظهر بعد ذلك أنه غلام طلق المرأة وعتقت الأمة وإن ظهر أنه جارية لا تعتق الأمة ولا تطلق المرأة ولو قال رجل: كل عبد لي حر وله عبد خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك إن قال: كل أمة لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وإن قال القولين وحلف باليمينين جميعاً فإنه يعتق ولو قال رجل: إن ملكت عبداً فامرأته طالق فاشتري هذا الخنثى لا تطلق امرأته وإن قال كلا القولين ثم اشترى مثل هذا الخنثى تطلق امرأته كذا في التتارخانية.

نوع آخر في إقرار الخنثى أنه ذكر أو أنثى وفي إقرار أبيه أو وصيه بذلك: فإن قلت: أرايت إن قال هذا الخنثى المشكل: أنا ذكر أو قال: أنا أنثى لا يقبل قوله وقيل أن يعلم أنه مشكل إذا قال: أنه ذكر أو أنثى كان القول قوله لأن الإنسان أمين في حق نفسه والقول قول الأمين مالم يعرف خلافه ومنى لم يعرف كونه مشكلاً لم يعرف خلاف ما قال قلت: أرايت أن لو كان هذا الخنثى أبوه حياً فقال: هو غلام ولا يعرف ذلك إلا بقوله قال: القول قوله وكذلك لو قال: هو جارية فالقول قوله ما لم يعرف أنه مشكل الحال قلت: أرايت إن كان هذا الخنثى قد راهق وليس له أب وله وصي فأقر وصيه أنه جارية أو غلام فالقول قوله إذا لم يكن مشكل الحال وإذا كان مشكل الحال لم يصدق كذا في المحيط، والله سبحانه أعلم.

مسائل شتى: ولا تجوز شهادة الخنثى حتى يدرك لأنه صبي أو صبية وبعدهما أدرك إذا لم يستبين أمره يتوقف أمره في حق الشهادة حتى يتبين أنه ذكر فنت: أرايت رجلاً أوصى لما في بطن امرأة بالف درهم إن كان غلاماً وبخمس مائة إن كان جارية فولدت هذا الخنثى المشكل قال: يعطى له خمس مائة وتوقف الخمسمائة الأخرى إلى أن يتبين حاله أو يموت قبل التبين فإن تبين أنه ذكر دفعت الزيادة إليه وإن تبين أنه جارية دفع إلى ورثة الموصي وكذلك إن مات قبل التبين يدفع الموقوف إلى ورثة الموصي وهذا قول علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة، إجماع الأخرس وكتايبته كالبليان في الوصية والنكاح والطلاق والبيع والشراء والقود لا في الحد بخلاف معتقل اللسان أعلم أنه إذا قرئ على الأخرس كتاب وصية فقيل له: أنشهد عليك بما في هذا الكتاب فأومأ برأسه أي نعم أو كتب نعم فإذا جاء من ذلك ما يعرف أنه إقرار فهو جائز

(١) قوله: رضى له بسهم: كذا في جميع ما عندي من نسخ هذا الكتاب وهو خلاف الصواب فإن الذي رايته في المحيط وإن شهد معنا فإنه يرضخ له ولا يسهم له لأنه إنما يسهم للبالغ وهذا ليس بالبالغ فلا يفرض له أنه نقله البحراوي عنى عنه.

ولو اعتقل لسان الرجل فقرأ عليه وصية فأشار برأسه أي نعم أو كتب فهو باطل ويجوز نكاح الآخرس وطلافته وعتاقه وبيعه وشرأؤه يقتص منه ويقتص له إذا كان يكتب أو يؤمّن إيماء يعرف به ولا يحد ولا يحد له، ثم الكتابة على ثلاثة أوجه: مستبين مرسوم أي معنون وهو يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب على ماقلوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار وأوراق الأشجار وهو ليس بحجة إلا بالبينة والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وإن كان رجل صمت يوماً أو يومين يعارض فكتب أو أشار بشيء من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شيء من التصرفات، عثم مذبوحة وفيها مينة فإن كانت المذبوحة أكثر تحريراً فيها وأكل وإن كانت الميتة أكثر أو كانا تصفين لم يؤكل وهذا في حال الاختيار بأن يجد ذكبة ييقن وأما في حال الضرورة تحريراً وأكل سواء كانت المذبوحة أكثر أو كانا سواء أو كانت الميتة أكثر كذا في الكفاي، لف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر لكن لا يتعصر لو عصر لا يتنجس رأس شاة متلطخ بالدم أحرق وزال عنه الدم فأتخذ مرفقة منه جاز والحرق كالغسل سلطان جعل الخراج لرب الأرض جاز وإن جعل العشر لا كذا في الكنز، وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يجوز فيهما وعلى قول أبي يوسف الفتوى، أصحاب الخراج إذا عجزوا عن زراعة الأرض وأداء الخراج دفع الإمام الأراضي إلى غيرهم بالأجرة أي يؤجر الأراضي للمقادير على الزراعة ويأخذ الخراج من أجرها فإن فضل شيء من أجرها يدفعه إلى أصحابها وهم الملاك فإن لم يجد من يستأجرها بأعها الإمام ممن يقدر على الزراعة ثم إذا باعها بأخذ الأجرة الماضية من الثمن إن كان عليهم خراج ورد الفضل على أصحابها ثم قيل: هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأن عندهما القاضي يملك بيع مال المدين بالدين والشفقة وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعالى فلا يملك ذلك فلا يبيعها لكن يأمر ملاكها ببيعها وقيل: هذا قول الكل كذا، في التبيين، ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان كقضاء الصلاة صح وإن لم ينو أول صلاة أو آخر صلاة عليه كذا في الكنز، وهذا قول بعض المشايخ والأصح أنه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين مالم يعين أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا في قضاء الصلاة لا يجوز مالم يعين الصلاة ويومها بأن يعين ظهر يوم كذا مثلاً ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز كذا في التبيين، دخل دمع كثير فم الصائم حتى وجد ملوحته وابتلع فسد ولو قليلاً كقطرتين لا ابتلع بزاق غيره كفر لو صدقته وإلا لا قتل بعض الحاج عذر في ترك الحج باع أتاناً لا يدخل جحشها في البيع العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يرهس المدعي عقار لا في ولاية القاضي لا يصح قضاؤه فيه إذا قضى القاضي في حادثة بيّنة ثم قال: رجعت عن قضائي أو بدا لي غير ذلك أو وقعت في تلبيس الشهود أو أبطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء ماضٍ إن كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة، حبا قوماً ثم سأل رجلاً عن شيء فأقر به وهم يسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الإقرار وإن سمعوا كلامه ولم يروه لا باع عقاراً وبعض أقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع دعواه وهبت مهرها لزوجها فماتت فطلب

ورثتها مهرها منه وقالوا: كانت الهبة في مرض موثها وقال: بل في الصحة فالقول له، قال: لاخر وكلتكم ببيع كذا فسكت صار وكيلاً وكلها بطلاقها لا يملك عزلها وكلتكم بكذا على انى متى عزلتكم فانت وكيلى يقول في عزله: عزلتكم ثم عزلتكم كذا في الكثرة ولو قال: كلما عزلتكم فانت وكيلى يقول: رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتكم عن الوكالة المنجزة وقيل يقول في عزله كلما وكلتكم فانت معزول والاول اوجه كذا في التبيين، ويبطل الشرط الفاسد وجهالة البذل البيع والإجارة والقسمة والصلح عن دعوى المال ولا يبطل الشرط الفاسد وجهالة البذل العتق والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد والكتابة تبطل بجهالة البذل إذا كانت فاحشة لا بالشرط الفاسد وإن جمع بين الشيئين فقبل العقد في أحدهما ففي القسم الاول لا يصح سمي لكل واحد منهما بدلاً أو لم يسم وصح في القسم الثاني بكل حال وفي القسم الثالث إن سمي لكل واحد منهما بدلاً صح وإلا لا، رجل قال لآخر: بعثك هذين العبيدين بالف أو قال: على أن كل واحد منها بخمسمائة فقبل في أحدهما لا يصح وكذا لو أجز شئين فقبل في أحدهما أو قال: قاسمتك على أن هذا وهذا لى وهذا لك فقبل في أحدهما وكذا لو جمع بين ابيع والإجارة أو القسمة أو بين القسمة وبين البيع أو جمع بين الكل وأجمل أو فصل فقبل في أحدهما لأن هذه العقود تبطل بالشرط الفاسد وضم الجيد إلى الرديء معتاد فصار القبول في أحدهما شرطاً لصحة القبول في الآخر فإذا لم يقبل صار شرطاً فاسداً ولو قال: زوجتك هاتين الامتين بالف فقبل نكاح إحدهما أو قال لزوجتيه: خالعتكما بكذا فقبلت إحدهما أو قال لعبدي: اعتقتكما بالف فقبل أحدهما أو كان ترجلين على رجل قصاص فقالا: صالحناك على ألف فقبل من أحدهما صح لأن هذه العقود لا تبطل بالشرط الفاسد ولو قال لعبدي: كاتبتكما بالف فقبل أحدهما لا يصح وإن فصل فقبل أحدهما صح وإن جمع بين النكاح والبيع أو الإجارة فقبل أحدهما إن قبل النكاح صح وإن قبل البيع أو الإجارة لا وعلى هذا غيرهما وإن جمع بين الكتابة والطلاق أو العتاق إن قبل الطلاق أو العتاق صح أجمل أو فصل وإن قبل الكتابة إن فصل صح وإن أجمل لا، رجل له أرض يزرعها أو حانوت يستغل وغلتها تكفي له ولعِياله لم تحمل له الزكاة وإلا حلت منعها زوجها عن الدخول عليها نشرز طلقها ثنتين ثم طلقها ثلاثاً على ألف كان جميع الألف بإزاء الواحدة قال لعبده: يا سيدي أو لامته أنا عبدك لا بمنق إن فعلت كذا مادمت ببخارا فكذا وخرج منها ثم رجع وفعل لا يحث قال المدعي: لا بينة لى فبرهن أو قال الشهود: لا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل وقال محمد رحمه الله تعالى: لا تقبل والاصح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اقر يدين لإنسان ثم قال: كنت كاذباً في إقرارى حلف المقر له على أن المقر ماكان كاذباً فيما اقر لك به ونست بمبطل فيما تدعيه عليه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما يؤمر بتسليم المقر به إلى المقر له والفتوى على أنه يحلف المقر له لو قال له: علي عشرة دراهم إلا ثلاثة إلا درهما لزمه ثمانية وإن قال: إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة إلا درهما لزمه ستة خباز اتخذ حانوتاً في وسط البيازين منع وكذا كل ضرر عام جعل شيء من الطريق مسجداً أو جعل شيء من المسجد طريقاً للعامة صح أهل بلد تركوا الختان يحاربهم الإمام كره مسح اليد والسكين بالخبز ووضع الخبز تحت القصعة والمملحة وانتظار الآدام إن حضر الخبز واكل الطعام حار وشمه ونفخه كذا في الكافي، قبض بدل الصلح شرط إن كان

ديناً بدين بأن وقع الصلح على دواهم عن دنائير أو عن شيء آخر في الذمة وإن لم يكن ديناً بدين لا يشترط قبضه ادعى رجل على صبي داراً فصالحه أبوه على مال الصبي فإن كان للمدعي بيعة جاز إن كان بمثل القيمة أو أكثر بما يتغلبن الناس فيه وإن لم يكن له بيعة أو كانت غير عادلة لا، وإن كان الأب هو المدعي للصغير ولا بيعة له بجوز كيفما كان وإن كان له بيعة عادلة لا يجوز إلا بالمثل أو بأقل قدر ما يتغلبن فيه ووصي الأب في هذا كالأب للإمام الذي ولاه الخليفة أن يقطع إنساناً من طريق الحادة إن لم يضر بالمارة من صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح خوفاً بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح إن قدر على الضرب وإن أكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو أحالت إنساناً على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح اتخاذ يثراً في ملكه أو بالوعة فنز منها حائط جاره فطلب تحويله لم يجبر عليه فإن سقط الحائط منه لم يضمن عمر دار زوجته بماله بإذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وإذا عمرها لنفسه من غير إذن المرأة كانت العمارة له وإذا عمرها لها بغير إذنها كان البناء لها وهو متطوع في البناء فلا يكون له الرجوع عليها به ولو أخذ غريمه فنزعه إنسان من يده لم يضمن النازع إذا هرب الغريم في يده مال إنسان فقال له سلطان ادفع إنني هذا المال وإلا أقطع يدك أو أضربك خمسين فدفع لم يضمن الدافع وضع منجلاً في الصحراء ليصيد به حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لم يؤكل لأن الشرط أن يذبحه إنسان أو يجرحه وبدون ذلك لا يحل وهو كالنطيحة أو المتردية المذكورة في الآية وتغييده باليوم الثاني وقع اتفاقاً حتى لو وجد ميتاً من ساعته لا يحل لعدم شرطه المذكور كذا في التبيين كره من الشاة الحياء والحصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر والنخاع الصلب^(١) كذا في الكنز، للقاضي أن يعرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه إنسان ظنه مختوناً ولا تقطع جلده ذكره إلا بتشديد ترك كشيخ أسلم فقال أهل البصرة: لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وإنما هو مكرمة للرجال لأنه أئذ في الجماع وقيل: سنة ويجوز كي الصغير وبط فرحته وغيره من المدلواة وكذا يجوز ثقب إذن البنات الأطفال والحامل لا تفعل ما يضر بالولد ولا ينبغي لها أن تحتجم ما لم يتحرك الولد فإذا تحرك فلا بأس به ما لم تقرب الولادة فإذا قربت لا تحتجم وإذا قصدت فلا تفعله مطلقاً مادامت حبلى وكذا يجوز قصد البهائم وكيها وكذا كل علاج فيه منفعة لها وجزاء قتل ما يضر من البهائم كالكلب العقور والهيئة إذا كانت تأكل الحمام والدجاج ويذبحها ذبحاً ولا يضر بها والمسابقة بالفرس والإبل والأرجل والرمي جائزة وحرم شرط الجمل من الجانبين لا من أحد الجانبين ومعنى شرط الجمل من الجانبين أن يقول: إن سبق فرسك فلك علي كذا وإن سبق فرسي فلي عليك كذا وهو قمار فلا يجوز وإذا شرط من جانب واحد بأن يقول: إن سبقتني فلك علي كذا وإن سبقتك فلا شيء لي عليك جاز استحساناً ولا يجوز فيما عدا الأربعة المذكورة في الكتاب كالبعل وإن كان الجمل مشروطاً من أحد الجانبين وشرطه أن تكون الغاية مما يحتملها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما إذا علم أن أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ولو شرطاً للجمل من

(١) قوله والنخاع الصلب: لم أجد ذلك في عبارة الكنز ولا في شرحه التبيين اهـ مصححه.

الجانبيين وأدخلا ثالثاً محللاً جاز إذا كان الفرس المحلل كفوّاً لفرسيهما يجوز أن يسبق ويسبق وإن كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة إدخال المحلل أن يقول لثالث: إن سبقنا فلما لان لك وإن سبقناك فلا شيء لنا عليك ونكسر الشرط الذي شرطاه بينهما وهو أيهما يسبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فإن غلبهما أخذ المائتين وإن غلباه فلا شيء لهما عليه وبأخذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس لجماعة من الفرسان أو لثنتين: فمن سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للمراة: من أصاب هدفاً فله كذا جاز وعلى هذا الفقهاء إذا تنازعوا في المسائل وشرط للمصيب منهم جعل جاز ذلك إذا لم يكن من الجانبيين والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب من الدفع لا يجبره القاضي ولا يقضي عليه به ولا يصلى على غير الأنبياء والملائكة إلا بطريق التبعية بأن يقول: اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بأن يقول: اللهم ارحم محمداً صلى الله عليه وسلم قال: بعضهم لا يجوز وقال: بعضهم يجوز ثم الأولى أن يدعو للمصاحبة بالرضا فيقول: رضي الله تعالى عنهم وللتابعين بالرحمة فيقول رحمهم الله تعالى ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز فيقول: غفر الله لهم وتجاوز عنهم والإعطاء باسم النيروز والمهرجان لا يجوز وقال صاحب الجامع الأصغر: إذا أهدى يوم النيروز إلى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له أن لا يفعل ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله أو بعده كي لا يكون تشبهاً بأوثك القوم ولا بأس بليس القلائس وندب ليس السواد وإرسال ذنب العمامة بين كتفيه إلى وسط الظهر ومن أراد أن يجدد اللف لعمامته ينبغي له أن ينقضها كرواً كرواً فإن ذلك أحسن من رفعها عن الرأس وإلقائها في الأرض دفعة واحدة وبكره ليس المعصفر والمزعفر ويستحب للرجل أن يلبس أحسن الثياب وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يوصي أصحابه بذلك وللشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل والمخافض القرآن أن يختم في كل أربعين يوماً لأن المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه والاعتبار بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى: أفلا يتدبرون القرآن وذلك يحصل بالتأني لا بالتواني في المعاني فقدر لنختم أقله بأربعين يوماً يقرأ في كل يوم حزباً ونصف حزب أو أقل والله أعلم بالصواب كذا في التبيين.

كتاب الفرائض وفيه ثمانية عشر باباً

الباب الأول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة

الفرائض جمع فريضة من الغرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسمي هذا النوع من الفقه فرائض لأنه سهام مقدرة مقطوعة مينة ثبتت بدليل مقطوع به فقد اشتمل على المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختبار شرح المختار، والإرث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال مال الغير إلى الغير على سبيل الخلافة كذا في خزانة المفتين، التركة تتعلق بها حقوق أربعة جهاز الميت ودفنه والدين والوصية والميراث فبيداً أولاً بجهازه وكفنه وما يحتاج إليه في دفنه بالمعروف كذا في المحيط، ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كالرهن والعبد الجاني فإن المرتهن ووليّ الجنابة أولى به من تجهيزه كذا في خزانة المفتين، ويكفّن في مثل ما كان يليسه من الثياب لخلل حال حياته على قدر التركة من غير تقتير ولا تمذير كذا في الاختيار شرح المختار، ثم بالدين وأنه لا يخلو إما أن يكون الكل ديون الصحة أو ديون المرض أو كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض فإن كان الكل ديون الصحة أو ديون المرض فأنكل سواء لا يقدم البعض على البعض وإن كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة إذا كان دين المرض ثبت بإقرار المريض وأما ما ثبت بالبينة أو بالمعينة فهو ودين الصحة سواء كذا في المحيط، ثم تسفد وصاياه من ثلث ما يبقى بعد الكفّن والدين إلا أن تجيز الورثة أكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا إذا كانت الوصية بشيء يعينه، فاما إذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث أو الربع لا تقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يزداد بزيادة تركة الميت وينتقص حقه بنقصان تركة الميت كذا في التتارخانية، ويستحق الإرث بإحدى خصال ثلاث بالنسب وهو القرابة والنسب وهو الزوجية والولاء وهو على ضربين ولاء عناقة ولاء وولاء مولاة وفي كل منهما يرث الأعلى من الأسفل ولا يرث الأسفل من الأعلى إلا إذا شرط فقال: إن مت فعالي ميراث لث فحبس يرث الأسفل من الأعلى كذا في خزانة المفتين، والوارثون أصناف ثلاثة أصحاب الفرائض والعصبات وذوو الأرحام كذا في المبسوط، والمستحقون للتركة عشرة أصناف مرتبة كذا في الاختبار شرح المختار، فبيداً بذوي الفرض ثم بالعصبة النسبية ثم بالعصبة السمية وهو مولى العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم الرد على ذوي الفروض التسمية بقدر حقوقهم ثم ذوي الأرحام ثم مولى المولاة ثم المقر به بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسبه بإقراره من ذلك الغير إذا مات المقر مصرّاً على إقراره كما لو أقر باخ أو أخت وما أشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال كذا في الكافي.

الباب الثاني في ذوي الفروض

وهم كل من كان له سهم مقدر في كتاب الله تعالى أو في سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو بالإجماع كذا في الاختيار شرح المختار، وهم اثنا عشر نفرًا عشرة من النسب واثنا من السبب أما العشرة بالنسب فتلاثة من الرجال وسبعة من النساء، أما الرجال فالأول الأب وله ثلاثة أحوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن وابن الابن وإن سفل والتعصيب المحض وذلك أن لا يخلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا إذا اجتمع مع ذي فرض ليس بولد ولا ولد ابن كزوج وأم وجدة فيأخذ ذو الفرض فرضه والباقي للأب بالعصوبة والتعصيب والفرض معاً وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضاً والنصف للبنت أو الثلثان للبنتين فصاعداً والباقي له بالتعصيب كذا في خزنة المفتين، والثاني الجدة والمراد الجدة الصحيحة كذا في الاختيار شرح المختار، وهو الذي لا تدخل في نسبته إلى الميت أم كآبي الأب أو أبي أبي الأب فإن دخل في نسبته إلى الميت أم فهو فاسد كآبي أم الأب أو كآبي أبي أم الأب أو كآبي أبي أبي أم الأب ثم الجدة الصحيحة كالآب عند عدمه إلا في رد الأم إلى ثلث ما بقي وحجب أم الأب وهو يحجب جميع الأخوة والأخوات عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الكافي، والثالث الأخ لام وله السدس وللأثنين فصاعداً الثلث وإن اجتمع الذكور والإناث استروا في الثلث، وأما النساء فالأولى البنت ولها النصف إذا انفردت وللبنتين فصاعداً الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار، وإذا اختلط البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الأنثيين كذا في التبيين، الثانية بنت الابن فللواحدة النصف وللثنتين فصاعداً الثلثان فهن كالصليبات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار، فإن اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فإن كان في أولاد الصلب ذكر فلا شيء لأولاد الابن ذكوراً كانوا أو إناثاً أو مختلطين فإن لم يكن في أولاد الصلب ذكر ولا في أولاد الابن ذكر فإن كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف وبنات الابن السدس واحدة كانت أو أكثر من ذلك وإن كانت ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وإن لم يكن في أولاد الصلب ذكر وكان في أولاد الابن ذكر فإن انفرد الذكور من أولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهم نصفاً كان أو ثلثاً فإن اختلط الذكور بالإناث من أولاد الابن فنقول: إن كانت بنات الصلب ثنتين فصاعداً فلهن الثلثان والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين عند عليّ وزيد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور العلماء رحمهم الله تعالى فإن كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين كذا في المبسوط، بنتان وبنت ابن وبنت ابن وابن ابن ابنتين ابنتين ابنتين والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكر مثل حظ الأنثيين ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض وثلاث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهم أسفل من بعض وصورته إذا كان لابن الميت ابن وبنت ولابن ابنة ابن وبنت ولابن ابن ابنة ابن وبنت فمات البنون وبقيت البنات وكذلك ثلاث بنات ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن ابن على هذه الصورة

الفريق الأول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العليا من الفريق الأول لا يوازها أحد والوسطى من الفريق الأول يوازها العليا من الفريق الثاني والسفلى من الفريق الأول يوازها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الثاني يوازها الوسطى من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الثالث لا يوازها أحد فللعليا من الفريق الأول النصف وللوسطى من الفريق الأول والعليا من الفريق الثاني السدس تكملة للثلاثين لاستوائهما في الدرجة ولا شيء للباقيات فإن كان مع العليا من الفريق الأول غلام فالمال بينه وبينها للذكر مثل حظ الأنثيين وسقط الباقيات وإن كان مع الوسطى من الفريق الأول غلام فالنصف للعليا من الفريق الأول والباقي بين الغلام وبين من في درجته للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان مع السفلى من الفريق الأول غلام فالنصف للعليا من الفريق الأول والسدس للوسطى منه مع من يوازها تكملة للثلاثين والباقي بين الغلام وبين من يوازها للذكر مثل حظ الأنثيين ويسقط الباقيات وإن كان مع السفلى من الفريق الثاني غلام فالنصف للعليا من الفريق الأول والسدس تكملة للثلاثين للوسطى منه ولمن يوازها والباقي بين الغلام ومن يوازها ومن هو أعلى منه ممن لا فرض له للذكر مثل حظ الأنثيين ويسقط الباقيات وعلى هذا القياس والأصل في هذا أن بنت الابن تصير عصبة بابن الابن سواء كان في درجتها أو أسفل منها إذا لم تكن صاحبة فرض كذا في خزانة المفتين، والثالثة الأم ولها ثلاثة أحوال السدس مع الولد وولد الابن أو اثنين من الأخوة والأخوات من أي جهة كانوا والثنت عند عدم هؤلاء وثلت ما يبقى بعد فرض الزوج والزوجة كذا في الاختيار شرح المختار، وذلك في موضعين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فإن للام ثلت ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة والباقي للاب عند الجمهور وإن كان مكان الأب جد فلام ثلت جميع المال كذا في الكافي، الرابعة الجدة الصحيحة كام الأم وإن علت وأم الأب وإن علا وكل من يدخل في نسبها أب بين أمين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار، ولها السدس لأب كانت أو لأم واحدة كانت أو أكثر فبشتركن في السدس إذا كن ثابتات متحاذيات في الدرجة كذا في الكافي، ثم الجدة إذا كانت ذات جهتين والأخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس بينهما نصفان وعليه الفتوى كذا في المصنعات، (مثاله) امرأة زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منهما ولد فهذه المروجة أم أم أم الولد وهي أيضاً أم أب اب الولد والجدة الأخرى أم أم أب الولد فإن تزوج هذا الولد سبطاً لها آخر فولد بينهما ولد

صارت هذه المرأة جدة لهذا الولد الآخر من ثلاثة أوجه فإن تزوج هذا الولد سبطاً آخر فولد بينهما ولد صارت هذه الجدة جدة لهذا الولد الآخر من أربعة أوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي: الخامسة: الأخوات لأب وأم للواحدة النصف وللثنتين فصاعداً الثلثان كذا في خزنة المفتين، ومع الأخ لأب أم للذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي، السادسة: الأخوات لأب وهن كالأخوات لأبوين عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار، فللواحدة النصف وللأكثر الثلثان عند عدم الأخوات لأب وأم ولهن السدس مع الأخت لأب وأم تكملة للثنتين ولا يرثن مع الأخنتين لأب وأم إلا أن يكون معهن أخ لأب فيعصبن فيكون للأختين لأب وأم الثلثان والباقي بين أولاد الأب للذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي، السابعة: الأخوات لأب وللواحدة السدس وللثنتين فصاعداً الثلث كذا في الاختيار شرح المختار، ويسقط الأخوة والأخوات بالابن وابن الابن وإن سفل وبالأب بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويسقط أولاد الأب بهؤلاء وبالأخ لأب وأم ويسقط أولاد الأم بالولد وإن كان بنتاً وولد الابن والأب والجد بالاتفاق كذا في الكافي، وأما الإنسان من السب فالزوج والزوجة للزوج النصف عند عدم الولد وولد الابن والرابع مع الولد أو ولد الابن وللزوجة الربع عند عدمهما والثلث مع أحدهما والزوجات والواحدة يشتركن في الربع والثلث وعليه الإجماع كذا في الاختيار شرح المختار.

الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة: النصف والربع والثلثان والثلث والسدس، أما النصف ففرض خمسة أصناف فرض الزوج إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن وفرض بنت الصلب وفرض بنت الأب عند عدم بنت الصلب وفرض الأخت لأب وأم وفرض الأخت لأب عند عدم الأخت لأب وأم، وأما الربع ففرض صنفين فرض الزوج إذا كان للميت ولد أو ولد ابن وفرض الزوجة أو الزوجات إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن، وأما الثلث ففرض أربعة أصناف فرض بنتي الصلب فصاعداً وفرض بنتي الابن فصاعداً عند عدم بنت الصلب وفرض الأخنتين لأب وأم فصاعداً وفرض الأختين لأب وأم، وأما الثلث ففرض صنفين فرض الأم إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنين من الأخوة والأخوات وفرض الأنثيين فصاعداً من أولاد الأم ذكوراً كانوا أو إناثاً، وأما السدس ففرض سبعة أصناف فرض الأب إذا كان للميت ولد أو ولد ابن وفرض الجد كذلك عند عدم الأب وفرض الأم إذا كان للميت ولد أو ولد ابن أو اثنين من الأخوة والأخوات وفرض الجدة للواحدة أو الجدات إذا اجتمعن حين يرثن وفرض بنت الابن مع بنت الصلب تكملة للثنتين وفرض الأخت لأب مع الأخت لأب وأم تكملة للثنتين وفرض الواحد من أولاد الأم ذكراً كان أو أنثى كذا في خزنة المفتين.

الباب الثالث في العصباء

وهم كل من ليس له سهم مقدر وبأخذ ما بقي من سهام ذوي الفروض وإذا انفرد أخذ جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار، فالعصبية نوعان نسبية ونسبية فالمسبية ثلاثة أنواع عصبية بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبته إلى الميت انتهى وهم أربعة أصناف جزء الميت

وأصله وجزء أبيه وجزء جده كذا في التبيين، فأقرب العصبات الابن ثم ابن الابن وإن سفل ثم الاب ثم الجد أب الأب وإن علا ثم الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب ثم العم لأب وأم ثم ابن العم لأب وأم ثم عم الأب لأب وأم ثم عم الأب لأب ثم ابن عم الأب لأب ثم عم الأب كذا في المبسوط، وإذا اجتمع جماعة من العصبة في درجة واحدة ينقسم المال عليهم باعتبار أبدانهم لا باعتبار أصولهم مثاله ابن أخ وعشرة بني أخ آخر أو ابن عم وعشرة بني عم آخر المال بينهم على أحد عشر سهماً لكل واحد سهم كذا في الاختيار شرح المختار، وعصبة بغيره وهي كل أنثى تصير عصبة بذكر يوازيها وهي أربعة البنات بالابن وبنت الابن وابن الابن والأخت لأب وأم باخيتها والأخت لأب باخيلها كذا في الحاوي القدسي، وباقي العصبات ينفرد بالميراث ذكورهم دون أخواتهم وهم أربعة أيضاً العم وابن العم وابن الأخ وابن المعتقد كذا في خزانة المفتين، وعصبة مع غيره وهي كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالأخوات لأب وأم أو لأب يصرن عصبة مع البنات أو بنات الابن كذا في محيط السرخسي، مثاله بنت وأخت لأبوين وأخ أو أخت لأب فالنصف للبنات والنصف للابن وللأخت ولا شيء للأخوة لأنها لما صارت عصبة نزلت منزلة الأخ لأبوين ومن ترك ابني عم أحدهما أخ لام فللأخ السدس والباقي بينهما نصفان وكذلك إن كان أحدهما زوجاً فله بالزوجية فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في خزانة المفتين، وعصبة ولد الزنا وولد الملاعبة موالى أمهما لأنه لا أب له فترثه فرأته أمه ويرثهم فلو ترك بنتاً وأما والملاعن فللبنات النصف وللأم السدس والباقي يرد عليهما كان لم يكن له أب وكذلك لو كان معهما زوج أو زوجة أخذ فرضه والباقي بينهما فرضاً ورثاً ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملاعن فلأمه الثلث ولأخيه لأمه السدس والباقي يرد عليهما ولا شيء لابن الملاعن لأنه لا أخ له من جهة الأب ولو مات ولد ابن الملاعبة ورثه قوم أبيه وهم الأخوة ولا يرثه قوم جده وهم الأعمام وأولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا إلا أنها يفترقان في مسألة واحدة وهي أن ولد الزنا يرث ترواه ميراث أخ لام وولد الملاعبة يرث الترواه ميراث أخ لأب وأم كذا في الاختيار شرح المختار، وإذا اجتمعت العصبات بعضها عصبة بنفسها وبعضها عصبة بغيرها وبعضها عصبة مع غيرها فالترجيح منها بالقرب إلى الميت لا بكونها عصبة بنفسها حتى أن العصبة مع غيرها إذا كانت أقرب إلى الميت من العصبة بنفسها كانت العصبة مع غيرها أولى ببيانه إذا هلك الرجل وترك بنتاً وأختاً لأب وأم وابن أخ لأب فنصف الميراث للبنات والنصف للأخت ولا شيء لابن الأخ لأن الأخت صارت عصبة مع البنات وهي إلى الميت أقرب من ابن الأخ وكذلك إذا كان مع ابن الأخ عم لا شيء للعم وكذلك إذا كان مكان ابن الأخ أخاً لأب لا شيء للأخ كذا في المحيط، أما العصبة السببية فالمعتقد ثم عصبة على الترتيب الذي مر في العصبات النسبية كذا في الكافي.

الباب الرابع في الحجب

وهو نوعان حجب نقصان وحجب حرمان فحجب النقصان هو الحجب من سهم إلى سهم وأما حجب الحرمان فنقول: ستة لا يحجبون أصلاً الأب والابن والزوج والأم والبنات والزوجة

الباب الخامس في الموانع

الرق يمنع الإرث ولا فرق في ذلك بين أن يكون قنأ وهو الذي لم يتعقد له سبب الحرية أصلاً وبين أن يتعقد له سبب الحرية كالمدبر والمكاتب وأم الولد ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين، وأما المستسمي في إعتاق الرأهن المعسر فيرث ويورث عنه كذا في الكافي، القاتل بغير حق لا يرث من المقتول شيئاً عندنا سواء قتله عمداً أو خطأ وكذلك كل قاتل هو في معنى الخاطئ كالتائم إذا انقلب على مورثه وكذلك إن سقط من سطح على مورثه فقتله أو أوطأ بدابته مورثه وهو راكبها كذا في المبسوط، وقتل الصبي والمجنون والمعتوه والمبرسم والموسوس لا يوجب حرمان الميراث لأن الحرمان يثبت جزاء قتل محظور وفعل هؤلاء ليس بمحظور والتسبب إلى القتل لا يحرم الميراث كحافر البئر وواضع الحجر وصاب الماء في الطريق ونحوه وكل قتل أوجب القصاص أو الكفارة كان مباشرة فيحرم به الميراث وما لا يوجب ذلك فهو تسبب لا يحرم الميراث والقائد والسائق متسببان وفي قتل الباغي العادل وعكسه تفصيل وخلاف عرف في السير كذا في الاختيار شرح المختار، الأب إذا خن ولدته أو حجه أو بط قرحة به فمات من ذلك لم يحرم الميراث ولو أذّب ولده بالضرب فمات من ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يضمن دينه ويحرم الميراث وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يضمن شيئاً ولا يحرم الميراث، ولو أن المعلم هو الذي ضربه بإذن الأب فمات لا يضمن شيئاً بالاتفاق كذا في المبسوط، واختلاف الدين أيضاً يمنع الإرث والمراد به الاختلاف بين الإسلام والكفر وأما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية والمجوسية وعبدة الوثن فلا يمنع الإرث حتى يجري التوارث بين اليهودي والنصراني والمجوسي واختلاف الدارين يمنع الإرث كذا في التبيين، ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الإسلام ثم اختلاف الدار على نوعين حقيقي كعربي مات في دار الحرب وله أب أو ابن ذمي في دار الإسلام فإنه لا يرث الذمي من ذلك العربي، وكذا لو مات ذمي في دار الإسلام وله أب أو ابن في دار الحرب فإنه لا يرث ذلك العربي من هذا الذمي وحكمي كالمستامن والذمي حتى لو مات مستامن في دارنا لا يرث منه وارثه الذمي والدار إنما تختلف باختلاف المنعة أي الجيش والملك لانقطاع العصمة فيما بينهم كذا في الكافي، وإذا مات المستامن عندنا وترك مالاً يجب أن نبعثه إلى ورثته ومن مات من أهل الذمة ولا وارث له فماله لبيت المال كذا في الاختيار شرح المختار.

الباب السادس في ميراث أهل الكفر

الكفار يتوارثون فيما بينهم بالأسباب التي يتوارث بها أهل الإسلام فيما بينهم من النسب والسبب ويرث الكافر بالسبب كالمسلم بأن ترك ابني عم أحدهما أم أو زوج كذا في الكافي، لو اجتمعت في الكافر قرابان لو نفرنا في شخصين حجب أحدهما الآخر يرث

بالخاجب وإن لم يحجب يرث بالفرايتين كما إذا تزوج مجوسي أمه فولدت له ابناً فهذا الولد ابنها وابن ابنها فيرث منها إذا ماتت على أنه ابن ولا يرث على أنه ابن ابن ولو ولدت له بنتاً مكان الابن ترث الثلثين النصف على أنها بنت والسدس على أنها بنت ابن تكملة للثلثين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث على أنها أخت من الأم لأن الأخت من الأم تسقط باليئس ولو تزوجه بنته فولدت بنتاً ترث من أمها النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبية لأنها أختها من أبيها وهي عصبية مع البنت فإن مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لأنها من ذوي الأرحام فلا ترث مع وجود ذي سهم أو عصبية وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله تعالى ولا يرث الكافر بنكاح محرم كما إذا تزوج المجوسي أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح هكذا في التبيين.

وما يتصل بهذا الباب ميراث المرتد: المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط، المرتد إذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فما اكتسبه في حال إسلامه هو ميراث لورثته المسلمين ترث زوجته من ذلك إذا كانت مسلحة ومات المرتد وهي في العدة فاما إذا انفضت عدتها قبل موت المرتد أو لم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه، وإن كانت قد ارتدت معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرث أقاربه من المرتدين فإن ارتد الزوجان معاً ثم ولدت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لها سنة وإن بقي النكاح بينهما وأما الولد فإن ولدته لاقل من ستة أشهر منذ ارتد فله الميراث وأما إذا ولدته لأكثر من ستة أشهر منذ ارتد فلا يرث ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنما يرث منه ما اكتسبه في حال الإسلام فاما ما اكتسبه في حالة الردة يكون شيئاً يوضع في بيت المال وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كسب الردة يورث عنه ككسب الإسلام كذا في الميسوط، فاما المرتدة إذا ماتت فزوجها هل يرث منها؟ ينظر إن ارتدت وهي صحيحة لا يرث زوجها معها وإن ارتدت وهي مريضة فإن ماتت وعدتها لم تنقض بعد لا تصير فارة قياساً ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة، والمرتدة إذا ماتت قسم مالها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الإسلام أو كسب الردة كلا الكسبين يصير ميراثاً عنها كذا في المحيط.

الباب السابع في ميراث الحمل

الحمل يرث ويوقف نصيبه بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فإن ولد إلى سنتين حياً ورث وهذا إذا كان الحمل من الميت فاما إذا كان من غير الميت كما إذا مات وأمه حامل من غير أبيه وزوجها حي فإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك إلا أن يقر الورثة بحملها يوم الموت فإن جاءت به لاقل من ستة أشهر فإنه يرث ثم الحمل لا يخلو إما أن يكون ممن يحجب حجب حرمان أو حجب نقصان أو يكون مشاركاً لهم فإن كان يحجب حجب حرمان فإن كان يحجب الجميع كالأخوة والآخوات والأعمام وبناتهم يوقف جميع التركة إلى أن تلد لجواز أن يكون الحمل ابناً وإن كان يحجب البعض كالأخوة والجددة تعطى الجدة السدس ويوقف الباقي وإن كان يحجب حجب نقصان كالزوج والزوجة

يعطون أقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك يعطى الأب السدس لاحتتمال أنه ابن وإن كان لا يحجبهم كالجدة والجدة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وإن كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم بأن ترك بنين أو بنات وحملاروى الحصاف رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قوله: إنه كان يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى وإن ولد ميتاً لا حكم له ولا إرث وإنما تعرف حياته بأن تنفس كما ولد أو استهل بأن سمع له صوت أو عطس أو تحرك عضو منه كمينيه أو شفتيه أو يديه فإن خرج الأكثر حياً ثم مات ورث وبالعكس لا اعتبار فلاكثر فإن خرج مستقيماً فإذا خرج صدره ورث وإن خرج منكوساً يعتبر خروج سرته وإن مات بعد الاستهلال ورث ورث عنه كذا في الاختيار شرح المختار، ومتى انفصل الحمل ميتاً لا يرث إذا انفصل بنفسه فاما إذا فصل فهو من جملة الورثة وبيانه أنه إذا ضرب إنسان بطنها فالقت جنباً ميتاً فهذا الجنين من جملة الورثة لأن الشرع أوجب على الضارب الغرة ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فإذا حكمنا بحياته كان له الميراث ويرث عنه نصيبه كما يرث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط.

الباب الثامن في المفقود والأسير والفرقي والحرقي

المفقود هو الرجل يخرج في وجهه فيفقد ولا يعرف موضعه ولا تسنين حياته ولا موته أو يأسره العدو فلا يستبين موته ولا قتله كذا في المحيط، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: مدار مسألة المفقود على حرف واحد أن المفقود يعتبر حياً في ماله ميتاً في مال غيره حتى ينقضي من المدة ما يعلم أنه لا يعيش إلى مثل تلك المدة أو تموت أقرانه وبعد ذلك يعتبر ميتاً في ماله يوم تمت المدة أو مات الأقران وفي مال الغير يعتبر ميتاً كأنه مات يوم فقد كذا في الذخيرة، من مات في حال فقدته ممن يرثه المفقود يوقف نصيب المفقود إلى أن يبين حاله لاحتمال بقائه فإذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته قسمت أمواله بين الموجودين من ورثته وأما الموقوف من تركه غيره فإنه يرد على ورثة ذلك الغير ويقسم بينهم كأن المفقود لم يكن والأصل في ذلك إن كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئاً وإن كان لا يحجب ولكن ينقص يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله: مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وتعطى البنتان النصف لأنه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن شيئاً لأنهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وإن كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجدة يعطى كل نصيبه كما في الحمل كذا في الاختيار شرح المختار، وحكم الأسير كحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فإن فارق دينه فحكمه حكم المرتد فإن لم يعلم رده ولا حياته ولا موته فحكمه كحكم المفقود كذا في السراجية، إذا مات جماعة من الفرق والفرق ولا يدري أيهم مات أولاً جعلوا كأنهم ماتوا جميعاً معاً فيكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضاً إلا إذا عرف ترتيب موتهم فبرث المتأخر من المتقدم وكذا الحكم إذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم أو في المعركة ولا يدري أيهم مات أولاً كذا في التبيين، مثاله أخوان غرقا ولكل واحد تسعون ديناراً وخلف بنتاً وأماً وعماً فعند عامة العلماء رحمه الله تعالى يقسم تركه كل واحد بين الأحياء من ورثته البنت

والأم والعم على ستة ولا يرث أحدهما من الآخر وإن علم موت أحدهما أولاً ولا يدري أيهم هو أعطى كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا كذا في خزانة المفتين .

الباب التاسع في ميراث الخنثى

إذا كان للمولود فرج وذكر فهو خنثى فإن كان يبول من الذكر فهو غلام وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى وإن بال منهما فالحكم للسبق وإن استويا فمشكل وإن كانا في السابق سواء فلا معتبر بالكثرة فإذا بلغ الخنثى وخرجت لحيته أو وصل إلى النساء فهو رجل وكذا إذا احتلم كما يحتلم الرجل أو كان له ثدي مستو ولو ظهر له ثدي كشدي المرأة أو نزل له لبن في ثديه أو حاض أو حبل أو أمكن الوصول إليه من الفرج فهو امرأة وإن لم تظهر إحدى هذه العلامات أو تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل كذا في خزانة المفتين، والأصل فيه أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يعطيه أخس النصيبين في الميراث احتياطاً فلو مات أبوه وتركه وابناً فللابن سهمان وله سهم ولو تركه وبناً فالمال بينهما نصفين فرضاً ورداً أخت لأب وأم وخنثى لأب وعصبة للأخت والنصف للخنثى السدس تكملة للثلاثين كالأخت من الأب والباقي للعصبة زوج وأم وخنثى لأبوين للزوج النصف وللأم السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكراً لأنه أقل زوج وأخت لأبوين وخنثى لأب سقط ويجعل عصبة لأنه أسوأ الحالين كذا في الاختيار شرح المختار، ولو مات وترك خنثى وعصبة ثم مات الولد قبل أن يستبين أمره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : أولاً لا يعطى إلا ميراث جارية وذلك نصف المال والباقي للعصبة فإن كان للميمت مع ذلك ابن معروف فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : المال بينهما لتذكر مثل حظ الأنثيين وتكلموا فيما إذا كان الخنثى حياً بعد موتهم قبل أن يستبين أمره في الثاني أنه كيف يقسم المال بينهما فمنهم من يقول : يدفع الثلث إلى الخنثى والنصف إلى الابن ويوقف السدس كما في الحمل والمفقود فإنه يوقف نصيبهما إلى أن يتبين حالهما وأكثرهم على أنه يدفع ذلك إلى الابن وإذا دفع الثلثان إلى الابن فهل يؤخذ منه الكفيل قال مشايخنا رحمهم الله تعالى : هو على الخلاف المعروف أن القاضي إذا دفع المال إلى الوارث المعروف لم يأخذ منه كفيلاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحتاط في أخذ الكفيل منه وقيل بل هنا يحتاط في أخذ الكفيل عندهم جميعاً فإن تبين أن الخنثى ذكر استرد ذلك من أخيه وإن تبين أنه أنثى فالمقبوض سالم للابن ابنة أخ خنثى وابنة ابن أخ خنثى وابن ابن أخ معروف فعلى قول أصحابنا رحمهم الله تعالى المال بينهم أثلاثاً فإن لم يكن للميمت وارث غير هذين الخنثيين فالمال كله للعليا في قولنا لأنهما ابنتان وابنة الأخ مقدمة في الميراث على ابنة ابن أخ فإن ترك بنتاً خنثى وأختاً خنثى ومائتا قبل أن يستبين أمرهما فللأبنة النصف والباقي للأخت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول ومحمد لأنهما أنثيان والأخت مع البنت عصبة وإن ترك أختاً خنثى وابنة أخ خنثى وعصبة ففي قولنا للأخت النصف وللعصبة النصف لأن الخنثيين أنثيان فللأخت النصف والباقي للعصبة ولا شيء لابنة الأخ وإن لم يكن للميمت عصبة فالمال كله للأخت بالفرض والرد فإنه لا شيء لذوي الأرحام مع وجود ذي السهم

وابنة الأخ من ذوي الأرحام وكذا لو ترك ابنة خنثى وابنة أخ خنثى ولا عصبية له فالجواب على ما وصفتنا في الأخت فإن ترك ابنة خنثى وابنة ابن خنثى وابنة ابن ابن خنثى وعصبية فعلى قولنا الخنثائى إناث فللعليا النصف وللوسطى السدس تكملة للثلثين والباقي للعصبية ولا شيء للسفلى وإن لم يكن للميت عصبية فالباقي يردّ على العليا والوسطى أرباعاً على قدر موارثتهما فإن ترك ابنة وثلاث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض خنثائى كلهن وعصبية فعندنا للابنة النصف وللعليا السدس والباقي للعصبية لأن الخنثائى إناث ما لم يستين حالهن وإن لم يكن له عصبية فالباقي ردّ على الابنة وابنة الابن على قدر ميراثهما أرباعاً فإن كان أسفل منهن غلام معروف فعندنا للابنة النصف وللعليا من بنات الابن السدس تكملة للثلثين والباقي بين الذكر الأسفل وبين الوسطى والسفلى للذكر مثل حظ الأنثيين لانهما أنثيان والذكر من أولاد الابن يعصب من فوّه من الإناث ممن لم يأخذ شيئاً بالفريضة، رجل مات وترك امرأته وأخوين لأمه وأختاً لأب وأم هي خنثى فعندنا للمرأة الربع وللأخوين للام الثلث وما بقي فهو للأخت الخنثى فإن ترك مع ذلك أما ففي قولنا للام السدس سهمان من اثني عشر وللمرأة الربع ثلاثة وللأخوين لام أربعة وللخنثى ما بقي لأن أقل النصيبين نصيب الذكر هنا كذا في المبسوط لشمس الأئمة المرخسي .

الباب العاشر في ذوي الأرحام

وذوو الأرحام كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبية وهم كالعصبية من انفرد منهم أحد جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار، وذوو الأرحام أربعة أصناف صنف ينتمي إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وصنف ينتمي إليهم الميت وهم الأجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وصنف ينتمي إلى أبوي الميت كبنات الأخوة لأب وأم أو لأب وأولاد الأخوة لأم وأولاد الأخوات كلها وصنف ينتمي إلى جدي الميت كالأعمام لأم وأولادهم والعلمات وأولادهم والأخوال والخالات وأولادهم وبنات الأعمام لأب وأم أو لأب فهؤلاء وكل من يدلّ بهم ذور الأرحام الأولى الصنف الأول وإن كان أبعد ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب العصبية وهو المأخوذ به كذا في الكافي، ذكر رضي الدين النيسابوري رحمه الله تعالى في فرائضه: انه لا يرث أحد من الصنف الثاني وإن قرب وهناك أحد من الصنف الأول وإن بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال: وهو مختار للفتوى والمصنوع به من جهة مشايخنا رحمهم الله تعالى تقديم الصنف الأول مطلقاً ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال: وهكذا ذكره الاستاذ الصدر الكوفي في فرائضه فعلى هذا بنت البنت وإن سفلت أولى من أبي الأم كذا في الإختيار شرح المختار، وإنما يرث ذور الأرحام إذا لم يكن أحد من أصحاب الفرائض ممن يرد عليه ولم يكن عصبية واجتمعوا على أن ذوي الأرحام لا يحجبون بالزوج والزوجة أي يورثون معهما فيعطى للزوج والزوجة نصيبهما ثم يقسم الباقي بين ذوي الأرحام كما لو انفردوا مثاله: زوج وبنت بنت وخالة وبنت عم فللزوج النصف والباقي لبنت البنت ثم الأولى بالميراث من الصنف الأول الأقرب إلى الميت كبنت البنت أولى من بنت بنت البنت فإن استووا في الدرجة أي في

الأصول بخلاف الجدة حيث لا ترث إلا ابنة واحدة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذو الرحم يرث بجهتين عنده في الصحيح كذا في التبيين، مثله: ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت وبنت بنت بنت صورته: رجل له بنتان ماتتا وخلفت إحداهما ابناً والأخرى بنتاً فتزوج الابن البنت فولدت ابناً ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتاً فالمولود أولاً ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت والمولود ثانياً بنت بنت بنت فلو مات الزوجان ثم ماتت الجدة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما أخماساً خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذي القرائن لمكان الذكورة وعند محمد رحمه الله تعالى سُدُسُ المال لبنت بنت البنت وخمسة أصداسه لذي القرائن.

والصنف الثاني: وهم الأجداد الفاسدون والجدات الفاسدات أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت كإبي أم وأبي أم أم وأبي أم أب المال للأول لقربه وإن استتروا في القرب لم يكن الإدلاء بوارث موجباً للتقديم في الأصح لأن سبب الاستحقاق القرابة دون الإدلاء بوارث، مثله أبو أم أم وأبو أبي أم فهما سواء وإن استتروا في القرب وليس فيهم من يدلي بوارث نظر فإن كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الأم وانفقت صفة من يدلون به فانقسمت على أيدانهم إن كانوا ذكوراً أو إناثاً فبالسوية وإن كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الأنثيين وإن اختلفت صفة من يدلون به انقسم على أول بطن إلى الميت اختلف كما في الصنف الأول وإن كانوا من الجانبين يجعل الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو انفردوا مثله أبو أم أبي الأب وأبو أبي أم أب فهما جدان من قبل الأب وأبو أم أبي الأم وأبو أبي أم الأم فهما جدان من قبل الأم فيقسم المال أثلاثاً ثلثاه لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ثم ما أصاب قرابة الأب يقسم أثلاثاً، ثلثاه لجده من قبل أبيه وهو أبو أم أبي الأب وثلثه لجده من قبل أمه وهو أبو أبي أم الأب وما أصاب قرابة الأم فكذلك ثلثاه جدها من قبل أبيها وهو أبو أم أبي الأم وثلثه جدها من قبل أمها وهو أبو أبي أم الأم وهذا الحوت على قول من لا يعتبر المدلى بوارث كذا في حزانة المفتين.

والصنف الثالث: وهو ثلاثة أنواع: الأول بنات الأخوة وأولاد الأخوات لأب وأم وأولادهم والثاني بنات الأخوة وأولاد الأخوات لأب وأولادهم والثالث أولاد الأخوة والأخوات لأم وأولادهم فإن كانوا من النوع الأول أو الثاني فهم كالصنف الأول في تساوي الدرجة والقرب والإدلاء بوارث والقسمة وإن اختلفوا في ذلك فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: يعتبر الأبدان وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر الأبدان ووصف الأصول كذا في الاختيار شرح المختار، مثاله: بنت الأخت أولى من بنت بنت الأخت لأنها أقرب بنت ابن الأخ أولى من بنت بنت الأخ لأنهما ولد الوارث بنت أخت وابن أخت فمالم بينهما لمذكر مثل حظ الأنثيين بنت ابن أخ وابن بنت أخ وبنت بنت أخت فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الأبدان وعند محمد رحمه الله تعالى خمس المال لبنت بنت الأخت وثلثا أربعة الأخماس لابن بنت الأخ وثلث أربعة الأخماس لبنت ابن الأخ ابن أخت لأب وأم وبنت أخ لأب وأم فأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الأبدان دون الأصول فعنده ثلث المال لبنت الأخ لأب وأم وثلثاه لابن الأخت لأب

وأم والكلام في أولاد الأخوات والإخوة لأب كالكلام في الفريق الأول عند عدمهم كذا في خزنة المفتين، وإن كانوا من النوع الثالث فالمال بينهم بالتسوية ذكورهم وإناثهم فيه سواء اعتباراً بأصولهم ولا خلاف فيه إلا ما روي شاذاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كانوا من الأنواع وتساووا في الدرجة فالمال يوارث أولى ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى من كان منهم لأب وأم أولى ثم لأب ثم لأم وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على أصولهم وينتقل نصيب كل أصل إلى فرعته، مثاله: ثلاث بنات أخوات متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لبنت الأخت لأبوين وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أخماس ولبنت الأخت من الأب خمس ولبنت الأخت لأم خمس باعتبار الأصول فرضاً ورداً ثلاث بنات أخوة متفرقات عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كل المال لبنت الأخ من الأبوين وعند محمد رحمه الله تعالى لبنت الأخ من الأم السدس والباقي لبنت الأخ من الأبوين بنت أخت لأب وبنت أخت لأم المال للأولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى لها ثلاثة أرباع وللأخرى الربع فرضاً ورداً اعتباراً بالأصول ابنا أخت لأبوين وبنت أخت لأم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال للأبوين وعند محمد رحمه الله تعالى ابنا أخت كاختين فيقسم المال بينهم على خمسة وأولاد هؤلاء كأصولهم للمدلى يوارث أولى إذا استووا مثاله ابن ابن أخ لأم وابن بنت أخ لأبوين وبنت ابن أخ لأب المال لبنت لأنها تدلي يوارث كذا في الاختيار شرح المختار.

الفصل الرابع: إذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتأني في جميع الأصناف وإن اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحداً بأن كان الكل من جنس واحد فالأقوى أولى بالإجماع أي من كان لأب وأم أولى ممن كان لأب ومن كان لأب أولى ممن كان لأم ذكوراً كانوا أو إناثاً كذا في الكافي، ثم ولد الوارث أولى فإن كان أحدهما ولد الوارث غير أنه ذو قرابة واحدة والآخر ولد ذي الرحم لكن ذا قرابتين الصحيح أن ذا قرابتين أولى مثاله بنت ابن عم لأب وابن ابن عمه لأب وأم فالثاني أولى كذا في خزنة المفتين، وإن كانوا ذكوراً وإناثاً واستوت قرابتهم فللمذكر مثل حظ الأنثيين كعم وعمه كلاهما لأم أو خال وخالة كلاهما لأب وأم أو لأب أو لأم وإن كان حيز قرابتهم مختلفاً كعمه لأب وأم وخالة لأم أو خال لأب وأم وعمه لأم فالثلثان لقرابة الأب وهو نصيب الأب والثلث لقرابة الأم وهو نصيب الأم، وكذا في أولادهم أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت من أي جهة كان وإن استووا في القرب وكان حيز قرابتهم متحداً فولد العمبة أولى كبنت العم وابن العمه كلاهما لأب وأم أو لأب فالمال كله لبنت العم وإن كان أحدهما لأب وأم والآخر لأب المال كله لمن له قوة القرابة بيانه ثلاث عمات عمه لأب وأم وعمه لأب وعمه لأم وثلاث خالات خالة لأب وأم وخالة لأب وخالة لأم فثلثا المال للعمات كله للعمه لأب وأم لقوة القرابة وثلث المال للخالات كله للخالة لأب وأم لقوة القرابة خالة لأب وأم وخال لأب وأم وعمه لأب وأم وعمه لأم فثلثا المال للعمه التي لأب وأم لقوة القرابة وثلثه بين الخال والخالة لأب وأم للمذكر مثل حظ الأنثيين وتصح من تسعة بنت الخال لأب وأم وبنت العمه لأم فثلثا المال لبنت العمه والثلث لبنت الخال بنت خالة الأب وأم وبنت عم لأم فالثلثان لبنت العم

لام والثلاث لبنت الخالة بنت عم لأب وأم وبنت عمه لأب وأم فالمال كله لبنت العم لأنها ولد العصبة بنت عمه لأب وبنت عمه لأب وأم فالمال كله لبنت العمه لأب وأم لقوة القرابة بنت خالة لأب وأم وبنت خال لأب فالمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي: قال رضي الله عنه: اعلم بأن الأقرب من أولاد العمات والأخوال والخالات مقدم على الأبعد في الاستحقاق سواء اتحدت الجهة أو اختلفت والتفاوت بالتقرب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم ذا بطن واحد فهو أقرب ممن يكون ذا بطنين وذو البطنين أقرب من ذي ثلاثة بطون وبيانه فيما إذا ترك بنت خالة وبنت بنت خالة أو بنت ابن خالة أو ابن ابن خالة فالمراث لبنت الخالة لأنها أقرب بدرجة، وكذلك إن ترك بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه أولى بالمال لأنها أقرب بدرجة وإن كانا من جهتين مختلفتين وإن ترك بنات العمه مع ابنة خالة واحدة فلبنت العمه الثلثان ولابنة الخالة الثلث وإن كان بعض هؤلاء ذوي قرابتين وبعضهم ذوي قرابة واحدة فعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لأب أولى من الذي لأم ذكراً كان أو أنثى بياه فيما إذا ترك ثلاث بنات عمات متفرقات فإن المال كله لانة العمه لأب وأم وكذلك ثلاث بنات خالات متفرقات فإن ترك ابنة خالة لأب وأم وابنة عمه لأب وأم فلابنة العمه الثلثان ولابنة الخالة الثلث وكذلك إن كان أحدهما ولد عصبة أو ولد صاحب فرض فعند اتحاد الجهة يقدم ولد العصبة وصاحب العرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل تعتبر المساواة في الاتصال بالميت بياه فيما إذا ترك ابنة عم لأب وأم أو لأب وابنة عمه فالمال كله لابنة العم لأنها ولد عصبة ولو ترك ابنة عم وابنة خال أو خالة فلابنة العم الثلثان ولابنة الخال أو الخالة الثلث لأن الجهة مختلفة هنا ولا يترجح أحدهما بكونه ولد عصبة وهذا في رواية ابن أبي عمير عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فاما في ظاهر المذهب ولد العصبة أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت لأن ولد العصبة أقرب اتصالاً بوارث الميت فكأنه أقرب اتصالاً بالميت فإن كان قوم من هؤلاء من قبل الأم من بنات الأخوال أو الخالات وقوم من قبل الأب من بنات العمات والأعمام لأم فالمال مقسوم بين القرابتين اثلاثاً سواء كان من كل جانب ذو قرابتين أو من أحد الجانبين ذو قرابة واحدة ثم ما أصاب كل فريق فيما بينهم يترجح جهة ذي القرابتين على ذي قرابة واحدة، وكذلك يترجع فيه من كانت قرابته لأب على من كانت قرابته لأم فإن استنوا في القرابة فالقسمة بينهم على الأيدان في قول أبي يوسف الآخر وعلى أول من يقع الخلاف به من الآباء في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى بياه فيما إذا ترك ابن خالة وابنة خالة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الأيدان لأن الآباء قد انفقت فإن ترك ابنة خال وابن خالة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لابن الخالة الثلثان ولابنة الخال الثلث وعلى قول محمد رحمه الله تعالى على عكس هذا ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ولو ترك ابن عمه وابنة عم فإن كانت ابنة عم لأب وأم أو لأب فهي أولى لأنها ولد عصبة وابن العمه ليس بولد عصبة وإن كانت بنت عم لأم فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر بالمال بينهما اثلاثاً على الأيدان لابن العمه الثلثان ولبنت العم الثلث وعند محمد رحمه الله تعالى على عكس ذلك باعتبار الآباء وهذا إذا كان ابن العمه لأم فاما إذا

كان ابن عمه لأب وأم فهو أولى بجميع المال لأنه ذو قرابتين وكذلك إذا كان ابن عمه لأب لأن إدلاءه بقرابة الأب وفي استحقاق معنى العصبية تقدم قرابة الأب على قرابة الأم فإن ترك الميت خالة للام أو خالاً للام فالميراث له إن لم يكن معه غيره وإن تركهما جميعاً فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين اثلاثاً ثلثاً باعتبار الأبدان فإن ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكر أبو سليمان من أصحابنا أن المال بينهما اثلاثاً ثلثاً للعممة والثلث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوي أن يكون لهما قرابتان أو يكون لإحدهما قرابتان وللأخرى قرابة واحدة فإن ترك عمه لأب وعم الأب فالمال كله لعم الأب إن كان لأب وأم أو لأب لأنه عصبية وإن كان لأم فالمال بينهما اثلاثاً على الأبدان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعلى المدلى به في قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى وإن كان هناك عمه لأب وخالة الأب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين فإن اجتمع الفريقان يعني عمه لأب وخالة الأب وعمه الأم وخالة الأم فلقوم الأب الثلثان ولقوم الأم الثلث ثم قسمة كل فريق بين كل فريق في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون أحدهما ذا قرابتين والآخر ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجح ذو قرابتين على نحو ما بينا في الفصل المتقدم والكلام في أولاد هؤلاء بمنزلة الكلام في آبائهم ولكن عند انعدام الأصول فأما عند وجود واحد من الأصول فلا شيء للأولاد كما لا شيء لأحد من أولاد العمات والحالات عند بقاء عمه وخالة للميت ويتصور في هذا الجنس شخص له قرابتان بيانه في امرأة لها أخ لأم وأخت لأب فتزوج أخوها لأم اختها لأبيها فولد بينهما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لأب وهي أيضاً عمته لأم كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي.

الباب الحادي عشر في حساب الفرائض

السهام المقدرة ستة السدس والثلث والثلثان جنس واحد والثلث والربع والنصف جنس ولكل سهم من هذه السهام مخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عداه يخرج كل سهم من اسمه كالثلثين من ثمانية والربع من أربعة والثلث والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة وإن اجتمع الربع مع كل الآخر أو مع بعضه فاصله من اثني عشر وإن اجتمع الثلث مع كل الآخر أو مع بعضه فاصله من أربعة وعشرين كذا في المحيط، وإذا اختلط النصف بكل الآخر أو ببعضه فهي من ستة هكذا في خزانة المفتين، وإذا صححت الفريضة فإن انقسم سهام كل فريق عليه فلا حاجة إلى الضرب وإن انكسر فاضرب عدد رؤوس من انكسر عليه في أصل المسألة وعولها إن كانت عائلة فما خرج صححت منه المسألة مثاله امرأة وأخوان للمرأة الربع سهم يبقى ثلاثة لاستنقيص على أخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في أربعة تكن ثمانية منها تصح وإن وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في المسألة مثاله امرأة وستة أخوة للزوجة الربع يبقى ثلاثة لاستنقيص على ستة وبينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عددهم وهو اثنان في أصل المسألة وهو أربعة تكن ثمانية منها تصح المسألة كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلاثة في اثنين يكن ستة لكل واحد سهم آخر زوجة وستة أخوة وثلاث أخوات لأبوين أصلها من

أربعة للزوجة سهم يبقى ثلاثة لاستتقيم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة بالثلث فنرجع الخمسة عشر إلى ثلثها وهو خمسة فاضرب الخمسة في أربعة يكن عشرين منها تصح وإن انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام كل فريق وعددهم ثم بين العددين فإن كانا متماثلين فاضرب أحدهما في أصل المسألة وإن كانا متداخلين فاضرب أكثرهما وإن كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في الآخر فما خرج فاضربه في المسألة وإن كانا متباينين فاضرب كل أحدهما في الآخر ثم اضموع في المسألة مثله ثلاثة أعمام وثلاث بنات للبنات الثلثان يبقى سهم للأعمام فقد انكسر على فريقين وهما متماثلان فاضرب عدد أحدهما وهو ثلاثة في أصل المسألة يكن تسعة منها تصح آخر خمس جدات وخمس أخوات لأبوين وعم أصلها من ستة ولا موافقة بين السهام والأعداد لكن العددان متماثلان فاضرب أحدهما وهو خمسة في المسألة يكن ثلاثين منها تصح آخر جدة وست أخوات لأبوين وتسع أخوات لأم من ستة ونعول إلى سبعة للجدة سهم وللأخوات للام سهمان ولا موافقة وللأخوات لأبوين أربعة وبينهما موافقة بالنصف فيرجع إلى ثلاثة وهي داخنة في التسعة فاضرب تسعة في أصل المسألة وهي سبعة يكن ثلاثة وستين منها تصح آخر بنت وست جدات وأربع بنات أبين وعم من ستة ولأموافقة بين السهام والأعداد لكن بين الرؤوس وهي الستة والأربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن اثني عشر ثم اثني عشر في المسألة يكن اثنين وسبعين منها تصح آخر زوجة وست عشرة اختاً لأم وخمسة وعشرون عمأربع وثلث وما بقي أصلها من اثني عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بأربع فيرجع إلى أربعة وبين الأعمام وسهامهم موافقة بالخمس فيرجع إلى خمسها وهو خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاضرب أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل المسألة يكن مائتين وأربعين منها تصح وإن انكسر على ثلاثة فرق أو أكثر فكذلك تطلب المشاركة^(١) أولاً بين السهام والأعداد ثم بين الأعداد والأعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين في المداخنة والمماثلة والموافقة والمباينة ولا يتصور الكسر على أكثر من أربع فرق من الفرائض وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضربه في أصل المسألة مثله: أربع زوجات وثلاث جدات وأثنا عشر عمأصلها من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة وللجدات السدس سهمان وللأعمام ما بقي سبعة ولأموافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد متداخلة فاضرب أكثرها وهو اثنا عشر في أصل المسألة يكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح كان للزوجات ثلاثة في اثني عشر تكن ستة وثلاثين لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهمان في اثني عشر أربعة وعشرين لكل جده ثمانية وكان للأعمام سبعة في اثني عشر أربعة وثمانين لكل عم سبعة آخر ست جدات وتسع بنات وخمسة عشر عمأصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة ولبنات أربعة كذلك وللأعمام سهم كذلك وبين أعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية عشر ثم اضرب وفقها الثلث وهو ستة في عدد الأعمام وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين في أصل المسألة ستة يكن خمسمائة وأربعين منها تصح آخر

(١) قوله تطلب المشاركة: كذا في عبارة الاختيار والأولى أن يقول: تطلب المنافسة كما لا يخفى. اهـ جرابي

زوجتان وعشر جدات وأربعون اختاً لام وعشرون عمّاً أصلها من اثني عشر للزوجتين الربع ثلاثة لا ينقسم ولا موافقة وللجدات السدس سهمان لا ينقسم لكن بينهما موافقة بالنصف فترجع إلى نصفها وهو خمسة وللأخوات الثلث أربعة لا ينقسم ويوافق بالربع فترجع إلى ربعها وهو عشرة وللأعمام ما بقي وهو ثلاثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة داخلتان في العشرين فاضرب عشرين في أصل المسألة اثني عشر يكن مائتين وأربعين منها تصح آخر: أربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانية عشرة بنتاً وستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللجدات السدس أربعة كذلك وللبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع إلى النصف وهو تسعة بقي للأعمام سهم معنا أربعة وخمسة عشر وتسعة وستة وبين التسعة والستة موافقة بالثلث فاضرب ثلث أحدهما في الآخر يكن ثمانية عشر وبينهما وبين الخمسة عشر موافقة بالثلث أيضاً فاضرب ثلث أحدهما في الآخر يكن تسعين وهي توافق الأربعة بالنصف فاضرب اثنين في تسعين يكن مائة وثمانين اضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين يكن أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين منها تصح، آخر زوجتان وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام من أربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق وللبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع إلى خمسة وللجدات السدس أربعة بينهما موافقة بالنصف أيضاً يرجع إلى ثلاثة وللأعمام سهم معنا اثنان وخمسة وثلاثة وسبعة كلها متباينة فاضرب اثنين في خمسة يكن عشرة اضربها في ثلاثة يكن ثلاثين اضربها في سبعة يكن مائتين وعشرة اضربها في أصل المسألة يكن خمسة آلاف وأربعين كذا في الاختيار شرح المختار، خمس أخوات لأب وثلاث أخوات لأم وسبع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر وتعمل إلى سبعة عشر فللأخوات لأب الثلثان ثمانية لا تنقسم عليهن ولاتوافق وللأخوات لأم الثلث أربعة لا تنقسم عليهن ولاتوافق وللجدات السدس سهمان لا ينقسم عليهن ولا يوافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن ولا توافق فالخمس لا توافق الثلاثة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق الأربعة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ ستين والستون لاتوافق السبعة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ أربعمائة وعشرين ثم اضرب أربعمائة وعشرين في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة وأربعين فمنها تصح كذا في التبيين.

الباب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين

اعلم أن كل عددين لا يخلوان عن هذه الأقسام الأربعة أما المتماثلان فهما المتساويان كالثلاثة والثلاثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبديهة وأما المتداخلان فكل عددين أحدهما جزء الآخر وهو أن لا يكون أكثر من نصفه كالثلاثة مع التسعة والأربعة مع الاثني عشر فالثلاثة ثلث التسعة والأربعة ثلث الاثني عشر والأربعة نصف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك أن تسقط الأقل من الأكثر فإن فني به فهما متداخلان كالخمس والأربعة مع العشرين فإنك إذا أسقطت الخمسة من العشرين أربع مرات أو الأربعة خمس مرات فنبت المشرون فعلمت أنهما متداخلان أو نقول: كل عددين ينقسم الأكثر على الأقل قسمة صحيحة

فهما متداخلان كما ذكرنا فإنك إذا قسمت العشرين على الخمسة نجيء أربعة أقسام خمسة صحيحة وكذلك إذا قسمتها على الأربعة نجيء خمسة أقسام خمسة صحيحة وأما المتوافقان فكل عددان لا يفتني أحدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن يفتنيهما عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء العدد المفتني كالثمانية مع الاثني عشر يفتنيهما أربعة فهما متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع خمسة وعشرين يفتنيهما خمسة فتوافقهما بالخمس وقد يفتنيهما اعداد كاثني عشر وثمانية عشر فإنه يفتنيهما الستة والثلاثة والاثنان فيؤخذ جزء الوفاق من أكثر الأعداد فيكون أخضر في الضرب والحساب، وطريق معرفة الموافقة أن تنقص أحدهما من الآخر أبداً فما بقي فخذ جزء الموافقة من ذلك كخمس عشر مع خمسة وعشرين فإنك إذا نقصت منها الخمسة عشر بقي عشرة فإذا نقصت العشرة من خمسة عشر بقي خمسة فإذا نقصت الخمسة من العشرة بقي خمسة فتأخذ جزء الموافقة من خمسة، وطريق معرفة جزء الموافقة أن تنسب الواحد إلى العدد الباقي فما كان من نسبة الواحد إليه فهو جزء التوافق مثاله ما ذكرنا بقي خمسة أنسب الواحد إليها يكن خمساً فاعلم أن الموافقة بينهما بالأخماس وإن كان الجزء المفتني للعددان أكثر من عشرة كالثلاثة والثلاثين والأربعة والخمسين فالذي يفتنيهما ثمانية عشر، واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون يفتنيهما أحد عشر، وثلاثون وخمسة وأربعون يفتنيهما خمسة عشر فانظر فإن كان المفتني فرداً أولاً وهو الذي ليس له جزء صحيح أي لا يتركب من ضرب عدد في عدد كأحد عشر فقل الموافقة بينهما بجزء من أحد عشر لأنه لا يمكن التعبير عنه صحيحاً بشيء آخر فإن كان العدد المفتني زوجاً كالثمانية عشر فيما ذكرنا أو فرداً مركباً وهو الذي له جزءان صحيحان أو أكثر كخمس عشر فإن لها جزأين صحيحين وهو الخمس ثلاثة والثالث خمسة يسمى مركباً لأنه يتركب من ضرب عدد في عدد وهو ثلاثة في خمسة فإن شئت أن تقول كما قلت في الفرد الأول هو موافق بجزء من خمسة عشر وجزء من ثمانية عشر وإن شئت أن تنسب الواحد إليه بكسرين يضاف أحدهما إلى الآخر فتقول في خمسة عشر يفتنيها موافقة بثلاث الخمس وفي ثمانية عشر بثلاث السدس وقس عليه نظائره، وأما المتباينان فكل عددان ليسا متداخلين ولا متماثلين ولا يفتنيهما إلا الواحد كالخمس مع السبعة والسبعة مع التسعة وأحد عشر مع العشرين وأمثاله كذا في خزانة المفتين، وإذا صححت المسألة بما تقدم من الطرق وأردت أن تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من أصل المسألة فيما ضربته في أصلها فما خرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث أن تضرب سهامه فيما ضربته في أصل المسألة يخرج نصيبه مثاله أربع زوجات وست أخوات لأبوين وعشرة أعمام أصلها من اثني عشر للزوجات الربع ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللأخوات الثلثان ثمانية لا يستقيم لكن يوافق بالنصف يرجع إلى ثلاثة وللعمام واحد فهاتان أربعة وثلاثة وعشرة بين الأربعة والعشرة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين في ثلاثة يكن ستين اضربها في أصل المسألة اثني عشر تكن سبعمائة وعشرين منها تصح فإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق فقل كان للزوجات ثلاثة مضرورية فيما ضربته في أصل المسألة وهو ستون يمكن مائة وثمانين وكان للأخوات ثمانية مضرورية في ستين يكن أربعمائة وثمانين وكان

للاعمام سهم في ستين يمكن ستين وإذا شئت أن تعرف نصيب كل وارث فقل: كان لكل زوجة ثلاثة أرباع سهم مضروبة في ستين يمكن خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم وثلاث في ستين يمكن ثمانين ولكل عم عشر سهم في ستين يمكن ستة فهذا بيان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل فريق وكل وارث فقس عليه أمثاله واعمل بما أوضحته من الطرق تجدده كذلك إن شاء الله تعالى، وطريق آخر لمعرفة نصيب كل فرد أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب ذلك الفريق فالخاصل نصيب كل واحد من ذلك الفريق مثاله ما تقدم من المسألة المضروب ستون تقسمه على الزوجات الأربع يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهو ثلاثة يمكن خمسة وأربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الأخوات يخرج لكل أخت عشرة تضربها في سهامهن وهي ثمانية يمكن ثمانين هي لكل أخت ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها في نصيبهم وهو سهم يمكن ستة هي لكل عم، وطريق آخر طريق النسبة أن تنسب السهام لكل فريق من أصل المسألة إلى عدد رؤوسهم ثم تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أحاد الفريق مثاله مسائلنا فتقول: سهام الزوجات ثلاثة تنسبها إلى عددهن وهو أربع يمكن ثلاثة أرباع فأعط كل واحدة منهن ثلاثة أرباع المضروب وهو خمسة وأربعون فهكذا تعمل في نصيب الأخوات والأعمام كذا في الاختيار شرح المختار.

الباب الثالث عشر في العول

قال رضي الله تعالى عنه: اعلم أن الفرائض ثلاثة فريضة عادلة، وفريضة قاصرة، وفريضة عائلة، فالفريضة العادلة هو أن تساوي سهام أصحاب الفرائض سهام المال بأن ترك أختين لأب وأم وأختين لأم فللاختين لأم الثلث وللأختين لأب وأم الثلثان وكذلك إن كان سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك عصة فإن الباقي من أصحاب الفرائض يكون للعصبة فهو فريضة عادلة وأما الفريضة القاصرة فهو أن تكون سهام أصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصة بأن ترك أختين لأب وأم وأما فللاختين لأب وأم الثلثان ونلام السدس ولا عصة في الورثة لياخذ ما بقي فالحكم فيه الردّ والفريضة العائلة أن تكون سهام أصحاب الفرائض أكثر من سهام المال بأن كان هناك ثلثان ونصف كالزوج مع الأختين لأب وأم ومع الأم أو نصفان وثلث كالزوج مع الأخت الواحدة لأب وأم ومع الأم فالحكم في هذا العول في قول أكثر الصحابة عمر وعثمان وعليّ وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط، العول هو زيادة السهام على الفريضة فتعول المسألة إلى سهام الفريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والوصايا إذا ضاقت التركة عن إيفاء الكل فإنها تقسم عليهم على قدر أنصبتهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار، واعلم أن أصول المسائل سبعة اثنان والثلاثة والأربعة والستة وثمانية واثنان عشر وأربعة وعشرون أربعة منها لا تعول الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة تعول الستة والاثنان عشر والأربعة والعشرون فالستة تعول إلى عشرة وثماناً واثنان عشر تعول إلى ثلاثة عشر وخمسة

عشر وسبعة عشر وأربعة وعشرون تعول إلى سبعة وعشرين لا غيره، أمثلة تعرف هذه الأصول بها، أما التي لا تعول فزوج وأخت لأبوين للزوج النصف وللأخت النصف وكذلك زوج وأخت لأب وتسمى هاتان المسألتان البتيتين لأنه لا يورث المال بفريضة من متساويتين إلا في هاتين المسألتين بنت وعصبة لبنت نصف وما بقي للعصبة أصلها من ثنتين أخوان لأم وأخ لأبوين ثلث وما بقي أختان لأب وأم وأخ لأب لثلاث وما بقي أصلها من ثلاثة أختان لأبوين وأختان لأم لثلاث وثلث زوج وبنت وعصبة ربع ونصف وما بقي أصلها من أربعة زوجة وبنت وعصبة ثمن ونصف وما بقي أصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي أصلها من ثمانية.

أمثلة أخرى: جدة وأخت لأم وأخت لأبوين وأخت لأب أصلها من ستة وتصح منها جدة وأختان لأم وأخت لأبوين وأخت لأب سدس وثلث ونصف وسدس أصلها من ستة وتعول إلى سبعة زوج وأم وأخت لأبوين نصف وسدس وثلث من ستة وتسمى مسألة الإلزام فإنها إلزام على مذهب ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لأنه إن قال كما قلنا فقد حجب الأم من الثلث إلى السدس بالأختين ولا يقول به وإن جعل للأم الثلث وللأختين السدس فقد أدخل النقص على أولاد الأم وليس ذلك مذهبه وهو خلاف النص أيضاً وإن جعل لهما الثلث فقد قال بالتعول زوج وأم وأخت لأبوين نصف وثلث ونصف أصلها من ستة وتعول إلى ثمانية وهي أول مسألة عالت في الإسلام وقعت في صدر خلافة عمر رضي الله عنه فاستشار الصحابة رضي الله عنهم فأشار العباس رضي الله عنه أن يقسم عبيهن بقدر سهامهن فصاروا إلى ذلك زوج وأم وأختان لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى ثمانية زوج وأم وثلاث أخوات متفرقات أصلها من ستة وتعول إلى تسعة للزوج ثلاثة وللأم سهم وللأخت لأبوين ثلاثة وللأخت لأب سهم السدس تكمة للثلثين زوج وأم وأختان لأم وأختان لأبوين نصف وسدس وثلث وثلثان أصلها من ستة وتعول إلى عشرة وتسمى أم الفروع لأنها أكثر المسائل عولاً فشبّهت الأربعة الزوائد بالفروع وتسمى أيضاً الشريعية لأن شريعاً أول من قضى فيها زوجة وأختان لأبوين وأخ لأب أصلها من اثني عشر وتصح منها زوجة وجدة وأختان لأبوين ربع وسدس وثلثان أصلها من اثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر امرأة وأختان لأم وأختان لأبوين ربع وثلث وثلثان أصلها من اثني عشر وتعول إلى خمسة عشر امرأة وأم وأختان لأم وأختان لأبوين ربع وسدس وثلثان أصلها من اثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر ثلاث نسوة وجدّتان وأربع أخوات لأم وثمانيتن أخوات لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر وتسمى أم الأراذل لأنه ليس فيها ذكر بل كلها إناث وهي مما يسأل فيقال: رجل مات وترك سبعة عشر ديناراً وسبع عشرة امرأة أصاب كل امرأة دينار كيف تكون صورتها، امرأة وأبوان وابن أصنها مع أربعة وعشرين وتصح منها امرأة وبنتان وأبوان ثمن وثلثان وسدسان أصلها من أربعة وعشرين وتعول إلى سبعة وعشرين وتسمى المنسوبة لأن غالباً رضي الله عنه مثل عتها وهو على المنبر فقال على الغور: صار ثمنها تسعاً ومر على خطبته: ولو كان مكان الأبوين جدّ وحدة أو أب وجدة فكذلك وكذا لو كان مكان البنتين بنت وبنت ابن زوجة وأم وأختان لأم وأختان لأبوين ونسب كذا أو

قائل أو رقيق أصلها من اثني عشر وتحول إلى سبعة عشر كما تقدم لأن المحرور وهو الابن لا يحجب وعند ابن مسعود رضي الله عنه يحجب الابن الزوجة من الربع إلى الثمن أصلها من أربعة وعشرين وتحول إلى أحد وثلاثين للزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة ولأولاد الأم الثلث ثمانية وللأختين لأبوين الثلثان ستة عشر ونسبي ثلاثينية ابن مسعود رضي الله عنه وأعلم أن الستة متى عالت إلى عشرة أو تسعة أو ثمانية فالميت امرأة قطعاً وإن عالت إلى سبعة احتمل أن يكون ذكراً أو أنثى ومتى عالت الاثنا عشر إلى سبعة عشر فالميت ذكر وإلى ثلاثة عشر وخمسة عشر احتمل الأمرين والأربعة والعشرون إذا عالت إلى سبعة وعشرين أو إلى أحد وثلاثين عند أبي مسعود فالميت ذكر كذا في خزانة المفتين.

الباب الرابع عشر في الرد وهو ضد العول

الفاضل عن سهام ذوي السهام يرد عليهم بقدر سهامهم إلا على الزوجين وبه أخذ أصحابنا رضي الله عنهم كذا في محيط السرخسي، وأعلم أن جميع من يرد عليه سبعة الأم والجدة والبنات وبنت الابن والأخوات من الأبوين والأخوات لأب وأولاد الأم ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلاثة ولا يكون على أكثر من ذلك والسهام المردود عليها أربعة الاثنان والثلاثة والأربعة والخمسة كذا في الاختيار شرح المختار، ثم ينظر إن كان الرد على جميع من في المسألة يسقط الرائد مثال الاثنان جدة وأخت لأم للجدة السدس وللأخت لأم السدس والباقي يرد عبيهما بقدر سهامهما فاصلها من ستة وعادت بالرد إلى سهمين فيكون المال بينهما نصفان، مثال الثلاثة جدة وأختان للأم للجدة السدس سهم من ستة وللأختين الثلث سهمان فاجعل المسألة من ثلاثة وهي عدد رؤوسهم، مثال الأربعة بنت وأم فللبنات النصف ثلاثة من ستة وللام السدس سهم فتكون المسألة من أربعة عدد سهامهم مثال الخمسة أربع بنات وأم تكون المسألة من خمسة عدد سهامهم كذا في محيط السرخسي، وإن كان في المسألة من لا يرد عليه وهو الزوج والزوجة فإن كان جنساً واحداً فاعط فرض من لا يرد عليه من أقل مخرجه ثم اقسّم الباقي على عدد من يرد عليه إن استقام كزوج وثلاث بنات اعط الزوج فرضه الربع من أربعة والباقي للبنات وهو ثلاثة نصح عليهن وإن لم يستقم عليهن فإن كان بين رؤوسهم وما بقي من فرض من لا يرد عليه موافقة فاضرب وفق رؤوسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات للزوج الربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على البنات وبين الباقي موافقة بالثلث فاضرب وفق رؤوسهم وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو أربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة تصح على البنات وإن لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤوسهن وهي خمسة من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو أربعة يكن عشرين منها تصح وإن كان لا يرد عليه مع جنسين أو ثلاثة ممن يرد عليه فاعط فرض من لا يرد عليه ثم اقسّم الباقي على مسألة من يرد عليه إن استقام وإلا فاضرب جميع مسألة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فما بلغ صحت منه المسألة ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه، مثال

الأول زوجة وأربع جدات وست أخوات لأم للزوجة الربع سهم يبقى ثلاثة وسهام من يرد عليه ثلاثة فقد استقام على سهامهم، ومثال الثاني أربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الثمن سهم يبقى سبعة وسهام الرد خمسة لاستقيم عليها ولا موافقة فاضرب سهام الرد وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو ثمانية تكرر أربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسألة من يرد عليه وهو خمسة يكن خمسة وسهام من يرد عليه وهي خمسة فيما بقي من مخرج من لا يرد عليه وهو سبعة يكون خمسة وثلاثين للبنات أربعة أخماسه ثمانية وعشرون وللجدات الخمس سبعة، مثال آخر: زوجة وست بنت وست ابن واحدة للزوجة الثمن تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام من يرد عليه وهي خمسة في مخرج مسألة من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن أربعين منها تصح المسألة وإذا أردت التصحيح على الرؤوس فاعمل بالطريق المذكور كذا في الاختيار شرح مختار والله أعلم.

الباب الخامس عشر في المناسخة

وهي أن يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة كذا في محيط السرخسي، وإذا مات المرحل ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فالحال لا يحل إما أن يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الأول فقط أو يكون في ورثة الميت الثاني من لا يكون وارثاً للميت الأول ثم لا يخلو إما أن تكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الأولى سواء أو تكون قسمة التركة الثانية بغير الوجه الذي قسمت التركة الأولى ثم لا يخلو إما أن تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني من تركة الميت الأول بين ورثته من غير كسر أو ينكسر فإن كانت ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الأول ولا تغير في القسمة تقسم قسمة واحدة لأنه لا فائدة في تكرار القسمة بيبانه: إذا مات وترك بنين ومات ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وارث له سوى الأخوة والأخوات قسمت التركة بين الباقين على صفة واحدة للذكر مثل حظ الأنثيين فيكتفى بقسمة واحدة بينهم وأما إذا كان في ورثة الميت الثاني من لم يكن وارثاً للميت الأول فإنه تقسم تركة الميت الأول أولاً لبنتين نصيب الثاني ثم تقسم تركة الميت الثاني بين ورثته فإن كان يستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة إلى الضرب، وبيانه فيما إذا ترك ابناً وابنة فلم تقسم التركة بينهما حتى مات الابن وخلف ابنة واختاً فإن تركة الميت الأول تقسم اثلاثاً ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة واختاً فللابنة النصف والباقي للأخت بالعصوبة مستقيم ولا ينكسر وإن كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته فأما أن تكون بين فريضة ونصيبه موافقة بجزء أو لا يكون بينهما موافقة فإن كان بينهما موافقة بجزء فإنه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فريضته ثم تضرب سهام الفريضة الأولى في ذلك الجزء^(١) فتصح المسألة من المبيع، ومعرفة

(١) قوله ثم تضرب سهام الفريضة الأولى: في ذلك الجزء عبارة المحيط الرهاني فإن كان بين نصيب الميت الثاني وبين فريضته موافقة فاضرب وفق فريضته في فريضة الميت الأول فما اجتمع صحت منه المسألة انتهت وهو المعروف في كيفية التصحيح من ضرب المنكسر عليه النصيب في أصل المسألة وإن كان المال واحداً فتأمل.

نصيب كل واحد من ورثة الميت الأول أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني من تركة الميت الأول^(١) فما بلغ فهو نصيبه وإن لم يكن بينهما موافقة بشيء فالسبيل أن تضرب سهام فريضة الميت الأول^(٢) في سهام فريضة الميت الثاني فتصح المسألة من المبلغ، ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الأول أن تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني أن تضرب نصيبه في نصيب الميت الثاني من تركة الميت الأول فما بلغ فهو نصيبه وبيان عند الموافقة أن يخلف الرجل ابناً وابنة ولم تقسم تركته حتى مات الأب من ابنة وامرأة وثلاثة بني ابن وفريضة الميت الأول من ثلاث ثم مات الابن عن سهمين وخلف امرأة وابنة وثلاثة بني ابن وفريضته من ثمانية للمرأة السهمين سهمين وللأبنة النصف أربعة والباقي وهو ثلاثة لبني الابن إلا أن قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو أربعة ثم تضربه في فريضة الميت الأول وهي ثلاثة فيصير اثني عشر منه تصح المسألة ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الأول أن تضرب نصيبه وذلك سهمان في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو أربعة فيكون ثمانية، ومعرفة نصيب الابنة من فريضة الميت الثاني أن تضرب نصيبها وهو أربعة في الجزء الموافق أن تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق أيضاً وهو سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلاثة بين بني الابن لكل واحد منهم سهم وبيان المسألة عند عدم الموافقة أن تقول: رجل مات عن ابن وابنة فلم تقسم تركته حتى مات الابن عن ابن وابنة فريضة الميت الأول ثلاثة ثم مات الابن عن سهمين وفريضته أيضاً ثلاثة وقسمة السهمين على ثلاثة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فتضرب الفريضة الثانية في الفريضة الأولى وذلك ثلاثة في ثلاثة فيكون تسعة، ومعرفة نصيب الابن أنه كان نصيبه من تركة الميت الأول سهمين تضربهما في الفريضة الثانية وهو ثلاثة فيكون ستة، ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني أن تضرب نصيبه وذلك سهمان في نصيب الميت الثاني من تركة الميت الأول وذلك سهماً أيضاً فيكون أربعة، ومعرفة نصيب ابنة الميت الثاني أن تضرب نصيبها وذلك سهم في نصيب الميت الثاني من تركة الميت الأول وذلك سهمان فيكون لها سهمان وللابن أربعة وكذلك إن مات بعض ورثة الميت الثاني قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على التقسيمات التي بينا وإن كان في ورثة الميت الثالث من لم يكن وارثاً للأوليين فالسبيل أن تجعل فريضة الأولين كفريضة واحدة بالطريق الذي قلنا ثم تنظر إلى نصيب الميت الثالث من تركة الأولين فإن كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته بينهم وإن كان لا يستقيم نظرت فإن كان بين نصيبه من

(١) قوله: من تركة الميت الأول: متعلق بمحذوف صفة للنصيب يعني تضرب نصيبه الحاصل له من تركة الأول في وفق فريضة الميت الثاني. (٢) قوله: فالسبيل أن تضرب سهام فريضة الميت الأول إلخ: الذي في المحيط وغيره من كتب الفرائض أن تضرب من كل فريضة الميت الثاني في كل فريضة الميت الأول بهراوي.

التركتين وبين فريضة موافقة بجزء اقتضرت على الجزء الموافق من فريضته ثم ضربت الفريضة الأولى والثانية في ذلك الجزء فتصح المسألة من المبلغ. ومعرفة نصيب الميت من تركه الأولين أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من سهام فريضته فما بلغ فهو نصيبه ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثالث أن تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت الثالث من تركه الأولين فما بلغ فهو نصيبه وإن لم يكن بينهما موافقة بشيء ضربت مبلغ الفريضتين في سهام الفريضة الثالثة فتصح المسألة من المبلغ، ومعرفة نصيب الميت الثالث أن تضرب نصيبه في نصيب فريضته فما بلغ فهو نصيبه من التركتين ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته أن تضرب نصيبه في نصيب الميت الثالث من التركتين فما بلغ فهو نصيبه، وبيان هذا أن تقول: رجل مات وترك ابنتين فلم تقسم تركته حتى مات أحدهما عن ابنة ومن تركه الميت الأول وهو أخ ثم ماتت الابنة عن زوج وأم ومن تركه الميت الأول وهو عمها فريضة الميت الأول من سهمين وإمّا مات أحد الابنتين عن سهم وفريضته من سهمين أيضاً للابنة النصف والباقي للاخ وقسمة سهم على سهمين لا تستقيم فتضرب اثنين في اثنين فيكون أربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وأم وعم فتكون فريضتها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان والباقي للعم وقسمة سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فنضرب أربعة في ستة فيكون أربعة وعشرين منها تصح المسألة نصيب الابن من الميت الأول اثنا عشر ومن الميت الثاني ستة فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضتها وهو ستة، ومعرفة نصيب الزوج أن تضرب نصيبه وهو ثلاثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الأولى وذلك سهم ثلاثة أسهم فلام سهمان وما بقي وهو سهم فهو للعم وأما عند وجود الموافقة فصورته فيما لو ترك امرأة وأماً وثلاث أخوات متفرقات فماتت الأم وترك زوجاً وعماً ومن تركه الميت الأول وهما الابنتان فأخت الأول لأب وأم وأختها لام ابنة الميت الثاني وأختها لآبيه أجنبية عنها ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الأخت لأب وأم وترك زوجاً وابنة ومن تركه الميت الأول والثاني وهو الأخت لأب والأخت لام فالسبيل أن تصحح فريضة الميت الأول فيكون أصلها من اثني عشر للمرأة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان وللأخت لأب وأم النصف ستة وللأخت لام السدس سهمان فتعمل بثلاثة فتكون القسمة من خمسة عشر ثم ماتت الأم عن سهمين وترك زوجاً وعماً وابنتين ففريضتها من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللبنتين الثلثان ثمانية والباقي للعم وهو سهم واحد وقسمة سهمين على اثني عشر لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الأولى وهي خمسة عشر في ستة فيكون تسعين، ومعرفة نصيب الأم أنه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثني عشر مقسوم بين ورثتها مستقيم ثم ماتت الأخت لأب وأم وترك زوجاً وابنة وأختاً لام وأختاً لأب ففريضتها من أربعة للزوج الربع سهم وللابنة النصف سهمين وللأخت لأب الباقي سهم فتكون القسمة من أربعة ثم ننظر إلى نصيبها من التركتين فنقول: كان لها من التركة الأولى ستة ضربناها في ستة فيكون ستة وثلاثين وكان لها من التركة الثانية أربعة ضربناها في الجزء الموافق من نصيب الأم من التركة الأولى وهو سهم فيكون أربعة فإذا نصيبها من التركتين أربعون

وقسمة أربعين على ورثتها تستقيم ولو مات وترك ابنتين وأبوين فمات أحد الابنتين عن ابنة ومن تركه الميت الأول وهو أخ وجدّ وجدّة فنقول: فريضة الميت الأول من ستة للأبوين السدسان والباقي وهو أربعة بين الابنتين ثم مات أحد الابنتين عن سهمين وخلف ابنة وجدّ وجدّة وأخاً فالفريضة من ستة للابنة النصف ثلاثة وللجدّة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والأخ بالمقاسمة نصفين في قول زيد رضي الله عنه وقسمة السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ثلاثة ثم تضرب الفريضة الأولى وهي ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر منه تصح المسألة، ومعرفة نصيب الميت الثاني إن تأخذ نصيبه من تركه الميت الأول وذلك سهمان تضربه في الجزء الموافق من فريضته وذلك ثلاثة فيكون ستة، ومعرفة نصيب الابنة أن تضرب نصيبها وهو ثلاثة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك ثلاثة فهي لها وللجدّة سهم والباقي بين الأخ والجد نصفان بالمقاسمة، رجل مات وترك امرأة وابنتين له منها وأبوين فماتت إحدى الابنتين عن زوج ومن تركه الميت الأول وهو جدّها أبو أبيها وجدتها أم الأب وأمها وأختها لأب وأم فريضة الميت الأول أصلها من أربعة وعشرين وقسمتها من سبعة وعشرين وهي المنيرة ثم مات إحدى الابنتين عن ثمانية أسهم وإنما نقسم فريضتها من ستة في الأصل للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللجد السدس سهم وللأخت النصف ثلاثة وتعمل بثلاثة فتكون من تسعة ثم ما أصاب الجد والأخت يقسم بينهما اثلاثاً فتضرب تسعة في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين منه تصح المسألة ولا موافقة بين سبعة وعشرين وثمانية في شيء فالسبيل أن تضرب الفريضة الأولى في الفريضة الثانية فتصح المسألة من المبلغ والطريق في التخرج ما بينا، رجل مات وترك امرأة وأبوين وثلاث أخوات متفرقات فلم تقسم تركته حتى ماتت الأم وخلفت من خلف الميت الأول فلم تقسم التركة حتى مات الأب وخلف امرأة ومن خلف الميت الأول فلم تقسم التركة حتى ماتت الأخت لأب وخلفت زوجاً وأم وحلفت زوجاً ومن خلفه الأولون فلم تقسم التركة حتى ماتت الأخت لأم وخلفت زوجاً وثلاث بنات وأبوين فنقول: قوله خلفت الأخت لأم زوجاً وثلاث بنات وأبوين غلط وقع من الكاتب لأنه ذكر في وضع المسألة أن الأم ماتت أولاً فكيف يستقيم قوله بعد ذلك خلفت أبوين؟ وإنما الصحيح خلفت أباً وزوجاً وثلاث بنات ثم وجه التخرج أن فريضة الميت الأول من اثني عشر سهماً للمرأة الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو سبعة أسهم للأب ولا شيء للأخوات ثم إن الأم ماتت عن زوج وابنتين فإن الأخت لأب وأم والأخت لأم ابتناها فلهما الثلثان والربع للزوج وأصلها من اثني عشر إلا أن بين نصيبها وهو سهمان وبين سهام فريضتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثني عشر في ستة فيكون اثنتين اثنتين وسبعين كان لها سهمان ضربتاها في ستة فيكون اثني عشر للزوج ثلاثة وكان له من الفريضة الأولى سبعة ضربتاها في ستة فيكون اثنتين وأربعين فحصل له من التركتين خمسة وأربعين ثم مات الأب عن امرأة وابنتين وهما الأخت لأب وأم والأخت لأب فتكون فريضته من أربعة وعشرين لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب

اثني وسبعين في ثمانية فيكون خمس مائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الاقتصار والضرب إلى أن ينتهي الحساب إلى تسعة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة واثنى عشر فمن ذلك تصح المسألة كذا في المبسوط والله أعلم.

الباب السادس عشر في قسمة التركات

إذا كانت التركة دراهم أو دنانير وأردت أن تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسّم المبلغ على المسألة فإن كان بين التركة والتصحيح مرافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك تعمل لمعرفة نصيب كل فريق وإن شئت أن تعمل بطريق النسبة كما تقدم وإن شئت بطريق القسمة وإذا أردت أن تعرف صحة العمل من خطئه فاجمع تفصيله وقابله بالجملة فإن تساوى فالعمل صحيح وإلا فهو خطأ فاعد العمل ليصح إن شاء الله تعالى؛ مثاله زوج وأخت لأب وأخت لأم أصلها من ستة وتعول إلى سبعة والتركة خمسون ديناراً فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في خمسين يكن مائة وخمسين اقسّمها على المسألة وهي سبعة يخرج أحد وعشرون وثلاثة أسباع وكذلك الأخت من الأب وسهم الأخت من الأم تضربه في خمسين يكن خمسين اقسّمها على سبعة وسبع وإذا اجتمعت كانت خمسين فقد صح العمل وطريق النسبة أن تنسب سهام الزوج وهي ثلاثة أسباع فيكون له من التركة ثلاثة أسباعها وهي أحد وعشرون وثلاثة أسباع وهكذا تفعل بالباقي وطريق القسمة أن تقسم التركة على سبعة تخرج سبعة وسبع تضربها في سهام الزوج وهي ثلاثة يكن إحدى وعشرين وثلاثة أسباع وهكذا تفعل بالباقي، آخر زوج وأبوان وستان أصلها من اثني عشر وتعول إلى خمسة عشر والتركة أربعة وثمانون ديناراً وبينهما موافقة بالثلث فاضرب سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون يكن مائتين وأربعة وعشرين اقسّمها على وفق التصحيح وهو خمسة يكن أربعة وأربعين وأربعة أخماس ثم اضرب سهام الأبوين وهي أربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنى عشر اقسّمها على خمسة يكن ستة وعشرين اقسّمها على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في ثمانية وعشرين يكن أربعة وثمانين اقسّمها على خمسة يكن ستة عشر وأربعة أخماس فقد صحت المسألة وطريق القسمة أن تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسألة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة أخماس إن ضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر وأربعة أخماس وفي سهام الأبوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنين أربعة وأربعين وأربعة أخماس والمجموع أربعة وثمانون فقد صحت المسألة، وطريق النسبة أن تقول: للزوج ثلاثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر وأربعة أخماس وللأبوين أربعة من خمسة عشر مدسها وعشرها فاعطهما سدس التركة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخمسان وللبنتين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمسة فلهما ثلث التركة وخمسة وذلك أربعة وأربعون وأربعة أخماس والمجموع أربعة وثمانون فقد صحت المسألة وإذا كان سهام المسألة عدداً أصم فاعمل ما ذكرت من طريقة الضرب فإن بقي شيء لا ينقسم بالآحاد على

المقسوم عليه فاضربه في عدد القاريط وهو عشرون واقسمها فإن بقي من القاريط شيء لا ينقسم بالأحاد فاضربه في عدد الحيات وهو ثلاثة ثم اقسمه فإن بقي شيء لا ينقسم فاضربه في عدد أرز وهو أربعة فإن بقي شيء لا ينقسم فانسبه بالأجزاء إلى الأرز، مثاله زوج وجدة وجد وبنت من اثني عشر وتعمل إلى ثلاثة عشر والتركة أحد وثلاثون ديناراً فاضرب سهام الزوج ثلاثة في التركة يخرج ثلاثة وتسعون اقسماً على المسألة ثلاثة عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنان لا ينقسمان بالأحاد فاضربهما في عدد القاريط يكن أربعين اقسماً على المسألة وهي ثلاثة عشر يخرج ثلاثة يبقى واحد أبسطه أرزاً يكن اثني عشر انسبها إلى المسألة بالأجزاء فيكون للزوج سبعة دنائير وثلاثة قاريط واثنان عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من أرز والمجد سهمان اضربهما في أحد وثلاثين يكن اثنين وستين اقسماً على المسألة يخرج أربعة يبقى عشرة ثم اضربها في القاريط يكن مائتين اقسماً على المسألة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة أبسطها حيات يكن خمسة عشر اقسماً على المسألة يبقى حبتان أبسطهما أرزاً يكن ثمانية انسبها بالأجزاء فحصل للجد أربعة دنائير وخمسة عشر قيراطاً وثمانية أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من أرز وللجدة مثله وللبنات ضعف الزوج وهو أربعة عشر ديناراً أو ستة قاريط وأرز واحد عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من أرز وجمعتها أحد وثلاثون ديناراً فصحت المسألة، وكذلك يقسم بين أرباب الديون فيجعل مجموع الديون كنصحيح المسألة ويجعل كل دين كسهم وارث.

فصل: ومن صالح من الغرماء أو الورثة على شيء من التركة فاطرحه كان لم يكن ثم اقسّم الباقي على سهام الباقي، مثاله زوج وأم وعم صالح الزوج عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فاطرحه كأنها ماتت عن أم وعم فاقسم التركة بينهما للام الثلثان^(١) والباقي للعم كذا في الاختيار شرح مختار.

الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل عنها ويمتنع بها الفرضيون

رجل مات وترك أخاً لأب وأم وأخاً امرأته فورث المال أخو امرأته دون أخيه لأبيه وأمّه كيف يكون هذا قيل: هذا رجل تزوج بأم امرأة أبيه وأبوه حي فولدت له ابناً ثم مات الذي تزوج ومات أبوه بعد ذلك وترك ابن ابنته وهو أخو امرأته وكان له أخ لأب وأم فصار ميراثه لابن ابنته دون أخيه، وإن سئل عن رجل مات وترك عمّاً لأب وأم وأخلاً لأم فورث الأخال دون العم كيف يكون هذا قيل: هذا رجل تزوج بأم أم أخيه لأبيه فولدت له ابناً ثم مات الرجل الذي

(١) قوله فاقسم التركة بينهما للام الثلثان إلخ: كذا في نسخ العالكةيرية وهو التصواب لكنه مناف لما قلناه من قوله كأنها ماتت عن أم وعم ومخالف لما رأيت في الاختيار من قوله للام الثلث إلخ وقد ذكر في أواخر الدر المختار أن ما في الاختيار غلط مخالف للإجماع وإن التصواب أن يقسم باقي التركة وهي ما عدا المهر بين الأم والعم أثلاثاً بقدر سهامهما من التصحيح قبل التخرج فيكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كأن لم يكن لئلا ينقلب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث أصل الباقي أي في نحو هذه الصورة فتأمل اهـ

تزوج بأم أم أخيه ثم مات أخوه بعد ذلك وترك عمًا لأب وأم وابن أخيه لأبيه وهو خاله فميراثه لأبن أخيه لأبيه دون عمه، وإن سئل عن رجل مات وترك ابن عم لأب وأم وابن أخ لأب وأم فورث المال ابن العم دون ابن أخيه كيف يكون هذا؟ قيل: صورة هذا أخوان ولأحدهما ابن فاشتريا جارية فجاءت بابن فادعياه جميعاً كان ابناً لهما ثم مات الأخوان ثم مات ابن أحدهما بعد موتهما ولم يترك وارثاً غير ابن الذي كان بين أبيه وعمه وكان له ابن أخ لأب وأم فميراثه لأخيه لأبيه وهو ابن عم ومسقط ابن أخيه لأبيه وأمّه، وإن سئل: عن رجل مات وترك ابن عم لأب وأم وأخاً لأب فورث المال ابن عمه دون أخيه لأبيه كيف يكون هذا؟ قيل: هذا في الأصل أخوان ولأحدهما ابن فاشتريا جارية فجاءت بابن فادعياه جميعاً فكان ابناً لهما ثم اعتق هذه الجارية وتزوج بها أبو الابن فولدت له ابناً آخر فصارت الأخوان ومات الابن الذي ولدته بعد النكاح وترك أخاً لأب وأم وهو ابن عمه وأخاً لأب فميراثه لابن عمه لأنه أخوه لأبيه وأمّه (وإن سئل) عن رجل مات وترك ثلاث بنات فورثت إحداهن ثلث جميع المال والأخرى ثلثي جميع المال والثالثة لم تترث شيئاً كيف يكون هذا؟ قيل: رجل كان عبداً وله ثلاث بنات فاشتريت إحداهن أباهن والأخرى قتلت أباهن فللمبتنتين الثلثين لم تقتل الثلثان والباقي للمستثنية منهما بحكم الولاء (وإن سئل) عن رجل وأمّه ورثا المال وكان بينهما نصفين كيف يكون هذا؟ قيل: هذا رجل له بنت فزوج بنته ابن أخيه فولدت له ابناً فصارت ابن الأخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتاً وابن ابن أخ فللمبتن النصف وما بقي لأبن ابن أخ فصار لابن ابن الأخ نصف المال وللأم نصف المال (وإن سئل) عن رجل وأمّه وخالته ورثوا المال بينهم أثلاثاً كيف يكون هذا؟ قيل: هذا رجل له بنتان زوج إحداهما ابن أخيه فولدت له ابناً ومات ابن الأخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتين وابن ابن أخ فلبنتين الثلثان وما بقي فلأبن ابن الأخ فصار لابن ابن الأخ الثلث ولأمّه الثلث وخالته الثلث وإن سئل عن ثلاثة إخوة لأب وأم ورث أحدهم ثلثي جميع المال والآخران كل واحد منهما سداً كيف يكون هذا؟ قيل: هذه امرأة كان لها ثلاث بنات سبي عم أحدهم زوجها فالأصل من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة وبقي ثلاثة أسهم بينهم أثلاثاً لكل واحد سهم (وإن سئل) عن رجل مات عن أربع نسوة فورثت إحداهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الأخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت الثالثة والرابعة ثمن المال كيف يكون هذا؟ قيل: هذا زوج تزوج بابنة حالة لام وبنت حالة لأب وبنت عمّة لأب وبنت عمّة لأم ثم مات ولم يترك وارثاً سواهن فإن للنسوة الأربع الربع ولابنة الحالة لأب ثلث ما بقي وما بقي فلابنة العمّة لأب والأصل من ستة عشر سهماً أربعة أسهم لهن ولابنة الحالة من الأب ثلث ما بقي أربعة يبقى ثمانية فهي لابنة العمّة لأب فصار لابنة الحالة للام وبنت العمّة للام سهوان من ستة عشر وهو ثمن جميع المال لكل واحد سهم وصار لابنة الحالة للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لابنة العمّة لأب تسعة أسهم من ستة عشر وهو نصف المال ونصف الثمن، وإن سئل عن رجل مات وترك سبعة أخوة لامرأته فورثت امرأته المال وإخوانها بالنسوة كيف يكون هذا؟ قيل: هذا رجل تزوج بأم امرأة أبيه فولدت له سبعة بنين ثم مات أبوه بعد ذلك وترك امرأة وسبعة بنين ابن فلعمرأة الثمن سهم وبقي سبعة أسهم بينهم أسباعاً لكل واحد سهم وهم سبعة

أخوة لامرأة الميت، ولو سئل عن رجل مات وترك عشرين ديناراً فورثت امرأته ديناراً كيف يكون هذا؟ قيل: هذا رجل مات وترك عشرين ديناراً وترك أختين لأبوين وأختين لأم وأربع نسوة الفريضة من اثني عشر وعالت إلي خمسة عشر للنسوة ثلاثة من خمسة عشر وهي خمسها فيكون لهن خمس عشرين ديناراً وذلك أربعة دنائير لكل امرأة دينار واحد، وإن سئل: عن امرأة ورثت من أربعة أزواج فصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها أربعة إخوة واحداً بعد موت واحد وكان المال ثمانية عشر ديناراً لأولهم ثمانية وللثاني ستة وللثالث ثلاثة وللرابع دينار فعالت الأول عن ثمانية دنائير عن هذه المرأة وعن هؤلاء الإخوة الثلاثة أخذت المرأة منه دينارين وكل أخ كذلك فصار للأخ الثاني ثمانية فإذا مات أخذت المرأة ربعها دينارين فصار لكل واحد من الأخوين الباقيين ثلاثة فصار للثالث ثمانية فإذا مات أخذت المرأة ربعها ثمانية فصار لها ستة والباقي للأخ الرابع فصار له اثنا عشر فإذا مات أخذت المرأة ربعها ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة، ولو أن رجلاً جاء إلى قوم يقتصمون الميراث فقال: لا تعجلوا في قسمة الميراث فإن لي امرأة غائبة لو كانت حية ورثت هي دوني وإن كانت ميتة ورثت أنا دونها كيف يكون هذا؟ قال: هي امرأة ماتت فتركت أختين لأب وأم وأماً وأختاً لأم وأخاً لأب وهو تزوج أختاً لأمها وهي غائبة فإن كانت حية فالثلاثان للأختين والسدس لأم والسدس الباقي للأخت لأم ولا شيء للأخ لأب الذي هو القاتل وإن كانت ميتة فالسدس الباقي له، قال: جاءت امرأة وقالت: لا تعجلوا في قسمة الميراث فإنني حبيبي وإن ولدت غلاماً ثم يربث شيئاً وإن ولدت جارية ورثت كيف يكون هذا؟ قيل: هذه امرأة ماتت وتركت زوجاً وأمها وأختين لأم فجاءت امرأة أبيها فقالت: إن ولدت غلاماً كان لها أخاً لأب ولم يربث شيئاً وإن ولدت جارية كانت لها أختاً لأب فترث معها النصف والفريضة تعول إلى تسعة، وإن جاءت إلى قوم يقتصمون ميراثاً فقالت: لا تعجلوا في قسمة الميراث فإنني حبيبي إن ولدت غلاماً يربث وإن ولدت جارية ثم ترث كيف يكون هذا؟ قيل: هذا رجل مات وترك أختين لأب وأم وأختاً لأم وأختاً للأختين من الأب والأم لثلاثان وما بقي فللأخت من الأب شيء، وإن قالت: لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فإنني حبيبي إن ولدت غلاماً أو جارية ثم يربث شيئاً وإن ولدت غلاماً وجارية ورثنا جميعاً في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف يكون هذا؟ قيل: هذا رجل مات وترك أمّاً وأختاً لأب وأم وجداً فجاءت امرأة أبيه وقالت: لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فإنني حبيبي إن ولدت غلاماً كان للعتمة أخاً لأب فكان لأم السدس وكان ما بقي بين الأخ والأخت والجد للذكر مثل حظ الأنثيين ثم يرد الأخ من الأب عني الأخت من الأب والأم جميع ما في يده ويخرج بلا شيء، وإن ولدت جارية كانت للعتمة أختاً لأب فكان لأم السدس وما بقي فهو بينهم على أربعة ثم ترث الأخت من الأب عني الأخت من الأب والأم جميع ما في يدها غير شيء، فإن ولدت غلاماً وجارية كان للعتمة أخاً وأختاً لأب فكان لأم السدس ولجد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء وللأخت لأب وأم النصف وما بقي بين الأخ والأخت من الأب للذكر مثل

حظ الأنثيين، وإن جاءت امرأة وقالت: لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فإني حبلتي إن ولدت غلاماً ورثت أنا والغلام وإن ولدت جارية لم ترث هي ولا أنا، قال: هذا رجل روج ابن ابنه بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حبلتي من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك بنتين وعصبة فجاءت بنت ابنه هذه وقالت: لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فإني حبلتي إن ولدت جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة وليس لبنت ابنه شيء ولا للجارية وإن ولدت غلاماً كان للبنتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنه وبين ابنها للذكر مثل حظ الأنثيين، ولو أن رجلاً سفل عن رجل مات وترك خال ابن عمته وعمه ليس له خال فالتسبيل لك أن تسأله أنه خال ابن عمه آخر وعمه ابن خال أخى؟ فإن قال: ليس له خال ولأعمه فقل: الميراث بينهما أثلاثاً فإن حال ابن عمته أبوه وعمه ابن خاله هي أخت أخي أمه فهي أمه فهذا كان ثلاثاً للثلاث وللأم الثلث قالت حبلتي لقوم يقتسمون تركته: لا تعجلوا فإني حبلتي إن ولدت ذكراً ورث وإن ولدت أنثى لم ترث وإن ولدت ذكراً وأنثى ورث الذكر دون الأنثى هذه زوجة كل عصبة سوى الأب والأم. ولو قالت: إن ولدت ذكراً وأنثى ورث، وإن ولدت أنثى لم ترث فهي زوجة الأب وفي النورثة اختان لأب وأم أو زوجة الأب وفي النورثة ابنتان من العصب، ولو قالت: إن ولدت ذكراً لم يرث وإن ولدت أنثى ورثت فهي زوجة الأب والنورثة الظاهرون زوج وأخوان وبنت أو زوجة لأب والنورثة الظاهرون زوج وأم واختان لأب، ولو قالت: إن ولدت ذكراً أو أنثى لم يرث وإن ولدتهما ورثا فهي زوجة الأب وقد مات الأب قبله والنورثة الظاهرون ثم وجد وأخت من الأبوين إن ولدت ذكراً وأنثى فهو أخ وأخت ذاب فيكون الباقي بعد فرض الأم بين الجد والأخت والمولود ثم تسترد الأخت جميع حصة المولود وإن ولدت ذكراً وأنثى أخذ الجد ثلث الباقي بعد فرض الأم فما بقي تأخذ الأخت منه قدر النصف فيبقى لهما شيء، ولو قالت: إن ولدت ذكراً فلي التمس والباقي له وإن ولدت أنثى فللأم بينهما وبيني بالسوية وإن أسقطت ميثاً فلي جميع المال فهي امرأة اعتقت عبداً ثم فكحته فمات عنها وهي حبلتي، امرأة وروجها أخذت ثلاثة أرباع المال وأخرى وزوجها أخذت الربع صورته: أخت لأب والأخرى أم وأبنا عم أحدهما أخ أم والدي هو أخ أم زوج الأخت لأب والأخر زوجة الأخت لأم فللأخت من لأب النصف وبلاغ والأخت من الأم الثلث والباقي بين ابني العم بالسوية: زوجان أحداً ثلث المال وأخراً أحداً ثلثه صورته: أبوان وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن آخر رجل وزوجته ورثوا المال أثلاثاً صورته بنتا ابنين في نكاح ابن أخ لأب ابن ابن أخوان لأب وأم ورث أحدهما من ميت ثلاثة أرباع المال والآخر ربعه صورته: ابنا عم أحدهم زوج ابنة الميت دخل صحيح على مريض فقال: أوص لي فقال: كيف وإنما يرثني أنت وأخواتك وأبوك وعماك فالصحيح أخو المريض لأمه وابن عمه وأخوه أخو المريض لأمه وأبواه عم المريض وأمهم وعماه عم المريض فالأصل ثلاثة أخوة لأم وأم وثلاثة أعمام، ولو قال: يرثني أبوك وعماك فالصحيح ابن أخي المريض لأمه وابن أخته لأمه وله أخوان أخران لأمه، ولو قال: يرثني جدناك وأختناك وزوجتناك وستناك فالصحيح زوجتنا المريض وأخناه من قبل الأم أختنا المريض من قبل الأب وزوجتنا الصحيح إحداهما أم المريض والأخرى أخته من الأب وبنتا الصحيح أختنا المريض من الأم ولدتهما له أم المريض فالأصل زوجتان

واحدة فشرك بينهم وقال: ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضي سميت مشركة لأن عمر رضي الله عنه شرك بينهم وحمارية لقوله: هب إن أبانا كان حمراء، ولو كان مكان الإخوة لأبوين أخوة لأب منقطوا بالإجماع ولا تكون مشركة والصحيح مذهبنا الخرقاء أم وجد وأخت سميت خرقاء لأن أقاويل الصحابة رضي الله تعالى عنهم تخرقتها قال أبو بكر رضي الله تعالى عنه: للأم الثلث والباقي للجد وقال زيد رضي الله تعالى عنه: للأم الثلث والباقي للجد وعن ابن عباس رضي الله عنه روايتان: في رواية لأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفان: وفي رواية وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه: لأخت النصف ولأم الثلث والباقي للجد وتسمى عثمانية لأن عثمان رضي الله عنه انفرد فيها بقول خرق الإجماع فقال: للأم الثلث والباقي بين الجد والأخت نصفان قالوا: وبه سميت خرقاء وتسمى مثثة عثمان ومربعة ابن مسعود وخمسة الشعبي رضي الله تعالى عنهم لأن الحجاج سأل عنها وقال: اختلف فيها خمسة من الصحابة وإذا اضيف إليهم قول الصديق كانت ممددة المروانية، ست أخوات متفرقات وزوج لنزوح النصف وللأختين لأبوين الثلثان وللأختين لأم الثلث وسقط أولاد الأب أصلها من ستة وتعمل إلى تسعة سميت مروانية لوقعها في زمن مروان بن الحكم وتسمى الغراء لاشتهارها بينهم (الحمزية) ثلاث جذات متحاذيات وجد وثلاث أخوات متفرقات قال أبو بكر وابن عباس رضي الله تعالى عنهما: للجذات السدس والباقي للجد أصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه: نلاخت من الأبوين النصف ومن الأب السدس تكملة للثلاثين وللجذات السدس وللجد السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجددة أم الأم السدس والباقي للجد وقال زيد رضي الله تعالى عنه: للجذات السدس والباقي بين الجد والأخت لأبوين والأخت لأب على أربعة ثم ترد الأخت من الأب ما أخذت على الأخت من الأبوين أصلها من ستة وتصح من اثنين وسبعين وتعود بالاختصار إلى ستة وثلاثين للجذات ستة وللأخت من الأبوين نصيبها ونصيب أختها خمسة عشر وللجد خمسة عشر سميت حمزية لأن حمزة الزيات سئل عنها فأجاب بهذه الأجوبة الدينارية، زوجة وجدة وستان واثنان عشر أخاً وأخت واحدة لأب وأم والثركة بينهم ستمائة دينار للجددة السدس مائة دينار ولبنيتين الثلثان أربعمائة دينار وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل أخ ديناران وللأخت دينار ولذلك سميت الدينارية وتسمى الداودية لأن داود الطائي سئل عنها فقسمها هكذا فجاءت الأخت إلى أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقالت: إن أخي مات وترك ستمائة دينار فما أعطيت منها إلا ديناراً واحداً فقال: من قسم الثركة فقالت: تلمبذك داود الطائي فقال: هو لا يظلم هل ترك أحوك جدة قالت: نعم قال: هل ترك بنتين؟ قالت: نعم قال: هل ترك زوجة؟ قالت: نعم قال: هل ترك معك اثني عشر أخاً؟ قالت: نعم قال: إذا حقت دينار وهذه المسألة من المعايه فيقال: رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر وارثاً ذكوراً وإناثاً فاصاب أحدهم دينار واحد الامتحن أربع زوجات وخمس جذات وسبع بنات وتسع أخوات لأب أصلها من أربعة وعشرين للزوجات

الثلث ثلاثة وللجدات السدس أربعة وللبنات الثلثان ستة وعشر وللأخوات ما بقي سهم ولا موافقة بين السهام والرؤوس ولا بين الرؤوس والرؤوس فيحتاج إلى ضرب الرؤوس بعضها في بعض فاضرب أربعة في خمسة يكن عشريين ثم اضرب عشريين في سبعة يكن مائة وأربعين ثم اضرب مائة وأربعين في تسعة يكن ألفاً ومائتين وستين فاضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين يكن ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين منها نصيب المسألة، وجه الامتحان أن يقال: رجل خلف أصنافاً عدد كل صنف أقل من عشرة ولا تصح مسائله إلا مما يزيد على ثلاثين ألفاً المأمونية، أبوان وبناتان ماتت إحدى البنتين وخلفت من خلفت سميت المأمونية لأن المأمون أراد أن يولي قضاء البصرة أحداً فأحضر بين يدي يحيى بن أكنم فاستحققه فسأله عن هذه المسألة فقال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن الميت الأول ذكراً كان أو أنثى فعلم المأمون أنه يعلم المسألة فاعطاه العهد وولاه القضاء والجواب فيها يختلف يكون الميت الأول ذكراً أو أنثى فإن كان ذكراً فالمسألة الأولى من ستة للبنتين الثلثان وللأبوين السدسان فإذا ماتت إحدى البنتين فقد خلفت أختاً وجدةً صحيحةاً أما أب وجدة صحيحة أم أب فالسدس للجددة والباقي للجد وسقطت الأخت عنى قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه وقال زيد: للجددة السدس والباقي بين الجد والأخت أثلاثاً وصحيح المتأسخة كما مر من الطريق وإن كان الميت الأول أنثى فقد ماتت البنت عن أخت وجدة صحيحة أم أم وجدة فاسد أبي أم فلللجددة السدس وللأخت النصف والباقي يرد عليهما وسقط الأخد الفاسد بالإجماع كذا في الاختيار شرح المختار، ثم الجزء السادس وبه تمام الكتاب، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

فهرس الجزء السادس من الفتاوى العالمكيرة

٣	كتاب الجنایات وفيه سبعة عشر باباً.....
٣	الباب الاول في تعريف الجنابة وانواعها وأحكامها.....
٤	الباب الثاني فيمن يقتل قصاصاً ومن لا يقتل.....
٩	الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص.....
١١	الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس.....
١٨	الباب الخامس في الشهادة في القتل والإقرار به وتصديق القاتل المدعي ولي الجنابة أو تكذيبه.....
٢٤	الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه.....
٢٨	الباب السابع في اعتبار حالة القتل.....
٢٨	الباب الثامن في الديات.....
٣٤	فصل في الشجاج.....
٣٦	الباب التاسع في الأمر بالجنابة ومسائل الصبيان وما يناسبها.....
٤١	الباب العاشر في الجنين.....
٤٣	الباب الحادي عشر في جنابة الحائط والجناح والكنيف وغيرها مما يحدثه الإنسان في الطريق وما يناسب ذلك.....
٥٩	الباب الثاني عشر في جنابة البهائم والجنابة عليها.....
٦٥	الباب الثالث عشر في جنابة المماليك وفيه ثلاثة فصول.....
٦٥	الفصل الاول في جنابة الرقيق وما يصير به المولى مختاراً للفداء.....
٧٨	الفصل الثاني في جنابة المدير وأم الولد.....
٨٤	الفصل الثالث في جنابة المكاتب والإقرار بها.....
٩٠	الباب الرابع عشر في الجنابة على المماليك.....
٩٣	الباب الخامس عشر في القسامة.....
٩٩	الباب السادس عشر في المعاقل.....
١٠٤	فصل إذا لم تكن لقاتل الخطأ عاقلة نجب الدية في ماله.....
١٠٥	الباب السابع عشر في المتفرقات.....
١٠٩	كتاب الوصايا وفيه عشرة أبواب.....
١٠٩	الباب الاول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن تجوز له الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعاً عنها وما لا يكون.....

الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية وما يجوز من	
الوصية وما لا يجوز	١١٣
الباب الثالث في الوصية بثلاث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابنه أو ابنته أو بما	
زاد أو نقص فيجيزه الورثة أو لا يجيزونه أو يجيزه بعضهم	١١٧
الباب الرابع في إجازة الولد من وصية أبيه في مرض موته وإقراره بالدين على نفسه	
أو على أبيه وما يبدأ به	١٣٠
فصل في اعتبار حالة الوصية	١٣١
الباب الخامس في العتق والمحاباة والهبة في مرض الموت	١٣٢
فصل الرصايا إذا اجتمعت فأنشئت لا يخلو إما أن يسمع كل الرصايا أو لا يسمع	
الكل	١٣٨
الباب السادس في الوصية للأقارب وأهل البيت والجيران ولبنات فلان واليتامى	
والموالي والشيعية وأهل العلم والحديث وغيرهم	١٤٠
الباب السابع في الوصية بالنسكنى والخدمة والأشربة وغلة العبيد وغلة البستان	
وغلة الأرض وظاهر الدابة وغيرها	١٤٦
الباب الثامن في وصية الذمي والحربي	١٥٨
مسائل شتى	١٦٠
الباب التاسع في الوصي وما يملكه	١٦٥
الباب العاشر في الشهادة على الوصية	١٩١
كتاب المحاضر والسجلات	١٩٣
محضر في إثبات الدين المطلق	١٩٤
سجل هذه الدعوى	١٩٥
محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى	١٩٨
سجل هذه الدعوى	١٩٩
محضر في دعوى دين على الميت	٢٠١
سجل هذه الدعوى	٢٠١
محضر في إثبات الدفع لهذه الدعوى	٢٠١
سجل هذا المدفع	٢٠٢
محضر في دعوى النكاح	٢٠٢
سجل هذه الدعوى	٢٠٣
محضر في دفع دعوى النكاح	٢٠٣
سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم	٢٠٣

- محضر في دعوى النكاح على امرأة في يد رجل يدعي نكاحها وهي تقر له بذلك ٢٠٣
- محضر في إثبات الصداق ديناً في تركة الزوج ٢٠٥
- سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع ٢٠٥
- محضر في إثبات مهر المثل بطريق التوكيل لأبيها أو لأجنبي ٢٠٥
- محضر في إثبات مهر المثل بغير توكيل ٢٠٦
- محضر في إثبات المتعة ٢٠٦
- محضر في إثبات الخلوة ٢٠٦
- محضر في إثبات الحرمة الغليظة ٢٠٦
- سجل هذه الدعوى ٢٠٧
- محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة ٢٠٧
- سجل هذه الدعوى ٢٠٧
- محضر في إثبات الحرمة الغليظة على الغائب ٢٠٨
- سجل هذه الدعوى ٢٠٨
- محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة ٢٠٩
- محضر في فسخ اليمين المضافة ٢١١
- سجل في فسخ اليمين المضافة ٢١١
- محضر في إثبات العنة للتفريق ٢١٢
- محضر في دفع هذه الدعوى ٢١٢
- محضر في دعوى النسب ٢١٢
- صورة المحضر فيما إذا كان في يد المرأة صغير تدعي على زوجها أنه ابنها منه ٢١٣
- صورة المحضر فيما إذا كان في يد الرجل صغير يدعي على المرأة أنه ابنها منه ٢١٣
- صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على رجل أنه ابنه ٢١٣
- صورة المحضر في دعوى رجل على رجل أنه أبوه ٢١٣
- محضر في دعوى ولأء العتاقة ٢١٣
- محضر في دعوى اندفع ٢١٣
- محضر في إثبات العصوبة ٢١٤
- سجل هذه الدعوى ٢١٤
- محضر في دعوى حرية الأصل ٢١٥
- سجل هذه الدعوى ٢١٦
- محضر في دعوى اعتق على صاحب اليد بإعتاق من جهته ٢١٦
- سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم ٢١٦

- ٢١٦ محضر في دعوى العنق على صاحب اليد بإعتاق من جهة غيره
- ٢١٦ سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
- ٢١٦ محضر في إثبات الرق
- ٢١٧ سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
- ٢١٧ محضر في دفع هذه الدعوى
- ٢١٧ سجل هذا المحضر
- ٢١٨ محضر في إثبات التثديير والاستيلاء
- ٢١٨ محضر في دعوى التثديير
- ٢١٨ سجل هذا المحضر
- ٢١٨ سجل في إثبات العنق على الغائب
- ٢١٩ محضر في إثبات حد القذف
- ٢١٩ محضر في دعوى رجل على رجل أنك سرقت من دراهمي كذا درهماً
- ٢٢٠ محضر فيه دعوى سرقة
- ٢٢٠ محضر في دعوى شركة العنان
- ٢٢١ محضر في دفع هذه الدعوى
- ٢٢١ محضر في إثبات التوقية
- ٢٢٢ سجل هذه الدعوى وهذا المحضر
- ٢٢٢ محضر في إثبات ملكية المخدود
- ٢٢٣ سجل هذه الدعوى
- ٢٢٣ محضر في دفع هذه الدعوى
- ٢٢٤ سجل هذه الدعوى
- ٢٢٤ محضر في إثبات دعوى النذر ميراثاً عن الأب
- ٢٢٥ سجل هذه الدعوى
- ٢٢٥ محضر في دفع هذه الدعوى
- ٢٢٦ سجل هذه الدعوى
- ٢٢٦ محضر في دعوى ملكية المنقرون منكاً مطلقاً
- ٢٢٦ سجل هذه الدعوى
- ٢٢٦ محضر في دفع دعوى البرذون
- ٢٢٧ سجل هذا الدفع
- ٢٢٨ محضر في دعوى ملكية النعفار بسبب اشتراء من صاحب اليد
- ٢٢٩ محضر في إثبات سجل أورده رجل من بلدة أخرى لفرحوع بضمن البرذون المستحق

٢٢٩	سجل هذه الدعوى
٢٣١	نسخة أخرى للسجل الأول على مسيل الإيجار
٢٣١	محضر في إثبات القود
٢٣٢	محضر في إيجاب المذبة
٢٣٢	محضر في إثبات حد القود
٢٣٢	محضر في إثبات الوفاة والوراثة مع المناسحة
٢٣٣	نسخة أخرى لهذه الدعوى
٢٣٤	محضر في دعوى المنزل ميراثاً عن أبيه
٢٣٥	سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم
٢٣٥	محضر في إثبات الوصاية
٢٣٦	نسخة أخرى
٢٣٦	محضر في إثبات دعوى ببول يتيم
٢٣٧	محضر في إثبات الإعانة والإفلاس على قول من يرى ذلك
٢٣٧	سجل هذا المحضر
٢٣٧	محضر في إثبات هلال رمضان
٢٣٧	محضر في إثبات كون المدعى غيباً محذرة لدفع مضانة المدعي إليها بالحضور
٢٣٧	مجلس الحكم
٢٣٧	محضر في دعوى المال على الثالث بالكتاب الحكمي
٢٣٩	كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي
٢٤٠	محضر في ثبوت ملك محدود بكتات حكمي
٢٤١	محضر في إقامة البينة على انكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبيعاعة
٢٤١	محضر في دعوى مال مضاربة على ميت يحضرة ورثته
٢٤١	كتاي حكمي لإثبات شركة العنان في عمل الجلادين
٢٤٢	محضر في إثبات الكتاب الحكمي
٢٤٢	كتاب آخر حكمي
٢٤٧	كتاب حكمي على قضاء انكتاب بشيء قد حكم به وسجله
٢٤٧	نسخة أخرى لهذا الكتاب
٢٤٧	نسخة أخرى
٢٤٧	محضر في دعوى الشفعة
٢٤٩	سجل هذا المحضر
٢٥٠	محضر في دعوى المزارعة

٢٥٠	سجل هذه الدعوى
٢٥١	محضر في إثبات الإجارة
٢٥١	سجل هذه الدعوى
٢٥٢	سجل هذا المحضر
٢٥٢	سجل هذا المحضر على نحو ما قلنا
٢٥٢	محضر في إثبات الرجوع في الهبة
٢٥٣	سجل هذا المحضر
٢٥٣	محضر في إثبات منع الرجوع في الهبة
٢٥٣	محضر في إثبات الرهن
٢٥٣	محضر في إثبات الاستصناع
٢٥٣	كتاب حكمي في دعوى العقار
٢٥٤	كتاب حكمي في العبد الآبق على قول من يرى ذلك
٢٥٥	رسم الفضاة والحكام في تقليد الأوقاف
٢٥٥	كتاب يكتب القاضي إلى بعض الحكام في النواحي لاختيار القيم للأوقاف
٢٥٦	جواب المكتوب إليه
٢٥٦	تقليد الوصاية
٢٥٦	كتاب إلى بعض الحكام بالناحية لقسمة التركة واختيار القيم للموارث الصغير
٢٥٦	كتاب في نصب أحكام في القرى
٢٥٧	كتاب في التزويج
٢٥٧	كتاب القاضي إلى بعض الحكام بالناحية للتوسط بين الخصمين
٢٥٧	كتاب القاضي إلى الحكام بالناحية ليوقف الضيعة
٢٥٨	ذكر الإذن في الاستدانة على الغائب
٢٥٨	ذكر فرض نفقة المرأة
٢٥٨	كتاب المستورة إلى المزكي في التعرف عن أحوال الشهود
٢٥٨	جواب المزكي
٢٥٩	محاضر ومجلات ردت لخلل فيها
٢٥٩	ورد محضر في دعوى العقار للصغير بالإذن الحكمي
٢٥٩	محضر في دعوى المرأة الميراث عنى وارث الزوج الميت ودعوى الميراث انصلح عليها
٢٦٠	محضر في دعوى تجهيل الوديعه
٢٦١	سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكذا في مجلس قضائي بكورة كذا تركوا ذكر الكورة فرد السجل بعلة أن المصير شرط نفاذ القضاء إلخ

- ٢٦١ سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان كتب هذا السجل عني بامري ...
- ٢٦١ ورد محضر في دعوى الدنانير الملكية رأس مال الشراكة
- ٢٦٢ محضر فيه دعوى الوصية بثنت المال
- ٢٦٢ محضر فيه دعوى الكفالة
- ٢٦٣ محضر في دعوى المهر بحكم الضمان
- ٢٦٣ محضر في دعوى الكفالة بشيء من الصداق معلقة بوقوع الفقرة
- ٢٦٣ محضر في دعوى ملكية أرض على رجل في يده بعض تلك الأرض
- ٢٦٤ محضر في دعوى نصيب شائع من الأرض
- ٢٦٤ محضر فيه دعوى شراء المحدود من والد صاحب اليد
- ٢٦٤ ورد محضر في دعوى الجارية
- ٢٦٥ ورد محضر في دعوى الجارية أيضاً
- ٢٦٥ ورد محضر في دعوى ولاء العتاقة
- ٢٦٦ ورد محضر في دعوى الدفع
- ٢٦٦ ورد محضر في دعوى الميراث
- ٢٦٧ محضر عرض على نجم الدين النسفي
- ٢٦٧ محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من المتركة
- ٢٦٧ ورد محضر آخر كان فيه ادعى فلان على فلان الخ
- ٢٦٨ ورد محضر في دعوى الإرث مع دعوى العتق
- ٢٦٨ محضر فيه دعوى الميراث
- ٢٦٩ ورد محضر في دعوى دوية وسراجه
- ٢٦٩ محضر فيه دعوى بيع السكنى
- ٢٦٩ عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جد المدعى عليه
- ٢٦٩ ورد محضر فيه دعوى الشفعة
- ٢٧٠ ورد محضر في الرجوع بثمن الأتان عند ورود الاستحقاق
- ٢٧١ محضر عرض على نجم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بحدود هذا السهم
- ٢٧١ محضر في دعوى الإجارة الطويلة
- ٢٧٢ محضر في دعوى مال الإجارة المفسوخة
- ٢٧٢ محضر فيه دعوى الإجارة ودعوى إحداث المؤجر يده على المستأجر
- ٢٧٣ محضر في دعوى بقية مال الإجارة المفسوخة
- ٢٧٣ محضر في دفع دعوى مال الإجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر
- ٢٧٤ عرض صل في الإجارة

٢٧٤	محضر في تعريف المملوك
٢٧٤	عرض سجل فيه حكم نائب قاضي مرقند فرد بوجوه
٢٧٥	محضر فيه دعوى إجارة العبد
٢٧٥	خط الصلح والإبراء
٢٧٥	محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته
٢٧٥	محضر فيه دعوى قيمة الأعيان المستهلكة
٢٧٦	محضر فيه دعوى الحنطة
٢٧٦	محضر فيه دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها
٢٧٧	محضر في دعوى الثمن
٢٧٨	محضر فيه دعوى الوكيل ودبعة موكله
٢٧٨	محضر في دعوى امرأة منزلاً في يد رجل شراءً من والدها
٢٧٩	محضر في دعوى ثمن الدهن
٢٨٠	محضر في دعوى الوصية بالثلث
٢٨١	محضر في دعوى النكاح على امرأة
٢٨١	ورد سجل من مرو في إثبات ملكية جمل
٢٨٣	محضر في إثبات الإيضاء بثلث المال
٢٨٣	سجل في إثبات الوقفية
٢٨٤	محضر فيه دعوى ثمن أشياء أرسل المدعي إلى المدعى عليه لبيعها
٢٨٥	محضر فيه دعوى ملكية حمار
	محضر فيه دعوى الرجل بقية صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها
٢٨٦	من جهته بالخلف
٢٨٦	محضر فيه دعوى استئجار الطاحونة فرد المحضر
٢٨٦	محضر فيه دعوى إجارة محدود باجرة معلومة فرد المحضر أيضاً
٢٨٦	محضر في الإجارة المضافة إلى زمان بعينه
٢٨٦	محضر فيه استحقاق جارية اسمها دثير
٢٨٧	محضر في إثبات الاستحقاق والرجوع بالثمن فرد المحضر
٢٨٧	محضر في دعوى ثمن عين مسماة فرد المحضر
٢٨٧	ورد محضر فيه دعوى دنائير نيسابورية جيدة حمراء
٢٨٧	ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان انك اشتريت مني كذا كذا حطة إلخ ..
٢٨٧	ورد محضر ادعى فلان على فلان كذا كذا أفقرة حنطة إلخ
٢٨٨	ورد محضر فيه دعوى أعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة

٢٨٨	ورد محضر في دعوى النافة والمكثوب في المحضر الجمل
٢٨٨	ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان انه قطع من كرمه كذا إنج
٢٨٨	ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها
٢٨٩	عرض محضر على شيخ الإسلام علي السغدري
٢٨٩	ورد محضر فيه دعوى النحاس المكسر
٢٩٠	ورد محضر صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقية مهرها الذي كان لها
٢٩٠	ورد محضر فيه ذكر إقرار بمال فردة الإمام النسفي
٢٩١	محضر فيه دعوى رجلين صديق حاربة مشتركة بينهما
٢٩١	ورد محضر فيه دعوى صبي
٢٩١	محضر فيه دعوى رجل على رجل انه وكره خطأ
٢٩١	ورد محضر فيه دعوى الضمان
٢٩١	ورد محضر فيه دعوى دفع الدفع
٢٩٢	سجل ورد من خوارزم في إثبات الجرية
٢٩٢	عرض سجل كتب في آخره ثبت عندي ولم يكتب حكمت
٢٩٢	عرض سجل في دعوى الوقفية
٢٩٣	عرض سجل في دعوى حربة الأصل
٢٩٤	كتاب الشروط وفيه فصول
٢٩٤	الفصل الأول في الحلبي والنيات
٢٩٨	الفصل الثاني في النكاح
٣٠١	الفصل الثالث في الضلاق
٣٠٨	الفصل الرابع في العتاق
٣١١	الفصل الخامس في التدبير
٣١٣	الفصل السادس في الاستيلاء
٣١٣	الفصل السابع في الكتابة
٣١٨	الفصل الثامن في الموالاة
٣١٩	الفصل التاسع في الاثربة
٣٥٢	الفصل العاشر في السلم
٣٥٣	الفصل الحادي عشر في الشفعة
٣٥٧	الفصل الثاني عشر في الإجازات والمزارعات
٣٦٩	الفصل الثالث عشر في الشركات
٣٧٢	الفصل الرابع عشر في الوكالات

٣٧٩	الفصل الخامس عشر في الكفالات
٣٨١	الفصل السادس عشر في الخوالة
٣٨٢	الفصل السابع عشر في المصالحات
٣٩٢	الفصل الثامن عشر في القسمة
٣٩٥	الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات
٣٩٨	الفصل العشرون في الرصية
٤٠٥	الفصل الحادي والعشرون في العواري والتقاط اللقطة
٤٠٧	الفصل الثاني والعشرون في الودائع
٤٠٧	الفصل الثالث والعشرون في الأقارب وهذا الفصل يشتمل على أنواع
٤٢٠	الفصل الرابع والعشرون في البراءات
٤٢٣	الفصل الخامس والعشرون في الرهن
٤٢٤	الفصل السادس والعشرون في الأوقاف وهذا الفصل يشتمل على أنواع
٤٣٧	الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على سبيل الاختصار
٤٤٠	الفصل الثامن والعشرون في المقطعات
٤٤٣	كتاب الحيل وفيه فصول
٤٤٣	الفصل الأول في بيان جواز الحيل وعدم جوازها
٤٤٣	الفصل الثاني مسائل الرضوء والصلاة
٤٤٤	الفصل الثالث في مسائل الزكاة
٤٤٥	الفصل الرابع في الصوم
٤٤٦	الفصل الخامس في الحج
٤٤٦	الفصل السادس في النكاح
٤٤٨	الفصل السابع في الطلاق
٤٥٠	الفصل الثامن في الخلع
٤٥٠	الفصل التاسع في الأيمان
٤٥٤	الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة
٤٥٦	الفصل الحادي عشر في الوقف
٤٥٨	الفصل الثاني عشر في الشركة
٤٥٩	الفصل الثالث عشر في البيع والشراء
٤٦١	مسائل الاستبراء
٤٦٢	الفصل الرابع عشر في الهبة
٤٦٣	الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة

٤٦٣	الفصل السادس عشر في المداينات
٤٦٦	الفصل السابع عشر في الإجازات
٤٧١	الفصل الثامن عشر في الدفع عن الدعوى
٤٧١	الفصل التاسع عشر في الوكالة
٤٧٤	الفصل العشرون في الشفعة
٤٧٦	الفصل الحادي والعشرون في الكفالة
٤٧٧	الفصل الثاني والعشرون في الحوالة
٤٧٧	الفصل الثالث والعشرون في الصلح
٤٨١	الفصل الرابع والعشرون في الرهن
٤٨٣	الفصل الخامس والعشرون في المزارعة
٤٨٤	الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية
٤٨٤	الفصل السابع والعشرون في أفعال المريض
٤٨٦	الفصل الثامن والعشرون في استعمال المعاريض
٤٨٧	الفصل التاسع والعشرون في المنفقات
٤٨٩	كتاب الخنثى وفيه فصلان
٤٨٩	الفصل الأول في تفسيره ووقوع الإشكال في حاله
٤٨٩	الفصل الثاني في أحكامه
٤٩٢	مسائل شتى
٤٩٧	كتاب الفرائض وفيه ثمانية عشر باباً
٤٩٧	الباب الأول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة
٤٩٨	الباب الثاني في ذوي الفروض
٥٠٠	الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
٥٠٢	الباب الثالث في المعصيات
٥٠١	الباب الرابع في الحجب
٥٠٣	الباب الخامس في الموانع
٥٠٣	الباب السادس في ميراث أهل الكفر
٥٠٤	ومما يتصل بهذا الباب ميراث المرتد
٥٠٤	الباب السابع في ميراث الحمل
٥٠٥	الباب الثامن في المفقرد والأسير والغرقى والحرقى
٥٠٦	الباب التاسع في ميراث الخنثى
٥٠٧	الباب العاشر في ذوي الأرحام

٥١٢	الباب الحادي عشر في حساب الفرائض
٥١٤	الباب الثاني عشر في معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين
٥١٦	الباب الثالث عشر في العول
٥١٨	الباب الرابع عشر في الرد وهو ضدّ العول
٥١٩	الباب الخامس عشر في المناسخة
٥٢٣	الباب السادس عشر في قسمة التركات
٥٢٤	الباب السابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل عنها ويمتحن بها الغرضيون
٥٢٨	الباب الثامن عشر في المسائل الملقبات

تمت